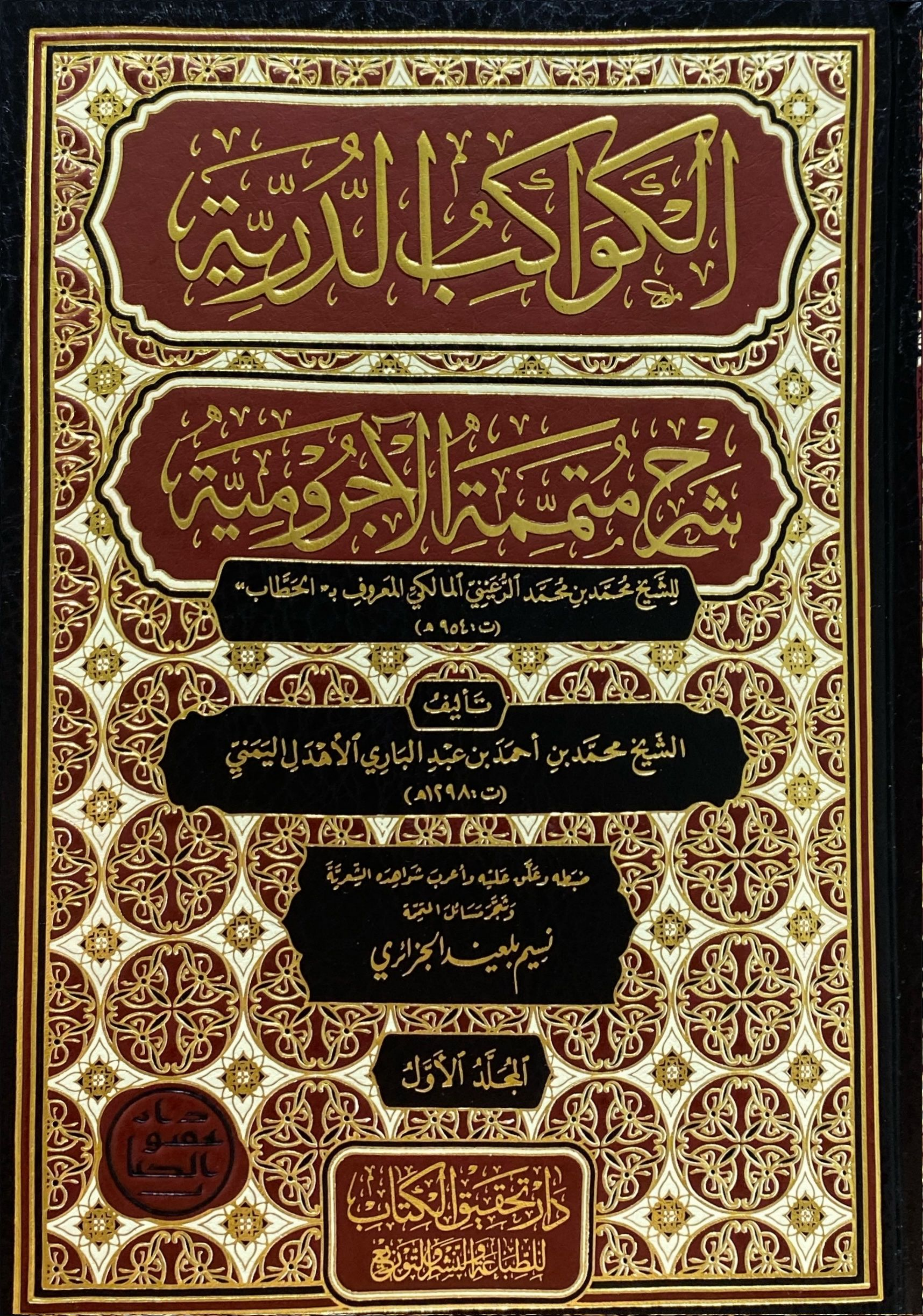

الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية
للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ "الحطاب"
(ت ٩٥٤هـ)
تأليف
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت ١٢٩٨هـ)
ضبطه وعلق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجّر مسائل المتممة
نسيم بلعيد الجزائري
المجلد الأول
دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع



Title: al-Kawākib al-durrīyah sharḥ Mutammimat al-Ājurrūmīya
Autor: Muhammad Ibn-Muhammad al-Mašhūr " al-Ḥaṭṭāb",Muḥammad ibn Aḥmad Ahdal
Editor: Nasim Bal'id
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 616(vol.1)
Year: 2023
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: الكواكب الدُّريَّة شرح متمّمة الآجرومية.
المؤلف: محمد بن محمد المشهور بـ«الحطاب»، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل.
تحقيق: نسيم بلعيد الجزائري.
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: (المجلد الأول) 616
سنة الطباعة: 2023
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)





ISBN 978-9933-638-14-6

DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com



Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık
Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح



الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

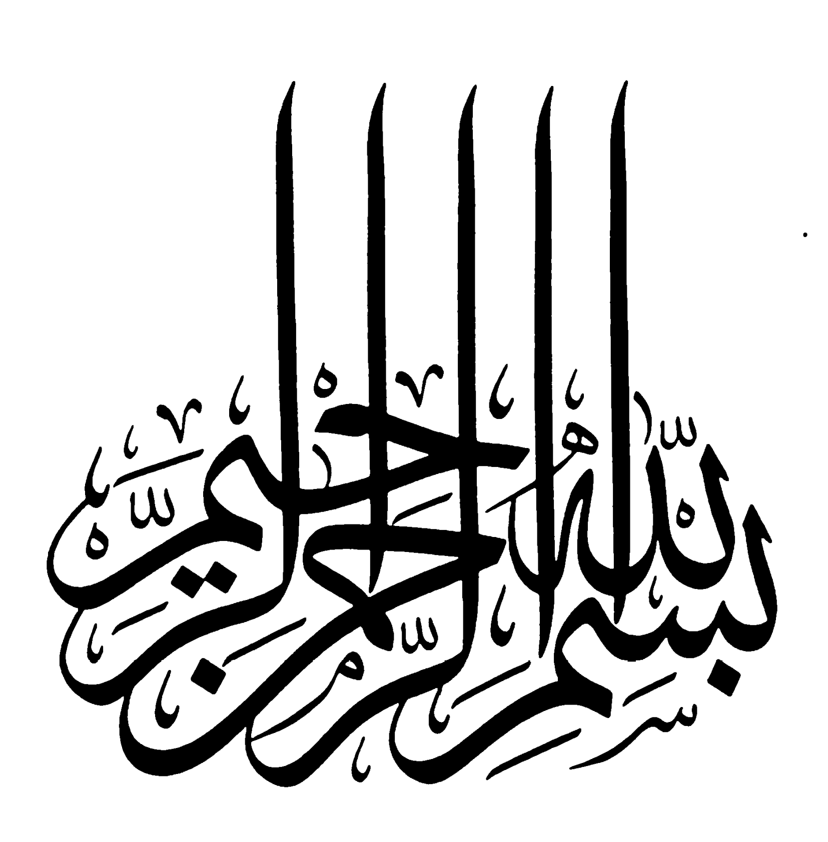
للشيخ محمد بن محمد الرُّعيني المالكي المعروف بـ «الحطاب»
(ت: ٩٥٤ هـ)

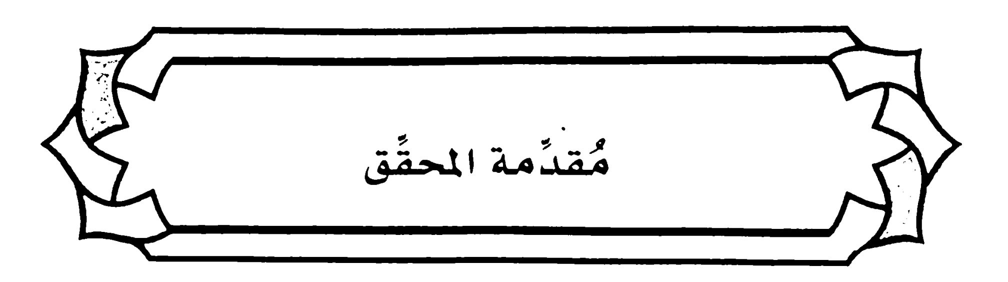
تأليف
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت: ١٢٩٨هـ)

ضبطه وعلّق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجّر مسائل التتمة
نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الأول

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع





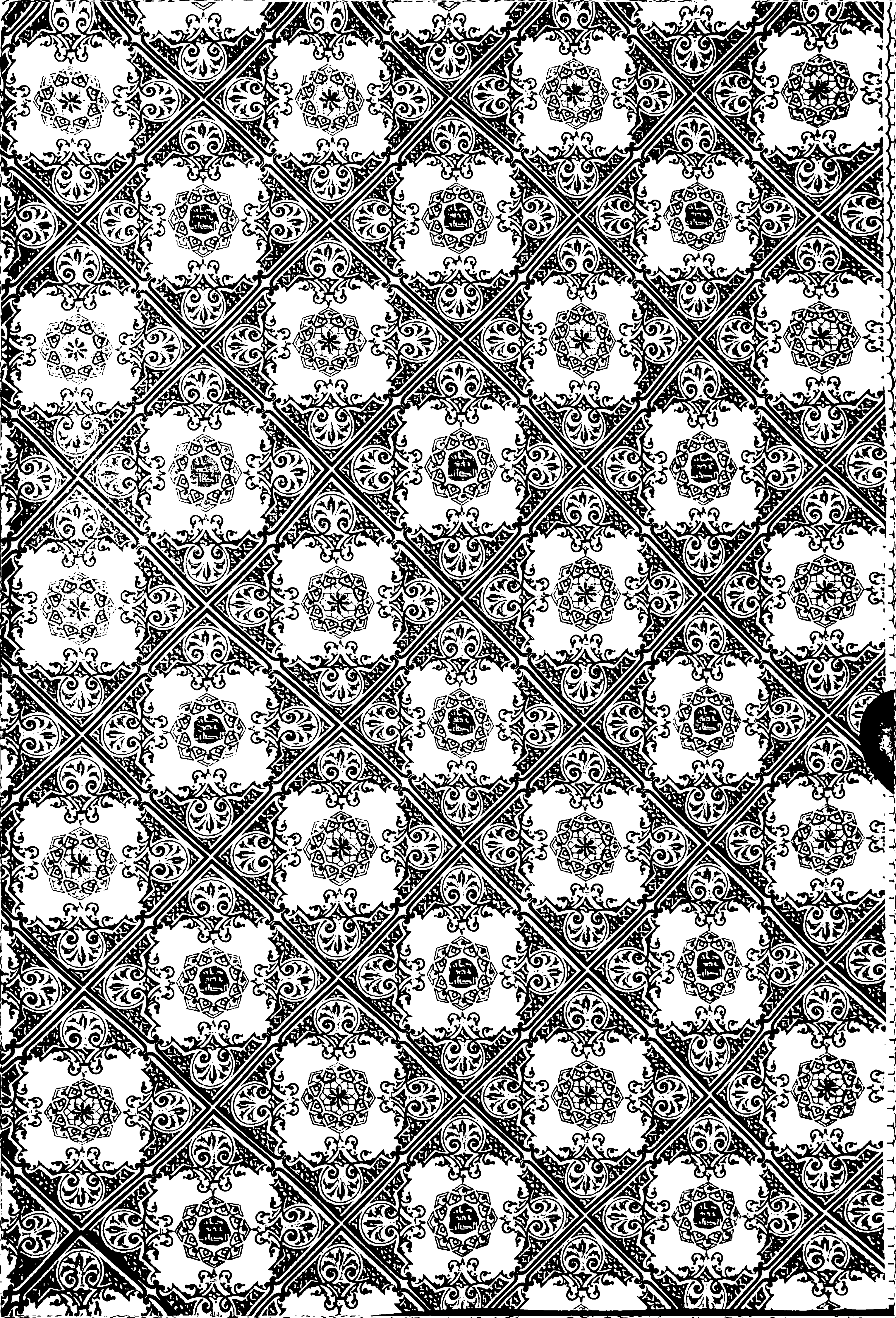
مُقدِّمة المحقِّق

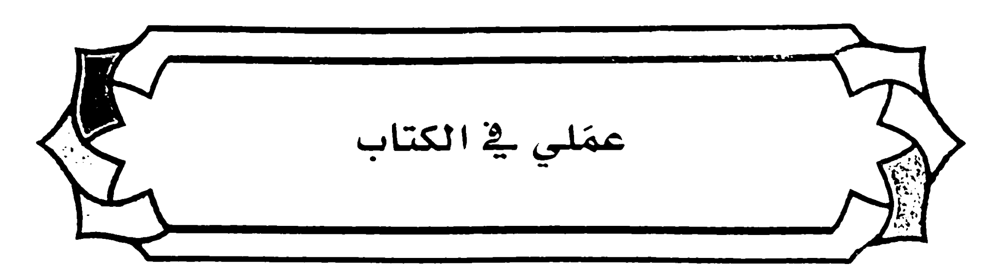
بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله رَبِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسلامُ على أشرَفِ المرسَلِين، وعلى آلِه وصَحبِهِ ومَن تَبِعَهُ بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين. أمَّا بعدُ:

فهذَا كتابُ «الكَواكِب الدُّرِيَّة» لِلشَّيخِ الأهدَلِ رحمه الله تَعالى، بَذَلتُ فيه ما اسطَعتُ اقتِطاعَه مِن جُهدٍ ووقتٍ لإخراجِه في هَذِه الحُلَّة البَدِيعة، كما بذَلتُهما قبلُ فيما حقَّقتُه وصحَّحتُه من كُتُب، وداعِي النَّفسِ قد كان ـ وما يَزالُ ـ يَدعُوني كُلَّما شرَعتُ في أحَدِها إلى استِعجالِ إخراجِه، واغتِنام ثَلاثةِ أرباع ما هيَّأتُه له من مُدَّةٍ لإنجازِه في إنجازِ غيرِه، ويُغرِيني بِثَنِي عِنانِ التَّعلِيقِ الذي أطلَقتُه، وقَبضِ يَدِ التَّدقيقِ التي اعتَدتُ إرسالَها، وأنا أُدافِعُ ذلك شَفَقةً مِنِّي على الطَّلَبة، وطَمَعاً في تَذليلِ ما قد يَستَعصِي على أفهامِهم، وإنْ عاد ذلك علَيَّ بالضَّرَرِ العظيمِ في وَقتي ومالِي وأغلَبِ شُؤُونِي؛ وها أنَا ذا أرجُو مِن الله عزَّ وجلَّ القَبُولَ لِعَمَلي والنَّفعَ به، وأحتَسِبُ عِندَه تَعالى ما أصابَني ويُصِيبُني مِن جرَّاء ذلك في زمنٍ نَدَر فيه المُعِينُ، وتَنكَّر فيه الصاحبُ، وكَثُرَ فيه بَيعُ الكلامِ الذي لا حقيقةَ مِن ورائِه، اللَّهُمَّ إلا ثُلَّةً من الأحبابِ أحفَظُ بهم ـ على قِلَّةِ ما في أيدِيهِم ـ ماءَ الوجهِ بينَ الفِئةِ والأُخرَى، والله المُستَعان، وعليه التُّكلانُ، لا إلهَ إلَّا هو مُغيِّرُ الأحوال، ومُيَسِّرُ الأهوال.







عمَلي في الكتاب

١- تَرجمتُ بِاختصارٍ لِصاحِبَي المتن والشَّرح علَيهِما رحمةُ الله تعالى، وقبل ذلكَ لِصاحب أصلِ «المتمِّمة»، أعنِي «الآجرُّوميَّة».

٢- وَضَعتُ «متنَ المُتمِّمة» مُستَقِلًّا ضمنَ المقدِّمات لِمَن أراد الرجوعَ إلى مَسائلِهِ سريعاً، أو أحَبَّ حِفظَه.

٣- قابَلتُ «الكواكبَ الدُّرِّيَّة» على الطَّبَعات الحَجَريَّة المُتاحة وهي ثلاثةٌ: طبعة المَطبعة البَهيَّة (١٣٠٢هـ)، وطبعتَا مصطفى البابي الحلَبي وأولاده (١٣٥١هـ) و(١٣٥٦هـ)، مع الرُّجوع إلى مَخطوطاتٍ لِلمَتن وإلى شرحِ الفاكهيِّ في المواضِع المُشكِلة، ولا سيَّما عندَ التِباس ألفاظِ المتن بألفاظِ الشرحِ أو العكسِ.

٤- ضبَطتُ ما تَيسَّر من الشَّرح، ولا سيَّما ما أَحوَجَ إلى ذلكَ لِبَيانِ المَعنى، مع الاعتِناء بِعَلامات الترقيمِ ونحوِها.

٥- خرَّجتُ الآياتِ، وجعَلتُ تخريجَ كلِّ آية في إثرِها مُباشرةً تَيسيراً على القارِئ.

٦- خرَّجتُ غالبَ القراءات والأحاديثِ الوارِدة في الكتابِ، وتكلَّمتُ بِاختِصار على الأمثالِ السائرةِ ونحوِ ذلك.

٧- سمَّيتُ البُحورَ الشعريَّة، وتكلَّمتُ على الأبياتِ الوارِدةِ على سبيلِ الاستِشهاد في الشَّرح؛ من جِهة القائل واللغةِ والمعنى والإعراب ووجهِ الاستِشهاد، وأمَّا أبياتُ المتنِ فقد كَفانا الشارحُ ذلك غالباً.

٨- وَضعتُ في آخِر كلٍّ من الجُزأينِ رُسوماً تَشجيريَّةً لأهمِّ مَسائلِ الكتابِ.

٩- تتبَّعتُ نُقولَ الشارحِ غالباً، ووَثَّقتُ منها بعضَها ـ كالتي عن الفاكِهيِّ والرَّضيِّ وابنِ مالك وابنِ هشام ـ بإحالتِها إلى مَواضِعِها، وما سِوى ذلك ـ كالنُّقول عن ابنِ عنقاء وابن هُطَيل ـ اكتَفَيتُ فيه بالتَّنبيهِ على ما وَقع في خِلالِه من خَلَلٍ أو اختِصار أو نحوِهما.

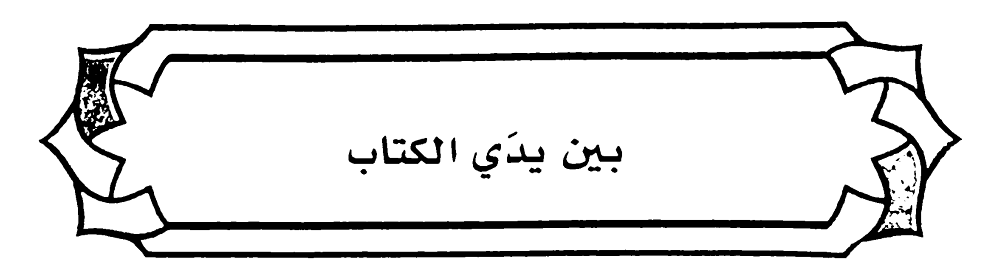
١٠- علَّقتُ على مَواضعَ كثيرةٍ من الكتاب تَعليقاتٍ مُختصَرةً في الغالِب؛ بنحوِ شرحِ غريبٍ، أو توجيهِ تركيبٍ، أو تَصحيحِ خطأ، أو إشارةٍ إلى تَصحيفٍ، أو تَقييدِ مُطلَقٍ وهكَذا، مع مُراعاةِ الاقتِصار على ما تَدعُو إليه الحاجة ويَحتملُه المَقام، ورُبَّما تَرَكتُ أشياءَ فلم أُدقِّق فيها ولم أُعلِّق عليها خَشيةَ الإطالة، وأغلَبُها يُدرِكُه الناظرُ بأدنى تأمُّل، كقَول الشارحِ في باب المخفُوضات: ومُذْ ومُنْذُ بضمِّ الميمَينِ، قال ابنُ مالك: وكَسرُها لغةُ بَني سُلَيم. اهـ أي: وكسرُ الميم، أو الأصلُ: (وكسرُهُما). ومثلُه قولُه في بابِ المُستثنى عند الكَلامِ على «سِوَى»: كان إعرابُها مُقدَّراً على الألف منَع مِن ظهورِها التعذُّرُ. اهـ أي: مِن ظُهور حركةِ الإعراب، أو الصوابُ: (منَع مِن ظُهورِه) أي: الإعرابِ المذكور، وهكَذا.

هذا، والله مِن وراءِ القَصد

نسيم بلعيد

منطقة القبائل الكُبرى ـ الجزائر

رمضان ١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م



بين يدَي الكتاب

بَنى الشيخُ **الأهدَلُ** رحمَه الله تعالى كتابَه هذا على كتاب الفاكهيِّ المُسمَّى «الفَواكِه الجَنيَّة على مُتمِّمة الجروميَّة»، إلا أنَّه توسَّع فزادَ عليه أشياءَ كثيرةً من نقلٍ لِخلافٍ أو تعدادٍ لأفرادٍ أو تعليلٍ لأحكام، نقلاً من كُتبِ جَماعةٍ من النُّحاةِ كابنِ مالكٍ وابن هشامٍ والرضيِّ وخالِد الأزهريِّ والدَّمامينيِّ، ومِن كلامِ ثُلَّةٍ آخَرِينَ كابنِ هُطَيل ـ ورُبَّما سمَّاه هُطَيلاً تَساهُلاً ـ والخَبيصيِّ والعِصاميِّ، ونَقل كثيراً من «الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمَديَّة» وإن لم يُسمِّ الكتابَ ولا صاحبَه، وهو صدرُ الدين علي خان المدنيُّ الشِّيرازي الشَّهير بابنِ مَعصُوم، المُتوفَّى سنةَ (١١١٩هـ)، وهو صاحبُ كتاب (سُلافة العصر) في التراجِم، ونقَل الشارحُ أيضاً مِن «شرح الجامِع الصَّغير لابنِ هشام» لِلعَلَوي الزَّبيديِّ واسمُه «السراج المُنير»، وبالَغ في النَّقل عنِ ابن عَنقاء اليَمَنيِّ المكِّي المتوفَّى سنةَ (١٠٥٣هـ)، فنَقل عن كتابِه الواسِعِ المُسَمَّى «غُرَر الدُّرَر الوَسيطيَّة بِشَرح المنظومةِ العِمريطيَّة» ـ وهي نَظمٌ لمتن الآجرُّوميَّة ـ فُصولاً كاملةً ومسائلَ لا تُحصى مع التَّصريحِ باسمِه في كثيرٍ منها، ومِن غير تصريحٍ بالقائلِ في كثير منها أيضاً، وبعضُ ما نقَلَه منه لا يُحتاج إليه في هذا العِلم أو لا يُناسبُ اختِصارَ هذا الكتابِ، كتَقسيم كُلٍّ من الشَّهر والسَّنةِ إلى قَمَري وشَمسيٍّ وعَدَدِي.

ومِمَّا نَقل عنه الشارحُ من غير كُتب النُّحاة كُتُبُ التَّفسير كـ«الكشَّاف» لِلزَّمخشَري، و«المُجيد» لِلسفاقسي، و«الجَلالَين» لِلمَحلِّي والسُّيوطي، ونَقَل من حواشي الكَرخي والجَمَل عليه أيضاً، ونَقَل عن الخازِن والبَيضاوي والخَطيبِ الشربيني وأبي السُّعود، وعن أبي البَقاء العُكبريِّ والسَّمينِ الحَلَبي في إعرابِ القرآن، ونَقَل في اللُّغة عن «الصِّحاحِ» للجوهَري، وأكثرَ من النَّقلِ عن «القامُوس» لمجدِ الدِّين، إلا أنَّه قد يَتساهَل فلا يَأتي بعِبارتِه على وَجهِها، كقَولِه في مُسوِّغات الابتِداء بِالنَّكرة (١/ ٣٩٢):

وفي «القامُوس»: و«لَدُنْ» ـ بِضَمَّتين ـ و«لُدُ» و«لَدَا»: ظرفٌ زمانيٌّ ومكانيٌّ كـ(عندَ). اهـ مع أنَّ الذي في «القاموس» إحدَى عشرةَ لغةً كاملةً، فلا وجهَ لِصنيعِهِ المُوهِم أنَّ المحكيَّ ثلاثةٌ منها فقط.

كما نَقل عن جماعةٍ من الفُقَهاء والمُحدِّثين والأُصوليِّين والمتكلِّمين وغيرِهم، كالفَخرِ الرازي، والراغِب الأصفهاني، والقَرافي، والماوَردي، والعِزِّ ابن عبد السَّلام، والمُناوي، وابنِ حجَر الهيتمي، والبَغَوي، وابن علَّان، وحَسنٍ الفَناري، وغيرِهم.

ثُمَّ إنَّ أبرزَ ما زادَه الشارحُ على كتاب الفاكهيِّ إعرابُ شواهدِ الأَصل؛ فإنه أعرَب غالبَ ما جاء في «المتمِّمة» مِن أمثلةٍ وَضعيَّة وآياتٍ، كما أعربَ الأبياتِ الشعريَّةَ المُستشهدَ بها وتكلَّم عليها لغةً ومعنًى، وذكَر قائلَها إن عَرَفه، وبيَّن وجهَ الشاهِدِ فيها باختِصار، وقد تميَّز عمَلُه المذكورُ في الإعراب بأُمور في الغالِب:

منها: أنَّ أعاريبَه لِلأمثِلَة قد تتكرَّر وإن كانَت واضحةً لا تَخفى على المتعلِّم، ومثالُه تكرارُ إعراب ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ في بابِ الفاعل.

ومِن ذلك أنه يُتمُّ الآياتِ الناقصةَ مِن عِنده، فرُبَّما حَمَل إحداهُنَّ على أنَّها مِن سُورةٍ بعَينِها وإنِ احتَمَلت غيرَ ذلك، ومِثالُه قولُه في باب مَعرفة علامات الإعراب عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ﴾ (١/ ١٧٠): الواو عاطفةٌ لجملة فعلية على جملة اسمية وهي جملة: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ﴾. اهـ فجعلَها من سورة (الأنعام) مع وُجودِ قَوله تعالى في (الأنبياء): ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ ٧١ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗۖ﴾، وقوله في (العنكبوت): ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢٦ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾.

ومثلُ ذلك قولُ الشارحِ في الفَصل المعقودِ لـ«إنَّ» وأخَواتِها عند إعراب: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ (١/ ٤٨٤): الفاء: رابطةٌ لجواب الشرطِ مِن قولِه تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو﴾. اهـ فجعلَها بعضاً من الآية (٢٢٦) من البقرة، مع أن الجوابَ المذكورَ مُكرَّرٌ في سبعِ آيات أُخرَى، فلو لم يُعيِّن بعضَها أو حَمَله على أول مَوضِع ذُكِر فيه وهو ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٩٢] لَكان أَولى.

ومِثلُهما قولُه في باب عطف النَّسق (٢/ ٣٣٥): وجوابُ الشرطِ ـ الذي هو ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ـ ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. اهـ مع أن قبلَها في التنزيل: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، وبعدَها فيه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

ومنها: أنه يقولُ كثيراً: (مَرفوعٌ وهو مَرفوعٌ) و(مَنصوبٌ وهو مَنصوبٌ) و(مَجرورٌ وهو مَجرورٌ) و(مجزُومٌ وهو مَجزومٌ)، كقَولِه في (١/ ١٦٠): «أُولاتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وهو مَرفوعٌ. اهـ وقوله في (١/ ١٦١): ﴿نَرْفَعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ. اهـ وقوله في (١/ ١٨٣): ﴿أَبْلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وجوباً، وهو مَنصوبٌ. اهـ وفي (١/ ٣١٥): ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ. اهـ وقولِه في (١/ ١٨١): و(أُولاتِ): مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ. اهـ وفي (١/ ١٨٦): ﴿أَحْسَنِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿في﴾، وهو مَجرورٌ. اهـ وقَولِه في (١/ ١٨٩): ﴿تَتُوبَآ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«إنْ»، وهو مَجزومٌ. اهـ وفي (٢/ ٢٧٤): (نَبكِ): فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو مَجزومٌ. اهـ ولا يَخفى ما في جميعِ ذلك.

ومنها: أنه يُطلِق كثيراً على الصِّفات المَأخوذةِ من الفعل اللازِمِ أنها تَنصِب المَفعول، كقَولِه في اسمِ الفاعل (١/ ٣٢٣): و(مختلفونَ): اسمُ فاعلٍ يَعملُ عمَلَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه في إعراب (أقائمٌ الزَّيدانِ؟): و(قائمٌ): اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عمَلَ فعلِهِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ؛ وفي اسم المَفعول (١/ ٣١٥): ﴿ٱلْمَرْفُوعِ﴾: نعتٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه قَولُه في إعراب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (١/ ٣٧٦): فـ(مَغضوبٌ): اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبَ المَفعولَ. اهـ؛ وفي الصِّفة المُشبَّهة (١/ ٢٧١): و﴿قَدِيرٌ﴾: خبرٌ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ

يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه: و(حَسَنٌ) صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ. اهـ؛ وفي اسم التَّفضيل في إعراب مِثال الكُحل (٢/ ٤٣٨): (أَحسنَ): نعتٌ لـ(رجلاً)، وهو اسمُ تَفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه: و(أَحبُّ): أفعلُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ وهو كثيرٌ جدًّا في كتابِه، وليس بِصَحيح؛ إذ مَقصودُهم بعملِها عملَ فعلِها أن تُحمَلَ عليهِ في نوعِ عملِه بالذات من غير أن تَتجاوَزَه، كما قال الجاميُّ: (ويَعملُ) أي: اسمُ الفاعل (عَمَلَ فِعلهِ)؛ فإنْ كان فِعلُه لازماً يكون هو أيضاً لازماً؛ ويَعمَل عملَ فِعلِه اللازم، وإنْ كان مُتعدياً إلى مفعول واحد يكونُ هو أيضاً مُتعدياً إلى مفعولٍ واحد؛ وإنْ كان مُتعدياً إلى اثنَينِ كان هو أيضاً، وكما أنَّ فِعلَه يَتعدَّى إلى الظرفَين والحال والمَصدر والمَفعولِ له والمفعولِ معه وسائرِ الفَضَلات، كذلك يَتعدَّى هو إليها. اهـ ولا يَخفى أنَّ نحوَ: (قائم) و(مُختَلِف) و(حَسَن) أفعالُها لازمةٌ، نَعم (أَحبُّ) المذكورُ أَخيراً مأخوذٌ من الفِعل المُتعدِّي، ولكنَّ اسمَ التفضيلِ لا يَنصِب المَفعولَ بالاتِّفاق، فالدَّعوَى فيه كالدَّعوى في الأمثلةِ قبلَه، ولو أمعَن النظرَ رحمه الله في عبارتِه التي كرَّرها مِراراً لَعَلِم أنها مُتهافِتةٌ؛ إذ كيف تعملُ الصفةُ عملَ فِعلِها ـ وهو رفعُ الفاعل أو نائبِه ونَصبُ المفعول ـ والفعلُ في ذلك لازمٌ أصلاً ولا مفعولَ له؟!

ومنها: أنه لا يَعتَني غالباً بِتَعليق الجارِّ والمجرور، ولا بِبَيانِ مَوضع المصدَر المُنسبِك، مثالُ الأول عدمُ تَعليقِ شِبه الجُملة في قَوله تَعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ (١/ ١٦٧)، وقَولِه: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ (١/ ١٨١)، وقَولِه: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (١/ ٣١١)، وقولِه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾ (٢/ ١٣٢)، وقَولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ (٢/ ٢٢٥)، وقَولِه: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾ (٢/ ٢٣١)، وقَول الشاعر: «قَطعتُ بعد مَهمَهٍ» (٢/ ١٨٦)، وقولِ الآخر: «رُبما ضَربَةٍ بِسَيفٍ» (٢/ ١٩٩)، وقَولِ الثالثِ: «يُقدِّر اللهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ» (٢/ ٢٩١)؛ ومثالُ الثاني تَرْكُ إعراب المصدرِ في قَوله تَعالى: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (١/ ١٦١)، وقَولِه: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (١/ ١٨٣)، وقَولِه:

﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١/ ٤٣٣)، وقولِ الراجز: «غيرَ ما أنْ يَنكبَا» (٢/ ١٧٦)، وفاتَه فيه أيضاً فاعلُ (ينكبَ)، وقولِ امرئِ القَيس: «بِأنواعِ الهمومِ ليبتَلِي» (٢/ ١٨٣)، وقولِه أيضاً: «وأنَّكِ مهمَا تأمُري» (٢/ ٢٨١) أي: وكونُكِ مَهما... إلخ.

على أنه رُبما عَلَّق شيئاً من المجرُورات بغير ما يَنبغي، كقَولِه في ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ (١/ ١٨٥): ﴿له﴾ في محل نصب على الحالِ من الواو. اهـ وسَكت عن تَعليقِ ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾، والصوابُ أن الأول مُتعلِّقٌ بـ﴿يَعْمَلُونَ﴾، وأمَّا الثاني فمُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال من مفعولِ ﴿يَشَآءُ﴾ المحذوفِ، على القاعدة في (مِن) البَيانيَّة؛ وقَولِه في ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ (٢/ ٤٥١): إنَّ ﴿عَلَيْهِ﴾ في محل نَصبٍ على الحال من الضَّمير. اهـ وقَولِه في إعراب: «تَأهَّبْتُ لِلسَّفرِ» (٢/ ٧٢): جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ضميرِ المتكلِّم. اهـ والصحيحُ فيهما أنهما متعلِّقان بالفعل، وقَولِه في إعراب: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (٢/ ٢٧٩): ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُواْ﴾. اهـ والصحيحُ أنه مُتعلِّقٌ بِمَحذوف صفة لاسمِ الشرط، أو هو في مَوضِع نَصب على الحالِ، أو على التَّمييز والمميَّز (ما).

ومنها: أنه يَترُكُ إعراب الجُمَل كثيراً؛ سواءٌ أكانَ لها محلٌّ أم لا، مِثالُ الأول جُملةُ الصِّلة في قَوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ﴾ (١/ ١٨٠)، وقَولِه: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ (١/ ٣٢٣)، وقَولِه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (١/ ٥٨٧)، وقَولِه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ (٢/ ١٧١)، وقَولِه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ (٢/ ٢٥٦)، وقولِ القائل: «مررتُ بزيدٍ الذي قامَ» (٢/ ٣٠٤)؛ والجُملةُ الاعتراضيَّة في قولِ الشاعِر:

وكلُّ نَعيمٍ - لا محالةَ - زائلُ

(٢/ ١٤٢)، وجُملةُ جوابِ القَسَم في قَولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (٢/ ١٧٧)؛ وجُملةُ جواب الشَّرط غيرِ الجازمِ في قَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ (١/ ١٨٥). ومثالُ الثاني جملةُ الخَبَر في قَولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ (١/ ٣١٠)، وفي قَولهم: «السَّمنُ مَنوان بِدِرهم» (١/ ٣٩٠)، والجُملةُ الواقعةُ مُضافاً إليهِ في قَوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ (١/ ٣٧٢)، وفي قَولِ الشاعر:

حينَ قالَ الوُشاةُ: هِندٌ غَضوبُ

(١/ ٤٨٢)، وفيه أيضاً جُملةُ مَقُول القول، وفي قَول الآخَرِ: «إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلًا» (١/ ٥٥٧)، وجُملةُ خبرِ «إنَّ» المَكسورةِ في ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ (١/ ٥٥٧)، ومِثلُها: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ (١/ ٥٦٣)، ومِثلُهما: «إنَّها أخَذَتْ علَيَّ مَواثقاً» (٢/ ٣٦٦)، وجُملةُ خبرِ «أنَّ» المفتوحةِ في: «وأنَّكِ مهمَا تأمُري القَلبَ» (٢/ ٢٨١)؛ وفاتَه أيضاً غيرُ ذلك ممَّا يحتَمِلُ أكثرَ من وجهٍ، كـ«أرخَى سُدُولَه» في بيتِ امرئِ القَيس (٢/ ١٨٣)، يَحتملُ الخبريَّة والوَصفيَّةَ، ومِثلُه في الوَجهَين قولُه الآخَرُ: «حُبلَى قد طَرَقتُ» (٢/ ١٨٥)، ومِثلُهما قولُ الآخَرِ: «قَطَعتُ بعدَ مَهمَهٍ» (٢/ ١٨٦)، وكـ(يُضرَبُ) في قَوله:

كالثَّورِ يُضرَبُ لَمَّا عافَتِ البقَرُ

(٢/ ٢٤٣) فإنه مُحتمِلٌ لِلحاليَّة والوَصفيَّة.

وقد يترُكُ إعرابَ المفرَدات أيضاً؛ كالفاعِل في (١/ ٥٦٢) و(٢/ ١٧٦، ١٨٤)، والمبتَدأ في (٢/ ١٧٨، ١٨٦)، والمفعولِ به في (٢/ ٢٥٧)، والمضافِ إلَيه في (١/ ٣٩٦).

واعلَم أنَّ الشارحَ مع تَحرِّيه أصَحَّ الأقوال وأحسنَ العباراتِ وَقع في كلامِه أشياءُ على غير الصواب، نبَّهنا على ما حَضَرَنا مِن ذلك في مَظانِّه، ومِن ذلك قولُه في أقسامِ التَّنوين (١/ ١٢٢): وتَنوينُ الترنُّم وهو اللاحقُ لِلقوافي المُطلَقة أي: التي آخرُها ألفُ الإطلاقِ. اهـ والصَّحيحُ: التي آخِرُها حرفُ مَدٍّ؛ لِيَشمَلَ الواو والياءَ كما في قَولِه:

لَمَّا تزُل بِرِحالِنا وكأنْ قَدِنْ

وقولُه عندَ الكلامِ على أنواعِ الكلمةِ (١/ ١٢٧): والماضي: ما دلَّ على حَدَثٍ وُجِد في الزمان الماضي وَضعاً، احتَرَزُوا بهذا عمَّا قد يَعرِضُ له ممَّا يَصْرِفُهُ لِلحالِ، كصِيَغِ العُقُودِ نَحوُ: «بِعْتُ، وَوَهَبْتُ» ونَحوِهما؛ والنَّفي بـ«ليس» و«ما». اهـ وما ذكَرَه آخِراً غيرُ صَحيح؛ لأنَّ النفيَ بـ«ليس» و«ما» إنَّما يُخلِّص لِلحال المضارعَ لا الماضيَ.

وقولُه في بيانِ جمعِ التَّكسيرِ من باب مَعرِفة علامات الإعراب (١/ ١٥٦): وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ مُفردِهِ بزيادةٍ كـ«رَجُلٍ، ورِجالٍ»، أو نَقصٍ نحوُ: «كتابٍ، وكُتُبٍ»، أو تَبديلِ شكلٍ كـ«أَسَدٍ، وأُسْدٍ». اهـ فإنَّ في الأولِ والثاني تبديلَ الشكلِ أيضاً، فلا يَصلُحانِ لِمُقابَلةِ الثالث، والصَّحيحُ التَّمثيلُ لِلزيادة بـ«صِنْوٍ وصِنْوانٍ»، ولِلنَّقصِ بـ«تُخمَةٍ وتُخَمٍ».

وقولُه في الباب نَفسِه عند إعرابِ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ (١/ ١٨٣): ﴿حَتَّىٰٓ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصْبٍ، ﴿أَبۡلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً وُجوباً. اهـ والصوابُ: أنَّ (حتَّى) حرفُ غايةٍ وجرٍّ، بدليلِ تَصريحِهِ بكونِ الناصب (أنْ) المُضمَرَةَ. وقد تكرَّر منه هذا في إعرابِ قَولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ (١/ ٤٣٢).

وذَكَر في بابِ «ظَنَّ وأخواتِها» (١/ ٥٧٣-٥٧٤) أنَّه يَجوزُ في الأفعالِ القَلبيَّةِ المُتصَرِّفةِ و(رأى) الحُلُميَّةِ والبَصَريَّةِ أنْ يَكونَ فاعلُها ومَفعولُها ضَميرَينِ متَّصِلَينِ متَّحِدَينِ، نحوُ: «عَلِمْتُني مُنطَلقاً»... إلخ كلامِه الذي مَثَّل فيه بأربعِ آياتٍ، آخِرُهُنَّ قولُه تعالى حكايةً عن يُوسفَ عليهِ السلامُ: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾، والصحيحُ أنَّ الآيةَ ليسَت منه؛ إذ أوَّلُ الضَّميرَين لِلمُتكلِّم وثانيهما للغائب، وهذا ظاهرٌ بَيِّنٌ.

وقال بعد إنشادِ قَولِ الشاعِر:

ألَا يـا اسْـلَـمِي يـا دارَ مَـيَّ عـلـى الـبِـلَا

(١/ ٤٢٥): «اسلَمِي»: فعلُ أمرٍ مِنَ السَّلامةِ، وهي البَراءةُ مِن العُيوبِ، ويُقرَأ بِدَرجِ الهمزةِ لِلوزنِ. اهـ والصحيحُ أنَّ الهمزةَ ساقِطةٌ ولو قُدِّر وُقوعُ هذا الحرفِ الذي هي فيهِ نَثراً؛ لأنَها همزةُ وصلٍ، فهي إنَّما جاءَت على أصلِها المَقِيسِ فيها من غيرِ التِفاتٍ إلى وَزنٍ أو غيرِه.

وقال عندَ إعرابِ قَولِه تَعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ (١/ ١٨٠): ﴿هُدٗى﴾: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ. اهـ والصحيحُ أن حذفَ الألف لالتِقاء الساكنَين كما هو مَعلُومٌ، ولا تَعويضَ في الكلمةِ. وكرَّر مسألةَ التَّعويض عند إعرابِ (باقٍ) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾ (١/ ٣٢٤)، وقال في أوَّلِ الكتابِ أيضاً عِند الكلامِ على الماضي مِن أقسامِ الكَلِمة (١/ ١٢٧): أصلُهُ: «ماضِيٌ»، حُذِفَتْ منه الياءُ وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ. اهـ ولا تَعويضَ فيه أيضاً، بَل الصحيحُ ما قالَه فيه الفاكهيُّ وهو: استُثقِلَت الضمةُ على الياء فحُذِفت، ثم الياءُ لالتِقاءِ الساكنَينِ. اهـ

ومِمَّا خالَف فيه أيضاً كلامَ الفاكهيِّ قَولُه في أنواع المُعرَباتِ (١/ ٢١٥): فالأصلُ في كُلِّ فعل مُضارعٍ صحيحٍ أن يكونَ جَزمُه بِسُكونِ آخرِه. اهـ والصوابُ إسقاطُ قَيدِ الصحَّة والإطلاقُ كما فعَل الفاكهيُّ، نَظِيرَ قولِ الشارحِ نَفسِه في الرَّفع مَثلاً: فالأصلُ في كُلِّ مَرفوعٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ رَفعُه بالضَّمَّةِ. اهـ فلَم يُقيِّد بالصحَّة كما ترَى، وهو الصحيحُ، كيف ولو قيَّد لَخرَج نحوُ: «أبُوك» و«يَرمِي» فلم يَصِحَّ استِثناؤُهما بعدُ؟

ومِن أوهامِهِ في الإعراب: قَولُه في واوِ ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ (١/ ١٨٦): إنها حرفُ عَطف. اهـ والصَّواب أنَّها لِلحال، أي: ولا تُباشِرُوهنَّ حالةَ كونِكُم عاكِفِين في المساجِد، أي: ناوِينَ الاعتِكافَ فيها.

وقولُه في إعراب «رُبَّه فتًى...» (٢/ ١٨١): (رُبَّ): حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في مَحلِّ جرٍّ بالباءِ. اهـ والصواب: بـ(رُبَّ). وسَكَت في هذا البيتِ عن أشياءَ منها بيانُ مَوضِع تلكَ الهاء وهو الابتِداء، وبَيانُ خبرِها على القَولَينِ بحذفِه أو ذِكْرِه.

وقَولُه في النَّواصب عند إعرابِ ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٢/ ٢٢٩): ﴿تَكُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ(أنْ)، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِه، مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ بمَعنَى: تَحصُلُ. اهـ والصواب: مِن «كانَ» التامَّةِ بِالمعنى المذكور.

وقولُه في إعرابِ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (٢/ ٢٧٨): «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في مَحلِّ رفعٍ مُبتدأٌ. اهـ والصحيحُ أنها مَفعولُ ﴿تَفْعَلُوا۟﴾ مُقدَّم كما يُؤخَذ من كلامِه على طريقةِ إعرابِ أسماءِ الشَّرطِ.

ومِثلُ ذلك مِن بابِ الجوازم أيضاً (٢/ ٢٨١) جَعلُه «مهما» مِن قولِ امرئِ القيس: «وأنَّك مَهما تأمُري القلبَ...» اسمَ شرطٍ في محلِّ رَفع مبتدأ، والصحيحُ أنها مفعولٌ مُطلَقٌ مَنصُوب بـ(تأمُري)، أي: أيَّ أمرٍ تأمُرِي القلبَ يَفعَلْ.

وقَولُه في إعراب ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ في بابِ العدد (٢/ ٤٦٨): و﴿لَيَالٍ﴾: مُضافٌ إليهِ، وعلامةُ جَرِّهِ كسرَةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيه الاستِثقالُ. اهـ والصَّحيحُ أنَّ علامتَه فتحةٌ مُقدَّرةٌ؛ لأنه ممنوعٌ من الصَّرفِ لِصيغةِ مُنتَهى الجُمُوع.

هذا وقد وَقَعت له أشياءُ خالَفَ فيها الجماعةَ، ولستُ أَدري إن كان عثَرَ على خلافٍ في تلك المسائِل فبَنى عليه، أو إنه خالَفَهم سَهواً أو خطأً، ومِن ذلك عَدُّه عِلمَ البَديع في مُقدِّمةِ كتابِه من عُلُوم العربيَّة الاثنَي عشرَ، مع أنَّ السيدَ الجرجاني وغيرَه حَكَوا أنهم قد جَعلُوهُ ذَيلاً لِعِلمَي البلاغة لا قِسماً مُستقِلًا، وهكَذا عَدُّهُ لِعِلم قوانين القراءةِ منها، والمعروفُ عندَهم عَدُّ الاشتقاق وقَرض الشِّعر بدلَ هذَينِ.

ومِن ذلك أيضاً أنه جعَل الظَّرْف الذي بمعنَى الظَّرافة بِالتَّحريك في بابِ «لا» النافِيَة لِلجنس، وكرَّر ذلك في باب الصِّفة المُشبَّهة فقال: والظَّرْفُ بفتحِ الظَّاءِ والراء. اهـ مع أنه نَقَلَ في الموضعَين نقلاً مُطوَّلاً من «القامُوس» ولم يَتنبَّه لِضَبط المجدِ له وأنه بالفتحِ.

وقال في تَفسير قَول امرئِ القيس: «بين الدَّخُول فحَومَلِ» (٢/ ٢٧٤): و(الدَّخولُ) بدالٍ مُهمَلةٍ مَفتوحةٍ أو مَضمومةٍ، فحاءٍ مُهمَلةٍ أو مُعجمةٍ، فلامٍ. اهـ والمعروفُ فيه فتحُ الدال والخاءُ لا غيرُ.

وبقيَ بعد هذا الإشارةُ إلى أُمورٍ:

أحدُها: أنَّ الكتابَ كثيرُ التَّصحِيفات والتَّحريفات جدًّا، ولا سِيَّما في أسماء النُّحاة كهِشام وابنِ هِشام، والزَّجاج والزجَّاجي، والعِصام والعِصاميِّ.

ثانِيها: أنَّ المُتتبِّعَ لِنُسخِ المتنِ الخطيَّة مُنفرِداً أو مع شرح الفاكهيِّ الممزوجِ يَرَى خلافاً بينَها وبينَ ما في المتنِ الممزوجِ بالشَّرح مِن هذا الكتاب، وقد نبَّهنا على مواضعَ ترجَّح فيها لدَينا خلافُ ما في نُسَخ «الكواكب» الثَّلاثة المطبوعةِ، وسَكَتنا عن مواضعَ أخرى أكثرَ منها تَفادِياً مِن الإطالةِ ودفعاً للسآمة، إلا أنَّا جَعلنا المتن الذي في أعلَى الصَّفحات والمتنَ الذي في أوَّلِ الكتاب على ما وافقَ أكثَرَ النُّسَخ، فإذا رأَى الطالبُ شيئاً من المخالَفةِ في ذلك فلْيَعلَم أنَّا تَعمَّدناها لِعُمُوم الفائدةِ.

ثالثُها: أنه قد وقَع في نُسَخ الشَّرحِ بَياضٌ في ثلاثةِ مواضعَ: في آخر بابِ «كان» وأخواتِها عند تَخريج حديثٍ استَشهَد به، وفي بابِ المفعول المطلَق عند التَّمثيل لِمُوافِقِ عاملِه لفظاً، وفي آخرِ باب الجوازمِ عِند ذِكر مَن وافق ابنَ الحاجب على أَحَدِ أقوالِه.

رابعُها: أنَّ الشارحَ قد يَتساهَلُ في تعابيرِه، كقَولِه في مَعرفة علامات الإعراب (١/ ١٧٥): ﴿كُنَّ﴾: فعل وفاعل. اهـ مع قَوله بعد ذلك: (كان): ناقصة، ونون النِّسوة: ضميرٌ مُتصل في محل رفع اسمها. اهـ وكرَّر ذلك في باب المبتدأ والخبر (١/ ٤٠٨) عند إعراب ﴿لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وفي باب «كان» (١/ ٤٢٠) عند إعراب ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾، وفي بابِ المخفوضات (٢/ ١٨٧) في إعراب (كِدتُ)، وفي غيرِ ذلك. وكقَوله في بابِ عطفِ البيان في إعراب «نَقَبٍ ولا دَبَر» (٢/ ٣٢٥): (لا): نافية. اهـ والأصحُّ: زائدةٌ لتأكيد النفي. وقَولِه في باب الأسماء العاملة (٢/ ٤٢٨): «ولم يقولوا: مُحزَن ولا مُحْمَم ولا مُجنَن». اهـ والصحيح الإدغامُ فيهما وجوباً. وقولِه في باب «ظنَّ» (١/ ٥٦٠): تمثيلُ المصنِّفِ بالآيةِ المَذكورةِ لـ(جَعَلَ) بمعنَى (اعتقَدَ) تَبعَ فيه ابنَ هشامٍ في «الشُّذورِ». اهـ والصحيح: في «شَرح الشذور»، ومثلُه قولُه في فصلِ المخفوض بالإضافة (٢/ ٢١٥): وفي إعرابِ نحوِ: «لا أبَا له، ولا أخَا له» مذاهبُ، أَحسَنُها ما أشارَ إليه ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ». اهـ وقال في باب «ظن» أيضاً (١/ ٥٧٧): وقيلَ: هما ـ أي: الإلغاءُ والتعليقُ ـ في التَّوسُّطِ سَواءٌ، وجزمَ به في «شَرحِ القَطر». اهـ والصواب: في «القَطر».

خامسُها: أنه رُبَّما غَيَّر إعرابَ شيءٍ من المتن، كقَوله في الإضافة: (وإنما تفيدُ هذه الإضافةُ اللفظيةُ أمراً لفظيًّا وهو (التخفيفُ). اهـ مع أنَّ عبارةَ المصنِّف: وإنَّما تُفيدُ التَّخفيفَ.

سادسُها: أنه نَقَل مَسألتَين عن الحَريريِّ؛ إحداهُما عن «شرح المُلحة» في باب «كان» وأخواتِها، والأُخرى عن «شرح مجيب النِّداء» في باب الحُرُوف المشبَّهة بـ(ليس)، ولم أرَهُما في كلامِ الحَريريِّ، وإنما النَّقلُ الأولُ منهما في «شرح المُلحة» للفاكهيِّ، والثاني في «مُجيب النِّدا» له أيضاً.

سابِعُها: أنه قد وَقع في كتابِه عِدَّةُ أبياتٍ مَكسورةٍ بسَبب تحريفٍ في ألفاظها أو سَقطٍ منها أو زيادةٍ فيها، وقد نبَّهنا عليها في مَواضِعها.

تنبيه:

جاءتِ الآياتُ في مَتنِ «المتمِّمة» على قِراءة أبي عَمرو بن العَلَاء؛ لِما ذكَرناه في غير هذا الكتابِ من أنَّها القراءة التي كانَت مُنتَشِرةً في الحِجاز وغيرِه من الأقاليم مُنذُ القَرن السادس الهجريِّ، ومِن ثَمَّ يُطلِق المصنِّف إذا أراد التَّمثيلَ أو الاستِشهادَ بشيءٍ من التَّنزيل على وَفقِ قِراءتِه، كقَولِه في بابِ النِّداء: الثَّانيةُ: إثباتُ الياءِ ساكِنةً نحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾. اهـ وقولِه في باب المُستثنى: والمُرادُ بِشِبهِ النَّفيِ النَّهيُ نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾. اهـ

وأمَّا التي في الشَّرحِ فهي على رِوايةِ قالونَ عن نافِع؛ لأنَّها القراءةُ التي كانَت سائدةً في اليَمَن ـ عدَا حضرَموتَ ـ في زَمَنِ الشارِح، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم المَنصُوري في كتابِه المُسمَّى «عِلم القراءات في اليَمن»[1]، وذكَر مِن أهلِ اليَمَن الذين التَزَمُوا هذه الروايةَ في تَفاسِيرِهم الشَّوكاني المتوفَّى سنةَ (١٢٥٠هـ) في تَفسيرِه «فتح القَدير»، وسيَأتي في ترجمةِ الشارح من هذا الكتابِ أنَّه قرَأ القُرآن صغيراً بِرواية قالونَ، ومِن ثَمَّ تَراه في هذا الكتاب يَحمِلُ آياتِ المَتن عليها وإن لم يكُن في كلامِ المصنِّف دليلٌ على ذلك، ومِن أمثِلَتِه أنَّ المُصنِّفَ استَشهَد في باب «ظنَّ» وأخواتها بقَوله تَعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ فأعربَه الشارح جميعاً إلا أنه قال: ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ. اهـ فأتى بالآيةِ على قراءةِ نافعٍ كما ترَى، ومِثلُه قولُ المصنِّف في باب مَعرِفة عَلامات الإعراب: وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذي لَم يَتَّصل

---

(١) ذكَر في (ص٢٠١) منه جماعةً منهم ألَّفوا في قراءة نافع، مِنهم: المفضَّل (من عُلماء القرن التاسع)، واسم كتابِه «العقد الفريد والدُّر النضيد في قراءة قالون بالتجويد»، وقال في مُقدِّمَته: وإني استخرتُ الله تعالى في جمع كتاب في تحقيق قراءة قالُون عن نافِع؛ لأني رأيتُ معظَمَ أهل بَلَدِنا على ذلك. اهـ وذكَر أن الأكوعَ المتوفَّى سنة (١٤٠٦هـ) له مَنظومة اسمُها «اللؤلؤ المكنون في روايةِ قالون» جارَى بها مَنظومة الشاطبي، ونَقل منها أبياتاً تذكُر انتشارَ المطابع على حرف حفص، وتَدعُو إلى العَودةِ لِقراءة قالون.

وذكَر غيرُه من المصنَّفات: «المُحرَّر النافع في قِراءة نافِع» لابن المُهلَّا اليَمني (ت١٠٨١)، و«الجوهَر المَصُون في رواية قالُون» لِلسَّقاف (١٣٢٩هـ).

بِآخِره شيءٌ نحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾. اهـ قال الشارح في إعرابها: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾: مفعول به. . . و﴿مَن﴾: اسم مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. اهـ

وهكَذا يَفعَلُ أيضاً إذا أتَى بالآية زيادةً على كلام المصنِّف؛ كقَولِه في أنواع المُعرَبات: وأمَّا نحوُ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾ فأصلُه: أتحاجُّونَني بنونَين. . . إلخ كلامِه؛ فإنَّ قراءةَ النُّون الواحدة من تَفرُّدات نافعٍ دُون غيرِه من السَّبعة، ومِثلُه قولُه في بابِ أفعالِ المقاربة: وقد تُكسَرُ سينُ «عَسَى» إذا اتَّصلَ بها ضميرٌ. . . نحوُ: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ﴾. اهـ أي: على قراءةِ نافع دونَ غيرِه؛ فإنهم قرَؤُوا بالفتحِ.

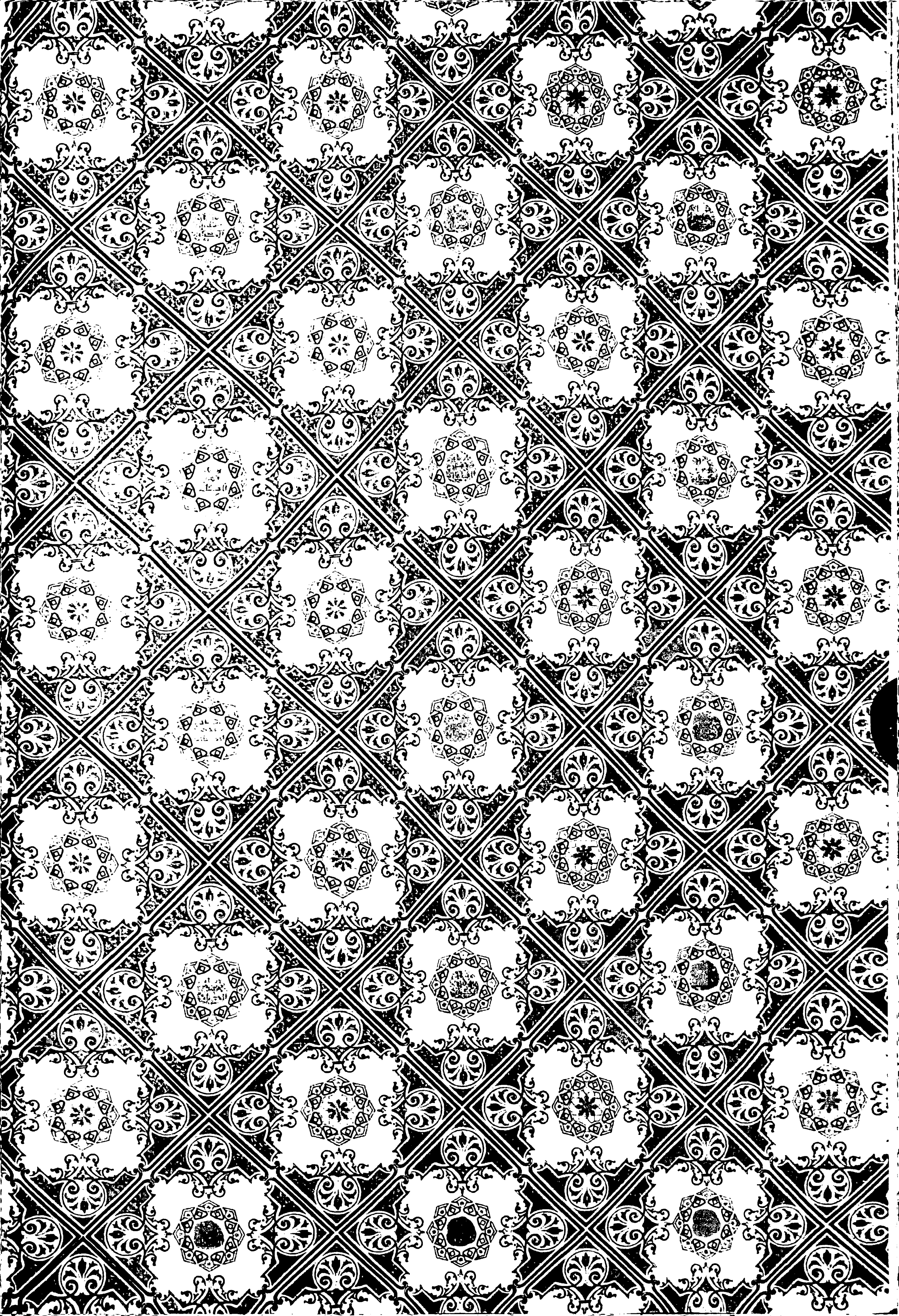
فإن قُلتَ: هل يَصِحُّ الأوَّلُ، أعني حَمْلَ آيات المتن على القراءةِ النافِعيَّة؟ قُلتُ: لا مانعَ منه ما دامَ وجهُ الاستشهادِ لم يَتغيَّرْ ولم تُؤثِّر القراءةُ المُعيَّنةُ فيه، لكنْ إذا أثَّرت فيه امتَنَع هذا الحملُ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ؛ لِذا اعترَضتُ فيما يأتي على قولِ الشارح في آخِرِ باب «كان» وأخواتِها: وقد أَشارَ المصنِّفُ بهذه الآيةِ ـ وهي ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾ ـ إلى أنَّه لا يَختَصُّ الحذفُ بـ«كانَ» النَّاقصةِ، بل التَّامَّةُ كذَلكَ. اهـ إذ إنَّ كلامَه مَبنيٌّ على قراءة نافعٍ من السَّبعةِ وهي رفعُ ﴿حَسَنَةٌ﴾، وليسَت هي قراءةَ المصنِّف ـ ولِذا لم يَفهمِ الفاكهيُّ ما فَهِمَه الشارحُ ـ ولا دليلَ في كلامِه على أنَّها هي المرادةُ دُون قراءة الجُمهور، ولو أرادها لَقيَّد كلامَه كما فعَل حينَ قال في مَوانِع الصَّرف: ويَجوزُ صَرفُ غيرِ المُنصرِف لِلتَّناسُبِ، كقراءةِ نافعٍ: ﴿سَلَٰسِلَا﴾ و﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾. اهـ

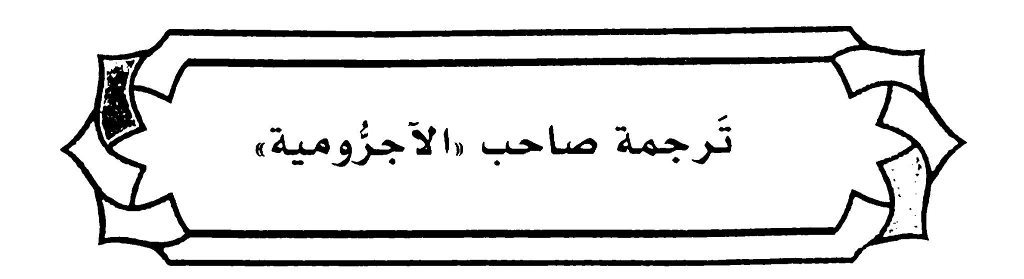
والمقصودُ أنَّ مَدارَ الآياتِ في كلامِ الشارح على القِراءة المذكورةِ، فمِن ثَمَّ يُطلِق في الآيات التي يأتي بها في كلامِه إذا وافَقَتها، ولا يَلجَأُ لِلتَّقييدِ بِها ـ بأن يقولَ: «وقرَأ نافعٌ» أو نحوَ ذلك ـ إلَّا إذا كانَت في مُقابَلة القِراءةِ المُستشهدِ بها لِلجُمهورِ كانَت أو لِغَيرِهم؛ ثُم إنَّه رُبَّما خَصَّ نافعاً في بَعضِ ذلك فنَسَب إليهِ فقَط دُون غيرِه قِراءةَ أربَعةٍ من السَّبعةِ إذا كان مِنهُم؛ إمَّا اقتِصاراً عليه وعَدَمَ اعتِدادٍ بغيرِه لَكَون قراءتِه هي المتداوَلَةَ، وإمَّا لِعَدمِ الاطِّلاعِ على أنَّهم قرَؤُوا بذلَك مِثلَه، ومِن أَمثِلَتِهِ قولُه في الفصلِ المعقُودِ لـ«ظنَّ» وأخواتِها: ومِن مَجيءِ «ظنَّ» بمعنَى: (اتَّهم) قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بالظَّاءِ المُشالةِ في قِراءةِ الأكثَرِ، أي: بمُتَّهَمٍ، وقَرأَها نافعٌ:

﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضَّادِ السَّاقطةِ، أي: بخيلٍ. اهـ فنَسب القراءةَ الثانيةَ لنافعٍ فقط مع أنها قراءةُ ابن عامرٍ وحمزةَ وعاصمٍ أيضاً، وجَعل القراءةَ الأُولى قراءةَ الجُمهور مع أنها قراءةُ الثلاثةِ الباقِين فقط، وكذلك الشأنُ بالنظر لِبَقيَّة القُرَّاء من العشرِ، أعني أن جُمهورَهم على الضادِ خلافاً لما في كلامِ الشارحِ.

هذا، والله تعالى أعلَم.







تَرجمة صاحب «الآجرُّومية»

قال الحافظ السُّيوطي رحمه الله في تَرجمتِه:[١]

مُحمَّد بنُ محمَّدِ بن داوُدَ الصَّنهاجِيُّ[٢]، أبو عبد الله النَّحوي المشهورُ بابنِ آجُرُّوم، ومَعناه بلُغة البَرْبَر: الفَقير الصُّوفي، صاحبُ المقدِّمة المشهُورة بـ«الآجرُّومية»، وَصَفه شُرَّاح مُقدِّمته كالمَكودي[٣] والراعِي[٤] وغيرِهما بالإمامةِ في النَّحو، والبَركةِ والصَّلاحِ[٥]، ويَشهَد بِصَلاحه عُمُومُ نَفعِ المبتدئين بِمُقدِّمتِه[٦].

ولم أَقِف له على ترجمةٍ[٧]، .... إلَّا أنَّا استَفدنا مِن مُقدِّمته أنه كان على مَذهبِ الكوفيِّين في النحو؛ لأنه عبَّر بـ«الخفض»، وهو عِبارتُهم، وقال: «الأمرُ مَجزُوم»،

---

(١) «بُغية الوعاة» (١/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) نِسبة إلى صنهاجة، قيل: هي بَلدةٌ، وقيل: هي قبيلةٌ مَغربيَّة، وهو الصحيحُ، وصادُها مفتوحةٌ على المشهور.

(٣) هو عبدُ الرحمن بن عليِّ بن صالِح المَكُّودي، أبو زَيد، عالمٌ بالعربية، نِسبتُه إلى بَني مَكود (قَبيلة قُربَ فاس)، ومَولِدُه ووَفاتُه بفاس. له «شرح ألفيَّة ابن مالك» و«شرح مُقدمة ابن آجرُّوم» في النحو، و«البَسط والتَّعريف في علم التَّصريف» مَنظومة، و«شَرح المقصور والممدُود لابنِ مالك». تُوفي سنةَ (٨٠٧هـ). «الأعلام» (٣/ ٣١٨).

(٤) هو محمَّد بن محمد الأندلسيُّ، ثم القاهري، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بالرَّاعي، نحويٌّ، وُلد وعاش بِغرناطة، واشتَغل بالفقه والأصول والعربية، ومَهر فيها، واشتهر بها، له كُتب منها «شرح الألفية» و«النوازل النحوية» و«الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية» و«شرح الآجرومية». توفي سنة ٨٥٣ هـ. انظر: «الأعلام» (٧/ ٤٧) و«بغية الوعاة» (١/ ٢٣٣).

(٥) قال ابنُ الحاج: يَدلُّك على صلاحِه أن الله جعل الإقبالَ على كتابِه، فصار غالبُ الناس أولَ ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة، فيَحصل له النفعُ في أقرب مُدَّة. اهـ

(٦) يقول السيوطيُّ هذا وهو الذي تُوفي رحمه الله سنة (٩١١هـ)، فكيف لو عاش إلى عامِنا هذا وهو (١٤٤٣هـ) ورأى ما استجدَّ من انتِفاع الناسِ بها في هذه القُرون الخَمسة الأخيرةِ؟!

(٧) قال الكَتاني في كتابه «سَلْوة الأنفاس ومُحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بِفاس» (٢/ ١٢٧): وأوجب له ما ذَكر مِن عدم وُقوفه على ترجمته بُعدُ الأقطار بينهما، وإلَّا فقد ذكرُوا أنَّه رَحل إلى المشرق، وحجَّ وزارَ ولقي الشَّيخ أبا حيَّانَ ورَوى عنه، واستَجازه فأجازه، وصنَّف مقدِّمته المذكورةَ تجاهَ بيت الله الحرام. اهـ

وهو ظاهرٌ في أنه مُعرَب، وهو رأيُهم؛ وذَكر في الجوازم «كيفما» والجزمُ بها رأيُهم، وأنكرَه البَصريون، فتَفطَّن!

وذَكر الراعِي أنَّه ألَّف مُقدِّمته تُجاهَ الكعبة الشريفة(١).

ثم رأيتُ بخطِّ ابن مَكتوم(٢) في «تَذكرَته» فقال: محمَّد بن محمَّد الصَّنهاجيُّ أبو عبدِ الله، مِن أهل فاس، يُعرَف بِأكروم، نحويٌّ مُقرئ وله مَعلومات مِن فرائضَ وحِساب، وأدبٍ بارعٍ، وله مُصنَّفات وأراجيزُ في القِراءات وغيرِها(٣)، وهو مُقيم بفاس، يُفيدُ أهلها مِن معلوماته المذكورة؛ والغالب عليه معرفة النحو والقراءات؛ وهو إلى الآن حيٌّ؛ وذلك في سنةِ تسعَ عشرةَ وسَبعِمائة. انتهى.

قال الحُلاوي(٤) في «شَرحه لِلجروميَّة»: وكان مَولدُ مؤلِّف «الجرُّومية» عامَ اثنتَين وسَبعِين وسِتِّمائة(٥)، وكانت وفاتُه سنةَ ثلاثٍ وعِشرين وسَبعمائة (٧٢٣) في شهرِ صَفَر الخير(٦)، ودُفِن داخلَ باب الجديد(٧) بِمَدينة فاس بِبلاد المغرب. انتهى كلام السُّيوطي.



(١) عِبارة الراعي في شَرحِه المسمَّى: «المستقِل بالمفهومية في حَل ألفاظ الجرومية»: حُكي أنه صنَّف هذه الجرومية بالحرم الشريف بجانبِ بيتِ الله الحرام.

(٢) هو أحمدُ بن عبد القادر ابن مكتوم القَيْسي، أبو محمد، تاج الدين، عالم بالتراجم، مِصري، له مَعرفة بالتفسير، مِن كُتبه «الدُّر اللَّقيط من البَحر المحيط» في التفسير، و«التذكِرة» تَشتمل على فوائد، و«الجمع المتَناه في أخبار النُّحاه» قال ابن حَجر العَسقلاني: رأيتُ منه الكثيرَ بخطه، وقلَّما وَقفتُ على كتابٍ مِن الكُتب الأدبية مِن شعر وتاريخٍ إلا وعليه ترجمةُ مُصنف الكتاب بِخَط ابنِ مَكتوم هذا. تُوفي سنةَ (٧٤٩هـ). «الأعلام» (١/ ١٥٣).

(٣) ذكر الأخ محمد تبركان منها: «**فرائِد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني**» وهو كما يظهر من اسمه شَرح للشاطبية في القِراءات، وقد حُقِّق في رسالة دكتوراه وطُبع في ثلاثة أجزاء، و«**أرجوزة البارع في أصل مقرأ الإمام نافع**»، و«**الاستدراك على نهاية المُرتاب**» (نظم)، و«**التبصير في نظم التيسير**» (نظم لكتاب «التيسير» لأبي عمرٍو الداني)، و«**ألفات الوصل**» (نظم)، و«**رَوض المنافع**».

(٤) هو محمَّد بن محمد، أبُو العزم شَمس الدين الحُلاوِي، نَحوي من أهل بيت المقدِس، تُوفي بمكة سنةَ (٨٨٣هـ). له «شرح الأجرومية». «الأعلام» (٧/ ٥٠).

(٥) وهي السنة التي تُوفي فيها ابن مالك رحمه الله.

(٦) فيكون قد عاش ٥١ سنةً.

(٧) كذا وَقع بالجيم في المطبوع، وهو أحدُ أبواب مدينة فاس بالمَملكة المغربيَّة، ووقع في بعض الكُتب: «باب =

ترجمة الحطَّاب
صاحب «مُتمِّمة الآجرُوميَّة»

هو شمسُ الدِّين أبو عبد الله مُحمَّد بن محمَّد بن عبد الرَّحمن، المَغربيُّ الأصلِ، المَكيُّ المَولِد والقَرار، المشهورُ بِالحَطاب، الفَقيه العَلَّامة الحافِظ، الثِّقة الوَرِع الصالِح، كان مِن ساداتِ العُلَماء وسَراتهم، جامعاً فُنُونَ العلم، مُتقِناً، عارفًا بالتفسير ووُجُوهِه، مُحقِّقاً في الفقه وأصولِه، عارفاً بِمَسائِله، مُقتَدِراً على استِنباطِه والقِياسِ على مَنصوصِه، حافظاً لِلحَديث وعُلُومِه، مُحِيطاً بِاللُّغة وغريبِها، عالماً بِالنَّحو والتصريف، فرَضيًّا حِسابيًّا، لَه الإمامةُ في كثيرٍ من الفُنُون، وبِالجُملة فهو آخِرُ الأئمَّة المتصرِّفِين في الفُنُونِ التَّصريفَ التام بِالحِجاز، وآخِرُ أئمَّةِ المالِكيَّة بِها.

وُلِد ليلةَ الأحد ثامن عشرَ رمضانَ من سنةِ اثنَتَين وتِسعِمائة، ونَشأ في بيت عِلم وصلاحٍ، فحَفظ القرآن وهو ابنُ سبعِ سنينَ، ودَأب على الاستِقامةِ والوَرَع والزُّهد، وطَلَب العِلمَ فأخَذ عن جماعةٍ وأجازُوه، منهم والِدُه الحَطَّاب الكَبير[1]، وابن عراق الدِّمشقي، وأحمدُ بن عبد الغفَّار، والمُحبُّ النُّوَيْرِي والبُرهان القَلْقَشَنْدِي تِلميذَا الحافظِ ابن حَجر، وقاضي المَدينة محمَّد بن أحمد السَّخاوي، وعبدُ الحقِّ السُّنْباطي.

لَه تآلِيفُ تَدُلُّ على حُسنِ اطِّلاعِه وسَعة حِفظه وعِلمِه، وجَودةِ نَظرِه وسَيَلانِ ذِهنِه وقُوَّة إدراكِه، استَدرك فيها على أعلامٍ مِن أئمَّة الفِقه والحَديث، كابن عَرفةَ وابنِ عبد السلام وخليلٍ والسَّخاوي وابنِ حَجر والسُّيوطي.

= الحديد» بالحاء المهملة، وهو أحدُ أهمِّ أبواب سُور فاس التاريخية، ويقع قريباً من باب الجديد من جِهة الغرب، ورجَّح صاحبُ «سَلوة الأنفاس» (٢/ ١٢٧) أنَّه دُفن بباب الجِيزين، وباب الجِيزين ذَكر غيرُ واحد من المؤرِّخين أنَّها المعروفة اليومَ بباب الحمراء، عن يَمين باب الفتوح، والله أعلَم.

(١) هو أبو عَبد الله محمَّد بن عبد الرَّحمن الرُّعَيني الأندَلُسِي الأصلِ، الطَّرابُلسي المولِد، المَكي الدار والقَرار، الإمامُ العُمْدة العالم، والشَّهير القُدوة الصالح، تَفقَّه بِطَرابلس، ثم تحوَّل مع بَقيَّة أهلِه وسِنُّه ١٦ عاماً إلى مَكَّة، فأخذ العِلم عن شُيوخِها كالشمس السَّخاوي والإمام أحمد زروق، ثم جَلَس لِلإقراء والإفادة، ووَهَبه أمير مكَّةَ مِنحة مكَّنته من التفرُّغ للعلمِ. تُوفي في شَعبان سنةَ (٩٤٥هـ) في مدينة تاجوراء بطَرابلس الغرب (ليبيا).

منها: «شَرح المختَصر»، واسمُه: «مَواهِب الجَلِيل في شرح مُختَصر الشيخِ خَليل»، مات عنه مُسوَّدةً فبَيَّضه وَلدُه الشيخ يحيى في أربعةِ أسفارٍ كِبار، لم يُؤلَّف عليه مِثلُه بِالنسبة لأوائلِه في الجمع والتَّحصِيل.

ومنها: مَناسك سَمَّاه «هِداية السالِك المُحتاج لِبَيان فِعل المُعتَمِر والحاج». ومنها: «القَول المَتين بأن الطاعون لا يَدخل البَلد الأَمين»، و«عُمْدة الراوِين في أحكام الطَّواعِين». ومنها: «تَفريج القُلوب بِالخِصال المكفِّرة لِما تَقدَّم وتَأخَّر مِن الذُّنوب»، جمَع فيه تأليفَي ابنِ حَجر والسُّيُوطي مع زِيادة. ومنها: «قُرَّة العَين بِشَرح ورَقات إمام الحرَمَين» في أُصول الفِقه. ومنها: «تَحرير الكلام في مَسائل الالتِزام» أي: إلزامِ الرجل نفسَه معروفاً، حسنٌ في نَوعِه لم يُسبَق إلى مِثلِه. ومنها: «تحرير المَقالة في شرح نظمِ نظائر الرسالة» شَرَح به نَظْمَ ابنِ غازي لِنَظائرِ «رِسالة ابن أبي زَيدٍ». ومنها: «ثلاثُ رَسائلَ في استِخراج أوقاتِ الصَّلاة بالأعمال الفَلَكيَّة بلا آلةٍ من الآلات». ومنها: «مُختَصَر إعراب الألفيَّة للأزهَرِي» مع زيادة يَسِيرة.

وله عِدَّةُ تَآليفَ لم تَكمُل، منها: «تَفسير القرآن» وَصَل فيه لِسُورة الأعراف، و«حاشية على تفسير البَيضاوِي»، و«حاشية على الإحياء» نحو ثلاثةِ أرباع الكتاب، و«شرح قَواعد عِياض» وَصل فيه إلى أثناء القاعِدة الثانيَة، و«حاشيَة على توضيح النحو وشرحِ الشيخ خالِد عليه»، وتَعليق جَمَع المواضِع التي غلَّط فيها صاحبُ «القاموس» صاحبَ «الصحاح».

تُوفِّيَ رحمه الله تعالى يومَ الأحد تاسع رَبيع الثاني سنةَ أربَع وخَمسِين وتِسعمائةٍ بِطَرابلس، وضَريحُه بداخل الثَّغر مَشهور مُعظَّم مَزُور، وقال بعضُهم: تُوفي بمكةَ[1].



---

(١) انظُر للاستزادة:
«دُرة الحِجال» لابن القاضي (٢/١٨٨-١٨٩)، و«نَيل الابتِهاج» لأحمد بابا التنبكتي (ص٥٩٢-٥٩٤)، و«المنهل العذب» لأحمد بك النائب الأنصاري (ص١٩٤-١٩٧)، و«شجَرة النور الزَّكية» لمحمد مخلوف (١/٣٨٩-٣٩٠)، و«الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» للحجوي الفاسي (٢/ ٣١٩).

ترجمةُ الأهدَل صاحب «الكَواكب»

هو أبو الفَيض مُحمَّد بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الباري الأهدَلُ[١] الحُسَيني التِّهامي، وُلِدَ بالمَراوِعة[٢] في ذي القَعدة سنة (١٢٤١هـ)، فنَشأ في حِجرِ والدَيهِ إلى سِنِّ التمييز، وقرأَ القرآن برواية قالونَ عن نافع على شيخِ والدِه وأعمامِه أحمدَ الفلاحي وغيرِه، فحَفِظه وأتقنَ رسمَه، ثم أخَذ في فُنون العِلم مِن فقهٍ وتفسيرٍ ونحوٍ وأُصُول وحَديثٍ وغيرها عن عمَّيه عبدِ الله والحَسن، وعن أخِيه عبد الباري بن أحمدَ، وغيرِهم، وحجَّ في سنة (١٢٦٠) مع عمِّه العلَّامةِ عبدِ الله، فاجتَمَع بكثيرٍ من العُلَماء والفُضلاء بمكةَ كالشيخ عُثمان الدمياطي (١٢٦٢هـ)، والشيخِ عبد الله سِرَاج الحنفي (١٢٦٤هـ)، والشيخ أحمدَ الدِّمياطيِّ (١٢٧٠هـ)، فأخَذ عنهم واستجازَ بعضَهُم، كما أجازَه شُيُوخُه من المراوِعة وغيرُهم، فصار إماماً راسخاً في العُلوم، وطَوداً باذخاً لا يبلُغُه إلا أربابُ الفُهُوم، وأكثرُ انتِفاعِه كان بعمِّه الحسَن وعنه تخرَّج وبه شُهِر.

---

(١) (الأهدَل) لقبُ الشيخِ علي بن عمرَ الجدِّ الجامعِ للأهادِلة كافَّةً، وهو مِن نَسلِ الحُسينِ بن عليٍّ (عنهما)، وقد كان أُمِّيًّا لكنْ رَفع الله قدرَه بالزُّهد والعبادة والصدق والإخلاص، وتُوفي ولم يبلُغ الأربعِينَ سنةَ سبعٍ وستِّ مائةٍ تقريباً. وقد بارك الله في ذرِّيَّتِه فوُجِد فيها ما لا يُحصى من العُلماء الذين انتَشروا وتفرَّقُوا في كثير من الأقطار كالشام ومصر والهندِ وأندونِيسيا، ولَهم في تلك النَّواحي الآثار الحَسنة في نشر الدين الإسلاميِّ، ولا سيَّما الفِقه الشافعي وتَدريس «الصحيحَين».

وقد أُلِّفت في ترجمة الشيخِ عليٍّ استقلالاً أو مع أعلامٍ من ذُرِّيَّته كُتُب، منها: «نِظام عِقد الجَواهر النَّقيَّة في بَيان أنسابِ العِصابة الأهدَلِيَّة»، و«نَفحة المَندَل في تَرجمة الشيخِ علي الأهدَل والخَواصِّ من أولادِه الكُمَّل»، و«المنهَج الأعدَل في ترجمةِ الشيخِ عليٍّ الأهدَل» لِصاحب «الكواكِب الدرية» أعني كتابَنا الذي نحنُ بصدَدِه، و«القَولُ الأعدَل في تَراجِم بَني الأهدل».

هذا، و(الأهدَلُ) مَعناه لغةً: الأدنى والأقرَب، يقال: هَدَل الغُصنُ وتهدَّل: إذا دنَا وقرُب لِكَثرةِ ثَمرِه، وقال بعضُهم: أصلُ تسميةِ الشيخِ عليٍّ به أنه منحوتٌ من قولِهم: «عليٌّ على الله دلَّ»، استُثقلت فخُفِّفت فقيل: عليٌّ الأهدَل.

(٢) هي مَسقطُ رأسِ جدِّه المذكور وأكثرِ الأهادلةِ، وهي بَلدة عامرةٌ بتِهامة اليَمن، تَبعُد عن مدينة الحُدَيدة شرقاً بنحو ٢٠ كم.

وكان رحمه الله حسَنَ الخطِّ سريعَه، بحيث يَكتُبُ في كلِّ يومٍ كراريسَ، مع أنه لا فراغَ للكتابةِ عنده إلَّا ضَحوةَ النهار فقط؛ لاشتِغالِه بمُعامَلةِ الخلقِ والخالِق، وصنَّف مُؤلَّفاتٍ عديدةً تَنُوف على المائةِ، وألقَى الله القبولَ عليها فأقبَل الناسُ عليها في حياتِه وبعد مَماتِه، وقُصد لِلفَتوى والتَّدريس من البِلاد الشاسِعة، ورَحَل إليه الطلبةُ وانتَفَعوا به انتِفاعاً عظيماً.

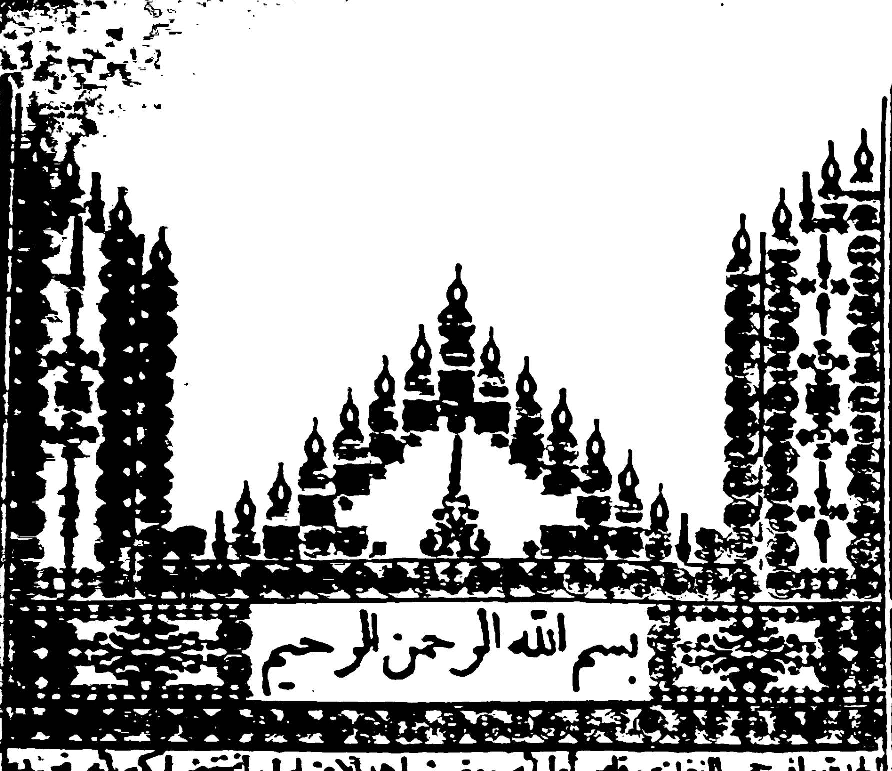
مِن مؤلَّفاتِه تِلك: شَرحان على «الآجرُّوميَّة»: «النَّفحة العِطريَّة على المقدِّمة الآجرُّومية» و«خُلاصة المَرسُوم على مُقدِّمة ابن آجُرُّوم»، ومنها: «تَحذير الإخوان المُسلِمين من تَصديق الكُهَّان والعرَّافين والمُنجِّمين»، و«بُغيَة أهل الأثَر فِيمن اتَّفق له ولأبيه صُحبةُ سيِّد البَشر»، و«إفادة السادَة العُمَد بتَقرير مَعاني نَظم الزُّبَد» في الفِقه، و«سُلَّم القاري» حاشيَة على «صحيح البُخاري»، و«تَسديد البَيان لِلمُشتغلين بِحكمة اليُونان»، و«إعانة المُحتاج» حواشٍ على «المنهاج» وَصل فيه إلى كتابِ الطلاق في ثلاث مُجلَّدات، و«الخَصائص النبويَّة» المُسمَّاة «فَتح الكريم القريب شرح أُنموذَج اللَّبيب في خَصائص الحَبيب»، و«فَتح الفتَّاح العليم بِشرح بِسم الله الرحمن الرحيم» تكلَّم فيه على البَسملة من نحوِ عشرين فنًّا.

تُوفيَ رحمه الله تعالى في شَهر المحرَّم من سنةِ (١٢٩٨هـ) بمَدينةِ أسلافِه المَراوِعة، ودُفن في مَقبرةِ جدِّه الشيخ علي بن عمر الأهدَل بجِوار أسلافِه، ووصل خبرُ وفاتِه إلى مكةَ المكرَّمة في أيامِ مُفتي الشافعيَّة وشيخِ عُلماء الحجاز أحمد دَحلان (١٣٠٤هـ)، فصلَّى عليه في المَسجد الحرام صلاةَ الغائب رحمه الله تعالى[١].



---

(١) انظر لِلاستزادة:
«نيل الوَطَر من تراجِم رجال اليمَن في القرن الثالث عشر» لمحمد بن محمد زبارة الصنعاني (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، ومُقدِّمة تحقيق «النَّفحة العطرية» لعبد الله بن محمَّد الأهدل (ص١٦-٢٠)، ومُقدِّمة «إفادة السادة العُمَد» (ص٦٥-٦٨) ففيها ترجمةُ الشيخ بقلَم أحمد حمود شميلة الأهدل، ومُقدِّمةَ «الخصائص النبويَّة» ـ ط: مكتبة جدة ـ (ص٥-١٣)، وفيها أوسعُ تَراجم الشيخ رحمه الله.



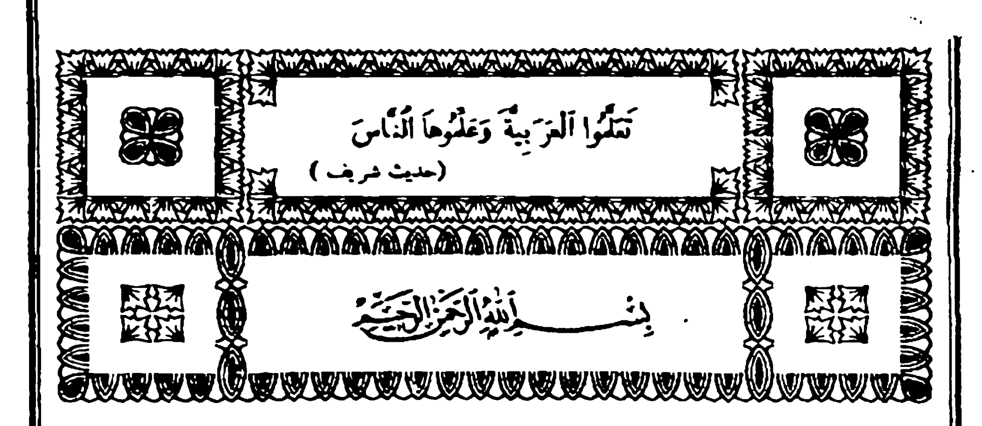
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ومقيم شواهد الاعتبار لمن اختص بكبريائه نحمده
على جزيل نعمه ونشكره على فواضل قسمه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة
متصف بأداء واجب العبودية ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي فتح الله علينا على يديه [illegible]
وجعله رحمة لكل البرية اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق وصحبه الذين هم
الهداة بالاتفاق (وبعد) فلما سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية
تأليف الشيخ العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب شرحا كافلا بحل المعاني
وتصحيح المباني يقرب بعيدها ويفتح مقفلها يجتنب فيه الألغاز [illegible] تلكأت
عن إجابته واحتججت عليه بشرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المسمى بالفواكه
الجنية لأني لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ولا اطلعت على شرح غيره
فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد بادرت
للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدي ولا يستغني عنه المنتهي وإن لم يكن مشتملا على كثير فوائد
وزوائد (وسميته الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية) أسأل الله أن ينفع به في الدنيا
والآخرة إنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة وروايتي لهذا الكتاب بالإجازة العامة عن
شيخي شرف الإسلام الحسن بن عبد الباري الأهدل رحمه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة
مفتي الأنام وشيخ الإسلام عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة شيخ الإسلام
سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولي الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن
شيخه وخاله السيد العلامة عماد الإسلام خاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل عن السيد
العلامة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف بن محمد البطاح الأهدل عن السيد
العلامة ذي المؤلفات المفيدة أبي بكر بن أبي القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة [illegible] المحقق

١٥٨

بحمد الله تعالى فاتحا لكثير من الاسغار عن المطالب جامعا لجوامع من الاحكام والاسرار لسائل الله تعالى ان ينفع به من قصده وتعناه وان يلفه في الدارين اعلى متمناه وان يرحمني ويغفر لي ولوالدي ومشايخي في الدين واتباعي ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة الليلتين خلتا من شهر جمادي الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ الف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لا نحصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد اذا رضيت عنا دائما ابدا يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

حمدا لربنا المنعم في الابتدا والانتها وصلاة وسلاما على نبينا العربي ذي البها وعلى آله الراقمين رتبة من انتصب لفعل الاوامر وانتهى واصحابه السالمين من اللحن في الاقوال لولي النهى (اما بعد) فيقول المرتجي شفاعة النبي العربي الفقير اليه تعالى احمد المكتبي قد تم طبع كتاب الكواكب الدريه شرح متممة الآجروميه للعالم العلامه القدرة الفهامه البدر الساري الاكمل الشيخ محمد بن احمد عبد الباري الاهدل وبهامشه المتن المستطاب للامام المحقق الحطاب رحمه الله وذلك بالمطبعة البهيه بجوار القطب الدردير بمصر المحميه ادارة حضرة محمد افندي مصطفى وشريكه حضرة الشيخ احمد الحلبي البابي ذوي الوفا على ذمة ذي القدر العلي الحاج ابي طالب المبني وذي الشان الامجد الحاج فدا محمد في شهر رجب المعظم سنة ١٣٠٢ هجرية على صاحبها افضل صلاة وازكى تحيه آمين



الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه ، نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له ، شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما ، وجعله رحمة لكل البرية ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

﴿ وبعد ﴾ فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد « محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب » شرحا كافلا بحل المعانى ، وتصحيح المبانى ، يعرب مثلها ، ويفتح مقفلها ، مجانبا فيه الالغاز ، سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهى المسمى « بالفواكه الجنية » لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه .

فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولايستغنى عنه المنتهى ، وان لم يكن مشتملا على كثير فوائد زوائد . وسميته ﴿الكواكب الدريه : شرح متممة الآجروميه﴾ أسال الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة ، انه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة .

وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبدالبارى الأهدل عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام عبدالرحمن بن سليمان ، عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل ، عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل ، عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الاهدل ، عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامه الزين بن الصديق المزجاجى ، عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب : بالحاء المهملة ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى .

بسم

١٨٨

جاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما حواه من الاحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ماتمناه ، وأن يرحنى ويغفرلى ولوالدى ومشايخى فى الدين وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لانحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مصحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على

وكان تمام طبعه بشركة ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر : يوم الاثنين ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م]



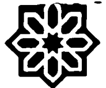
مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبى

فهرس

الجزء الثانى من : الكواكب الدرية فى شرح متممة الآجرومية

(تمت والحمد لله)



تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما وجعله رحمة لكل البرية . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

وبعد : فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد (محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب) شرحا كافلا بحل المعانى وتصحيح المبانى يعرب مثالها ويفتح مقفلها مجانبا فيه الألغاز سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهى المسمى «بالفواكه الجنية» لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولا يستغنى عنه المنتهى ، وإن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، وسميته :

الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

أسأل الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة إنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة ، وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبد البارى الأهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة الزين بن الصديق المزجاجى عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب بالحاء المهملة عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى . قال فى العقيق اليمانى : وبنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله الى .

وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعينا بالله ذى الكرم والجود .

وما كان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وإنما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان فى كل ساعة من الساعات فى إدبار عن الدنيا وإقبال على الآخرة وإذا كان كذلك كان الموت أقرب إليه من الحياة ، وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التى هى الثواب فى الآخرة إلا الموت فهو قريب من الاحسان .

قال المؤلف ـ نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته ـ : هذا آخر ما يسره الله تعالى من الفوائد المضيئة على متممة المقدّمة الآجرومية ، وقد بذلت جهدى فى تسهيل العبارة ، وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة ، مقتطفا من الفواكه اليانع ، وطاويا فى غضون مباحثه الفصل والجامع ، فجاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار ، مغنيا طالبيه بما حواه عن الأحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمنى ويغفر لى ولوالدى ومشايخى فى الدين ، وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات .

وفرغ من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين .

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده ، يا ربنا لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد إذ رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم بحمد الله تعالى ـ طبع كتاب « الكواكب الدرية » شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد البارى الأهدل على « متممة الآجرومية » تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب مصححا بمعرفتى ؟

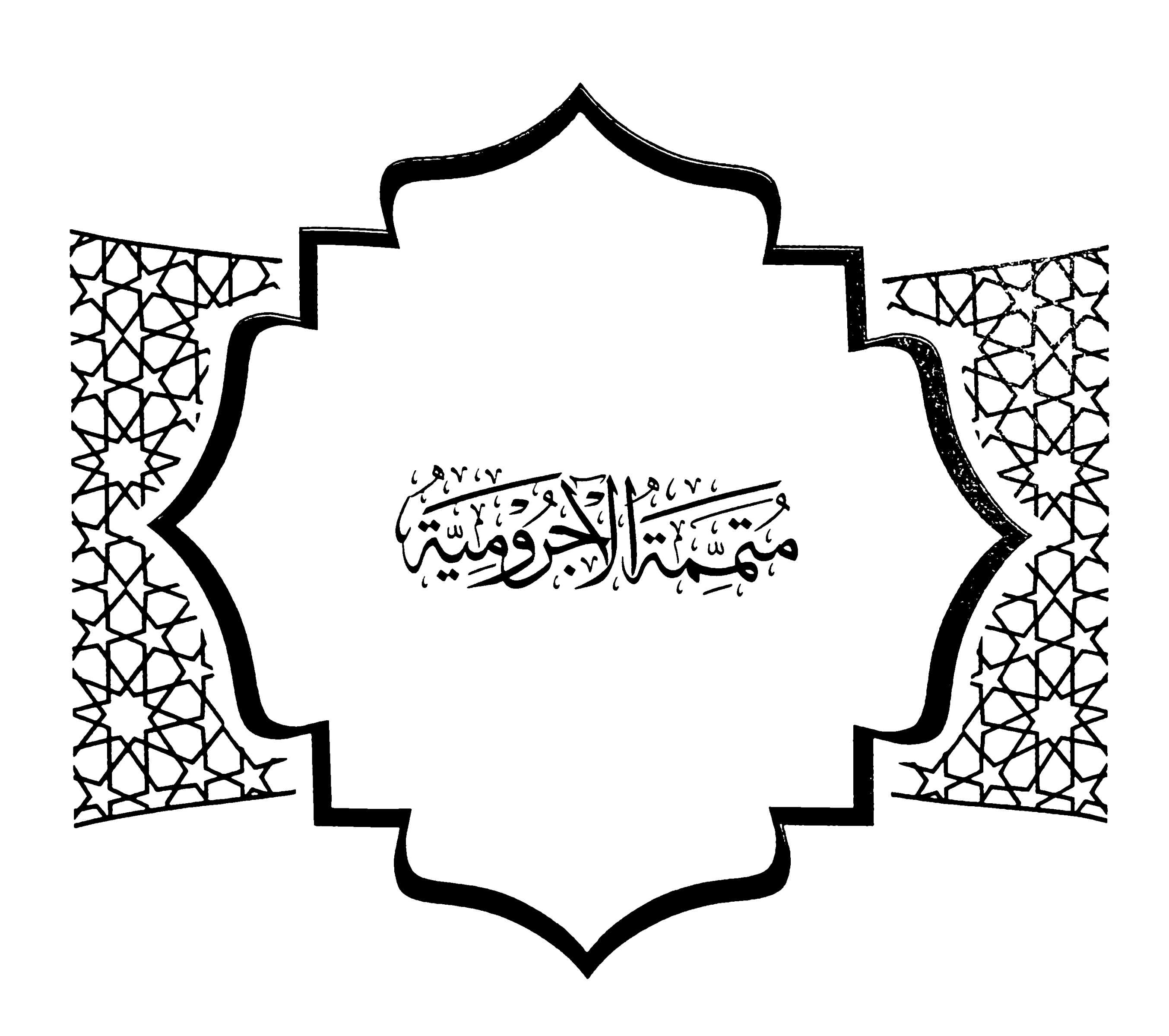
أحمد سعد على

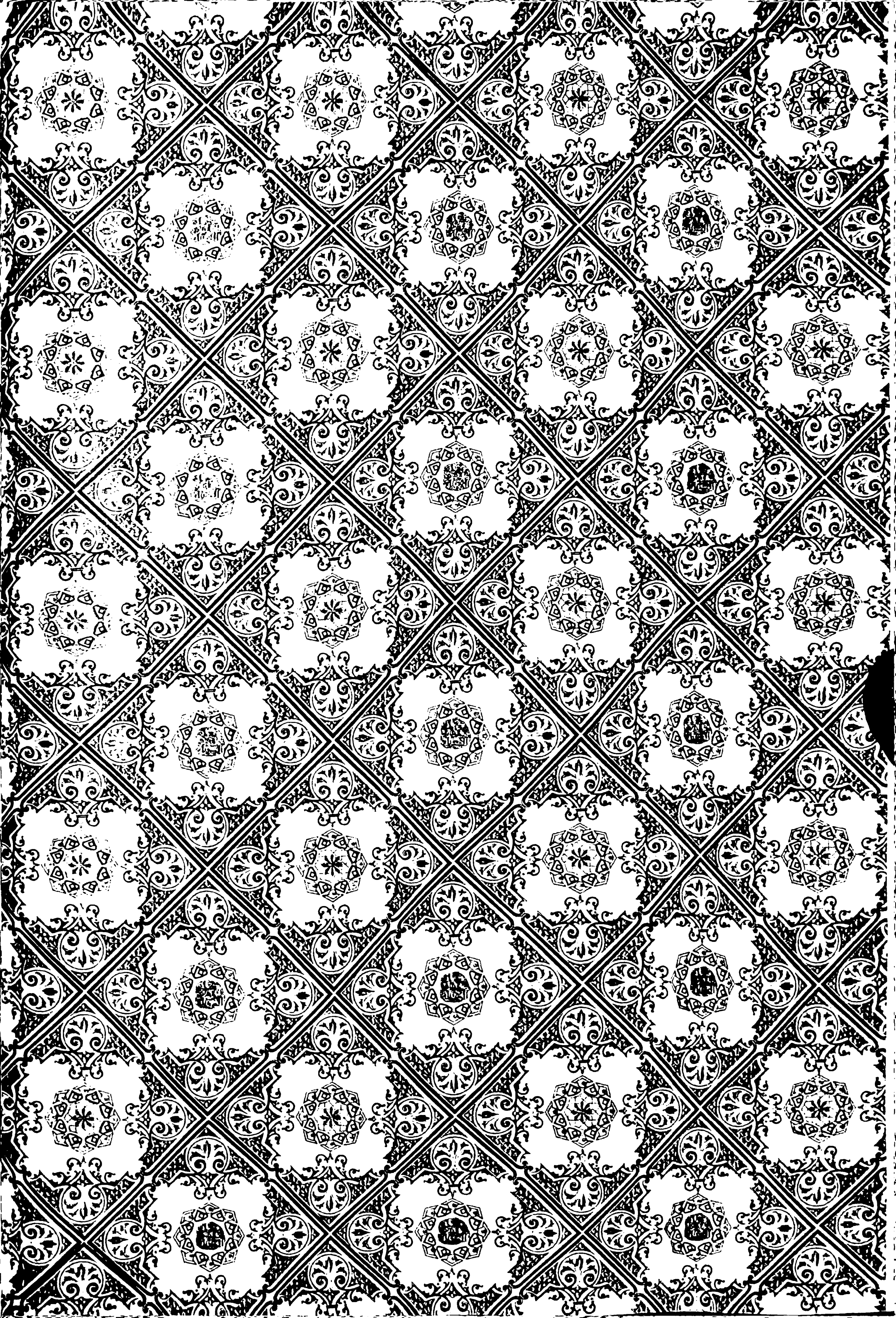
من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

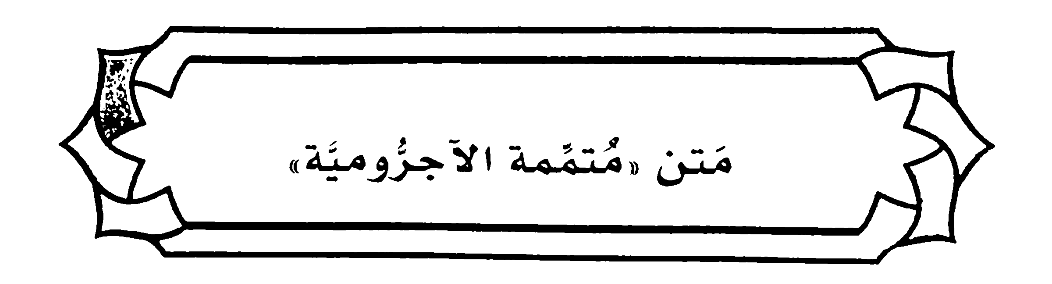
(القاهرة فى يوم السبت ٢٧ ذو القعدة سنة ١٣٥٦ هـ ـ الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ م)

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبى

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران


متممة الأجرومية





مَتن «مُتمِّمة الآجرُّوميَة»

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وبَعدُ؛

فهَذِهِ مُقَدِّمةٌ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، مُتَمِّمَةٌ لِمَسائِلِ «الجَرُّومِيَّةِ»، تَكُونُ واسِطةً بَينَها وبَينَ غَيرِها مِنَ المُطَوَّلاتِ، نَفَعَ الله بِها كَما نَفَعَ بِأَصْلِها في الحَياةِ وبَعْدَ المَماتِ! إنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَواتِ.

الكَلامُ هُوَ: اللَّفظُ المُرَكَّبُ، المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ مِنِ اسْمَينِ، نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، أو مِن فِعلٍ واسْمٍ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ».

والكَلِمةُ: قَولٌ مُفرَدٌ، وهِيَ اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لِمَعْنًى.

فالإسْمُ: يُعرَفُ بِالإسْنادِ إلَيهِ، وبِالخَفضِ، وبِالتَّنْوِينِ، وبِدُخُولِ الأَلِفِ واللَّامِ، وحُرُوفِ الخَفْضِ.

والفِعلُ: يُعرَفُ بـ«قَدْ»، والسِّينِ و«سَوفَ»، وتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ، وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ:

ماضٍ: ويُعرَفُ بِتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ، نَحوُ: «قامَتْ، وقَعَدَتْ»، ومِنهُ: «نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيسَ، وعَسَى» على الأَصَحِّ.

ومُضارِعٌ: ويُعرَفُ بِدُخُولِ «لَم» عَلَيهِ، نَحوُ: «لم يَقُمْ»، ولا بُدَّ في أَوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوائِدِ الأَربَعِ، وهيَ: الهَمزةُ، والنُّونُ، والياءُ، والتَّاءُ، يَجمَعُها قَوْلُكَ: «نَأَيْتُ».

ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ على أَربعةِ أَحرُفٍ، كـ«دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وفَرَّجَ يُفَرِّجُ، وقاتَلَ يُقاتِلُ»، ويُفتَحُ فِيما سِوَى ذَلِكَ، نَحوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ، وانطَلَقَ يَنطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَستَخْرِجُ».

وأمرٌ: ويُعرفُ بِدَلالَتِهِ على الطَّلَبِ، وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «قُومِي، واضْرِبِي»، ومِنهُ «هاتِ، وتَعالَ» على الأَصَحِّ.

والحَرفُ: ما لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ ولا دَلِيلُ الفِعلِ، كـ«هَلْ، وفِي، ولَمْ».

بابُ الإعرابِ والبناءِ

الإعرابُ: تَغْيِيرُ أَواخِرِ الكَلِمِ لِاختِلافِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ علَيها؛ لَفظاً أو تَقدِيراً، وأَقسامُهُ أَربَعةٌ: رَفعٌ، ونَصْبٌ، وخَفْضٌ، وجَزمٌ.

فَلِلأَسماءِ مِن ذَلِكَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفضُ، ولا جَزْمَ فِيها؛ ولِلأَفعالِ مِن ذَلِكَ الرَّفعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فِيها.

والبِناءُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمةِ حَرَكَةً أَو سُكُوناً، وأَنْواعُهُ أربَعةٌ: ضَمٌّ، وفَتْحٌ، وكَسرٌ، وسُكُونٌ.

والاِسمُ ضَرْبانِ: مُعرَبٌ وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ علَيهِ؛ إِمَّا لَفظاً كـ«زَيدٌ، وعَمْرٌو»، وإمَّا تَقدِيراً نَحوُ: «مُوسَى، والفَتَى»، ومَبْنِيٌّ وهُوَ الفَرعُ، وهُوَ ما لا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ، كالمُضْمَراتِ، وأَسْماءِ الشَّرطِ، وأَسماءِ الاسْتِفهامِ، وأَسماءِ الإشارةِ، وأَسماءِ الأَفعالِ، وأَسماءِ المَوْصُولاتِ.

فمِنهُ ما يُبْنَى علَى السُّكُونِ، نَحوُ: «كَمْ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى علَى الفَتحِ كـ«أَيْنَ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسرِ كـ«أَمْسِ»؛ ومِنهُ ما يُبنَى على الضَّمِّ كـ«حَيْثُ».

والأَصْلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يُبْنَى علَى السُّكُونِ.

والفِعلُ ضَربانِ: مَبْنِيٌّ وهُوَ الأَصلُ، ومُعرَبٌ وهُوَ الفَرْعُ، والمَبْنِيُّ نَوعانِ:

أَحَدُهُما: الماضِي، وبِناؤُهُ على الفَتحِ، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ واوُ الجَماعةِ فيُضَمُّ، نَحوُ: «ضَرَبُوا»، أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا».

والثَّانِي: الأَمْرُ، وبِناؤُهُ على السُّكُونِ، نَحوُ: «اضْرِبْ، واضْرِبْنَ»، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَو ضَمِيرُ جمعٍ، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثةِ المُخاطَبَةِ، فَعلى حَذفِ النُّونِ، نَحوُ:

«اضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي»، وإلَّا المُعْتَلَّ فَعَلى حَذفِ حَرْفِ العِلَّةِ، نَحوُ: «اخْشَ، واغْزُ، وارْمِ».

والمُعرَبُ مِنَ الأفعالِ المُضارِعُ، بِشَرْطِ أَنْ لا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإناثِ، ولا نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرَةُ، نَحوُ: «يَضْرِبُ، ويَخْشَى»؛ فإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الإناثِ بُنِيَ على السُّكُونِ، نَحوُ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ بُنِيَ على الفَتحِ، نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

وإنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ.

وأمَّا الحُرُوفُ فمَبْنِيَّةٌ كُلُّها.

بابُ مَعرِفة عَلاماتِ الإعرابِ

لِلرَّفعِ أَربَعُ عَلاماتٍ: الضَّمَّةُ وهيَ الأَصلُ، والواوُ والأَلِفُ والنُّونُ، وهيَ نائِبَةٌ عنِ الضَّمَّةِ.

فأَمَّا الضَّمَّةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في أَربعَةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ؛ مُنصَرِفاً كانَ أو غيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٤]، وفي جَمْعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا﴾ [التوبة: ٢٤]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي جمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥].

وأَمَّا الواوُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في مَوضِعَينِ: في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، و﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهِيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨]، و«جاءَ حَمُوكِ»، و«هذا فُوكَ وهَنُوكَ»، ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

وأمَّا **الألِفُ** فتكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

وأمَّا **النُّونُ** فتكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في الفِعْلِ المُضارِعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، نَحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، أو ضَمِيرُ جَمعٍ، نَحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣].

ولِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلاماتٍ: الفَتْحةُ وهيَ الأَصلُ، والأَلِفُ والكَسرةُ والياءُ وحَذفُ النُّونِ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الفَتْحةِ.

فأَمَّا الفَتْحةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الإسمِ المُفرَدِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾ [الفتح: ٢٠]، ﴿وَأَنكِحُوا ٱلْأَيَٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ إذَا دَخَلَ عَلَيهِ ناصِبٌ ولَم يتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

وأمَّا **الألِفُ** فَتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، و«رَأيتُ حَماكِ، وهَناكِ»، ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

وأمَّا **الكَسْرةُ** فتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصبِ في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

وأمَّا **الياءُ** فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وفي الجَمْعِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وأمَّا **حَذفُ النُّونِ** فَيكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأَفعالِ الَّتي رَفعُها بِثُبُوتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و«لَنْ تَقُومِي».

ولِلخَفضِ ثَلاثُ عَلاماتٍ: الكَسْرةُ، وهيَ الأَصْلُ، والياءُ والفَتْحةُ، وهُما نائِبَتانِ عنِ الكَسْرةِ.

فَأمَّا الكَسْرةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلخفضِ في ثَلاثَةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ المُنْصَرِفِ، نَحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ، نَحوُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٣١]، و«مَرَرْتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ».

وأمَّا الياءُ فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثَةِ مَواضِعَ، في الأَسْماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و«مَررتُ بِحَمِيكِ، وفِيكَ، وهَنِيكَ»، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، وفي المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، و«مَرَرْتُ بِاثْنَينِ واثْنَتَينِ»، وفي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عليهِ، نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤].

وأمَّا الفَتحةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في الِاسْمِ الَّذِي لا يَنصَرِفُ، مُفرَداً كانَ نَحوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو جَمعَ تَكْسِيرٍ نَحوُ: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبأ: ١٣]، إلَّا إذَا أُضِيفَ نَحوُ: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، أو دَخَلَتْ عَلَيهِ «أَلْ» نَحوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولِلجَزْمِ عَلامَتانِ: السُّكُونُ وهُوَ الأَصْلُ، والحَذْفُ وهُوَ نائِبٌ عَنهُ.

فأمَّا السُّكُونُ فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعْلِ المُضارعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

وأمَّا **الحَذْفُ** فيكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارعِ المُعتَلِّ الآخِرِ، وهُوَ ما آخِرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ، وحُرُوفُ العِلَّةِ الألِفُ والواوُ والياءُ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وفي الأفعالِ الَّتِي رَفعُها بِثَباتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤]، ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِى﴾ [القصص: ٧].

فصلٌ

جَمِيعُ ما تقَدَّمَ مِنَ المُعربَاتِ قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ، وقِسْمٌ يُعرَبُ بالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ أَربَعةُ أنواعٍ: الِاسْمُ المُفرَدُ، وجَمْعُ التَّكسِيرِ، وجَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، والفِعلُ المُضارِعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ. وكُلُّها تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بِالفَتحةِ، وتُخفَضُ بِالكَسْرةِ، وتُجزَمُ بِالسُّكُونِ؛ وخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثةُ أَشياءَ:

الِاسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفرَداً كانَ أو جَمْعَ تَكسِيرٍ؛ فإنَّهُ يُخفَضُ بِالفَتْحةِ، ما لم يُضَفْ أو تَدْخُلْ عَلَيهِ «ألْ»، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَلَيهِ؛ فإنَّهُ يُنصَبُ بالكَسْرةِ، والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ؛ فإنَّهُ يُجزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ. وتَقَدَّمَتْ أَمْثِلةُ ذَلِكَ.

والَّذِي يُعرَبُ بِالحُرُوفِ أربعَةُ أنواعٍ: المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَلَيهِ، والأسماءُ السِّتَّةُ، والأَمْثِلةُ الخَمْسَةُ.

فأمَّا **المُثَنَّى** فَيُرفَعُ بالألِفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ المَفتُوحِ ما قَبْلَها، المَكسُورِ ما بَعدَها، وأُلْحِقَ بِهِ «اثْنانِ، واثْنَتانِ، وثِنْتانِ» مُطْلَقاً، و«كِلَا، وكِلْتَا» بِشَرْطِ إضافَتِهِما إلى الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَنِي كِلاهُما وكِلْتاهُما، ورَأَيتُ كِلَيْهِما وكِلْتَيهِما، ومَرَرتُ بِكِلَيهِما وكِلْتَيهِما». فَإن أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلِفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ، وكانَ إعرابُهُما بِحَرَكةٍ مُقدَّرةٍ في تِلْكَ الأَلِفِ؛ نَحوُ: «جاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المرأتَينِ، ومَرَرتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ».

وأمَّا **جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ** فيُرفَعُ بِالواوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبْلَها، المَفتُوحِ ما بَعدَها، وأُلحِقَ بِهِ «أُولُو، وعالَمُونَ»، و«عِشْرُونَ» وما بَعْدَهُ مِنَ العُقُودِ إلى «تِسْعِينَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ» وبابُهُ، و«أَهْلُونَ، وعِلِّيُّونَ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

وأمَّا **الأَسْماءُ السِّتَّةُ** فتُرفَعُ بِالواوِ، وتُنصَبُ بِالأَلِفِ، وتُجَرُّ بِالياءِ، بِشَرطِ أَنْ تكُونَ مُضافَةً، فإنْ أُفرِدَتْ عَنِ الإضافةِ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحوُ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ وأَنْ تَكُونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ، فإنْ أُضِيفَتْ لِلياءِ أُعرِبَتْ بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرةٍ على ما قَبْلَ الياءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي﴾ [ص: ٢٣]؛ وأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرةً، فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحوُ: «هذا أُبَيُّكَ»؛ وأَنْ تَكُونَ مُفرَدَةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ أُعرِبَتْ إعرابَ المُثَنَّى والمَجمُوعِ.

والأَفصَحُ في «الهَنِ» النَّقصُ - أي: حَذْفُ آخِرِهِ - والإعرابُ بِالحَرَكاتِ على النُّونِ، نَحوُ: «هذا هَنُكَ، ورَأَيتُ هَنَكَ، ومَرَرتُ بِهَنِكَ»، ولِهَذا لَم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» ولا غَيرُهُ في هَذِهِ الأَسْماءِ، وجَعَلُوها خَمْسَةً.

وأمَّا **الأَمْثِلَةُ الخَمْسةُ** فَهِيَ كُلُّ فِعلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، نَحوُ: «يَفعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ»، أو ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحوُ: «يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ»، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «تَفْعَلِينَ»؛ فإنَّها تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

تَنبِيه: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلاماتِ الإعرابِ أَربَعَ عَشْرَةَ: أَربَعُ أُصُولٍ: الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ، والفَتحةُ لِلنَّصْبِ، والكَسْرةُ لِلجَرِّ، والسُّكُونُ لِلجَزْمِ. وعَشْرُ فُرُوعٍ نائِبةٌ عَن هَذِهِ الأُصُولِ: ثَلاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ، وأَربَعٌ عَنِ الفَتحةِ، واثْنانِ عَنِ الكَسْرةِ، وواحِدةٌ عَنِ السُّكُونِ.

وأنَّ النِّيابةَ واقِعَةٌ في سَبْعةِ أبوابٍ: الأَوَّلُ: بابُ ما لا يَنصَرِفُ. الثاني: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ. الثالِثُ: الفِعلُ المُضارعُ المُعتَلُّ الآخِرِ. الرَّابعُ: المُثَنَّى. الخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، السَّادِسُ: الأَسماءُ السِّتَّةُ. السَّابعُ: الأَمْثِلَةُ الخَمْسةُ.

فصلٌ

تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ في الاِسْمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، نَحوُ: «غُلامِي، وابْنِي»، وفي الاِسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ، نَحوُ: «الفَتَى، والمُصْطَفَى، ومُوسَى، وحُبْلَى»، ويُسَمَّى مَقصُوراً.

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسْرةُ في الاِسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ مَكسُورٌ ما قَبْلَها، نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»، ويُسَمَّى مَنقُوصاً، نَحوُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٨]، وتَظْهَرُ فيهِ الفَتْحةُ لِخِفَّتِها، نَحوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتْحةُ في الفِعلِ المُعتَلِّ بِالأَلِفِ، نَحوُ: «يَخْشَى»، و«لَنْ يَخْشَى».

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ في الفِعلِ المُعتَلِّ بِالواوِ أو الياءِ، نَحوُ: «يَدْعُو، ويَرمِي»، وتَظْهَرُ الفَتْحةُ نَحوُ: «لَن يَدْعُوَ، ولَن يَرْمِيَ».

والجَزْمُ في الثَّلاثةِ بِالحَذْفِ كَما تَقَدَّمَ.

فصلٌ

الاِسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ ما فِيهِ عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحِدةٌ تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ. والعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ: الجَمْعُ، ووَزْنُ الفِعلِ، والعَدْلُ، والتَّأنِيثُ، والتَّعرِيفُ، والتَّركِيبُ، والأَلِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتانِ، والعُجمةُ، والصِّفَةُ، يَجمَعُها قَولُ الشَّاعِرِ:

اِجْمَعْ، وزِنْ عادِلاً، أَنِّثْ بِمَعرِفةٍ ... رَكِّبْ، وزِدْ عُجمةً، فالوَصْفَ، قَدْ كَمُلا

فالجَمْعُ شَرطُهُ أَنْ يَكُونَ على صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، وهِيَ صِيغةُ «**مَفاعِلَ**»، نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائِمَ»، أو «**مَفاعِيلَ**»، نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ، ودَنانِيرَ».

وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الأُولَى مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنْهُما تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأَمَّا **وَزْنُ الفِعلِ** فالمُرادُ بِهِ أنْ يَكُونَ الاِسْمُ على وَزْنٍ خاصٍّ بِالفِعلِ، كـ«شَمَّرَ» بِتَشْدِيدِ المِيمِ، و«ضُرِبَ» بِالبِناءِ لِلمَفعُولِ، و«انطَلَقَ» ونَحوِهِ مِنَ الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبْدُوءةِ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ، إذَا سُمِّيَ بِشَيءٍ مِن ذَلِكَ، أَو يَكُونَ في أَوَّلِهِ زِيادةٌ كَزِيادَةِ الفِعلِ وهُوَ مُشارِكٌ لِلفِعلِ في وَزْنِهِ، كـ«أَحمَدَ، ويَزِيدَ، وتَغْلِبَ».

وأَمَّا **العَدْلُ** فَهُوَ خُرُوجُ الاِسْمِ عَن صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ: إمَّا تَحقِيقاً، كَـ«أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ ومَرْبَعَ» وهكَذَا إلى العَشَرةِ؛ فإنَّها مَعدُولةٌ عَن أَلفاظِ العَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً، فأَصْلُ «جاءَ القَوْمُ أُحادَ»: جاؤُوا واحِداً واحِداً، وكذَا أصلُ «مَوْحَدَ»، وأَصْلُ «جاؤُوا مَثْنَى»: جاؤُوا اثْنَينِ اثْنَينِ، وكَذَا الباقِي؛ وإمَّا تَقدِيراً، كالأَعلامِ الَّتِي على وَزْنِ «فُعَلَ»، كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ»؛ فإنَّها لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعةً مِنَ الصَّرْفِ ولَيسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَمِيَّةِ، قَدَّرُوا فِيها العَدْلَ، وأَنَّها مَعدُولَةٌ عَن «عامِرٍ، وزافِرٍ، وزاحِلٍ».

وأَمَّا **التَّأنِيثُ** فَهُوَ على ثَلاثةِ أقسامٍ: تَأنِيثٌ بِالأَلِفِ، وتَأنِيثٌ بِالتَّاءِ، وتَأنِيثٌ بِالمَعنَى.

فالتَّأنِيثُ بِالأَلفِ يَمْنَعُ الصَّرفَ مُطْلَقاً: سَواءٌ كانَتْ مَقصُورَةً، كَـ«حُبْلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى»، أَو مَمْدُودةً، كـ«صَحْراءَ، وحَمْراءَ، وزَكَرِيَّاءَ، وأَشْياءَ»، وهَذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأَمَّا **التَّأنِيثُ بِالتَّاءِ** فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ؛ سَواءٌ كانَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ، كَـ«طَلْحَةَ»، أو لِمُؤَنَّثٍ كَـ«فاطِمَةَ».

وأَمَّا **التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ** فَهُوَ كالتَّأنِيثِ بِالتَّاءِ، فَيَمْنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ، لَكِنْ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الاِسْمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ، كـ«سُعادَ»، أو ثُلاثِيًّا مُحَرَّكَ الوَسَطِ، كَـ«سَقَرَ»، أو أَعجَمِيًّا، كـ«جُورَ»، أو مَنقُولاً مِنَ المُذَكَّرِ إلى المُؤَنَّثِ، كَما إذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ«زَيْدَ»، فَإنْ لَم يَكُنْ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ كـ«هِنْدٍ، ودَعْدٍ» جازَ الصَّرْفُ، وتَركُهُ، وهُوَ الأَحسَنُ.

وأمَّا **التَّعريفُ** فالمُرادُ بِهِ العَلَمِيَّةُ، وتَمْنَعُ الصَّرفَ مَعَ وزْنِ الفِعلِ، ومَعَ العَدْلِ، ومَعَ التَّأنِيثِ كما تَقدَّمَ، ومَعَ التَّركِيبِ المَزْجِيِّ، ومَعَ الألِفِ والنُّونِ، ومَعَ العُجْمةِ كما سَيأْتِي.

وأمَّا **التَّركِيبُ** فالمُرادُ بِهِ التَّركِيبُ المَزْجِيُّ المَختُومُ بغَيرِ «وَيْهِ»، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ»، ولا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ.

وأمَّا **الألِفُ والنُّونُ** الزَّائِدَتانِ فَيَمْنَعانِ الصَّرفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ، كـ«عِمْرانَ، وعُثْمانَ»، ومَعَ الصِّفةِ كَـ«سَكْرانَ».

وأمَّا **العُجْمةُ** فالمُرادُ بِها أنْ تَكُونَ الكَلِمةُ مِن أَوْضاعِ العَجَمِيَّةِ، كـ«إبْراهِيمَ، وإسْماعِيلَ، وإسْحاقَ».

وجَمِيعُ أَسْماءِ الأَنْبِياءِ أَعْجَمِيَّةٌ، إلَّا أَربَعةً: «مُحَمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُودٌ»؛ صَلَّى الله عَلَيهِمْ وسَلَّمَ أَجمَعِينَ.

ويُشْتَرَطُ فِيها أَنْ يَكُونَ الاِسْمُ عَلَماً في العَجَمِيَّةِ؛ ولِذَلِك صُرِفَ «لِجامٌ» ونَحوُهُ، وأَنْ يَكُونَ زائِداً على الثَّلاثِ، فلِذَلِكَ صُرِفَ «نُوحٌ، ولُوطٌ».

وأمَّا **الصِّفةُ** فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلاثةِ أَشْياءَ: معَ العَدْلِ كَما تَقَدَّمَ في «مَثْنَى، وثُلاثَ»، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفةُ على وَزْنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ، ولا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ على وَزْنِ «فَعْلانَةَ»، نَحوُ: «سَكْرانَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «سَكْرَى»، ونَحوُ: «نَدْمانَ» مُنْصَرِفٌ؛ لِأنَّ مُؤَنَّثَهُ «نَدْمانةٌ» إذَا كانَ مِنَ المُنادَمةِ؛ ومَعَ وَزْنِ الفِعلِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ على وَزْنِ «أَفْعَلَ»، وأَنْ لا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، نَحوُ: «أَحمَرَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «حَمْراءُ»، ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنْصَرِفٌ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ «أَرْمَلةٌ».

ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ لِلتَّناسُبِ، كَقِراءةِ نافِعٍ: ﴿سَلَٰسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا ١٥ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، ولِضَرُورةِ الشِّعرِ.

بابُ النَّكِرةِ والـمَعرِفة

الاِسْمُ ضَربانِ:

أَحَدُهُما: **النَّكِرةُ**، وهِيَ الأَصْلُ، وهِيَ كُلُّ اسْمٍ شائِعٍ في جِنسِهِ لا يَختَصُّ بِهِ واحِدٌ دُونَ آخَرَ، كـ«رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وكِتابٍ»، وتَقرِيبُها إلى الفَهْمِ أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ كُلُّ ما صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ واللّامِ عَلَيهِ، كـ«رَجُلٍ، وامْرَأةٍ، وثَوْبٍ»؛ أَو وَقَعَ مَوقِعَ ما يَصْلُحُ دُخُولُ الأَلِفِ واللّامِ عَلَيهِ، كـ«ذِي» بِمَعنَى صاحِبٍ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: **المَعْرِفةُ**، وهِيَ سِتَّةُ أنواعٍ: المُضْمَرُ، وهُوَ أَعْرَفُها، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ المَوصُولُ، ثُمَّ المُعَرَّف بِالأَداةِ، والسَّادِسُ: ما أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنْها؛ وهُوَ في رُتْبَةِ ما أُضِيفَ إلَيهِ، إلَّا المُضافَ إلى الضَّمِيرِ فإنَّهُ في رُتْبَةِ العَلَمِ.

ويُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ الله تَعالَى؛ فإِنَّهُ عَلَمٌ، وهُوَ أَعرَفُ المَعارِفِ بِالإجماعِ.

فصلٌ

المُضْمَرُ والضَّمِيرُ اسْمانِ لِما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، كـ«أَنَا»، أو مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو غائِبٍ كـ«هُوَ». ويَنقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وبارِزٍ.

فالمُسْتَتِرُ: ما لَيسَ لَهُ صُورَةٌ في اللَّفْظِ، وهُوَ إمَّا: مُسْتَتِرٌ وُجُوباً، كالمُقدَّرِ في فِعلِ أَمْرِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»، وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِتاءِ خِطَابِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«تَقُومُ، وتَضْرِبُ»؛ وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِالهَمْزةِ، كـ«أَقُومُ، وأَضْرِبُ»، أو بِالنُّونِ كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»؛ وإمَّا مُسْتَتِرٌ جَوازاً، كالمُقَدَّرِ في نَحوِ: «زَيدٌ يَقُومُ». ولا يَكُونُ المُسْتَتِرُ إلا ضَمِيرَ رَفعٍ؛ إمَّا فاعِلاً أو نائِبَ الفاعِلِ.

والبارِزُ: ما لَهُ صُورَةٌ في اللَّفظِ، ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنفَصِلٍ؛ **فالمُتَّصِلُ** هُوَ: الَّذي لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطقُ، ولا يَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، كَتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكْرَمَكَ»، **والمُنفَصِلُ** هو: ما يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطقُ ويَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، نَحوُ: «أَنا»، تَقُولُ: «أَنا مُؤْمِنٌ»، و«ما قامَ إلَّا أَنا».

ويَنقَسِمُ **المُتَّصِلُ** إلى مَرْفُوعٍ، ومَنصُوبٍ، ومَجرُورٍ.

فالمَرفُوعُ نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبَتْ، وضَرَبَتَا، وضَرَبْنَ».

والمَنصُوبُ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمَنَا، وأَكْرَمَكَ، وأَكْرَمَكِ، وأَكْرَمَكُما، وأَكْرَمَكُمْ، وأَكْرَمَكُنَّ، وأَكْرَمَهُ، وأَكْرَمَها، وأَكرَمَهُما، وأَكْرَمَهُمْ، وأَكْرَمَهُنَّ».

والمَجرُورُ كالمَنصُوبِ، إلَّا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيهِ عامِلُ الجَرِّ، نَحوُ: «مُرَّ بِي، ومُرَّ بِنَا...» إلى آخِرِهِ.

وينَقسِمُ **المُنفَصِلُ** إلى مَرفُوعٍ ومَنصُوبٍ:

فالمَرفُوعُ: اثْنَتا عَشْرَةَ كَلِمةً، وهِيَ: «أنَا، ونَحْنُ، وأَنْتَ، وأَنتِ، وأَنتُما، وأَنْتُمْ، وأَنتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ»، فَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِهِ الضَّمائِرِ إذَا وَقَعَ في ابْتِداءِ الكَلامِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾ [النازعات: ٢٤]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌۢ﴾ [المائدة: ١٢٠].

والمَنصُوبُ: اثْنَتا عَشْرَةَ كَلِمةً، وهيَ: «إيَّايَ، وإيَّانَا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ»؛ فهَذِهِ الضَّمائِرُ لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِهِ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

ومَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فَلا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنفَصِلاً، فَلا يُقالُ في «قُمْتُ»: «قامَ أنا»، ولا في «أَكْرَمَكَ»: «أَكْرَمَ إيَّاكَ»، إلَّا في نَحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتَهُ»، فَيَجُوزُ الفَصْلُ أيضاً، نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاهُ»، و«كُنْتَ إيَّاهُ».

وأَلفاظُ الضَّمائِرِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ لا يَظْهَرُ فِيها إعرابٌ.

فصلٌ

العَلَمُ نوعانِ:

شَخصِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ لا يَتناوَلُ غَيرَهُ، كـ«زَيدٍ، وفاطِمَةَ، ومَكَّةَ، وشَدْقَمٍ، وقَرَنٍ».

وجِنسِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِجِنسٍ مِنَ الأَجْناسِ، كـ«أُسامَةَ» لِلأَسَدِ، و«ثُعالَةَ» لِلثَّعلَبِ،

و«ذُؤالَةَ» لِلذِّئْبِ، وهُوَ في المَعنَى كالنَّكِرَةِ؛ لأنَّهُ شائِعٌ في جِنْسِهِ، فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقْبِلاً».

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أَيضاً إلى اسْمٍ، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ.

فالاِسْمُ: كَما مَثَّلْنا، كـ«زَيدٍ، وأُسامَةَ». **والكُنْيَةُ**: ما صُدِّرَ بِـ«أَبٍ» أو «أُمٍّ»، كـ«أَبِي بَكرٍ، وأُمِّ كُلْثُومٍ»، و«أَبِي الحارِثِ» لِلأَسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ» لِلعَقرَبِ. **واللَّقَبُ**: ما أَشْعَرَ بِرِفْعةِ مُسَمَّاهُ، كـ«زَينِ العابِدِينَ»، أَو ضَعَتِهِ، كـ«بَطَّةَ، وأَنْفِ النَّاقةِ».

وإذَا اجتَمَعَ الاسْمُ واللَّقَبُ، وَجَبَ تَأخِيرُ اللَّقَبِ في الأَفصَحِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَينُ العابِدِينَ»، ويَكُونُ اللَّقَبُ تابِعاً لِلاِسْمِ في إعرابِهِ، إلَّا إذَا كانَا مُفرَدَينِ، فَيجِبُ إِضافةُ الاِسْمِ لِلَّقَبِ، نَحوُ: «سَعِيدُ كُرْزٍ».

ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيَةِ والاِسْمِ، ولا بَينَ الكُنيَةِ واللَّقَبِ.

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُفرَدٍ ومُرَكَّبٍ.

فالمُفرَدُ: كـ«زَيدٍ، وهِندٍ»، **والمُرَكَّبُ**: ثَلاثَةُ أَقسام: مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ كـ«عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الرَّحمَنِ» وجَمِيعِ الكُنَى، ومُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ، وسِيبَوَيهِ»، ومُرَكَّبٌ إسْنادِيٌّ كـ«بَرَقَ نَحرُهُ، وشابَ قَرْناهَا».

فصلٌ

اسْمُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ، وهُوَ «ذَا» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«ذِي، وذِهِ، وتِي، وتِهِ، وتَا» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، و«ذَانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ في حالَةِ الرَّفعِ، و«ذَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«تانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالَةِ الرَّفعِ، و«تَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، ولِلجَمْعِ مُذَكَّراً كانَ أو مُؤَنَّثاً «أُولَاءِ» بِالمَدِّ عِندَ الحِجازِيِّينَ، وبِالقَصْرِ عِندَ التَّمِيمِيِّينَ.

ويَجُوزُ دُخُولُ «ها» التَّنْبِيهِ على أَسْماءِ الإشارةِ، نَحوُ: «هذَا، وهَذِهِ، وهَذانِ، وهَذَيْنِ، وهاتَانِ، وهاتَيْنِ، وهَؤُلاءِ».

وإذَا كانَ المُشارُ إلَيهِ بَعِيداً لَحِقَتِ اسْمَ الإشارةِ كافٌ حَرفِيَّةٌ، تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ

الكافِ الاسْمِيَّةِ بِحَسَبِ المُخاطَبِ، نَحوُ: «ذاكَ، وذَاكِ، وذاكُما، وذاكُمْ، وذاكُنَّ».
ويَجُوزُ أنْ تَزِيدَ قَبْلَها لاماً، نَحوُ: «ذَلِكَ، وذَلِكِ، وذلِكُما، وذلِكُمْ، وذَلِكُنَّ».

ولا تَدْخُلُ اللَّامُ في المُثَنَّى، ولا في الجَمْعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ، وإنَّما تَدْخُلُ فِيهِما حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِكَ»، وكذَلِكَ على المُفرَدِ إذَا تَقَدَّمَتْهُ «ها» التَّنبِيهِ، نَحوُ: «هَذَا»، فيُقالُ فِيهِ حالةَ البُعدِ: «هَذاكَ».

ويُشارُ إلى المَكانِ **القَرِيبِ** بِـ«هُنَا» أو «هَهُنا»، نَحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وإلى المَكانِ **البَعِيدِ** بِـ«هُناكَ»، أَو «هاهُناكَ»، أَو «هُنالِكَ»، أَو «هَنَّا» أَو «هِنَّا»، أَو «ثَمَّ» نَحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠].

فصلٌ

الاِسمُ المَوصُولُ: ما افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ، وهُوَ ضَرْبانِ: نَصٌّ، ومُشتَرَكٌ.

فالنَّصُّ: ثَمانِيةُ أَلْفاظٍ: «الَّذِي» لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ، و«الَّتِي» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، و«اللَّذانِ» لِلمُثَنَّى المُذكَّرِ، و«اللَّتانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«اللَّذَيْنِ، واللَّتَينِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«الأُلى، والَّذِينَ» بِالياءِ مُطْلَقاً لِجَمْعِ المُذكَّرِ، وقَدْ يُقالُ: «اللَّذُونَ» بِالواوِ في حالَةِ الرَّفعِ، و«اللَّائِي، واللَّاتِي» ويُقالُ: «اللَّواتِي» لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، وقَدْ تُحذَفُ ياؤُها؛ نَحوُ: ﴿ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

والمُشْتَرَكُ: سِتَّةُ أَلفاظٍ: «مَنْ، وما، وأَيٌّ، وأَلْ، وذُو، وذَا»، فَهذِهِ السِّتَّةُ تُطلَقُ على المُفرَدِ والمُثَنَّى والمَجمُوعِ، المُذكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ والمُؤَنَّثِ.

وتُسْتَعمَلُ «مَن» لِلعاقِلِ، و«ما» لِغَيرِ العاقِلِ، تَقُولُ في «مَنْ»: «يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ، ومَن جاءَتْكَ»، و«مَنْ جاءَاكَ، ومَن جاءَتاكَ»، و«مَنْ جاؤُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ»؛ وتَقُولُ في «ما» جَواباً لِمَن قالَ لَكَ: اشْتَرَيتُ حِماراً أَو أَتاناً، أو حِمارَينِ أَو أَتانَيْنِ، أَو حُمُراً أَو أُتُناً: «يُعجِبُنِي ما اشْتَرَيْتَهُ، وما اشْتَرَيتَها»، و«ما اشْتَرَيتَهُما، وما اشْتَرَيتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ».

وقَدْ يُعكَسُ ذلِكَ فتُسْتعمَلُ «مَنْ» لِغيرِ العاقِلِ، نَحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، وتُسْتعمَلُ «ما» لِلعاقِلِ، نَحوُ: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

والأَربعةُ الباقِيَةُ تُستعمَلُ لِلعاقِلِ وغيرِهِ. تَقُولُ في «أيٍّ»: «يُعجِبُني أَيٌّ قامَ، وأيٌّ قامَتْ، وأَيٌّ قامَا، وأيٌّ قامَتا، وأَيٌّ قامُوا، وأَيٌّ قُمْنَ»؛ سَواءٌ كانَ القائِمُ عاقِلاً أو حَيواناً.

وَأَمَّا «أَلْ» فَإِنَّما تَكُونُ اسْماً مَوصُولاً إذا دَخَلَتْ على اسْمِ الفاعِلِ أَو علَى اسْمِ المَفعُولِ، كـ«الضَّارِبِ والمَضْرُوبِ»، أي: الَّذِي ضَرَبَ والَّذِي ضُرِبَ، ونَحْوُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقولُه تَعالَى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦].

وأَمَّا «ذُو» فَخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّئٍ، تَقُولُ: «جاءَنِي ذُو قامَ، وذُو قامَتْ»، و«ذُو قامَا، وذُو قامَتَا»، و«ذُو قامُوا، وذُو قُمْنَ».

وأَمَّا «ذَا» فَشَرْطُ كَونِها مَوصُولاً أَنْ يتَقَدَّمَ علَيْها «ما» الاسْتِفهامِيَّةُ، نَحوُ: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، أو «مَنْ» الِاسْتِفهامِيَّةُ نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟». وأَنْ لا تَكُونَ مُلْغاةً؛ بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها مَعَ «ما»، نَحوُ: «ماذَا صَنَعْتَ؟» إذَا قَدَّرت «ماذَا» اسْماً واحِداً مُرَكَّباً.

وتَفتَقِرُ المَوْصُولَاتُ كُلُّها إلى صِلَةٍ مُتَأَخِّرةٍ عَنْها، وعائِدٍ؛ **والصِّلةُ جُمْلةٌ أو شِبْهُها**، فالجُمْلَةُ ما تَركَّبَ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي قامَ أَبُوهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ أو مِن مُبْتَدإٍ وخَبَرٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي أَبُوهُ قائِمٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ: ٣].

وشِبْهُ الجُمْلةِ ثَلاثةُ أَشْياءَ:

أَحَدُها: الظَّرْفُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي عِنْدَكَ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

والثَّانِي: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي في الدَّارِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ [الانشقاق: ٤]. ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ.

والثَّالِثُ: **الصِّفةُ الصَّرِيحةُ**، والمُرادُ بِها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ. وتَختَصُّ بِالألِفِ واللَّامِ كَما تَقدَّمَ.

والعائِدُ ضَمِيرٌ مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلةِ المَذْكُورةِ، وقَدْ يُحْذَفُ، نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هُوَ أشَدُّ، و﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] أي: الَّذِي تُسِرُّونَهُ والَّذِي تُعلِنُونَهُ، ونَحوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

فصلٌ

وأَمَّا **المُعَرَّفُ بِالأَداةِ** فَهُوَ المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وهِيَ قِسْمانِ: عَهْدِيَّةٌ، وجِنْسِيَّةٌ.
والعَهْدِيَّةُ إمَّا لِلعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، نَحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، أو لِلعَهْدِ الذِّهْنِيِّ، نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أَو لِلعَهْدِ الحُضُورِيِّ، نَحوُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. **والجِنسِيَّةُ** إمَّا لِتَعرِيفِ الماهِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإمَّا لِاسْتِغْراقِ الأَفْرادِ، نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَو لِاسْتِغْراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ، نَحوُ: «أَنتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

وتُبْدَلُ لامُ «أَلْ» مِيماً في لُغَةِ حِمْيَرَ.

فصلٌ

وَأَمَّا **المُضافُ إلى واحِدٍ** مِن هَذِهِ الخَمْسةِ فَنَحوُ: «غُلامِي، وغُلامُكَ، وغُلامُهُ، وغُلامُ زَيدٍ، وغُلامُ هذَا، وغُلامُ الَّذي قامَ أَبُوهُ، وغُلامُ الرَّجُلِ».

بابُ المَرفُوعاتِ من الأسماءِ

المَرفُوعاتُ عَشَرَةٌ، وهِيَ: الفاعِلُ، والمَفعُولُ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمُبْتَدأُ وخَبَرُهُ، واسْمُ «كانَ» وأَخواتِها، واسْمُ أَفْعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ «إنَّ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ، والتَّابِعُ لِلمَرفُوعِ، وهُوَ أَربَعةُ أَشْياءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوكِيدُ، والبَدَلُ.

بابُ الفاعِلِ

الفاعِلُ: هُوَ الاسمُ المَرفُوعُ المَذكُورُ قَبْلَهُ فِعلٌ، أو ما هُوَ في تَأوِيلِ الفِعلِ.

وَهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ. **فالظَّاهِرُ** نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]. **والمُضْمَرُ** نحوُ قَولِكَ: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا»... إلى آخِرِهِ، كَما تَقَدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

والَّذِي في تَأوِيلِ الفِعلِ نَحوُ: «أَقائِمٌ الزَّيْدانِ؟»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩].

ولِلفاعِلِ أَحكامٌ:

مِنها: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ لأَنَّهُ عُمْدَةٌ، فَإِنْ ظَهَرَ في اللَّفْظِ ـ نَحوُ: «قامَ زَيدٌ» و«الزَّيدانِ قامَا» ـ فذَاكَ، وإلَّا فهُوَ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ، نَحوُ: «زَيدٌ قامَ».

ومِنها: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ، فَإنْ وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أَنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقدِيرُ الفاعِلِ ضَمِيراً مُستَتِراً، ويَكُونُ المُقَدَّمُ إمَّا مُبْتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»، وإمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ لِأَنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدْخُلُ علَى المُبْتَدأ.

ومِنها: أَنَّ فِعلَهُ يُوَحَّدُ مَع تَثنِيَتِهِ وجَمْعِهِ كما يُوَحَّدُ مع إفرادِهِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ، وقامَ الزَّيدُونَ»، كَما تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ»، قالَ الله تَعالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومِنَ العَرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إذَا كانَ الفاعِلُ مُثَنًّى أو جَمْعاً، فتَقُولُ: «قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِندَاتُ»، وتُسَمَّى لُغَةَ: «أَكَلُونِي البَراغِيثُ»؛ لأَنَّ هذَا اللَّفظَ سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ، ومِنهُ الحَدِيثُ: «**يَتَعاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ**».

والصَّحِيحُ أنَّ الأَلِفَ والواوَ والنُّونَ أَحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وأَنَّ الفاعِلَ ما بَعْدَها.

ومِنها: أنَّهُ يَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ بِتاءٍ ساكِنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارَعةِ في أوَّلِ المُضارِعِ، إذا كانَ الفاعِلُ مُؤنَّثاً، نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»، و«تَقُومُ هِندٌ»، ويَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إنْ كانَ الفاعِلُ مَجازِيَّ التَّأنِيثِ نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وحُكْمُ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ المُفرَدِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدانِ»، و«قامَ الزَّيدُونَ»، و«قامَتِ المُسْلِمَتانِ»، و«قامَتِ المُسْلِماتُ». وأمَّا جَمْعُ التَّكسِيرِ فَحُكمُهُ حُكْمُ المَجازِيِّ التَّأنِيثِ، تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرِّجالُ»، و«قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ».

ومِنها: أنَّ الأَصْلَ فِيهِ أنْ يَلِيَ فِعلَهُ، ثُمَّ يُذْكَرَ المَفعُولُ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يَتَأَخَّرُ الفاعِلُ ويَتَقَدَّمُ المَفعُولُ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقَدْ يتَقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]؛ لِأَنَّ اسْمَ الاستِفْهامِ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

بابُ المَفعولِ الذِي لم يُسَمَّ فاعِلُه

وهُوَ: الاسْمُ المَرفُوعُ الَّذِي لَم يُذكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ، فَصارَ مَرفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنْصُوباً، وعُمْدَةً بَعدَ أنْ كانَ فَضْلَةً.

فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ولا تَقْدِيمُهُ على الفِعلِ، ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ إنْ كانَ مُؤنَّثاً، نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»، ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١].

ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعْلَ عَلامةُ تَثْنِيَةٍ أو جَمْعٍ إنْ كانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعاً، نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ»، و«ضُرِبَ الزَّيدُونَ».

ويُسَمَّى أَيضاً «النَّائِبَ عَنِ الفاعِلِ»، وهَذِهِ العِبارَةُ أَحْسَنُ وأَخْصَرُ، ويُسَمَّى فِعلُهُ الفِعلَ المَبْنِيَّ لِلمَفْعُولِ، والفِعلَ المَجهُولَ، والفِعلَ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

فإنْ كانَ الفِعلُ **ماضِياً** ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإنْ كانَ **مُضارِعاً** ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، نَحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ»، و«يُضْرَبُ زَيدٌ».

فَإنْ كانَ الماضِي مَبْدُوءاً بِتاءٍ زائِدةٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثانِيهِ، نَحوُ: «تُعُلِّمَ، وتُضُورِبَ»، وإنْ كانَ مَبْدُوءاً بِهَمْزَةِ وَصْلٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثالِثُهُ، نَحوُ: «ٱنْطُلِقَ، وٱسْتُخرِجَ»، وإنْ كانَ الماضِي مُعْتَلَّ العَينِ فَلَكَ كَسْرُ فائِهِ، فَتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ، وبِيعَ»، ولَكَ إِشْمامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ، وهُوَ خَلْطُ الكَسْرةِ بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ، ولَكَ ضَمُّ الفاءِ فَتَصِيرُ عَينُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُوْلَ، وبُوْعَ».

والنَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالظَّاهِرُ نَحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

والمُضْمَرُ نَحوُ: «ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ...» إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ، لَكِنْ يُبْنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ ويَنُوبُ عَنِ الفاعِلِ واحِدٌ مِنْ أَربَعةٍ:

الأَوَّلُ: المَفعُولُ بِهِ كَما تَقَدَّمَ.

الثَّاني: الظَّرفُ، نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»، و«صِيمَ رَمَضانُ».

الثَّالثُ: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِى أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

الرَّابعُ: المَصْدَرُ، نَحوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

ولا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ غالِباً.

وإذا كانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً لِاثْنَينِ جُعِلَ أَحَدُهُما نائِباً عَنِ الفاعِلِ، ويُنصَبُ الثَّاني، نَحوُ: «أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَماً».

بابُ المُبتَدإِ والخبَر

المُبْتَدأُ: هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العارِي عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ، وهُوَ قِسْمانِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالمُضْمَرُ: «أَنا» وأَخَواتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ في فَصْلِ المُضْمَرِ.

والظَّاهِرُ قِسمانِ: مُبْتَدأٌ لَهُ خَبَرٌ، ومُبْتَدأٌ لَهُ مَرفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، **فالأَوَّلُ**: نَحوُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ **والثَّانِي**: هُوَ اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِما نَفيٌ، أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «أقائِمٌ زَيدٌ؟»، و«ما قائِمٌ الزَّيدانِ»، و«هَل مَضْرُوبٌ العَمْرانِ؟»، و«ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

ولا يَكُونُ المُبْتَدأُ نَكِرةً إلَّا بِمُسَوِّغٍ، والمُسَوِّغاتُ كَثِيرَةٌ:

مِنها: أنْ يَتَقَدَّمَ على النَّكِرَةِ نَفيٌ أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائِمٌ»، و«هَل رَجُلٌ جالِسٌ؟»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ومِنها: أنْ تَكُونَ مَوْصُوفةً، نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ومِنها: أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، نَحوُ: «**خَمْسُ صَلواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ**».

ومِنها: أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفاً أو جارًّا ومَجرُوراً مُقَدَّمَينِ على النَّكِرَةِ، نَحوُ: «عِنْدَكَ رَجُلٌ»، و«في الدَّارِ امْرَأَةٌ»، ونَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

وقَدْ يَكُونُ المُبْتَدأُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً مِن «أنْ» والفِعْلِ، نَحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أَي: صَومُكُم خَيرٌ لَكُمْ.

والخَبَرُ: هُوَ الجُزءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأ، وهُوَ قِسْمانِ: مُفرَدٌ، وغَيرُ مُفرَدٍ.

فالمُفرَدُ: نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، و«الزَّيْدانِ قائِمانِ»، و«الزَّيدُونَ قائِمُونَ»، و«زَيْدٌ أَخُوكَ».

وغَيرُ **المُفْرَدِ** إمَّا جُمْلةٌ اسمِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإمَّا جُمْلَةٌ فِعلِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ قامَ أَبُوهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وإمَّا شِبْهُ جُملَةٍ وهُوَ: الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ؛ فالظَّرفُ نَحوُ: «زَيدٌ عِندَكَ»، و«السَّفَرُ غَداً»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، والجارُّ والمَجرُورُ نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا خَبَراً بِمَحذُوفٍ وُجوباً، تَقدِيرُهُ: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ.

ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عنِ الذَّاتِ، فَلا يُقالُ: «زيدٌ اليَوْمَ»، وإنَّما يُخبَرُ بِهِ عنِ المَعانِي، نَحوُ: «الصَّومُ اليَوْمَ»، و«السَّفَرُ غداً»؛ وقَولُهُم: «اللَّيلَةَ الهِلالُ» مُؤَوَّلٌ.

ويَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ؛ نَحوُ: «زيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦].

وقَدْ يتَقدَّمُ على المُبْتَدَإِ جوازاً نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»، ووُجُوباً نَحوُ: «أَينَ زَيدٌ؟»، و«إنَّما عِندَكَ زَيدٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] و«في الدَّارِ رَجُلٌ».

وقَد يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ جَوازاً، نَحوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سَلامٌ عَلَيكُمْ أَنتُمْ قَومٌ مُنْكَرُونَ.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ بَعدَ «لَولا»، نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لَولَا أَنْتُمْ مَوجُودُونَ، وبَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ، نَحوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لَعَمرُكَ قَسَمِي، وبَعدَ واوِ المَعِيَّةِ، نَحوُ: «كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ» أي: مَقرُونانِ، وقَبْلَ الحالِ الَّتِي لا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً، نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائِماً» أي: إذَا كانَ قائِماً.

بابُ العوامِلِ الدَّاخِلةِ على المُبتدَإِ والخبَرِ

وتُسَمَّى النَّواسِخَ، ونَواسِخَ الابْتِدَاءِ، وهِيَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ:

الأَوَّلُ: ما يَرفَعُ المُبْتَدَأَ ويَنصِبُ الخَبَرَ، وهُوَ «كانَ» وأَخَواتُها، والحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«لَيسَ»، وأَفعَالُ المُقارَبةِ.

والثَّاني: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ ويَرفَعُ الخَبَرَ، وهُوَ «إنَّ» وأَخَواتُها، و«لا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

والثَّالِثُ: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ جَمِيعاً، وهُوَ «ظَنَّ» وأَخَواتُها.

فصلٌ

فأَمّا «كانَ» **وأَخَواتُها** فإنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدأَ تَشْبِيهاً بِالفاعِلِ، ويُسَمَّى اسْمَها، وتَنصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالمَفْعُولِ، ويُسَمَّى خَبَرَها، وهذِهِ الأَفعَالُ على ثَلاثةِ أَقسام:

أَحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ مِن غيرِ شَرْطٍ، وهُوَ: «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، ولَيْسَ»، نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

والثَّاني: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفيٌ أَو نَهْيٌ أَو دُعاءٌ، وهُوَ أَربَعةٌ: «زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ونَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

وقَولِهِ:

ولا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

والثَّالِثُ: ما يَعمَلُ هَذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يتقَدَّمَهُ «ما» المَصْدَرِيَّةُ الظَّرفِيَّةُ، وهُوَ «دَامَ»، نَحوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. وسُمِّيَتْ «ما» هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وهُوَ الدَّوَامُ، وسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيابَتِها عَنِ الظَّرفِ، وهُوَ المُدَّةُ.

ويَجُوزُ في خَبَرِ هَذِهِ الأَفعالِ أَنْ يَتَوسَّطَ بَينَها وبَينَ اسْمِها، نَحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

ويَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ، إِلَّا «لَيسَ، ودَامَ»، كَقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ».

ولِتَصارِيفِ هَذِهِ الأَفعالِ مِنَ المُضارِعِ والأَمرِ والمَصْدَرِ واسمِ الفاعِلِ ما لِلماضِي مِنَ العَمَلِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

وتُستعمَلُ هَذِهِ الأَفْعالُ تامَّةً، أي: مُسْتَغنِيَةً عنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أيْ: وإنْ حَصَلَ، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي: حِينَ تَدْخُلُونَ في الصَّباحِ وحِينَ تَدْخُلُونَ في المَساءِ، إلَّا «زَالَ، وفَتِئَ، ولَيسَ»؛ فإنَّها مُلازِمَةٌ لِلنَّقصِ.

وتَختَصُّ «كانَ» بِجوازِ زِيادَتِها، بِشَرْطِ أنْ تكُونَ بِلَفْظِ الماضِي، وأَنْ تكُونَ في حَشْوِ الكَلامِ، نَحوُ: «ما كانَ أَحْسَنَ زَيداً!».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجوازِ حَذْفِها مَع اسْمِها وإِبْقاءِ خَبَرِها، وذَلِكَ كَثِيرٌ بَعدَ «لَوْ، وإنْ» الشَّرْطِيَّتَينِ، كقَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «**الْتَمِسْ ولَو خاتِماً مِن حَدِيدٍ**»، وقَولِهِم: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمالِهِمْ؛ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجوازِ حَذْفِ نُونِ مُضارِعِها المَجزُومِ إنْ لم يَلْقَها ساكِنٌ ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

فصل

وأمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِـ«ليسَ» فأَربَعةٌ: «**ما، ولا، وإنْ، ولاتَ**».

أمَّا «**ما**» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» عِندَ الحِجازِيِّينَ بِشَرْطِ أنْ لا تَقْتَرِنَ بِـ«إنْ»، وأَنْ لا يَقتَرِنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، وأَنْ لا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، ولا مَعمُولُ خَبَرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً.

فالمُستَوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»، [و]كقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

فإنِ اقتَرَنَتْ بِـ«إنْ» بَطَلَ عَمَلُها، نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، وكذَلِكَ إنِ اقْتَرَنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكَذَا إنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، نَحوُ: «ما قائِمٌ زَيدٌ»، أو تَقَدَّمَ مَعمُولُ الخَبَرِ ولَيسَ ظَرْفاً، نَحوُ: «ما طَعامَكَ زَيدٌ آكِلٌ».

فإنْ كانَ ظَرْفاً نحوُ: «ما عِندَكَ زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالِساً»، لم يَبْطُلْ عَمَلُها.

وبَنُو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ اسْتوفَتِ الشُّرُوطَ.

وأمَّا «لا» فتعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» أيضاً عِندَ الحِجازِيِّينَ فَقَطْ، بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمةِ في «ما»، وتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ، وهو أنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبرُها نَكِرَتَينِ، نَحوُ: «لا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ». وأَكثَرُ عَمَلِها في الشِّعرِ.

وأمَّا «إنْ» فتَعْمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» في لُغةِ العَالِيَةِ، بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في «ما»؛ سَواءٌ كانَ اسْمُها مَعْرِفةً أو نَكِرةً، نَحوُ: «إنْ زَيدٌ قائِماً»، وسُمِعَ مِن كَلامِهِمْ: «إنْ أَحَدٌ خَيراً مِن أَحَدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ».

وأمَّا «لاتَ» فتعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها لَفْظَ الحِينِ، وبِأَنْ يُحذَفَ اسْمُها أو خَبرُها، والغالِبُ حَذْفُ الاسْمِ، نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: لَيسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ، وقُرِئَ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ على أنَّ الخَبَرَ مَحذُوفٌ، أي: لَيسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم.

فصلٌ

وأمَّا **أفعَالُ المُقارَبَةِ** فهِيَ ثَلاثَةُ أَقسَامٍ: ما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **قُرْبِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «كَادَ، وكَرَبَ» ـ بِفَتحِ الرَّاءِ وكَسْرِها، والفَتْحُ أَفْصَحُ ـ و«أَوْشَكَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على **رَجاءِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «عَسَى، وحَرَى، واخْلَولَقَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على **الشُّرُوعِ**، وهُوَ كَثِيرٌ، نَحوُ: «طَفِقَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ».

وهذِهِ الأفعالُ تَعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، فتَرفَعُ المُبْتَدَأَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، إلَّا أنَّ خَبَرَها يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً مُؤَخَّراً عَنْها، رافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِها غالِباً.

ويَجِبُ اقْتِرانُهُ بِـ«أَنْ» إنْ كانَ الفِعْلُ «حَرَى، واخْلَولَقَ»، نَحوُ: «حَرَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ، واخْلَولَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ».

ويَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ» بَعدَ أَفعالِ الشُّرُوعِ، نَحوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢].

والأَكثَرُ في خَبَرِ «عَسَى، وأَوْشَكَ» الاقْتِرانُ بِـ«أنْ»، نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يُوشِكُ أنْ يَقَعَ فِيهِ»، والأَكثَرُ في خَبَرِ «كادَ، وكَرَبَ» تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ»، نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ القَلْبُ مِن جَواهُ يَذُوبُ ... حِينَ قالَ الوُشَاةُ: هِندٌ غَضُوبُ

فصلٌ

وأَمَّا «إنَّ» وأَخَواتُها فتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ويُسَمَّى اسْمَها، وتَرفَعُ الخَبَرَ ويُسَمَّى خَبَرَها، وهِيَ سِتَّةُ أَحرُفٍ: «إنَّ، وأنَّ»، وهُمَا لِتَوكِيدِ النِّسْبَةِ ونَفيِ الشَّكِّ عَنْها، نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ المُؤَكَّد، نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ»، و«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «زَيدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ»، و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، نَحوُ: «لَيْتَ الشَّبابَ عائِدٌ»، و«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي، نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادِمٌ»، ولِلتَّوَقُّعِ نَحوُ: «لَعَلَّ عَمْراً هالِكٌ».

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذِهِ الأَحرُفِ عَلَيْها، ولا يَتَوَسَّطُ بَينَها وبَينَ اسْمِها إلَّا إذَا كانَ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً، نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

وتَتَعَيَّنُ «إنَّ» المَكسُورَةُ في الابتِداءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، وبَعدَ «أَلَا» الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِها الكَلامُ، نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وبَعدَ «حَيْثُ»، نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»، وبَعدَ القَسَمِ نَحوُ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢-٣]، وبَعدَ القَولِ نَحوُ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وإذَا دخَلَتِ اللَّامُ في خَبَرِها، نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وتَتَعَيَّنُ «أَنَّ» المَفتُوحةُ إذَا حَلَّتْ مَحلَّ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أَو مَحلَّ نائِبِ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾

[الجن: ١]، أو مَحَلَّ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مَحَلَّ المُبتَدَإِ، نَحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، أو دَخَلَ علَيها حَرفُ الجَرِّ، نَحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

ويَجُوزُ **الأَمْرانِ** بَعدَ فاءِ الجَزاءِ، نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا...﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وبَعدَ «إِذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا أَنَّ زَيداً قائِمٌ»، وإِذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ التَّعلِيلِ، نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، «لَبَّيْكَ أَنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ».

وتَدْخُلُ لامُ الابْتِداءِ بَعدَ «إِنَّ» المَكسُورَةِ فَقَطْ على أَربَعةِ أَشْياءَ: **على خَبَرِها** بِشَرطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّراً مُثْبَتاً، نَحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، **وعلَى اسْمِها** بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، **وعلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ** نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، **وعلَى مَعمُولِ الخَبَرِ** بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ على الخَبَرِ، نَحوُ: «إِنَّ زَيداً لَعَمْراً ضارِبٌ».

وتَتَّصِلُ «ما» الزَّائِدةُ بِهَذِهِ الأَحرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُها، نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، و«كَأَنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَكِنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَعَلَّما زَيدٌ قائِمٌ»، إِلَّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ فِيها الإِعْمالُ والإِهْمالُ، نَحوُ: «لَيتَما زَيداً قائِمٌ» بِنَصْبِ «زَيدٍ» ورَفعِهِ.

وتُخَفَّفُ «إِنَّ» المَكسُورةُ فَيَكثُرُ إِهْمالُها، نَحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ويَقِلُّ إِعمالُها، نَحوُ: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قِراءةِ مَن خَفَّفَ «إِنَّ» و«لَمَّا» في الآيَتَينِ. وتَلْزَمُ اللامُ في خَبَرِها إِذَا أُهْمِلَتْ.

وإِذَا خُفِّفَتْ «أَنَّ» المَفْتُوحةُ بَقِيَ إِعمالُها، ولَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وأَنْ يَكُونَ مَحذُوفاً، ويَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُها جُمْلةً، نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإِذَا خُفِّفَتْ «كَأَنَّ» بَقِيَ إِعمالُها، ويَجُوزُ حَذْفُ اسْمِها وذِكْرُهُ، كَقَولِهِ:

كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وإذا خُفِّفَتْ «لَكِنَّ» وَجَبَ إهْمالُها.

فصلٌ

وأَمَّا «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ فَهِيَ الَّتِي يُرادُ بِها نَفيُ جَميعِ الجِنْسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ، وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» فتَنصِبُ الاسْمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ، وأَنْ يَكُونَ اسْمُها مُتَّصِلاً بِها.

فإنْ كانَ اسْمُها مُضافاً أَو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ، فهُوَ مُعْرَبٌ مَنصُوبٌ، نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا طالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هُوَ: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِنْ تَمامِ مَعناهُ.

وإنْ كانَ اسْمُها مُفرَداً بُنِيَ على ما يُنصَبُ بِهِ لَو كانَ مُعرَباً، ونَعْنِي بِالمُفرَدِ هُنا وفي بابِ النِّداءِ: ما لَيْسَ مُضافاً ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ وإنْ كانَ مُثَنًّى أَو مَجمُوعاً.

فإنْ كانَ مُفْرَداً أَو جَمْعَ تكسِيرٍ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ، ولا رِجالَ حاضِرُونَ»، وإنْ كانَ مُثَنًّى أو جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالِماً بُنِيَ على الياءِ، نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ، ولا قائِمِينَ في السُّوقِ»، وإنْ كانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسْرِ، نَحوُ: «لا مُسْلِماتِ حاضِراتٌ»، وقَد يُبْنَى على الفَتحِ.

وإذا تَكَرَّرَتْ «لا» نَحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ» جازَ في النَّكِرَةِ الأُولى الفَتحُ والرَّفعُ؛ فإنْ فَتَحتَها جازَ في الثَّانِيَةِ ثَلاثةُ أَوجُهٍ: الفَتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفعُ، وإنْ رَفعتَ الأُولَى جازَ لَكَ في الثَّانِيَةِ وَجهانِ: الرَّفعُ، والفَتحُ.

وإنْ عَطَفْتَ ولم تَتَكَرَّرْ «لا» وَجَبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولَى، وجازَ في الثَّانِيَةِ الرَّفعُ والنَّصْبُ، نَحوُ: «لا حَوْلَ وقُوَّةٌ، وقُوَّةً».

وإذا نُعِتَ اسْمُ «لا» بِنَعتٍ مُفرَدٍ ولم يَفْصِلْ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ جالِسٌ»، جازَ في النَّعْتِ الفَتحُ والنَّصْبُ والرَّفعُ، فإنْ فَصَلَ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، أو كانَ النَّعْتُ غيرَ مُفرَدٍ، جازَ الرَّفعُ والنَّصْبُ فَقَطْ، نَحوُ: «لا رَجُلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ وظَرِيفاً»، و«لا رَجُلَ طالِعاً وطالِعٌ جَبَلاً حاضِرٌ».

وإذَا جُهِلَ خَبَرُ «لا» وَجَبَ ذِكرُهُ كَما مَثَّلْنا، وكَقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»؛ وإذا عُلِمَ فَالأَكثَرُ حَذْفُهُ، نَحوُ: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لَهُمْ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: عَلَينا، ونَحوُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» أي: لَنا.

فإنْ دَخَلَتْ «لا» على مَعْرِفةٍ أو فُصِلَ بَينَها وبَينَ اسْمِها؛ وَجَبَ إهْمالُها، ورَفْعُ ما بَعدَها على أنَّهُ مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ، ووَجَبَ تَكْرارُها، نَحوُ: «لا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو»، و«لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأةٌ».

فصلٌ

وأمَّا «ظَنَّ» **وأَخَواتُها** فإنَّها تَدْخُلُ بَعدَ اسْتيفاءِ فاعِلِها على المُبْتَدَإِ والخَبَرِ، فتَنصِبُهُما علَى أنَّهُما مَفعُولانِ لَها، وهيَ نَوْعانِ:

أحَدُهما: أفعالُ القُلُوبِ، وهِيَ: «ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ورَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وزَعَمتُ، وجَعَلْتُ، وحَجَوْتُ، وعَدَدْتُ، وهَبْ، ووَجَدْتُ، وأَلفَيْتُ، ودَرَيْتُ، وتَعَلَّمْ» بِمَعنَى اعلَمْ؛ نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيرَ تِجارَةٍ

و«خِلْتُ عَمْراً شاخِصاً»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيخٍ

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

قَد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى

وقَولِهِ:

وإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هالِكَا

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩]، وقَولِكَ: «دَرَيْتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

وإذا كانَتْ «ظَنَّ» بِمَعنَى اتَّهَمَ، و«رَأى» بِمَعنَى أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى عَرَفَ، لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» بِمَعنَى: اتَّهَمْتُهُ، و«رَأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى: أَبْصَرتُهُ، و«عَلِمْتُ المَسْأَلَةَ» بِمَعنَى: عَرَفْتُها.

النَّوعُ الثَّانِي: **أَفعالُ التَّصْيِيرِ**، نَحوُ: «جَعَلَ، ورَدَّ، واتَّخَذَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقالَ: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونَحوُ: «صَيَّرتُ الطِّينَ خَزَفاً»، وقالُوا: «وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ».

واعلَمْ أنَّ لِأَفعالِ هذَا البابِ ثَلاثَةَ أَحْكامٍ:

الأَوَّلُ: الإعمالُ، وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ واقِعٌ في الجَمِيعِ.

الثَّانِي: الإلغاءُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفظاً ومَحَلًّا لِضَعْفِ العامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أو تَأَخُّرِهِ، نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ»، و«زَيدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ»، وهُوَ جائِزٌ لا واجِبٌ.

وإلغاءُ المُتأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إعمالِهِ، والمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ. ولا يَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ المُتَقَدِّمِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً»؛ خِلافاً لِلكُوفِيِّينَ.

الثالِثُ: التَّعلِيقُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفْظاً لا مَحَلًّا؛ لِمَجِيءِ ما لَهُ صَدْرُ الكَلامِ بَعْدَهُ، وهُوَ: لامُ الابْتِداءِ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»، و«ما» النَّافِيةُ، كقَولِهِ تَعالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و«لا» النَّافِيَةُ، نَحوُ: «عَلِمْتُ لا زَيدٌ قائِمٌ ولا عَمْرٌو»، و«إنْ» النَّافِيَةُ، نَحوُ: «عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، وهَمْزَةُ الاسْتِفهامِ، نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو»، وكَوْنُ أَحَدِ المَفعُولَينِ اسْمَ اسْتِفهامٍ، نَحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»، فالتَّعلِيقُ واجِبٌ إذا وُجِدَ شَيءٌ مِنْ هَذِهِ المُعَلِّقاتِ.

ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِنْ أَفعالِ التَّصْيِيرِ، ولا في قَلْبِيٍّ جامِدٍ، وهُوَ اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ»؛ فإنَّهُما مُلازِمانِ صِيغَةَ الأَمرِ، وما عَداهُما مِن أَفعالِ البابِ

مُتَصرِّفٌ، يَأْتِي مِنهُ المُضارِعُ والأَمْرُ وغَيرُهُما، إلَّا «وَهَبْ» مِن أَفْعالِ التَّصْيِيرِ؛ فإنَّهُ مُلازِمٌ لِصِيغَةِ الماضِي.

ولِتَصارِيفِهِنَّ ما لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكامِ، وتَقَدَّمَتْ بَعضُ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ.

ويَجُوزُ حَذْفُ المَفعُولَينِ أَو أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ، نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تَزْعُمونَهم شُرَكائِي، وإذا قِيلَ لَكَ: «مَنْ ظَنَنتَهُ قائِماً؟» فتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً.

وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» مِن هَذِهِ الأَفعالِ «سَمِعْتُ» تَبَعاً لِلأَخفَشِ ومَنْ وافَقَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولُها الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ، نَحوُ: «سَمِعْتُ زَيداً يَقُولُ كَذا»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ومَذْهَبُ الجُمهُورِ أَنَّها فِعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ؛ فإنْ كانَ مَعرِفَةً ـ كالمِثالِ الأَوَّلِ ـ فالجُمْلَةُ الَّتِي بَعدَهُ حالٌ، وإنْ كانَ نَكِرَةً ـ كَما في الآيَةِ ـ فالجُمْلَةُ صِفَةٌ، واللهُ أَعلَمُ.

بابُ المَنصوباتِ مِنَ الأَسماءِ

المَنْصوباتُ خَمسَةَ عَشَرَ، وهِيَ: المَفعُولُ بِهِ، ومِنهُ المُنادَى كَما سيَأْتِي بَيانُهُ، والمَصْدَرُ، ويُسَمَّى المَفعُولَ المُطْلَقَ، وظَرفُ الزَّمانِ وظَرفُ المَكانِ، ويُسَمَّى مَفعُولاً فِيهِ، والمَفعُولُ لِأَجلِهِ، والمَفعُولُ مَعَهُ، والمُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ، والحالُ، والتَّمْيِيزُ، والمُسْتَثْنَى، وخَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبَةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، والتَّابِعُ لِلمَنصُوبِ، وهُوَ أَربَعَةُ أَشياءَ كَما تَقَدَّمَ.

باب المفعُول بِه

وهُوَ: الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيهِ الفِعلُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ورَكِبْتُ الفَرَسَ»، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، وهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ؛ فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، والمُضْمَرُ قِسْمانِ: مُتَّصِلٌ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي» وأَخَواتِهِ، ومُنفَصِلٌ نَحوُ: «إيَّايَ» وأَخَواتِهِ، وقَد تَقَدَّمَ ذلِكَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

والأَصلُ فِيهِ أنْ يَتَأَخَّرَ عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يتَقَدَّمُ على الفاعِلِ جَوازاً ووُجُوباً، وقَدْ يتَقَدَّمُ على الفِعلِ والفاعِلِ كَما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعِلِ.

ومِنهُ ما أُضْمِرَ عامِلُهُ جَوازاً، نَحوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ووُجُوباً في مَواضِعَ، مِنْها:

بابُ الاشتِغال

وحَقِيقَتُهُ: أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأَخَّرَ عَنهُ فِعلٌ أَو وَصْفٌ، مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ في ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ، أَو في مُلابِسِهِ، عَنِ العَمَلِ في الِاسْمِ السَّابِقِ، نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»، و«زَيداً أَنَا ضارِبُهُ الآنَ أو غَداً»، و«زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

فالنَّصْبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَحذُوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ، والتَّقدِيرُ: اضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، وأنَا ضارِبٌ زَيداً أنَا ضارِبُهُ، وأَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ، وأَلزَمْنا كُلَّ إنسانٍ أَلزَمْناهُ.

ومِنها: **المُنادَى** نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»؛ فَإنَّ أَصلَهُ: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعْلُ وأُنِيبَ «يا» عَنهُ.

والمُنادَى خَمسَةُ أَنواعٍ: المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرَةُ المَقصُودةُ، والنَّكِرَةُ غَيرُ المَقصُودةِ، والمُضافُ، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ.

فأَمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المَقْصُودةُ فَيُبْنَيانِ على ما يُرفَعانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ، فَيُبْنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ نَحوُ: «يا زَيدُ، ويا رَجُلُ»، أو جَمعَ تَكسِيرٍ نَحوُ: «يا زُيُودُ، ويا رِجالُ»، أو جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»، أو مُرَكَّباً مَزْجِيًّا نَحوُ: «يا مَعْدِيكَرِبُ»، ويُبْنَيانِ على الأَلِفِ في التَّثْنِيَةِ نَحوُ: «يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ»، وعلى الواوِ في الجَمْعِ نَحوُ: «يا زَيدُونَ».

والثَّلاثَةُ الباقِيَةُ مَنصُوبةٌ لا غَيرُ، وهِيَ النَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ كَقَولِ الأَعمَى: «يا رَجُلاً

خُذْ بِيَدِي»، والمُضافُ نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ نَحوُ: «يا حَسَناً وَجهُهُ، ويا طالِعاً جَبَلاً، ويا رَحِيماً بِالعِبادِ».

وتَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ بَيانُ المُشَبَّهِ بِالمُضافِ، وبَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذَا البابِ، واللهُ أَعلَمُ.

فصلٌ

إِذَا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ جازَ فِيهِ سِتُّ لُغاتٍ:

إِحْداها: حَذْفُ الياءِ والاجتِزاءُ بِالكَسْرةِ، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يَٰقَوۡمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وهِيَ الأَكثَرُ.

الثَّانِيةُ: إِثْباتُ الياءِ ساكِنةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِي﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثَّالِثةُ: إِثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الرَّابِعةُ: قَلبُ الكَسْرةِ فَتحةً وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، نَحوُ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦].

الخامِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ والاجتِزاءُ بِالفَتْحةِ، نَحوُ: «يا غُلامَ».

السَّادِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وضَمُّ الحَرفِ الَّذِي كانَ مَكسُوراً، كقَولِ بَعضِهِمْ: «يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ، وقُرِئَ: ﴿رَبُّ ٱلسِّجۡنُ﴾ [يوسف: ٣٣] بِضَمِّ الباءِ، وهِيَ ضَعِيفةٌ.

فإِنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ «أَباً» أو «أُمّاً» جازَ فِيهِ مَع هَذِهِ اللُّغاتِ أَربَعُ لُغاتٍ أُخَرَ:

إِحْداها: إِبْدالُ الياءِ تاءً مَكسُورَةً، نَحوُ: «يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ»، وبِها قَرَأَ السَّبْعةُ غَيرَ ابْنِ عامِرٍ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤].

الثانِيةُ: فَتحُ التَّاءِ، وبِها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ.

الثَّالِثةُ: «يا أَبَتَا» بِالتَّاءِ والأَلِفِ، وبِها قُرِئَ شاذًّا.

الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي» بِالياءِ.

وإِذا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ مِثْلُ: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إِلَّا إِثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً أو ساكِنةً، إِلَّا إِذا كانَ «ابْنَ عَمِّ» أَوِ «ابْنَ أُمِّ»، فَيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ

لُغاتٍ: حَذْفُ الياءِ مَعَ كَسْرِ المِيم وفَتحِها، وبِهِما قُرِئَ في السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وإثْباتُ الياءِ كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي

وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، كقَولِهِ:

يـا ابْـنـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي

بابُ المَفعول المُطلَق

وهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلةُ المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ، أَوِ المُبَيِّنُ لِنوعِهِ، أَو عَدَدِهِ.

فالمُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ نَحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

والمُبَيِّنُ لِنَوعِ عامِلِه نَحوُ: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ».

والمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الحاقة: ١٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَتَينِ».

وهُوَ قِسْمانِ: **لَفظِيٌّ**، ومَعنَوِيٌّ. فإِنْ وافَقَ لَفظَ فِعلِهِ فَهُوَ لَفظِيٌّ كما تَقَدَّمَ، وإِنْ وافَقَ مَعنَى فِعلِهِ فَهُوَ مَعنَوِيٌّ، نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمْتُ وُقُوفاً».

والمَصْدَرُ: اسْمُ الحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الفاعِلِ، وتَقرِيبُهُ أَنْ يُقالَ: هُوَ الَّذِي يَجِيءُ ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ، نَحوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً».

وقَدْ تُنصَبُ أَشْياءُ على المَفعُولِ المُطْلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً، وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصْدَرِ، نَحوُ: «كُلٍّ، وبَعْضٍ» مُضافَينِ لِلمَصْدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وكَالعَدَدِ نَحوُ: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]، فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مَفعُولٌ مُطلَقٌ، و﴿جَلۡدَةٗ﴾ تَمييزٌ؛ وكَأَسماءِ الآلاتِ نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً».

بابُ المَفعولِ فيه

وهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ.

فظَرْفُ الزَّمانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ بِتَقْدِيرِ «في»، نَحوُ: «اليَومَ، واللَّيلةَ، وغُدْوَةَ، وبُكْرَةَ، وسَحَراً، وغداً، وعَتَمَةً، وصَباحاً، ومَساءً، وأَبداً، وأَمَداً، وحِيناً، وعاماً، وشَهْراً، وأُسْبُوعاً، وساعةً»، **وظَرْفُ المَكانِ** هُوَ اسْمُ المَكانِ المَنصُوبُ بِتَقدِيرِ «في»، نَحوُ: «أَمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووَراءَ، وفَوْقَ، وتَحتَ، وعِندَ، ومَعَ، وإِزاءَ، وحِذاءَ، وتِلْقاءَ» ـ وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مَعناهَا واحِدٌ ـ و«ثَمَّ، وهُنَا».

وجَمِيعُ أَسماءِ الزَّمانِ تَقبَلُ النَّصْبَ على الظَّرفِيَّةِ، لا فَرْقَ في ذَلِكَ بَينَ المُختَصِّ مِنْها والمَعدُودِ والمُبْهَمِ.

ونَعنِي **بِالمُختَصِّ**: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«مَتَى»، نَحوُ: «يَومَ الخَمِيسِ»، تَقُولُ: «صُمْتُ يَومَ الخَمِيسِ»؛ **وبِالمَعدُودِ**: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«كَمْ»، كـ«الأُسْبُوعِ، والشَّهْرِ»، تَقُولُ: «اعتَكَفْتُ أُسْبُوعاً»؛ **وبِالمُبْهَمِ**: ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ، كـ«الحِينِ، والوَقْتِ»، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِيناً».

وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ فَلا يُنصَبُ مِنْها على الظَّرفِيَّةِ إلا ثَلاثةُ أَنْواعٍ:

الأَوَّلُ: المُبْهَمُ كأَسْماءِ الجِهاتِ السِّتِّ، وهِيَ: «فَوقَ، وتَحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأَمامَ، وخَلْفَ»، وما أَشْبَهَها.

والثَّانِي: أَسْماءُ المَقادِيرِ كـ«المِيلِ، والفَرْسَخِ، والبَرِيدِ»، نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً».

والثَّالِثُ: ما كانَ مُشْتَقًّا مِن مَصْدَرِ عامِلِهِ، نَحوُ: «جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيدٍ»، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثَةَ الأَنواعِ مِنْ أَسْماءِ المَكانِ لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ، فَلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البيتَ»، ولا «صَلَّيتُ المَسْجِدَ»، ولا «قُمْتُ الطَّرِيقَ»، ولَكِنْ تَجُرُّهُ بِـ«فِي»؛ وقَولُهُمْ: «دَخلتُ المَسْجِدَ، وسَكَنْتُ البيتَ» مَنصُوبٌ على التَّوَسُّعِ بِإِسْقاطِ الخافِضِ.

بابُ المَفعولِ مِن أجلِه

ويُسَمَّى المَفعُولَ لِأَجلِهِ، والمَفعُولَ لَهُ، وهُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ إجلالاً لِعَمْرٍو، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعرُوفِكَ».

وَيُشْتَرَطُ كَونُهُ مَصْدَراً، واتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ، واتِّحادُ فاعِلِهِما كَما تَقَدَّمَ في المِثالَينِ، وكَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ، ولا «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّايَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ، بَل يَجِبُ جَرُّهُ بِاللامِ، تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ، وجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إيَّايَ».

باب المَفعُول معَه

وهُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذكَرُ بَعدَ واوٍ بِمَعْنَى «مَعَ»؛ لِبَيانِ مَن فُعِلَ مَعَهُ الفِعلُ، مَسْبُوقاً بِجُمْلَةٍ فِيها فِعلٌ، أوِ اسْمٌ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ، نَحوُ: «جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ، واسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ، وأَنا سائِرٌ والنِّيلَ».

وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّةِ نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ، ونَحوُ: «لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيانَهُ»، و«ماتَ زَيدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

وقَد يَتَرَجَّحُ على العَطْفِ، نَحوُ: «قُمْتُ وزَيداً»؛ وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ عَلَيهِ نَحوُ المِثالِ الأَوَّلِ، ونَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو»؛ فالعَطْفُ فِيهِما وفِيما أَشْبَهَهُما أَرجَحُ لِأَنَّهُ الأَصْلُ.

فصلٌ

وأَمَّا **المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ** فَنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بِنَصْبِ الوَجهِ، وسَيَأتِي.

بابُ الحال

هُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيئاتِ؛ إِمَّا مِنَ الفاعِلِ نَحوُ: «جاءَ

زَيدٌ راكِباً»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، أو مِنَ المَفعُولِ نَحوُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»، وقَولِه تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ [النساء: ٧٩]، أو مِنهُما نَحوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ راكِبَينِ».

ولا يَكُونُ الحالُ إلَّا نَكِرةً، فَإنْ وَقَعَ بِلَفظِ المَعْرِفةِ أُوِّلَ بِنَكِرةٍ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ» أيْ: مُنفَرِداً.

والغالِبُ كَونُهُ مُشْتَقًّا، وقَدْ يَقَعُ جامِداً مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ، نَحوُ: «بَدَتِ الجارِيَةُ قَمَراً» أيْ: مُضِيئةً، و«بِعتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُتَقابِضَينِ، و«ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً» أي: مُتَرَتِّبِينَ.

ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ، أي: بَعدَ جُمْلةٍ تامَّةٍ، بِمَعنَى أنَّهُ لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلةِ، ولَيسَ المُرادُ أَنْ يَكُونَ الكَلامُ مُسْتَغْنِياً عَنهُ، بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ﴾ [الإسراء: ٣٧].

ولا يَكُونُ صاحِبُ الحالِ إلَّا مَعرِفةً كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلَةِ، أَو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ، نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وقِراءةِ بَعضِهِمْ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: ٨٩] بِالنَّصْبِ.

وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»، وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦۖ﴾ [القصص: ٧٩]، ويَتَعَلَّقانِ بِـ«مُسْتَقِرٍّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحذُوفَينِ وُجُوباً.

ويَقَعُ جُملةً خَبَرِيَّةً مُرتَبِطةً بِالواوِ والضَّمِيرِ، نَحوُ: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ﴾ [البقرة: ٣٦]، أو بِالواوِ نَحوُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

بابُ التَّمييز

هو: الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الذَّواتِ، أوِ النِّسَبِ.

والذَّاتُ المُبْهَمةُ أَربَعةُ أنواعٍ:

أَحَدُها: العَدَدُ، نَحوُ: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلاماً»، و«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعجةً».

والثَّانِي: المِقْدارُ، كَقَولِكَ: «اشْتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا، ومَناً سَمْناً، وشِبْراً أَرضاً».

والثَّالِثُ: شِبْهُ المِقدارِ، نَحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، فـ﴿خَيْرًا﴾ تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.

والرَّابِعُ: ما كانَ فَرعاً لِلتَّمْيِيزِ، نَحوُ: «هذا خاتَمٌ حَدِيداً»، و«بابٌ ساجاً»، و«جُبَّةٌ خَزًّا».

والمُبَيِّنُ لإبْهامِ النِّسْبةِ **إمَّا مُحَوَّلٌ** عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحماً، وطابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً»، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ وإمَّا مُحَوَّلٌ عنِ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]؛ أو عَنْ غَيرِهِما، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و«زَيدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً، وأجمَلُ مِنكَ وَجهاً»؛ **أَو غَيرُ مُحَوَّلٍ** نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارِساً!».

ولا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إلَّا نَكِرةً، ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ في الحالِ.

والنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ المُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ، ولِتَمْيِيزِ النِّسْبةِ الفِعلُ المُسْنَدُ.

ولا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ على عامِلِهِ مُطْلَقاً، واللهُ أَعلَمُ.

بابُ المُستَثنَى

وأَدَواتُ الاسْتِثناءِ ثَمانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفاقٍ، وهُوَ «إلَّا»، واسْمانِ بِاتِّفاقٍ وهُما «غَيرٌ»، و«سِوًى» بِلُغاتِها، فإنَّهُ يُقالُ فِيها: «سِوًى» كَـ«رِضًى»، و«سُوًى» كَـ«هُدًى»، و«سَواءٌ» كَـ«سَماءٍ»، و«سِواءٌ» كَـ«بِناءٍ»، وفِعْلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما «لَيسَ» و«لا يَكُونُ»؛ ومُتَرَدِّدٌ بَينَ الفِعلِيَّةِ والحَرفِيَّةِ وهُوَ «خَلَا، وعَدَا، وحاشَا»، ويُقالُ فِيها: «حاشَ، وحَشَى».

فَالمُسْتَثنَى بِـ«إلَّا» يُنصَبُ إذَا كانَ الكَلامُ تامًّا مُوجَباً، والتَّامُّ هُوَ ما ذُكِرَ فِيهِ المُسْتَثنَى مِنهُ، والمُوجَبُ هُوَ الَّذي لم يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ نَفْيٌ ولا شِبْهُهُ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»، و«خَرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمراً»؛ سَواءٌ كانَ الاسْتِثناءُ مُتَّصِلاً كَما مَثَّلْنَا، أو مُنقَطِعاً نَحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا حِماراً».

وإنْ كانَ الكَلامُ تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ جازَ في المُسْتَثنى البَدَلُ والنَّصْبُ على الاسْتِثناءِ، والأَرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ، أي: يُجعَلُ المُسْتثنى بَدَلاً مِن المُسْتَثنى مِنهُ، فَيَتبَعُهُ في إعرابِهِ، نَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

والمُرادُ بِشِبْهِ النَّفي النَّهْيُ، نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، والاسْتِفهامُ نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

والنَّصْبُ في المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وقَد قُرِئَ بِهِ في السَّبْعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾.

وإنْ كانَ الاسْتِثناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ، نَحوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ ويُجِيزُونَ الإتباعَ، نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلّا حِماراً، وإلّا حِمارٌ».

وإنْ كانَ الكَلامُ ناقِصاً ـ وهُوَ الَّذي لم يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنى مِنهُ، ويُسَمَّى اسْتِثناءً مُفَرَّغاً ـ كانَ المُسْتَثنى على حَسَبِ العَوامِلِ، فيُعْطَى ما يَسْتَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلّا»، وشَرْطُهُ كَونُ الكَلامِ غَيرَ إيجابٍ، نَحوُ: «ما قامَ إلّا زَيدٌ، وما رَأيتُ إلّا زَيداً، وما مَرَرْتُ إلّا بِزَيدٍ»، وكَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

والمُسْتَثنى بِـ«غَير» و«سِوَى» بِلُغاتِها مَجرُورٌ بالإضافةِ، وتُعربُ «غيرٌ، وسِوَى» بِما يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثنى بِـ«إلّا»؛ فيَجِبُ نَصْبُهُما في نَحوِ: «قامُوا غيرَ زَيدٍ، أو: سِوَى زَيدٍ»، ويَجُوزُ الإتباعُ والنَّصْبُ في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ، أو: سِوَى زيدٍ»، ويُعرَبانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحوِ: «ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيْدٍ»، و«ما رَأَيتُ غَيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»، و«ما مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ».

وإذا مُدَّتْ «سِوَى» كانَ إعرابُها ظاهِراً، فإذا قُصِرَتْ كانَ إعرابُها مُقَدَّراً على الألِفِ.

والمُسْتَثنى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ لأنَّه خَبَرُهُما، نَحوُ: «قامَ القَومُ لَيسَ زَيداً، ولا يَكُونُ زَيداً».

والمُسْتَثنَى بِـ«خَلَا، وعَدَا، وحاشَا» يَجُوزُ جَرُّهُ ونَصْبُهُ بِها، نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً، وخَلَا زَيدٍ» بِالجَرِّ، و«عَدَا زَيداً، وعَدَا زَيدٍ»، و«حاشَا زَيداً، وحاشَا زَيدٍ»، فإنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ، وإنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعالٌ، إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ لم يَسْمَعْ في المُسْتَثنَى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ.

وتَتَّصِلُ «ما» بِـ«عَدَا، وخَلَا» فيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، ولا تَتَّصِلُ بِـ«حاشَا»، تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً»، وقالَ لَبِيدٌ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ باطِلُ

وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فتَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيها في المَرْفُوعاتِ.

وأَمَّا التَّوابِعُ فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

بابُ المَخفُوضاتِ مِن الأسماءِ

المَخفُوضاتُ ثَلاثةٌ: مَخفُوضٌ بِالحَرفِ، ومَخفُوضٌ بِالإضافةِ، وتابِعٌ لِلمَخفُوضِ.

فالمَخْفُوضُ بِالحَرفِ هُوَ ما يُخفَضُ بِـ«مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعلَى، وفي»، والباءِ، واللامِ، والكافِ، و«حَتَّى»، والواوِ، والتَّاءِ، و«رُبَّ، ومُذْ، ومُنذُ».

فالسَّبْعةُ الأُولى تَجُرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ١١٦].

والسَّبْعةُ الأَخِيرَةُ تَختَصُّ بِالظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ على المُضْمَرِ.

فَمِنها: ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَيْنِهِ، وهُوَ الكافُ، و«حَتَّى»، والواوُ، نَحوُ: ﴿وَرْدَةً

كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، و«زَيدٌ كَالأَسَدِ»، وقَد تَدْخُلُ على الضَّمِيرِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، ونَحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقَولِهِم: «أَكَلْتُ السَّمَكةَ حَتَّى رَأْسِها» بِالجَرِّ، ونَحوُ: «واللهِ»، «والرَّحمَنِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِـ«اللهِ، ورَبِّ» مُضافاً لِلكَعْبَةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ، وهُوَ التَّاءُ، نَحوُ: «تَاللهِ، وتَرَبِّ الكَعْبَةِ، وتَرَبِّي»، ونَدَرَ «تَالرَّحمَنِ»، و«تَحَياتِكَ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالزَّمانِ، وهُوَ «مُنْذُ، ومُذْ»، نَحوُ: «ما رَأَيتُهُ مُنذُ يومِ الجُمُعةِ، أو مُذْ يَومَينِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ، وهُوَ «رُبَّ»، نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»، وقَد تَدْخُلُ على ضَمِيرِ غائِبٍ مُلازِمٍ لِلإفْرادِ والتَّذكِيرِ، والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطابِقٍ لِلمَعنَى، نَحوُ:

رُبَّهُ فِتْيَةً . . . .

وقَد تُحذَفُ «رُبَّ» ويَبْقَى عَمَلُها بَعدَ الواوِ، كقَولِهِ:

ولَيْلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبَعدَ الفاءِ كَثِيراً، كقَولِهِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ

وبَعدَ «بَل» قَلِيلاً، كقَولِهِ:

بَل مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

وبِدُونِهِنَّ أَقَلَّ، كقَولِهِ:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ

وتُزادُ «ما» بَعْدَ «مِنْ، وعَنْ» والباءِ، فَلا تَكُفُّهُنَّ عَن عَمَلِ الجَرِّ، نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، وتُزادُ بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، فالغالِبُ أَنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ، فيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ، كقَولِهِ:

أَخٌ مـاجِـدٌ لـم يُـخْـزِنِـي يَـومَ مَـشْـهَـدٍ ... كَما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

وقَولِهِ:

رُبَّـــمـــا أَوْفَـــيْـــتُ فـــي عَـــلَـــمٍ ... تَـــرْفَـــعَـــنْ ثَـــوْبِـــي شَـــمَـــالَاتُ

وقَد لا تَكُفُّهُما، كقَولِهِ:

رُبَّـــمـــا ضَـــرْبَـــةٍ بِـــسَـــيْـــفٍ صَـــقِـــيـــلِ

وقَولِهِ:

ونَـــنْـــصُـــرُ مَـــوْلَانَـــا ونَـــعْـــلَـــمُ أَنَّـــهُ ... كَـمَـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيـهِ وجـارِمُ

فصلٌ

وأَمَّا **المَخفُوضُ بالإضافةِ** فَنحوُ: «غُلامُ زَيدٍ». ويَجِبُ تَجرِيدُ المُضافِ مِنَ التَّنوِينِ كما في «غُلامُ زَيدٍ»، ومِن نُونَي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ، وكاتِبُو عَمرٍو».

والإِضافةُ على ثَلاثةِ أَقسامٍ؛ مِنها ما يُقَدَّرُ **باللامِ** وهُوَ الأَكثَرُ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ» وما أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«**مِن**»، وذَلِك كَثِيرٌ، نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حَدِيدٍ»، ويَجُوزُ في هَذَا النَّوعِ نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ كما تَقَدَّمَ في بابِهِ، ويَجُوزُ رَفعُهُ على أَنَّهُ تابعٌ لِلمُضافِ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«**في**»، ولَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

والإِضافةُ نَوْعانِ: لَفظِيَّةٌ، ومَعنَوِيَّةٌ.

فاللَّفظِيَّةُ: ضابِطُها أَمْرانِ: أَنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً، وأَنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ مَعْمُولاً لِتِلكَ الصِّفَةِ. والمُرادُ بِالصِّفةِ اسْمُ الفاعِلِ نحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»، واسْمُ المَفعُولِ نَحوُ: «مَضْرُوبُ العَبْدِ»، والصِّفةُ المُشَبَّهةُ نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ».

والمَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، أو الأَوَّلُ نَحوُ: «إكْرامُ زَيدٍ»، أوِ الثَّانِي فَقَطْ نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»، وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ مَحْضةً، وتُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ بِالمُضافِ إلَيهِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعْرِفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، وتَخصِيصَ المُضافِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نَكِرةً، نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ».

وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ فلَا تُفِيدُ تَعرِيفاً ولا تَخصِيصاً، وإنَّما تُفِيدُ التَّخْفِيفَ في اللَّفظِ، وتُسَمَّى غيرَ مَحْضةٍ.

والصَّحِيحُ أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ لا بِالإضافةِ.

وتابعُ المَخفُوضِ يَأْتِي في التَّوابعِ.

بابُ إعرابِ الأفعالِ

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعلَ ثَلاثَةُ أنواعٍ: ماضٍ، وأَمْرٌ، ومُضارِعٌ؛ وأنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبْنِيَّانِ، وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأَفعالِ هُوَ المُضارِعُ إذَا لَم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ، ولا بِنُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ؛ وأنَّ الفِعلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنواعِ الإِعرابِ ثَلاثةٌ: الرَّفعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ.

إذَا عُلِمَ ذَلِكَ فالإِعرابُ خاصٌّ بِالمُضارِعِ، وهُوَ مَرفُوعٌ أَبداً حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ ناصِبٌ فَينصِبَهُ، أَو جازِمٌ فيَجزِمَهُ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

والنَّواصِبُ الَّتِي تَنصِبُهُ قِسْمانِ: قِسْمٌ يَنصِبُ بِنَفْسِهِ، وقِسمٌ يَنصِبُ بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ.

فالأَوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أَنْ» إنْ لم تُسْبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ، نَحوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

فإنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِن «أَنَّ» الثَّقِيلةِ، واسْمُها ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحذُوفٌ، والفِعْلُ مَرفُوعٌ، وهُوَ وفاعِلُهُ خَبَرُها كما تَقَدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ.

فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهانِ، نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ قُرِئَ في السَّبْعةِ بِالنَّصْبِ والرَّفعِ.

والثَّانِي: «لَنْ»، نَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

والثَّالِثُ: «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ، وهيَ المَسْبُوقةُ بِاللَّامِ: لَفظاً نَحوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تَقدِيراً نَحوُ: «جِئْتُكَ كَيْ تُكرِمَنِي».

فإنْ لم تُقَدَّرِ اللَّامُ فَـ«كَيْ» جارَّةٌ، والفِعلُ مَنصُوبٌ بِـ«أنْ» مُضْمَرَةً بعدَها وُجُوباً.

والرَّابعُ: «إذَنْ» إنْ صُدِّرَتْ في أوَّلِ الكَلامِ، وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُسْتقبَلاً؛ مُتَّصِلاً بها، أو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لَا» النَّافِيَةِ، نَحوُ: «إذَنْ أُكرِمَكَ، وإذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ، وإذَنْ لا أَجِيئَكَ» جَواباً لِمَنْ قالَ: أنا آتِيكَ. وتُسَمَّى حَرْفَ جوابٍ وجَزاءٍ.

والثَّانِي - وهُوَ ما يَنصِبُ المُضارِعَ بِإضْمارِ «أنْ» بَعدَهُ -: قِسْمانِ: ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ جَوازاً، وما تُضْمَرُ «أَنْ» بَعدَهُ وُجُوباً.

فالأوَّلُ: خَمْسَةٌ، وهِيَ: لامُ «كَيْ» نَحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ، وأَوْ» العاطِفَاتُ على اسْمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأوِيلِ الفِعْلِ، نَحوُ قَولِهِ:

وَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي

وقَولِهِ:

لَولَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ

وقَولِهِ:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

والثَّانِي - وهوَ ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَهُ وُجُوباً - سِتَّةٌ: «كَيْ» الجارَّةُ كما تَقَدَّمَ، ولامُ الجُحُودِ نَحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، و«حَتَّى» إنْ كانَ الفِعلُ مُسْتَقبَلاً، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، و«أو» بِمَعنَى «إلَى» أو بِمَعنَى «إلَّا»، كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى   فَما انْقادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ

وقَولِهِ:

كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقِيما

وفاءُ السَّبَبِيَّةِ وواوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ، أو طَلَبٍ بِالفِعلِ، نَحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، «لا تأكلِ السَّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

والجَوازِمُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ، وهِيَ نَوْعانِ: جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ، وجازِمٌ لِفِعلَينِ.

فالأوَّلُ سَبْعةٌ، وهيَ: «لَم» نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، و«لَمَّا» نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس: ٢٣]، و«أَلَمْ» نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، و«أَلَمَّا» كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟

ولامُ الأَمْرِ والدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و«لا» في النَّهْيِ وفي الدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الفاءُ مِنَ المُضارِعِ بَعْدَهُ وقُصِدَ بِهِ الجَزاءُ، نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقَولِهِ:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ

والثَّانِي - وهُوَ ما يَجزِمُ فِعلَينِ - أَحَدَ عَشَرَ، وهو: «إِنْ» نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«ما» نَحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و«مَنْ» نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، و«مَهْمَا» كقَولِهِ:

وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

و«إِذْما» نَحوُ: «إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«أَيٌّ» نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و«مَتَى» كقَولِهِ:

مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُونِي

و«أَيَّانَ» كقَولِهِ:

فأَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

و«أَيْنَ» نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و«أَنَّى» كقَولِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها

و«حَيْثُما» كقَولِهِ:

حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجاحاً ....

وهَذِهِ الأَدواتُ الأَحَدَ عَشَرَ كُلُّها أسماءٌ، إلَّا «إنْ، وإذْما» فإنَّهُما حَرفانِ.

ويُسَمَّى الفِعلُ الأَوَّلُ شَرْطاً، ويُسَمَّى الثَّاني جواباً وجَزاءً.

وإذَا لم يَصْلُحِ الجَوابُ أَنْ يُجعَلَ شَرطاً وَجَبَ اقتِرانُهُ بالفاءِ، نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أو بـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وذَكَرَ صاحِبُ «الآجُرُّومِيَّةِ» في الجَوازِمِ «كَيْفَما»، نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أَفعَلْ»، والجَزْمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، ولم نَقِفْ لَها على شاهِدٍ في كَلامِ العَرَبِ.

وقَد يُجزَمُ بـ«إذَا» في ضَرُورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ:

وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

بابُ النَّعت

النَّعْتُ: هُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ، أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبايِنُ لِلَفظِ مَتْبُوعِهِ.

والمُرادُ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٍ»، واسْمُ المَفعُولِ كـ«مَضْرُوبٍ»، والصِّفةُ المُشَبَّهةُ كـ«حَسَنٍ»، واسْمُ التَّفْضِيلِ كـ«أَعْلَمَ».

والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الإشارةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ هذَا»، واسْمُ المَوصُولِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ الَّذِي قامَ»، و«ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ»، وأَسْماءُ النَّسَبِ نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ».

ومِن ذَلِكَ الجُمْلَةُ، وشَرْطُ المَنْعُوتِ بِها أَنْ يَكُونَ نَكِرةً، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ وكَذَلِكَ المَصْدَرُ، ويَلزَمُ إفرادُهُ وتَذْكِيرُهُ، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِامْرأَةٍ عَدْلٍ»، و«بِرَجُلَينِ عَدْلٍ»، و«بِرِجالٍ عَدْلٍ».

والنَّعتُ يَتْبَعُ المَنعُوتَ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ.

ثُمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أيضاً في تَذكِيرِهِ وتَأنِيثِهِ، وفي إفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ؛ تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ العاقِلُ، ورَأَيتُ زَيداً العاقِلَ، ومَرَرْتُ بِزَيدٍ العاقِلِ»، و«جاءَت هِندٌ العاقِلةُ، ورَأَيْتُ هِنداً العاقِلةَ، ومَرَرْتُ بِهِندٍ العاقِلةِ»، و«جاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ، ورَأَيتُ رَجُلاً عاقِلاً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ»، و«جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ، ورَأَيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَينِ، ومَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»، و«جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ، ورَأَيْتُ الزَّيدِينَ العاقِلِينَ، ومَرَرتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»، و«جاءَتِ الهِنْدانِ العاقِلَتانِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ، ومَرَرْتُ بِالهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ»، و«جاءَتِ الهِنْداتُ العاقِلاتُ، ورَأَيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ، ومَرَرتُ بِالهِنْداتِ العاقِلاتِ».

وإنْ رَفَعَ النَّعْتُ الِاسْمَ الظَّاهِرَ أوِ الضَّمِيرَ البارِزَ، لم يُعتَبَرْ حالُ المَنعُوتِ في التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ والإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمعِ، بَل يُعْطَى النَّعتُ حُكْمَ الفِعلِ؛ فإنْ كانَ فاعِلُهُ مُؤَنَّثاً أُنِّثَ وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُذَكَّراً، وإنْ كانَ فاعِلُهُ مُذَكَّراً ذُكِّرَ وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثاً؛ ويُسْتَعمَلُ بِلَفظِ الإفرادِ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

تَقُولُ: «جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ، وجاءَتْ هِندٌ القائِمُ أَبُوهَا»، وتَقُولُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِامْرَأَةٍ قائِمٍ أَبوها»، وتَقُولُ: «مَررتُ بِرَجُلَينِ قائِمٍ أَبُوهُما»، و«مَرَرْتُ بِرجالٍ قائِمٍ آباؤُهُمْ»؛ إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ قالَ فِيما إذَا كانَ الِاسْمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمْعاً كالمِثالِ الأَخِيرِ: فالأحسَنُ في النَّعتِ أَنْ يُجمَعَ جَمعَ تَكسِيرٍ، فيُقالُ: «مَررتُ بِرِجالٍ قِيامٍ آباؤُهُمْ، ومَررتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ»، فَهُوَ أَفصَحُ مِنْ «قائِمٍ آباؤُهُمْ، وقاعِدٍ غِلْمانُهُ» بِالإفرادِ، والإفرادُ كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جَمعِ التَّصْحِيحِ، نَحوُ: «مَررتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُم، وبِرَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ».

هَذِهِ أَمثِلةُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ.

ومِثالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البارِزِ قَولُكَ: «جاءَنِي غُلامُ امْرَأَةٍ ضارِبَتُه هِيَ»، و«جاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هُوَ»، و«جاءَنِي غُلَامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ».

وفائِدَتُهُ تَخصِيصُ المَنْعُوتِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»، وتَوضِيحُهُ إنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ». وقَد يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ، نَحوُ: «بِسْمِ اللهِ

الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»، أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ»، أَوِ التَّرَحُّمِ نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ!»، أَو لِلتَّأكِيدِ نحوُ: ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وإذَا كانَ المَنْعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِ النَّعتِ، جازَ في النَّعتِ الإتباعُ والقَطْعُ. ومَعنَى القَطْعِ أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ على أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحذُوفٍ، أو تَنْصِبَهُ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ؛ نَحوُ: «الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ»؛ أَجازَ فِيهِ سِيبَوَيهِ الجَرَّ على الإتباعِ، والرَّفْعَ بِتَقدِيرِ: هو، والنَّصبَ بِتَقدِيرِ: أَمْدَحُ.

وإذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِواحِدٍ؛ فإنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِها جازَ إتباعُها كُلِّها، وقَطْعُها، وإتباعُ البَعضِ وقَطْعُ البَعضِ، بِشَرْطِ تَقدِيمِ المُتْبَعِ؛ وإن لم يُعرَفْ إلَّا بِمَجمُوعِها وَجَبَ إتباعُها كُلِّها، وإنْ تَعَيَّنَ بِبَعضِها جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ الأَوْجُهُ الثَّلاثةُ.

بابُ العَطف

والعَطْفُ نَوْعانِ: عَطْفُ بَيانٍ، وعَطْفُ نَسَقٍ.

فعَطفُ البَيانِ هُوَ: التَّابِعُ المُشْبِهُ لِلنَّعتِ في تَوضِيحِ مَتبُوعِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وتَخصِيصِهِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفعِ.

ويُفارِقُ النَّعتَ في كَونِهِ جامِداً غَيرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشْتَقٌّ أو مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ.

ويُوافِقُ مَتبُوعَهُ في أَربعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ: في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإعرابِ الثَّلاثةِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ.

ويَصِحُّ في عَطفِ البَيانِ أَن يُعرَبَ بَدَلَ كُلٍّ في الغالِبِ.

وأمَّا **عَطْفُ النَّسَقِ** فَهُوَ: التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَينَهُ وبَينَ مَتبُوعِهِ حَرْفٌ مِن هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرةِ، وهِيَ: الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتَّى، وأَمْ، وأَو، وإِمَّا، وبَلْ، ولا، ولَكِنْ».

فالسَّبْعَةُ الأُوَلُ تقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ والمَعْنَى، والثَّلاثةُ الباقِيَةُ تقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ فَقَطْ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِها على مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَو على مَنصُوبٍ نَصَبْتَ، أو على مَخفُوضٍ خَفَضْتَ، أو على مَجزُومٍ جَزَمْتَ، نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ونَحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

والواوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَو مَعَهُ، أو بَعدَهُ».

والفاءُ لِلتَّرتِيبِ والتَّعقِيبِ، نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

و«**ثُمَّ**» لِلتَّرتِيبِ والتَّراخِي، نَحوُ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

والعَطْفُ بِـ«حَتَّى» قَلِيلٌ، ويُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً ظاهِراً، بَعْضاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ، وغايَةً لَهُ، نَحوُ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَها» بِالنَّصْبِ، ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ على أَنَّ «حَتَّى» جارَّةٌ كَما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ على أَنَّ «حَتَّى» ابتِدائِيَّةٌ و«رَأْسُها» مُبْتَدَأٌ والخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: حَتَّى رَأْسُها مَأكُولٌ.

و«**أَمْ**» لِطَلَبِ التَّعيينِ إنْ كانَتْ بَعدَ هَمزةٍ داخِلَةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَينِ.

و«**أَو**» لِلتَّخيِيرِ أَوِ الإِباحةِ بَعدَ الطَّلَبِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَو أُخْتَها»، و«جالِسِ العُلَماءَ أَوِ الزُّهَّادَ»، ولِلشَّكِّ أَوِ الإِبْهامِ أَوِ التَّفصِيلِ بَعدَ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبا: ٢٤]، ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

و«**إِمَّا**» بِكَسْرِ الهَمْزَةِ مِثْلُ «أَو» بَعدَ الطَّلَبِ والخَبَرِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْداً وإِمَّا أُختَها»، وبَقِيَّةُ الأَمْثِلةِ واضِحةٌ؛ وقِيلَ: إِنَّ العَطْفَ إِنَّما هو بِالواوِ، وإِنَّ «إِمَّا» حَرْفُ تَفصِيلٍ كالأُولَى، فَإِنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ.

و«**بَلْ**» لِلإِضْرابِ غالِباً، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ بَل عَمْرٌو».

و«**لَكِنْ**» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ لَكِنْ طالِحٍ».

و«**لا**» لِنَفيِ الحُكمِ عَمَّا بَعدَها، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو».

باب التَّوكيد

والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ.

فاللَّفظِيُّ: إعادةُ اللَّفظِ الأوَّلِ بِعَيْنِهِ؛ سَواءٌ كانَ اسْماً نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»، أو فِعلاً نَحوُ:

أَتاكَ أَتاكَ اللَّاحِقُونَ، احبِسِ احْبِسِ

أَو حَرفاً نَحوُ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وعُهُودَا

أَو جُمْلةً نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ضَرَبْتُ زَيداً».

والمَعنَوِيُّ: لَهُ أَلفاظٌ مَعلُومَةٌ، وهِيَ «النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا». ويَجِبُ اتِّصالُها بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ، نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفةُ نَفسُهُ أو عَينُهُ».

ولَكَ أَنْ تَجمَعَ بَينَهُما بِشَرطِ أن تُقدِّمَ النَّفْسَ.

ويَجِبُ إفرادُ النَّفْسِ والعَينِ مَع المُفرَدِ، وجَمْعُهُما على «أَفعُلَ» مَعَ المُثَنَّى والجَمعِ، تَقُولُ: «جاءَ الزَيْدانِ أَنفُسُهُما أَو أَعيُنُهُما»، و«جاءَ الزَّيدُونَ أَنفُسُهُمْ أَو أَعيُنُهُمْ».

و«كُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها المُفرَدُ والجَمْعُ، ولا يُؤَكَّدُ بِها المُثَنَّى، تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أَو جَمِيعُهُ، أَو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها، أَو جَمِيعُها، أَو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُمْ، أَو جَمِيعُهُم، أَو عامَّتُهُمْ»، و«جاءَتِ النِّساءُ كُلُّهُنَّ، أَو جَمِيعُهُنَّ، أَو عامَّتُهُنَّ».

و«كِلَا، وكِلْتا» يُؤَكَّدُ بِهِما المُثَنَّى، نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلَاهُما، وجاءَتِ الهِندانِ كِلْتاهُما».

وإذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ «كُلِّهِ» بِـ«أَجمَعَ»، وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمْعاءَ»، وبَعدَ «كُلِّهِمْ» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ، والقَبِيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ، والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أَجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ» بِدُونِ «كُلٍّ»، نَحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وقَد يُؤْتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتَوابِعِهِ، وهِيَ: «أَكتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ»، نَحوُ: «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجمَعُونَ، أَكتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ». وهِيَ بِمَعنًى واحِدٍ، ولِذَلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها علَى بَعضٍ؛ لأَنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ على نَفْسِهِ.

والتَّوكِيدُ تابِعٌ لِلمُؤَكَّدِ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ. ولا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرةِ عِندَ البَصرِيِّينَ.

باب البَدل

هُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلا واسِطَةٍ.

وإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إِعرابِهِ.

والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، ويُقالُ لَهُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»، قالَ الله تَعالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقالَ: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قِراءةِ الجَرِّ.

الثَّاني: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلِّ؛ سَواءٌ كانَ ذلِكَ البَعضُ قَلِيلاً أَو كَثِيراً، نَحوُ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أَو نِصْفَهُ، أَو ثُلُثَيْهِ». ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرٍ يَرجِعُ لِلمُبْدَلِ مِنهُ، إِمَّا مَذكُورٍ كالأَمْثِلةِ، أَو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أَي: مِنهُمْ.

الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ، نَحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»، ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرٍ، إِمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ، أَو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (٤) النَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] أَي: فِيهِ.

الرَّابِعُ: البَدَلُ المُبايِنُ، وهُوَ ثَلاثةُ أَقسامٍ: بَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيانِ، وبَدَلُ الإِضْرابِ، نَحوُ: «رَأَيْتُ زَيداً الفَرَسَ»؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدتَ أَن تَقُولَ: «رَأَيتُ الفَرَسَ»

فَغلِطْتَ فَقُلتَ: «زَيداً»، فَهَذا بَدَلُ الغَلَطِ؛ وإن قُلْتَ: «رَأيتُ زَيداً» ثُمَّ لَمَّا نَطَقتَ بِهِ تَذَكَّرتَ أَنَّكَ إنَّما رَأَيت فَرَساً، فأَبْدَلْتَهُ مِنهُ، فهَذا بَدَلُ النِّسْيانِ؛ وإِنْ أَردتَ الإخبارَ أَوَّلاً بِأَنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثُم بَدَا لَكَ أَنْ تُخبِرَ بِأنَّكَ رَأَيتَ الفَرَسَ، فهَذا بَدَلُ الإِضرابِ.

ومِثالُ الفِعلِ قَولُهُ تعالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ويَجُوزُ إبْدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرفةِ، نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل

اعلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ لِلأَفعالِ، ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسماءِ سَبْعةٌ:

الأَوَّلُ: المَصْدَرُ، بِشَرطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعلٌ مَعَ «أَنْ» أو معَ «ما»، نَحوُ: «يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيداً» أي: أَنْ تَضرِبَ زَيداً، ونَحو: «يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيداً» أي: ما تَضْرِبُهُ.

وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ، ومُنَوَّنٌ، ومَقرُونٌ بـ«أَلْ». فَإعمالُهُ مُضافاً أكثَرُ مِن إعمالِ القِسمَينِ، كالمِثالَينِ، وكقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقيَسُ، نَحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، وعَمَلُهُ مَقرُوناً بـ«أَلْ» شاذٌّ، كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ

الثَّانِي: اسمُ الفاعِلِ، كـ«ضارِبٍ، ومُكْرِمٍ». فإِنْ كانَ مَقرُوناً بِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمْسِ، أَوِ الآنَ، أَو غداً»، وإِنْ كانَ مُجَرَّداً مِن «أَلْ» عَمِلَ بِشَرطَينِ: كَونُهُ لِلحالِ أو الاسْتِقبالِ، واعتِمادُهُ على نَفيٍ، أَوِ اسْتِفهامٍ، أَو مُخبَرٍ عَنهُ، أَو مَوْصُوفٍ، نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً»، و«أَضارِبٌ زَيدٌ عَمراً؟»، و«زَيدٌ ضارِبٌ عَمراً»، و«مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً».

الثَّالِثُ: أَمثِلةُ المُبالَغةِ، وهِي ما كانَ على وَزنِ «فَعَّالٍ»، أَو «فَعُولٍ»، أَو «مِفْعالٍ»، أَو «فَعِيلٍ»، أَو «فَعِلٍ».

وهِيَ كاسمِ الفاعِلِ؛ فَما كانَ صِلةً لِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً»، وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنها عَمِلَ بِالشَّرْطَينِ، نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمراً».

الرَّابِعُ: اسمُ المَفعُولِ، نَحوُ: «مَضْرُوبٍ، ومُكرَمٍ». ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ المَبْنِيِّ لِلمَفعُولِ، وشَرْطُ عَمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ، نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، و«زَيدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»؛ فـ«عَبْدُهُ» نائِبٌ عنِ الفاعِلِ في المِثالَينِ.

الخامِسُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ، كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»، ولِمَعمُولِها ثَلاثُ حالاتٍ: الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وظَرِيفٍ لَفْظُهُ»؛ والنَّصْبُ على التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ، أَو حَسَنٍ وَجهَهُ»، أَو علَى التَّمْيِيزِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»؛ والجَرُّ على الإضافةِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ».

ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ عَلَيها، ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ؛ إمَّا لَفظاً كَما في: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»، أَو مَعنًى نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ».

السَّادِسُ: اسْمُ التَّفضِيلِ، نَحوُ: «أَكْرَمُ، وأَفضَلُ»، ولا يَنصِبُ المَفعُولَ به اتِّفاقاً، ولا يَرفَعُ الظَّاهِرَ إلَّا في مَسْأَلةِ الكُحْلِ، وضابِطُها: أنْ يَكُونَ في الكَلامِ نَفيٌ وبَعدَهُ اسْمُ جِنسٍ مَوصُوفٌ بِاسمِ التَّفضِيلِ، وبَعْدَهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ، نَحوُ: «ما رَأَيتُ رَجُلاً أَحسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ».

ويَعمَلُ في التَّمْيِيزِ، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرفِ، نَحوُ: «زَيدٌ أَفضَلُ مِنكَ اليَومَ».

السَّابِعُ: اسْمُ الفِعلِ، وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ: ما هُوَ بِمَعنَى الأَمْرِ، وهُوَ الغالِبُ، كـ«صَهْ» بِمَعنَى اسْكُتْ، و«مَهْ» بِمَعنَى انْكَفِفْ، و«آمِينَ» بِمَعنَى اسْتَجِبْ، و«عَلَيْكَ زَيداً» بِمَعنَى الْزَمْ، و«دُونَكَهُ» بِمَعنَى خُذْهُ. وما هُوَ بِمَعنَى الماضِي، كـ«هَيْهاتَ» بِمَعنَى بَعُدَ، و«شَتَّانَ» بِمَعنَى افتَرَقَ. وما هُوَ بِمَعنَى المُضارِعِ، نَحوُ: «أَوَّهْ» بِمَعنَى أَتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ» بِمَعنَى أَتَضَجَّرُ.

ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الَّذِي هُوَ بِمَعناهُ؛ فَلا يُضافُ، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيهِ.

وما نُوِّنَ مِنهُ فَنكِرةٌ، وما لَم يُنَوَّنْ فمَعرِفَةٌ.

باب التَّنازُع في العمَل

وحَقِيقَتُهُ: أن يَتَقَدَّمَ عامِلَانِ أو أكثَرُ، ويَتَأَخَّرَ مَعمُولٌ فأكثَرُ، ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ العَوامِلِ المُتقَدِّمةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ المُتَأَخِّرَ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقَولِكَ: «ضَرَبَنِي وأكرَمْتُ زَيداً»، ونَحوُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على مُحَمَّدٍ».

ولا خِلافَ في جَوازِ إعمالِ أيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ، وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى؛ فاخْتارَ البَصرِيُّونَ إعمالَ الثَّانِي لِقُربِهِ، واختارَ الكُوفِيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ.

فإنْ أعمَلْتَ الأَوَّلَ أعمَلتَ الثَّانِيَ في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ، فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ»، و«ضَرَبَنِي وأكرَمْتُهُ زَيدٌ»، و«ضَرَبَنِي وأكرَمْتُهُما أَخَواكَ»، و«مَرَّ بِي ومَرَرتُ بِهِما أَخَواكَ»، و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ عَلَيهِ وبارِكْ عَلَيهِ على مُحَمَّدٍ».

وإنْ أَعمَلْتَ الثَّانِيَ؛ فَإنِ احْتاجَ الأَوَّلُ إلى مَرفُوعٍ أَضْمَرتَهُ، تَقُولُ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَواكَ»، وإنِ احتاجَ إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفتَهُ، كالآيَةِ، وكَقَولِكَ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ»، و«مَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخَواكَ».

بابُ التَّعَجُّب

ولَهُ صِيغَتانِ:

إحداهُما: «**ما أَفْعَلَ زَيداً**»، نَحوُ: «ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفضَلَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، فَ«ما» مُبتَدَأٌ بِمَعنَى: شَيءٌ عَظِيمٌ، و«أَفعَلَ» فِعلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً يَعُودُ إلى «مَا»، والِاسمُ المَنصُوبُ المُتَعَجَّبُ مِنهُ مَفعُولٌ بِهِ، والجُمْلَةُ خَبَرُ «ما».

والصِّيغةُ الثَّانِيَةُ: «أَفعِلْ بِزَيدٍ»، نَحوُ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»، فـ«أَفعِلْ» فِعْلٌ لَفظُهُ لَفظُ الأَمْرِ، ومَعْناهُ التَّعَجُّبُ، ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ، و«بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ.

وأَصْلُ قَولِكَ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ»: أَحْسَنَ زَيدٌ أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ»، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إلى صِيغَةِ الأَمْرِ، فقَبُحَ إِسْنادُهُ إلى الظَّاهِرِ، فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ.

بابُ العَدد

اعلَمْ أنَّ أَلفاظَ العَدَدِ على ثَلاثَةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما يَجرِي علَى القِياسِ، فيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وهُوَ «الواحِدُ والاثْنانِ»، وما كانَ على صِيغةِ «فاعِلٍ»؛ تَقُولُ في المُذَكَّرِ: «واحِدٌ واثْنانِ»، و«ثانٍ وثالِثٌ... إِلَى عاشِرٍ»، وفي المُؤَنَّثِ: «واحِدَةٌ، واثْنَتانِ، أَوْ ثِنْتانِ»، و«ثانِيَةٌ، وثالِثَةٌ... إلى عاشِرَةٍ».

وكَذَا إذَا رُكِّبَتْ مع «العَشَرَةِ» أو غَيْرِها، إلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ«أَحَدٍ وإِحدَى، وحادِي وحادِيَةٍ»؛ فتَقُولُ في المُذَكَّرِ: «أَحَدَ عَشَرَ واثْنَا عَشَرَ، وحادِيَ عَشَرَ وثانِيَ عَشَرَ، وثالِثَ عَشَرَ... إلى تاسِعَ عَشَرَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «إِحدَى عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ، وحادِيَةَ عَشْرَةَ وثانِيَةَ عَشْرَةَ، وثالِثَةَ عَشْرَةَ... إلى تاسِعَةَ عَشْرَةَ»، وتَقُولُ: «أَحَدٌ وعِشْرُونَ واثْنانِ وعِشْرُونَ، والحادِي والعِشْرُونَ، والثَّانِي والعِشْرُونَ... إلى التَّاسِعِ والتِّسْعِينَ»، و«إِحدَى وعِشْرُونَ، واثْنَتانِ وعِشْرُونَ»، و«الحادِيَةُ والعِشْرُونَ، والثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ... إلى التَّاسِعَةِ والتِّسْعِينَ».

والثَّاني: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ، فَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مع المُؤَنَّثِ، وهو «الثَّلاثَةُ» و«التِّسْعةُ» وما بينَهُما؛ سَواءٌ أُفرِدَتْ نَحوُ: «ثَلاثَةُ رِجالٍ، وثَلاثُ نِسْوَةٍ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أو رُكِّبَتْ مع العَشَرَةِ نَحوُ: «ثَلاثَةَ عَشَرَ وأَربَعَةَ عَشَرَ... إلى تِسْعةَ عَشَرَ رَجُلاً»، و«ثَلاثَ عَشْرَةَ وأَربَعَ عَشْرةَ... إلى تِسْعَ عَشْرةَ امْرَأَةً»؛ أو رُكِّبَتْ مَعَ «العِشْرِينَ» وما بَعدَهُ، نَحوُ: «ثَلاثَةٌ وعِشْرونَ... إِلَى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ»، و«ثَلاثٌ وعِشْرُونَ... إلى تِسْعٍ وتِسْعِينَ».

والثَّالِثُ: ما لَهُ حالَتانِ، وهُوَ «العَشَرَةُ»؛ إنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ على القِياسِ، نَحوُ: «أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ، وثَلاثَةَ عَشَرَ... إلى تِسْعَةَ عَشَرَ»، و«إحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ... إلى تِسْعَ عَشْرَةَ»، وإنْ أُفرِدَتْ جَرَتْ على خِلافِ القِياسِ، نَحوُ: «عَشَرةُ رِجالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ».

بابُ الوَقف

يُوقَفُ على المُنَوَّنِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكةِ والتَّنوِينِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدْ، ومَرَرْتُ بزَيدْ»، وعلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإِبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأيتُ زَيدَا».

وكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ «إذاً» أَلِفاً في الوَقْفِ، وكَذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفةُ، نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥].

ويُكْتَبْنَ كَذَلِكَ.

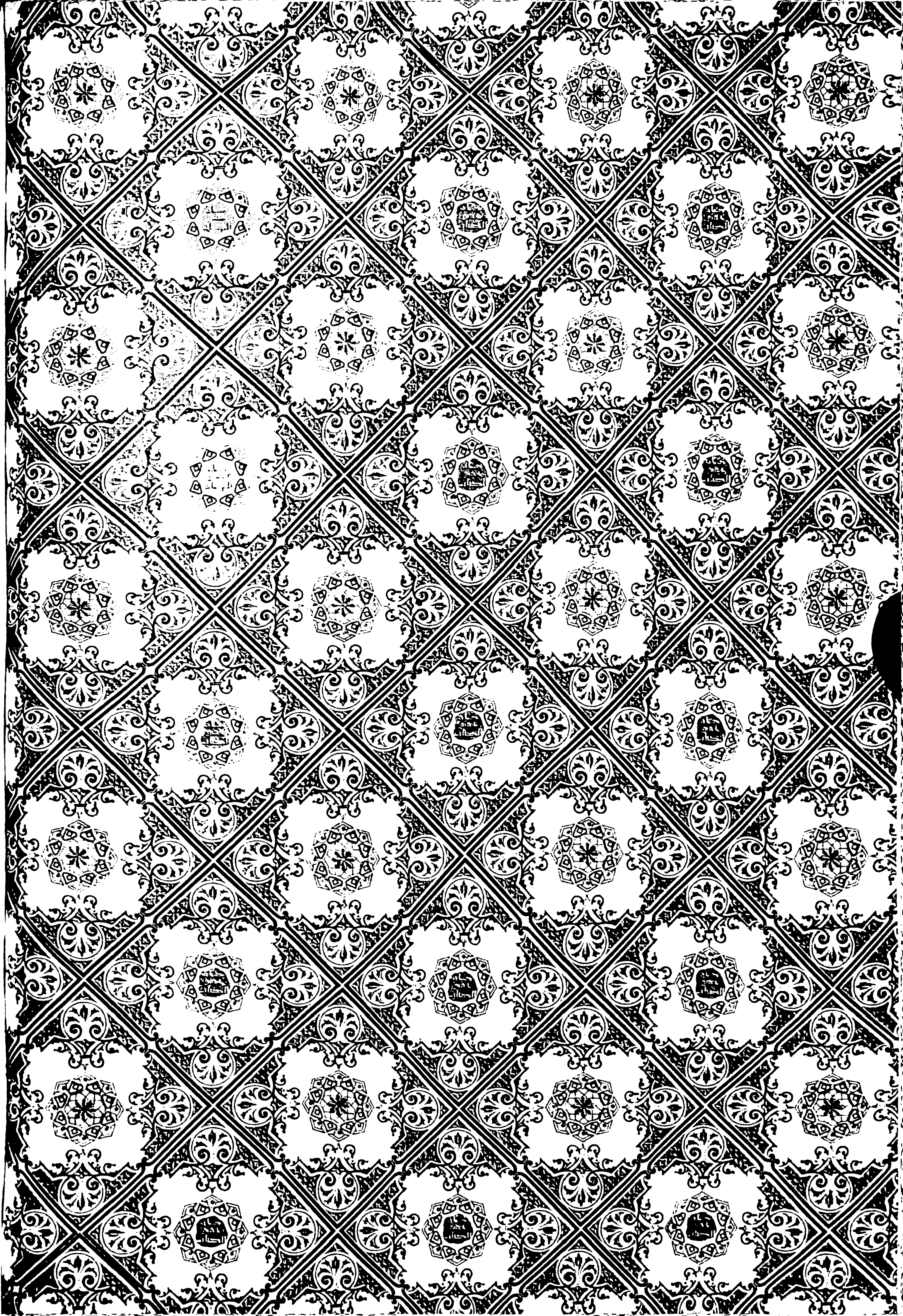
ويُوقَفُ على المَنقُوصِ المُنَوَّنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ، ومَرَرْتُ بِقاضْ»، ويَجُوزُ إثباتُها؛ وفي النَّصْبِ بِإِبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ قاضِيَا».

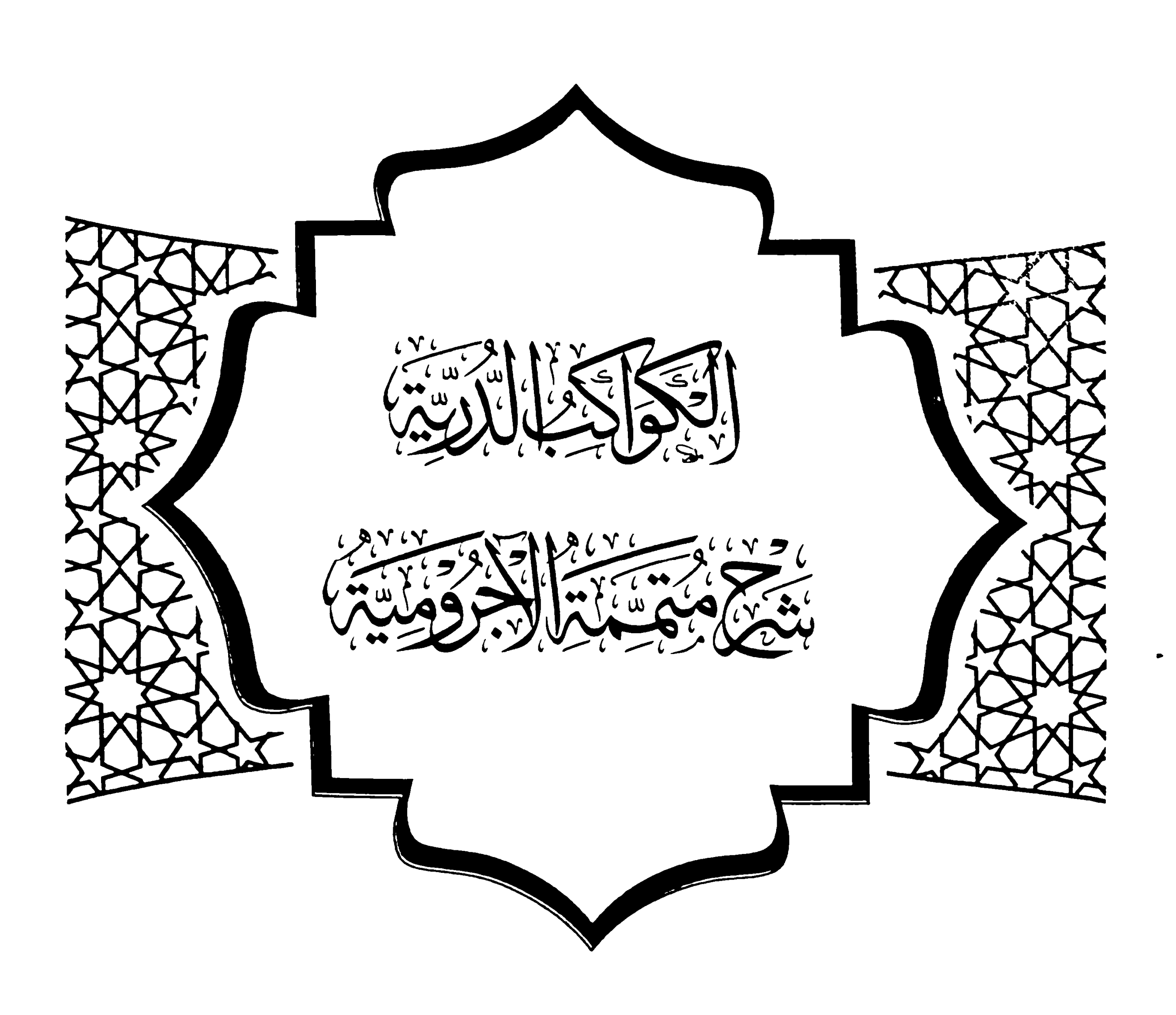
وإنْ كانَ غَيرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفصَحُ في الرَّفعِ والجَرِّ الوَقفُ عَلَيهِ بِإِثباتِ الياءِ، نَحوُ: «جاءَ القاضِي، ومَرَرْتُ بِالقاضِي»، ويَجُوزُ حَذْفُها.

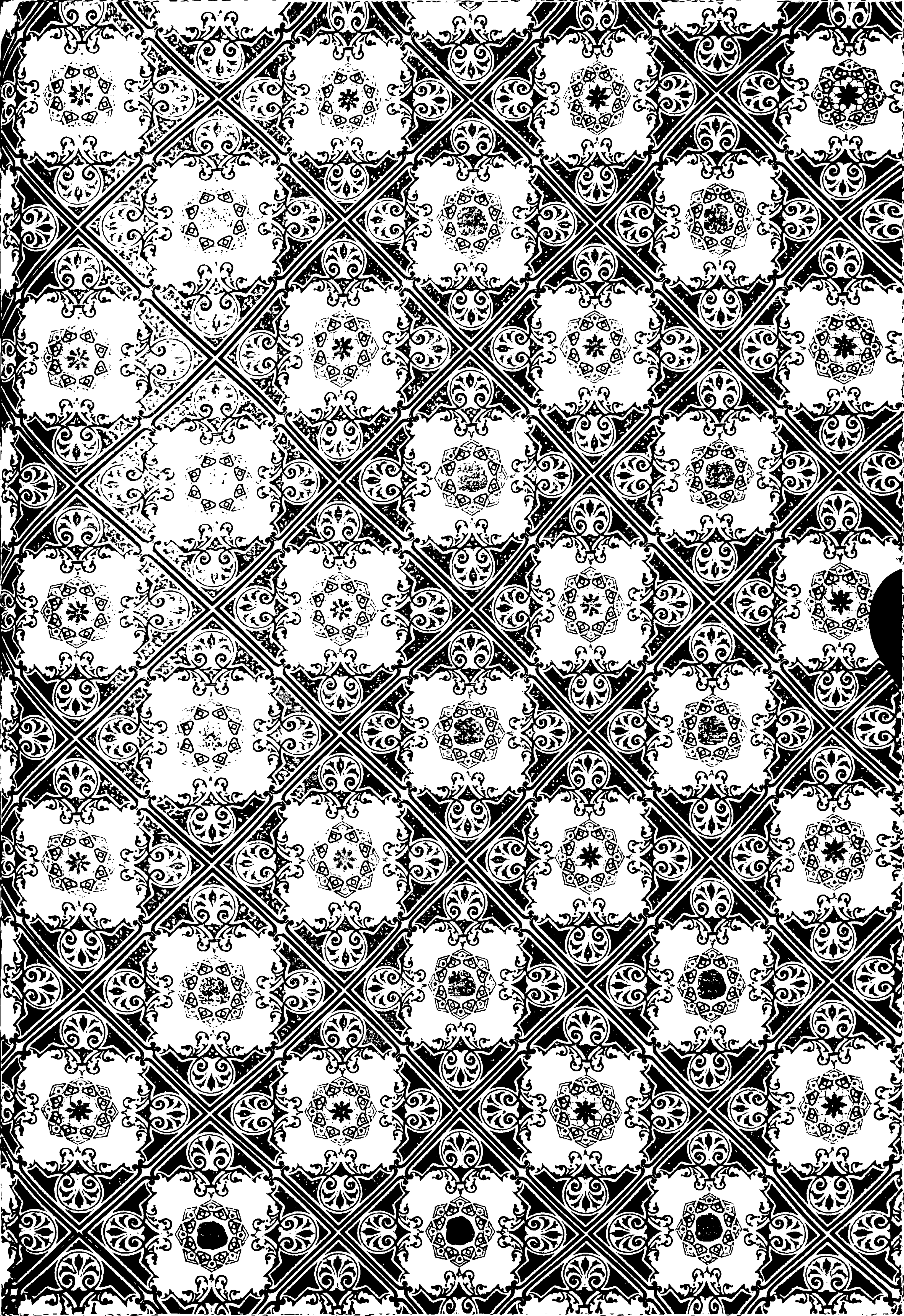
وإنْ كانَ مَنصُوباً فبالإثباتِ لا غَيرُ.

وإذَا وُقِفَ على ما فِيهِ تاءُ التَّأنِيثِ؛ فإنْ كانَتْ ساكِنَةً لم تُغَيَّرْ نَحوُ: «قامَتْ»؛ وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً: فإنْ كانَتْ في جَمعٍ نَحوُ: «المُسْلِماتُ» فالأَفصَحُ الوَقفُ بِالتَّاءِ، وبَعضُهُمْ يَقِفُ بِالهاءِ، وإنْ كانَتْ في مُفرَدٍ فَالأَفصَحُ الوَقْفُ بِالهاءِ، نَحوُ: «رَحْمَه، وشَجَرَه»، وبَعضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ، وقَد قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

❁ ❁ ❁




الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية



[مقدمة متممة الآجرومية]

[مقدمة «الكواكب الدرية»]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمدُ لله رافِعِ حُجُبِ الغَفلةِ عن قُلُوب أَولِيائِه، ومُقِيمِ شَواهِدِ الاعتبار لِمَن انخَفَض لِكِبرِيائِه؛ نَحمَدُه على جَزِيلِ نِعَمِه، ونَشكُرُه على فَواضِل قِسَمِه[١]، ونَشهَد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وَحدَه لا شَرِيكَ له، شَهادةَ مُنتَصِبٍ لأداءِ واجبِ العُبودِيَّة، ونَشهَد أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورَسُولُه الذي فتَح اللهُ به أعيُناً عُمياً وآذاناً صُمًّا، وجَعَله رَحمةً لِكلِّ البَرِيَّة، اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّم على سيِّدِنا مُحمد المُتمِّم لِمَكارِمِ الأخلاقِ، وصَحبِهِ الذين هُمُ الهُداةُ بِالاتِّفاق.

وبعدُ؛ فقَد سَأَلني بَعضُ حُذَّاق الطُّلَّاب أن أشرَحَ لَهُم «مُتمِّمةَ الآجُرُّومية»، تأليفَ الشَّيخ العلَّامة الزاهِد مُحمَّد بن مُحمد الرُّعَيني الشَّهيرِ بِـ«الحَطَّاب» شَرحاً كافِلاً بِحَلِّ المَعاني، وتَصحيحِ المَباني، يُعرِب مُثُلَها[٢]، ويَفتَح مُقفَلَها، مُجَانِباً فيه الإلغاز[٣]، سالِكاً فيه سَبِيلَ الإيجاز، فتَأخَّرتُ عن إجابَتِه، وأَحَلتُه على شَرح العلَّامة عَفِيفِ الدِّين[٤] عبدِ الله بنِ أحمدَ الفاكِهيِّ المُسمَّى بِـ«الفَواكه الجَنِيَّة[٥]»؛ لأني لم أعلَم أنَّ أحداً شرَح الكتابَ المَذكورَ سِواه، ولا أظهَرَ أحدٌ مِن المُتأخِّرين غيرُه مُخبَّاه[٦]، فلَمَّا رأيتُ الحاجةَ داعِيَةً إلى الكَشف عن أعارِيبِ أَمثِلة الكِتاب المذكورِ والشَّواهِد، بادَرتُ لِلاشتِغال بِشَرحٍ عليه يَنتَفع به المبتَدِي ولا يَستَغنِي عنه المُنتَهِي، وإن لم يَكُن مُشتَمِلاً على كَثِيرِ فَوائدَ[٧] زَوائدَ، وسمَّيتُه:

---

(١) جمعُ (قِسْمة)، والفَواضلُ: جمعُ (فاضلة)، وهو اسمٌ لِلنعمة الكبيرةِ العظيمةِ التي تَفضُل على العطاء الأصليِّ وتتَجاوز إلى الخَلق، ويَجوز أن يكون مصدراً بمعنى فَضْل أو إفضال، كالعافِيَة، والمَصادرُ تُجمَع إذا اختَلَفَت. وعلى الأولِ فالظاهرُ أنَّ الإضافة من باب إضافةِ الصفةِ لِلموصوف.

(٢) جمعُ (مِثال)، وأراد به ما يَشمَلُ الشاهدَ.

(٣) مصدرُ (ألغزَ)، وهذا أحسَنُ من فتح هَمزتِه على أنه جمعُ (لُغز).

(٤) المشهورُ في لقبِه: (جمال الدين)، ويقال أيضاً: (شِهاب الدين)، وهو مُستبعَدٌ لأنَّه لقبُ والِدِه، وأمَّا (عَفيفُ الدين) فمَحلُّ نظر.

(٥) أي: المَجنيَّة، يقال: ثمرٌ جَنيٌّ: إذا جُني من ساعتِه، ومنه قوله تعالى: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾.

(٦) بتسهيل الهمزةِ لِيُناسبَ ما قبلَه.

(٧) أي: فوائدَ كثيرةٍ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الكواكب الدرية

«الكَواكِبُ الدُّرِّيَّةُ: شَرح مُتَمِّمَةِ الآجُرُّومِيَّة»

أسألُ اللهَ أن يَنفَعَ بِهِ في الدُّنيا والآخِرة؛ إنَّه ذُو المِنَّةِ العَظيمة، والقُدرةِ الباهِرَة.

ورِوايَتي لِهذا الكتاب بِالإجازة العامَّة عن شَيخِي شَرفِ الإسلام الحسَنِ بنِ عَبد الباري الأهدَل عافاه الله تَعالى، عن شَيخِه السيِّد العلَّامةِ مُفتي الأنام وشَيخِ الإسلامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ سُليمانَ، عن والِدِهِ السيِّدِ العلَّامةِ نَفيس الإسلامِ سُليمانَ بنِ يَحيى بن عُمرَ، عن شَيخِه السيِّد العلَّامةِ وَليِّ الله تعالى أحمدَ بن مُحمد شَريف مَقبول، عن شَيخِه وخالِهِ السيِّد العلَّامةِ عِماد الإسلامِ خاتِمةِ المُحدِّثِين يَحيى بن عُمرَ مَقبول الأهدَل، عن السيِّد العلَّامة أبي بكر بن علي البَطَّاح الأهدَل، عن عَمِّه السيِّد العلَّامة يوسفَ البَطاح الأهدَل، عن السيِّد العلَّامة ذِي المُؤلَّفات العَديدة أبي بَكر بنِ أبي القاسِم الأهدَل، عن الشَّيخِ العلَّامة الزَّينِ بن الصِّدِّيق المِزْجاجيِّ، عن الشيخِ العلَّامةِ يَحيى بن محمد الحَطَّاب بِالحاء المُهمَلة، عن والِدِه الشَّيخ المُؤلِّف مُحمَّد بن محمَّد الحَطَّاب رحمه الله تَعالى؛ قال في «العَقيق اليَماني»[1]: وبَنُو الحَطَّاب ـ بِحاء مُهملة ـ أهلُ بَيت شَهِير بِمَكَّةَ المُشرَّفة، أهلُ عِبادةٍ وزَهادةٍ ومَعارِفَ وصَلاحٍ، رَحِمَهم الله تعالى.

وهذَا أَوانُ الشُّروعِ في المَقصُود، مُستَعِيناً بِالله ذِي الكَرَم والجُود.

۞ ۞ ۞

(**بِسم الله الرَّحمَنِ الرَّحيم**) افتتحَ المصنِّفُ بها كتابَهُ اقتِداءً بِالكتابِ العزيزِ الذي هو القرآنُ، بل وجميعُ الكتبِ السَّماويَّةِ افتُتِحَتْ بـ«بسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ» كما يَدلُّ عليه خبرُ جبريلَ: «(**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) **فاتِحَةُ كُلِّ كِتابٍ**»[2]، وعملاً بخبرِ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا**

---

(١) الظاهر أنه يُريد كتاب «العَقيق اليَماني في حَوادث ووَفَيات المِخلاف السُّلَيماني» لِعَبد الله بن علي الضمدي المتوفَّى بعدَ سنة (١٠٦٨هـ)، وهو تاريخٌ جعلَه كالذَّيل لِكتاب «غِربال الزَّمان في وَفيات الأعيان» لِيَحيى بن أبي بكر العامِري الحَرَضي اليَمني المتوفَّى سنةَ (٨٩٣هـ).

(٢) في «الجامع الصغير» لِلسيُوطي: «بِسم الله الرحمن الرَّحيم مِفتاحُ كُلِّ كِتابٍ» الخَطيب في «الجامِع ـ أي: لآداب الراوي والسامع» ـ عن أبي جَعفر مُعضَلاً. اهـ، قال صاحبُ «فيض القدير»: أي: لفظُ البسملة قد افتُتح به كلُّ=

الكواكب الدرية

يُبْدَأُ فِيهِ بِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فَهُوَ أَقْطَعُ»[١]، أي: ناقصٌ غيرُ تامٍّ، فيكونُ قليلَ البركةِ.

وقد أغفَلَ الفاكهيُّ[٢] مِن شَرحِهِ البَسملةَ، وابتدأَ المتنَ بِالحَمدلةِ، فإنْ كان المصنِّفُ أغفَلَها مِن المتنِ، فلَعلَّه اكتَفى عنها[٣] بالحَمدلةِ؛ لأنَّ الابتداءَ يَحصلُ بكلٍّ منهما، بل وبكلِّ ذِكْرٍ سِواهُما، كالشَّهادتَينِ، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سَيِّدِنا محمَّدٍ، إلَّا أنَّه قال بَعضُهم: يَنْبَغِي لكلِّ شارعٍ في تَصنيفٍ أنْ يَذْكُرَ ثمانيةَ أشياءَ: البَسملةَ، والحَمدلةَ، والصَّلاةَ والسَّلامَ على رسولِ اللهِ ﷺ[٤]، والشَّهادتَينِ، وتَسمِيةَ نفسِهِ، وتَسمِيةَ الكتابِ، والإتيانَ بما يَدُلُّ على المَقصودِ، ولفظَ «أمَّا بعدُ».

والظَّنُّ بالمصنِّفِ ـ رَحمه الله تعالى ـ أنَّه لم يُغْفِلِ البَسملةَ؛ لأنَّ نُسَخَ أصلِهِ الَّذي هو «الآجُرومِيَّة» ثَبتتِ البَسملةُ في جَميعِها، فلا يَلِيقُ بالمصنِّفِ حِينئذٍ حذفُها.

قال بَعضُهم: واعلَمْ أنَّ صاحبَ الأصلِ لم يَبْدَأْ بالحَمدلةِ بعدَ البَسملةِ، وكذلك العلَّامةُ ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«الشُّذُورِ» و«الجامعِ»[٥]؛ قال العلَّامة العَلَويُّ[٦] في «شَرح الجامعِ»: إنَّما لم يَذْكُرِ المصنِّفُ بعد البَسملةِ الحَمدلةَ:

= كتاب من الكُتُب السماوية المُنزَلة على الأنبياء عليهم السلام، ويَحتمل أنَّ المراد أنَّ حقَّها أن تكونَ في مُفتتَحِ كل كتاب استِعانةً وتَيمُّناً بها... إلخ.

(١) أخرجه الخطيب والرُّهاوي في «الأربعين» عن أبي هريرةَ ﷺ، وسندُه ضعيف جدًّا، ويُروَى: «لا يُبدأ بالحَمد» وسيأتي ذِكرُه.

(٢) هو عبدُ الله بن أحمدَ الفاكهي المَكيُّ، جمال الدِّين، عالم بالعربية، من فُقهاء الشافعية، مَولده ووفاتُه بمَكَّة، وقد أقام بمِصر مُدَّة. مِن كُتبه «الفَواكه الجَنيَّة على مُتمِّمة الآجُرُومية» و«مُجِيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» و«كَشف النِّقاب عن مُخدَّرات مُلحة الإعراب». توفي سنة (٩٧٢هـ).

(٣) أي: اكتفى مُستغنياً عنها.

(٤) هما شيءٌ واحد من الثَّمانية لا اثنانِ؛ لِعدم انفِكاكِهما.

(٥) هو كتابُ «الجامِع الصغير في النحو»، متن شَبيه بـ«القطر» و«الشذور» إلا أنه أوسعُ منهما مباحثَ وأغزرُ شواهدَ، طُبع منذ بضعة عُقود بأكثرَ من تحقيق، إلا أنه لم يَنَل ما يَستحقُّه من الشهرة بخلاف صِنْوَيه.

(٦) هو شرفُ الدين أبو الفِداء إسماعيل بن البُرهان أبي النجباء إبراهيم العَلَوي المَكي الزَّبيدي الحَنفي، له «السراج المُنير شرح الجامع الصَّغير في النَّحو لابن هشام»، كبيرٌ جدًّا، فَرغ منه سنةَ (٩٣٢هـ).

الحَمْدُ للهِ ....

الكواكب الدرية

إمَّا لِكَونه ذَكَرَها لفظاً حالةَ الابتداءِ كما هو الظَّنُّ بِه، واكتفاءً[١] في مَقامِ الاختِصارِ بِحصُولها معنًى في البَسمَلة؛ إذ الحمدُ هو الوصفُ بِالجَميلِ على جهةِ التَّبجيلِ، وناهِيك بما اشتَملَتْ عليه البَسملةُ مِن ذلك[٢]، لا خُصوصُ «حاءْ مِيمْ دالْ»، كما صرَّحَ بذلك غيرُ واحِدٍ، وتَدلُّ عليه روايةُ «ذِكْرِ اللهِ» في الحَديثِ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ**».

أو هَضْماً لِنفسِهِ بتَخيُّلٍ[٣] أنَّ كتابَهُ هذا ـ مِن حيثُ إنَّه كتابٌ[٤] ـ ليس ككُتُبِ السَّلفِ حتَّى يَبْتَدِئَ به على سَنَنِها[٥]، وليس ذا بالٍ حتَّى يكونَ بِتَركِ الحمدِ أجذمَ، وهذا الوجهُ أشارَ إليه الهِنديُّ[٦] في حَواشِيه[٧]، وليس بِذاك. اهـ[٨] وبِمثلِه يُعْتَذَرُ عن صاحبِ «الآجرُّوميَّة».

(**الحَمدُ للهِ**) أتَى به لِحديثِ أبي داودَ[٩] ـ وحسَّنهُ ابنُ الصَّلاحِ[١٠] ـ: «**كُلُّ أَمرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمدِ اللهِ، فهو أَقْطَعُ**»، وفي روايةٍ: «**أَجْذَمُ**»، أي: ناقصُ البركةِ، أو ذاهبُها.

---

(١) كذا في الأصل، والوجهُ: (أو اكتفاءً) ـ كما في كلام العلَوي ـ إذ هذا وجهٌ آخَر غيرُ الأول.

(٢) أي: يَكفيكَ ما اشتَملت عليه.

(٣) الأولى: (بتخييل) كما هي عِبارة العَلوي في الكتاب المذكور والجامي في «الفوائد الضِّيائية» تبعاً لِلهندي، وغيرِهما.

(٤) هكَذا في الأصل، والذي في كلام العلوي: من حيث إنه كتابه، وما هنا إنما يصحُّ على جعل قولِه: (ليس ككتب السلف) صفةً لـ(كتاب)، لكن يُحتاج حينئذٍ لجواب (إنَّ)، فافهَم!.

(٥) بفتح السين على المشهور بمعنى: النَّهج والجهة، ويجوز ضمُّها أيضاً بهذا المعنى أو على أنه جمعُ سُنَّة وهي السيرة والطريقة، إلا أنَّ المعنى الأولَ أَولى.

(٦) هو القاضي شِهاب الدين أحمد بن عُمر الزاولي الدولة أبادي الهِندي، عالم مبرِّز في الفقه والأصول والعربية، لَقَّبه بعضُهم بمَلك العلماء، مِن مصنَّفاتِه: «الإرشاد» في النَّحو، و«شرح البُردة»، و«شرح الكافية» ـ وليس حاشية كما قال الشارح ـ، و«شَرح البزدوي» في أصُول الفقه. تُوفي سنة (٨٤٩هـ).

(٧) أي: شَرحِه على «الكافية» مُعتذِراً عن ابن الحاجب، وتَبِعه عليه المُلا الجامي.

(٨) الظاهرُ أن هذا إشارة إلى نهاية النَّقل من كلام العَلوي، مع أني رجعتُ لِنُسخة من كتابه فلَم أرَ فيها قولَه: وهذا الوجه . . . إلخ.

(٩) وغيره كالنسائي وابن ماجه وابن حبَّان في «صَحيحه».

(١٠) والنوويُّ والعراقيُّ وغيرُهما.

رَبِّ العالَمِينَ، ....

وهذا أوَّلُ ما تمَّمَ به المصنِّفُ «الآجرُّوميَّة»؛ فإنَّه لم يَذكُرْ فيها الحمدَ والصَّلاةَ والسَّلامَ.

والحَمدُ لُغةً: الثَّناءُ باللِّسانِ على الجَمِيلِ الاختياريِّ؛ سواءٌ كان في مُقابَلةِ نِعمةٍ، أم لا، بِخلافِ الشُّكرِ لغةً والحَمدِ عُرْفاً؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعلٌ يُنبِئُ عن تَعظيمِ المنعِمِ مِن حيثُ إنَّه مُنعِمٌ[1]، فكلٌّ مِنهما ثَناءٌ بغيرِ لِسانٍ في مُقابَلة الإحسانِ.

وأمَّا الشُّكرُ عُرفاً: فهو صَرفُ العبدِ جميعَ ما أنعَمَ اللهُ به عليه مِن السَّمعِ والبَصرِ وغيرِهما إلى ما خُلِقَ لأجلِه، أي: يَستَعمِلُ العبدُ أعضاءَه ومَعانِيَهُ فِيما طلبَ الشَّارعُ منه استِعمالَها فيه، مِن صَلاةٍ وصيامٍ وسماعٍ نحوِ عِلمٍ.

وأمَّا المدحُ فهو لُغةً: الثَّناءُ بِاللِّسانِ على الجَميلِ غيرِ الاختِياريِّ[2]، كـ: حُسْنِ اللُّؤلُؤةِ، وطُولِ القَدِّ، وصَفاءِ اللَّونِ، على جِهةِ التَّعظيمِ.

وعُرْفاً: ما يَدلُّ على اختِصاصِ الممدوحِ بِنَوعٍ مِن الفَضائلِ، كـ«مَدَحتُ زيداً على رَشاقةِ قَدِّه، وحُسْنِ مَبسِمِهِ[3]».

ثمَّ جملةُ **الحَمدِ** خبريَّةٌ لفظاً إنشائيَّةٌ معنًى؛ إذ المرادُ بها إيجادُ الحمدِ، أي: الثَّناءُ على الله تعالى بأنَّه مالكٌ لِجَميعِ الحمدِ مِن جَميعِ الخَلقِ، المتضمِّنُ ذلك لِلثَّناءِ عليه بأنَّه المتَّصفُ بكلِّ كمالٍ، والمنزَّهُ عن كلِّ نقصٍ. وكذَا قولُهُ فيما بعدُ: «والصَّلاةُ والسَّلامُ»، بل وكذا جملةُ البَسملةِ، فإنَّها خبريَّةٌ لفظاً إنشائيَّةٌ معنًى؛ لأنَّ القَصْدَ الثَّناءُ على الله بِمَضمُونِها مِن أنَّه لا يُبْتَدَأُ إلَّا باسمِهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ.

(**رَبِّ**) أي: مالكِ (**العالَمِينَ**) أي: جَميعِ الخلقِ مِن الإنسِ والجنِّ والملائكةِ وغيرِهم، فكلٌّ منها يُطلَقُ عليه: «عالَم»، وغُلِّبَ في جَمعِهِ بالياءِ والنُّونِ[4] أُولو العلمِ على غَيرِهم؛ لأنَّ

---

(١) أي: على الحامِد أو غيرِه.

(٢) عبارةُ غيره: (على الجميل مُطلقاً)، ومِن ثَمَّ جعلُوا المدحَ أعمَّ من الحمد. وبعضُهم كالزمخشريِّ قال بترادُفهما بِتَوارُدهما على الاختياري فقط.

(٣) على وزن (مَقعَد) وهو التبسُّم، أو (مَنزِل) وهو الثَّغرُ لأنه مَوضعُه.

(٤) عِبارة الفاكهي: (بالواو والنون)، ولا تعارُض بين العبارَتَين؛ إذ هو ناظر للأصل والأشرف، والشارحُ هنا ناظر لكلام المصنِّف بِخُصوصه، مع أن الأولَ أولى.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا ....

الكواكب الدرية

المختارَ عند الجَماهيرِ ـ كما قال النَّوويُّ في «شَرح مسلم» ـ (أنَّ العالَمَ اسمٌ لِلمَخلوقاتِ كلِّها)، فهو اسمٌ لما سِوى اللهِ تعالى، والعالَمينَ خاصٌّ بالعُقَلاءِ، وهم الإنسُ والجنُّ والملائكةُ.

(**والصَّلاةُ**) أي: الرَّحمةُ المقرُونةُ بِالتَّعظيمِ (**والسَّلامُ**) أي: التَّحيَّةُ، كائنانِ (**على سَيِّدِنا**) أي: مَعاشرِ المخلُوقينَ مِن إنسٍ وجنٍّ ومَلَكٍ: إجماعاً، ولِقَوله ﷺ: «**أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلا فَخْرَ**»[١]، وإذا سادَ ولدَ آدمَ سادَ غيرَهم بِالأَولى.

والسَّيِّدُ: مَن[٢] سادَ قومَهُ، أي: فضُلَ عليهم بِعلمٍ أو شَرفٍ أو رِياسةٍ، وأصلُهُ: سَيْوِد بِفتح السِّينِ وسكونِ الياءِ، اجتَمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقتْ إحداهما بالسُّكون، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في[٣] الياءِ.

وإطلاقُه على غيرِ اللهِ جائزٌ بِلا كراهةٍ؛ سواءٌ كان مُعَرَّفاً أو مُنَكَّراً؛ لِقَوله تعالى في حقِّ يحيى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ: «**إنَّ ابنِي هذا سَيِّدٌ**»[٤]، والإتيانُ به في الصَّلاةِ على محمَّدٍ ﷺ أفضلُ مِن حذفِهِ؛ لِما فيه مِن التَّنويه[٥] بِعُلوِّ قَدرِه ﷺ على سائرِ العَوالمِ، ولا يَنبغي حذفُ ذلك مُراعاةً لِخلافِ القائلِ بأنَّ لفظَ السَّيِّدِ لا يُطلَقُ إلَّا على الله تَعالى؛ لأنَّ الخلافَ إذا خالَفَ سُنَّةً صَحيحةً لا يُراعَى[٦].

---

(١) أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولِمُسلم من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه: «أنا سيِّد وَلد آدم يومَ القِيامة».

(٢) بالفتح على أنها مَوصولة، ويجوز أن تكونَ بالكسر على أنها جارَّةٌ لبَيان الاشتقاق.

(٣) الأولى: (وأُدغمت فيها)؛ لأن المُدغمةَ هي الأُولى المنقلبةُ لا الثانية.

(٤) تمامُه: «ولعلَّ الله أن يُصلِحَ به بين فئتَين من المسلِمين»، قاله في الحسَن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وقد كان ذلك في عام الجماعة. والحديث أخرَجه البخاري (٧١٠٩) عن أبي بَكرة رضي الله عنه.

(٥) أي: التَّعريفِ والتَّشهيرِ والتقويةِ.

(٦) فيه أن بعضَهم إنما يَحذفه في التشهد اتِّباعاً لِلسُّنة الواردة فيه، اللهمَّ إلا أن يكونَ كلامُه في غير الصلاة الشرعيَّة.

مُحمَّدٍ، ....

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: أَشَرْتُ بِقَولي: (كائِنانِ) إلى أنَّ «الصَّلاةُ» مبتدأٌ، و«السَّلامُ» عطفٌ عليها، و«على سيِّدنا» خبرُ المبتدإِ متعلِّقٌ بـ«كائِنٌ»، فقولُ الفاكهيِّ: (و«على سيِّدنا» متعلِّقٌ بـ«السَّلام»، وهو مطلوبٌ للأوَّلِ معنًى، ولا يجوزُ تَعلُّقُه به) وهمٌ؛ لأنَّه جعلَها[1] مِن بابِ التَّنازُعِ، وليس كذلك؛ لأنَّ الذي مِن بابِ التَّنازُعِ إنَّما هو نحوُ قولِ القائلِ: «أمَّا بعدَ حمدِ اللهِ، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سيِّدنا» كما في خُطبةِ «قَواعدِ ابنِ هشامٍ»[2]، وصرَّحَ به الشَّيخُ خالدٌ الأزهَريُّ[3] في شَرحِه على القَواعدِ المَذكورةِ[4].

(مُحَمَّدٍ) بالجرِّ عطفُ بيانٍ، أو بَدلٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ نعتاً؛ لأنَّه عَلَمٌ، والعَلَمُ لا يُنْعَتُ به. وهو عَلَمٌ مَنقولٌ مِن اسمِ مَفعولِ الفعلِ المضعَّفِ لِلمُبالغةِ، سُمِّيَ به نبيُّنا ﷺ لِكثرةِ خِصالِهِ الحَميدةِ، وهذا هو اسمُه في الأَرضِ، واسمُهُ المَشهورُ في السَّماءِ «أحمَدُ».

وعِدَّةُ مَن تَسمَّى بِاسمِ «محمَّدٍ» قَبْلَ ولادتِهِ ﷺ خَمسةَ عشرَ[5]، ولم يَتَسَمَّ بـ«أحمدَ» أحدٌ قبلَهُ ﷺ.

ويَنبغي التَّسميةُ باسمٍ مِن أَسمائِه ﷺ لِلحَديثِ القُدسيِّ الذي أخرَجه أبو نُعَيمٍ: «قال الله تعالى: وعِزَّتِي وَجَلالي لا أُعَذِّبُ أَحداً تَسَمَّى بِاسمِكَ بالنَّارِ»[6]، وفي رِوايةٍ: «قال تعالى:

---

(١) أي: العبارةَ مثلاً.

(٢) هو كتابُه المُسمَّى «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٣) زينُ الدين خالدُ بن عبد الله بنِ أبي بكر المِصريُّ الأزهرِيُّ، المعروفُ بـ(الوَقَّاد)، وُلد بِجَرْجَا من صَعيد مصر، وتحوَّل وهو طِفل مع أبوَيه إلى القاهرة، من كُتبه «الأزهريَّة»، و«التَّصريح بمضمُون التوضيح»، و«تَمرين الطلاب» ـ وقد طَبعناه طبعةً أنيقةً شكلاً ومَضموناً على ما يَليقُ به ـ، و«مُوصِل النَّبيل» على «تَسهيل ابن مالك». تُوفي سنةَ (٩٠٥هـ).

(٤) واسمُه «مُوصِل الطلاب» وهو مَشهور مُتداوَل.

(٥) روى ابنُ سعد عن سعيد بن المسيِّب قال: «كانَت العرب تسمَعُ من أهل الكتاب ومِن الكُهَّان أن نبيًّا يُبعث من العرب اسمه مُحمد، فسمَّى مَن بلَغه ذلك مِن العرب ولَده محمداً طمَعاً في النُّبوة.

(٦) ذكَره ابن عراق في «تَنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة» وحكَم عليه بالوضع، وكذلك فعَل السيُوطي في «الزيادات على الموضُوعات».

وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ ....

الكواكب الدرية

إنِّي آلَيْتُ على نَفسِي أن لا يَدخُلَ النَّارَ مَن اسمُه أحمَدُ أو محمَّدٌ»[(١)]، ولا يُنافي ما ذكَرتُهُ قولُ بَعضِهم[(٢)]: لم يَصِحَّ في فَضلِ التَّسميةِ به ﷺ حديثٌ؛ لأنَّه إذا لم يَصِحَّ كلُّ ما وردَ في ذَلك بِانفرادِه، فمَجموعُ ما وردَ في ذلك يَصلُحُ مُسْتَنَداً لاستِحبابِ التَّسميةِ به؛ لاعتِضادِهِ حِينئذٍ بمَجيئِهِ مِن طُرُقٍ شتَّى بِألفاظٍ مختَلفةٍ.

(وعلَى آلِهِ) وهم: أقاربُهُ المؤمنونَ مِن بَني هاشمٍ وبني المطَّلبِ ابْنَي عبدِ منافٍ، وهو: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، وأصلُه: «أهل»، ولكنْ قُلِبَتِ الهاءُ همزةً، ثمَّ الهمزةُ ألفاً[(٣)]، فصار «آلٌ»، ولا يُستعمَلُ لفظُ «الآلِ» إلَّا في الأشرافِ، فلا يُقالُ: «آلُ الإسكافِ[(٤)]»، بخلافِ «أهل» فإنَّه يُستعمَلُ في الأشرافِ وغيرِهم، وإنَّما قيل: «آلُ فرعونَ» لِتَصوُّرِهِ بِصُورةِ الأشرافِ.

(وصَحْبِهِ) ويُقالُ فيه: «أَصْحابُه، وصِحابُهُ»، وكلٌّ منها[(٥)] اسمُ جمعٍ لـ«صاحبٍ» بمعنَى الصَّحابيِّ، وهو: مَن لقِيَ النَّبيَّ ﷺ بعدَ نُبوَّتِهِ في حياتِهِ مؤمناً، وماتَ على ذلك، ولو أعمَى،

---

(١) رَواه الدَّيلمي في «الفِردوس»، قال الشَّوكاني في «الفوائد المجمُوعة»: هو مَوضوع، كما قال ابنُ الجَوزي. اهـ وحَكم عليه بالوضع أيضاً ابنُ القيِّم في «المنار المنيف» والمُلَّا علي القاري في «الأسرار المرفُوعة» وغيرُهما.

(٢) ممن قال ذلك الأبي كما نقَله عنه ابن عراق في «تَنزيه الشريعة»، ثم قال: بل قال الحافظ أبو العبَّاس تَقيُّ الدين الحَرَّاني: كلُّ ما وَرد فيه فهو مَوضوع. اهـ قلتُ (نسيم): وقد ثبَت في «الصحيحَين» من حديث أبي هريرَة أن النبيَّ ﷺ قال: «تَسمَّوا بِاسمي ولَا تكنَّوا بِكُنيَتي»، فمَن سمَّى ابنَه بذلك حبًّا في رسول الله ﷺ، أو تبركاً بالاسمِ الكريم، أو إرغاماً لأعداء الله أو نحوَ ذلك، مأجورٌ بإذن الله تعالى، ولا يحتاج بعد إذن حَبيبنا ﷺ في ذلك لحديث أو أثر يُخبرُه بفَضلِ ذلك.

(٣) والقلبُ الأول شاذ سهَّله الثاني، ولم يَقولُوا بقلب الهاء ألفاً مباشَرة لِفقدِ النَّظير.

(٤) كذا في طبعةٍ، وفي أُخريَين: (آل الإسكافي)، والصواب الأول كما في كُتب اللغةِ والنحو، والإسكافُ عند العرب كل صانِع بيَده كالنجَّار ونحوِه، واشتَهر إطلاقُه على مَن يُصلِح النِّعال.

(٥) أي: من الثلاثة، وفي طبعة: (منهُما)، والظاهر أنَّ الأول هو الصحيح؛ إذ يتعذَّر إرجاع الكلام على اثنَين لا على التعيين دُون الثالث. على أنَّ كلامَه مَبني على ما نُسِب إلى سيبَويه من أن (أصحاباً) اسمُ جمع، قيل: والتحقيق أنه جَمعٌ عِنده وعند الأخفش جميعاً، وأنَّ الخلافَ إنما هو في (صَحْب) فقط. ويَرِد على الشارح أيضاً أن (صِحاباً) جمع صاحِب كـ(جِياع وجائع) و(نِيام ونائم).

أَجْمَعِينَ، وبَعدُ؛

الكواكب الدرية

أو غيرَ مميِّزٍ، أو مَلَكاً، أو جِنِّيًّا على الأصحِّ كما شَملتْهُ «مَن»، وهم أفضَلُ مِن آلٍ لا صُحْبَةَ لهم.

وإنَّما قُدِّمَ الآلُ لأنَّ الصَّلاةَ ورَدَتْ عليهم بِالنَّصِّ[١]، وأمَّا الصَّلاةُ على الصَّحْبِ فبِالقِياسِ.

(أَجمَعِينَ) أتى به تَأكيداً؛ لِيُفِيدَ الإحاطةَ والشُّمولَ لجميعِ الآلِ والصَّحبِ مِن دونِ استِثناءٍ، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ الصَّحابةَ كُلَّهم عُدولٌ، وأنَّ طعنَ الطَّاعنِ في بَعضِهم غيرُ مَرضيٍّ ولا مَقبولٍ، وأنَّ آلَهُ ﷺ مُستَحِقُّون للصَّلاةِ عليهم تبَعاً له ﷺ كما علَّمَناه في حَديث: كيف نُصَلِّي عليكَ؟ قال: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[٢]، ولم يَقُلْ: «آلِ محمَّدٍ الأتقِياءِ، أو السَّالمينَ مِن المَعاصي والتَّبِعاتِ[٣]»، أو نحوَ ذلك، فدلَّ على أنَّ ذلك حقٌّ لهم كيفَما كانُوا، وللهِ دَرُّ الإمامِ الشَّافعيِّ حيث يَقولُ: [البسيط]

يَا أَهلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ حُبُّكُمُ ... فَرْضٌ مِنَ اللهِ فِي القُرْآنِ أَنْزَلَهُ

يَكْفِيكُمُ مِن عَظِيمِ القَدْرِ أَنَّكُمُ ... مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُمْ لا صَلاةَ لَهُ[٤]

فظهرَ بهذا أنَّ تاركَ الصَّلاةِ على الآلِ تاركٌ لِفَضيلةٍ عظيمةٍ، وسُنَّةٍ جَسِيمةٍ.

(وَبَعْدُ): هي كلمةٌ يُؤتَى بها للانتِقالِ مِن أُسلُوبٍ في الكلامِ إلى أُسلوبٍ آخَرَ، والواوُ

---

(١) أي: في مثل الصلاة الإبراهيميَّة في التشهُّد.

(٢) البُخاري (٤٧٩٧) ومسلم (٩٠٩) من حديث كَعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٣) جمعُ (تَبِعةٍ)، وتَبِعةُ الأمر: ما يَلحَقُ صاحبَه من مُؤاخَذة على فِعله.

(٤) بَناه على قَوله بأنه يَجب على المُصلِّي أن يُصلِّيَ على رسول الله ﷺ وعلى آلِه في التشهُّد الأخير، فإن ترَكه لم تَصحَّ صلاتُه، وهذا مذهبُه القديم، قال صاحبُ «إعانة الطالبين» عِند قول «فتح المعين»: (وسُنَّ في) تَشهد (أخير) وقيل: يجب (صلاةٌ على آلِه): قَوله: (وقيل: يَجب) أي: الإتيان بالصلاة على الآلِ فيه، وهو على القَول القَديم لإمامنا رضي الله عنه، واستدلَّ له بِقَوله ﷺ في الحديث السابق: «قُولُوا: اللهمَّ صلِّ على مُحمد وآلِه» والأمرُ يَقتضي الوجوب، .... ثم أنشد البيتَين، قال: فقوله: (لا صلاة له) يَحتمل أن المرادَ: صَحيحة، فيكون مُوافقاً لِلقول القديم بوجوب الصَّلاة على الآل، ويَحتمل أنَّ المراد: لا صلاةَ كاملة، فيُوافق أظهَرَ قولَيه، وهو الجَديدُ. اهـ

فهَذِهِ مُقَدِّمةٌ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، ....

الكواكب الدرية

في أوَّلِها نائبةٌ عن «أمَّا» الشَّرطيَّةِ، فلِذا لَزِمتِ الفاءُ بعدَها، وقد يُقالُ فيها: «أمَّا بعدُ»[١]، فتكونُ «أمَّا» نائبةً عن «مَهما» الشَّرطيَّةِ وفِعلِهِ[٢].

و«بعدُ»: ظرفٌ مُلازِمٌ للإضافةِ، لكنَّه لمَّا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه، بُنِيَتْ على الضَّمِّ، أي: (وبعدَ ما ذُكِرَ مِنَ الصَّلاةِ[٣] والسَّلامِ).

(فهَذِهِ) إشارةٌ إلى مَحسوسٍ إنْ تأخَّرتِ الخُطبةُ عن فَراغِ «المقدِّمةِ»[٤]، أو إلى مَعقولٍ إنْ تَقدَّمتْ عليه، (مُقَدِّمةٌ) ـ بِكسر الدَّال ـ بِصِيغة اسمِ الفاعلِ[٥]؛ لأنَّ معرفتَها تَجعَلُ الشَّارعَ في علمِ النَّحوِ على بَصيرةٍ، فهي تُقَدِّمُهُ على أقرانِهِ.

وبِفتحِ الدَّالِ في لغةٍ قَليلةٍ؛ لأنَّها قُدِّمَتْ أمامَ المَقصودِ؛ لِتُسَهِّلَ لِلقاصدِ إليه المطالبَ، ولِتُهَيِّئَ له ما يَحتاجُ إليه مِن الفنِّ في المآرِبِ[٦]، شُبِّهَتْ بِمُقدَّمةِ الجيشِ التي تَتَقَدَّمُ أمامَهُ لِتُهَيِّئَ له في المحلِّ الذي يَنزِلُهُ ما يَحتاجُ إليه، وهذه «المقدِّمةُ» كذلك، المشتغِلُ بها قد يَتَوَصَّلُ بها إلى مُطوَّلاتِ كُتُبِ الأعاريب، ويُدْرِكُ بها مِن مُصطَلحِ علمِ النَّحوِ ما يُرْشِدُهُ إلى إعرابِ مُشكِلٍ، وإيضاحِ معنًى غريبٍ.

(في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ) أي: في علمِ اللُّغةِ العَربيَّةِ. وعُلومُ العربيَّةِ اثنَا عشرَ عِلْماً: عِلمُ اللُّغةِ، وعِلمُ التَّصريفِ، وعِلمُ النَّحوِ، وعِلمُ المَعاني، وعِلمُ البَيانِ، وعِلمُ البَديعِ[٧]، وعِلمُ العَرُوضِ، وعِلمُ القَوافي، وعِلمُ قَوانينِ الكتابةِ، وعِلمُ قَوانينِ القِراءةِ[٨]، وعِلمُ إنشاءِ الرَّسائلِ

---

(١) هذا هو الأصل.

(٢) أي: فعلِ الشرط، لا فعلِ (مهما).

(٣) عبارة الفاكهي: مِن الحمد والصلاة.

(٤) أي: التي هي هذا المتنُ، لا المُقدمة التي تَسبق الدُّخول في المقصود.

(٥) أي: مِن (قَدَّم) المتعدي.

(٦) كذا جاءت العبارة في الأصل، ويَنبغي أن تكون: ما يَحتاجُ إليه في الفنِّ من المآرِبِ. تأمَّل!

(٧) المعروف عدُّ عِلم الاشتقاق بَدَله، قال السيد الشريف والصبان وغيرُهما: وجعلوا البديع ذَيلاً لا قِسماً بِرأسه.

(٨) المعروف عِندهم عَدُّ عِلم قَرض الشعر بدَل هذا، وانظُر إن شئتَ: «القسطاس في العَروض» للزمخشري، و«مِعيار النظَّار للزنجاني»، و«شرح المفتاح» لِلشريف الجرجاني.

. . . .

والخُطَبِ، وعِلمُ المحاضَراتِ، ومنه التَّواريخُ.

والمرادُ بِعلمِ العربيَّةِ هنا عِلمُ النَّحوِ فقَطْ؛ إذ هذا الكتابُ لا يَشتَمِلُ إلَّا عليه فقط، وهو أنفَعُ العُلومِ العربيَّةِ؛ إذ به تُدْرَكُ جميعاً، ومِن ثَمَّ قال السُّيوطيُّ: إنَّ العلومَ كلَّها مُفتَقِرةٌ إليه[1].

وعرَّفوه بأنَّه لُغةً: القَصْدُ، واصطِلاحاً: **عِلمٌ بِأُصولٍ يُعرَفُ بها أَحوالُ أواخرِ الكَلِمِ إعْراباً وبِناءً.**

والمرادُ بالأُصولِ المَذكورةِ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ[2]، وأنواعُ الإعرابِ، والعواملُ، والتَّوابعُ، ونحوُ ذلك.

وفائِدةُ هذا العِلمِ: مَعرفةُ صَوابِ الكلامِ مِن خَطئِهِ؛ لِيُحْتَرَزَ به عن الخَطإِ في اللِّسان.

وغايتُهُ: الاستِعانةُ على فَهْمِ مَعاني كلامِ اللهِ ورَسولِهِ، المُوصلِ إلى خَيرَيِ الدُّنيا والآخرةِ، فلِهَذا وجَبَتْ معرفتُهُ لِيُتَوَصَّلَ به إلى مَعرفتِهما.

والأَوْلَى تَقديمُهُ في الطَّلبِ على سائرِ العُلُوم؛ لأنَّ الكلامَ بدونِ النَّحوِ لا يُفْهَمُ حقَّ الفَهْمِ، وقد لا يُفْهَمُ أَصْلاً إلَّا به.

وسببُ تَسميةِ هذا العلمِ بالنَّحوِ: ما رُوي أنَّ عليًّا رضي الله عنه لَمَّا أشارَ على أبي الأسوَدِ الدُّؤَلِيِّ[3] أنْ يَضَعَهُ، قال لهُ بعدَ أنْ علَّمهُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ: (الاسمُ ما أنبأَ عن المسمَّى، والفِعلُ ما أنبأَ عن حركةِ المسمَّى، والحرفُ ما أنبأَ عن معنًى في غيرِهِ[4])، والرَّفعُ

(١) انظر إن شئتَ تفصيلَه في ذلك في مُقدمة كتابه «المَطالع السعيدة».

(٢) الصحيحُ أنَّ المراد بالأصول المذكورة الأمور الكُلية التي تَنطبِق على الجُزئيَّات، وأما ما ذكَره الشارح فمقدِّمات لتِلك الأصول.

(٣) مِن أصحابِ أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأحدُ عُمَّاله وشِيعَتِه، وكان مِن ساداتِ التَّابعين، ومِن أكمَلِ الرِّجال رَأياً، وأَسَدِّهم عقلاً، وهو مَعدودٌ في التابِعين، والفُقهاء، والمُحدِّثين، والشُّعراء، والأشراف، والفُرسان، والأُمراء، والدُّهاة، والنُّحاة، والأَشراف، وغيرِ ذلك. اختُلف في اسمه ونَسبِه اختلافاً كثيراً، والمشهور أنَّ اسمَه ظالمُ بن عَمرو. تُوفي سنةَ (٦٩هـ).

(٤) عبارة غيره: والحرف ما أنبأ عن معنًى ليس بِاسم ولا فعل.

مُتَمِّمَةٌ لِمَسائِلِ «**الجَرُّومِيَّةِ**»، ....

الكواكب الدرية

للفاعلِ وما اشتَبه به، والنَّصبُ للمَفعولِ وما حُملَ عليه، والجرُّ للمُضافِ وما يُناسبُهُ: انْحُ هذا النَّحوَ يا أبا الأَسوَدِ)، فسُمِّيَ بِذلك تبرُّكاً بلفظِ الواضعِ له.

(مُتَمِّمَةٌ) أي: هَذه المقدِّمةُ (لِمَسائلِ «الآجُرُّومِيَّةِ») نِسبةٌ للشَّيخِ العلَّامةِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ داودَ الصَّنهاجيِّ، ويُقالُ له: ابنُ آجرُّومَ - بفتحِ الهمزةِ ممدودةً، والجيمِ المُخفَّفةِ[1]، وضمِّ الرَّاءِ المشدَّدةِ -، معناه بِلُغة البَرْبَرِ: الفَقيرُ المتصوِّفُ، كذا نَقلَ بعضُهم ضَبْطَهُ عن خطِّ الجَمال المطيب[2].

وقال ابنُ عنقاءَ[3]: إنَّه بفتح همزةٍ ممدودةٍ، فضمِّ جيمٍ، وراءٍ مُشدَّدةٍ، فسكونِ واوٍ، فميمٍ، وقد كثُرَ حَذفُ همزتِهِ، فلا أدري أهي لُغةٌ، أم هو مِن تَلعُّبِ[4] النَّاس؟ وهي كلمةٌ أعجَميَّةٌ بلغةِ البَرْبَرِ مَعناها الفَقيرُ الصُّوفيُّ على ما قيل، لكنِّي لم أَجِدِ البَرابِرةَ يَعْرِفُونَ ذلك، ولا حذْفَ همزتِها، وإنَّما في قَبيلةِ البَربرِ قبيلةٌ تُسمَّى بني آجرُّوم. اهـ

وعلى ما قالَه فقولُ المصنِّفِ هنا: «الجُروميَّة[5]» تُقْرَأُ بضمِّ الجيمِ، وعلى ضبطِ المطيِّب تُقْرَأُ بالفتحِ. وفي بعضِ النُّسخِ: (لمسائلِ الآجرُّوميَّة)، فيُقرَأُ بفتحِ الهمزةِ ممدودةً، وبضمِّ

(١) ظاهرُه أنه بفتح الجيم أيضاً، وبذلك يُخالفُ القولَ الآتي عن ابن عنقاء، بل سيأتي التصريح به في كلامه، فاصبر!

(٢) الظاهر أنه أراد به الشيخَ الفقيهَ جمالَ الدين محمداً ابنَ القاضي موفَّق الدين عليِّ بن عُثمان، المعروف بالمطيب الحنفي، خَلَف والدَه باليَمن في جَودة الفِقه، وانتهت إليه بعده رِياسةُ الحَنَفيَّة بزَبِيد، تُوفي بزَبيد في رمضانَ من سنةِ (٨٤٢هـ).

(٣) هو مُحمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة الشريف الحُسَيني المَكي المُتوفى سنةَ (١٠٥٣هـ)، فقيه نَحوي أديب، لُقِّب بسيبوَيه اليمن، وكان شيخَ الشافعية بها، له كُتب منها: «تَشنيف السَّمع بشرح شُروط التثنية والجمع»، و«الألواح في مُستقَرِّ الأرواح»، و«غُرر الدُّرَر الوَسيطيَّة بشَرح المَنظومة العمريطيَّة» في شَرح نظم الآجروميَّة، ومنه يَنقل الشارح في هذا الكِتاب كما ذكَرناه في المقدِّمة.

(٤) يقال: تلاعَب وتَلعَّب: ضدُّ جدَّ كـ(لَعِب).

(٥) كُتب عليها في هامش إحدَى الطَّبَعاتِ الثلاثِ: هكَذا بالنُّسخة التي معنا ولتُنظر. اهـ مُصحِّحه. قُلتُ: وهي كذلك في الطَّبعتَين الأُخرَيَين.

تَكُوْنُ واسِطةً بَيْنَها وبَينَ غَيرِها مِنَ المُطَوَّلاتِ، ....

الكواكب الدرية

الجيم، وبتشديدِ الرَّاءِ. والجاري على الألسنةِ فتحُ الهمزةِ، وإسكانُ الجيمِ، وضمُّ الرَّاءِ مُخفَّفاً.

والكلُّ واسعٌ؛ لأنَّ الاسمَ الأعجميَّ قد يَتَعَسَّرُ النُّطقُ به، فيُتَوَسَّعُ فيه ما لا يُتَوَسَّعُ في الاسمِ العربيِّ.

وُلِدَ صاحبُ «الآجرُّوميَّةِ» سنةَ اثنَتَينِ[1] وسَبعينَ وستِّمائةٍ[2]، وتُوُفِّيَ بصَفَر سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وسَبعِمائةٍ بمدينةِ فاسٍ مِن بِلادِ المغربِ.

(تَكُونُ) أي: المتمِّمةُ[3] (وَاسِطةً بينَها) أي: بين «الآجرُّوميَّةِ» (وبينَ غيرِها مِن المُطوَّلاتِ) مِن كُتبِ النَّحوِ؛ لاشتِمالِها على ما يَشتَمِلُ[4] عليه أصلُها مِن الفوائدِ، فهي وإنْ قصَّرَتْ عن المطوَّلاتِ بِصِغَرِ حَجْمِها، ولكنَّها تُبارِيها بِغَزارةِ عِلْمِها.

ومُطوَّلاتُ علمِ النَّحوِ غيرُ مَحصُورة، ومَن تَتَبَّعَ طبَقاتِ النُّحاةِ وجدَ شيئاً كثيراً منها في الطُّرُوسِ[5] مَسطُورَة، ومِن أنفعِها شروحُ «الألفيَّةِ»، و«التَّسهيلِ»[6]، وشُروحُ «كافيةِ ابنِ مالكٍ»[7]، ....

(١) في طبعة: اثنين.

(٢) وهي السنة التي تُوفي فيها ابنُ مالك رحمه الله.

(٣) كذا في النُّسخ، والصواب: (تكون أي: المقدمة)؛ إذ الكلامُ إنما هو فيها، وقولُه: (مُتممة) مجردُ وصفٍ لها. إلا أن يقالَ: إنه أراد: (تكون تلك المقدِّمة المتمِّمةُ)، فأسقطَ الموصوفَ واكتَفى بِصِفتِه.

(٤) الذي في «الفاكهي»: (ما لم يشتمل)، وهو الوجهُ، وبه يَظهر معنى كونِها واسطةً؛ إذ الوسط أعلى من الطَّرَف الأدنى.

(٥) جمعُ (طِرْس)، وهو الكِتاب المَمحُوُّ الذي يُستطاع أن يُعادَ عليه الكتابة. ولعلَّه أراد بها هنا الكُتُبَ مطلقاً.

(٦) بالجر عطفاً على «الألفيَّة»، أي: ومِن أنفعِها أيضاً شُروح «التسهيل» كـ«التَّذييل والتكميل» لأبي حيان و«المُساعد» لتلميذِه ابنِ عقيل؛ ويجوز ـ على نوعٍ بُعد فيه ـ أن يكونَ بالرفع على أن المراد به المتنُ نفسُه، وجَعَله من المطوَّلات بالنظر لبقيَّة المُتون المتداوَلة، كـ«القطر» و«الكافية»، وباعتبار جمعِه لِلفروع الكثيرةِ والمسائلِ الغزيرة.

(٧) المشهورُ المتداوَل من شروح «كافية ابن مالكٍ» شرحُ الناظمِ نفسِه فقط، لكنَّه جمع في قَوله: (شروح) لِعطف «كافية ابن الحاجب» عليها؛ إذ شروحُها كثيرةٌ جدًّا، فلا اعتراضَ.

نَفَعَ اللهُ بِها كَما نَفَعَ بِأَصْلِها في الحَياةِ وبَعْدَ المَماتِ! إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَواتِ.

الكواكب الدرية

و«كافيةِ[(١)] ابنِ الحاجبِ». ومِن أَحسَنِها وَضعاً وأَغزَرِها عِلْماً «مُغني اللَّبيبِ» لابن هِشام.

(نَفَعَ اللهُ) تَعالى[(٢)] **(بِها)** أي: بهذه المقدِّمةِ الطَّالبَ لها، ومعنَى النَّفعِ في حَقِّه سيأتي، ونَفعَ بها أيضاً مُؤلِّفَها، ومعنى النَّفعِ في حقِّه في الدُّنيا اشتِغالُ النَّاسِ بها، وفي الآخرةِ أنْ تكونَ سبباً لِحُلولِهِ في دارِ النَّعيم، **(كما نَفَعَ)** - بفتحِ الفاءِ - **(بِأَصلِها)** يَعني بِه: «الآجرُّوميَّةَ»؛ فإنَّ النَّفْعَ بها مُشاهَدٌ؛ إذ قلَّما شرعَ طالبٌ في النَّحوِ إلَّا ويَبْتَدِئُ بها، وتَعودُ بَركتُها عليه، فيَسْهُلُ عليه بعدَ ذلك الأخذُ في غَيرِها، **(في الحَياةِ)**: متعلِّقٌ بِقَولِه: «نفَعَ اللهُ بها[(٣)]»، ومعنى نَفعِ الطَّالبِ بها في الحَياة هو أنْ يُلْهِمَهُ اللهُ الاعتِناءَ بها، ويَمُنَّ عليه بإدراكِ عِلمِ العربيَّةِ بِسَببِها، **(وبَعدَ المَماتِ)** بِالفَوزِ بِدارِ السَّلام.

(إنَّه) أي: اللهَ **(قَرِيبٌ)** أي: بِعلمِهِ ممَّن سأَلَهُ ودَعاهُ؛ لِقَولِه تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أمَّا القُربُ بالذَّاتِ فمُحالٌ في حقِّهِ تعالى.

(مُجِيبُ الدَّعَواتِ) أي: دَعواتِ الدَّاعي، قال ﷺ: «**ما مِن رَجلٍ يدعُو بِدُعاءٍ إلَّا استُجِيبَ له، فإمَّا أنْ يُعَجَّلَ له في الدُّنيا، وإمَّا أن يُؤَخَّرَ له في الآخِرةِ، وإمَّا أنْ يُكفَّرَ عنه مِن ذُنُوبِه بِمِقدارِ ما دَعا، ما لم يَدعُ بِإثمٍ أو قَطِيعةِ رَحِمٍ أو استَعجَل**»، قالُوا: يا رسولَ اللهِ! وكيف يَستَعجِلُ؟ قال: «**يقولُ: دَعَوتُ، فما اسْتَجابَ**». أخرَجهُ التِّرمذيُّ وقال: حَديثٌ غريبٌ[(٤)].

❁ ❁ ❁

---

(١) بالجرِّ لما ذكَرناه في التعليقَين السابقَين.

(٢) الأظهَر أن هذا الحرف من كلام الشارح.

(٣) فيه تَساهلٌ؛ والمقصود أنه مُتعلق بـ(نَفَع) فقط؛ إذ هو العامل لا غيرُه اشتراكاً ولا استِقلالاً.

(٤) ولِمُسلم نحوُه.

[الكلام والكلمة]

الكَلامُ هُوَ: ....

[الكلام والكلمة]

(الكلامُ) أي: المصطَلحُ علَيه في عُرفِ النُّحاةِ، فـ«أل» فيه لِلعَهْدِ، وهي عِوَضٌ عن مُضافٍ إليه مَحذوفٍ، تَقدِيرُه: كلامُ النَّحويِّينَ، كما قال ابنُ مالكٍ رَحمه الله في «الخُلاصةِ الألفيَّةِ»: [الرجز]

كَلامُنا لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ«اسْتَقِمْ»

وقال العِمْرِيطيُّ[١] رَحمه الله تعالى: [الرجز]

كَلامُهُمْ[٢] لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدُ[٣]

(هو) أي[٤]: الكلامُ يُطلَقُ في اللُّغةِ على الكلامِ النَّفسيِّ الخالي عن الحَرْفِ والصَّوتِ، كقَولِ الأخطَل[٥]: [الكامل]

---

(١) هو يَحيى بن نُور الدين أبي الخير بن مُوسى العِمريطي الشافعيُّ الأنصارِي الأزهريُّ، شَرف الدين، نَحويٌّ له عِدَّة مَنظُومات، منها: «الدُّرة البَهية في نَظم الآجرُّومية»، و«نِهاية التَّدريب في نَظم غاية التَّقريب» في فِقه الشافعيَّة، و«تَسهيل الطُّرُقات في نَظم الورَقات» في أُصول الفقه، وهي مَشهورة مُتداوَلة بين الطَّلبة. تُوفي بعد (٩٨٩هـ). انظر: «الأعلام» (٨/ ١٧٤).

(٢) أي: النُّحاةِ، وهو نظيرُ قول ابن مالك: (كلامُنا)؛ إلا أن ابنَ مالك أدخل نفسَه فيهم تحدُّثاً بنعمة الله وبياناً للواقع، بل هو من رؤُوسهم ومجتهدِيهم، والعمريطي أخرج نفسَه تواضُعاً وأدباً، رحمة الله عليهما.

(٣) انظر: «الدرَّة البَهية».

(٤) لا يَخفى أن ما سيَذكره من المعاني اللُّغويَّة زائد على المتن ولا شيءَ يدلُّ عليه، فالإتيان بـ«أي» المفسِّرة ليس على ما يَنبغي.

(٥) ذكَره قبل الشارح ابنُ هشام في «شَرح الشذور»، وأنشد البيتَ الآتي، فكتَب عليه العدويُّ (١/ ٦٩) ما نصُّه: الأخطَل لقبه ... وهو من الطبقة الأُولى من شُعراء الإسلام، وكان نصرانيًّا، ولا يَقدح في الاستدلال بِقوله؛ لأنَّا نُريد أن يثبتَ ذلك لغة، واللغةُ تثبت بقول الكُفار من العرب إجماعاً. وإنما قُلتُ ذلك لأن بعضَهم شنَّع في بعض الدرُوس وقال: كيف يَستدل أهلُ السنة على مسألةٍ مِن مسائل الدين ومسائلِ الاعتقاد بِقولِ نَصراني؟ اهـ شنواني. اهـ وكتبتُ عليه يومئذٍ ما نصُّه: ليتَ الأمرَ كان بهذه السهولة واليُسر؛ فإن الخلاف بين القائلِين =

. . . .

الكواكب الدرية

إنَّ الـكـلامَ لَـفِـي الـفُـؤادِ وَإنَّـمـا جُـعِـلَ الـلِّـسـانُ عَـلَـى الـفُـؤادِ دَلِـيـلَا[١]

وعلى اللَّفظِ[٢] مُطلَقاً، أي: أفادَ أو لم يُفِدْ، ولو مُهمَلاً لا مَعنَى له[٣].

= بالكلام النفسي المستدلِّين بهذا البيت وبين القائلِين بالصوت والحرف خلافٌ عَقديٌّ حقيقيٌّ، ولا تعلُّقَ له بإثبات اللغة على ما هي العادةُ في خِلاف أهل العربيَّة، قال ابنُ أبي العِز في «شرح الطحاوية» (١/١٩٩-٢٠٠): أما مَن قال: إن الكلامَ معنًى واحد، واستَدلَّ عليه بقول الأخطل: إنَّ الكلام . . . البيتَ فاستدلال فاسدٌ، ولو استدَلَّ مُستدِلٌّ بِحديث في «الصحيحَين» لَقالوا: هذا خبرُ واحد! ويكون مِما اتفق العلماء على تَصديقه وتَلَقِّيه بالقَبول والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع مَنسوبٌ إلى الأخطل، وليس هو في «ديوانه»؟! وقيل: إنما قال: إنَّ البيانَ لَفي الفؤاد، وهذا أقربُ إلى الصِّحة، وعلى تقدير صِحَّتِه عنه فلا يَجوز الاستدلالُ به؛ فإنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنَى الكلام، وزعمُوا أن عيسى عليه السلام نفسُ كَلمة الله واتَّحد اللاهوتُ بِالناسوت، أي: شيءٌ مِن الإله بشيءٍ مِن الناس، أفيُستدَلُّ بقول نصرانيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلامِ على معنَى الكلام، ويُترَك ما يُعلَم مِن مَعنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضاً: فمَعناه غيرُ صحيح؛ إذ لازمُه أنَّ الأخرَسَ يُسمَّى متكلِّماً لِقيام الكلام بِقَلبه وإنْ لم يَنطِق به ولم يُسمَعْ منه، والكلام على ذلك مبسوطٌ في مَوضعه. اهـ وهو مأخوذ من مُصنَّفات الشيخ ابن تيميَّة. انظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٩٥) و(٧/ ١٣٨) فما بعدَهما.

(١) **البيت:** للأخطَل كما قال الشارح، وهو تَغلبي نَصراني واسمُه: غِياث بن غَوث، والمَعروف أنه لُقب الأخطل لِبَذاءته وسَلاطةِ لِسانه.

اللغة: (الفؤاد): القَلب، وجَمعه أفئِدة.

المعنى: أنَّ الكلامَ الحقيقيَّ إنَّما هو الذي في القلب، واللسانُ إنما هو ناقلٌ له وتَرجُمانٌ لا أكثرُ؛ لتعذُّر الاطلاعِ على ما في القلب من غير واسِطة.

الإعراب: «إنَّ»: حرف توكيد ونصب. «الكلام»: اسمُها. اللام: مُزحلقة، «في الفؤاد»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إنَّ). الواو: لِلاستئناف، «إنما»: أداة حَصر، وأصلُها: (إنَّ) المُشبَّهة بالفعل كفَّتها عن العمل (ما). «جُعل»: ماضٍ مَبني للمجهول. «اللسانُ»: نائب فاعله وهو المفعول الأول. «على الفؤاد»: جار ومجرور متعلق بـ(دليلاً) الآتي. «دليلا»: مفعول به ثانٍ لـ(جُعل).

وجه الاستشهاد: أنَّ لفظَ (الكلام) تُطلِقه العرب على المَعاني القائمة في نَفس المتكلم قبل أن يُعبِّرَ عنها بكلمات وحُروف.

(٢) أي: المركَّب.

(٣) ذكَره صاحبُ «غُرَر الدُّرر».

اللَّفظُ المُرَكَّبُ، المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

وعَلى الخطِّ، والإشارةِ، ولسانِ الحالِ، وكلِّ ما أَفْهَمَ المَقصودَ كالعَقْدِ[١] والنَّصْب.

وهو حَقيقةٌ لُغويَّةٌ فيها جَميعاً على الأظْهَرِ.

وفي اصطِلاحِ النُّحاةِ: ما جَمَعَ قُيُوداً أربعةً، وهي التي أشارَ إليها المصنِّفُ بِقَولِه:

(اللَّفظُ) أي: الصَّوتُ المشتَمِلُ على بعضِ الحُروفِ الهجائيَّةِ التي أوَّلُها الألفُ، وآخِرُها الياءُ، حقيقةً كان الاشتِمالُ كـ«زيدٍ»، أو حُكْماً كالمضمَرِ المُستترِ في فعلِ أمرِ الواحدِ نحوُ: «قُمْ»، فإنَّه في حكمِ الملفوظِ حقيقةً، وهذا هو معنَى اللَّفظِ اصطلاحاً.

وأمَّا في اللُّغةِ، فهو: الطَّرحُ والرَّميُ[٢]، كقَولهم: «أكلتُ التَّمْرةَ ولَفظتُ بالنَّواةِ[٣]».

(المُرَكَّبُ) مِن كلمتَينِ فأكثرَ تركيباً إسناديًّا.

(المُفِيدُ) أي: المفهِمُ معنًى يَحْسُنُ سُكُوتُ المتكلِّمِ عليه[٤]، بحيثُ لا يَبْقَى للسَّامعِ انتِظارٌ مُقيَّدٌ[٥] به[٦]، فلا يَضُرُّ احتياجُه إلى المتعلِّقاتِ مِن المفاعِيلِ ونحوِها.

(بِالوَضْعِ) أي: المُفيدِ بِالقَصْدِ، وهو: أنْ يَقْصِدَ المتكَلِّمُ بما يَلفظُ به إفادةَ السَّامعِ.

فهَذه قُيودٌ أربعةٌ متى وُجِدَتْ وُجِدَ الكلامُ النَّحويُّ، وحيثُ انتَفَتْ أو انتفَى واحدٌ منها، انتفَى الكلامُ النَّحويُّ.

فخَرجَ بِالقيدِ الأوَّلِ ـ وهو اللَّفظُ ـ: الخطُّ والإشارةُ ونحوُهما ممَّا سبَقَ في الكلامِ اللُّغويِّ ممَّا ليس بِلَفظٍ وهو مُفِيدٌ.

وخَرجَ بِالقيدِ الثَّاني ـ وهو المُركَّبُ ـ: المُفردُ كـ«زيدٌ»، والمُركَّبُ غيرُ الإسنادِيِّ كالمُركَّبِ

---

(١) بِالفتح فيه وفي الذي يَلِيه على إرادة المصدر منهما؛ لِيُوافقا ما قبلهما، وضبطُهما على غيرِ ذلك لا يَخلو من تكلُّف وقُبح.

(٢) أي: مُطلقاً، أو مقيَّداً بالفم، وقيل: أصلُه الإطلاق ثم قُيِّد بما ذُكر.

(٣) يُقال: لفظتُ النَّواةَ، ولفَظتُ بها.

(٤) وقيل: سُكوت المخاطَب، والأول أصحُّ.

(٥) كذَا في الأصل، والظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (معتد)؛ إذ عِبارة الفاكهي (ص٦٨): انتظارٌ يُعتَدُّ به.

(٦) أي: كما يكون مع المُسنَد دون المُسنَد إليه وبِالعكس.

وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ مِن اسْمَينِ، نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، أو مِن فِعلٍ واسْمٍ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

الإضافيِّ نحوُ: «عبدُ الله»، والمَزْجِيِّ كـ«بَعلبَكَّ»، والإسناديِّ المسمَّى به كـ«تَأَبَّطَ شَرًّا» لَقب لِرجلٍ.

وخَرجَ بِالقيدِ الثَّالثِ ـ وهو المُفيدُ ـ: ما لا يُفْهِمُ معنًى يَحْسُنُ سكوتُ المتكلِّم عليه، كجُملةِ الصِّلةِ، والصِّفةِ، والحالِ، والخبرِ، وجُملةِ الشَّرطِ والقَسَم وحدَها، وجُملةِ الجوابِ وحدَها؛ لأنَّ الفائدةَ إنَّما تَحصُلُ بمَجمُوعِ الجُملتَينِ، فنحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ» لا يُسمَّى كلاماً؛ لِعَدمِ حُصولِ الفائدةِ، ويُسمَّى كَلِماً ـ بفتحِ الكافِ وكسرِ اللَّامِ ـ كما سيأتي.

وخرجَ بالقيدِ الرَّابعِ ـ وهو الوضعُ أي: القَصْدُ ـ: اللَّفظُ غيرُ المَقصُودِ، كالصَّادرِ مِن النَّائمِ والسَّاهي والسَّكرانِ.

فالخارجُ بالقُيودِ المَذكورةِ لا يُسمَّى كلاماً في اصطِلاحِ النُّحاةِ.

ودخلَ في الحدِّ: المَعلومُ بالضَّرورةِ، كـ«السَّماءُ فوقَنَا»، و«الأرضُ تحتَنَا»، و«النَّارُ حارَّةٌ».

(وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ) أي: يَتَرَكَّبُ الكلامُ **(مِنِ اسمَينِ؛ نَحوُ: «زيدٌ قائمٌ»)**، فإنَّهما اسمانِ: الأوَّلُ مبتدأٌ، والثَّاني خبرٌ.

وقد يُقالُ: في «قائمٌ» ضميرٌ مُستترٌ فاعلٌ به؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، فيَصِيرُ المثالُ ممَّا تركَّبَ فيه الكلامُ مِن ثلاثةِ أسماءٍ، فكيف جعلَهُ المصنِّفُ مثالاً لما يَتركَّبُ مِن اسمَينِ؟

ويُجابُ: بأنَّ الوصفَ ـ كاسمَيِ الفاعلِ والمَفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ ـ مع مَرفوعِهِ المُستَترِ كالاسمِ المُفردِ، ولهذا لا يَبْرُزُ[1] في التَّثنيةِ والجَمعِ، بِخلافِ نحوِ: «قُمْ، وتَقُومُ[2]»، فإنَّ الضَّميرَ فيه كلمةٌ برأسِهَا، بِدَليلِ أنَّه يَبْرُزُ في التَّثنيةِ والجَمعِ.

(أو مِنْ فِعلٍ واسمٍ) ظاهرَينِ **(نَحوُ: «قامَ زَيدٌ»)**، أو مُقدَّرَينِ، كالمقدَّرِ[3] بعدَ نحوِ:

---

(١) أي: ذلك المرفوعُ المستترُ.

(٢) بالتاء، ويَجوز بالياء؛ إذ كلاهُما يَبرزُ معه الضمير عند التَّثنية والجمع. ووقع في الأصل: (ونقوم) بالنون، وهو تحريف.

(٣) أي: كالشيء المقدَّر مثلاً، فلا يُنافي أنَّ كلامَه في مقدَّرين اثنَين.

والكَلِمةُ: ....

الكواكب الدرية

«نَعَمْ» جواباً لمَن قالَ: «هل قامَ زيدٌ؟» أي: «نَعَمْ قامَ زيدٌ»، أو مقدَّراً أحدُهما فقَطْ، نحوُ: «قُمْ».

وإنَّما لم يَتَأَلَّفْ مِن فِعْلَينِ، ولا مِن حَرْفَينِ، ولا مِن حرفٍ واسمٍ، ولا مِن فعلٍ وحرفٍ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَتَحَقَّقُ بدونِ الإسنادِ ـ وهو: نِسبةُ حُكمٍ إلى اسمٍ إيجاباً أو سَلباً، كـ«قامَ زيدٌ، وما زيدٌ قائماً» ـ، والإسنادُ يَقتضِي مُسنَداً ومُسنَداً إليه؛ لِكَونه نِسبةً بَينهما، وهما لا يَكونانِ إلَّا اسمَينِ، أو اسماً وفِعْلاً.

وقد أَشارَ المصنِّفُ بِقَوله: (وأقلُّ ما يتألَّفُ... إلخ) إلى نَفيِ ائتِلافِ الكلامِ مِن أقلَّ ممَّا ذُكِرَ، مع فَهْمِ جوازِ تَحصيلِهِ بأكثرَ بِطريقِ الأَولى، فقد يتألَّفُ مِن فعلٍ واسمَينِ نحوُ: «كان زيدٌ قائماً»، ومِن فعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ نحوُ: «ظَنَنتُ زيداً قائماً»، ومِن فِعلٍ وأربعةِ أسماء نحوُ: «أعلَمتُ زيداً عَمْراً قائماً»، ومِن فِعلِ القَسمِ[1] وجَوابِهِ نحوُ: «أُقْسِمُ باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، أو الشَّرطِ وجوابِهِ[2] نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ قُمتُ».

فإنْ قِيلَ: المُنادَى في نحوِ: «يا زيدُ» تَحصُلُ بِه الفائدةُ ولم يتألَّفْ[3] ممَّا ذُكِرَ، بل هو مؤلَّفٌ مِن حرفٍ واسمٍ.

أُجِيبَ: بأنَّه مؤلَّفٌ مِن فِعلٍ واسمَين؛ لأنَّ تَقديرَهُ: «أُنادِي زيداً»، فـ«يا» نائبةٌ مَنابَ الفِعلِ[4]؛ لِغَرضِ الإنشاءِ.

(والكَلِمَةُ) بِفتحِ الكافِ وكسرِ اللَّامِ، هذا هو الأفصَحُ، ويَجوزُ فيها: فتحُ الكافِ وكسرُها، مع سُكونِ اللَّامِ فِيهما، وتُطْلَقُ لُغةً: على الكلامِ المُفيدِ، كقَوله ﷺ: **«أَصْدَقُ كلمةٍ قالَها العربُ كلمةُ لَبِيدٍ**: [الطويل]

---

(١) أي: جملةِ القَسَم كما في «التَّصريح» وغيره.

(٢) أي: جملتَي الشرط وجوابه.

(٣) أي: الكلامُ المشتملُ عليه، أو المقصودُ بالمنادى النداء.

(٤) أي: الذي هو (أُنادي) أو (أدعو)، لكنْ لا يَخفى أن في كلٍّ منهما ضميراً مستتراً وجوباً هو فاعلُه، فالنِّيابةُ في الحقيقةِ إنما هي عن الفعل وفاعلِه، ولو قال: (نائبةٌ مناب أدعو) كما يَقول كثيرُون لَما وَرد عليه شيءٌ.

قَولٌ مُفرَدٌ، وهِيَ اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ ....

الكواكب الدرية

أَلَا كُـلُّ شَـيءٍ مـا خَـلَا اللهَ بـاطِـلُ[(١)]»[(٢)]

وعلى كُلِّ ما دَلَّ على معنًى وليس بِلَفظٍ[(٣)].

وفي الاصطِلاحِ: **(قَولٌ)** وهو: اللَّفظُ الدَّالُّ على معنًى كـ«زيدٍ»، فما لم يَدُلَّ على معنًى ـ كاللَّفظ المهمَل نحوُ: «دَيْزٍ» ـ فإنَّه لا يُسمَّى قولاً، وبهذا يُعلَمُ أنَّ اللَّفظَ أعمُّ مِن القَولِ، **(مُفرَدٌ)** وهو: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزءِ مَعناه، كـ«رجلٍ»، فإنَّ كُلًّا مِن أجزائِهِ ـ أي: حروفِهِ الثَّلاثةِ ـ إذا أُفرِدَ لا يَدلُّ على شيءٍ ممَّا دلَّتْ عليه جُملتُهُ.

فخَرجَ المُركَّبُ، وهو: ما يَدلُّ كلُّ واحدٍ مِن جُزْأَيهِ على بعضِ مَعناه، نحوُ: «غُلامُ زيدٍ»، فإنَّك لو فَكَكْتَهُ لَكان كلُّ واحدٍ مِن جُزْأَيهِ دَالًّا على جُزءِ المعنى الذي دلَّتْ عليه جُملةُ[(٤)] «غُلامُ زيدٍ»، وذلك لأنَّ «غُلامُ زيدٍ» دالٌّ على مَنسوبٍ ومَنسوبٍ إليه، فإذا فَكَكتَهُ دلَّ «غُلام» على المنسوبِ، ودلَّ «زيد» على المنسُوبِ إليه.

(وهيَ) ـ أي: الكلمةُ ـ ثلاثةُ أنواعٍ: **(اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ)** لا رابعَ لها، فهي مُنحَصرةٌ فيها كما يُفِيدُه سُكوتُهم على ذلكَ في مَقامِ البَيانِ، ولو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ، لَعثرَ عليه أئمَّةُ هذا الشَّأنِ.

والاسمُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نَفسِهَا غيرَ مُقتَرنٍ بِأحدِ الأزمنةِ الثَّلاثةِ.

سُمِّيَ بِذلك لِسُمُوِّهِ ـ أي: عُلُوِّهِ ـ على أَخَوَيهِ؛ لاستِغنائِهِ عنهما وافتِقارِهما إليه، ومِن ثَمَّةَ قُدِّمَ عليهما. وقِيل: مِن الوَسْمِ ـ وهو العَلامةُ ـ؛ لأنَّه عَلامةٌ على مُسمَّاه.

---

(١) عجزُ البيت:

وكـلُّ نَـعـيـمٍ لا مَـحـالـةَ زائِـلُ

وسيَتكلَّم عليه الشارحُ معنًى وإعراباً في باب الاستِثناء. ووجهُ الاستِشهاد به ههُنا: إطلاقُ الكلمة لغةً على الكلامِ.

(٢) تمامُ الحَديث: «وكاد أُميَّةُ بن أبي الصَّلت أن يُسلِم». أخرجه البُخاري (٣٨٤١) ومسلم (٥٨٨٩) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٣) المعرُوف أن هذا معنى الكلام لغةً لا الكلمة، فليُنظَر!

(٤) أي: مجموعُ، فالمرادُ بالجملة معناها اللغويُّ لا الاصطِلاحيُّ.

جاءَ لِمَعْنًى.

الكواكب الدرية

والفعلُ: كلمةٌ دلَّتْ على مَعنًى في نَفسِهَا، واقترَنَتْ بِأحدِ الأزمِنةِ الثَّلاثةِ، وهي: الحالُ نحوُ: «يَقُومُ»، والاستِقبالُ نحوُ: «قُمْ»، والماضي نحوُ: «قامَ».

سُمِّيَ بِذلك لِدَلالتِهِ على التَّضمُّنِ بِالفعلِ اللُّغويِّ[1] ـ وهو الحَدَثُ ـ لِمُشابَهتِهِ[2] له؛ فإنَّ له مَصْدَراً ـ وهو المصدرُ الاصطِلاحيُّ ـ كما أنَّ لِلحَدَثِ مَصدَراً وهو الفاعلُ.

والحَرفُ: كلمةٌ لم تَدُلَّ على معنًى في نَفسِهَا، بل في غيرِها، ولم تَقْتَرِنْ بِزَمنٍ.

سُمِّيَ بِذَلك لِوُقوعِهِ حَرْفاً ـ أي: طَرَفاً ـ مِن حيث إنَّه لا يَدُلُّ على معنًى في نَفسِهِ، وإنَّه لا يَقعُ عُمدةً في الكلامِ، بِخلافِهما فِيهما.

وكلٌّ مِن الثَّلاثةِ يَصِحُّ إطلاقُ اسم الكلمةِ عليه، وواوُ العطفِ وإنْ كانتْ لمُطلَقِ الجمعِ إلَّا أنَّها لا تَقْتَضِي أنْ تكونَ الكلمةُ مَجموعَ الثَّلاثةِ؛ لأنَّه ليس مُرادُهم بأنَّها لِلجَمعِ: أنَّ المَعطوفَ والمَعطوفَ عليه يَجتمعانِ معاً في حالٍ واحدٍ، بلِ المرادُ أنَّهما يَجتَمِعَانِ في كونِهما مَحكوماً عليهما بالنِّسبةِ التي تَضَمَّنَتْها الجملةُ التي قَبلَ المَعطوفِ عليه.

وقولُه: (جاءَ لِمَعنًى) قَيَّدَ به الحَرْفَ لإخراجِ حُرُوفِ التَّهجِّي، فليس كلُّ واحدٍ منها كلمةً؛ لِعدمِ دَلالتِهِ على معنًى.

وقد عدلَ المصنِّفُ عن عبارةِ أصلِهِ، فَجَعَلَ الثَّلاثةَ أقساماً لِلكلمةِ لا لِلكلامِ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ جعلُها أقساماً له؛ لأنَّ التَّقسيمَ إمَّا قِسْمةُ الكُلِّيِّ إلى جُزئيَّاتِهِ، بأنْ كانتْ ماهيَّةُ المقسومِ قد تُوجَدُ مِن جميعِ أَقسامِهِ، وقد تُوجَدُ مِن بَعضِها، فيَصِحُّ إطلاقُ اسمِ المقسومِ على كلِّ واحدٍ مِن أقسامِهِ، بأنْ يُجْعَلَ كلُّ قسمٍ منها مُبتدأً مخبراً عنه بِالمقسومِ، كقَولِك: «الاسمُ كلمةٌ، والفعلُ كلمةٌ، والحرفُ كلمةٌ»؛ وإمَّا قِسمةُ الكلِّ إلى أَجزائِهِ، بأنْ كانَتْ ماهيَّةُ المقسومِ لا تُوجَدُ إلَّا بِوُجودِ جميعِ أقسامِهِ معاً، فلا يَصِحُّ فيه إطلاقُ اسمِ المَقسومِ على كلِّ واحدٍ

(١) كذا في الأصل، والصواب: لِدلالته بالتَّضمن على الفِعل اللُّغوي؛ إذ (ضَرَبَ) مثلاً يدلُّ على شيئَين: الحدَث الذي هو الضَّرب، والزمن الماضي، فمِن ثَمَّ كانت دلالتُه على الحدَث بالتضمُّن.

(٢) كذا في الأصل، والذي يَظهر أنه أراد: (ولمشابهتِه)؛ إذ ما ذكَره أولاً من معنى التضمُّن كافٍ في التسميةِ ولا يَحتاج لِلمشابهةِ الآتية، بل الظاهر أنه وجهٌ آخرُ مؤيِّدٌ لِتلك التسميةِ، فتأمَّل!

فالإسْمُ: يُعرَفُ ....

الكواكب الدرية

مِن أقسامِهِ، كقَولك: «السَّكَنْجَبِينُ[١]: عسلٌ وخَلٌّ وماءٌ»، فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «العَسلُ سَكنجَبين، والماءُ سَكنجبين»؛ لأنَّ ماهيةَ السَّكنجَبِين لا تَقُومُ إلّا بالثَّلاثةِ معاً، بحيث إنَّه إذا انتفَى واحدٌ منها انتفى كونُه سَكنجَبِيناً.

وعلى كِلا القِسمَينِ لا يَصِحُّ جعلُ هذه الثَّلاثةِ أقساماً لِلكلام:

أمَّا على قِسمةِ الكلِّ إلى جُزئيَّاتِهِ، فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «الاسمُ كلامٌ»، أو: «الفعلُ كلامٌ»، أو: «الحرفُ كلامٌ».

وأمَّا على قِسمةِ الكلِّ إلى أجزائِهِ، فإنَّه يَقتَضي أنَّ نحوَ: «قامَ زيدٌ» و«زيدٌ قائمٌ» ليس بكلامٍ؛ لانتِفاءِ الحرفِ في الأوَّلِ، والحرفِ والفِعلِ في الثَّاني، وأنَّه ليس الكلامُ إلَّا نحوَ: «قد قامَ زيدٌ»؛ لاشتِمالِهِ على اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وليس كذَلك؛ فإنَّ ماهيَّةَ الكلامِ تُوجَدُ مِن الأسماءِ فقَطْ، ومنها ومِن الأفعال كما تَقدَّمَ.

تَنبيهٌ: ذكرَ المصنِّفُ حدَّ الكلامِ والكلمةِ، ولم يَذْكُرْ حَدَّ الكَلِمِ، وقد ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ بِقَوله: [الرجَز]

واسْـمٌ وَفِـعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفٌ الـكَـلِـمْ

قال ابنُ عَنقاءَ: فهذا حدُّه في الاصطِلاحِ، والصَّحيحُ أنَّه اسمُ جِنسٍ جَمعيٌّ لِلكلمةِ، لا جمعٌ لها، وأنَّه يُطْلَقُ على الثَّلاثةِ فصاعداً وإنْ لم يُفْهِمْ معنًى يَحْسُنُ السُّكوتُ عليه؛ فبَينَه وبَين الكلامِ عُمومٌ وخُصوصٌ مِن وجهٍ، فنَحوُ: «قامَ زيدٌ» كلامٌ فقَطْ، ونحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ» كَلِمٌ فقط، ونحوُ: «قد قامَ زيدٌ» كلامٌ وكَلِمٌ[٢].

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في ذكرِ ما يُمَيِّزُ به كلُّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ عن قَسِيمَيهِ، فقال:

(**فالِاسمُ يُعرَفُ**) أي: يُمَيَّزُ عن الفِعلِ والحرفِ بِعلاماتٍ كثيرةٍ، أَوْصَلَها بعضُهم[٣] إلى ثَلاثينَ علامةً، وذكرَ المصنِّفُ منها خمسَ عَلاماتٍ:

---

(١) فارسية معربة للحُلو الحامض. (٢) هنا ينتهي كلامُ ابن عنقاء.

(٣) كالسيُوطي الذي قال في «الأشباه والنَّظائر»: تَتبَّعنا جميعَ ما ذكَره الناس من علامات الاسم فوَجَدناها فوق ثلاثين عَلامة... وراح يَسرُدُها.

بِالإسْنادِ إِلَيهِ، ....

الكواكب الدرية

(بِالإسنادِ إِلَيهِ) أي: إسنادِ شيءٍ إليه، قال ابنُ هشامٍ في «شرح الشُّذور»: وهو أنْ يُنْسَبَ[١] إليه ما تتمُّ به الفائدةُ، سواءٌ كان المنسوبُ: فِعلاً كـ«قام زيدٌ»، فـ«قامَ» فعلٌ مُسندٌ، و«زيدٌ» مُسندٌ إليه؛ أو اسماً نحوُ: «زيدٌ أخوك»، فـ«الأخُ» اسمٌ مُسندٌ، و«زيدٌ» مُسندٌ إليه؛ أو جُملةً نحوُ: «أنا قُمتُ»، فـ«قامَ» فعلٌ مُسنَدٌ إلى التَّاءِ، و«قامَ» والتَّاءُ جملةٌ مُسندَةٌ إلى «أنا»[٢].

وقال ابنُ عَنقاء: الإسنادُ أنْ يُنسَبَ إليه بعضُ الأحكامِ، كنِسبةِ البيعِ والتَّزويجِ إلى تاءِ «بِعْتُك [العبدَ][٣]» و«زوَّجْتُكَ فُلانة»، والإيمانِ إلى «أنا»، نحوُ: «أنا مُؤمنٌ».

وهذه العَلامةُ أنفعُ علاماتِ الاسمِ، وبه[٤] استُدِلَّ على اسميَّةِ التَّاء مِن قولِكَ: «ضَرَبْتُ» بضمِّ التَّاءِ أو فَتحِها أو كسرِها، وعلى اسميَّةِ «ما» في قَوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ١٦]؛ لِنسبةِ النَّفادِ والبقاءِ إليها، وعلى اسميَّةِ «حتَّى» و«قال» في نحوِ قَولك: («حتَّى»: حرفُ جرٍّ، و«قال»: فِعلٌ ماض)؛ لِنسبةِ الحرفيَّةِ إلى الأوَّلِ، والفِعليَّةِ إلى الثَّاني.

وإنَّما يكونُ الأوَّلُ حرفاً والثَّاني فِعلاً إذا استُعمِلَ كلٌّ منهما فيما وُضِعَ له، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، وأمَّا في نحوِ: («حتَّى»: حرفُ جرٍّ)، و(«قالَ»: فعلٌ ماضٍ) فإنَّهما اسمانِ مُعرَبانِ إعراباً تقديريًّا منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيهما اشتغالُ آخِرِهما بِحركةِ الحكايةِ[٥]، خِلافاً لابن الحاجبِ، فإنَّه يَجعلُهما مَبنيَّينِ.

ومِثلُهما نَظائرُهما، نحوُ قولِك: («رُبَّ»: حرفُ جرٍّ)، و(«أنْ»: حرفُ مصدرٍ[٦] ونَصبٍ)، ونحوَ[٧] ذلك.

---

(١) عبارة ابن هشام: أن يُسند، قال العدوي: الأولى: (أن يُضمَّ) لِيَسلمَ من الدَّور. اهـ فكأن الشارح غيَّرها هنا لِذلك.

(٢) «شرح الشُّذور» لابن هشام (ص٧١).

(٣) زيادةٌ من كتاب ابن عنقاء.

(٤) أي: بالإسناد إليه المذكور، ولو قال: (وبها) لعادَ الضمير على العلامة.

(٥) أي: في الثاني، وأما في الأول فالمانع سُكون الحكايةِ لا حركتُها كما لا يَخفى.

(٦) في بعضِ الطَّبَعات: (حرف مصدري)، ولا يُناسبُه ما عُطف عليه حِينئذٍ.

(٧) بِالنصب عطفاً على مَقول القول، وهو أحسنُ فيما يَظهر من رفعِه أو جرِّه.

وبِالخَفضِ، وبالتَّنْوِينِ، ....

الكواكب الدرية

وإنَّما خُصَّ الإسنادُ إليه بِالاسمِ لأنَّ الفعلَ وُضِعَ لِيَكونَ مُسنَداً فقطْ، ولا يَرِدُ نحوُ قولِهم: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أنْ تَرَاهُ»[1]؛ لأنَّه على حذفِ «أنْ» المَصدريَّةِ، فـ«خيرٌ» خبرٌ عن المَصدرِ المُنْسَبِكِ مِن «أنْ» المَحذوفةِ والفِعلِ، أو إنَّ الفعلَ المَذكورَ نُزِّلَ مَنزلةَ المصدرِ ـ وهو «سماعُك» ـ، فأُخبرَ عنه كما يُخبَرُ عن المَصدَرِ.

(وبِالخَفضِ) ويُعَبِّرُ البَصريُّون عنه بالجرِّ، وهو: ما يُحْدِثُهُ عاملُ الخَفضِ في آخرِ الكلمةِ مِن كسرةٍ أو ما نابَ عنها، كالفَتحةِ فيما لا يَنْصَرِفُ، والياءِ في الجَمْعِ الصَّحيحِ والمثنَّى والأَسماءِ الخمسةِ.

واختَصَّ بالاسمِ لِكَونه عَلامةً للمُضافِ إليهِ، والمُضافُ إليه لا يَكونُ إلَّا اسماً؛ لأنَّه في المعنى محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا يَكونُ إلَّا اسماً، ولأنَّ الأصلَ في الإعرابِ هو الاسمُ، وإنَّما أُعْرِبَ المُضارعُ لِشَبهِهِ به، فأَرادُوا تَمْيِيزَ الأصلِ ـ وهو الاسمُ ـ بِالجرِّ؛ لئلَّا يَتَساوَى الأصلُ والفَرْعُ.

(وبِالتَّنوينِ) وهو: نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ آخرَ الاسمِ لَفظاً، وتُفارِقُهُ خَطًّا، وهو عَشَرَةُ أَقسامٍ[2]: تَنوينُ تمكينٍ، وتَنوينُ تَنكيرٍ، وتَنوينُ عِوَضٍ، وتَنوينُ مُقابَلةٍ، وتَنوينُ ضَرورةٍ، وتَنوينُ زيادةٍ، وتَنوينُ تَكثيرٍ[3] ـ وسمَّاه بَعضُهم: تَنوينَ الهَمزِ[4] ـ، وتَنوينُ حِكايةٍ، وتَنوينُ تَرَنُّمٍ، وتَنوينُ غُلُوٍّ.

---

(١) هذا مَثَلٌ من أمثالِ العرب، يُضرَب لِمَن خَبره خيرٌ من مَرآه. قال المفضَّل: أولُ مَن قال ذلك المنذِر بنُ ماءِ السماء . . . إلخ. «مَجمَع الأمثال» لِلميداني (١/ ١٢٩).

و(المُعَيدِيُّ): تَصغير (مَعَدِّيّ)، مَنسوب إلى مَعَدّ بن عَدنان، وإنما خُففت الدال استثقالاً لِلجمع بين التَّشديدَين وياء التصغير. أفاده الصبَّان.

(٢) جمَعها مَن قال:

أَقْسامُ تَنوِينِهِم عَشْرٌ عَليكَ بِها	فإنَّ تَقْسِيمَها مِن خَيرِ ما حُرِزَا
مَكِّنْ وعَوِّضْ وقابِلْ والمُنَكَّرَ زِدْ	رَنِّمْ أو احْكِ اضْطرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

(٣) ويُسمَّى تنوينَ الشُّذُوذ والتنوينَ الشاذَّ.

(٤) في طبعتَين: تنوين الهَمزة.

فأمَّا الثَّمانِيَةُ[١]، فاختِصاصُها بِالاسمِ ظاهرٌ؛ لِما أنَّ واحداً منها لا يَكونُ في الفعلِ، وأمَّا الأَخيرانِ فتَسمِيَتُهما تَنويناً مجازٌ كما جَزمَ به الفاكِهيُّ[٢] تَبعاً لجمعِ مُحقِّقينَ[٣]؛ لِعَدمِ اختِصاصِهما بِالاسمِ، ولِثُبوتِهما خطًّا.

ثمَّ تَنوينُ التَّمكينِ ويُسمَّى تَنوينَ الصَّرْفِ، وهو: اللَّاحقُ لِلأسماءِ المُعرَبةِ المُنصرِفةِ، سُمِّيَ بِذَلك لأنَّه يَدُلُّ على مَكانةِ الاسمِ ورُسُوخِ قَدَمِهِ في الاسميَّةِ والإعرابِ، فلَم يُشبِهِ الحرفَ فيُبْنَى، ولا الفِعلَ فيُمْنَعَ مِن الصَّرفِ.

وتَنوينُ التَّنكيرِ: وهو: اللَّاحقُ لِبَعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ؛ لِلفَرقِ بين مَعرِفتِها ونَكرتِها، نحوُ: «مرَرتُ بِسِيبويهِ»، فإنْ كسرتَ الهاءَ مِن غيرِ تَنوينٍ كان مَعرفةً عَلَماً على الإمامِ المَشهورِ في العربيَّةِ، وإنْ نَوَّنْتَهُ كان نكرةً، وكان المرادُ حينئذٍ شَخصاً ممَّن يُسمَّى بهذا الاسمِ، وكذَلك نحوُ: «صَه، ومَه» ونَحوِهما مِن أَسماءِ الأَفعالِ والأصواتِ؛ فإنَّها تُنَوَّنُ لِلفَرقِ بين المبهَمِ منها والمُعَيَّنِ.

وتَنوينُ العِوَضِ: وهو: اللَّاحقُ لآخِرِ الاسمِ المُضافِ؛ عِوَضاً عن المُضافِ إليه؛ سَواءٌ كان المُضافُ إليه حَرفاً نحوُ: «جَوارٍ، وغَواشٍ»، أو اسماً كـ«كلٌّ» و«بعضٌ»، أو جملةً نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ نَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ، ويومَ إذ زُلْزِلَتِ الأرضُ وأَخْرجَتْ أَثْقالَها.

وتَنوينُ المُقابلةِ: وهو: اللَّاحقُ لجمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ في مُقابَلةِ نُونِ جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

وتَنوينُ الضَّرورةِ: وهو: اللَّاحقُ لِلمُنادى المبنيِّ[٤]؛ سَواءٌ كان باقِياً على ضَمِّه، كقَول الشَّاعرِ: [الوافر]

---

(١) لعلَّ الأصلَ: (فأما الثمانيةُ الأُولى) فسَقط النعتُ.

(٢) أي: في «مجيب النِّدا» و«شرح الحُدود».

(٣) كذا في الأصل. ويَجوز فيه تنوينُ الأول على أنه مَوصوف بالثاني.

(٤) هذا أحدُ مَواضع دُخولِه، ومنها أيضاً نحوُ:

=

. . . .

الكواكب الدرية ــ

سَــلَامُ اللهِ يــا مَــطَــرٌ عَــلَــيْــهَــا   ولَـيـسَ عَـلَـيـكَ يـا مَـطَـرُ الـسَّـلامُ[1]

أو مَنصوباً، كقَول الشَّاعرِ: [الخفيف]

يــا عَــدِيًّــا لَــقَــدْ وَقَــتْــكَ الأَوَاقِــي[2]

=

ولــمَّــا دخَــلْــتُ الــخِــدرَ خِــدرَ عُــنَــيْــزَةٍ

فالتقييدُ لا عِبرةَ به، والصحيحُ الإطلاقُ.

فإن قُلتَ: فهذا ابنُ الخباز قد جعَل تنوين المنادى المذكور قِسماً مستقلًا في «شَرح الجزوليَّة» ولم يُدرِج فيه تنوينَ ما لا يَنصرِف؟ قُلتُ: لكنَّه جعلَ تنوينَ غيرِ المنصرِف قِسماً مستقلًّا أيضاً، فلا تَثريبَ عليه، بخِلاف الشارحِ ههنا فإنَّ التقييدَ في كلامِه يُضيع التَّنوين المذكورَ لِعدم ذِكرِه لا منفرداً ولا مع غيرِه.

فإن قُلتَ: كيف يكون ضائعاً وسيأتي في كلامِه أن مِن الأقسام تنوينَ الزيادةِ، وهو اللاحقُ لغيرِ المنصرِف؟ قُلتُ: تَسميتُه أيضاً في كلام الشارح بِتَنوين المناسَبةَ تَمنع من إدخال تنوينِ نحوِ: (عُنيزةٍ) فيه؛ إذ لا مُناسبةَ ههنا، وإنما المناسبةُ في الآيةِ الآتيَة.

والحاصلُ أن تنوينَ نحو: (عنيزةٍ) إمَّا أن يُلحقَ بتنوينِ (يا مطرٌ) ويُسمَّى الاثنان بتَنوين الضرورة ويُقابلُهما تنوينُ المناسبة، وهذا أَولى لاختصاص الأوَّلين بالشعر ومُناسبةِ التسمية في الثالث، وإمَّا أن يُلحَقَ بتنوين ﴿سَلَٰسِلَا﴾ ويُسمَّى الاثنان تنوينَ الزيادة أو تَنوينَ ما لا يَنصرف ـ لا المناسبة ـ ويُقابلُهما تنوينُ المُنادى، فافهَم!

(١) **البيت**: لِلأحوَص الأنصاري مِن شُعراء الدولة الأمويَّة، وكان يَهوى امرأة ويُشبِّب بها ولا يُفصح عنها، فتزوَّجها رجل اسمُه مَطر، فغَلب الأحوصَ الوجدُ والعِشق فقال ما سَبق.

الإعراب: «**سلامُ**»: مُبتدأ مضاف. «**الله**»: لفظ الجلالة مُضاف إليه. «**يا**»: حرف نداء. «**مطرٌ**»: منادى مبني على الضم في محل نَصب، ونُوِّن لِلضرورة. وجملةُ النداء لا محلَّ لها معترِضة بين المبتدأ وخبرِه. «**عليها**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (سَلام). الواو: عاطفة. «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**عليك**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) مُقدم. «**يا**»: حرف نداء. «**مطرُ**»: منادى كالأولِ لكنَّه غيرُ منوَّن هنا. والجملةُ الندائيَّةُ معترضة أيضاً. «**السلامُ**»: اسم (ليس) مُؤخر مرفوع.

وجه الاستشهاد: تنوينُ (مطرٌ) لِلضَّرورة الشعرية مع إبقائِه على الضمِّ، مع أنَّه مُنادى مُفرد عَلَم، فحقُّه الضمُّ من غير تَنوين.

(٢) صَدرُه:

ضَــرَبَــت صَــدرَهــا إِلَــيَّ وقــالَــت:

وقائلُه: مُهلهِل بن رَبيعة أخو كُلَيب بن رَبيعة، وقيل: هو لأخيه عَديٍّ يَرثيه، وقيل: مُهلهِل هو عَديّ، سُمي مهلهِلاً لأنه هَلْهَلَ الشعرَ أي: أرَقَّه، وهو خالُ امرئ القَيس بن حُجر صاحبِ المعلَّقة. =

الكواكب الدرية

وتَنوينُ الزِّيادةِ: ويُسَمَّى تَنوينَ المُناسَبةِ، وهو: اللَّاحقُ لِغَيرِ المُنصرِفِ، كقِراءة نافِعٍ[١]: ﴿سَلَسِلَا وَأَغْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤] بِتَنوينِ ﴿سَلَسِلًا﴾[٢] مع أنَّه على صِيغةِ مُنتَهى الجمُوعِ، فهو في حالِ تَنوينِهِ على صُورةِ المُنصرِفِ، وليس بمُنصرِفٍ حَقيقةً؛ لأنَّه باقٍ على مَنعِ صَرفِهِ[٣].

وتَنوينُ التَّكثيرِ: المسمَّى أيضاً بتَنوينِ الهمزِ: وهو اللَّاحقُ لِبعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ لِقَصد التَّكثيرِ[٤]، نحوُ: «هَؤلاءٍ قَومُك» بتنوينِ همزةِ آخِرِه[٥].

وتَنوينُ الحِكايةِ: وهو: اللَّاحقُ لِبَعضِ الأمثِلةِ الموزُونِ بها، كقَولِك: «مِضرابٌ وزنُ مِفعالٌ، وضارِبَةٌ وزنُ فاعِلةٌ»، فـ«مِفْعالٌ وفاعِلَةٌ» مَمنوعانِ مِن الصَّرفِ لِعَلَمِيَّةِ الجِنْسِ والتَّأنيثِ[٦]، فحقُّهما أنْ لا يُنَوَّنَا، وإنَّما نُوِّنَا لمُجرَّدِ حِكايةِ مَوزُونِهما.

= اللغة: (وَقَتك): حَفِظتك. (الأَواقي): جمع واقِيَة، أي: حافِظة.

المعنى: أنها ضرَبت صدرها مُتعجبةً مِن نَجاتي مع ما لَقِيتُ من الحروب، فـ(إليَّ) بمعنى (مِني)، وعادةُ النساء الضربُ على صُدُورهن عند رُؤيةِ مَهُول. الصبان.

الإعراب: «ضربَتْ»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: مستتر جوازاً تقديره: هي. «صدرها»: مفعولٌ به، ومضاف إليه. «إليَّ»: جار ومجرور متعلق بـ(ضرَب). الواو: حرف عطف. «قالَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: هي. «يا»: حرف نداء. «عديًا»: منادى منصوب. «لقد»: اللام: للابتِداء أو داخلةٌ في جواب قَسَم مقدَّر. (قد): حرف تَحقيق. «وقَتك»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والكاف: مفعول به. «الأواقي»: فاعل مَرفوع بضمَّة مُقدرة لِلثِّقل. وجملة (يا عديًا... إلخ) في مَوضع نَصب مَقول القول.

وجه الاستِشهاد: تنوين (عديًا) ونصبُه مع أنه مفردٌ عَلَم، فكان حقُّه أن يُبنى على الضم فيقال: يا عَدِيُّ، ولكنَّ الشاعرَ نَصبه وعامَله مُعاملة النَّكرة غير المقصُودة حين اضطُرَّ لتنوينِه.

(١) أي: وغيرِه من السبعةِ، كالكسائي.

(٢) أي: لمناسبةِ (أغلالاً وسعيراً) بعدَه.

(٣) أي: لأنَّ علةَ المنع ما زالت فيه ولم تُفارِقه.

(٤) أي: لِلَّفظ كما قال الصبان وغيرُه، وانظُر ما المانعُ أن يكُون التكثيرُ فيه لِلمعنى؟

(٥) أي: آخِر (هؤلاء) لا آخِرِ ما بعده.

(٦) أما الثاني فظاهر، وأمَّا الأول ففيه نظرٌ؛ إذ يَجوز أن يُعتقَد فيه التذكير بِجَعله بناءً ووزناً، وحينئذٍ يُنوَّن من غير إشكالٍ.

. . . .

الكواكب الدرية

وتَنوينُ **التَّرَنُّمِ**: وهو: اللَّاحقُ لِلقَوافي المُطلَقةِ ـ أي: التي آخِرُها ألفُ الإطلاقِ[١] ـ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ ... وقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أصابَنْ[٢]

أصلُهُ: «العِتابَا» و«أَصابَا» بألفِ الإطلاقِ.

وتَنوينُ **الغُلُوِّ**: وهو: اللَّاحقُ لِلقَوافي المقيَّدةِ التي آخِرُها حرفٌ صَحيحٌ ساكنٌ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الرجَز]

---

(١) التقييدُ بالألف في غير مَحلِّه، بل الصحيح تَفسيرُ القوافي المطلَقة بالتي آخِرُها حرفُ مد ـ كما هي عِبارة غيرِه ـ لِيَشملَ الواوَ والياء.

(٢) **البيت**: مَطلعُ قصيدةٍ لجرير بن عطيَّةَ بن الخطَفى، وهو أحدُ أشهَرِ ثلاثة شُعراءَ في العصر الأموي.

اللغة: (أَقلِّي): فعلُ أمر من الإقلالِ، والمقصودُ به هنا التركُ. (اللَّوم): التوبيخ. (عاذل): مُرخَّم عاذِلة، مِن (عَذَل يَعذل) مِن بابَي (ضرَب وقتَل) بمعنى: لامَ. (العِتاب): اللَّوم، وهو مصدرُ (عاتَبَ) كالمُعاتبَةِ. (أصبتُ) بضمِّ التاء: وافقتُ الصوابَ، وقيل: يجوز كسرُها، أي: نطقتِ بالصواب فيما تَقُولِينه.

المعنى: اترُكي أيَّتُها العاذلةُ هذا اللَّومَ والتَّعنيف، فإني غيرُ مُستَمِع ولا ملتفِتٍ لِما تَطلُبين مني مِن الكفِّ عمَّا آتِي مِن الأمور ـ أو في حُبِّي لها ـ، وخيرٌ لَك أن تُقرِّي بِصَواب ما أفعَل حين أُصيبُ.

الإعراب: «**أقلِّي**»: فعلُ أمر مبني على حذف النُّون، والياء: فاعل. «**اللومَ**»: مفعولُه. «**عاذلَ**»: مُنادى مُرخم بحرف نداءٍ محذوف، مَبني على الضمِّ على الحرف المحذوف للترخيم في محلِّ نصب على لغةِ مَن يَنتظر، أو على الضمِّ على الحرف المذكور في محلِّ نصبٍ أيضاً على لغة مَن لا يَنتظرُ. وجملةُ النداء معترِضة بين المتعاطفَين لا محلَّ لها. الواو: عاطِفة، «**العتابَن**»: معطوفٌ على (اللومَ) مَنصوب مثله، والنون: بدلٌ من ألف الإطلاق. الواو: عاطفة للجُمَل. «**قُولي**»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياءُ: فاعل. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**أصبْتُ**»: فعل ماض في محل جزم فعل الشَّرط، والتاء: فاعله. «**لقد**»: اللام: ابتدائية أو داخلةٌ في جواب قَسَم مُقدَّر، (قد): حرف تَحقيق. «**أصابَنْ**»: فعل ماض، فاعله مستتر جوازاً تقديره: هو، والنون: بدلٌ من ألف الإطلاق. وجملةُ (لقد أصابَن) مَقُول القَول في محلِّ نصب، وعلى تَقدير القَسم لا محلَّ لها جوابُه، وجُملةُ القَسَم والجوابِ هي مَقُول القول. وجوابُ الشَّرط مَحذوف لِدلالة جملةِ القولِ عليه. وجملة الشرط وجوابِه اعتراضية بين القولِ ومَقولِه.

والشاهد: في قَوله: (العتابَن) و(أصابَن)؛ حيثُ دخَلت نونُ التنوين المُسمَّى بِالترنم على القافيةِ المطلقةِ بالألف هُنا، وليس هذا بالتنوين المعهود، بدليلِ أنَّ الثانيَ فعلٌ وتنوينُ التمكين يختصُّ بالأسماء.

وبِدُخُولِ الألِفِ واللامِ، ....

الكواكب الدرية

وقـاتِـمِ الأعْـمـاقِ خـاوِي الـمُـخْـتَـرَقِـنْ[(١)]

وسُمِّيَ غَالياً لِمُجاوزتِهِ الحدَّ بِكسرِ وزنِ الشِّعرِ.

وقد استَوفَيتُ أقسامَ التَّنوينِ بِأمثلتِها تَكمِيلاً للفائدةِ، وإلَّا فالفاكهيُّ اقتَصرَ في «شَرحِه» على ذِكْرِ الأربَعةِ الأُوَلِ منها، وكذَا محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الخَبِيصيُّ الكِرمانيُّ[(٢)] اقتصرَ على الأربعةِ الأُوَلِ؛ لِلاتِّفاقِ على أنَّها هي المختَصَّةُ بِالاسمِ دُون ما عدَاها مِن بقيَّةِ الأقسامِ؛ فإنَّه مختلَفٌ في اختِصاصِ الاسمِ به، ولَكنَّ الأصحَّ اختِصاصُ ما عدَا الأخِيرَينِ كما مرَّ.

(وبِدُخولِ الألفِ واللَّامِ) أي: بقَبولِ دُخولِهما عليه مِن أوَّلِهِ؛ سواءٌ كانَتْ[(٣)] مُعرِّفَةً، كالدَّاخلةِ على نكرةٍ كـ«الرَّجلِ، والغُلام»، أم زائِدةً كقَولِه: [الطَّويل]

---

(١) الرجز لِرُؤبةَ بن العَجَّاج، وبعده:

مُـشْـتَـبِـهِ الأعـلامِ لَـمَّـاعِ الـخَـفَـقِـنْ

اللغة: (وقاتم): أي: ومكانٍ قاتم، أي: مُظلِم مُغبَرٍّ، مِن القَتام وهو الغُبار، والقُتمة: لونٌ فيه غبرة تضربُ للسَّواد. (الأعماق): جمعُ عُمْق، وهو ما بَعُد من أطراف المَفاوِز، وعُمقُ كلِّ شيء: آخِرُه ومُنتَهاه. (الخاوي): الخالي. (المختَرَق): المَمَرُّ الواسع الذي تتخلَّله الرِّياح؛ لأنَّ المارَّ يَختَرِقه.

المعنى: كثيرٌ من الأمكنة المظلمةِ في أطراف الصحراء البعيدةِ الخالية المُضلَّة قَطعتُها. يُريد أنه شُجاعٌ خبيرٌ بالطُّرُق.

الإعراب: الواو: واو (رُبَّ). «قاتِمِ»: مبتدأ مَنع من ظُهور علامةِ رفعِه اشتغال مِيمِه بحركة حرف الجرِّ الزائد، وهو مضاف. «الأعماقِ»: مضاف إليه مجرور. «خاوِي»: نعت لـ(قاتمِ) مرفوع بضمة مقدرةٍ لِلثقل، وهو مضاف. «المختَرَقِ»: مضاف إليه مجرورٌ بِالكسرة الظاهرة، أو بكسرة مقدَّرة للسكون العارض لِلوقف، وكُسِر بعدُ لالتقاءِ الساكنَين، وخبرُ المبتدأ هو (تَنشَّطتُه) في بيتٍ لاحِق، أي: تجاوزتُه بنشاطٍ، ومَن لم يطَّلِع عليه قال: الخبرُ محذوف تقديرُه: قطَعتُه.

وجهُ الاستشهاد: لحوق التَّنوين كلمتَي (المختَرَق) و(الخَفَق) مع أنهما اسمان، وهذا التنوين يُسمى تنوينَ الغُلوّ لِتَجاوُزِه الحدَّ بكسر البيت الذي يَدخُل فيه كما قال الشارح.

(٢) هو شَمس الدين أبو بكر مُحمد بن أبي بَكر بن محمد (أو محرز) الخَبيصي ـ نسبةً إلى خَبِيص قرية بكِرمانَ ـ المُتوفى سنةَ (٧٣١هـ)، له شرحُ «كافية ابن الحاجب» المسمَّى «المُوشَّح».

(٣) أي: اللامُ، واقتَصَر عليها بِناءً على القول بأنها المعرِّف وَحدَها والهمزة زائدةٌ لا مدخلَ لها في التعريف، وهو مَنسوب لسيبَويه؛ أو المراد: «أل» أي: هذه الكلمةُ؛ بناءً على أنَّ التعبيرَ بالألف واللام خلافُ الأصل ارتُكب تَساهُلاً فقط.

. . . .

الكواكب الدرية

رَأَيتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبارَكاً[١]

أم مَوصولةً كـ«الضّارِبِ، والمَضرُوبِ»، ولا تَدْخُلُ المَوصولةُ على الفِعلِ إلّا في ضَرورةِ الشِّعرِ، خِلافاً لابنِ مالكٍ، قالهُ الفاكهيُّ[٢]، وخالَفَه ابنُ عَنقاء قال: (مِن علاماتِ الاسمِ «أَلْ» بِأقسامِها الآتيةِ، إلّا المَوصولةَ على الأَصحِّ)، واختَصَّتْ بالأسماءِ لِكَونها لِتَعيينِ المحكومِ عليه، وذلك إنَّما هو الاسمُ لا غَيرُ.

ومِثلُ الألفِ واللّام ما نابَ عنها، وهو «أَمْ» في لُغةِ بعضِ العربِ، كقَول الشّاعر:

[المنسرح]

ذاكَ خَلِيلي وذُو يُواصِلُني ... يَرْمِي وَرائي بِامْقَوْسِ وامْسَلِمَهْ[٣]

---

(١) عجُزه:

شَدِيداً بِأَعباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ

وهو لابنِ مَيّادة - واسمُه: الرَّمّاح بن يَزيد - يَمدح به الوليدَ بن يزيد بن عبدِ الملك بن مروان أحدَ خُلفاء بني أُميّة.

اللغة: (أَعباء): جمع عِبء، وهو كالحِمْل وزناً ومعنًى، ويُروى: (بِأحناء) جمعُ حِنْو، وهو الجانب والناحية، كنَّى به عن أُمور الخلافة الشاقَّة. (كاهِله): ما بين كَتفَيه، ويُعبر بشِدة الكاهل عن القُوة.

المعنى: يَمدَح الوَليد بن يزيدَ بأنه مُبارَك ميمونُ النَّقِيبة، قويٌّ على تحمل مَهامِّ الخلافة، عظيمُ الاضطِلاع بأهوالها، كثيرُ الالتِفات إلى نَواحيها المختَلِفة، يُدبِّرها ويُهَيْمِن عليها. محمد محيي الدين.

الإعراب: «رأيتُ»: فعل ماض وفاعِله. «الوليدَ»: مفعول به منصوب. «ابنَ»: نعتٌ لـ(الوليد) منصوب مِثله، وهو مضاف. «اليَزيدِ»: مضاف إليه. «مباركاً»: مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى) العِلمية، أو حالٌ مِن (الوَليد) إذا جُعِلت بَصريةً. «شديداً»: مفعولٌ بعد مفعول، أو حالٌ ثانية، وقيل: مَعطوف على (مباركاً) بِعاطف مَحذوف. «بأعباء»: جار ومجرور متعلق بـ(شديداً). «الخِلافة»: مُضاف إليه. «كاهلُه»: فاعلُ (شديداً)، والهاء: مضاف إليه، وسُكنت لِلوزن.

والشاهد: في قَوله: (اليَزيد)، حيث دخَلت (أل) على (يَزيد) مع أنه علَم، ومِن ثَمَّ كانت زائدةً دُخولها كخُروجِها.

(٢) «الفواكه» (ص٧٤).

(٣) البيت: لِبُجَير بن غَنمة الطائي، قيل: والصوابُ في إنشاده:

وإنَّ مَولايَ ذُو يُعاتِبُني ... لا إِحْنَةٌ عِندَه ولا جَرِمَهْ

يَنصُرُني مِنك غَيرَ مُعتَذِرٍ ... يَرمِي وَرائي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَه

ويُروى: ذاك خَليلي، ويُروى أيضاً: ذُو يُعاتبني.

=

وحُرُوفِ الخَفْضِ.

الكواكب الدرية

ثمَّ اعلَمْ أنَّ التَّعبيرَ بـ«ألْ» و«أمْ» هو الذي يَنبغِي؛ لأنَّ اللَّفظَ الثُّنائيَّ فأَكثرَ يجبُ فيه ذلك، فلا يُقالُ في «هَلْ»: (الهاءُ واللَّامُ)، ولكنْ لمَّا كثرَ الخلافُ في أداةِ التَّعريفِ ما هي؟ ـ فقيل: «ألْ»، وهمزتُها قطعٌ وُصِلَتْ لِلتَّخفيفِ، وعليه الخليلُ؛ وقيل: «ألْ»، وهمزتُها وصلٌ، وعليه سِيبويهِ؛ وقيل: هي اللَّامُ وحدَها، والهمزةُ زائدةٌ، وعليه الجُمهورُ؛ وقيل: الهمزةُ وحدَها، وعليه المبرِّد ـ ساغَ[1] لِلمصنِّفِ التَّعبيرُ عنها بـ«الألفِ واللَّام»، ولا يجوزُ ذلك في غَيرِها؛ كراهيةَ الإطالةِ، قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قولُهم: «ألْ» أقيَسُ مِن قولِهم: «الألفُ واللَّامُ»، وقد استَعْمَلَ التَّعبِيرَ بِهما الخليلُ وسِيبَويهِ. انتهى، وكذَا قال المراديُّ[2] في «الجَنَى الدَّاني».

(وحُرُوفِ الخَفْضِ) أي: ويُعرَفُ الاسمُ أيضاً بِدخولِ حرفٍ مِن حُروفِ الخفضِ عليه مِن أوَّلِهِ، نحوُ: «مِن البَيتِ إلى المسجِدِ»، ونحوُ: «عَجِبتُ مِن أنْ قُمتَ»، فـ«أنْ قُمْتَ» وإنْ كان في الظَّاهرِ ليس بِاسمٍ، لكنَّه في التَّقديرِ اسمٌ؛ لأنَّه في معنَى «قِيامِكَ».

= **اللغة:** (الخَليل): الصَّديق. (ذُو): اسم موصول بمعنى الذي. و(المُواصَلة): ضِدُّ المقاطعة. و(السَّهم): واحدُ النَّبْل. و(السَّلِمة): الحَجَر، والجمعُ: سِلام. و(الإِحنة): الحِقد. و(الجَرِمة): الجَريمة.

المعنى: ذاكَ الرجلُ المَمدوح صَديقي، والذي يُواسيني بِماله، يَحميني من العَدوِّ، ويَرميهم مِن وَرائي بِالسَّهم والحجارة، وقيل: يحتملُ أن يكونَ ذمًّا، أي: ذاك الرجلُ الذي هو صَديقي ويُواصِلني ظاهراً، يَقصِد إيذائي بأنواع الأذَى باطناً، ويَسعى في ذلك؛ فقوله: (يرمي ورائي . . . إلخ) كنايةٌ عن قَصدِه وسَعيِه في أذاه.

الإعراب: «ذاكَ»: (ذا): اسمُ إشارة مبتدأ، والكاف: حرفُ خِطاب. «حَبِيبي»: خبر مرفوع بضمة مُقدرة على ما قبل الياء لِلمُناسبة، والياء: مُضافٌ إليه. الواو: عاطفة. «ذُو»: موصولٌ معطوف على (حَبيبي). «يُواصلني»: مضارع مرفوع ومفعولٌ به، والنون: لِلوقاية، والفاعل: تقديره: هو. والجملةُ صلةُ الموصول. «يَرمي»: مضارع مرفوع بضمة مُقدرة لِلثقل، وفاعلُه: تقديره: هو. «ورائي»: مفعول فيه ومُضاف إليه مُتعلق بـ(يَرمي). «بِامسَهم»: جار ومجرور متعلق بـ(يَرمي). الواو: للعَطف، «امسَلِمه»: معطوف على (امسهمِ) وسُكن لِلوقف. وجملة (يرمي. . . إلخ) خبرٌ ثانٍ أو في محل نَصب حال.

والشاهد فيه: مَجيء الميم مكانَ لام التَّعريف في المَوضعَين، وهي لُغة حِمير.

(١) جواب (لَمَّا).

(٢) الحَسن بن قاسم المعروف بابن أُمِّ قاسم، من تلاميذِ أبي حيان، له «شرح الخُلاصة» و«شرح التَّسهيل» و«الجَنى الداني» ـ وعليه بَنى ابنُ هشام «المغني» ـ وغيرُ ذلك. تُوفي سنةَ (٧٤٩هـ).

والفِعلُ: يُعرَفُ بـ«قَدْ»، والسِّينِ و«سَوفَ»، وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَةِ، . . . .

الكواكب الدرية

وإنَّما اختصَّتْ حروفُ الخفضِ بالاسم؛ لأنَّها وُضِعَتْ لِتَجُرَّ إلى الأَسماءِ معانيَ الأفعالِ التي لا تَتَعَدَّى بِنفسِها، فامتَنعَ أنْ تَدخُلَ إلَّا على الاسمِ بعد مجيءِ فعلٍ لَفظاً، نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ»، أو تقديراً، نحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أي: أَبْتدِئُ.

. (والفِعلُ يُعرَفُ) أي: يُمَيَّزُ عن قَسِيمَيهِ بِعلاماتٍ كثيرةٍ، ذَكرَ المصنِّفُ تَبَعاً لأصلِهِ منها ثلاثاً، وليس في الثَّلاثِ المَذكُورةِ ما هو عَلامةٌ لِفعلِ الأمرِ؛ جَرياً على طريقةِ الكوفيِّينَ مِن أنَّ الفعلَ قِسمانِ: ماضٍ ومُضارِعٌ، وأنَّ الأمرَ داخلٌ في المُضارِعِ؛ لأنَّه مُقتطَعٌ منه، بِدليل أنَّه يُبْنَى على ما يُعرَبُ به مُضارِعُهُ[١].

(بـ«قَد») وهي علامةٌ مُشترَكَةٌ: تارَةً تَدخُلُ على الماضي؛ لإفادةِ تَقريبِهِ مِن الحالِ نحوُ: «قد قامَتِ الصَّلاةُ»، أو تَحقيقِهِ نحوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]؛ وتارةً على المُضارِعِ؛ لإفادة التَّحقيقِ نحوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]، أو التَّقليلِ نحوُ: «إنَّ الكَذُوبَ قد يَصْدُقُ».

ووَجهُ اختِصاصِهَا بِالأفعالِ أنَّ هذه المعانيَ مُختصَّةٌ بِالأفعالِ، فلا يُتَصَوَّرُ وُجُودُها في غيرِها.

(والسِّينِ، وسَوْفَ) ويَختصَّانِ بالمُضارعِ لِتَخليصِهِ لِلاستِقبالِ، نحوُ: «سيَقومُ، وسَوف يَقومُ»، وإنَّما اختَصَّا به لأنَّهما وُضِعَا لِتأخيرِ معنَى الفِعلِ مِن الحالِ إلى الاستِقبالِ، قال الفاكِهيُّ[٢]: (وفي «سَوف» زيادةُ تأخيرٍ وتَنْفِيسٍ؛ لأنَّ كثرةَ الحروفِ تَدلُّ على زِيادةِ المعنى)[٣]، وقال ابنُ عَنقاء: ليس التَّنْفِيسُ بِالسِّينِ كالتَّنْفِيسِ بـ«سَوْف»، بل أقَلُّ، خِلافاً لابن هِشام[٤].

(وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ) وَضْعاً، وهذه خاصَّةٌ بالماضي؛ لِدَلالتِهَا على تأنيثِ الفاعلِ، نحوُ: «قامَتْ هندٌ»، وقد تُكسَرُ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، كـ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

---

(١) أي: المجزومُ.

(٢) أي: بعد أن قال ما سَبق.

(٣) «الفَواكه الجَنية» (ص٧٥).

(٤) في «مُغني اللبيب».

وهُوَ ثلاثةُ أنواعٍ: ـ ماضٍ: ....

واحترزَ بالسَّاكنةِ عن المتحرِّكةِ أصالةً؛ فإنَّها تَلْحَقُ الأسماءَ كـ«قائِمة، وفاطِمة».

وقد تَدخُلُ تاءُ التَّأنيثِ في بَعضِ الحُروفِ نحوُ: «رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولَاتَ»، وهي فيها لمُجرَّدِ تَأنيثِ اللَّفظِ. ثمَّ التي تَدخُلُ على «لَاتَ» تكونُ مَفتوحةً، والتي تَدخُلُ على «رُبَّ، وثُمَّ» يَجوزُ فَتحُها وإسكانُها.

(وهو) أي: الفعلُ (ثَلاثةُ أَنواعٍ) عند البَصريِّينَ، ونَوعانِ عند الكُوفيِّينَ بإسقاطِ الأمرِ كما سبقَ قريباً، وإنَّما كانتِ الأفعالُ ثلاثةً لأنَّ الفعلَ الذي هو الحَدَثُ: إمَّا متقدِّمٌ عن زمنِ الإخبارِ، أو مُقارِنٌ له، أو مُتأخِّرٌ عنه.

فالأَوَّلُ: هو الماضِي، والثَّاني: هو المُضارِعُ، والثَّالثُ: هو الأمرُ.

(ماضٍ) أصلُهُ: «ماضِيٌ»، حُذِفَتْ منه الياءُ، وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ[١]، وهو: ما دلَّ على حَدَثٍ وُجِدَ في الزَّمانِ الماضي وَضْعاً.

احترزُوا بِهذا[٢] عمَّا قد يَعرِضُ له ممَّا يَصْرِفُهُ لِلحالِ، كصِيَغِ العُقُودِ نحوُ: «بِعْتُ، وَوَهَبْتُ» ونَحوِهما؛ والنَّفي بـ«ليس» و«ما»[٣].

وقدَّمَهُ لِمجيئِهِ على الأصلِ - وهو البِناءُ - إجماعاً، ولم يُتْبِعْهُ بالأمرِ[٤] مُراعاةً لقولِ الكوفيِّينَ: (إنَّ أصلَهُ المُضارعُ)، والأصلُ مُقدَّمٌ على الفَرْعِ[٥].

---

(١) ليس كذلك، بل استُثقلت الضمةُ على الياء فحُذفت، فالتَقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياءُ لِدَلالة الكسرةِ قبلها عليها، فصار إلى ما تَرى، ولا تعويضَ فيه حينئذٍ خلافاً لكلامِه. وعبارة الفاكهي هنا: استُثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم الياءُ لالتقاء الساكنَين. اهـ فعُدُول الشارح عنها غريبٌ.

(٢) أي: بقولهم: (وضعاً). وعبارة الفاكهي: (دلالةً وضعيةً).

(٣) كذا قال، ولا يصحُّ؛ إذ النفي بِما ذُكر إنما يُخلِّصُ للحال المضارعَ لا الماضيَ، فكأن الشارحَ التبَس عليه النوعان. نعم بقيَت أشياءُ تخلِّص الماضيَ لِلاستقبال يصحُّ الاحترازُ عنها، نحو أن يَقتضِيَ طلباً، أو يُنفى بـ(لا)؛ نحو: (غفَر اللهُ لَك)، وقَولِ الشاعر:

رِدُوا فـــوَاللهِ لا ذُدنـــاكُـــم أبَـــداً

(٤) أي: وإن كان مَبنيًّا مثلَه.

(٥) ويَحتمل أنه رتَّب الثلاثةَ بِاعتبار الزمان مِن غيرِ نَظر إلى بِناءٍ أو إعراب، وهذا أقرَبُ؛ إذ الكلامُ ههنا في المقدِّمات لا غيرُ، وبابُ الإعراب والبناء لمَّا يأتِ، ولا حاجةَ لمُراعاتِه ولا سيَّما عند المبتدِئين.

وَيُعرَفُ بِتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، نَحوُ: «قامَتْ، وقَعَدَتْ»، ومِنهُ: «نِعْمَ، وبِئْسَ، ...

الكواكب الدرية

(**وَيُعْرَفُ**) أي: يُمَيَّزُ عن المُضارِعِ والأمرِ (**بِتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ**) الدَّالَّةِ على تأنيثِ ما أُسْنِدَ إليه الفِعلُ، وهي أنفَعُ عَلاماتِهِ؛ لأنَّها تَلْحَقُ المتصرِّفَ منه (**نَحوُ: «قامَتْ، وقَعَدَتْ»**)، مثَّلَ بذلك لِصُورةِ الفعلِ بعدَ دُخولِها عليه، وهو أَوْلى[1] مِن أنْ يَقولَ: «نحوُ: قامَ وقَعدَ»؛ وتَلْحَقُ الفعلَ الجامدَ، وهو المَذكورُ في قَوله:

(**ومِنهُ**) أي: ومِن الفِعلِ الماضي (**«نِعْمَ، وبِئْسَ»**)؛ لِقَبولِهما التَّاءَ المَذكورةَ، نحوُ: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ حمَّالةُ الحَطبِ»، ولاتِّصالِ ضميرِ الرَّفعِ بهما في لُغةٍ حَكاها الكسائيُّ عن بعضِ العَربِ[2]، كـ«نِعْمَا رَجلَينِ، ونِعْمُوا رِجَالاً، ونَعِمْنَ نِساءً».

و«نِعْمَ» مَوضوعٌ لِلمَدحِ، و«بِئسَ» مَوضوعٌ للذَّمِّ.

وقد يُقال في «نِعْمَ»: «نِعِمَّا[3]» ـ بكسرِ النُّونِ والعَينِ ـ كقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي «بِئْسَ»: «بِيسَ» ـ بسكونِ الياءِ[4] وفتحِ السِّينِ ـ.

وهما فِعْلانِ على الأصحِّ، ولِضَعفِهِمَا لم يَتصرَّفَا تَصرُّفَ الأفعالِ، فلا يَأتي منهما المُضارعُ ولا الأمرُ؛ لأنَّهما أُزيلَا عن مَوضوعِهما، وذلك لأنَّ «نِعْمَ» مَنقولٌ مِن قولِك: «نَعِمَ الرَّجُلُ»: إذا أصابَ نعمةً، و«بِئْسَ» مَنقولٌ مِن قَولك: «بَئِسَ الرَّجُلُ»: إذا أصابَ بُؤْساً، فنُقِلَا إلى الثَّناءِ والذَّمِّ، فشابَهَا الحُرُوفَ، فلم يَتَصرَّفَا.

ولا يَعْمَلَانِ في المعارفِ إلَّا فِيما عُرِّفَ بالألفِ واللَّامِ، وما أُضِيفَ إلى المعرَّفِ بهما، وتُنْصَبُ النَّكرةُ معهُما على التَّمييزِ.

تَقولُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، وإعرابُه: «نِعْمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المدحِ، «الرَّجلُ»: فاعلٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضمُّ آخِرِه، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ الرَّفعِ خبرٌ مقدَّمٌ،

---

(١) فيه تعريضٌ وإشارةٌ إلى رَدِّ قول الفاكِهي: (ولو قال: نحو: قام وقعد لَكان أولى؛ لأنه الذي يقبل التاء فيُميز بها).

(٢) والأخفشُ عن بعضِ بَني أَسَد.

(٣) كذا في الأصل، وفيه ما لا يَخفى، والصواب أن يقال: وقد يُقال في نِعْم: نِعِم بكسرتَين... إلخ.

(٤) أي: المخفَّفةِ من الهمزةِ، وهو قياسٌ في أمثالِه.

الكواكب الدرية

و«زيدٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مَخصوصٌ بالمدحِ، وإنْ شئتَ جَعلتَ «زيدٌ» خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: هو زيدٌ.

وتَقولُ: «بِئْسَ الرَّجُلُ زيدٌ»، وإعرابُه: «بئسَ»: فِعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ الذَّمِّ، «الرَّجلُ»: فاعلٌ، وجملةُ الفِعلِ والفاعلِ خبرٌ مُقدَّمٌ، و«زيدٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مَخصوصٌ بالذَّمِّ، وإنْ شِئتَ أعربتَ «زيدٌ» خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: هو زَيدٌ.

وتَقولُ في إعرابِ ما دخَلتْ عليه تاءُ التَّأنيثِ مثلَ ما قُلتَ في إعرابِ المثالَينِ المَذكُورَينِ، غيرَ أنَّك تَقولُ: «نِعْمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ علامةُ التَّأنيثِ.

فإنْ قدَّمْتَ المَخصوصَ بالذَّمِّ أو المَدحِ بِأنْ قُلتَ: «زيدٌ بِئسَ الرَّجلُ»، أو: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، فتَرْفَعُ «زيدٌ» بِالابتداءِ، وجملةُ «نِعْمَ الرَّجلُ» خبرُهُ، و«الرَّجلُ» حينئذٍ في موضعِ المضمَرِ العائدِ على زَيد، ولكنَّه جاءَ مُظْهَراً.

فإنْ جاء بعدَهما نَكرةٌ قُلتَ: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، و«بِئْسَ رجلاً زيدٌ»، بِنَصبِ النَّكرةِ على التَّمييزِ، وفي «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ضميرٌ مَرفوعٌ فاعلٌ بـ«نِعْمَ» وبـ«بِئْسَ»، وهو عائدٌ على «رجلاً» المَنصوبِ، والتَّقديرُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ.

وإذا كان فاعِلُهما مُؤنَّثاً، فإنْ شِئتَ أَلحقتَ بهما تاءَ التَّأنيثِ، نحوُ: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»، و«بِئْسَتِ المرأةُ حمَّالةُ الحَطَبِ»، ومِنه قولُ الشَّاعرِ: [الرَّجَز]

نِعْمَتْ جَزَاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّهْ ... دَارُ الأَمَانِي والمُنَى والمِنَّه[1]

---

(١) البيت: لم يُنسب إلى قائل معين.

اللغة: (الأماني): جمع أُمنيَّة، وهي ما يَتمناه الإنسان، والأصلُ فيها تشديد الياء كما في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾. (المنى): جمعُ مُنْية، وهي بمعنَى الأُمنية. (المنَّة): العطيَّة. والمعنى: واضح.

الإعراب: «نِعمَت»: فعل ماض لإنشاء المدح. والتاء: لِلتأنيث. «جزاءُ»: فاعلُ (نِعم) مضاف. «المتقين»: مُضاف إليه مجرور بالياء. والجملة الفعليَّة في محل رفع خبر مُقدَّم. «الجنه»: مبتدأ مُؤخر سُكن لِلوقف. «دارُ»: بدلٌ من (الجنة) مَرفوع مثلُه، أو هو خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير: هي دارُ الأماني. وهو مضافٌ على الحالَين. «الأماني»: مضاف إليه. «والمُنى والمنه»: مَعطوفان على (الأماني).

والشاهد: في قَوله: (نِعمَت)، حيثُ جاءَ بالتاء مع الفِعل (نِعَم) لتأنيثِ الفاعل، وهو جائزٌ فيه وفي (بِئس) إلا أنه =

ولَيسَ، وعَسى» على الأَصَحِّ.

الكواكب الدرية

وإنْ شِئتَ حَذَفتَهما[١]؛ لأنَّهما لَمَّا لم يَتصرَّفا أجازُوا فِيهما التَّذكيرَ والتَّأنيثَ، قال[٢] ابنُ مالكٍ في «الخُلاصة الألفيَّة» [الرجز]:

والحَذْفَ في «نِعْمَ الفَتاةُ» استَحْسَنُوا ... لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

وقد سُمِعَ مِن بعضِ العربِ دُخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، كقَولِ بعضِهم وقد بُشِّرَ بِبِنتٍ: «واللهِ ما هيَ بِنِعْمَ الولدُ»، وقَولِ الآخَرِ[٣]: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئسَ العَيْرُ[٤]».

وأُجِيبَ عنه بأنَّ حرفَ الجرِّ في الحقيقةِ إنَّما دَخلَ على اسمِ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: «ما هي بِوَلدٍ مَقُولٍ فيه: نِعمَ الوَلَدُ»، و«نِعمَ السَّيرُ على عَيرٍ مَقُولٍ فيه: بِئسَ العَيْرُ».

(و«لَيسَ، وعَسَى») أي: ومِن الفِعلِ الماضي أيضاً «عَسَى، ولَيسَ» (على الأَصحِّ)؛ لِقَبولهما التَّاءَ السَّاكنةَ أيضاً، نحوُ: «عَسَتْ هندٌ أنْ تُفْلِحَ»، و«ليسَتْ مُفلِحةً»، ولاتِّصالهما بِضميرِ الرَّفعِ، نحوُ: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢].

وهما فِعلانِ غيرُ مُتصرِّفَينِ كـ«نِعمَ» و«بِئسَ»، ولِذا تَوَقَّفَتْ إفادةُ مَعناهما على خَبرِهما[٥].

وإعرابُ المثالِ الأَوَّلِ: «عَسَى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المُقارَبةِ تَعملُ عملَ «كانَ»، تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هِندٌ»: اسمُها، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ[٦]

= غيرُ لازمٍ فيهما؛ لِما سيَأتي عن ابنِ مالك. ثم إنَّ المرادَ بتَأنيث الفاعل ههنا إنما هو في التقدير فقط، وإلَّا فهو مذكَّر، وهو قولُه: (جزاءُ المتقينَ)، لكنْ لمَّا كان المَخصُوصُ بِالمدح ـ وهو قَولُه: (الجَنَّة) ـ مُؤنَّثاً حُمل عليهِ، فتنبَّه!

(١) أي: التاءَين، وجعلَهُما اثنتَين لاختلاف مَدخولِهما، فكأنَّ تاءَ (نِعمَت) غيرُ تاء (بِئسَت). ويَحتملُ أن يكونَ الأصلُ: (حذفتَها) أي: تاءَ التأنيث؛ لأنها نوعٌ واحدٌ وإن تَعدَّد مَدخولُها، فالتثنيةُ تصحيفٌ لا غيرُ.

(٢) أتى به مِن غير واو على أنه تأييدٌ أو توضيحٌ لِلتعليل السابق، وفيه نظر؛ إذ هذا الآتي غيرُ الأول، كما أن الأول منقوضٌ بنحو: (ليس).

(٣) أي: وهو يَسيرُ إلى مَحبوبته على حمارٍ بطيء.

(٤) بفتح العين: الحمارُ؛ وحشيًّا أو إنسيًّا.

(٥) أي: كما تَوقفت عليها في بَقية أفعال بابَيهما. أو مُرادُه: ناقصان ولِذا... إلخ.

(٦) الأولى: الضَّمةُ الظاهرة.

في آخِرِهِ، «أنْ» حرفُ مَصدرٍ ونصبٍ، «تُفلِحَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتحُ آخِرِهِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَنصوبٌ على أنَّه خبرُ «عَسَى»، وعِبارةُ الخَبِيصيِّ في «شرح الكافيَة» في الكلامِ على «عسَى زيدٌ أنْ يَقومَ»: «زيدٌ» هنا اسمُها، و«أنْ» مع المُضارعِ في محلِّ النَّصبِ بِخبريَّتها، وهي ههُنا بمعنى: «قارَبَ»، أي: قارَبَ زيدٌ القِيامَ. انتهى.

وعلى هذا فقولُ بَعضِهم: يَلزمُ مِن دُخولِ «أنْ» على نحوِ: «عسَى» و«حَرَى» كونُ الحَدَثِ خبراً عن الذَّاتِ؛ لأنَّ «أنْ» مع الفِعلِ في تَأويلِ مصدرٍ، فيَصِيرُ التَّقديرُ: «عسى زيدٌ القِيامَ»، والحَدثُ لا يكونُ خبراً عن الذَّاتِ؛ إذ لا يُقالُ: «زيدٌ القِيامُ»؛ ويُقالُ[1] في الجوابِ عنه: إنَّ «عَسَى» حِينئذٍ بمعنى «قارَبَ»، والتَّقديرُ: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

وهذا الجوابُ أحسَنُ مِن قَولِ مَن قال: («أنْ» هنا زائدةٌ لا مَصدريَّةٌ)؛ لأنَّه فاسدٌ مِن حيث إنَّها نَصبتِ الفعلَ؛ ومِن قَولِ ابنِ هشامٍ في «المُغني»: (فرقٌ بين المصدرِ وما يُؤَوَّلُ به، أي: فالمصدرُ لا يُخبَرُ به عن الذَّاتِ، وأمَّا المؤوَّلُ بالمصدرِ كخبر «عَسَى»، فإنَّه يُخبَرُ به عن الذَّات)؛ لأنَّ في ذلك بُعْداً مِن حيث إنَّهم لم يُفرِّقُوا بينهما في مَواطنَ، وإنْ كان قد ارتَضَى ما قاله ابنُ هشامٍ الشَّريفُ الجُرجانيُّ[2]، والمُلَّا[3] عِصامُ الدِّينِ[4]؛ ومِن قَولِ ابنِ هشامٍ أيضاً

(١) كذا في الأصلِ، ويَنبغي أن يكون من غيرِ واوٍ؛ إذ الظاهر أنه خبر المبتدأ الذي هو (فقولُ بعضهم).

(٢) الشَّريفُ الجرجاني، عليُّ بن محمدِ بن علي الحَنفي، قال العيني في «تاريخه»: عالِمُ بِلاد الشرق؛ كان علَّامة دَهرِه، وكانت بينه وبين الشيخ سَعد الدين التفتازاني مُباحثات ومحاوراتٌ في مجلس تَيمورلنك؛ وله تصانيفُ مُفيدة، منها: «التَّعريفات»، و«شرح المواقِف لِلعَضُد»، و«حاشية المطوَّل»، و«حاشية الكشَّاف» لم تتمَّ. تُوفي بشيراز سنة (٨١٦هـ).

(٣) في بَعضِ الطَّبعات: (والمنلا) بالنون، وكلاهُما صحيح، ومَعناها: الأستاذ أو الشيخ، وأكثر استعماله في العراق وبلاد العَجم كإيران وتركيا وباكستان، قيل: أصلُها: مَولى، وقيل: مُلَّاء من الإملاء، ورجَّح بعضُهم كونَ أصلها: مَن لا يَجهل، وعلى الأخير فمِيمُه مفتوحة.

(٤) هو إبراهيم بن مُحمد بن عرب شاه الأسفَرايِيني، عِصام الدين، صاحبُ «الأطوَل في شرح تَلخيص المفتاح لِلقزويني»، وُلد في أسفرايين (مِن قُرى خراسان) وكان أبوه قاضِيَها، فتعلَّم واشتَهر وألَّف كُتبَه فيها، له تصانيفُ غيرُ «الأطوَل» منها: «حاشيَة على تفسير البَيضاوي»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي»، و«حاشية على الفَوائد الضيائية لِلجامي»، وشروحٌ وحواشٍ في المنطِق والتوحيد والنحو. تُوفي سنَةَ (٩٤٥هـ).

ـ ومُضارعٌ: ....

الكواكب الدرية

في «شَرح اللُّمحة»: وألطَفُ ما يُقالُ في الجواب ما رَأيتُه بخطِّ بعضِ طَلبةِ ابنِ مالكٍ، ونَقَله عنه، وهو: أنْ يُقدَّرَ الإخبارُ بالفعلِ مُجرَّداً عن «أنْ»، ثمَّ لَمَّا صحَّ الإخبارُ به جِيءَ بـ«أنْ» لِتُفيدَ التَّرجِّي[١]، لا لِتُفيدَ السَّبْكَ[٢]. انتهى؛ لأنَّ هذا خِلافُ ما عُرِفَ مِن حالِها؛ ومِن قولِ بعضِ المحقِّقينَ في ذلك: (إنَّ تقديرَ المصدرِ على تقديرِ مُضافٍ، أي: قبلَ الاسمِ، أي: «عسَى أمرُ زيدٍ القيامَ»، أو قبلَ الخبرِ، أي: «عسَى زيدٌ صاحِبَ القِيام»، كقَوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ولكنَّ صاحبَ البرِّ، أو: لكنَّ البِرَّ بِرُّ مَن آمنَ). اهـ؛ لأنَّ الدَّمامينيَّ اعترضَهُ بأنَّ فيه تكَلُّفاً، فهو بعيدٌ؛ ومِن قولِ المُنلا عصامِ الدِّينِ: (المصدرُ الحاصلُ في تأويلِ الوصفِ، فإذا أوَّلْنا: «عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ» بِقَولنا: «عسى زيدٌ القِيامَ»، فهو في معنَى «عَسَى زيدٌ قائماً»)، قال: (ويُرجِّحُهُ ما جاءَ مِن قَولِهم: «عَسِيت صائماً[٣]»، ويكونُ مِن بابِ «زيدٌ عدلٌ»، ومثلُه قَولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]). اهـ لأنَّ الإخبارَ بالمصدرِ الذي هو في تأويلِ الوصفِ: الأصحُّ أنه سماعِيٌّ.

(ومُضارِعٌ) وهو: ما دلَّ على معنًى مُقترنٍ بأحدِ زَمَنَي: الحالِ نحوُ: «يَقومُ»، والاستِقبالِ نحوُ: «سَيَقومُ»، ولا يَتَعَيَّنُ لأحدِهما إلَّا بقرينةٍ، فعِندَ التَّجرُّدِ عنها يكونُ محتمِلاً لهما.

فيَتعيَّنُ لِلاستِقبالِ إذا دخَلَتْ عليه السِّينُ، أو «سَوف»، أو «لا» النَّافيةُ، أو أدواتُ الشَّرطِ، أو أدواتُ النَّصبِ، أو التَّرجِّي، أو «لو» المصدَريَّة.

ويَتعيَّنُ لِلحال إذا اقترَنَ بِنَحوِ: «الآنَ»، أو «السَّاعةَ»، أو «آنِفاً»[٤]، أو بِلامِ الابتِداءِ نحوُ: «لَيَقُومُ زيدٌ»، أو بِالنَّفي بِـ«ليس» أو «إنْ» أو «ما».

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: (لتفيد التَّراخي) كما في «شَرح اللمحة» المذكورِ.

(٢) «شَرح اللمحة» (٢/ ٢٦).

(٣) قِطعةٌ من بيت ـ نسَبه بعضُهم لرؤبةَ ـ هو قَوله:

أَكْثَرْتَ في العَذلِ مُلِحًّا دائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صائِمًا

(٤) مِمَّن ذكَر هذا الرضيُّ في «شَرح الكافية» وأبو حيَّانَ في «الارتشاف»، ومثَّل له الثاني بقَولِه: تقُول: يَخرُج الآنَ أو الساعةَ أو الحينَ أو آنِفاً. اهـ وقد نصَّ أهلُ العربيَّة على أنه بمعنى: مُذ ساعة، أو في أوَّل وقت يَقرُب مِنَّا، وجاء في التنزيل: ﴿قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾؛ فقال المُفسِّرون: إنه اسمُ فاعل على غير القِياس =

ويُعرَفُ بِدُخُولِ «لَم» عَلَيهِ، نَحوُ: «لم يَقُمْ»، ولا بُدَّ في أَوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوائِدِ الأَربَعِ، وهيَ: الهَمزةُ، والنُّونُ، ....

الكواكب الدرية

وقد يكونُ مَعناهُ ماضياً، وذلك مع «لم» و«لَمَّا» و«لولَا» الامتِناعيَّةِ.

سُمِّيَ مُضارعاً لِمُضارَعتِه ـ أي: مُشابهتِهِ ـ الاسمَ مِن حيثُ إنَّ كُلًّا مِنهما تَعرِضُ له مَعانٍ يَفتقِرُ في التَّمييزِ بَينها إلى الإعرابِ.

(ويُعرَفُ) أي: يُميَّزُ عن الماضي والأمرِ (بِدُخولِ «لم» علَيه)؛ بأنْ يَقعَ بعدَها مِن غيرِ فَصلٍ، (نَحوُ: «لم يَقُمْ»[1])، وهذه العلامةُ أنفَعُ العلاماتِ لِلفعل المُضارِعِ، فلِذا اقتصرَ عليها، وقد مرَّ أنَّه يُميَّزُ أيضاً بدخولِ حرفِ التَّنفيسِ عليه، فإنْ دلَّتِ الكلمةُ على معنَى المُضارعِ ولم تَقبَلْ «لم» فهي اسمٌ: إمَّا لِوصفٍ كـ«ضارِبٍ»، وإمَّا لِفعلٍ كـ«أَوَّه» بمعنَى: أتوجَّعُ، أو «أُفٍّ» بمعنى أَتضجَّرُ.

(ولا بُدَّ في أوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوائدِ الأربعِ) سُمِّيتْ بذلك لأنَّها مَزيدةٌ على الماضي الذي هو الأصلُ، وقد صارَ هذا الاسمُ عَلَماً بِالغَلبةِ عليها، فلا يَنصرِفُ عند الإطلاقِ إلَّا إليها.

وتُسمَّى بأحرُفِ المُضارعةِ، أي: المشابَهةِ؛ لأنَّ بِزيادتِها على الفعل الماضي يَكتسِبُ شَبَهاً مِن الاسمِ فيُعرَبُ؛ لأنَّه بها يُوازِنُ اسمَ الفاعل، كـ«يَضرِبُ» فإنَّه مُوازِنٌ لـ«ضارِبٍ»، و«يَخرُجُ» فإنَّه مُوازِنٌ لـ«خارِجٍ» مِن حيثُ الحرَكاتُ والسَّكناتُ.

(وهي: الهمزةُ) الدَّالَّةُ على المتكلِّمِ وَحدَه كـ«أَقُومُ».

(والنُّونُ) الدَّالَّةُ على المتكلِّمِ المُحدِّثِ عن نَفسِهِ وغيرِه معاً، أو المُعظِّمِ نفسَهُ كـ«نَقُومُ».

= أو بِتَجريد فِعله من الزوائد، وهو اسمٌ لِلساعة التي قبل ساعَتِك التي أنتَ فيها، وهو مُستعارٌ مِن الجارحة لِتَقدُّمها على الوقت الحاضِر، وعلى هذا استِعمالُه في الأحاديث أيضاً، ففي «البُخاري»: «فإنَّها الهتني آنفاً عن صَلاتي»، وفيه أيضاً: «أين السائلُ آنفاً؟»، وفيه أيضاً: «خبَّرَني بِهنَّ آنفاً جِبريل»، وفيه أيضاً: «عُرِضَت عليَّ الجنة والنارُ آنفاً»، وقيل: هو بمعنَى زَمانِ الحال، ولستُ على ثِقةٍ من جواز أن يُقالَ: أفعَلُه آنفاً، ولا أذكُر أني رأيتُه في شيءٍ من عِبارات المصنِّفين، وإنَّما يستعملُونه مع الماضي كما أشَرنا إليه آنِفاً. والله أعلَم.

(١) في «الفاكهي»: (ولو قال: نحو: يقوم لكان أولى؛ لأنه الذي يقبل لم). اهـ ويُجاب عنه بمثل ما مرَّ في كلام الشارح.

والياءُ، والتَّاءُ، يَجمَعُها قَوْلُكَ: «نَأَيْتُ».

ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ على أَربَعةِ أَحرُفٍ، كـ«دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وفَرَّجَ يُفَرِّجُ، وقاتَلَ يُقاتِلُ»، ....

الكواكب الدرية

(والياءُ) المثنَّاةُ مِن تحتُ الدَّالَّةُ على المُذكَّرِ الغائبِ مُطلَقاً كـ«يَقُومُ، ويَقُومانِ، ويَقُومونَ»، وعلى الإناثِ نحوُ: «يَقُمْنَ».

(والتَّاءُ) المثنَّاةُ مِن فوقُ الدَّالةُ على المخاطَبِ مُطلَقاً كـ«تَقُومُ، وتَقُومانِ، وتَقُومُونَ، وتَقُمْنَ»، وعلى الغائبةِ كـ«هندٌ تَقُومُ»، والغائِبتَينِ كـ«الهِندانِ تَقُومانِ».

(يَجمَعُها) أي: يَجمعُ تِلك الزَّوائدَ الأربعَ (قَولُكَ: «نَأَيْتُ») بمعنى: بَعُدْتُ، أو «أَنَيْتُ» بمعنى: أدركتُ، أو «أَتَيْنَ»، أو «نَأْتي»، فكلُّ كلمةٍ مِن هذه تَجمَعُ الحروفَ الزَّوائدَ.

وإنَّما زادُوها فَرْقاً بينَه وبين الماضي، فلا تَحصُلُ صيغةُ المُضارعِ بِدُونها. ولم يَجعلِ المصنِّفُ هذه الحروفَ علامةً للمُضارعِ لأنَّها قد تُوجَدُ في أوَّلِ الماضي كـ«أكرَمتُ زيداً»، و«تَعلَّمتُ المسألةَ»، و«نَرْجَسْتُ الدَّوَاءَ»: إذا وضعتُ فيه نَرجِساً، و«يَرْنَأْتُ الشَّيبَ»: إذا خَضَبتُهُ باليُرَنَّإِ ـ وهو الحِنَّاءُ ـ، وإنَّما ذكرَها تَمهيداً لِقَوله:

(ويُضَمُّ أَوَّلُهُ) أي: المُضارعِ إجماعاً، أي: يُنطَقُ بحرفِ المُضارعةِ منه مَضموماً، (إنْ كان ماضِيهِ على أَربَعةِ أَحْرُفٍ)، ولا فرقَ في ذلك بين ما حُرُوفُ ماضِيهِ كلُّها أصولٌ (كدَحْرَجَ)؛ فإنَّه ماضٍ أصليُّ الحُروفِ، ووزنُهُ: «فَعْلَلَ»، فتَقولُ في مضارعِه: (يُدَحْرِجُ) بِضَمِّ أوَّلِهِ، وفي «القامُوس»: تَدَحْرَجَ، أي: تَتَابَعَ في حُدُورٍ، والمُدَحرَجُ: المُدوَّرُ. انتهى، أو بَعضُها أصليٌّ وبَعضُها زائدٌ، (و) ذلك نحوُ: (أَكْرَمَ)؛ فإنَّ الهمزةَ فيه زائدةٌ، بِدليلِ أنَّها تُحذَفُ في المُضارعِ، فتَقولُ فيه: (يُكرِمُ) بِضَمِّ أوَّلِهِ، ولو جاءَ على الأصلِ لَقِيلَ فيه: «يُؤَكْرِمُ».

(و) ممَّا بعضُ حُروفِهِ زائدٌ نحوُ: (فَرَّجَ) ـ بتشديدِ الرَّاءِ بعدَها جيمٌ[١] ـ، فتقولُ في مُضارِعه: (يُفَرِّجُ) بضمِّ أوَّلِهِ؛ لِزيادةِ تكريرِ عينِ الكلمةِ ـ أي: الرَّاءِ ـ في ماضِيه. (و) نحوُ: (قَاتَلَ) ـ مَفتوحَ التَّاءِ ـ، فإنَّك تقولُ في مُضارِعه: (يُقَاتِلُ) ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ لِزيادةِ الألفِ في ماضِيه.

---

(١) ويَجوز أن تكونَ حاءً، بل هو أَولى لكثرة تمثيلِهم به بخلاف (فرَّج) بالجيم.

ويُفتَحُ فِيما سِوَى ذلِكَ، نَحوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ، وانطَلَقَ يَنطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَستَخْرِجُ».

ـ وأَمرٌ: ويُعرَفُ بِدَلالَتِهِ على الطَّلَبِ، وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «قُومِي، واضْرِبِي»، ....

الكواكب الدرية

(ويُفْتَحُ) أي: أوَّلُ المُضارعِ وُجوباً على الأصلِ؛ للخِفَّةِ. والضَّمُّ في الرُّباعيِّ لِلالتِباسِ بغيرِهِ، وتخصيصُهُ لِتُعادِلَ قِلَّةُ الرُّباعيِّ ثِقَلَ الضَّمَّةِ، وكثرةُ غيرِهِ خِفَّةَ الفَتحةِ، (فِيما سِوَى ذَلك) أي: فِيما سِوى المُضارعِ الذي ماضيه رُباعيٌّ، بأنْ كان ثُلاثيًّا (نَحوُ: نَصَرَ)، فتَقولُ في مُضارعِهِ: (يَنْصُرُ) بفتحِ أوَّلِهِ؛ أو خُماسيًّا، (و) ذلك نحوُ: (انْطَلَقَ)، فتَقولُ في مُضارعِهِ: (يَنْطَلِقُ) بفتح أوَّلِهِ أيضاً؛ أو سُداسيًّا، (و) ذلك نحوُ: (اِسْتَخْرَجَ)، فتقولُ في مُضارعِهِ: (يَسْتَخْرِجُ) بفتح أوَّلِهِ أيضاً.

ثمَّ ما ذكرَه المصنِّفُ مِن بيانِ حركةِ حرفِ المُضارعةِ هو كالتَّتِمَّةِ لِتعريفِ المُضارعِ؛ لأنَّه يتَّضِحُ به كمالَ الاتِّضاحِ، والاعتِذارُ بمثلِ هذا عن النَّحويِّينَ أَولى مِن قَولِ بَعضِهم: هذهِ المسألةُ مِن التَّصريفِ، لا مِن النَّحوِ، ذُكِرَتْ فيه اسْتِطْراداً.

(وأَمْرٌ) وهو: فِعلٌ مُقترِنٌ بِزمنٍ مُستقبَلٍ أبداً[1]؛ لأنَّ المطلوبَ به حُصولُ ما لم يَحصُلْ نحوُ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، أو دَوامُ ما حصَلَ نحوُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

سُمِّيَ به لِاستِعمالِهِ غالِباً في الأمرِ الذي هو طَلبُ المتكلِّمِ لِلفعلِ مِن المخاطَبِ على سَبيلِ الاستِعلاءِ غالباً[2]، كقَولِ السَّيِّدِ لِعَبدِه: «اسْقِنِي».

(ويُعْرَفُ) أي: يُمَيَّزُ عن الماضي والمُضارعِ (بِدَلالتِهِ) وَضْعاً، فخرجَ به نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ونحوُ: «يا زيدُ»؛ فإنَّ دلالتَهُ على الطَّلبِ غيرُ وَضعيَّةٍ، بل بواسِطةٍ، (على الطَّلبِ) أي: طَلبِ المتكلِّمِ لِلفعلِ مِن المخاطَبِ، (وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبَةِ)، وهي ضميرٌ على الأصحِّ[3] محلُّها رَفعٌ على الفاعِليَّةِ، وتَختصُّ بِالفعلِ غيرِ الماضي (نَحوُ: «قُومِي، واضْرِبِي»)؛ فإنَّ الأوَّلَ منهما دالٌّ على طَلبِ القيامِ، والثَّانيَ دالٌّ على طلبِ الضَّربِ من المخاطَبةِ، وقَبِلَ كلٌّ منهما ياءَ المخاطَبةِ.

---

(١) عبارة الفاكهي: وهو ما دلَّ على طلبِ حدث مُقترنٍ بِزمن الاستقبال.

(٢) قيدٌ للاستِعلاء، فكأنه ليس بشَرطٍ عندَه، وأمَّا (غالباً) الأول فقيدٌ للاستِعمال، فلا تكرارَ.

(٣) خالَفَ في ذلك الأخفَشُ والمازنيُّ، فزَعما أنها حرفٌ دالٌّ على التأنيث.

ومِنهُ «هاتِ، وتَعالَ» على الأَصَحِّ.

والحَرفُ: ما لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ ولا دَلِيلُ الفِعلِ، ....

الكواكب الدرية

فتَقولُ في إعرابِ الأوَّلِ مِنهما: «قُومِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذْفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

وتَقولُ في إعرابِ الثَّاني مثلَ ما قُلتَ في إعرابِ الأوَّلِ.

فلو دلَّتِ الكلمةُ على الطَّلبِ ولم تَقْبَلِ الياءَ، فهي: اسمُ فِعلٍ، كـ«نَزَالِ» بمعنى: انْزِلْ، و«صَه» بِمعنى: اسْكُتْ، أو مَصدراً[1] كـ«ضَرْباً زيداً» بمعنَى: اضْرِبْ زيداً؛ أو قَبلتِ الياءَ ولم تَدُلَّ على الطَّلبِ، فهي فِعلٌ مُضارعٌ نحوُ: «أنتِ يا هِندُ تَقُومِينَ».

(ومِنه) أي: مِن الأَمرِ، لا مِن غيرِه: **(«هاتِ»)** بِكسرِ التَّاء، إلَّا إذا اتَّصلتْ به واوُ الجماعةِ فيُضَمُّ، كقَولِه تعالى: ﴿هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

(و«تَعالَ») بفتحِ اللَّامِ مُطلقاً **(على الأَصَحِّ)** فِيهما؛ لِدَلالتِهما على الطَّلبِ، وقَبُولِهما ياءَ المخاطَبةِ.

ثُمَّ إنْ أمَرتَ بهما مُذكَّراً نحوُ: «هاتِ يا زيدُ» و«تَعالَ يا عَمْرُو»، قُلتَ: «هَاتِ»: فعلُ أمرٍ، وكذا «تَعالَ» تَقولُ فيه: فعلُ أمرٍ، وتَقولُ في كلٍّ منهما: مَبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، فالمَحذوفُ مِن «هاتِ» الياءُ كما في «ارْمِ»، ومِن «تَعالَ» الألفُ كما في «اخْشَ».

وإنْ أَمَرْتَ بهما مُؤنَّثاً قُلتَ: «هاتِي يا هندُ»، و«تَعالَيْ يا هندُ»، ثمَّ تقولُ في إعرابهما: «هاتِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وكذا تقولُ في إعرابِ «تَعالَيْ يا هندُ»؛ لأنَّ الأمرَ يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مُضارِعُهُ.

وزَعمَ جَماعةٌ مِن النَّحويِّينَ أنَّ «هاتِ، وتَعالَ» اسمَا فِعلَينِ: الأوَّلُ منهما اسمٌ لـ«ناوِلْ» ـ بِكسر الواوِ ـ، والثَّاني اسمٌ لـ«أَقْبِلْ».

(والحَرفُ) وهو: كلمةٌ دلَّتْ على مَعنًى في غَيرِها فقَطْ، فعلامَتُهُ المميِّزةُ له عدَميَّةٌ، ذكَرها المصنِّفُ في قَولِه: **(ما لا يَصْلُحُ معه دَليلُ الاسمِ)** أي: واحدٌ مِن علاماتِهِ، **(ولا دَليلُ الفِعلِ)**

(١) كذا في الأصل، ولعلَّه توهَّم أن ما قبلَه: (كانت اسمَ فعل).

كـ«هَل، وفِي، ولَمْ».

الكواكب الدرية

أي: واحدٌ مِن عَلاماتِهِ؛ لأنَّه في نفسِهِ علامةٌ لِلأسماءِ ولِلأفعالِ، فكانَ تركُ العلامةِ له علامةً.

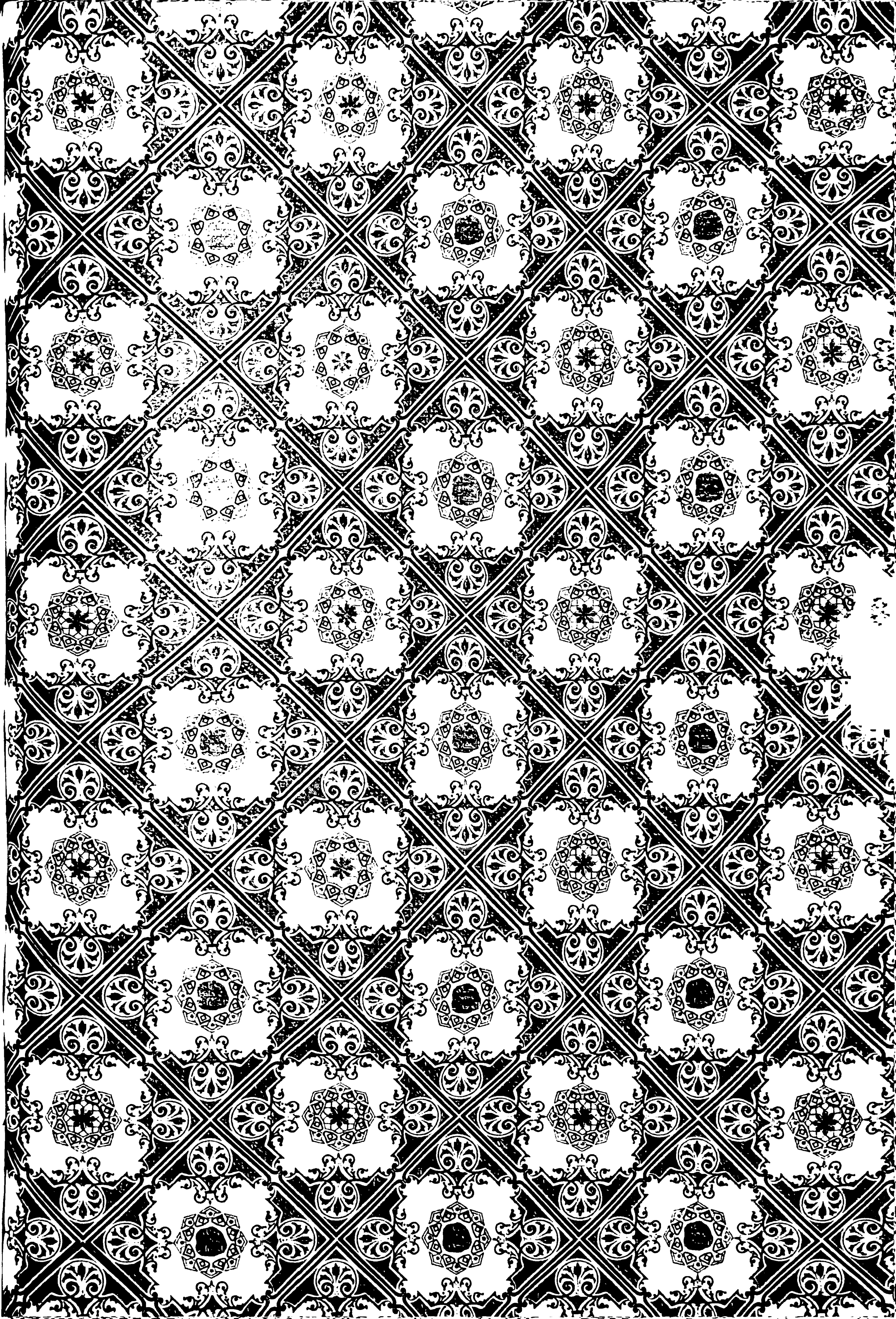
فإذا ورَدَتْ عليك كلمةٌ، فاعرِضْ عليها علاماتِ الأَسماءِ أوَّلاً، فإنْ قَبِلتْ شيئاً منها، فهي اسمٌ، فإنْ لم تَقْبَلْها، فاعْرِضْ عليها علاماتِ الأفعالِ، فإنْ قَبِلتْ منها شيئاً، فهي فعلٌ، فإنْ لم تَقْبَلْها فاحْكُمْ بحرْفِيَّتِها.

(كـ«هلْ، وفي، ولَم»)، أشارَ بِالتَّمثيلِ بالثَّلاثةِ إلى أنَّ الحروفَ ثلاثةُ أنواعٍ: ما لا يَختصُّ بالاسمِ ولا بِالفعلِ كـ«هل»، وما يَختصُّ بِالاسمِ كـ«في»، وما يَختصُّ بِالفعل كـ«لم».

فإنْ قِيل: قد ذكرَ النُّحاةُ في بابِ الاشتِغالِ أنَّ «هلْ» تَختَصُّ بِالأفعال، **قُلتُ**: مَحلُّ ما ذكَرُوه حيثُ كان في حيِّزِها فِعلٌ، فلا يَجوزُ «هل زيدٌ قامَ؟»، بل تقولُ: «هل قام زيدٌ؟»؛ لأنَّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنَى «قد» نحوُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، و«قَدْ» مختصَّةٌ بِالفعلِ، فكذا «هلْ»، لكنَّها لمَّا كانَتْ بمعنى همزةِ الاستِفهامِ لم تَختَصَّ بِالفعلِ إلَّا إذا كان الفِعلُ في حَيِّزِها(١).

۞ ۞ ۞

(١) أي: إنها لما كانت بمعنى الهمزة ـ والهمزةُ تدخلُ على الفعل وعلى الاسم ـ أُعطيَت حكمَها من الدخول على القَبيلَين، فجاز نحو: «هل زيدٌ قائمٌ؟»؛ لأنها إذَا لم ترَ الفِعلَ في حيِّزِها تَسَلَّت عنه ذاهِلةً، فإن رأته في حيِّزها حنَّت إليه لِسابِق الأُلفة، فلم تَرضَ حِينئذٍ إلا بِمُعانَقَتِه.



بابُ الإعرابِ والبِناء

الإعرابُ: تَغْيِيرُ أَواخِرِ الكَلِمِ لِاخْتِلافِ العَوامِلِ ....

الكواكب الدرية

بابُ الإعرابِ والبِناءِ

اللَّذينِ لا يخلُو آخِرُ الكلمةِ عن أحدِهما.

(**الإعرابُ**) قدَّمَهُ على البناءِ لأصالتِهِ، ولِشَرفِهِ بِاندِفاعِ الخطإِ في اللَّفظِ به، وشَرفِ محلِّهِ الذي هو الاسمُ.

وهو يُطلَقُ في اللُّغةِ على مَعانٍ كثيرةٍ:

منها: الإبانةُ، يُقالُ: «أَعْرَبَ فلانٌ عمَّا في نَفسِهِ»: إذا أبانَ عنه.

ومنها: التَّحسينُ، يُقالُ: «أَعْرَبْتُ الشَّيءَ» أي: حَسَّنْتُهُ.

ومنها: التَّغييرُ، يُقالُ: «أَعْرَبَ اللهُ المَعدةَ» أي: غيَّرَها.

قال في «الهَمع»: والمُناسبُ منها لِلمَعنى الاصطِلاحيِّ هو الأوَّلُ؛ إذ القَصدُ به إبانةُ المعاني المختَلفةِ. انتَهى. وقال الفاكِهيُّ[1]: وهذا المعنَى - أي: التَّغييرُ - أَنسَبُ بِالمعنى الاصطِلاحيِّ المشارِ إليه بِقَولِهِ:

(**تَغييرُ أَواخرِ الكَلِمِ**) أي: الكَلِمِ المُعرَبةِ التي هي: أنواعُ الاسمِ المتمَكِّنِ - أي: المُعرَبِ - والفعلُ المُضارعُ الخالي مِن نُونَي النِّسْوةِ والتَّوكِيدِ.

وتَغييرُ الأَواخرِ هو: صَيرُورتُها مَرفوعةً أو مَنصوبةً أو مَجرورةً أو مَجزومةً؛ سَواءٌ أكان التَّغييرُ حَقيقةً كالدَّالِ مِن «زيدٌ»، أم حُكماً كالميم مِن «دمٌ، وفَمٌ»؛ فإنَّ أصلَهما: «دَمَيٌ»، و«فَمَوٌ، أو فَمَيٌ».

(**لِاختِلافِ العَواملِ**) أي: التَّغييرُ المَذكورُ شَرطُهُ أنْ يكونَ بِسَببِ اختلافِ - أي: تعاقُبِ - العَواملِ على الكَلِمِ، واحداً بعدَ واحدٍ.

---

(١) «الفَواكه» (ص٨٣).

الدَّاخِلةِ عليها؛ لَفظاً أو تَقدِيراً، ....

الكواكب الدرية

والعَواملُ: جمعُ عاملٍ، وهو: ما أَوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ على وَجهٍ مَخصوصٍ[١]، مِن رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ، نحوُ: «ضربَ زيدٌ عمراً»؛ فإنَّ «ضربَ» مُوجِبٌ لاتِّصافِ «زيدٌ» بالرَّفعِ؛ لأنَّه فاعلُهُ، و«عَمراً» بالنَّصبِ؛ لأنَّه مَفعولُهُ، وكذلك «مررتُ بزيدٍ»؛ فإنَّ الموجبَ لاتِّصافِ «زيدٍ» بالجرِّ هو الباءُ، وفي قَولك: «لم أَضْرِبْ زيداً» الموجِبُ لاتِّصافِ «أَضْرِبْ» بِالجزمِ هو «لم».

ولا فرقَ بين أنْ يكونَ العاملُ لَفظيًّا كهذِهِ الأَمثِلةِ، أو مَعنويًّا كالابتِداءِ؛ فإنَّه الرَّافعُ لِلمُبتدأ، والتَّجرُّدِ عن النَّاصبِ والجازمِ، فإنَّهُ الرَّافعُ للمُضارعِ.

(الدَّاخلةِ علَيها) أي: على الكَلِمِ؛ سواءٌ أكانَ التَّغييرُ المَذكورُ (لَفظاً) وهو: ما يَظْهَرُ أثرُه في آخِرِ الكلمةِ، كما في آخرِ «زيدٍ» مِن نَحوِ: «جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومرَرتُ بزيدٍ»، وآخرِ «يَذهبُ» مِن نحوِ: «زيدٌ يَذهبُ، ولنْ يَذهبَ، ولم يَذهبْ».

(أو تَقدِيراً) وهو: ما لا يَظْهَرُ أثَرُه في الآخِرِ، بل يُنْوَى ويُقَدَّرُ، كالحركاتِ المقدَّرةِ في آخرِ «الفَتَى» مِن نحوِ: «جاءَ الفَتَى، ورأيتُ الفَتَى، ومرَرتُ بالفَتَى»، وآخرِ «يَرضى» مِن نحوِ: «زيدٌ يَرضَى، ولن يَرضَى»، والسُّكونِ المقدَّرِ في نحوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيِّنة: ١]؛ فإنَّ علامةَ الجزمِ في ﴿يَكُنِ﴾ سُكونٌ مقدَّرٌ في النُّونِ المَكسورةِ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ.

فخرجَ بـ(التَّغيير): لُزومُ آخرِ الكَلِمِ حالاً واحداً، فإنَّه يُسمَّى بِناءً.

وبـ(تَغييرِ الأواخرِ): غيرُه، كتَغيِيرِ الأَوائلِ أو الوَسَطِ، للتَّكسِيرِ كـ«رِجال» في جمعِ «رَجُلٍ»، أو للتَّصغيرِ كـ«فُلَيْسٍ» في تصغيرِ «فَلْسٍ».

وبـ(اختلافِ العَواملِ): تَغييرُه بغيرِ ذَلك، كحَركة النَّقلِ، كقِراءةِ وَرْشٍ[٢]: ﴿قَدَ افْلَحَ ٱلْمُومِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] بِفَتح الدَّالِ لِنَقلِ حركةِ الهمزةِ إليها، فإنَّه لا يُسمَّى إعراباً؛ لأنَّه لم يَنْشَأْ عن عاملٍ.

---

(١) «التَّعريفات» (ص١٤٥). وقيَّده بعضُهم فقال: ما أوجب بواسطةٍ كونَ... إلخ؛ احترازاً من ياء المتكلم في مثل: غُلامِي.

(٢) هو عُثمان بن سَعيد المِصري، مِن كِبَار القُرَّاء، وروايتُه هي المعتمَدة عِندنا في الجزائر اليوم، أصلُه من القيروان، ومَولده ووفاته بمصر، وقد غَلَب عليه لقبُ (وَرش) لِشِدَّة بَياضه. تُوفي سنة (١٩٧هـ).

وأَقسامُهُ أَربَعَةٌ: رَفعٌ، ونَصْبٌ، وخَفضٌ، وجَزمٌ.

فَلِلأَسماءِ مِن ذَلِكَ الرَّفْعُ والنَّصبُ والخَفضُ، ولا جَزْمَ فِيها؛ ولِلأَفعالِ مِن ذَلِكَ الرَّفعُ والنَّصبُ والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فِيها.

والبِناءُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمةِ حَرَكَةً ....

ثمَّ الحدُّ المَذكورُ لِلإعرابِ يُفيدُ أنَّ الإعرابَ مَعنويٌّ، وهو الذي عليه كَثيرُون، وعُزِيَ لِظاهرِ كلامِ سيبويهِ، واختاره أبُو حيَّان، وعليه فتكونُ الحركاتُ علاماتٍ لِلإعرابِ لا نَفسَهُ؛ ومَذهبُ الجُمهورِ أنَّ الإعرابَ لَفظيٌّ، ونُسِبَ إلى المحقِّقينَ، قال المراديُّ: وهو أقرَبُ إلى الصَّوابِ؛ لِقَولِ المحقِّقينَ: أنواعُهُ: رَفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجَزمٌ.

وعليه فيُقالُ في حَدِّه: الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ، أو مُقدَّرٌ، يَجلِبُهُ العاملُ في آخرِ الكلمةِ.

(وأَقسامُهُ) أي: الإعرابِ، أي: أَنواعُه (أَربَعةٌ) لا زائدَ عليها إجماعاً:

(رَفعٌ) بحركةٍ أو حرفٍ، وقَدَّمَهُ لأنَّ الكلامَ لا يَستغني عنه.

(ونَصبٌ) بحركةٍ، أو حرفٍ، أو حَذفٍ.

(وخَفضٌ) بحركةٍ، أو حرفٍ.

(وجَزمٌ) بسكونٍ، أو حذفٍ.

(فَلِلأَسماءِ) السَّالمةِ مِن مُشابهةِ الحرفِ (مِن ذَلك) أي: مِن تِلك الأربعةِ: (الرَّفعُ) لفظاً أو تَقديراً، (والنَّصبُ) كذَلك، (والخَفْضُ) كذَلك، (ولا جَزمَ فِيها) أي: في الأَسماءِ.

(ولِلأفعالِ) المُضارِعةِ والخاليةِ ممَّا يُوجبُ بِناءَها: (الرَّفعُ) لفظاً كـ«يَذهبُ»، أو تقديراً كـ«يَرْضَى»، (والنَّصبُ) لفظاً نحوُ: «لنْ يذهَبَ»، أو تقديراً نحوُ: «لنْ يَرضَى»، (والجَزمُ) لفظاً نحوُ: «لم يَذهَبْ»، أو تقديراً نحوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيِّنة: ١]، (ولا خَفضَ فِيها) أي: في الأَفعالِ. وإنَّما اختصَّ الخَفضُ بالاسمِ والجزمُ بالفعلِ؛ قَصداً للتَّعادلِ؛ فإنَّ الجرَّ ثقيلٌ يَجْبُرُ خِفَّةَ الاسمِ، والجزمَ خفيفٌ يَجْبُرُ ثِقَلَ الفعلِ.

(والبِناءُ) وهو لغةً: وضعُ شَيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثُّبوتُ، واصطِلاحاً: ضدُّ الإعرابِ، وهو كما قال المصنِّفُ: (لُزُومُ آخِرِ الكَلمةِ) حالاً واحداً، (حَركَةً) نحوُ:

أَو سُكُوناً، وأَنْواعُهُ أَربَعةٌ: ضَمٌّ، وفَتحٌ، وكَسرٌ، وسُكُونٌ.

الكواكب الدرية

«هَؤلاءِ»، فإنَّ آخِرَه مَكسورٌ في جَميعِ أحوالِهِ، (أو سُكوناً نَحوُ: «مَنْ، وكَمْ»)، فإنَّ النُّونَ في الأوَّلِ والميمَ في الثَّاني ساكنةٌ في الأَحوالِ كلِّها.

وهذا التَّعريفُ لِلبناءِ مُناسِبٌ للقولِ بأنَّ البناءَ مَعنويٌّ، وأمَّا المُناسبُ لِما قالَه ابنُ مالكٍ وغيرُه مِن أنَّ البناءَ لفظيٌّ، فهو أنْ يُقالَ في تعريفِهِ: البناءُ أثرٌ ظاهرٌ، أو مُقدَّرٌ، لازمٌ لآخرِ الكلمةِ بكلِّ حالٍ.

(وأَنواعُهُ) أي: البِناءِ، ويُعَبَّرُ عنها وعن أَنواعِ الإعرابِ أيضاً بِالألقابِ، قال بَعضُ المحقِّقينَ: والتَّعبيرُ بِالأنواعِ أَولى مِن التَّعبيرِ بِالألقابِ والمرادُ بها الأَسماءُ؛ لأنَّ حقَّ الأَلقابِ أنْ يُطْلَقَ كلٌّ منها على ما يُطْلَقُ عليه الآخَرُ، كأنْ يُقالَ: «الرَّفعُ نَصبٌ، والضَّمُّ فتحٌ»، وهذا مُمتنِعٌ؛ لأنَّ فيه إطلاقَ الشَّيءِ على مُبايِنِهِ، وهو باطِلٌ[1]، (أَربعةٌ) لا خامِسَ لها:

(ضمٌّ) كـ«حيثُ، وقبلُ، وبعدُ».

(وفَتحٌ) كـ«أينَ، وقامَ».

(وكَسرٌ) كـ«أمسِ».

(وسُكونٌ) كـ«منْ، وكمْ»، ويُسمَّى وَقْفاً.

فهَذه الأنواعُ الأربعةُ مُختصَّةٌ بالمبنيَّاتِ كما أنَّ أنواعَ الإعرابِ السَّابقةَ مختصَّةٌ بالمُعرَبَاتِ، وهذا مَذهبُ البَصريِّينَ، وأمَّا الكُوفيُّون فيُجَوِّزُونَ كُلًّا مِنهما لِكلٍّ مِن المَعْنَيَينِ، فعلى قولِ البَصريِّينَ لا تقولُ في نحوِ: «حيثُ»: (مَرفوعٌ)، بل تَقولُ: (مَبنيٌّ على الضَّمِّ) كما سيَأتي.

---

(١) أجاب المُعبِّر بالألقاب بأن المُراد: ألقابُ أنواعِ البناء، وألقابُ أنواع الإعراب. وبعضُهم فرَّق بين القِسمَين؛ فعبَّر عن الحَركات البِنائية بالألقاب دُون الأنواع كما في الإعراب لِعَدم اختِلاف آثارِها. وتَفصيلُه في حواشي «الجامي».

والاِسمُ ضَرْبانِ: مُعرَبٌ وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ علَيهِ؛ إمَّا لَفظاً كـ«زَيدٍ، وعَمرٍو»، وإمَّا تَقدِيراً نَحوُ: «مُوسَى، والفَتَى»، ومَبْنِيٌّ وهُوَ الفَرعُ، وهُوَ ما لا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَليهِ، ....

الكواكب الدرية

(والاسمُ) بعدَ التَّركيبِ مع العَواملِ (ضَربانِ) أي: قِسمانِ:

الأوَّلُ مِنهُما: (مُعرَبٌ، وهو الأَصلُ) أي: الغالبُ في الأسماءِ، ولِهذا قدَّمَهُ، (وهو) أي: المُعرَبُ: (ما) أي: الَّذي (تَغيَّرَ آخِرُه) بأنْ يَتَّصِفَ الحرفُ الذي هو آخِرُ المُعرَبِ بِصفةٍ أُخْرى، (بِسَببِ) اختلافِ (العواملِ الدَّاخلةِ علَيه) بِأنْ يَعملَ الواحدُ منها خِلافَ ما يَعْمَلُ الآخَرُ: (إمَّا) أنْ يكونَ تَغيُّراً (لَفظاً كـ«زَيدٍ، وعَمْرٍو»)، فإنَّ كلًّا منهما إذا رُكِّبَ مع عاملِهِ يَتَغَيَّرُ آخِرُه لفظاً، كما في: «جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومرَرتُ بزَيدٍ»، (وإمَّا) تَغيُّراً (تَقدِيراً)، وذلك (نَحوُ: «مُوسَى، والفتَى») مِن كلِّ اسمٍ مُعْرَبٍ يَتَعَذَّرُ ظُهورُ الإعرابِ في آخِره، فإنَّ كلًّا منهما إذا رُكِّبَ مع عاملِهِ يُقدَّرُ أنَّ آخِرَه قد تَغيَّرَ وإنْ لم يُوجَدْ تَغيُّرٌ في اللَّفظِ؛ لمانعٍ يَمنعُ مِن ظُهُورِه لفظاً، ككونِ الألفِ لازمةً للسُّكونِ لا تَقبلُ الحركةَ.

(و) الثَّاني: (مَبنِيٌّ) ـ ولا واسِطةَ بينَه وبين المُعرَبِ ـ، (وهو الفَرْعُ) أي: غيرُ الغالبِ على الأسماءِ، ومِن ثَمَّ لا يُبنَى الاسمُ إلَّا إذا أشبَهَ الحرفَ شَبَهاً قويًّا:

إمَّا في **الوضعِ** كتاءِ «قُمْتُ»؛ فإنَّها تُشبِهُ باءَ الجرِّ، و«نَا» مِن «قُمْنَا»؛ فإنَّها شَبيهةٌ بنَحوِ: «قَدْ».

أو في **المعنى** كـ«هُنَا»؛ فإنَّه اسمُ إشارةٍ للمكانِ، وهو مِن المعاني التي حقُّها أنْ تُؤَدَّى بالحرفِ كالخطابِ؛ فإنَّهم وَضعُوا له كافَ الخطابِ، والتَّنبيهِ[1]؛ فإنَّهم وضعُوا له «هَا» التَّنبيه.

أو في **الاستِعمالِ** كـ«هَيهاتَ»، فإنَّه اسمُ فعلٍ نائِبٌ عن «بَعُدَ»، ولا يَدْخُلُ عليها عاملٌ، فأشبَهَ «ليتَ» النَّائبةَ عن التَّمنِّي، ولا يَدخلُ عليها عامِلٌ.

(وهو) أي: المبنيُّ: (ما لا يَتغيَّرُ آخِرُه بِسَببِ العَواملِ الدَّاخِلةِ علَيه)، أي: لا يَتأَثَّرُ آخِرُه باختلافِ العواملِ، بل يَلزَمُ طَريقةً واحدةً؛ لأنَّه ضِدُّ الإعرابِ، والضِّدَّانِ لا يجتمعانِ.

---

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (والتشبيه).

كالمُضْمَراتِ، وأَسْماءِ الشَّرطِ، وأَسماءِ الاسْتِفهامِ، وأَسماءِ الإشارةِ، وأَسماءِ الأَفعالِ، ....

الكواكب الدرية

قال بَعضُهم: التَّعبيرُ بالضِّدِّ يُشعِرُ بِثُبوتِ واسِطةٍ بينَهما؛ لأنَّ الضِّدَّينِ يَجوزُ ارتفاعُهما ويَخلُفُهما آخرُ، كـ«القِيامِ، والقُعودِ»، فإنَّهما قد يَرتفعانِ ويَخلُفُهما الاستِلقاءُ؛ وأُجيب: بأنَّه لا مَحذورَ في هذا الإشعارِ؛ لأنَّه قد حُكِيَ خِلافٌ في الأسماءِ قبلَ التَّركيبِ:

فقِيل: إنَّها مَبنِيَّةٌ، وعليه ابنُ الحاجب.

وقيل: مُعرَبةٌ، وعليه الزَّمخشريُّ.

وقيل: إنَّها واسِطةٌ؛ لِفَقدِ مُوجِبِ الإعرابِ والبناءِ[1]؛ ولِسُكونِ آخِرِها وصلاً بعد ساكنٍ، نحوُ: «قافْ سينْ»، وليس في المَبنيَّاتِ ما يكونُ كذلك[2]، وعليه أبو حيَّان. قال بَعضُ المحقِّقينَ: وهو المُختارُ.

ثمَّ ذكرَ المصنِّفُ أنواعَ المبنيَّاتِ مِن الأَسماءِ في قَولِه:

(كالمُضْمَراتِ)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ كلُّها: مُتَّصِلُها ومُنفَصِلُها؛ لِشَبهِهَا بالحروفِ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفٍ واحدٍ، والحرفُ الواحدُ لا يَصلُحُ فيه الإعرابُ، ولِتَضمُّنِهَا معانيَ حقُّها أنْ تُؤدَّى بالحرفِ، كالتَّكلُّمِ في «أنَا»، والخطابِ في «أنتَ»، والغَيبةِ في «هو».

(وأَسماءِ الشَّرطِ)؛ فإنَّها مَبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ الذي هو «إنْ» الشَّرطيَّةُ في المَعنى.

(وأَسماءِ الاستِفهامِ) كـ«مَنْ، ومَا، وأَيْنَ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحَرف الذي هو هَمزةُ الاستِفهامِ.

(وأَسماءِ الإشارةِ) كـ«ذَا، وذِي، وهَؤلاءِ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ في المَعنى؛ لأنَّها ضُمِّنَتْ معنًى حقُّه أنْ يُؤدَّى بِالحرفِ.

(وأَسماءِ الأَفعالِ) كـ«صَهْ، ومَه، وهَيهاتَ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ في الاستِعمالِ؛

---

(١) وهو التركيبُ في الأول، وشَبهُ الحَرف في الثاني، وفيه أن الشبه الإهماليَّ واردٌ على الثاني، فالأَولى ما في «التذييل والتكميل» وغيره من جَعلِ سُكون الوصلِ الآتي علَّةً لامتناع البناء كما جُعِل عدمُ التركيب علَّةً لامتناع الإعراب.

(٢) أُجيب عن ذلك بطَلب الفَرق بين ما بُنيَ لِقيام المانِع وبين ما بُنِيَ لِعَدم المُقتضي.

وأَسماءِ المَوْصُولاتِ.

فمِنهُ ما يُبْنَى على السُّكُونِ، نَحوُ: «كَمْ»؛ ....

الكواكب الدرية

لأنَّها استُعمِلَتِ استِعمالَ الحُروفِ مِن حيثُ إنَّها نائبةٌ عن فعلٍ، ولا يَدخلُ عليها عاملٌ كـ«ليتَ، ولَعلَّ».

(وأَسماءِ المَوصُولاتِ[1]**)** كـ«الَّذي، والَّتي، واللَّذَينِ، واللَّاتي»؛ فإنَّها مَبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ مِن حيثُ إنَّها مُفتَقِرةٌ إلى ما يُتَمِّمُ مَعناها ـ وهو الصِّلةُ ـ، فأشبَهتِ الحروفَ في افتقارِها في إفادةِ مَعناها إلى ذِكْرِ مُتعلَّقِها.

ويُستَثْنَى مِن الموصُولاتِ «أَيٌّ» المَوصولةُ[2]؛ فإنَّها مُعرَبةٌ إلَّا إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صِلَتِهَا، كما سيأتي في الموصُولاتِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

ثمَّ إنَّ المبنيَّ يَنقسِمُ إلى أربعةِ أقسامٍ كما يُستفَادُ مِن قَولهِ:

(فمِنهُ ما يُبنَى علَى السُّكُونِ)، وقدَّمهُ على ما بعدَه لأصالتِهِ، **(نحوُ: «كَمْ»)** استِفهاميَّةً كانتْ نحوُ: «كَمْ مَالُكَ؟»، أو خَبريَّةً نحوُ: «كَمْ عبداً ملَكتُ».

وبُنِيَتِ الاستِفهاميَّةُ لِتَضمُّنِها معنَى هَمزة الاستِفهامِ، والخبريَّةُ لِمُشابهتِهَا لأُختِهَا.

وإعرابُ المثالِ الأوَّلِ: «كَمْ»: اسمُ استِفهامٍ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «مالُ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: مُضافٌ إليه.

وإعرابُ الثَّاني: «كَمْ»: خبريَّةٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ مقدَّمٌ، مَبنيَّةٌ على السُّكونِ، «عبداً»: تمييزٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «مَلكْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مَلَكَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

---

(١) كذا في الطَّبعات الثلاثِ، وسيَتكرَّر التعبير بالإضافة في مثلِ ذلك، وهو كثير في كُتب النحو، وفيه نظرٌ عندي؛ لأنَّ الوجهَ أن يقال: (الاسم الموصول) بالنعتِ، أي: الذي يُوصَل بجملةٍ أو نحوِها بعدَه، والإضافةُ يلزَم منها إضافةُ الشيء لِنَفسِه، وعلى مَن يُجيزُه ـ على أنه من إضافة العام للخاص مثلاً ـ أن يُجيزَ نحو: اسمُ المضمَر، واسمُ الموصوفِ، واسمُ العَلَم وغيرَ ذلك، وكفَى به قُبحاً.

ويَجري هذا الذي ذكَرناه ههنا في قولِ كثيرٍ من النحويِّين والمُعربين: فاءُ الفصيحة، والقِياس أن يقال: الفاءُ الفَصيحة، أو فاءُ الفَصاحة.

(٢) الأولى إسقاطُه.

ومِنهُ ما يُبْنَى على الفَتحِ كـ«أينَ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسْرِ كـ«أَمْسِ»؛ ومِنهُ ما يُبنَى على الضَّمِّ كـ«حَيثُ».

الكواكب الدرية

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الفَتحِ كـ«أينَ»)، وهي اسمٌ يُسألُ به عنِ المكانِ، وإنَّما بُنِيَ على الفتحِ لِتَضمُّنِهِ حرفَ الاستِفهامِ إنْ كانتِ استِفهاميَّةً نحوُ: «أينَ زيدٌ؟». **وإعرابُه**: «أينَ»: اسمُ استِفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على الفتحِ، و«زيدٌ»: خبرُه؛ وإنْ كانتْ شَرطيَّةً، فلِتَضمُّنِها حرفَ الشَّرطِ، نحوُ: «أينما تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسرِ كـ«أَمْسِ»)، وهو اسمٌ لِليومِ الذي قبلَ يَومِكَ، وإنَّما بُنِيَ لِتضمُّنِهِ معنَى لامِ التَّعريفِ، ولِذا صحَّ وَصفُه بِالمعرفةِ نحوُ: «صُمْتُ أمسِ الدَّابرَ».

وإعرابُه: «صُمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «صامَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «أمسِ»: ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الكسرِ، ومحلُّه النَّصبُ، «الدَّابرَ»: صفةٌ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الضَّمِّ كـ«حَيثُ»)، وهو ظرفٌ لِلمكانِ، وقد يُبنَى على الفتحِ لِلخِفَّةِ، وقد يُبْنَى على الكسرِ، وقد يُقالُ فيه: «حَوْثُ» ـ بالواوِ بدلَ الياءِ ـ، وإنَّما بُنِيَتْ لِلزومِ افتقارِها إلى جملةٍ تُضافُ إليها، وهذا هو الأكثَرُ مِن أحوالِها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥].

وإعرابُه: «امْضُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿حَيْثُ﴾: ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ، وهو مُضافٌ، وجُملةُ ﴿تُؤْمَرُونَ﴾ بعدُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وشذَّ إضافتُها إلى المُفردِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الرَّجَز]

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعَا ... نَجْماً يُضِيءُ كَالهِلَالِ سَاطِعَا؟[1]

---

(١) **البيت**: مجهول القائل، ويُروى: (كالشِّهاب لامعًا).

اللغة: (سُهَيل): نَجم عِند طُلوعه تَنضج الفواكه ويَنقضي القَيظ. و(الشِّهاب): الشُّعلة من النار. (ساطعة) أي: مُرتَفِعة.

الإعراب: «أمَا»: الهمزة: حرف استِفهام يُفيد التقريرَ، و(ما): نافية. «ترى»: مضارع مرفوع، وفاعلُه: مُستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ. «حيثُ»: قيل: ظرفُ مكان مَبنيٌّ على الضم في محل نَصب، وهو جائزٌ على تَعليقه =

والأَصْلُ في المَبنِيِّ أَنْ يُبْنَى على السُّكُونِ.

والفِعلُ ضَربانِ: مَبْنِيٌّ وهُوَ الأَصلُ، ومُعربٌ وهُوَ الفَرعُ، والمَبنِيُّ نَوعانِ:

أَحَدُهُما: الماضِي، وبِناؤُهُ على الفَتحِ، ....

الكواكب الدرية

فأضافَ «حيثُ» إلى «سُهيلٍ»، ومِنهم مَن يَروِي: «سُهَيلٌ» بالرَّفعِ على أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه مَحذوفٌ تَقدِيرُه: «حاصلٌ»[1].

(والأَصلُ في المَبنيِّ) اسماً أو غيرَه (أنْ يُبْنَى على السُّكونِ) لخفَّتِهِ، ولأنَّ الأصلَ عَدمُ الحركةِ، فلا يُعدَلُ عنه إلَّا لِسببٍ يَقتضِي العُدُولَ.

(والفِعلُ ضَرْبانِ: مَبنيٌّ، وهو الأَصلُ) في الأفعالِ؛ لأنَّها لم تَعْتَورْهَا مَعانٍ مختلِفةٌ تَفْتَقِرُ في تمييزِها إلى إعرابٍ؛ لاختِلافِ صِيَغِها باختِلافِ مَعانِيها، وإنْ حَصلَ لَبْسٌ[2] في بعضِ المواضعِ أمكَنَ إزالتُهُ بِإظهارِ النَّاصبِ والجازمِ.

(ومُعرَبٌ، وهو الفَرْعُ)؛ لِجَريانِهِ على خِلافِ الأصلِ.

(والمَبنِيُّ) مِن الأفعالِ (نَوعانِ: أَحدُهُما) الفعلُ (الماضِي)، وقدَّمَهُ لِلاتِّفاقِ على بنائِهِ.

(وبِناؤُه على الفَتحِ) ثُلاثيًّا كانَ كـ«ضَرَبَ»، أو رُباعيًّا كـ«دَحْرَجَ»، أو خُماسيًّا كـ«انْطَلَقَ»، أو سُداسِيًّا كـ«استَخْرَجَ»، ولا يَزيدُ على ذلك.

وإنَّما بُنيَ على حركةٍ لأنَّه يُشْبِهُ المُضارعَ، مِن حيثُ إنَّه يَقَعُ شَرطاً وصِلةً وصِفةً وخَبراً وحالاً؛ وكانَتْ فَتحةً لِثقلِ الضَّمِّ والكسرِ، وثِقلِ الفِعلِ، فعَدَلُوا إلى الفتحِ لِخفَّتِهِ؛ سواءٌ

= بـ(طالعاً)، وأمَّا على تعليقه بـ(ترى) ففاسدٌ، والأظهَرُ أنه مفعولٌ به لـ(ترَى)، وعلى الأولِ مفعُولُه محذوفٌ. «سُهيلٍ»: مضاف إليه. «طالعًا»: حال من (سُهيل). وفي الشطرِ غيرُ هذا مِن الأوجُه. «نجماً»: منصوبٌ على المدح بفعل محذوف. «يُضيء»: مضارع مرفوع، وفاعله: تقديره: هو. وجُملة (يُضيء) في محل نصب نَعت لـ(نجماً). «كالهلال»: مُتعلق بمحذوف حال من الضمير المستَتر في (يُضيء). «ساطعًا»: حالٌ ثانية منه، أو نعتٌ لـ(نجماً).

وجه الاستشهاد: إضافةُ (حيث) إلى الاسم المُفرد، وهو شاذٌّ عند الجُمهور، والقياسُ إضافتُها إلى الجملة.

(١) فتكونُ (حيث) مَبنيةً مُضافة إلى الجُملة.

(٢) بفتحِ اللام بمعنى الالتباس، وأمَّا اللُّبس بضمِّها فمِن اللِّباس.

إِلَّا إذا اتَّصَلَ بِهِ واوُ الجَماعةِ فيُضَمُّ، نَحوُ: «ضَرَبُوا»، أوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنا».

والثَّاني: الأَمْرُ، وبِناؤُهُ على السُّكُونِ، نَحوُ: «اضْرِبْ، واضْرِبْنَ»، ....

الكواكب الدرية

أكانتِ الفتحةُ ظاهِرةً كالأمثلةِ المَذكورةِ، أو مُقدَّرةً نحوُ: «عَفَا، ورَمَى»؛ فإنَّ سكونَ آخِرِهما عارِضٌ، والفَتحة فِيهما مُقدَّرةٌ، (إلَّا إذا اتَّصلَ بِه) أي: الماضي (**واوُ الجَماعةِ، فيُضَمُّ**) آخِرُه، (**نَحوُ**: «ضَرَبُوا»)، فالباءُ هي آخرُ الفعلِ، وحقُّها أنْ تُبْنَى على الفتحِ، ولكنْ ضُمَّتْ لمُناسبةِ الواوِ، وأمَّا نحوُ: «اِشْتَرَوا» فالأصلُ فيه: «اِشْتَرَيُوا» بياءٍ مَضمومةٍ قبلَ الواوِ، ولكنَّها قُلِبَتْ ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقائِهَا ساكنةً مع الواوِ، (**أو اتَّصلَ به ضَمِيرُ رَفعٍ مُتحرِّكٌ**) ذلك الضَّمير، (**فيُسَكَّنُ**) آخِرُه تَسْكِينَ بناءٍ على الأصحِّ؛ لأنَّه الأصلُ في البناءِ، وقال ابنُ هشام في «الأوضَح»: السُّكونُ فيه عارضٌ أوجبَهُ كراهةُ العربِ تَوالي أربعِ حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، (**نَحوُ**: «ضَرَبْتُ») مثلَّثَ التَّاءِ، (و«ضَرَبْنَا») بإسكانِ الباءِ، ومِثلُهُ «النِّسوةُ ضَرَبْنَ»؛ فإنَّ «ضَرَبْنَ» فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونُونُ النِّسوةِ فاعلٌ.

فخرجَ بضميرِ الرَّفعِ: ضميرُ النَّصبِ، كـ«ضَرَبَكَ»، وبِالمتحرِّكِ: ضميرُ الرَّفعِ السَّاكنُ نحوُ: «ضَرَبَا»، ففي هاتَين الحالتَينِ بُنِيَ على الفتحِ الذي هو الأصلُ فيه.

(**والثَّاني: الأَمرُ**) فإنَّه مَبنيٌّ على الأصحِّ عند جُمهورِ البَصريِّينَ، (**وبناؤُه على السُّكُونِ**) إذا كان صَحيحَ الآخِرِ.(**نَحوُ**: «اضْرِبْ»). **وإعرابُه**: «اضْرِبْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تقديرُه: أنتَ.

(و) نحوُ: («اضْرِبْنَ) يا هِنداتُ»، مِن كلِّ فعلٍ اتَّصَلَتْ به نونُ النِّسوةِ. **وإعرابُه**: «اِضْرِبْنَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بِنُونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وإنَّما بُنِيَ الأمرُ على السُّكونِ في الحالتَينِ المَذكورتَينِ؛ لأنَّ مُضارعَهُ يُجْزَمُ فِيهما بِالسُّكونِ[1]، نحوُ: «لم تَضْرِبْ»، والقاعِدةُ: أنَّه يُبْنَى على ما يُجزَمُ به مُضارعُهُ المبدوءُ بتاءِ

---

(١) أما الأول فظاهِر، ومثالُه في الشرح، وأما الثاني وهو نحو: (يَضرِبْن) ففيه نظر لأنه مبنيٌّ على السكون وليس مَجزوماً، فإما أن يكونَ تساهَل في العبارة، أو بَناه على القول بأن المضارعَ المذكورَ حينئذٍ مبنيٌّ في محلِّ جزم كما هو مذهَب بعضِهم.

إلَّا إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ أَو ضَمِيرُ جَمعٍ، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثةِ المُخاطَبةِ، فَعلى حَذفِ النُّونِ، نَحوُ: «اضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي»، وإلَّا المُعتَلَّ فَعَلى حَذفِ حَرفِ العِلَّةِ، نَحوُ: «اخْشَ، واغْزُ، وارْمِ».

والمُعرَبُ مِنَ الأَفعالِ المُضارِعُ، بِشَرطِ أَنْ لا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإناثِ، ....

الكواكب الدرية

الخطابِ، (إلَّا إذَا اتَّصَلَ بِه ضَميرُ تَثنِيَةٍ، أو ضَمِيرُ جَمعٍ مُذكَّرٍ[1]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، فعلَى حَذفِ النُّونِ) يكونُ بِناؤُه؛ لأنَّ مُضارِعَهُ بِحَذْفِ النُّونِ؛ ثُمَّ مثَّلَ للثَّلاثةِ مُبتدِئاً بأوَّلها، فقالَ: (نَحوُ: «اضْرِبَا»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضَميرُ تَثْنيةٍ. وإعرابُه: «اضْرِبَا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(و«اضْرِبُوا»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضميرُ جمعٍ مُذكَّرٍ. وإعرابُه: «اضْرِبُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(و«اضْرِبِي»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضميرُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ. وإعرابُه: «اضْرِبِي:» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(وإلَّا المُعتَلَّ) مِن فعلِ الأمرِ ـ وهو: ما آخِرُه حرفٌ مِن حروفِ العلَّةِ الثَّلاثةِ، وهي: الواوُ والألفُ والياءُ ـ (فعَلى حَذفِ حَرفِ العِلَّةِ) يكونُ بناؤُه؛ لأنَّ مُضارِعَهُ يُجزَمُ بحذفِ حَرفِ العلَّةِ، (نَحوُ: «اخْشَ»)، وإعرابُه: «اِخْشَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ ـ وهو الألفُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، (و«اغْزُ»)، وإعرابُه: «اُغْزُ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِنَ آخِرِه ـ وهو الواوُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، (و«ارْمِ»)، وإعرابُه: «اِرْمِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه ـ وهو الياءُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُه: أنتَ.

(والمُعرَبُ مِنَ الأَفعالِ: المُضارِعُ)، وإعرابُه على خلافِ الأصلِ، لكنْ لا يُعْرَبُ مُطلقاً، بل (بِشَرطِ أنْ لا يَتَّصلَ بِه نُونُ الإناثِ)، ويُعَبَّرُ عنها بـ(نُونِ النِّسوةِ)[2]، فلا فرقَ بَينهما، غيرَ

(١) الذي يَظهر من تَتبُّع نُسخ المتن وشرح الفاكهي أن هذا الحرف من كلام الشارح.

(٢) والأول أحسَنُ؛ لِشُمولِه غيرَ العاقل.

ولا نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ، نَحوُ: «يَضرِبُ، ويَخْشَى»؛ فإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الإناثِ بُنِيَ على السُّكُونِ، نَحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإنِ اتَّصلتْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ ....

الكواكب الدرية

أنَّها إنِ اتَّصلتْ بِالأفعالِ كانَتِ اسماً مُضمراً مَرفوعاً على الفاعِليَّةِ، وإنِ اتَّصلتْ بِالأسماءِ كانَتْ حَرْفاً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، نحوُ: «هُنَّ، وإيَّاكنَّ».

(ولا نُونُ التَّوكيدِ)، وهي: نُونٌ خَفيفةٌ ساكنةٌ أو مُشدَّدةٌ مَفتُوحةٌ[١] يُؤْتَى بها لِتَوكيدِ الفعلِ.

وتَختَصُّ بِالفعلِ المستقبَلِ الطَّلبيِّ أمراً أو نهياً أو استِفهاماً؛ إذ لا يُؤَكَّدُ ما لم يَكُنْ مَطلُوباً، ولَزِمَتْ في مُثبَتِ القَسَمِ[٢] - أي: في جوابِهِ - نحوُ: «واللهِ إنَّ زَيداً لَيَقُومَنَّ».

(المُباشِرةُ) أي: المُتَّصلةُ بِآخرِ الفعلِ مِن غيرِ فاصلٍ بينَهُما لفظاً، ولا تَقْدِيراً.

ثُمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لِلمُضارعِ الخالي مِن النُّونَينِ، فقالَ: (نَحوُ: «يَضرِبُ») مِن كلِّ فعلٍ مُضارعٍ صَحيحِ الآخِرِ، فإنَّه يُرْفَعُ بضمَّةٍ ظاهرةٍ في آخِرِهِ، (و) نحوُ: («يَخْشَى») مِن كلِّ مُضارعٍ مُعتلِّ الآخِرِ، فإنَّه يُرْفَعُ بِضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على حرفِ العلَّةِ.

(فإنِ اتَّصلَتْ به نُونُ الإناثِ بُنِيَ) مَعها لِضَعفِ شَبَهِهِ بِالاسمِ حينئذٍ؛ لأنَّ هذه النُّونَ لا تَتَّصِلُ إلَّا بالفعلِ، فلمَّا اتَّصلتْ به رُدَّ إلى ما هو الأصلُ في الأفعالِ - وهو البناءُ -، فيُبْنَى (على السُّكونِ) كما بُنِيَ الماضي معها على السُّكونِ، (نَحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «الوالِداتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿يُرْضِعْنَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بِنُونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتَدأ.

(فإنِ اتَّصلَتْ بِه نُونُ التَّوكيدِ المُباشِرةُ) لَه لَفظاً وتقديراً (بُنِيَ) معها (على الفَتحِ): ثقيلةً كانَتْ (نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ تقديرُه: واللهِ، «يُسْجَنَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، ونائبُ

---

(١) أي: غالباً أو في الأصل، وإلا فهي مَكسورة مع المثنَّى وجماعة الإناث.

(٢) أي: بشُروط.

وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

وإنَّما أُعرِبَ المُضارعُ لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ.

الكواكب الدرية

الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً، تقديرُه: هو، أو خَفيفةً نحوُ: (﴿وَلَيَكُونًا﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، تقديرُه: واللهِ، «يكوناً»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وهو مُتَصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقِصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وخبرُها جُملةُ ﴿مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

وإنَّما بُنِيَ الفِعلُ معها على الفَتحِ لأنَّه معها كالمُركَّبِ تركيبَ «خمسةَ عشَرَ»، ولهذا لو فَصَلَ بينَ الفعلِ والنُّونِ ألفُ الاثنينِ أو واوُ الجَمعِ أو ياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ، لم يُحْكَمْ بِبنائِهِ؛ لأنَّهم لا يُرَكِّبُونَ ثَلاثةَ أشياءَ.

واحتَرزَ المصنِّفُ بالمباشِرةِ عن غيرِ المباشرةِ لفظاً أو تَقديراً، نحوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، فإنَّ الواوَ في الأوَّلِ والألفَ في الثَّاني والياءَ في الثَّالثِ[(١)]: فاصِلةٌ بينَ آخِرِ الفعلِ والنُّونِ، فهو مُعرَبٌ لا مَبنيٌّ.

وهذه أمثِلةُ غيرِ المباشِرةِ لَفظاً، وأمَّا غيرُ المباشرةِ تَقديراً فنحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧] بضمِّ الدَّالِ، فإنَّ نونَ التَّوكيدِ وإنْ باشَرَتْ آخِرَ الفعلِ الذي هو الدَّالُ لفظاً، لكنَّها مُنفَصِلةٌ عنه تَقديراً؛ لأنَّ أصلَهُ: «يَصُدُّونَكَ» بواوِ الجماعةِ، فلمَّا حُذفتِ النُّونُ لِلجازمِ، ثمَّ أُكِّدَ بنونِ التَّوكيدِ، التَقَى ساكنانِ: نونُ التَّوكيدِ، وواوُ الجَماعةِ، فحُذِفَتْ واوُ الجماعةِ لِدَلالةِ ضمَّةِ الدَّالِ عليها حِينئذٍ[(٢)].

(وإنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ) على خِلافِ الأصلِ؛ (لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ) مِن حيثُ إنَّ كُلًّا منهما تَعرِضُ له مَعانٍ مُختلِفةٌ يَفتَقِرُ في التَّمييزِ بَينها إلى الإعرابِ، نحوُ: «لا تَأكُلِ السَّمَكَ، وتَشرَبَ اللَّبنَ»؛ فإنَّه لا يُعرَفُ أنَّ القصدَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهما على انفِرادِهِ، أو عن الجَمعِ بينهما، أو عن الأوَّلِ فقط، إلَّا بِالحركةِ، فإذا جزَمتَ «تَشرَبْ» عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهما،

---

(١) والثلاثةُ فاعلٌ، ومِن ثَمَّ لم تُحذَف، وأمَّا لامُ الفعل في الأول والثالث فمحذوفةٌ لالتقاءِ الساكنَين بعد قلبها ألفاً لتحرك الواو أو الياء وانفتاحِ ما قبلَها.

(٢) أي: والمحذوف لعلَّة كالثابت، لِذا كانت في التقدير فاصلةً بين آخرِ الفعل والنون.

وأمَّا الحُرُوفُ فَمَبنِيَّةٌ كُلُّها .

الكواكب الدرية

وإنْ نصبتَهُ عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن الجَمعِ بَينهما، وإنْ رفعتَهُ عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن الأوَّلِ، وإباحةُ الثَّاني.

(وأمَّا الحُرُوفُ فمَبنِيَّةٌ كلُّها) لا حظَّ لشيءٍ منها في الإعرابِ لفظاً، ولا تَقديراً، ولا مَحلًّا؛ لأنَّها ليس فيها مُقتضٍ للإعرابِ؛ إذ لا تَتَصَرَّفُ، ولا يَتعاقَبُ عليها مِن المعاني ما يُحْتاجُ معهُ إلى الإعرابِ.



بابُ مَعرفة علاماتِ الإعراب

لِلرَّفعِ أَربَعُ عَلاماتٍ: الضَّمَّةُ وهيَ الأَصلُ، والواوُ والألِفُ والنُّونُ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الضَّمَّةِ.

فأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في أَربَعةِ مَواضِعَ: في الاسْمِ المُفرَدِ؛ ....

الكواكب الدرية

بابُ مَعرفةِ عَلاماتِ الإعرابِ

أصالةً ونِيابةً، والمرادُ بِالعلاماتِ: الحرَكاتُ الثَّلاثُ والسُّكونُ، وما نابَ عن ذَلك.

وإنَّما تَكونُ علاماتٍ إذا قُلنا: (الإعرابُ مَعنويٌّ)، وهو الذي مَشَى عليه المصنِّفُ، وإلَّا فهي الإعرابُ نَفسُه.

(**لِلرَّفعِ**) وهو: ما يُحدِثُهُ عاملُهُ في آخرِ الكلمةِ، وبَدَأَ بِعلاماتِهِ لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَغْنِي عنِ المَرفوعِ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ كلامٌ لا مَرفوعَ فيه، ولهذا يُسَمَّى المَرفوعُ عُمْدةً، وغيرُه فَضلةً، (**أربَعُ عَلاماتٍ**) تَدلُّ عليه:

(**الضَّمَّةُ، وهي الأَصلُ**) ولهذا لا يَقُومُ غيرُها مَقامَهَا، إلَّا عندَ تَعذُّرِها، (**والواوُ والألفُ والنُّونُ، وهي**) فرعٌ؛ لأنَّها (**نائِبةٌ عنِ الضَّمَّةِ**):

أمَّا الواوُ فلِكونها مُتوَلِّدةً عنها.

وأمَّا الألفُ فلِكونها أُختَ الواوِ[1] أُعْطِيَتْ حُكْمَها في القيامِ مَقامَ الضَّمَّةِ.

وأمَّا النُّونُ فلأنَّها تُقارِبُ الواوَ في المخرجِ[2]، فقامَتْ مَقامَ الضَّمَّةِ كالواوِ.

ثُمَّ أشارَ إلى مَواضعِ كلِّ واحدةٍ مِن العلاماتِ المَذكورةِ، مبتدِئاً بالأصلِ فقالَ:

(**فأمَّا الضَّمَّةُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ**) ظاهراً ومُقدَّراً (**في أَربَعةِ مَواضعَ**) لا زائدَ علَيها:

(**في الاسمِ المُفرَدِ**)، وهو هنا: ما ليسَ مثنًّى ولا مَجمُوعاً ولا مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ،

---

(١) إذ هُما من أحرُف المدِّ واللين.

(٢) ولِهذا أُدغِمت فيها.

مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، . . . .

الكواكب الدرية

(مُنصَرِفاً كانَ) ـ وهو: ما دخَلهُ الصَّرفُ الَّذي هو التَّنوينُ، والجرُّ[١] بِالكَسرةِ ـ (أو غيرَ مُنصَرِفٍ) ـ وهو: ما لا يدخُلُهُ الصَّرفُ بسببِ وُجُودِ عِلَّتَينِ مِن عِلَلٍ تسعٍ، أو واحدةٍ منها تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ، (نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾)، هذا مثالٌ لِلمُنصرِفِ، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو اسمٌ مُفرَدٌ لا يُثنَّى ولا يُجْمَعُ، ولا يُصَغَّرُ، ولا يُؤَنَّثُ.

واعْلَمْ أنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ كثيراً ما يُمَثِّلُ بالآياتِ القُرآنيَّةِ، ولعلَّ غرضَهُ بذلك التَّبرُّكُ بالقُرآنِ، وقد قال السُّيوطيُّ ـ رَحمه اللهُ تعالى ـ: كلُّ ما وردَ أنَّه قُرِئَ به، جازَ الاحتِجاجُ به في العربيَّةِ؛ سواءٌ أكانَ مُتواتِراً كالقِراءاتِ السَّبْعِ المَشهورةِ، أم آحاداً كقراءةِ الثَّلاثةِ الَّذينَ هم تمامُ العَشَرَةِ، أم شاذًّا، وهي ما وراءَ العَشرةِ[٢]. انتهى.

فإنْ لم يَجِدْ مثالاً لما يُمَثِّلُ لهُ مِن القرآنِ، عَدلَ إلى كلامِ العربِ؛ لأنَّ ما يَثْبُتُ منه عن

---

(١) يحتملُ أنه معطوفٌ على (التنوين)، فيكون داخلاً في حقيقةِ الصرفِ، وأنه مَعطوفٌ على (الصرف)، فيكونُ خارجاً عنه، وهذا الثاني هو مَذهبُ المحقِّقين.

(٢) أصلُ هذا الكلام لِلسيوطيِّ في «الاقتراح» غيرَ أن عبارتَه فيه: أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وَرد أنه قُرئ به جازَ الاحتجاجُ بِه في العربية؛ سواءٌ كان متواتراً أم آحاداً أم شاذًّا. اهـ ولم يُبيِّن فيه المقصودَ بالأنواع الثلاثة، ولعلَّ الشارح أخذ تعيينَها من بعضِ كُتبه الأُخرى، لكن الذي استقرَّ عليه السيوطيُّ في «الإتقان» أنَّ العشر كُلَّها مُتواترةٌ، ونَقل في ذلك كلامَ السُّبكي ومنه: إنَّما قُلنا في «جمع الجوامع»: (والسَّبع مُتواترة) ثم قُلنا في الشاذ والصحيح: (إنه ما وراء العَشرة) ولم نَقُل: (والعشر متواترة) لأن السبع لم يُختَلف في تَواترها، فذَكرنا أولاً مَوضع الإجماع ثم عَطَفنا عليه مَوضع الخلاف، قال: على أن القول بأنَّ القِراءاتِ الثلاثَ غير مُتواترة في غايةِ السُّقوط، ولا يَصحُّ القولُ بِه عمَّن يُعتبَر قَولُه في الدِّين. . . إلخ؛ وقال السيوطي قبل ذلك تحت الأنواع (٢٢-٢٧): أتقَن الإمامُ ابنُ الجزري هذا الفصلَ جدًّا، وقد تَحرَّر لي منه أن القِراءات أنواع: الأول: المُتواتر، وهو ما نقَله جمع لا يُمكِن تَواطؤهم على الكذب عن مِثلِهم إلى مُنتَهاه، وغالِبُ القراءات كذلك؛ الثاني: المَشهور، وهو ما صَحَّ سَنَدُه ولم يَبلُغ درجةَ التواتُر ووافَق العربيَّة والرَّسم، واشتَهر عن القُرَّاء، فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا مِن الشُّذوذ؛ الثالث: الآحاد، وهو ما صَحَّ سَنَدُه وخالَف الرسم أو العربيَّةَ، أو لم يَشتهر الاشتِهارَ المذكورَ؛ الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصحَّ سندُه؛ الخامس: الموضوع، كالقراءات المنسوبة لِلخزاعي. اهـ باختصار تبعاً لما نقله صاحبُ «فَيض نشر الانشِراح» (١/ ٤١٩).

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٤]، . . . .

الكواكب الدرية

الفُصحاءِ الموثوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ محتجٌّ به إجماعاً، وإنَّما لم يُمَثِّلْ بكلامِهِ ﷺ الواردِ في السُّنَّةِ؛ لأنَّ غالبَ الأحاديثِ مَرويٌّ بالمعنى، وقد تَداوَلَتها الأعاجمُ والمُوَلَّدُونَ قبْلَ تَدْوِينِهَا في الكُتبِ، فَرَوَوْهَا بما أدَّتْ إليه عِبارتُهم، فبدَّلُوا الألفاظَ بألفاظٍ، ومِن ثَمَّ أنكرَ جماعةٌ مِن المحقِّقينَ على البَدْرِ بنِ مالكٍ[1] إثباتَ القَواعدِ النَّحويَّةِ بالألفاظِ الواردةِ في الحَديثِ، مع أنَّ الواضِعِينَ لعِلْمِ النَّحوِ المستقرِئينَ لأحكامِهِ مِن لسانِ العربِ كأبي عَمرِو بنِ العلاءِ وعِيسى بنِ عُمَرَ والخَلِيلِ بنِ أحمدَ وسيبويهِ مِن أئمَّةِ البصريِّينَ، والكِسَائيِّ والفرَّاء والأحمَرِ[2] وهشامٍ الضَّريرِ مِن أئمَّةِ الكوفيِّينَ لم يَفعلُوا ذلك، وكذا مَن بعدَهُم مِن المتأخِّرينَ[3].

(﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾) هذا مِثالٌ لغيرِ المُنصَرِفِ، وإعرابُه: «إذْ»: ظرفٌ لِما مضى مِن الزَّمانِ[4]، ﴿قَالَ﴾: فِعلٌ ماضٍ، ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ[5].

(﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾) هذا مِثالٌ لِغيرِ المُنصَرِف، أتى به المصنِّفُ لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ بين كونِ الضَّمَّةِ ظاهِرةً كالمثالَينِ، أو مقدَّرةً كهذا المثالِ. وإعرابُه: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ، ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿مُوسَىٰ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

---

(١) أصلُ هذا الكلام في «الاقتراح» أيضاً، إلا أنَّ عِبارة السيُوطي فيه: (ومِن ثَمَّ أُنكر على ابنِ مالك. . . إلخ)، والمقصودُ بابن مالك والدُ بَدر الدين الجمالُ محمد صاحِبُ «الألفيَّة» و«التسهيل» وغيرِهما، بِدليل بَقيَّة كلام السيوطي وكلام غيرِه من المعترِضين عليه أو المدافِعين عنه كأبي حيانَ والدمامِيني، فذِكرُ البدر ابن مالِك ههنا من الغرائب.

(٢) هو عليُّ بن مُبارك الأحمر، أحدُ مَن اشتهر بالتقدُّم في النَّحو واتِّساع الحفظ، وكان رجلاً مِن الجُند من رجال النَّوبة على بابِ الرشيد، محبًّا للعربية، لازم الكسائيَّ حتى قوي وتمكن. توفي سنة (١٩٤هـ).

(٣) أي: بصريِّين وكوفيِّين كانوا أو غيرَهم من نُحاة الأقاليم كنُحاة بغدادَ والأندلس.

(٤) الصحيحُ أنه اسمٌ بمعنى (حين) في محل نَصب مَفعول به لِفعل مَحذوف تقديرُه: اذكر، هذا هو الغالِب على (إذ) المَذكورة في أوائل القَصص في القرآن، واختارَه الزَّمخشري وابنُ عَطيَّة وغيرُهما من المُعرِبين. فاستَحضِرْه فيما يأتي! وانظر التعليقَ في (١/ ٣٦٢) من هذا الكتاب وُجوباً.

(٥) وجملةُ ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ في موضع جر بإضافة الظرف إليها.

وفي جَمْعِ التَّكسِيرِ ....

الكواكب الدرية

(وجَمعِ التَّكسِيرِ)، وهو: ما تغيَّرَ فيه بناءُ مُفردِهِ بزيادةٍ، كـ«رَجُلٍ، ورِجالٍ»[١]، أو نَقصٍ نحوُ: «كِتابٍ، وكُتُبٍ»[٢]، أو تَبديلِ شكلٍ[٣] كـ«أَسَدٍ، وأُسْدٍ» بفتحِ السِّينِ في الأوَّلِ، وضمِّها في الثَّاني؛ سواءٌ أكان التَّغييرُ تحقيقيًّا كالأمثلةِ المَذكورةِ، أو تَقديريًّا كـ«فُلْكٍ»؛ فإنَّه يَستَوي مُفرَدُه وجمعُه لفظاً، تقولُ: «هذا[٤] فُلْكٌ ماخِرٌ»، و«هذه فُلْكٌ مَواخِرُ».

وممَّا يُحتَاجُ إليه الفَرْقُ بينَ الجمعِ واسمِ الجمعِ واسمِ الجِنْسِ الجمعيِّ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ هنا يكونُ وُصلةً[٥] للطَّالبِ إلى التَّمييزِ بين الثَّلاثةِ، فأَقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: إنَّ اللَّفظَ الدَّالَّ على ثلاثةٍ[٦] فصاعِداً ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما يَدلُّ على الآحادِ المجتَمِعةِ دلالةَ الأفرادِ المتَعاطِفةِ على ما ذُكر، وهو المسمَّى بِالجَمعِ، صحيحاً كان كـ«مُسلمِينَ»، أو مكسَّراً كـ«رِجالٍ»، فإنَّه دالٌّ على مُسلِمٍ ومسلمٍ ومُسلمٍ، ورَجُلٍ ورجلٍ ورجلٍ؛ وهذا لا يَعودُ الضَّميرُ إليه مُفرَداً، ولا يُوصَفُ إلَّا بوصفِ الجمعِ، ولا يَقَعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» فصاعداً على الصَّحيحِ.

الثَّاني: ما يَدلُّ على الآحادِ المجتَمعةِ الغيرِ المتَعاطفةِ بِاعتِبار الكمِّيَّةِ، وهو المسمَّى باسمِ الجمعِ، وهذا يُخبَرُ عنه إخبارَ الواحدِ، ويُوصَفُ بوصفِ المُفردِ، ويَصِحُّ عطفُ مِثلِهِ عليه، ويَقعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» وأخواتِهِ، وهو نَوعان:

---

(١) فإنَّ الجمع زيدَ فيه الألف على مُفرده، ويَرِدُ عليه التغيير بالشكل أيضاً وهو قَسيمٌ للتغيير بِالزيادة والنقصِ كما سيأتي، فالمثالُ الصحيح: «صِنوٌ» لِلمفرد و«صِنْوانٌ» لِجَمعه.

(٢) فيه مثلُ ما مرَّ في الذي قبلَه، فالمثالُ الصحيح نحو: «تُخَمة» بضمِّ التاء وفتحِ الخاء المعجمة لِلمُفرد، و«تُخَم» لِجَمعه.

(٣) هذا ثالث أنواع التغيير التي ذكَرها، ولم يَزد عليها، وقد علمتَ مما كَتبناه في التعليقَين السابقَين أن الأنواع أكثرُ من ذلك، فلو قال: (ما تغيَّر فيه بناءُ مُفردِه بمثلِ زيادة... إلخ) أو (بواحدٍ أو أكثرَ من الزيادة والنَّقص والتبديل) لَكان أقربَ من الصواب.

(٤) ويجوز (هذه) بالتأنيث أيضاً؛ فكأنه يُذهب بها إذا كانت واحِدةً إلى المَركَب فتُذكَّر، وإلى السَّفينة فتؤنَّث.

(٥) أي: رابطاً يَصِل بين الشيئَين.

(٦) أي: لا اثنَين، على الراجح في أقلِّ الجمعِ لغةً.

. . . .

الكواكب الدرية

فمِنه: ما لا واحدَ له مِن لَفظِهِ كـ«قَومٍ، ورَهْطٍ، ونَفَرٍ، ومَعشَرٍ، وعِصابةٍ، وزُمرةٍ، وإبلٍ، وذَوْدٍ، وجماعةٍ، وفَريقٍ، وناسٍ، وقَطيعٍ».

ومنه: ما له واحدٌ مِن لَفظِهِ[(١)] كـ«صَحْبٍ، ورَكْبٍ، وسَفْرٍ، وطَيْرٍ، وخَدَمٍ، وأَدَمٍ، وغَيَبٍ، وأَهَبٍ» في جمعِ «صاحِبٍ، وراكبٍ، وسافرٍ، وطائرٍ، وخادمٍ، وأديمٍ[(٢)]، وغائبٍ، وإهابٍ[(٣)]».

الثَّالثُ: ما يَدُلُّ على الآحادِ بِاعتبارِ إطلاقِهِ على الماهيَّةِ المُعَرَّاةِ عن المشخِّصاتِ، لا بِاعتبارِ الكمِّيَّةِ، ولا بِاعتبارِ التَّعاطُفِ، ولا بِاعتبارِهما، وهو المسمَّى بِاسمِ الجِنسِ الجَمعيِّ، وهذا يَصلُحُ وُقوعُه على القَليلِ والكثيرِ، وقيل: لا يَقَعُ على أقلَّ مِن ثلاثةٍ، وهو الأَصَحُّ، ومتى نُفِيَ لَزِمَ انتِفاءُ مُفرَدِهِ، ويَقَعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» وأخَواتِهِ، ولَكَ وَصْفُهُ والإخبارُ عنه كالمُفرَدِ، وهو أنواعٌ:

فمِنه: ما يَمتازُ عنه واحِدُه بتاءِ التَّأنيثِ، وهو الأكثَرُ، كـ«نَخْل ونَخْلة»، و«رُطَب ورُطَبة»، و«تَمْر وتَمْرة»، و«كَرْم[(٤)] وكَرْمة»، و«عِنَب وعِنَبة»، و«زَبِيب وزَبِيبة»، و«سَحاب وسَحابة»، و«غَمَام وغَمامة»، و«كَلِم وكَلِمة»، وهذا قد سُمِعَ تَكسيرُه، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ كـ«رُطَب وأَرْطاب»؛ ويَجوزُ تَذكِيرُه وتأنيثُه[(٥)] كـ«هَذه نَخلةٌ[(٦)] باسِقةٌ، وهذَا نَخلٌ بَواسِقُ[(٧)]»، قال بَعضُهم: والغالبُ عليه التَّذكيرُ، وقال غيرُه: تَذكِيرُه وتَأنيثُه سَواءٌ في الاستِعمالِ.

---

(١) أي: وليس على أوزان الجُموع المعروفةِ.

(٢) هو الجِلد الذي قد تَمَّ دِباغُه وتَناهى.

(٣) هو ما لم يُدبَغ من جِلد البقر ونحوِه.

(٤) هو العِنَب.

(٥) في «التسهيل» أن الحِجازيِّين يُؤنِّثونه، والتَّميميِّين والنَّجدِيِّين يُذكِّرونه، ونُوقش في ذلك.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: (نخلٌ)؛ إذ مَقصُوده بالذي يُذكَّر ويؤنَّث ههنا اسمُ الجنس الخالي من التاء، وفي التَّنزيل: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ بِالتذكير، وفي مَوضعٍ آخر: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ بِالتأنيث، وأمَّا (نَخلة) بالتاء فتأنيثُها واضحٌ ولا كلامَ فيه، وفي «المُفصَّل» مثلاً: ونحوُ: (النَّخل والتَّمر) مِمَّا بينه وبين واحِدِه التاءُ يُذكَّر ويُؤنث. اهـ فافهَم!

(٧) لعلَّه: (باسق) فتصحَّف، وإلَّا فالمُفرَد المُذكر لا يُوصَف بِالجَمع، إلا أن يُقال: إن ذلك جاءَ على المَعنى؛ لأنَّ مَعنَى الجِنس العُمومُ والكثرةُ، والحملُ على المَعنى كَثير.

مُنصرِفاً كانَ أو غيرَ مُنصرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾ [التوبة: ٢٤]، ....

الكواكب الدرية

ومِنه: ما يَمْتازُ عن واحدِه بالتَّاءِ، عكسَ ما قبلَهُ، وهو الأقلُّ، كـ«كَمْأةٍ» - بالتَّاءِ لاسمِ الجِنْسِ - واحِدُها: «كَمْءٌ» بدُون تاء، ومثلُ هذا يَضْعُفُ تَذكِيرُه، ولا يَمتنِعُ.

ومنه: ما يَمتازُ واحدُه عنه بِياءِ النَّسب، وهو كثيرٌ، كـ«عَربٍ وعَربيٍّ، وعَجَمٍ وعَجَميٍّ، ورُومٍ ورُوميٍّ، ويَهود ويَهوديٍّ»، خلافاً لابنِ مالكٍ، فإنَّه عدَّهُ في اسم الجمعِ[1]، قال الفَارِسيُّ: (وقياسُ هذا أنْ يَجْرِيَ فيه التَّذكيرُ على معنَى الجمعِ، والتَّأنيثُ على معنَى الجماعةِ)، ونظرَ فيه أبو حيَّانَ وغيرُه بأنَّ الرُّومَ والزِّنْجَ وما أشبَهَهُما أُمَمٌ عُقَلاءُ، فهُم كـ«رِجالٍ وعَبِيدٍ»، فتَقولُ: «ذَلَّ أو ذَلَّتِ اليهودُ»، أو: «اليَهودُ ذَلَّتْ أو ذَلُّوا» دُونَ «ذلَّ» بِالتَّذكيرِ، كما تَقولُ: «قامَ الرِّجالُ وقامَتِ الرِّجالُ» أو: «الرِّجالُ قامَتْ أو قامُوا»، ولا تَقولُ: «الرِّجالُ قامَ»، وتَقولُ: «الرُّومُ كثيرٌ، أو كَثيرةٌ، أو كثِيرونَ، أو كثُرَتْ، أو كثُرُوا»، ولا تَقولُ: «الرُّومُ كَثُرَ».

هذا حاصِلُ ما ذَكَرُوه في الفَرْقِ بين الجَمْعِ واسْمِ الجَمْعِ واسمِ الجِنْسِ الجَمْعيِّ.

ثمَّ كلُّ جَمعٍ مُكسَّرٍ يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ؛ (**مُنصَرِفاً كانَ، أو غيرَ مُنصَرِفٍ**)؛ فالمُنصرِفُ (**نحوُ: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾**)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿أَصْحَٰبُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «صاحبٌ»[2]، وهو مُضافٌ، و﴿مُوسَىٰٓ﴾: مُضافٌ إليه مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

وغيرُ المُنصرِفِ نحوُ قولِهِ تعالى: (**﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾**)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ

---

(١) جاء في «التسهيل» بعد كلامٍ له: (أو يَتميَّز مِن واحِده بنَزعِ ياء النسب، أو تاءِ التأنيث مع غَلَبة التذكير؛ فإن كانَ كذلك فهو اسمُ جمعٍ، أو اسمُ جِنس، لا جمعٌ) قال ابنُ عَقيل: فاسمُ الجمع هو غيرُ المُميَّز بما سَبَق ذِكره، واسمُ الجنس هو المُميَّزُ المذكور؛ وسَقَط مِن بَعض النُّسَخ (أو اسم جنس) وقيل على هذا التَّقدير: إنه اندَرج في اسم الجمع مِثلُ (بُسر وسَفِين)، وغيرُ المُصنِّف يُسمي هذا اسمَ جنس. انتَهى، ويَندرج أيضاً على هذا التقدير (رُومٌ) ونَحوُه، وغيرُه يُسمِّيه اسمَ جنس أيضاً. اهـ

(٢) وقيل غيرُ ذلك.

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ ....

على قَولهِ تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ الذي هو اسمُ ﴿كَانَ﴾ مِن قولِهِ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ...﴾ إلى آخرِه، و«مساكنُ»: مَعطوفٌ على ما قبله، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «مَسكَنٌ»، ولم يُنَوَّنْ لأنَّه على صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ، «تَرْضَوْنَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ[1]، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والهاءُ[2]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصْبِ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ صفةٌ لـ«مَساكنُ».

(﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ[3]﴾) أتى به لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ في رفعِهِ بالضَّمَّةِ بين أنْ يكونَ الإعرابُ فيه ظاهراً كالمثالَينِ السَّابقَينِ، أو مقدَّراً كهذا المثال. **وإعرابُه**: الواوُ: ابتدائيَّةٌ، «مِن آياتِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِن»: حرفُ جرٍّ، «آياتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، «**الجَوَارِي**»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ[4] مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «جاريةٌ»، والمرادُ بها في الآياتِ: السُّفُنُ التي تَجري في البحرِ.

(**وفي جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ**)، وهو: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَينِ؛ سالماً كانَ نحوُ: «مُؤمِناتٍ» جمعَ «مُؤمنةٍ»، أو مُكسَّراً كـ«بَناتٍ» جمعَ «بِنْتٍ»، و«أخَواتٍ» جمعَ «أُخْتٍ»، فوَصفُ المصنِّفِ الجمعَ المَذكورَ بالسَّالمِ لأنَّه قد صارَ في عُرْفِ النُّحاةِ هذا اللَّفظُ ـ أعني:

---

(١) الأَولى إسقاطُه والاكتفاء بما بَعده؛ لِتقدُّم الحكم بالرفع في قوله: (فعل مضارع مرفوع). وقد تكرَّر منه هذا عشراتِ المرَّات، وهو مما شانَ كتابَه رحمه الله.

(٢) الصحيح: و(ها).

(٣) بالياء على قراءةِ نافعٍ وأبي عمرو، وقَرأ بإثباتِها أيضاً ابنُ كثير، غيرَ أنه يُثبِتُها وقفاً ووصلاً، والأَوَّلان يُثبِتانِها وصلاً فقط.

(٤) أي: الظاهرةِ على قراءةِ نافعٍ وأبي عَمرو وابنِ كثير، والأُولى هي المُرادةُ هنا كما تقدَّم، والمَحذوفةِ تخفيفاً على قراءةِ غيرِهم.

وما حُمِلَ عَليهِ، نَحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]،

الكواكب الدرية

قولَهم: (جمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ) ـ كالعَلَم على ما جُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ وإنِ اختلفَتْ[١] أفرادُهُ؛ تَسميةً لِلشَّيءِ باسمِ جُزْئِهِ الأكثَرِ[٢]، (و) في (ما حُمِلَ عليهِ) مِن اسمِ جمعٍ، أو جَمْعٍ مُسمَّى به.

فمِثالُ الجمعِ المُؤنَّثِ (نَحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما يُسْتَقْبَلُ مِن الزمانِ، «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِره، وهو جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، ولا يَقدَحُ فيه[٣] سُقوطُ تاءِ «مُؤمِنة»؛ لأنَّها ليسَتْ مِن بِنْيةِ الكلمةِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «مُؤْمِنٌ»[٤].

وكذَا لا يَقْدَحُ في جَمْعِ «بَناتٍ» و«أخَواتٍ» حذفُ تائِهِمَا؛ لأنَّها ليسَتْ مِن بِنيةِ الكلمةِ؛ لأنَّ أصلَهما: «بَنَوَةٌ، وأَخَوَةٌ» بهاءِ تأنيثٍ[٥]، ثمَّ حُذِفَتْ منها الواوُ[٦]، فظَهرتِ التَّاءُ وقيل: «بِنتٌ، وأُختٌ»، فلمَّا جُمِعَا حُذِفَتْ تاؤُهما كما حُذِفَتْ تاءُ «مُسلِمةٍ، ومُؤمِنةٍ»، على أنَّ قاعِدةَ الجمعِ المُؤنَّثِ: أنَّ تاءَ المُفردِ تحُذَفُ عند الجَمْعِ.

ومثالُ المَحمُولِ على الجَمعِ المُؤنَّثِ: (﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾) فـ«أُولاتُ»: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِهِ، وإعرابُه: «أُولاتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِره، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَحْمَالِ﴾: مُضافٌ إليه، وخبرُ المبتدإِ الجملةُ الاسميَّةُ بعدَه، وهي قولُهُ تعالى: ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، فـ«أَجلُ»: مبتدأٌ مُضافٌ إلى الهاءِ، والنُّونُ: علامةُ جَمْعِ الإناثِ، و﴿أَنْ﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿يَضَعْنَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ

---

(١) أي: وإن لم تَسلَم.

(٢) ومثله يقال في مجيء بعضِ أفراده مذكرةً كما في «حمَّامات، وسُرادِقات».

(٣) أي: في اشتراطِ سلامةِ مفرَدِه.

(٤) إذ المذكَّرُ أصلٌ للمؤنث، فزِيدت العلامةُ في الفَرع للتفريق بينهما.

(٥) أي: وبالتَّحريك، بدَليل مُذكرَيهما وبدليل النَّسب إليهما، ثم نُقِلا إلى فِعْل كـ(جِذْع) وفُعْل كـ(قُفْل). ويَحتمِلُ أنه أراد: (بِنْوَة وأُخوَة)، بدليل أنه لم يتعرَّض للنقلِ المذكور، وحينَئذٍ يكون قد طَوى ذِكرَ الأصل.

(٦) هذا وما بعدَه مخالفٌ لما قاله سِيبويه والنُّحاةُ فيهما؛ فإنهم نصُّوا على أن الواو انقلبَت تاءً، وليسَت التاء فِيهما على الحَقيقة لِلتأنيث لِسُكونِ ما قبلها.

وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

الكواكب الدرية

على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنُونِ النِّسوةِ في محلِّ نصبٍ بـ«أنْ» المصدريَّةِ[١]، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و﴿حَمْلَهُنَّ﴾: مَفعولٌ بهِ.

(وفي الفِعلِ المُضارِعِ)؛ سواءٌ أكان صحيحَ الآخِرِ، أم مُعتلَّهُ، (الذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ) ممَّا يُوجِبُ بِناءَهُ، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ[٢] مَّن نَّشَآءُ﴾) هذا مثالُ المُضارِعِ الصَّحيحِ الآخرِ. وإعرابُه: ﴿نَرْفَعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحنُ، ﴿دَرَجَٰتٍ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصْبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، و﴿مَّن﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿نَّشَآءُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجُوباً تَقدِيرُه: نحنُ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ تَقدِيرُه: نَشاؤُهُ[٣].

(﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾) هذا مثالُ المُضارِعِ المعتلِّ الآخِرِ، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «اللهُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، ﴿يَدْعُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواوِ مَنَعَ مِن ظهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و﴿إِلَىٰ دَارِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو[٤] مُضافٌ، و﴿ٱلسَّلَٰمِ﴾: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بـ﴿يَدْعُوٓاْ﴾، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعَلَّقَ به في محلِّ رفعٍ خبرٌ.

فإنِ اتَّصَلَ بآخِرِ المُضارعِ نُونُ التَّوكيدِ أو نُونُ النِّسْوَةِ، كان مَبنيًّا كما سبقَ.

---

(١) والمصدر المنسبِك من (أنْ) والفعل خبرُ المبتدأ الثاني الذي هو ﴿أَجَلُهُنَّ﴾.

(٢) من غيرِ تنوين على قِراءة جماعة من السبعةِ، مِنهم أبو عمرو بن العلاء، وقراءتُه هي التي كانت مُنتشرةً في القُرُون المتأخِّرة في كثير من البُلدان، ونافعٌ وهي قِراءة أهل اليمن في زمانِ الشارح كما ذكَرناه سابقاً.

(٣) وعلى القِراءة المشهورة في زَماننا وهي: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ مفعول فيه، و﴿مَن نَّشَآءُ﴾ مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾.

(٤) أي: المجرور لا الكلُّ.

وأمَّا الواوُ فتكونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في مَوضِعَينِ: في جَمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ....

الكواكب الدرية

وإنِ اتَّصَلَ به ضميرُ تثنيةٍ، أو ضميرُ جمعٍ [أو ضَميرُ][١] المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ، كان علامةُ رفعِهِ ثُبوتَ النُّونِ كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(وأمَّا الواوُ، فتكونُ عَلامةً لِلرَّفعِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (في مَوضِعَينِ) لا ثالثَ لهما:

(في جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ)، وهو: كلُّ ما دلَّ على أكثرَ مِن اثنَينِ مع سَلامةِ بناءِ واحِدِهِ مِن التَّكسيرِ، وكان له مُفرَدٌ مِن لفظِهِ[٢]؛ سواءٌ أكانَ واحدُه عَلَماً لِمُذكَّرٍ عاقلٍ كـ«زَيْدُونَ»، أو صفةً لِمُذكَّرٍ عاقلٍ كـ«قائِمونَ».

(و) في (ما حُمِلَ علَيهِ) ممَّا فُقِدَ فيه ما اعتُبِرَ مِن الشُّروطِ في الجَمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ[٣]؛ وجُملةُ ما ذَكَرُوا له مِن الشُّروطِ عشَرةٌ.

فالجَمعُ (نحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «يومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه متعلِّقٌ بـ﴿يَفْرَحُ﴾، وقُدِّمَ الظَّرفُ لِلاهتمامِ به، وهو مُضافٌ، و«إذْ» ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والتَّنوينُ فيه عِوَضٌ عن الجُملةِ المَحذوفةِ كما مرَّ، ﴿يَفْرَحُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾) هذا مِثالُ المَحمولِ على الجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ[٤]. وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ: الأَوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جوابُه،

---

(١) زيادةٌ من «الفواكه الجنيَّة» لا بدَّ منها، والظاهر أن سُقوطَها من المطبوع سهوٌ.

(٢) قوله: (وكان له مفرد من لفظِه) زائدٌ على كلام الفاكهي، والصحيحُ عدمُ الحاجةِ إليه؛ لِقولِه قبل ذلك: (مع سلامةِ بناءِ واحِدِه)؛ إذ لا يُعقل اشتراطُ السلامةِ في شيءٍ إلا بعد ثُبوتِه.

(٣) عبارة الفاكهي: (في الجمع المذكور) وهي أحسَنُ.

(٤) ذكَر مثلَه الفاكهيُّ، وفيه أن ﴿صَابِرُونَ﴾ مثالٌ للجمعِ كسابِقه، فقصرُ التمثيل على ﴿عِشْرُونَ﴾ فقط ليس على ما يَنبغي.

وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهِيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]، ....

الكواكب الدرية

﴿يَكُن﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِه، و﴿يَكُن﴾: متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبِ خبرُها مُقدَّمٌ[1]، و﴿عِشْرُونَ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وإنَّما لم يَكُنْ جَمْعاً مع أنَّه على صورتِهِ لأنَّه لا مُفردَ له مِن لفظِهِ، وليس مُفرَدُه «عَشرةً» كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى، و﴿صَٰبِرُونَ﴾: نعتٌ لـ﴿عِشْرُونَ﴾، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجوابُ الشَّرطِ قولُهُ تعالى: ﴿يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾.

(وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ) المُضافةِ لغيرِ ياءِ المتكلِّم، (وهيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ») بكسرِ الكافِ لا غيرُ[2]؛ لأنَّ «الحَمَ» قَريبُ زوجِ المرأةِ، وأمَّا «الخَتَنُ» فهو قَريبُ المرأةِ[3]، و«الصِّهْرُ» يَجمَعُهما، (و«فُوكَ») أي: فَمُكَ، (و«هَنُوكَ») بفتحِ الهاءِ، و«الهنُ»: اسمٌ يُكْنَى به عمَّا يُسْتَقْبَحُ التَّصريحُ بِذكرِهِ كالفَرْجِ، (و«ذُو مالٍ»[4]) أي: صاحِبُهُ، وكلٌّ مِنها[5] يُرفَعُ بالواوِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ بالشُّروطِ الآتيةِ في الفَصلِ الذي بعدَ هذا، (نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾) وإعرابُه:

---

(١) ويجوز أن تكونَ ﴿يَكُن﴾ تامَّة، فاعلُها ﴿عِشْرُونَ﴾، و﴿مِّنكُمْ﴾ حينئذٍ حال.

(٢) الأولى حينئذٍ أن يكسرَ ما قبلَها وما بعدَها أيضاً؛ لِيَكون الخطابُ كلُّه للأُنثى، مع أنه يَجوز فتحُهما ـ وعليه يدلُّ كلامُهم ـ على أنَّ المخاطَبَ اثنانِ: ذَكرٌ وأُنثى، والخطابُ متردِّدٌ بينَهما تارةً لهذا وتارةً لتلك، ولا يَخفى أن التعبير بالغيبةِ بأن يُقالَ: (وحَمُوها) أحسَنُ من الاثنين السابقَين؛ لِبَقاء الخطابِ حينَئذٍ لواحدٍ وهو قارئُ الكتابِ دُونَ غيرِه.

(٣) هكذا عِند العرب، وأمَّا عند العامة فخَتن الرجل: زَوجُ ابنتِه. «الصحاح».

(٤) سامَح الله النُّحاةَ، يُرغِّبون في طَلب العِلم ثمَّ يُمثِّلون بـ«ذُو مال» بدلَ «ذُو عِلم»، مع أنَّ جُيوبَ بعضِنا فارغةٌ منه منذ أيام.

(٥) في الأصل: (منهما) وهو تصحيفٌ، والذي أثبَتناه هو ما في كلامِ الفاكهي، ولا وجهَ للتثنيةِ ـ على أن يكونَ المراد بِالضَّمير جمعَ المذكر السالم والأسماءَ الستة ـ لأن النوعَ الأولَ قد انقضى الكلامُ فيه بدليل التَّمثيل له سابقاً، ولأن قوله الآتي: (بالشروط الآتية... إلخ) إنما هو متعلِّق بالأسماء السِّتة فقط، فافهَم!

﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨]، و«جاءَ حَمُوكِ، وهذا فُوكَ وهَنُوكَ»، ......

الكواكب الدرية

﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، «أبو»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ علامةُ الجمعِ، ونحوُ: (﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾) وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «يُوسفُ»: مبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «أخُو»: مَعطوفٌ على «يوسفُ»، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و﴿أَحَبُّ﴾: خبرُ المبتَدأ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و﴿أَحَبُّ﴾ أفعلُ تَفضيلٍ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ يَرْفَعُ نائبَ الفاعلِ؛ لأنَّه مَصوغٌ مِن الفعلِ المبنيِّ للمَفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستَترٌ فيه جوازاً[1] تَقديرُه: هو، ﴿إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «إلى»: حرفُ جرٍّ، «أبي»: مَجرورٌ بـ«إلى»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ متعلِّقٌ بـ﴿أَحَبُّ﴾، وهو[2] [بِـ]معنَى[3] الفاعلِ؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ إذَا بُنِيَ مِن مادَّةِ الحُبِّ والبُغضِ تعدَّى للفاعلِ المعنويِّ بـ«إلى»، والآيةُ الكريمةُ جاءَتْ على هذا؛ فإنَّ الأبَ هو فاعلُ المحبَّةِ، و﴿مِنَّا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِنْ»: حرفُ جرٍّ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«مِن» متعلِّقٌ بـ﴿أَحَبُّ﴾ أيضاً، (و«جاءَ حَمُوكِ») ـ بكسرِ الكافِ ـ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «حَمُو»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«هَذا فُوكَ، وهَنُوكَ»)، وإعرابُه: «ها»: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعِ مبتدأٌ، «فُو»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ

(١) الصحيح: وُجوباً؛ لأن أفعل التفضيل لا يَرفع الظاهر في غيرِ مسألةِ الكُحل، ولو قيل هنا: (أحبُّ هو) لَكان الضمير توكيداً للنائب لا إيَّاه.

(٢) أي: الجارُّ والمجرور.

(٣) الزيادةُ مِني.

﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

وأمَّا الألِفُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ....

الكواكب الدرية

بالإضافةِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، و«هَنُوكَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصْبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، واللَّامُ: داخلةٌ في خبرِ المبتَدأ[1]، ويُقالُ لها: لامُ الابتِداءِ[2]، و«ذُو»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿عِلۡمٍ﴾: مُضافٌ إليه.

(**وأمَّا الألفُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ**) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (**في المُثنَّى**[3])، وهو: كلُّ اسم دلَّ على اثنَينِ وأَغْنَى عن المتعاطِفَينِ، وكان له مُفردٌ مِن لَفظِهِ[4]. ولا فرقَ بين أنْ يكونَ مُؤنَّثاً أو مُذكَّراً، ولا بين كونِهِ مَعرِفةً أو نكرةً، (**و**) في (**ما حُمِلَ عليه**) ممَّا فُقِدَ فيه شَرْطٌ مِن شُروطِ المثنَّى.

فالمثنَّى (**نَحوُ**: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾) فـ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلُ ﴿قَالَ﴾، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى.

(**و**) المَحمولُ عليه نَحوُ قَوله تعالى: (﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾)؛ ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، و﴿عِدَّةَ﴾: اسمُها مُضافٌ، و﴿ٱلشُّهُورِ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحُ آخِرِهِ،

---

(١) كذا في الأصل، والصَّحيح: داخلةٌ في خبرِ (إنَّ).

(٢) واللام المُزحلَقَة.

(٣) عبارة «الآجروميَّة»: (في تثنية الأسماء خاصَّةً). اهـ قال الفاكهي: وعَدل ـ أي: المتمِّم ـ عن عبارة الأصل لِما فيها من التجوُّز. اهـ

(٤) عبارةُ الفاكهي: وأغنى عن متعاطفَين من لَفظِه.

﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

الكواكب الدرية

متعلِّقٌ بـ﴿عِدَّةَ﴾؛ لأنَّه مَصدرٌ كما قاله أبو البَقاءِ(١)، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، و﴿ٱثْنَا﴾: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى؛ لأنَّه لا مُفردَ له مِن لَفظِهِ، فلا يُقالُ: «اِثْنٌ» و«اِثْنَةٌ»، و﴿عَشَرَ﴾: نائبُ مَنابَ النُّونِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «اثنانِ وعَشرٌ» ـ ومِثلُهُ «اثْنَتَا عَشْرَةَ» أصلُهُ: «اثنَتانِ وعَشرَةٌ» ـ، فحُذِفَتْ نُونُ المثنَّى وواوُ العطفِ، وصارَ: «اثْنَا عَشَرَ»، فأُعرِبَ: «اثْنَا» إعرابَ المثنَّى، وأُقِيمَ «عَشَرَ» مُقامَ النُّونِ، وبُنِيَ على الفتحِ لِتَضَمُّنِهِ واوَ العطفِ، ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (إنَّه مُضافٌ إليه) كما قاله الخُضَرِيُّ(٢) وابنُ مالكٍ والرَّضيُّ وابنُ هُطَيل(٣) في «شَرحِ المفصَّلِ»(٤) وغَيرُهم، و﴿شَهْرًا﴾: تَمييزٌ(٥)، ونحوُ قولِهِ تعالى: (﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾) الفاءُ: حرفُ عطفٍ على جملةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ، «انفجرَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيث، ﴿مِنْهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«انفجرَ»، ﴿اثْنَتَا﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى؛ إذ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ أيضاً، و﴿عَشْرَةَ﴾: نائبُ منابَ النُّونِ، و﴿عَيْنًا﴾: تمييزٌ.

---

(١) هو عبدُ الله بن الحُسَين العُكبريُّ البَغدادي، أبُو البقاء، مُحبُّ الدين، عالمٌ بالأدب واللُّغة والفَرائض والحِساب، مِن كُتبه: «اللُّباب في عِلَل البِناء والإعراب»، و«شرح اللُّمَع لابنِ جني»، و«التِّبيان في إعرابِ القُرآن». تُوفي سنةَ (٦١٦هـ).

(٢) عبارتُه في باب العدد من «حاشية ابن عقيل»: ففي: (جاء اثنَا عشَر رجلاً): (اثنا) مرفوع بالألف لأنه مُلحق بالمثنى، و(عشر) مَبني على الفتح لتضمُّنه معنى العطف كما مرَّ، لا محلَّ له من الإعراب لِوُقوعه مَوقعَ نُون المثنى، ولا يصحُّ أن يُقالَ: إنه مُضاف إليه. اهـ فعُلِم أن الأربعةَ المَذكورِين في كلام الشارح يَمنعون القولَ بالإضافة، لا أنهم قالُوا بها كما قد يَتبادَر من سِياق كلامِه، ولو قال: نصَّ على ذلك الخُضري . . . إلخ لكان أحسنَ.

(٣) هو جمالُ الدين عليُّ بن محمَّد المَعروفُ بابن هُطَيْل النَّجري اليَماني الزَّيدِي، نَشأ وتَعلَّم في مدينة حُوث، وسَكن صنعاءَ وتُوفي بها سنةَ (٨١٢هـ)، كان مُديماً لِمطالعة «شَرح الرضي على كافية ابن الحاجب» لا يُفارِقه في غالِب أوقاته، مِن تَصانيفه «شرح المُفصَّل»، و«عُمدة ذَوي الهِمَم على المُحسِبة في عِلمَي اللِّسان والقَلم»، و«شرح جُمَل الزجاجي»، و«مَعُونة الطالِب على كافيةِ ابن الحاجب».

(٤) اسمُه: «التاج المُكلَّل بِجواهر الآداب على كتاب المُفصَّل في صَنعةِ الإعراب».

(٥) أي: لِلعدد، وهو العاملُ فيه.

وأمَّا النُّونُ فتكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في الفِعلِ المُضارِعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، نَحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، أو ضَمِيرُ جَمعٍ، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا النُّونُ، فتَكونُ عَلامةً لِلرَّفعِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (في الفِعلِ المُضارعِ إذَا اتَّصَلَ به ضَمِيرُ تَثنيةٍ)؛ حاضِراً كانَ نحوُ: «أنتُما قائِمانِ»، أو غائباً (نحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾) **وإعرابُه**: الواوُ: ابتِدائيَّةٌ[١]، «النَّجمُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«الشَّجرُ»: مَعطوفٌ عليه، ﴿يَسْجُدَانِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلُهُ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ، والمرادُ بالنَّجمِ: النَّباتُ الذي لا ساقَ له كالبِطِّيخِ[٢]، مأخوذٌ مِن «نَجمَ»: إذا ظهرَ، والشَّجرُ: ما له ساقٌ يَقُومُ عليه كالنَّخلِ؛ والمرادُ بالسُّجودِ في حَقِّهما: الخُضوعُ والانقيادُ له تعالى بما يُرِيدُه مِنهما انقِيادَ السَّاجدِ مِن المكلَّفينَ[٣].

(أو) اتَّصلَ به (ضَميرُ جَمعٍ)؛ حاضراً كانَ (نحوُ: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۝١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[٤]) **وإعرابُه**: الهمزةُ: للاستِفهامِ، وهو استِفهامُ تقريعٍ وتَوبيخٍ، ومحلُّ التَّوبيخِ جملةُ ﴿تَعْبَثُونَ﴾، و«تَبْنُونَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعة: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿بِكُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، وهو مُضافٌ، و﴿رِيعٍ﴾: مُضافٌ إليه،

---

(١) الأظهَر أنها عاطفةٌ.

(٢) وقيل: المقصودُ به نجمُ السماء.

(٣) وفي «الطبري» وغيرِه أن المقصودَ به سُجود ظِلِّهما، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾.

(٤) الذي أحسَبُه أن هذه الآيةَ من زيادات الفاكهي على الشرح، وقد تَبِعه الشارح ههنا، وقصدُهما بذلك تنويعُ الضمير إلى حاضرٍ وغائب، والذي يؤيِّده قول الشارح الآتي في النوع الثاني: (أو غائباً وهو مَذكورٌ في قولِهِ. . .)، فكأنه يقول: إن صاحبَ المتن لم يذكُر الأول. ولولا إدخالُ الشارح الواو قبل التمثيلِ له لجعلتُ الآيةَ السابقةَ من كلامِه.

(٥) متعلق بـ(تَبنون).

. . . .

الكواكب الدرية

﴿ءَايَةً﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تَعْبَثُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، قال أبو البَقاء: (وجملةُ ﴿تَعْبَثُونَ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في «تَبْنونَ»)، ﴿وَتَتَّخِذُونَ﴾: إعرابُه كإعرابِ «تَبْنُون»[1]، ﴿مَصَانِعَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿لَعَلَّكُمْ﴾: «لعلَّ»: حرفُ تَرَجٍّ ونَصْبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها[2]، وجملةُ ﴿تَخْلُدُونَ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٍ[3].

والآيتانِ المَذكورتانِ خطابٌ مِن نبيِّ اللهِ هودٍ لقومِهِ مُوبِّخاً لهم على الأمورِ المَذكورةِ، يقولُ لهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ أي: محلٌّ مُرتَفِعٍ كجبلٍ ونحوِهِ، وقال أبو عُبَيدةَ[4]: هو الطَّريقُ[5]، ﴿ءَايَةً﴾ أي: بناءً كالعَلَمِ لِتَهْتَدِيَ به المارَّةُ، ولا حاجةَ لكم إليه ولكنْ ﴿تَعْبَثُونَ﴾، أي: تَعملونَ ما لا فائدةَ فيه؛ لأنَّهم كانُوا يَهتدُونَ بالنُّجومِ في أَسفارِهم، أو تَتَّخِذُونَهَا على الطَّريقِ تجتمعونَ بها وتَعْبَثُونَ، أي: تَسْخَرُونَ بمَنْ يَمُرُّ بكم، ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ أي: بِرَكاً وحِياضاً للماءِ تحتَ الأرضِ يَجتمِعُ فيها ماءُ المطرِ، وتُسَمَّى بالصَّهاريجِ، تَفعَلُونَ ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أي: راجِينَ الخُلودَ في الدُّنيا؛ لإنكارِكُمُ البعثَ، فـ«لَعَلَّ» على بابِها.

---

(١) وهو معطوفٌ عليه.

(٢) والمِيم علامة الجمع.

(٣) وجُملة الرجاء في محل نصبٍ على الحال، أي: راجِين ومُؤمِّلين أن تَخلُدوا في الدنيا. وسيأتي في كلامه الإشارة إلى هذا.

(٤) مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى التَّيمي بالولاء، البَصري، أبو عُبَيدة النَّحوي، مِن أئمَّة العِلم بالأدب واللُّغة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلَمُ بِجميع العُلوم منه. له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: «نقائض جرير والفرزدق» و«مَجاز القرآن» و«معاني القرآن» و«ما تَلحن فيه العامة». تُوفي سنة (٢٠٩هـ)، وقيل: إنه لم يَحضر جنازتَه أحدٌ لِشِدة نَقدِه مُعاصِريه.

(٥) عِبارته في «مجاز القرآن» (٢/ ٨٨): وهو الارتِفاع مِن الأرض والطَّريق. اهـ فاقتِصار أبي حيانٍ وغيرِه على نِسبة الثاني فقط له ليست على ما يَنبغي.

نَحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: ﴿أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود: ٧٣].

ولِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلاماتٍ: الفَتْحةُ وهيَ الأَصلُ، والأَلِفُ والكَسرةُ والياءُ وحَذفُ النُّونِ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الفَتْحةِ.

الكواكب الدرية

أو غائباً، وهو مَذكورٌ في قولِهِ: (و) نحوُ: (﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾) أي: بما غابَ عنهم مِن أمورِ الآخرةِ، كالبعثِ وما بعدَهُ. **وإعرابُه**: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ للمتَّقينَ مِن قولِهِ تعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿يُؤۡمِنُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ، و﴿بِٱلۡغَيۡبِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾.

(أو) اتَّصلَ به (ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: ﴿أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾) أي: قُدرتِهِ[1]، **وإعرابُه**: الهمزةُ: لِلاستفهامِ الإنكاريِّ، «تَعجَبينَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿مِنۡ أَمۡرِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بـ«تَعجَبينَ».

(**ولِلنَّصبِ**) وهو ما يُحدِثُهُ عاملُه؛ سواءٌ كان اسماً[2] نحوُ: «هذا ضارِبٌ زيداً»، أو فعلاً نحوُ: «رأيتُ زيداً»، أو حرفاً نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، (**خَمسُ علاماتٍ**):

(**الفَتحةُ ـ وهي الأَصلُ**) لما مرَّ في علاماتِ الرَّفعِ ـ (**والأَلِفُ، والكَسرةُ، والياءُ، وحَذْفُ النُّونِ، وهيَ**) فُروعٌ عن الفتحةِ؛ لأنَّ كلًّا مِنها علامةٌ (**نائِبةٌ عنِ الفَتحةِ**).

أمَّا الألفُ فلأنَّها تَنشأُ عنها، فقامَتْ مَقامَها، وأمَّا الياءُ فلأنَّها أُختُ الألفِ، فقامَتْ مَقامَ الفتحةِ كأُخْتِها، وأمَّا الكسرةُ فلأنَّها أصلُ الياءِ، فأُقيمَتْ مُقامَ الفتحةِ إلحاقاً لها بحُكمِ فَرعِها،

---

(١) كذا في «الجلالَين»، وزاد في «الكشَّاف»: وحكمته، وزاد في «رُوح المعاني»: أو تكوينه وشأنه سُبحانه.

(٢) الأَولى تقديمُ الفعل ههنا كما فعَل الفاكهي حين عدَّد العوامل الثلاث.

فأمَّا الفتحةُ فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الِاسم المُفرَدِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]،

الكواكب الدرية

وأمَّا حذفُ النُّونِ فلأنَّ ثُبوتَها لَمَّا كان علامةً للرَّفعِ، لم يَبْقَ إلَّا أنْ يكونَ حذفُها علامةً للنَّصبِ.

(فأمَّا الفَتحةُ، فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في ثَلاثةِ مَواضعَ) لا زائدَ عليها:

(في الِاسمِ المُفرَدِ) المتقدِّمِ تعريفُه؛ (مُنصَرِفاً كانَ، أو غَيرَ مُنصَرِفٍ):

والأَوَّلُ مِنهما مَذكورٌ في قَولِهِ: (نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾)، فـ«اتَّقُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ولفظُ الجلالةِ: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وإنَّما كانَ لفظُ الجلالةِ مُنصرِفاً لأنَّه ليس فيه ما يَمنعُ الصَّرفَ مِن العِلَلِ التِّسْعِ، وأصلُهُ: «إلهٌ» بِالتَّنوينِ، فدَخَلَتْ عليه الألفُ واللَّامُ، وهي إنَّما تَدْخُلُ على غيرِ المُنصرِفِ[1].

والثَّاني نَحوُ: (﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾) الواوُ: حرفُ عطفٍ لجملةٍ فعليَّةٍ على جملةٍ اسميَّةٍ، وهي جملةُ ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ﴾[2]، «وَهَبْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «وَهَبَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿لَهُۥٓ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«وَهَبَ»، ﴿إِسْحَٰقَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿وَيَعْقُوبَ﴾: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وعلامةُ النَّصبِ فيه فتحُ آخِرِهِ، ولم يُنَوَّنَا لِلعَلميَّةِ والعُجْمَةِ فيهما، فكانَا غيرَ مُنصَرِفَينِ.

---

(١) لعلَّه يَقصد بـ(هي) العِللَ التسعَ، فيكونُ تقديرُ كلامِه: والعِلَلُ التسعُ إنما تدخُل على غير المنصرِف، أي: إنما تكون فيه، وإلا فإعادةُ الضمير المذكورِ على الألف واللامِ مُفسدٌ للكلام. على أن المَحمَل الأول ليس بِالقوي أيضاً، إلا أنه لا يَحضُرُني الساعة توجيهٌ غيرُه.

(٢) أي: على أنَّ المذكور جزءٌ من آيةِ (الأنعام)، وليس بمتعيِّن؛ إذ في (الأنبياء): ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ۝٧١ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾، وفي (العنكبوت): ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢٦ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾.

ثمَّ ما ذكَره من العطف في آية (الأنعام) هو اختيارُ السَّمين، قال: وفيها وجهٌ ثانٍ أجازَه ابنُ عطيَّة، وهو أن يكونَ نَسَقاً على ﴿ءَاتَيْنَٰهَآ﴾، وردَّهُ الشيخ. . . إلخ كلامِه.

﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، . . . . . .

تنبيهٌ: ما ذكَرتُه مِن كونِ ﴿لَهُۥ﴾ متعلِّقاً بـ«وَهَبَ» تَبِعتُ فيه الفاكهيَّ، وهو الصَّوابُ، ولا يُقالُ: إنَّه متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ؛ لأنَّ[١] محلَّهُ نصبٌ على الحالِ مِن الضَّميرِ كما هو القاعِدةُ أنَّ الجارَّ والمَجرورَ بعدَ المعارفِ مَحلُّهُ نصبٌ على الحالِ، والتَّقديرُ: وَهَبْنَا حالَ كونِ الموهوبِ له إسحاقَ. . . إلى آخِرِهِ؛ لأنَّ الجارَّ والمَجرورَ مَفعولٌ ثانٍ لـ«وَهَبَ»؛ لأنَّها بمعنى «أَعْطَى»، وإنَّما تَعدَّتْ للمَفعولِ الثَّاني باللَّامِ لأنَّ «وَهَبَ» لا تَنْصِبُ مَفعولَينِ إلَّا إذا كانَتْ بمعنى «صَيَّرَ»، نحوُ: «وهَبَني اللهُ فِدَاءَكَ»، أي: صَيَّرَني، نَعم في «القامُوس»: «وَهَبَهُ له»، ولا تَقُلْ: «وَهَبَكَهُ»، وحكاهُ[٢] أبو عَمرٍو[٣] عن أعرابيٍّ. اهـ فعلى ما حكاهُ أبو عَمرٍو تَنْصِبُ مَفعولَينِ لفظاً.

(﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾) أتَى به المصنِّفُ لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ بين كونِ الفَتحةِ ظاهرةً كالمِثالَينِ الأوَّلَينِ، أو مُقدَّرةً كهذا المِثال. وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إِذْ»: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ، ﴿وَٰعَدْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «واعَدَ»: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰٓ﴾: مَفعولُها الأوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، والمَفعولُ الثَّاني لـ﴿وَٰعَدْنَا﴾ قولُه تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على تقديرِ: تَمامَ أربعِين، أو على أنَّها الموعودةُ نفسُها، وليس ظرفاً؛ لأنَّ المواعَدَةَ لم تَقعْ في الأربَعينَ. قاله في «المُجيد»[٤].

(وفي جَمعِ التَّكسِيرِ) المتقدِّمِ تَعريفُه (مُنصَرِفاً كانَ، أو غيرَ مُنصَرِفٍ)، أَتَى بهذا هنا وفيما قبلَهُ؛ لما سيأتي في علاماتِ الخفضِ مِن التَّفريقِ فيها بين المُنصَرِفِ وغيرِه.

---

(١) تعليلٌ للتعلُّق المذكور، وتعليلُ عدم القول سيأتي.

(٢) الصوابُ كما في «القامُوس»: أو حكَاه.

(٣) ذكَر الزَّبيديُّ في «شَرحه» مُعتمِداً على ما جاء في «اللِّسان» أن صوابَ العبارة: أو حَكاه أبو سَعيد عن عَمرٍو، أي: السيرافي عن سيبَويه، والله أعلَم.

(٤) هو كتاب «المُجيد في إعراب القرآن المَجيد» لبرهان الدين أبي إسحقَ إبراهيمَ بن محمد السفاقسي المتوفَّى سنةَ (٧٤٢هـ). انظر: سورة الفاتحة والجزء الأول من البقرة منه بتحقيق موسى محمد زنين (ص٢٤٥).

نَحوُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾ [الفتح: ٢٠]، ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ إذا دَخَلَ عَلَيهِ ناصِبٌ ولَم يتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

الكواكب الدرية

فالأوَّلُ (**نَحوُ**: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾) **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «تَرَى»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً، تَقدِيرُه: أنتَ، ﴿ٱلْجِبَالَ﴾: مَفعولٌ بِه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُنصرِفٌ

والثَّاني نحوُ: (﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾) **وإعرابُه**: «وَعَدَ»: فعلٌ ماضٍ، تَنصبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿مَغَانِمَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو جمعُ تكسيرٍ غيرُ مُنصرِفٍ، ولِذا لم يُنَوَّنْ.

(﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾) أتَى به لِيُفِيدَ أنَّه لا فرقَ بين كونِ الفتحةِ ظَاهرةً كالمثالَينِ الأوَّلَينِ، أو مُقدَّرةً كهذا المثالِ. **وإعرابُه**: «أَنْكِحُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه: «أَيِّمٌ»، وهي: التي لا زوجَ لها بِكْراً كانتْ أو ثَيِّباً.

(**وفي الفِعلِ المُضارعِ**)؛ سَواءٌ كان صحيحَ الآخرِ كالمثالِ الذي ذكَرَه المصنِّفُ، أم مُعتلَّهُ نحوُ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأنَّ الألفَ فيه حرفُ علَّةٍ، والفعلُ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ النَّصبِ فيه فَتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ معتلُّ الآخرِ بالألفِ، (**إذا دَخَلَ عليه ناصِبٌ**) مِن نَواصبِ الفعلِ المَذكورةِ في بابِهِ، (**ولَم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ**) ممَّا يُوجِبُ بِناءَهُ، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (**نَحوُ**: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾) **وإعرابُه**: ﴿لَن﴾: حرفُ نفيٍ ونصبٍ[1]، ﴿يَنَالَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ[2]، «لحومُ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ[3]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ

(١) واستِقبال.

(٢) قُدِّم من تأخير.

(٣) الصواب: و(ها) كما قرَّرناه سابقاً.

وأمَّا الألِفُ فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، و«رَأَيتُ حَماكِ، وهَناكَ»،

الكواكب الدرية

جرٌّ بالإضافةِ، ﴿وَلَا دِمَآؤُهَا﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ[1]، «دِماءُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والهاءُ[2]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(وأمَّا الأَلفُ، فتَكونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ) المتقدِّمِ ذِكرُها في علاماتِ الرَّفعِ، (نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿مَّا﴾: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿أَبَآ﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿أَحَدٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مِّن﴾: حرفُ جرٍّ، و«رجالِ»: مجرورٌ بـ﴿مِّن﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ﴿أَحَدٍ﴾، فهو متعلِّقٌ بمَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: «كائنٍ».

(﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾)، وإعرابُه: «نَحفَظُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: نحنُ، «أخا»: مَفعولٌ به وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(و) تَقولُ في التَّمثيلِ لِبَقيَّةِ الأسماءِ السِّتَّةِ: («رَأيتُ حَمَاكِ») ـ بكسرِ الكافِ لِما تَقدَّمَ ـ، وإعرابُه: «رَأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَمَا»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ومِثلَه تَقولُ في «رأيتُ فاكَ (وهَناكَ») بفتحِ الهاءِ، وسقطَ مِن النُّسَخِ ذكرُ «فَاكَ»، ولا بُدَّ مِن ذكرِهِ؛ لتَتِمَّ أمثلةُ الأسماءِ السِّتَّةِ في حالةِ النَّصبِ، ....

---

(١) أراد أنها لتأكيد النفي المُستفاد مما قبلها.

(٢) الصواب: و(ها)، كالذي قبله.

﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

وأَمَّا الكَسْرةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِم، وما حُمِلَ عَلَيهِ،

الكواكب الدرية

(﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾) قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٍ[1] بهمزتَينِ[2]: الأُولى مِنهما: همزةُ الاستِفهامِ التَّوبيخيِّ، والثَّانيةُ: همزةُ «أنْ» المصدريَّةُ، وقَرأ الباقونَ بهمزةٍ واحِدةٍ. **وإعرابُه** حينئذٍ على قِراءة الباقِين: ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ في محلِّ نصبٍ بـ﴿أَن﴾ المصدريَّةِ، واسمُها مُستترٌ فيها جوازاً تَقْدِيرُه: هو، ﴿ذَا﴾: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿مَالٍ﴾: مُضافٌ إليه، والمصدرُ المُنْسَبِكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ جرٍّ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: كفرَ أو كذَّبَ لِأَنْ كان ـ أي: لِكونِهِ ـ ذا مالٍ وبَنينَ، أي: لا يَنبغي ولا يَلِيقُ منه ذلك؛ لأنَّ المالَ والبنينَ مِن النِّعَمِ، فكان يَنبغي له مُقابَلتُهما بالشُّكرِ والتَّصديقِ، لا بالكفرِ والتَّكذيبِ.

(وأَمَّا الكَسْرةُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ) نِيابةً عن الفتحةِ (في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِم)، والمرادُ به: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَينِ؛ سواءٌ أكان جَمْعاً لمُؤنَّثٍ كـ«مُسلِماتٍ»، أم لمُذَكَّرٍ كـ«حمَّاماتٍ»؛ سَلِمَتْ فيه بِنيةُ الواحدِ كالمثالَينِ المَذكورَينِ، أم تكسَّرتْ كـ«سَجَدَاتٍ» بفتحِ الجيمِ؛ فإنَّ مُفردَهُ «سَجْدةٌ» بِسُكونها. (و) في (ما حُمِلَ عليه) أي: أُلْحِقَ بهِ ممَّا كان على صُورتِهِ وليس بِجَمعٍ[3].

وضابِطُ ما يُعرَفُ به الجمعُ القياسيُّ مِن غيرِه أنَّ الذي يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ قياساً خمسةُ أنواعٍ:

أحدُها: ما فيه تاءُ التَّأنيثِ مُطلَقاً؛ سواءٌ أكانَ عَلَماً لمُؤنَّثٍ كـ«فاطِمةَ»، أم لمُذكَّرٍ كـ«طَلحةَ»، أم اسمَ جِنسٍ كـ«تَمْرةٍ»، أم صفةً كـ«نَسَّابة».

الثَّاني: عَلَمُ المُؤنَّثِ مُطلقاً؛ سواءٌ أكانَ فيه التَّاءُ كـ«فاطمةَ»[4]، أم لا كـ«زَينبَ»؛ لعاقلٍ، أم لِغَيرِه.

---

(١) أي: شُعبةُ عن عاصم.

(٢) وكلٌّ على أصلِه؛ فحقَّق الهمزتَين حمزةُ وشعبة، وسهَّل الثانيةَ ابن عامِر.

(٣) سَكت هنا عن الجمعِ المُسمَّى به على خلافِ ما فَعل في علامةِ الرفع، وسيَذكُره لاحقاً.

(٤) هذا داخلٌ فيما قبلَه أيضاً، ومِن ثَمَّ قيَّد بعضُهم هذا النوعَ بقولِه: (عَلَم المُؤنث الذي لا عَلامةَ فيه)، ثمَّ أَطلَق في جِهة الألف لِيَشمل نحو: (سَلمَى)، فلم تَتداخلِ الأنواعُ.

نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الكواكب الدرية

الثَّالثُ: صفةُ المُذكَّرِ الذي لا يَعْقِلُ، كـ«جبالٍ راسياتٍ، وأيَّامٍ مَعدُوداتٍ»، بِخلافِ صفةِ المُؤنَّثِ[١] كـ«حائِض»[٢]، وصفةِ العاقلِ كـ«عالمٍ»، فإنَّها لا تُجمَعُ هذا الجَمْعَ.

الرَّابعُ: مُصغَّرُ المُذكَّرِ غيرِ العاقلِ كـ«دُرَيْهِماتٍ».

الخامسُ: الجِنسُ المُؤنَّثُ بالألفِ[٣]؛ سواءٌ أكانَ اسماً كـ«بُهْمَى[٤]، وصَحراء»، أو صفةً كـ«حُبْلَى، وحُلَّةٌ سِيَراءُ[٥]»، وما عدَا هذه الأنواعَ المَذكورةَ شاذٌّ مَقصورٌ على السَّماعِ.

ثمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لجمعِ المُؤنَّثِ بِقولِهِ: (**نَحوُ**: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿خَلَقَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مَفعولٌ بهِ، وقيل: مَفعولٌ مُطلقٌ، قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: (وهو الصَّوابُ) واعتُرِض، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، حَملُوا نصْبَهُ على جرِّه كما فَعلُوا في أصلِه الذي هو جمعُ المُذكَّرِ؛ لئلَّا يكونَ لِلفرعِ مزيَّةٌ على أصلِهِ.

ومِثالُ المَحمُولِ على الجمعِ المُؤنَّثِ نَحوُ قولِهِ تعالى: (﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾)، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ يَجْزِمُ فعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿كُنَّ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمِ فعلُ الشَّرطِ، وهو متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، وأصلُ «كُنَّ»: «كَوُنَّ» ـ بفَتْحِ الكافِ وضمِّ الواوِ[٦] ـ، فاستُثقِلَتِ الضَّمَّةُ على الواوِ، فنُقِلَتْ إلى الكافِ، ثمَّ حُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقائِها ساكِنةً مع نُونِ النِّسوةِ المدغَمِ فيها نُونُ «كُنَّ»، ﴿أُوْلَٰتِ﴾: خبرُها

---

(١) أي: التي لا تاءَ فيها، بدليل تمثيلِه الآتي، وبدليل أن ما فيه التاء مرَّ أولاً.

(٢) أي: لأنَّه يُقال في جمعِ (حائضة): (حائِضات)، فلو قِيل في جمع (حائِض) أيضاً: (حائِضات) لزم الالتباس.

(٣) انظر التعليقَ الذي قبل الأخِيرَين.

(٤) اسمُ نبتٍ له شَوك.

(٥) بإضافة الأول إلى الثاني، وعَدمِها على أن الثاني عَطفُ بيانٍ أو نعتٌ، وهو بُرْدٌ فيه خُطوطٌ صُفر، وقال ابنُ الأثير: هو نوعٌ مِن البُرُود يُخالطه حَرير كالسُّيُور.

(٦) هذا أصلُه الثاني، وأمَّا الأول فهو: (كَوَنَّ) بالفتح كما يقالُ: ضَرَبْنَ ونَصَرْنَ.

وأمَّا الياءُ فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ....

الكواكب الدرية

مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه ملحَقٌ بجمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ؛ لأنَّه اسمُ جَمعٍ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، بل مَعناه ـ وهو «ذات» بمعنى: صاحِبة ـ، وكُتِبَتِ الواوُ بعدَ ألفِهِ حملاً على مُذكَّرِهِ ـ وهو «أُولو» ـ، وهو مُضافٌ، و﴿حَمْلٍ﴾: مُضافٌ إليه.

ومِمَّا أُلْحِقَ بجمعِ المُؤنَّثِ فيما ذُكِرَ: ما سُمِّيَ بِهِ كـ«عَرَفَاتٍ».

وخرجَ بِقولنا: (بألفٍ وتاءٍ مزيدتَينِ) ما إذا كانتِ الألفُ أصليَّةً، نحوُ: «قُضَاةٍ وغُزَاةٍ»؛ فإنَّ ألفَهما أصليَّةٌ؛ لأنَّها مُنقلبةٌ عن ياءٍ في الأوَّلِ، وعن واوٍ في الثَّاني؛ إذ الأصلُ: «قُضَيَةٌ، وغُزَوَة».

وكذا إذا كانتِ التَّاءُ أصليَّةً، نحوُ: «أبياتٍ، وأَمْوَاتٍ»، كان نَصبُه بالفتحةِ نحوُ: «سَكَنْتُ أَبْياتاً، وحَضَرْتُ أَمْواتاً».

(وأمَّا الياءُ، فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ) نِيابةً عن الفتحةِ (في مَوضِعَينِ) لا ثالثَ لهما:

(في المُثنَّى) المتقدِّمِ ذِكرُه في علاماتِ الرَّفعِ، (و) في (ما حُمِلَ عليهِ) ممَّا هو على صُورتِهِ وقد فَقَدَ شرطاً مِن شُروطِهِ.

فمِثالُ المثنَّى (نَحوُ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) وإعرابُه: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ، وحُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، تقديرُه: «يا ربَّ»، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿وَٱجْعَلْنَا﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ على الجملةِ قبلَها، «اجعَلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و«نَا»: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصْبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿مُسْلِمَيْنِ﴾: مَفعولُها الثَّاني، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، حَملُوا نَصبَهُ على جرِّه؛ لأنَّ كلًّا منهما فَضلةٌ مُستَغنًى عنها، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و﴿لَكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾؛ لأنَّه بمعنَى مُنقادَينِ، أو مُخلِصَينِ، قال أبو البقاء: ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لـ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾، وعلى هذا فهو مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقدِيرُه: «كائنَينِ».

﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وفي الجَمْعِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، . . . .

الكواكب الدرية

ومثالُ ما حُملَ على المثنَّى: نحوُ: (﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضى مِن الزَّمانِ، ﴿أَرْسَلْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَرْسَلَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿إِلَيْهِمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «إلى»: حرفُ جرٍّ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«إلى»، والميم: علامةُ الجمعِ، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى.

(﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾) هذا مثالٌ آخَرُ لِلمُلحَقِ بالمثنَّى. **وإعرابُه**: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «أَمَتَّ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أماتَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ المُدغمةُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾: صفةٌ لمصدرٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: (إماتَتَينِ اثنتَينِ)، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، ومثلُه ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، قال في «تَفسيرِ الجلالينِ»: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إماتَتَينِ، ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إحياءَتينِ؛ لأنَّهم كانُوا نُطَفاً أمواتاً، فأُحيُوا ثمَّ أُمِيتُوا، ثمَّ أُحيُوا للبَعثِ. اهـ وأطلَقَ الإماتةَ على ما قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ؛ لأنَّ المرادَ مِن ذلك جعلُ الشَّيءِ عَادِمَ الحياةِ ابتداءً، قال[1] في «حَواشي الجَمَل»: قولُه: «إِحْيَاءَتَينِ»: عبارةُ غيرِه: «أَمَتَّنَا مَوتَتَينِ، وأَحْيَيْتَنَا حَيَاتَينِ»، وهي أوضَحُ. اهـ

(**وفي جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ**) المتقدِّمِ ذكرُه في عَلاماتِ الرَّفعِ، (**و**) في (**ما حُمِلَ عليه**).

مثالُ الجَمْعِ (**نحوُ**: ﴿نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾) **وإعرابُه**: ﴿نُـجِى﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُه: نحنُ، ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفَتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زيدَتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

---

(١) أي: صاحبُ الحاشية على «تفسير الجَلالَين» المُسمَّاة «الفُتُوحات الإلهيَّة»، وهو سُلَيمان بن عمرُ الأزهريُّ، المَعروف بِالجَمل، المتوفَّى سنةَ (١٢٠٤هـ).

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وأمَّا حذفُ النُّونِ فَيكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأفعالِ الَّتي رَفعُها بِثُبُوتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ....

الكواكب الدرية

ومثالُ ما حُمِلَ على الجَمعِ نحوُ: (﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، ﴿وَاعَدْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «وَاعَدَ»: فعلٌ ماضٍ تَنْصِبُ مَفعولَينِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّهُ اسمٌ مقصورٌ، ﴿ثَلَاثِينَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ على تقديرِ مُضافٍ مَحذوفٍ، أي: انقضاءَ، أو تمامَ ثلاثينَ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ؛ إذ لا مُفردَ له مِن لَفظِهِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1]، ﴿لَيْلَةً﴾: تمييزٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وأمَّا حَذفُ النُّونِ، فيَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ) نِيابةً عن الفَتحةِ (في الأفعالِ) المُضارِعَةِ (الَّتي رَفْعُهَا بِثُبُوتِ النُّونِ) إذا دخلَ عليها ناصبٌ، وتُسمَّى بالأمثلةِ الخمسةِ كما سيأتي، (نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾) وإعرابُه: ﴿إِلَّآ﴾: أداةُ حصرٍ؛ لتَقدُّمِ النَّفيِ عليها في قولِهِ تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾، وهو استِثناءٌ مُفرَّغٌ؛ لأنَّ ما بعدَ «إلَّا» مَعمولٌ لما قبلَها، ﴿أَنْ﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَكُونَا﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَنْ﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، مُتَصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، و﴿مَلَكَيْنِ﴾: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بالإضافةِ لمقدَّرٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ما نَهاكُما ربُّكما عن هذه الشَّجرةِ لشيءٍ إلَّا كراهةَ كونِكُما مَلَكَينِ، والمقدَّرُ المَحذوفُ مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ، والعاملُ فيه ﴿نَهَىٰكُمَا﴾ كما يُفيدُه قولُ «المُجيدِ»: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا﴾: استِثناءٌ مفرَّغٌ مِن المَفعولِ مِن أجلِهِ، أي: مَا نَهَاكُمَا لشَيءٍ إلَّا كراهةَ أنْ تكونَا ملكَينِ. اهـ

---

(١) فيه أن نحوَ: (ثلاثين) لا مفرَدَ له، اللهمَّ إلا أن يُقالَ: المراد المُفرد ولو تقديراً، أو إنه لمَّا أُلحق بنحو: (مُسلِمينَ) مما له مُفرَدٌ حقيقةً أُعطِيَ حُكمَه وعُومِل معاملَتَه تجوُّزاً.

﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و«لَنْ تَقُومِي».

ولِلخَفضِ ثَلاثُ عَلاماتٍ: الكَسْرةُ، وهيَ الأَصلُ، والياءُ والفَتْحةُ، وهُما نائِبَتانِ عنِ الكَسْرةِ.

فَأَمَّا الكَسْرةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ المُنْصَرِفِ، نَحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ....

(﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) إعرابُه: «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَصُومُواْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمْسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: صَومُكُم، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المبتَدأ، و﴿لَّكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿خَيْرٌ﴾، (و«لَنْ تَقُومِي»)، وإعرابُه: «لنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «تَقُومِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

(ولِلخَفضِ) المتقدِّمِ بيانُه في عَلاماتِ الاسمِ (ثَلاثُ عَلاماتٍ) أصالةً ونِيابةً، لا زائدَ عليها:

(الكَسرةُ، وهي الأَصلُ) في الخَفضِ، فلا يَنُوبُ عنها غيرُها مع إمكانِها، ولهذَا قدَّمَهَا، (والفَتحةُ والياءُ[1]، وهُما) فَرعانِ؛ لأنَّهما (نَائِبَتانِ عن الكَسرَةِ). أمَّا الياءُ فلأنَّها تَنْشأُ عنها، فقامَتْ مَقامَها، وأمَّا الفَتحةُ فلأنَّ الكسرةَ نابَتْ عنها في الجمعِ المُؤنَّثِ، فتَعَاوَضَتا[2] في نِيابةِ كلٍّ عن الأُخرَى.

(فأمَّا الكَسرةُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ) أصالةً (في ثَلاثةِ مَواضِعَ) لا زائدَ عليها:

(في الاسمِ المُفرَدِ) المتقدِّمِ تَعريفُه، (المُنصَرِفِ) وهو: ما دخلَهُ تَنوينُ الصَّرفِ؛ سواءٌ أكان الخفضُ بِالحرفِ أو بالإضافةِ أو بِالتَّبَعِيَّةِ، ويَجمعُ الثَّلاثةَ (نَحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) وإعرابُه: ﴿بِسْمِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«اسمِ»: مَجرورٌ

---

(١) كذا في الأصل، والذي في «الآجروميَّة» و«الفواكه» ونُسَخ المتن: (والياء والفتحة)، وهو الموافق لتقديم الياء في بَقيَّة كلامِه.

(٢) بالواو من العِوَض، أي: وَقعت كلٌّ منهما عِوَضَ الأخرى، والأَولى: فتقارَضتَا.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ، نَحوُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، ....

الكواكب الدرية

بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، مُتعلِّقٌ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً كما قال ابنُ عنقاءَ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ البَسملةَ جاريةٌ مَجرَى المَثَلِ، ومِن قَواعِدِ النُّحاةِ أنَّ الجاريَ مَجرَى المَثَلِ يُحذَفُ مُتعَلَّقُهُ وُجوباً، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، والإضافةُ فيه مُقدَّرةٌ باللَّام، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: صِفَتانِ للهِ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعاهُ في جَرِّهِ، وعلامةُ الجرِّ فيهما كسرُ آخِرِهما. ويجوزُ أنْ يُعْرَبَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: بدلاً مِن لفظِ الجَلالةِ، و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾: نَعتاً لـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾؛ لأنَّه[1] في الأصلِ عَلَمٌ استُعْمِلَ استِعمالَ الصِّفاتِ لِغَلبةِ الوَصفيَّةِ عليه.

ولا فرقَ بين أنْ يكونَ الإعرابُ فيه[2] ظاهِراً كهذا المثالِ، أو مُقدَّراً نحوُ: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾) **وإعرابُه**: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ في مَحلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿هُدًى﴾: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ[3]، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتَدأ.

(**وفي جَمعِ التَّكسِيرِ**) المتقدِّمِ بَيانُه، (**المُنصَرِفِ**) أي: الذي دَخلَهُ الصَّرفُ، وهو التَّنوينُ والجرُّ بالكسرةِ؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً؛ (**نَحوُ**: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ مِّمَّا ٱكۡتَسَبُواْ﴾، **وإعرابُه**: ﴿لِّلرِّجَالِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرُ آخِرِه؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ مُنصرِفٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿نَصِيبٌ﴾: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ ﴿مِّمَّا ٱكۡتَسَبُواْ﴾: في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ﴿نَصِيبٌ﴾[4].

وقيَّدَ المصنِّفُ المُفردَ وجمعَ التَّكسيرِ بِكَونهما مُنصرِفَينِ لِيَخْرُجَ غيرُ المُنصرِفِ؛ فإنَّ جرَّه بِالفتحةِ نِيابةً عن الكَسرةِ.

---

(١) أي: الرحمنَ.

(٢) أي: في هذا النوع، أو في الاسم المفرَد المنصرِف.

(٣) الصحيح أنها حُذفت لِملاقاتِها التنوينَ الساكنَ؛ إذ الأصل: هُدَيٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فحُذفت لِما ذُكر، ولا تعويضَ في الكلمة أصلاً.

(٤) وجملةُ ﴿ٱكۡتَسَبُواْ﴾ صِلة الموصول لا محلَّ لها.

وفي جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٣١]، و«مَرَرتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ».

وأمَّا الياءُ فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ، في الأَسْماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ....

الكواكب الدرية

(وفي جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ) المتقدِّمِ بَيانُه، ولا يكونُ إلَّا مُنصَرِفاً وإنْ لم يَدْخُلْهُ تنوينُ الصَّرفِ[١]، (و) في (ما حُمِلَ عليه).

مِثالُ الجَمعِ (نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾)، وإعرابُه: «قُلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، ﴿لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٢]، اللام: حرفُ جرٍّ، و«المؤمناتِ»: مَجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو جمعُ «مُؤمنةٍ».

(و) مِثالُ ما حُمِلَ على الجَمعِ نحوُ: («مَرَرتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ»)، وإعرابُه: «مَرَرْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ» فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «بأُولاتِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«أُولاتِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِه؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُؤنَّثِ؛ إذ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ[٣].

(وأمَّا الياءُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ) نِيابةً عن الكَسرةِ (في ثَلاثةِ مَواضعَ) لا رابعَ لها:

(في الأَسماءِ السِّتَّةِ) التي تَقدَّمَ ذِكرُها، وسيَأتي شُروطُ إعرابِها بِالحروفِ، (نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، «أبي»: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

---

(١) أي: فلا يحتاج لِلتقييد بالمنصرف كما فَعل فيما قبله. نعم قيَّد بعضُهم ذلك بقوله: (إذا لم يكُن عَلَماً)؛ فإنه حينئذٍ يجوز فيه الصرفُ وعدمُه، وأُجيب بأنه لا ضرورةَ له؛ لأن العَلَم يَصير مفرداً والكلام في الجمعِ.

(٢) مُتعلق بـ(قُل). ومثلُه ما أشبَهه مما سيأتي، نحو: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) أي: كما تقدَّم تفصيلُه في كلامِ الشارح نفسِه. ثم إنَّه ههنا مضافٌ و(الأحمالِ): مضاف إليه، والجار والمجرور مُتعلق بالفعل.

﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و«مَرَرتُ بِحَمِيكِ، وفِيكَ، وهَنِيكَ»، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، ....

الكواكب الدرية

(﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾) **وإعرابُه**: الكافُ: حرفُ تشبيهٍ وجرٍّ، «ما»: مصدريَّةٌ تَسْبِكُ الفعلَ بعدَها بمصدرٍ، ﴿أَمِنتُكُمْ﴾: فِعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، «أَمِنَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والمصدرُ المُنْسَبِكُ مِن «ما» وما بعدها: مَجرورٌ بالكافِ، والتَّقديرُ: كَأَمْنِي لَكُمْ[1] على أَخِيهِ، والجارُّ والمَجرورُ في موضعِ نصبٍ على أنَّه نعتُ مصدرٍ مَحذوفٍ، أو على الحالِ منه، والتَّقديرُ: إلَّا أَمْناً كأَمْنِي إيَّاكم على أخيهِ، أو: إلَّا ائتِمَاناً كائْتِمَانِي[2] لكم على أَخِيهِ، شبَّهَ ائتمانَهُ لهم على هذا بِائتمانِهِ لهم على ذاك، و﴿عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَلَىٰٓ﴾: حرفُ جرٍّ، و«أخي»: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰٓ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، متعلِّقٌ بـ﴿أَمِنتُكُمْ﴾، وقولُه: ﴿مِن قَبْلُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ متعلِّقٌ بـ﴿أَمِنتُكُمْ﴾، والمُضافُ إليهِ مَحذوفٌ، أي: قبلَ هذا الزَّمانِ.

(و«مَرَرْتُ بِحَمِيكِ») ـ بكسرِ الكافِ ـ، **وإعرابُه**: «مَررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِحَمِيكِ»: الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«حَمِي»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، («وفِيكِ، وهَنِيكِ») مَعطوفانِ على «حَمِيكِ»[3]، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبَعَاهُ في جرِّهِ، وعلامةُ الجرِّ فِيهما الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّهما مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ فيهما في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾) الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ تعالى:

---

(١) أو: إيَّاكم.

(٢) هذا التقديرُ نظيرُ الأول؛ إذ إنَّ (أَمِنَه) و(ائتَمنَه) بمعنى، ولِذا اقتصر عليه صاحبُ «الدُّر المصون»، وليس المقصود بالتقديرَين أنَّ الأول لِلنعت والثاني للحال. وفي «حاشية الصاوي على الجلالَين» أنَّ: الكاف بمعنى (مِثل) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا ائتماناً مثلَ ائتِماني لَكم على أخيه... إلخ. وعلى كلٍّ فلم يَظهر لي وجهُ الحاليةِ المذكورة في كلام السَّمين.

(٣) ومِن ثَمَّ كسَرنا الكافَ فيهما لئلَّا يَختلفَ المخاطَبُ.

وفي المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، و«مَرَرْتُ بِاثْنَينِ ....

الكواكب الدرية

﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾[١]، و«الجارِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليهِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِه، ﴿ذِى﴾: صفةٌ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّه، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهوِ مُضافٌ، و﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

(وفي المُثنَّى، وما حُمِلَ عليهِ) ممَّا تَقدَّمَ بيانُه.

فمِثالُ المثنَّى (نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾) وإعرابُه: ﴿حَتَّىٰٓ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصْبٍ[٢]، ﴿أَبۡلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وجوباً، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُهُ: أنا[٣]، ﴿مَجۡمَعَ﴾: مفعولٌ به، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مثنًّى، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

(و) مثالُ الَّذي حُمِلَ على المثنَّى: (مَرَرتُ بِاثنَينِ) أي: رَجُلَينِ، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِاثنينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، «اثنينِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوَضاً

---

(١) الصحيح أنه ـ كالاسمَين قبلَه ـ معطوف على (ذي القربى) من قَوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾.

(٢) كذا في النُّسخ، وهو خطأ، والصحيح أنها حرفُ غاية وجرٍّ، وأمَّا ناصبُ الفعل بعدها فـ(أنْ) المُضمرة وجوباً كما سيُصرِّح به قريباً. نعم الكوفيُّون يجعلُون (حتى) هي الناصبةَ، إلا أنَّ إجراءَ هذا القول هنا وحملَ كلام الشارح عليه غيرُ ممكِن؛ لتَصريحِه بخلافِه كما علمتَ.

(٣) والمصدر المنسبِك مِن (أنْ) والفعل بعدها مَجرور بـ﴿حَتَّىٰٓ﴾ وتعلُّقهما بـ﴿أَبۡرَحُ﴾ أو بخبرِه المحذوف، أي: لا أبرَحُ ما أنا عليه أو لا أبرح سائراً حتى بُلُوغي.

واثْنَتَينِ»، وفي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤].

وأمَّا الفَتحةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في الاسْمِ الَّذِي لا يَنصَرِفُ، ....

الكواكب الدرية

عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1]، (واثْنَتَينِ) أي: امرأتَينِ، وهو مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ جرِّه الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى.

(وفي جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ وما حُمِلَ علَيه) ممَّا تَقدَّمَ بَيانُه.

مِثالُ الجمعِ (نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾) وإعرابُه: ﴿قُل﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، «المؤمنينَ»: مَجرورٌ باللَّامِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

ومِثالُ الذي حُمِلَ على الجَمعِ: (﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾) وإعرابُه: الفاءُ: داخلةٌ في جوابِ الشَّرطِ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ﴾، و«إطعامُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِره، وخبرُهُ مَحذوفٌ تقديرُه: فعليه إطعامُ ستِّينَ[2]، و«إطعامُ»: مصدرٌ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ومَفعولُه ﴿سِتِّينَ﴾ مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالِمِ، والنُّونُ: زِيدتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، وفاعلُ المصدرِ ضميرٌ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فإطعامُهُ ستِّينَ، ولا يُقالُ في المصدَرِ: (وفاعلُه مُستترٌ)؛ لأنَّه لا يَسْتَتِرُ فيه الضَّميرُ، بل يُحْذَفُ.

ويجوزُ أنْ يُعْرَبَ قولُه: ﴿فَإِطْعَامُ﴾: مُبتدأً، وخبرُه مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فإطعامُهُ ستِّينَ واجبٌ، و﴿مِسْكِينًا﴾: تمييزٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وأمَّا الفَتحةُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ) نِيابةً عن الكسرةِ (في الاسمِ الَّذي لا يَنْصَرِفُ)؛

---

(١) أي: ولو تقديراً؛ إذ لا مفرَد حقيقيٌّ لـ(اثنين). ثم الصحيحُ أن النونَ ههنا ـ أي: في المضاف ـ إنما هي عوضٌ من التنوين فقط دون الحركة، وسيأتي شيءٌ مِن هذه المسألةِ.

(٢) ويَجوز أن يكون خبراً لِمبتدأ محذوف تقديرُه: فالواجبُ أو فجزاؤُه.

مُفرَداً كانَ نَحوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو جَمعَ تكْسِيرٍ نَحوُ: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبأ: ١٣]، ....

الكواكب الدرية

حملاً لِلخفضِ على النَّصبِ، (**مُفرداً كانَ**) ذلك الاسمُ الذي لا يَنْصَرِفُ (**نَحوُ**: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾)، و**إعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أَوْحَيْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «أَوْحَى»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّتانِ فَرْعِيَّتانِ مِن عللٍ تسعٍ، وهي: العَلميَّةُ والعُجمةُ، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾: الواو: حرفُ عطفٍ، «إسماعيلَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ.

(﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾) و**إعرابُه**: الفاء: رابطةٌ لجوابِ «إذا» مِن قَولِه تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾، «حَيُّوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿بِأَحْسَنَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«أحسنَ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتانِ فَرْعِيَّتانِ مِن عللٍ تِسْعٍ، وهي: الوصفُ، ووَزْنُ الفِعلِ. و«أَحْسَنُ»: أفعلُ تفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هي؛ لأنَّ التَّقديرَ: فحَيُّوا بِتَحِيَّةٍ أحسنَ منها، و﴿مِنْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«أَحْسَنَ»[1].

(**أو جَمعَ تكسِيرٍ نَحوُ**: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾) مِن قَولِه تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾، و**إعرابُه**: ﴿يَعْمَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواو: فاعلٌ، و﴿لَهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الواوِ[2]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وجملةُ ﴿يَشَآءُ﴾: صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: ما يَشاؤُهُ، ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾: جارٌّ

---

(١) وجملةُ (حيُّوا) لا محل لها لأنها جواب شرط غيرِ جازم.

(٢) الصحيح أنه مُتعلق بـ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

إلَّا إذَا أُضِيفَ نَحوُ: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤]، أو دَخَلَتْ عَلَيهِ «ألْ» نَحوُ: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الكواكب الدرية

ومَجرورٌ، ﴿مِن﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿مَّحَٰرِيبَ﴾: مَجرورٌ بـ﴿مِن﴾، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، وهي: صيغةُ مُنتهى الجُموعِ[1]، ﴿وَتَمَٰثِيلَ﴾: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه الفتحةُ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ صيغةُ مُنتهى الجُموعِ.

ثمَّ الضَّميرُ المَرفوعُ في ﴿يَعۡمَلُونَ﴾ عائدٌ على الجنِّ المسخَّرةِ لِسُليمانَ، والضَّميرُ المَجرورُ في ﴿له﴾ عائدٌ على سُليمانَ، و«المحاريبُ»: أَبْنِيَةٌ مُرتفعةٌ يُصْعَدُ إليها بِدَرَجٍ، و«التَّماثيلُ»: جمعُ تِمْثَالٍ، وهي الصُّوَرُ مِن نُحاسٍ وزُجاجٍ ورُخامٍ، ولم يَكُنِ اتِّخاذُ الصُّوَرِ حراماً في شريعتِهِ.

ثُمَّ الجرُّ بِالفتحةِ حُكمٌ مُستمِرٌّ فيما لا يَنصَرِفُ: (**إلَّا إذَا أُضِيفَ**) إلى ما بعدَه، فإنَّه يُجرُّ بالكسرةِ على الأصلِ؛ لِبُعْدِهِ حِينئذٍ عن شَبَهِ الفِعلِ، (**نحوُ**: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾) **وإعرابُه**: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿فِيٓ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿أَحۡسَنِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿فِيٓ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿تَقۡوِيمٖ﴾: مُضافٌ إليه.

(**أو دَخَلَتْ عليه «ألْ»**) مُعَرِّفَةً كانَتْ، أو مَوصولةً، أو زائِدةً، (**نَحوُ**: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾) **وإعرابُه**: الواو: حرفُ عطفٍ[2]، «أنتُم»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿عَٰكِفُونَ﴾: خبرُه، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و﴿عَٰكِفُونَ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعْمَلُ عملَ الفعلِ يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتُم، ﴿فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿فِي﴾: حرفُ جرٍّ، و﴿ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿فِي﴾، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، مُتعلِّقٌ بـ«عاكِف».

---

(١) و﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ بيانٌ لـ﴿ما﴾ في مَوضع الحال من مَفعول ﴿يَشَآءُ﴾ المحذوف أي: يَشاؤُه، على القاعدة في (مِن) البَيانيَّة.

(٢) الصواب أنها واو الحال، والجملةُ بعدها في موضع الحال من فاعل المباشَرة، والتقدير: ولا تُباشِروهن حالةَ كونِكم عاكفين.

وَلِلجَزْمِ عَلامَتانِ: السُّكُونُ وهُوَ الأَصْلُ، والحَذْفُ وهُوَ نائِبٌ عَنهُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شيءٌ، نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

الكواكب الدرية

(ولِلجَزمِ عَلامَتانِ) أصالةً ونِيابةً، ولا ثالثَ لهما:

(السُّكونُ) وهو: حَذفُ الحركةِ، (وهو الأَصلُ) في بابِه، ولهذا قدَّمَهُ.

(والحَذفُ) وهو: سُقوطُ حرفِ العلَّةِ أو نُونِ الرَّفعِ لِلجازمِ، (وهو نائِبٌ عَنهُ)، فيكونُ فرعاً عن السُّكون.

(فأمَّا السُّكُونُ، فيَكونُ عَلامةً لِلجَزمِ في الفِعلِ المُضارعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ) ـ بكسرِ الخاءِ ـ، وهو: ما ليس آخِرُه حرفَ علَّةٍ، (الَّذي لم يَتَّصِلْ بآخِرِه شيءٌ) ممَّا يُوجِبُ بناءَه، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَمْ﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ[(١)]، ﴿يَلِدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يُولَدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مغيَّرُ الصِّيغةِ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يَكُن﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَكُن﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «كان» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبَرَ، ﴿لَّهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾[(٢)] كما قاله جُمهورُ المُعربينَ، وأجازَ أبو البَقاءِ أنْ يكونَ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن ﴿كُفُوًا﴾، مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تقديرُه: كائناً؛ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ لـ﴿كُفُوًا﴾، فلمَّا قُدِّمَ عليه نُصِبَ على الحالِ، ﴿كُفُوًا﴾: خبرُها مقدَّمٌ، ﴿أَحَدٌۢ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ[(٣)].

---

(١) وقَلبٍ. ومثلُه ما بعده.

(٢) أي: لأنه بمعنى: مُكافئ.

(٣) وحسَّنه وُقوعُه فاصلةً.

وأمَّا **الحَذْفُ** فيكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ الآخِرِ، وهُوَ ما آخِرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ، وحُرُوفُ العِلَّةِ الألِفُ والواوُ والياءُ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ....

الكواكب الدرية

وأجازَ بعضُهم أنْ يُعربَ[١]: ﴿لَّهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»، و﴿كُفُوًا﴾: حالٌ من ﴿أَحَدٌۢ﴾؛ لِتقدُّمِهِ عليه، و﴿أَحَدٌۢ﴾: اسمُها، واعْتَرَضَهُ أبو حيَّان بأنَّ ﴿لَّهُۥ﴾: ظرفٌ ناقصٌ، فلا يَصِحُّ جعلُه خبراً لـ«كانَ»، بل هو متعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾، وقُدِّمَ عليه لِلاهتمامِ بهِ؛ إذ فيه ضميرُ الباري سُبْحانه.

(**وأمَّا الحَذفُ فيَكونُ عَلامةً لِلجَزم**) نِيابةً عن الكسرةِ[٢] (**في الفِعلِ المُضارعِ المُعتَلِّ الآخِرِ**) الذي[٣] اعتلَّ آخِرُه، فـ«معتلٌّ» اسمُ فاعلٍ مِن «اعتلَّ»: إذا مَرِضَ، وإضافتُه إلى «الآخِرِ» لَفظيَّةٌ، (**وهو: ما آخِرُه حَرفُ عِلَّةٍ**)، وهذا في اصطِلاحِ النُّحاةِ، وأمَّا أهلُ التَّصريفِ فهو عِندَهم: ما أحدُ أصولِهِ حرفُ علَّةٍ، نحو: «وَعَدَ، وقَالَ»؛ (**وحُرُوفُ العلَّةِ**) ثَلاثةٌ: (**الألفُ والواوُ والياءُ**)، سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّ مِن شأنِها أنْ يَنْقَلِبَ بعضُها إلى بعضٍ، وحقيقةُ العِلَّةِ: تَغَيُّرُ الشَّيءِ عن حالِهِ، وتُسمَّى أيضاً: حروفَ المدِّ واللِّينِ إذا كان حَركةُ ما قبلَها مِن جِنسِها[٤]، فإنْ لم تَكُنْ مِن جِنسِها سُمِّيَتْ: حروفَ لِينٍ[٥]، والتَّفصيلُ المَذكورُ إنَّما هو في الواو والياءِ، وأمَّا الألفُ فحرفُ مدٍّ أبداً[٦].

(**نَحوُ**: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾) «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَخْشَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الألفُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾) **وإعرابُه**: الواو: ابتدائيَّةٌ، «مَنْ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ: الأوَّلُ:

(١) أي: هذا الإعرابَ، وإلَّا لقال فيما يأتي: (جارًّا ومجروراً) بالنصب.

(٢) كذا في الطبَعات الثلاثِ، والصواب: (نيابة عن السكون).

(٣) لعل الأصل: (أي: الذي)، فسقَط حرفُ التفسير عند الطبع.

(٤) أي: وكانَت هي ساكنةً.

(٥) أي: فقط. وهذا غيرُ اصطلاح القُرَّاء فتنبَّه للفرَق.

(٦) أي: لأن ما قبلها لا يكونُ إلا مفتوحاً، والفتحةُ من جِنسِ الألف.

﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وفي الأفعالِ الَّتِي رَفعُها بِثَباتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤]، ....

فِعْلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، ﴿يَدْعُ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ من آخِرِه، وهو الواوُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ «مَنْ»، ﴿مَعَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه متعلِّقٌ بـ﴿يَدْعُ﴾، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، وجوابُ الشَّرطِ قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾، (﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الإسراء: ٩٧]) وإعرابُه: «مَنْ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، ﴿يَهْدِ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الياءُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، وجوابُ الشَّرطِ قولُه تَعالى: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾[1].

فإنْ قيل: جاءَ في بعضِ القِراءاتِ وأَشعارِ العربِ إثباتُ حَرفِ العلَّةِ مع الجازمِ[2].

قُلتُ: أجابُوا عنه: بأنَّ حرفَ العلَّةِ فيه تَوَلَّدَ مِن إشباعِ الحركةِ التي قَبْلَهُ، أو أنَّه عُوملَ المعتَلُّ فيه مُعامَلةَ الصَّحيحِ في جَزْمِهِ بحذفِ الحركةِ، لكنَّها في الصَّحيحِ حركةٌ مَلفوظةٌ، وفي المُعتلِّ حركةٌ مُقدَّرةٌ.

(وفي الأَفعالِ التي رَفعُها بِثُبوتِ النُّونِ) ـ ويُقالُ لها: الأفعالُ الخَمسةُ ـ فإنَّ جَزْمَها إذا دخَلَ عليها الجازمُ يكونُ بحذفِ النُّونِ، (نَحوُ: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾) وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ، ﴿تَتُوبَآ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿إِن﴾، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛

---

(١) أي: على أنَّ الآية من سُورة (الإسراء)، وإلَّا فالجواب قولُه تعالى في سُورة (الزُّمَر): ﴿فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾. ثمَّ إن ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ كُتِبَت في الطَّبَعات الثَّلاثةِ بالياء، وهي قراءة قالون، وبها يقرأ الشارح، وكذلك قرأ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ في الأعراف والكهف، إلا أن أول الآيتين هناك (مَن) من غير واو، وهو الذي رأيتُه في هذا الموضع مِن نُسخ المتن المخطوطة وفي «الفواكه»، ويحتملهما تمثيلُ الشارح بجعل الواو من كلامِه للعطف، إلا أنَّ إسقاطها أولى كما في نظيرها من الآيات.

(٢) مثالُه من الأول قراءةُ قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، ومثالُه من الثاني قولُ الشاعر:

هَـجَـوتَ زَبَّـانَ ثُـم جِـئْـتَ مُـعـتَـذِراً ... مِـن هَـجوِ زبَّـانَ، لـم تَـهـجُـو ولـم تَـدَعِ

﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِى﴾ [القصص: ٧].

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ تقديرُه: إنْ تَتُوبَا إلى اللهِ تُقْبَلا، أو يَتُبِ اللهُ عليكما، وليس هو قولَه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ كما قد يَتوَهَّمُهُ بَعضُ المُعربينَ[1]، (﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾) **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، ﴿تَصْبِرُوا۟﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿وَتَتَّقُوا۟﴾: مَعطوفٌ على ﴿تَصْبِرُوا۟﴾، وعلامةُ الجزمِ فيه حذفُ النُّونِ، وجوابُ الشَّرطِ جملةُ قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾، (﴿وَلَا تَخَافِى﴾) **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ[2]، ﴿تَخَافِى﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

❁ ❁ ❁

---

(١) ممَّن جعَله جوابَه الزمخشريُّ والبَيضاوي، قال السمينُ: في جوابِ ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ وَجهان، أحدُهما: هو قولُه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾، والمعنى: إن تَتُوبَا فقد وُجِدَ منكم ما يُوجِبُ التوبةَ، وهو مَيلُ قُلوبِكما عن الواجبِ في مُخالَفةِ ـ بالقاف ـ رَسولِ الله ﷺ في حُبِّ ما يُحِبُّه وكراهةِ ما يَكرَهُه، و﴿صَغَتْ﴾: مالَتْ، ويَدُلُّ له قراءةُ ابنِ مَسعودٍ: ﴿فقد زاغت﴾، والثاني: أن الجوابَ محذوفٌ... وكأنَّ أبا البَقاء زَعَمَ أنَّ مَيلَ القلبِ ذنبٌ فكيفَ يَحْسُنُ أنْ يكونَ جواباً؟ وغَفلَ عن المعنى الذي ذكَرْتُه في صِحَّةِ كَونِه جواباً. اهـ باختِصار.

(٢) أي: وجازمةٌ.

فصلٌ

جَمِيعُ ما تقَدَّمَ مِنَ الـمُعرَباتِ قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ، وقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ أَربعةُ أنواعٍ: الِاسْمُ المُفرَدُ، وجَمْعُ التَّكسِيرِ، وجَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمْ، والفِعلُ المُضارِعُ الَّذِي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شيءٌ. وكُلُّها ....

الكواكب الدرية

فَصلٌ

في بيانِ حاصلِ الفصلِ المتقدِّمِ؛ على عادةِ المتقدِّمينَ بذكرِ الشَّيءِ تَفصيلاً ثمَّ إجمالاً؛ اعتِناءً بشأنِ ما يَشتَمِلُ عليه هذا الفَصلُ؛ لأنَّه أساسُ العَربيَّةِ.

(**جَميعُ ما تَقدَّمَ**) ذِكْرُه (**مِن المُعرَباتِ**) ـ جمعُ مُعْرَبٍ، وهو شَيئانِ: الاسمُ الذي لا يُشبِهُ مَبنيَّ الأصلِ، والفِعلُ المُضارعُ الذي لم يَتَّصِلْ به نُونَا التَّوكيدِ، ولا نونُ الإناثِ ـ (**قِسمانِ**) لا زائدَ عليهِما بِدَليلِ الاستِقراءِ:

(**قِسمٌ يُعرَبُ بِالحَركاتِ**) الثَّلاثِ: الضَّمَّةِ والفَتحةِ والكسرةِ، وبِالسُّكونِ؛ لأنَّه حذفُ الحركةِ.

(**وقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ**) الأربعةِ: الواوِ والألفِ والياءِ والنُّونِ، أو بِالحذفِ لها.

(**فالَّذي يُعْرَبُ بِالحَركاتِ**) إجمالاً (**أربَعةُ أَنواعٍ**)، ثلاثةٌ منها تَختصُّ بِالأسماءِ:

(**الاسمُ المُفرَدُ**) كـ«زيدٌ، وأحمدُ، ويَحيَى»، (**وجَمعُ التَّكسِيرِ**) كـ«أعبُدٌ، ومَساجدُ، وأُسارَى»، (**وجَمعُ المُؤنَّثِ السَّالِمُ**) ـ ويُقالُ له: الجمعُ بِالألفِ والتَّاءِ ـ، كـ«مُسلماتٌ، وفُضْلياتٌ».

(**و**) نوعٌ يَختصُّ بِالفعلِ، وهو: (**الفِعلُ المُضارعُ الذي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ**) نحوُ: «يَذهبُ، ويَأتي، ويَرضَى، ويَدعُو»، فإنِ اتَّصلَ به شيءٌ يُوجِبُ بناءَه، أو يَنقُلُ إعرابَه كالضَّمائرِ البارزةِ، لم يكُنْ حُكمُه كذَلك.

(**وكُلُّها**) أي: المَذكُوراتِ، أي: مَجموعُها لا جَميعُها؛ لِتَخلُّفِ بعضِ الأحكامِ

تُرفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بِالفَتحةِ، وتُخفَضُ بِالكَسْرةِ، وتُجزَمُ بِالسُّكونِ؛ وخَرَجَ عَن ذلِكَ ثَلاثَةُ أَشياءَ:

الاِسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفرَداً كانَ أو جَمْعَ تَكسِيرٍ؛ فإِنَّهُ يُخفَضُ بِالفَتْحةِ، ما لم يُضَفْ أَو تَدْخُلْ علَيهِ «أل»، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ وما حُمِلَ علَيه؛ فإِنَّهُ يُنصَبُ بِالكَسْرةِ، ....

الكواكب الدرية

في بَعضِها[1]، (**تُرفَعُ بِالضَّمَّةِ**) نحوُ: «يَضرِبُ زيدٌ، ورِجالٌ، ومُسلِماتٌ»، (**وتُنصَبُ بِالفَتحةِ**) نحوُ: «لنْ أَضْرِبَ زيداً، ورجالاً»، (**وتُخْفَضُ بِالكَسرةِ**) كـ«مررتُ بزيدٍ، ورجالٍ، ومُسلماتٍ»، (**وتُجزَمُ بِالسُّكونِ**) نحوُ: «لم يَضرِبْ زيدٌ»[2].

(**وخَرَجَ عَن ذَلك**) أي: عمَّا أُعرِبَ في حالةِ النَّصبِ بالفتحةِ، وفي حالةِ الجرِّ بالكسرةِ، وفي حالةِ الجزمِ بالسُّكونِ، (**ثَلاثةُ أَشياءَ**):

(**الاِسمُ الَّذي لا يَنصَرِفُ، مُفرداً كانَ**) كـ«أحمدَ»، (**أو جَمعَ تكسِيرٍ**) كـ«مساجدَ، ومَصابيحَ»؛ (**فإنَّه يُخفَضُ بِالفَتحةِ**) الظَّاهرةِ كالأمثلةِ المَذكورةِ، أو المُقدَّرةِ كـ«مرَرتُ بأُسارى، ومُوسى»، وإنَّما يُجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ (**ما لَم يُضَفْ**) نحوُ: «مرَرتُ بِأفضَلِكم»، (**أو**) لم (**تَدْخُلْ علَيه «ألْ»**) نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و«مررتُ بالأُسارى»، فإنَّه حينئذٍ يُجَرُّ بالكسرةِ كما عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ.

(**وجَمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ**) وما حُملَ عليه، (**فإنَّه يُنصَبُ بِالكَسرةِ**) نِيابةً عن الفتحةِ لُزوماً مُطلَقاً عند البَصريِّينَ، كـ«رأيتُ الهنداتِ»، وأجاز أكثرُ الكُوفيِّينَ فتحَه[3] مُطلقاً[4].

---

(١) فيه أنه قد ذكَر بعدُ الخارجَ عن ذلك، فهو في قُوَّة الاستثناء، فحينئذٍ لا مانعَ من حملِ كلامِه على الجَميع، بل هو أولى.

(٢) قال الفاكهي: وقد تبع المؤلِّف الأصلَ فيما عبَّر به، فأوهم دخولَ الخفض في الفعل والجزمِ في الاسم، لكن هذا الوهم يُدفع بما قرَّره أولاً من أن الجر مختصٌّ بالأسماء والجزم بالأفعال. اهـ

(٣) أي: نصبَه بالفتحةِ.

(٤) عِبارة «الهمع»: وأجاز الكوفية نصبَ هذا الجمع بالفتحة مُطلقاً، وأجازَه هِشام منهم في المُعتَلِّ خاصَّةً كـ(لُغة وثُبة)، وحَكى: (سَمِعتُ لُغاتَهم). اهـ فظهَر مُقابل قول الشارح: (مطلقاً).

والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ؛ فإنَّهُ يُجزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ. وتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذَلِكَ.

والَّذِي يُعرَبُ بِالحُرُوفِ أربَعَةُ أَنواعٍ: المُثَنَّى وما حُمِلَ علَيهِ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَليهِ، والأَسماءُ السِّتَّةُ، والأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ.

فأَمَّا المُثَنَّى فَيُرفَعُ بِالأَلِفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبْلَها، المَكسُورِ ما بَعدَها، ....

الكواكب الدرية

(والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ، فإنَّه يُجزَمُ بِحَذفِ آخِرِهِ) نيابةً عن السُّكونِ، نحوُ: «لم يَدْعُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ»، (وتَقدَّمَتْ أَمثِلةُ ذَلكَ) أي: فلا حاجةَ إلى إعادتِها.

(والَّذي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ) نِيابةً عنِ الحركةِ (أربَعةُ أَنواعٍ) أيضاً:

ثلاثةٌ منها خاصَّةٌ بالأسماءِ، (وهيَ: المُثنَّى) كـ«الزَّيدانِ، والمسلمانِ»، (وما حُمِلَ علَيهِ) كـ«اثنانِ، واثْنَتانِ»، (وجَمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ) كـ«الزَّيدُون، والمسلِمُون»، (وما حُمِل علَيه) كـ«أُولُو، وعِشرُون»، (والأَسماءُ السِّتَّةُ) وهي: «أبوكَ، وأخوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، وهذا اللَّفظُ عَلَمٌ عليها بالغَلَبَةِ كلَفظِ «العَشَرَة» بالنِّسبةِ إلى الصَّحابةِ ﷺ، (والأَمثِلةُ الخَمْسةُ[1])، وهي: «تَفْعَلَانِ، ويَفْعَلَانِ، وتَفْعَلُونَ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ»، وتُسمَّى: الأفعالَ الخَمسةَ، وكِلا الاسمينِ عَلَمانِ عليها بِالغَلبةِ، والتَّعبيرُ بـ(الأمثِلةِ الخمسةِ) أَولى مِن (الأفعالِ الخمسةِ)؛ لما سيَأتي إنْ شاء اللهُ تعالى.

(فأَمَّا المُثنَّى) وهو: كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنينِ، وأَغْنَى عنِ المتعاطفَينِ بشروطٍ تِسعةٍ مَنصوصةٍ، وزِيادةٍ في آخِرِهِ مَخصوصةٍ: إمَّا ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، ورُبما يُسمَّى بـ(التَّثنيةِ) إطلاقاً لِلمَصدرِ على اسمِ مَفعولِهِ مجازاً، (فيُرفَعُ بِالألِفِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ كـ«جاءَ الزَّيدانِ»، (ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبلَهَا المَكسُورِ ما بَعدَها) نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، كـ«رأيتُ الزَّيدَينِ، ومرَرتُ بِالزَّيدينِ».

وفيه لُغةٌ أُخرَى، وهي لُزومُ الألفِ في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وتُسمَّى: «لُغةَ بَلْحارِث[2]»،

---

(١) أي: والرابع خاصٌّ بالفعل وهو الأمثِلةُ الخمسةُ.

(٢) أي: بَني الحارث.

وأُلحِقَ بِهِ ....

الكواكب الدرية

وعليها جاءَتْ قراءةُ[١]: ﴿إِنَّ[٢] هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣].

وأشار بِقَوله: (المَكسورِ ما بعدَها) إلى أنَّ النُّونَ في المثنَّى مَكسُورةٌ، وهو الأشهَرُ، وفَتحُها لُغةٌ، وقَدْ تُضَمُّ[٣].

(وأُلْحِقَ بِهِ) ـ أي: بالمثنَّى، أي: حُمِلَ عليه في إعرابِهِ بالألفِ رفعاً، وبالياءِ نَصْباً وجَرًّا ـ ألفاظٌ كثيرةٌ، ذكرَ المصنِّفُ منها خَمسةً، وذكرَ غيرُه أكثرَ مِن ذلك، وضابطُ ذلك: أنَّ كلَّ اسمٍ مُعرَبٍ اختلَّ فيه شيءٌ مِن شروطِ المثنَّى وكانَ بِصُورتِهِ، فهو مُلحَقٌ به.

فدخلَ في ذلك أشياءُ:

منها: ما أُريدَ به التَّكثيرُ[٤] لا حَقيقةُ التَّثنيةِ، نَحو: «لبَّيكَ وسَعْدَيْكَ، وحَنَانَيْكَ، ودَوالَيْكَ[٥]» مِن المصادرِ الملازمةِ لِلنَّصبِ المُضافةِ لمَفعولها، ونحوُ: «القومُ حَوَالَيْكَ، وحَنانَيْكَ[٦]» مِن الظُّروفِ الدَّالَّةِ على الإحاطةِ والشُّمولِ، ونحوُ قَولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرَّاتٍ كثيرةً[٧].

ومنها: ما اختَلفَ لفظُه كـ«القَمرَينِ» للشَّمسِ والقَمر، و«العُمَرَينِ» لأبي بكرٍ وعُمَرَ؛ أو اختَلفَ مَعناه كقَولهم: «القَلمُ أحدُ اللِّسانينِ»؛ إذ اللِّسانُ حقيقةٌ في العُضوِ المعروفِ، مَجازٌ في القَلمِ.

---

(١) عدَل عن قول الفاكهي: وهي أحسَنُ ما يُخرج عليه قراءة... إلخ.

(٢) بتشديد (إنَّ) على الأصل، ورفعِ ما بعدَها، وهي قراءةُ ابن عامر ونافعٍ وحمزةَ والكسائيِّ وأبي بكر عن عاصِم.

(٣) منه ما حكى الشَّيباني: هُما خَليلانُ.

(٤) تصحَّف في طبعة إلى: التكسير.

(٥) (لبَّيك) بمعنى: إقامةً على إجابتك بعد إقامةٍ، و(سَعديك) بمعنى: إسعاداً لَك بعد إسعادٍ؛ ولا تُستعمل إلا بعد (لبَّيك)، و(حنانَيك) بمعنى: تَحنُّناً عليك بعد تَحنُّن، و(دَوالَيك) بمعنى: تداولاً بعد تَداوُل. اهـ من «أوضح المسالك».

(٦) تقدم ذِكر هذا الحرف في النَّوع الذي قبله وهو المصدر، وهو ما علَيه النُّحاة، وفسَّروه بما نَقلناه في التعليق السابق، فجعلُه ههنا ظرفاً نظير (حوالَيك) محلُّ نظر.

(٧) وهذا النوعُ لا إضافةَ فيه كما ترى، ومِن ثَمَّ فارَق ما قبلَه.

«اثْنانِ، واثْنَتانِ، وثِنْتانِ» مُطْلَقاً، و«كِلَا، وكِلْتَا» ....

ومنها: ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مثنًّى كـ«هو بين ظَهْرَانَيهِم[(١)]» أي: وسَطهم.

ومنها: ما سُمِّيَ به نحوُ: «عَبْدان» لرجلٍ، و«السَّبُعان» لِمَوضعٍ[(٢)].

ومِنها: («اثْنَانِ») لِلمُذكَّرينِ، (و«اثْنَتَانِ») ـ بالألفِ قبلَ المثلَّثةِ، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ـ لِلمُؤنَّثتَينِ، (و«ثِنْتَانِ») ـ بحذفِ الألفِ مِن أوَّلِهِ على لُغةِ بني تميمٍ ـ لِلمُؤنَّثتَينِ أيضاً، (مُطلَقاً) أي: سواءٌ أُضِيفَا إلى ظاهرٍ أم إلى مُضمَرٍ، أم لم يُضَافا، وذلك لأنَّ وضعَهما موضعَ[(٣)] المثنَّى لفظاً ومعنًى وإنْ لم يَكُونَا مُثَنَّيَينِ حقيقةً؛ إذ لم يَثبُتْ لهما مُفرَدٌ؛ إذ لا يُقالُ: «اِثْنٌ» ولا «اِثْنَةٌ» ولا «ثِنْتٌ».

ولم يَذكرِ المصنِّفُ مِثالَ «الاثنَينِ» و«الاثنتَينِ» اكتِفاءً بِالأمثلةِ السَّابقةِ.

فائدةٌ: لا يُضافُ «اثنانِ، واثْنَتَانِ» إلى ضميرِ مثنًّى[(٤)]، فلا يُقالُ: «اِثْنَاهُمَا»، ويُضَافَانِ إلى ضميرِ المُفردِ والجَمعِ كما قاله ابنُ هشامٍ في «شرحِ الألفيَّة»[(٥)].

(و«كِلَا») لِلمُذكَّرينِ، ولا يُنوَّنُ لِعَدمِ ذكرِه مِن غيرِ إضافةٍ، (و«كِلْتَا») لِلمُؤنَّثَتَينِ؛ وهما مُفرَدانِ لفظاً مُثنَّيانِ معنًى، وألفُ «كِلَا» مِن أصلِ الكلمةِ، وألفُ «كِلْتَا» للتَّأنيثِ كـ«حُبْلَى»[(٦)]، وتاؤُها بدلٌ مِن الواوِ المبدَلةِ ألفاً في «كِلَا»، والأكثرُ مُراعاةُ لفظِهما في الإفرادِ، وقد يُراعَى مَعناهما، وتَجبُ إضافتُهما إلى كلمةٍ مَعرفةٍ[(٧)] دالَّةٍ على اثنينِ، كقَوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) بفتح النون؛ إذ هي زائدة مع الألف للتأكيد وليسَت نونَ المثنَّى.

(٢) هو الذي يقول فيه ابنُ أحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ ... أَمَلَّ عَلَيهَا بِالبِلَى المَلَوانِ

(٣) الوجهُ: (وضعُ) كما هي عبارةُ الفاكهي.

(٤) بالإضافة وعدمِها.

(٥) لم أرَ ذلك فيه وإن نسَبه إليه السُّيوطيُّ في «النُّكت»، وفي «التَّصريح» بعد أن ذَكر المسألة: لأن ضمير التثنية نصٌّ في الاثنَين، فإضافة الاثنَين إليه من إضافةِ الشيء إلى نفسِه. قاله المُوضِّح في «شرح اللمحة». اهـ وأجاز بعضُهم الإضافةَ المذكورة إذا تغايَر المضاف والمضاف إليه.

(٦) الأَولى: (كذِكرى) كما في «توضيح المقاصد» وغيرِه.

(٧) أي: خلافاً للكوفيِّين.

بِشَرْطِ إضافَتِهِما إلى الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَنِي كِلاهُما وكِلْتاهُما، ورَأَيتُ كِلَيهِما وكِلْتَيهِما، ومَرَرتُ بِكِلَيهِما وكِلْتَيهِما». فَإن أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلِفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ، وكانَ إعرابُهُما بِحَرَكةٍ مُقَدَّرةٍ في تِلكَ الأَلِفِ؛ نَحوُ: «جاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ، ....

الكواكب الدرية

وإنَّما يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنَّى (بِشرطِ إضافَتِهما إلى الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَني كِلاهُما، وكِلتَاهُما»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّون: للوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «كِلَا»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، و«كِلتاهما» مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه الألفُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، (و«رَأيتُ كِلَيهِما، وكِلْتَيهِما»)، وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كِلَيهما»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، وهو مُضافٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، و«كِلْتَيهِما»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ النَّصبِ فيه الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، (و«مَرَرتُ بِكِلَيهِما، وكِلْتَيهِما»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «بِكِليهما»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«كِليهِما»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، «وكِلتَيهِما»: عاطفٌ ومَعطوفٌ.

(فإنْ أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلِفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ) أي: في حالِ الرَّفعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، (وكانَ إعرابُهُما كالمَقصُورِ بِحَركةٍ مُقدَّرةٍ في تِلكَ الأَلِفِ)؛ مُراعاةً لجانبِ لَفظِهما الَّذي هو الأصلُ، وأُعْرِبَا في حالةِ الإضافةِ إلى الضَّميرِ بِالحروفِ مُراعاةً لِمَعناهُما، (نَحوُ: «جاءَني كِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأتَينِ»)، إعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنون: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، و«كِلَا» و«كِلْتَا»: فاعلانِ مَرفوعانِ، وعلامةُ رفعِهما ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كُلًّا منهما اسمٌ مَقصورٌ،

ورَأَيتُ كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ، ومَرَرتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ».

وأَمَّا جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فيُرفَعُ بِالواوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبْلَها، المَفتُوحِ ما بَعدَها، ....

الكواكب الدرية

وما بعدَهما مُضافٌ إليه، (و«رَأَيتُ كِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأَتَينِ»)، وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«كِلَا» و«كِلْتَا»: مَفعولانِ مَنصوبانِ، وعلامةُ نصبِهما فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كلًّا منهما اسمٌ مقصورٌ، وما بعدَهما مُضافٌ إليه، (و«مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأَتَينِ»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والباء: حرفُ جرٍّ، و«كِلَا، وكِلْتَا»: مَجرورانِ بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيهما كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كلًّا مِنهما اسمٌ مقصورٌ، وما بَعدهما مُضافٌ إليه.

(وأَمَّا جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ) وهو: كلُّ اسمٍ دلَّ على أكثرَ مِن اثنَينِ، وكان اختصاراً لِلمُتعاطفاتِ لزيادةٍ[1] في آخِرِه: إمَّا واوٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وشرطُه أنْ يكونَ مُفرَدُه: إمَّا عَلَماً لمُذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ[2] مِن تاءِ التَّأنيثِ ومِن التَّركيبِ، وإمَّا صفةً لمُذكَّرٍ عاقلٍ خاليةً مِن التَّاءِ قابِلةً لها، أو دالَّةً على التَّفضيلِ. ثمَّ الأصَحُّ أنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، وقيل: أقلُّه اثنانِ، وهو رأيٌ لِلقاضي أبي بَكرٍ الباقِلَّانيِّ[3] وجماعةٍ، (فيُرفَعُ بِالواوِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ، كـ«جاءَ الزَّيدُونَ، والمسلِمُونَ»، (ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبلَهَا المَفتُوحِ ما بَعدَها) نِيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، نحوُ: «رأيتُ الزَّيدِينَ، والمسلِمِينَ»، و«مررتُ بِالزَّيدِينَ، والمسلِمِينَ».

وإنما فتحُوا ما قبلَ ياءِ المثنَّى، وكسرُوا ما قبلَ ياءِ الجمعِ؛ لأنَّ المثنَّى أكثرُ دَوراناً في الكلامِ مِن الجَمعِ[4]، فخُصَّ بِالفتحةِ لخفَّتِها، بِخلافِ الجَمعِ.

---

(١) الظاهر: بزيادة.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: (خالياً) لأنه نعتٌ لـ(عَلَماً).

(٣) المُتكلم الأُصولي الفَقيه صاحب «إعجاز القرآن» وغيرِه، المُتوفى سنةَ (٤٠٣هـ).

(٤) الأَولى التَّعليل بأُلفة الفَتح مع الألف في نحو: (مُسلمَان)؛ إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فاستُصحبَ مع الياء، وكُسر ما قبل ياء الجمعِ للفرق. وإنما قُلنا: (هذا أَولى) لأن الأكثريَّة المزعومةَ غيرُ ظاهرة، بل الأظهَرُ أنَّ الجمع أكثرُ.

. . . .

الكواكب الدرية

وأشارَ بقَولِه: (المَفتوحِ ما بعدَها) إلى أنَّ النُّونَ في جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ مَفتوحةٌ، وهو الأشهَرُ، وقد تُكْسَرُ لِضَرورةِ الشِّعرِ[١].

وإنْ كانَ آخِرُ مُفرَدِهِ ياءً قبلَهَا كسرةٌ كـ«قاضٍ ومُصْطَفٍ» - اسْمَي فاعلٍ -: حُذِفَتِ الياءُ في الجمعِ[٢]، فتقولُ: «قَاضُونَ، ومُصْطَفُونَ» رَفعاً، و«قَاضِينَ، ومُصطَفِينَ» نصباً وجرًّا.

وإنْ كان مُفرَدُه مَقصوراً: حُذِفَتِ الألفُ في الجمعِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، وبقيَ ما قَبلَها مَفتوحاً كـ«مُصطفًى» اسمَ مَفعولٍ، و«حُبلَى» اسمَ رجلٍ، فتقولُ: «مُصْطَفَونَ، وحُبلَونَ» رفعاً، و«مُصْطَفَينَ، وحُبلَينَ» نصباً وجرًّا.

تنبيهٌ: ممَّا يَجرِي على أَلسِنةِ المُعربِينَ قولُهم في نُونَي المثنَّى والمَجموعِ: (والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن التَّنوينِ)، وبَعضُهم يَقولُ: (عنِ الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ)، وقد أفادَ الخبيصيُّ في «شَرح الحاجبيَّة» أنَّ النُّونَ عِوضٌ عن الحركةِ والتَّنوينِ في نحوِ: «رَجُلينِ»، وعن الحركةِ وحدَها في «الرَّجلَينِ»، وعنِ التَّنوينِ وَحدَه في نحوِ: «غُلامَي زيدٍ»؛ إذ هو السَّاقطُ في الإضافةِ دُونَ الحركةِ[٣]، وقال ابنُ عَنقاء في «تَشنِيف السَّمع»[٤]:

---

(١) وقال ابنُ مالك وغيرُه: هي لغة.

(٢) أي: مع ضمِّ ما قبل الواو وكسرِ ما قبل الياء.

(٣) استَشكلتُه حينَ تأملتُه لِمُساواةِ (غلامَيْ زيدٍ) لِلنوعِ الأولِ، فرَجعتُ إلى نُسخةٍ خطيَّة من «الموشَّح» للخَبيصي فإذا فيها على هامش المسألةِ ما نَصُّه: الصوابُ أن يقالَ: (عصَوَينِ)، وإلَّا فالنونُ عوضُ الساقطِ في (غُلامَي زَيدٍ) مِن الحركة والتنوينِ في (غُلام)، والحاصلُ: أنه لا فرقَ بين (غُلامَيْ زيدٍ) وبين (رَجُلَينِ)؛ لأنَّ التنوين والحركةَ كانا في مفرَدَيهما فلا تكونُ النونُ عوضاً في نحو: (غُلامَي زيد) عن التَّنوين فقَط، فلو قال: (في نحو: عَصَوَينِ وقاضِيَينِ ورَحَيَينِ) لَكان أصوَبَ. اهـ ثم رأيتُ في كلام محرم أفندي على الجامي (٢/ ٢٦٠) ما نصُّه: فإنَّ الجمعَ المُذكَّرَ على ثَلاثةِ أنواعٍ: أحدُها: المُعرَّف بِاللام، نحو: (الضارِبِين)، والنُّونُ فيه عِوَضٌ عن الحركةِ فقط؛ إذ لا تَنوينَ في مُفرَدِه الَّذي هو (الضارِب)، وثانيها: المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم نَحوُ: (ضارِبِيَّ)؛ إذ لا حركةَ في مُفرَدِه لِكَونِه مُضافاً إلى ياء المُتكلِّم، بل هي عِوَضٌ عن التَّنوين فقط دُونَ الحَركة، وثالِثُها نَحوُ: (ضارِبِينَ) يَعني بِغَير اللام؛ فإنَّها عِوَضٌ عنهُما في مِثلِه؛ لأنَّ مُفرَدَه (ضارِبٌ) بِالحركة والتَّنوين. اهـ فتأمَّل!

(٤) هو كتابُ «تشنيف السَّمع بشَرح شروط المثنَّى والجمع»، وقد مرَّت ترجمةُ صاحِبِه.

وأُلحِقَ بِهِ «أُولُو، وعالَمُونَ»، ....

الكواكب الدرية

وفي نُونِهما أقوالٌ: الأَوَّلُ لسِيبَويهِ: زائدةٌ لِيَظْهَرَ فيها حُكمُ الحركةِ الَّتي تُستَعمَلُ لهما تارةً[١]، وحكمُ التَّنوينِ أُخرى، وليسَتْ عِوَضاً البتَّةَ. الثَّاني لِثَعلبٍ: بدلٌ مِن تَنْوِينَي المثنَّى، ومِن تَنوِيناتِ الجمعِ[٢]. وثالثُها للزَّجَّاجِ: بدلٌ مِن حركةِ المُفردِ. والرَّابعُ لابنِ كيسانَ: بدلٌ مِن تَنوِينِهِ، والخامسُ للفارسيِّ وابنِ وَلَّاد[٣] ونُسِبَ إلى سيبويهِ أيضاً: بدلٌ مِنهما. انتهى مُلخَّصاً[٤].

(وأُلْحِقَ بهِ) أي: بِالجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ في الإعرابِ بالواوِ والياءِ كلُّ ما هو على صُورةِ الجمعِ ولم يَسْتَوْفِ شُروطَ الجمعِ، وهو أربعةُ أنواعٍ:

أحدُها: أسماءُ جموعٍ لا واحدَ لها مِن لفظِها:

منها: («أُولُو») وهو: اسمُ جمعٍ لـ«ذُو»، بِمعنَى «أَصْحاب»، لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، بل مِن مَعناه، وهو «ذُو» بمعنَى «صاحِب». ويُكْتَبُ «أُولُو» بواوٍ بعدَ الهمزةِ؛ حملاً لها على «أُولِي»، وكُتِبَتْ «أُولِي» بها لئلَّا تَلْتَبِسَ بـ«إلى» الجارَّةِ.

(و«عالَمُون») بفَتحِ اللَّامِ، وهو: اسمُ جمعٍ لـ«عالَم»، وهو ما سِوى اللهِ تعالى مِن الأجناسِ، وإنَّما لم يَكُنْ جمعاً لـ«عالَم» لأنَّه لا واحدَ له مِن لَفظِهِ[٥]؛ إذ «عالَمُون» خاصٌّ بمَنْ يَعقِلُ، و«العالَمُ» عامٌّ فيهِ وفي غيرِه، والجَمعُ لا يكونُ أخصَّ مِن مُفرَدِهِ. وذهبَ كثِيرون إلى أنَّه جمعُ «عالَم»، ووجهُ كونِهِ حينئذٍ مُلحَقاً بالجمعِ[٦] أنَّه ليس بعَلَمٍ ولا صِفةٍ.

---

(١) عبارةُ «الارتِشاف»: التي كانَت يَنبغي أن تكونَ في التَّثنية والجَمع تارةً.

(٢) أي: إنه عوضٌ من التَّنوينَين في فردَي المُثنى، ومن التَّنوينات في أفراد الجمعِ، فالعبرةُ عنده بالآحاد.

(٣) هو أحمَد بن محمد بن ولَّاد التَّمِيمي، أبو العباس: نَحوي مصري كان شيخُه الزجاج يُثني عليه، له كُتب منها «المَقصور والممدود»، و«انتصار سيبَويه على المبرِّد». تُوفي سنة (٣٣٢هـ).

(٤) قال أبو حيانَ: وهذَا الخلاف الذي في هَذه الحُروف وهذه النون ليس تحتَه طائلٌ، ولا يَنبني عليه حكم.

(٥) لا يَخفى ما في الجملة من الخَلل، والصواب أن يقول: (وإنما لم يكن جمعاً لأنه لا واحدَ له من لفظه)، أو: (وإنما لم يكُن جمعاً لعالَم لأنه أخصُّ منه).

(٦) أي: السالمِ وليس منه حقيقةً.

و«عِشْرُونَ» وما بَعدَهُ مِنَ العُقُودِ إلى «تِسْعِينَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ» وبابُهُ، ....

الكواكب الدرية

(و«عِشرُونَ»، وما بَعدَه مِن العُقُودِ) كـ«الثَّلاثينَ، والأربعينَ، والخمسينَ، والسِّتِّينَ»، وهكَذا (إلى «التِّسْعِينَ») بإدخالِ الغايةِ، أي: فالتِّسعِين[١] مِن جُملتِها؛ إذ كلُّها أسماءُ جُموعٍ، وليس «عِشرونَ» جمعاً لِعشرةٍ، ولا «ثَلاثونَ» جمعاً لِثلاثةٍ، وهكَذا، وإلَّا لَصحَّ إطلاقُ «عِشرينَ» على ثلاثينَ؛ لأنَّها ثلاثةُ مَقاديرِ العَشرةِ، وإطلاقُ «ثَلاثينَ» على تِسعةٍ؛ لأنَّها ثلاثةُ مقاديرِ الثَّلاثةِ، وهذا لا يَقُولُ به أحدٌ؛ ولأنَّ هذه الكَلماتِ تَدُلُّ على مَعانٍ مُعيَّنةٍ[٢]، ولا تَعيينَ في مَعاني الجُموعِ.

تَنبيهٌ: مِن هذا النَّوعِ ـ أعني: أسماءَ الجُموعِ التي لا واحدَ لها مِن لَفظِها ـ: «أَجْمَعُونَ» وتَوابِعُهُ في التَّوكيدِ، فتُعْرِبُها إعرابَ الملحَقِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ كما قاله ابنُ عَنقاء.

(و) **النَّوعُ الثَّاني**: جموعُ تكسيرٍ:

مِنها: («أَرَضُونَ») بفتحِ الرَّاء، وهو: جمعُ تَكسيرٍ لمُؤنَّثٍ لا يَعقِلُ؛ لأنَّ مُفردَه «أَرْضٌ» بِالسُّكون، وهي مُؤنَّثٌ لا يَعقلُ.

(و«سِنُونَ») بكَسرِ السِّينِ، وهو: جمعُ تَكسيرٍ أيضاً لِمُؤنَّثٍ لا يَعقِلُ؛ لأنَّ مُفردَهُ «سَنَة» بفتحِ السِّينِ، وأصلُها: «سَنَوٌ» أو «سَنَه» بالواو أو بالهاء، بِدَليلِ جمعِها على «سَنَوات، وسَنَهات[٣]»، والجَمعُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولِها. (وبابُه) أي: بابُ «سِنينَ»، وهو: كلُّ ما كان جَمْعاً لِثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التَّأنيثِ، ولم يُكَسَّر[٤]، ولا مُذكَّرَ له[٥]، يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، قال بَعضُ المحقِّقينَ: ومَعرفةُ ما كانَ بالصِّفةِ المَذكورةِ مَوقوفةٌ على السَّماعِ

---

(١) الأَولى: (فالتسعونَ).

(٢) أي: أعدادٍ معيَّنة.

(٣) معطوفٌ بالواو على ما قبلَه؛ لأن (أو) في قولِه السابق: (سَنو أو سَنه) للتخيير لا للشك.

(٤) خرج بالشُّروط نحو: (تَمرة، وعِدَة، ويَد، واسم، وشاة).

(٥) الأكثرُون على عدم اشتراط هذا الشرط، ومَن زاده وقيَّد به قصَد به إخراجَ نَحو: (هَنَة)؛ فإن مُذكره وهو (هَنٌ) جُمع به، فلو جُمع هو أيضاً به التَبس المُؤنث بِالمُذكر.

و«أَهْلُونَ، . . . .

الكواكب الدرية

لا محالةَ، وذلك نحوُ: «عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزَة وعِزِينَ، وثُبَة وثُبِين»، فالعِضةُ والعِزَة والثُّبَة: الجَماعةُ مِن النَّاس[١].

تنبيهٌ: مِن هذا النَّوعِ: «بَنُونَ»؛ لأنَّ قياسَه «ابنُونَ» جمعَ «ابنٍ»، فلمَّا كُسِّرَ قيلَ فيه: «بَنُونَ» بحذفِ الألفِ؛ و«ذَوُو مالٍ» ونحوُ: ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فإنَّه جمعُ تكسيرٍ على الأصَحِّ.

(و) النَّوعُ الثَّالثُ: جُموعُ تَصحيحٍ لم تَستَوفِ الشُّروطَ:

مِنها: («أَهْلُونَ») جمعَ «أَهْلٍ»، وليس بِعَلَمٍ ولا صفةٍ، وأمَّا قَولُهم في وصفِ اللهِ تعالى: «الحمدُ للهِ أهلِ الحمدِ»، فـ«أهلٌ» فيه بمعنَى المستحِقِّ، وهو خِلافُ المَجموعِ بالواوِ والنُّونِ؛ لأنَّه بمعنَى القَرَابةِ.

(و«وَابِلُونَ»)[٢] جمعَ «وابِلٍ»، وهو المَطَرُ الغزيرُ، وليس بِعَلَمٍ ولا صفةٍ. ومِن هذا النَّوعِ: ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ و﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ و﴿ٱلْمُجِيبُونَ﴾ في صِفاته تعالى، و﴿سَٰجِدِينَ﴾ و﴿طَآئِعِينَ﴾ و«ماضِين»[٣] في صفاتِ غيرِ العاقلِ[٤]، وكـ«أَبُون[٥]، وأَخُون، وحَمُون[٦]، وهَنُون» مِن الأسماءِ السِّتَّةِ؛ إذ لا يُجْمَعُ مِنها هذا الجمعَ إلَّا هي و«ذُو»، فيُقَالُ فيه: «ذَوُون[٧]».

---

(١) راجعٌ للثلاثة، وتُطلق العِضة بمعنى القِطعة من الشيء وبمعنى الكَذب، وبهما تُفسَّر غالباً في كُتب النَّحو، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾.

(٢) تَبِعتُ في جعلِه من المتن ههنا الطَّبعاتِ الثلاث، والأظهَرُ أنه من زِيادات الشارح، ولِذا لم يُوجَد في نُسَخ المتن الخطيَّة، وهو أيضاً من زيادات الفاكهي على ما في نُسخ كتابِه الخطيَّة والمطبوعةِ.

(٣) كذا في الأصل، وأظنُّه تحريفاً عن ﴿خَٰضِعِينَ﴾، والإشارةُ به إلى قولِه تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾.

(٤) الصحيحُ أن هذا جمعُ مذكر سالم بتنزيل غير العاقل منزلةَ العاقل، قال الخُضَري: وليس ذلك مُلحَقاً بالجمع كما قيل؛ لأنها لَمَّا وُصِفت بِصفات العُقَلاء من الطاعة والسُّجود جُمِعَت جَمعَهُم. اهـ

(٥) لم يتقدَّم ما تُعطف عليه الكاف، إلا أن تُجعلَ اسماً بمعنى (مِثل).

(٦) قال ابن مالك: ولو قيل في (حَمٍ): (حَمُون) لم يَمتنع، لكن لا أعلَم أنه سُمِع، وقال أبو حيانَ: يَنبغي أن يَمتنعَ؛ لأنَّ القياس يَأباه. قاله الشَّنواني.

(٧) فيه تساهُل؛ إذ هو ملازمٌ للإضافة فلا يُتلفَّظ به بالنون، ومِن ثَمَّ أسقطها صاحبُ «التسهيل» وغيرُه وقالوا: (ذَوُو).

وعِلِّيُّونَ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، ...

الكواكب الدرية

(و) **النَّوعُ الرَّابعُ**: ما يُسمَّى به مِن هذا الجمعِ، كـ«زَيدُون، والماجِشُون» مِن أعلامِ العاقِل، و«فِلَسطُون، وديرُون، وماطِرُون» مِن أسماءِ البُلدانِ[١]، ونحوُ: («**عِلِّيُّونَ**»)، فإنَّه في الأصلِ جمعُ «عِلِّيّ» ـ بكسرِ العَينِ واللَّامِ المشدَّدةِ والياء، فنُقِلَ وسُمِّيَ به أعلى الجنَّةِ، وهو: مكانٌ في السَّماءِ السَّابعةِ تحتَ العرشِ، وقيل[٢]: هو دِيوانُ الخيرِ الَّذي دُوِّنَ فيه كلُّ ما عَمِلَتْهُ الملائكةُ وصُلَحاءُ الثَّقلَينِ.

(**نَحوُ**: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾) أي: لا يَحلِفْ (﴿أُوْلُواْ﴾) أي: أصحابُ (﴿ٱلْفَضْلِ﴾) أي: الدِّينِ (﴿مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾) هي ضِدُّ الضِّيقِ، والمرادُ بها هنا: اليَسَارُ والغِنَى، (﴿أَن يُؤْتُوٓاْ﴾) أي: أنْ لا يُؤتُوا (﴿أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾) أي: أصحابَ القَرابةِ، نزَلَتْ في أبي بكرٍ حينَ حلفَ أنْ لا يُنْفِقَ على مِسْطَحِ بنِ أُثَاثَةَ ـ وهو ابنُ خَالتِهِ[٣] ـ حينَ خاضَ في الإفكِ مع الَّذين خَاضُوا في عائشةَ رضي الله عنها. **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ، ﴿يَأْتَلِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، ﴿أُوْلُواْ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْفَضْلِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مُتعلِّقٌ بـ«كائِن»[٤]، ﴿وَٱلسَّعَةِ﴾: الواو: حرفُ عطفٍ، و«السَّعَةِ»: مَعطوفٌ على ﴿ٱلْفَضْلِ﴾، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونَصبٍ، ﴿يُؤْتُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والمصدرُ المنسبكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها مَجرورٌ بحرفِ جرٍّ مَحذوفٍ تَقدِيرُهُ: على أنْ لا يُؤْتُوا،

---

(١) الأُولى مَعروفة، والأعرَف فيها اليوم (فِلَسطِين) بالياء، وهي: ما بين الأُردُن ودِيار مِصر، وأُمُّ بِلادها بيتُ المَقدس، ردَّ الله ما ندَّ منها على أهل التوحيد، والثانيةُ قرية بحماةَ فرَّج الله عن أهلِها وأهل الشام جميعاً، والثالثة مَوضعٌ قُرب دمشقَ.

(٢) كما في «الكشاف».

(٣) في «الإصابة» أنَّ أُمَّ مِسطح بِنتُ خالةِ أبي بَكر رضي الله عنه.

(٤) أي: كائنين منكم، أي: حالةَ كونِهم منكم.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، ....

أي: على عدمِ إيتائِهم أُولي القُربى، و﴿أُولِي﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنه اسمٌ مقصورٌ.

(﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾) وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرُها مقدَّمٌ، واللام: لامُ الابتداءِ، «ذِكْرَى»: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّر؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، ﴿لِأُولِي﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: مُضافٌ إليه.

(﴿وَٱلْحَمْدُ[2] لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]) وإعرابُه: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾: مُبتدأٌ، و﴿لِلَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿رَبِّ﴾: نعتٌ لله، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

(﴿وَلَبِثُوا۟ فِي كَهْفِهِمْ[3] ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾) وإعرابُه: «لَبِثُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «لَبِثَ»: فعلٌ ماضٍ، والواو: فاعلٌ، ﴿فِي كَهْفِهِمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«لَبِثُوا»، ﴿ثَلَٰثَ﴾: ظرفُ زمانٍ، وهو مُضافٌ، و﴿مِاْئَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و﴿سِنِينَ﴾: بدلٌ مِن ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ أو عطفُ بيانٍ عليها إنْ نُوِّنَتْ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾،

---

(١) أي: مُتعلقان بمحذوف صفة لـ(ذكرى).

(٢) في غيرِ الطَّبعات الثلاث: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، وهي حينئذٍ آيةٌ من غير الأنعام كالفاتحة والصافات مثلاً.

(٣) قولُه تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِي كَهْفِهِمْ﴾ ليس في نُسخ المتن، وهو من زيادات الفاكهي في شَرحه، ومثلُه قَولُه تعالى الآتي: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾، فليُتنبَّه لِذَلك؛ فإنَّا لم نُسقِطه في الأعلى سَهواً.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ....

الكواكب الدرية

وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وقُرِئَ[1] بإضافةِ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ إلى ﴿سِنِينَ﴾، وهو حينئذٍ تمييزٌ مَجرورٌ، والأكثرُ في تمييزِ «المائةِ» الإفرادُ، وكونُ تمييزِها مَجموعاً قليلٌ، قال في «الألفيَّة»: [الرجز]

ومِائةً والألْفَ لِلفَردِ أَضِفْ ... ومِائةٌ بِالجَمعِ نَزْراً قد رُدِفْ

(﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠]، قيل: هم اليهودُ والنَّصارى، وقيل: قَومٌ مِن مُشركِي العربِ اقتَسمُوا طُرُقَ مكَّةَ يَصُدُّونَ النَّاسَ عن الإسلامِ، وقال بعضُهم في القرآنِ: سِحرٌ، وبَعضُهم: شِعرٌ، ﴿جَعَلُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ الواوُ مِن ﴿جَعَلُواْ﴾، ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ لـ﴿جَعَلُواْ﴾؛ لأنَّها بمعنَى «صيَّرُوا»، و﴿عِضِينَ﴾: مَفعولُها الثَّاني، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، أي: جعلُوا القرآنَ أجزاءً؛ حيثُ آمنُوا ببعضٍ وكفرُوا ببَعضٍ.

(﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾) وإعرابُه: ﴿شَغَلَتْنَآ﴾: فعلٌ ومَفعولٌ، «شَغَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ علامةُ التَّأنيثِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «أَموالُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿وَأَهْلُونَا﴾: الواوُ: عاطفةٌ، «أَهْلُو»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿إِطْعَامُ﴾

---

(١) أي: في السَّبع كالقراءة الأولى.

﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

الكواكب الدرية

مِن قولِهِ تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ على أنَّه المَفعولُ الثَّاني[1]، والمَفعولُ الأوَّلُ ﴿عَشَرَةِ﴾ والمُضافُ إليه، وهو مِن إضافةِ المصدرِ إلى مَفعولِهِ، وقال الفاكهيُّ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾: نعتٌ لمَفعولٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: قُوتاً مِن أَوْسَطِ[2]، ولا يُخَالِفُ في المعنى ما قُلناه[3]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الَّذي» في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿تُطْعِمُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، و﴿أَهْلِيكُمْ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصْبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: تُطْعِمُونَهُ أَهلِيكم.

(﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾) **وإعرابُه**: ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿أَهْلِيهِمْ﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾ وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميم: علامةُ الجمعِ، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ﴿يَنقَلِبَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾.

(﴿إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾) **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿كِتَـٰبَ﴾: اسمُها، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿لَفِى﴾: اللام: لامُ الابتداءِ، «في»: حرفُ جرٍّ، ﴿عِلِّيِّينَ﴾: مَجرورٌ بـ«في»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ رفعِ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذْفِ تَقديرُه: «كائن».

(﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾) **وإعرابُه**: «ما»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «أَدْرَى»: فعلٌ

---

(١) أراد أن المصدر تعدَّى إلى المفعول الثاني بحرف الجر؛ لأنه يقال: أطعَمتُ الرجل الشيءَ وأطعَمتُه منه. ويجوز ـ كما سيَنقله قريباً ـ أن يكونَ نعتاً لِمَفعول ثانٍ محذوف، أي: قوتاً كائناً من أوسطِ... إلخ. وعلَّقه بعض المُعربين المعاصِرين بمحذوف صِفة لـ﴿عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾ وهو وَهم.

(٢) «الفواكه الجنية» (ص١٢٣).

(٣) أي: وأما في الإعراب فيَختلفان؛ لاختلافِ المُتعلَّق وتعدِّي المَصدر كما علمتَ.

وأمَّا الأَسْماءُ السِّتَّةُ فتُرفَعُ بِالواوِ، وتُنصَبُ بالأَلِفِ، وتُجَرُّ بِالياءِ، بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، ....

الكواكب الدرية

ماضٍ تَنْصِبُ مَفعُولينِ[١]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والكاف: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿مَا﴾: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عِلِّيُّونَ﴾: خبرُه، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عنِ الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ«أَدْرَى»[٢]، وجُملةُ «أدرَى» وفاعلُها ومَفعولاها في محلِّ رفعٍ خبرٌ.

(وأمَّا الأَسماءُ السِّتَّةُ) وهي: «أبوكَ، وأخوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، (فتُرْفَعُ بِالواوِ) نيابةً عن الضَّمَّةِ، (وتُنْصَبُ بِالأَلِفِ) نِيابةً عن الفتحةِ، (وتُجَرُّ بِالياءِ) نيابةً عن الكسرةِ، وإنَّما تُعرَبُ كذَلك (بِشَرطِ) اجتماعِ أُمورٍ أربَعةٍ:

أحدُها: (أنْ تكُونَ مُضافَةً) لِما بَعدَها؛ سَواءٌ كانَتْ إضافتُها مَلفوظةً نحوُ: «هذا أَخُوكَ»، أو مَنْوِيَّةً كما قال ابنُ مالكٍ تَبَعاً لِلكُوفيِّينَ، كقَولِه: [مشطور الرَّجَز]

صَـهْـبَـاءَ خُـرْطُـومـاً عُـقَـاراً قَـرْقَـفَـا   خَـالَـطَ مِـنْ سَـلْـمَـى خَـيَـاشِـيـمَ وفَـا[٣]

---

(١) سنَنقلُ من كلامِه ما يُفيد أنها تنصِب ثلاثة.

(٢) لعلَّه يقصِد أنها في مَوضع نَصب بعد إسقاط حرف الجر كما قال أبو حيانَ وغيرُه، فإن (أدرَى) يَتعدَّى إلى المفعول الثاني بالباء نحو قَوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾، وقد يَتعدى إلى ثلاثة مفاعيلَ صريحاً، فيقال في إعراب الآيةِ حينئذٍ: والجُملة الاسمية في محل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي ﴿أَدۡرَىٰكَ﴾ الثاني والثالِث؛ لكَونِه معلَّقاً عن العمل بالاستِفهام، وعلى هذا مشَى الشارح في آخر باب (ظنَّ) الآتي حين قال: وأُلحِقَ بـ(أعلمَ وأرَى): (أنبأ). . . و(أَدْرَى) على الأصحِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾، لكنَّها عُلِّقتْ عن الأخيرَينِ. اهـ فتأمل!

(٣) البيت: للعَجَّاج.

اللغة: (صهباء): هي الخَمر، سُمِّيَت بذلك لِلَونها، أو هي المَعصُورة من عِنَب أبيض. (خُرطوماً): هي الخمر التي سالت مِن غيرِ عَصر. (عُقاراً): هي الخمرُ أيضاً، سُمِّيت بذلك لِمُعاقرَتها ـ أي: مُلازمَتِها ـ الدَّنَّ، أو لأنَّ أصحابَها يُعاقِرُونها، أو لأنَّها تَعقر العقلَ. (قَرقفاً): هي الخَمر أيضاً، قيل: سُميت بذلك لأنها تُرعِد شارِبَها. (خَياشيم): جمع خَيْشوم وهو أقصى الأنف.

المعنى: يَصف الشاعر خمراً ويُبالغ في حُسنِ نكهتِها وجودةِ ريحِها وطَعمِها، فكأنها خالَطت أنفَ سلمى وفاها فطابَت بذلك.

=

فإنْ أُفرِدَتْ عَنِ الإضافةِ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرةِ، نَحوُ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ ....

الكواكب الدرية

إذِ التَّقديرُ: خَيَاشِيمَها وفاهَا، وقال البَصريُّون: إنَّه ضَرورةٌ.

وهذا الشَّرطُ مُعتبرٌ فيما عدَا «ذَا»؛ فإنَّها ملازمةٌ للإضافةِ إلى اسمِ جِنسٍ ظاهرٍ[١].

(فإنْ أُفْرِدَتْ) أي: الأسماءُ السِّتَّةُ (عَنِ الإضافةِ أُعْرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ الظَّاهرةِ)؛ لانتفاءِ الشَّرطِ، (نَحوُ): «هذا أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهٌ»[٢] ـ كـ(مُوقٌ) ـ، ونحوُ: (﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾) وإعرابُه: «له»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿أَخٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و) نحوُ: (﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾) وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿لَهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرُها مقدَّمٌ، ﴿أَبًا﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و) نحوُ[٣]: (﴿بَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عطفٍ على ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[٤] مِن

= الإعراب: «صَهباءَ»: مفعولُ (استَودف) بمعنى: استقطَر من قولِه في البيتِ قبلَه:

فـغـمَّـهـا حـولَـيـنِ ثـم اسـتَـودَفـا

«خُرطوماً عقاراً قَرقفَا»: نعوتٌ لـ(صهباءَ) مَنصوبة مثلُها. «خالَط»: فعل ماضٍ، وفاعِله: هو. «مِن سَلمى»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(خالَط) أو بحالٍ من (خَياشيمَ). «خياشيمَ»: مفعولٌ به. «وفَا»: عاطف ومَعطوف على (خياشيمَ) منصوبٌ بالألف.

والشاهد: في قَوله: (وفا)؛ حيثُ نُصب بالألف لأنه من الأسماءِ الستة واستوفى شُروطَ إعرابِه بالحرُوف، التي منها كونُه مضافاً ولو نيَّةً كما هنا؛ إذ التقديرُ: وفاها.

(١) قولُه: (وهذا الشرط مُعتبر... إلخ) وَقع في هذا الموضع من الشرح تبعاً للفاكهي، ومعناه أنَّ (ذا) مُستثنًى من هذا الشرط؛ لأنه لازمٌ للإضافة لِما ذُكر، فلا داعيَ لاشتراط الإضافة فيه بخلاف أخواتِه الخمسة، وبَعضُهم ـ بل أكثرُهم ـ يُؤخِّره إلى ما بعد الشرط الثاني وهو الإضافة لغير الياء؛ لِما ذكَروه من أنها كلَّها تُضاف للياء إلا (ذُو)، فإنها لا تُضاف لِمُضمَر، والحقُّ أن هذا الثاني أصحُّ؛ لأنَّ الأولَ إنما نبَّه على وُقوع الإضافةِ في (ذُو) لُزُوماً من غيرِ اشتراط إلا أنه لم يُنبِّه على عدمِ تناوُل الشرط الثاني له أصلاً، بخلاف الثاني.

(٢) ويُقال فيه: (فَمٌ) أيضاً.

(٣) كذا في الأصل، أعني بإدراج الشارح لفظَ (نحو) في هذا الموضع، مع أن الآية الآتية بالواو، بدليل تصريحِه بذلك في إعرابِها.

(٤) يحتمل أن يكون ههنا سَقطٌ، والأصل: (الواو: حرفُ عطفٍ، و(بناتُ) معطوفٌ على ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾)، ويصحُّ =

وأَنْ تَكُونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتَكلِّم، فإنْ أُضِيفَتْ لِلياءِ أُعرِبَتْ بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرةٍ على ما قَبْلَ الياءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣]؛ ....

الكواكب الدرية

قولِهِ تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿الأَخِ﴾: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

(و) ثاني **شروطِ** إعرابِها بما ذُكِرَ: (أنْ تَكونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتكلِّمِ)، بأنْ تُضافَ إلى ظاهرٍ نحوُ: «أخُو زيدٍ»، أو ضميرِ مخاطَبٍ نحوُ: «أخُوك»، أو غائبٍ نحوُ: «أخُوه»، أو متكلِّمٍ غيرِ الياءِ نحوُ: «أخُونَا».

(فإنْ أُضِيفَتْ إلى الياءِ) أي: ياءِ المتكلِّمِ، قال ابنُ هشامٍ في بعضِ كُتبِهِ: تَقييدُها بياءِ المتكلِّمِ حشوٌ؛ إذ ليس لنا ياءٌ يُضافُ إليها سِواها، (أُعْرِبَتْ بِحَركاتٍ مُقدَّرةٍ) في الأحوالِ الثَّلاثةِ (على ما قبلَ الياءِ)، كغيرِها ممَّا يُضافُ إلى الياءِ (نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾)، **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاءُ: لِلتَّنبيه[1]، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَخِى﴾: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، مَنعَ مِن ظُهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ويجوزُ أنْ يُعربَ ﴿أَخِى﴾: بدلاً مِن اسمِ الإشارةِ، وجُملةُ ﴿لَهُۥ تِسْعٌ...﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ رفعِ خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

= إبقاءُ الكلامِ على ما هو عليه من غيرِ تقديرٍ ـ وإن كان على خِلاف عادة الشارح ـ، ويكونُ قوله الآتي: (والمعطوفُ) مُراداً به المضاف المذكورُ وهو (بناتُ)، واكتفى بذلك وبقوله بعدُ: (وهو مضاف) عن التصريح بلفظِه.

(١) في «حاشية السُّجاعي على شرح القطر» عند قَول المصنِّف: (ومقروناً بـ«ها» التَّنبيه) ما نصُّه: قال الدَّماميني: (ها) المَذكورُ ليس بعد ألِفه همزة، وإنَّما هو عَلَم على الكلمة المُركبة من هاءٍ فألف، ثم نُكِّر وأُضيف إلى (التَّنبيه) لِيَتَّضحَ المراد به؛ كقَوله:

عـلَا زَيـدُنـا يـومَ الـنَّـقَـا رَأسَ زَيـدِكُـم

ولا يَصحُّ أن يُضبَطَ بِهمزة بعد الألف؛ إذ ليس لَنا هاءٌ تَكون لِلتنبيه أصلاً. اهـ ياسين والشَّنواني. اهـ كلام السُّجاعي، وكتَبتُ عليه في طبعتِنا: قد جوَّزه الرضي وتَبِعه عليه كثير من المُحَشين المتأخرين، والأولى اجتِنابُه.

وأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرةِ، نَحوُ: «هذَا أُبَيُّكَ»؛ وأَنْ تَكُونَ مُفرَدَةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أَو جُمِعَتْ أُعرِبَتْ إعرابَ المُثَنَّى والمَجمُوعِ.

الكواكب الدرية

(و) ثالِثُ الشُّروطِ: (أَنْ تَكونَ) أي: الأسماءُ السِّتَّةُ (مُكبَّرَةً) لا مُصغَّرةً، (فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَركاتِ الظَّاهرةِ) في الأحوالِ الثَّلاثةِ؛ (نَحوُ: «هذَا أُبَيُّكَ») بضمِّ الهمزةِ وفتحِ الباءِ الموحَّدةِ وتَشديدِ الياءِ، ومثلُه: «أُخَيُّكَ، وحُمَيُّكِ، وهُنَيُّكَ، وذُوَيُّ مالٍ»، وتقولُ في تَصغير «فُوه[١]»: «فُوَيْهُكَ» بردِّ الهاءِ فيه؛ لأنَّ التَّصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، وإعرابُ المثالِ المَذكورِ: الهاء: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «أبيُّ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(و) رابعُ الشُّروطِ: (أَنْ تَكونَ مُفرَدَةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ: أُعْرِبَتْ إعرابَ المُثنَّى) بالألفِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، نحوُ: «جاءَني أَبوانِ، وأَخَوانِ، وحَمَوانِ، وهَنانِ[٢]، وفَمانِ، وذَوَا مالٍ»، فـ«أبوانِ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، وما بعدَه عطفٌ عليه، وعلامةُ الرَّفعِ في كلٍّ منها الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى، (و) أُعرِبَتْ إعرابَ (المَجمُوعِ) الَّذي هي على صُورتِهِ:

فإنْ كانَ[٣] جمعَ تكسيرٍ أُعرِبَتْ بالحركاتِ على الأصلِ، كـ«جاءني آباؤُك، وإخوانُك».

أو جمعَ تصحيحٍ أُعرِبَتْ بالواوِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، كـ«جاءني أَبُونَ، وأَخُونَ، وحَمُونَ، وهَنُونَ، وذَوُو مالٍ».

وبَقِيَ على المصنِّفِ شرطٌ خامسٌ، وهو: أَنْ تكونَ غيرَ مَنسوبةٍ لِلياءِ[٤]، فلو نَسَبْتَها فقُلتَ: «هذا أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ» أُعربَتْ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على ياءِ النِّسبةِ، وإنَّما لم يَذْكُرْهُ المصنِّفُ كأكثرِ النَّحويِّينَ لأنَّ شرطَ الإضافةِ مُغْنٍ عنه.

---

(١) الأَولى: (فُوك)؛ لِيُوافق ما بعده.

(٢) أي: عند مَن قال: (هذا هَنُك)، وأما مَن قال: (هذا هَنُوك) فتَثنيتُه عِندَه: هَنَوان. ومثلُه: (فَمانِ) بعدَه.

(٣) أي: جمعُها.

(٤) كذا في الأصل، ولعلَّه أراد: غيرَ منسوبةٍ بالياء، أي: بِواسطتِها.

والأَفصَحُ في «الهَنِ» النَّقصُ ـ أي: حَذْفُ آخِرِهِ ـ والإعرابُ بِالحَرَكاتِ على النُّونِ، نَحوُ: «هذا هَنُكَ، ورَأَيتُ هَنَكَ، ومَرَرتُ بِهَنِكَ»، ....

الكواكب الدرية

(والأَفصَحُ في الهَنِ) إذا استُعمِلَ مُضافاً لغيرِ الياءِ: (النَّقصُ) بالمعنَى اللُّغويِّ، وهو المفسَّرُ بقَوله: (أي: حَذفُ آخِرِهِ) أي: الواوِ والألفِ والياءِ[1]؛ لأنَّ كلًّا منها هو لامُ الكلمةِ، فإذا حُذِفَ صارتِ الكلمةُ ناقصةً، وبعدَ الحذفِ يُجْعَلُ ما قبلَ المَحذوفِ كأنَّه هو آخرُ الكلمةِ، (و) يكونُ (الإعرابُ) لـ«الهَنِ» (بِالحَرَكاتِ) الظَّاهرةِ (على النُّونِ) التي هي في الأصلِ عينُ الكلمةِ، كـ«غدٍ» ونحوِه ممَّا حُذِفَ آخِرُه وجُعِلَ الإعرابُ على ما قبلَهُ، (نَحوُ: «هَذا هَنُكَ»)، وإعرابُه: الهاء: لِلتَّنبيه، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ، «هَنُ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«رأَيتُ هَنَكَ»)، وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «رأى»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «هَنَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«مَرَرتُ بِهَنِكَ»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «بهنِك»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«هَنِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وإنَّما حَسُنَ النَّقصُ فيه لأنَّه في حالِ الإفرادِ مَنقوصٌ عند جميعِ العربِ، والأصلُ فيما نقصَ في حالةِ الإفرادِ أنْ يبقَى على نَقصِهِ في حالِ الإضافةِ، ولأنَّه المَشهورُ في لِسانِ العربِ.

وإعرابُه بِالحُروفِ قَليلٌ كما أشارَ إلى ذلك المصنِّفُ بقَوله: (والأفصَحُ... إلخ)، حتَّى إنَّ الفرَّاءَ والزَّجَّاجيَّ وجماعةً مِن النَّحويِّينَ لم يَطَّلعُوا علَيه، فأنكرُوه وعَدُّوا أسماءَ هذا البابِ

---

(١) أي: التي في الرفع والنَّصب والجر، أعني الواوَ في (هذا هَنُوك)، فيُقال فيه: (هذا هَنُك)، والألف والياء في (رأيتُ هناكَ، ومرَرتُ بهَنِيك)، هذا ما ظَهر لي في توجيه كلامِه، وفيه أن عادَتَهم في مثلِ ذلك أن يُريدُوا بآخر الكلمة لامَها الأصليَّة التي هي بعضُ مادَّة الاشتقاق، وعليه قولُ «التصريح» مثلاً: والأفصَح في (الهَنِ) إذا استُعمل مُضافاً النَّقصُ، أي: حذفُ اللامِ منه، وهي الواوُ. اهـ فنحوُ: (رأيتُ هنَك) نُطق به ابتداءً هكذا بحذفِ لامِه، لا أن أصلَه (هَنَاك) فحُذف منه، فافهَم!

ولِهَذا لم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجرُّومِيَّةِ» ولا غَيرُهُ في هذِهِ الأَسْماءِ، وجَعَلُوها خَمْسَةً.

الكواكب الدرية

خمسةً، (ولِهَذا لَم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ») - وقد مرَّتْ ترجمتُه - (ولا غَيرُه) أي: كبَعضِ مَن ألَّفَ في النَّحوِ (مِن هَذه الأسماءِ، وجَعَلُوها خَمسَةً).

ويَجوزُ النَّقصُ أيضاً في «الأبِ، والأخِ، والحَمِ» نحوُ: «هذا أبُكَ، وأَخُكَ، وحَمُكِ»، و«رأيتُ أَبَكَ، وأَخَكَ، وحَمَكِ»، و«مررتُ بأبِكَ، وأخِكَ، وحَمِكِ»، ومنه قولُ الشَّاعر:

[الرجز]

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ ... ومَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمـا ظَـلَـمْ[١]

وقَصْرُهُنَّ - أي: إعرابُهنَّ إعرابَ المقصورِ - أولَى، كقَولِه: [الرجز]

إنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[٢]

---

(١) **البيت**: لرُؤبة بن العجَّاج في «ديوانِه»، يَمدح به عَديَّ بن حاتم الطائي.

اللغة والمعنى: (اقتَدى): جعَله قُدوةً وأُسوةً. (فما ظلم): يُريد أنه لم يَظلم أمه؛ لأنه جاء على مِثال أبيه الذي يُنسَب إليه، ولو خالَفه في السَّمت أو الصِّفات الخَلقيَّة لاتُّهمت أُمُّه به؛ وفي «التصريح»: وهذا البيت مُقتبَس من المَثَل السائر: «مَن أشبَه أباه فمَا ظَلَم»، واختُلف في معنى نفيِ الظُّلم في المَثل؛ فقيل: فما ظَلَم في وَضع الشبه في مَوضِعِه، وقيل: فما ظَلَم أبُوه حين وَضع زَرعه حيثُ أدَّى إليه الشَّبَه... إلخ كلامِه.

الإعراب: «بأبِه»: جار ومجرور، والهاء: مُضاف إليه، وهو مُتعلِّق بـ(اقتَدى) بعده، وقُدِّم لِلحصر. «اقتَدى»: فعل ماض مبني على فتح مُقدَّر لِلتعذر. «عَديٌّ»: فاعله. «في الكرَم»: جار ومجرور متعلق بـ(اقتدى)، وسُكن لِلوقف. الواو: استِئنافية، «مَن»: اسم شرط جازم في محل رفع مُبتدأ. «يُشابِه»: فعل الشرط مَجزوم، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «أبَهُ»: مفعول به ومُضاف إليه. «فما»: فاء الجزاء و(ما) النافية. «ظَلَم»: فعل ماضٍ سُكن لِلوقف، وفاعله تقديره: هو. وجُملة (ما ظَلم) في محل جَزم جواب الشَّرط. وأمَّا خبرُ المبتدأ ففيه أقوال: قِيل: فِعلُ الشَّرط، وقِيل: جَوابُه، وقيلَ: مَجمُوعُهما.

والشاهد فيه: مجيءُ لفظ (الأب) في الموضعَين بِحَذف اللام معرباً بِالحركات، وهو لغةٌ لبعض العرب في بعض الأسماء الستة، وتُسمَّى لغةَ النَّقص.

(٢) **البيت**: يُنسبُ لرؤبةَ ولأبي النَّجم العِجلي، ولبَعض أهل اليَمن من غير تعيين.

اللغة والمعنى: (غايَتاها): غايةُ الشيء: مُنتهاه، والمراد بالغايَتَين هنا الطَّرفان وهما المَبدأ والمُنتَهى، وقيل: غايتَا المَجد في النسَب وفي الحسَب، والضَّمير على كلٍّ عائدٌ إلى المجد، وأنَّثه باعتبار الصِّفة أو الرُّتبة، وقيل: الألف بعد التاء لِلإشباع لا لِلتَّثنية. أفاده الصَّبان، وفي «الخزانة»: المُراد بالغايتَين الطَّرفان من شَرَفِ الأبوَينِ، كما يُقال: أَصِيلُ الطَّرفَين.

=

وأمَّا الأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ فَهِيَ كُلُّ فِعلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، ....

الكواكب الدرية

وعلى القصرِ[1] تُخرَّجُ لغةُ أهلِ حَضْرَمَوتَ في قَولِهم: «بافُلان»، فيُقالُ: «قال بامَخرَمة، ورأيتُ بامَخرَمة، ومرَرتُ ببامَخرَمة»، ومِثلُه: «بافَضل[2] وباوَهاب»، ونحوُ ذلك مِن الكُنى الجاريةِ بينَهم.

(وأمَّا الأَمثِلةُ الخَمسَةُ) سُمِّيتْ بذلك لأنَّها ليستْ أفعالاً بأعيانِها، كما أنَّ الأسماءَ السِّتَّةَ أسماءٌ بأعيانِها، وإنَّما هي أمثِلةٌ يُكنَى بها عنْ كلِّ فعلٍ كانَ بِمَنزلتِها، فإنَّ «تَفْعَلَانِ[3]» كِنايةٌ عن نحوِ: «يَذْهَبانِ، ويَنْطَلِقَانِ، ويَسْتَخْرِجانِ»، وغيرِ ذلك، وكذا البَواقي، وسمَّوها خَمسةً نَظراً إلى لَفظِهَا[4]، (فهيَ: كُلُّ فِعلٍ) مُضارعٍ (اتَّصَلَ به ضَمِيرُ تثنيةٍ)، أُسْنِدَ ذلك الفِعلُ إليه

= **الإعراب:** «إنَّ»: حَرف مُشبه بالفعل. «أبَا»: اسمها منصوب بِفَتحة مُقدرة على الألف لِلتعذر، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. الواو: عاطفة، «أبَا»: معطوف على (أبَا) الأول منصوب مثلُه، وهو مضافٌ. «أبَاها»: إعرابُه كإعراب (أبَاها) الأول. «قد»: حرف تَحقيق. «بلغَا»: فعل ماضٍ وفاعله، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ). «في المجد»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(بلَغ). «غايتَا»: مفعولٌ به مَنصوب وعلامة نصبه فَتحة مُقدَّرة على الألف لِلتَّعذر، و«ها»: ضمير مُتصل مبني في محل جر بِالإضافة.

والشاهد: في (أبَا) الثالث؛ فإنه مضافٌ إليه ولم يَجِئ بالياء على اللغة المشهورة في الأسماء الستة، بل جاءَ على لُغة القَصر، فأمَّا الأولان فمَنصوبان، فكان الظاهرُ ـ لولا مَجيءُ الثالث بِالألف ـ أن الألفَ فيهما علامةُ النَّصب؛ إلا أنَّا جعلناهُما كالثالث في الإعراب لاستبعاد تلفيقِ الراجز بين اللغتَين، قال الصبان: فالشاهد في الأوَّلَين بِقَرينة الثالث، ومَن قال: الشاهدُ في الثالث فقط أرادَ الشاهدَ صَراحة. اهـ باختصار، فافهَم!

وفي البيت شاهدٌ آخرُ على استِعمال المُثنى بالألف مُطلَقاً في قَوله: (بلغَا غايَتاها).

(١) أي: وحذفِ الهمزة.

(٢) مِن ذلك اسمُ صاحبِ كتاب «مَسائل التعليم» المشهورِ بـ«المقدِّمة الحضرميَّة» في الفقه الشافعي، وهو عبد الله بن عبد الرَّحمن بافَضل الحضرَميُّ المتوفى سنةَ (٩١٨هـ). ومِن شُروح الكتاب المَذكور «بُشرى الكريم» لِسَعيد بن محمد باعَلي باعِشن الحَضرَمي.

(٣) هكَذا بالتاء في الأصل، وهو غيرُ مُوافقٍ لما بعدَه من الأمثِلَةِ، فإمَّا أن يُجعل ما هُنا بالياء التحتانيَّة، وإما أن تُجعَل الأمثلة الثلاثةُ الآتيةُ بالتاء الفَوقانيَّة، والأول أولى؛ لأنه الواقعُ في «شرح اللمحة» لابن هشامٍ وغيرِها، ولأن ادِّعاءَ التَّصحيف في واحدٍ أسهَلُ منه في ثلاثة.

(٤) أي: وإلَّا فهي أكثرُ من ذلك؛ بدليل ما سيَأتي في كلامِه من كونِ (تفعلان) مثلاً صالحاً لِلمُخاطبَين والمخاطبتَين والغائبتَين.

نَحوُ: «يَفعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ»، أو ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحوُ: «يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ»، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «تَفْعَلِينَ»؛ فإنَّها تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

الكواكب الدرية

على أنَّه فاعلٌ به[1]، (نَحوُ: «يَفْعَلَانِ») - بالياءِ المثنَّاةِ تحتُ - لِلاثنَينِ الغَائبَينِ، نحوُ: «الزَّيدانِ يَفْعَلَانِ»، (و«تَفْعَلَانِ») - بالتَّاءِ المثنَّاةِ الفَوقيَّةِ - لِلاثنَينِ المخاطَبينِ، والثِّنْتَينِ المخاطَبتَينِ، نحوُ: «أنتُما تَفْعَلَانِ»؛ ولِلغائبتَينِ نحوُ: «الهندانِ تَفْعَلَانِ».

(أو) اتَّصلَ به (ضَمِيرُ جَمعٍ) أُسْنِدَ ذلك الفِعلُ إليه، (نَحوُ: «يَفْعَلُونَ») - بالياءِ المثنَّاةِ التَّحتيَّةِ - لجماعةِ الذُّكورِ الغَائبينَ، نحوُ: «الزَّيدُونَ يَفْعَلُونَ»، (و«تَفْعَلُونَ») - بالمثنَّاةِ الفَوقيَّةِ - لجماعةِ الذُّكورِ المخاطَبِينَ، نحوُ: «أنتُم تَفْعَلُونَ».

(أو) اتَّصلَ به (ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبَةِ) أُسْنِدَ[2] ذلك الفِعلُ إليه، (نَحوُ: «تَفْعَلِينَ») - بالمثنَّاةِ فوقُ - لِلواحدةِ المخاطَبَةِ لا غيرُ، نحوُ: «أنتِ تَفْعَلِينَ»، (فإنَّها) أي: المَذكوراتِ (تُرْفَعُ بِثُبوتِ النُّونِ) المَكسورةِ مع الألفِ غالباً، المَفتوحةِ مع أُخْتَيْها؛ نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذفِ النُّونِ[3]) نِيابةً عن الفتحةِ والسُّكونِ، نحوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، حَملُوا النَّصبَ على الجزمِ كما حَملُوه على الجرِّ في المثنَّى وجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ؛ لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختِصاصِ، و«تَفْعَلَانِ» كـ«الزَّيدانِ»، و«تَفْعَلُونَ» كـ«الزَّيدُونَ»، و«تَفْعَلِينَ» كـ«الزَّيدِينَ».

وأمَّا نحوُ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي[4] فِي ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فأصلُه: «أَتُحَاجُّونَنِي» بِنُونينِ: إحداهما: نونُ الرَّفعِ، والأُخرى: نونُ الوقايةِ، فحُذِفَتْ إحداهُما حالةَ الرَّفعِ تخفيفاً، والَّذي عليه أكثرُ المتأخِّرينَ - وفاقاً للأخفش - أنَّ المَحذوفةَ نونُ الوقايةِ، فالفعلُ على هذا مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ، والياء: مَفعولٌ به.

---

(١) أي: أو نائبٌ عنه، ولو قال: (على أنه مرفوع به) لشمل النوعَين.

(٢) الأَولى هنا: (وأُسند) أو (وقد أُسنِد).

(٣) الأَولى: بحذفها. الفاكهي.

(٤) أي: عند مَن قرأ بِنُون واحدة، وهو نافعٌ من السبعة. وأطلق من غير تقييد لِما مرَّ أول الكتاب.

تَنبيه: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلاماتِ الإعرابِ أَربعَ عَشْرةَ: أَربعُ أُصولٍ: الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ، والفَتحةُ لِلنَّصْبِ، والكَسْرةُ لِلجَرِّ، ....

الكواكب الدرية

وقال ابنُ مالكٍ تَبَعاً لِسيبَويهِ: (المَحذوفةُ نونُ الرَّفعِ)، وصحَّحهُ في «المغني»[١] و«التَّوضيحِ»؛ وعليه فيُقالُ: «تُحَاجُونِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ المَحذوفةِ؛ تخفيفاً، والنونُ المَوجودةُ: نونُ الوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، قال ابنُ مالكٍ: (سُمِّيَتْ نُونَ الوقايةِ لأنَّها تَقِي الفعلَ مِن التِباسِهِ بالاسمِ المُضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ[٢]، ومِنِ التباسِ أمرِ مُذكَّرِهِ بأَمْرِ مُؤنَّثِهِ في نحوِ: «أَكْرِمِي» بدلَ «أَكْرِمْنِي»؛ إذ لو حُذِفَتْ لم يُفْهَمِ المرادُ)، وقال غيرُه: (سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّ الغَرَضَ منها وقايةُ ما لحقَتْهُ مِن الكسرِ الَّذي هو أخو الجرِّ).

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالفِعلُ فيه مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وليس هو كـ«يَفْعَلُونَ»؛ لأنَّ وَزْنَهُ: «يَفْعُلْنَ»، كقَولك: «النِّساءُ يَخْرُجْنَ»، والواو فيه ليسَتْ واوَ الجماعةِ، بل هي لامُ الكلمةِ.

(تَنبيهٌ) هو لُغةً: الإيقاظُ للشَّيءِ، واصطِلاحاً: الإعلامُ بتفصيلِ ما عُلِمَ إجمالاً مِمَّا قبلَهُ: (عُلِمَ ممَّا تَقدَّمَ) في البابِ السَّابقِ (أنَّ عَلاماتِ الإعرابِ) بِحَسَبِ مَواضعِها - وهي: المَرفُوعاتُ والمَنصوباتُ والمَخفُوضاتُ - (أَربعَ عَشْرَةَ): لِلرَّفعِ أربعُ علاماتٍ، ولِلنَّصبِ خمسُ علاماتٍ، ولِلخَفضِ ثلاثُ علاماتٍ، وللجزمِ علامتانِ.

ثمَّ المَذكوراتُ منها (أربعُ أُصولٌ)، وهي: (الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ)، فالأصلُ في كلِّ مَرفوعٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ رَفعُه بالضَّمَّةِ، (والفَتحَةُ لِلنَّصبِ)، فالأصلُ في كلِّ مَنصوبٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ نَصبُهُ بِالفتحةِ، (والكَسرَةُ لِلجرِّ)، فالأصلُ في كلِّ اسمٍ أنْ يكونَ جَرُّه بالكسرةِ، ....

---

(١) أي: عِند كلامه على حرف النون، مع أنه قال بعد ذلك في باب الحذفِ: إذا دار الأمرُ بين كون المَحذوف أوّلاً أو ثانياً، فكونُه ثانياً أولى، وفيه مسائلُ: إحداها: نُون الوِقاية في نحوِ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ و﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ فيمَن قَرأ بنون واحدة . . . إلخ.

(٢) إذ لو قيل مثلاً في (ضربَني): ضَرَبِي لالتبس بالضَّرَب، وهو العسل الأبيَض الغليظ.

والسُّكُونُ لِلجَزْمِ. وعَشْرُ فُرُوعٍ نائِبَةٌ عَن هذِهِ الأُصُولِ: ثَلاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ، وأَربَعٌ عَنِ الفَتحةِ، واثْنانِ عَنِ الكَسْرةِ، وواحِدةٌ عَنِ السُّكُونِ.

وأنَّ النِّيابةَ واقِعةٌ في سَبْعةِ أبوابٍ: الأَوَّلُ: بابُ ما لا يَنصَرِفُ. الثاني: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ. ....

الكواكب الدرية

(والجَزمُ لِلسُّكونِ[١])، فالأصلُ في كلِّ فعلٍ مُضارعٍ صَحيحٍ[٢] أنْ يكونَ جزمُه بسكونِ آخِرِه، (و) مِن تِلكَ العَلاماتِ الأربعَ عَشرةَ (عَشرٌ فُرُوعٌ نائِبَةٌ عن هَذِه الأُصولِ) الأربَعةِ، وهي أربعةُ أقسامٍ:

(ثَلاثٌ) منها (تَنُوبُ عن الضَّمَّةِ)، وهي: الواوُ والألفُ والنُّونُ، (وأربَعٌ) منها تَنوبُ (عن الفَتحةِ)، وهي: الألفُ والكسرةُ والياءُ وحذفُ النُّونِ، (واثْنانِ) منها يَنُوبَانِ (عنِ الكَسرةِ)، وهما: الياءُ والفَتحةُ، (وواحِدَةٌ) منها تَنوبُ (عنِ السُّكونِ)، وهي: الحذفُ.

وكَونُها عشراً إنَّما هو بحَسَبِ مَواضعِ نِيابتِها، وأمَّا بحَسَبِ ذَواتِها فهي سبعٌ: الواوُ، والألفُ، والياءُ، والنُّونُ، والفتحُ، والكسرُ[٣]، وحذفُ الحرفِ.

(و) عُلِمَ أيضاً ممَّا تَقدَّمَ (أنَّ النِّيابةَ) عن[٤] تِلك الأصولِ (واقِعةٌ في سَبعةِ أبوابٍ) تُسمَّى أبوابَ النِّيابةِ؛ لأنَّ الإعرابَ الواقعَ فيها نائبٌ عن الأَصلِ:

(الأوَّلُ) منها: بابُ (ما لا يَنْصَرِفُ)؛ فإنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ، إلَّا إذا أُضيفَ أو كانَ مَقرُوناً بـ«أل».

(الثَّاني): بابُ (جَمعِ المُؤنَّث السَّالِم) والملحَقِ به، فإنَّه يُنصَبُ بالكسرةِ مُطلَقاً،

---

(١) كذا وَقع في الطبعاتِ الثلاثةِ، والصوابُ كما في المتن الذي في الأعلى: (والسكونُ للجزم). وهَكذا وَقع عند الفاكهي.

(٢) التَّقييدُ بالصحَّة زائدٌ على كلام الفاكهي، والصحيح إسقاطُه؛ لأن الكلامَ في الأصل مطلقاً، وقد يَخرج عن ذلك أفرادٌ أو أبوابٌ كاملةٌ ولا مانعَ منه، كما خَرج الممنوعُ من الصرف والمثنى والجمع من حُكم الأسماء، ومع ذلك لم يُقيَّد الاسم بشيءٍ من أضدادِ تِلك الأنواع؛ بل إنه لا يَصحُّ إخراجُ الأبوابِ السبعةِ من حُكم الأصلِ إلا بعد دُخولِها فيه، فافهَم!

(٣) الأولى: (والفتحة والكسرة) كما هي عبارةُ الفاكهي.

(٤) في طبعتَين: (عند)، وهو تَحريف.

الثالثُ: الفِعلُ المُضارعُ المُعتَلُّ الآخِرِ. الرَّابعُ: المُثَنّى. الخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، ....

الكواكب الدرية

إلَّا في حالةِ الاضطِرارِ، وهذا هو مَذهبُ البصريِّينَ، وقال الكوفيُّون: يَجوزُ نَصبُه بالفتحةِ مُطلَقاً[١] على الأصلِ.

(الثَّالِثُ): بابُ **(الفِعلِ المُضارعِ[٢] المُعتَلِّ الآخِرِ)**، فإنَّه يُجْزَمُ بحذفِ آخِرِه على المَشهورِ، وعليه عامَّةُ المُعربِينَ تبَعاً لابنِ السَّرَّاجِ في زَعمِهِ أنَّ الحركاتِ الإعرابيَّةَ لا تُقَدَّرُ فيه حالَتَيِ الرَّفعِ والنَّصبِ، فعِندَه لمَّا دخلَ الجازمُ حَذَفَ الحرفَ نَفسَهُ[٣]، والصَّحيحُ الذي عليه سيبويهِ والجمهورُ أنَّ إعرابَهُ بالحركاتِ[٤]، فتُقَدَّرُ فيه الضَّمَّةُ في نحوِ: «يَدْعُو»، والفتحةُ في نحوِ: «يَخْشَى»، كما يُقَدَّرانِ في نحوِ: «مُوسى، والقاضي»، وعلى هذا فجَزمُه بحذفِ الحركةِ المُقدَّرةِ فقَطْ، وإنَّما حُذِفَ حرفُ العلَّةِ لئلَّا تَلْتَبِسَ صورةُ المَجزومِ بِصورةِ المَرفوعِ، فكأنَّ القصدَ مِن حذفِ حرفِ العلَّةِ الفرقُ بينَهما.

(الرابعُ): بابُ **(المثنَّى)** وما حُمِلَ عليه؛ فإنَّه يُرفَعُ بالألفِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ.

(الخامِسُ): بابُ **(جَمعِ المُذكَّرِ السَّالم)** وما حُمِلَ عليه؛ فإنَّه يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ. وعلى ما ذُكِرَ مِن كونِ المثنَّى والمَجموعِ مُعرَبَينِ بالأحرُفِ الثَّلاثةِ، تكونُ الأحرفُ الثَّلاثةُ هي نَفسَ الإعرابِ، وهذا هو مَذهبُ جماعةٍ مِن البَصريِّينَ، وجَرَى عليه جمعٌ مُتأخِّرون كأبي حيَّان[٥]، وتِلميذِهِ ابنِ عَقيلٍ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ؛ وقيل: إنَّهما مُعرَبانِ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ في الأحرُفِ، فهي أَنفسُها مَحالُّ الإعرابِ، كالدَّالِ مِن «زيدٍ»، والرَّاءِ مِن «بكرٍ»، وهذا هو الذي ذَهبَ إليه الخليلُ وسِيبويهِ وجُمهورُ البَصريِّينَ، وهو الأقوَى والأصَحُّ عندَ المحقِّقينَ[٦].

---

(١) تقدَّم المقصودُ بالإطلاق في كلامِه.

(٢) تقييدُه الفعل بالمضارع لِبَيان الواقع لا للاحتراز؛ إذ لا يُعرَب من الأفعال سِواه. الفاكهي.

(٣) لأنه عاقَب الضَّمة، فأُجريَ في الحذف مُجرَى ما عاقبَه.

(٤) أي: لأنَّ الجازم لا يَحذِف إلا ما كانَ علامةً لِلرفع، وهذه الحُرُوف ليست علامةً بل العلامة ضَمَّة مُقدَّرة، ولأنَّ الإعرابَ زائد على ماهيَّة الكلمة، وهذه الحروف منها لأنها أصليَّةٌ أو مُنقلبة عن أصل.

(٥) ونَسَبه لِلكوفيِّين وقُطرب والزَّجاج والزَّجاجي.

(٦) لِيُنظر في هذه الدَّعوى؛ فإنَّ المعروفَ خلافُها.

السَّادِسُ: الأَسماءُ السِّتَّةُ. السَّابعُ: الأَمْثِلةُ الخَمْسةُ.

الكواكب الدرية

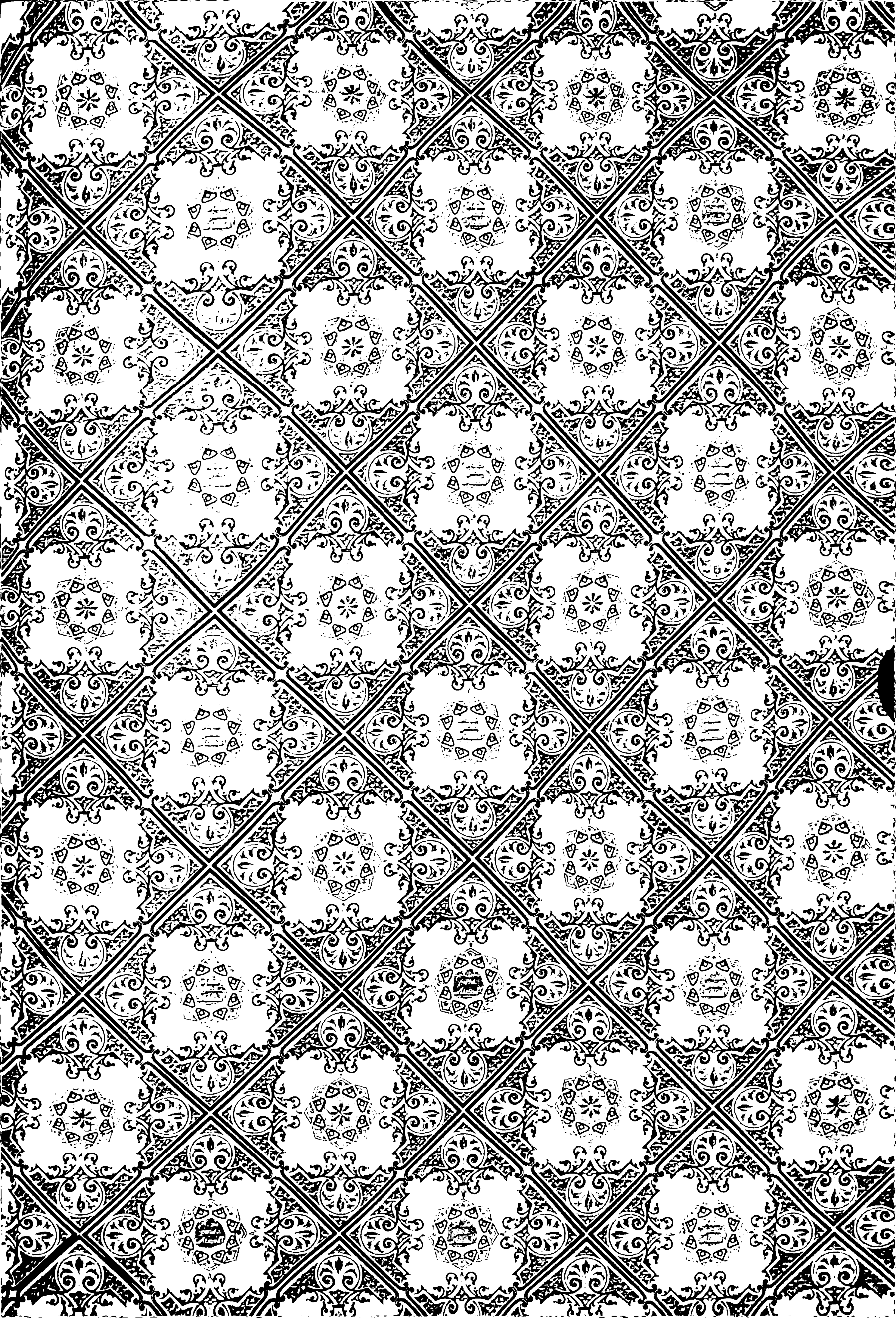
(السَّادسُ): بابُ (الأسماءِ السِّتَّةِ)؛ فإنَّهُ يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ بالألفِ، ويُجَرُّ بالياءِ، وهذا هو المَشهورُ في إعرابِها[١]، والذي عليه الجُمهورُ ـ وهو الأصحُّ ـ أنَّ إعرابَها بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على حروفِ العلَّةِ الثَّلاثةِ.

(السَّابعُ): بابُ (الأمثِلةِ الخَمسةِ)، فإنَّها تُرْفَعُ بِثُبوتِ النُّونِ، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحذفِها.

واعلَمْ أنَّ ما ذكرَه المصنِّفُ مِن كونِ النِّيابةِ واقِعةً في سبعةِ أبوابٍ مَبنيٌّ على المذهبِ المَشهورِ أنَّ المثنَّى والمَجموعَ والأسماءَ السِّتَّةَ مُعرَبةٌ بالحروفِ، لا بالحركاتِ المُقدَّرةِ، وأنَّ الجزمَ في المُعتلِّ بحذفِ الحرفِ، لا بحذفِ الحركةِ، وأمَّا على المذهبِ الصَّحيحِ الذي مَشى عليه سيبويهِ والجمهورُ، فأبوابُ النِّيابةِ ثلاثةٌ فقطْ: بابانِ مِن الأسماءِ، وهو ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَينِ، والثَّاني: ما لا يَنْصَرِفُ، وبابٌ مِن الأفعالِ، وهو الأمثِلةُ الخَمسةُ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحرُوفِ لا مَدخَلَ له عِندَه في الأَسماءِ البَتَّةَ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: من اثنَي عشر قولاً فيها، قال ابنُ مالك: وهذا أسهَل المذاهِب وأبعَدُها عن التكلُّف.



فَصل

تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ في الِاسْمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، نَحوُ: «غُلامِي، وابْنِي»، ....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بَيانِ ما إعرابُه تَقْدِيرِيٌّ

(تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ) وهي: الضَّمَّةُ والفَتحةُ والكسرةُ، (في الاسمِ) الَّذي ليس مَقصوراً، ولا مَنقُوصاً، ولا مُثنًّى، ولا مَجموعاً جمعَ مُذكَّرٍ سالماً، (المُضافِ) المَكسورِ آخِرُه لِيُناسبَ الياءَ (إلى ياءِ المُتكلِّمِ)؛ سَواءٌ كانَتْ مَفتوحةً ـ وهو الأصلُ فيها ككُلِّ ما كانَ على حرفٍ واحدٍ ـ، أم ساكِنةً لِلتَّخفيفِ، وذلك (نَحوُ: «غُلامِي، وابنِي»)، فتَقولُ في إعرابِ نحوِ: «جاءَ غُلامِي وابنِي»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «غُلامِي»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «وابنِي»: مَعطوفٌ عليه.

وتَقولُ في نحوِ: «رأيتُ غُلامِي وابنِي»: «غُلامِي»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ ... إلى آخِرِ ما ذكَرنا في الَّذي قبلَهُ.

وتَقولُ في نحوِ: «مرَرتُ بغُلامِي وابنِي»: «غُلامِي»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها ... إلخ.

وإنَّما قُدِّرتِ الحركةُ فيه[١] لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ تَستَدْعِي انكِسارَ ما قبلَها؛ لأجلِ المُناسبةِ، والمحلُّ الواحدُ لا يَقبَلُ حرَكتَينِ[٢].

---

(١) المرادُ بالحركةِ الثلاثةُ الماضيةُ، مع أنَّ الأَولى أن يُحملَ على الكسرةِ فقط؛ لأنه ذكَر فيما مَضى أن الياءَ لا يُناسبُها إلا كسرُ ما قبلَها، فلَا يَحتَاج لإعادتِه، وإنما يَحتاج لِلتَّنبيه على الكسر بأن يُريدَ هنا: وإنما قُدِّرت الكسرة فيه مع أنَّ آخرَه ـ وهو ما قبلَ الياء ـ مَكسورٌ... إلخ.

(٢) أي: فإعطاؤُها ـ في الجرِّ ـ للسابِق وجعلُها لِلمناسبةِ يَمنع من جعلِها علامةً للإعراب في الوقت ذاتِه.

وفي الاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ، نَحوُ: «الفَتَى، والمُصْطَفَى، ومُوسَى، وحُبْلَى»، ....

الكواكب الدرية

وقَيَّدْتُ الاسمَ المُضافَ بِكَونه ليس مَقصوراً. . . إلخ؛ احترازاً[١] عمَّا إذا كان مَقصوراً، فإنَّه تَثْبُتُ ألفُه، ويَبقَى إعرابُه بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ عليها لِلتَّعذُّرِ[٢]؛ وعمَّا إذا كان مَنقوصاً، فإنَّ ياءَه تُدْغَمُ في ياءِ المتكلِّمِ وتُشَدَّدُ نحوُ: «جاءَني قاضِيَّ، ورأيتُ قاضِيَّ، ومرَرتُ بِقاضِيَّ»، ويَبقى إعرابُه بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الياءِ لِلاستِثقال[٣]؛ وعمَّا إذا كان مثنًّى، فإنَّه في حالةِ الرَّفعِ يَبقى ألفُه، ويَكونُ رفعُه بها نِيابةً عن الضَّمَّةِ نحوُ: «جاءَني مُسْلِمَايَ»، وفي حالةِ النَّصبِ والجرِّ تُدْغَمُ ياؤُه[٤] في ياءِ المتكلِّمِ نحوُ: «رأيتُ غُلامَيَّ، ومرَرتُ بغُلامَيَّ»؛ وعمَّا إذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سالماً، فإنَّه في حالةِ الرَّفعِ تُقْلَبُ واوُه ياءً، وتُدْغَمُ في ياءِ المتكلِّمِ، ويكونُ رفعُه بالواوِ المنقَلبةِ ياءً مُدغَمةً، وهو مُضافٌ، وياءُ المتكلِّمِ مُضافٌ إليه نحوُ: «جاءَني مُسلِمِيَّ»، أصلُه: «مُسلمُونَ لي»، فلمَّا أُضيفَ إلى الياءِ[٥] حُذِفَتِ النُّونُ لأجلِ الإضافةِ، والواوُ قُلِبَتْ ياءً وأُدْغِمَتْ، وفي حالتَيِ النَّصبِ والجرِّ تُدْغَمُ ياؤُه في ياءِ المتكلِّمِ على نحوِ ما تقدَّمَ في المثنَّى نحوُ: «رأيتُ مُسلِمِيَّ، ومرَرتُ بمسلِمِيَّ»، فعلامةُ نصبِهِ وجرِّهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، وهو مُضافٌ، والياء: مُضافٌ إليه.

(و) تُقَدَّرُ أيضاً جميعُ الحركاتِ (في الاسمِ المُعرَبِ الَّذي آخِرُه أَلِفٌ لازِمةٌ)؛ لِتَعذُّرِ تحريكِ الألفِ مع بقاءِ كونِها ألفاً، فخَرجَ بـ(الألف) ما آخِرُه ياءٌ، وخرجَ بـ(اللَّازمةِ) الأسماءُ السِّتَّةُ حالةَ النَّصبِ.

ولا فرقَ فيه بينَ أنْ يكونَ مَعرفةً (نَحوُ: «الفَتَى، والمُصطَفَى، ومُوسَى[٦]»)، أو نكرةً كـ«رَحًى، وعَصاً، (وحُبلَى»)، فإنَّك تقولُ في كلٍّ منها حالةَ الرَّفعِ: (وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ

---

(١) فيه كلامٌ أشَرنا إليه عند التَّعليق على «شرح الشُّذور»، فارجع إليه إن شئتَ.

(٢) ومثالُه: (جاءَني فَتايَ، ورأيتُ فَتايَ، ومرَرتُ بِفَتايَ).

(٣) أي: لا لِسكون الإدغام؛ لأن التسكينَ لِلاستثقال حاصلٌ في الكلمة قبل إضافتِها للياء المَذكورة والاحتياجِ للإدغام.

(٤) أي: التي هي علامةُ إعرابِه.

(٥) أي: بعد حذف اللام تخفيفاً استغناءً عنها بِنيَّتها.

(٦) أي: عَلماً لرجل.

ويُسَمَّى مَقصُوراً.

الكواكب الدرية

رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّهُ اسمٌ مقصورٌ)، وفي حالةِ النَّصبِ: (وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ)، وفي حالةِ الجرِّ: (وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ).

واعلَمْ أنَّ محلَّ تقديرِ الحركاتِ الثَّلاثِ فيه إذا كان مُنصرِفاً نحوُ: «الفتَى، ورَحًى».

فأمَّا غيرُ المُنصرِفِ كـ«مُوسَى، وحُبلَى»، فالمقدَّرُ فيه الضَّمَّةُ حالةَ الرَّفعِ، والفتحةُ في حالتَي النَّصْبِ والجرِّ، ولا تُقَدَّرُ فيه الكسرةُ لعدمِ دُخولِها فيه. وقِيلَ[1] بِتَقديرِها أيضاً؛ لأنَّها إنَّما استُثقِلَتْ[2] فيما لا يَنصرِفُ كـ«أحمدَ» لِلثِّقلِ، ولا ثِقلَ مع التَّقديرِ، ولعلَّ المؤلِّفَ جرَى على ذلك؛ فإنَّه مثَّلَ بـ«مُوسى، وحُبلى». قاله الفاكهيُّ[3].

(ويُسَمَّى) أي: الاسمُ الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ: (مَقصُوراً)؛ لأنَّه ضدُّ الممدودِ، أو لأنَّه مقصورٌ ـ أي: مَمنوعٌ ـ مِن ظُهورِ الحركاتِ فيه، ولله درُّ القائلِ[4]: [الكامل]

سَلِّمْ عَلَى المَولَى البَهاءِ وصِفْ لَهُ ... شَوقِي إلَيهِ وأنَّنِي مَمْلُوكُهُ
أبَداً يُحَرِّكُنِي إلَيهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
ولَقَدْ نَحُلْتُ لِبُعْدِهِ فكَأنَّنِي ... ألِفٌ، فلَيسَ بِمُمْكِنٍ تَحرِيكُهُ[5]

(١) قائلُه ابنُ فَلاح اليَمني كما في «الهمع».
(٢) الأولى: (إنما امتنَعت) كما هي عبارةُ الفاكهي والسُّيوطي.
(٣) «الفواكه» (ص١٣٢).
(٤) هو مُحمد بن رضوان بنِ إبراهيمَ بن عبد الرحمن، المَعروف بابن الرعاد، كَتب بها إلى الشيخ النَّحوي بَهاء الدين بن النَّحاس الحلبي يَذكرُ فيها أنه قد بَراه الشَّوقُ إليه وأضعَفه، حتى صار إلى حالة لا يَتمكن معها مِن الحركة.
(٥) المشطورُ: البَيت الذي حُذف شَطره أي: نِصفُه، والمنهوك: البيت الذي حُذف ثُلثاه وبقي ثُلثه، استُعير لِلضعيف، والثاني أشدُّ.
و(أنَّ) في قَوله: (وأنني مَملوكُه) مفتوحةٌ، وهي وما دخَلت عليه مصدرٌ مَسبوك معطوفٌ على (شوقي)، أي: صِف له شَوقي إليه ومَملوكيَّتي له؛ أو مكسورةٌ على أنها واقعةٌ في ابتداء جُملة تَقعُ في محل نصب حال، أي: =

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسْرةُ في الاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ ياءٌ لازِمَةٌ مَكسُورٌ ما قَبْلَها، نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»، ويُسَمَّى مَنقُوصاً، . . . .

الكواكب الدرية

وقد يَلْحَقُ المقصورَ التَّنوينُ، فتَسقُطُ ألفُهُ في اللَّفظِ، وذلك نحوُ: «هَذه عصاً[1]، ورحًى، وفتًى»، و«رَأيتُ عصاً، ورحًى، وفتًى»، و«مرَرتُ بعَصاً، ورحًى، وفتًى».

والمقصورُ والممدودُ على ضربَينِ: ضربٌ منه يُدْرَكُ بِالقياسِ، وضربٌ منه يُدْرَكُ بالسَّماعِ.

وقد جاءَتْ ألفاظٌ ممدودةٌ ومَقصورةٌ[2]، وجميعُ ذلك يُعرَفُ مِن بابِ المقصورِ والممدودِ في مبسُوطاتِ علمِ النَّحوِ[3].

(**وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسرةُ**) دونَ الفتحةِ (**في الاسمِ الَّذي آخِرُه ياءٌ لازمةٌ مَكسُورٌ ما قَبلَها**)؛ مَقروناً بـ«أل» (**نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»**)، أو لا كـ«قاضٍ، وداعٍ، ومُرتقٍ»، وإنَّما قُدِّرَتا لاستِثقالِهما على الياءِ.

فتقولُ في نحوِ: «جاءَ القاضِي»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، و«القاضِي»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

وفي نَحوِ: «مرَرتُ بِالقاضِي»: «بِالقاضي»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«القاضي»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

(**ويُسمَّى**) أي: الاسمُ المَذكورُ (**مَنقُوصاً**)؛ لأنَّه نَقصَ[4] منه بَعضُ الحركاتِ، ولأنَّ لامَهُ

= صِف له شَوقي المذكورَ حالةَ كوني مَملوكاً له. وقولُه: (نَحلتُ) مثلَّث الحاء، وهو من الأفعال رُباعيَّة الأبواب؛ إذ جاءَ كـ(مَنَع، وعَلِم، ونَصَر، وكَرُم).

(١) ويُقال في إعرابِه حينئذٍ: مرفوع، وعلامة رفعه ضَمة مُقدرة للتعذُّر على آخِره وهو الألفُ المحذوفةُ لالتِقاء الساكنين.

(٢) أي: في آنٍ واحد، نَحو: (الهَيْجاء والهَيجا).

(٣) أمَّا ما هو قياسيٌّ وسَماعي فمحلُّه كُتبُ النَّحو كما قال، وأمَّا ما يُقصر ويُمدُّ معاً فمحلُّه كُتبُ اللغة.

(٤) بِالبناء للفاعِل أو للمفعول.

نَحوُ: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ [القمر: ٨]، ....

الكواكب الدرية

ـ وهي الياءُ ـ تُحْذَفُ إذا نُوِّنَ كـ«قاضٍ»؛ فِراراً مِن التِقاءِ السَّاكنينِ، (**نَحوُ**: ﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾) **وإعرابُه**: ﴿يَوۡمَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ«اذكُرْ» مُضمراً، أو بقَولِهِ تعالى بعدَه: ﴿يَخۡرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقيلَ غيرُ ذلك، ﴿يَدۡعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوع، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ المَحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ منعَ مِن ظُهورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، و﴿ٱلدَّاعِ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ تخفيفاً، مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ. والمرادُ بالدَّاعي: إسرافيلُ، وقَولُه: ﴿إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ أي: مُنْكرٍ تُنْكِرُهُ النُّفوسُ لِشدَّتِهِ، وهو الحِسابُ.

وحُذِفَتِ الواوُ مِن ﴿يَدۡعُ﴾ في الرَّسمِ تَبعاً لِلنُّطقِ، والياءُ مِن ﴿ٱلدَّاعِ﴾ تَخفيفاً؛ إجراءً لـ«أل» مُجرَى التَّنوينِ المُعاقِبِ لها، فكما تُحْذَفُ الياءُ مع التَّنوينِ تُحْذَفُ مع «أل».

(﴿مُّهۡطِعِينَ﴾) أي: مُسرعِينَ مادِّي أَعْنَاقِهِم (﴿إِلَى ٱلدَّاعِۖ[1]﴾) وهو إسرافيلُ. وإعرابُه: ﴿مُّهۡطِعِينَ﴾: حالٌ مِن الواوِ في ﴿يَخۡرُجُونَ﴾، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانا في الاسمِ المُفردِ، و﴿مُّهۡطِعِينَ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هُم، ﴿إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَى﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلدَّاعِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَى﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ[2] منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

---

(١) كُتِبَت في الأصل بلا ياء، وآثرنا كتابتَها على ما تَراه مُوافقةً لنُسخ المتن الخَطية ونُسخ «الفواكه» المخطوطةِ أيضاً، ولأنها قراءة الشارح، ولِذا لم يتعرض في إعرابها الآتي لحذف الياء كما فعَل في الآية قبلها. على أن الصحيح في الآية الأولى إثباتُ الياء أيضاً على قراءة أبي عمرٍو وصلاً.

(٢) كُتب عليه في هامِش إحدى الطَّبَعات: أي: المحذوفةِ تخفيفاً؛ لأن لفظَ القرآن كذلك. اهـ مُصحِّحه. وهذا غيرُ صَحيح على إطلاقه؛ لأن قالونَ وأبا عمرٍو وبَعضَ السبعةِ قرؤُوا بالياء وصلاً فقَط أو وصلاً وَوقفاً، وقد تقدَّم أنَّ الأُولى هي قراءةُ الشارح المقصُودة، ومرَّت نظائرُ لِذلك.

وتَظْهَرُ فيهِ الفَتْحةُ لِخفَّتِها، نَحوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتْحةُ في الفِعلِ المُعتَلِّ بالأَلِفِ، ....

الكواكب الدرية

(**وتَظْهَرُ فِيه الفَتحةُ**) حالةَ النَّصبِ ما لم يُضَفْ لِياءِ المتكلِّم كما مرَّ، وإنَّما ظَهَرَتْ فيه الفتحةُ (**لِخفَّتِهَا**) عليه، (**نحوُ**: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾) وهو محمَّدٌ ﷺ. **وإعرابُه**: ﴿أَجِيبُواْ﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿دَاعِىَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخرِهِ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ مُضافٌ إليه.

تنبيهٌ: محلُّ ما ذُكِرَ في الاسمِ المنقوصِ ما لم يَكُنْ على صيغةِ مُنتَهَى الجموعِ، وما لم يَكُنْ أوَّلَ جُزأينِ جُعلَ مَجموعُهما اسماً واحداً:

فإنْ كان على صِيغةِ مُنتهى الجُموعِ، فالمقدَّرُ فيه الضَّمَّةُ والفَتحةُ، وذلك نحوُ: «جَوارٍ، وغَوَاشٍ»، فتَقولُ: «هذه جَوَارٍ، ومرَرتُ بجوارٍ»، **وإعرابُه**: الهاء: للتَّنبيهِ، و«ذِهِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «جَوَارٍ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ المَحذُوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، و«مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِجَوارٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ[١]؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ.

وأمَّا في حالةِ النَّصبِ، فتَظهرُ فيه الفتحةُ نحوُ: «رَأيتُ جَوَارِيَ».

وإنْ كان المنقوصُ أوَّلَ جُزْأينِ جُعِلَ مَجمُوعُهما اسماً واحداً، ورُكِّبَا تَركيباً إضافيًّا، وآخِرُ أوَّلِهما ياءٌ[٢] نحوُ: «رأيتُ مَعدِيكَرِبَ»، فإنَّه يُقدَّرُ في آخرِ الجزءِ الأوَّلِ مِنهما الفتحةُ في حالةِ النَّصبِ بِلا خِلافٍ؛ إذ لم يُسْمَعْ فيه الفَتحُ في حالةِ النَّصبِ.

(**وتُقدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتحةُ**) دُونَ الكسرةِ (**في الفِعلِ المُضارعِ المُعتَلِّ**) آخِرُهُ (**بالألِفِ**)[٣]؛

---

(١) وجهُ استثقالِها أنها نابَت عن مُستثقلٍ وهو الكسرةُ، فلا يُقال: كيف قُدِّرَت الفتحةُ فيه مع خفَّتِها بدليل ظُهورِها في (رأيتُ جَوارِيَ)؟

(٢) يُغني عنه قولُه أولاً: (وإن كان المنقوص أولَ جزأين).

(٣) قولُه: (بالألف)، وقولُهُ بعدَه: (نحو: يخشى ولن يَخشى) قد جُعِلا من الشرح في الطبعات الثلاثِ، والصحيحُ أنه من المتن بدَليل ما في النُّسخ الأُخرى، ويُؤيِّدُه تمثيلُ المصنِّف الآتي لِلنوعِ بعدَه؛ إذ يَبعُد التفريقُ بينَ النَّوعَين.

نَحوُ: «يَخْشَى، ولَن يَخْشَى».

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ في الفِعلِ الـمُعتَلِّ بِالواوِ أو الياءِ، نَحوُ: «يَدْعُو، ويَرمِي»، وتَظْهَرُ الفَتحةُ نَحوُ: «لَن يَدْعُوَ، ولَن يَرمِيَ».

الكواكب الدرية

لِتَعذُّرِ تَحريكِها كما مرَّ، بخلافِ السُّكونِ، فلا يُقَدَّرُ فيه لِنيابةِ حذفِ الألفِ عنه على ما مرَّ، وذلك (نَحوُ): «زيدٌ (يخشَى، ولَن يَخشَى)»، فـ«يخشَى» في الأوَّلِ مَرفوعٌ، وفي الثَّاني مَنصوبٌ بـ«لَن»، وعلامةُ رفعِهِ في الأوَّلِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، وعلامةُ نصبِهِ في الثَّاني فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالألفِ.

(وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فقَطْ) أي: دونَ الفتحةِ **(في الفِعلِ المُضارعِ المُعتَلِّ)** آخِرُهُ **(بِالواوِ، وبِالياءِ)**:

فالأوَّلُ **(نَحوُ)**: «زيدٌ **(يَدعُو)**»، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «يَدعُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ[1]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، **(و) نحوُ**[2]: «زيدٌ **(يَرمِي)**»، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «يَرمِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياءِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ.

(وتَظهرُ الفَتْحةُ) في آخِرِهِ إذا دخلَ عليه ناصبٌ؛ لخفَّتِها **(نَحوُ: «لنْ يَدعُوَ، ولنْ يَرمِيَ»)**، **وإعرابُه**: «لنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «يَدْعُوَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ومثلُه: «لنْ يَرمِيَ».

---

(١) وفاعلُه ضمير مُستتر جوازاً تقديرُه: هو، وهو الرابطُ بين الخبر والمُبتدأ. ومثلُه يقال في الأمثلة الآتية.

(٢) الوجهُ: والثاني نحو... إلخ.

والجَزْمُ في الثَّلاثةِ بِالحَذْفِ كَما تَقَدَّمَ.

الكواكب الدرية

(**والجَزمُ في الثَّلاثةِ**) أي: في الأفعالِ الثَّلاثةِ المُعتلَّةِ إذا دخلَ عليها جازمٌ (**بِالحَذفِ**) لأَواخِرِهِنَّ (**كما تَقَدَّمَ**) بيانُ ذلك، نحوُ: «لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ»؛ لأنَّ أحرُفَ العلَّةِ لِضَعْفِهَا بسكونِها قريبةٌ مِن الحركاتِ، فتَسَلَّطَ عليها العاملُ كما تَسَلَّطَ على الحركاتِ، فحَذَفَها كما تُحْذَفُ[١] الحركاتُ.

ومحلُّ حذفِ الحرفِ لِلجازمِ[٢] إذا كانَ أصليًّا، فإنْ كانَ بدلاً مِن أصلٍ فلا يُحْذَفُ[٣]، نحوُ: «يَقرَا» بفتحِ أوَّلِهِ مُضارعَ «قَرَأَ»، فإنَّكَ تقولُ فيه: «لم يَقْرَا» بالألف، ويَمتنِعُ حذفُها لاستِيفاءِ الجازمِ مُقتَضاهُ، وهو حذفُ الحركةِ، وهي الهَمزةُ التي كانَتْ مَوجُودةً قبلَ الإبدالِ ألفاً[٤].



---

(١) الأحسَنُ: (كما يَحذِف).

(٢) أي: لأجلِ الجازم.

(٣) الصحيحُ أن تحتَ ذلك تفصيلاً بِالنظر إلى السابِق من الإبدال ودُخول الجازم، وإن كان الحُكم دائراً بين عدمِ الحذفِ لُزوماً أو غَلبةً.

(٤) أي: لأن الجازمَ إنما دَخل قبل الإبدال؛ بناءً على أن الإبدالَ القياسيَّ إنما يكون من الهمزة الساكنةِ لا المتحرِّكة.

فصل

الاسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ ما فِيهِ عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحِدةٌ تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ. والعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ: الجَمْعُ، ووَزْنُ الفِعلِ، والعَدْلُ، ....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في مَوانعِ الصَّرفِ

(الاسمُ الَّذي لا يَنْصَرِفُ) أي: لا يَدْخُلُهُ الصَّرفُ؛ مُفرداً كان أو غيرَه:

(ما فِيه عِلَّتَانِ) فَرْعِيَّتانِ، مَرجِعُ إحداهُما للَّفظِ، والأُخرى لِلمعنَى، والعِلَّتانِ المَذكورَتانِ (مِن عِلَلٍ تِسْعٍ) لا عاشرَ لها، بدليلِ الاستِقراءِ، نحوُ: «مرَرتُ بفاطمةَ، وإبراهيمَ»، فكلٌّ منهما فيه علَّتانِ فَرعِيَّتانِ مِن عللٍ تِسْعٍ، الأوَّلُ فيه العَلميَّةُ والتَّأنيثُ، والثَّاني فيه العَلميَّةُ والعُجمةُ.

(أو) فيه عِلَّةٌ (واحِدةٌ) مِن العِلَّتَينِ[1] (تَقُومُ) في الاستِقلالِ بمنعِ الصَّرفِ (مَقامَ العِلَّتَينِ[2]) نحوُ: «مرَرتُ بصحراءَ، وحُبلَى، ومَساجدَ»، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لعِلَّةٍ فرعيَّةٍ قائمةٍ مقامَ العِلَّتَينِ، الأوَّلُ لألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ، والثَّاني لألفِ التَّأنيثِ الممدُودةِ، والثَّالثُ لصيغةِ منتهَى الجُموعِ.

(والعِلَلُ التِّسْعُ) على سَبيلِ الإجمالِ والتَّعدادِ (هي:

الجَمعُ) وهو فرعٌ عن الواحِدِ.

(وَوَزْنُ الفِعلِ) وهو فرعٌ عن وزنِ الاسمِ؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ نوعٍ أنْ لا يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بِنوعٍ آخَرَ، فإذا كانَ فيه ذلك الوزنُ كان فرعاً لوزنِهِ.

(والعَدْلُ) وهو فرعٌ عن المَعدولِ عنه؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الاسمِ على حالِهِ.

---

(١) كذا قال، والصواب: (أو فيه علَّةٌ واحدةٌ منها) كما قال الفاكهي وقبلَه ابنُ الحاجب وغيرُه، أو: (مِن تلك العِلَل)؛ أو: (تلك التِّسع)؛ إذ لا وجهَ للتثنية لا مع التَّنكير ولا مع التَّعريف.
أما مع التَّنكير فلإيهام أنهما غيرُ التِّسع، وأمَّا مع التَّعريف فلأنَّ المقامَ مقامُ تَعليم من يَجهلُ الحُكمَ، فالتعريف ضائعٌ، وإلَّا فهو يُوهِمُ أنَّ المرادَ بالعلَّتين الثِّنتان السابِقَتان في قوله: (ما فيه عِلَّتان)، وهو مُشكِلٌ عند التأمُّل.

(٢) الأَولى: (مَقامَهما). الفاكهي.

والتَّأنِيثُ، والتَّعرِيفُ، والتَّرْكِيبُ، والألِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتانِ، والعُجْمةُ، والصِّفةُ، يَجمَعُها قَولُ الشَّاعِرِ:

الكواكب الدرية

(والتَّأنِيثُ) وهو فرعٌ عن التَّذْكِيرِ؛ لأنَّكَ تقولُ: «قائمٌ»، ثمَّ تقولُ: «قائمةٌ».

(والتَّعرِيفُ) وهو فرعٌ عن التَّنكيرِ؛ لأنَّك تقولُ: «رجلٌ»، ثمَّ تقولُ: «الرَّجلُ».

(والتَّركِيبُ) وهو فرعٌ عن الإفرادِ.

(والألفُ والنُّونُ الزَّائدَتَانِ) وزِيادتُهما فرعُ المزيدِ عليه(١).

(والعُجْمَةُ) وهي في لسانِ العربِ فرعُ العربيَّةِ؛ إذِ الأصلُ في كلِّ لسانٍ أنْ لا يُخالِطَهُ لسانٌ آخرُ.

(والصِّفَةُ) وهي فرعُ المَوصوفِ(٢).

وهَذه التِّسعُ (يَجْمَعُهَا) على التَّرتيبِ المَذكورِ (قولُ الشَّاعرِ) ـ وهو الإمامُ العلَّامةُ النَّحويُّ بهاءُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ النَّحاسِ الحلَبيُّ(٣) رحمه الله تعالى ـ: [البسيط]

---

(١) وقيل: فرعُ ألفَي التأنيث.

(٢) يَعني أنها تابعةٌ له لوقوعِها وصفاً له؛ لأن الوصف عارضٌ، والأصلُ في العَوارض أن تكون فُرُوعاً لِمَعرُوضاتِها.

(٣) جاء في «قَطر الندى» لابن هِشام: بابٌ: موانِعُ صرفِ الاسم تِسعة يَجمَعها:

وَزنُ المُركَّب عُجمةٌ تَعريفُها ... عَدلٌ ووَصفُ الجَمعِ زِدْ تَأنِيثَا

انتهى كلامُه، وقال في «شَرحه»: وقد جَمَعَ العِللَ التسعَ في بيتٍ واحد مَن قال:

اجمَعْ وزِنْ عادِلاً أنِّث بِمَعرفةٍ ... رَكِّب وزِدْ عُجمةً فالوَصفُ قد كَمَلا

وهذا البيتُ أحسَنُ مِن البيت الذي أَثبَتُّه في المُقدِّمة، وهو لابن النَّحَّاس. اهـ وكَتَبتُ عليه في تَحقيق الكِتاب ما نصُّه: قوله: (وهو) أي: البيتُ الأول الذي في المُقدمة، لا الثاني المُنشَد هنا، وقد انعَكس المقصود على بَعضهم بِسبب استعمال المُصنِّف لهذا الضمير، فظنَّ أن البيتَ الذي في الشرح هو بيتُ ابن النَّحاس، ومِن هؤلاء المُصرِّح والمُحقق الشيخ مُحيي الدين في تعليقه على «شَرح الشذور»، والصوابُ ما ذكَرناه، قال السيوطي: ونقَلتُ من خطِّ الإمام أبي حيانَ قال: أنشَدنا شيخُنا الإمام بهاءُ الدين بن النحاس في موانِع الصَّرف لِنَفسه: وزنُ المركب عُجمة . . . البيت، وكان قد قال قبلَ ذلك: وقال بعضُهم: اجمَع وزِن عادلاً . . . البيتَ. انظر: «الأشباه والنظائر» في النَّحو (٣/ ٦١). اهـ

وأَزيد هنا فأقولُ: مما يُؤيِّدُ أن الوهمَ لِلمُصرِّح وغيرِه لا لابنِ هشام، أن الأخيرَ أنشَد البيتَ المذكورَ في «شَرح =

اجْـمَـعْ، وزِنْ عـادِلاً، أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ   رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمةً، فالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

فالجَمْعُ شَرطُهُ أَنْ يَكُونَ على صِيغَةِ مُنتَهى الجُمُوعِ، ....

الكواكب الدرية

(اِجْـمَـعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفَ قَدْ كَمُلَا[١])

بِتَثلِيثِ ميمِ «كَمُلَا»، وأَلِفُه لِلإطلاقِ[٢].

ثمَّ مِنها ما هو مَذكورٌ بصريحِ الاسمِ، ومنها ما هو مَذكورٌ بِطريقِ الاشتِقاقِ.

فإذا اجتَمعَ في الاسمِ عِلَّتانِ[٣] مِن هذه التِّسْعِ، أو واحدةٌ تقومُ مَقامَهما، صار حينئِذٍ مُشابهاً لِلفعلِ مِن جهةِ أنَّ في الفعلِ فَرْعِيَّتَينِ عن الاسمِ، إحداهما: مِن جِهةِ اللَّفظِ، وهي: الاشتقاقُ؛ فإنَّ الفعلَ مشتقٌّ مِن المصدرِ[٤]، وثانيتُهما: مِن جهةِ المعنَى، وهي: الإفادةُ؛ فإنَّ الفعلَ لا بُدَّ له مِن فاعلٍ، والفاعلُ لا يكونُ إلَّا اسماً، فإذا أشبَهَه الاسمُ في ذلك، كان مِثلَه في امتناعِ ما يَمْتَنِعُ فيه مِن الجرِّ والتَّنوينِ.

ثمَّ التَّعريفُ والوصفُ عِلَّتانِ مَعنويَّتانِ، وبقيَّةُ العللِ التِّسعِ لفظيَّةٌ.

(فالجَمعُ شَرطُهُ) في كونِهِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ[٥]: (أنْ يَكونَ على صِيغَةِ مُنتَهى الجُمُوعِ)، أي: على صيغةٍ تَنْتَهِي الجموعُ في الكلماتِ العربيَّةِ إليها؛ لأنَّ جمعَ التَّكسيرِ قد يُجْمَعُ، فإذَا انتَهى إلى هذه الصِّيغةِ لم يَجُزْ جمعُه جمعَ تكسيرٍ بحالٍ، وذلك نحوُ: «كَلبٌ»، مُفردٌ وجمعُه: «أَكْلُبٌ»، وجمعُ «أَكْلُبٍ»: «أَكَالِبُ» بوزنِ «مَفَاعِلَ»، ولا يجوزُ أنْ يُجمَعَ مرَّةً أُخرى، وكـ«اسمٍ»، جمعُه: «أَسماءٌ»، وجمعُ «أَسْمَاءٍ»: «أَسَامِيُّ» - بِتشديد الياءِ - بوزن «مَفَاعِيلَ»؛

= الشُّذور» وفي «الجامِع الصغير» وفي «شَرح اللَّمحة» مِن غير أن يَنسبَه لابن النَّحاس، ولو كان له لَفَعَل ولو مرَّة واحدةً صَريحاً.

(١) أنشَد بعضُهم بيتاً قبلَه وهو:

مَـوانـعُ الـصَّـرف تِـسـعٌ إنْ أَرَدتَ بِـهـا   عَـونـاً لِـتَـبـلُـغَ فـي إعـرابِـكَ الأَمَـلَا

(٢) ثم الظاهرُ أنَّ قولَه: (فالوصف) منصوبٌ عطفاً على (عُجمةً) الواقعِ مفعولَ (زِدْ)، ويَجوز بالرفع كما ضبَطه بعضُهم. على أنَّ الذي في «أشباه السُّيوطي»: (بِالوصف قد كمُلا)، وهو أظهَرُ.

(٣) تَسميةُ كلٍّ منهما علَّةً مجاز لا حقيقة؛ إذ مَجمُوع الاثنتَين هو العلَّة كما لا يَخفى.

(٤) أي: على الأصح.

(٥) أي: في استِقلالِه بذلك.

وهِيَ صِيغةُ «مَفاعِلَ»، نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائِمَ»، أو «مَفاعِيلَ»، نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ، ودَنانِيرَ».

وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الأُولى مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنْهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ

الكواكب الدرية

إذ الحرفُ المشدَّدُ يَقومُ مَقامَ حَرفَينِ. (وهيَ) أي: الصِّيغةُ التي تَنتَهِي إليها جُموعُ جمعِ التَّكسيرِ:

(صِيغةُ «مَفَاعِلَ») مِن كلِّ جمعٍ أَوَّلُهُ مَفتوحٌ، وثالثُه ألفٌ بعدَها حرفانِ أوَّلُهما مَكسورٌ لفظاً، (نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائمَ»)، أو تقديراً نحوُ: «دَوابَّ»، أصلُه: «دَوابِبُ».

(أو) صيغةُ («مَفَاعِيلَ») مِن كلِّ جمعٍ أَوَّلُهُ مَفتوحٌ، وثالثُه ألفٌ بعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أَوَّلُها مَكسورٌ، وثانِيها ساكنٌ، (نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ»[1]).

وقد أَفْهَمَ تَمثِيلُهُ أنَّه لا يُشْتَرَطُ في الصِّيغةِ أنْ يكونَ أَوَّلُها ميماً، وهو كذَلك؛ لأنَّ المعتَبَرَ مُوافقةُ «مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ» في الهيئةِ والزِّنَةِ، لا في الحُروفِ.

وقد يُقالُ لهذا الجَمعِ: «الجمعُ المُتناهي»، و«الجَمعُ الذي لا نَظيرَ له في الآحادِ»، أي: لا مُفردَ عربيًّا على وَزْنِهِ.

وإذا سُمِّيَ بهذا الجَمعِ كـ«حَضاجِرَ» عَلَماً[2] لِلضَّبُعِ، و«هَوازِنَ» لِقَبيلةٍ: امتَنعَ صرفُهُ نَظراً إلى الأصلِ[3]. وأمَّا «سَراوِيل» فقيل: مُنصَرِفٌ، والأصَحُّ: منعُ صَرفِهِ، فقال سيبويهِ: أَعجميٌّ حُمِلَ على مُوازِنه في العربيَّةِ، وهو «مَصابِيح»، وقال المبرِّد: هو عَربيٌّ جَمعُ «سِروالة» تقديراً، لا تحقيقاً؛ لأنَّ مَدلولَ «سِروالة» مَدلولُ «سَراوِيل»؛ لأنَّ كلًّا منهما اسمُ جِنسٍ. وأمَّا نحوُ: «مَلائكةٍ» ممَّا كانَتْ فيه الهاءُ زائدةً، فمُنصَرِفٌ.

(وهَذِه العِلَّةُ) - يعني: الجمعَ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ - **(هي العِلَّةُ الأُولى مِن العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ** ....

---

(١) في «الفاكهي» وغيره زيادة: (ودنانير).

(٢) أي: جِنسيًّا.

(٣) وأصلُ حَضاجرَ جمعُ (حِضَجْر) بمعنى عَظيم البَطن، سُميت به الضَّبُع مُبالغةً في عِظَم بَطنها، كأنَّ كلَّ فَرد منها جماعةٌ مِن هذا الجِنس. وأصل هَوازِن جمعُ (هَوْزَن) وهو ضَربٌ من الطَّير.

وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأمَّا **وَزْنُ الفِعلِ** فالمُرادُ بِهِ أنْ يَكُونَ الاسْمُ على وَزْنٍ خاصٍّ بِالفِعلِ، كـ«شَمَّرَ» بِتَشْدِيدِ المِيمِ، و«ضُرِبَ» بِالبناءِ لِلمَفعُولِ، و«انطَلَقَ» ونَحوِهِ مِنَ الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبْدُوءةِ بِهَمْزةِ الوَصْلِ، إذا سُمِّيَ بِشَيءٍ ....

الكواكب الدرية

وَحدَها)، أي: فلا يُحتاجُ معها إلى علَّةٍ أُخرى، بل تَستَقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ، **(وتَقومُ مَقامَ العِلَّتَينِ**[١]**)**، وإنَّما قامَ الجمعُ مَقامَهما لأنَّ كونَهُ جَمعاً بمنزلةِ عِلَّةٍ واحدةٍ، وهي راجعةٌ إلى المعنَى، وكونَه على صيغةٍ لا نظيرَ لها في الآحادِ بمنزلةِ علَّةٍ أُخْرَى، وهي راجعةٌ إلى اللَّفظِ، ولهذا لو لحقَتْهُ الهاءُ[٢] انصرفَ لِشبهِهِ بالمُفردِ حينئذٍ[٣].

(وأمَّا وَزنُ الفِعلِ) أي: الوزنُ الذي يَكونُ لِلفعلِ الماضي، أو المُضارِعِ، أو الأمرِ، **(فالمُرادُ به: إمَّا أنْ يَكونَ الاسمُ على وَزنٍ خاصٍّ بِالفعلِ)** بحيثُ لا يُوجَدُ في اللُّغةِ العربيَّةِ اسمٌ على ذلك الوزنِ، إلَّا مَنقولاً مِن الفعلِ مُجرَّداً مِن فاعلِهِ، وذلك **(كـ«شَمَّرَ» ـ بِتَشدِيدِ المِيم ـ)**، فإنَّه عَلَمٌ لفرسٍ للحَجَّاجِ بنِ يوسفَ مَنقولٌ مِن «شمَّرَ يُشَمِّرُ تَشمِيراً»: إذا أَسْرَعَ في المشيِ[٤]، و«فَعَّلَ» ـ بتَضعيفِ العينِ ـ مختصٌّ بالفعلِ، فهو غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووَزنِ الفعلِ، **(وَ«ضُرِبَ») ـ** بِالتَّخفيفِ والتَّشديدِ كما قاله الخبيصيُّ ـ **(بِالبِناءِ لِلمَفعُولِ)** إذا جُعلَ عَلماً لشيءٍ، فإنَّه مَنقولٌ مِن الفعلِ الَّذي هو: «ضُرِبَ يُضْرَبُ ضَرْباً[٥]»، فهو غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ.

واحترزَ بقَولِهِ: (بالبناءِ للمَفعول) عمَّا هو بصيغةِ المَعلومِ؛ فإنَّه غيرُ مختصٍّ بِالفعلِ.

(و«انْطَلَقَ» ونَحوِهِ مِن الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبدُوءةِ بِهَمزةِ الوَصلِ)؛ فإنَّه **(إذَا سُمِّيَ بِشَيءٍ**

---

(١) قال الفاكهي: (الأولى عِلَّتين). اهـ أي: لأنه ليس المُراد علَّتَين بِخُصُوصِهما، بل إنَّ إحدَى العلَّتَين المنفرِدَتين تقومُ مقامَ أيِّ علَّتين من العِلَل التِّسع مانِعَتين باجتِماعِهما.

(٢) نحو: (مَلائكة، وصَياقِلة)

(٣) نحو: (كَراهيَة، وطَواعيَة).

(٤) فسَّر بعضُهم التشميرَ بالجِدِّ في الشيء والاجتهاد فيه، وأصلُه من تَشمير الثوب وهو رفعُه؛ لأن المُجِدَّ في الشيء يحتاج لِرفع ثوبِه لئلَّا يُعيقَه. وتفسيرُ الشارح مبنيٌّ على التساهُل.

(٥) أي: أو مِن (ضُرِّب يُضرَّب تضريباً)، ومن معانيه الإغراء. ويجوز فيهما البناءُ للفاعل، والأول أَولى.

مِن ذلكَ، أَو يَكُونَ في أَوَّلِهِ زِيادةٌ كَزِيادَةِ الفِعلِ وهُوَ مُشارِكٌ لِلفِعلِ في وَزْنِهِ، كـ«أَحمَدَ،

الكواكب الدرية

مِن ذَلِكَ) كانَ غيرَ مُنصرفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ؛ لأنَّ هذا الوزنَ لا يُوجَدُ في غيرِ الفعلِ. ومثلُه ما كانَ مبدوءاً بتاءِ المطاوعةِ نحوُ: «تَقاتَلَ، وتَصالَحَ»، فإنَّه غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ.

قال الأزهَريُّ: وحُكمُ همزةِ الوصلِ في الفعلِ المسمَّى به: القَطعُ[١].

واحترزَ المصنِّفُ بِقَوله: (على وزنٍ خاصٍّ بالفعلِ) عمَّا إذا كانَ على وزنٍ لا يختصُّ بِالفعلِ؛ فإنْ كانَ الاسمُ به أولى لِكونِهِ غالباً فيهِ كالَّذي على وزنِ «فاعِلٍ» كـ«كاهلٍ» عَلَماً، أو كانَ مُستعمَلاً في الاسمِ والفعلِ على السَّواءِ، كالَّذي على وِزَانِ «فَعَلٍ» - بفتحِ العينِ - كـ«ضَرَبَ، وشَجَرٍ»، أو وِزانِ «فَعْلَلٍ» نحوُ: «جَعْفَرٍ، ودَحْرَجَ»، فإنَّه مُنصرِفٌ.

وإنْ كانَ الفعلُ به أَوْلَى بأنْ يكونَ غالباً فيه كـ«إِثْمِد» - بكسرِ الهمزةِ والميمِ، وسكونِ المثلَّثةِ بينهما، وبالدَّالِ المهملةِ - وهو عَلَمٌ جُعِلَ عَلَى حجرِ الكُحلِ، فهو مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ؛ لأنَّه مُوازنٌ لـ«اِضْرِبْ» أمرٌ مِن الضَّربِ.

(**أو يَكونَ**) الاسمُ (**في أوَّلِهِ زِيادةٌ كزِيادةِ الفعلِ**) المُضارعِ، أي: بأنْ يكونَ في أوَّلِهِ حرفٌ مِن حروفِ «نَأَيْتُ»؛ فإنَّ الفعلَ أَوْلَى بهذه الزِّيادة مِن الاسم؛ لأنَّها في الفعلِ تَدلُّ على معنًى، وفي الاسمِ لا تَدلُّ على شيءٍ، وذلك نحوُ: «أَفْكَل» - بفتحِ الهمزةِ والكافِ، وسكونِ الفاءِ بينهما -، وهي الرِّعْدَةُ، يُقالُ: «أَخذَتْهُ الأَفْكَلُ»: إذا أصابَتْهُ رِعدةٌ، فإنَّ الهمزةَ فيه لا تدلُّ على معنًى، وهي في مُوازِنِهِ مِن الفعلِ نحوُ: «أَذْهَبُ» دالَّة على المتكلِّمِ، فلِذا كانَ المفتَتَحُ بهذه الزِّيادةِ مِن الأفعالِ أصلاً لِلمُفتتَحِ بها مِن الأسماءِ.

(**وهو**) أي: الاسمُ مع تِلك الزِّيادةِ (**مُشارِكٌ لِلفعلِ في وَزنِهِ**) بشرطِ كونِ الوزنِ لازماً باقياً في اللَّفظِ على حالتِهِ الأصليَّةِ غيرَ مُخالف لِطَريقةِ الفعلِ، وذلك (**كـ«أَحمَدَ»**) مَبدوءاً بالهمزةِ،

---

(١) قال: لأنَّ المنقولَ مِن فعل بَعُد عن أصلِه، فالتَحق بِنَظائره من الأسماء، فحُكِم فيه بقَطع الهمزة، بِخِلاف المَنقول من اسم كـ(اقتِدار)؛ فإن الهمزة تَبقى على وَصلِها بعد التسمية؛ لأن المَنقولَ من اسم لم يَبعُد عن أصلِه، فلم يَستحِقّ الخُروج عمَّا هو له. اهـ من «التصريح»، وبه يُعلَم ما في كلامِ كثير من المتأخِّرين القائلِين بقَطعِها في المنقول من الاسم.

ويَزِيدَ، وتَغْلِبَ».

الكواكب الدرية

(و«يَزِيدَ») مبدوءاً بالياءِ، عَلَمينِ على شَخصَينِ، (و«تَغلِبَ») مَبدوءاً بالتَّاءِ عَلَماً على قَبيلةٍ، (و«نَرْجِسَ») مَبدوءاً بالنُّونِ عَلَماً على نَبتٍ[١]، فكلٌّ من هذه الأربَعةِ غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعلميَّةِ ووَزْنِ الفعلِ.

فإنْ لم يَكنِ الوزنُ لازماً نحوُ: «إمرئ» عَلَماً، فإنَّه مُنصرِفٌ؛ لأنَّه في الرفعِ نظيرُ «أُكْتُبْ»، وفي النَّصبِ نظيرُ «اِذْهَبْ»، وفي الجرِّ نظيرُ «اِضْرِبْ»، فلم يَلزَمْ وزناً واحداً في الأحوالِ الثَّلاثة.

وإنْ لم يَكنِ الوزنُ باقياً على حالتِهِ الأصليَّةِ، فهو مُنصرِفٌ أيضاً، نحوُ: «رُدَّ، وقِيلَ، وبِيعَ» مَبنيَّاتٍ للمَفعولِ؛ لأنَّها لم تَبْقَ على حالتِها الأصليَّةِ؛ فإنَّ أصلَها «فُعِلَ» ـ بضمِّ الفاءِ وكسرِ العَينِ ـ، ثمَّ دَخلَها الإدغامُ والإعلالُ، فصارَتْ صيغةُ «رُدَّ» بمنزلةِ «قُفْلٍ»، وصيغةُ «قِيلَ» و«بِيعَ» بمنزلةِ «دِيكٍ»، فوجبَ صرفُها لِذلك.

و«النَّرجِسُ» قال الفاكِهيُّ: هو بِفتحِ أوَّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخِرِهِ. اهـ وقال في «القامُوس»: والنَّرجسُ ـ بِكسرِ النُّون وفتحِها[٢] ـ: نافعٌ شَمُّه للزُّكام[٣] والصُّداعِ الباردَينِ، وأصلُه ـ يَعني: عُروقَهُ ـ مَنقوعاً في الحليبِ لَيلتَينِ يُطلَى به ذَكرُ العِنِّين، فيُقِيمُه، ويَفعلُ فعلاً عجيباً. اهـ[٤]

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّه تَصحيف عن (بِنت) بتقديم الباء على النون؛ لأن النرجسَ اسمُ جنس من النبات وليس عَلماً قبل نَقلِه وتسميةِ الفتاةِ به. لكن يَرِد عليه أن المنع حينئذٍ إنما هو لِلعلَميَّة والتأنيث، فالصواب أن يقال: (ونرجس علماً لرجلٍ)؛ إذ المنعُ حينئذٍ إنما يكونُ للعلميَّة والوزنِ لا غير. على أن هذا المثالَ ساقطٌ أصلاً من نُسَخ المتن الخطيَّة ومِن «شرح الفاكهي»، فلعلَّه من زيادات الشارح ولم يتنبَّه لما فيه.

(٢) لكنْ على لغةِ الكسر لا يُشبه الفعل، فمَن قال ذلك صرَفه إذا سَمَّى به.

(٣) قولُه: (نافعٌ شمُّه للزكام. . . إلخ) وأمثالُه من جُملةِ ما انتقَدَه عليه صاحبُ «الجاسُوس» حين قال: النَّقدُ الرابعَ عشرَ: فِيما ذِكرُه مِن قَبِيل الفُضُول والحَشوِ والمُبالَغة واللَّغو. . . إلى أن قال: ومِمَّا ذَكَرَه مِن خَواصِّ الأشياءِ ومَنافِعِ النَّبات مِمَّا لا تَعلُّقَ لَه باللُّغة أصلاً. . . إلخ كلامِه وأمثِلَتِه، ثم قال: وقال العَلَّامة المُحشِّي عِند وَصف المُصنِّف عِنَب الثَّعلب: إنَّ التَّعرُّضَ لِخَواصِّ النَّبات ومَنافِعه في الدَّواوِين اللُّغويَّة إنَّما هو مِن الفُضُول الزائِدةِ على الأبواب والفُصُول، ولِذا عَدَّ العُلماءُ هذا مِن تَخليطات صاحِب «القامُوس» وخُرُوجِه عن المُرادِ كما نَبَّه عليه العامِلي في «الكَشكُول». اهـ

(٤) في «الجاسُوس على القامُوس» بعد نَقلِه من مادَّة (ر ج س): فإذَا كان هذا شَأنُه فكيف يُشتَقُّ من الرِّجسِ؟!

وأَمَّا **العَدْلُ** فَهُوَ خُرُوجُ الِاسْمِ عَن صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ: إِمَّا تَحقِيقاً، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا العَدْلُ) الذي يَمنَعُ الصَّرفَ، (فهو خُرُوجُ الاسمِ) أي: تحويلُه (عن صِيغَتِهِ الأَصلِيَّةِ) أي: صيغتِهِ الَّتي كانَ يَنبغي أنْ يكونَ عليها، إلى صِيغةٍ أُخرى، مع اتِّحادِ المعنى والمادَّةِ[١].

والخُروجُ عن الصِّيغةِ الأصليَّةِ (إمَّا تَحقِيقاً)؛ بأنْ يَدُلَّ دليلٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ على خُروجِهِ عن صيغتِهِ الأصليَّةِ إلى صيغةٍ أُخرى، وذلك في أنواعٍ:

منها: «أُخَرُ» ـ بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ الخاءِ ـ في نحوِ: «مَرَرتُ بِنِسوةٍ أُخَرَ»، فـ«أُخَرَ»: صفةٌ لـ«نِسوةٍ»، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعدلِ والصِّفةِ، وذلك لأنَّه جمعٌ لـ«أُخْرَى» أُنثى «آخَرَ» ـ بفتح الخاءِ ـ بمعنى: مُغايِر، فكانَ حقُّ جمعِ المُؤنَّثِ أنْ يُقالَ فيه: «الأُخَر» بالألفِ واللَّامِ[٢].

وأمَّا «آخَرُ» ـ بمدِّ الهمزةِ، وفتحِ الخاءِ ـ فلا عَدلَ فيه، ولكنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلوصفِ ووَزنِ الفعلِ.

ومِنها: «فُعَلُ» في التَّوكيدِ، وهي: «جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ»، فإنَّها مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعدلِ؛ لأنَّها معارفُ بِنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّد.

ومِنها: «سَحَرُ» إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعَينِهِ، وكان مُجرَّداً مِن «أل» والإضافةِ، نحوُ: «اِعتكِفْ في يَومِ الجُمعةِ سَحَرَ»، فهو مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ[٣] والعَدلِ؛ لأنَّها مَعرفةٌ مَعدُولةٌ عن «السَّحَرِ».

---

(١) أي: فلا يردُ لزومُ كونِ (ضارِب) غيرَ منصرفٍ للعَدل والصفة. الفاكهي.

(٢) فيه أنَّ (أُخرَ) في المِثال المذكور نَكرة، فكيف يُعدَل عن المَعرفة مع أنه ليس بِمعناه؟ والتحقيق ما ذكَره ابنُ مالك واختاره المراديُّ وابنُ هشام وغيرُهما أنه معدُول عن (آخَرَ)، وعبارةُ الأخير في «شرح الشُّذور»: لأن (أُخَرَ) جمعُ (أُخرَى)، و(أُخرى) أُنثى (آخَرَ) بالفتح، وقِياس (فُعلَى أفعلَ) أن لا تُستعملَ إلَّا مُضافةً إلى مَعرفةٍ أو مَقرونةً بلام التعريف، فأمَّا ما لا إضافةَ فيه ولا لامَ فقِياسُه (أفعَلُ) كأفضَل، تقولُ: (هندٌ أفضَلُ) و(الهِنداتُ أفضَلُ). اهـ

(٣) أي: على هذا الوقت، وقيل: لِشبه العَلَمية؛ لأنه تَعرَّف بغير أداة ظاهرةٍ كالعَلَم.

. . . .

الكواكب الدرية

ومِنها: «فَعَالُ» - بفتحِ الفاءِ - عَلماً لمُؤنَّثٍ كـ«حَذَامَ، وقَطَامَ» في لغةِ تميمٍ[١]، فإنَّهم يمنَعُونَ صرفَهُ، قال سيبويهِ: (لِلعَلميَّةِ والعدلِ عن فاعِلة)، وقال المبرِّد: (لِلعلميَّةِ والتَّأنيثِ المعنويِّ كـ«زينبَ»)، وأهلُ الحجازِ يَبنُونَه على الكسرِ[٢]، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

إذا قـالَـتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهـا ... فَـإِنَّ الـقَـولَ مـا قـالَـتْ حَـذَامِ[٣]

ومِنها: «أَمْسُ» إذا أُرِيدَ به اليومُ الَّذي قبلَ يَومِك، فإنَّ بني تَميمٍ[٤] يَمنَعُونه أيضاً

---

(١) أي: بعضِهم، وأكثرُهم يُفرِّقون بين أن يكونَ مختوماً بالراء فيُبنى على الكسر، وغيرَ مختومٍ بها فيُمنعَ الصرف.

(٢) لِشبهِه بـ(نَزالِ).

(٣) **البيت**: للُجَيم بن صَعب، وحَذامِ التي يَذكرها في البيت امرأتُه. وقِيل: البيتُ لِدَيسَم بن طارق. ويُروى: (فأنصِتُوها)، يقال: أنصَت له وأنصَتَه، كنصَح له ونَصَحه.

وقبلَ البيتِ قولُه:

فـلَـولَا الـمُـزعِـجـاتُ مِـنَ الـلَّـيـالِـي ... لَـمَـا تَـرَكَ الـقَـطَـا طِـيـبَ الـمَـنـامِ

وبَعضُهم يُنشِدُه مع بيتِ الشاهدِ ليُعلَمَ به كسرُ الرَّويِّ. وسَببُ قولِهما أنَّ العَدُوَّ تَبع قومَ حَذام، فانتَبه القَطا من وَقعِ الدَّوابِّ، فمَرَّ على قومِ حَذام قِطَعاً قِطعاً، فخرَجت إلَيهم وقالت:

ألَا يـا قَـومَـنـا ارتَـحِـلُـوا وسِـيـرُوا ... فـلَـو تُـرِكَ الـقَـطـا لَـيـلاً لَـنَـامَـا

فأنشَد زَوجُها البَيتَين، فارتَحَلُوا واعتَصمُوا بِالجبل، فيَئِس مِنهم عَدوُّهم ولم يَصِل إلَيهم.

والمعنى: إذا قالَت حَذامِ قولاً فصَدِّقوها فيه؛ لأن القولَ المُعتَدَّ به قولُها، أو الذي قالَته؛ إذ هي لا تُخطِئ في قول تَقُوله، ولِهذا صار البيت مثلاً لِمَن يُقدَّمُ قولُه على غَيره.

الإعراب: «إذَا»: ظرف مُستقبَل، خافضٌ لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابه، «قالَت»: فعل ماض، والتاءُ: للتأنيث. «حذامِ»: فاعلُه مبني على الكسر في محلِّ رفع. والجملةُ الفِعلية في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إليها. الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا)، «صَدِّقوها»: فعل أمر مبني على حذفِ النون، والواو: فاعله، والهاءُ: مفعوله. والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ (إذَا). الفاء: تَعليليَّة، «إنَّ»: حرف مُشبه بالفعل. «القولَ»: اسمُها. «ما»: مَوصولة في محل رفعِ خبرُها. «قالَت حذامِ»: إعرابُه كإعراب نظيرِه أولَ البيت؛ والجُملةُ الفِعلية لا محلَّ لها من الإعراب صِلةُ الموصول، والعائد: ضمير محذوف، والتقدير: ما قالَته. ويَجوز أن تكونَ (ما) حرفاً مصدريًا تُؤوَّل مع الفِعل بعدَها بِمَصدر في مَوضعِ رفعِ خبر (إنَّ) على ما أشَرنا إليه في معنَى البيت.

والشاهد: في قَوله: (حذامِ)؛ فإنه فاعلٌ في الموضعَين، وحَقُّه الرفع، ولكنَّه بُني على الكسر تشبيهاً له بـ(نَزالِ)، وهو مَذهبُ أهل الحِجاز.

(٤) أي: بعضَهم أيضاً، وجُمهورهم على لغةٍ ثالثةٍ فيه.

كَـ«أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ ومَرْبَعَ» وهكَذا إلى العَشَرةِ؛ فإنَّها مَعدُولةٌ عَن أَلفاظِ العَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً، فأَصْلُ «جاءَ القَوْمُ أُحادَ»: ....

الكواكب الدرية

مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعدلِ؛ لأنَّه مَعدولٌ عن «الأمسِ»، والحِجازيُّون يَبنُونهُ على الكسرِ مُطلقاً[1].

ومنها: مُوازِنُ «فُعَالٍ»[2] بضمِّ الفاءِ، و«مَفْعَلٍ» بفتحِ الميمِ والعينِ، (كـ«**أُحَادَ**») بضمِّ الهمزةِ، (و«**مَوحَدَ**») بفتحِ أوَّلِهِ وثالثِهِ، (و«**ثُناءَ**») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«**مَثنَى**») بفتحِ أوَّلِهِ، (و«**ثُلاثَ**») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«**مَثْلَثَ**») بفتحِ أوَّلِهِ وثالثِهِ وسكونِ ثانيهِ، (و«**رُباعَ**») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«**مَرْبَعَ**») بوزنِ «مَثْلَث».

والأربعةُ مَسمُوعةٌ بِاتِّفاقٍ، وما زادَ عليها كـالخَمسةِ (**وهَكذَا إلى العَشرَةِ**) - أي: مع العَشرة - على الأصحِّ، وقولُ البُخاريِّ في «صَحيحِهِ»[3] وأبي عُبَيدةَ: (إنَّ العربَ لا تَتجاوزُ الأربعةَ) اعترَضوه بأنَّ غيرَهما سمعَ ما لم يَسمَعا؛ (**فإنَّها**) - أي: الأمثلةَ المَذكورةَ - (**مَعدُولةٌ عن أَلفاظِ العَددِ الأُصولِ**) مِن واحدٍ إلى العشرةِ حالَ كونِها (**مُكرَّرةً**)، فـ«أُحَاد، ومَوحَد» مَعدُولانِ عن «واحدٍ واحدٍ»، و«ثُناءُ، ومَثنى» مَعدولانِ عن «اثنَين اثنَين»، وهَكذا، والدَّليلُ على أنَّ أصلَها ذلك أنَّ معناها يُكرَّرُ دون لفظِها، والأصلُ فيما إذا كان المعنى مُكرَّراً أنْ يكونَ اللَّفظُ أيضاً مكرَّراً[4]، فعُلِمَ أنَّ أصلَها لفظٌ مكرَّرٌ «واحِدٌ واحدٌ»، و«اثنانِ اثنان»، و«ثَلاثة ثلاثة»، وهكذَا.

(**فأَصلُ: «جاءَ القَومُ أُحادَ»**) - وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «**أُحَادَ**»: حالٌ مِن «القومُ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ولم يُنوَّنْ لأنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلصِّفةِ والعدلِ -:

---

(١) أي: في حالات إعرابِه الثلاث؛ خلافاً لجمهور التَّميميِّين في تفصيلِهم، فالإطلاقُ إنما هو في مقابِل تَقييدِهم.

(٢) بالتنوينِ فيه وفي (مَفعَلٍ) بعدَه؛ لأن المنعَ إنما هو في المَوزون لا الوزنِ، اللهمَّ إلَّا أن يُمنَعَ للحكايةِ كما يُفعلُ في ضِدِّه حينَ يُنوَّن لِلحكاية، فتأمَّل!

(٣) أي: نقلاً عن أبي عُبيدةَ من غير التَّصريح باسمِه.

(٤) لِيُوافقَ الدالُّ المدلولَ.

جاؤُوا واحِداً واحداً، وكذَا أصلُ «مَوْحَدَ»، وأَصْلُ «جاؤُوا مَثْنَى»: جاؤُوا اثْنَينِ اثْنَينِ، وكَذَا الباقِي؛ وإمَّا تَقدِيراً، كالأعلامِ الَّتِي على وَزْنِ «فُعَلَ»، كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ»؛ فإنَّها لَمَّا ....

الكواكب الدرية

(جاؤُوا واحِداً واحِداً) أي: مُتفرِّقينَ، فعُدلَ عن «واحِدٍ»[1] إلى «أُحَادَ» تخفيفاً للَّفظ.

(وأَصلُ[2]: «جاءَ القَومُ مَثنَى») ـ وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَه، غيرَ أنَّ النَّصبَ في «مَثنى» بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ ـ: (جاؤُوا اثنَينِ اثنَينِ. وكذَا في الباقِي)، فأصلُ: «جاؤُوا ثُلاثَ»: «جاؤُوا ثلاثةً ثلاثةً»، وهكَذا.

(وإمَّا) أنْ يكونَ الخُروجُ عن الأصلِ (تَقدِيراً) بأنْ لا يَدُلَّ دليلٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ على وُجودِ العدلِ في ذلك الاسمِ، إلَّا أنَّه لمَّا وُجد غيرَ مُنصرِفٍ ولم يَكُنْ فيه إلَّا العَلميَّةُ، قدَّرُوا فيه العدلَ؛ حِفظاً لِقاعدَتِهم عن الانخِرام[3]، وذلك (كالأعلامِ الَّتي على وَزنِ «فُعَلَ») ـ بضمِّ أوَّله وفَتحِ ثانِيه ـ (كـ«عُمَرَ») ونَحوِه[4] ممَّا ليس بِصِفةٍ في الأصلِ، (و«زُفَرَ») عَلَمٌ على الإمامِ أبي خالدٍ[5] زُفَرَ بن[6] هُذَيل الكوفيِّ صاحبِ أبي حَنيفةَ، ماتَ رحمه الله سنةَ خمسينَ ومائةٍ[7]، (و«زُحَلَ») عَلَمٌ على كوكبٍ في السَّماءِ السَّابعةِ، سُمِّيَ بذلك لأنَّه زحل

(١) كذا في الأصل، وعبارة «التَّصريح»: فعُدل عن: (واحداً واحِداً). اهـ وتقدَّم قولُ الشارح: فـ(أُحَاد ومَوحَدُ) مَعدولانِ عن (واحِدٍ واحِدٍ).

(٢) قبله في المتن: (وكذا أصلُ موحَد)، وهو عِند الفاكهي أيضاً وعبارتُه: (وكذا أصلُ مَوحَد) في قَولك: جاءَ القومُ مَوحَدَ: جاؤوا واحداً واحداً.

(٣) بالراء، وأصلُه من الخَرْم وهو القطع.

(٤) عبارةُ «التَّصريح»: نحو عُمرَ مما ليس... إلخ، وزيادةُ الشارح ههنا قولَه: (ونحوه) يَجعلُ ما بعدَ (عمرَ) من المثالَينِ وهما (زُفر وزُحلُ) نوعاً آخر غير الأول، وليس كذلك.

(٥) المعروفُ أن كُنيتَه: أبو الهُذيل. ثم الصوابُ أن يقولَ: وزُفر عَلم على جماعة مِنهم ـ أو أشهرُهم ـ الإمام أبو خالد... إلخ.

(٦) في الأصل: (من)، وهو تصحيف.

(٧) المعروفُ أنه مات سنةَ (١٥٨)، وأما السنةُ التي ذكَرها الشارح فمات فيها الإمام أبو حنيفةَ رحمه الله.

سُمِعَتْ مَمْنُوعةً مِنَ الصَّرْفِ ولَيسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَمِيَّةِ، قَدَّرُوا فِيها العَدْلَ، وأَنَّها مَعدُولةٌ عَن «عامِرٍ، وزافِرٍ، وزاحِلٍ».

الكواكب الدرية

أي: بَعْدَ؛ (فإنَّها لـمَّا سُمِعَتْ) أي: الأعلامُ المَذكورةُ ونحوُها ممَّا جاء مِن الأعلامِ على وزنِها[(١)] كـ«جُمَح، وقُزَح، وجُشَم» (مَمنُوعةً مِن الصَّرفِ)، وجُملةُ ما سُمِعَ مِن العَربِ مِن الأعلامِ المَعدُولةِ تقديراً أربعةَ عشرَ[(٢)]: الثَّلاثةُ المَذكورةُ، و«جُمَحُ، وقُزَح، وجُشَم، ومُضَر، وعُصَم، ومُجَأ[(٣)]، ودُلَف، وهُبَل، وبُلَغ[(٤)]، وقُثَم، وثُعَل»، وكلُّها مَعدُولةٌ عن «فاعِل»، إلَّا الأخيرَ فإنَّه مَعدُولٌ عن «أفعَل».

فهَذه الأسماءُ الَّتي سُمِعَتْ ـ أي: نَطَقَتْ بها العربُ ـ غيرَ مُنصرِفةٍ، (وليسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَميَّةِ)، وهي لا تَستقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ، وأَمْكَنَ العدلُ دون غيرِه، (قَدَّرُوا فِيها العَدلَ)؛ لأنَّ الغالبَ في الأعلامِ النَّقلُ، مع أنَّ صيغةَ «فُعَلَ» قد كثُرَ فيها العدلُ؛ كـ«غُدَرَ» مَعدولٌ عن «غادِر»، و«فُسَق» مَعدولٌ عن «فاسِق»، (وأنَّها مَعدُولةٌ) عن «فاعِلٍ» غالباً؛ فـ«عُمَرُ» (عن عامِرٍ[(٥)])، (و) «زُفَرُ» (عن زافِرٍ[(٦)])، (و) «زُحَلُ» (عن زاحلٍ)؛ لأنَّ «عامِراً، وزافراً، وزاحِلاً» ثابتةٌ في الآحادِ النَّكراتِ، بخلافِ «عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ».

---

(١) لو قال: (أي: الأعلام التي على الوزنِ المذكور) لاستَغنى عن هذه الإطالة على ما فيها من رَكاكة، إذ في كلام المَتن كافان لِلتمثيل، إحداهُما داخلةٌ على الأعلام الثلاثة، فلا يَرِد الحصرُ فيها أو يُتوهَّم.

(٢) فاتَته ألفاظٌ ذكَر بعضاً منها السُّيوطي في «المزهِر»، ومنها (طُوَى)، قال: ذَكر الأخفش في كِتاب «الواحد والجَمع في القرآن» أنَّ (طُوى) في قِراءة مَن لم يَصرفه على وزن (فُعَل) مَعدول مِثل عُمَر. اهـ وفي «الدُّر المصون» تَوجيهاتٌ أخرى لمنعِه.

ومَن تتبَّع الدواوينَ وَجدَ غيرَها كـ(حُرَب، وحُرَث، وعُدَس، ورُبَث، وغُبَر) وغيرِ ذلك.

(٣) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (جُحَا)، من (جَحا يَجحُو): إذا خَطَا. وانظر مثلاً: «المطالع السَّعيدة» للسيوطي (١/ ١٦٥).

(٤) هكذا وَقع بالمعجمة، والصواب: (وبُلَع) بالعين المهملة، وهو بُطَين من قُضاعة.

(٥) أي: العَلَم، وهكذا يُقال فيما بعده.

(٦) اسمُ فاعل من (زَفَر الحِملَ): إذا حَمَله، وفي «الاشتقاق» لابن دُريد أنه من: ازدفَر بِحِمله: إذا استقلَّ به وقَويَ عليه.

وأَمَّا التَّأنِيثُ فَهُوَ على ثَلاثةِ أقسامٍ: تَأنِيثٌ بِالأَلِفِ، وتَأنِيثٌ بِالتَّاءِ، وتَأنِيثٌ بِالمَعنَى.

فالتَّأنِيثُ بالأَلفِ يَمْنَعُ الصَّرفَ مُطْلَقاً: سَواءٌ كانَت مَقصُورَةً، كَ«حُبْلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى»، أَو مَمْدُودةً، كـ«صَحْراءَ، وحَمْراءَ، وزَكَرِيَّاءَ، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا التَّأنيثُ) المانعُ مِن الصَّرفِ، (فهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ):

الأوَّلُ: (تَأنِيثٌ بِالأَلفِ)؛ أي: المقصُورةِ نحوُ: «حُبْلَى»، أو الممدُودةِ نحوُ: «صَحراءَ».

(و) **الثَّاني**: (تَأنِيثٌ بِالتَّاءِ) المثنَّاةِ مِن فوقُ نحوُ: «حَمزَةَ، وطَلحةَ».

(و) **الثَّالثُ**: (تَأنِيثٌ بِالمَعنَى) نحوُ: «زَينبَ، وسُعادَ»، وقد يَجتمِعُ التَّأنيثُ باللَّفظِ والمعنى في كلمةٍ واحدةٍ نحوُ: «فاطمةَ».

(فالتَّأنِيثُ بِالأَلفِ يَمنَعُ الصَّرفَ) أي: يَستَقِلُّ بمنعِ صرفِ ما هي[1] فيه (مُطلَقاً)؛ أي: سواءٌ كان نكرةً أم مَعرفةً؛ مُفرداً أم جمعاً؛ اسماً أم صفةً؛ (سَواءٌ كانَتِ الألفُ[2] مَقصُورةً كـ«حُبلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى») - بلا همزٍ بعد الألفِ[3] -، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «مررتُ بحُبلى»: «بحُبلى»: جارٌّ ومَجرورٌ، و«حُبلى»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ[4] نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتينِ، وهي: ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، (أو كانَتْ مَمدُودةً كـ«صَحْراءَ، وحَمراءَ، وزَكرِيَّاءَ») - بهمزةٍ بعد الألفِ -، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «مررتُ بِصحراءَ»[5]: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، «صحراءَ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تقومُ مَقامَ العِلَّتينِ، وهي: ألفُ التَّأنيثِ الممدُودةُ.

---

(١) أي: تلكَ الألفُ.

(٢) هذا الحرف مِن كلامِ الفاكهي، وهو ساقطٌ في نُسَخ المتن. ومثلُه: (كانت) الآتي قريباً.

(٣) أي: في الثَّلاثة.

(٤) أي: المُقدرةُ لِلتعذر على الألف.

(٥) أي: في إعرابِ نحوِ: (بصحراء) من (مررتُ بصحراء)، وأهمَل إعرابَ الفعل لوضوحِه.

وأَشْياءَ»، وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الثَّانِيةُ مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

الكواكب الدرية

وإنَّما مثَّلَ المصنِّفُ لِلتَّأنيثِ بالألفِ بِأمثِلةٍ مُتعدِّدةٍ؛ للإشارةِ إلى أنَّها تمنعُ صرفَ ما هي فيه؛ نَكرةً كان كـ«ذِكرَى، وصَحراءَ»، أو مَعرفةً كـ«زكريَّاء»، أم[1] مُفرداً كهَذه الأمثِلةِ، أو جمعاً كـ«مَرضى»؛ اسماً كما تَقدَّمَ[2]، أو صفةً كـ«حُبلَى».

ومِن المُؤنَّثِ بِالألف المقصورةِ «رَضْوَى» - بتَثليثِ الرَّاءِ[3] -: جَبلٌ بالمدينةِ الشَّريفةِ، وبِالألفِ الممدُودةِ «أَسماءُ»؛ لأنَّ أصلَهُ كما قال سيبويهِ: «وَسماء» بِالواو[4]، وزَعمَ الفرَّاءُ أنَّه جمعُ «اسم»، فمَنعُه[5] إذا كان عَلَماً لمُؤنَّثٍ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ المعنَويِّ، وإنْ كان عَلَماً لِمُذكَّر لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ الأصليِّ؛ نظراً لِكَونه مَنقولاً عنه.

ومِن ذلك ما ذكَره المصنِّفُ بِقَوله: (و«أَشياءَ»)، وإنَّما أخَّرها عمَّا قبلَها لِلخلافِ فيها، وما ذكَره مِن إلحاقها بالمُؤنَّثِ بالألفِ هو مذهبُ سيبويهِ؛ لأنَّ أصلَها «شَيْئاءُ» كـ«حَمراءَ»، كَرِهُوا اجتماعَ همزتينِ بَينهما ألفٌ، فنَقلُوا اللَّامَ - وهي الهمزةُ الأُولى - إلى محلِّ الفاء، فقالُوا: «أَشياءُ» بزنةِ «لَفْعاءَ».

(وهَذه العِلَّةُ) - يعني بِذلك: التَّأنيثَ بالألفِ المقصورةِ، أو الممدُودةِ - **(هي العِلَّةُ الثَّانِيةُ مِن العِلَّتينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمنَعُ الصَّرفَ وَحدَها)**، فلا تحتاجُ معها إلى علَّةٍ أخرى، بل تَستقلُّ بمنعِ الصَّرفِ، **(فتَقُومُ مَقامَ العِلَّتينِ)**، وذلك لأنَّها في نفسِها علَّةٌ لفظيَّةٌ، ولُزومُها لِما هي فيه بحيث لا يصحُّ حذفُها منه بحالٍ[6]، بمنزلةِ علَّةٍ أُخرى معنويَّةٍ، بخلافِ تاء التَّأنيثِ فإنَّها مُعرَّضةٌ للزَّوال؛ لأنَّها لم تُوضَعْ إلَّا لِلفرقِ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولهذا اشتُرط لمنعِ الصَّرفِ معها العَلميَّةُ لأجلِ أنْ تلزَمَ.

---

(١) الأَولى إسقاطُ هذا الحرف كما أسقطَه في تَفصيلِه الآتي.

(٢) في مرجع الاسم الموصول إشكالٌ لا يَخفى؛ فإن النَّوعين تقدَّما معاً.

(٣) المعروفُ أنه بفتح الراء.

(٤) أي: (فَعْلاء) من الوَسامةِ.

(٥) أي: على القول الأخيرِ.

(٦) أي: فلا يُقال في حُبلى: حُبْل، ولا في حمراءَ: حَمْر، وهكذا.

وأمَّا التَّأنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ؛ سَواءٌ كانَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ، كَـ«طَلْحَةَ»، أو لِمُؤَنَّثٍ كَـ«فاطِمَةَ».

وأمَّا التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ فَهُوَ كالتَّأنِيثِ بِالتَّاءِ، فَيَمْنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ، لَكِنْ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ، كـ«سُعادَ»، أو ثُلاثيًّا مُحرَّكَ الوَسَطِ، كَـ«سَقَرَ»، ....

(وأمَّا التَّأنِيثُ بِالتَّاء) ويُقالُ له[1]: التَّأنيثُ اللَّفظيُّ، (فيَمنَعُ الصَّرفَ) لِمَا هي فيه (مَع العَلَميَّةِ)، أي: إذا كان الاسمُ الذي دخَلَتْ عليه عَلماً؛ لِيَصيرَ التَّأنيثُ حينئِذٍ لازماً؛ لأنَّه بِدُون العَلميَّةِ في مَعرضِ الزَّوال، فلا يَقوَى على منعِ الصَّرفِ، فاشتُرط العَلَميَّةُ فيه لِتحصينِهِ عن الزَّوال، حتَّى لو سُمِّي به مُذكَّرٌ لم تَزُلِ التَّاءُ نحوُ: «حَمزَة»، و«قائمةٌ» في قَولك: «مرَرتُ بامرأةٍ قائمةٍ» مُنصرِفٌ وإنْ كان فيه الصِّفةُ والتَّأنيثُ؛ لأنَّ تأنيثَه مُعرَّضٌ للزَّوال؛ لأنَّك لو وصفتَ به مُذكَّراً تقولُ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»؛ (سَواءٌ كان) أي: ما هو مُؤنَّثٌ بالتَّاءِ (عَلماً لِمُذكَّرٍ كـ«طَلحةَ»، أو لِمُؤنَّثٍ كـ«فاطِمَةَ»)؛ [و]سواءٌ كان مُتحرِّكَ الوسَطِ، أم ساكنَه، زائداً على ثلاثةِ أحرُفٍ، أو غيرَ زائدٍ عليها.

(وأمَّا التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ) وهو كونُ الاسمِ مَوضوعاً لمُؤنَّثٍ خالياً عن إحدَى علاماتِ التَّأنيثِ الثَّلاثِ، وهي: التَّاءُ، وألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ، وألفُ التَّأنيثِ المقصورةُ (فهو كالتَّأنيثِ بِالتَّاءِ) في اشتراطِ العَلميَّةِ فيه، ولهذا قال: (فيَمنَعُ) ـ بفتح الياءِ، أي: يَمنع الاسمَ الصَّرفَ (مع العَلَميَّةِ)؛ لأنَّها تُحصِّنُ تأنيثَه عن الزَّوال، (لَكنْ) لا يَصيرُ منعُ صرفِه واجباً إلَّا (بِشَرطِ:

أنْ يَكُونَ الِاسمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ كـ«سُعادَ») ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ عَلَماً لامرأةٍ، ومثلُه «زَينَبُ، ومَريمُ»؛ لِقيامِ الحرفِ الرَّابعِ مقامَ التَّاءِ.

(أو ثُلاثيًّا مُحرَّكَ الوَسَطِ كـ«سَقَرَ») عَلَماً لِطَبقةٍ مِن طِبَاق جهنَّم، واشتِقاقُه مِن (السَّاقُورِ) وهو الحَرُّ، ومثلُها «لظى»، فإنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلَميَّةِ والتَّأنيثِ المَعنويِّ؛ لأنَّ تَحرُّكَ الوسطِ قائمٌ مَقامَ الحرفِ الرَّابعِ، فثَقُلَ الاسمُ، فوجبَ منعُ صرفِهِ، بخلافِ ساكنِ الوسَطِ كـ«هِنْد»، فإنَّ سكونَهُ يُوجِبُ الخِفَّةَ، فيزولُ بذلك أحدُ السَّبَبَينِ، فلِذلك لم يَجِبْ منعُ صرفِهِ.

---

(١) أي: ولِلتأنيث بالألِف.

أو أَعجَمِيًّا كـ«جُورَ»، أو مَنقُولاً مِنَ المُذَكَّرِ إلى المُؤَنَّثِ، كَما إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بـ«زَيْد»، فَإِنْ لم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كـ«هِنْدٍ، ودَعْدٍ» جازَ الصَّرفُ، وتَركُهُ، وهُوَ الأَحسَنُ.

وأَمَّا التَّعرِيفُ فالمُرادُ بِهِ العَلَمِيَّةُ، ....

الكواكب الدرية

(أو) ثُلاثيًّا ساكنَ الوسطِ (أَعجَميًّا كـ«جُور») ـ بضمِّ الجيمِ وسُكونِ الواوِ ـ اسمُ بلدٍ بِفارس[1]؛ لحصولِ الثِّقلِ بالعُجْمة في لِسان العرب.

(أو) ثلاثيًّا ساكنَ الوسَطِ (مَنقُولاً مِن المُذكَّرِ إلى المُؤنَّثِ، كما إذَا سُمِّيَتِ امرأةٌ بـ«زَيد»)، فإنَّه بنقلِهِ إلى المُؤنَّثِ حصلَ له ثقلٌ عادلَ خفَّةَ اللَّفظِ، فمُنِعَ مِن الصَّرفِ.

(فإنْ لم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذَلِك) بأنْ كان مُؤنَّثاً معنويًّا ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ غيرَ أعجَميٍّ، ولا مَنقولاً[2] مِن المُذكَّر بأنْ كان في الأصلِ مُؤنَّثاً (كـ«هِنْد، ودَعد»؛ جازَ الصَّرفُ) نظراً إلى خِفَّةِ اللَّفظِ بالسُّكون، فقاوَمَ ثِقلَ إِحدى العِلَّتينِ، (و) جازَ (تَركُه)؛ نظراً لِوجود العِلَّتينِ: العَلميَّةِ والتَّأنيثِ، (وهو) أي: تَركُ الصَّرفِ (الأَحسَنُ) عند الجُمهورِ؛ تحاشياً عن إلغاءِ العِلَّتينِ.

وإنْ كانَ المُؤنَّثُ المعنويُّ ثنائيًّا كـ«يَد» عَلَماً: جازَ فيه الوَجهانِ أيضاً، والمنعُ أرجَحُ.

وإذا سُمِّيَ مُذكَّرٌ بمُؤنَّثِ الأصلِ، فإنْ كان ثلاثيًّا صُرِفَ؛ سواءٌ كان ساكنَ الوسطِ، أم مُتَحركَه، كـ«عَيْن، وقَدَم» عَلَمينِ مَنقولَينِ مِن اسمِ الجارحتَينِ؛ وإنْ كان زائداً على الثَّلاثةِ كـ«زَينَب» مُنعَ.

وأمَّا أسماءُ القَبائلِ والبُلدانِ الَّتي لا يَظهرُ فيها سببٌ سِوى العَلَميَّةِ: فمِنها ما سُمِعَ عدمُ انصرافِهِ، ومنها ما سُمِعَ انصرافُه، ومنها ما سُمعَ فيه الأَمرانِ، ومنها ما لم يُسمَعْ فيه شيءٌ؛ فعدمُ الانصِرافِ بِاعتبارِ أنَّها اسمُ القَبيلةِ أو القَريةِ أو البُقعةِ، والانصرافُ باعتبارِ أنَّها اسمُ الحيِّ أو المكانِ.

(وأمَّا التَّعرِيفُ) المعتبَرُ في منعِ الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِه) هنا (العَلَميَّةُ)؛ لأنَّ تعريفَ

---

(١) وإليه يُنسب الوَرد الجُوري.

(٢) الصواب: (ولا منقولٍ)؛ بالجرِّ عطفاً على (أعجَميٍّ)، أي: غيرَ أعجميٍّ وغيرَ منقولٍ... إلخ.

وتَمْنَعُ الصَّرفَ مَعَ وزْنِ الفِعلِ، ومَعَ العَدْلِ، ومَعَ التَّأنِيثِ كما تَقدَّمَ، ومَعَ التَّركِيبِ المَزْجِيِّ، ومَعَ الألِفِ والنُّونِ، ومَعَ العُجمةِ كَما سَيأْتي.

وأمَّا التَّركِيبُ فالمُرادُ بِهِ التَّركِيبُ المَزْجِيُّ ....

الكواكب الدرية

المضمَراتِ وأسماءِ الإشارةِ والمَوصولاتِ لا يُوجدُ إلَّا في المبنيَّاتِ، ومنعُ الصَّرفِ مِن أحكامِ المُعرَباتِ؛ والتَّعريفَ بـ«أل» والإضافةِ يجعلُ غيرَ المُنصرفِ مُنصرِفاً، أو في حكمِهِ، فلا يُتصَوَّرُ حينئذٍ كونُهما سبباً لمنعِ الصَّرفِ، فلم يَبقَ إلَّا التَّعريفُ بِالعَلميَّةِ.

(وتَمنَعُ) أي: العَلميَّةُ (الصَّرفَ) إذا اجتَمعَتْ في اسمٍ (مَع وَزنِ الفِعلِ كـ«أَحمَدَ، ويَزيدَ»[1])، فكلٌّ منهما في نحوِ: «مررتُ بأحمدَ، ويَزيدَ» مَجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتانِ فرعيَّتانِ، وهما: العَلميَّةُ ووزنُ الفعلِ.

(ومَع العَدلِ كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ»)، فكلٌّ منهما في نحوِ: «مررتُ بعُمَرَ، وزُفَرَ» مَجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ لِلعَلَميَّةِ والعدلِ.

(ومع التَّأنيثِ) بغيرِ الألفِ كما تَقدَّمَ بيانُ ذلك.

(ومع التَّركيبِ المَزْجيِّ)، بل تَتعيَّنُ معه كما سيأتي.

(ومع الألِفِ والنُّونِ كـ«عُثمانَ»)، فتَقولُ في نحوِ: «مررتُ بِعُثْمانَ»: «عثمانَ»: مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ وزِيادةِ الألفِ والنُّونِ.

(ومَع العُجْمةِ)، بل تَتعيَّنُ معها (كما سيأتي) بيانُ ذلك.

وأمَّا الصِّفةُ، فلا تمنعُ العَلميَّةُ الصَّرفَ معها؛ لأنَّهما لا يَجتمعانِ؛ لِما بينهما مِن التَّضادِّ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تكونُ إلَّا نكرةً[2] كـ«أحمَر، وسَكران».

(وأمَّا التَّركِيبُ) المعتبرُ في منعِ الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِه التَّركِيبُ المَزجِيُّ)، وهو جَعلُ اسمينِ اسماً واحداً مُنزَّلٌ ثانيهِما منزلةَ تاءِ التَّأنيثِ، فخرجَ:

---

(١) جاءت عبارةُ المتنِ في هذا الموضعِ من النُّسَخ الخطيَّة وفي «الفواكه» هكذَا: (وتَمنعُ الصرفَ مع وزنِ الفعل ومع العَدل ومع التأنيثِ كما تقدَّم، ومع التَّركيب المزجيِّ ومع الألفِ والنونِ ومع العُجمةِ كما سيأتي). اهـ والظاهرُ أنَّ الأمثلةَ الزائدةَ عليه مِن كلامِ الفاكهي، وقد مشَينا على ذلك في أعلَى الصَّفحةِ ههنا لِيُتنبَّه له.

(٢) عبارةُ الفاكهي: إذ إن العَلَمية تقتضي الخصوصَ، والوصفيَّةَ تقتضي العمومَ، وبينهما مُنافاة.

المَختُومُ بِغَيرِ «وَيهِ»، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوتَ»، ....

الكواكب الدرية

التَّركيبُ الإضافيُّ كـ«امرئ القَيس، وعبدِ اللهِ» ونحوِهما؛ لأنَّ الإضافةَ تجعلُ غيرَ المُنصرِفِ مُنصرِفاً، فلا تَصلحُ سبباً لمنعِ الصَّرفِ.

والتَّركيبُ الإسناديُّ كـ«تأبَّطَ شرًّا، وشابَ قَرناها»؛ لأنَّ الأعلامَ المشتمِلةَ على الإسنادِ مِن قَبِيلِ المبنيَّاتِ على الأصحِّ، ولهذا يُحكى اللَّفظُ على ما كان عليه قبلَ العَلميَّةِ.

ثمَّ قيَّدَ المصنِّفُ التَّركيبَ المزجيَّ الذي يَصلُحُ أنْ يكونَ علَّةً لمنعِ الصَّرفِ بِقوله: (**المَختُومُ بِغَيرِ «وَيهِ»**)، وذلك (كـ«**بَعْلَبَكَّ**») عَلَماً على بلدةٍ مُركَّبٌ مِن «بَعْل» ـ وهو صنمٌ ـ، و«بَكّ» اسمُ صاحبِ هذه البَلدةِ، ثمَّ جُعِلا اسماً واحداً مَمنوعاً مِن الصَّرفِ للعَلَميَّةِ والتَّركيبِ المزجيِّ، (و«حَضْرَمَوتَ»)، وهو عَلَمٌ لِقُطْرٍ مِن اليَمنِ مُركَّبٌ مِن «حَضْر» و«مَوْت»، ثمَّ جُعِلا اسماً واحداً مَمنوعاً مِن الصَّرفِ لِلعلميَّةِ والتَّركيبِ، ويكونُ الإعرابُ على الجُزءِ الأَخيرِ منه، وأمَّا الجزءُ الأوَّلُ فيُفتَحُ آخِرُه[1] إذا لم يكُنْ مُعتلًّا، ولا نُوناً كالمثالَينِ المَذكورَينِ، فإنْ كان آخِرُه مُعتلًّا كـ«مَعْدِيكَرِب»، أو نُوناً كـ«باذِنْجانة»، فيُسَكَّن فِيهِما.

وقد سُمِعَ في المُركَّبِ المزجيِّ الغيرِ المختُومِ بـ«وَيهِ» لُغتانِ أُخريانِ: بِناءُ الجزأينِ على الفتحِ، وإضافةُ الأوَّلِ لِلثَّاني[2]، فيُعرَبُ الأوَّلُ بحسَبِ العواملِ، ويُجرُّ الثَّاني بالإضافةِ مَصروفاً ما لم يكُنْ فيه مانِعٌ آخَرُ، كالعُجمةِ في «رامَ هُرمُزَ»، فيَمتنِعُ.

وأمَّا المُركَّبُ المزجيُّ المختومُ بـ«وَيهِ» كـ«سِيبويهِ»، فإنَّه مبنيٌّ على الكَسرِ على الأشهَرِ، ويجوزُ مَنعُ صرفِهِ؛ لأنَّه قد سُمِعَ. ويجوزُ إضافةُ الجزءِ الأوَّلِ منه للثَّاني، فيُعرَبُ الأوَّلُ بحسَبِ العواملِ، ويُبنى الثَّاني؛ لأنَّه اسمُ صوتٍ.

والمُحَدِّثُون يَقولُون في[3] «حَمَّوَيْه، ونَفْطَوَيْهِ، ودُرُستَوَيه، وحَضْرَوَيه» بِسُكونِ الواوِ وضمِّ

---

(١) أي: بِناءً.

(٢) تشبيهاً بـ(عبد الله).

(٣) لعلَّ هذا الحرف زائدٌ على كلام الشارح، وحينئذٍ يُضبط ما بعدَه من الأمثلة على ما سيُنَصُّ عليه وهو: (حَمُّوْيَه، ونَفْطُوْيَه، ودُرُستُوْيَه، وحَضرُوْيَه).

ولا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ.

وأمَّا **الألِفُ والنُّونُ** الزَّائِدَتانِ فَيَمْنَعانِ الصَّرفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ، ....

الكواكب الدرية

ما قبلَها وفتحِ ما بعدَها[١]، وبالتَّاء مَمنوعاً مِن الصَّرفِ[٢]، وهو الموافقُ لِلُّغةِ الفارسيَّةِ[٣].

تنبيهٌ: ألحقَ الفاكهيُّ بالمختومِ بـ«وَيه» ما رُكِّبَ مِن الأعدادِ كـ«خمسةَ عشرَ»، والظُّروفِ نَحوُ: «هو يَأتِينا صَباحَ مساءَ»، والأحوالِ نحوُ: «جارِي[٤] بَيتَ بيتَ»، فإنَّ ذلك كُلَّه مِن قَبِيل المبنيَّاتِ أيضاً، أي: فإنْ سُمِّيَ بِشَيءٍ مِن ذلك بقيَ على حالِهِ مَبنِيًّا[٥]، قال ابنُ عَنقاء: إذا سُمِّيَ بشيءٍ مِن ذلك، فإنَّه يَلزمُ عند سيبويهِ فَكُّه، وإعرابُه إعرابَ المتضايِفَينِ، وأجازَ غيرُه بَقاءَه على تركيبِهِ مَبنيًّا، قيل: وهو أحسَنُ، وقيل: بل واجبٌ، وأجازَ بعضُهم منعَ صَرفِهِ. انتهى. (ولا يَمنَعُ) أي: التَّركيبُ المَذكورُ (**الصَّرفَ إلَّا مَع العَلَميَّةِ**)؛ لأنَّه معها لازمٌ، فيَقوَى على منعِ الصَّرفِ، بِخلاف ما إذا لم يكُنْ معها، فهو في مَعرضِ الزَّوال، فلا يكونُ مُعتبراً.

(**وأمَّا الألفُ والنُّونُ الزَّائدَتانِ**) لِزيادتِهما على أصلِ بِنيةِ الكلمةِ، وقيل: لِكَونهما مِن حُروفِ الزِّيادةِ، (**فيَمنَعانِ**) الاسمَ (**الصَّرفَ مَع العَلَميَّةِ**)؛ لِتَحقُّقِ شَبَهِهما حينئذٍ بألِفَي التَّأنيثِ مِن حَيثُ امتِناعُ دُخولِ تاءِ التَّأنيثِ عليهما، بِخلاف ما إذا لم يَكُنِ الاسمُ عَلَماً، نحوُ: «سَعْدانٍ» ـ اسمٌ لِنَبتٍ[٦] ـ، و«مَرْجانٍ» ـ اسمٌ لِصغارِ اللُّؤلؤ كما في «القاموس» ـ، فإنَّه لا يَمتنِعُ دخولُ التَّاءِ عليه، فيُقالُ فيه: «سَعدانَة، ومَرْجانة»، وإذا دَخلَت مُؤنِّثاً التَّاءُ بَعَّدَتْه عن شَبَه الفعلِ، فيَنصرِفُ.

---

(١) لأنهم يَكرهُون النُّطق بـ(وَيْه)؛ قال الحافظ ابنُ حَجر: ولهم في ذلك سَلف، رويناه في كِتاب «مُعاشرة الأهلين» عن أبي عمرٍو عن إبراهيم النَّخعي أن (وَيه) اسمُ شَيطان. اهـ وقيل: لأن (وَيه) لِلنُّدبة.

(٢) قال السُّيوطي في «تَدريب الراوِي»: وفي «فوائد رِحلة ابن رشيد»: مَذهب النُّحاة في هذا وفي نَظائره فتحُ الواو وما قبلها وسكونُ الياء ثم هاءٌ، والمُحدِّثون يَنحَون به نحوَ الفارسيَّة فيَقولُون: هو بضم ما قبل الواو وسُكونها وفتحِ الياء وإسكانِ الهاء، فهي هاءٌ على كُلِّ حالٍ، والتاءُ خطأ. اهـ فما في كلام الشارح مُعترَض من جهتَين: التاءِ ومنعِ الصرف.

(٣) أي: التي أُخذت منها هذه الأسماء ولا سيَّما في العَصر العباسي.

(٤) أي: هو جارِي.

(٥) انظر: «الفواكه الجنية» (ص١٤٦).

(٦) وفي المثَل: مَرعًى ولا كالسَّعدان.

كـ«عِمْرانَ، وعُثْمانَ»، ومَعَ الصِّفةِ كَـ«سَكْرانَ».

وأمَّا **العُجْمةُ** فالمُرادُ بِها ....

الكواكب الدرية

ثمَّ مثَّل لِما لا يَنصرِفُ مِن ذلك بِقَوله: (كـ«عِمرانَ، وعُثمانَ»)، أشارَ بِالمثالينِ المَذكورَينِ إلى أنَّ زيادةَ الألفِ والنُّونِ في الأعلامِ لا تختصُّ بِوزن «فَعلانَ» - بفتحِ الفاءِ -، بل تكونُ فيها وفي غيرِها ممَّا هو مَضمومُ الأوَّلِ، أو مَكسورُه، بخلافِ الصِّفةِ فإنَّ زيادةَ الألفِ والنُّونِ تَختصُّ منها بما هو بِوَزنِ «فَعلانَ» - بفتح الفاءِ - كما سيَأتي، وحينئِذٍ فيكونُ نحوُ: «عِمرانَ وعُثمانَ» مَمنوعَينِ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ، وعلامةُ زيادتِهما أنْ يكونَ قبلَهما أكثرُ مِن حرفَينِ، كهَذه الأمثِلَةِ الثَّلاثةِ[1].

فإنْ كان قبلَهما حرفانِ ثانِيهما مُضعَّفٌ، فلَك اعتِبارانِ[2]: إنْ قدَّرتَ أصالةَ التَّضعيفِ فزائدَتانِ، والاسمُ المضعَّفُ مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ؛ أو زِيادتَهُ، فالنُّونُ أصليَّةٌ، والاسمُ المضعَّفُ مُنصَرِفٌ؛ وذَلك كـ«حسَّان»: إنْ جَعلَتَهُ مِن الحَسِّ[3] فوَزنُه «فَعْلان»، فلا يَنصَرِفُ، وإنْ جَعلتَهُ مِن الحُسْنِ فوَزنُه «فعَّال»، فيَنصَرِفُ، وكذَا «حيَّان»: إنْ جعلَتَهُ مِن الحَياةِ فلا يَنصرفُ، أو مِن الحَينِ - أي: مِن الهَلاك - انصَرَفَ.

(و) يَمْنَعانِ الصَّرفَ (مع الصِّفةِ) بِشرطِ أنْ يكونَ[4] بوزنِ «فَعلانَ» - بفتح الفاءِ -، وأنْ لا تَقبلَ تاءَ التَّأنيثِ، إمَّا لأنَّه لا مُؤنَّثَ له كـ«رَحمن» لاسمِه تَعالى، أو لأنَّ مُؤنَّثَهُ «فَعْلَى»، (كـ«سَكْرانَ) وعَطْشانَ»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «سَكْرَى، وعَطْشى». وبَنو أسَدٍ تُؤَنِّثُ بابَ «سَكرانَ» بالتَّاءِ، فيَقُولونَ: «سَكرانةٌ، وعَطشانةٌ»، فيَنصرِفُ، وهو قَبيحٌ.

(وأمَّا العُجمةُ) المانعةُ مِن الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِها:

---

(١) لم يَظهَر لي المثالُ الثالث لا مِن كلامِه ولا مِن كلام المصنِّف؛ فإن المذكور قبلُ مِثالانِ فقط وهما: عِمران وعُثمان. اللهمَّ إلا أن يكون مَقصودُه بالأمثِلة الثلاثةِ الأحرُفَ الثلاثةَ التي قبل الألف والنون في (عِمران وعُثمان)، والله أعلَم.

(٢) أي: إن احتَملتهُما الكلمة ولم يتعيَّن فيها وجهٌ واحد فقط.

(٣) بفتح الحاء، يقال - كما في «الاشتقاق» لابن دُريد -: حَسَّ القومَ يَحُسُّهم حَسًّا: إذا قتَلهم قتلاً ذَريعاً.

(٤) أي: الوصفُ.

أنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ مِن أَوْضاعِ العَجَمِيَّةِ، كـ«إبْرَاهِيمَ، وإسْماعِيلَ، وإسْحاقَ».

وجَمِيعُ أَسْماءِ الأَنْبياءِ أَعْجَمِيَّةٌ، ....

الكواكب الدرية

أنْ تَكونَ الكَلمةُ مِن أَوضاعِ) غيرِ العربِ، بأنْ تكونَ مِن الأوضاعِ (العَجَميَّةِ)؛ سواءٌ كانتْ مِن أوضاعِ الفُرسِ، أو الرُّومِ، أو الهندِ، أو الإفرَنجِ، أو الحَبَشةِ، أو البَربَر، أو غيرِ ذلك.

وتُعرَفُ عُجمةُ الكلمةِ بِنَقلِ الأئمَّةِ لها، وبخُروجِها عن أوزانِ الأسماءِ العربيَّةِ، نحوُ: «أَبرِيسَم»[1]؛ فإنَّ مثلَ هذَا الوزنِ غيرُ مُستَعمَلٍ في اللِّسانِ العربيِّ؛ وبِأنْ يَجتمِعَ فيها مِن الحرُوفِ ما لا يَجتمِعُ في كلامِ العربِ، كالجيمِ والصَّادِ نحوُ: «صَولَجان»، أو الجيمِ والقافِ نحوُ: «مَنجَنِيق»، أو الجيمِ والكافِ نحوُ: «سُكُرُّجَة[2]»، أو تكونَ فيه السِّينُ والذَّالُ نحوُ: «ساذِج[3]، وأُستاذ»، أو يكونَ في أوَّلِهِ نونٌ بعدها راءٌ نحوُ: «نَرجس»، أو آخِره زايٌ قبلَها دالٌ نحوُ: «مُهندِز[4]»؛ لأنَّ ذلك لا يكونُ في كلمةٍ عربيَّةٍ.

أو بأنْ يكونَ عارياً مِن حُروفِ الذَّلاقةِ وهو خُماسيٌّ أو رباعيٌّ[5]، وحُروفُ الذَّلاقةِ ستَّةٌ، وهي: الفاءُ، والرَّاءُ، والميمُ، والنُّونُ، واللَّامُ، والباءُ، يَجمَعُها قولُك: «مُرْ بِنَفَل»، (كـ«إبراهيمَ، وإسماعِيلَ، وإسحاقَ»)، فإنَّها مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ.

(وجَمِيعُ) ـ بالرَّفعِ مُبتدأٌ[6] ـ (أَسماءِ الأَنبِياءِ) ـ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعِين ـ (أَعجَميَّةٌ) بالرَّفعِ خبرُ المُبتدأ، وإنَّما كانَتْ جميعُ أسماءِ الأنبياءِ أعجميَّةً لأنَّها مِن أوضاعِ غيرِ

---

(١) هو الحريرُ، ومِنهم من يخصُّه بالخام. وفيه أكثرُ من لُغة.

(٢) هي القَصعة الصَّغيرة المَدهُونة، وقيل: إنَّ العرب كانت تَستعمِلُها في الكَوامخ وأشباهِها على المَوائد حول الأَطعِمَة لِلتَّشهي والهضم.

(٣) بفتحِ الذال وكسرِها، يقال: (ثوبٌ ساذج) أي: على لونٍ واحد لم يُخالِطه غيرُه، و(حُجَّة ساذجة) أي: غيرُ بالِغة، فمدارُ الكلمة على السُّهولةِ واليُسر، فمِن ثمَّ اشتهر استعمالُها اليومَ في المغفَّل قليل الفِطنة والمَكر.

(٤) في «الصحاح»: المُهَندِز: الذي يُقدِّر مَجاريَ القُنيّ والأبنية، مُعرَّب، وصيَّرُوا زايَه سيناً فقالُوا: (مُهندِس) لأنه ليس في كلامِ العرب زايٌ قبلها دال.

(٥) وشذَّ نحو: (عَسْجَد)؛ فإنه عربيٌّ مع خُلوِّه مما ذُكر.

(٦) احتراز عن جرِّها على توهُّم أنها معطوفةٌ على أسماء الأنبياء قبلها.

إلَّا أَربَعَةً: «مُحَمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُودٌ»؛ صَلَّى الله عَلَيهِمْ وسَلَّمَ أَجمَعِينَ.

الكواكب الدرية

العربِ، (إلَّا أَربَعَةً) منها، وهُم[1]: (مُحمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيبٌ، وهُودٌ صلَّى اللهُ وسلَّمَ[2] عليهِم أَجمَعِينَ)، فإنَّ هذه الأربَعةَ عربيَّةٌ، ولهذا صُرِفَتْ[3]، وأُلْحِقَ بهذَا[4] في الصَّرفِ: «نُوحٌ، ولُوطٌ، وشيثٌ»؛ لخفَّتِها كما سيأتي، ويَجمُعها قولُك: «صُنْ شَملَهُ»، ونَظَمَها مَن قال: [الطَّويل]

ألَا إنَّ أَسْماءَ النَّبِيِّينَ سَبْعَةٌ لَهَا الصَّرْفُ في إعْرَابِ مَنْ يَتَنَشَّدُ[5]
فَشِيثٌ ونُوحٌ ثُمَّ هُودٌ وصالِحٌ شُعَيْبٌ ولُوطٌ والنَّبِيُّ مُحَمَّدُ

وشملَ قولُه: (وجميعُ أسماءِ الأنبياءِ أعجميَّةٌ) «مُوسى»، فيكونُ مَمنوعاً مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ، و«آدمَ»، فيكونُ أعجميًّا كـ«آزَرَ» على وزنِ «فاعَل» كـ«خاتَم»، وبه جزمَ الزَّمخشريُّ في «الكشَّاف»، وذهَب في «المفصَّل» إلى أنَّه عربيٌّ على وزنِ «أَفْعَلَ»، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العَلميَّةُ ووزنُ الفِعلِ، واختُلفَ في «عُزَير»، فقال في «الكشَّاف» في الكلام على قولِهِ تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]: (مَن لم يُنَوِّنْهُ جعلَهُ غيرَ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ، ومَن صَرَفَهُ جعلَهُ عربيًّا)، وحكَى السَّمين في «اليَسع» قولَين: على أنَّه[6] عَلَمٌ مَنقولٌ مِن فِعلٍ مُضارعٍ، والثَّاني أنَّه اسمٌ أعجميٌّ[7]، و«أل» فيه زائدةٌ[8].

وذكرَ بَعضُهم أنَّ أسماءَ الملائكةِ مُمتنِعةٌ مِن الصَّرفِ، إلَّا أربعةً: «مالِك، ورِضْوان، ومُنكَر، ونكِير».

---

(١) الأَولى: (وهي)؛ لأنَّ الكلام في الأسماءِ لا في المُسمَّيات.

(٢) قولُه: (وسلَّم) من الشرحِ في طبعتَين، ومِن المتن ـ على ما ترَى ـ في الثالِثة، وهو أيضاً من المَتن في النُّسخ الخَطيَّة و«شَرح الفاكهي» إلا أنَّ مَوضِعَه فيهما بعدَ الظرفِ.

(٣) وأما (إسماعيلُ) فاسمٌ أعجميٌّ وإن كان صاحبُه عربيًّا لِنَشأتِه في قبيلة جُرهُم.

(٤) في «الفواكه»: وأُلحق بها.

(٥) في «أساس البَلاغة» لِلزمخشريِّ أنَّ من المجاز: تَنشَّدتَ الأخبارَ: إذا كُنتَ تُريغ ـ أي: تُريد ـ أن تَعلَمها من حيثُ لا يَعلَمُها الناس. اهـ فليس من الإنشاد والنَّشِيد.

(٦) كذَا في الأصل.

(٧) أي: لا اشتقاقَ له، قال: لأن اليَسع يُقال له: يُوشَع بن نُون فتى مُوسى.

(٨) أي: على القولَين، وجَوَّز أن تكون مُعرَّفةً عليهما أيضاً خلافاً لما يُوهمه كلام الشارح.

ويُشْتَرَطُ فِيها أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ عَلَماً في العَجَمِيَّةِ؛ ولِذَلِك صُرِفَ «لِجامٌ» ونَحوُهُ،

ومِن الأَعلامِ العَجَميَّةِ «فِرعونُ، وقَارُونُ، وهَامَانُ»، و﴿يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ﴾ على قراءةِ مَن قرأهما بِغَيرِ همزٍ، وهو مَن عدَا عاصِماً مِن القُرَّاءِ السَّبعةِ، وعلى قراءةِ عاصمٍ بالهمزِ يكونانِ عَربيَّينِ[١]؛ لاشتِقاقِهما حينئذٍ من «أَوْج الحَر»[٢]، وهو تَوقُّدُه وشِدَّتُه، ولكنَّهما غيرُ مُنصرِفَينِ أيضاً في قراءتِهِ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّهما جُعِلَا اسمينِ للقَبِيلتَينِ.

(ويُشتَرَطُ فِيها) ـ أي: في كونِ العُجمةِ مُؤثِّرةً في منعِ الصَّرفِ ـ أَمرانِ:

أحدُهما: (أَنْ يَكُونَ الاسمُ) الَّذي فيه العُجمةُ (عَلَماً في العَجَميَّةِ)، أي: بأَنْ تكونَ العُجمةُ مُتحقِّقةً في ضمنِ العَلَمِ في لُغةِ العَجَمِ: إمَّا حقيقةً كـ«إبراهيمَ»، أو حُكماً بأنْ نَقَلَتْهُ العربُ مِن لغةِ العَجمِ إلى العَلميَّةِ مِن غيرِ تَصرُّفٍ فيه قبلَ النَّقلِ كـ«قالُون»، فإنَّه كان في لغةِ الرُّومِ اسمَ جِنسٍ بمعنى «الجيِّد»[٣]، سُمِّيَ به نافعٌ راويةُ عيسَى[٤] لجودةِ قراءَتِهِ قبلَ أنْ تَتصرَّفَ فيه العربُ، فكأنَّه كان عَلَماً في اللُّغةِ العَجميَّةِ، (ولِذَلك) أي: لاشتراطِ كونِ الاسمِ الأعجميِّ عَلَماً في العَجميَّةِ (صُرِفَ «لِجام») ـ وهو اسمٌ لآلةٍ تُجعلُ في فمِ الفَرَسِ ـ (ونَحوُهُ) ممَّا هو اسمُ جِنسٍ أعجميٌّ؛ لأنَّه لِعدمِ علميَّتِهِ في العجميَّةِ تصرَّفتْ فيه العربُ بالإضافةِ والتَّعريفِ بـ«أَلْ»، حتَّى لو جُعِلَ عَلَماً لِشخصٍ لكانَ مُنصرِفاً لعدمِ عَلميَّتِهِ في العَجميَّةِ، واستَعملَتْهُ العربُ غيرَ عَلَمٍ في ابتداءِ النَّقلِ، فَعَلَمِيَّتُهُ طارئةٌ بعد النَّقلِ.

---

(١) الصحيح أنه لا يلزمُ ذلك؛ بل قيل: إنهما أعجميَّان مع الهمز، وعربيَّان مع الألف، وانظر «الدر المَصون» إن شئتَ.

(٢) عبارة غيرِه: (من أَجِيج النار)، وهي الصواب، لتكرر الجيم فيهما، فوَزنهما على هذا: يَفعُول ومَفعُول، وما ذكَره الشارح لا يَعدُو أن يكون تصحيفاً.

(٣) وفي «تاريخ ابن عَساكر» في تَرجمة عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما: أنه اشتَرى جاريةً رُوميَّة، فأحبَّها حُبًّا شديداً، فوَقعت يوماً عن بَغلة كانت عليها، فجَعل يَمسَح الترابَ عنها ويُفدِّيها، قال: فكانت تَقُول له: أنتَ قالُون، أي: رجلٌ صالح، فهرَبت منه، فقال ابن عمرَ:

قد كُنتُ أَحسِبُني قالُونَ فانطَلَقَت ... فاليَومَ أَعلَمُ أنِّي غيرُ قالُونِ

وغمَز هذه القِصةَ بعضُهم.

(٤) كذا في الأصل، والظاهرُ أن في العبارة قلباً، والصواب: سُمي به عيسى ـ وهو ابنُ مينا بن وَردان ـ راويةُ نافعٍ، إذ صاحبُ القراءة هو نافع، وراوياه أحدهما قالون هذا، والآخَر وَرش.

وأَنْ يَكُونَ زائِداً على الثَّلاثِ، فلِذَلِكَ صُرِفَ «نُوحُ، ولُوطٌ».

الكواكب الدرية

ومِمَّا ذكَرتُه يُعلَمُ أنَّ شرطَ تأثيرِ العُجْمةِ في منعِ الصَّرفِ أنْ تَستعمِلَهُ العربُ مِن ابتداءِ نَقلِهِ إلى لُغتِها عَلَماً وإنْ كان غيرَ عَلَمٍ في العَجميَّةِ، وهذا هو الذي مشَى عليه الشَّلَوبِين[1] وأصحابُه، ونسَبَه بعضُهم إلى الجُمهورِ، ورجَّحَهُ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء.

وكلامُ المصنِّف يُومِئُ إلى اشتراطِ أنْ تكونَ العَجَمُ استعملَتْهُ عَلَماً، فنَقلَتْهُ العربُ كذلك إلى كلامِها بلا تَصرُّفٍ، وقد قيل: إنَّه ظاهرُ كلامِ سيبويهِ، وعليه فـ«قالُون، وبُندار» مَصروفانِ؛ لأنَّهما اسمَا جِنسٍ في لغةِ العَجَمِ[2]، وعلى الأوَّلِ مَمنوعانِ؛ لأنَّ العَرَبَ لم تَسْتَعمِلْهُما إلَّا عَلَمَين.

(و) ثانِيهما: (أنْ يَكُونَ زائداً على الثَّلاثةِ) أي: على ثَلاثةِ أحرفٍ كـ«إبراهيمَ»؛ لأنَّ الاسمَ يَصيرُ حينئِذٍ ثقيلاً، فلو لم يَكُنْ زائداً على ذلك لم يُمْنَعْ؛ لأنَّ خِفَّتَهُ حينئِذٍ تُعارضُ أحدَ السَّببينِ، (ولِذَلكَ صُرِفَ «نُوحُ، ولُوطٌ») مع أنَّ كلًّا منهما اسمٌ أعجَميٌّ[3] استعمَلَتْهُ العربُ بعدَ نَقلِهِ إلى لُغتِها عَلَماً، وإنَّما وجبَ صرفُهما لأنَّ العُجمةَ سببٌ ضعيفٌ غيرُ محقَّقةِ الوجودِ في الاسمِ، فلم يَجُزِ اعتبارُها مع خِفَّةِ الاسمِ.

وكالزَّائدِ على الثَّلاثةِ الثُّلاثيُّ المحرَّكُ الوسَط عند ابنِ الحاجبِ كـ«شَتَر» عَلَمُ حِصن في ديارِ بَكر[4]، وكلامُ أكثرِ النُّحاةِ يَأباه؛ لأنَّ العُجمةَ سببٌ ضعيفٌ، فلا تُؤثِّرُ في الثُّلاثيِّ مُطلقاً؛ لأنَّ[5] الثُّلاثيَّ خَفيفٌ، ووضعُ كلامِ العَجم على الطُّول.

---

(١) هو الأستاذُ أبو عَليٍّ عمرُ بن مُحمَّد الإشبِيليُّ المعروف بِالشَّلَوبِين، من كِبار العُلماء بالنحو واللغة، مَولدُه ووفاته بإشبيلية، أقرأ نحوَ سِتين سنةً وعَلا صِيتُه، وقلَّما تأدَّب بالأندلُس أحدٌ من أهل وقته إلا وقرأ عليه. صنَّف تعليقاً على «كتاب سيبويه»، وشرحَين على «الجزُولية»، وكتاباً في النحو سمَّاه «التَّوطئة»، وغير ذلك. تُوفي سنة (٦٤٥هـ).

(٢) أما قالُون فقد مرَّ بيانُه، وأما بُندار فهو التاجر الذي يُخزِّن البضائع للغَلاء، أو يَبيع المعادِن.

(٣) أراد أن كلًّا منهما عَلمٌ.

(٤) بتُركيا.

(٥) في «الفواكه»: (ولأن).

وأمَّا الصِّفةُ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلاثةِ أَشْياءَ: معَ العَدْلِ كَما تَقَدَّم في «مَثْنَى، وثُلاثَ»، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفةُ على وَزْنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ، ولا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ على وزْنِ «فَعْلانةَ»، نَحوُ: «سَكْرانَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «سَكْرَى»، ....

(وأمَّا الصِّفةُ) المعتبَرةُ في منعِ الصَّرفِ، وهي كونُ الاسمِ دالًّا على ذاتٍ مُبهَمةٍ باعتبارِ معنًى مُعيَّنٍ هو المَقصودُ كـ«أحمَر»، فإنَّه دالٌّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى المَقصُودِ منها، وهو الحُمرةُ، وشَرطُها في مَنعِ الصَّرفِ أنْ تكونَ أصليَّةً فيما هي فيه، بأَنْ لم تُستَعمَلْ إلَّا وصفاً كـ«مَثنى وثُلاث»، أو تكونَ ثابتةً له في أصلِ الوضعِ؛ سواءٌ كانَتْ باقيةً فيه كـ«أفضَلَ، وسَكرانَ»، أم لا كـ«أدهَم، وأَسوَد، وأبطَح، وأجرَع»، فإنَّها في الأصلِ صِفاتٌ لكلِّ ما فيه دُهْمةٌ، أو سَوادٌ، أو انبِطاحٌ ـ وهو الاتِّساعُ ـ، أو جَرَعٌ ـ وهو الاستِواء ـ، ثمَّ اختصَّتْ بالقَيدِ، والحيَّةِ، والمكانِ المتَّسِعِ، والمكانِ المستَوِي ذي الرَّملِ الذي لا يُنْبِتُ شيئاً، وغلَبَتْ عليها الاسمِيَّةُ، فيجبُ منعُها وإنْ كانتِ اسماً نظراً إلى أصلِها، بِخلاف ما وُضعَ اسماً وعَرَضَتْ فيه الوصفيَّةُ كـ«رَجلٍ أَرنَبٍ» أي: ذَليلٍ، و«مررتُ بِنِسوةٍ أربَعٍ»، فيَجبُ صَرفُهُ، (فتَمْنَعُ[1]) أي: الصِّفةُ (الصَّرْفَ مع ثَلاثةِ أشياءَ):

الأوَّلُ: مع[2] (العَدلِ كما تَقدَّمَ في «مَثنَى») المَعدولِ عن «اثنَينِ اثنَينِ» (و«ثُلاثَ») المَعدولِ عن «ثَلاثة ثلاثة»، فهما مَمنوعانِ مِن الصَّرفِ لِلعدلِ عن العددِ المكرَّرِ والصِّفةِ الأصليَّةِ؛ لأنَّ هذا المكرَّرَ لم يُستعمَلْ إلَّا وصفاً، فالوصفيَّةُ لازمةٌ له.

(و) الثَّاني: (مع الأَلفِ والنُّونِ) الزَّائدتَينِ، (بِشَرطِ أنْ تكونَ الصِّفةُ على وزنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ)؛ لأنَّ مَضمومَ الفاءِ مِن الصِّفاتِ كـ«عُرْيان» مُؤنَّثُه «عُرْيانة» بدخولِ التَّاء، فيكونُ مُنصرِفاً قَطعاً، ومَكسورَ الفاءِ لم يُوجَدْ في الصِّفاتِ، (ولا يكونَ مُؤنَّثُهُ) ـ أي: «فَعْلانَ» ـ (على وَزنِ «فَعْلانَةَ»)؛ لِتحقُّقِ مشابهةِ الألفِ والنُّونِ لأَلِفَي التَّأنيثِ حينئِذٍ؛ سواءٌ كان مُؤنَّثه على «فَعلى»، (نَحوُ: «سَكْرانَ»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «سَكْرَى») لا «سَكْرَانَة»، أو لم يَكُنْ له مُؤنَّثٌ

---

(١) بِالبناء للفاعلِ لما تقدَّم من أنَّ المرادَ بالصفة المعنَى المصدَريُّ لا الكلمةُ الواقعةُ صفةً، والبناءُ للمفعول إنما يُؤتى به مع الثانية؛ لأنها حينئذٍ مَمنوعةٌ لا مانِعة.

(٢) مَجيئُه بـ(مع) في النَّوعَين الآتيَين المقابِلَين له يُؤيِّد كونَ هذا الحرفِ مِن المَتن.

ونَحوُ: «نَدْمانَ» مُنصَرِفٌ؛ لِأنَّ مُؤَنَّثَهُ «نَدْمانةٌ» إذَا كانَ مِنَ المُنادَمةِ؛ ومَعَ وزْنِ الفِعلِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ على وَزْنِ «أَفْعَلَ»، وأَنْ لا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، نَحوُ: «أَحمَرَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «حَمْراءُ»، ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنْصَرِفٌ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ «أَرْمَلَةٌ».

ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ ....

الكواكب الدرية

أصلاً نحوُ: «رَحمن»، فإنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ للصِّفةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ وإنْ لم يكُنْ له مُؤنَّثٌ على «فَعْلَى»؛ لأنَّ وجودَ «فَعْلى» ليس شرطاً بالذَّاتِ، بل لِكونه مُستلزِماً لانتفاءِ «فَعلانة» الَّذي هو شرطٌ بالذَّاتِ، (ونَحوُ: «نَدمانٍ» مُنصَرِفٌ) بلا خِلافٍ[1]؛ (لأنَّ مُؤنَّثَهُ «نَدْمانةٌ») ـ بالتَّاء ـ (إنْ كانَ) «نَدمانٌ» بمعنى «نَدِيم» (مِن المُنادَمةِ) في الشَّرابِ، وفي «القامُوس»: (نَادَمَهُ مُنادَمةً ونِداماً: جالسَهُ على الشَّرابِ)، وأمَّا إذا كان بمعنَى «النَّادمِ» مِن النَّدمِ، فغيرُ مُنصرِفٍ اتِّفاقاً لِوجود الشَّرطِ؛ لأنَّ مُؤنَّثَهُ حينئذٍ «نَدْمَى»، لا «نَدمَانة».

(و) الثَّالثُ: (مع وَزنِ الفِعلِ بِشَرطِ أنْ تَكُونَ) الصِّفةُ (على وَزنِ «أَفْعَلَ») غالباً كـ«أَفْضَل، وأَبْطَح، وأَعْمى»، أو بوزنِ «أُفَيعِل» قليلاً كـ«أُفَيضِل، وأُجَيمِل» مُصغَّرانِ، فإنَّهما بوزنِ «أُبَيْطِرُ» مُضارعَ «بَيْطَرَ».

(وأنْ لا يكونَ مُؤنَّثُه بِالتَّاء) إمَّا لأنَّه لا مُؤنَّثَ له أصلاً كـ«أَكمَرَ» لِعظيم الكَمَرة، وهي رأسُ الذَّكر، و«آدَر» لمَن بِخِصيتِهِ انتِفاخٌ؛ أو له مُؤنَّثٌ على «فُعلَى» ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ نحوُ: «أفضَل»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «فُضلَى»، أو على «فَعلاءَ» ـ بفَتحِ أوَّلِهِ ـ (نَحوُ: «أَحمَرَ»)؛ فإنَّه غيرُ مُنصرِفٍ للصِّفةِ ووزنِ الفعلِ، (فإنَّ مُؤنَّثَهُ «حَمْراءُ») بهمزةٍ مَمدودةٍ.

(ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنصَرِفٌ) خِلافاً للأخفشِ؛ (لأنَّ مُؤنَّثَهُ) يَقبَلُ تاءَ التَّأنيثِ، فيُقالُ فيه: (أرمَلةٌ)، وهي: مَن لا زوجَ لها، وقد تُطلَقُ على المحتاجةِ كما يُفيدُه قولُ «القامُوس»: ورجلٌ أرمَل، وامرأةٌ أرمَلةٌ: مُحتاجةٌ، أو مِسكينةٌ. انتهى.

(ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ) أي: جَعلُه في حُكمِ المُنصرِفِ بإدخالِ الكسرةِ والتَّنوينِ عليه، لا جعلُه مُنصرِفاً حَقيقةً؛ لأنَّ ما لا يَنصرِفُ هو ما فيه عِلَّتان، أو واحدةٌ تقومُ مَقامَهما،

---

(١) أي: بين المذهَبين؛ لتحقُّق الشرطَين معاً، أعني وُجودَ نَدمانة وانتِفاء نَدمَى.

لِلتَّناسُبِ، كَقِراءةِ نافِعٍ: ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، ولِضَرُورةِ الشِّعرِ.

الكواكب الدرية

وبإدخالِ الكسرةِ والتَّنوينِ لا يَلزمُ خُلوُّ الاسمِ عنهما، (لِلتَّناسُبِ) أي: لِتحصُلَ المُناسبةُ بينه وبين المُنصرِفِ عند اجتماعِهما، فإنَّ رعايةَ المُناسَبةِ في الكلماتِ أمرٌ مُهِمٌّ عِندهم، (كقِراءةِ نافعٍ[1]: ﴿سَلَسِلًا﴾) بالتَّنوينِ؛ لِمُصاحبتِهِ للمُنصرِفِ الذي هو ﴿وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾، (و﴿قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا﴾) بِتَنوينِهما، صُرِفَ الثَّاني مِنهما لِمُصاحبتِه للأوَّلِ، وصُرِفَ الأوَّلُ لأنَّه آخِرُ الآيةِ، فصُرِفَ لِيُوقَفَ عليه بقلبِ تَنوينِه ألفاً كما في آخِرِ سائرِ الآياتِ، وأجاز أبو البَقاءِ في نصبِ الأوَّلِ وجهَين: أحدُهما: أنْ يكونَ خبراً لـ«كان»، والثَّاني: أنْ يكونَ حالاً، فـ«كانَ» تامَّةٌ.

(ولِلضَّرُورةِ) أي: لِضرورةِ وزنِ الشِّعرِ: إمَّا بأنْ لا يَستقيمَ الوزنُ إلَّا بالتَّنوينِ، كما في قولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

ويَـومَ دَخَـلْـتُ الـخِـدْرَ خِـدْرَ عُـنَـيـزةٍ ... فقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[2]

---

(١) أي: وغيرِه من السبعةِ.

(٢) **البيت**: لامرئ القَيس بن حُجر الكِنديِّ، مِن مُعلَّقته المشهُورة التي مَطلَعها:

قِـفـا نَـبـكِ مِـن ذِكـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ ... بِـسِـقْـطِ الـلِّـوى بَـيـنَ الـدَّخُـولِ فـحَـوْمَـلِ

اللغة: (الخِدر): الهودَج، وهو من مَراكب النساء، وقد يُستعارُ لغيرِه، ومنه قَولُهم: جارِيةٌ مُخَدَّرة أي: مَقصُورةٌ في خِدرِها لا تَبرُز منه. و(عُنَيزة): اسم امرأة، قيل: هو لقب فاطمةَ ابنةِ عمِّه. (الوَيلات): جمعُ وَيْلة، وهو دُعاء عليه، أو له على حدِّ: قاتَله الله ما أشعَره!. (مُرجلي): اسمُ فاعل من (أرجَله): إذا صيَّره راجِلاً.

المعنى: يقولُ: ويومَ دَخلتُ هَودجَ عُنيزةَ فدَعَت عليَّ أو دعَت لي في مَعرض الدُّعاء عليَّ، وقالَت: إنك تُصيِّرُني راجلةً لِعَقرِك ظَهرَ بَعِيري، يُريد أنَّ هذا اليوم كان مِن مَحاسِن الأيام الصالِحة التي نالَها مِنهُنَّ أيضاً. الزَّوزني.

الإعراب: الواو: لِلعَطف، «يومَ»: مَعطوف على (يومَ) في بيت سابقٍ، «دخلتُ»: فعل ماض وفاعِله. «الخدرَ»: مفعول به مَنصوب، وقيل: ظرفُ مكان. «خِدرَ»: بدلٌ من (الخدرَ) مُضاف. «عُنيزةٍ»: مُضاف إليه. وجُملة (دخَلت الخدرَ) في محل جَر بإضافة (يومَ) إليها. الفاء: عاطفة، «قالَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث، وفاعلُه تقديرُه: هي. «لكَ»: مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم. «الوَيلاتُ»: مبتدأ مؤخر. وجُملة (لَك الويلاتُ) مَقُول القول في محل نَصب. «إنك»: (إنَّ) واسمُها. «مُرجِلي»: خبرها مرفوع، والمانع من ظهور ضمَّته كسرةُ المناسبة للياء الواقعةِ مضافاً إليه.

والشاهد: في قَوله: (عُنَيزة)، حيث صرَفه الشاعرُ مع أنه غير مُنصَرِف لِلعَلَمية والتأنيثِ، وذلك لأجلِ الضَّرورة.

. . . .

الكواكب الدرية

أو يَستَقيمَ لكنْ يَحصلُ بمنعِهِ زِحافٌ[١] يُخرِجُ[٢] عن السَّلامةِ، كقَوله: [الطَّويل]

أَعِـدْ ذِكْـرَ نَـعـمـانٍ لَـنـا إنَّ ذِكْـرَهُ   هُـوَ الـمِـسْـكُ مـا كَـرَّرْتَـهُ يَـتَـضَـوَّعُ[٣]

---

(١) الزِّحاف: تَغييرٌ بحذفٍ ونحوِه يَلحقُ ثوانيَ الأسباب في الجزء من البَيت الشِّعري، ومنه الحَسنُ والقَبيحُ.

(٢) أي: الكلامَ أو البيتَ، وفي «الفواكه»: (يُخرجه) والضمير لِلوزن.

(٣) **البيت:** لا يُعرَف قائِله.

اللغة: (نَعمان): بفتح النون: اسم وادٍ مَعروف وراء عرَفة، ونَعمانُ أيضاً: جبلٌ بين مكةَ والطائف. (يَتضوَّع): تَنتشر رائحتُه، قال الراعي في زَينبَ أُختِ الحَجّاج:

تَـضـوَّعَ مِـسـكـاً بَـطنُ نَـعـمـانَ إذ مَـشَـتْ   بِـه زَيـنَـبٌ فـي نِـسـوةٍ عَـطِـراتِ

فائدة: قال بعضُ شُرَّاح الدَّواوين بعد تفسير (نَعمانَ) بِالوادي: فإن قُلتَ: قد وَرد أن الإمام الشافعيَّ ﷺ سمِع رجلاً يَذكر مَحاسِنَ أوصافِ الإمام الأعظَم أبي حنيفةَ النُّعمانِ ﷺ فقال: أَعِد ذكرَ نَعمانٍ لنا . . . البيت، والإمامُ بضمِّ النون، فكيف جاز أن يتمثَّل بفتح النون في مَضمُومِها؟ قُلتُ: يَقع مثلُ هذا كثيراً، والمتمثِّلُ يُغيِّرُ بعض حركات الحروف إلى ما يُريد، فالإمامُ لَمَّا تمثل بالبيت ضمَّ نونَه لِيوافقَ اسمَ الإمام الأعظم، وأعجَبُ من ذلك أنهم جوَّزُوا زيادةَ ألف الإطلاق في ألفاظ القرآن العَظيم إذا أُتي بها على سَبيل الاقتباس كما في قَولِه:

كـان الـذي خِـفْـتُ أن يَـكُـونَـا   إنَّـا إلـى الله راجِـعُـونـا

فإذا كان التغييرُ اليَسيرُ جائزاً في تضمين ألفاظِ القرآن، أفلا يَجُوز في التَّمثيل بِبَعض الأبيات من باب أولى؟! اهـ

المعنى: كَرِّر على أسماعِنا ذِكر المكان المُسمَّى نَعمان وأوصافَه ولا تَمَلَّ من ذلك؛ فإنَّنا نتلذَّذ به ونَستَمتِع بسَماعِ اسمِه؛ فإنَّ ذكرَه هو المِسكُ الذي كُلَّما كرَّرتَه انتشَرَت رائحتُه الطيِّبةُ وفاحَت ومَلأت الدُّنيا بَهجةً.

الإعراب: «أَعِد»: فِعل أمرٍ مبني على السكون، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ. «ذِكرَ»: مفعولٌ به وهو مضاف. «نَعمانٍ»: مُضاف إليه، «لنا»: متعلق بـ(أَعِد)، أي: لأجلِنا. «إنَّ»: مُشبَّهة بالفعل. «ذكرَه»: اسمُها ومُضاف إليه. «هو»: ضمير فَصل لا محل له من الإعراب، أو مُبتدأ. «المسكُ»: خبر (إنَّ) على الأول، وخبر المبتدأ على الثاني والجُملة حينئذٍ هي خبر (إنَّ). «ما»: مَصدرية ظرفيَّة. «كرَّرتَه»: فعل ماض وفاعِله ومَفعوله. «يتضوَّع»: فعل مضارع، وفاعله: مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو، و(ما) المصدرية وما بعدها مُؤوَّل بظَرف متعلِّق بـ(يَتضوَّع)، والتقدير: يتضوَّع مُدَّةَ تكريرِك له، وجملةُ (يَتضوع) في محل نصب حال مِن (المِسك)، أو رفعِ خبرٌ ثانٍ لـ(إنَّ).

والشاهد: في صَرفِ نَعمان بإدخال الكسرةِ والتنوين عليه لِلضرورة، مع أنَّ تركَه لا يكسِر الوزن، ولكن يُؤدِّي إلى زِحاف غير مَرغوبٍ فيه.

فإنَّ «نَعمانَ» لو فُتِحَتْ نونُه مِن غيرِ تنوينٍ لاستقامَ الوزنُ، لكنْ يَحصلُ به زِحافٌ[1].

تتمَّةٌ: يَجوزُ للضَّرورةِ منعُ المصروفِ على الأصحِّ، أي: جَعلُه بِصُورةِ المَمنوعِ في حذفِ التَّنوينِ ونَحوِه، لا مَنعُه حقيقةً؛ لانتفاءِ المانعِ، وأجازَ قومٌ منعَ المصروفِ مُطلقاً[2]، قال الأخفَشُ: وكأنَّها لغةُ الشُّعراءِ؛ لأنَّهم اضطُرُّوا إليه في الشِّعرِ، فجرَتْ ألسِنَتُهم عليه.

❁ ❁ ❁

---

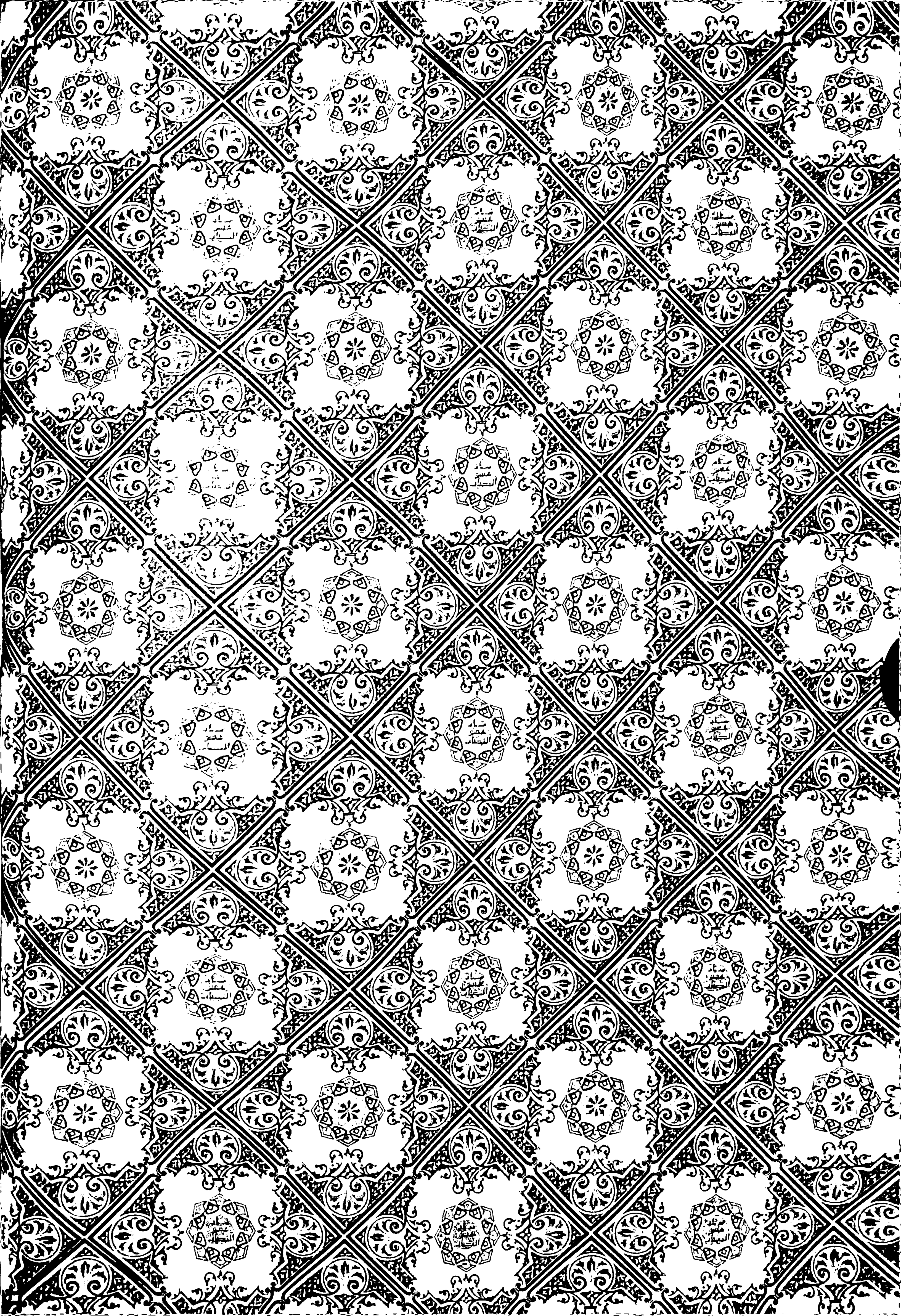
(١) أي: قبيحٌ عند بعضِهم كالخليل، وهو كفُّ (مَفاعيلن) في الطويل؛ كما قال بعضُهم:

كـفَـفـتَ عـن الـوِصـالِ طَـويـلَ شَـوقِـي ... إلـيـكَ وأنـتَ لِـلـرُّوح الـخـلـيـلُ

وكـفُّـك لِـلـطـويـلِ - فـدَتْـك نَـفـسِـي - ... قَـبـيـحٌ لـيـس يَـرضـاهُ الـخَـلـيـلُ

وإلَّا فليس كلُّ زحاف كذلك، بل بَعضُه في الذَّوق أطيبُ مِن الأصل.

(٢) أي: في الضَّرورة وغيرِها.



بابُ النَّكرة والمَعرفة

الِاسْمُ ضَربانِ:

أَحَدُهُما: النَّكِرةُ، وهِيَ الأَصْلُ، وهِيَ كُلُّ اسْمٍ شائِعٍ في جِنسِهِ لا يَختَصُّ بِهِ واحِدٌ دُونَ آخَرَ، كـ«رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وكِتابٍ»، ....

الكواكب الدرية

بابُ النَّكرةِ والمَعرفةِ

قدَّمَ المصنِّفُ النَّكِرةَ لأنَّها أصلُ المعرفةِ على ما قاله النُّحاةُ، وعكَسَ[1] ذلك في «الحاجِبيَّة» و«التَّسهِيل»، فقَدَّمَا المعارفَ.

(الاسمُ) بحَسَبِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ[2] **(ضَربانِ: أحدُهُما: النَّكرةُ، وهي الأَصلُ)** على ما عليه سيبويهِ والجمهورُ، وهو الأصحُّ؛ لاندِراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَها مِن غيرِ عكسٍ، ولأنَّها لا تَحتاجُ في دَلالتِها إلى قرينةٍ، بِخلافِ المعرفةِ، وما يَحتاج فرعٌ عَما لا يَحتاج.

(وهي: كلُّ اسمٍ شائعٍ في) جميعِ أفرادِ **(جِنْسِهِ)** الشَّاملِ له ولِغيرِه، بمعنى: أنَّه يَصلُحُ إطلاقُه على كلِّ فردٍ منها، **(لا يَختَصُّ بِه واحدٌ)** مِن أفرادِ جِنسِهِ **(دُونَ آخَرَ)**، وذلك **(كـ«رَجلٍ»)**، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الرِّجالِ؛ لأنَّه يَصدُقُ على كلِّ ذَكَرٍ بالغٍ مِن بَني آدمَ؛ إذ لا يَختصُّ لفظُ «رَجلٍ» بواحدٍ مِن أفرادِ الرِّجالِ دونَ الآخرِ، **(و«فَرَسٍ»)**، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الخيلِ، لا يَختصُّ لفظُه بواحدٍ منها، **(و«كِتابٍ»)**، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الكُتبِ لا يَختصُّ لفظُه بِواحدٍ مِن أفرادِ جِنسِهِ دونَ الآخَرِ، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ صادقٌ على كلِّ فردٍ مِن أفرادِ جِنسِه، لا على سَبيلِ الشُّمولِ، بل على سَبيلِ البدلِ، يعني: أنَّها تَصدُقُ على كلِّ واحدٍ بدلاً مِن الآخَرِ، لا أنَّها تَصدُقُ على الجميعِ دُفعةً واحدةً.

ولا يُشترطُ في النَّكرةِ كثرةُ الأفرادِ المندرجةِ تحتَها كما يُوهِمُه تمثيلُ المصنِّفِ، بل الشَّرطُ أنْ يكونَ وَضعُها على الشُّيُوعِ؛ سواءٌ كان لها أفرادٌ في الخارجِ كالأمثِلةِ الثَّلاثةِ، أو لم يَكُنْ منها إلَّا فردٌ واحدٌ كـ«شَمس، وقَمر»، فإنَّهما نكرتانِ؛ لأنَّهما مِن بابِ الكُلِّيِّ الذي

---

(١) الأحسَنُ: وعكسًا.

(٢) أي: لا بحسَب غيرهما فإنَّ له اعتباراتٍ كثيرة.

الكواكب الدرية

لم يُوجَدْ منه إلَّا فردٌ واحدٌ، لكنْ لَفظُهما صالحٌ لِتناولِ أفرادٍ كثيرةٍ، ولهذا جُمِعَا في قولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

ما لِلشُّموسِ تُقِلُّها الأغْصانُ؟(١)

وقولِ الآخَرِ: [الرجز]

وُجُوهُهُمْ كأنَّها أقْمارُ(٢)

وأيضاً فبِاعتبارِ تجدُّدِ الشَّمسِ كلَّ يومٍ، والقمرِ في كلِّ شهرٍ، كأنَّ أفرادَهما تَعَدَّدَتْ وإنْ كانتْ حَقِيقتُهما واحدةً.

---

(١) الشطر: مجهولُ القائل والتَّتمَّة، وقد وَقع في شِعر بعض قُضاة اليَمن المتأخِّرين شيءٌ شَبيه به وهو قولُه:

أرَأيتَ كيفَ تَرنَّحُ الأغصانُ ... تحتَ الشُّموسِ تُقِلُّها الكُثبانُ؟

اللغة: (الشُّموسُ): جمع شَمس. (تُقِلُّها): تَحمِلها وتَرفعُها.

الإعراب: «ما»: اسم استِفهام مُبتدأ. «لِلشُّموس»: جار ومجرور متعلق بِمَحذوف خبر المبتدأ. «تُقلُّها»: فعل مضارع مرفوع، و(ها): مَفعولٌ به. «الأغصانُ»: فاعلٌ مرفوع. والجُملة الفعليَّة في محلِّ نصب حال مِن (الشُّموس).

والشاهد: في قَوله: (للشموس)؛ فإنه جمعُ شَمس، مع أنها كليٌّ لا يُوجد منها إلا فردٌ واحد، وهو جائزٌ لأنه لا يُشترط في النكرة كثرةُ الأفراد، بل شُيوعُها، وقيل: إنَّ العرب تَنسب إلى الشمسِ والقمرِ التعدُّدَ بِاعتبار الأيَّام والليالي، وإن كانَت حَقيقتُهما واحدة، فيَقولون مثلاً: شَمس هذا اليوم أحرُّ مِن شَمسِ أمسِ، وهكذا.

(٢) أنشَده ثَعلب في أبياتٍ وهي:

واللهِ لولا صِبْيَةٌ صِغارُ ... وُجُوهُهُم كأنها أقمارُ
تَجمَعُهُم مِن العَتِيكِ دارُ ... دَرادِقٌ ليسَ لَهُم دِثارُ
بِاللَّيلِ إلَّا أن تُشَبَّ نارُ ... لَمَا رَآني مَلِكٌ جَبَّارُ
بِبابِه ما سَطَعَ النَّهارُ

و(العَتِيك): حيٌّ من العرب. و(الدَّرادق): الصِّغار من الأطفال وغيرِها. و(الدِّثارُ): ما فوقَ الشعار من الثياب، والشِّعار: الثوب الذي يَلي شَعرَ الجسَد. وباقيه واضحٌ، وكذلك مَعناه.

الإعراب: «وُجوهُهم»: مبتدأ مرفوع ومُضاف إليه. «كأنها»: حرف تشبيهٍ مُشبَّه بالفعل، و(ها) اسمُه. «أقمارُ»: خبرُه، وجملةُ (كأنها أقمار) خبرُ المبتدأ. وجملةُ المبتدأ وخبرِه في محلِّ رفع نعت ثانٍ لـ(صِبْية) في البيت قبلَه.

والشاهد فيه: كالذي قبلَه.

وتَقرِيبُها إلى الفَهْمِ أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ كُلُّ ما صَلَحَ دُخُولُ الألِفِ واللامِ عَلَيهِ، كـ«رَجُلٍ، وامْرَأةٍ، وثَوْبٍ»؛ أو وَقَعَ مَوقِعَ ما يَصْلُحُ دُخُولُ الألِفِ واللَّامِ عَلَيهِ، كـ«ذِي» بِمَعنَى صاحِبٍ.

الكواكب الدرية

(وتَقرِيبُها) أي: النَّكرةِ، والمرادُ تَقريبُ حدِّها[1] (إلى الفَهمِ) أي: فَهْمِ المبتدئِ (أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ: كلُّ) - بالرَّفعِ خبرُ «النَّكرة» - (ما) أي: كلُّ اسمٍ مَوصوفٍ بكونِهِ (صَلَحَ) - بفتحِ اللَّامِ وضمِّها - (دُخُولُ الألفِ واللَّامِ) المؤثِّرَتَينِ للتَّعريفِ (علَيهِ) في فَصيحِ الكلامِ، ومثلُ ذلك «أَمْ» في لغةِ حِمْيَر، وذلك (كـ«رَجُلٍ، وامرَأةٍ، وثَوبٍ»)، فإنَّ كلًّا منها صالحٌ لدخولِ الألفِ واللَّامِ عليه بأنْ يُقالَ: «الرَّجلُ، والمرأةُ، والثَّوبُ»، (أو: كلُّ ما وَقعَ مَوْقِعَ ما يَصلُحُ دُخُولُ الألِفِ واللَّامِ) المؤثِّرَتينِ للتَّعريفِ (علَيهِ)، وذلك (كـ«ذِي») في نحوِ: «مررتُ بِذي مالٍ، ورأيتُ ذا مالٍ، وجاءَني ذو مالٍ»، فإنَّ هذا الاسمَ لا يَقبلُ الألفَ واللَّامَ، لكنَّه وقعَ موقعَ شيءٍ يَقبَلُ ذلك؛ لأنَّه كما قال المصنِّفُ: (بِمعنَى صاحبٍ)، و«صاحِب» يَقبلُها، وكذلك «مَن» في نحوِ: «رأيتُ مَن هو صاحبٌ لك»، وقَعتْ مَوقعَ «إنسانٍ»، وهو يَقبلُ الألفَ واللَّامَ كـ«الإنسان»، فـ«ذُو» و«مَن» نكرتانِ لِوُقوعِهما مَوقعَ ما يَقبلُ الألفَ واللَّامَ المعرِّفَةَ.

فخرجَ ما لا يَصلُحُ دخولُ الألفِ واللَّامِ عليه كـ«زَيد، وعمرٍو، وبَكرٍ»، أو يَصلحُ ولكنْ لا تُؤثِّرُ فيه تَعريفاً، كـ«فَضل، وحارِث، وعبَّاس، وحَسَن» أعلاماً، فإنَّ «أل» إذا دخَلتْ عليه كـ«الفَضل، والحارِث، والعبَّاس، والحَسَن» لا تُفِيدُه تعريفاً، فلا يكونُ نكرةً عند حَذفِها.

وكذَا الأسماءُ المتوَغِّلةُ في الإبهامِ[2]، وأسماءُ الفاعِلِينَ والمَفعولِينَ، فإنَّ «أل» وإنْ صلح دخولُها عليه[3]، لكنَّها باقيةٌ على الإبهامِ، فلا تُفِيدُها تَعريفاً.

---

(١) أي: لِغُموضِه على المبتدئ.

(٢) اعلَم أن عبارةَ الفاكهي ههنا: ولا يَرد على التعريف المذكور الأسماءُ المتوغلةُ في الإبهام وأسماءُ الفاعِلِين والمفعولِين لِعدم صِدق التعريف عليها مع أنها نكرات؛ لأن هذا تعريفٌ بالخاصَّة ولا يُشترطُ فيه الانعكاسُ. اهـ وحاصِلُه أن نحو: (مِثلٍ وضارِب ومَضروب) نكراتٌ وإن لم تَقبل (أل) المُعرِّفة؛ أما الأول فلتَوغُّله في الإبهام، وأما الثاني والثالث فلأن (أل) فيهما مَوصولة لا مُعرِّفة، فأخذ الشارح كلامَ الفاكهيِّ المذكور وغيَّر فيه فاستَغلَقَت العبارة.

(٣) أي: على ما ذُكر، أو على هذا النوع. أو الصواب: (عليها)، بدليل قوله بعدُ: لكنها... إلخ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: المَعْرِفةُ، وهِيَ سِتَّةُ أنواعٍ: ....

الكواكب الدرية

وخَرجَ بِفَصيحِ الكلامِ: ما دخَلَتْ عليه الألفُ واللَّامُ مِن المعارِفِ، مِثل: «يَزيد» في قولِ الشَّاعر: [الطويل]

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبارَكاً شَدِيداً بِأَعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ(١)

ومِن عَلاماتِ النَّكرةِ أيضاً دخولُ «رُبَّ» عليها، كـ«رُبَّ شيخٍ رَوَيتُ عنه».

ومنها قَبولُها لِـ«كم» أو «كأيِّن» الخَبرِيَّتينِ، نحوُ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ووُقوعُها حالاً أو تمييزاً بلا تأويلٍ؛ واسماً أو خبراً لـ«لا» النَّافيةِ للجِنسِ.

وهي أقسامٌ مُتفاوِتةُ الرُّتبةِ، فأنكَرُ النَّكراتِ «مَعلومٌ» لِشُمولِهِ لِلمَوجُودِ والمعدومِ، ثمَّ «شيءٌ، ومَوجودٌ»، ثمَّ «مُتحيِّزٌ، وحادثٌ»، ثمَّ «جِسمٌ»، ثمَّ «نامٍ»، ثمَّ «حيوانٌ»، ثمَّ «ماشٍ»، ثمَّ «ذُو رِجلَينِ»، ثمَّ «إنسانٌ»، ثمَّ «ذَكَرٌ»، ثمَّ «بالِغٌ»(٢)، ثمَّ «رَجُلٌ»(٣).

(والضَّربُ الثَّاني: المَعرِفةُ)، وهو: ما وُضِعَ لِيُستعمَلَ في واحدٍ بِعينِهِ، (وهيَ) في هذا الكتابِ (سِتَّةُ أنواعٍ)، وزادَ بَعضُهم سابعاً، وهو المُنادى النَّكرةُ المَقصودةُ، كـ«يا رَجُلُ»، وتَعريفُه بِالقصدِ إليه.

---

(١) تقدَّم إنشادُه والكلامُ عليه في (١/ ١٢٤).

والشاهدُ فيه ههُنا: في قَولِه: (اليزيد)؛ فإن أصلَه (يَزيد)، فدَخلت عليه اللام ومع ذلك لا يُقال: إنه نكرة قبل دخولها لأن حدَّ النكرة: ما صلَح دخولُ (أل) عليها؛ لأن ذلك مَشروطٌ بكونِه في كلامٍ فصيح، وما في البيت ليس كذلك. هذا حاصلُ كلامِ الشارح، وفيه نظرٌ؛ لأن غايةَ ما يُقال في البيت: إنه ضرورةٌ، ولا تعارُضَ بينَها وبين الفَصاحة، فالأَولى إخراجُ ما في البيت باشتراطِ تأثيرِ التعريف؛ فإنَّ (أل) في (اليزيد) زائدةٌ ولم تُؤثِّر فيه تعريفاً على الصَّحيح، بخلافِ (أل) الداخلةِ على النكرة كما مرَّ.

(٢) قوله: (ثم ذكر ثم بالغ) زائد على ما في «الارتشاف» وغيرِه، والأَولى إسقاطُهما ولا سيَّما الثاني، فإن الذَّكر يكون في الإنسان وغيرِه، والبالغ لا يختصُّ بالذكر، بل يَشمل الأُنثى أيضاً.

(٣) والضابِطُ: أنَّ النكرة إذا دخل غيرُها تَحتها ولم تَدخُل هي تحتَ غيرها فهي أنكرُ النَّكرات، وإن دَخَلت تحتَ غَيرِها ودَخل غيرُها تحتَها فهي بالإضافة إلى ما يَدخُلُ تَحتَها أعَمُّ، وبِالإضافة إلى ما تَدخُلُ تَحتَه أخصُّ. «الكليات».

الـمُضْمَرُ، وهُوَ أَعْرَفُها، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ الـمَوصُولُ، ثُمَّ الـمُعَرَّف بِالأَداةِ، والسَّادِسُ: ....

ثمَّ هذه الأنواعُ مُتفاوِتةٌ في التَّعريفِ كالنَّكراتِ.

(المُضمَرُ) ـ ويُقالُ له: الضَّمير أيضاً ـ مِن «أَضمرْتُ الشَّيءَ»: إذا أخفيتُه وسترتُه، فإطلاقُه حينئذٍ على البارزِ مجازٌ.

والتَّعبيرُ بـ(المضمَرِ، والضَّميرِ) لِلبَصريِّينَ، والكوفيُّون يقولُون: (الكِناية، والمَكنيّ)؛ لأنَّه ليس بِصَريحٍ، والكِنايةُ تُقابلُ الصَّريحَ، قال الشَّاعرُ: [الطويل]

فَصَرِّحْ بِما تَهْوَى وَدَعْني مِنَ الكُنَى ... فَلَا خَيرَ في اللَّذَّاتِ مِن دُونِها سِتْرُ[1]

(وهو أَعرَفُها) عند الجُمهورِ، وأعرَفُ أنواعِهِ: ضميرُ المتكلِّمِ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ[2]، (ثُمَّ العَلَمُ) يَلِي المضمَرَ، (ثُمَّ) اسمُ (الإشارةِ)، ومثلُه المُنادى المَقصودُ عندَ مَن عدَّه منها، ومَن لم يَعُدَّه منها نَظر لِكونِهِ داخلاً في المُحلَّى بـ«أل»؛ بناءً على أنَّ تعريفَهُ بـ«أل» مُقدَّرةً، (ثُمَّ) اسمُ (المَوصُولِ، ثمَّ المُعَرَّفُ بِالأَداةِ، والسَّادسُ) مِن المعارفِ:

(١) **البيت**: لأبي نُواس واسمُه الحسنُ بنُ هانِئٍ، والروايةُ عندَه: (فَبُح باسمِ مَن تَهوى)، وعجُزُه جارٍ مَجرى المثَل، ومِن ثَمَّ ضمَّنه كثيرُون في أشعارِهم.

اللغة: (صرِّح): بَيِّن وأَبدِ. (تَهوى): تُحبُّ. (الكُنى): جمعُ كِناية، وهي أن تتكلَّم بالشيء وأنتَ تُريد غيرَه. (سِتر) بكسر السين: ساترٌ.

والمعنى: واضحٌ ليس بِذي كِناية.

الإعراب: الفاء: حسَب ما قبلها، «صَرِّحْ»: فعلُ أمر، وفاعلُه: أنتَ. «بما»: مُتعلق بـ(صرِّح) و(ما) مَوصولة. «تهوَى»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعله: مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملةُ صِلة (ما)، والعائد محذوف، تقديره: تَهواه. الواو: حرف عطف، «دَعني»: فعلُ أمر، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعول به، والفاعل: أنتَ. «مِن الكنى»: مُتعلق بـ(دَعني). الفاء: تعليلية، «لا»: نافِية للجنس تَعمل عملَ (إنَّ). «خيرَ»: اسمُها مبني على الفتح في محل نَصب. «في اللَّذات»: متعلق بمحذوف خبرها في محل رفع. «مِن دُونها»: متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مُقدَّم، و(ها) مضاف إليه. «سِتر»: مُبتدأ مؤخر. والجملة الاسمية (من دونها سِتر) في محل نَصب حال من (اللَّذات).

ووجهُ التَّمثيلِ به: أنَّ الشاعرَ جعلَ التصريحَ مقابلاً للكنايةِ، فظهَر بذلك وجهُ تسميةِ الكوفيِّين للضمير المُقابِل للظاهر كِنايةً ومَكنيًّا.

(٢) قوله: (ثم ضمير الغائب) مِن زياداتِه على كلام الفاكهي، وإسقاطُه أولى.

ما أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنْها؛ وهُوَ في رُتْبَةِ ما أُضِيفَ إلَيهِ، إلّا المُضافَ إلى الضَّمِيرِ فإنَّهُ في رُتْبَةِ العَلَمِ.

ويُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ الله تَعالَى؛ فإنَّهُ عَلَمٌ، وهُوَ أَعرَفُ المَعارِفِ بِالإجماعِ.

الكواكب الدرية

(ما) أي: الاسمُ النَّكرةُ الَّذي (أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنها) أي: هذه الخَمسةِ، إضافةً تُفيدُهُ تعريفاً كـ«غُلامِ زيدٍ، وغُلامِ هذا، وغُلامِ الَّذي في الدَّارِ، وغلامِ الرَّجلِ».

فخرجَ ما لا تُفِيدُه الإضافةُ تعريفاً كـأسماءِ الفاعِلِين والمَفعولِين، والاسمِ المتوغِّلِ في الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل»؛ لأنَّه لا يَتعرَّفُ بِالإضافةِ، (وهو) بحَسَبِ التَّعريفِ: غيرُ متأخِّرٍ عنها في الرُّتبةِ، بل هو (في رُتبةِ ما أُضِيفَ إليه)، فالمُضافُ إلى العَلَمِ في رُتبةِ العَلَمِ، والمُضافُ إلى اسمِ الإشارةِ في رُتبةِ اسمِ الإشارةِ، وهكذا، (إلّا الاسمَ المُضافَ إلى الضَّميرِ) كـ«غُلامي»، (فإنَّه) ليس في رُتبةِ الضَّميرِ، بل هو (في رُتبةِ العَلَمِ)؛ لأنَّه لو كانَ في رُتبةِ الضَّميرِ، لما صحَّ «مررتُ بزيدٍ صاحِبِك»؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تكونُ أعرفَ مِن المَوصوفِ، بل هي مُساويةٌ له في التَّعريفِ، أو دُونه، فلمَّا جعَلْنا المُضافَ إلى الضَّميرِ في رُتبةِ العَلَمِ: صارَ «صاحِبك» مُساوياً لـ«زيدٍ».

(ويُستَثنى مِمَّا ذُكِرَ) قبلُ ـ وهو أنَّ المضمرَ أعرَفُ المعارفِ ـ: (اسمُ اللهِ تَعالى) الأعظَمُ ـ أعني: الجلالةَ الشَّريفةَ ـ، (فإنَّه عَلَمٌ) لِلذَّاتِ الواجبِ الوُجودِ المستحِقِّ لجميعِ المحامِدِ، (وهو) مع ذَلك: (أَعرَفُ المَعارفِ) مُطلقاً (بِالإجماعِ) لِشدَّةِ تَميُّزِهِ، وغَلبةِ ظُهورِه ظُهوراً لا يَحتمِلُ الخفاءَ، فهو بهذا المعنى أعرَفُ مِن الضَّميرِ وغيرِه، ثمَّ الضَّميرُ العائدُ عليه، ثمَّ ضمائرُ غيرِه على التَّرتيب السَّابقِ، وفي «إعراب القُرآن» لِلشِّهابِ الحَلبيِّ[1]: أنَّ سِيبويهِ رُؤِيَ في المنامِ، فقِيل له: ما فعلَ اللهُ بكَ؟ فقال: أَدْخَلَنِي الجنَّةَ، فقيل: بماذا؟ فقال: بِقَولي: إنَّ اسمَهُ تعالى أعرَفُ المعارفِ. انتهى.

❁ ❁ ❁

---

(١) لعلَّه يَقصد «الدُّر المَصون» لشهاب الدين أحمدَ المعروفِ بالسَّمين الحَلبي، وهو تفسيرٌ، وسمَّاه إعراباً لغَلَبة ذلك عليه.

فصل

المُضْمَرُ والضَّمِيرُ اسْمانِ لِما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، كـ«أَنَا»، أو مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو غائِبٍ كـ«هُوَ». ....

الكواكب الدرية

(فَصل) في بَيانِ المضمَرِ وأقسامِهِ

(المُضمَرُ والضَّمِيرُ) مَدلولُهما واحدٌ؛ لأنَّهما (اسمانِ لِما) أي: لاسمٍ (وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ) أي: لشخصٍ مُتكلِّمٍ، أي: مُتلفِّظٍ بهذا اللَّفظِ، (كـ«أَنَا»، أو) وُضِعَ لشخصٍ (مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو) لِشَخصٍ (غائبٍ) ليس متكلِّماً ولا مخاطَباً (كـ«هو»).

فخرجَ بقولِهِ: (وُضع) الاسمُ الظَّاهر الذي أُرِيدَ به متكلِّمٌ، أو مخاطَبٌ، أو غائبٌ، كقَول شخصٍ اسمُه زيدٌ: «زيدٌ قائمٌ» يُريدُ نفسَهُ، وقولِك: «يا زيدُ»، و«زيدٌ قائمٌ» تُرِيدُ شخصاً غائباً، فإنَّ لفظَ «زَيد» وإنْ أُطْلِقَ في المثالِ الأوَّلِ على المتكلِّمِ، وفي الثَّاني على المخاطَبِ، وفي الثَّالثِ على الغائبِ، إلَّا أنَّه ليس مَوضوعاً لِذلك، بل الأسماءُ الظَّاهرةُ كلُّها مَوضوعةٌ للغائبِ، ويُكنَى عنها بِضَميرِ الغَيبةِ.

وخرجَ بِقَوله: (لِمُتكلِّم. . . إلى آخِره): الياءُ مِن «إِيَّايَ»، والكافُ مِن «إِيَّاكَ»، والهاءُ مِن «إِيَّاهُ»، فإنَّها ليسَتْ ضمائرَ؛ لأنَّها لا تدلُّ على متكلِّمٍ، ولا مخاطَبٍ، ولا غائبٍ، بل على تكلُّمٍ وخِطابٍ وغَيبةٍ، فهي أحرُفٌ، والدَّالُّ على المتكلِّمِ والمخاطَبِ والغائبِ إنَّما هو «إِيَّا»[1].

وشملَ التَّعريفُ الضَّميرَ المشترَكَ بين المخاطَبِ والغائبِ، كالواوِ في نحو: «يَفْعَلُونَ»[2].

ثمَّ ضميرُ الغائبِ:

إمَّا أنْ يكونَ مَرجعُه مَعلُوماً نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٢] أي: القرآنَ؛ أو مُتقدِّماً لفظاً ورُتبةً نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩]؛ أو متقدِّماً لفظاً لا رُتبةً نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فـ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ الذي يَرجعُ إليه الضَّميرُ المَجرورُ وإنْ تَقدَّمَ لفظاً، فهو مُتأخِّرٌ رتبةً؛

---

(١) بعدَه عند الفاكهي: لكنَّه لما وُضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ ما عَنَوا به، احتاجوا إلى قرينةٍ تُبيِّن ذلك.

(٢) لأنه إذا وُضع لأحدِهما صَدق عليه الحدُّ بِالنظر إلى تِلك الحيثيَّة، ثم إذا وُضع لآخرَ منهما يكون الحدُّ صادقاً عليه أيضاً من حيثيَّة أخرى. الفاكهي.

وينقسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وبارِزٍ.

الكواكب الدرية

لأنَّه مَفعولٌ، ورتبةُ المَفعولِ التَّأخيرُ؛ أو مُتقدِّماً رُتبةً لا لفظاً نحوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، فـ﴿مُوسَىٰ﴾ الذي يَرْجِعُ إليه الضَّميرُ في ﴿نَفْسِهِۦ﴾ مُتأخِّرٌ عنه لفظاً مُتقدِّمٌ عليه رُتبةً؛ لأنَّه فاعلٌ، ورُتبةُ الفاعلِ التَّقديمُ[1].

أو مُتأخِّرٌ لفظاً ورُتبةً، وهو ستَّةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: ما وَقَعَتْ فيه الجُملةُ مفسِّرةً لِضميرِ الشَّأنِ، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

الثَّاني: ما وَقعَ فيه المُفردُ خبراً للضَّميرِ مُفسِّراً له، نحوُ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، أي: ما الحياةُ[2] إلَّا حياتُنا الدُّنيا.

الثَّالثُ: ما وَقع المُفردُ فيه تَمييزاً لِلضَّميرِ المَرفوعِ بنَحوِ: «نِعْمَ، وبِئْسَ»، نحوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، و﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، و«ظَرُفَ رجلاً زيدٌ» كما في «المغني».

والرَّابعُ: ما وقعَ فيه المُفردُ تمييزاً لِلضَّميرِ المَجرورِ بـ«رُبَّ»، نحوُ: «رُبَّهُ رجلاً».

والخامسُ: ما وقعَ فيه المُفردُ المتنازَعُ فيه مَعمُولاً للعاملِ الثَّاني، وأُعْمِلَ الأوَّلُ المحتاجُ إلى مَرفوعٍ في ضَميرِه العائدِ عليه، نحوُ: «قامَا وقعَدَ أَخَواكَ».

والسَّادسُ: ما وَقع فيه المُفردُ بدلاً مِن الضَّميرِ المفسَّر به، كقَولهم: «هي العرَبُ تقولُ ما شاءَتْ».

(وينقَسِمُ) أي: الضَّميرُ **(إلى مُستَتِرٍ، وبارزٍ)**، قيل: هذه القِسمةُ ناقصةٌ؛ لأنَّها لا تَشمَلُ الضَّميرَ المَحذوفَ.

وجوابُه أنْ يُقالَ: تفسيرُ المُستتِرِ بما سيَأتي شامِلٌ له، والفَرقُ بينه وبين المَحذوفِ أنَّ المُستتِرَ اصطِلاحاً مَرفوعٌ، وعاملُه لفظيٌّ، والمَحذوفَ أعمُّ مِن ذلك.

---

(١) وقيل: إن فاعلَ (أوجس) ضميرٌ مستتر، وإنَّ (مُوسى) بدلٌ منه، فلا دليلَ في الآية. «شرح الشُّذور» (ص٢٧٤).

(٢) فسَّر (إنْ) التي في الآيةِ بـ(ما) النافية لأنها بمعناها. وبعضُهم يُمثِّلُ بقوله تعالى: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فيُفسِّرها بما ذُكر، والخطبُ سَهل.

فالمُسْتَتِرُ: ما لَيسَ لَهُ صُورَةٌ في اللَّفْظِ، وهُوَ إمَّا: مُسْتَتِرٌ وُجُوباً، كالمُقدَّرِ في فِعلِ أَمْرِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»، وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِتاءِ خِطَابِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«تَقُومُ، وتَضْرِبُ»؛ وفي المُضارِعِ المَبْدوءِ بِالهَمْزَةِ، كـ«أَقُومُ، وأَضْرِبُ»، ...

الكواكب الدرية

(فالمُستَتِرُ ما ليس لَه صُورةٌ في اللَّفظِ) أي: لم تَضَعِ العربُ له لفظاً تُعبِّرُ به عنه أصلاً، بل يُنوَى.

وأمَّا قولُهم: المُستتِرُ في «أَقومُ»: أنَا، وفي «نَقومُ»: نَحنُ، وفي «تَقومُ»: أنتَ، وفي «يَقُومُ»: هو، فهذا مجازٌ مِنهم؛ لِتعذُّرِ العبارةِ عنه، وإنَّما المُستترُ معنَى ذلك ومُرادِفُه، لا هو بِنَفسِهِ.

(وهو إمَّا مُستَتِرٌ) في عاملِهِ (وُجُوباً)، وهو الذي لا يُمكنُ أنْ يَحُلَّ الظَّاهرُ ولا الضَّميرُ البارزُ مَحلَّه؛ لِكَونِ عاملِه لا يَرفَعُ إلَّا الضَّميرَ المُستَتِرَ، (كالمُستَتِرِ) ـ وفي نُسخةٍ: كالمقدَّر ـ (في فِعلِ أمرِ الواحِدِ) أي: المُفرَدِ (المُذكَّرِ كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»)، وكذَا الضَّميرُ المُستَترُ في اسمِ فِعلِهِ مُطلقاً[1]، كـ«صَهْ يا زيدُ، وصَهْ يا زَيدانِ، وصَهْ يا رِجالُ»، ففي كلٍّ منها يُقدَّرُ ضَميرٌ مُستترٌ وجوباً مَرفوعُ المحلِّ على الفاعِليَّةِ، لا يَظهرُ وجوباً.

وأمَّا نحوُ: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤]، فـ﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ لِلمُستترِ.

فخَرجَ بـ(فعلِ الواحِدِ): المثنَّى، والمَجموعُ، وأمرُ الواحدةِ، فإنَّه يَبرُزُ في الجميعِ، كـ«قُومي، وقُومَا، وقُومُوا، وقُمْنَ».

(و) كالمقدَّرِ (في المُضارعِ المَبدُوءِ بِتاءِ خِطابِ الواحِدِ المُذكَّرِ، كـ«تَقومُ) يا زيدُ، (وتَضرِبُ»)، بخلافِ المبدوءِ بتاءِ الغائبةِ، كـ«هندٌ تَقومُ»، فإنَّ استِتارَهُ جائزٌ لا واجبٌ، وبِخلافِ المبدوءِ بتاءِ خِطابِ الواحدةِ أو التَّثنيةِ أو الجمعِ، فإنَّه يَبْرُزُ في الجَميعِ، نحوُ: «تَقُومِينَ، وتَقُومانِ، وتَقُومُونَ، وتَقُمْنَ».

(و) كالمقدَّرِ (في المُضارعِ المَبدُوءِ بِالهَمْزةِ) التي لِلمتكلِّمِ وحدَه؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (كـ«أَقُومُ، وأَضرِبُ»).

---

(١) أي: في اسمِ فعل الأمرِ لِلواحد كان أو لِلمثنى أو للجمع.

أو بِالنُّونِ كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»؛ وإمَّا مُسْتَتِرٌ جَوازاً، كالمُقَدَّرِ في نَحوِ: «زَيدٌ يَقُومُ».

الكواكب الدرية

(أو) في المُضارعِ المبدوءِ (بِالنُّونِ) التي لِلمتكلِّمِ ومَن مَعه، أو المعظِّمِ نفسَهُ؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»).

ومثلُ المُضارعِ المَبدوءِ بما تَقدَّمَ: اسمُ فعلِهِ مُطلقاً كـ«أَوَّه» بمعنَى: أَتَوَجَّعُ أو نَتَوَجَّعُ، وفعلُ الاستِثناءِ كـ«قامُوا خلَا زيداً»، و«ليسَ زيداً»، و«لا يكونُ زيداً»، وفعلُ التَّعجُّبِ كـ«ما أحسنَ زيداً!»، والمَصدرُ الواقعُ بدلاً مِن فِعلِهِ كـ«سَقياً لك»، أي: سقاكَ اللهُ، و﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، أي: اضرِبُوا، و«إكراماً زيداً» أي: أَكْرِمْهُ، بناءً على أنَّه يَتحمَّلُ الضَّميرَ كاسمِ الفاعلِ، وهو الأصَحُّ، بِخلاف المصدرِ المنحَلِّ إلى الحرفِ المصدريِّ والفعلِ، ففاعِلُه لا يَستترُ فيه على المَشهورِ، بل إنْ ظهرَ وإلَّا فهو مَحذوفٌ.

وأضافَ بَعضُهم إلى المُستَترِ وجوباً فاعلَ اسمِ التَّفضيلِ، قال ابنُ عَنقاءَ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ واجبَ الاستِتارِ ما لا يَرفَعُ عاملُه إلَّا المُستَتِرَ فقَطْ، واسمُ التَّفضيلِ يَرفَعُ الظَّاهرَ مُطلقاً على لُغةٍ، وفي مَسألةِ الكُحْلِ في كلِّ لغةٍ.

(وإمَّا مُستَتِرٌ) في عامِلِهِ (جَوازاً)، وذَلك فيما عدَا ما تَقَدَّمَ، كالفِعلِ الماضي غيرَ ما مرَّ، وكالمقدَّرِ في الظُّروفِ والصِّفاتِ، حتَّى اسمِ التَّفضيلِ على الأصَحِّ[1].

و(كالمُقدَّرِ في) الفِعلِ المُضارعِ المسنَدِ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، (نَحوُ: «زَيدٌ يَقومُ»)، و«هِندٌ تَقومُ»، ففي كلٍّ مِن هَذه يُقدَّرُ ضميرٌ مُستترٌ جوازاً؛ لأنَّ الظَّاهرَ يَحُلُّ محلَّه؛ إذ لو قِيل: «زيدٌ يَقومُ أَبُوه»، أو: «هندٌ تقومُ أمُّها»، لَكانَ الكلامُ صحيحاً.

وقد يَجبُ إبرازُ الضَّميرِ في نحوِ: «غُلامُ زيدٍ يَضرِبُهُ[2] هو»؛ دَفعاً للإلباسِ الحاصلِ بِاستِتارِهِ كما بُيِّن في مَحلِّه.

وظاهِرُ كلامِهِ كغيرِه جوازُ أنْ يُقالَ: «قامَ هو» على الفاعليَّةِ، وبِه صرَّحَ ابنُ مالكٍ، ونُقلَ عن سِيبويهِ.

---

(١) ومَن عدَّه في القِسم الأول نظَر إلى أنه لا يَرفع الظاهرَ إلا في مسألة الكُحل أو في نُدور.

(٢) الهاء عائدة على الغُلام.

ولا يَكُونُ المُسْتَتِرُ إلا ضَمِيرَ رفعٍ؛ إمَّا فاعِلاً أو نائِبَ الفاعِلِ.

والبارِزُ: ما لَهُ صُورَةٌ في اللَّفظِ، ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنفَصِلٍ؛ فالمُتَّصِلُ هُوَ: الَّذِي لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ، ولا يَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، كَتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكْرَمَكَ»، والمُنفَصِلُ هو: ما يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ ....

الكواكب الدرية

(ولا يَكُونُ) الضَّميرُ (المُستَتِرُ إلَّا ضَمِيرَ رَفعٍ: إمَّا فاعِلاً) نحوُ: «زيدٌ قامَ»، (أو نائِبَ الفاعِلِ) نحوُ: «زيدٌ ضُرِبَ».

وإنَّما اختصَّ الاستِتارُ بالمَرفوعِ؛ لأنَّ المَنصوبَ والمَجرورَ فَضلةٌ؛ لأنَّهما مَفعُولانِ، والمَرفوعُ فاعلٌ أو نائبُ فاعلٍ كما قال المصنِّفُ، وهو كالجزءِ مِن عامِلِهِ، فجوَّزُوا في الضَّمائرِ المتَّصلةِ التي وضعُها على الاختِصارِ التَّخفيفَ باستِتارِ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ أصلٌ في اختِصارِ الضَّميرِ، ولا سيَّما إذا كان ضميراً متَّصلاً، فاكتفَوا بلفظِ الفعلِ عنه.

(والبارِزُ ما لَه صُورةٌ في اللَّفظِ)، أي: الذي وَضَعتِ العربُ له لفظاً تُعَبِّرُ به عنه، كتاءِ «قُمْتُ».

(ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ) بعامِلِهِ، وهو الأصلُ، (ومُنفَصِلٍ) عنه لِمانعٍ يَمنعُ مِن الاتِّصالِ.

(فالمُتَّصِلُ هو الَّذي لا يُفتَتَحُ بِه النُّطقُ) أي: لا يُمكنُ الابتداءُ به في أوَّلِ الكلامِ، بل لا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَ عليه لفظٌ آخَرُ بحسَبِ الوضعِ العربيِّ[1]، (ولا يَقَعُ بعدَ «إلَّا») الاستِثنائيَّةِ إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ، وذلك (كتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكرَمكَ»)، فكلٌّ منهما ضَميرٌ مُتَّصلٌ: الأوَّلُ مَرفوعُ المحلِّ، والثَّاني مَنصوبُه، ولا يُمكنُ الابتداءُ بكلٍّ منهما[2].

وكان يَنبغي لِلمصنِّف أنْ يُمثِّلَ أيضاً للضَّميرِ المَجرورِ المتَّصلِ، وذلك نحوُ هاءِ «غُلامُه»، ولعلَّه اكتفى بكافِ «أكرمَكَ»؛ لأنَّها كما تكونُ مَنصوبةً تكونُ مَجرورةً، نحوُ: «مرَرتُ بكَ»، ولِذا قال غيرُه: يَنقَسِمُ المتَّصلُ إلى مَرفوعٍ، ومَنصوبٍ، ومَجرورٍ، وهي ضمائرُ النَّصبِ بِلا فرقٍ.

(والمُنفَصِلُ ما يُفتَتَحُ بِه النُّطقُ) أي: ما يُمكِنُ الابتداءُ به من غيرِ توقُّفِ اللَّفظِ على كلمةٍ

---

(١) أي: لا بحسَب العقل؛ لأن الافتتاحَ به ممكنٌ عقلاً.

(٢) أي: كما لا يقعان بعد (إلَّا) اختياراً.

ويَقَعُ بَعدَ «إلّا»، نَحوُ: «أنا»، تَقولُ: «أنا مُؤمِنٌ»، و«ما قامَ إلّا أنا».

ويَنقَسِمُ المُتَّصِلُ إلى مَرْفُوعٍ، ومَنصُوبٍ، ومَجرُورٍ.

فالمَرفُوعُ نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، ....

الكواكب الدرية

أُخرى، (ويَقَعُ بَعدَ «إلّا») في الاختيارِ، (نَحوُ): «أنا»، تَقُولُ إذا ابتَدأتَ: («أنا مُؤمِنٌ»، و) يأتي بعدَ «إلّا» نحوُ: («ما قامَ إلّا أنا»)، أو «ما قامَ إلّا هو»، أو «ما قامَ إلّا أنتَ». **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلّا»: أداةُ حصرٍ، وما بعدَها[1] يُقالُ فيه: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(ويَنقَسِمُ) الضَّميرُ (المُتَّصِلُ إلى: مَرفُوعٍ) محلًّا، (ومَنصُوبٍ) مَحلًّا، (ومَجرُورٍ) مَحلًّا:

(فالمَرفُوعُ) المتَّصلُ (نَحوُ: ضَرَبْتُ) بضمِّ التَّاءِ لِلمتكلِّم وحدَه، مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (وضَرَبْنَا) بسكونِ الباءِ، و«نا»: ضميرٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّم نفسَهُ، (وضَرَبْتَ) بفتحِ التَّاء للمُذكَّرِ المخاطَبِ، (وضَربتِ) بكسرِ التَّاء لِلمخاطَبَةِ، (وضَرَبْتُما) للمثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، والميمُ والألفُ: علامةُ التَّثنيةِ، (وضَرَبتُم) بضمِّها لجمعِ الذُّكُور المُخاطَبينَ، والميم: علامةُ الجمعِ، (وضَرَبْتُنَّ) بضمِّها لجمعِ الإناثِ المخاطَباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ علامةُ جمعِ الإناثِ.

وبما قرَّرناهُ عُلِمَ أنَّ التَّاءَ في الجميعِ هو الضَّميرُ، ولا يَقعُ إلّا فاعلاً، أو نائباً عنه.

(وضَرَبَ) للمُذكَّرِ الغائبِ، (وضَرَبَا) لِلمثنَّى الغائبَينِ، (وضَرَبُوا) للجَمعِ الغائبِينَ. وإعرابُه: «ضَرَب»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً، وضُمَّ لمُناسبةِ الواوِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والألفُ زائدةٌ في الخطِّ، قال الجارَبرديُّ[2] وغيرُه: زادُوا بعدَ واوِ الجمعِ المتطرِّفةِ في الفعلِ ألفاً نحوُ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فرقاً بينها وبينَ واوِ

---

(١) أي: في الأمثلة الثلاثةِ الأخيرة، ولذا لم يُعيِّنه.

(٢) هو أحمَد بن الحَسن، فخرُ الدين الجارَبَردي، فقيه شافعيٌّ، اشتهر وتُوفي في تبريزَ سنة (٧٤٦هـ)، له «شَرح مِنهاج البَيضاوي» في أُصول الفقه، وكان البيضاويُّ شيخَه، و«شَرح شافية ابن الحاجب» وغيرُ ذلك.

وضَرَبَتْ، وضَرَبَتَا، وضَرَبْنَ».

والمَنصُوبُ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمَنَا، وأَكْرَمَكَ، وأَكْرَمَكِ، وأَكْرَمَكُما، وأَكْرَمَكُمْ، وأَكْرَمَكُنَّ، وأَكْرَمَهُ، وأَكْرَمَها، وأَكرَمَهُما، ....

العطفِ، بخلافِ غيرِ المتطرِّفةِ كـ«ضربوكَ، وضرَبُوه»؛ لأنَّه لا يَلتبسُ بواوِ العطفِ التي تَجيءُ بعدَ تمامِ الكلمةِ، وبخلافِ الواو التي في المُفردِ نحوُ: «يَدعُو، ويَغزُو»، فإنَّه لا تَلتبِسُ الواوُ فيه بواوِ العطفِ؛ لأنَّه ليس الفعل فيه «يدعُ، ويغزُ» بحذفِ الواوِ. اهـ

(وضَربَتْ) للمُؤنَّثةِ الغائبةِ، فالتَّاءُ فيه ساكنةٌ علامةُ التَّأنيثِ، وفيه ضميرٌ مُتَّصلٌ مُستترٌ جوازاً تَقديرُه: هي، (وضَرَبَتَا) لِلمثنَّى الغائبتَينِ. وإعرابُه: «ضرَب»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ فيه: علامةُ التَّأنيثِ[١]، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، (وضَرَبْنَ) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ. وإعرابُه: «ضَربْنَ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضربَ»: فعلٌ ماضٍ، ونونُ النِّسوة: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

وما أَفهَمَهُ كلامُه مِن أنَّ الضَّميرَ في «ضرَبَ، وضربَتْ» متَّصلٌ مع أنَّه مُستترٌ، لا يُوافِقُ ما قدَّمه مِن أنَّ المتَّصلَ قِسمٌ مِن البارزِ الذي هو قَسيمُ المُستَترِ، بل يُوافقُ كلامَ غيرِه الصَّريحَ في أنَّ المُستترَ قِسمٌ مِن المتَّصل.

(والمَنصُوبُ) المتَّصلُ (نَحوُ: أكرَمَنِي)، فالياءُ فيه: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ وحدَه مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (وأكرَمَنَا) بفتح الميم، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، (وأكرَمَكَ) بفتحِ الكافِ، وهي: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ لِلمُذكَّرِ المخاطَبِ، (وأكرَمَكِ) - بكسرِ الكافِ - لِلمُؤنَّثةِ المخاطَبةِ، (وأكرَمَكُما) - بضمِّها - للمثنَّى المخاطَبِ، مُذكَّراً كان أو مُؤنَّثاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ للتَّثنيةِ، (وأكرَمَكُمْ) - بضمِّها - لجمعِ الذُّكورِ المخاطَبينَ، والميم: علامةُ جمعِ الذُّكورِ، (وأكرَمَكُنَّ) - بضمِّها - لجمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، (وأكرَمَهُ)، فالهاءُ: ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ للمُذكَّرِ الغائبِ، (وأكرَمَها) لِلمُؤنَّثةِ الغائبةِ، (وأكرَمَهُما) للمثنَّى الغائبِ مُطلقاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ

---

(١) وأصلُها السكون، إلا أنها حُركت بالفتح لِمناسبة الألف؛ إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

وأَكْرَمَهُمْ، وأَكْرَمَهُنَّ».

والـمَجرُورُ كالـمَنصُوبِ، إلَّا أنَّهُ دَخَلَ عَلَيهِ عامِلُ الجَرِّ، نَحوُ: «مَرَّ بِي، ومَرَّ بِنَا...» إلى آخِرِهِ.

ويَنقَسِمُ المُنفَصِلُ إلى مَرفُوعٍ ومَنصُوبٍ:

الكواكب الدرية

للتَّثنيةِ، (وأَكرَمَهُم) لجمعِ الذُّكورِ، والميمُ: علامةُ جمعِهم، (وأَكرَمَهُنَّ) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جمعهنَّ.

وبما تقرَّرَ عُلِمَ أنَّ الكافَ والهاءَ في الجميعِ هما الضَّميرانِ، ولا يَقعانِ إلَّا في مَوضعِ نصبٍ، أو خفضٍ.

(والـمَجرُورُ) المتَّصلُ (كالـمَنصُوبِ) أي: في التَّفصيلِ السَّابقِ، فِيما هو لِلمتكلِّمِ، وما هو لِلمخاطَبِ، وما هو لِلغائبِ، وفي أنَّ لفظَ كلٍّ منهما كلفظِ المَنصوبِ، ويَحصلُ التَّميزُ بَينهما بِالعاملِ، كما قال: (إلَّا أنَّه) يَعني: الضَّميرَ المتَّصلَ المَجرورَ (دَخَلَ علَيهِ عامِلُ الجرِّ) فتَميَّزَ به، (نَحوُ: مُرَّ[1] بِي)، فالياءُ ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ لِلمتكلِّم وحدَه، وهو في محلِّ الجرِّ بالباءِ، (ومُرَّ بِنَا)، فـ«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، وهو في محلِّ الجرِّ بالباءِ، (إلى آخِرِه) نحوُ: «مُرَّ بكَ ـ بفتح الكافِ ـ، ومُرَّ بكِ ـ بِكسرها ـ، ومُرَّ بِكما، ومُرَّ بِكُم، ومُرَّ بِكُنَّ، ومرَّ به، ومُرَّ بها، وبهما، وبهِم، وبهِنَّ».

(ويَنقَسِمُ) الضَّميرُ (المُنفَصِلُ إلى مَرفُوعٍ) مَحلًّا، (ومَنصُوبٍ) مَحلًّا، ولا يكونُ منه مَجرورُ المحلِّ؛ لامتِناعِ الفصلِ بين الجارِّ والمَجرورِ، قاله الفاكِهيُّ[2]، وقال ابنُ عَنقاء: وقد يُستَعْمَلُ المنفَصِلُ بِنوعَيهِ مَجْروراً، كـ«ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كإيَّايَ»[3]، والمَنصوبُ مَرفوعاً كـ«لم يَأتِني إلَّا إيَّاك»[4]، والمَرفوعُ مَنصُوباً كـ«لم أُكرِمْ إلَّا أنتَ».

---

(١) الأَولى جعلُه بضمِّ الأولِ ماضياً مُغيَّرَ الصيغةِ من المُرور؛ لئلَّا يَحتاجَ إلى تقدير فاعل ظاهرٍ أو نَحوِه؛ وأمَّا جعلُه أمراً منه فيَمنَعه قولُه الآتي: و(مرَّ بك).

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٦٤).

(٣) المَعروفُ المَشهور في عَجُز هذه العِبارة: (ولا أنا كأنتَ)، وحَكى النحويُّون: (ما أنا كإيَّاك، ولا أنتَ كإيايَ)، فالظاهرُ أن الشارحَ قصَدَ الاختصار، قال ثعلبٌ: وما رأيتُ (كإياك) إلا في الشعر.

(٤) في هذا المثالِ والذي بعدَه نظرٌ ظاهر، وإثباتُ ما فيهما يَفتقر إلى سماعٍ أو استِفاضةٍ عن النُّحاةِ.

فالمَرفُوعُ: اثْنَتا عَشْرَةَ كَلِمةً، وهِيَ: «أنا، ونَحْنُ، وأَنْتَ، وأَنتِ، وأَنتُما، وأَنْتُمْ، وأَنتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ»، فَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِهِ الضَّمائِرِ إِذَا وَقَعَ في ابْتِداءِ الكَلامِ فَهُوَ مُبْتَدأٌ، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾ [النازعات: ٢٤]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

الكواكب الدرية

(فالمَرفُوعُ: اثنَا عَشَرَ[١] كَلِمةً، وهيَ: أنَا) لِلمُتكلِّم وحدَه مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (ونَحنُ) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّم نفسَهُ، (وأَنتَ) ـ بفتحِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَب المُذكَّرِ، (وأَنتِ) ـ بِكَسرِها ـ لِلمخاطَبَةِ المُؤنَّثةِ، (وأَنتُما) لِلمثنَّى مُطلقاً، (وأَنتُم) لجمعِ الذُّكورِ، (وأَنتُنَّ) لجمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ، وبعدَها نونٌ مشدَّدةٌ مَفتوحةٌ، (وهو) للمُفردِ المُذكَّرِ الغائبِ، (وهيَ) لِلمُفردةِ المُؤنَّثةِ الغائبةِ، (وهُما) للمثنَّى مُطلقاً، (وهُمْ) بالميم لجَمعِ الذُّكورِ، (وهُنَّ) بالنُّونِ المشدَّدةِ لجمعِ الإناثِ.

(فكُلُّ واحدٍ مِن هَذِه الضَّمائرِ) المنفَصلةِ (إذَا وَقعَ في ابتِداءِ الكَلامِ، فهو) مَرفوعُ المحلِّ على أنَّه (مُبتَدأٌ) مخبَرٌ عنه بما يُطابِقُهُ في المعنَى: إنْ كان مُفرَداً مُذكَّراً، فبِمُفردٍ مُذكَّرٍ، وإنْ كان مُفرداً مُؤنَّثاً، فبِمُفردٍ مُؤنَّثٍ، وإنْ كان مثنًّى فبِمثنًّى، وإنْ كان جمعاً فبِجمعٍ، (نَحوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾) وإعرابُه: ﴿أَنَا۠﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «رَبُّ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾) وإعرابُه: «نحنُ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (و﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾) وإعرابُه: ﴿أَنتَ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «مَولى[٢]»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) وإعرابُه: «هو»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ وهو مُضافٌ، و﴿شَيْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿قَدِيرٌ﴾: خَبرٌ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرْفَعُ الفاعلَ ....

---

(١) الصواب: (اثنتا عشرةَ) كما أثبَتناه في المتن المُنفرِد في أعلى الصفحة.

(٢) كُتب في الأصل بالألف القائمة هكذا (مولا).

والمَنصُوبُ: اثْنَتا عَشرةَ كَلِمةً، وهيَ: «إيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ»؛ فَهذِهِ الضَّمائِرُ لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِهِ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

الكواكب الدرية

ويَنصبُ المَفعولَ[(١)]، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ به.

(**والمَنصُوبُ**) المنفصلُ: (**اثْنا عشَرَ**[(٢)] **كَلِمةً**) كالَّذي قبلَه: (**إيَّايَ**) لِلمتكلِّمِ وحدَه، (**وإيَّانا**) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَه، (**وإيَّاكَ**) - بفتحِ الكافِ - لِلمخاطَبِ المُذكَّرِ، (**وإيَّاكِ**) - بِكَسرِها - لِلمُخاطبةِ المُؤنَّثةِ، (**وإيَّاكُما**) - بِضمِّها - لِلمثنَّى مُطلقاً، والميمُ والألفُ: عَلامتانِ للتَّثنِيةِ، (**وإيَّاكُم**) - بضمِّها - لجمعِ الذُّكورِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، (**وإيَّاكُنَّ**) - بِضمِّها - لجمعِ الإناثِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جَمعِهنَّ، (**وإيَّاهُ**) للغائبِ المُذكَّرِ، (**وإيَّاها**) للغائبةِ المُؤنَّثةِ، (**وإيَّاهُما**) لِلغائبِ المثنَّى مُطلقاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ للتَّثنيةِ، (**وإيَّاهُم**) لجمعِ الذُّكورِ الغائبِينَ، والميم: علامةُ الجمعِ، (**وإيَّاهُنَّ**) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جَمعِهنَّ.

(**فهَذِه الضَّمائِرُ**) المنفصلةُ (**لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِه**)، والحكمُ في الإعرابِ لمحلِّها؛ لِما سيأتي مِن أنَّ الضَّمائرَ كلَّها مَبنيَّةٌ، (**نَحوُ**: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾) **وإعرابُه**: ﴿إِيَّاكَ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ مقدَّمٌ، والكاف فيه: حرفُ خطابٍ؛ لما تقدَّمَ مِن أنَّ الضَّميرَ إنَّما هو «إيَّا» فقط، و﴿نَعۡبُدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحن، (﴿إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾) **وإعرابُه**: ﴿إِيَّاكُمۡ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ﴿يَعۡبُدُونَ﴾، و«كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمِها، ﴿يَعۡبُدُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ».

---

(١) الصَّحيحُ إسقاطُ النصب؛ لأن الصفة المشبهةَ إنما تُؤخَذ من اللازم لا المتعدِّي، وأمَّا أنها تَنصب ما بعدها فيُجابُ عنه بأنه على التَّشبيه بِالمفعول، لا على أنه مفعولٌ حقيقةً كما في اسم الفاعل، فافترَقا.

(٢) الصواب: (اثنتا عشرة) نظيرَ ما تقدَّم في المرفوع.

وَمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنفَصِلاً، فَلَا يُقَالُ فِي «قُمْتُ»: «قامَ أَنَا»، ولا في «أَكْرَمَكَ»: «أَكْرَمَ إِيَّاكَ»، ....

(ومتَى أَمْكَنَ أن يُؤتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً) بِعامِلِهِ، (فلا يَجُوزُ) في الاختيارِ (أنْ يُؤتَى بِه مُنفَصِلاً)؛ لأنَّ مَبنى الضَّميرِ على الاختصارِ، والمتَّصلُ أخصَرُ مِن المنفَصِلِ، أي: أقلُّ حُروفاً منه، (فلا يُقالُ في نَحوِ: «قُمتُ»: «قامَ أنا»)؛ لأنَّه يُمكنُ أنْ يُقالَ: «قُمتُ»، (ولا في «أُكرِمُكَ»: «أُكرِمُ إيَّاك»)؛ لإمكانِ أنْ يُقالَ: «أُكرِمُكَ»، وأمَّا قولُه: [الرَّجز]

أَتَتْكَ عِيسٌ تَقْطَعُ الأَراكَا ... إِلَيكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا[1]

وقَولُه: [البسيط]

بِالباعِثِ الوارِثِ الأَمْواتَ قَد ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[2]

فضَرورةٌ.

---

(١) البيت: لِحميد الأرقَط، وعجُزُه من شواهدِ سيبَويه.
اللغة: (العِيس): الإبل البَيضاء التي يُخالط بَياضَها شُقرة، واحدتُها: عَيْساءُ، والروايةُ عند غير الشارح: عَنْسٌ، وهي ـ كما في «الخزانة» وغيرِها ـ: الناقة الشَّدِيدة، ولعلَّ روايةَ الياء تَصحيف. (تقطع الأراكَ) أي: تَقطع الأراضي التي هي مَنابِتُ لِلأراك.
المعنى: سارَت هذه الناقةُ إليك سيراً حَثيثاً حتى بلَغَتك.
الإعراب: «أتَتك»: فعل ماض ومفعولُه، والتاء: لِلتأنيث. «عيسٌ»: فاعل مرفوع. «تَقطعُ»: مضارع مرفوع، وفاعلُه: هي. «الأراكَا»: مفعولُه منصوب، والألف: لِلإطلاق. وجملةُ (تقطع الأراكَا) في محل رفع نَعت لـ(عيس). «إليك»: متعلقٌ بـ(تَقطع). «حتَّى»: حرف غاية وجر. «بلغَت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعلُه: هي. «إيّاكا»: ضمير منفصل مبني في محل نَصب مَفعول به، والألف: للإطلاق. والمصدَر المؤوَّل من (أنْ) المقدَّرة قبل (بلَغت) وما بعدَها في موضِع جر بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(تَقطع) أو بـ(أتَتك)، والتقدير: أتتك تقطَعُ حتَّى بُلُوغِها إيَّاك.
والشاهد: في (بلَغت إيَّاك)، حيث جاءَ بِالضمير المُنفصل في المكان الذي يكون فيه الضَّمير المُتَّصل ـ بأن يقولَ: (بَلَغَتك) ـ وهو ضَرورة.

(٢) قائلُه: قيل: أُميَّة بن أبي الصَّلت، ولا يُوجَد في «ديوانه»، والأكثَرُون على أنه لِلفَرزدق، وهو الصحيحُ، وقبله قولُه:

إِنِّي حَلَفْتُ ولم أَحلِفْ على فَنَدٍ ... فِناءَ بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعمُورِ

اللغة: (الفَنَد): الكذب، والمراد بـ(فناء بيت...) الكعبة المشرَّفة. (الوارِث): الذي تَرجع إليه الأملاك بعد فَناء =

إلَّا في نَحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتَهُ»، فَيَجُوزُ الفَصْلُ أَيضاً، نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاهُ» . . . .

الكواكب الدرية

فإنْ لم يُمكنِ الاتِّصالُ[١] بأنْ تعذَّرَ، وذلك: بأَنْ تَقدَّمَ الضَّميرُ على عامِله، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو حُذِفَ عامِلُه، نحوُ: «إيَّاك والشَّرَّ»، أو كان مَحصوراً كـ«ما قام إلَّا أنا، وإنَّما قامَ أنا»، أو واقعاً بعد واوِ المعيَّةِ كـ«قُمتُ وإيَّاكَ»، وغيرِ ذلك ممَّا هو مَذكورٌ في المبسُوطات، وقد أنهى ذلك بَعضُ المتأخِّرينَ إلى تِسعةَ عشرَ نوعاً.

(إلَّا نَحوَ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتُهُ») هذا مستثنًى مِن قوله: (ومتى أَمكنَ أنْ يُؤتى بالضَّمير. . . إلى آخِره)، أي: لا يجوزُ الإتيانُ بالضَّميرِ المنفصلِ مع إمكانِ المتَّصلِ، إلَّا في نحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتُهُ» ممَّا عاملُ الضَّميرِ فيه عاملٌ في ضميرٍ آخَرَ أَعْرَفَ منه مُقدَّمٍ عليه غيرِ مَرفوعٍ؛ سواءٌ كان العاملُ ناسخاً، نحوُ: «كُنْتُهُ»، أو غيرَ ناسخٍ، نحوُ: «سَلْنِيهِ»، (فيَجوزُ) في الهاءِ مِن المثالَينِ المَذكورَينِ (الفَصلُ أيضاً) مع إمكانِ اتِّصالها، (نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاه»)، وإعرابُه: «سَلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ متصرِّفٌ مِن «سَأل»[٢]، تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُه

= المُلَّاك، و(ضَمِنت): إما بمعنى تَضمَّنت، أي: اشتَملت عليهم، أو بمعنى كفَلت، كأنها تكفَّلَت بِأبدانهم، و(الدَّهر) والزمان واحِد، و(دَهر الدهارير): الزَّمن السالف، وقيل: أولُ الأَزمِنة السالفة.

المعنى: يُقسم بالله تعالى باعِثِ الأموات، ووارثِ الأرض ومَن عليها، حالةَ كون هؤلاءِ الأمواتِ قد تضمَّنتهم الأرضُ في الزمن البَعيد.

الإعراب: «**بِالباعث**»: جارٌّ ومجرور متعلق بالفعل (حَلَفت) في البَيت السابق. «**الوارث**»: نَعت لـ(الباعث) مجرورٌ مِثله. «**الأموات**»: مَنصوب بـ(الوارث) على أن الوصفَين تَنازعاه، وأُعمِل الثاني، أو مَخفوضٌ بإضافة الأول أو الثاني على حدِّ قَولهم:

بَيْـــنَ ذِراعَـــي وجَـــبْـــهَـــةِ الأَسَـــدِ

«**قد**»: حرف تَحقيق. «**ضَمِنَت**»: فعل ماض وتاء تَأنيث. «**إيَّاهمُ**»: مفعول به. «**الأرضُ**»: فاعِل. «**في دهرِ**»: مُتعلق بـ(ضَمِنَت). «**الدهاريرِ**»: مُضاف إليه. وجملةُ (قد ضمنت. . .) حالٌ من (الأموات)، ويَجوز أن تكونَ صِفة له لأنَّه جنسٌ فيه معنى التنكير.

والشاهد: في قَوله: (ضمِنَتْ إياهم)؛ حيث فَصل الضمير المنصوبَ لأجل الضَّرورة، وكان القياسُ أن يُقالَ: قد ضَمِنَتهُم.

(١) جوابُ الشرط في كلام الفاكهي هو قولُه: (تعيَّن الانفصالُ)، وسَقط من كلام الشارح ههنا، فيَنبغي تقديرُه قبل قولِه: (وقد أنهى ذلك. . . إلخ).

(٢) بالهمز، ويَجوز أن يكونَ مرادُه (سالَ) الأجوَف، وهذا أَجرَى على قَواعد التَّصريف.

و«كُنْتَ إيَّاهُ».

وألفاظُ الضَّمائِرِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ لا يَظْهَرُ فِيها إعرابٌ.

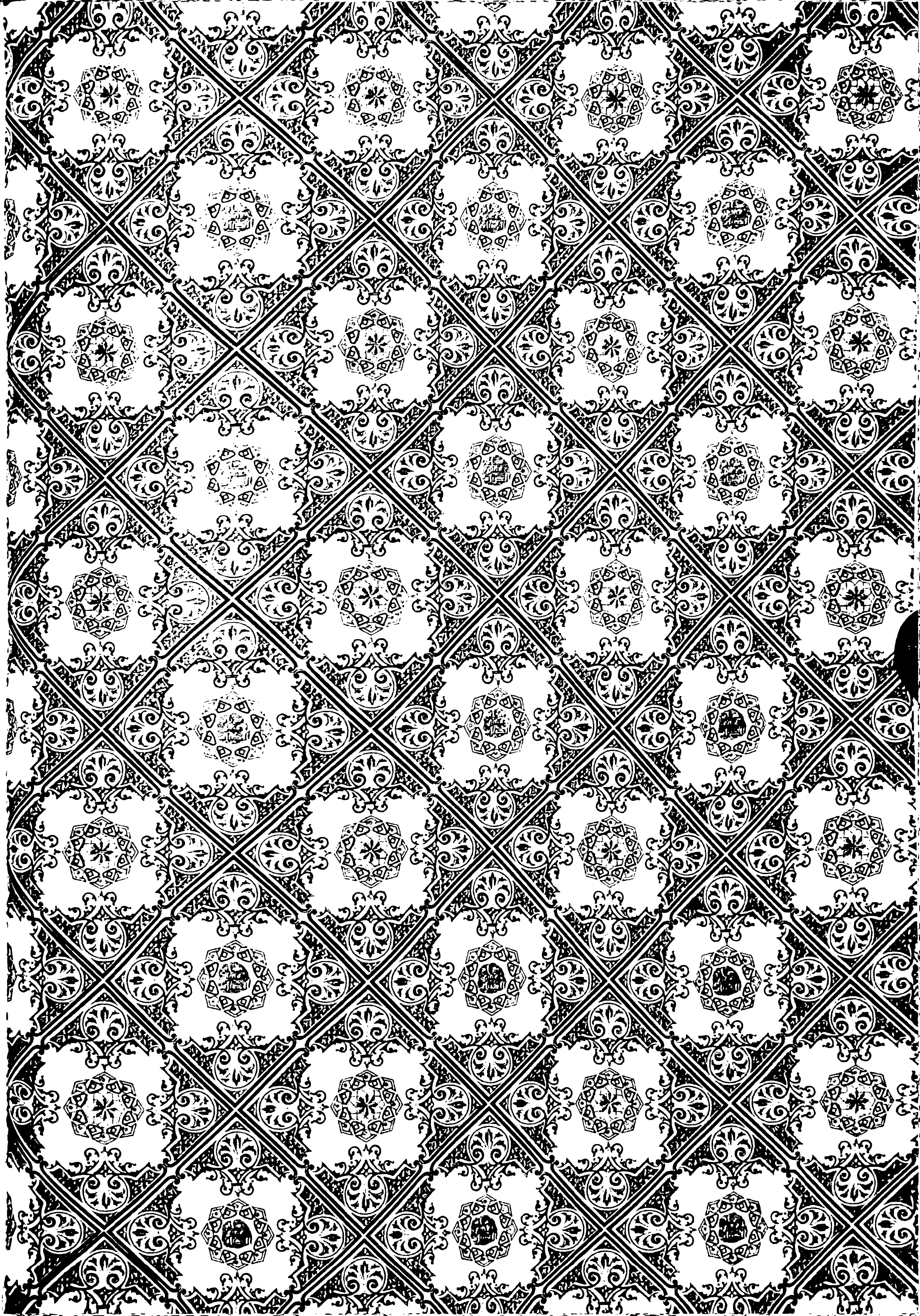
مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: أنتَ، والنونُ: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولِها الأوَّلُ، «إيَّاه»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولِها الثَّاني، ومثلُه نحوُ: «ظَنَنْتُكَهُ»، فيَجوزُ أنْ تَقولَ: «ظَنَنْتُكَ إيَّاهُ»، (و«كُنتُ إيَّاهُ»)، وإعرابُه: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «إيَّاه»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبِ خبرُها، ومثلُه «كانَ إيَّاهُ زيدٌ».

والانفِصالُ أرجحُ مِن الاتِّصالِ عند الجُمهورِ إذا كان العاملُ ناسخاً، كـ«كانَ، وظنَّ»؛ لأنَّه الأكثَرُ، ومَرجوحٌ إذا كان غيرَه، نحوُ: «سألَ، وأعطَى»؛ لأنَّه لم يَرِدْ في القُرآنِ في مثلِهِ إلَّا الوَصلُ، نحوُ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨].

(وأَلفاظُ الضَّمائرِ كُلِّها) متَّصلِها ومُنفَصلِها (مَبنِيَّةٌ)، والحكمُ في الإعرابِ لمحلِّها؛ إذ (لا يَظهَرُ فيها الإعرابُ)[1]، فلا يُقالُ في التاءِ مِن «قُمتُ»: (فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ)، كما يُقالُ في «زيدٌ» مِن «جاءَ زيدٌ»؛ لأنَّ الحركةَ التي على التاء بِنائيَّةٌ لا إعرابيَّةٌ، فإعرابُ الضَّمائرِ كإعرابِ سائرِ المبنيَّاتِ مَحليٌّ - أي: مَنسوبٌ إلى المحلِّ -، بأنْ يُقالَ: (هو في محلِّ رفعٍ)، أو: (في محلِّ نصبٍ)، أو: (في محلِّ جرٍّ)، ومعنى ذلك أنَّه في محلٍّ لو كانَ فيه لفظٌ مُعرَبٌ لَكانَ مَرفوعاً أو مَنصوباً أو مَجروراً، ومنه يُعلَمُ أنَّ تَسميتَهُ (إعراباً) مجازٌ، عَلاقتُه حُلُولُه محلَّ المُعربِ.

❁ ❁ ❁

(١) قال الفاكهي: قوله: (لا يظهر فيها إعراب) مُستغنًى عنه، بل من المعرَبات ما لا يَظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مَبنيًّا. اهـ



فصل

العَلَمُ نَوعانِ:

شَخصِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ لا يَتَناوَلُ غَيرَهُ، ....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بيانِ الاسمِ العَلمِ

وهو كما قاله ابنُ مالك: [الرجز]

اسمٌ يُعيِّنُ المُسمَّى مُطلَقا

(العَلَمُ) بفتح العَين واللامِ، قيل: مُشتقٌّ مِن العِلْمِ؛ لأنَّه يُعلَمُ به مُسمَّاه، وقيل: مِن العَلامة؛ لأنَّه علامةٌ على مُسمَّاه، ويَنقَسِمُ إلى أنواعٍ مُتعدِّدةٍ باعتباراتٍ مُختلفةٍ، فهو باعتبارِ تَشخُّصِ مُسمَّاه وعَدمِهِ (نَوعانِ):

الأوَّل: عَلَمٌ (شَخْصِيٌّ) نِسبةً إلى الشَّخصِ ـ بفتحِ الشِّين وسُكونِ الخاء ـ، وهو كما في «القامُوس»: سَوادُ الإنسانِ وغيرِه تَراهُ مِن بُعدٍ، (وهو ما) أي: اسمٌ (وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ) أي: لشيءٍ معيَّنٍ في الخارجِ (لا يَتَناوَلُ غيرَه)، أي: لا يَتناولُ غيرَ ذلك الشَّيءِ الذي وُضعَ له، بِمعنى: أنَّه لا يُستعمَلُ في غيرِه بِطريقِ الوضعِ له.

فقولُه: (ما وُضِعَ لشيءٍ) شامِلٌ للنَّكرةِ والمَعرفةِ.

وقولُه: (بعينِهِ) قيدٌ مخرجٌ للنَّكرةِ؛ لأنَّها لم تُوضَعْ لِشيءٍ بعينِهِ، بل وَضْعُها على الاشتِراكِ.

وقولُه: (لا يَتناوَلُ غيرَه) مخرجٌ لِبَقيَّةِ المعارفِ؛ فإنَّ الضَّميرَ صالحٌ لكلِّ متكلِّمٍ ومخاطَبٍ وغائبٍ، واسمَ الإشارةِ صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليه، و«ألْ» صالحةٌ لأنْ يُعَرَّفَ بها كلُّ نَكرةٍ، والمَوصولَ صالحٌ لكلِّ مَن قامَ بِه مَدلولُ الصِّلةِ.

فكلٌّ منها مَوضوعٌ على الاشتِراكِ، لكنَّها إذا استُعمِلَتْ في واحدٍ لم يَشْرَكهُ فيما أُسنِدَ إليه أحدٌ، فهي كُلِّيَّاتٌ وَضْعاً، جُزئيَّاتٌ استِعمالاً، بِخلافِ العَلَمِ فإنَّه جُزئِيٌّ وَضعاً واستِعمالاً، ولا يُنافي ذلك العَلَمُ العارِضُ الاشتراكِ، كـ«عَمْرو» مسمًّى به كلٌّ مِن جماعةٍ؛ لأنَّ تناولَهُ لكلِّ واحدٍ منهم ليس بوَضعٍ واحدٍ، بل بوَضعَينِ أو أوضاعٍ مُتعدِّدةٍ، وكذا ما صارَ عَلَماً بالغَلَبَةِ

كـ«زَيدٍ، وفاطِمَةَ، ومَكَّةَ، وشَذْقَمٍ، وقَرَنٍ».

وجِنسِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِجِنسٍ مِنَ الأَجْناسِ، ....

الكواكب الدرية

كـ«ابن عمرَ»؛ لأنَّ غلبةَ الاستِعمالِ بمَنزلةِ الوضعِ مِن واضعٍ معيَّنٍ، فهو كالمَوضوعِ لِتَعيينِ مُسمَّاه في اختصاصِهِ به، (كـ«زَيدٍ») وشِبهِهِ مِن أعلامِ الذُّكورِ العُقلاءِ، (و«فاطِمةَ») وشِبهِهَا مِن أعلامِ الإناثِ العُقَلاءِ، (و«مَكَّةَ») ونحوِها مِن أعلامِ البُلدانِ، فإنَّ «مكَّةَ» عَلَمٌ على بَلدِ اللهِ الحرامِ المَشهورِ بين الخاصِّ والعامِّ، ولها أسماءٌ كثيرةٌ أنهاهَا بعضُ المتأخِّرينَ إلى أَلْفِ اسمٍ، وكذلك المدينةُ الشَّريفةُ، (و«شَذْقَمٍ») ونحوِه مِن أعلامِ الدَّوابِّ، فإنَّ «شَذقَم»[1] عَلَمٌ على فَحْلٍ مِن الإبلِ كان لِلنُّعمانِ بنِ المنذرِ، وإليه تُنْسَبُ الإبلُ الشَّذْقَمِيَّةُ، وكلامُ «القاموس» يُفيدُ أنَّه بالدَّالِ المهمَلةِ[2]؛ لأنَّه ذكرَهُ في مادَّةِ الشِّينِ مع الدَّالِ في حرفِ الميمِ، وقال ابنُ عَنقاء في «تَشنيف السَّمع»: وشَذْقَمُ ـ بإعجامِ الذَّالِ كالشِّينِ ـ: عَلَمٌ لجَمَلٍ لهم، وأمَّا شَدْقَم ـ بإهمالِ الدَّالِ ـ فمِن أسمائه ﷺ، وعَلَمٌ لِكثيرٍ مِن الأَشرافِ، وهو كالأَشدَقِ بمعنى الخَطيبِ البَليغِ، وأصلُه الواسعُ الفمِ، وهو مِن لَوازمِهِ البَلاغة، والميمُ فيه زائدةٌ، فوزنُه: «فَعلَم»، لا «فَعْلَل». اهـ، وقال الخُضَريُّ في «حواشي ابنِ عقيلٍ»: وشَذْقَم قيل: بالذَّالِ المعجمةِ، وقيل: بالمهمَلةِ اسمُ جملٍ لِلنُّعمانِ بنِ المنذِرِ. اهـ (و«قَرَنٍ») ـ بفتحِ القافِ والرَّاءِ ـ ونَحوِه مِن أعلامِ القبائلِ، فإنَّ «قَرَنٌ» اسمُ قَبيلةٍ مِن مُراد[3]، أَبُوهم قَرَنُ بنُ رمادٍ[4] بنِ ناجيةَ بنِ مرادٍ، وإليه يُنسَبُ أُوَيسٌ القَرنيُّ رضي الله عنه.

(و) الثَّاني: عَلَمٌ (جِنْسِيٌّ) نِسبةً إلى الجِنسِ ـ بكسر الجيم ـ أعمَّ مِن النَّوعِ، وهو: (كلُّ ضربٍ مِن الشَّيءِ، فالإبلُ جِنسٌ مِن البَهائمِ). قاله في «القاموس».

(وهو) أي: العَلَمُ الجِنسِيُّ (ما) أي: اسمٌ (وُضِعَ لِجِنسٍ مِن الأَجناسِ)، أي: لحقيقةٍ

(١) الأَولى: (شذقماً) بالنصب. ومثلُه يُقال في (قَرَنٍ) الآتي.

(٢) وافقَه عليه شارِحُه الزَّبيدي، ونَقل عن شيخِه أن التردُّدَ في هذه الدال والحكمَ عليها بالإعجام من أكبَر الأوهام، فلا يُعرَّج على مَن مال إليه، ولا يُعوَّل عليه.

(٣) من اليَمن.

(٤) المعروف: قَرن بن رَوْمان.

كـ«أُسامةَ» لِلأَسَدِ، و«ثُعالةَ» لِلثَّعلَبِ، و«ذُؤالَةَ» لِلذِّئْبِ، وهُوَ في المَعنَى كالنَّكِرةِ؛ لأنَّهُ شائِعٌ في جِنْسِهِ، ....

الكواكب الدرية

مِن الحقائقِ مِن حيثُ هي هيَ، (كـ«أُسامةَ»)، فإنَّه عَلَمُ جِنسٍ وُضِعَ (لِلأسدِ) أي: لِحقيقتِهِ الذِّهنيَّةِ، أي: الأَسَديَّةِ المعقولةِ ذِهْناً فقطْ، ولا يُعقَلُ لها وجودٌ في الخارجِ عن الذِّهنِ بحالٍ، (و) كذا يُقالُ في («ثُعالَةَ») عَلَمَ جِنسٍ (لِلثَّعلَبِ)، أي: لحقيقتِهِ المتعقَّلةِ في الذِّهنِ فقط الَّتي بِوُجودِها فيه صارَ ثُعالةَ، ويُكنى بـ«أبي الحُصَينِ»، (و«ذُؤالَةَ») ـ بالذَّالِ المعجَمة، ثمَّ همزةٍ ـ عَلَمَ جِنسٍ (لِلذِّئبِ)، أي: لحقيقتِهِ المَوجودةِ ذِهْناً، لا خارجاً، ويُكنى بـ«أبي جَعْدَةَ»، وفي «القاموس»: الذِّئبُ ـ بالكسر، ويُترَكُ همزُه ـ: كَلبُ البرِّ. اهـ (و«أُمِّ عِرْيَطٍ») ـ بكسرِ العَينِ ـ (لِلعَقْرَبِ)[1]، و«أمِّ عامرٍ» للضَّبعِ، وسائرِ كُنى الحَيواناتِ، فإنَّها كلَّها مِن مُسمَّى عَلَمِ الجِنْسِ.

ومِنه أيضاً أُمورٌ مَعنويَّةٌ وُضعَتْ بِإزائها أسماءٌ؛ كـ«يَسارِ» ـ مثلَ «حَذامِ» ـ عَلَماً لِلمَيسرةِ بمعنى اليُسْرِ[2]، و«فَجارِ» كذَلك لِلفَجْرةِ ـ بفاءٍ فجيمٍ ساكنةٍ ـ بمعنى الفُجورِ، و«بَرَّةَ» للمَبرَّةِ بمعنى البِرِّ، وكـ«شَعُوبَ» لِلمَنيَّةِ.

(وهو) أي: عَلَمُ الجِنسِ (في المَعنَى كالنَّكرةِ)، أي: مِن حيثُ إنَّ كُلًّا منهما يَصدُقُ على مُتَعدِّدٍ؛ (لأنَّه شائعٌ في جِنسِهِ) أي: في جميعِ أفرادِ جِنسِهِ، لا يَختصُّ به واحدٌ دونَ آخَرَ، كما أنَّ النَّكرةَ نحوُ: «رجلٍ» كذلك، فكلُّ أسدٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «أسامةَ»، وكلُّ ثَعلبٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «ثُعالةَ»، وكلُّ ذِئبٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «ذُؤالَةَ»؛ لِوجود الماهيَّةِ في ضمنِ أفرادِها.

واستِعمالُ عَلَمِ الجِنسِ في المُفردِ المُعيَّنِ مِن حيثُ اشتِمالُه على الماهيَّةِ: حقيقةٌ، وإنَّما سُمِّيَ عَلَماً لجَرَيانِهِ مَجرى العَلَمِ الشَّخصيِّ في الاستِعمالِ، فيَمتنِعُ دُخولُ «ألْ» عليه، ولا يُضافُ، ولا يَنْصَرِفُ إذا انضمَّتْ إليه عِلَّةٌ مِن العِلَلِ التِّسعِ، كالتَّأنيثِ في «أُسامةَ»،

---

(١) قوله: (وأم عِريَط للعقرب) الظاهر أنه مِن زيادات الشارح، بدَليل أنه إنما تعرَّض لِضَبطِه في الموضعِ الآتي مِن المتن لا هُنا.

(٢) لم يَجعله عَلَماً لليُسر مُباشرةً لأن القاعدةَ في (فَعَالِ) أنه مؤنثٌ ومَعدولٌ عن مؤنَّث. ومثلُه ما بعدَه.

فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقْبِلاً».

الكواكب الدرية

وثُعالةَ»، ويأتي منه الحالُ، (فتَقُولُ) أنتَ (لِكُلِّ أسَدٍ رَأيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقبِلاً»)، فـ«هذا»: مُبتدأٌ، و«أُسامةُ»: خبرُه، و«مُقبلاً»: حالٌ مِن «أُسامة».

فالعَلَمُ الجِنسيُّ لمَّا شاركَ العَلَمَ الشَّخصيَّ في أحكامِهِ أُلحِقَ به في الأحكامِ اللَّفظيَّةِ، فهو مَعرفةٌ لفظاً نكرةٌ معنًى؛ لأنَّه شائعٌ في جِنسِهِ كالنَّكرةِ؛ قال في حواشِي «البَهجة المرضيَّة»[1]: والحقُّ أنَّه ليس كالنَّكرةِ في الشُّيوعِ، وإنْ كان فيه نوعُ عُمومٍ بِاعتبارٍ ما، فاسمُ الجِنسِ النَّكرةُ ما وُضعَ لمُطلَق الماهيَّةِ، أي: لما يَعمُّ الذِّهنيَّ والخارجيَّ، فهو أعمُّ مُطلَقاً، ثمَّ إنِ اعتُبِرَ فيه دَلالتُه عليها لا مع قيدٍ أَصلاً، فهو اسمُ الجِنسِ المُطلَقُ، ومَدلولُه الماهيَّةُ مِن حيثُ هي، وعُمومُه شُموليٌّ كعُمومِ «كُلّ»، أو مع قَيدِ الوَحدةِ الشَّائعةِ، فهو النَّكرةُ، ومَدلُولُه الوَحدةُ فقَطْ، وعُمومُه بَدَليٌّ كعُموم «أيٍّ»[2]، وعَلَمُ الجِنسِ ما وُضعَ لِلماهيَّةِ الحاضرةِ في الذِّهنِ فقَطْ، أي: الَّتي لا يُعقَلُ لها وُجودٌ في الخارجِ، فهو أخَصُّ مُطلَقاً مِن اسمِ الجِنسِ، وعُمومُه بالنِّسبةِ إلى الأفرادِ الخارجيَّةِ بِدَليل، وبِالنَّظرِ لها يُثَنَّى ويُجمعُ، وعُمومُه بالنِّسبةِ إلى ما في الذِّهنِ شُموليٌّ، وبِالنَّظرِ له لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ.

وحاصِلُ هذا يَرجِعُ إلى أنَّ اسمَ الجِنسِ النَّكرةَ مَوضوعٌ لِلحقيقةِ الذِّهنيَّةِ مِن غيرِ قيدٍ معها، وعَلَمَ الجِنسِ مَوضوعٌ لِلحقيقةِ باعتبارِ حُضورِها الذِّهنيِّ الذي هو نوعُ تَشَخُّصٍ لها مع قَطعِ النَّظرِ عن أفرادِها. وأمَّا عَلَمُ الشَّخصِ فهو ما وُضعَ لمُفردٍ معيَّنٍ مِن الأفرادِ الخارجيَّةِ، بحيث لا يَتَناولُ غيرَه إلَّا بوَضعٍ آخَرَ.

وقد كَثُرَ خَوضُ الفُحولِ مِن أئمَّةِ النَّحوِ والأُصولِ في الفَرْقِ بين اسمِ الجِنسِ وعَلَمِ الجِنسِ، ولم يَبرَحْ لهم في مَيدانِها رَكضٌ، ولم يَزَلْ يَعترِضُ فيها بَعضُهم على بَعضٍ، وما ذكَرناه كافٍ في تحقيقِ الفرقِ بينَهما إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) الظاهرُ أنه أراد حواشيَ ابن عنقاء على «البَهجة المرضية» لِلسُّيوطي، بدليل نقْولِه الآتية عنها مع التصريح باسم مُصنِّفها.

(٢) وعلَيه فاللَّفظُ في المُطلَق والنَّكرة واحدٌ، والتَّفريقُ بينَهما بِالاعتِبار، وقال القَرافي والآمِدي وابنُ الحاجِب: إنَّهما واحدٌ ذاتاً واعتِباراً، وهو ما دلَّ على الماهيَّة بِقَيدِ وُجودها في فَردٍ مُبهَم، لكنَّ الأولَ هو الذي عليه أسلُوبُ المَناطِقة والأُصوليِّين. أفاده الدسوقيُّ.

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى اسْمٍ، وكُنْيةٍ، ولَقَبٍ.

فالاسْمُ: كَما مَثَّلْنا، كـ«زَيدٍ، وأُسامةَ». **والكُنْيَةُ**: ما صُدِّرَ بِـ«أَبٍ» أو «أُمٍّ»، كـ«أبي بَكرٍ، وأُمِّ كُلثُومٍ»، و«أَبي الحارِث» لِلأسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ» ....

الكواكب الدرية

(ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً) مِن حيثُ هو، و«أيضاً» كلمةٌ لا تُستعمَلُ إلَّا مع شيئينِ بينهما تَوافقٌ في المعنى، ويُمكِنُ الاستِغناءُ بكلٍّ مِنهما عن الآخَرِ، وهي مَنصوبةٌ على أنَّها مَفعولٌ مُطلقٌ حُذِفَ عاملُه وُجوباً سماعاً، أو حالٌ حُذِفَ عاملُها وصاحبُها، والتَّقديرُ: أرجِع إلى تقسيمِ العَلَمِ رُجوعاً، وإلى[1] ذِكرِه ثانياً[2]، وتَوقَّفَ ابنُ هشامٍ في عربيَّتِها[3]، قال السُّيوطيُّ: وكأنَّه ظنَّها مُولَّدةً في لسانِ الفُقهاءِ، وليس كذَلك، فقد ثبتَتْ في الكلامِ الفَصيحِ، **(إلى اسمٍ، وكُنيةٍ، ولقَبٍ)**:

(فالاسمُ) قد يُقابِلُه الفعلُ والحرفُ، وهو الغالِبُ، وقد يُقابِلُه العَلَمُ كما في قَولِهم: (اسمُ الجِنسِ، وعَلَمُ الجِنسِ)، وقد تُقابِلُهُ الكُنيةُ واللَّقبُ، وهو المرادُ هنا. ويُستفادُ مِن تَعريفِه لِلكُنيةِ واللَّقبِ بما سيَأتي أنَّ الاسمَ هنا: ما وُضِعَ لِلذَّاتِ بخُصوصِها مِن غيرِ إشعارٍ بِمَدحٍ ولا ذمٍّ، وإنْ تَضمَّنَهُما، وذَلك كـ«الحَسَنِ، والحُسَينِ»، و**(كما)** أي: كالَّذي **(مثَّلنا)** أي: فِيما مرَّ، **(كـ«زَيدٍ»)** عَلَمٌ شخصيٌّ، **(و«أُسامةَ»)** عَلَمٌ جِنسيٌّ، فكلٌّ منهما يُقالُ له: اسم.

(والكُنْيةُ) هي: **(ما)** أي: الَّتي **(صُدِّرَتْ بـ«أبٍ» أو «أُمٍّ»)**، وعبارةُ ابنِ هشامٍ في «الأوضَح»: فالكُنيةُ كلُّ مُركَّبٍ إضافيٍّ صَدرُه «أبٌ أو أمٌّ»، كـ«أبي بكرٍ، وأمِّ كُلثوم». اهـ ومنه يُعلَمُ أنَّ الكُنيةَ مَجمُوعُ الاسمينِ المتضايِفَينِ، لا ما بعدَ الأمِّ والأبِ.

ثمَّ لا فرقَ بين كونِ المكنيِّ بها عَلَماً شخصيًّا، **(كـ«أَبي بكرٍ»)** ابنِ أبي قُحافةَ رضي الله عنه، **(و«أُمِّ كُلثُومٍ»[4])** بنتِ رسولِ اللهِ ﷺ، مِن الكَلثَمةِ وهي: اجتماعُ لحمِ الوجهِ، أو جِنسيًّا كـ«أبي الحُصَين» للثَّعلبِ، **(و«أَبي الحارِث» لِلأسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ»)** ـ بكسرِ العَينِ، وسُكونِ

(١) لعل الأصلَ: أو إلى.

(٢) عبارةُ بعضِهم: أُخبر بما تقدم حالَ كوني عائداً إلى الإخبار بذِكر هذا.

(٣) انظر إن شئتَ رسالتَه: «رسالة في انتصاب لُغة وفضلاً وإعراب خلافاً وأيضاً وهَلُمَّ جرًّا».

(٤) هو مَجرورٌ بِالكسرة الظاهرة لأنه اسمُ ذَكرٍ، واسمُ الأُنثى إنما هو المركَّبُ الإضافي جميعاً، فليُتنبَّه له!

لِلعَقرَبِ. ....

الكواكب الدرية

الرَّاءِ وفتحِ الياءِ - (لِلعَقرَبِ)، و«أبو[1] خُضَير» لِلبَحر؛ لِخُضْرَتِهِ[2]، ويُقالُ له: «أبو خالدٍ»؛ لِطُول مُكثِهِ، و«أبو طالبٍ» للحِصانِ، و«أبو زيادٍ» للحِمارِ، و«أبو المُختارِ» لِلبغلِ، و«أبو صَفوان» للجَمَلِ، و«أمُّ جابرٍ» لِلهَريسةِ[3]، وغيرِ ذلك مِن الكُنى.

والمقتضِي لِلتَّكنيةِ أمورٌ:

الأوَّلُ: الإخبارُ عن نفسٍ، كـ«أبي طالبٍ» كُني بِابنِهِ طالبٍ، وهذا هو الأغلَب.

الثَّاني: التَّفاؤُلُ والرَّجاءُ، كـ«أبي الفَضْلِ» لمَن يَرجو ولداً جامعاً للفضائلِ.

الثَّالثُ: الإيماءُ إلى الضِّدِّ، كـ«أبي يحيى» لمَلَكِ الموتِ.

الرَّابعُ: اشتِهارُ الشَّخصِ بِخَصلةٍ، فيُكنى بها: إمَّا بِسببِ اتِّصافِهِ بها، أو انتِسابِهِ إليها بوَجهٍ قريبٍ، أو بعيدٍ، كـ«أبي الوَفاء» لمَن اسمُه إبراهيمُ، و«أبي الذَّبيحِ» لمَن اسمُه إسماعيلُ أو إسحاقُ، ومِن هذا القَبيلِ غالبُ كُنى الحيوانِ، وهي أعلامُ جِنسٍ.

---

(١) الأولى فيه وفيما بعده الجر بأن يقولَ: (وأبي) عطفاً على ما قبلَه.
ثم الذي ذكَره أربابُ اللُّغة أن البَحر يُسمَّى (خُضارةَ)، وهو غيرُ مُجرًى كما في «القاموس» وغيرِه، قال شارحُه: عِبارةُ ابن السِّكِّيت: (خُضارةُ مَعرفةً لا يَنصَرِف: اسمٌ لِلبحر)، وزاد في «الأساس»: (كالأخضَرِ وخُضَيْرٍ) أي: كزُبَيْر. اهـ فتأمَّل!

(٢) أي: لِخُضرةِ مائه، وفي حديث البُخاري عن أمِّ حَرام بنت مِلحانَ قالت: نامَ النبيُّ ﷺ يوماً قريباً مِنِّي، ثم استيقَظ يَتبَسَّم، فقُلتُ: ما أضحَكَكَ؟ قال: «أُناسٌ مِن أُمَّتِي عُرِضُوا عليَّ يَركبُون هذا البَحرَ الأخضرَ كالمُلُوك على الأسِرَّة»... الحديث، قال الحافظ في «فتح الباري»: وأمَّا قَولُه: «الأخضَر» فقال الكرمانيُّ: هي صِفة لازِمةٌ لِلبَحر لا مُخصِّصةٌ. انتهى، ويَحتمل أن تكونَ مُخصِّصةً؛ لأنَّ البحرَ يُطلَق على المِلح والعَذب، فجاء لفظُ (الأخضَر) لِتَخصيص المِلح بالمُراد، قال: والماءُ في الأصل لا لَونَ له، وإنَّما تَنعَكِس الخُضرَةُ مِن انعكاس الهواءِ وسائرِ مُقابِلاتِه إليه، وقال غيرُه: إنَّ الذي يُقابِلُه السماءُ، وقد أطلَقُوا عليها الخَضراءَ لِحَديث: «ما أظلَّتِ الخَضراءُ ولا أقَلَّتِ الغَبراءُ»، والعربُ تُطلِقُ الأخضَرَ على كُلِّ لونٍ ليس بِأبيضَ ولا أحمَرَ، قال الشاعرُ:

وأنا الأخضَرُ مَن يَعرِفُني ... أخضَرُ الجِلدةِ مِن نَسلِ العَرَبْ

يَعني أنه ليس بِأحمرَ كالعَجَم، والأحمَرُ يُطلِقُونه على كل مَن ليس بِعَرَبيٍّ، ومِنهُ: «بُعِثتُ إلى الأسوَدِ والأحمَرِ». اهـ

(٣) هي طَعامٌ من طَحين البُرِّ واللَّحم، وتُطلق في زمانِنا على أشياء عِدَّة بحسَب اختلاف البِلاد، فهي مثلاً نوعٌ من الحَلوى في الشام، وفلفلٌ حارٌّ مَهروسٌ عِندنا.

والْلَّقَبُ: ما أَشْعَرَ بِرِفْعةِ مُسَمَّاهُ كـ«زَينِ العابِدِينَ»، أو ضَعَتِهِ كـ«بَطَّةَ، وأَنْفِ النَّاقةِ».

الكواكب الدرية

ومِن الكُنيةِ أيضاً كما قال الرَّضيُّ والفَخرُ الرَّازيُّ: ما صُدِّرَ بـ«ابنٍ» أو «ابنةٍ»، كـ«ابنِ دَأْيةَ» لِلغُرابِ[1] و«ابن جَلَا» لمَن كان أمرُه مُنكشِفاً، و«ابنِ لَبون»[2]، و«ابنِ آوَى»، و«ابنِ عِرْس»[3]، و«بِنتِ الأرضِ» لِلحَصاةِ، و«ابنةِ الجَبلِ» لِلصَّخرةِ، و«بنتِ مَخاضٍ».

قال الفَخرُ الرَّازيُّ: والمُصدَّرُ بـ«ابنٍ، أو ابنةٍ» يَختصُّ بِعَلَمِ الجِنسِ، كالأمثِلةِ المَذكورةِ، وقيل: لا يَختصُّ بِذَلك، فمِنها «ابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ»، وقيل: ليس بِكُنيةٍ أصلاً، قال الرَّضيُّ: (والكنيةُ لا يُعظَّمُ المُكنيُّ بها)، وردَّه الدَّمامينيُّ.

(واللَّقَبُ: ما أَشْعَرَ) أي: أَعْلَمَ (بِرفعةِ مُسمَّاه) أي: بمَدحِهِ، (كـ«زَينِ العابِدِينَ») لقبُ السَّيِّدِ عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵃، (أو) أشْعَرَ (بِضَعَتِهِ) ـ بفتحِ الضَّادِ، وكسرِها ـ، أي: ذَمِّهِ، والضَّعةُ خلافُ الرِّفعةِ في القَدْرِ، (كـ«بَطَّةَ») ـ بفتحِ الباءِ ـ، وفي «القاموس»: البَطَّةُ: واحدُ البَطِّ لِلإوزِّ، وقَيسُ بَطَّة: لقبٌ. اهـ، (و«أنفِ النَّاقةِ») لقبُ جَعفر بنِ قُرَيعٍ[4]، وسببُ جَريانِ هذا اللَّقبِ عليه أنَّ أباه ذَبَحَ ناقةً وقسَمَها بين نِسائِهِ، فبَعثَتْهُ أمُّه إلى أبِيه، فلم يَبْقَ إلَّا رأسُ النَّاقةِ، فقال له أبُوه: «شأنُك به»[5]، فأدخلَ يدَه في أنفِ النَّاقةِ، وجعلَ يَجرُّه، فلُقِّبَ به.

تنبيهٌ: إنَّما قال كغيره: (أَشْعَرَ) دُون (دلَّ)؛ لأنَّ الواضعَ إنَّما وَضَعَهُ لِتَعيينِ الذَّاتِ مُعتبِراً

---

(١) قيل له ذلك لأنَّه يَقَع على دَأية البَعير فيَنقرُها. والدَّأيةُ من البَعير: المَوضُع الذي يَقَع عليه خَشَبُ الرَّحْلِ، فيَعقرُه.

(٢) الصحيحُ أن هذا اسمُ جنس لا عَلَم، بدليل تَعريفه باللام كما في قول جَرير:

وابنُ اللَّبُون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ

ومثلُه يُقال في نحو: (بِنت مخاض) الآتي.

(٣) هو دُويبَّة مَعروفة دُون السِّنَّور. والصحيحُ أن هذا الحرف مِما جاء مَعرفة ونكرة.

(٤) أبو بَطن مِن سعدِ بنِ زيد مَناة.

(٥) الشأنُ: الحال، أي: تصرَّف فيه، والوجهُ في هذا الحرف النصب أي: الزَم شأنَك به، ويَجوز الرفع بِالابتداء والخبر (به)، أي: شأنُك مُتعلق به.

وإذَا اجتَمَعَ الاسْمُ واللَّقَبُ، وجَبَ تَأخِيرُ اللَّقَبِ في الأَفصَحِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَينُ العابِدِينَ»، ....

الكواكب الدرية

معنَى المدحِ، أو الذَّمِّ، لا لِلمعنى المَذكورِ فقَطْ[١]، وفي «حَواشي العَضُد» لِلأبهريِّ[٢]: الفَرقُ بين الاسمِ واللَّقبِ: أنَّ الاسمَ يُقصَدُ بِدَلالتِهِ الذَّاتُ المعيَّنةُ، واللَّقبَ يُقصَدُ به الذَّاتُ مع الوصفِ، ولِذلك يُختارُ اللَّقبُ عند إرادةِ التَّعظيمِ، أو الإهانةِ. اهـ[٣]

(وإذَا اجتَمعَ الاسمُ واللَّقبُ وَجبَ تَأخِيرُ اللَّقبِ) عنه (في الأَفْصَحِ)؛ لأنَّه غالباً مَنقولٌ مِن اسمِ غيرِ إنسانٍ، كـ«بَطَّة، وقُفَّة»، فتَقديمُهُ يُوهِمُ السَّامعَ أنَّ المرادَ مَعناه الأَصليُّ، ولأنَّه لإشعارِهِ بالمدْحِ أو الذَّمِّ كانَ في معنى النَّعتِ، والنَّعتُ لا يُقدَّمُ، فكذا شِبهُهُ، ولأنَّ فيه العَلميَّةَ وزيادةً، فلو أُتِيَ به أَوَّلاً لأَغنى عن الاسمِ. وهذا كلُّه في اللَّقبِ الخاصِّ الذي ليس بِصُورةِ الكُنيةِ، (نَحوُ) قولِك: («جاءَ زيدٌ زَينُ العابِدينَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «زينُ»: عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، و«العابدِينَ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، ومِثلُه: «جعفَرٌ الصَّادق، ومحمَّدٌ الباقرُ، وعليٌّ الرِّضا، وأبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، وعُمَرُ الفاروقُ، وعُثمانُ ذو النُّورينِ، وعليٌّ المُرْتَضى».

أمَّا اللَّقبُ العامُّ كـ«جمالِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه محمَّدٌ، و«عَفيفِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه عبدُ اللهِ، و«شَرفِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه حَسنٌ، فيَستَوي تقديمُه وتأخيرُه؛ لِفَقْدِ نُكتةِ التَّأخيرِ حالَ عُمومِهِ واشتراكِهِ؛ لأنَّه إنَّما وُضِعَ للاسمِ مُطلقاً، لا لِلمُسمَّى، بخلافِ الخاصِّ فإنَّه إنَّما وُضِعَ لِلمُسمَّى لا للاسمِ، فافْتَرقَا.

وأمَّا اللَّقبُ بِصُورةِ الكُنيةِ كـ«أبي الزِّنادِ» لَقبَ أبي عبد الرَّحمنِ عبدِ اللهِ بنِ ذَكوانَ[٤]،

---

(١) عبارة الفاكهي: لا لهما معاً، ولا لِلمَعنى المذكور.

(٢) أي: حَواشي الأبهَري على شرح العَضُد على مُختَصَر ابن الحاجِب الأُصولي، والأبهَريُّ هو سيفُ الدين أحمد بن عبد العزيز الأُصوليُّ المتكلِّم، (كان حيًّا سنةَ ٧٧٧هـ)؛ والعضُد هو شَيخُه عبد الرحمن بن أحمد عَضُد الدين الإيجي، صاحبُ «العقائد» و«الرسالةِ في عِلم الوضع» و«المواقف» في الكلام وغيرِ ذلك، تُوفي سنة (٧٥٦هـ).

(٣) نقلاً عن «التَّصريح».

(٤) وأمَّا كُنيتُه فأبو عبد الرحمن، قال ابنُ عبد البر: لا يَختلفون في ذلك. اهـ وهو تابعيٌّ من فُقهاء المَدينة.

ويَكُونُ اللَّقَبُ تابِعاً لِلاسْمِ في إعرابِهِ، إلَّا إذَا كانَا مُفرَدَينِ، فَيجِبُ إضافةُ الاسْمِ لِلَّقَبِ، نَحوُ: «سَعِيدُ كُرْزٍ».

الكواكب الدرية

و«أُمِّ المساكينِ» لَقبَ أُمِّ المؤمِنينَ زَينبَ بِنتِ خُزَيمةَ الهلاليَّةِ ﵂، فيَجبُ تأخيرُه مُطلَقاً؛ لِدَفعِ تَوهُّمِ أنَّه كُنيةٌ على أصلِهِ. وقولُه: (في الأفصَحِ) أشارَ به إلى أنَّه قد سُمِعَ تقديمُ اللَّقبِ، ولِذا جَعَلَ بعضُهم تأخيرَه عن الاسمِ غالباً، لا واجباً، وهو ما تَقتَضيهِ التَّعليلاتُ المَذكورةُ؛ لأنَّ النَّعتَ قد يُقدَّمُ، فيُبْدَلُ منه مَنعوتُه، ولأنَّ الأبلغَ أيضاً قد يُقدَّمُ كما في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ولأنَّ السَّماعَ قد وردَ به، لكِنْ في الشِّعرِ، فيُمكِنُ حملُه على الضَّرورةِ.

(ويَكونُ اللَّقبُ) إذا أُخِّرَ (تابِعاً لِلاسمِ في الإعرابِ) بَدلاً منه، أو عطفَ بيانٍ عليه، ويجوزُ أيضاً قَطعُه عن التَّبعيَّةِ: إمَّا برفعِهِ خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أو بِنَصبِهِ مَفعولاً لفعلٍ مَحذوفٍ؛ سواءٌ كانا مُركَّبَينِ كـ«عبدِ اللهِ عَفيفِ الدِّينِ»، أو الأوَّلُ مُفردٌ، والثَّاني مُركَّبٌ، كـ«زيدٍ زَينِ العابدِينِ، وجعفرٍ أَنفِ النَّاقةِ»، أو عكسُه كـ«عبدِ اللهِ بطَّة»، وتُمنَعُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثَّاني لتَعذُّرِها، (إلَّا إذا كانَا مُفرَدَينِ، فيَجِبُ) - أي: عندَ جمهورِ البصريِّينَ - (إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقبِ) ما لم يَمنَعْ منها مانعٌ، (نَحوُ: «سَعِيدِ كُرْزٍ») بإضافةِ «سعيدٍ» إلى «كُرْزٍ»، وكان القياسُ امتناعَ الإضافةِ؛ لأنَّ المسمَّى الأوَّلَ والثَّانيَ واحدٌ، فلو أَضَفْنا الأوَّلَ إلى الثَّاني لَزمَ مِن ذلك إضافةُ الشَّيءِ إلى نفسِهِ، إلَّا أنَّهم أجابُوا عن ذلك: بأنَّه مِن إضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ، فمَعنى: «جاءني سَعيدُ كُرْزٍ» بالإضافةِ: جاءني مُسمَّى هذا الاسمِ. و«كُرْز» - بضمِّ الكافِ وسكونِ الرَّاءِ المهملةِ، وفي آخِرِه زايٌ -، وهو في الأَصلِ: خُرْجُ الرَّاعي[1]. قاله في «التَّصريحِ».

فإنْ مَنَعَ مِن الإضافةِ مانعٌ كما إذا كان الاسمُ مَقروناً بـ«ألْ» كـ«الحارِث كُرْز»، أو كان اللَّقبُ وصفاً في الأصلِ مَقروناً بـ«أل» كـ«إبراهيمَ الخَليلِ، وعُمَرَ الفاروقِ، وهارُون الرَّشيدِ، ومحمَّدٍ المهديِّ»، وكـ«الصَّادقِ، والباقرِ»؛ فلا يُضافُ الأوَّلُ إلى الثَّاني، نصَّ على ذلك ابنُ خَروفٍ. وجوَّزَ ابنُ هشامٍ وغيرُه مِن المحقِّقينَ الإتباعَ أيضاً في المُفردَينِ، والقطعَ كما في غَيرِهما.

---

(١) أي: وِعاؤه الذي يَحمل فيه زادَه ومَتاعه.

ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيَةِ والاسْمِ، ولا بَينَ الكُنيَةِ واللَّقَبِ.

الكواكب الدرية

(ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيَةِ والِاسمِ) إذا اجْتَمَعَا، فيَجوزُ تقديمُ الكُنيةِ على الاسمِ، نحوُ: «قالَ أبو بَكرٍ سَعيدٌ»، وتأخيرُها عنه نحوُ: «قالَ سَعيدٌ أبو بكرٍ»، قال ابنُ عَنقاء: والأصحُّ أنَّ تقديمَها على الاسمِ حيثُ اجتَمَعا هو الرَّاجحُ إنْ لم يَجبْ، ولا سيَّما إذا أَشْعَرَتْ بمَدحٍ أو ذمٍّ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّها لقبٌ، فإنْ قُصِدَ الإشعارُ ابتِداءً بِتَعظيمِ المسمَّى وجبَ تقديمُها؛ لأنَّه ممَّا يُقصَدُ به التَّعظيمُ، ولا شيءَ فيها مِن معنى النَّعتِ، فإذا صُدِّرَتْ عُلِمَ أنَّ المسمَّى معظَّمٌ، وأنَّها كُنيةٌ، لا لَقَبٌ.

(ولا بَينَ الكُنْيَةِ واللَّقَبِ)، فيَجوزُ تَقديمُ الكُنيةِ عليه، وتأخيرُها عنه، قال ابنُ هشامٍ في «الأوضَح»: وفي نُسخةٍ مِن «الخُلاصةِ»[١] ما يَقتضي أنَّ اللَّقبَ يَجبُ تأخيرُه عن الكُنيةِ، كـ«أبي عبدِ اللهِ أنْفِ النَّاقةِ»، وليس كذَلك. اهـ، قال الأزهَريُّ في «التَّصريح»: بل يجوزُ تَقديمُ اللَّقبِ على الكُنيةِ، وتأخيرُها عنه كما تقدَّمَ. اهـ، وقد مَشَى المراديُّ على ظاهرِ كلامِ «الخُلاصة»، فقال: (إذا اجتَمعَ اللَّقبُ مع غيرِه أُخِّرَ اللَّقبُ، وقُدِّمَ الاسمُ والكنيةُ)، ووافَقه ابنُ الصَّائغِ[٢]، واختارَهُ بعضُ المتأخِّرينَ، وقال ابنُ عَنقاءَ: تَعليلاتُ تأخيرِ اللَّقبِ عن الاسمِ تَقتضي تَأخيرَه عن الكُنيةِ، نَعم المَسموعُ تأخيرُه عن الاسمِ دونَ الكُنيةِ. اهـ، قال الفاكهيُّ: وإذا اجتَمَعتِ الثَّلاثةُ قُدِّمَتِ الكُنيةُ على الاسمِ، ثمَّ جيءَ باللَّقبِ، نحوُ: «قالَ أبو بكرٍ سعيدٌ عتيقٌ»، فيَظهرُ وجوبُ تَأخيرِ اللَّقبِ عن الكُنيةِ كما يُؤخَذُ مِن كلامِهم. اهـ[٣].

قال ابنُ عَنقاء: ويجوزُ الإتباعُ والقَطْعُ فيما تَأخَّرَ مِن اسمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقبٍ، هذا هو التَّحقيقُ. اهـ وبِاللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) أراد قولَه:

وأَخِّــرَنْ ذَا إنْ سِــواهُ صَـحِـبَـا

أي: أخِّر اللقبَ إن صحبَ غيرَه وهو الاسمُ والكُنية؛ وقد ذكَر بعضُهم أنَّ هذه الرِّوايةَ هي الأشهَرُ وعليها اعتَمد أكثرُ الشُّرَّاح والمُحشِّين.

(٢) في طبعة: (ابن الضائع)، والصحيح: ابن الصائغ كما في الطبعتين الأُخريين وكما أثبَتناه، وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنةَ (٧٧٦هـ)، من مُصنَّفاتِه «شرح الخلاصة» لابن مالك، وأما ابن الضائع فمُتقدِّم على المرادي، وهو أبو الحسن علي بن محمد المتوفى سنةَ (٦٨٠هـ).

(٣) «الفواكه الجنية» (ص١٧٤-١٧٥).

وينقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُفردٍ ومُرَكَّبٍ.

فالمُفرَدُ: كـ«زَيدٍ، وهِندٍ»، والمُرَكَّبُ: ثَلاثةُ أقسامٍ: مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ كـ«عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الرَّحمنِ» وجَمِيعِ الكُنَى، ومُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ، ....

(ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلَى: مُفرَدٍ) عن التَّركيبِ، (و) إلى (مُركَّبٍ، فالمُفرَدُ كـ«زَيدٍ وهِندٍ»، والمُركَّبُ ثَلاثةُ أقسامٍ):

الأَوَّلُ: (مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ)، وهو الغالبُ في الأعلامِ المُركَّبةِ؛ لأنَّ الأكثرَ فيها الكُنى، وهي مُضافةٌ، وضابِطُه: كلُّ اسمينِ نُزِّلَ ثانِيهِما مَنزلةَ التَّنوينِ ممَّا قبلَهُ، (كـ«عَبدِ اللهِ، وعبدِ الرَّحمَنِ»، وجَمِيعِ الكُنَى) - بضمِّ الكافِ - جمعُ كُنْيَةٍ، وهي كما سَبَقَ: ما صُدِّرَ بـ«أبٍ» أو «أُمٍّ»، فإنَّها كلَّها مُضافةٌ كـ«أبي قُحافةَ، وأمِّ كُلثومٍ».

وحُكمُهُ: أنْ يُعربَ الجزءُ الأَوَّلُ بِحسَبِ العواملِ رفعاً ونَصْباً وجرًّا، ويُخْفَضَ الجزءُ الثَّاني بالإضافةِ دائماً[(١)].

(ومُرَكَّبٌ مَزجِيٌّ[(٢)])، وهو: كلُّ كَلمتينِ نُزِّلَتْ ثانِيَتُهما مَنزلةَ تاءِ التَّأنيثِ ممَّا قبلَها، في أنَّ ما قبلَه مَفتوحُ الآخِرِ كما يُفتَحُ ما قبلَ تاءِ التَّأنيثِ، ويَنْتَقِلُ الإعرابُ إلى الجزءِ الثَّاني، فيُعرَبُ إعرابَ ما لا يَنصرفُ لِلعَلميَّةِ والتَّركيبِ المزجيِّ إذا لم يَكُنْ مَختوماً بـ«وَيهِ»، فإنْ كانَ مختوماً بـ«وَيهِ» كـ«سِيبَويهِ» بُنِيَ على الكسرِ كما مرَّ، ثمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لِذلك بِقَولِه: (كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوتَ») عَلَمٌ على بَلدَينِ: الأُولى منهما بالشَّامِ[(٣)]، والأُخرى باليَمَنِ، والأصلُ فيهما قبلَ التَّركيبِ: «بَعل» و«بَكّ»، و«حَضر» و«مَوت»، فامتَزَجا وصارَا كالكلمةِ الواحِدةِ، قال الجامِي[(٤)]: بَعْلَبَكُّ: عَلَمٌ لِبلدةٍ، مُركَّبٌ مِن «بَعْل» وهو: اسمُ صنمٍ، و«بَك»: اسمُ صاحبِ

---

(١) وإنما أُعرب بإعرابَين وإن كان كلمةً نظراً إلى أصلِه. الفاكهي.

(٢) المُناسبُ لما مَضى: (والثاني: مركَّبٌ مزجي). (٣) وهي مِن مُدن لُبنانَ في زمانِنا.

(٤) هو عبدُ الرحمن بن أحمدَ الجامِي، نُور الدين: مُفسِّر، فاضل، وُلد في جام (مِن بلاد ما وراء النهر)، فتفقَّه، وصَحِب مشايخ الصوفية، وطاف البلاد، وعاد إلى هَراةَ فتُوفي بها. له «تفسير القرآن» و«شرح فُصُوص الحكم لابن عربي»، و«شرح الكافية لابن الحاجب» وهو أحسن شُروحها، سمَّاه «الفوائد الضِّيائية»، و«شَرح الرسالة العَضُدية» في الوَضع، وغير ذلك، وله كُتُب بالفارسية. تُوفي سنة (٨٩٨هـ). «الأعلام» (٣/ ٢٩٦).

وسِيبَوَيهِ»، ....

الكواكب الدرية

هذه البَلدةِ، جُعِلَا اسماً واحداً[١]، وقال أبو السُّعودِ[٢] في «تَفسيرِه»: «بَعل»: اسمُ صنمٍ لأهلِ «بكّ» مِن الشَّامِ، وهو البَلدُ المعروفُ الآنَ بِبَعْلَبَكَّ، قيل: كانَ مِن ذهبٍ، طولُه: عِشرونَ ذراعاً، وله أربعةُ أوجُهٍ، فُتِنُوا به، وعَظَّمُوه، حتَّى أخْدَموه أربعَمائةِ سادنٍ، وجعلُوهم أنبياءَ، فكانَ الشَّيطانُ يَدخُلُ جوفَهُ ويَتَكَلَّمُ بِشَريعةِ الضَّلالةِ، والسَّدَنةُ يَحفظونَها ويُعلِّمونَها النَّاسَ، وقيل: «البَعل»: الرَّبُّ بِلُغةِ أهلِ اليَمَن. اهـ، وفي «القامُوس»: وحَضرمَوت ـ وتُضمُّ الميمُ ـ بلدٌ وقبيلةٌ، ويُقالُ: هذا حَضرُموتٍ ـ بضمِّ الرَّاءِ، ويُضافُ ـ، وإنْ شِئْتَ لا تُنوِّن الثَّاني. اهـ، (و«سِيبَوَيهِ») لقبُ الإمامِ الشَّهيرِ في النَّحوِ، رئيسُ البَصرةِ، بل رئيسُ البَلدَينِ: البصرةِ، والكوفةِ؛ لأنَّه نُقِلَ أنَّ اللهَ تعالى أَحوجَ الكسائيَّ رئيسَ الكوفةِ، فقرأَ كتابَهُ على تِلميذِه الأخفشِ، واسمُه عمرُو بنُ عثمانَ بنِ قُنبرٍ[٣] الحارثيُّ مَولاهُم، وكُنيتُه أبو بِشرٍ، ولكنْ غلبَ اللَّقبُ عليه حتَّى إذا أُطْلِقَ لم يَنصَرِفْ إلَّا إليه، وهو لفظٌ فارسيٌّ معناه: رائحةُ التُّفَّاحِ، قال البَطليوسيُّ[٤] في «شَرح الفَصيح»: الإضافةُ في لغةِ العَجمِ مَقلوبةٌ، و«السِّيبُ»: التُّفَّاحُ، و«وَيهِ»: الرَّائحةُ، والتَّقديرُ: رائحةُ التُّفَّاحِ، وقيل: كانتْ أُمُّه تُرَقِّصُهُ بذلك في صِغَرِه، وقيل: كان كلُّ مَن يَلقاهُ يَشمُّ منه رائحةَ التُّفَّاحِ، وقيل: كانَ يَعتادُ شمَّ التُّفَّاحِ، وقيل: لُقِّبَ بذلك لِلَطافتِهِ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِن لطيفِ الفواكِهِ، وقيل: لأنَّه كانَ أبيضَ مُشرباً بحُمرةٍ كأنَّ خُدودَه لونُ التُّفَّاحِ، أَخَذَ النَّحوَ عن الخليلِ، وجمَعَ العلومَ الَّتي استَفادَها منه في كتابِهِ الَّذي إذا أُطلِقَ

---

(١) «الفوائد الضِّيائية» لِملا الجامي.

(٢) هو مُحمد بن محمد بن مُصطفى العمادي، المَولى أبو السُّعود، مُفسِّر شاعر ذائعُ الصِّيت مِن عُلماء التُّرك، وُلِد بقُرب القُسطنطينية، وتقلَّد القضاءَ والإفتاءَ، وكان حاضرَ الذِّهن سَريعَ البَديهة، وهو صاحبُ التَّفسير المَعروف باسمِه، وقد سَمَّاه «إرشادُ العَقل السَّليم إلى مَزايا الكتاب الكريم». تُوفي سنةَ (٩٨٢هـ) ودُفن بجِوار قبرِ الصَّحابي أبي أيُّوبَ الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) قال الزَّبيدي في «التاج»: بضمٍّ ثم فتحٍ وسُكون. اهـ والمعروفُ فيه (قُنْبَر) أو (قَنْبَر).

(٤) هو أبو مُحمد عبد الله بن مُحمد بن السِّيدِ البَطليوسي، عالمٌ باللغة والأدب مُتبحِّر فيهما، له تَصانيف كثيرة؛ منها: «شرح أدب الكتاب» لابن قُتيبة، و«شرح سَقط الزند»، و«الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل»، و«شرح فَصيح ثعلب». تُوفي سنةَ (٥٢١هـ).

ومُرَكَّبٌ إسْنادِيٌّ كـ«بَرَقَ نَحرُهُ، وشابَ قَرْناهَا».

الكواكب الدرية

في العربيَّةِ لفظُ «الكتاب» لا يَنصرِفُ إلَّا إليه، فجاء كتابُه أحسنَ مِن كلِّ كتابٍ صُنِّفَ في النَّحوِ، وإلى الآنَ لم يُوضَعْ نَظيرُه، والخليلُ بنُ أحمدَ أخذَ النَّحوَ عن شيخِهِ أبي عَمرِو بنِ العَلاءِ أحدِ القُرَّاءِ السَّبعةِ، وأَخَذَ أبو عَمرٍو عن تَلامذةِ أبي الأسوَدِ الدُّؤليِّ، وهم: عَنبسةُ بنُ مَعدانَ[١]، ومَيمونٌ الأقرنُ، ويحيَى بنُ يَعمُرَ العدوانيُّ، وغيرُهم، وقد تَطابَقَتِ الرِّواياتُ أنَّ أبا الأسوَدِ أخذَ بعضَ أبوابِ النَّحوِ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، ثمَّ زادَ فيه بعد ذلك أبواباً أُخَرَ.

(ومُركَّبٌ إسناديٌّ[٢])، وهو: كلُّ كلمتَينِ أُسْنِدَتْ إحداهُما إلى الأُخرَى، (كـ«بَرَقَ) ـ بفتح الرَّاءِ ـ (نَحْرُهُ») لقبُ رَجلٍ، قاله في «القامُوس»، وفي «شَرح هُطَيل[٣] لِلمفصَّل»: كانَ نحرُ «برَق نحرُه» له بَريقٌ، فقيل: برَقَ نَحرُه[٤]، (و«شابَ قَرْناها») أي: ذُؤابَتا شَعْرِها، لُقِّبَتْ به امرأةٌ لقولِ الشَّاعرِ في بَنِيها: [الطَّويل]

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ[٥]

أي: بَنِي التي شابَ قَرْنا رَأْسِها في الصَّرِّ والحَلْبِ.

---

(١) المشهورُ بعَنبسةَ الفِيل.

(٢) المناسبُ ـ كما أشَرنا إليه آنفاً ـ: (والثالث: مُركب إسناديٌّ).

(٣) تقدَّمت تسمِيَتُه بابنِ هُطَيل، وهو الصواب؛ إذ هُطَيل لقبٌ لِجَدِّه لا لَه.

(٤) زاد: فغَلب عليه.

(٥) **البيت**: لِرَجل مِن بني أَسَد.

اللغة: (كذبتُم): أي: بَطَل عليكُم أَمَلُكم وما رَجَوتُمُوه. (شابَ): مِن الشَّيب. (قَرناها): مثنَّى قَرْن، وهو الفَوْد من الشَّعر في جانب الرأس. (تَصُرُّ): تَشدُّ ضَرْع الناقة ونحوِها بالصِّرار، وهو خيطٌ يُشَدُّ فوق الخِلف لِئلَّا يَرضَعها وَلدُها، ومِن عادَة العرب أن تَصُرَّ ضُرُوع الحَلُوبات إذا أرسَلُوها المَرعى سارحةً، فإذا راحَت عَشِيًّا حُلَّت تِلك الأَصِرَّة وحُلِبَت.

المعنى: بطَل ما رَجَوتُم ولن تَتمكَّنوا من الزواج بهذه الفتاةِ، يا أولادَ المَرأة الوَضيعة التي أفنَت حياتها في رِعاية الغَنم والقِيام على شُؤونها من الحَلب وغَيره.

الإعراب: «كذَبتُم»: فعل وفاعل. «وبيتِ»: الواو: حرف قَسَم وجر، (بيتِ): مجرور بها. والجار والمجرور متعلق بفِعل قَسَم مَحذوف. «اللهِ»: لَفظُ الجلالة مُضاف إليه. «لا»: حرف نَفي. «تَنكحُونها»: فعل مضارع =

. . . .

الكواكب الدرية

وحُكمُه: الحكايةُ على ما كان عليه قبلَ التَّسميةِ؛ لأنَّ المسمِّيَ بالجُملةِ غَرَضُهُ بقاءُ صُورتِها، فتقولُ: «جاءني بَرَقَ نحرُه»، و«جاءَتني شابَ قَرْناها»، وإعرابُ الأوَّلِ: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنون: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «برَقَ نحرُه»: فاعلٌ محكيٌّ على ما هو عليه[1]. وإعرابُ الثَّاني: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: علامةُ التَّأنيثِ، والنُّون: للوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «شابَ قَرناها»: فاعلٌ محكيٌّ على ما هو عليه، ومثلُه: «تأبَّطَ شرًّا» ونحوُه مِن الجُمَلِ المسمَّى بها.

تتمَّةٌ: يَنْقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُرْتَجَلٍ، ومَنقولٍ:

فالمرتَجَلُ هو: الَّذي لم يُستعمَلْ إلَّا عَلَماً، وهو نادرٌ كـ«سُعادَ».

والمَنقولُ، وهو: الذي وُضِعَ غيرَ عَلَمٍ، ثمَّ استُعمِلَ عَلَماً، كـ«فَضْل، وحَسَن، وزَيد، وثَور، ومَنصُور، ومحمَّد».

ومِن أقسامِ العَلَمِ الشَّخصيِّ اتِّفاقاً: العَلَمُ بِالغَلَبَةِ، وحَقيقةُ الغَلَبَةِ كونُ الاسم عامًّا في نفسِهِ، ثمَّ يَعرِضُ لَه مِن حيثُ الاستِعمالُ خُصوصٌ في بعضِ مَن يَستحِقُّهُ، فيَشتهِرُ به اشتهاراً تامًّا يَمنَعُ الشَّرِكَةَ فيه، وتَلزَمُهُ الإضافةُ كـ«ابنِ عُمَرَ، وابنِ عبَّاسٍ»، أو «ألْ» كـ«الكَعبة[2]، والمَدينة»، و«النَّجم» لِلثُّرَيَّا.



= مرفوع بثُبوت النون، والواو: فاعِل، و(ها): مفعولٌ به. وجُملةُ (لا تَنكحونها) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ القَسَم. «بَني»: منادى بِحرف نداء محذوف مضافٌ مَنصوب بالياء. «شاب قَرناها»: مضافٌ إليه مجرور بكسرةٍ مقدَّرة مَنَع من ظهورها الحِكاية. «تَصرُّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: هي. والجملةُ في محلِّ نصبٍ حال. الواو: عاطفة للجُمَل، «تَحلب»: مُضارع مرفوع، فاعله: هي.

والشاهد: في قوله: (شابَ قَرناها) فإنه اسمٌ للمرأة وهو مُركَّبٌ تركيباً إسناديًّا؛ إذ أصلُه الجملةُ الفعليَّة، وهذا أحدُ ثلاثةِ أنواعٍ من العلَم المُركَّبِ.

(١) أي: مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرة على آخِره منع من ظهورها الحكايةُ.

(٢) وأصلُها الغُرفة وكلُّ بيت مربَّع عند العرب.

فصلٌ

اسْمُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ، وهُوَ «ذَا» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«ذِي، وذِهِ، وتِي، وتِهِ، وتَا» لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ، ....

(فَصلٌ) في بَيانِ أسماءِ الإشارةِ

وتُسمَّى المبهَماتِ لِعُمومِها، وصَلاحِيَتِها[1] لِلإشارة[2] إلى كلِّ جِنسٍ، وإلى أشخاصِ كلِّ نوعٍ، نحوُ: «هذا حيوانٌ، وهذا جمادٌ، وهذا رَجلٌ، وهذا فرَسٌ».

(**اسمُ الإشارةِ**) حَدُّه المميِّزُ له عمَّا عداه هو: (**ما**) أي: كلُّ اسمٍ (**وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ**) أي: لمسمًّى مع الإشارةِ إليه، كقَولك: «هذا» مُشيراً إلى زيدٍ مثلاً، فتدُلُّ لفظةُ «ذا» على ذاتِ زيدٍ، وعلى الإشارةِ لِتِلك الذَّاتِ.

(**وهو: «ذَا»**) يُشارُ به (**لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ**) مِن أيِّ جِنسٍ كانَ، وألِفُه أصليَّةٌ على الأصحِّ[3]، وقال الكوفيُّون: الاسمُ هو الذَّالُ فقَطْ، والألفُ زِيدَتْ للتَّكثيرِ، بدليلِ سُقوطِها في التَّثنيةِ، نحوُ: «ذانِ»، ورُدَّ بأنَّ «ذانِ» ليس تَثنيةَ «ذا»، بل هي صِيغةٌ وُضِعَتْ لِلتَّثنيةِ كـ«أنتُما، وهُما».

(**و«ذِي، وذِهْ»**) ـ بإسكانِ الهاءِ، وبِكسرِها بغَيرِ إشباعٍ ـ، وهو معنَى قولِ الفاكهيِّ: (وبِالاختلاسِ)[4].

(**و«تِي، وتِهْ»**) ـ بإسكانِ الهاءِ، وبِكسرِها بالإشباعِ وتَركِهِ ـ.

(**و«تَا»**) ـ بِالقَصرِ[5] ـ، يُشارُ بكلٍّ مِن هَذه الخَمسةِ (**لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ**)، ولا يُثَنَّى مِن لغاتِ

---

(١) بِتَخفيف الياء، ونظيرُه: (كَراهيَة، ورَفاهيَة، وعَلانيَة)، قال الزَّبيدي: وليس في كَلامهم (فَعاليَّة) مُشدَّدةً، كذا نَقلُوه. اهـ وجوَّز بعض المعاصِرينَ التشديد فيها على أنها مصدرٌ صِناعيٌّ، والأَولى اجتِنابُه.

(٢) أي: بها، كما في «الفواكه».

(٣) أي: غيرُ مُنقَلبة عن شيء؛ إذ أصلُ الأسماء المَبنيَّة أن تُوضع على حرف أو حرفَين، وهو مذهب جماعة مِنهم السيرافي، أو مَقصودُه أنها غيرُ زائدةٍ وإن كانت مُنقلبةً عن أصل، وهذا هو المذهبُ المشهور المعروفُ، وهو قولُ البصريِّين وإن اختلفُوا بعد ذلك في الحرف المنقَلَب عنه.

(٤) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٧٦). والصحيحُ جوازُ الإشباع فيه أيضاً كالذي بعده.

(٥) أي: اللُّغويِّ لا الاصطِلاحيِّ؛ لأنه مبنيٌّ.

و«ذَانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ في حالةِ الرَّفعِ، و«ذَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«تانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«تَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، ....

الكواكب الدرية

المُفردةِ المُؤنَّثةِ إلَّا «تا» وحدَها؛ لأنَّه لا يَلزَمُ معها كثيرُ تَغييرٍ. وقد تَقعُ الإشارةُ للمُؤنَّثِ بلفظِ المُذكَّرِ، كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، وهو لإرادةِ الجِرْمِ[١]، أو الكَوكَبِ، وقيل: لأنَّه حكايةُ قولِ إبراهيمَ، ولم يَكُنْ مِن لسانِهِ الفرقُ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ في الإشارةِ كما لا يُفرِّقُ بينهما في ذلك التُّركُ والفُرس، بل المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ عِندهم في ذلك على السَّواءِ، قاله أبو حيَّان.

(و«ذانِ») ـ بكسرِ النُّونِ مُخفَّفةً، ويجوزُ تَشديدُها ـ (لِلمُثَنَّى المُذكَّرِ)، يُشارُ بِه إليه (في حالةِ الرَّفعِ) نحوُ: «جاءَني ذانِ».

(و«ذَينِ») يُشارُ بِه إليه (في حالتَي النَّصبِ والجَرِّ)، نحوُ: «رأيتُ ذَينِ، ومرَرتُ بِذَينِ».

(و«تانِ») ـ بتَخفيفِ النُّونِ، وتشديدِها ـ (لِلمُثَنَّى المُؤنَّثِ)، فيُشارُ بِه إليه (في حالةِ الرَّفعِ) نحوُ: «جاءني تانِ».

(و«تَينِ») يُشارُ به إليه (في حالتَي النَّصبِ والجرِّ)، نحوُ: «رأيتُ تَينِ، ومرَرتُ بِتَينِ».

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّهما مثنَّيانِ حقيقةً، وأنَّهما مُعربانِ كـ«الزَّيدانِ»، والَّذي ذهبَ إليه المحقِّقونَ أنَّهما مبنيَّانِ؛ لِوجودِ علَّةِ البناءِ فيهما، وإنَّما جاءَا على صُورةِ المثنَّى المَرفوعِ في حالةِ الرَّفعِ، وعلى صورةِ المثنَّى المَنصوبِ والمَجرورِ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، فليستِ الياءُ فيهما منقلبةً عن الألفِ، بل كلٌّ منهما أصلٌ؛ لأنَّ وُقوعَهما على صورةِ المُعرَبِ اتِّفاقيٌّ، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «جاءَني ذانِ»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «ذانِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ[٢] فاعلٌ، ومثلُه «تانِ»، وتقولُ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ: «ذَينِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ[٣] مَفعولٌ به إنْ كان مَنصوباً، وإنْ كانَ مَجروراً نحوُ: «مررتُ بذينِ»: الباء: حرفُ جرٍّ، و«ذينِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ بالباءِ.

---

(١) بكَسر الجيم، وأمَّا مَضمومُها فمَعناه الجَريمة.

(٢) أي: مَبنيٌّ على الألف في محلِّ رفع.

(٣) أي: مَبنيٌّ على الياء في محلِّ نصب. وكذا يُقال فيما بعدَه إلا أنه في محلِّ جر.

ولِلجَمْعِ مُذَكَّراً كانَ أو مُؤَنَّثاً «أُولَاءِ» بِالمَدِّ عِندَ الحِجازِيِّينَ، وبِالقَصْرِ عِندَ التَّمِيمِيِّينَ.

ويَجُوزُ دُخُولُ «ها» التَّنْبِيهِ على أَسْماءِ الإشارةِ، نَحوُ: «هذَا، وهَذِهِ، وهَذانِ، وهَذَيْنِ، وهاتَانِ، وهاتَيْنِ، وهَؤُلاءِ».

وإذَا كانَ المُشارُ إلَيهِ بَعِيداً لَحِقَتِ اسْمَ الإشارةِ كافٌ حَرفِيَّةٌ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الاسْمِيَّةِ ....

الكواكب الدرية

(ولِلجَمعِ مُذكَّراً كانَ، أو مُؤنَّثاً)؛ عاقلاً كانَ، أو غيرَ عاقلٍ: («أُولاءِ» بِالمَدِّ)، أي: بهمزةٍ مَكسُورةٍ في آخِرِه مُنوَّناً، نحوُ: «جاءني أُولاءٍ»، أو «هؤلاءٍ»، وغيرَ منوَّنٍ نحوُ: «جاءني أُولاءِ»، أو «هَؤلاءِ» (عندَ الحِجازِيِّينَ) أي: العربِ المنسوبينَ لِلحجازِ، (وبِالقَصرِ) أي: بلا همزةٍ في آخِرِهِ (عِندَ التَّمِيمِيِّينَ)، أي: العربِ المَشهُورينَ بِبَني تميمٍ، سكَّانُ بلادِ نجدٍ، ورُوِيَتْ أيضاً عن قَيسٍ ورَبيعةَ وأَسد، فيَقولُونَ: «جاءني أُولى، وهَؤُلى - بفتحِ الهاءِ وضمِّ الهمزةِ وفتحِ اللَّامِ -، وقد يُقالُ فيها: «هَوْلَى» - بفتحِ الهاء وسكونِ الواوِ وفتحِ اللَّام -، قال الفاكهيُّ: وإذا كانَ مَقصوراً يُكتَبُ بالياءِ[1]، أي: وإنْ كانَ ممدوداً كُتبَ بالألفِ.

(ويَجُوزُ دُخُولُ «هَا» التَّنبِيهِ) بقَصرِ ألفِ «ها»[2]، قالهُ ابنُ عَنقاء، وفي «الفَواكِهِ»: (بألفٍ غيرِ مَهموزةٍ)، (على) أوائلِ (أَسماءِ الإشارةِ)؛ لِتَنبيهِ المخاطَبِ على ما يُلقى إليه، وإزالةً لِغَفلتِهِ، (نَحوُ: «هذَا») في الإشارةِ لِلمُذكَّرِ، (و«هَذِه») في الإشارةِ للمُؤنَّثِ، (و«هَذانِ») للمثنَّى المُذكَّرِ في حالةِ الرَّفعِ، (و«هَذَينِ») له في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، (و«هاتانِ») للمثنَّى المُؤنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، (و«هاتَينِ») له في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، (و«هَؤُلاءِ») للجمعِ مُطلقاً. وهذه أمثِلةُ المشارِ إليه إذا كانَ قريباً.

(وإذَا كانَ المُشارُ إلَيه بَعِيداً، أَلحقْتَ) وُجوباً آخِرَ (اسمِ الإشارةِ كافاً حَرفِيَّةً[3])، أي: لا مَوضعَ لها مِن الإعرابِ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُضافُ، بل هي حرفُ خطابٍ جِيءَ به لِلدَّلالةِ على بُعْدِ المُشارِ إليه، غيرَ أنَّها (تَتَصرَّفُ تَصرُّفَ الكافِ الاسمِيَّةِ) غالباً، فتكونُ

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص١٧٧).

(٢) أي: وبإضافةِ الكلمةِ لما بعدَها.

(٣) الذي في المتن الممزُوج عند الفاكِهي: (لَحِقت اسمَ الإشارة كافٌ حرفيَّة)، ورأيتُ مِثلَه في النُّسخ الخطيَّة للمتن، ومِن ثَمَّ أبقيتُه على ذلك في أعلى الصفحة.

بِحَسَبِ المُخاطَبِ، نَحوُ: «ذاكَ، وذَاكِ، وذاكُما، وذاكُمْ، وذاكُنَّ». ويَجُوزُ أنْ تَزِيدَ قَبْلَها لاماً، ....

الكواكب الدرية

(بِحَسَبِ المُخاطَبِ)؛ لِتَدلَّ على حالةِ مَن يُخاطِبُهُ مِن إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، (نَحوُ: «ذاكَ») - بفتحِ الكافِ - إذا كانتِ الإشارةُ إلى مُفردٍ مُذكَّرٍ، والخطابُ لمُفردٍ مُذكَّرٍ أيضاً، (و«ذاكِ») - بكسرِ الكافِ - إذا كانتِ الإشارةُ إلى مُفردٍ، والخطابُ لمُؤنَّثةٍ، (و«ذاكُما») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لمثنًّى، (و«ذاكُمْ») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لجمعِ الذُّكورِ، (و«ذاكُنَّ») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لجمعِ الإناثِ.

ومِن غيرِ الغالبِ أنْ يُفتَحَ في التَّذكيرِ، ويُكْسَرَ في التَّأنيثِ، ولا يَلحقَها دليلُ تَثنيةٍ ولا جمعٍ.

ودُونَ هذا أنْ تُفتَحَ مُطلَقاً، ولا تَلحقَها علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، ويَحتملُهما قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ في البقرةِ[1] [٢٣٢]، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ[2] خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في المجادِلةِ [١٢].

فائدةٌ: قد تَتَّصلُ هذه الكافُ بـ«أرأيتَ» بمعنى: أَخْبِرْني؛ لأنَّ «أرأيتَ»:

تكونُ تارةً بمعنى النَّظرِ أو العِلْمِ، فتُفيدُ الاستِفهامَ، وتُسْنَدُ للظَّاهرِ والضَّميرِ، وتَتَّصِلُ بها الكاف مَفعولاً به، فتقولُ فيهما: «أَرَأَيتَكَ قائماً؟»، أي: أَعَلِمْتَ نَفْسَكَ قائماً؟.

وتارةً بمعنى: أَخْبِرْني، فلا تُفيدُ استِفهاماً، ولا تُسنَدُ إلى غيرِ تاءِ المخاطَبِ، نحوُ: «أَرَأَيتَ زيداً ما صَنَعَ»، أي: أَخْبِرْني عن زيدٍ، فإذا اتَّصلتْ بها هذه الكافُ لَزِمَتِ التَّاءُ الإفرادَ والتَّذكيرَ؛ استِغناءً بِلُحُوقِ العلاماتِ للكافِ، فتقولُ: «أَرَأَيتَكَ، أَرَأَيتَكُما، أَرَأَيتَكُم، أَرَأَيتَكُنَّ زيداً ما صَنَعَ»، أي: أَخْبِرْني عن زيدٍ، فالتَّاءُ: فاعلٌ، والكافُ: حرفُ خطابٍ، وقالَ الفرَّاءُ بِالعكسِ، وقال الكسائيُّ: التَّاءُ: فاعلٌ، والكافُ: مَفعولٌ، و«زيداً»: مَنصوبٌ بنَزعِ الخافضِ، وجُملةُ «ما صَنَعَ» بدلُ اشتِمالٍ مِن «زيدٍ»، أو مُستأنَفةٌ.

(ويَجُوزُ) أي: مع إلحاقِ الكافِ (أنْ تَزِيدَ قَبلَها لاماً)؛ زيادةً في الدَّلالةِ على البُعْدِ،

---

(١) أي: لأن الخطابَ لجماعةٍ بدليل أول الآية وهو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ وقولِه بعدُ: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾. ومِثله يقال في آية المجادلة الآتية.

(٢) في الأصل: (ذلكم)، وهو خطأ؛ إذ الآية بالإفراد، وعليه تمثيلُ «التَّصريح»، والشارح ناقلٌ منه حرفيًّا.

نَحوُ: «ذَلِكَ، وذَلِكِ، وذلِكُما، وذلِكُمْ، وذَلِكُنَّ».

ولا تَدْخُلُ اللامُ في المُثَنَّى، ولا في الجَمْعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ، وإنَّما تَدْخُلُ فِيهِما حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِكَ»، وكذَلِكَ على المُفرَدِ إذا تَقَدَّمَتهُ «ها» التَّنبيهِ، نَحوُ: «هَذَا»، فَيُقالُ فِيهِ حالةَ البُعدِ: «هَذاكَ».

ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ ....

الكواكب الدرية

(نَحوُ: «ذلِكَ») ـ بفتحِ الكافِ ـ، («ذلِكِ») ـ بكسرِها ـ، («ذَلكُما، ذَلِكُم، ذلِكُنَّ») بحذفِ العاطفِ، وتقولُ في إعرابِه: «ذا»: اسمُ إشارةٍ، واللام: للبُعْدِ، والكاف: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

(ولا تَدخُلُ اللَّامُ في) اسمِ الإشارةِ إذا كانَ على صورةِ (المُثَنَّى) مُطلقاً، فلا يُقالُ: «ذانِلكُما»، ولا: «تانِلكُما»، (ولا) إذا كانَ على صيغةٍ (في) صورةِ (الجَمعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ)، وهمُ الحجازيُّون كما تَقدَّمَ، فلا يُقالُ على لغتِهم: «أُولاءِلكَ». وأمَّا مَن قَصَرَهُ: فمِنهم مَن لا يأتي باللَّامِ أيضاً، ومِنهم مَن يَأتي بها، (وإنَّما تدخُلُ فِيهِما) أي: في المثنَّى والجمعِ في لغةِ مَن مدَّه (حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِك». وكذَلِكَ) أي: كما لا تَدْخُلُ اللَّامُ على المثنَّى والمَجموعِ (لا تَدْخُلُ على المُفرَدِ) المُذكَّرِ، أو المُؤنَّثِ (إذا تَقَدَّمَتْهُ «ها») ـ بالقصر ـ (التَّنبيهِ)، وإلى هذا أشارَ ابنُ مالكٍ في «الألفيَّة» بِقوله: [الرَّجز]

والـلَّامُ إنْ قَـدَّمْـتَ (هـا) مُـمْـتَـنِـعَـهْ

(نَحوُ: «هذَا»، فيُقالُ فِيه حالةَ البُعْدِ: «هذَاكَ»)، ولا يُقالُ فيه: «هذالِك».

وكلامُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّه ليس لاسمِ الإشارةِ إلَّا مَرتَبَتانِ: قُرْبى، وبُعدَى[1]، وهي طَريقةُ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، لكنَّ الجمهورَ على أنَّ له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى: وهي المُجرَّدةُ عن الكافِ واللَّامِ، نحوُ: «ذا»، وبُعْدى: وهي المقرونةُ بهما، نحوُ: «ذَلك»، ووُسْطى: وهي التي بالكافِ وحدَها، نحوُ: «ذاك»؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ تُشْعِرُ بِزيادةِ المسافةِ.

(ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ) بِلَفظينِ لا يُشارُ بهما إلى غيرِه، بخلافِ جميعِ ما تقدَّمَ

---

(١) الأولى: (قَريبة وبَعيدة)، كما في «شَرح التسهيل» وغيرِه؛ إذ استعمال أفعَلِ التفضيل دُون أحدِ الثَّلاثة غيرُ مَرضيٍّ عندهُم.

بـ«هُنَا» أو «هَهُنا»، نحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وإلى المكانِ البعيدِ بـ«هُناكَ»، أو «هاهُنَاكَ»، أو «هُنَالِكَ»، أو «هَنَّا» أو «هِنَّا»، أو «ثَمَّ» نحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠].

الكواكب الدرية

مِن أسماءِ الإشارةِ، فإنَّه يُشارُ به إلى المكانِ وغيرِه، (بـ«هُنَا») ـ بضمِّ الهاءِ وتخفيفِ النُّونِ ـ مُجرَّدةً عن «ها» التَّنبيه، (أو «هَهُنا») بِتَقديمِ «ها» التَّنبيهِ عليها، (نحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾) وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفعُ الخَبَرَ، و«نا»: المدغمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، ﴿هَٰهُنَا﴾: الهاء: للتَّنبيهِ، «هُنا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ مُتعلِّقٌ بـ﴿قَٰعِدُونَ﴾، ﴿قَٰعِدُونَ﴾: خبرُ «إنَّ»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قاعدٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، وفاعِلُه مُستَتِرٌ فيه جَوازاً[1] تَقديرُه: نحنُ[2].

(و) يُشارُ (إلى المَكانِ البَعِيدِ) بألفاظٍ: (بِـ«هُناك») بالكافِ وَحدَها، (أو «هَهُنَاكَ») بالكافِ مع «ها» التَّنبيهِ، (أو «هُنالِك») بالكافِ واللَّامِ، (أو «هَنَّا») بفتحِ الهاءِ وتَشديدِ النُّونِ، (أو «هِنَّا») بكسرِ الهاءِ وتشديدِ النُّونِ، (أو «ثَمَّ») بفتحِ المثلَّثةِ وتَشديدِ الميمِ، ولا تَلحَقُها كافٌ ولا لامٌ.

و«هُناك» وما بعدَه إلى قَولِه: «أو ثَمَّ» كلُّها يُقالُ في إعرابِها: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، والكافُ[3]: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، واللام: لِلدَّلالةِ على البُعْدِ، (نَحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عَطفٍ على قَولِهِ تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[4] [الإنسان: ١٩]، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ[5] مِن الزَّمانِ، ﴿رَأَيْتَ﴾: فعلٌ

---

(١) وقيل: وجوباً، والأولُ أصحُّ.

(٢) وقيل: هُم، والأول أصحُّ أيضاً.

(٣) أي: فيما جازَ دُخولُها عليه من ذلك.

(٤) فيه نظرٌ ظاهر؛ لأن الجملةَ المذكورةَ في محل رفع صِفة ثانية لـ(وِلدان) من قَوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾، فالصحيح أن الواوَ استئنافيَّةٌ.

(٥) الصحيحُ: (ظرفٌ لما يُستقبَل). وأحسنُ منه: (ظرفٌ مُستقبَلٌ) كما في «المُغني».

. . . .

الكواكب الدرية

وفاعلٌ، ﴿ثَمَّ﴾: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ؛ لأنَّها ملازمةٌ لها، متعلِّقةٌ بـ﴿رَأَيْتَ﴾، وفي «أجوبةِ ابنِ هشامٍ»[1]: «مَسألةٌ»: أينَ مَفعولُ ﴿رَأَيْتَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾؟ الجوابُ: قال المحقِّقونَ: لا مَفعولَ لها، وقالَ قومٌ: لها مَفعولٌ، واختلَفَ هؤلاءِ: فقِيل: مَوصولٌ حُذِفَ وبَقِيَتْ صِلَتُهُ، والتَّقديرُ: وإذا رأيتَ ما ثَمَّ، قِيل: ومِثْلُه ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، أي: ما بَينكم، و﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، أي: ما بَيني وبَينَك[2]، وقِيلَ: مَذكورٌ، وهو نفسُ ﴿ثَمَّ﴾.

ويَرُدُّ الأوَّلَ أنَّ المَوصولَ وصِلتَهُ كالكلمةِ الواحدةِ، فلا يَحسُنُ حَذفُ أحدِهما وبقاءُ الآخَرِ؛ والثَّانيَ أنَّ «ثَمَّ» لم تُستعمَلْ في العربيَّةِ إلا ظرفاً، كقَوله: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، أو مَجرورةً بـ«مِن»، أو «إلى». اهـ

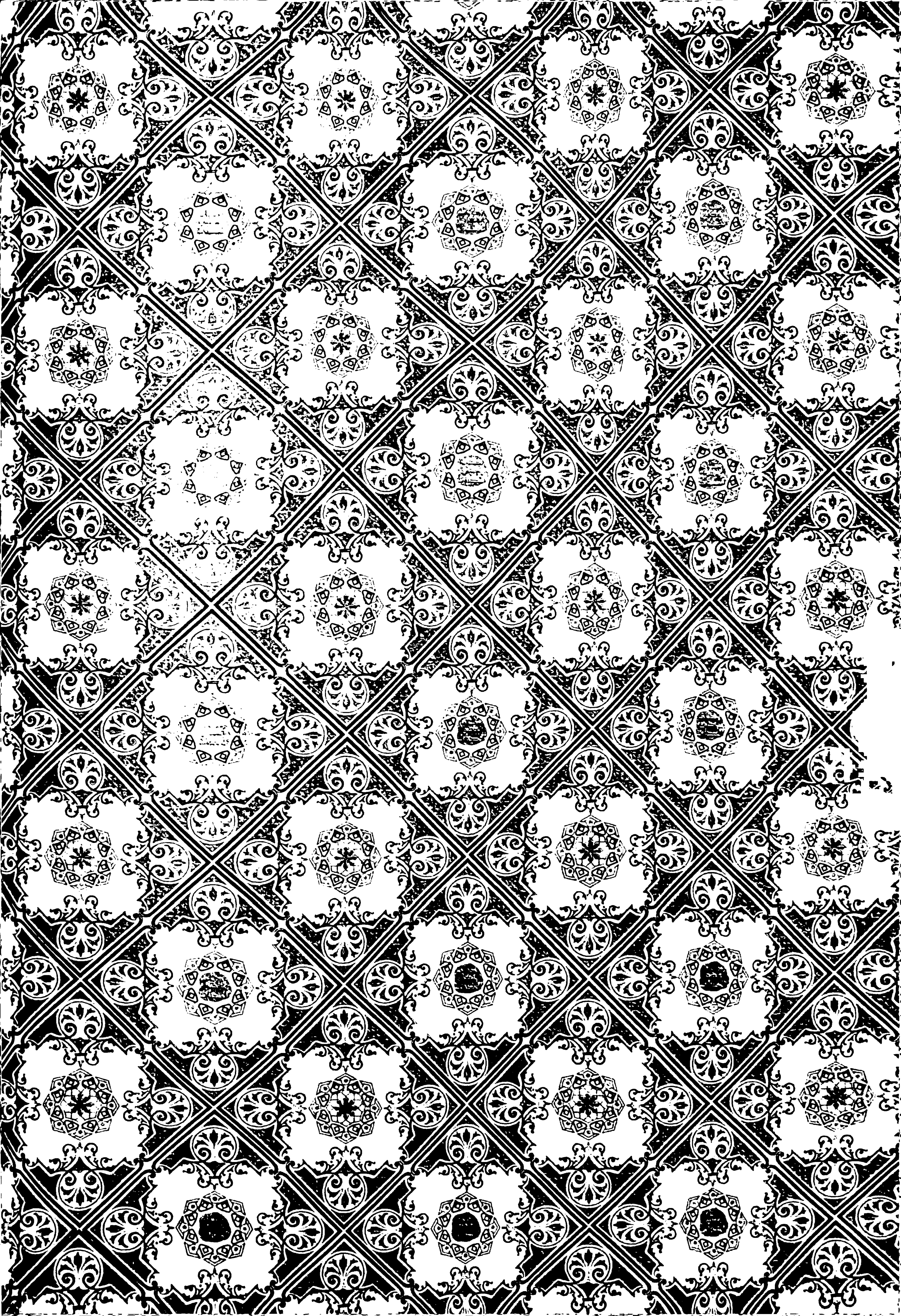
وجوابُ «إذا»: قولُه: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾، فوَقْفُ بعضِ القُرَّاءِ على ﴿ثَمَّ﴾ والابتِداءُ بِقَوله: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ غيرُ حَسنٍ؛ لِما فيه مِن الفصلِ بين «إذَا» وجَوابِها.

❁ ❁ ❁

---

(١) هي رسالةٌ لطيفةٌ مَشهورةٌ باسمِ «أسئلةٌ وأجوبة في إعراب القرآن».

(٢) بفتح النون هَهنا وإن كانت مَكسورةً في الآيةِ؛ لأنها إنما كُسرت هناك حين تُوُسِّع في الظرفِ بعد حذفِ (ما)، فجُعل كأنه مفعولٌ وأُضيف إليه ما قبلَه، ومَنَع بعضُهم أصلاً تقديرَ (ما) في هذا النوع، وفرَّق بينَه وبينَ ما بَقيَ على الظرفيَّة نحو: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، قال: لأن الإضافة أخرَجَته عن الظَّرفية، والصحيحُ الجوازُ؛ لأنه في حال الإضافةِ غيرُه في حال الصلةِ، والتقديرُ إنما هو من حيثُ المعنى بِالنظر إلى الأصل لا غيرُ.



فصل

الإسمُ المَوصُولُ: ما افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ، ....

(فَصلٌ) في بيانِ الاسمِ المَوصولِ وصلتِهِ

قال العَلويُّ في «شَرح الجامِع»: والغرضُ مِن وَضعِ المَوصولِ وَصفُ المعارفِ بالجُمَلِ، ولهذا امتَنَعَ حذفُ الصِّلةِ، واختَلفُوا فيما تَعرَّفَ به المَوصولُ:

فقيل: هو مَعرفةٌ بِالوضعِ؛ لأنَّ وضعَ المَوصولِ على أنْ يُطْلِقَهُ المتكلِّمُ على ما يَعتَقِدُ أنَّ المخاطَبَ يَعرِفُهُ بكونِهِ محكوماً عليه بحكمٍ مَعلومِ الحصولِ له[١].

وقيل: بـ«أل» في نَحوِ: «الَّذي، والَّتي»، وبِنِيَّتِها في نحوِ: «مَن، وما».

وقيل: بِالصِّلةِ؛ لأنَّها مَعهُودةٌ للمخاطَب، و«أل» في نحوِ: «الَّذي» زائدةٌ لازمةٌ غالباً، وهذا ما عليه الجُمهورُ، وهو الصَّحيحُ.

(**الاسمُ المَوصُولُ**) هو: (ما) أي: اسمٌ (افتَقرَ) أي: احتاجَ في بَيانِ مُسمَّاه (**إلى صِلَةٍ**) تَتَّصِلُ به؛ لِتُكَمِّلَ مَعناه: إمَّا جُملةٍ خبريَّةٍ، أو ظرفٍ، أو جارٍّ ومَجرورٍ تامَّينِ، أو وصفٍ صريحٍ، (و) إلى (**عائِدٍ**) تَشتَمِلُ عليه تلك الصِّلةُ، والمرادُ به ضميرٌ يعودُ على المَوصولِ؛ لربطِ الصِّلةِ به، وقد قيلَ: إنَّ شرفَ الدِّينِ محمَّدَ بنَ عِيسى[٢] مَرِضَ فكَتَبَ إلى الملكِ المعظَّمِ[٣]: [الوافر]

انْظُرْ إلَيَّ بِعَيْنِ مَوْلًى لَمْ يَزَلْ ... يُولِي النَّدَى وتَلافَ قَبلَ تَلافِي

أَنَا كَـ«الَّذِي» أَحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ ... فَاغْنَمْ دُعَائِيَ وَالثَّنَاءَ الوَافِي[٤]

---

(١) في «الرضي» زِيادة: أو بكون مُتعلقه مَحكوماً عليه بحُكم... إلخ.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: محمَّد بن عُنين، وهو: شرفُ الدين أبو المَحاسِن مُحمد بن نصر الله الحُسين بن عُنَين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدِّمشقي المولِد والوفاة، وُلد في سنة (٥٤٩) وتُوفي سنةَ (٦٣٠هـ).

(٣) هو سُلطان دمشق الأيُوبي: شرفُ الدين عيسَى، ابنُ الملك العادل سَيف الدين أحمد شقيقِ الناصِر صَلاحِ الدين، تُوفي بعد أن حَكم تِسع سنينَ سنةَ (٦٢٤هـ)، وكان عاملاً بالفِقه والشعر، وله كتاب في العَروض وديوان شِعر.

(٤) يُروى أيضاً: فاغنَم ثنائيَ والدعاءَ الوافي. و(المولى): السيد، و(يُولي النَّدى) أي: يُسدي الخير أو يُتابع العطاء، و(الوافي): التام الكثير. و(تلافَ) بمعنى: تدارَكْ، وأمَّا (تَلافي) فالظاهر أنه أراد به تَلَفي، وهو الهَلاك =

. . . .

الكواكب الدرية

فجاءَ المَلِكُ المعظَّمُ يَعودُهُ، ومعه ألفُ دِينارٍ[(١)]، وقال له: أنتَ «الذي»، وأنا العائدُ، وهذه الصِّلةُ.

واحترزَ المصنِّفُ بالاسمِ المَوصولِ عن المَوصولِ الحَرْفِيِّ، فإنَّه ـ وإنِ افتقرَ إلى صلةٍ ـ لا يَحتاجُ إلى عائدٍ، قال ابنُ هِشام: والمَوصولُ الحَرفِيُّ: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بالمصدرِ، قال عبدُ الرَّؤوفِ المُناويُّ[(٢)]: والأصحُّ أنَّها خَمسةٌ[(٣)]، وقد نَظَمتُها بِقَولي: [الوافر]

مَوْصُولُنَا الحَرْفِيُّ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ ... هِيَ «أَنْ وأَنَّ وَكَيْ ومَا» فَاحْفَظْ و«لَوْ»

فـ«أنَّ» المَفتوحةُ المشدَّدةُ ومِثلُها المُخفَّفةُ مِن الثَّقيلةِ تُؤوَّلُ مع مَعمولَيْها بمَصدرٍ[(٤)]، فإنْ كان خبرُها مُشتَقًّا مِن اسمٍ أو فعلٍ مُتصرِّفٍ، فالمصدرُ المؤوَّلُ مِن لفظِهِ، وإنْ كانَ جامداً

= والفَساد والعَطَب، إلا أنه لم يُسمَع بالألف، فلعلَّه أشبَع الفتحة ضرورةً، أو ظنَّه مَسموعاً كنَظائره من نحوِ: الفسَاد والهلاك والفَناء والذَّهاب والنَّفاد والخَسار.

ثم إني رأيتُ بعد أن كتبتُ هذا الشاعرَ الخُبزأُرزيَّ يقول:

مَـن فـي يَـدَيـكَ تَـلافُـه ... لا تَـلْـهُ عَـنـهُ فـيَـتْـلَـفَـا

أي: هلاكُه، إلا أنه شاعر عباسيٌّ عاش بعد عصر الاحتِجاج وتُوفي سنةَ (٣١٧هـ). ووقع في «الدر المختار»: (وأن يَتلافى تَلافَه)، فكتب عليه ابنُ عابدين: الذي في «القاموس» و«جامع اللغة» و«لِسان العرب»: التَّلف: الهلاك، ولم يَذكُروا التَّلاف فليُراجع. اهـ (ح)، ووَقع التعبيرُ به لِغَير الشارح كالإمام عمرَ بنِ الفارض قُدِّس سِره في قَصيدته الكافية بِقَوله:

وتَـلافِـي إن كـانَ فِـيـه ائـتِـلافـي ... بِـكَ عَـجِّـل بِـه جُـعِـلـتُ فِـداكَـا

ويَحتمل أن الألف إشباعٌ، وهو لُغة قَوم... إلخ كلامِه.

(١) سُبحانَ مَن ألهَم هذا الشاعرَ وأمثالَه كسبَ المال بِالبيت والبيتَين من الشعر ولو في المَرض! وليتَ مثلَ هؤلاء المُلوك والأُمراء المتذوِّقين لِلأدب قد بَقِيَت منهم بقيَّةٌ في زَمانِنا، إذاً لاستَمتَع بهم كلُّ أديب ظَريف.

(٢) هو محمد عبد الرَّؤوف بن علي المُناوي القاهِري، زَين الدين، مِن كِبار العُلماء بالدين والفُنون، له نحوُ ثمانين مصنفاً منها «التيسير شرح الجامِع الصغير» مُختصرٌ من كتابِه الآخَر «فَيض القَدير»، و«التَّوقيف على مُهمَّات التعارِيف»، تُوفي سنة (١٠٣١هـ).

(٣) وزادَ بعضُهم سادساً وهو همزةُ التَّسوية؛ فإنها تُؤول أيضاً بالمصدر كالخَمسة المذكورةِ.

(٤) أي: مأخوذٍ من خبرِها أو غيره مضافٍ إلى اسمِها.

وهُوَ ضَرْبانِ: نَصٌّ، ومُشتَرَكٌ.

فالنَّصُّ: ثمانِيةُ أَلْفاظٍ: «الَّذِي» لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ، و«الَّتِي» لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ، و«اللَّذانِ» لِلمُثنَّى المُذكَّرِ، و«اللَّتانِ» لِلمُثنَّى المُؤنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«اللَّذَيْنِ واللَّتَينِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«الأُلى، والَّذِينَ» بِالياءِ مُطْلَقاً لِجَمْعِ المُذَكَّرِ، ....

الكواكب الدرية

اسماً أو فعلاً أُوِّلَ بِالكونِ كـ«بَلَغَني أنَّ زيداً أخوكَ»، أي: كونُهُ أخاكَ، وإنْ كانَ ظَرفاً أو مَجروراً، أُوِّلَ بالاستِقرارِ ونَحوِه، (وهو) أي: الاسمُ المَوصولُ: (ضَرْبانِ: نَصٌّ) في مَعناه لا يَتجاوزُه إلى غيرِه، (ومُشتَرَكٌ) بينَ مَعانٍ مختلفةٍ بلفظٍ واحدٍ.

(فالنَّصُّ ثَمانِيةُ أَلفاظٍ)، وهي:

(«الَّذي» لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ) العاقلِ وغيره، (و«الَّتي» لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ) العاقلةِ وغيرِها، ولك في ياءِ «الذي، والتي» وَجهانِ: الإثباتُ، والحذفُ، وعندَ الحذفِ يكونُ الحرفُ الذي قبلَها: إمَّا مَكسوراً كما كان قبلَ الحذفِ، وإمَّا ساكناً.

(و«اللَّذانِ» لِلمُثنَّى المُذكَّرِ، و«اللَّتانِ» لِلمُثنَّى المُؤنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«اللَّذَينِ») للمثنَّى المُذكَّرِ، (و«اللَّتَينِ») للمثنَّى المُؤنَّثِ (في حالتَي النَّصبِ والجرِّ)، والأصحُّ أنَّهما ليسا مُثنَّيَينِ حقيقةً، وإنَّما جيءَ بهما على صورةِ المثنَّى المَرفوعِ في حالةِ الرَّفعِ، وعلى صورةِ المثنَّى المَجرورِ والمَنصوبِ في حالتَي الجرِّ والنَّصبِ كما تقدَّمَ في «ذانِ، وتانِ»، والأصلُ فيهما إثباتُ النُّونِ مُخفَّفةً، ويجوزُ حذفُها وإثباتُها مُشدَّدةً.

(و«الأُلَى») ـ مَقصورٌ[1] ـ، ويُكتَبُ بغيرِ واوٍ، وقد يُمدُّ[2].

(و«الَّذِينَ») حالَ كونِهِ (بِالياءِ مُطلَقاً)، أي: في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، كلٌّ مِنهما يُستعمَلُ (لِجَمعِ المُذكَّرِ) العاقلِ غالباً، وقد يُستعمَلُ «الأُلى» بمعنى «اللَّاتي»، كقولِ مَجنونِ لَيلى: [الطويل]

---

(١) الأولى: (مقصوراً) كما في «الفواكه».

(٢) أي: يُقال فيه: (الألاء)، ومنه قول كُثير:

أبَـى اللهُ لِـلـشُّـمِّ الألاءِ كـأنَّـهُـم ... سُيُوفٌ أجادَ القَينُ يَوماً صِقالَـها

وقَدْ يُقالُ: «اللَّذُونَ» بِالواوِ في حالَةِ الرَّفعِ، ....

الكواكب الدرية

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قَبْلَها ... وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ[١]

(وقد يُقالُ: «اللَّذونَ» - بِالواوِ - في حالةِ الرَّفعِ)، و«الَّذينَ» - بالياءِ - في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، وهي لُغةُ عُقَيل[٢] - بضمِّ العَينِ -، قال الشَّاعرُ: [الرجز]

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ... يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[٣]

---

(١) **اللغة:** (محَا): أزال. (حبُّها) أي: حُبُّ المحبوبة. (الأُلى كُنَّ قبلها): النِّساء اللَّاتي كُنَّ قبلها.

المعنى: يقولُ: إنَّ حُبَّ هذه المرأة قد ملَك كلَّ قَلبي، واستَولى على مَشاعِري، حتَّى إنه قد غلَب على كلِّ حبٍّ كان قبلَها، فأزالَ كلَّ أثرٍ لَهُنَّ، بل زاد على ذلك بأن استقرَّ في مَكانٍ فارغٍ من قلبي لم تَبْلُغه غيرُها قبلَ ذلك.

الإعراب: «محَا»: فعلٌ ماض. «حبُّها»: فاعله ومضافٌ إليه. «حُبَّ»: مفعوله. «الأُلى»: موصولٌ بمعنى (اللاتي) مُضاف إليه. «كُنَّ»: فعل ماض ناقص واسمُه. «قبلَها»: ظرف زمان مُتعلق بمحذوف خبر (كان) ومضاف إليه. والجملة صِلة الموصول. الواو: عاطفة للجُمَلِ، «حَلَّت»: فعل ماض وتاء تأنيث، وفاعله: هي. «مكاناً»: ظرفُ مكان مفعولٌ فيه مُتعلِّق بـ(حلَّت). «لم»: حرف جزم ونفي وقَلب. «يكُن»: مضارع ناقص مجزوم، واسمه تَقديره: هو. «حُلَّ»: ماض مغيَّر الصيغة، ونائبُ فاعِله: هو. «مِن»: جارٌّ، «قبلُ»: ظرف زمان مبني لِقَطعه عن الإضافة في محل جر بـ(مِن)، والجار والمجرور متعلق بـ(حُلَّ). وجُملة (حُلَّ...) في محل نصب خبر (يكُن). وجُملة (لم يكن...) في محلٍّ نصب نعت لـ(مكاناً).

والشاهد: في قَوله: (حُبَّ الأُلى)، حيث استَعمل الشاعر (الأُلى) - وأصلُه أن يكونَ لجماعةِ الذكور - مَوضعَ اللاتي، بِدَليل السِّياق وقَوله: (كُنَّ).

(٢) زاد الفاكهي وغيرُه: (أو هُذيل). اهـ و(أو) فيه للشك.

(٣) **البيت:** لأبي حَرْبٍ الأعلَم مِن بني عُقَيل، وهو شاعرٌ جاهلي، وقيل: لرؤبة، وقيل: لِليلى الأخيَلِيَّة.

اللغة: (صبَّحوا): بالتَّشديد: أتَوا في الصباح، و(الصَّباح) مَعروف، وقيل: هو مَصدر محذوف الزوائد، مِثل (كلَّمتُه كَلاماً)، لا ظرفٌ كما في: (جِئتُك صباحاً)؛ لأنَّ الظرفَ لا يكونُ مُؤكِّداً.

المعنى: يقول: نَحن الفُرسانُ الذين أتَوا الأعداء وقتَ الصباح في الوَقعة المُسمَّاة يَوم النُّخَيل؛ لأجلِ الهُجُوم عليهم، أو حالَ كَونِنَا هاجِمِين عليهم فاتِكين بِهم فَتكاً شديداً. «فتح القريب».

الإعراب: «نحنُ»: مُبتدأ. «اللَّذونُ»: خَبرُه. «صبَّحوا»: فعل ماض وفاعلُه، ومفعولُه محذوف. والجُملة صلةُ الموصول. «الصباحَا» و«يومَ»: ظَرفان متعلقان بـ(صبَّحوا)، أو الثاني بدلٌ من الأول، وقيل: الأول مفعولٌ مُطلق كما مرَّ. وألفُه على روايةِ التعريف لِلإطلاق. «النُّخَيل»: مضاف إليه. «غارةً»: مفعولٌ لأجله، أو حال من فاعلِ (صبَّحوا) أي: مُغِيرين. «مِلحاحَا»: نعت لـ(غارةً).

والشاهد: في قَوله: (اللَّذون)، حيث جاء به بِالواو في حالة الرَّفع، وهي لُغة عُقَيل، وأما غيرُهم فهو عِندهم بالياء مُطلقاً.

و«اللَّائِي والَّلاتِي» ويُقالُ: «اللَّواتِي» لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، وقَدْ تُحذَفُ ياؤُها؛ نَحوُ: ﴿ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]،

الكواكب الدرية

وعلى هَذه اللُّغةِ يُكتبُ بِلامَينِ[1]، بخلافِهِ في لُغةِ مَن ألزمَهُ الياءَ مُطلقاً، فإنَّه يُكتبُ بلام واحدةٍ. وإعرابُ البيتِ المَذكورِ: «نحنُ»: مُبتدأٌ، و«اللَّذونَ»: خبرُه، و«النُّخَيلِ» ـ تَصغيرُ نَخْلٍ بالنُّونِ والخاءِ المعجمةِ ـ: مَوضعٌ بالشَّام، و«غارةً»: مَفعولٌ لأجلِه، وهو اسمُ مَصدرِ «أغارَ»، والقياسُ: «إغارةً»، و«المِلحاحُ» ـ بكسرِ الميمِ ـ مِن «أَلَحَّ السَّحابُ»: دامَ مَطرُه[2]. قالَه[3] في «التَّصريحِ».

(و«اللَّائي، واللَّاتي»، ويُقالُ) أيضاً: («اللَّواتي»)، وكلٌّ مِنهما[4] (لِجَمعِ المُؤنَّثِ، وقد تُحذَفُ ياؤُها)؛ اجتزاءً بالكسرِ، فيُقالُ: «اللَّاءِ، واللَّاتِ، واللَّواتِ»، (نَحوُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةُ[5] ﴿لِلَّهِ﴾: في محلِّ رفعِ خبرُه، ﴿ٱلَّذِى﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ، ﴿صَدَقَنَا﴾: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿وَعۡدَهُۥ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، والهاء: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ الضَّميرُ المُستترُ في ﴿صَدَقَنَا﴾، وقال في «المُجيد» في قَولِه تعالى: ﴿صَدَقۡنَٰهُمُ ٱلۡوَعۡدَ﴾ [الأنبياء: ٩]: مِن بابِ «اختارَ» يَتعدَّى الفعلُ فيه إلى واحدٍ بِنَفسِهِ، وإلى الآخرِ بحرفِ جرٍّ، ويجوزُ حذفُ الحرفِ، أي: في الوعدِ، ولا يَنقاسُ عند الجُمهورِ. اهـ، وعلى هذا فقَولُه هنا: ﴿وَعۡدَهُۥ﴾ مَنصوبٌ بنزعِ الخافضِ، أي: في وعدِهِ، قال الخَطيبُ في «تَفسِيره»[6]: الذي صَدَقَنا وَعدَه بالجنَّة في قَولِه: ﴿تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنۡ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣].

---

(١) أي: لِمُشابَهة المُعرَب الذي تَظهَر معه (أل). ويَنبغي أن يُزادَ: ولِقلَّةِ دَورانِه مع كونِ إثباتِ اللَّامَين هو الأصلَ.

(٢) والصفة التي على (مِفعال) لا تُؤنَّث، فلِهذا أُجرِيَ على (غارَة).

(٣) أي: من قولِه: (نحن مبتدأ).

(٤) كذَا في «الفواكه» أيضاً، والوجه: (منها) لِيَعود الضميرُ على الثلاثةِ معاً، إلا أن يُقال: ضميرُ التثنية راجعٌ للأوَّلين فقط، وأمَّا الثالثُ ففرعٌ عن الثاني، بدليل فَصلِه عنهما وعدمِ عطفِه عليهما، وفي «الصبان» نقلاً عن الرّوداني أن الصحيح أنَّ (اللَّواتي) جمعُ (اللَّاتي) كـ(الهَوادي) في جمعِ (الهادي).

(٥) فيه تَساهُلٌ؛ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ شبهُ جُملةٍ لا جُملة. وسيَتكرَّر هذا منه.

(٦) الظاهرُ أنه يُريد الخَطِيب الشربيني شمسَ الدين محمدَ بنَ أحمدَ الشافعيَّ القاهريَّ المتوفى سنةَ (٩٧٧هـ)، واسمُ =

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ....

الكواكب الدرية

(﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾) **وإعرابُه**: ﴿قَدْ﴾: حرفُ تحقيقٍ، ﴿سَمِعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿قَوْلَ﴾: مَفعولٌ به، ﴿ٱلَّتِي﴾: اسمٌ موصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «تُجادِلُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هي، وجُملةُ ﴿فِي زَوْجِهَا﴾: متعلِّقةٌ بـ«تُجادِلُ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ، قال في «تَفسير الجلالَينِ»: ﴿تُجَٰدِلُكَ﴾: تُراجِعُكَ يا أيُّها النَّبيُّ ﴿فِي زَوْجِهَا﴾ المظاهِرِ منها، وهي: خولةُ بنتُ ثَعلبةَ، وهو: أَوسُ بنُ الصَّامتِ[1].

(﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾) **وإعرابُه**: «اللَّذانِ»: اسمُ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «يَأتيانِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ألفِ التَّثنيةِ، مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: كائنَينِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾) **وإعرابُه**: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، تقديرُه: «يا رَبَّ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «أَرِ»: فعلُ أمرٍ[2] مَبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياء، ثمَّ يَحتمِلُ أنْ تكونَ «رأى» هنا بَصريَّةً، ونُقِلَتْ بالهمزةِ مِن المتعدِّي إلى واحدٍ، فعُدِّيَتْ إلى اثنَينِ، ويَحتَمِلُ أنْ تكونَ قَلبيَّةً[3]، قالَه في «المُجيد»، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولُها الأوَّلُ،

= تفسيره «السِّراج المُنير في الإعانة على مَعرفة بعضِ مَعاني كلامِ رَبنا الحَكيم الخبير». وسيَنقلُ عنه الشارح مرةً أُخرى فيما يأتي.

(١) انتهى كلامُ «الجلالَين» مختصراً.

(٢) فاعله مستتر وُجوباً تقديره: أنتَ. ثم الأجرى على الأدب: فعلُ دُعاء.

(٣) فليُنظَر أين مَفعولها الثالث حينئذٍ!

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

الكواكب الدرية

﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ، ﴿أَضَلَّانَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «أَضَلَّ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾) الواو: حرفُ عطفٍ[1]، «الَّذينَ»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ[2]، وجُملةُ ﴿جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الواو.

(﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عطفٍ، «اللَّائي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿يَئِسۡنَ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «يئسَ»: فعلٌ ماضٍ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ ﴿مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ متعلِّق بـ﴿يَئِسۡنَ﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ نونُ النِّسوةِ، قال في «المجيد»: ﴿يَئِسۡنَ﴾: قال الجمهورُ ماضياً، وقُرئ: «يَيْئسْنَ»[3] مُضارعاً. اهـ

(﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾) الواو: حرفُ عطفٍ، «اللَّاتي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿يَأۡتِينَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على السُّكونِ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ.

---

(١) أي: لِلجُمل، بدليل جعلِ الشارحِ ما بعدَه مُبتدأً، ويَجوز أن يكونَ عاطفاً لِلمفردات، فما بعدَه ـ وهو الاسمُ الموصول ـ معطوفٌ على (الفقراءِ) من قَولِه تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾، وعليه فجملةُ ﴿يَقُولُونَ﴾ حالٌ أو مُستأنَفةٌ.

(٢) خبرُه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾.

(٣) كذا رُسمت في الأصل، وكذَلك في بعضِ كُتب التفسير كـ«البَحر» و«الدُّر المَصون»، ولم يَنصُّوا على اسم القارئ ولا على حركةِ الهمزة.

والـمُشْتَرَكُ: سِتَّةُ أَلفاظٍ: «مَنْ، وما، وأَيٌّ، وأَل، وذُو، وذَا»، فَهذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ على المُفرَدِ والمُثَنَّى والمَجمُوعِ، المُذَكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ والمُؤَنَّثِ.

وتُسْتَعمَلُ «مَن» لِلعاقِلِ، و«ما» لِغَيرِ العاقِلِ، تَقُولُ في «مَنْ»: «يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ، ومَن جاءَتْكَ»، ....

الكواكب الدرية

(والمُشْتَرَكُ) أي: مِن الاسمِ المَوصولِ، وهو: ضدُّ النَّصِّ السَّابقِ (سِتَّةُ أَلفاظٍ)، وهي:

(«مَنْ») بفتحِ الميمِ، (و«ما، وأيٌّ») بفتحِ الهمزةِ وتَشديدِ الياءِ، (و«أَلْ، وذُو») بمعنى «الَّذي»، لا بمعنَى «صاحِبٍ»، (و«ذَا». فهَذِه السِّتَّةُ تُطلَقُ على المُفرَدِ والمُثَنَّى والمَجمُوعِ، المُذكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّه والمُؤنَّثِ)، فكلُّ لفظٍ مِنها يَأتي لمعنًى مِن المعاني السِّتَّةِ، ولِكلٍّ منها كلامٌ يَخُصُّهُ.

(وتُستَعْمَلُ «مَنْ») في أصلِ الوضعِ (لِلعاقِل)، لو قال: «لِلعالِمِ» ـ بِكسرِ اللَّامِ، أي: مَن قامَ به العِلْمُ ـ لكانَ أَولى؛ لأنَّه[1] يُستَعْمَلُ للهِ سُبحانه، وهو يُطلَقُ عليه: «عالِمٌ»، ولا يُطلَقُ عليه: «عاقلٌ»: إمَّا[2] لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالى تَوقيفيَّةٌ على الأصحِّ، ولم يَرِدِ الإذنُ بإطلاقِهِ عليه، أو لِما فيه مِن إيهامِ النَّقصِ، بِخلافِ «عالِمٍ» في الأمرَينِ. (و«ما») في أصلِ وَضعِها (لِغَيرِ العاقِلِ)[3].

(تَقولُ في «مَنْ») إذا استَعملتَها بمعنَى الجَميعِ:

في المُفردِ المُذكَّرِ: («يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ») أي: الَّذي جاءَك، وإعرابه: «يُعْجِبُني»: فعلٌ ومَفعولٌ، و«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «جاءَكَ»: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستَتِرُ.

(و) في المُفرَدةِ المُؤنَّثةِ: «يُعجبُني (مَنْ جاءَتْكَ») أي: الَّتي جاءَتْك، فـ«مَنْ»: اسمٌ

---

(١) أي: (مَن) المذكور.

(٢) ترديدُه عَجيب؛ فإن العقل من صِفات بعض الخَلق ولا يُنسَب إلى الخالق بوَجهٍ من الوُجوه، والتعليلُ بالتوقيف إنما يُعوَّل عليه فيما ظاهِره الكمال وعدمُ النقص، وقد سُئِل الإمام شِهاب الدين الرَّملي: هل يَجوزُ وصفُ الله بالعقل كما يُوصَف بالعِلم؟ فأجاب بأنه لا يَجوزُ وَصفُه بذلك؛ لأن العقلَ عِلم مانِع عن الإقدام على ما لا يَنبغي، مَأخوذٌ من العِقال، وهذا المعنى إنما يُتصوَّر فِيمَن يَدعُوه الداعي فِيما لا يَنبغي.

(٣) الأحسَن: (لغيره). الفاكهي.

و«مَنْ جاءَاكَ، ومَن جاءَتاكَ»، و«مَنْ جاؤُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ»؛ وتَقُولُ في «ما» جَواباً لِمَن قالَ لَكَ: اشْتَرَيتُ حِماراً أَو أتاناً، أو حِمارَينِ أَو أتانَيْنِ، أَو حُمُراً أَو أُتُناً: «يُعجِبُنِي ما اشْتَرَيْتَهُ، ....

الكواكب الدرية

مَوصولٌ بمعنى «الَّتي»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ تَقديرُه: هي.

(و) في المثنَّى المُذكَّرِ: «يُعْجِبُني (مَنْ جاءاكَ») أي: اللَّذانِ جاءاكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّذَانِ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(و) في المثنَّى المُؤنَّثِ: «يُعجِبُني (مَنْ جاءَتاكَ») أي: اللَّتانِ جاءَتَاكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّتانِ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ، وأمَّا التَّاءُ فهي علامةُ التَّأنيثِ.

(و) في المَجموعِ المُذكَّرِ: «يُعجِبُني (مَنْ جاؤُوكَ») أي: الَّذينَ جاؤوكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الَّذين»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: واوُ الجماعةِ.

(و) في المَجموعِ المُؤنَّثِ: «يُعجِبُني (مَنْ جِئْنَكَ») أي: اللَّاتي جِئْنَكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّاتي»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ.

(وتَقُولُ في «ما») المَوصولةِ بمعنَى الجَميعِ (جَواباً لِمَنْ قالَ لك: اشتَرَيتُ حِماراً، أو أَتاناً) ـ وهي أُنثى الحُمُر ـ، (أو: حِمارَينِ، أو أَتانَينِ، أو حُمُراً) بضمِّ الحاءِ والميمِ، (أو أُتُناً) بضمِّ الهمزةِ والتَّاءِ المثنَّاةِ فوقُ:

فتَقولُ[1] في المُفردِ المُذكَّرِ مِن ذَلك: «يُعْجِبُني ما اشتَرَيتَهُ» أي: الذي اشتَريتَهُ، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي»، والجُملةُ بعدها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ.

(١) كرَّر (تقول) لِطُول الفصلِ.

وما اشْتَرَيتَها»، و«ما اشْتَرَيتَهما، وما اشْتَرَيتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ».

وقَدْ يُعكَسُ ذلِكَ فَتُسْتَعمَلُ «مَنْ» لِغَيرِ العاقِلِ، ....

الكواكب الدرية

(و) في المُفردةِ المُؤنَّثةِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَها») أي: التي اشتَريتَها، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «التي»، والجُملةُ بعدَها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ[1].

(و) في المثنَّى المُذكَّرِ، والمُؤنَّثِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَريتَهُما») أي: اللَّذانِ، أو اللَّتانِ اشتريتَهما، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ، والجُملةُ بعدَها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالّانِ على التَّثنيةِ.

(و) في المَجموعِ المُذكَّرِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَهُم») أي: الذينَ اشتَريتَهم، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذين»، والجُملةُ بعدَها صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وفيه استِعمالُ «هُم» لِغَيرِ العاقلِ[2].

(و) في المَجمُوعِ المُؤنَّثِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَهُنَّ») أي: اللّاتي اشتريتَهنَّ، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللّاتي»، والجُملةُ بعدها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ.

(وقد يُعْكَسُ ذَلِك) الأَصلُ في «مَنْ» و«ما»، **(فتُسْتَعْمَلُ «مَنْ» لِغَيرِ العاقِلِ)** في ثلاثِ مَسائلَ:

الأُولى: [أنْ][3] يُنَزَّلَ ما وَقَعَتْ عليه مَنزلةَ العاقلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ الشَّاعر: [الطَّويل]

أَسِرْبَ القَطَا هلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[4]

---

(١) الصواب: (ها).

(٢) أي: والمعروفُ استِعمالُ (ها) أو (هُنَّ) لِذلك. وقد تَبع فيه المصنِّفُ ابنَ هشام في «شَرح القطر»، ومِمَّن أنكر عليه ذلك الشيخ محمَّد مُحيي الدين عليه رحمة الله.

(٣) زيادةٌ مني يَقتضيها المقام.

(٤) **البيتُ:** لِلعبَّاس بن الأحنَف، وقيل: هو لِمَجنون ليلى، وقبله:

بَكَيتُ إلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي ... فقُلْتُ ومِثْلِي بِالبُكاءِ جَدِيرُ:

=

نَحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، ....

الكواكب الدرية

فدُعاءُ الأصنامِ ونِداءُ القَطا(١) سَوَّغَ وُقوعَ «مَنْ» على ما لا يَعقِلُ؛ لأنَّه لا يُدْعى ولا يُنادى إلّا العاقِلُ.

الثّانيةُ: أنْ يَجتَمِعَ غيرُ العاقلِ مع العاقلِ فيما وَقَعَتْ عليه «مَنْ» المَوصُولةُ، نحوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإنَّه شَمِلَ الآدميِّينَ وغيرَهم مِن الشَّجرِ والدَّوابِّ والجِبالِ.

الثّالثةُ: أنْ يَقْتَرِنَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ في عُمُومٍ فُصِّلَ بـ«مَنْ» المَوصُولةِ، (**نَحوُ**: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾)، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾؛ لاقترانِهما بالعاقلِ في عُمومِ ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾، فأَوْقَعَ «مَنْ» على غيرِ العاقلِ لَمّا اختلَطَ بالعاقلِ في عُمومِ ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾؛ لأنَّها لغةً اسمٌ لما يَدِبُّ على الأرضِ، عاقِلاً كان أو غيرَه. **وإعرابه**: الفاءُ: تفصيليَّةٌ، «مِنهم»: جارٌّ

= فيكون ما بعده مَقولاً للقول.

اللغة: (السِّرب): الجماعة من الظِّباء والقَطا ونحوِهما. و(القَطا): طائر يُشبه الحَمام. (هَوِيتُ): أحبَبتُ، وهو بكسر الواو، وفتحُها خطأ لأنه بمعنى السُّقوط.

المعنى: سالت دُموعي وقتَ مُرورِ جماعةٍ من الطير بي، فقلتُ منادياً لهنَّ ـ ومِثلي حقيقٌ بالبكاء ـ: يا أيُّها الطير هل أجدُ فيكم مَن يُعيرُني جَناحَه، لعلّي أطيرُ به وأصلُ إلى مَحبوبي الذي فارقتُه؟

الإعراب: «أسِربَ»: الهمزة: حرفُ نداء، و(سِربَ): مُنادى مضاف مَنصوب. «**القَطا**»: مُضاف إليه. «**هل**»: حرفُ استفهام. «**مَنْ**»: اسم موصول مبتدأ. «**يُعيرُ**»: مضارع مرفوع، وفاعله: هو. «**جناحَه**»: مفعوله ومُضاف إليه. وجملة (يُعير جناحه) صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف أي: مَوجود، وبعضُهم يجعل (مَن) استفهامية خبرها الجملةُ بعدها. «**لعلّي**»: حرف مُشبه بالفعل واسمُه. «**إلى**»: حرف جر. «**مَنْ**»: موصولٌ مجرور بها. والجار والمجرور مُتعلق بـ(أطيرُ) الآتي. «**قد**»: حرف تَحقيق. «**هَوِيتُ**»: فعل ماض وفاعلُه. وجُملة (هويتُ) صِلة الموصول، والعائدُ مفعولُه المحذوف. «**أطيرُ**»: مضارع مرفوع، وفاعِله: مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا. والجملة في محل رفع خبر (لعلّ).

والشاهد فيه: قولُه: (مَن يعير جناحَه)، حيث استعمل فيه (مَن) لغير العاقل وهو جَماعةُ القطا؛ لأنه لما ناداها وطَلب منها الإعارةَ ـ وهذان خاصّان بالعاقل ـ نزَّلها مَنزلتَه، وهو قليل. ويُروى: (هل مِن مُعيرِ جَناحَه)، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

(١) أي: وما استَتبَعه من الطَّلب، وإلّا فالنداءُ مجرَّداً يكون لِغير العاقل من الدَّوابِّ ونَحوِها.

وتُسْتعمَلُ «ما» لِلعاقِلِ، نَحوُ: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

الكواكب الدرية

ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿مَّن﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿يَمْشِى﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياء، وجُملةُ ﴿عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾: متعلِّقةٌ بـ﴿يَمْشِى﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ، قال الأزهريُّ: ويَحتملُ عندي أنْ يكونَ «مَنْ» فِيهنَّ نكرةً مَوصوفةً بالجُملةِ بعدَها، والتَّقديرُ: فمِنهم نوعٌ يَمْشي على بَطنِهِ... إلخ.

(وتُسْتَعْمَلُ «ما») على خِلافِ الأصلِ (لِلعاقِلِ)، قال السُّهَيليُّ[١]: ولا تَقعُ لِلعاقلِ إلَّا بِقَرينةِ التَّعظيمِ والإبهامِ، كقَولِهم: «سُبحانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعدُ بِحَمدِهِ»، و(نَحوِ[٢]) قَولِهِ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ (أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾)، أي: لِمَنْ خلَقتُهُ[٣]. وإعرابُه: ﴿مَا﴾: اسمُ استِفهامٍ للتَّوبيخِ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «مَنعَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبِ مَفعولٌ أوَّل، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَسْجُدَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، والمصدرُ المنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَفعولٌ ثانٍ لـ«مَنعَ»[٤]، والتَّقديرُ: أيُّ شيءٍ منعَكَ السُّجودَ؟[٥] ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾[٦]: اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ باللَّامِ، ﴿خَلَقْتُ﴾: فعلٌ

---

(١) هو عبدُ الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي، حافظٌ عالم باللغة والسِّيَر، ضريرٌ، وُلد في مالَقة، وعَمِي وعُمرُه ١٧ سنةً، نِسبتُه إلى سُهَيل (من قرى مالقة)، مِن كُتبه: «الرُّوض الأُنُف» في شَرح «السِّيرة النبوية» لابن هشام، و«نَتائج الفِكر». تُوفي سنةَ (٥٨١هـ).

(٢) بالجرِّ عطفاً على (قَولِهم)، وإن كان في المتن مرفوعاً أو مَنصوباً.

(٣) قال السُّهيليُّ: ولم يَقُل: (لِمَن خلَقتُ) وهو يَعقل؛ لأنَّ السُّجودَ لم يَجِب له مِن حيث كان يَعقِل ولا مِن حيثُ كان لا يَعقِلُ، ولكنْ مِن حيثُ أُمِروا بالسجودِ له، فكائناً ما كان ذلك المخلُوقُ فقَد وَجب عليهم ما أُمِروا به، فمِنْ هَهُنا حَسُنَت (ما) في هذا المَوضِع. اهـ

(٤) وجملة ﴿مَنَعَكَ... إلخ﴾ خبر المبتدأ.

(٥) هذا على كون (منع) متعدِّياً لاثنَين كما ترى، ويَجُوز أن يكون مُتعدياً للثاني بالحرف، فيكون المصدر المؤول مجروراً بـ(مِن) مَحذوفة قياساً، والتقدير: ما منَعَك مِن السُّجود.

(٦) هذا غيرُ داخلٍ في التقدير، بل ذكَره ابتداءً لِتَفصيل إعرابه.

والأَربَعةُ الباقِيَةُ تُسْتَعمَلُ لِلعاقِلِ وغَيرِهِ. تَقُولُ في «أَيٍّ»: «يُعجِبُني أَيٌّ قامَ، ....

الكواكب الدرية

وفاعلٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: خلَقتُه، ويَحتمِلُ كما قال ابنُ عَنقاء كونَ «ما» مصدريَّةً مؤوَّلةً مع صِلتِها بمصدرٍ مُؤوَّلٍ باسمِ المَفعولِ، أي: بِمَخلوقي، على حدِّ ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي: افتراءً، أي: مُفترًى، ﴿بِيَدَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«يَدَيَّ»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الياءُ المدغمةُ في ياءِ النَّفسِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه[١]، قال أبو السُّعود[٢]: والتَّثنيةُ لإبرازِ كمالِ الاعتِناءِ بخِلقَتِهِ[٣] عليه السَّلام المُستَدعي لإجلالِهِ وتَعظيمِهِ. اهـ

وقد تُستَعْمَلُ «ما» لأنواعِ مَن يَعقِلُ، نحوُ: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] أي: أيَّ نوعٍ مِن أنواعِهِنَّ أردتُم؛ لأنَّ النَّوعَ لا يَعقِلُ. وقال بَعضُهم: إنَّها في هذه الآيةِ لصفاتِ مَن يَعقِلُ، أي: الطَّيِّبَةَ مِنهنَّ.

وقد تُستَعْمَلُ لِلعاقلِ مع غيرِه نحوُ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]؛ فإنَّه يَشمَلُ العاقلَ وغيرَه[٤].

(والأربَعةُ الباقِيَةُ) ـ وهي: «أيٌّ، وأل، وذُو، وذَا» ـ (تُسْتَعْمَلُ لِلعاقلِ وغَيرِه) بِطَريقِ الاشتراكِ؛ (تَقُولُ في «أَيٍّ») إذا استَعملْتَها للمُفردِ المُذكَّرِ: («يُعجِبُني أَيٌّ قامَ») أي: الذي قامَ، وإعرابه: «يُعجبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، و«أيٌّ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» مَرفوعٌ على أنَّه فاعلٌ، و«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

---

(١) والجار والمجرور الأول متعلق بـ﴿تَسْجُدَ﴾، والثاني متعلق بـ﴿خَلَقْتُ﴾.

(٢) أي: المفسِّر، وقد تقدَّمت ترجمتُه.

(٣) عبارة المفسِّر: بخَلقِه.

(٤) زاد الفاكهي: والظاهرُ أنَّ هذا من استِعمال اللَّفظ في الحقيقة والمجاز.

وأيٌّ قامَتْ، وأيٌّ قامَا، وأيٌّ قامَتَا، وأيٌّ قامُوا، وأيٌّ قُمْنَ»؛ سَواءٌ كانَ القائِمُ عاقِلاً أو حَيَواناً.

الكواكب الدرية

(و) إذا استعمَلْتَها للمُفردةِ المُؤنَّثةِ: («أيٌّ قامَتْ») أي: التي قامَتْ، (و) للمثنَّى المُذكَّرِ: («أيٌّ قامَا») أي: اللَّذانِ قامَا، (و) لِلمثنَّى المُؤنَّثِ: («أيٌّ قامَتَا») أي: اللَّتانِ قامَتَا، (و) للمَجمُوعِ المُذكَّرِ: («أيٌّ قامُوا») أي: الذين قامُوا، (و) للمَجموعِ المُؤنَّثِ: («أيٌّ قُمْنَ») أي: اللَّاتي قُمْنَ، (سَواءٌ كانَ القائمُ عاقلاً، أو حيَواناً) لا يَعقِلُ، نَعم «أيٌّ قامُوا» خاصٌّ بالعاقلِ؛ لاختِصاصِ الواوِ بِجَمعِ المُذكَّرِ العاقلِ، وأمَّا جمعُ المُؤنَّثِ مِن غيرِ العاقلِ فقالَ في «الهمعِ»: (الأحسَنُ فيه إنْ كانَ للكثرةِ أنْ يُؤتى بالتَّاءِ في الرَّفعِ، وبالهاءِ[1] في غيرِه، وإنْ كانَ لِلقلَّةِ أنْ يُؤتى بالنُّونِ، كـ«الجذُوعُ انكسَرَت، وكَسرتُها» أولى مِن «انكَسَرْنَ، وكسَرتُهُنَّ»، و«الأجذاعُ» بِالعكسِ؛ لأنَّ «الأجذاعَ» جمعُ قِلَّةٍ، بخلافِ «الجُذوعِ» فإنَّه جمعُ كثرةٍ، وقد قال الله تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]، أي: في الأربعة، فأتى فيه بالنُّونِ؛ لأنَّ الأربعةَ جمعُ قلَّةٍ، والأحسَنُ في جمعِ المُؤنَّثِ العاقلِ النُّونُ مُطلَقاً[2]، فـ«الهنداتُ خرَجْنَ، وضرَبتُهُنَّ» أولى مِن «خرجَتْ، وضرَبْتُها»، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومِن الوجهِ الآخَرِ قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، فهي على «طَهُرَت»، ولو كان على «طَهُرْنَ» لَقِيل: «مُطَهَّرات»، وقال الشَّاعر: [الكامل]

وَإِذَا الـعَـذَارَى بِـالـدُّخَـانِ تَـلَـفَّـعَـتْ)[3]

---

(١) عبارة السيوطي: و(ها).

(٢) أي: سواءٌ كان جمعَ كثرةٍ أو قِلة؛ تكسيراً أو تَصحيحاً.

(٣) انتهى كلام «الهمع» بِاختصار وزِيادة.

والشطرُ المذكورُ صدرُ بيتٍ عَجُزه:

واسـتـعـجَـلَـتْ نَـصْـبَ الـقُـدُورِ فـمَـلَّـتِ

والبيت: لِسَلمى بن رَبيعة الضَّبي مِن قَصيدة أورَدها أبو تمام في «الحَماسة».

اللغة: (العَذارى): جمع عَذراءَ وهي المرأة البِكر. (تلفَّعت): يُروى مَكانه: (تَقنَّعَت)، ومَعناهما: اتَّخذَت من الدخان قِناعاً لها. (القُدُور): جمع قِدْر. (مَلَّت): أدخَلت اللحمَ في المَلَّة وهو الرَّماد الحارُّ. والبيتُ كلُّه كِناية =

وَأَمَّا «أل» فَإِنَّما تَكُونُ اسْماً مَوصُولاً إذا دَخَلَتْ على اسْمِ الفاعِلِ أَو على اسْمِ المَفعُولِ، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «ألْ» فإنَّها تكونُ اسماً مَوصُولاً) مُشتَركاً بينَ المُفردِ والمثنَّى والمَجموعِ، المُذكَّرِ مِن ذلك كُلِّه والمُؤنَّثِ، ولا تَكونُ كذلك إلَّا (إذا دَخَلَتْ على اسمِ الفاعلِ، أو على اسمِ المَفعُولِ) مُراداً به الحُدوثُ؛ وليسَتْ[1] مَوصولاً حرفيًّا؛ لأنَّ الضَّميرَ يَعودُ إليها، وهو لا يَعودُ إلَّا إلى الأسماءِ؛ ولا حرفَ تَعريفٍ؛ لأنَّها داخلةٌ على الفعلِ تَقديراً؛ لأنَّ المشتَقَّ في تقديرِ الفعلِ، ولِذا جازَ عَطفُ الفعلِ على مَدخولِها، نحوُ: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝٣ فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعٗا﴾ [العاديات: ٣-٤]، أي: فاللَّاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ، وإنَّما نُقِلَ الإعرابُ إلى ما بعدَها لِكَونِها على صورةِ الحرفِ. ويدلُّ على كونِها اسماً أمرانِ:

الأوَّلُ: أنَّ الوصفَ معها يَعمَلُ بلا شَرطٍ، ولو كانتْ حرفاً لكانتْ مُبعِدةً عن شبهِ الفعلِ، فلا يكونُ الوصفُ معها عامِلاً.

= عن اشتِداد الزَّمان.

المعنى: وإذا أبكارُ النساء صَبَرت على دُخان النار حتى صارَ كالقناع لوجهها؛ لِتَأثير البَرد فيها، ولم تَصبِر على إدراك القُدُور بعد تَهيِئَتها ونَصبِها، فشَوَت في المَلَّة قَدْرَ ما تُعلِّلُ به نَفسَها من اللَّحم، لِتَمَكُّن الحاجة والضُّرِّ مِنها، ولإجدابِ الزمان واشتِدادِ السَّنة على أهلِها. وجواب (إذا) في البَيت بعدَه. المرزوقي.

الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَل خافِض لِشَرطه مَنصوب بِجَوابه. «العَذارى»: فاعلٌ لِفعل محذوف يُفسِّره (تَلفَّعت) الآتي. وجُملة الفعل المحذوف وفاعِله في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «بالدخان»: مُتعلِّق بـ(تَلفَّع) المحذوف. «تَلفَّعت»: فعلٌ ماض وتاءُ تأنيث، وفاعِله: هي، والجملة الفِعليَّة لا محل لها من الإعراب مُفسِّرة. الواو: حرف عطف للجُمَل، «استَعجلَتْ»: ماضٍ فاعله: هي، والتاء: لِلتأنيث. «نصبَ»: مفعولُه. «القُدورِ»: مضاف إليه. «فمَلَّت»: الفاء حرف عَطف، (ملَّت): فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، وحُركت بالكسر لِلوزن، والفاعل: هي. وجوابُ (إذَا) في البيت بعدَه.

والشاهد: في قوله: (تلفَّعَت)؛ فإنه عائدٌ على العذارَى وهو جمعٌ؛ إلا أنه أُفرد ولم يَقُل: (تلفَّعن) لأنَّ جمع المؤنَّث العاقل يَجوزُ فيه الجمعُ والإفرادُ وإن كان الأولُ أكثرَ في الكلام. ومثلُ (تلفَّعَت) (استَعجَلَت) و(مَلَّت) في عجُز البيت، إلا أن صاحبَ «الهمع» إنما أنشدَ الصدرَ فقط كما رأيتَ لأنه كافٍ في الاستِشهاد.

(١) الجملة استئنافيةٌ، وليست معطوفةً على مدخولِ (إذا) أو حالاً من فاعل (دخلت).

كـ«الضَّارِبِ والمَضْرُوبِ»، أي: الَّذِي ضَرَبَ والَّذِي ضُرِبَ، ....

الكواكب الدرية

والثَّاني: أنْ[1] لا يَتقدَّم عليها مَعمولُ مَدخُولِها، لا يُقالُ: «جاءَ زيداً الضَّاربُ[2]»، وأمَّا قَولُه تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فالجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: أَعني، أو: بـ«زاهِدِينَ» مَحذوفاً دلَّ عليه المَذكورُ.

فاسمُ الفاعلِ المرادُ به الحُدوثُ (كالضَّاربِ، و) اسمُ المَفعولِ المرادُ به ذَلك نحوُ: (المَضرُوبِ).

واختَصَّتْ بِذلك لأنَّ شأنَ المَوصُولاتِ الدُّخولُ على الجُملةِ، و«أَلْ» المَوصولةُ تُشبِهُ في الصُّورةِ «أَلْ» المعرِّفةَ الدَّاخِلةَ على المُفرَدِ[3]، فسَبَكُوا مِن الجُملةِ مُفرداً يَكونُ في مَعنى الجُملةِ؛ لِتَدخُلَ عليه «أَلْ»، وهو اسمُ الفاعلِ والمَفعولِ؛ لأنَّه في المعنى جُملةٌ فِعليَّةٌ خَبريَّةٌ؛ فإنَّ «الضَّاربَ» إذا فَسَّرْتَهُ تَقولُ فيه: (أي: الَّذي ضَرَبَ) بفتحِ الضَّادِ والرَّاءِ، (و) «المضروبَ» إذا فَسَّرْتَهُ تَقولُ فيه: أي: (الَّذي ضُرِبَ) بضمِّ الضَّادِ وكسرِ الرَّاءِ.

وخَرجَ بِقَولنا: (مُراداً به الحُدوثُ) الصِّفةُ المشبَّهةُ[4]، فـ«أَلْ» الدَّاخلةُ عليها كـ«الحَسَنِ وَجهُهُ» ليستْ مَوصولةً، بل حرفُ تَعريفٍ على الأصَحِّ؛ لأنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لِلثُّبوتِ، فلا تُؤَوَّلُ بالفعلِ، ولِذا كانَتْ «أَلْ» الدَّاخِلةُ على اسمِ التَّفضيلِ ليسَتْ مَوصُولةً باتِّفاقٍ.

وخَرَجَ بِقَولنا: (ولم يُقْصَدْ بها عهدٌ)[5] ما إذا قُصِدَ بـ«أَلْ» العَهدُ ونحوُه، فإنَّها تكونُ مُعرِّفةً بِاتِّفاقٍ كما قال ابنُ عَنقاء، كـ«رأيتُ رجلاً يَضربُ زيداً، فأكرَمتُ الضَّاربَ»، ولهذا كانَتْ «أَلْ» في الأسماءِ الحُسنى لِلكَمالِ كما نَصَّ عليه ابنُ حجرٍ وغيرُه، فـ«العالِمُ، والخالقُ، والمُصوِّرُ، والرَّازِقُ» مَعناه: الكاملُ في معنَى العِلمِ، والخَلْقِ، والتَّصويرِ، والرِّزقِ.

---

(١) الوجه: أنه.

(٢) في الأصل: (جاء زيد الضارب)، والصوابُ ما أثبتناه، وانظر مثلاً: «بُلوغ الأرب» للشيخ زكريَّا (ص١٥٢).

(٣) أي: فكرهُوا دخولَ ما هو كذلك على الجملة.

(٤) الصحيحُ أنها خارجةٌ بقول المصنِّف: (على اسمِ الفاعلِ أو على اسمِ المَفعولِ)؛ إذ هي غيرُهما عند أهل هذا الفنِّ، وإنما يُحتاج إلى إخراجها عند مَن عبَّر بدخول (أل) الموصولة على الوَصف من غير تعيينٍ له.

(٥) لم يَذكُر ذلك فيما مَضى، وإنما قال آنفاً: (وليست موصولاً حرفيًّا... ولا حرفَ تعريفٍ)، أي: وليست حرف تعريف، وجعلُ العبارتَين واحدةً مُتعذرٌ ولو على سبيل التساهُل.

ونَحْوُهُ: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقولُه تعالى: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦].

الكواكب الدرية

(ونَحوِهِ) أي[١]: نحوِ ما ذُكرَ مِن «الضَّارِبِ، والمضروبِ» ممَّا جاء على وَزنِهما.

فنَحوُ «الضَّارِبِ»: (﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿الْمُصَّدِّقِينَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و«مُصَّدِّقينَ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، وهو العائدُ على «ألْ» المَوصُولةِ، ﴿وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هُنَّ، وهو العائِدُ على «ألْ» المَوصُولةِ، والتَّقديرُ: إنَّ الَّذينَ تَصدَّقُوا[٢] واللَّاتي تَصدَّقْنَ.

ونَحوُ[٣] «المضرُوبِ»: قولُه تعالى: (﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ تعالى: ﴿وَالطُّورِ﴾، و«السَّقفِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، ﴿الْمَرْفُوعِ﴾: نعتٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ[٤]، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والضَّميرُ المَذكورُ هو العائدُ على «ألْ» المَوصولةِ، ومثلُه ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾، قال في «تفسيرِ الجلالَينِ»: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾ أي: السَّماءِ، ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ أي: المملوءِ. اهـ، قال الجَمَلُ

---

(١) تفسيره إنما يتمُّ على جعلِ (نحوه) بالجر معطوفاً على (الضارِب والمضروب)، مع أنه في المتن المجرَّد لا يَستقيمُ إلا بِجَعله مرفوعاً على الابتداء وخبرُه الآيتانِ بَعده.

(٢) قدَّر الفعل ماضياً لِعَطف مثلِه عليه في قَولِه تعالى: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وإلا فقد يُقدَّر مُضارعاً في بَعض المواضعِ. فافهَم.

(٣) جُعلت واوُ العطف هذه مِن المَتن في إحدى الطَّبَعات. وفي بعض نُسخ المتن المَخطوطة: (وقوله تعالى: والسقف... إلخ).

(٤) قد أبعد النجعةَ هذه المرةَ جدًّا؛ إذ لا يَرفع النائبَ وينصب المفعولَ في الوقت عَينِه إلا ما تعدَّى إلى فِعلَين، وهو قليلٌ وليس الكلامُ فيه.

وأمَّا «ذُو» فَخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّءٍ، تَقُولُ: «جاءَني ذُو قامَ، وذُو قامَتْ»، ....

الكواكب الدرية

في «حواشِيه»: أي: المملُوءِ ماءً، وفي «تَفسيرِ الخازنِ»: ﴿الْمَسْجُورِ﴾ أي: المُوقَدِ المُحْمى، كالتَّنُّورِ المسجُورِ، وذلك ما رُوي مِن أنَّ اللهَ تعالى يجعلُ البِحارَ كلَّها يومَ القيامةِ ناراً، ويُزاد بها في نار جهنَّم. اهـ

(وأمَّا «ذُو») المَوصُولةُ التي تُطلَقُ على المُفردِ المُذكَّرِ[١] وفُروعِه، (فخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّءٍ)، وهم قَبيلةٌ مِن العربِ تُنسَبُ إلى طَيِّءٍ رجلٍ مِن حِمْيَر، وقال في «شِفاء الصُّدُور»: طَيِّءٌ على مِثال «سَيِّد»: أبو قَبيلةٍ مِن اليَمنِ، وهو: طَيِّءُ بنُ داودَ[٢] بنِ زَيدِ بنِ كَهلانَ بنِ سبإِ بنِ حِمْيَر، كذا في «الصِّحاح»، وفي «شَرحِ مُسلمٍ» لِلإمامِ النَّوويِّ نَقلاً عن «التَّحريرِ»[٣] وأَقَرَّهُ أنَّ «طَيِّءْ» يُهمَزُ ولا يُهمَزُ[٤]، لُغتانِ، والظَّاهرُ أنَّ المرادَ بطَيِّءٍ هنا الجَمعُ على سَبيلِ التَّغليبِ. اهـ[٥]

(تَقولُ) فيها إذَا استَعمَلتَها للمُفردِ المُذكَّرِ: («جاءَني ذُو قامَ») أي: الذي قامَ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، «ذُو»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والجُملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

(و) إذا استَعملتَها لِلمُفردةِ المُؤنَّثةِ تَقولُ: «جاءَتْني (ذُو قامَتْ») أي: التي قامَتْ، والعائدُ تقديرُه: هي.

---

(١) كذا في الطَّبَعاتِ، وفي بعض نُسخ الفاكِهي الخَطية: (المفرد المذكور)، والظاهر أنها أصحُّ، والمراد بالمفرد المذكور المفرَدُ عاقلاً كان أو غيرَه، ويَدخلُ في فُروعِه حِينَئذٍ المؤنث، بخلافِ ما لو قيل: المفرد المذكر وفرُوعه.

(٢) الصحيح: (أُدد) كما في «الصِّحاح».

(٣) هو كتابُ «التَّحرير في شرح صحيح مُسلم» لأبي عبدِ الله مُحمدِ بنِ إسماعيلَ التَّيمِي الأَصبهاني الشافِعي المتوفى سنةَ (٥٢٦هـ).

(٤) فيُقال فيه: طَيٌّ بتشديد الياء، قال في «التاج»: وإنه عربيٌّ صحيح، وقد استَعملها الشعراءُ المولَّدون كثيراً.

(٥) أي: كلامُ صاحبِ «شِفاء الصُّدور» على ما يَظهَر.

و«ذُو قَامَا، وذُو قامَتَا»، و«ذُو قامُوا، وذُو قُمْنَ».

الكواكب الدرية

(و) لِلمثنَّى المُذكَّرِ: «جاءَني (ذُو قامَا)»، أي: اللَّذانِ قامَا.

(و) لِلمثنَّى المُؤنَّثِ: «جاءَتْني (ذُو قامَتَا)» أي: اللَّتانِ قامَتَا، والعائدُ فيه وفي الذي قبله: ألفُ التَّثنيةِ.

(و) لِلجمعِ المُذكَّر: «جاءَني (ذُو قامُوا)» أي: الذين قامُوا، والعائدُ: الواوُ.

(و) للجمعِ المُؤنَّثِ: «جاءَتْني (ذُو قُمْنَ)» أي: اللَّاتي قُمْنَ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ؛ سواءٌ كانَ القائمُ عاقلاً أو غيرَه.

والمَشهورُ مِن لُغةِ طَيِّئٍ إفرادُ «ذُو»، وتَذكِيرُها، وبناؤُها على السُّكونِ؛ لأنَّها حرفانِ الثَّاني مِنهما ساكنٌ، كما قالَه الفاكهيُّ في «شَرحِ القَطرِ»[1]، وقال في «الفَواكِهِ»: وقد تُعرَبُ إعرابَ «ذُو» بمعنَى صاحبٍ[2]، أي: لِشَبَهِها الصُّوريِّ لـ«ذُو» بمعنى صاحبٍ، قال الشَّاعرُ:

[الطَّويل]

فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ ... فَحَسْبِيَ مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[3]

---

(١) (ص١٩٥)، وعبارتُه: وبناؤها على السكون لا على الضم كما تَوهمه بعض المتأخرين؛ إذ ليست حرفاً واحداً... والبناء إنما يكون في الآخِر. اهـ وبه ظهر وجهُ التعليل.

(٢) زاد: وخصَّه بعضُهم بحالة الجر وقوفاً على السماع. انظر: «الفواكه الجَنية» (ص١٨٥).

(٣) البيت: لِمَنظور بن سُحَيم الفَقعَسي من أبياتٍ اختارَها أبو تَمام في «الحَماسة»، وقبلَه قولُه:

ولـسـتُ بِـهـاجٍ فـي الـقِـرَى أهـلَ مَـنـزِلٍ ... عـلـى زادِهـم أبـكِـي وأُبـكِـي الـبَـواكِـيَـا

وبعدَه قولُه:

وإمَّـا كِـرامٌ مُـعـسِـرُون عَـذَرتُـهُـم ... وإمَّـا لِـئـامٌ فـادَّخَـرْتُ حَـيـائِـيَـا

اللغة: (كِرام): جمع كَريم، (مُوسِرُون): ذَوُو يَسارٍ وهو الغنى، وضدُّه: مُعسِرُون.

المعنى: يَصِف نفسَه بِالتَّعفُّف عن المَطامع الدَّنيَّة والمَطامع الذَّميمة، فيَقول: لا أهجُو بسبَب القِرى ـ وهو ما يُقدَّم إلى الضيف ـ ولا أشكُو أهلَ دار فآسَف لما أرَى من الحرمان أسَفَ مَن يَبكي ويُبكِي غيرَه تَهالكاً على مالِ غيره، وتَوجُّعاً لِشِدَّة نَهمته؛ إذ لا يَخلُو مَن أقصِده وأنزلُ بِه من وُجُوه: إمَّا أن يكونُوا قوماً يَرجعون إلى كرم ويَسار، فيَتوفَّرُون على حسَب ما يَقتَضِيه كرَمُهم وأكتَفِي مِن الذي عندهم لي بِما يَكفِينِي... إلخ. المرزُوقي، وقال ابنُ هشام: معنَى هذا الشعر التَّمدُّح بِالقناعة، والكفُّ عن أعراضِ الناس، يقول: الناسُ ثَلاثة أنواعٍ: مُوسِرُون كِرام فأكتَفي منهم بمِقدارِ كِفايتي، ومُعسِرُون كِرام فأعذرُهم، ومُوسِرُون لِئام فأكفُّ عن ذَمِّهم حياءً. اهـ

وأمَّا «ذَا» فَشَرْطُ كَونِها مَوصُولاً ....

الكواكب الدرية

وقد تُؤَنَّثُ[(١)]، فيُقالُ: «جاءَتْني ذاتُ أكرمْتَكَ»، أي: التي أَكْرَمْتَكَ بضمِّ تاءِ «ذاتُ»، وقد تُثَنَّى وتُجمَعُ[(٢)]، فيُقالُ في تَثنيةِ المُذكَّرِ: «جاءَني ذَوَا قامَا، ورأيتُ ذَوَي قامَا، ومرَرتُ بذَوَيْ قامَا»، وفي تَثنيةِ المُؤنَّثِ: «ذواتَا قامَتَا»، وتَقولُ في الجمعِ المُذكَّرِ: «جاءَني ذَوُو قامُوا، ورأَيتُ ذَوِي قامُوا، ومرَرتُ بذَوِي قامُوا»، وفي الجمعِ المُؤنَّثِ: «ذَواتُ» بضمِّ التَّاءِ.

وقد تُستَعمَلُ «ذاتُ»[(٣)] مُعرَبةً بمعنى «صاحبةٍ»، كقَولهم: «جاءَتْني ذاتُ مالٍ» أي: صاحِبَةُ مالٍ.

(**وأمَّا «ذَا»**) فالأَصلُ فيها أنْ تكونَ اسمَ إشارةٍ، وقد تُستعمَلُ اسماً مَوصولاً بمعنى الجميعِ، وإذا خرَجَتْ عن معنَى الإشارةِ، (**فشَرطُ كَونِها مَوصُولاً**) أمرانِ مَذكُورانِ في قولِ المصنِّفِ:

= **الإعراب: «إمَّا»**: حرفُ تفصيل، **«كِرامٌ»**: خبرٌ لِمُبتدأ مُقدَّر قبل (إمَّا)، أي: فالناسُ إمَّا كِرامٌ، وقيل: (إمَّا) حرفُ شرط وتَفصيل، و(كرامٌ): فاعلٌ بِفعل مَحذوف يُفسِّرُه الفعل الآتي، والتَّقدير: فإمَّا لَقِيَني كرامٌ، وردَّه ابنُ هشام، قال: بِدَليل قَوله: (وإمَّا لِئامٌ)، وليس بعدَه فِعل يُفسِّر المَحذوفَ الذي زعَمَه. **«مُوسرُون»**: نعتٌ لـ(كرامٌ). **«لَقيتُهُم»**: فعل ماضٍ وفاعله ومفعولُه، والجُملة في محلٍّ رفع صفةٌ ثانية على الإعرابِ الأول، ولا محلَّ لها من الإعراب تَفسيريَّةٌ على الثاني. **«فحسبِي»**: الفاء فصيحةٌ على ما يَظهر؛ أي: إذا كان الأمرُ على ما ذُكر فحَسبي... إلخ، ومَن جعلَ (إمَّا) للشرط يَجعلُها واقعةً في جوابِه، (حَسب): اسم بمعنى (كافٍ) خبر مُقدم، وياء المتكلم: مُضاف إليه. **«مِن»**: حرف جر. **«ذي»**: اسمٌ موصول بمعنى (الذي) مَجرور بـ(مِن)، وعلامةُ جره الياءُ، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(حَسب). **«عِندَهم»**: ظرف مكان مُتعلق بمحذوف صِلة لِلموصول، و(هُم): مُضاف إليه. **«ما»**: اسم موصول مُبتدأ مُؤخَّر. **«كفانِيَا»**: (كفى): فعل ماضٍ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (ما)، والنون: لِلوقاية، وياءُ المتكلم: مفعول به، والألِفُ: لِلإطلاق، وجملةُ (كفانيَا) لا محلَّ لها صِلة (ما).

والشاهد: في قَولِه: (مِن ذِي)؛ حيث أُعرِبت (ذُو) الموصولةُ كإعراب (ذِي) الَّتي بمعنَى صاحِب، وهي لُغة لبعضِ طيئ، ويُروَى البيتُ: (فحَسبي مِن ذُو) بالواو على المَشهورِ الشائع مِن لُغَتِهم.

(١) هكذا قال كَثيرُون أيضاً، وعليه فـ(ذات) ليسَت صِيغة مُستَقِلَّة، وكلامُ بَعضِهم على أنها صيغةٌ مُستقِلَّة، وهو الأظهَر.

(٢) الأَولى أن يُقالَ: وقد يؤنَّثان ويُجمعان، وأمَّا مَن عبَّر بمثل عبارةِ الشارح فقد قال عند كلامِه على (ذُو): (وقد تُؤنث وتُثنى وتُجمَع) فالاعتراضُ عليه أخفُّ.

(٣) الأَولى: (وقد تأتي ذات غيرَ موصولة)؛ إذ هي غيرُها، وذِكرُها في هذا الباب مُجردُ استِطراد فقط.

أَنْ يتقَدَّمَ عَلَيْها «ما» الاسْتِفهامِيَّةُ، نَحوُ: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ....

الكواكب الدرية

(**أنْ يَتقَدَّمَ علَيها «ما» الاستِفهامِيَّةُ**)، وهذا باتِّفاقٍ مِن البَصريِّينَ، (**نَحوُ**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾)، أي: ما الذي يُنفِقونَهُ، وإعرابُه: «يَسألونَ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، و«يَسألونَ»: متصرِّفٌ مِن «سألَ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿ما﴾: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ، و﴿ذَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿يُنفِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، أي: ما الذي يُنْفِقونَهُ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سَألَ»، قال في «المُجيد»: جُملةُ ﴿مَاذَا يُنفِقُونَۖ﴾ في مَوضعِ المَفعولِ الثَّاني لـ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾[١]، وهو مُعلَّقٌ في اللَّفظِ عاملٌ في المعنَى، ونَظيرُها في السُّؤالِ والتَّعليقِ: [الطَّويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ؟[٢]

---

(١) لعلَّه يَقصِد: في مَوضع المفعول الثاني المُقيَّد بـ(عن)، كما قيل في قولِ الشاعر الآتي:

ألا تَسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ؟

لأنَّ السؤالَ فيهما بِمَعنى الاستِفهام، يُقال: (سألتُه عن كذا)، فهو يَتعدَّى إلى المَسؤول مِنه بنَفسه، وإلى المَسؤول عنه بالحَرفِ (عن).

(٢) **البيت**: أولُ قصيدة لِلَبيد بن رَبيعة العامِري ﵁.

اللغة: (ألا): كلمةٌ يُستَفتَح بها الكلامُ ومَعناهُ التَّنبيه؛ كذا قال العينيُّ وغيرُه، وهو وهمٌ، والصحيحُ أنه حرف تَحضيضٍ، أو مُركَّبٌ من همزةِ الاستِفهام و(لا) النافِيَة. (تَسألانِ): خطابٌ لِلاثنَين، قيل: وأرادَ به الواحد؛ لأنَّ مِن عادةِ العَرب أن يُخاطِبُوا الواحدَ بِصِيغة الاثنَين. (يُحاوِل): من المحاوَلة، وهي الطلبُ بِالحِيلة. (النَّحب): النَّذر.

المعنى: اسألا المرء عمَّا يَسعى إليه في هذه الحياة ويَطلُبه ويُحاوله بِاجتِهاده في الدنيا، أهو نذر أوجَبه على نَفسه فهو يَسعى في وَفائه، أم هو ضَلالٌ وباطل؟

الإعراب: «**ألا**»: حرفُ تحضيضٍ كما مرَّ. «**تَسألانِ**»: فعل مضارعٌ مرفوع بِثُبوت النون، والألف: فاعلُه. «**المرءَ**»: مفعولٌ به. «**ما**»: اسم استفهام مُبتَدأ. «**ذَا**»: اسم موصولٌ خبرُه. «**يُحاولُ**»: مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، والجُملة صلة الموصول لا محلَّ لها، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي يُحاولُه. «**أنَحبٌ**»: الهمزة: =

أو «مَنْ» الاسْتِفهامِيَّةُ نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟». وأَنْ لا تَكُونَ مُلْغاةً؛ بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها مَعَ «ما»، نَحوُ: «ماذَا صَنَعْتَ؟» إذَا قَدَّرتَ «ماذَا» اسْماً واحِداً مُرَكَّباً.

الكواكب الدرية

(أو «مَنْ» الاستِفهامِيَّةُ) على الأصحِّ عندَهم، (نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟») أي: مَنِ الذي جاءَكَ، وإعرابُه: «مَنْ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «ذَا»: اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ خبرٌ، «جاءَكَ»: فعلٌ ومَفعُولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

فإنْ لم يَتقدَّمْها استِفهامٌ بـ«ما» أو «مَنْ» لم تَكُنْ مَوصولةً، بل هي حينئِذٍ اسمُ إشارةٍ[١].

(وأَنْ لا تَكُونَ «ذَا» مُلْغاةً)، ثمَّ فسَّرَ الإلغاءَ بقولِهِ: (بِأَنْ يُقدَّرَ تَركِيبُها) أي: تَركيبُ «ذَا» (مَع «ما») الاستِفهاميَّةِ، فيَصيرُ المَجموعُ اسمَ استِفهامٍ، (نَحوُ: «ماذا صَنَعْتَ؟») بفتحِ التَّاءِ (إذا قُدِّرَتْ «ماذَا» اسماً واحِداً مُركَّباً)، بمعنى: «أيَّ شيءٍ صنَعْتَ؟»، فيَكونُ «ماذا» حينئِذٍ اسمَ استِفهامٍ في محلِّ نصبِ مَفعولٍ لـ«صنعْتَ» مقدَّماً عليه، والتَّقديرُ: أيَّ شيءٍ صَنعْتَ؟[٢].

فإنْ لم تُقدِّرْ إلغاءَ «ذا»، بأنْ قدَّرتَ «ما» اسمَ استِفهامٍ مُبتدأً، و«ذَا»: خبرَه[٣]، فـ«ذا» حينئِذٍ مَوصولةٌ؛ لأنَّها لم تُلْغَ.

= حرفُ استِفهام، و(نَحبٌ): بدلٌ مِن (ما) مَرفوع. وقيل: (نحبٌ) خبرُ مُبتدأ مُضمَر، والتقدير: أهو نَحبٌ، والمُبتدأ والخبر بدلٌ مِن مَوضِع (ماذا)، قيل: وهذا أقوَى لأنه أَبدل جُملةً مِن جملة لمَّا كانَت في مَعناها. «**فيُقضى**»: الفاء: حرفُ استئناف، و(يُقضى): مُضارع مبني لِلمفعول مَرفوع، ونائب فاعِله: هو. والجملةُ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: فهو يُقضى. «**أم**»: حرفُ عَطف. «**ضَلالٌ**»: معطوف على (نحبٌ) مرفوعٌ مثلُه. «**وباطِلُ**»: عاطفٌ ومعطوف على (ضَلالٌ). وجملةُ (ماذَا...) في محل نصب مَفعول به ثانٍ لِلفعل (تَسأل) المعلَّق بالاستِفهام.

والشاهد: في قَوله: (تَسأَلان المرءَ ماذا يُحاولُ)؛ حيث وَقع (ماذَا) في مَوضع المفعولِ الثاني لـ(تَسأَلان) المعلَّقِ عن العمل في اللفظ بسَببِ (ما) الاستفهاميةِ التي لها صَدرُ الكلام، فالبَيتُ نظيرُ قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾.

(١) فيه أنه قد تكون اسماً بمعنى صاحب نحو: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾.

(٢) فيه تكرارٌ مع ما سَبق، فكان ينبغي أن يقتصرَ في التقدير الأول على قَوله: (أيَّ شيء) كما فعَل الفاكِهي.

(٣) نَقل الصبانُ عن شَيخِه قولَه: الظاهرُ أنه يَجوز عَكسُه، بل هو أَولى؛ لأنَّ (ذَا) مَعرِفة حِينَئذٍ. فتَأمَّل! اهـ ثم راح الصبانُ يُجيبُ عن ذلك.

وتَفتَقِرُ المَوْصُولاتُ كُلُّها إلى صِلَةٍ ....

الكواكب الدرية

ويَظهَرُ كونُ قَصدِ المتكلِّمِ الإلغاءَ أو عدمَهُ بِالبدَلِ مِن اسمِ الاستِفهامِ، وبجوابِ السَّائلِ:

فعلى الإلغاءِ ـ وهو كونُ «ماذا» كلمةً واحدةً في محلِّ نصبٍ ـ تأتي بالبدلِ مَنصوباً، فتقولُ: «ماذا صنعتَ خيراً أم شرًّا؟»[1] فـ«ذا» مُلغاةٌ؛ لأنَّك أبدلتَ مِن اسمِ الاستِفهامِ بالنَّصبِ، فيُعلَمُ أنَّه مَفعولٌ مُقدَّمٌ لـ«صَنعتَ».

وعلى عدمِ الإلغاءِ ـ وهو كونُ «ما» اسمَ استِفهامٍ مُبتدأً، و«ذَا»: اسمَ مَوصولٍ خبَرَه ـ تأتي بِالبدلِ مَرفوعاً، فتقولُ: «ماذَا صنَعتَ خيرٌ أم شرٌّ؟» بالرَّفعِ، فـ«ذا» غيرُ مُلغاةٍ؛ لأنَّكَ أَبْدَلْتَ مِن اسمِ الاستِفهامِ بالرَّفعِ، فيُعلَمُ أنَّه مَرفوعٌ بِالابتداءِ، و«ذا»: خبرُه.

وقِسْ على ذلك جوابَ السَّائلِ.

وقد جاءَ بِالوجهَينِ قولُه تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، بنصبِ «العَفو» على الإلغاءِ، أي: قُلْ يُنفِقونَ العَفوَ، أي: الفاضلَ عن الحاجةِ؛ وبِرَفعِهِ على عدمِ الإلغاءِ، فيكونُ «العفوُ» خبراً حُذِفَ مُبتدؤُهُ، أي: المنفَقُ العَفوُ، أو: هو العَفوُ.

وسَكتَ المصنِّفُ عن الإلغاءِ مع «مَنْ»، فيَحتَمِلُ إلحاقَهُ بـ«ماذا»، وهو ظاهرُ عِبارةِ «الألفيَّةِ»[2]، ومشَى عليه جمعٌ، ويَحتمِلُ خلافَهُ.

(وتَفْتَقِرُ) أي: تَحتاجُ **(المَوصُولاتُ)** أي: الاسمِيَّةُ؛ لأنَّ الكلامَ فيها، **(كُلُّها)** نصُّها ومُشترَكُها، **(إلى صِلَةٍ)** مَعهودةٍ غالباً لِلمُخاطَبِ في اعتقادِ المتكلِّمِ، أي: بأن يكونَ مَضمُونها حُكماً مَعلوماً عند المخاطَب وُقوعُه قبل الخِطاب في اعتقادِ المتكلِّمِ؛ لأنَّك إنَّما تَأتي بالصِّلةِ لِتُعرِّفَ المخاطَبَ المَوصول المبهَم[3] بما كانَ يَعرِفُهُ في اعتقادِك قبلَ ذكرِ المَوصولِ مِن اتِّصافِهِ

---

(١) كذَا في النُّسَخ، ويَنبغي أن يكون (أخيراً أم شرًّا)؛ لِما ذكَروه عند قول «الألفيَّة»:

وبَدَلُ المُضمَّنِ الهَمزَ يَلِي ... هَمزاً كـ(مَن ذَا أَسَعِيدٌ أم عَلِي؟)

ومِثلُه قولُه الآتي: (ماذا صنَعت خَيرٌ أم شرٌّ؟).

(٢) قال:

ومِثلُ (ما) (ذا) بعدَ (ما) استفهام ... أو (مَن) إذا لم تُلغَ في الكلامِ

(٣) كذا في الأصل، ومِثلُه في «التَّصريح»، ومِنه يَنقُل الشارح، وصوابُ العبارة: (لِتُعرف المخاطَبَ بالمَوصولِ =

مُتَأَخِّرةٍ عَنْها، وعائِدٍ، والصِّلةُ جُمْلةٌ أو شِبْهُها، فالجُمْلَةُ ما تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي قامَ أَبُوهُ»، ....

الكواكب الدرية

بمضمُونِ الصِّلةِ، إلّا في مَقامِ التَّهويلِ والتَّفخيمِ، فيَحْسُنُ إبهامُها. فالأوَّلُ نحوُ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]، والثَّاني نحوُ: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

وأمَّا غيرُ ذلك، فلا يجوزُ إبهامُها، ولِذا لا يَجوزُ أنْ تكونَ الصِّلةُ جُملةً إنشائيَّةً؛ لأنَّ الإنشاءَ لا يُعرَفُ مَضمُونُه إلَّا بإيرادِ صيغتِهِ، فلا خارجَ له فَضلاً عن أنْ يَكونَ مَعهوداً، فلا يَصلُحُ لِبيانِ المَوصولِ، ولهذا امتَنَعَ الوصلُ بالتَّعجبيَّةِ وإنْ كانَتْ خبريَّةً[1]؛ لما في التَّعجُّبِ مِن الإبهامِ المُنافي لِلبيانِ، فهي مُستَثناةٌ مِن الخبريَّةِ؛ كما أنَّ القَسَميةَ مُستَثناةٌ مِن الإنشاءِ، فيَجوزُ الوصلُ بها مُطلَقاً نحوُ: ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2] [النساء: ٧٢].

(**مُتأَخِّرةٍ عَنها**) أي: عن المَوصولاتِ وُجوباً؛ لأنَّها مُنَزَّلَةٌ مِنه[3] مَنزلةَ جُزئِهِ المتأخِّرِ، فلا يجوزُ تَقدُّمُها ولا شيءٍ منها عليه، (**و**) إلى (**عائِدٍ**)، وهو ضميرٌ يَعودُ مِن الصِّلةِ إلى المَوصولِ؛ لِيَحصلَ الرَّبطُ بينهما.

(**والصِّلةُ جُملَةٌ**) اسميَّةٌ، أو فِعليَّةٌ، (**أو شِبْهُها**) في حُصولِ الفائدةِ.

(**فالجُملةُ**) شرطُها أنْ تكونَ خَبريَّةً، أي: محتمِلَةً للصِّدقِ والكذبِ في نَفسِها مِن غيرِ نَظرٍ إلى قائلِها، وهي: (**ما**) أي: قولٌ (**تَركَّبَ مِن فِعلٍ وفاعِلٍ**)، أو مِن فعلٍ ونائبِ الفاعلِ، (**نَحوُ: «جاءَ الذي قامَ أبُوهُ»**)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «أبوه»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ مِن «أبوه»،

= المُبهَم) كما في «شَرح الرَّضي»، وهو مُقتَضى سِياق الكلام، أعني أن يُجاء بالباء صلةً لِـ(المخاطَب)، وأمَّا صلةُ (تُعرِّف) فقوله الآتي: (بما كان يَعرِفه).

(١) فلا يُقال: (جاء الذي ما أحسَنَه!).

(٢) بعدَه في «التَّصريح»: وقيل: لا استِثناء فيهما، أمَّا التَّعجبية فلأنها إنشائيةٌ نَظراً إلى حالةِ الاستِعمال، وأمَّا القَسَميَّة فلأن الوَصل إنما هو بِجملة الجواب وهو خبَري، وجُملة القسم إنما جِيءَ بها لِمُجرد التَّأكيد. اهـ

(٣) أي: من الموصولِ.

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ أو مِن مُبْتَدإٍ وخَبَرٍ نَحوُ: «جاءَ الَّذِي أَبُوهُ قائِمٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ: ٣].

وشِبْهُ الجُمْلةِ ثَلاثةُ أَشْياءَ:

أَحَدُها: الظَّرْفُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي عِنْدَكَ»، ....

الكواكب الدرية

(وقَولِه تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾)، وقد مرَّ إعرابُه[١] في أوَّلِ المَوصولاتِ حيثُ سبقَ التَّمثيلُ به لِلمُفردِ المُذكَّرِ، وأعادَهُ هنا للتَّمثيلِ بالجُملةِ المُركَّبةِ مِن الفعلِ والفاعلِ، (أو) ما تَركَّبَ (مِن مُبتَدإٍ وخَبرٍ)، أو مِن مُبتدإٍ وسادٍّ مسدَّ الخبرِ[٢]، (نَحوُ[٣]: «جاءَ الذِي أبُوهُ قائمٌ»)، فجُملةُ «أبُوه قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، (وقَولِه تَعالى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿ٱلَّذِى﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ للنَّبإ العظيمِ مِن قولِه تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾، و﴿هُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بما بعدَه، ﴿مُخْتَلِفُونَ﴾: خبرُ المُبتَدأ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«مختلفونَ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ[٤]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هُم[٥].

(وشِبهُ الجُملةِ ثَلاثةُ أشياءَ:

أَحَدُها: الظَّرفُ) المكانيُّ، وشرطُ وُقوعِهِ صلةً أنْ يَكونَ تامًّا، بأنْ يُفْهَمَ بمُجرَّدِ ذكرِهِ ما يَتَعلَّقُ هو بِه، (نَحوُ: «جاءَني[٦] الذي عِندَك»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ

---

(١) انظر: (١/ ٣٠٣) من هذا الكتاب.

(٢) استدركَه تبعاً للفاكهي ولم يُمثل له خلافاً له، وليتَه فعل، ومثالُه عنده: (جاء الذي ما قائمٌ أبَواهُ).

(٣) أي: فالأول نحو... إلخ؛ لِما عَلِمتَ من التَّعليق السابق.

(٤) تقدَّم أنه يَنبغي إسقاط قَولِه: (وينصب المفعول)؛ إذ اسمُ الفاعل هنا مِن (اختَلف) اللازم، فلا مفعولَ له أصلاً. وسيَتكرَّر هذا منه رحمه الله كثيراً جدًّا فليُتنبَّه له!

(٥) وجملة ﴿هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ صِلة الموصول، والعائدُ الضمير المجرُور بـ(في).

(٦) الذي في «الفواكه»: (جاء)، ويُؤيِّدُه إعراب الشارح الآتي لِلمثال.

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

والثَّانِي: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي في الدَّارِ»، وقَولِهِ ....

الكواكب الدرية

آخِرِه، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شبهُ جُملةٍ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقِرُّ[1]، والتَّقديرُ: جاءَ الذي استَقرَّ عِندَك، (**وقَولِه تَعالَى**: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، **وإعرابُه**: ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ مُبتدأً، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقرُّ تَقديرُه: هو، ﴿يَنفَدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿وَمَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ مُبتدأٌ، و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: ظرفٌ ومُضافٌ إليه صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقِرُّ تَقديرُه: هو، و﴿بَاقٍ﴾: خبرُ «ما»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ[2]، مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ.

وخرجَ بالظَّرفِ المكانيِّ: الظَّرفُ الزَّمانيُّ، نحوُ: «جاءَ الذي اليومَ»، فلا يَصلُحُ جعلُهُ صلةً؛ لعدمِ حُصُولِ الفائدةِ به.

وبالتَّامِّ: الظَّرفُ النَّاقصُ، وهو: الذي لا يَكونُ في الوَصلِ به فائِدةٌ، نحوُ: «جاءَ الذي مكاناً» أي: يَسْكُنُ مَكاناً، فلا يَصِحُّ الوصلُ به؛ لأنَّه لا يُفهَمُ بمُجرَّدِ ذكرِه ما يَتَعَلَّقُ به.

(**والثَّاني: الجارُّ والمَجرُورُ**)، وهو كالظَّرفِ في اشتراطِ كَونِه تامًّا، (**نَحوُ: «جاءَ الذِي في الدَّارِ»**)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستقرُّ تَقديرُه: هو، (**وقَولِه**

---

(١) بكسر القافِ اسمَ فاعلٍ، وأراد به: الضميرَ الذي استقرَّ في الظرف بعد حذفِ فعلِ الاستِقرار، أو الذي في فِعل الاستقرار بِاعتبار الأصلِ قبل الحَذفِ، أو الصوابُ: (المستتر) فتصحَّفَ اللفظ، لكن هذا الثاني بعيدٌ جدًّا مع تكرار التَّعبير بذلك فيما يأتي قريباً.

(٢) تقدَّم أنه لا تعويضَ في مثل ذلك.

تعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ [الانشقاق: ٤]. ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ.

والثَّالِثُ: **الصِّفةُ الصَّرِيحةُ**، والمُرادُ بِها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ. وتَختَصُّ بالأَلِفِ واللّامِ كَما تَقَدَّمَ.

الكواكب الدرية

تعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾)، وإعرابُه: «ألقى»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وفاعلُه مُستترٌ جوازاً تَقدِيرُه: هي عائدٌ على الأرضِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿فِيهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستقرُّ تقديرُه: هو، فالمِثالانِ المَذكورانِ الجارُّ والمَجرورُ فيهما تامٌّ، بخلافِ «جاءَ الذي بِك، أو عَنك»، فلا يُوصَلُ به لِنُقصانِهِ.

(**ويَتَعَلَّقُ الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً**) ـ وبِذَلك أَشْبَهَا الجُملةَ ـ (**تَقدِيرُهُ: استقرَّ**)، أي: أو نحوُه مِن كلِّ فعلٍ عامٍّ، كـ«حَصَلَ»، فلا يَجوزُ تَقديرُه وَصفاً كـ«مُستَقرٌّ، وكائنٌ»؛ لأنَّ الوصفَ لا يكونُ مع مَوصوفِهِ جُملةً، إلَّا إذا كانَ صِلةً لـ«ألْ»، أو قِسْماً ثانياً مِن المُبتَدأ.

(**والثَّالِثُ: الصِّفةُ**)، وهي: ما دلَّتْ على ذاتٍ مُبهَمةٍ مَأخوذةٍ مِن[1] بَعضِ صِفاتِها، كـ«القائمِ، والضَّارب»، (**الصَّرِيحةُ**) أي: الخالِصةُ لِلوَصفيَّةِ بأنْ لم تَغلِبْ عليها الاسمِيَّةُ؛ لأنَّ فيها معنَى الفعلِ، ولِذلك صحَّ عطفُه علَيها، (**والمُرادُ بِها: اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المَفعُولِ**) دُونَ اسمِ التَّفضيلِ كـ«الأفضلِ»، ودونَ الصِّفةِ المشبَّهةِ كـ«الحسَنِ وجهُهُ»؛ لأنَّ «ألْ» حرفُ تعريفٍ فِيهما؛ إجماعاً في الأوَّلِ، وعلى الصَّحيحِ في الثَّاني، بل نقَلَ فيه بعضُهم الإجماعَ أيضاً.

(**وتَختَصُّ**) أي: الصِّفةُ الصَّريحةُ (**بِالأَلفِ واللَّامِ**)، فلا يَصِحُّ جعلُ الصِّفةِ صلةً لِغيرِها. فخرجَ الصِّفةُ غيرُ الصَّريحةِ، وهي ما صارَتْ بكثرةِ الاستِعمالِ مَخصوصةً بِذاتٍ معيَّنةٍ، ولا تَجري صفةً على مَوصوفٍ، ولا تَعملُ عملَ الصِّفاتِ، ولا تَتَحمَّلُ ضميراً، فـ«ألْ» فيها حرفُ تعريفٍ، لا مَوصولةٌ؛ لِعَدمِ مشابهتِها الفعلَ، وذلك كالصِّفاتِ التي غلَبَتْ عليها الاسمِيَّةُ؛ كـ«الأَبْطَحِ»، فإنَّه في الأصلِ: المكانُ المنبطِحُ مِن الوادي، ثمَّ غلَبَ على الأرضِ

---

(١) هكَذا في الأصلِ، والصواب: (مع)، كما في «الفوائد الضيائيَّة» للجامي.

والعائِدُ ضَمِيرٌ ....

الكواكب الدرية

المتَّسعةِ، و«الأَجرع»، فإنَّه في الأصلِ: المكانُ المستَوِي، ثمَّ غلَبَ على الأرضِ المستَويةِ ذاتِ الرَّملِ التي لا تُنبِتُ شيئاً، و«الصَّاحبِ»، فإنَّه في الأصلِ: ذُو الصُّحبةِ مُطلقاً، ثمَّ غلَبَ على مَن يَصحَبُ الملكَ، وهو الوَزيرُ[1].

(والعائِدُ) لِلمَوصولِ **(ضَمِيرُ)** غائبٍ غالباً، وإلَّا فقد يَكونُ العائدُ ضَميرَ متكلِّمٍ قياساً، كقولِ عليٍّ رضي الله عنه: [الرَّجَز]

أَنَـا الَّـذي سَـمَّـتْـنـي[2] أُمِّـي حَـيـدَرَهْ[3]

أو ضميرَ مخاطَبٍ قياساً أيضاً، كقَول الفَرَزْدَق: [الطويل]

وَأَنْـتَ الَّـذي تَـلْـوِي الـخُـيُـولُ رُؤُوسُـهـا ... إِلَـيـكَ والأَيْـتَـامُ أَنْـتَ تُـطْـعِـمُـهـا[4]

---

(١) اعلَم أنَّ أوَّل مَن لُقِّب بالصاحب من الوُزَراء كافي الكُفاة إسماعيل بنُ عَبَّاد، وكان السببُ في ذلك أنه كان يَصحَب الأُستاذَ ابنَ العَميد، فكانُوا يَقُولُون: صاحبُ ابنِ العَميد، ثم غَلَب عليه اللَّقَبُ حتَّى قيل له: الصاحِب مُجرَّداً، وتَبِعه الخُلَفاءُ على ذلك. ومع هذا فإطلاقُ الصاحب على ذِي الصُّحبة مُطلقاً أغلَب في كلام العرب خِلافاً لما قد تُوهِمه عبارةُ الشارح.

(٢) كذَا في الأصل، والصواب: (سمَّتنِ) بحذفِ الياء والاكتفاءِ بالكسرةِ قبلَها، وإلَّا انكسر الوزنُ.

(٣) هو لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه - كما قال الشارح - من أبياتٍ قالها في مُبارَزته لمرحَب اليَهودي يومَ خيبَر، وبعدَه:

كَـلَـيـثِ غـابـاتٍ كَـرِيـهِ الـمَـنـظَـرَه

اللغة: (الحَيدَرة): مِن أسماء الأسد.

الإعراب: «أنا»: ضمير مُنفصِل مبتدأ. «الذي»: اسمٌ موصول خبرُه. «سمَّتنِ»: فعل ماض، والتاءُ: لِلتأنيث، والياء المحذوفة اكتفاءً بالكسرةِ قبلها: مفعولُه الأول. «أمِّي»: فاعل ومضافٌ إليه. «حَيدرَه»: مفعولُه الثاني سُكن للوَقف. وجُملة (سمَّتنِ أُمي) صِلة الموصول لا محلَّ لها، والعائد الياء الواقعةُ مفعولاً.

والشاهد: في قَوله: (الذي سمَّتنِ)، حيثُ جِيء بضمير المتكلم، والغالِب استِعمالُ ضمير الغائب بأن يُقالَ: الذي سَمَّتْه، قال المرزوقيُّ: لكنَّه لما كان القصدُ في الإخبار عن نَفسِه، وكان الآخِرُ هو الأولَ، لم يُبالِ بِرَدِّ الضمير على الأول وحَملِ الكلام على المَعنى لأمنِه مِن الإلباس، وهو مع ذلك قبيحٌ عند النحويِّين. اهـ.

(٤) **البيت:** لِلفَرزدق كما قال الشارِح، إلا أنه مَكسور على ما رَواه، وصوابُ رِوايَتِه كما في «الديوان» (ص٥٥٥):

وأنـتَ الـذي تَـلـوِي الـجُـنُـودُ رُؤُوسَـهـا ... إِلَـيـكَ، ولِـلأَيـتـامِ أنـتَ طَـعـامُـهـا

والخطابُ لهشام بن عبد المَلك.

=

مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلَةِ المَذْكُورةِ، . . . .

فَجَعْلُهُ العائدَ ضميرَ «إليكَ» حَملاً على المعنَى.

ورُبما خلَفَ الضَّميرَ العائدَ اسمٌ ظاهرٌ، كقَوله: [الطّويل]

أيَا[1] رَبَّ لَيلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذي في رَحمةِ اللهِ أَطْمَعُ[2]

أي: في رَحمتِهِ.

(مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثْنيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلَةِ المَذْكُورةِ).

نَعم، إنْ كانَ المَوصولُ «مَنْ، وما» جازَ في العائدِ: مُراعاةُ المعنى، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطّويل]

= اللغة: (تَلوي): تَثْني وتَرفعُ.

المعنى: أنتَ يا هشامُ الذي تَطمع فيه الجُنودُ وتتعلَّق بِعَطائه، فتَثني رؤوسَها إليه طلباً لِمَعروفِه، وأنتَ لِلأيتام الذين لا يَجدون مُعيلاً مُطعِمُهم وكافِيهم أُمورَهم، وجَعَلَه نفسَ الطعامِ مُبالَغةً، فكأنَّه هو نفسُ مطلوبِهم، وبه تُسَدُّ حاجتُهم وتَنقطِعُ مُناهُم.

الإعراب: «أنتَ»: ضمير مُنفصلٌ مُبتدأ. «الذي»: موصولٌ خبرُه. «تَلوي»: فعل مضارع مَرفوع. «الجُنودُ»: فاعلُه. «رُؤوسَها»: مفعولُه ومُضاف إليه. «إليكَ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تَلوي). وجُملة (تلوي. . .) صِلة الموصول، والعائدُ على الموصولِ الكاف. الواو: حرفُ عطف، «لِلأيتام»: مُتعلق بمَحذوف حال مِن المبتدأ أو الخبر. «أنتَ»: مُبتدأ. «طَعامُها»: خبرُه ومُضاف إليه.

والشاهد فيه: استعمالُ ضمير المخاطَب بدلَ ضَمير الغَيبة في العائد إلى الموصُولِ في قولِه: (إليك)، والغالبُ: (إليه) بالهاءِ رعايةً لِلموصول.

(١) في الطبعتَين الأُخريَين: (يا)، والمعروفُ في البيت: (فيَا).

(٢) البيت: يُنسَب لِمَجنونِ ليلى، ويُروى: (فيا ربِّ أنتَ الله). ومَعناه واضح.

الإعراب ووَجه الإستِشهاد: الفاء: حسَب ما قبلها، «يا»: حرفُ نداء. وعلى ما أثبتناه (أيَا): حرف نداءٍ. «رَبَّ»: منادى مضاف مَنصوب. «ليلى»: مضافٌ إليه، وعلامة جَرِّه فتحةٌ مُقدرة على الألف لِلتعذر لأنه ممنوعٌ من الصرف لِلألف. «أنتَ»: مبتدأ. «في كلِّ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرُه. «مَوطِنٍ»: مضاف إليه. الواو: عاطفة للجُمَل، «أنتَ»: مبتدأ. «الذي»: موصولٌ خبره. «في رَحمة»: مُتعلق بـ(أطمَع) الآتي. «الله»: لفظُ الجلالة مُضاف إليه. «أطمَع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعلُه مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، والجملة الفِعلية =

وقَدْ يُحْذَفُ، ....

الكواكب الدرية

نَـكُـنْ مِـثْـلَ مَـنْ يَـا ذِئْـبُ يَـصْـطَـحِـبَـانِ(١)

ومُراعاةُ اللَّفظِ، وهو الإفرادُ والتَّذكيرُ، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣]، وهو الأكثرُ في كَلامِهم، ما لم يَحْصُلْ لَبْسٌ أو قُبْحٌ(٢)، فتَتَعيَّنُ مُراعاةُ المعنى.

ثمَّ الأصلُ في العائدِ أنْ يكونَ مَذكوراً، (وقَد يُحْذَفُ) مَرفوعاً ومَنصوباً ومَجروراً، إذا دلَّ عليه دَليلٌ.

= صِلة الموصول، والعائد هو لفظُ الجلالة، وفيه مَوضعُ الشاهد؛ إذ أقام الشاعرُ الاسم الظاهر مُقامَ الضمير، فجَعله عائدَ الصلة، وكان حقُّه أن يقولَ: وأنتَ الذي في رَحمتِه ـ ويجوز: رَحمتِك ـ أطمَع.

(١) هذا عجُز بيت لِلفرزدق، وصدرُه:

تَـعَـشَّ فَـإنْ عَـاهَـدْتَـنِـي لا تَـخُـونُـنِـي

وهو مِن أبيات يَذكُر فيها أنه أوقدَ ناراً وهو نازِل في بَعض أسفارِه في بادية، فطَرَقَه الذئبُ، فدَعاه للعَشاء، ورَمى إليه مِن زادِه وقال له: تَعالَ تَعشَّ، ثُم بعد ذلك يَنبغي أن لا يَخُونَ أحدٌ مِنَّا صاحبَه؛ حتى نكونَ مِثل الرجلَين اللذَين يَصطحِبان.

الإعراب: «تَعشَّ»: فعلُ أمر مبني على حذف الألف، وفاعله: (أنتَ) المستتر وجوباً. الفاء: حرفُ استِئناف، «إنْ»: حرف شرطٍ جازم. «عاهدتَني»: فعل ماض مبني على السكون في محل جَزم فِعل الشرط، والتاء: فاعله، والياء: مَفعوله، والنون: لِلوقاية. «لا»: نافيةٌ. «تَخونُني»: مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به؛ والفاعل: أنتَ. وجُملة (لا تخونني) لا محلَّ لها جوابُ القَسم الذي تَضمَّنه (عاهدتَني)، أو في محل نصب حالٌ من فاعله، أي: عاهدتَني غيرَ خائنٍ لي. ويَجوز أن يكون الأصل: على أن لا تَخونَني، فحُذفت (على) ثم (أنْ) الناصبة فارتفَعَ الفعل. «نكُن»: مضارع ناقص جوابُ الشرط مَجزوم، واسمه: مُستتر فيه وجوباً تقديره: نحنُ. ولا يَجوز أن يكون (نكن) مجزوماً في جوابِ الطلب وهو (تعشَّ) لفساد المعنى؛ إذ الاصطِحاب متوقِّفٌ على المعاهَدة لا على التَّعشِّي. «مثلَ»: خبرُ (نكُن) منصوب مُضاف. «مَن»: موصولٌ مضاف إليه. «يا»: حرفُ نداء. «ذئبُ»: منادى نكرة مَقصودة مبنيٌّ على الضم في محل نصب. وجُملة النداء مُعترِضة بين الموصول وصِلَته لا محل لها. «يَصطحِبان»: فعل مضارع مرفوع بثُبوت النون، والألف: فاعله. والجملة صِلة الموصول، والعائدُ الألف.

والشاهد: في قوله: (مثلَ مَن يا ذئب يَصطحِبان)؛ فإنه راعى معنَى (مَن) في قوله: (يَصطحِبان) بِالتثنية، و(مَن) التي بمعنى (الذي) يَجوز في ضميرها اعتِبارُ المعنى، واعتبارُ اللفظ، والثاني أكثرُ.

(٢) مثالُهما: (أعطِ مَن سألَتْك) و (مَن هي حَمراءُ أَمَتُك).

نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، و﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] أي: الَّذِي تُسِرُّونَهُ والَّذِي تُعلِنُونَهُ، ....

الكواكب الدرية

وشَرطُ جوازِ حذفِ العائدِ المَرفوعِ: أنْ يَكونَ مُبتدأً مُخبراً عنه بمُفرَدٍ، (نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾)، وإعرابُه: اللامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، «نَنْزِعَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقدِيرُه: نحنُ، ﴿مِن كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، و﴿شِيعَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، «أيُّ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿أَشَدُّ﴾: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٌ، تَقدِيرُه: هو، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقدِيرُه كما قال المصنِّفُ: (أي[1]: الذِي هو أَشَدُّ).

وشَرطُ حذفِ العائدِ المَنصوبِ: أنْ يكونَ مُتَّصلاً، وناصبُه فعلٌ تامٌّ، أو وصفٌ غيرُ صِلةِ «أل».

فالفِعلُ نحوُ: (﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿يَعْلَمُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿تُسِرُّونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبٍ مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، ﴿تُعْلِنُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقدِيرُه كما قال المصنِّفُ: (أي: الَّذي تُسِرُّونَهُ والذي تُعْلِنُونَهُ)، وتَحتملُ «ما» في الآيةِ أنْ تَكونَ مَصدريَّةً، والتَّقديرُ: يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وعلانِيَتَكُم[2].

---

(١) (أي) هذه تَفسيريَّة وليست (أيًّا) الموصولةَ التي في الآية؛ إذ تِلك مَذكورة في تقدِيره بقَوله الآتي: (الذي).

(٢) بِدليل أنه قد جاء مُصرَّحاً به في مكانٍ آخرَ وهو: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.

ونَحوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] ....

الكواكب الدرية

وأمَّا الوَصفُ فنَحوُ قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[1]

أي: الذي اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ.

وشَرطُ حذفِ العائدِ المَجرورِ بالحرفِ: أنْ يُجَرَّ بمثلِ ما جُرَّ به المَوصولُ[2]، ويتَّحدَ معنَى العاملِ[3]، نحوُ: «مررتُ بالذي مررتَ» أي: به، (**ونَحوُ**: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾)، **وإعرابُه**: «يَشْرَبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، ﴿مِمَّا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ بـ«مِنْ»، ﴿تَشْرَبُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ مَجرورٌ بمثلِ

---

(١) **البيت**: لا يُعرف قائله.

اللغة: (مُوليك): مانِحك ومُعطِيك. (فضلٌ): مِنَّةٌ وإحسان. (احمَدَنه به): اشكُره عليه.

المعنى: الذي يَمنَحك الله إيَّاه مِن النِّعم فَضلٌ منه عليك، ومِنَّة جاءَتك مِن عنده مِن غيرِ أن تَستوجِبَ عليه سُبحانه شيئاً من ذلك، فاحمَد ربك عليه؛ فإنه هو الذي يَنفعُك ويَضرُّك، وغيره لا يَملك لك شيئاً.

الإعراب: «ما»: مَوصولة مُبتدأ. «الله»: لفظ الجلالةِ مُبتدأ ثانٍ. «مُوليكَ»: خبرُ المبتدأ الثاني ومُضاف إليه، مِن إضافة اسم الفاعل إلى مَفعوله الأول، ومفعولُه الثاني محذوفٌ وهو العائد، والتقدير: مُولِيكَه. وجُملة (الله مُوليك) صِلة الموصول لا محلَّ لها. «فضلٌ»: خبر المبتدأ (مَا). الفاء: سَببيَّة، «احمدَنه»: فعل أمر مَبني على الفتح لاتِّصاله بِنُونِ التوكيد الخفيفة، وفاعِله: مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، والنونُ: حرفٌ لا محل له، والهاء: مفعولٌ به. «بِه»: متعلقٌ بـ(احمَد). الفاء: حرف تَعليل، «ما»: حرفُ نفي. «لدَى»: ظرفٌ بمعنى (عند) مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «غيرِه»: مضافٌ إليه، والهاء: مضاف إليه أيضاً. «نفعٌ»: مبتدأ مُؤخَّر مرفوع. الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لِتأكيد النَّفي. «ضَررُ»: معطوفٌ على (نفعٌ) مَرفوع مِثله.

والشاهد فيه: حذفُ العائد من جُملة الصِّلة لِوجود الشرط، وهو كونُ العائد منصوباً بِوَصف غيرِ صِلة (أل)، وهو (مُولي) في البَيت.

(٢) أي: لفظاً ومعنى.

(٣) كذا عِند الفاكهي، والمقصود أن يتَّحد مَعنيَا العاملَين، وعبارةُ غيره كالأُشموني: (يُشترط اتِّحاد مُتعلَّقي الحرفين لفظاً ومعنًى). وانظر مُحترزاتِه هناك.

أي: الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

الكواكب الدرية

ما جُرَّ به «ما» المَوصولةُ، وهي: «مِن» التَّبعِيضيَّةُ، والتَّقديرُ: أي: الذي تَشرَبُونَ منه[1].

وشَذَّ حذفُه مَجروراً بما لم يُجَرَّ به المَوصولُ[2].

۞ ۞ ۞

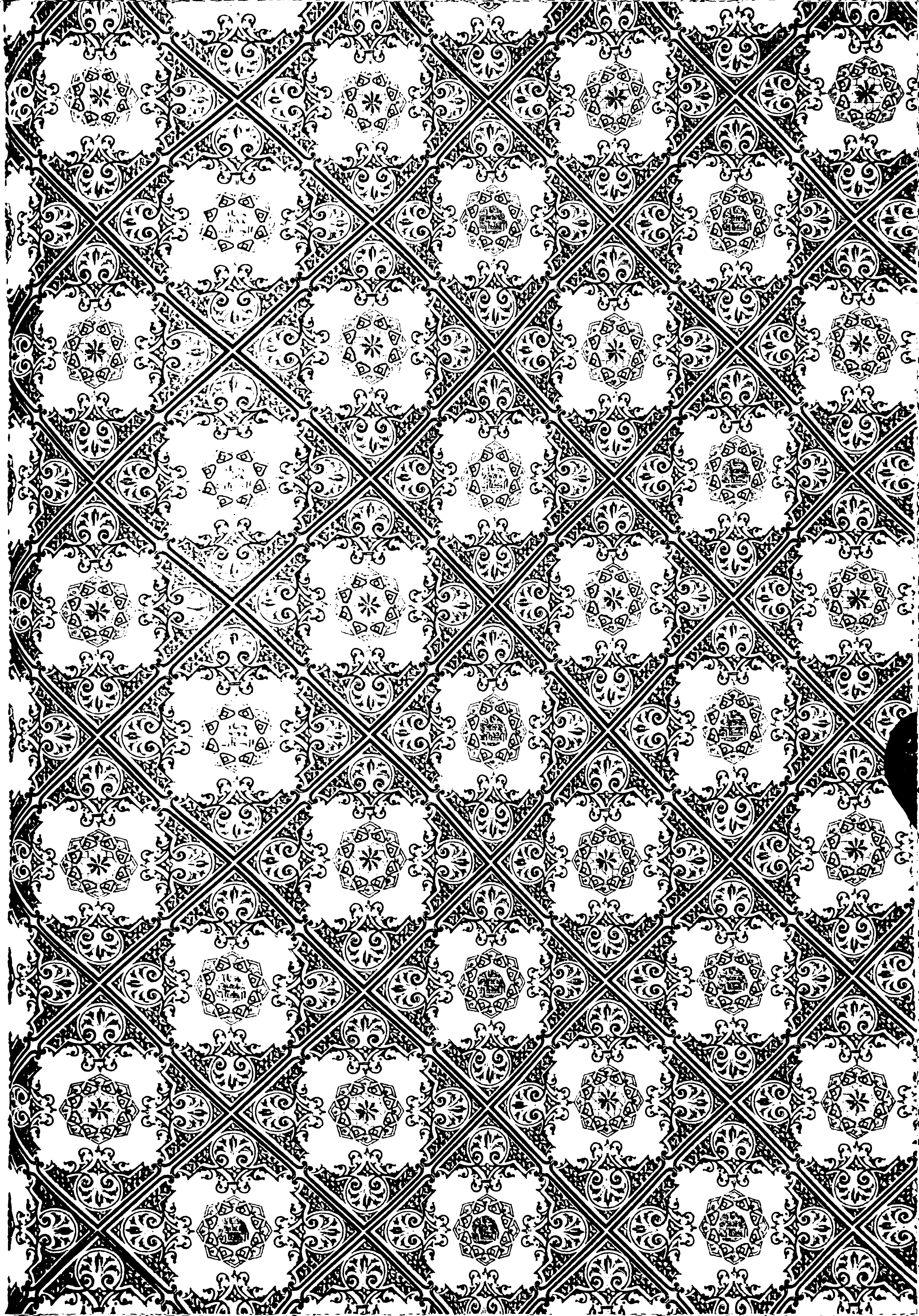
---

(١) قولُه: (أي: الذي تشربون منه) مِن المتن عند الفاكهي، وقد استُدرك في هامِش نُسخة خَطيَّة من المتن وعليه علامةُ (صح).

(٢) كقَول الشاعر:

وأيُّ الـدَّهـرِ ذُو لـم يَـحـسـدُونـي؟

أي: فيه.



فصل

وأَمَّا الـمُعَرَّفُ بِالأَداةِ فَهُوَ الـمُعَرَّفُ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وهِيَ قِسْمانِ: عَهْدِيَّةٌ، وجِنْسِيَّةٌ. والعَهْدِيَّةُ إمَّا لِلعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، نَحوُ: ﴿فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، ....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بَيانِ المعرَّفِ بآلةِ التَّعريفِ

(وأمَّا الـمُعرَّفُ بِالأداةِ) المُفيدةِ للتَّعريفِ، (فهُوَ المُعرَّفُ بالألفِ واللَّامِ)، كـ«الرَّجلِ والغُلامِ»، والتَّعريفُ بهما هو مَذهبُ الخليلِ، والهمزةُ عندَه أصليَّةٌ، وهي همزةُ قطعٍ حُذِفَتْ في الوصلِ؛ تخفيفاً لِكثرةِ الاستِعمالِ، ولم تُحذَفْ في الابتداءِ لأنَّه لا يُبتَدَأُ بِساكنٍ.

ومَذهبُ سيبويهِ أنَّ التَّعريفَ بِهما أيضاً، إلَّا أنَّ الهمزةَ عندَه زائدةٌ مُعتَدٌّ بها في الوصلِ، كذا قال ابنُ مالكٍ، والمَشهورُ عن سِيبويهِ أنَّ التَّعريفَ باللَّامِ وحدَها، والهمزةُ وَصْليَّةٌ جيءَ بها لِلتَّمكُّنِ مِن الابتداءِ بالسَّاكنِ، وفُتِحَتْ على خلافِ همزةِ الوصلِ تَخفيفاً لِكثرةِ الاستِعمالِ؛ نقَلَ أبو حيَّان هذا المذهبَ عن جَميعِ النَّحويِّينَ، إلَّا ابنَ كيسانَ، وعزَاه صاحبُ «البَسيط»[١] إلى المحقِّقينَ.

وذهَبَ المبرِّدُ إلى أنَّ المعرِّفَ الهمزةُ وَحدَها، وزيدَتِ اللَّامُ لِلفرقِ بينَها وبينَ همزةِ الاستِفهامِ.

(وهيَ) أي: الأداةُ (قِسْمانِ: عَهدِيَّةٌ، وجِنسيَّةٌ)، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسامٍ كما أشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقَولِهِ:

(والعَهدِيَّةُ إمَّا لِلعَهدِ الذِّكْرِيِّ) بأنْ يُذْكَرَ مَصحوبُها نكرةً، ثمَّ يُعادَ بها، قال في «المُغني» وغيرِه: وهذه يَسُدُّ الضَّميرُ مَسَدَّها مع مَصحُوبِها، (نَحوُ: ﴿فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾)، إشارةً إلى الزُّجاجةِ المَذكورةِ أوَّلاً. وإعرابُه: ﴿فِى زُجَاجَةٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُ ﴿ٱلْمِصْبَاحُ﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ، تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقرٌّ»، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ﴾: مُبتدأٌ، وخبرُه جُملةُ ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾.

---

(١) صاحبُ «البَسيط» هو ضِياء الدين أبُو عبد الله مُحمد بن عليّ الإشبِيلي، ويُعرَف بابنِ العِلج، سمَّاه أبو حيانَ بِذلك وأكثَرَ من النَّقل عنه في مُصنَّفاتِه، قال: وكان مِمَّن أقام باليَمن، وصنَّف بها.

أو لِلعَهْدِ الذِّهْنِيِّ نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أَو لِلعَهْدِ الحُضُورِيِّ نَحوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. والجِنسِيَّةُ إِمَّا لِتَعرِيفِ الماهِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ....

الكواكب الدرية

(أو لِلعَهدِ الذِّهنِيِّ) بأنْ عُهِدَ مَصحوبُها ذِهناً، (نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾)، وهو نَقبٌ[١] في جبلِ ثَورٍ، وكانَ ذلك مَعلُوماً عِندَهم، وإعرابُه: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضى مِن الزَّمانِ[٢]، ﴿هُمَا﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿فِي ٱلْغَارِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«كائنٌ»[٣] في محلِّ رفعِ خبرٌ.

(أو لِلعَهدِ الحُضُورِيِّ) بأنْ يكونَ مَصحوبُها حاضراً حالَ الخطابِ، (نحوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾)، أي: اليومَ الحاضرَ، وهو يومُ عرَفةَ؛ لأنَّ الآيةَ نَزلَتْ فيه، وإعرابُه: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾: ظرفُ زمانٍ متعلِّقٌ بما بعدَه، ﴿أَكْمَلْتُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿لَكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَكْمَلْتُ﴾، ﴿دِينَكُمْ﴾: مَفعولٌ به، والكافُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

(والجِنسيَّةُ إِمَّا لِتَعريفِ الماهيَّةِ) مِن حيثُ هي[٤]، أي: مع قَطعِ النَّظرِ عنِ الأفرادِ، وهي التي لم يَخلُفْها «كلٌّ» لا حقيقةً، ولا مجازاً، وهي: الدَّالَّةُ على مُجرَّدِ الجِنسِ، ويُعَبَّرُ عنها بـ(التي لِبَيانِ الحقيقةِ)، وبـ(التي لِبيانِ الطَّبيعةِ)، وذلك (نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾) أي: وجَعلْنَا مِن حقيقةِ الماءِ المعرُوفِ، لا مِن كلِّ شيءٍ اسمُه ماء، وقيل: مِن المَنِيِّ. وإعرابُه: «جَعَلْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ بمعنى «خَلَقْنا»، فيَتَعدَّى لواحدٍ، ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، ﴿كُلَّ﴾: مَفعولٌ به، و﴿شَيْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿حَيٍّ﴾: نعتٌ لـ﴿شَيْءٍ﴾،

---

(١) بالنُّون، وفي طبعة بالثاء المثلَّثة، وهما بمَعنًى.

(٢) جاء في «الدُّر المَصون»: قولُه: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾: بدلٌ مِنْ ﴿إِذْ﴾ الأُولى، فالعاملُ فيها ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ﴾، قال أبُو البقاء: ومَنْ مَنَع أن يكونَ العاملُ في البدلِ هو العامِلَ في المُبدَل منه قَدَّرَ عاملاً آخَرَ، أي: نَصَرَه إذ هُما في الغار. اهـ

(٣) أي: بـ(كائنان).

(٤) في بعض نُسخ «الفاكِهي»: مِن حيث هي هي.

(٥) متعلق بالفعل قبله.

وإمَّا لاسْتِغْراقِ الأَفْرادِ نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَو لِاسْتِغْراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ، نَحوُ: «أَنتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

الكواكب الدرية

وقال أبُو البَقاء[1]: جَعَلْنا: بمعنى: «صَيَّرْنَا» يَتَعدَّى لاثنَينِ، ومَفعولُه الأوَّلُ: ﴿كُلَّ شَىْءٍ﴾، والثَّاني: ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾. انتهى.

(وإمَّا لاستِغراقِ الأَفرادِ) أي: أفرادِ الجِنسِ، بأنْ خَلَفَتْها «كلٌّ» حَقيقةً، فيُعَمُّ الأفرادُ بِخَصائصِها، ويَصِحُّ الاستِثناءُ مِن مَصحُوبِها، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣]، واعتِبارُ[2] مَعناه فِيما له مِن نَعتٍ ونحوِه، نحوُ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١]، ومثَّلَ لها المصنِّفُ بقَولِهِ: (نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾) أي: خُلِقَ كلُّ واحدٍ مِن جِنسِهِ ضعيفاً. وإعرابُه: «خُلِقَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾: نائبُ الفاعلِ، ﴿ضَعِيفًا﴾: حالٌ.

(أو استِغراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ) أي: صفاتِ أفرادِ الجِنسِ مُبالغةً، بأنْ خَلَفَتْهَا «كلٌّ» مجازاً، ومِنه التي في أسمائِهِ تَعالى غَيرِ العَلَمِ كما نصَّ عليه البَدرُ بنُ قاضي شُهْبَةَ[3] وغيرُه، وتُسمَّى: (لامَ الكمالِ) كما سبَق نَقلُه عن الشَّيخِ ابنِ حَجرٍ رَحمه الله[4]، (نَحوُ: «أنتَ الرَّجُلُ عِلْماً»)، أي: أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْماً، بمعنَى: أنَّك اجتَمعَ فيك ما تَفرَّقَ في غيرِك مِن الرِّجالِ مِن جهةِ كَمالِكَ في العِلمِ، ولا اعتِدادَ بعِلمِ غيرِك؛ لِقُصورِهِ عن رُتبةِ الكمالِ. وإعرابُه: «أنتَ»: مُبتدأٌ، «الرَّجلُ»: خبرُه، و«عِلْماً»: تمييزٌ. وانظرْ لِمَ لمْ يُمَثِّلْ بشيءٍ مِن الآياتِ، مع أنَّ دَأبَهُ التِزامُ كونِ أمثِلَتِهِ مِن القُرآنِ المجيدِ ما أمكنَه، وقد مثَّلَ بعضُهم بقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: (كلُّ كتابٍ) مُبالغةً في مَدحِهِ؛ لِكَونِهِ حاوياً لجميعِ خصائصِ الكُتُبِ

---

(١) أي: مجوِّزاً لهذا الإعراب بعد أن أعرَب الآيةَ على ما تقدَّم في كلام الشارح.

(٢) بالرفع عطفاً على فاعلِ (يصحُّ). والضمير في (مَعناه) عائد على مَصحوبها.

(٣) هو مُحمَّد بن أبي بكر أبُو الفَضل، بَدر الدين الأسَدي الشافعي، المَعروفُ بِابن قاضِي شُهبة، فَقيه شافعي لَه اشتغال بالتَّاريخ، مِن أهل دمشقَ مَولداً ووَفاة، مِن كُتُبه «الدُّر الثَّمين» في سِيرة نور الدين الشَّهيد، وشَرحان على «المِنهاج» في الفقه. تُوفي سنةَ (٨٧٤هـ).

(٤) انظر: (١/ ٣١٤).

وتُبْدَلُ لامُ «ألْ» مِيماً في لُغةِ حِمْيَرَ .

الكواكب الدرية

المَمدُوحةِ، ومِن ذلك الحديثُ الذي أخرجَهُ الرَّامهُرمُزيُّ[1] - وسَندُه جيِّدٌ إلَّا أنَّه مرسَلٌ - أنَّه ﷺ قالَ لأبي سُفيانَ[2]: «كُلُّ الصَّيدِ فِي جَوفِ الفَرَا»، أي: حمارِ الوحشِ، قال له ذلك يَتَأَلَّفُهُ على الإسلام، يَعنِي: أنتَ في الصَّيدِ كحِمارِ الوحشِ، وكلُّ الصَّيدِ دُونَهُ[3].

وقد تَأتي «ألْ»:

زائِدةً لازمةً، فلا تُفِيدُ تَعريفاً، كالتي في عَلَم قارَنَتْ وَضعَهُ، كـ«اللَّاتِ، والعُزَّى، واليَسَع»، أو غَلَبَتْ على بعضِ أفرادِه كـ«البَلَد» لمكَّةَ، و«النَّجمِ» للثُّريَّا، وكالتي في «الآنَ» على الصَّحيحِ، وفي «الذِي» وفُروعِهِ على الأصحِّ.

وزائدةً غيرَ لازمةٍ لِلَمحِ الأصلِ المَنقولِ عنه، كالتي في «الحَرِثِ[4]، والحسَن، والعبَّاسِ»، ومِنه عند الجمهورِ اللَّامُ الدَّاخلةُ على أسماءِ الأيَّام، كـ«يوم الأحَد، والسَّبْتِ»، قالُوا: هي أعلامٌ تُوُهِّمَتْ فيها الصِّفةُ فَدَخَلَتْها «ألْ»، وقيل: إنَّها نَكِراتٌ دَخلَتْها «ألْ» لِلتَّعريفِ.

(وتُبْدَلُ لامُ «ألْ») المعرِّفةِ (مِيماً في لُغةِ حِمْيَر) قَبيلةٌ مِن العربِ، وقد نَطَق بها النَّبيُّ ﷺ فقالَ: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»[5]، كذَا رَواهُ النَّمرُ بنُ تَولَب[6] رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

(١) في «الأمثال».

(٢) أي: ابنِ الحارث أو ابنِ حَربٍ على الخِلاف فيه.

(٣) أي: لأنه أفضَل صَيدٍ عند العرب. وقال بَعض الشارِحين: تَفسيره بِذلك غلَط، بل إنما هو جمعُ الفَرْو الذي يُلبَس.

(٤) اسم فاعل من الحَرْث، إلا أنه يُكتَب من غير ألفٍ تخفيفاً.

(٥) الحديث مُتَّفق عليه من حديثِ جابرٍ رضي الله عنه بلَفظ: «ليس مِن البر الصَّومُ في السَّفر»: البخاري (١٩٤٦) ومُسلم (٢٦١٢)، ورَواه الإمامُ أحمد (٢٣٦٧٩) بلَفظ الشارح، أي: على الإبدال، قال الحافظُ ابنُ حجر في «التَّلخيص الحَبير» (٢/ ٤٤٩): يحتمل أن يكون النبيُّ ﷺ خاطَب بها هذا الأشعريَّ كذَلك لأنها لُغَته، ويحتمل أن يكونَ الأشعرِيُّ هذا نَطَق بها على ما أَلِفَ من لُغته، فحمَلها عنه الراوي عنه وأدَّاها بِاللَّفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجَه عِندي، والله أعلَم.

وذَكر الألباني أن روايةَ الإبدال شاذَّة. انظر: «إرواء الغليل» (٤/ ٥٣).

(٦) كذَا قال ابنُ جنِّي في «سر الصناعة»، وتَبِعه عليه الزمخشريُّ وابنُ يعيشَ وابنُ هشام وغيرُهم، والذي في كُتُب الحديث أن راوِيَه كعبُ بن عاصِم الأشعَرِيُّ، وممَّن نبَّه إلى هذا وخطَّأ القولَ الأولَ البَغدادي في «شرح شَواهِد الرَّضي الصَّرفية»، فانظُر فيه تزدَد عِلماً.

فصل

وَأَمَّا الـمُضافُ إلى واحِدٍ مِن هَذِهِ الخَمْسةِ فَنَحوُ: «غُلامِي، وغُلامُكَ، وغُلامُهُ، وغُلامُ زَيدٍ، وغُلامُ هذَا، وغُلامُ الَّذي قامَ أَبُوهُ، وغُلامُ الرَّجُلِ».

فَصلٌ

(وأمَّا المُضافُ إلى واحِدٍ مِن هَذِه) المعارفِ (الخَمسَةِ) المتقدِّمةِ إضافةً مَعنويَّةً، ولم يَكُنْ مُتوغِّلاً في الإبهامِ، ولا واقعاً موقعَ نكرةٍ[١].

فخرجَ المُضافُ إضافةً لفظيَّةً، كإضافةِ الوصفِ إلى مَعمولِهِ، والأسماءُ المتوغِّلةُ في الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل»، والواقعُ مَوقعَ النَّكرةِ كـ«واحدة»[٢]، فإنَّ إضافةَ كلٍّ واحدٍ مِن هذه لا تُفِيدُ التَّعريفَ، بل المُضافُ معَها باقٍ على تنكيرِهِ.

(نَحوُ[٣]: «غُلامِي»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضَميرِ المتكلِّمِ، (و«غُلامُكَ»[٤]): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضَميرِ المخاطَبِ، (و«غُلامُهُ»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضميرِ الغائبِ، (و«غُلامُ زَيدٍ»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى العَلَمِ، (و«غُلامُ هذَا»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى اسمِ الإشارةِ، (و«غُلامُ الذي قامَ أبُوه»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى المَوصولِ، (و«غُلامُ الرَّجلِ»): مثالٌ للمُضافِ إلى المعرَّفِ بـ«أل»، وقد تَقَدَّمَ في أوَّلِ المعارفِ[٥] أنَّ المُضافَ في رُتبةِ ما أُضيفَ إليه، إلَّا المُضافَ إلى الضَّميرِ، فإنَّه في رُتبةِ العَلَمِ.

❁ ❁ ❁

---

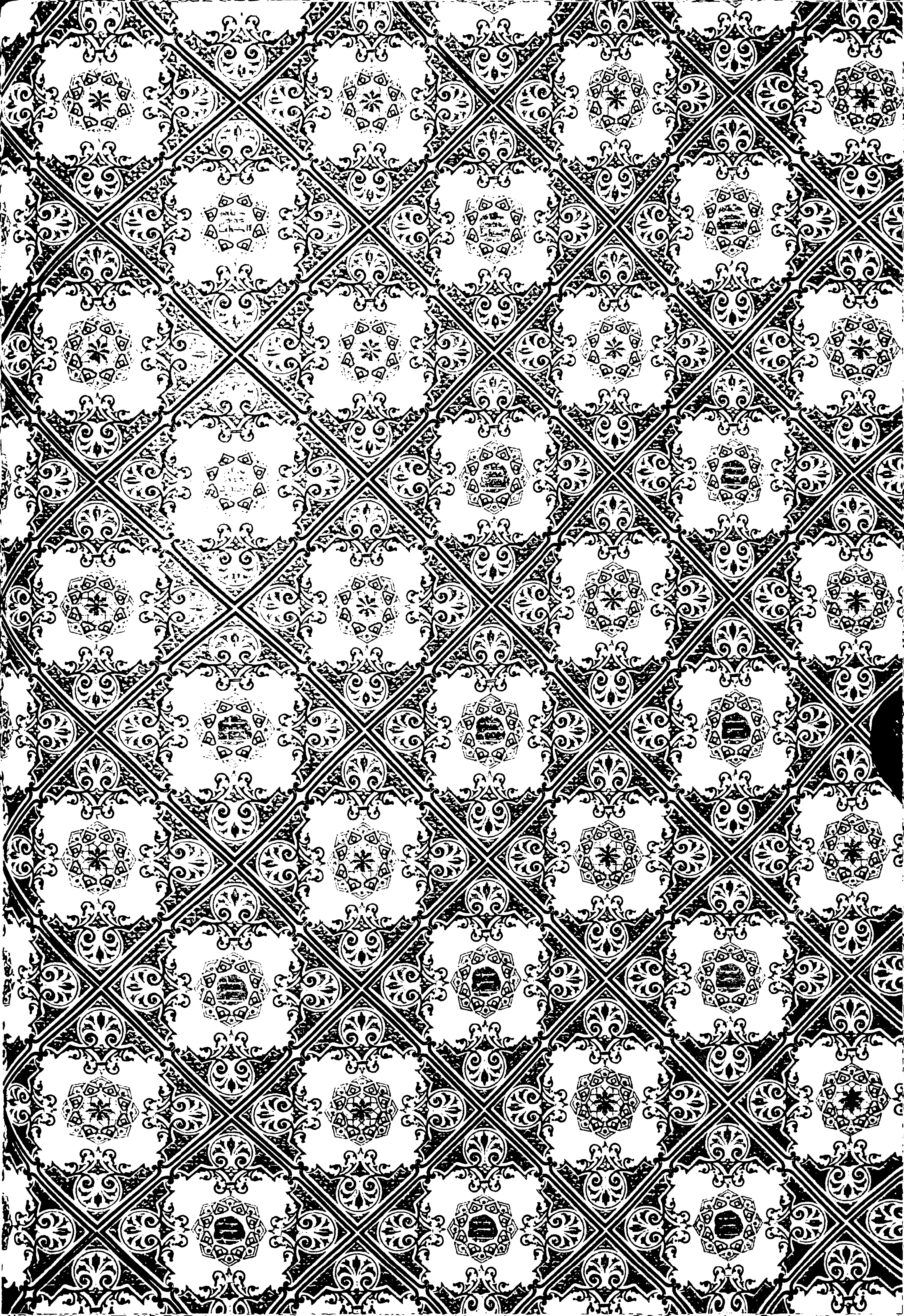
(١) زاد الفاكهيُّ: بقَرينة ما سيأتي في الإضافة.

(٢) كذا في الأصل، وهو تَصحيفٌ، والصواب: كـ(وَحدَه)؛ فإنه واقعٌ مَوقع النكرة وهي: مُنفرِداً.

(٣) جوابُ (أمَّا)، وحينئذٍ كان يَنبغي تصديرُه بالفاء كما هو معلُوم. ثم رأيتُه بعدُ بها في نُسَخ المتن وفي «الفواكه».

(٤) تَعدادُ أمثلة الضمير لا فائدةَ منه، وكان الأحسَن التَّمثيلَ بالأول فقط ـ وهو (غُلامي) ـ لمطلَق الضمير والاقتِصارَ عليه، كما اقتُصِر في باقي الأقسام على واحدٍ مع إمكانِ التَّعداد فيها أيضاً بِالنظر لأقسامِها، كالاسمِ واللَّقب والكُنيةِ في العَلَم مثلاً.

(٥) انظُر: (١/ ٢٦٢).



بابُ المَرفُوعاتِ من الأسماء

المَرفُوعاتُ عَشَرَةٌ، وهِيَ: الفاعِلُ، والمَفعُولُ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمُبْتَدأُ وخَبَرُهُ، واسْمُ «كانَ» وأَخَواتِها، واسْمُ أَفْعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيْسَ»، ....

الكواكب الدرية

بابُ المَرفُوعاتِ مِن الأسماءِ

و«المَرفوعاتُ» جمعُ «مَرفوعٍ»، لا «مَرفوعةٍ»؛ لأنَّه صفةٌ لمُذكَّرٍ لا يَعقِلُ، وهو الاسمُ.

(المَرفُوعاتُ) أي: مِن الأسماءِ (عَشَرَةٌ) بِالاستِقراءِ، كذا قاله الفاكِهيُّ[(١)]، ولعلَّه يَرَى أنَّ ما زاد عليها[(٢)] يَرجِعُ إليها، وهو كذَلك. وبدأَ بها لأنَّها عُمْدةٌ، والمَنصوباتُ فَضلةٌ، وخَتَمَ بالمَجروراتِ لأنَّها مَنصوبةٌ مَحلًّا، فهي دُونَ المَنصوباتِ لفظاً.

(وهي: الفاعلُ)، نحوُ: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

(و) الثَّاني: (المَفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، وهو: المسمَّى بنائبِ الفاعِلِ، نحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

(و) الثَّالثُ والرَّابعُ: (المُبتَدأُ وخَبَرُه)، نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

(و) الخامسُ: (اسمُ «كانَ»)، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، (و) اسمُ (أخَواتِها)، نحوُ: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾[(٣)] [آل عمران: ١١٣].

(و) السَّادسُ: (اسمُ أفعالِ المُقارَبةِ)، نحوُ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

(و) السَّابعُ: (اسمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«ليسَ») في أنَّها تَعمَلُ عَمَلَها في[(٤)] رَفعِ الاسمِ

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٩٥).

(٢) لم يَذكُر هذا الذي زاد عليها، ولعلَّه يَقصد مِثلَ الذي ذكَره ابن عَنقاء من المرفُوع على التوهُّم والمرفوع على القَلب ونحوِهما، فلا يُقال: المرفوعات عشرةٌ لا زائدَ عليها.

(٣) لو مثَّل بنحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ ليظهرَ الرفعُ في الاسم لكان أحسنَ.

(٤) الأولى: مِن.

وخَبَرُ «إنَّ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ، والتَّابعُ لِلمَرفُوعِ، وهُوَ أَربَعةُ

الكواكب الدرية

ونَصبِ الخبرِ، وهي: «ما» النَّافِيَةُ الحجازيَّةُ وأخواتُها، نحوُ: «ما زيدٌ قائماً»، ونحوُ: [الطويل]

تَـعـزَّ فَـلا شَـيءٌ عـلـى الأَرْضِ بَـاقِـيَـا[1]

ونحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، ونحوُ: «إنْ أَحَدٌ خيراً مِن أَحَدٍ إلَّا بالعافيةِ».

(و) الثَّامنُ: (خبرُ «إنَّ» و) خبرُ (أَخَواتِها)، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2] [البقرة: ١٧٣].

(و) التَّاسعُ: (خبرُ «لا» التي لِنَفْيِ الجِنسِ) على سَبيلِ الاستِغراقِ، وهي تَعمَلُ عملَ «إنَّ»، نحوُ: «لا رجلَ أفضَلُ مِن زيدٍ».

(و) العاشرُ: (التَّابعُ لِلمَرفوعِ) بِناءً على أنَّ رافِعَهُ التَّبعيَّةُ، والأصحُّ أنَّ عاملَ التَّابعِ هو عامِلُ المتبوعِ بِنَفسِهِ، إلَّا البدلَ فعامِلُهُ مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عاملِ ما قبلَهُ، (وهو أَربَعةُ ......

---

(١) تَمامُه:

ولا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ واقِـيَـا

وهو مجهولُ القائل.

اللغة: (تعزَّ): تَسَلَّ وتَصبَّر وتجلَّد. (باقياً): ثابتاً. (وَزرٌ): مَلجأ، وأصلُه الجبل. (واقياً): حافظاً ومانعاً.

المعنى: تسلَّ وتَصبَّرْ على ما أصابك أو يُصيبُك مِن المصائب؛ لأنه لا يَدُوم شيءٌ على وجهِ الأرضِ، وليس هناك ملجأٌ يَلتجئ إليه الشخصُ فيَحفظُه ممَّا قَضاه وقدَّره عليه الله سُبحانه وتعالى. الجرجاوي.

الإعراب: «تَعزَّ»: أمر مَبني على حذف الألف، وفاعله: (أنتَ) مستتراً وجوباً. الفاء: تَعليليَّة، «لا»: نافيةٌ للجنس بقَرينةٍ خارجيَّة كما سيأتي، تَعملُ عمل (ليسَ). «شيءٌ»: اسمُها مرفوع. «على الأرضِ»: مُتعلِّق بمَحذوف صفة (شيء)، وقيل: بـ(باقياً) الآتي. «باقيًا»: خبر (لا) مَنصوب. الواو: حرف عطف للجُمَل، «لا»: نافيةٌ تَعمل عملَ (ليس) أيضاً. «وزرٌ»: اسمها مَرفوع. «مما»: حرفُ جر واسم موصول مجرورٌ به، وتعلُّقه بقَوله: (واقياً) الآتي. «قضى»: فِعل ماضٍ. «الله»: لفظُ الجلالة فاعلُه. والجملة صِلة (ما)، والعائد محذوف تَقديره: مما قضاهُ الله. ويَجوز أن تكونَ (ما) مَصدَرية، فيكون (قضى الله) صِلتَها، وهي وصِلتُها في موضع مَصدر مجرورٍ بـ(مِن)، أي: مِن قضاء الله. «واقيًا»: خبر (لا) مَنصُوب.

والشاهد: في قَوله: (فلا شيءٌ)؛ إذ رفع (شيءٌ) على أنَّه اسمُ (لا) المشبَّهة بـ(ليسَ)، فهو واحدٌ مِن المرفوعات العشرةِ. ومِثلُه في ذلك قولُه في الشَّطر الثاني: (ولا وَزرٌ)، إلا أنَّ الشارحَ أنشَد هنا صدرَ البيتِ فقط لِكَونِه كافياً فِيما قَصده وأرادَه؛ إذ الموضعُ مَوضعُ اختصارٍ، وسيُنشِدُه فيما يأتي تامًّا وناقصاً أيضاً.

(٢) لم يُمثل لأخواتها بِخلاف ما فعَل في (كان)، والفاكهيُّ لم يُمثِّل في الموضعَين.

أَشْياءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوكِيدُ، والبَدَلُ.

الكواكب الدرية

أشياءَ):

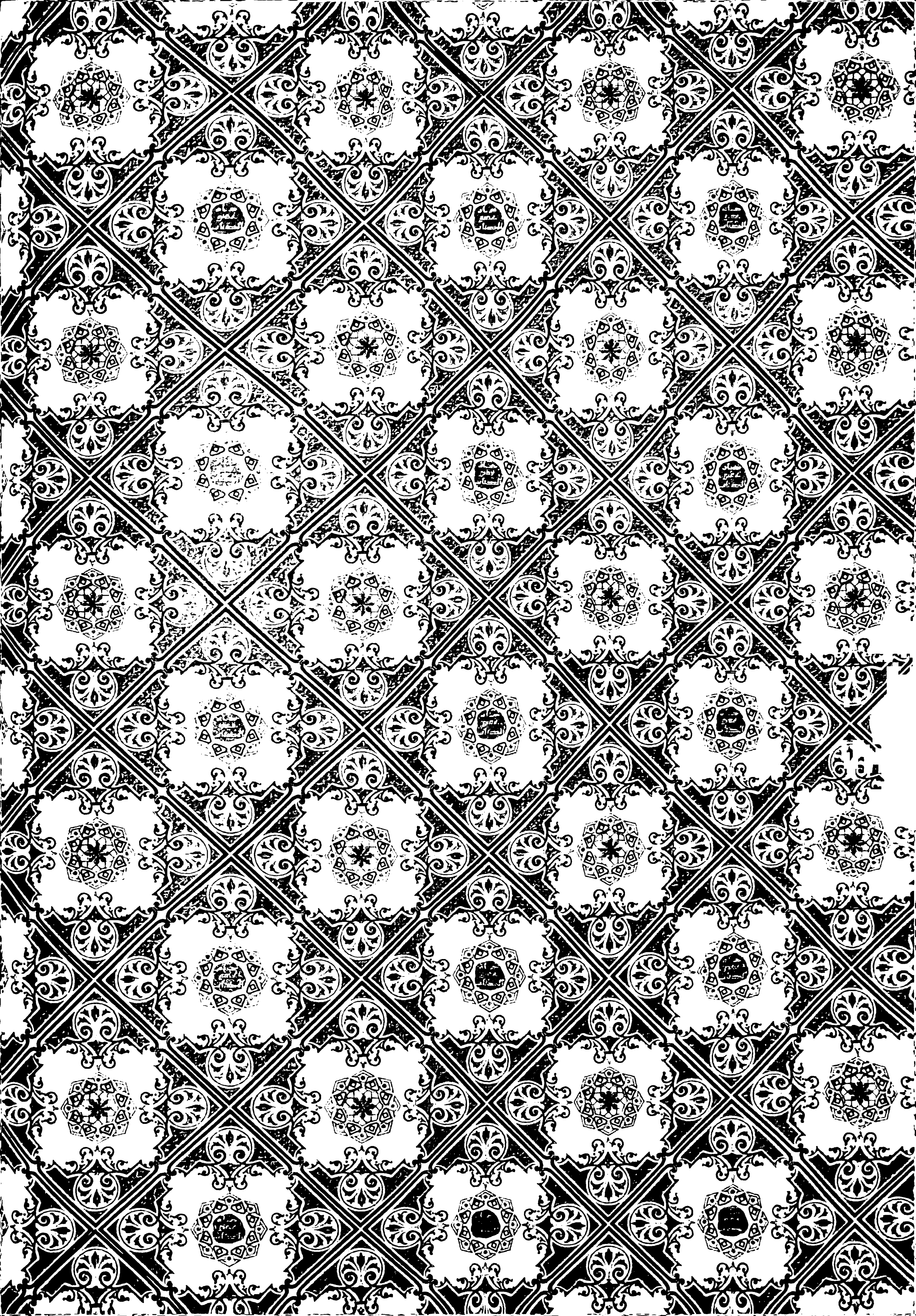
أحدُها: (النَّعتُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ العاقلُ».

(و) ثانِيها: (العَطفُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو».

(و) ثالثُها: (التَّوكِيدُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ نَفسُه».

(و) رابعُها: (البَدَلُ)، نحو: «جاءَ زيدٌ أخُوك».

❁ ❁ ❁



باب الفاعل

الفاعِلُ: هُوَ الاسمُ المَرفُوعُ المَذكُورُ قَبْلَهُ فِعلٌ، أو ما هُوَ في تَأوِيلِ الفِعلِ.

بابُ الفاعلِ

قدَّمهُ لأنَّه أصلُ المَرفوعاتِ عندَ الجُمهورِ. (**الفاعِلُ**) لغةً: مَن أَوْجَدَ الفعلَ، واصطِلاحاً: (**هو الاسمُ**) الصَّريحُ نحوُ: «قام زيدٌ»، أو المؤوَّلُ مِن حرفٍ مَصدريٍّ وصلتِهِ نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، أي: خُشُوعُ قُلُوبِهم، وقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالُنا، (**المَرفُوعُ**[١]) لفظاً أو تَقديراً أو مَحلًّا، بفعلِهِ التَّامِّ الباقي على صِيغَتِهِ الأصليَّةِ، أو شِبْهِ الفعلِ المَذكورِ؛ لأنَّ الرَّفعَ عَلَمُ الفاعليَّةِ، (**المَذكُورُ قبلَهُ**) وجوباً (**فِعْلُهُ**)[٢] الرَّافعُ له، (**أو ما هو في تَأوِيلِ الفِعلِ**) كاسمِ الفاعلِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ به، والمصدَرِ، واسمِ الفِعلِ، وأمثلَةِ المبالغةِ، واسمِ التَّفضيلِ.

ولا بُدَّ مِن إسنادِ الفعلِ أو ما هو في تَأويلِهِ إلى ذلك الاسمِ على جهةِ قيامِهِ به نحوُ: «ماتَ زيدٌ»، أو وُقوعِهِ منه نحوُ: «قامَ عمرٌو».

فخرجَ بـ(الاسمِ): الجُملةُ، فلا يجوزُ مجيئُها فاعلاً، وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فالأصحُّ أنَّ الفاعلَ فيهما ضَميرٌ عائدٌ على مَصدرِهما المَفهومِ منهما، أي: بدَا هو، أي: البَداءُ، وتَبيَّنَ هو، أي: التَّبيينُ[٣]، والجُملةُ مِن قولِهِ: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ وقولِهِ: ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ ليسَتْ فاعلاً، بل هي مُفسِّرةٌ للضَّميرِ.

وخَرَجَ بـ(التَّامِّ): «كانَ» وأخواتُها؛ لأنَّها أفعالٌ ناقِصةٌ[٤].

---

(١) تَبِعَ الأصلَ في جعلِ الرفعِ قَيداً في التعريفِ مع أنه حُكمٌ من أحكامِ الفاعلِ. اهـ من «الفاكهي»، أي: وقد قالُوا:

وعِندَهم من جُملةِ المَردُودِ ... أن تُذكَرَ الأحكامُ في الحُدُودِ

(٢) الذي في نُسَخِ المتنِ و«الفَواكه»: المذكورُ قبله فعلٌ.

(٣) الأولى: (التبيُّن) كما في «شَرح الشُّذور».

(٤) أي: ومرفوعُها اسمٌ لا فاعل، وإن سمَّاه بعضُهم بذلك مجازاً.

وَهُوَ على قِسْمَين: ظاهِرٌ، ....

الكواكب الدرية

وخرجَ بـ(الباقي على صيغتِهِ الأصليَّةِ): المبنيُّ للمَفعولِ.

(وهو) أي: الفاعلُ (على قِسمَينِ) لا ثالثَ لهما:

(ظاهِرٌ) وهو ما عدَا المضمَرَ، نحوُ: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ومِنه المؤوَّلُ نحوُ:

[الكامل]

مَـا كَـانَ ضَـرَّكَ لـو مَـنَـنْـتَ ....[1]

أي: مَنُّكَ.

---

(١) تمامُه:

.... ورُبَّـمـا مَـنَّ الـفَـتَـى وهْـوَ الـمَـغِـيظُ الـمُـحْـنَـقُ

وقائلتُه: قُتَيلة بِنتُ النَّضر بنِ الحارث من كلمةٍ تَرثي بها أباها النَّضرَ أحدَ بَني عبد الدار، وكان النبيُّ ﷺ أمَر عليًّا أن يَضرِبَ عُنُقَه لما أقبَل مِن بَدر، ففَعَل بِالصفراء. ويُروى أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لو سَمِعتُ هذا قبلَ أن أقتُلَه ما قَتَلتُه».

اللغة: (ما): استفهاميةٌ أو نافية. (مَنَنتَ): أنعمتَ وتَفضَّلتَ بِالعفو. (المَغيظ): اسمُ مفعول من الغَيظ. و(المُحنَق): كذلك من الحَنَق.

المعنى على الاستفهام: أيُّ شيء يَضرُّكَ لو عفَوتَ وتَكرَّمتَ بإطلاق النَّضرِ كما أَطلَقتَ غَيرَه؟ وفي كثيرٍ مِن الحالات يَمُنُّ الرَّجل الكريم وإن أُغيظ وأُغضِب، ففيه اعتِرافٌ بِالذنب، والتِزامٌ لِلمِنَّة في العفو لو حَصَل، **والمعنى على النفي:** لا يَضرُّك شيءٌ لو عفوتَ وتكرَّمتَ ... إلخ. «فتح رب البريَّة».

الإعراب: «**ما**»: اسم استِفهام مُبتدأ. «**كان**»: زائدةٌ. «**ضرَّك**»: فعل ماضٍ ومَفعوله، «**لو**»: حرفٌ مَصدَري. «**مَنَنتَ**»: فعلٌ وفاعل، والمَصدر المؤوَّل من (لو مَنَنتَ) فاعلُ (ضرَّك)، وجُملة (ضرَّك) في محل رَفع خبر المُبتدأ. ويَجوز أن تكونَ (كان) ناقِصةً، واسمها مُستترٌ فيها يَعود إلى (ما)، وجُملة (ضرَّك) في محل نصب خَبرها، وجملة (كان ضرَّك) في محل رَفع خبر (ما)، والمصدر المؤوَّل مَجرورٌ بحرف جر مَحذوف متعلِّق بـ(ضَرَّك)، والتقدير: أيُّ شيء كان ضَارًّا لك في المَنِّ؟ وقال العَيني: (لو) شَرطية أَغنى صَدرُ الكلام عن جوابِها، وهو مخالفٌ لكلامِهم. ويَجوز أن تكونَ (ما) نافِيةً، والمَصدر المؤوَّل فاعلَ (ضرَّ) أو اسمَ (كان) مُؤخراً، أي: ما ضَرَّك المنُّ، أو: ما كان المنُّ ضارًّا لك. وفيه أوجُه أخرى. «**وربَّما**»: الواو: حاليَّة أو استِئنافية. (رُبما): كافَّة ومَكفوفة. «**مَنَّ**»: فِعل ماض. «**الفَتى**»: فاعله، والجُملة في محل نصب حال مِن فاعِل (مَنَنتَ) على الأوَّل. «**وهو**»: الواو: حاليَّة أيضاً، (هو): مُبتدأ، «**المَغيظُ**»: خبرُه، والجملةُ في مَحل نَصب حال مِن (الفتى). «**المُحنَق**»: خبرٌ ثانٍ، أو صفةُ (المَغيظ).

=

ومُضْمَرٌ. فالظَّاهِرُ نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]. . . . .

الكواكب الدرية

(ومُضْمَرٌ)، وهو: ما كُنيَ به عن الظَّاهِرِ اختِصاراً. وهو قِسمانِ: متَّصلٌ، ومُنفصِلٌ، وقد مرَّ بَيانُ كلٍّ مِنهما[١].

(فالظَّاهرُ) ـ ويكونُ رافعُه تارةً ماضِياً، وتارةً مُضارعاً إذا أُسْنِدَ إلى غائبٍ، ولا يَرْفَعُهُ الأمرُ ـ (نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، (﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«المعذِّرونَ»: قراءةُ الجمهورِ: بفتحِ العَينِ وتشديدِ الذَّالِ، وهو يَحتملُ وَجهينِ: الأوَّلُ: أنْ يكونَ وزنُه «فَعَّل» بِتَضعيفِ العَينِ، ومعنى التَّضعيفِ فيه التَّكلُّفُ، أي: المتكلِّفونَ للعُذْرِ؛ الثَّاني: أنْ يكونَ وزنُه «اِفْتَعَلَ»[٢]، والأصلُ: «اعتذَرَ»، فأُدغِمتِ التَّاءُ في الذَّالِ بأنْ قُلِبَتْ تاءُ الافتعالِ ذالاً، ويَدُلُّ على هذا قراءةُ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ[٣]: (المعتَذِرونَ) على الأصلِ، (﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾)، وإعرابُه: ﴿يَوْمَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ﴿مَّبْعُوثُونَ﴾ قبلَهُ، ﴿يَقُومُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، ﴿ٱلنَّاسُ﴾: فاعلٌ، (﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾)، وإعرابُه: «يومَ»: ظرفُ زمانٍ، قالَ أبو البَقاء: مُتعلِّقٌ بـ﴿يَفْرَحُ﴾، وهو مُضافٌ، و«إذْ»: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[٤]، ﴿يَفْرَحُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾:

= **والشاهد**: في قَولها: (لو مَننتَ)؛ حيث جاءَ الفاعل اسماً مُؤوَّلاً من (لو) المصدريَّة والفِعل بعدَها، والتَّقديرُ: (ما ضرَّك مَنُّك) كما قال الشارح.

(١) انظر: (١/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) والمُعذِّرون على هذا: هُم المُحقُّون في اعتِذارهم، بِخلاف أولئك المُبطِلين الذين اعتَذروا بأعذارٍ باطِلة لا أصلَ لها على الوجه الأول.

(٣) وابن مَسعود أيضاً.

(٤) وتنوينُه عِوَض من الجُملة التي أُضيف إليها.

والمُضْمَرُ نَحوُ قَولِكَ: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا». . . . .

الكواكب الدرية

فعلٌ ماضٍ، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

(**والمُضمَرُ**) الذي يَأتي فاعلاً: إمَّا متَّصلٌ، (**نَحوُ قَولِكَ**: «**ضَرَبْتُ**») ـ بضمِّ التَّاءِ ـ للمتكلِّمِ وحدَه، **وإعرابُه**: «ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، (و«**ضَرَبْنَا**») ـ بسكونِ الباءِ ـ لِلمُتكلِّمِ ومعهُ غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٢]، **وإعرابُه**: «ضَرَبْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وكذا حيثُ سَكَنَ ما قبلَها وكانَ غيرَ ألفٍ، فهي فاعِلةٌ؛ وإنِ انفتَحَ ما قبلَها فهي مَفعولةٌ، نحوُ: «ضَرَبَنَا زيدٌ»؛ وكذا[1] إنْ سَكَنَ ما قبلَها مِن آخرِ الفعلِ وكانَ ألفاً[2]، نحوُ: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا﴾ [يونس: ١٢]، ونحوُ: «الزَّيدانِ ضَرَبَانا، والزَّيدونَ ضَرَبُونَا». وهذا كُلُّه مع الماضي.

أمَّا مع المُضارعِ والأمرِ، فهي مَفعُولةٌ مُطلَقاً، نحوُ: «يَضْرِبُنا زيدٌ»، ونحوُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ونحوُ: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

تنبيهٌ: قال ابنُ عَنقاء: «نا» في نحوِ: «قُمْنا» ضَميرٌ بارزٌ لِلمتكلِّمِ المشاركِ لِغيرِه، أو المعظِّمِ نَفسَه، وقد قاسَ النَّاسُ عليه الخِطابَ والغَيبةَ، فقالُوا في خِطابِ المعظَّمِ: «أنتم فَعَلْتُم كذَا»، وفي الإخبارِ عنه: «هُم فَعلُوا كذا»، وكأنَّه لِكَمالِهِ قامَ مَقامَ جماعةٍ، أو كأنَّه لِجَلالتِهِ يُتبَعُ، فكأنَّ الخبرَ عنه مع مَن يَتبعُه، والظَّاهرُ امتِناعُهُ في حقِّهِ تعالى؛ لأنَّه لم يَرِدْ في تَوقيفٍ. نَعَمْ، سُمِعَ مِن كلامِهم، كقَوله: [الطَّويل]

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ   فَإِنْ لَم أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلُ[3]

---

(١) أي: هي مَفعولةٌ أيضاً.

(٢) الظاهرُ أنه أراد: (أو واواً) بدليل تمثيلِه الآتي.

(٣) **البيت**: لا يُعرَف قائله، وروايتُه المشهُورة:

. . . . فَأنتَ لها أهلُ

أي: فأنتَ لِتِلك الرحمةِ أهلٌ، أي: حقيقٌ بها. وعلى ما رَواه الشارح فالضميرُ المذكر يَعود على الأمرِ أو المطلُوب أو نحوِ ذلك.

=

إلى آخِرِهِ، كَما تَقَدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

وليسَ بِحُجَّةٍ؛ لِعَدمِ ورُودِهِ في الكتابِ والسُّنَّةِ الثَّابتةِ عنه ﷺ. اهـ، قُلتُ: ولم أَقِفْ على كلامٍ في ذَلك لِغَيرِهِ[١]، وفيما قالَهُ نظرٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا لا تَتَوَقَّفُ صحَّةُ إطلاقِهِ على الباري سُبحانه على تَوقيفٍ، وليسَ فيه ما يُشْعِرُ بِالإخلالِ بِالأدبِ، بل في إطلاقِهِ عليه كمالُ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ بِقَدْرِهِ العَلِيِّ، فالظَّاهرُ جَوازُه، واللهُ أعلَمُ.

(إلى آخِرِهِ كما تَقدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ)، أي: فلا حاجةَ إلى إعادتِهِ، فتقولُ في المخاطَبِ: «ضَرَبتَ»: بفتحِ التَّاءِ للمخاطَبِ المُذكَّرِ، وبِكَسرِها في المخاطَبِ المُؤنَّثِ. . . إلى آخِرِ ما تَقدَّمَ.

وإذا اجتَمَعَ مخاطَبٌ وغائبٌ، فالقِياسُ تَغليبُ المخاطَبِ على الغائبِ، نحوُ: «ضَرَبْتُما» أي: أنتَ وزيدٌ، و«ضَرَبْتُم» أي: أنتَ وزيدٌ وعمرٌو، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: وقد تَلحَقُ الياءُ تاءَ المُؤنَّثِ مع الهاء، نحوُ: «أَكْرَمْتِيهِ»[٢]، فـ«أَكْرَمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والياءُ: حرفٌ زائدٌ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ.

= **الإعراب**: «**ألَا**»: حرفُ استِفتاح، الفاء: حسَب ما قبلَها. «**ارحَمُوني**»: فعلُ أمر مبني على حَذف النون، والواوُ: فاعلُه، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعولُه. «**يا**»: حرف نِداء. «**إلهَ**»: منادى مُضاف مَنصوب. «**محمدٍ**»: مضافٌ إليه. الفاء: حرفُ عَطف، «**إنْ**»: حرف شرطٍ جازم. «**لم**»: حرف جَزم ونَفي وقلب. «**أكُن**»: فعل مضارع ناقص مجزُوم بـ(لم)، واسمه: ضمير مستتر وجوباً تقديرُه: أنا. و(لم أكُن) في محل جزم فِعل الشرط. «**أهلاً**»: خبرُ (أكن) منصوب. الفاء: رابطةٌ لجواب الشرط، «**أنتم**»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «**له**»: مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم. «**أهلُ**»: مُبتدأٌ ثانٍ مُؤخر. وجملةُ (له أهلٌ) في محل رفع خبر المبتَدأ الأول (أنتم). وجملةُ (أنتم له أهل) في محل جَزم جوابِ الشرط.

والشاهد فيه: مخاطَبَتُه عزَّ وجلَّ بِضَمير الجمع لِلتعظيم، والمعروفُ أن ضمير الجمع إنما يَستعمِلُه المُتكلّم الواحد إذا قَصَد التَّعظيمَ، وأمَّا في غيرِه من خِطابٍ وغَيبةٍ فاستَعمَله الناس قِياساً لا سَماعاً.

(١) لعلَّه يَقصد المنعَ في حقِّه تَعالى، وإلا فحكايةُ عدم السَّماع مطلقاً مَشهورةٌ يَبعُد ألَّا يطَّلِعَ عليها، ففي «الرضيّ» مثلاً: ولم يَجِئ لِلواحد الغائب والمُخاطَب المُعظَّمَين: (فَعلُوا، وفَعَلتُم) في الكلام القَديم المُعتَدِّ به، وإنَّما هو استعمال المُولَّدِين. اهـ.

(٢) بل في «الكتاب»: وحدَّثني الخليلُ أن ناساً يَقولون: (ضَرَبتِيه) فيُلحقون الياءَ، وهَذه قَليلة. اهـ وفي «الارتِشاف»: قال الأخفَش في كِتابه «الأوسَط»: هي لُغة رَديئة لِرَبيعة.

والَّذي في تَأويلِ الفِعلِ نَحوُ: «أَقائِمٌ الزَّيْدانِ؟»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨].

ولِلفاعِلِ أَحكامٌ:

مِنها: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ لأنَّهُ عُمْدَةٌ، ....

الكواكب الدرية

وأمَّا المضمَرُ المنفصِلُ فهو كالمتَّصلِ، ولا يَقَعُ مع الفعلِ في الاختيارِ إلَّا محصوراً بـ«إلَّا»، أو «إنَّما»، ولا يَرْفَعُهُ الأمرُ، ولا المصدَرُ، ولا اسمُ فعلِ الأمرِ، ولا اسمُ فعلِ المُضارعِ[1]، ويَرْفَعُهُ ما عدَا ذلك، كالفعلِ الماضي نحوُ: «ما قامَ إلَّا أنا»، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «أنا»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمُضارعِ نحوُ: «لم يَقُمْ إلَّا أنا»، **وإعرابُه**: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يَقُمْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، و«إلَّا»: أداةُ حصرٍ، و«أنا»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ومِثلُهما الأسماءُ العاملةُ عمَلَهما، كاسمِ الفاعلِ وأمثِلَةِ المبالَغةِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ.

(**والذي في تَأويلِ الفِعلِ**)، وهو ما يَعمَلُ عملَهُ، (**نَحوُ: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»**)، فإنَّه في تأويلِ: «يَقومُ[2] الزَّيدانِ»، **وإعرابُه**: الهمزةُ: للاستِفهامِ، «قائمٌ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسَدَّ الخبرِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (**وقَولِه تَعالى**: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾)، فإنَّه في تأويلِ: يَختَلِفُ ألوانُه، **وإعرابُه**: ﴿مُخْتَلِفٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقولُه تعالى قبلَهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ﴾: عطفٌ عليه، و﴿مُخْتَلِفٌ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وذلك لاعتمادِهِ على مَوصوفٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ومِن النَّاسِ والدَّوابِّ والأنعامِ صِنفٌ مختلفٌ، ﴿أَلْوَانُهُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والهاءُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(**ولِلفاعلِ أَحكامٌ**) كثيرةٌ:

(**مِنها: أنَّه لا يَجُوزُ حَذفُهُ؛ لأنَّه عُمْدةٌ**)، والعُمَدُ لا يَجوزُ حذفُها، ولأنَّه مُنَزَّلٌ مِن فِعلِهِ

---

(١) الوجهُ: (اسم الفعل المُضارع) بالنعتِ.

(٢) الأصَحُّ: (أيَقوم)، وإن كان ما ذُكر جائزاً على قصدِ التأويل في الوصفِ دون ما عدَاه.

فَإنْ ظَهَرَ في اللَّفْظِ نَحوُ: «قامَ زَيدٌ» و«الزَّيدانِ قامَا» فذاكَ، وإلَّا فهُوَ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ، نَحوُ: «زَيدٌ قامَ».

الكواكب الدرية

مَنزلةَ جُزئِهِ، (فإنْ ظَهَرَ في اللَّفظِ) سَواءٌ كانَ اسماً ظاهراً (نَحوُ: «قامَ الزَّيدانِ»)، وإعرابُه ظاهرٌ[١]، أو اسماً مُضمَراً كقَولِهِ: (و«الزَّيدانِ قامَا»)، وإعرابُه: «الزَّيدانِ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، و«قامَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، (فَذاكَ) واضحٌ، (وإلَّا) أي: وإنْ لم يَظْهَرْ في اللَّفظِ، (فهو ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ) في فعلِهِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَجوزُ خُلُوُّه مِن الفاعلِ.

ثمَّ إمَّا أنْ يعودَ ذلك الضَّميرُ على مَذكورٍ، (نَحوُ: «زيدٌ قامَ»)، ففي «قامَ» ضميرٌ مُستترٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ راجعٌ إلى زيدٍ المَذكورِ قبلَهُ.

وإمَّا أنْ يعودَ:

لِما دلَّ عليه الفِعلُ، كقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ**»[٢]، أي: ولا يَشرَبُ الشَّاربُ[٣]، وحسَّن ذلك تَقدُّمُ نَظيرِه في قولِهِ: «**لا يَزْنِي الزَّاني حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ**».

أو لِما دلَّ عليه الحالُ المشاهَدَةُ، نحوُ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، ففي ﴿بَلَغَتِ﴾ ضميرٌ مُستَترٌ مَرفوعٌ على الفاعِليَّةِ راجعٌ إلى الرُّوحِ الدَّالِّ عليها سِياقُ الكلامِ، ومِن ذلك قَولُه تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، فالفاعلُ مُستَترٌ، و﴿كَلِمَةً﴾: تمييزٌ مَنصوبٌ.

وقد استُثنِيَ مِن قاعِدَةِ عدمِ جوازِ حَذفِ الفاعلِ صُوَرٌ يَجوزُ فيها حَذفُه:

الأُولى: الاستِثناءُ المفرَّغُ، نحوُ: «ما قامَ إلَّا هندٌ»[٤]؛ إذ أصلُه: «ما قامَ أحدٌ إلَّا هندٌ»؛ لأنَّ الاستِثناءَ لا يُتَصَوَّرُ إلَّا مِن مُستَثنًى منه.

---

(١) سواءٌ كان الفاعل مثنًّى كما وَقع في طبَعات الشَّرح، أم مُفرداً كما في غَيرِها.

(٢) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (٥٥٧٨) ومُسلم (٢٠٢) عن أبي هُريرة ﷺ.

(٣) لأن (يَشرب) يَستلزم شارباً.

(٤) الصحيحُ أن الفاعل في مِثلِه هو ما بعد (إلَّا)، ولا حذفَ إلا مِن جهةِ المعنى لا الاصطِلاح، بمعنى أنَّ الفاعل اصطِلاحاً هو ما بعد (إلَّا) وهو مَذكورٌ، وكونُ الأصل: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ) هو بِالنظر إلى المَعنى، ونَظرُ النُّحاة إلى الألفاظِ.

ومِنها: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ، فَإِن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقدِيرُ الفاعِلِ ضَمِيراً مُستَتِراً، ويَكُونُ المُقَدَّمُ إمَّا مُبْتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»، وإِمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ ....

الكواكب الدرية

الثَّانيةُ: «أفعلْ» في التَّعجُّبِ إذا دلَّ عليه مُقدَّمٌ مِثلُه، نحوُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: «بهم»، فحُذِفَ «بهم» مِن الثَّاني لِدَلالةِ الأوَّلِ عليه، فالباءُ فيه زائدةٌ وجوباً، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

الثَّالثةُ: فاعلُ المصدرِ إذا لم يَكُنِ المصدرُ بدَلاً مِن فِعلِه، نحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥] أي: أو إطعامُه، ونحوُ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: مِن دُعائِهِ بالخيرِ، فحُذِفَ فاعلُ المصدرِ فِيهما، ولا يُقالُ فيه[1]: (ضميرٌ مُستترٌ) على الأصحِّ، فإنْ كانَ المصدرُ بدلاً مِن فعلِهِ، ففاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً نحوُ: «سَقْياً لَك»[2].

الرَّابعةُ: نائبُ الفاعلِ نحوُ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: وقَضَى اللهُ الأمرَ.

الخامسةُ: إذا حُذفَ عامِلُه، فيُحْذَفُ معه، وهو كثيرٌ جدًّا، نحوُ قولِك: «إيَّاكَ» لمَن قال: «هل أكرَمتَ أحداً؟» أي: أكرَمتُ إيَّاك[3].

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّه لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ) أو ما في تَأويلِهِ؛ لأنَّه كالجُزءِ منه، فلم يَجُزْ تَقديمُهُ عليه كما لا يَجوزُ تقديمُ عَجُزِ الكلمةِ على صَدْرِها، وأجاز الكوفيُّون تَقديمَه على عامِلِهِ؛ فِعلاً كانَ أو غيرَه، (فإنْ وُجِدَ) في اللَّفظِ (ما ظاهِرُهُ أنَّه فاعِلٌ مُقدَّمٌ) على الفعلِ، (وَجَبَ) عند البصريِّينَ (تَقديرُ الفاعلِ ضَمِيراً مُستَتِراً) في الفعلِ عائداً على المقدَّمِ، (ويَكُونُ المُقَدَّمُ: إمَّا مُبتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»)، ففي «قامَ» ضميرٌ مَرفوعٌ مُستترٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ عائدٌ على زيدٍ، و«زيدٌ»: مُبتدأٌ، والجُملةُ بعدَه خبرُه، (وإمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ) وُجوباً (نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾)، فـ﴿أَحَدٌ﴾: فاعلٌ بفعلٍ مَحذوفٍ

(١) قوله: (فيه) صِلةُ (يقال)، ويجوز أن يكونَ من جُملةِ المَقول خبراً مُقدَّماً لِلمبتدأ بعدَه.

(٢) أي: سُقِيتَ سَقياً.

(٣) هذا توضيحٌ لِلمعنى قُصد به بيانُ التقدير، فلا يُعترضُ عليه بأنه لا يُقال مثلُه وأن الواجب: (أكرمتُك) بالضمير المتَّصل.

لِأَنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدْخلُ على المُبْتَدأ.

ومِنها: أَنَّ فِعلَهُ يُوَحَّدُ مَع تَثنِيَتِهِ وجَمْعِهِ كما يُوَحَّدُ مع إفرادِهِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ، وقامَ الزَّيدُونَ»، كَما تَقُولُ: «قامَ زيدٌ»، قالَ الله تَعالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ....

الكواكب الدرية

يُفسِّرُه الفعلُ المَذكورُ، والتَّقديرُ: وإنِ استَجارَكَ أحدٌ... استجارَك، و«إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، وفعلُ الشَّرطِ هو الفعلُ المَحذوفُ، و﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾: متعلِّقٌ به[1]، وجُملةُ ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ بعدَه: لا محلَّ لها مِن الإعرابِ؛ لأنَّها مفسِّرةٌ، وجوابُ الشَّرطِ جُملةُ ﴿فَأَجِرْهُ﴾ في بَقيَّةِ الآيةِ. وإنَّما وجبَ حَذفُه لأنَّ المَذكورَ عِوضٌ عنه، وهم لا يَجمعونَ بين العِوضِ والمُعوَّضِ عنه. وإنَّما لم يُجعَلْ ﴿أَحَدٌ﴾ مُبتداً، وجُملةُ ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ خبرَهُ مِن غيرِ حذفٍ؛ (لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدخُلُ على المُبتَدأ)؛ لأنَّها مَوضوعةٌ لِتَعليقِ فعلٍ بفعلٍ، فهي مُختصَّةٌ بالجُملةِ الفِعليَّةِ على الأصحِّ.

(ومِنها: أنَّ فِعْلَهُ) أي: فعلَ الفاعلِ، ومِثْلُ الفعلِ ما في تأويلِهِ، وإنَّما اقتصَرَ على ذِكرِ الفعلِ لأنَّه الأصلُ، (يُوَحَّدُ) أي: لا تَلْحَقُهُ علامةُ تَثنيةٍ ولا جمعٍ على الأفصحِ، (مَع تَثنِيتِهِ) أي: الفاعلِ (وجَمْعِهِ، كما يُوَحَّدُ مع إفرادِهِ) اتِّفاقاً، (فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدانِ، وقامَ الزَّيدُونَ)، وقامَ نِسوةٌ»، بِتوحيدِ الفعلِ، (كما تَقُولُ) في حالِ إسنادِهِ إلى المُفردِ: («قامَ زَيدٌ») بِتوحيدِهِ. وإنَّما كانَ الأفصَحُ تركَ علامةِ تَثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ، عكسَ علامةِ تأنيثِهِ؛ لأنَّ تَثنيتَهُ وجمعَهُ يُعلَمانِ مِن لفظِهِ دائماً، بِخلافِ تأنيثِهِ قد لا يُعلَمُ مِن لَفظِهِ[2]، ولأنَّ في إلحاقِ علامتَي التَّثنيةِ والجمعِ زِيادةَ ثقلٍ في بنيةِ الكلمةِ، بِخلافِ علامةِ التَّأنيثِ، ولِوُرودِ القرآنِ به، (قال الله تَعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾)، وإعرابُه:[3] ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾)، وإعرابه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾: فاعلٌ،

---

(١) أراد أنه مُتعلِّق بمحذوف صِفة منه.

(٢) أي: بأن يكونَ مُقدَّر التأنيث.

(٣) لو قال فيه وفي الذي بعدَه: (تقدَّم إعرابُهما) لكان أفضلَ؛ إذ قد مرَّ المثالان مُقترنَين كما هنا في المتن، عند الكلام على الفاعل الظاهر، وأعربَهما الشارحُ هناك.

﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومِنَ العَرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إذَا كانَ الفاعِلُ مُثَنًّى أو جَمْعاً، فتَقُولُ: «قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِندَاتُ»، . . . .

الكواكب الدرية

وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾)، وإعرابه: «قالَ»: **فعلٌ** ماضٍ، ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ لأنَّه جَمع مُذكر سالمٌ، (﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾)، هذا مثالٌ للجمعِ أيضاً، أتى به بعدَ الذي قبلَه إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بينَ جمعِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، و«النِّسوةُ» جمعُ تكسيرٍ واحدُها «امرأةٌ» مِن غيرِ لَفظِها، فالفعلُ في هذه الأمثلةِ مُجرَّدٌ مِن علامةِ التَّثنيةِ والجمعِ.

(**ومِن العَربِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامةَ التَّثنِيَةِ**)، وهي الألفُ، (و) علامةَ (**الجَمعِ**)؛ وهي الواوُ إنْ كانَ مُذكَّراً، والنُّونُ إنْ كانَ مُؤنَّثاً، قال أبو حيَّان في «الارتِشاف»: حَكى اللُّغويُّون أنَّ أصحابَ هذه اللُّغةِ ـ وهُم طَيِّئ ـ يَلتزِمونَ العلامةَ مُطلَقاً أبداً، ولا يُفارِقُونها[١]، (**إذا كانَ الفاعلُ**) الظَّاهرُ (**مُثنًّى، أو جَمعاً**) كما تَلحقُ الفِعلَ عَلامةُ التَّأنيثِ إذا كان الفاعلُ مُؤنَّثاً، (**فتَقُولُ**) ـ يَحتملُ أنَّه بالتَّاءِ الفوقيَّةِ، أي: أنتَ أيُّها المُعربُ[٢]، ويَحتملُ أنَّه بالمثنَّاةِ التَّحتيَّةِ، أي: يقولُ البعضُ المَذكورُ مِن العرَبِ إذا نَطقُوا بمثلِ هذا التَّركيبِ ـ: («**قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِنداتُ**»)، فـ«قامَ» في الأمثلةِ الثَّلاثةِ فِعلٌ ماضٍ، والألفُ في الأوَّلِ: حرفٌ دالٌّ على التَّثنيةِ، والواوُ في الثَّاني: حرفٌ دالٌّ على جمعِ الذُّكورِ، والنُّونُ في الثَّالثِ: حرفٌ دالٌّ على جمعِ الإناثِ، و«الزَّيدانِ» في الأوَّلِ و«الزَّيدونَ» في الثَّاني و«الهِنداتُ» في الثَّالثِ: هي الفاعلُ، وقد جاءَ نَظيرُ هذا في أشعارِ العربِ، كقَولِه: [مجزوء الكامل]

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحاسِناً ... أَلقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ[٣]

---

(١) زاد بعدَه: وذَكر بعضُ الرُّواة أنها مِن لُغة أزدِ شَنُوءة، وأبهَم سِيبَويه . . . إلخ.

(٢) الأظهَرُ: أنتَ أيُّها المخاطَبُ أي: بهذا الكتاب، أو أنتَ أيُّها المتكلم أي: بالكلام الآتي.

(٣) **البيت**: لأبي فِراس الحَمداني ابنِ عمِّ سيفِ الدولة، وهو من المُولَّدين.

اللغة: (نتَج): يُقالُ ـ على خِلافٍ في ذلك ـ: نُتِجت الناقةُ تُنتَج على صِيغة المَجهول، ونَتَجَها أهلُها وأنتَجُوها: إذا استَولَدُوها. (الرَّبيع): يَقصد به الكَلأ، والرَّبيع أيضاً: المطر في الرَّبيع. و(المَحاسن): جمع حُسْن على غير قياس. (ألقَحنها): مِن: ألقَح الفَحلُ الناقةَ والريحُ السحابَ. (غُرّ) جمع غرَّاء، وهي البَيضاء، و(السَّحائب): =

وتُسَمَّى لُغَةَ: «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»؛ لأَنَّ هذَا اللَّفظَ سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ، ....

الكواكب الدرية

وقَولِه: [المتقارب]

يَلُومُونَنِي فِي اشتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهلِي وكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[1]

(وتُسَمَّى) هذه اللُّغةُ في اصطِلاحِ عُلماءِ العربيَّةِ: (لُغَةَ: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) جمعُ «بُرغوثٍ» بضمِّ أوَّلِهِ، وإعرابُه: «أَكَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والواوُ: علامةُ الجمعِ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، و«البَراغيثُ»: فاعلٌ، وفي «القامُوس»: البُرغوثُ: مَعروفٌ[2]. اهـ

ثُمَّ علَّلَ المصنِّفُ تَسمِيةَ هذه اللُّغةِ بذلك بِقَولِهِ: (لأنَّ هذَا اللَّفظَ) أي: لفظَ «أكلُوني البَراغيثُ» (سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ) أي: العربِ، قال ابنُ عنقاءَ: وهي لغةٌ قليلةٌ لِطَيِّئٍ، وأَزْدِ

= جمعُ سَحابة، وهي الغَيمة.

المعنى: يقول: إنه هَطَل مَطرٌ في فصل الرَّبيع، فأنبَت أشياءَ حسَنة جَميلةً، وهذه المَحاسنُ نشَأت عن تَلقيح الرياح لِلغُيوم البِيض الكثيرةِ العطايَا والصنائع.

الإعراب: «نَتج الربيعُ»: فعل ماضٍ وفاعِله. «محاسناً»: مفعولُه نُوِّن لِلضَّرورة. «ألقَحنها»: فعل ماض، والنون: حرفٌ دالٌّ على الإناث، والهاء: مَفعوله. «غُرٌّ»: فاعلُ (ألقَح) مَرفوع. وبعضُهم يَجعل النون هي الفاعل و(غرٌّ) بدلاً منها. «السحائِب»: مضاف إليه سُكن لِلوقف، وهذه الإضافة مِن إضافة الصفة لِلموصوف، والأصل: السحائبُ الغُرُّ. وجُملة (ألقَحنها...) في محل نصب نَعت لـ(محاسناً).

والشاهد: في قَوله: (أَلقَحنَها)؛ حيث ألحَقَ علامةَ الجَمع الفِعل وهو مُسنَدٌ إلى الفاعل الظاهِر، وهو قَولُه: (غُرُّ السَّحائب)، وهذا لُغةٌ لِبَعضِهم، والقِياس الأكثرُ في الكلامِ: (ألقَحَتْها غُرُّ السَّحائب) بالإفراد.

(١) **البيت:** لأُحَيحةَ بن الجُلاح، وقال بعضُهم: هو لأُميَّة بن أبي الصَّلت.

اللغة: (ألوَمُ): من اللَّوم، ويُروى: (فكلُّهمُ يَعذلُ) مِن العَذل، وهو اللَّوم أيضاً، وهو الصَّواب؛ لأن البيت مِن قِطعة لاميَّة في بَيان فَضل النَّخيل، ومِمَّن أنشَدها أبو حَنيفةَ الدِّينَوَري في كِتاب «النَّبات» عن الأصمَعي.

الإعراب: «يَلومُونَني»: فِعل مضارع مَرفوع بثُبوت النون، والواو: حرفٌ دال على الجَماعة، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به. «في اشتراءِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(يَلوم). «النَّخيلِ»: مُضاف إليه، ويُروَى: (في اشترائي النَّخيلَ) بإضافة المَصدر إلى فاعِله، ونَصبِ مَفعُوله. «أهلِي»: ـ ويُروى: (قَومي) ـ فاعلُ (يَلُوم) مرفوع بضمة مُقدرة على ما قبل الياء لِلمُناسبة، والياء: مضافٌ إليه. الفاء: عاطفة، «كلُّهمُ»: مبتدأ ومُضاف إليه، والواوُ: إشباع. «ألوَمُ»: خبرُه مرفوع.

والشاهد: في قولِه: (يَلُومونَني أهلي)، ووجهُ الاستشهاد فيه كالذي قبلَه سواءً.

(٢) وفي «مُختار الصحاح»: البُرغوث بالضمِّ: حَشرة وَثَّابة عَضُوض.

. . . .

الكواكب الدرية

شَنُوءة، وبَني الحارِث. اهـ وقال الفاكِهيُّ: وهذا المثالُ فيه شُذُوذانِ: أحدُهما: إلحاقُ الفِعلِ العلامةَ، والثَّاني: استِعمالُ الواوِ لما لا يَعقِلُ. اهـ[١]، قال في «العُباب»[٢]: (كانَ حقُّه أنْ يَقولَ[٣]: «أكلَتني البَراغيثُ»؛ لأنَّ البَراغيث ليسَ ممَّن يَعقِلُ)[٤]، لكنْ في «المغني» لابن هشامٍ أنَّ الواوَ تُستَعْمَلُ لغيرِ العُقلاءِ إذا نُزِّلُوا مَنزلتَهم، قال أبو سَعيد[٥]: (نحوُ: «أكلُوني البَراغيثُ» إذ وُصِفَتْ بالأكلِ، لا بِالقَرصِ)، وهذا سَهوٌ منه؛ فإنَّ الأكلَ مِن صفاتِ الحيوانِ عاقلةً كانَتْ أو غيرَ عاقلةٍ، وقال ابنُ الشَّجَريِّ[٦]: إنَّ الأكلَ هنا بمعنَى العُدْوانِ والظُّلمِ، كقَولِهِ: [الكامل]

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢٠٢).

(٢) هو كتابُ «العُباب في شَرح اللُّباب»، أمَّا صاحبُ «العُباب» فهو السَّيد عبدُ الله بن مُحمَّد الحُسَيني النَّيسابُوري، جمالُ الدين المعرُوفُ بنُقرَه كار، عالم بِالعربية وأصول الفقه، حنفي، وَلي التدريس بحلبَ، وأقام بدِمشقَ مدةً، وبالقاهرة مثلَها، له كتبٌ منها: «شرح التَّسهيل» و«شَرح الشافية» في الصَّرف، و«شَرح المَنار» في الأُصول؛ تُوفي سنةَ (٧٧٦هـ)؛ وأمَّا صاحبُ «اللُّباب» فهو تاجُ الدين مُحمد بن محمد بن أحمدَ المعروفُ بِالفاضِل الإسفَرايِيني، المُتوفى سنةَ (٦٨٤هـ)، من مُصنَّفاتِه أيضاً «ضَوء المصباح»، وكتابُه «اللُّباب» ـ كما قال شارحُه نُقره كار ـ مُشتَمِلٌ على مُلخَّصِ أبحاث المتقدِّمين، في ألفاظ بَليغة، عَذبة . . . ومُحتَوٍ على لطائفَ عَميقة، لا توجد في جُلِّ كلام الأولين، بالغٌ دَرجات الكمال، لكنه أصعَبُ الكُتب المؤلَّفة في هذا الفن، وأوعرُها؛ لاشتِماله على مَباحثَ غريبة، ومسائلَ عَميقة.

(٣) أي: على لُغةِ تقديم علامة الجمعِ، وأمَّا على لغة عامَّة العرب فيقال: أكَلَتني؛ لأنَّ ما لا يَعقل جَمعُه وضَميرُ جَمعِه كالمُؤنَّث وإنْ كان مُذكراً.

(٤) لكنَّه نَقل بعد ذَلك عن السيرافيِّ أنها لمَّا وُصِفَت بِصِفات العُقَلاء مجازاً، أُجرِيَت مُجرَى ما يَعقِلُ، قال: فإنَّ الأكلَ ليس المرادُ به حقيقتَه، بل المرادُ منه الجورُ والتعدِّي . . . إلخ كلامِه، فما سيَأتي ليس على ما يَنبغي.

(٥) أي: السِّيرافي، وهو الحسنُ بنُ عبد الله بنِ المَرزبان السِّيرافي، أبو سَعيد، نحويٌّ عالم بالأدب والفِقه والقرآن والفَرائض والكلام والحِساب وغيرها، أصلُه من فارِس، وسكنَ بغدادَ فتولَّى القضاء فيها، كان ديِّناً زاهداً عابداً خاشعاً، يُذكر عنه الاعتزال ولم يكن يَظهَرُ منه شيء، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شَرح المقصورة الدُّرَيدية» وغيرُهما. تُوفي ببغداد سنةَ (٣٦٨هـ).

(٦) هو أبُو السعادات الشَّريف هِبَة الله بن علي الحسني، المَعروفُ بابن الشَّجري، المتوفَّى سنة (٥٤٢هـ). وكلامُه الآتي في كتابه «الأمالي» (١/٢٠٣-٢٠٤).

. . . .

الكواكب الدرية

أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حتَّى ... وَجَدْتَ مَرارَةَ الكَلَإِ الوَبِيلِ[(١)]

أي: ظلَمْتَهُم، فشَبَّهَ الأكلَ المعنويَّ بالحقيقيِّ[(٢)]. اهـ

---

(١) البيتُ للعَملَّس بن عَقِيل بن عُلَّفة يَقُوله لأبيه، وقال الجاحظُ وغيرُه: قائِلُه أرطاةُ ابن سُهَيَّة يَقوله لعَقِيل المَذكور. وسببُ قوله: أنَّ عَقيلاً طَرد بَنِيهِ وهو شابٌّ قَوي، فتَفرَّقوا عنه في البلاد وبقي وَحدَه، ثم إنَّ رجلاً من بني صرمةَ يقال له: بَجِيل كان كثيرَ المال والماشية حَطَم بُيوت عَقيل بِماشِيَته، ولم يكن قبل ذلك أحدٌ يَقرب من بُيُوت عَقِيل إلا لقيَ شرًّا، فطرَدَت أَمَةٌ له الماشية، فضرَبها بَجِيل بِعصاً كانت معه فشجَّها، فخَرج إليه عَقِيلٌ وحدَه وقد هَرِم يَومئذ وكَبِرَت سِنُّه، فزَجَره بَجِيل وضرَبه بعصاً واحتَقره، فجَعل عَقِيل يَصيح: يا عَلقمةَ، يا عَمَلَّس بأسماء أولادِه مُستَغيثاً بهم؛ فقال أرطأة بن سُهَيَّة: أَكَلتَ بَنِيكَ. . . البيتَ، وبَعده:

وَلَوْ كانَ الأُلَى غَابُوا شُهُوداً ... مَنَعْتَ فِناءَ بَيْتِكَ مِنْ بَجِيلِ

وبَلغ خبرُ عَقيل ابنَه العَملَّس وهو بالشام، فأقبَل إلى أبيه حتى نَزل عليه، ثم عدَا على بَجِيل فضرَبه ضرباً مُبرحاً وعقَر عِدَّةً مِن إبِلِه وأوثَقه، وجاءَ به حتى ألقاه بين يَدَي أبِيه، ثم رَكب راحلته وعادَ مِن وَقته إلى الشام، ولم يَطعَم له طعاماً ولم يَشرَب له شَراباً.

اللغة: (الضبُّ): دُويبَّة معرُوفة تُشبه التمساحَ الصغير. (أكلَ الضب): مثلَ أكلِ الضب أولادَه؛ لأن الضِّبابَ تَأكل أولادَها إلا القَليل؛ وفي المَثَل: (أعقُّ مِن ضَب)، فجَعل تَعدِّيَه على بَنِيه وظُلمه لهم كأكل الضب ولَده؛ مُبالغةً في وَصفه بالبَغي عليهم والظُّلم لهم. (المَرارة): ضِد الحَلاوة. (الكلأ): العُشب الذي تَأكُله الماشية. (الوَبيل): الوَخيم المُرُّ الذي لا يُوافق المِزاج.

المعنى: يقولُ: ظلَمتَ أولادكَ ظلماً شَبيهاً بظلم الضَّب الذي يَأكل أولادَه، ودُمتَ على ذلك حتى ذُقتَ مَرارة الحياة بسَبب تَعدِّي الناس عليك.

الإعراب: «أكَلتَ»: فعل وفاعل. «بَنيكَ»: مفعول به، والكاف: مضاف إليه. «أكلَ»: مَفعول مُطلَق نوعيٌّ مَنصوب، وهو مضافٌ إلى فاعِله مَعنى. «الضبِّ»: مُضاف إليه. «حتى»: حرف غايةٍ وجر. «وَجدتَ مَرارةَ»: فعلٌ وفاعل ومفعول. «الكلأ»: مُضاف إليه. «الوَبيلِ»: نعتٌ له مجرور. والمَصدر المؤوَّلُ من (أنْ) المُقدرة قبل (وَجدتَ) مع ما بعدَها في مَوضعِ جر بـ(حتَّى)؛ والجارُّ والمَجرور متعلِّق بـ(أكلتَ).

وجه الاستشهاد: لم يَذكر المصنِّفُ في البيت شاهداً نحويًّا، وإنما أورَدَه لِيُبيِّن أن الأكل في قولِهم: (أكلُوني البَراغيث) إنما هو بمَعنى العُدوان والظُّلم كما في الأكل الذي في البَيت؛ قال الدُّسوقي: استَعار الأكل لِظُلم البَنين أولاً؛ ثم استعار لهم الكلأ مِن حيث كان المظلومُ بمنزلة المأكولِ في الاستهلاك والاستِئصال، ثم لما كان ذلك مُستقبَحاً وَخِيمَ العاقبة جعَله وَبيلاً، وشبَّه ما يَنشأ عنه من الفَسادِ الذي تَنفرُ منه الطَّبائع السليمة بِمَرارة العُشب المُرِّ الذي يُرعى. اهـ نقلاً عن الدماميني. «فتح القريب المجيب».

(٢) أي: وحينئذٍ يَصحُّ إجراءُ البَراغيث مُجرَى العُقلاء؛ لأنَّ الظُّلم والبَغي والتَّعدِّيَ مِن أوصافِ العُقلاء.

ومِنهُ الحَدِيثُ: «يَتَعاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ».

الكواكب الدرية

(ومِنهُ) أي: مِن إلحاقِ الفِعلِ العلامةَ (الحَديثُ) الصَّحيحُ: («يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملَائِكَةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بِالنَّهارِ»)، فـ«ملائكةٌ»: فاعلُ «يَتَعاقبونَ»، وقد لحقَ الفعلَ علامةُ الجمعِ مع أنَّه مُسنَدٌ إلى الظَّاهرِ، وكانَ القياسُ: «يَتَعاقبُ[1]» بِالإفراد كـ«قامَ الزَّيدُون»، قال ابنُ عَنقاء في «غُرَر الدُّرَر»: والأَوجَهُ في الحديثِ أنَّ «ملائكةٌ» بدلٌ مِن واوِ «يَتَعاقبونَ»، ثمَّ كونُه مُبتدأً خبرُه جُملةُ «يَتَعاقبونَ» كما في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾: بدلٌ مِن واوِ «أَسَرُّوا» على الأرجحِ، أو مُبتدأٌ خبرُه جُملةُ «أَسَرُّوا»؛ لأنَّها ليسَت مِن لغةِ قريشٍ، ولا الخِطاب لِبَعضِ أهلِها فيُخاطبَهُ ﷺ بِلُغتِهِ، ولأنَّها لِكَثرتها[2] نَصُّوا على ضَعفِها، فلا يُخَرَّجُ عليها القرآنُ والحديثُ ما أمكنَ. اهـ.

قال ابنُ هشامٍ: وقد حمَلَ قومٌ على هذه اللُّغةِ آياتٍ مِن القُرآنِ العظيمِ، منها قَولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، والأجوَدُ تَخريجُها على غيرِ ذلك، وأحسَنُ الوُجوهِ فيها: إعرابُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُبتداً، وما قبلَه خبَرُه، وأمَّا قولُهُ ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟»[3]، فليس ممَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ «مُخرِجِيَّ» خبرٌ مُقدَّمٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الواوُ المنقلبةُ ياءً مُدغَمةً، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ مُضافٌ إليه، و«مُخْرِجِيَّ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، و«هُم»: ضميرٌ مُنفَصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وأمَّا المُفرَدانِ والمُفرداتُ المتَعاطِفاتُ كقَولِهِ: [الطَّويل]

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[4]

---

(١) بالياء في النُّسَخ، ويجوز (تتعاقب) بالتاء.

(٢) في «غُرَر الدُّرر»: (على كثرتها). وهو الصواب.

(٣) هذا جزءٌ من حديث عائشةَ رضي الله عنها المشهورِ في بدء الوحي. انظر: «صحيح البخاري» (٣) و«صحيح مُسلم» (٤٠٣).

(٤) **البيت**: لعَبد الله بن قَيس الرُّقَيات في رِثاء مُصعَب بن الزُّبَير رضي الله عنه.

اللغة: (المارقِين): الخارجِين من الدِّين. و(أسلَماه): خذَلاه ولم يَنصُراه. و(المُبعَد) بفتح العين: الأجنبِي. و(الحَميم): الصَّديق.

المعنى: إنَّ مُصعبَ بن الزبير قد باشَر قِتال الخارجِينَ من الدين بِنَفسه، والحالُ أنه قد خذَله وتَرك نُصرتَه ومُعاونتَه في الحَرب البَعيدُ والقريب. =

والصَّحِيحُ أنَّ الألِفَ والواوَ والنُّونَ أحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وأنَّ الفاعِلَ ما بَعْدَها.

ومِنها: أنَّهُ يَجِبُ ....

الكواكب الدرية

فالصَّحيحُ أنَّ هذه اللُّغةَ لا تَمْتَنِعُ مَعَهُما، (والصَّحِيحُ أنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ) فيما سُمع مِن ذلك (أحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثنِيَةِ والجَمعِ) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، كما أنَّ التَّاءَ في نحوِ: «قامَتْ» دالَّةٌ على التَّأنيثِ، (وأنَّ الفاعِلَ) هو (ما بَعدَها) مِن المثنَّى والمَجمُوعِ.

وقيل: إنَّ هذه اللَّواحقَ ضَمائرُ، وإنَّها الفاعلُ، وإنَّ المَرفوعَ بعدَها: إمَّا مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، أو بدلٌ منها.

ورُدَّ ذلك بأنَّ أئمَّةَ اللُّغةِ نَقَلُوا أنَّ اتَّصالَ هذه الأحرُفِ بهذه الأفعالِ لغةٌ لِقَومٍ مُعيَّنِينَ مِن العربِ، وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ مِن الضَّميرِ شائعٌ عندَ الجميعِ وإنْ أدَّى إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّه يَجِبُ) تَذكيرُ الفعلِ وما في تَأويلِهِ إذا كانَ الفاعلُ مُذكَّراً حقيقيًّا؛ مُفرداً، أو مثنًّى، أو جمعاً سالماً بِنَوعَيهِ[1]، صَحَّ مُفردُه، كـ«قامَ زيدٌ»،

= الإعراب: «تولَّى»: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذُّر، وفاعِله: ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو. «قتالَ»: مفعولٌ به مُضاف. «المارقينَ»: مضاف إليه مَجرور بالياء. «بنَفسه»: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلِّقٌ بمَحذوف حال من فاعلِه، والتقدير مثلاً: مُستقلًّا بنَفسه، وقيل: بـ(تَولى). وقيل: الباء زائدةٌ و(نفس) توكيد لِلضمير المستتر في (تَولَّى)، وفيه ضعفٌ من جهة عدم تَوكيد الضمير المرفوع بالمُنفصل قبل تَوكيدِه بـ(النَّفس). «وقد»: الواو لِلحال. (قد): حرف تَحقيقٍ. «أسلَماه»: (أسلَم): فعل ماض، والألف: حرفٌ دالٌّ على التثنية، والهاء: مفعولٌ به. «مُبعَدٌ»: فاعل مَرفوع. الواو: عاطفة، «حميمُ»: مَعطوف على (مُبعَد). و(قد أسلَماه..) في محل نَصب حال.

والشاهد: في قَوله: (أسلَماه مبعدٌ وحميم)؛ حيث ألحقَ الألفَ ـ وهي علامةُ التثنية ـ بالفِعل مع أنَّ الفاعل ظاهِر وهو اسمان مُفرَدان متَعاطفان، وهذا جائزٌ على الصَّحيح، وإنْ كانَ الأكثرُ: (أسلَمَه) بالإفراد.

(١) أي: مذكراً كان أو مؤنَّثاً، وسيُمثِّل لجمع المؤنث السالم بـ(الطلحات)، وقد تَبع في المسألة ابنَ عنقاء، وليس التذكير بواجبٍ كما قال، بل الصحيحُ أنَّ هذا النوع مما يَجوز فيه الوَجهان، فيقالُ: قامَت الطَّلحات وقامَ الطَّلحات؛ بإثبات التاء لِتَأوُّله بالجماعة، وحَذفِها لِتَأوُّلِه بالجَمع.

تَأنيثُ الفِعلِ بِتاءٍ ساكِنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارَعةِ في أَوَّلِ المُضارِعِ، إذا كانَ الفاعِلُ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»، و«تَقُومُ هِندٌ»، ويَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إنْ كانَ الفاعِلُ مَجازِيَّ التَّأنيثِ نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الكواكب الدرية

أو طَلحةُ، أو الزَّيدانِ، أو الطَّلحتانِ، أو الزَّيدونَ، أو الطَّلحاتُ»، ولا نَظر لِتَغييرِه بتَحريكِ اللَّامِ.

فإنْ كانَ المُذكَّرُ مجازيًّا ـ وهو: ما لا يُقابِلُهُ أُنثَى، كـ«القَمَرِ، والفَلَكِ، والكَوكبِ، والمَلَكِ» عليه السَّلامُ ـ جازَ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ[1].

ويَجبُ (تَأنيثُ الفِعلِ) أي: وما في تأويلِهِ؛ لِيَدُلَّ على تأنيثِ الفاعلِ، ويَكونُ تأنيثُه (بِتاء ساكنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارِعِ[2] في أَوَّلِ المُضارِعِ إذَا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً) حَقيقيًّا ـ وهو: ما له فَرْجٌ ـ متَّصلاً بِفعلِهِ، ولم يكُنْ فِعلُه: «نِعْمَ» ولا «بِئْسَ»، (نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»)، هذا مثالُ الماضي، (و«تقُومُ هِندٌ»)، هذا مثالُ المُضارِعِ.

وكذا يَجبُ تَأنيثُهُ إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ مُتَّصلٍ عائدٍ إلى مُؤنَّثٍ غائبٍ، حَقيقيًّا كانَ نحوُ: «هندٌ قامَتْ»، أو مَجازيًّا كـ«الشَّمسُ طَلَعَتْ».

وتَذكيرُ الفعلِ مع المُؤنَّثِ الحقيقيِّ كـ«قامَ المرأةُ» لُغةٌ قليلةٌ تُسمَّى: (لغةَ قالَ فُلانةُ).

(ويَجُوزُ تَركُ التَّاءِ) مِن الفعلِ وإثباتُها، وهو أرجَحُ (إنْ كانَ الفاعِلُ) الظَّاهرُ حَقيقيَّ التَّأنيثِ مُنفصِلاً عن فِعلِهِ بغيرِ «إلَّا»، نحوُ: «حضرَ القاضيَ امرأةٌ»؛ أو مُتَّصِلاً به في بابِ «نِعْمَ، وبِئْسَ»، نحوُ: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ، وبِئْسَ المرأةُ هندٌ»؛ أو كانَ الفاعلُ (مَجازِيَّ التَّأنيثِ) وهو: ما لا فَرْجَ له، فلا يُقابِلُه ذَكَرٌ كـ«السَّماءِ، والأرضِ، والشَّمسِ»، فلا يَجبُ تأنيثُ الفعلِ معَه، اتَّصلَ بِفعلِهِ، أم لا، (نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمسُ») بحذفِ التَّاءِ، (وقَوله تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ على ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ

(١) عبارةُ ابن عنقاء: وقد يُؤنَّث المذكر المجازيُّ على تأويلِه بمؤنَّثٍ كـ(جاءَت كِتابي أي: صحيفَتي. . . إلخ)، وهي أوضَحُ وأحسَنُ؛ إذ عبارة الشارح تُوهِمُ أن التأنيث في ذلك قِياسٌ مُساوٍ لِلتذكير.

(٢) الذي عند غيرِه من نُسخ المتن والفاكهي: (بتاء المضارعة)، وهي أولى.

. . . .

الكواكب الدرية

﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ويَجوزُ أنْ تكونَ استِئنافِيَّةً، قاله في «المجيدِ»، «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «صلاةُ»: اسمُها، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ، ﴿ٱلْبَيْتِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ نصبٍ على الحالِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿مُكَآءً﴾: خبرُ ﴿كَانَ﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وقَرأ عاصمٌ بِخلافٍ عنه[1]: ﴿صَلَاتَهُمْ﴾ بالنَّصبِ على الخبرِ، و(مكاءٌ وتصديةٌ) بالرَّفعِ على الاسمِ، وخطَّأ أبو عليٍّ الفارسيُّ هذه القراءةَ بأنَّ القاعِدةَ جعلُ المعرفةِ اسماً، والنَّكرةِ خبراً، ولا يَجوزُ خِلافُ ذلك، إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الوافر]

يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[2]

---

(١) وهي مِن الشاذ لا المتواتِر.

(٢) صدرُه:

كَأن خَبِيئَةً مِن بَيتِ رَأس

وهو لحسانَ بن ثابِت ﷺ من قَصيدة في مَدحِ النبي ﷺ وهَجوِ أبي سُفيانَ قبل فتح مكةَ وإسلامِه، والبيتُ مِن شواهد سيبَويه.

اللغة: (الخَبيئة): الخَمرة المخبوءَة المَصُونة المَضنون بها، ويُروى: (كأن سبيئةً) من سَبأَ الخَمرَ واستَبَأها: اشتَراها. و(بيتُ رأسٍ): مَوضعٌ بالشام معرُوف بِخَمرِه في الجاهِليَّة. (مِزاجَها): ما تُمزَجُ ـ أي: تُخلَط ـ به لِكَسر سَورتِها. **والمعنى:** واضحٌ.

الإعراب: «كأنَّ»: حرف تَشبيهٍ ونصب، «خبيئةً»: اسمها. «مِن»: حرف جر. «بَيتِ رأسٍ»: مُركب إضافي مجرورٌ بـ(مِن)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف نعت لـ(خَبيئة)، «يكونُ»: فعل مضارع ناقص، «مِزاجَها»: خبرُها منصوبٌ ومضاف إليه، «عسلٌ»: اسمها مؤخَّر مرفوع، «وماءُ»: عطفٌ عليه. وجملةُ (يكون. . .) في محل نصب نعتٌ ثانٍ لـ(خَبيئة)، وأما خبرُ (كأنَّ) فقولُه في البيت بعدَه: (على أنيابِها).

والشاهد: في قَوله: (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)، حيث أخبَر بِمَعرفة عن نكرة؛ فإنَّ (مزاجَها) خبرُ (كان) مُقدَّم وهو مَعرِفة، و(عسل) اسمُ (كان) مُؤخر وهو نكرة، وذلك ضَرورة سهَّلها في البيت أنَّ (عسل وماء) جِنسان، فكأنَّه قال: يكونُ مِزاجَها العسلُ والماءُ، وقال بعضُهم: حسَّنَ ذلك أن (مِزاجاً) مُضافٌ إلى ضَميرِ نكرةٍ.

هذا، وقد رُوي البيت برَفع الجَميع، فخُرِّج على زيادة (يكون)، وعلى أن اسمَها ضميرُ الشأن محذُوفاً، وهو أولى.

وحُكْمُ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ المُفرَدِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ»، و«قامَ الزَّيدُونَ»، و«قامَتِ المُسْلِمَتانِ»، و«قامَتِ المُسْلِماتُ». وأمَّا جَمْعُ التَّكسِيرِ فَحُكمُهُ حُكْمُ المَجازِيِّ التَّأنِيثِ، تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرِّجالُ» و«قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ».

الكواكب الدرية

وخرَّجَها أبو الفَتحِ على أنَّ «المُكاءَ والتَّصديةَ» اسمُ جِنسٍ، واسمُ الجِنسِ تَعريفُه كتَنكِيرِهِ[1]. و«المُكاءُ»: الصَّفيرُ، و«التَّصديةُ»: التَّصفيقُ، أي: جَعلُوا الصَّفيرَ والتَّصفيقَ موضعَ صلاتِهم التي أُمرُوا بها، ففي ذلك أعظَمُ ذمٍّ لهم.

(**وحُكمُ**) الفاعلِ (**المُثنَّى**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ (**والمَجمُوعِ جَمْعَ تَصحِيحٍ**) لمُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ إذا أُسنِدَ إليهِما فعلٌ: (**حُكمُ**) الفاعلِ (**المُفردِ**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ إذا أُسنِدَ إليه الفعلُ، (**فتَقُولُ**) في الفعلِ الذي فاعلُه مثنًّى مُذكَّرٌ: (**«قامَ الزَّيدانِ»**، و) في الفِعلِ الذي فاعلُه مجموعٌ مُذكَّرٌ: (**«قامَ الزَّيدُونَ»**) بتذكيرِ الفعلِ فقَطْ كما يُذكَّرُ في «قامَ زيدٌ»، (و) تَقولُ فِيهما للمُؤنَّثِ المثنَّى: (**«قامَتِ المُسلِمَتانِ»**)، ولِلمُؤنَّثِ المَجموعِ: (**«قامَتِ المُسلِماتُ»**) بتأنيثِ الفعلِ وُجوباً، كما يَجبُ ذلِك في نحوِ: «قامَتْ مُسلمةٌ».

وإذا اجتَمعَ مُتعاطفانِ مُذكَّرٌ ومُؤنَّثٌ، فالحكمُ لِلسَّابقِ منهما كما يُؤخَذُ مِن كلامِهم؛ لأنَّ الثَّانيَ تابعٌ للأوَّلِ في الحُكمِ، فتَقولُ: «قامَ زيدٌ وهندٌ» بتركِ التَّاءِ، و«قامَتْ هِندٌ وزيدٌ» بالتَّاءِ. نَعَمْ، إنْ كانَ المُؤنَّثُ السَّابقُ مَجازيَّ التَّأنيثِ، فالأحسَنُ تركُ التَّاءِ نحوُ: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

(**وأمَّا جَمعُ التَّكسيرِ**) إذا أُسندَ إليه الفِعلُ، (**فحُكمُهُ حُكمُ**) الفاعلِ المُفردِ (**المَجازِيِّ التَّأنِيثِ**)، في جوازِ تأنيثِ الفعلِ وتَذكيرِه؛ لأنَّ تأنيثَ المَجمُوعِ مجازيٌّ يُجوِّزُ إخلاءَ فِعلِهِ مِن العلامةِ، ولم يُعتَبَرْ ذلك في الجَمعِ الصَّحيحِ لِسَلامةِ نَظمِهِ، ومِن ثَمَّ جازَ التَّأنيثُ في «جاءَ البَنُونَ» والتَّذكيرُ في نحوِ: «جاءَ البَناتُ»؛ لِتَغَيُّرِ نَظمِ الواحدِ فِيهما، (**تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ»**) بِالتَّذكيرِ على تَأويلِهِ بالجَمْعِ، (**و«قامَتِ الرِّجالُ»**) بِالتَّأنيثِ على تأويلِهِ بالجَماعةِ، ويَجوزُ تركُ التَّاءِ وإثباتُها، (**و«قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ»**) أيضاً[2] فِيما إذا كانَ الفاعلُ اسمَ جَمعٍ

---

(١) انظر: «المحتَسب» (١/ ٢٧٩) فما بعدها.

(٢) الظاهرُ أن صوابَ العبارة: (تَقولُ: قامَ الرِّجالُ... وقامتِ الرِّجالُ... وقامَ الهُنودُ وقامَتِ الهُنودُ، ويَجوزُ تركُ التَّاءِ وإثباتُها أيضاً فِيما إذا كانَ الفاعلُ اسمَ جمعٍ...)، فحصَل تقديمٌ وتأخير عِند الطبعِ أفسَدَها.

ومِنها: أنَّ الأَصْلَ فِيهِ أنْ يَلِيَ فِعلَهُ، ثُمَّ يُذْكَرَ المَفعُولُ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦].

الكواكب الدرية

كـ«النِّساءِ»، أو اسمَ جِنسٍ كـ«اللَّبِنِ»[1]، تَقولُ: «قامَ النِّساءُ، وقامَتِ النِّساءُ، وجاءَتِ اللَّبِنُ[2]، وجاء اللَّبِنُ».

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّ الأصلَ) أي: الغالبَ (فِيهِ) أي: في الفاعلِ، (أنْ يَلِيَ فِعْلَهُ) بِأنْ يَتَّصِلَ به، نحوُ: «ضربَ زيدٌ عَمْراً»؛ لأنَّه كالجزءِ منه، بِدَليلِ إسكانِ آخِرِ الفعلِ إذا كانَ الفاعلُ ضميراً نحوُ: «ضَرَبْتُ»؛ لِكراهةِ تَوالي أَرْبعِ متحرِّكاتٍ، وإنَّما يَكرهون ذلك في كلمةٍ واحدةٍ، فدلَّ ذلك على أنَّهما كالكلمةِ الواحدةِ، بخلافِ المَفعولِ فإنَّ الأصلَ فيه أنْ يَنْفَصِلَ عن الفعلِ، ويَتَأَخَّرَ عن الفاعلِ كما قال: (ثُمَّ تذكُرَ المَفعولَ)، أو غيرَه مِن مَعمُولاتِ الفعلِ، أي: لأنَّه فَضْلةٌ، فحَقُّه التَّأخيرُ، (نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ورِثَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، ﴿دَاوُۥدَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمَفعولُ الثَّاني[3] مَحذوفٌ، والمورُوثُ هو: العِلْمُ والنُّبوَّةُ، والذي دلَّ على ذلك قَولُه تعالى قبلَه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥]، وتقديمُ الفاعلِ في مِثلِ هذا جائزٌ.

وقد يَكونُ واجباً، كأنْ خِيفَ التِباسُ أحدِهما بالآخَرِ؛ لِعدمِ ظُهورِ الإعرابِ، وعدمِ قَرينةٍ تُمَيِّزُ أحدَهما مِن الآخَرِ بأنْ كانَا مَقصُورَينِ، أو اسمَي إشارةٍ[4]، أو مَوصولَينِ، أو مُضافَينِ لياءِ المتكلِّمِ، أو ضَميرَينِ نحوُ: «ضربَ موسَى عيسَى»، أو «هذَا ذاك»، أو «مَن في الدَّارِ مَن على البابِ»، أو «غُلامي صَديقِي»، أو «ضَربْتُكَ»، فيَتعيَّنُ في مثلِ هذا كونُ الأوَّلِ فاعلاً، والثَّاني مَفعولاً، خِلافاً لابنِ الحاجبِ مُحتجًّا بأنَّ الإجمالَ مِن مَقاصدِ العُقَلاءِ.

---

(١) بفتحٍ فكسر، واحدُه (لَبِنة) وهي: ما يُضرَب من الطِّين مُربَّعاً لِلبناء، ومِنه الحديث: «وأنا مَوضِعُ تِلك اللَّبِنَة»، ومثَّل به دُون نحو: (البَقَر) لمجيئه في قَول «الخُلاصة»:

والتاءُ مَعْ جَمعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذكَّرٍ كالتاءِ مَعْ إحدَى اللَّبِنْ

(٢) الأحسَن: (سَقَطت اللبِنُ) أو (تكسَّرتِ اللبِنُ) كما في كلامِ بعضِ الشُّرَّاح.

(٣) أي: لأنه يقال: (وَرِثَه مالَه)، وإن كان المشهورُ في زمانِنا تعدِيَتَه صريحاً إلى واحدٍ فقط ويتعدَّى إلى الآخر بحرف الجر، فيُقال: (وَرِث منه ـ أو عنه ـ مالاً).

(٤) أي: في غير (ذَينِ) و(تَينِ) ونحوِهما مما يَظْهَرُ فيه حالُهما، ومثلُه يقال في المَوصولَين.

وقد يَتأخَّرُ الفاعِلُ ويَتقدَّمُ المفعُولُ؛ جَوازاً نحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووُجُوباً نحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

الكواكب الدرية

(وقد يَتأخَّرُ الفاعِلُ، ويَتقدَّمُ المفعُولُ) عليه، على خِلافِ الأصلِ **(جَوازاً)** تَوسُّعاً في الكلامِ، **(نَحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾)**، **وإعرابُه**: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسمٍ مقدَّرٍ تَقديرُه: واللهِ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، ﴿جَآءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ، و﴿ٱلنُّذُرُ﴾: فاعلٌ مؤخَّرٌ.

(ووُجُوباً) لِعارضٍ اقتَضى ذلك، بأنْ كانَ المَفعولُ ضميراً مُتَّصلاً بفعلِهِ، والفاعلُ اسماً ظاهراً، **(نَحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾)**، **وإعرابُه**: «شَغَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ مقدَّمٌ، «أموالُ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وإنَّما كانَ تقديمُ المَفعولِ فيه واجباً؛ لأنَّه لو قُدِّمَ الفاعلُ والحالةُ هذه لَزِمَ انفِصالُ الضَّميرِ الواقعِ مَفعولاً، مع إمكانِ اتِّصالِهِ. أو كانَ ضميرُ المَفعولِ متَّصلاً بالفاعلِ، (و) ذلك **(نحوُ**[1]**: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾)**، أي: وإذِ اختَبَرَ إبراهيمَ ربُّهُ بِكَلماتٍ، وهي: أوامرُ ونَواهٍ كلَّفَهُ بها، قيل: هي مَناسكُ الحجِّ، وقيل: الخِتانُ، والاستِحدادُ، وقَلْمُ الأظفارِ، وغيرُها مِن خصالِ الفطرةِ. **وإعرابُه**: «إذْ»: ظَرفٌ لما مَضى مِن الزَّمانِ متعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: اذْكُرْ[2]، ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ،

---

(١) في هذا المَوضع اختِلافٌ في الطبَعات الثلاثةِ، أغربُه جعلُ واوِ العطف في إحداهُنَّ مُتصلةً بالآية السابقة وإسقاطُ اسم الإشارةِ.

(٢) قال ابنُ هِشام في «المغني»: (إذ) على أربَعةِ أوجُهٍ؛ أحدُها: أن تَكونَ اسماً لِلزَّمن الماضي، ولَها أربَعةُ استِعمالات؛ أحدُها: أن تكونَ ظرفاً، وهو الغالب، نحوُ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والثاني: أن تكونَ مَفعولاً به نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾، والغالِبُ على المَذكورة في أوائلِ القصَص في التَّنزيل أن تكونَ مَفعولاً به بِتَقديرِ (اذكر)، نحوُ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾، وبعضُ المُعربين يَقول في ذلك: إنَّه ظرفٌ لـ(اذكر) مَحذوفاً، وهَذا وَهمٌ فاحِش؛ لاقتِضائه حِينئِذ الأمرَ بالذِّكر في ذلك الوَقت مع أنَّ الأمرَ لِلاستِقبال، وذلكَ الوقتُ قد مضَى قبل تَعلُّقِ الخِطاب بِالمُكلَّفِين مِنَّا، وإنَّما المرادُ ذِكرُ الوقت نَفسِه لا الذكرُ فيه. اهـ وهو بَديعٌ، وعليه فيُقال في إعرابِه هنا: (إذْ): اسمٌ بمعنى (حِين) مَبني على السكون في محلِّ نَصب مَفعول به لِفعل مَحذوف تقديرُه: اذكُرْ.

وقَدْ يتَقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ؛ جَوَازاً نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]؛ لِأَنَّ اسْمَ الاستِفْهامِ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

الكواكب الدرية

«ربُّ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ وجوباً؛ إذ لو أُخِّرَ المَفعولُ لزمَ عَودُ الضَّميرِ مِن ﴿رَبُّهُۥ﴾ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وذلك لا يَجوزُ.

(وقد يَتقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ) معاً (جَوازاً)؛ لِعَدمِ مُقتضٍ لِلوجوبِ، (نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿فَرِيقًا﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ، ﴿كَذَّبُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، و«فريقاً»: مَفعولٌ مقدَّمٌ، و﴿يَقْتُلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ.

(ووُجُوباً) كأنْ يكونَ المَفعولُ مُتضمِّناً لما لَه صدرُ الكلامِ (نَحوُ: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: فصيحةٌ، «أيَّ»: اسمُ استِفهامٍ مَفعولٌ مُقدَّمٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿ءَايَـٰتِ﴾: مُضافٌ[١]، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، ﴿تُنكِرُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثُبوتِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ. وإنَّما وجبَ تقديمُ المَفعولِ في نحوِ المثالِ المَذكورِ كقولِهِ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ (لأنَّ اسمَ) الشَّرطِ و(الاستِفهامِ لَه صَدرُ الكَلامِ)، وتأخيرُه مَفعولاً يُنافي الصَّدارةَ.

وليس تَقديمُ المَفعولِ على الفعلِ مُختصًّا بالمَفعولِ به، بل المَفعولاتُ الخَمسةُ فيه سَواءٌ، إلَّا المَفعولَ معه، فلا يَجوزُ تَقديمُه، وذلك لِمُراعاةِ أصلِ الواوِ؛ إذ هي في الأصلِ لِلعطفِ لِوَضعِها[٢] أثناءَ الكلامِ. قالهُ الرَّضيُّ[٣].

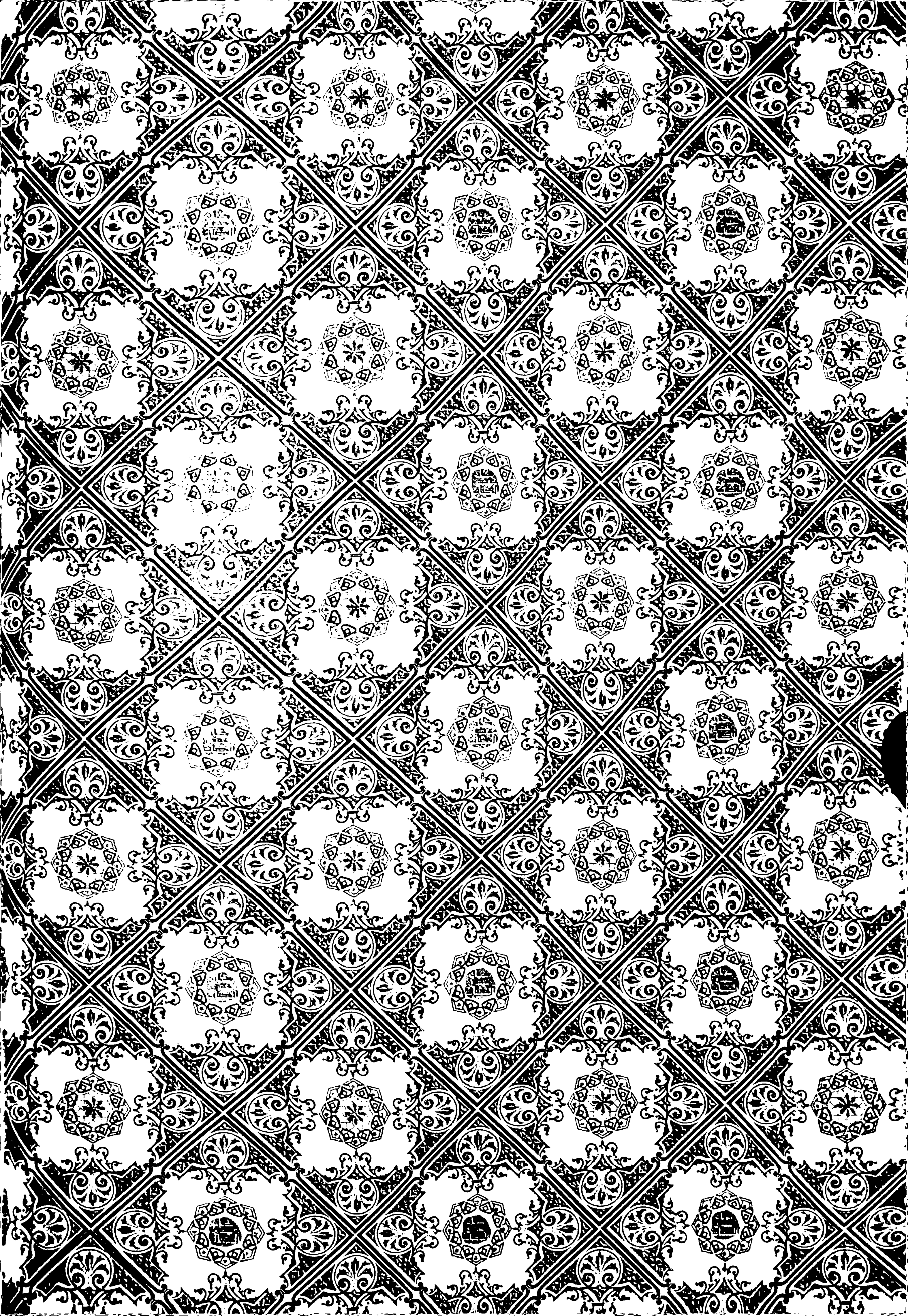
۞ ۞ ۞

---

(١) أي: مضافٌ بالنسبة لما بعده، ومضاف إليه بالنسبة لما قبلَه.

(٢) عبارة الرضي: فموضعُها.

(٣) أي: كما نقَله عنه الفاكهي. انظر: «الفواكه الجَنية» (ص٢٠٦-٢٠٧) و«شرح الرضي للكافية» (١/ ٣٣٧).



بابُ المَفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه

وهُوَ: الاسْمُ المَرفُوعُ الَّذِي لم يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ، ....

بابُ المَفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه

وأُقيمَ هو مُقامَه، ولِهذا ذَكَره عَقِبَ الفاعلِ، حتَّى ذهَبَ أكثرُ البَصريِّينَ[1] والجُرجانيُّ والزَّمخشريُّ إلى أنَّه فاعلٌ.

(وهو: الاسمُ) الصَّريحُ، أو المؤوَّلُ به، (المَرفُوعُ) لفظاً كـ«ضُرِبَ زيدٌ»، أو تقديراً نحوُ: «ضُرِبَ مُوسى»، أو مَحلًّا نحوُ: «ضُرِبَ هذا»، (الذِي لَم يُذْكَرْ مَعهُ فاعِلُه) أي: فاعلُ عاملِهِ مِن الفعلِ أو شِبهِهِ.

وإضافةُ الفاعلِ لِلمَفعولِ لِلمُلابسةِ؛ لِكَونه فاعلاً لفعلٍ متعلِّقٍ به.

والمرادُ بفاعلِهِ فاعلُه في اصطِلاحِ النُّحاةِ، فلا يَرِدُ نحوُ: «أَنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ»؛ فإنَّ (البقلَ) اسمٌ حُذِفَ فاعِلُه الحقيقيُّ، أي: أَنْبَتَ اللهُ البقلَ في وَقتِ الرَّبيعِ، (وأُقِيمَ هو) أي: ذلك المَفعولُ (مُقامَهُ) ـ بضمِّ الميمِ[2] ـ اسمُ مكانٍ مِن «أقامَ»، أي: مُقامَ الفاعلِ في أحكامِهِ كلِّها، كما أشارَ إلى ذلك المصنِّفُ بِقَوله: (فصارَ مَرفوعاً... إلى آخِره).

ثمَّ اعلَمْ أنَّ حذفَ الفاعلِ وإقامةَ المَفعولِ مُقامَهُ إنَّما يَكونُ لِغَرضٍ مِن الأغراضِ المَذكورةِ في قولِ بعضِهم: [الرَّجز]

وحَذفُك الفاعِلَ لِلنِّظامِ ... والسَّجعِ والتَّحقِيرِ والإعظامِ
والخَوفِ والإبهامِ والإيثارِ ... والعِلمِ والجَهلِ والاختِصارِ
تَيسُّرِ الإنكارِ واختِبارِ ... تَفطُّنِ السَّامعِ أو مِقْدارِ
ذَكاءٍ اَو تَخييلِكَ العُدُولَا ... مِنكَ إلى أَقواهُما دَلِيلَا
ولِاحترازٍ ظاهرٍ عنِ العَبَثْ ... ولِلوِفاقِ، فاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثْ

---

(١) مِثلُه يَحتاج للتثبُّت.

(٢) هذا هو المشهورُ فيه، بل هو اللازمُ عند الأكثرين والفتحُ عندَهم خطأ، والصحيح أنه غيرُ لازمٍ، وأنه يَجوز فيه الفتح أيضاً، بل إنه الأرجَح ههنا. وتفصيلُ ذلك في مَقال لي مُستقِلٍّ، فعلَيك به!

فَصارَ مَرْفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنْصُوباً، وعُمْدَةً بَعدَ أَنْ كانَ فَضْلةً.

فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ولا تَقْدِيمُهُ على الفِعلِ، ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»، ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١].

ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعلَ عَلامةُ تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعٍ إنْ كانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعاً، نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ»، و«ضُرِبَ الزَّيدُونَ».

الكواكب الدرية

ولا تَـظُـنَّ الـحَـصْـرَ فـي الـمَـذكـورِ بـلْ ذا هُـوَ الـمعـرُوفُ فـي الـمَـشـهُـورِ

(فصارَ) بِسَببِ إقامتِهِ مُقامَ الفاعلِ متَّصفاً بِأحكامِهِ مِن حيثُ إنَّه صارَ (مَرفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنصُوباً، و) صارَ (عُمْدةً) لا يَتمُّ الكلامُ بِدُونِهِ (بَعدَ أنْ كانَ فَضْلةً) يَتِمُّ الكلامُ بدُونِهِ، (فلا يَجُوزُ حَذفُهُ) لِكَونِهِ عُمدةً، (ولا تَقدِيمُه على الفِعلِ)؛ لِقِيامِهِ مُقامَ الفاعلِ، وقد كانَ قبلَ ذلك جائزَ الحذفِ والتَّقديمِ.

(ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ) أو ما هو في تَأويلِهِ، (إنْ كانَ) نائبُ الفاعلِ (مُؤنَّثاً) حَقِيقيًّا، (نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»)، وإعرابُه: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هندٌ»: نائبُ الفاعلِ، والأصلُ: «ضَرَبَ زيدٌ هنداً»، فحُذِفَ الفاعلُ: إمَّا لِلجهلِ به، أو لِغَرضٍ آخرَ مِن الأغراضِ السَّابقةِ، وأُقيمَ المَفعولُ به مُقامَهُ في الإسنادِ إليه، فصار مَرفوعاً، وأُنِّثَ الفِعلُ له كما يُؤَنَّثُ إذا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً، (ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، «زُلْزِلَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، التَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، ﴿ٱلْأَرْضُ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخرِهِ، والتَّأنيثُ في هذا جائزٌ، لا واجبٌ[1]؛ لأنَّ «الأرضَ» مِن مجازيِّ التَّأنيثِ.

(ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعلَ) المبنيَّ للمَفعولِ (عَلامةُ تثنيةٍ أو جَمعٍ، إنْ كانَ) المَفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه (مُثنًّى أو مَجمُوعاً)، أو ما في مَعناهُما، نحوُ: «اثنانِ» و«عِشرونَ»، كما يَجبُ ذلك في الفاعلِ، (نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ، وضُرِبَ الزَّيدُونَ») بِحَذفِ علامَتَي التَّثنيةِ والجمعِ، ولا يُقالُ: «ضُرِبَا الزَّيدانِ»، ولا: «ضُرِبُوا الزَّيدُونَ»، ومِن العربِ مَن يُلحِقُه ذلك، كقَوله: [السَّريع]

---

(١) أي: ففي كلام المتنِ شيء.

ويُسَمَّى أَيضاً «النَّائِبَ عَنِ الفاعِلِ»، وهَذِهِ العِبارَةُ أَحْسَنُ وأَخْصَرُ، ....

الكواكب الدرية

أُلْـفِـيَـتَـا عَـيـنَـاكَ عِـنـدَ الـقَـفَـا أَوْلَـى فَـأَوْلَـى لَـكَ ذَا واقِـيَـهْ[1]

(ويُسمَّى أَيضاً) المَفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه: (النَّائبَ عن الفاعلِ، وهَذِهِ العِبارةُ لابنِ مالكٍ)، قال أبو حيَّان: ولم أَرَها لِغَيرِهِ[2]، قال المؤلِّفُ كابنِ هشامٍ[3]: (وهيَ أَحسَنُ)؛ لأنَّها أوضَحُ في بيانِ المرادِ، (وأَخصَرُ) مِن الأولى، أي: والمُعرِبُ يَنبَغي له أنْ يختارَ الأوضحَ والأخصَرَ كما قالَه في «المُغني»، فالتَّعبيرُ بها أولى؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يكونُ مَفعولاً وغيرَه، قال الفاكِهيُّ: وتوسع[4] فيه بأنَّ الأُولى - يَعني: مَفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه - صارَتْ عَلَماً بِالغَلبَةِ في عُرفهم على ما يَقومُ مقامَ الفاعلِ مِن مَفعولٍ أو غيرِهِ، بحيثُ لو أُطلِقَ فُهِمَ منه ذلك[5].

---

(١) البيت: لعَمرو بن مِلْقَط الطائي، جاهلي.

اللغة: (أُلفِيَتا): وُجِدتا. (عيناكَ عِند القَفا): مَعناه أنه يَنظر إلى خَلفِه فيَلتفتُ التِفاتاً شَديداً، والقَفا: مؤخَّر العنق. (أَولى): كلمة تَهديد بمعنى: وَلِيَك الشرُّ، أي: قَرُب منك، وفي التنزيل: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾. (ذَا): بمعنى صاحب. (واقية): مَصدر مَعناه الوِقاية، كالكاذبة بمعنى الكَذِب.

المعنى: يَصف بِه رجلاً بالجُبن وأنه يَلتفِت وراءَه إذا اشتَدَّ الوَطيس مَخافةَ أن يُتبع، فتُلفَى وتُوجدُ عَيناه عند قَفاه مِن شِدَّة الالتِفات.

الإعراب: «أُلفِيَتا»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء: لِلتأنيث، والألف: علامة التَّثنية. «عيناكَ»: نائب فاعل مرفوعٌ، والكاف: مُضاف إليه. «عند»: ظرف مُتعلِّق بـ(أُلفي) مضاف. «القفا»: مضاف إليه. «أَولى»: مبتدأ مرفوع. الفاء: حرف عطف، «أَولى»: معطوف على ما قبلَه. «لك»: مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، ويَجوز أن يكون متعلِّقاً بـ(أَولى) لأنه مَصدر على قول، ويَكون الخبر مَحذوفاً. وقيل في إعراب هذا التركيب غيرُ ذلك. والجُملةُ مُعترِضة بين الحال وصاحبِها لا محلَّ لها. «ذَا»: حالٌ من الكاف الواقعةِ مضافاً إليه، وعلامة نصبِه الألف، «واقيَه»: مُضاف إليه سُكن للوَقف.

والشاهد في البيت قولُه: (أُلفيَتا عيناك)، حيثُ وَقعت الألفُ حرفاً دالًّا على الاثنَين، و(عيناكَ) نائب الفاعِل، وهو لغةٌ لبعض العرب، والأكثرُ عدمُ إلحاق علامة التثنيةِ وكذا الجمع.

(٢) انظر: «التَّذييل والتكميل» (٦/ ٢٢٥).

(٣) عبارةُ الفاكهي: قال المؤلف كغيرِه.

(٤) كذا في النُّسخ، وهو تحريف، والصَّحيح: ونُوزِع.

(٥) «الفواكه»: (ص٢٠٨-٢٠٩).

ويُسَمَّى فِعلُهُ الفِعلَ المَبْنِيَّ لِلمَفْعُولِ، والفِعلَ المَجهُولَ، والفِعلَ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

فإنْ كانَ الفِعلُ **ماضِياً** ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإنْ كانَ **مُضارِعاً** ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، نَحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ» و«يُضْرَبُ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

(**ويُسمَّى فِعلُهُ**) الذي يُبنَى له ـ وشرطُهُ أنْ يكونَ مُتصرِّفاً تامًّا، فالجامِدُ لا يُبنَى له بالاتِّفاقِ، وكذا الفعلُ النَّاقصُ عند البَصريِّينَ ـ: (**الفِعلَ المَبنِيَّ لِلمَفعُولِ**) أي: المبنيَّ على صيغةٍ مِن حَقِّها الإسنادُ إلى المَفعولِ على جِهَةِ وُقوعِهِ عليه، (و) يُسمَّى أيضاً: (**الفِعلَ المَجهُولَ**) أي: المجهولَ فاعِلُه، ويُسمَّى أيضاً: الفعلَ المبنيَّ لِلمجهُولِ، والفعلَ المُغَيَّرَ الصِّيغة، (**والفِعلَ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه**).

ثمَّ أشارَ المصنِّفُ إلى ما لا تتأتَّى الإنابةُ بِدُونه، وهو: تَغييرُ الفعلِ المبنيِّ للمَفعولِ عن صِيغتِهِ الأصليَّةِ، فقالَ:

(**فإنْ كانَ الفِعلُ ماضِياً**) مُجرَّداً كانَ أو مَزيداً فيه: (**ضُمَّ**) عندَ إرادةِ إسنادِهِ إلى المَفعولِ (**أَوَّلُهُ، وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ**) تَحقيقاً كـ«ضُرِبَ»، أو تقديراً كـ«قِيلَ، وبِيعَ»؛ لِيَنفصلَ بِذلك مِن المبنيِّ للفاعلِ؛ فإنَّ أصلَ صِيغتِهِ «فَعَلَ» بفتحِ الفاءِ، فغَيَّروها إلى «فُعِلَ» بِضَمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثَّاني.

(**وإنْ كانَ مُضارِعاً: ضُمَّ**) أيضاً عندَ إرادةَ إسنادِهِ للمَفعولِ (**أَوَّلُهُ**) الذي هو حرفُ المُضارعةِ، (**وفُتِحَ ما قَبلَ آخِرِهِ**) تَحقيقاً نحوُ: «يُضرَبُ»، أو تَقديراً نحوُ: «يُباعُ، ويُقالُ». وإنَّما فُتِحَ ما قبلَ الآخِرِ في المُضارعِ لِيَعتدلَ الضَّمُّ بالفتحِ في المُضارعِ الذي هو أثقَلُ مِن الماضي، فإنْ كانَ ما قبلَ الآخِرِ في الأصلِ مَفتوحاً، بَقِيَ عليه نحوُ: «يَسمَعُ»، فتَقولُ فيه إذا بَنَيتَهُ لِلمَجهولِ: «يُسْمَعُ الكلامُ» بإبقاءِ فتحِ ما قبلَ الآخِرِ. وكذَا إذا كانَ أَوَّلُه مَضموماً في الأصلِ، فإنَّه يَبقى على حالِهِ نحوُ: «يُكْرِمُ»، فتقولُ فيه: «يُكرَمُ» بإبقاءِ ضمَّةِ الأصلِ في أوَّلِهِ. (**نَحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ»**) مثالٌ للماضي المبنيِّ لِلمَفعولِ، (**و«يُضرَبُ زَيدٌ»**) مِثالٌ لِلمُضارعِ المبنيِّ للمَفعولِ.

وسَكتَ عن فِعلِ الأمرِ؛ لأنَّه لا يُبنى لِلمَفعولِ.

فَإِنْ كانَ الماضِي مَبْدُوءاً بِتاءٍ زائِدةٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثانِيهِ، نَحوُ: «تُعُلِّمَ، وتُضُورِبَ»، وإِنْ كانَ مَبْدُوءاً بِهَمْزَةِ وَصْلٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثالِثُهُ، نَحوُ: «أُنْطُلِقَ، وأُسْتُخرِجَ»، ....

الكواكب الدرية

وقد يُسنَدُ لِلمَفعولِ ـ لإقامتِهِ مُقامَ الفاعلِ ـ اسمُ مَفعولٍ، فتُغيَّرُ صِيغَتُه إلى زِنةِ «مَفعولٍ»[1]، بمعنى أنَّه يُجعَلُ على الوزنِ بِعَينِهِ إنْ كانَ اسمُ فاعلِهِ مِن الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ، كـ«مَضروبٍ» نحو: «زيدٌ مَضرُوبٌ غُلاماهُ»، أو إلى زِنةِ المُضارعِ المبنيِّ للمَفعولِ مع وَضعِ ميمٍ مَضمومةٍ مَوضعَ حرفِ المُضارعةِ إنْ كانَ اسمُ فاعلِهِ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ، كـ«مُكرَمٍ»، فتَقولُ: «زَيدٌ مُكْرَمٌ غُلاماهُ».

(**فإنْ كانَ الماضي مَبدُوءاً بتاءٍ زائدةٍ**)؛ سواءٌ كانتْ لِلمُطاوعةِ، أو لا: (**ضُمَّ أوَّلُه، وثانِيهِ**) تَبعاً للأوَّلِ، (**نَحوُ**: «**تُعُلِّمَ**») بضمِّ التَّاءِ والعينِ، وهذا مِثالُ تاءِ المطاوعةِ، ومعنى المطاوعةِ: قَبولُ الأثرِ، فتَقولُ: «تُعُلِّمَ العِلمُ»، وإعرابُه: «تُعُلِّمَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«العِلمُ»: نائبُ الفاعلِ، (و«**تُضُورِبَ**») بضمِّ التَّاءِ والضَّادِ، وهذا مثالُ الفعلِ الذي فيه التَّاءُ لِغَيرِ المطاوعةِ، تَقولُ: «تُضُورِبَ في الدَّارِ»، فجُملةُ «في الدَّارِ» في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، وأصلُه: «تُضارِبَ»[2]، فقُلبتِ الألفُ فيه واواً لوُقوعِها بعدَ ضمٍّ، وإنَّما ضُمَّ ثاني ما بُدِئ بتاءٍ زائدةٍ لأنَّه لو بقيَ على فتحِهِ لَالتبَسَ بمُضارعِ «عَلَّمَ وضارَبَ» المبنيِّ لِلفاعلِ.

(**وإنْ كانَ**) أي: الماضي (**مَبدُوءاً بِهمزةِ وَصلٍ**)، وهي التي تَثبُتُ في الابتداءِ وتُحذَفُ في الدَّرْجِ، ولا تكونُ في المُضارعِ، والأصلُ فِيها الكسرُ، وقد تُفتَحُ، وقد تُضَمُّ: (**ضُمَّ أوَّلُه وثالِثُه**) تَبعاً لأَوَّلِهِ، ولا فرقَ بينَ كونِهِ لازماً (**نَحوُ**: «**أُنْطُلِقَ**) بزيدٍ»، (و) مُتعدِّياً نحوُ: («**أُستُخرِجَ**) المالُ» بضمِّ أوَّلِهما وثالثِهما؛ لأنَّ الثَّالثَ لو بقيَ على فتحِهِ لالتَبَسَ في الدَّرْجِ بفِعلِ الأمرِ في مثلِ «انطَلِقْ، واستَخرِجْ».

فإنْ قُلتَ: قد ذكرَ الزَّجَّاجيُّ في «الجُمَلِ» أنَّه لا يَجوزُ أنْ يُبنى الفِعلُ اللَّازمُ للمَفعولِ

---

(١) الظاهر أنه استَطرَد في الكلام فأراد أن يقولَ: إنَّ اسمَ المفعول يَعمَلُ عَمَل فِعلٍ مَصُوغ لِلمَفعول مُوافق له في المَعنى، نَحو: (مَضرُوب)؛ فإنَّه يَعمل عمل (ضُرِبَ)، فيَرفَع نائبَ الفاعِل، إلا أنه جاء بهذه العبارة المستغلِقة كما تَرى.

(٢) أي: وإن لم يُمكِن النُّطقُ به.

وإنْ كانَ الماضِي مُعْتَلَّ العَينِ فَلَكَ كَسْرُ فائِهِ، فَتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ، وبِيعَ»،

الكواكب الدرية

عندَ أكثرِ النَّحويِّينَ، قُلتُ: خَصَّهُ أبُو البقاءِ[1] بما لا يَتَعدَّى بِحرفِ جرٍّ، ومثَّلَه بـ«قامَ، وجلسَ»، وعَلَّلَهُ بأنَّه لو بُني لِلمَفعولِ لَبقيَ الفعلُ خبراً بدونِ مُخبرٍ عنه، وذلك مُحالٌ، وفي «الإيضاح» لِلفارسيِّ: الفِعلُ الذي لا يَتَعَدَّى لا يُبنى لِلمَفعولِ، نحوُ: «ذهبَ، وجلسَ، وقامَ، ونامَ». اهـ

فإنْ قُلتَ: فلِمَ كَسَرُوا ثالثَ «انقِيدَ، واختِيرَ»، مع أنَّهما مَبدوءان بهمزةِ الوصلِ؟

قُلتُ: أصلُهما «اختُيِرَ، وانقُوِدَ» بضمِّ القافِ والتَّاءِ، فهُما مِن قَبيلِ الماضي المُعتلِّ العَينِ، كـ«قال، وباعَ»، فـ«اختِيرَ» مثلُ «بِيعَ»، و«انقِيدَ» مثلُ «قِيلَ».

(وإنْ كانَ الماضِي مُعتَلَّ العَينِ) بِالياء[2]، وهو ثلاثيٌّ كـ«قالَ، وباعَ»، (فَلَكَ) فيهِ ثلاثُ لُغاتٍ:

(كَسرُ فائِهِ) كَسراً خالصاً، وهذه هي اللُّغةُ المَشهُورةُ، ونُقِلَتْ عن قريشٍ ومَن جاوَرَهم، (فتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ») ممَّا عَينُهُ واوٌ، وإعلالُه بالنَّقلِ والقَلبِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «قُوِلَ»، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ بعدَ إسكانِهِ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، (و) نحوُ: («بِيعَ») ممَّا عَينُه ياءٌ، وإعلالُه بِالنَّقلِ فقَطْ؛ لأنَّ أصلَه «بُيِعَ»، نُقِلتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ بعدَ إسكانِهِ، وسَلِمَتِ الياءُ لِسُكونِها بعدَ حَرَكةٍ تُجانِسُها.

---

(١) العُكبري.

(٢) قوله: (بالياء) من زياداتِه على كلام الفاكهي، والأَولى إسقاطُه؛ لأن عادَتهم التَّقييدُ بالياء لإخراج المعتلِّ بالواو، وبِالعكس، وههنا لا يَخرجُ شيءٌ؛ إذ جميع الأفعال المعتلَّة ههنا تأتي بالياء في اللَّفظ وإن كان أصلُ بعضِها الواوَ؛ لِوُجود الكسرةِ في فاء الكلمةِ قبل حرف العلَّة، نحو: قِيلَ وبِيعَ. هذا إذا كان مرادُ الشارح بالياء هذه الموجُودة في اللغةِ المشهورة من لُغات المبني للمفعول، وقد يكون أراد التقييدَ بالألف لإخراج نحو: (صَيِد وعَوِر) فإن مثلَ ذلك لا تَجري فيه اللغات الثلاثُ الآتيةُ، وهذا صحيحٌ لكن يحتاجُ للنظر في سببِ تصحُّف الألف إلى الياء.

ولَكَ إشْمامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ، وهُوَ خَلْطُ الكَسْرةِ بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ، ولَكَ ضَمُّ الفاءِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُولَ، وبُوْعَ».

(وَلَكَ إشمامُ الكَسْرةِ الضَّمَّةَ)، وهي لغةُ كثيرٍ مِن قَيس، وأكثرِ بني سَعْدٍ، وبِها قرأ ابنُ عامرٍ[1] والكسائيُّ في «قِيل» و«غِيضَ»[2].

ثُمَّ فَسَّرَ المصنِّفُ الإشمامَ بقَولِهِ: (وهو: خَلْطُ الكَسرَةِ) أي: كسرةِ فاءِ الفعلِ (بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ) مِن غيرِ تَغييرٍ للياءِ، وهذا معنَى قولِ بعضِ القُرَّاءِ: (الإشمامُ ضمُّ الشَّفتينِ مع النُّطقِ بالفاءِ، فتكونُ حركتُها بينَ حرَكتَي الضَّمَّةِ والكسرةِ، هذا هو المعروفُ والمَشهورُ المقروءُ به)، ويَنبغي أنْ يُسمَّى رَوْماً)[3]؛ وقال المُراديُّ: كيفيَّةُ النُّطقِ به ـ أي: الإشمامِ ـ أنْ تَلفظَ على فاءِ الكلمةِ بحركةٍ تامَّةٍ مُركَّبةٍ مِن حركتَينِ: جزءُ الضَّمَّةِ مُقدَّمٌ وهو الأقلُّ، يَليهِ جزءُ الكسرةِ وهو الأكثَرُ، ومِن ثَمَّ تمحَّضَتِ الياءُ. اهـ

(ولَكَ ضَمُّ الفاءِ) بإخلاصٍ، (فتَصِيرُ عَينُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُولَ، وبُوعَ»)، أصلُهما: «قُولِ، وبُيِع»، حُذِفَتْ حركةُ العَينِ فِيهما، وقُلِبَتِ الياءُ واواً في الثَّاني؛ لِسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وهذه اللُّغةُ ـ وهي الضَّمُّ الخالصُ ـ لُغةٌ قَليلةٌ موجودةٌ في كلامِ هُذَيل، وحُكِيَتْ عن قومٍ مِن ضَبَّة[4] وتَميمٍ وبني أَسَدٍ، ومِن ذلك قولُ الشَّاعر: [الرَّجَز]

لَـيْـتَ وَهَـلْ يَـنْـفَـعُ شَـيـئـاً لَـيْـتُ　　لَـيْـتَ شَـبَـابـاً بُـوعَ فَـاشْـتَـرَيْـتُ[5]

---

(١) عبارة غيره: (وبها قرأ هشام)، وهو أحدُ راويَي ابن عامر، واسمُه هِشام بن عمَّار بن نُصَير بن مَيسرةَ السُّلَميُّ الدمشقي، تُوفي سنةَ (٢٥٤هـ)، وأما راوِي ابنِ عامر الآخَر وهو ابن ذَكوان فقرأ بالكسر الخالِص كالجُمهور.

(٢) أي: مِن قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

(٣) قوله: (وينبغي أن يُسمى روماً) أخَذه من «الارتِشاف» على ما يَظهر، لكنَّ كلام أبي حيانَ في الإشمام الذي هو ضمُّ الحرف من غيرِ تَصويت؛ فإجراؤه على ما هنا لا يَخلُو من نَظر.

(٤) بضاد مُعجمة مفتوحة فمُوحَّدة مشدَّدَة فهاء تأنيث، وفي بَعض الكُتب: «ضِنَّة»، بكسر الضاد المُعجمة وتشديد النون، على الخِلاف في ضبطِ اسمها.

(٥) البيت: نَسَبه العينيُّ لِرُؤبةَ بن العجَّاج، وفيه نظر.

المعنى: يتمنَّى الشاعر بعد أن كَبِرَ وبَلَغ من العمر عتيًّا أن يعودَ إليه شبابُه ولو بثَمنٍ يدفعُه مقابلَه، إلا أنه سُرعان ما يَعودُ إلى رُشدِه ويعترفُ باستِحالةِ ذلك ويُنكِرُ على نفسِه هذا الذي تمنَّاه.

=

والنَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالظَّاهِرُ نحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]،

الكواكب الدرية

فـ«بُوعَ» مبنيٌّ لِلمَفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ ونائبِ الفاعلِ خبرُ «ليتَ» الأُولى، و«شَباباً»: اسمُها، و«ليتَ» الأخيرةُ: توكيدٌ للأُولى، فلا اسمَ لها ولا خبرَ، و«ليتُ» الوُسطى: فاعلُ «يَنْفَعُ»[١]، و«شيئاً»: مَفعولٌ مُطلقٌ، أي: نَفعاً، قاله ابنُ هشامٍ[٢]، وقال العَينيُّ: «شيئاً»: مَفعولٌ به.

(والنَّائبُ عن الفاعلِ على قِسمَينِ: ظاهرٍ، ومُضمَرٍ)، كما أنَّ الفاعلَ كذلك، **(فالظَّاهرُ)** ـ ويَرفَعُهُ الماضي والمُضارعُ ـ: إمَّا بالضَّمَّةِ **(نَحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾)**، **وإعرابُه**: «إذا»: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، ﴿قُرِئَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾: نائبُ الفاعلِ[٣]، (و﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾) مِن قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾، وإعرابُه: ﴿ضُرِبَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿مَثَلٌ﴾: نائبُ الفاعلِ، و«ضَربُ المثلِ»: جَعلُه ووَضعُه، وأصلُه: وَضْعُ شيءٍ على آخَرَ، قال السُّيوطيُّ: في «حواشي البَيضاويِّ»[٤]:

= **الإعراب**: قد أعرَب الشارحُ أغلبَ ألفاظ البيت نَقلاً من «التصريح»، وتَرك أشياءَ، منها: أنَّ جملةَ (وهل يَنفع شيئاً ليت) اعتراضية لا محلَّ لها من الإعراب، ومنها أنَّ فاءَ (فاشتريتُ) عاطفةٌ، و(اشتريتُ) فعلٌ وفاعل، والجملةُ عَطفٌ على (بُوع) بتَقدير المفعول، أي: فاشترَيتُه. قال الشيخ خالِد: و(هل) لِلنَّفي، بِدَليل أنه رُوي: (وما يَنفع شيئاً لَيتُ). اهـ ومُرادُه أنها لِلاستِفهام الإنكارِي.

والشاهد: في (بُوعَ) فإنَّه فعلٌ ثُلاثي مُعتَلُّ العين، فلَما بَنَّاه لِلمجهول أخلَص ضَمَّ فائِه، وهي لُغةُ جَماعة مِن العرَب، وتُسمَّى لغةَ الضم الخالص.

(١) أي: على إرادةِ لفظِها، ولِذا رفعَها.

(٢) أخذه من قول المصرِّح: (أي: نفعاً وِفاقاً لِلمُوضح). اهـ ولم يَذكُر أين قاله، ولعلَّه في بعض حواشِيه، كما يَحتمل أنه أخَذه من كلامِه في «المغني» حين قال: ما يَحتمل المَصدريَّةَ والمَفعوليَّةَ، مِن ذلك نحوُ: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ أي: ظُلماً ما أو خيراً ما، أي: لا يُنقَصُونه، مثل: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾، ومِن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ أي: نقصاً أو خيراً، وأمَّا ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ فمَصدر لاستِيفاء (ضَرَّ) مفعولَه، وأمَّا ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ فـ(شيءٌ) قبل ارتِفاعه مصدرٌ أيضاً لا مفعولٌ به؛ لأن (عفَا) لا يَتعدَّى. اهـ

(٣) وجملةُ ﴿قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ في محل جر بإضافة (إذا) إليها.

(٤) اسمُه: «نَواهد الأبكار وشَوارد الأفكار».

﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

والمُضْمَرُ ....

الكواكب الدرية

ضَربُ المَثلِ هو: ذكرٌ لشيءٍ أثرُه يَظهَرُ في غيرِه، وهو مِن ضَرْبِ الدِّرْهَم لِتَأثيرِ السِّكَّةِ فيه. اهـ

(وَ[1] ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾)، وإعرابُه: ﴿قُضِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْأَمْرُ﴾: نائبُ الفاعلِ، أصلُه ـ واللهُ أعلَمُ ـ: وقَضى اللهُ الأمرَ، فحُذِفَ الفاعلُ لِلعلمِ به، وناب عنه المَفعولُ.

(و) إمَّا بالواوِ نحوُ: (﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾) أي: لُعِنَ الكَذَّابونَ، وإعرابُه: ﴿قُتِلَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، (و) نحوُ: (﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿يُعْرَفُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و«المُجرمونَ»: اسمُ فاعلٍ جمعُ «مُجرمٍ»، وهو مَن اكتَسَبَ الجُرمَ ـ بضمِّ الجيمِ ـ، أي: الإثمَ، أو الإثمَ العظيمَ، والمرادُ بهم هنا: الكفَّارُ، فإنَّهم يُعرَفونَ يَومَ القيامةِ بِسِيماهُم، وهي زُرقةُ العُيونِ، وسَوادُ الوجوهِ.

(و) النَّائبُ (المُضمَرُ): إمَّا مُنفصِلٌ مَرفوعٌ، نحوُ: «ما ضُرِبَ إلَّا أنا، أو نحنُ، أو أنتَ، أو أنتُما، أو أنتُم، أو أنتُنَّ، أو هو، أو هيَ، أو هُما، أو هُم، أو هُنَّ»، ولم يَذكُرْهُ المصنِّفُ اكتفاءً عنه بالمتَّصلِ.

وإمَّا متَّصلٌ مَرفوعٌ، أو مَجرورٌ، ولم يَذكرِ المصنِّفُ المَجرورَ[2]، وذلك نحوُ: «سِيرَ، ـ أو يُسارُ ـ بي، أو بِنَا، أو بِكَ[3]، أو بِكُما، أو بِكُم، أو بِكُنَّ، أو بِه، أو بها، أو بِهِما، أو بِهِم، أو بِهِنَّ»، فـ«سِيرَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«يُسَارُ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«بي»: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعِلِ.

---

(١) الواو من كلامِه كالتي قبلَها وليسَت من الآية. وعليه ينبغي أن يقال فيما يأتي: (قضى الله).

(٢) الصحيحُ عدم ذكرِه ههنا؛ لأنَّ النائبَ هو شبهُ الجملةِ كما سيُصرِّح به الشارح قريباً، والكلامُ في الضمير الواقعِ نائباً وحدَه بنفسِه.

(٣) أي: بفتح الكاف وكسرِها؛ إذ عدمُ التكرار يقتضي ذلك.

نَحوُ: «ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ...» إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ، لَكِنْ يُبْنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ ويَنُوبُ عَنِ الفاعِلِ واحِدٌ من أَربَعةٍ:

الكواكب الدرية

والمَرفوعُ المتَّصِلُ: اثنا عشَرَ كلمةً على ما مرَّ، (نَحوُ: «ضُرِبْتُ») بضمِّ التَّاءِ والضَّادِ وسكونِ الباءِ، وإعرابُه: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: ضميرٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، وأصلُ المثالِ: «ضَربَني زيدٌ»، فحُذِفَ الفاعلُ، وأُقيمَ المَفعولُ ـ وهو ياءُ المتكلِّمِ ـ مُقامَهُ، فتَعَذَّرَ النُّطقُ به على هَيئةِ الاتِّصالِ، فعُدِلَ إلى ما يُرادِفُهُ وهو تاءُ المتكلِّمِ، وغُيِّرَتْ صِيغةُ الفعلِ[١]، (و«ضُرِبْنَا») بضمِّ الضَّادِ وسكونِ الباءِ الموحَّدةِ، فـ«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ لِلمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُه، أو المعظِّمِ نفسِهِ، في محلِّ رفعٍ على أنَّه نائبُ الفاعلِ، (و«ضُرِبْتَ») بضمِّ الضَّادِ وسكونِ الباءِ وفتحِ التَّاءِ لِلمخاطَبِ، فهي ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ.

فهَذه ثلاثةُ أمثلةٍ ذكرَها صريحاً؛ لأنَّها أعرَفُ الضَّمائرِ[٢]، وأشارَ إلى البقيَّةِ بِقَوله: (إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ) في فصلِ المضمَرِ، وهي: «ضُرِبْتِ بكسرِ التَّاء، وضُرِبْتُما، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبَتْ، وضُرِبَا[٣]، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ»، كلُّ ذلك بضمِّ أوَّلِهِ.

وجَميعُ ما تَقَدَّمَ مِن الضَّمائرِ يَرفَعُه الماضي والمُضارعُ واسمُ المَفعولِ[٤]، (لَكِنْ) هذا استِدراكٌ لما قد يُتوَهَّمُ ممَّا ذكرَه أوَّلَ البابِ مِن أنَّه لا يَنوبُ عن الفاعلِ إلَّا المَفعولُ فقَطْ، فبيَّنَ هنا أنَّه قد يَنوبُ عنه غيرُ المَفعولِ، فقد (يُبنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ) بأنْ يُضمَّ أوَّلُه، ماضياً كانَ أو مُضارعاً، ويُكسَرَ ما قبلَ آخِرِه في الماضي، ويُفتَحَ في المُضارعِ، (ويَنُوبُ عن الفاعِلِ) بعدَ حذفِهِ (واحِدٌ مِن أَربَعةٍ) أُمورٍ، بل خَمسةٍ، الأربعةُ المَذكورةُ، والخامسُ الجُملةُ؛ لأنَّ الأصَحَّ أنَّها تَنوبُ عن الفاعِلِ وإنْ كانَتْ لا تَقعُ فاعلاً على الصَّحيحِ، إلَّا أنَّ نِيابةَ الجُملةِ مختصَّةٌ ببابِ القولِ دونَ ما رادَفَهُ كـ«الوَحيِ، والإلهامِ»، وذلك نحوُ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ

---

(١) الوجهُ ذكرُ هذا أولاً أو ثانياً، أعني قبل ذِكر حذف الفاعل أو بعدَه. تأمَّل!

(٢) عبارة الفاكهي: لاشتمالِها على أعرَف الضمائر.

(٣) سقَط بعده: وضُربتا. وهو في «الفواكِه الجَنية».

(٤) أي: على التوزيع؛ إذ التاء مثلاً إنما يَرفعها الماضي فقَط نحو: (ضُربتَ) لا غيرُه.

الأوَّلُ: المَفعُولُ بِهِ كَما تَقدَّمَ.

الثَّاني: الظَّرفُ، نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»، و«صِيمَ رَمَضانُ».

أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ﴾ [النحل: ٣٠]، فجُملةُ ﴿مَاذَا﴾: في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ونحوُ: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ . . .﴾ [هود: ٤٨] الآيةَ، فجُملةُ ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ﴾ إلى آخِرِهِ: في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ؛ لأنَّه مَقولُ القولِ، ولعلَّ المصنِّفَ لم يُنبِّهْ عليه لأنَّه في مَعنى المَفعولِ، فدَخلَ تحتَ قولِهِ: (المَفعولُ بِهِ).

(**الأوَّلُ: المَفعُولُ بِه كما تَقدَّمَ**)، وهو النَّائبُ عن الفاعلِ بِالأصالةِ، ولهذا قَدَّمهُ. نَعَمْ، لا يَجوزُ نِيابةُ المَفعولِ الثَّاني مِن «بابِ ظنَّ»، ولا الثَّالثِ مِن «بابِ أَعْلَمَ»، ولا الثَّاني مِن «باب أَعْطى» إنْ أَوْقَعَ في لَبْسٍ.

(**الثَّاني**) ممَّا ينُوبُ عن الفاعلِ: (**الظَّرفُ**) زَمانيًّا كانَ أو مكانيًّا، بِشَرطِ:

أنْ يكونَ كلٌّ منهما مُتصرِّفاً، أي: يُستعمَلُ ظرفاً تارةً وغيرَ ظرفٍ أُخرى، فخَرجَ نحوُ: «إذَا، وعندَ، وهُنا، وثَمَّ»، وكلُّ مُلازمِ النَّصبَ على الظَّرفيَّةِ، فلا يجوزُ نِيابتُه.

وأنْ يكونَ مختصًّا، أي: دالًّا على مُعيَّنٍ، فخرجَ المبهَمُ نحوُ: «وَقتٍ، وحِين، وناحِيَة، وجانِب»، فلا يجوزُ نِيابتُه، (**نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»**)، وإعرابُه: «**جُلِسَ**»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «أمامُ»: ظرفُ مكانٍ[١] نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (**و«صِيمَ رَمَضانُ»**)، أي: شهرُ رَمضانَ، وحَذفُ لفظِ «شهرٍ» جائزٌ، والذي مَشى عليه أكثرُ النَّحويِّينَ جَوازُ إضافةِ «شهرٍ» إلى سائرِ أَعلامِ الشُّهورِ، إلَّا أنَّه كثُرَ ذَلك في ثلاثةٍ مِنها[٢]، وهي: رمضانُ، ورَبيعٌ الأوَّلُ، ورَبيعٌ الآخِرُ، حتَّى قال بَعضُهم: لم تَستعمِلِ العربُ مِن أسماءِ الشُّهورِ مُضافاً إليه لفظُ «شهرٍ» إلَّا هذه الثَّلاثةَ، وقال السَّعدُ التَّفتازانيُّ: أَطبَقُوا على أنَّ العَلَمَ في ثلاثةِ أشهرٍ هو مَجموعُ المُضافِ والمُضافِ إليه: شَهرُ رمضانَ، وشَهرُ رَبيعِ الأوَّل، وشهرُ رَبيعِ الآخرِ. اهـ، لكنْ

---

(١) أي: أصلُه ذلك، وإلا فالظرف أحدُ المفاعيل الخَمسة المنصوبة، وهو هنا مَرفوع على النِّيابة كما سيُصرِّح به.

(٢) وهي المبدوءة بحرف الراء.

الثَّالِثُ: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

الكواكب الدرية

قالَ أبو حيَّان: هذا غيرُ مَعروفٍ، وإنَّما اسمُه: رَمضانُ، أي: بِحَذفِ لفظِ «شهرٍ». **وإعرابُه**: «صِيمَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «رَمضانُ»: ظرفُ زمانٍ نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخرِهِ، فـ«أمامُ، ورمضانُ» ظَرفانِ مُتصرِّفانِ؛ لأنَّهما يَخرُجانِ عن الظَّرفيَّةِ إلى الفاعِليَّةِ والمَفعوليَّةِ والإضافةِ وغَيرِها، ومُختصَّانِ بالإضافةِ في الأوَّلِ، والعَلَميَّةِ في الثَّاني.

(**الثَّالِثُ**) ممَّا يَنوبُ عن الفاعل: (**الجارُّ والمَجرُورُ**) بشرطِ:

أنْ لا يكونَ الحرفُ الجارُّ لِلتَّعليلِ.

وأن لا يَلزمَ وجهاً واحداً في الاستِعمالِ كـ«مُذ»؛ فإنَّها تَختصُّ بالزَّمانِ، و«رُبَّ»؛ فإنَّها تَختصُّ بالنَّكرةِ، فمَجرُورُهما لا يَصلُحُ لِلنِّيابةِ عن الفاعلِ، (**نَحوُ**: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾)، أي: نَدِمُوا على عِبادةِ العِجْلِ، وكلُّ مَن نَدِمَ فقد سُقِطَ في يَدِهِ. **وإعرابُه**: «لمَّا»: رابطةٌ لِوُجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، وقولُ بَعضِهم: («لمَّا» ظرفُ زمانٍ بمعنى «الحِين») مبنيٌّ على أنَّها اسمٌ بمعنى «الحِين»، وهو ما ذهبَ إليه بعضُ النَّحويِّينَ، وذهبَ الجُمهورُ إلى أنَّها حرفٌ رابطٌ لِوُجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، ﴿سُقِطَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «في أيدي»: جارٌّ ومَجرورٌ، «في»: حرفُ جرٍّ، «أيدي»: مَجرورٌ بـ«في»، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ«مغضوبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، قال الفاكهيُّ: وظاهرُ كلامِهِ أنَّ النَّائبَ هو مَجموعُ الجارِّ والمَجرورِ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ، والتَّحقيقُ أنَّه المَجرورُ فقَطْ؛ لأنَّه المَفعولُ حقيقةً، والجارُّ إنَّما جيءَ به لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ. اهـ[1]. وقال ابنُ عَنقاء: والصَّحيحُ أنَّ المحلَّ لِلمَجرُورِ وحدَه، لكنْ لا يُتبَعُ على مَحلِّه[2]، خِلافاً «لِلبَديعِ» و«النِّهايةِ»[3]، وقال ابنُ مالكٍ: لهما معاً. اهـ

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢١٤-٢١٥).

(٢) فلا تَقُول: «مُرَّ بزَيدٍ وعمرٌو، وذُهِبَ إلى خالِدٍ وبَكرٌ».

(٣) أي: اللَّذَين أجازاه. أما كتابُ «البَديع» فهو لِمُحمد بن مَسعود الغَزْني، قال السيوطي في «البُغية»: مُحمَّد بن =

الرَّابِعُ: المَصْدَرُ، نَحوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

وَلا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ ....

الكواكب الدرية

وعلى الصَّحيحِ تقولُ في إعرابِ الجارِّ والمَجرورِ إذا وقعَ في محلِّ نائبِ الفاعلِ في نحوِ: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾: «في»: حرفُ جرٍّ، «أيدي»: مَجرورٌ بـ«في» في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ؛ وتقولُ في نحوِ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: «على»: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ مَجرورٌ بـ«على» في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ. وعلى هذا فالنَّائبُ اسمٌ مُفردٌ، وهو المَجرورُ، لا الجُملةُ بِأسرِها.

(**الرَّابعُ**) ممَّا يَنوبُ عن الفاعلِ: (**المَصدَرُ**)، أي: المَفعولُ المُطلَقُ، فإنَّه يُسمَّى بِذلك، وشرطُ جوازِ نِيابتِهِ: أنْ يكونَ متصرِّفاً، أي: غيرَ ملازمٍ لِلنَّصبِ على المصدَريَّةِ، فلا يجوزُ نِيابةُ نحوِ: «مَعاذَ اللهِ، وسُبحانَ اللهِ»؛ مختصًّا أي: مُفيداً زيادةً على معنَى عاملِهِ، إمَّا بِتَحديدٍ كـ«ضُرِبَ ضربَتانِ»، أو بإضافةٍ كـ«ضُرِبَ ضَرْبُ الأميرِ»، أو بـ«أل» كـ«سِيرَ السَّيرُ»، أو بِوَصفٍ ظاهرٍ (**نَحوُ**: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: عاطفةٌ، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ، ﴿نُفِخَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿فِي الصُّورِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، ﴿نَفْخَةٌ﴾: نائبُ الفاعلِ، ﴿وَاحِدَةٌ﴾: صفةٌ؛ أو بوصفٍ مقدَّرٍ نحوُ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: عَفوٌ ما مِن جِهَةِ أخيهِ.

فخرجَ غيرُ المختَصِّ، وهو: ما لا يُفيدُ زِيادةَ معنًى، ويُسمَّى بالمصدَرِ المؤكِّدِ، فلا يَجوزُ نِيابتُه، نحو: «ضُرِبَ ضَرْبٌ».

(**ولا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِه**) ممَّا ذُكرَ معه (**مع وُجُودِهِ**)، بل يَتعيَّنُ هو عندَ وجودِه للنِّيابةِ؛

= مسعود الغَزْنِي، هكذا سمَّاه أبو حيان، وقال ابنُ هشام: ابن الذكي؛ صاحبُ كتاب «البَديع»، أكثرَ أبو حيان من النَّقل عنه، وذكَره ابن هشام في «المُغني»، وقال: إنه خالف فيه أقوالَ النحويِّين. وله ذِكرٌ في «جمع الجوامع»؛ ولم أعرف شيئاً مِن أحوالِه. اهـ

وأما كتابُ «النِّهاية» فهو لأبي المَعالي شمسِ الدين أحمد الأربلي المَوصِلي المعروفِ بابنِ الخبَّاز المتوفَّى سنةَ (٦٣٩هـ)، واسمُه الكامل «النِّهاية في شَرح الكِفاية» أي: «كِفاية الإعراب» وهو له أيضاً.

(١) مُتعلق بالفعل قبله.

غالِباً.

الكواكب الدرية

لِشدَّةِ شَبَهِهِ بالفاعلِ في توقُّفِ فَهْمِ معنَى الفعلِ عليه، بِخلافِ سائرِ المفاعيلِ، **فإذا قُلتَ**: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضَرْباً شديداً في دارِهِ» تَعيَّنَ في هذا المثالِ «زيدٌ» للنِّيابةِ، ومع عدمِ المَفعولِ فالجميعُ سَواءٌ في جوازِ وُقوعِها مَوقعَهُ مِن غيرِ تَرجيحٍ لأحدِها على الآخَرِ على الأصَحِّ، لكنْ[1] ما كانَتْ عِنايةُ المتكلِّمِ بذكرِهِ أشَدَّ، فهو أَولى بالنِّيابةِ، **(غالِباً)**، أتَى به إشارةً إلى ما أجازَه الكوفيُّون مِن نيابةِ غيرِ المَفعولِ به مع وُجودِهِ، واختارَه ابنُ مالكٍ؛ لورودِ السَّماعِ به، كقِراءةِ أبي جعفرٍ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

أُتِيحَ لي مِنَ العِدَا نَذِيرَا ... بهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا[2]

وأُجيبَ بأنَّ القراءةَ شاذَّةٌ[3]، والبيتَ ضرورةٌ.

---

(١) عِبارة الفاكهي: ويَنبغي كما قيل أن . . . إلخ. ثم زاد في آخِره: وقد نُقل عن سيبويه مثلُ هذا وإن وُجِد المفعول به.

(٢) **البيت**: ليَزيد بن القَعقاع. قاله الشيخ محمَّد مُحيي الدين رحمه الله في تَعليقه على «شَرح الشُّذور»، ولَستُ منه على ثقةٍ، وأخشى أن يكونَ خطأً سببُه أن يزيدَ بن القعقاع هو اسمُ أبي جَعفر أحدِ القُرَّاء العَشرة، وهو الذي قرأ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كما مرَّ قريباً، فلمَّا ذكَرُوا القارئَ وما قرأ مقرُوناً بالرجز المذكورِ في مَسألةٍ واحدة، ظنَّ الشيخُ أن يزيدَ هو قائلُ البيت، والله أعلَم.

اللغة: (أُتيح لي): هُيئ لي وقُدِّر، (نَذيراً): مُخَوِّفاً ومُحذراً، (وُقيتُ الشر): حُفظتُ منه. (مستطيراً): مُتطايِراً مُنتشِراً.

المعنى: يُريد أن أعداءَه قد دبَّروا له لِيُوقِعُوه في شرٍّ يَتَفاقم خَطبُه ويَتطايَر شَرَرُه، وأن المقادير هَيَّأت له مَن يُنذِرُه بما بيَّتوه له، فكان ذلك سبباً في حِفظِه من الوُقوع في الشرِّ.

الإعراب: **«أُتيحَ»**: فعل ماضٍ مَجهول. **«لي»**: جار ومجرور نائب فاعل (أُتِيح). **«مِن العِدَا»**: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من قَوله: (نذيراً)، كان صفةً له فتقدَّم عليه. **«نذيرًا»**: مفعولُ (أُتيح) منصوب، وجَعَله بعضُهم مفعولاً ثانياً، وليس كذلك؛ بل هو مفعول واحد؛ إذ أصلُ الكلام مثلاً: أتاح الله لي مِن العِدَا نَذيراً. **«به»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(وُقيتُ) الآتي. **«وُقيتُ»**: فعل ماض مَجهول، والتاء: نائبٌ عن الفاعل. **«الشرَّ»**: مفعول ثانٍ لـ(وُقِي). **«مُستطيرًا»**: حال من (الشر). وجُملة (به وُقيت . . إلخ) في مَوضع نصب صِفة لـ(نَذيراً).

والشاهد: في قَوله: (أُتيح لي . . . نَذيرًا)؛ حيث أقامَ المَجرورَ - وهو ياء المتكلم - مقامَ الفاعل مع وُجود المفعولِ به وهو قَولُه: (نَذيراً)، وهذا جائزٌ عند الكوفيِّين، ضرورةٌ عند غيرِهم.

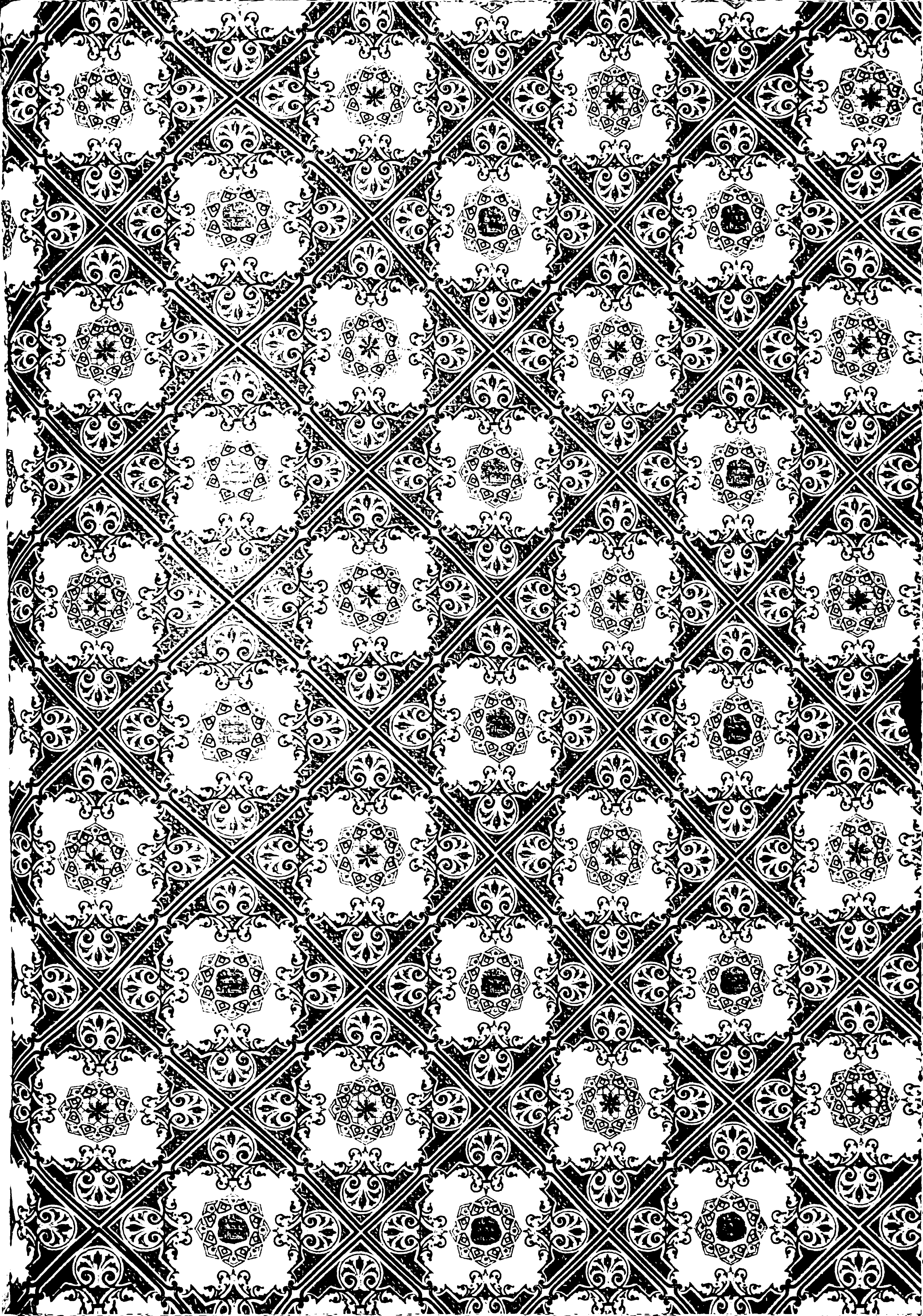
(٣) وبغَير ذلك.

وإذا كانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً لِاثْنَينِ جُعِلَ أَحَدُهُما نائِباً عَنِ الفاعِلِ، ويُنصَبُ الثَّانِي، نَحوُ: «أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَماً».

الكواكب الدرية

(وإذَا كانَ الفِعلُ) المبنيُّ للمَفعولِ (مُتعَدِّياً لِاثنَينِ) أصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، تَعَيَّنَ نيابةُ الأوَّلِ على الأصحِّ، ونصبُ الثَّاني، نحوُ: «ظُنَّ زيدٌ قائماً»، ولا يَجوزُ «ظُنَّ زيداً قائمٌ»؛ أو ليس أصلُهما ذلك، وذلك في «بابِ أعطى، وكَسا»، (جُعِلَ أحَدُهُما نائِباً عنِ الفاعلِ)، والأَولى نِيابةُ المَفعولِ الأوَّلِ؛ (ويُنصَبُ الثَّاني مِنهُما) أي: الذي لم يُجعَلْ نائباً؛ سواءٌ الأوَّلُ، أو الثَّاني، (نَحوُ: «أُعْطِيَ زَيدٌ دِرهَماً»)، وإعرابُه: «أُعطِيَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «زيدٌ»: نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو المَفعولُ الأوَّلُ لـ«أُعطيَ»، و«درهماً»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ونحوُ: «كُسِيَ زيدٌ ثوباً»، وقد تَقدَّمَ أنَّ الثَّانيَ مِن «بابِ أعطى» تُمنَعُ إقامَتُه إنْ أَوقَعَ في لَبسٍ كـ«أَعْطَيتُ زيداً عَمْراً»، فيَتَعيَّنُ فيه إذا بُنيَ لِلمَفعولِ نيابةُ الأوَّلِ، فتقولُ: «أُعْطِيَ زيدٌ عَمْراً»، ولا يجوزُ نِيابةُ الثَّاني سواءٌ تَقدَّمَ أو تأخَّرَ؛ لِلإلباسِ؛ لأنَّ كلًّا منهما يَصلُحُ أنْ يكونَ مُعطًى، ولا يَتبيَّنُ المأخوذُ مِن الآخذِ إلَّا بالإعرابِ، فلو قيلَ: «أُعطيَ عَمرٌو زيداً»، أو: «أُعطيَ زيداً عَمرٌو»، لَتُوُهِّمَ أنَّ عَمراً آخِذٌ، وزيداً مأخوذٌ، والغرَضُ العكسُ. قالَهُ في «التَّصريح».





باب المُبتَدإ والخبَر

المُبْتَدأُ: هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العارِي عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ، ....

بابُ المُبتَدإِ والخبرِ

وهما النَّوعُ الثَّالثُ والرَّابعُ مِن المَرفوعاتِ، وجمعُهُما في بابٍ واحدٍ لِتَلازُمِهما غالباً، والتَّسميةُ بالمُبتدإِ والخبرِ هي التَّسمِيَةُ الشَّهيرةُ، وسِيبويهِ يقولُ: (المَبنيُّ، والمبنيُّ عليه)[١]، والمنطقيُّونَ يَقُولونَ: (المَوضوعُ، والمَحمولُ)، وأهلُ المعاني والبَيانِ يَقولُون: (المسنَدُ، والمسنَدُ إِلَيه)[٢]، وأَخَّرَهما عن الفاعلِ ونائبِهِ لأنَّ عاملَهما مَعنويٌّ، وعاملَ الفاعلِ لفظيٌّ، وما كانَ عاملُه لفظيًّا أقوى ممَّا عاملُه مَعنويٌّ.

(المُبتَدأُ هو: الاسمُ) الصَّريحُ نحوُ: «زيدٌ قائمٌ»، أو المؤوَّلُ به كالمصدَرِ المؤوَّلِ مِن «أنْ» والفعلِ الآتي[٣] في كَلامِهِ، (المَرفُوعُ) لفظاً أو تقديراً أو مَحلًّا، (العارِي) أي: المُجرَّدُ (عن العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ)، وهي: «كانَ وأخواتُها»، و«إنَّ وأخواتُها»، و«ظنَّ وأخواتُها»[٤].

فخرجَ بـ(الاسمِ): الفعلُ والحرفُ والجُملةُ، وأمَّا قولُهم: «تَسمَعُ[٥] بالمُعَيديِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ»، فالحقُّ أنَّه مؤوَّلٌ بالمصدرِ، أي: سَماعُك، وكذا قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، فإنَّه في تقديرِ: سَواءٌ عليهم استِغفارُك وعدَمُه.

وبـ(المَرفوعِ): المَنصوبُ والمَجرورُ بغيرِ زائدٍ، وأمَّا نحوُ: «بِحَسبِكَ دِرهمٌ»، فـ«حَسبك»: مُبتدأٌ، والباءُ فيه زائدةٌ، و«دِرهمٌ»: خبرٌ.

وبـ(العاري عن العواملِ اللَّفظيَّةِ): الفاعلُ ونائبُه، واسمُ «كانَ» وأخواتِها، وخبرُ «إنَّ»

---

(١) الذي في «كتابه» في عِدَّة مواضعَ: المبتدأ والمبنيُّ عليه.

(٢) سيبَويه أيضاً يقول ذلك؛ إلا أنَّ المرادَ بهما عندَه ـ كما عِند أهل المعاني ـ ما يَشمل الفِعل وفاعلَه؛ فهما أعَمُّ من المبتَدأ والخبر مطلقاً.

(٣) صفة لِلمصدر.

(٤) أي: وما أشبهها وحُمل عليها مِن النواسخ.

(٥) بالرفع من غير سابِك لفظاً، وإلَّا لكان من الاسم المؤوَّل المتقدِّم ذكرُه.

وهُوَ قِسْمانِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالمُضْمَرُ: «أَنا» وأَخَواتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ في فَصْلِ المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

وأخواتِها؛ لِكَونِ عامِلِها لفظيًّا وهو الفعلُ[١]. واحترزَ بِالعوامِلِ اللَّفظيَّةِ عن العامِلِ المعنويِّ، وهو الابتداءُ الذي هو تَجرُّدُ الاسمِ للإسنادِ، فإنَّ الصَّحيحَ أنَّه العاملُ في المُبتدأ.

(وهو قِسمانِ) بِالاستِقراءِ: (ظاهِرٌ، ومُضمَرٌ)، وقد تَقدَّمَ بيانُ المرادِ بكلٍّ مِنهما. ولا يَجوزُ الابتداءُ بالضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّه خلافُ وضعِهِ، بل يَجوزُ الابتداءُ بالضَّميرِ المنفَصِلِ مع وُجوبِ مُطابَقةِ الخبرِ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً غالباً، ومِن غيرِ الغالبِ: «أنتِ ـ بكسرِ التَّاءِ ـ أفضَلُ مِن عَمرٍو، وأنتُم وأنتُنَّ أفضَلُ مِن عَمرٍو، وأنتِ أفضَلُ امرأةٍ، وأنتُما أفضلُ رَجُلَينِ، وأنتُم وأنتُنَّ أفضَلُ رجالٍ ونساءٍ، وأنتَ ـ بفتحِ التَّاءِ ـ صَبورٌ أو جَريحٌ، وأنتِ ـ بكسرِ التَّاءِ ـ صَبورٌ أو جَريحٌ»؛ لأنَّ «فعولاً» يُستَعمَلُ للمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ[٢].

فالمضمَرُ اثنا عشَرَ ضميراً مُنفصلاً، (وهو: «أنَا») للمتكلِّم وحدَه؛ مُذكَّراً كانَ نحوُ: «أنا قائمٌ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «أنا قائمةٌ»، (وأَخَواتُه الَّتي تَقَدَّمَتْ في فَصلِ المُضمَرِ)، وهي: «نحنُ» للمتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَهُ أو معه غَيرُه، مُذكَّراً كانَ نحوُ: «نحن قائِمُون»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «نحنُ قائماتٌ»، و«أنتَ» ـ بفتحِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَبِ نحوُ: «أنتَ قائمٌ»، و«أنتِ» ـ بكسرِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَبَةِ نحوُ: «أنتِ قائمةٌ»، و«أنتُما» لِلمثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً نحوُ: «أنتُما قائمانِ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «أنتُما قائِمتانِ»، و«أنتُم» لجمعِ المُذكَّرِ المخاطَبِ نحوُ: «أنتم قائمُون»، و«أنتُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ المخاطَبِ نحوُ: «أنتنَّ قائِماتٌ»، و«هو» لِلمُذكَّرِ الغائبِ نحوُ: «هو قائمٌ»، و«هي» للمُؤنَّثةِ الغائبةِ نحوُ: «هي قائمةٌ»، قال الرَّضيُّ: (والواوُ والياءُ في «هو، وهي» عندَ البَصريِّينَ مِن أصلِ الكلمةِ، وعندَ الكوفيِّينَ لِلإشباعِ، والضَّميرُ هو الهاءُ وحدَها، بدليلِ التَّثنيةِ والجمعِ؛ فإنَّك تَحذِفُهما فيهما، والأوَّلُ هو الوَجهُ)[٣]، و«هُما» لِلمثنَّى الغائبِ

---

(١) أي: وما أشبهَه؛ وإلا فبابُ (إنَّ) وأخواتِها كلُّه حُروف، كما أنَّ كلامَه لا يشمَل مَرفوعَ الصفة المشبَّهة مثلاً، فافهَم.

(٢) أي: صالحٌ لهما معاً، وحينئذٍ فالمُطابقةُ حاصلةٌ في نحو: (أنتِ صَبورٌ)، ففي استِثنائه نظر.

(٣) زاد: لأنَّ حرفَ الإشباع لا يَتحرَّك، وأيضاً حرفُ الإشباع لا يَثبُت إلا ضرورةً. انظر: «شرح الكافية» (٢/٤١٨).

والظَّاهِرُ قِسْمانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، ومُبْتَدَأٌ لَهُ مَرفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، ....

مُذكَّراً نحوُ: «هما قائمانِ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «هما قائمتانِ»، و«هُم» لجمعِ المُذكَّرِ الغائِبِ نحوُ: «هم قائِمُون»، و«هنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ الغائبِ نحوُ: «هنَّ قائِماتٌ».

فالمُبتدأُ في هذه الأمثلةِ كلِّها مُضمرٌ مبنيٌّ لا يَدخُلُهُ إعرابٌ، فتَقولُ في نحوِ: «أنا قائمٌ»: «أنا»: ضميرٌ مُنفصِلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرٌ، وهكَذا تَقولُ فيما بعدَه.

(و) المُبتدأُ (الظَّاهِرُ قِسمانِ) لا ثالثَ لهما:

(مُبتَدأٌ لَه خَبرٌ)، وهذَا هو الأكثَرُ في كلامِهِم؛ سواءٌ كانَ خبرُه مَذكوراً، أم مَحذوفاً.

(ومُبتَدأٌ) لا خبرَ له، بل (لَهُ مَرفُوعٌ) فاعلاً كانَ أو نائبَهُ، (سَدَّ مَسَدَّ الخَبرِ)، أي: استَغنَى بِه[1] عن ذكرِ الخبرِ، لا بمعنَى أنَّ الخبرَ حُذِفَ فَسَدَّ هذا مَسَدَّهُ. وشَرطُ هذا المَرفوعِ: أنْ يكونَ اسماً ظاهراً كالأمثلةِ الآتيةِ، أو ضميراً مُنفصِلاً نحوُ: [الطويل]

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما[2]

---

(١) أي: استغنى ذلك المبتدأ المذكور. ويجوز بناؤه للمفعول.

(٢) صدرُ بيت عَجزُه:

إذَا لم تَكُونَا لي علَى مَن أُقاطِعِ

ولا يُعرَف قائِله.

اللغة: (خَليليّ): تثنيةُ (خَليل)، وهو الصَّديق الذي صفَت مَودَّتُه، فتَجد من خِلالِه مِثلَ ما يَجِدُ من خِلالِك، أو هو الذي تخلَّلت محبَّتُه القلب، فلا تدعُ خِلَلاً إلا ملأته. (وافٍ): اسم فاعل مِن (وَفَى)، والوَفاء: المحافظة على العهد. (أُقاطِع): أهجُر.

المعنى: يا صاحبَيَّ إذا لم تكونَا مُساعِدَين لي على مَن أهجُرُه، فما أنتُما وافِيان بِمِيثاق المَودَّةِ والصُّحبة الذي بَيْنَنا.

الإعراب: «خَلِيليَّ»: مُنادى بحرف نداء مَحذوف، مَنصوب بالياء لأنه مُثنى، وياءُ المتكلم: مُضاف إليه. «ما»: نافِية، «وافٍ»: مبتدأ مرفوعٌ بضمة مُقدَّرة للثقل على الياء المحذوفة للساكِنَين. «بِعَهديَ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(وافٍ)، والياء: مُضاف إليه. «أنتُما»: فاعلُ (وافٍ) سدَّ مَسدَّ الخبر. «إذَا»: ظرفٌ مستقبَل مُضمَّن الشرط. «لم»: حرفُ نفي وجزم وقلب. «تكُونَا»: مُضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، وألفُ الاثنين: اسمُه، «لي»: جارٌّ ومجرور متعلق بِمَحذوفِ خبر (تكونَا)، وجملةُ (لم تكونَا لي) في محل جرٍّ بالإضافة، وهي شَرطُ (إذَا)، وجَوابُها محذوفٌ يَدل عليه ما قبلَه. «على»: حرفُ جر. «مَن»: مَوصول في محلِّ =

فالأوَّلُ: نَحوُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ . . . .

الكواكب الدرية

(**فالأوَّلُ**) أي: المُبتدأُ الذي لَه خبرٌ (**نَحوُ**: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾)، **وإعرابُه**: ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، قالَ الأزهريُّ: والابتداءُ عِبارةٌ عن الاهتمامِ بالشَّيءِ، وجَعْلِهِ أوَّلاً لثانٍ، بحيثُ يكونُ الثَّاني خبراً عن الأوَّلِ[١]، وقالَ ابنُ هشامٍ: الابتِداءُ هو التَّجرُّدُ عن العواملِ اللَّفظيَّةِ لِلإسنادِ[٢]، ﴿رَبُّنَا﴾: خبرٌ مَرفوعٌ بالمُبتدإِ على الأصحِّ، (و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿مُّحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، ﴿رَّسُولُ﴾: خبرٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه.

ثمَّ اعلَمْ أنَّه يَتعيَّنُ في المثالَينِ المَذكورَينِ أنْ يُعرَبَ الأوَّلُ منهما مُبتدأً، والثَّاني خبراً، ولا يجوزُ العكسُ كما يُفِيدُه قولُ ابنِ الحاجبِ: وإذا كانَ المُبتدأُ مُشتمِلاً على ما لهُ صَدرُ الكلامِ مثل: «مَن أبُوك؟»، أو كانَا مَعرِفتَينِ أو مُتساوِيَينِ نحوُ: «أفضَلُ منكَ أفضلُ منِّي»، أو كانَ الخبرُ فِعلاً له[٣]: وَجبَ تَقديمُه. اهـ وعِلَّةُ منعِ إعرابِ الأوَّلِ خبراً والثَّاني مُبتدأً في نحوِ المثالَينِ: الإلباسُ، وقال الدَّمامِينيُّ في «المَنهل الصَّافي»[٤]: والأصلُ تقديمُ المُبتَدَإِ على الخبرِ، وهو واجبٌ إنْ تَساويَا تعريفاً؛ اتَّفقَتْ رُتبتُهما فيه نحوُ: «اللهُ ربُّنا»، أو اختلَفَتْ فيه نحوُ: «زيدٌ الفاضِلُ»، و«الفاضِلُ زيدٌ»؛ لأنَّ في جعلِ الأوَّلِ خبراً مع صُلوحِهِ لأنْ يكونَ مُبتدأً مخالفَةً للأصلِ الذي هو تقديمُ المُبتدإِ مِن غيرِ فائدةٍ، هذا هو المَشهورُ. وقيلَ: يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مُبتدأً وخبراً مُطلقاً، وهو قولُ أبي عليٍّ، وقيل: إنِ اختلَفَتْ رُتبتُهما

= جر بـ(على)، والجار والمجرور مُتعلِّق بما تعلَّق به الخبر، وفي «العَيني» أنَّ (لي) مُتعلِّق بـ(تَكونا) واللام لِلتَّعليل، (وعلى مَن) هو الخبر، وقال بعضُهم: (لي) حال من اسم (تكُونَا). «**أُقاطع**»: مضارع مرفوعٌ فاعله: أنا، والجملةُ لا محلَّ لها صِلة، والعائد محذوفٌ والتقدير: أقاطِعُه.

والشاهد: في قَوله: (ما وافٍ أنتُما)؛ حيث رَفع المبتدأُ وهو (وافٍ) فاعلاً سدَّ مسدَّ خبرِه لِوُجود الشرطِ، وهو وُقوع الفاعل المذكور ضميراً مُنفصِلاً وهو (أنتُما)؛ إذِ السادُّ مسدَّ الخبر واحدٌ من اثنَين: الاسمِ الظاهر والضمير المنفصِل.

(١) «شرح الآجرُّومية» لِلشيخ خالد الأزهَري.

(٢) انظر: «شَرح القطر» (ص٢٢٩).

(٣) في «الكافية»: مثل: (زيدٌ قامَ). اهـ

(٤) هو شرحٌ على كتاب «الوافي»، وهو متن وَجيز في النَّحو لِمُؤلِّفه جمالِ الدين محمدِ بن عثمان البَلخِي ثم الهندي المُتوفى سنة (٨٣٠هـ).

والثَّانِي: هُوَ اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ إذَا تَقَدَّمَ علَيهِما نَفيٌ، أوِ اسْتِفهامٌ، ....

في التَّعريفِ، فأعرَفُهما المُبتدأُ، وإلّا فالسَّابِقُ، وقيل: المَعلومُ عندَ المخاطَبِ مُبتدأٌ، والمجهولُ خبرٌ، وهو اختِيارُ ابنِ هشامٍ. اهـ

(**والثَّاني**) ـ وهو المُبتدأُ الذي لا خبرَ له ـ (**هو**) ما كانَ رافعاً لِمُكتَفًى بِهِ عن الخبرِ:

وصفاً كانَ، وهو (**اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفعُولِ**)، وستَأتي أمثِلَتُهما في المتنِ، والصِّفةُ المشبَّهةُ نحوُ: «ما حَسَنٌ[١] وَجهُهُ»، واسمُ التَّفضيلِ في لُغةِ مَن يَرْفَعُ به الظَّاهرَ مُطلَقاً[٢] نحوُ: «ما أجمَلُ مِنك أخُوكَ، وما أحسَنُ مِنه أنتَ».

أو جامِداً مُؤوَّلاً بِالمشتقِّ، كالمنسوبِ نحوُ: «ما قُرَشِيٌّ أنتَ»، و«غيرُ مكيٍّ زيدٌ، وما مَدَنيٌّ عمرٌو»، أي: غيرُ مَنسوبٍ لِقُريشٍ ومكَّةَ والمدينةِ، ومِثلُه نحوُ: «ما رَجلٌ أبُوك»، أي: غيرُ كاملٍ في الرُّجوليَّةِ، و«هل أسَدٌ أخُوك؟» أي: شُجاعٌ، (**إذا تَقَدَّمَ علَيهِما**[٣]:

نَفيٌ)، أي: لا يَرفعانِ مُكتفًى به إلَّا إذا تَقدَّمَهُما: نفيٌ بحرفٍ، كما سيَأتي في أمثلةِ المتنِ؛ أو نفيٌ بفعلٍ نحوُ: «ليسَ قائمٌ العَمرانِ»، فـ«قائمٌ»: اسمُ «ليس» تَعمَلُ[٤] عملَ «كانَ»، وهو اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ، و«العَمرانِ»: فاعلٌ به سدَّ مسدَّ خبرِ «ليس»؛ أو باسمٍ نحوُ: «غيرُ قائمٍ الزَّيدانِ»، فـ«غيرُ»: مُبتدأٌ، و«قائمٍ»: مُضافٌ إليه، و«الزَّيدانِ»: فاعلٌ بـ«قائمٍ» سدَّ مسدَّ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى: «ما قائمٌ الزَّيدانِ».

(**أو استِفهامٌ**) بحرفٍ، كما سيَأتي في المتنِ؛ أو اسمٍ نحوُ: «كيفَ جالِسٌ العَمرانِ»؟ **وإعرابُه**: «كيفَ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «العَمرانِ»، وقُدِّمَ لأنَّ الاستِفهامَ له صَدرُ الكلامِ، «جالسٌ»: مُبتدأٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، و«العَمرانِ»: فاعلٌ سدَّ مسدَّ

---

(١) في الأصل: (ما أحسن)، وهو تحريف.

(٢) أي: أو في مسألةِ الكحلِ عند غيرِهم، ومثالُه في «التصريح»: (ما أحسَنُ في عين زيدٍ الكُحلُ مِنه في عينِ غَيرِه).

(٣) الضمير قبل الشرحِ راجعٌ إلى اسم الفاعل واسم المفعول، وانظُر بعدَه هل هو عائدٌ إلى الوصف والجامد؛ فإنَّ عطفَ الصفة المشبَّهة واسم التفضيل على اسمَي الفاعل والمفعول مانعٌ من اعتبارِ الوجه الأول.

(٤) كذا في الأصل. والوجهُ: التي تَعمل، أو العاملةِ.

نَحوُ: «أقائِمٌ زَيدٌ؟»، و«ما قائِمٌ الزَّيدانِ»، و«هَل مَضْرُوبٌ العَمْرانِ؟»، و«ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

الكواكب الدرية

الخبرِ، (**نَحوُ: «أَقائمٌ زَيدٌ؟»**)، هذا مِثالُ اسمِ الفاعلِ المصحُوبِ بالاستِفهامِ، **وإعرابُه**: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ، «قائمٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «زيدٌ»: فاعلٌ سَدَّ مسَدَّ الخبرِ، (**و«ما قائمٌ الزَّيدانِ»**)، هذا مِثالُ اسمِ الفاعلِ المصحُوبِ بالنَّفيِ، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليس» ترفَعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، «قائمٌ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ» اسمُ فاعِلٍ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسَدَّ خبرِ «ما» الحِجازيَّةِ، ويَجوزُ أنْ تُعرَبَ «ما» نافيةً تَميميَّةً، فلا يَكونُ لها اسمٌ ولا خبرٌ، ويَكونُ حينئِذٍ «قائمٌ»: مُبتدأً، و«الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، وعَلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى، (**و«هلْ مَضرُوبٌ العَمْرانِ؟»**)، هذا مثالُ اسمِ المَفعولِ المصحوبِ بالاستِفهامِ، **وإعرابُه**: «هلْ»: حرفُ استِفهامٍ، «مضروبٌ» مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«مضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «العَمرانِ»: نائبُ الفاعلِ سدَّ مسَدَّ الخبرِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى[1]، (**و«ما مَضرُوبٌ العَمْرانِ»**)، هذا مثالُ اسمِ المَفعولِ المصحوبِ بالنَّفيِ، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ[2]، «مضروبٌ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، و«مضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عمَلَ الفعلِ، يَرفعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «العَمرانِ»: نائبُ الفاعلِ سدَّ مسَدَّ خبرِ «ما».

وإنَّما استَغْنى هذا النَّوعُ عن الخبرِ لأنَّه في مَعنى الفعلِ، بِدَليلِ أنَّه لا يُصَغَّرُ، ولا يُوصَفُ، والفعلُ لا يُخبرُ عنه، فكَذا ما في مَعناه.

فلو كانَ المَرفوعُ غيرَ مكتفًى به نحوُ: «أَقائمٌ أبواهُ زيدٌ؟» لم يَكنِ الوصفُ حينئِذٍ مُبتدأً، بل «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«أَقائمٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و«أبواهُ»: فاعلُ «أقائمٌ».

وإذا لم يَتَقَدَّمْ نفيٌ أو استِفهامٌ، نحوُ: «قائمٌ الزَّيدانِ»، و«مضرُوبٌ العَمرانِ»، فالكوفيُّونَ والأخفشُ يُجيزونَ وُقوعَ الوصفِ مُبتدأً، والبَصريُّونَ يَمنعونَ ذلك، قال في «المُغني»:

---

(١) أو مُلحَق به على وجه التغليب إن أُريد به عَمرو وعُمَر.

(٢) ويجوز أن تكون تميميَّة ومَدخولُها مبتدأ كالتي قبلها.

ولا يَكُونُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إلَّا بِمُسَوِّغٍ، ....

الكواكب الدرية

(وهلْ تَقدُّمُ النَّفيِ والاستِفهامِ شرطٌ في العملِ، أو في الاكتفاءِ بالفاعلِ عن الخبرِ؟ قَولانِ، أرجَحُهما الثَّاني).

وتمثيلُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّ الرَّافعَ لما يَسُدُّ مسدَّ الخبرِ لا يَرفعُ إلَّا الاسمَ الظَّاهرَ، وذكرَ في «الفواكِهِ»[1] أنَّه يَرفعُ الاسمَ الظَّاهرَ والضَّميرَ المنفصلَ، نحوُ: «ما قائمٌ أنتُما»، و«ما مَضرُوبٌ أنتُما»، و«أقائمٌ أنتُما؟»، و«هل مَضروبٌ أنتُما؟»، وفي ذلك خِلافٌ؛ وفي «المنهل الصَّافي» على قَولِ المتنِ: (رافع غير مُستَترٍ): هذا يَشملُ الظَّاهرَ نحوُ: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»، وهذه لا خِلافَ فيها، والضَّميرَ المنفصلَ نحوُ: «أقائمٌ أنتَ؟»، وهذِه فيها خلافٌ: فالبَصريُّونَ يُجيزونَ كونَ الضَّميرِ مُبتدأً، فيكونُ مِن القِسمِ الأوَّلِ، وكونَه فاعلاً، فيكونُ ممَّا نحنُ فيه؛ والكوفيُّونَ يُوجِبونَ الابتدائيَّةَ، ووافقَهم ابنُ الحاجبِ، بل حكى في «أماليهِ» الإجماعَ على ذلك، ونُسبَ إلى الوهمِ في نَقلِهِ. اهـ

(ولا يَكونُ المُبتَدأُ نَكِرةً)؛ لأنَّ الغَرضَ مِن الإخبارِ الإفادةُ، وهي مُنتَفِيةٌ إذا كانَ المُبتدأُ نكرةً، وعِبارةُ الأزهريِّ: (ولا يُبتدأُ بنكرةٍ؛ لأنَّها مجهولةٌ لا تُفيدُ غالباً)[2]، أي: لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه بالخبرِ، والحُكمُ على المجهولِ لا يَصحُّ، وقالَ الدَّمامينيُّ[3]: في القِسمِ الأوَّلِ مِن قِسْمَي المُبتَدأ، وهو[4] ما كانَ مُسنَداً إليه، وأمَّا القِسمُ الثَّاني، وهو ما رفعَ مُكتفًى به بعدَ نَفيٍ أو استِفهامٍ، فذاك لازمُ التَّنكيرِ لا يُعرَّفُ بوجهٍ؛ لِشِدَّةِ شَبهِهِ بالفعلِ، ولِذلك انعقدَتِ الجُملةُ منه ومِن مَرفُوعِهِ، فلا مَدخلَ له إذاً فِيما نَحنُ فيه. اهـ (إلَّا) إذا أفادَتْ تِلك النَّكرةُ، والغالبُ حُصولُ الفائدةِ بها (بِمُسَوِّغٍ)، أي: بسببٍ مُوجِبٍ للابتداءِ بها؛ لِقلَّةِ الإبهامِ فيها عندَ وُجودِ المسوِّغِ، فيصحُّ الحكمُ عليها حينئذٍ.

---

(١) لم يذكُر ذلك صريحاً، وإنما يُؤخذ من تمثيلِه.

(٢) فيه تساهلٌ في النقل؛ إذ عبارة «التصريح»: والحُكم على المَجهول لا يُفيد غالباً.

(٣) في «المنهل الصافي» أيضاً.

(٤) عِبارة الدماميني بحُروفها بعد قَوله: (والأصلُ تعريفُ المبتدأ): وهذا إنما هو في أحدِ ذَينِك القِسمَين، وهو... إلخ.

والمُسَوِّغاتُ كَثِيرَةٌ:

الكواكب الدرية

(والمُسوِّغاتُ) لِذَلك (كَثِيرَةٌ)، أنهاها عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَقيلٍ في «شَرح الألفيَّة» إلى أربعَةٍ وعِشرينَ[(١)]، وابنُ عُصفورٍ في كِتابِه «المقرَّب» إلى نيِّفٍ وثَلاثينَ[(٢)]، وابنُ عَنقاء في «الدُّرَر البَهيَّة» إلى أربعةٍ وعشرينَ، ثمَّ قال: وقد فُهِمَ مِن التَّمثيلِ وغيرِه أنَّه ربما اجتمَعَ في الشَّيءِ الواحدِ مُسوِّغاتٌ، وأنتَ إذا بسَطتَها على طريقةِ ابنِ عَقيلٍ وغيرِه أَرْبَتْ على المائةِ[(٣)]، فتأمَّلْ[(٤)]، وقد قالَ جمعٌ محقِّقونَ كابنِ هشامٍ والمراديِّ: إنَّ مَرجعَ المسوِّغاتِ

---

(١) ثم قال: وقد أنهَى بعضُ المُتأخرين ذلك إلى نيِّفٍ وثَلاثين مَوضعاً، وما لم أذكُره منها أسقَطتُه لِرجوعه إلى ما ذكرتُه، أو لأنه ليس بِصَحيح.

(٢) الذي رأيتُه فيه بِضعةَ عشَر فقط، ثم ظهَر لي وجهُ الصواب في المسألةِ؛ إذ جاء في «التَّعليقة على المقرَّب لابن النَّحاس»: اعلَم أن تنكيرَ المبتدأ اختلَف فيه عِباراتُ النَّحويِّين... وقال شيخُنا الإمامُ العلَّامةُ جمالُ الدين بن عمرون رحمه الله: الضابطُ في جَواز الابتداء بالنكرة قُربُها من المَعرفة لا غيرُ، وفسَّر قُربَها من المعرفة بأحدِ شَيئَين: إمَّا باختِصاصها كالنَّكرة الموصوفة، أو بِكَونها في غاية العُموم كقَولنا: (تَمرةٌ خيرٌ من جَرادة)؛ فعلى هذه الضَّوابط لا حاجةَ لنا بِتَعداد الأماكن، بل نَعتَبر كل ما يَرِدُ؛ فإن كان جارياً على الضابط أَجَزناه وإلَّا مَنَعناه، وإنْ سَلَكنا مَسلَكَ تَعداد الأماكن التي يَجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فَعَل هذا المصنِّف رحمه الله وجَماعة كثيرة ممَّن تقدَّمه من النُّحاة فنَقول: الأماكنُ التي يَجوز فيها الابتداءُ بالنكرة تَنِيف على الثَّلاثين وإن لم أَرَ أحداً مِنَ النُّحاة بَلَغ بها زائداً عن أربعةٍ وعِشرين فِيما عَلِمتُه، أحدُها: أن تكونَ موصوفة... إلى أن قال: والثاني والثَّلاثون أن تليَ فاءَ الجزاءِ... قال: فهذا ما حَصَل لي من تَعداد الأماكن التي يَجوز الابتداءُ فيها بالنكرة، ولا أَدَّعي الإحاطةَ، فلَعلَّ غَيري يَقِفُ على ما لم أَقِف عليه ويَهتَدِي إلى ما لم أهتَدِ إليه. اهـ باختصار. قال السُّيوطي في «الأشباه والنَّظائر» بعد أن نقَل جميعَ ما تقدَّم: ثم رَأيتُ بعد ذلك مُؤلَّفاً لِبَعض المُتأخِّرين قال فيه: قد تَتبَّع النُّحاةُ مُسوِّغاتِ الابتداء بالنكرة، وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنينِ وثلاثين، قال: وقد أنهَيتُها بِعَونِ الله إلى نَيِّف وأربَعين... وسرَدَها.
قلتُ: والظاهر أنَّ مُراد السيُوطي بكلامِه الشيخُ أبو العباس شِهاب الدين أحمد بن محمد الأصبَحيُّ العُنَّابِي الدمشقي المُتوفى سنةَ (٧٧٦هـ)؛ إذ لَه رِسالة سمَّاها «التَّذكِرة في تَسويغ الابتِداء بِالنكرة» ذكَر فيها اثنَين وأربعين مُسوِّغاً. والرسالة مَطبوعةٌ محقَّقةٌ ضِمن بعض المجلَّات.

(٣) أي: لأنه يُفرِّق ما يُمكن جمعُه تحت مُسوِّغ واحد؛ ككونِ النكرة شرطاً وسَبقِها باستفهام أو نفيٍ أو كونِها عامَّة، جمَعها وغيرَها ابنُ عنقاء في نوعٍ واحد وهو العُموم، وقسَّمه إلى عُموم بنفسِها وعمومٍ بغيرِها.

(٤) جاء في «غُرَر الدُّرر» لابن عنقاء بعد أن مثَّل لمسوغات النكرة: فهذه خمسةٌ وعِشرون مسوِّغاً، وإذا بُسطت على طريقة ابن عقيل زادت على المائة بكثير، وأرجُو أن لا يشذَّ عنها شيء. اهـ والظاهر أن الشارحَ قصَد هذا الكلامَ، وسمَّى الكتاب المذكور بـ«الدُّرَر البَهيَّة»، وسيأتي ما يُؤيِّده.

مِنها: أنْ يتَقدَّمَ على النَّكِرَةِ نفيٌ أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائِمٌ»، و«هَل رَجُلٌ جالِسٌ؟»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ومِنها: أنْ تَكُونَ مَوْصُوفةً، نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الكواكب الدرية

إلى التَّعميمِ والتَّخصيصِ، وقال الفاكهيُّ تبعاً لابنِ الحاجبِ[1]: مَرجعُها إلى التَّخصيصِ بوَجهٍ ما. اهـ

(مِنها) أي: مِن المسوِّغاتِ: (أنْ يَتَقدَّمَ على النَّكرةِ نَفيٌ أو استِفهامٌ)، فيَجوزُ الابتداءُ بها؛ لأنَّ النَّكرةَ إذا وقعَتْ في حيِّزِ النَّفيِ أفادَتْ عُمومَ الأفرادِ وشُمولَها، فتَعيَّنَتْ وتَخصَّصَتْ بِذلك الشُّمولِ، والاستِفهامُ في مَعنى النَّفيِ، وقالَ ابنُ الحاجبِ: الاستِفهامُ المسوِّغُ لِلابتداءِ هو الهمزةُ المعادِلةُ لـ«أم»، نحوُ: «أرجلٌ في الدَّارِ أم امرأةٌ؟» كما مثَّلَ به في «الكافيَة»، وليس كما قال. قالَه في «المغني».

فمثالُ النَّفيِ (نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائمٌ»)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه. ولم يُبالِ بِاحتمالِ كونِ «ما» عامِلةً عملَ «ليس»؛ لأنَّ المقامَ قَرينةٌ ظاهِرةٌ في كونِها مُهمَلةً.

(و) مثالُ الاستِفهامِ: («هلْ رَجُلٌ جالِسٌ؟»)، وإعرابُه: «هلْ»: حرفُ استِفهامٍ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ، «جالسٌ»: خبرُه، (وقَولُهُ[2] تعالَى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: الهمزةُ: للاستِفهامِ الإنكاريِّ، «إلهٌ»: مُبتدأٌ، ﴿مَعَ﴾: ظرفُ مكانٍ، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبْهُ جُملةٍ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ» في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ.

(ومِنها) أي: مِن المسوِّغاتِ: (أنْ تَكُونَ) أي: النَّكرةُ (مَوصُوفةً) بصفةٍ يَحصلُ بها التَّخصِيصُ:

مَذكورةً كانَتْ (نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾)، فإنَّ العبدَ يَتناولُ المؤمنَ والكافرَ، فلمَّا وُصِفَ بالمؤمنِ تَخصَّصَ وقَرُبَ مِن المَعرفةِ، فصحَّ جَعلُه مُبتدأً. وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عبدٌ»: مُبتدأٌ، ﴿مُّؤْمِنٌ﴾: صفةٌ، ﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المُبتدأ.

---

(١) في «كافيَته».

(٢) بالرفع مع أنه في المَتن مجرورٌ.

ومِنها: أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، نَحوُ: «خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

الكواكب الدرية

أو مَحذوفةً نحوُ: «السَّمنُ مَنوانِ بدرهمٍ»، وإعرابُه: «السَّمنُ»: مُبتدأٌ، «مَنوانِ»: مُبتدأٌ ثانٍ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مُثنًّى، وهو نكرةٌ لكنَّه تَخصَّصَ بصفةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: مَنوانِ منه، وجُملةُ «بِدِرهمٍ»: في محلِّ رفعِ خبرٍ[١].

وفي مَعنى وصفِ النَّكرةِ تَصغيرُها نحوُ: «رُجَيلٌ عندَك»؛ لأنَّه بمعنَى «رجلٌ حَقيرٌ عندَك».

(ومِنها: أَنْ تَكُونَ) أي: النَّكرةُ المُبتدأُ بها (مُضافَةً) إلى نَكرةٍ أخرى، أو إلى مَعرفةٍ والمُضافُ ممَّا لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ.

فالأَوَّلُ: (نَحوُ: «خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»)، أي: فَرَضهُنَّ اللهُ على المكلَّفين في اليومِ واللَّيلةِ، قال أعرابيٌّ[٢]: هل عليَّ غيرُها يا رسولَ اللهِ؟ قال: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قالَ: واللهِ لا أَزيدُ على هذا، ولا أَنْقُصُ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، أو قالَ: «دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ». وإعرابُه: «خمسُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و«صلواتٍ»: مُضافٌ إليه، «كَتَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، «اللهُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه[٣].

---

(١) أي: للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبرُه خبرُ المبتدأ الأول.

(٢) لو قال: (وفي حديث آخرَ) لكان أحسنَ؛ إذ يكونُ فيه إشارةٌ إلى أن ما مرَّ من كلامِه ﷺ، ولأنَّ ظاهرَ صنيعِه أن هذا الآتيَ من قوله: (قال أعرابي... إلخ) تتمةُ حَديث المتن، وليس كذلك، بل هو من حَديث آخرَ، وهو ما أخرجَه البُخاري (٤٦) ومُسلم (١٠٠) عن طلحةَ بن عُبَيد الله رضي الله عنه قال: جاءَ رجلٌ إلى رسول الله ﷺ مِن أهل نجدٍ ثائرُ الرأس، يُسمَع دَويُّ صَوته ولا يُفقَه ما يقولُ، حتى دنَا، فإذا هو يَسأل عن الإسلام، فقال رَسول الله ﷺ: «خمسُ صَلوات في اليَوم والليلة»، فقال: هل عليَّ غيرُها؟ قال: «لا، إلَّا أن تَطوَّع»، قال رسولُ الله ﷺ: «وصِيامُ رَمضان»، قال: هل عليَّ غيرُه؟ قال: «لا، إلَّا أن تطوَّعَ»، قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاةَ، قال: هل عليَّ غَيرها؟ قال: «لا، إلَّا أن تطوَّعَ»، قال: فأدبرَ الرجلُ وهو يقولُ: والله لا أزيدُ على هذا ولا أنقُص، قال رسولُ الله ﷺ: «أفلَح إن صدَق». وأمَّا حديثُ المتن فهو مِن رِوايةِ عبادةَ بن الصامت رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «خمسُ صَلوات كتَبَهُنَّ الله عزَّ وجل على العِباد، فمَن جاء بِهِنَّ لم يُضيِّع منهُنَّ شيئاً، استِخفافاً بِحَقِّهن، كان له عند الله عهدٌ أن يُدخِلَه الجنة؛ ومَن لم يَأتِ بِهِنَّ، فليس له عند الله عهدٌ؛ إنْ شاء عذَّبه وإن شاء أدخَلَه الجَنة». أخرَجه مالك وأصحابُ «السُّنن». وقوله ﷺ: «خمسُ صلوات» في الحديث الأول خبرُ مبتدأ محذوف، فليس ممَّا نحنُ بِصدَدِه، فافهَم!

(٣) وجملةُ (كتبَهن الله) في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ كما هو صريحُ كلامِ النحويِّين فيه.

ومِنها: أَنْ يَكُونَ الخبَرُ ظَرْفاً أو جارًّا ومَجرُوراً مُقَدَّمَينِ على النَّكِرَةِ، نَحوُ: «عِنْدَكَ رَجُلٌ»، ....

الكواكب الدرية

والثَّاني: نحوُ: «مِثلُك لا يَبْخَلُ، وغيرُك لا يَجودُ»، فـ«مثلُ، وغيرُ»: كلٌّ منهما مُبتدأٌ، وهو نكرةٌ؛ لأنَّ إضافتَهُ إلى الضَّميرِ لا تُفِيدُه تعريفاً؛ لأنَّه عَريقٌ في التَّنكيرِ، ولكنَّه تَخصَّصَ بالإضافةِ.

وممَّا لا يَتعرَّفُ بِالإضافةِ «حَسْبُ»، نحوُ: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و«أيٌّ» نحوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، بِخلافِ نحوِ: «غُلامُ زيدٍ»، فإنَّه معرفةٌ مَحضةٌ؛ لأنَّ إضافتَهُ تُفِيدُ التَّعريفَ.

ثمَّ ما ذُكِرَ مِن اعتِبارِ كونِ النَّكرةِ المُبتدإِ بها مُضافةً إلى نَكرةٍ أُخرى، أو إلى مَعرفةٍ والمُضافُ ممَّا لا يَتَعرَّفُ بالإضافةِ: مَحلُّه فيما إذا ذُكِرَ المُضافُ إليه، فإنْ لم يُذكَرِ المُضافُ إليه لم يُشْتَرَطْ ذلك، كـ«سَلامٌ وصلاةٌ على محمَّدٍ» أي: سلامُ اللهِ تعالى وصلاتُه، أو: سَلامي وصَلاتي، وقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] أي: الخَلقِ، و«كلٌّ يَموتُ» أي: كلُّ أحدٍ.

واختُلفَ في «كلٍّ» عندَ التَّجرُّدِ عن الإضافةِ؛ فقالَ الأخفَشُ والفارِسيُّ وابنُ دُرُستويهِ: إنَّها نكِرةٌ، والذي عليه سِيبويهِ والجُمهورُ: أنَّها حينئذٍ مَعرفةٌ[١].

(ومِنها) أي: ومِن المسوِّغاتِ: (أَنْ يَكُونَ الخبَرُ ظَرفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً) ممَّا يَصلُحُ الإخبارُ به، بِشرطِ أنْ يكونَا مختصَّينِ؛ لِصَلاحِيَتِهما لِلإخبارِ حينئذٍ، بخلافِ نحوِ: «عندَ رجلٍ نَمِرةٌ[٢]»، و«في دارٍ رجلٌ»؛ إذ لا فائدةَ في الإخبارِ بذلكَ، (مُقَدَّمَينِ على النَّكرةِ)، فإنْ تَأَخَّرَا عنها نحوُ: «مالٌ عِندي»، و«رجلٌ في الدَّارِ»، لم يَصحَّ الابتداءُ بالنَّكرةِ، قال ابنُ عَنقاء: والحقُّ ما قاله ابنُ هشامٍ مِن أنَّه لا مَدخلَ للتَّقديمِ في التَّسويغِ، وإنَّما اشتُرِطَ لتوهُّمِ الصِّفةِ، فحيثُ التبسَ بالصِّفةِ وجبَ التَّقديمُ، وحيثُ فُهِمَ المرادُ جازَ التَّقديمُ[٣]، كما صرَّحَ به الجَرْميُّ والواحِديُّ نحوُ: «رَجلٌ بالبابِ». اهـ (نَحوُ: «عِندَكَ رَجُلٌ»)، وإعرابُه: «عندَ»: ظرفُ مكانٍ

(١) انظر: «الهمع» لِلاستزادة.

(٢) بفتحِ النون وكَسرِ الميم: اسمُ كِساء. «تمرين الطُّلاب»، وفي «الصبان»: اسمٌ لبُردة من صوف تَلبَسها الأعرابُ.

(٣) أي: للمبتدأ. أو المراد: جاز تقديم الخبر لكن لم يَجِب بخلاف القول الأول.

و«في الدَّارِ امْرَأةٌ»، ونَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ....

الكواكب الدرية

مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، (و«في الدَّارِ امرَأةٌ»)، **وإعرابُه**: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و«امرأةٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولو عُكِسَ وقيلَ: «رجلٌ عندَك» و«امرأةٌ في الدَّارِ» لَالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفةِ؛ لاحتمالِ كونِ «عندَك» و«في الدَّارِ» حينئِذٍ في محلِّ الخبرِ، وكونِهِ في محلِّ الصِّفةِ، وبالتَّقديم يَتعيَّنُ كونُه خبراً، (**ونَحْوُ قَولِه تَعالى**: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾)، **وإعرابُه**: «لدَى»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ المنقلبةِ ياءً لأجلِ الإضافةِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿مَزِيدٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وفي «القامُوس»: و«لُدُنْ» بضمَّتينِ و«لُدُ» و«لدَا»[1]: ظرفٌ زمانيٌّ ومكانيٌّ كـ«عندَ». اهـ[2]، وفي «الخَبِيصيِّ» ما حاصِلُه: ومنها ـ يعني: مِن الظُّروفِ المبنيَّةِ ـ: «لدَى»، وقد جاءَ «لَدْ، ولَدُ، ولَدُنْ»[3]، وهي بمعنَى «عندَ»، إلَّا أنَّها أَخصُّ؛ إذ «عِندي» يَتناولُ ما كان في مِلكِكَ؛ حَضَرَكَ أو لم يَحْضُرْكَ، و«لديَّ» لا تَتَناوَلُ إلَّا ما حَضَرَ، وتُقْلَبُ ألفُ «لدَى» ياءً مع المضمَرِ كألفِ «إلى، وعلَى» غالباً، وقد يُستَغْنَى عنه[4] كقَولِهِ: [الوافر]

إلَاكُمْ يَا خُفَاعَةُ[5] لَا إلَانَا ... عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالهَوَانَا

فَلَوْ بَرِئَتْ عُقُولُكُمُ بَصُرْتُمْ ... بِأَنَّ دَوَاءَ دَائِكُمُ لَدَانَا

(١) في «التاج»: هَكذا هو في النُّسَخ بالألف، والصوابُ بالياء، وهي مُحوَّلة. اهـ

(٢) نَقل منه ثلاثَ لُغات مع أنه ذكَر إحدَى عشرةَ لغةً آخِرُها هذه الثلاثة، ولا وجهَ لِصنيعِه هذا عِندي.

(٣) لم تُضبط الكلمات الثلاثةُ في الأصل، فاجتَهدتُ في ذلك مِن عندي، على أني أقول: ذكَر ابن الحاجب في هذا الظرفِ ثمانيَ لُغات، وزاد عليها الخَبيصيُّ فذكَر (لَدَى، ولَدْ، ولَدُ، ولُدْ، ولَدْنُ، ولَدَنْ، ولَدِنْ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولُدْنَ)، فاقتِصارُ الشارح على الثلاثة ـ مع عدمِ الاعتناء بضَبطِها ـ لا وجهَ له أيضاً كالذي قبلَه.

(٤) أي: عن القلبِ المذكور، فتَبقى الألف على حالِها مع المُضمر كما تَبقى مع الظاهر.

(٥) كذَا في الأصل، والصواب: (خُناعة)، وهي قَبيلة، سُمُّوا بِاسم أبيهم خُناعة بن سَعد بن هُذَيل، ويُروى: (خزاعة) مَكانَ (خناعة).

﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧].

الكواكب الدرية

وَذَلِـكُـمُ إذَا واثَـقْـتُـمُـونَـا   عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمُ عَلَانَا(١)

أي: إليكم لا إلَينا، ولدَينا، وعلينا. اهـ(٢)

(﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: ابتدائيَّةٌ، «على»: حرفُ جرٍّ، «أبصارِ»:

---

(١) **الأبيات:** مجهولةُ القائل.

اللغة: (خُناعة): اسم قَبيلة كما مرَّ. (عزَا): نَسَب. (الضَّراعة): الخُضوع والذُّلُّ. (بَرِئت): ضدُّ مَرِضت، ويُقال فيه أيضاً: (بَرَأت) بالفتح، وهو أفصَحُ، ولعلَّه منطوقُ الشاعر. (بَصرتُم): علمتُم. (واثَقتُمونا): عاهَدتُمونا.

المعنى: إليكم يا بَني خُناعةَ نَسب الناسُ الهوانَ والخُضوع لا إلينا؛ لِكونِكُم عُرفتُم بذلك واشتَهرتُم به بين القبائل، فلو شُفِيَت عُقولُكم من مَرَضِها وما هي فيه من الغيِّ عَلمتُم وأدركتُم أنَّ علاجَ ما أنتُم فيه عندَنا نحن معاشرَ الأبطالِ، فنَكفيكُم ما تُريدُون، وذلك إنما يَكونُ إذا عاهدتُمُونا على أن لا تَعتمِدُوا على غيرِنا. هذا ما يَظهَر من سياق الأبيات والله أعلَم.

الإعراب: «إلاكُم»: جار ومَجرور مُتعلِّق بِالفعل (عزَا) الآتي. «يا»: حرف نداء. «خُناعةُ»: مُنادى مَبني على الضم في محل نصبٍ، والجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها. «لا»: عاطفةٌ، «إلانَا»: جار ومجرُورٌ مَعطوف على (إلاكُم) السابِق. «عزَا الناسُ الضَّراعةَ»: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. «والهَوانَا»: عَطفٌ على (الضراعةَ) والألف: إطلاقٌ. «فلو»: الفاء: عاطفةٌ أو فصيحة، (لو): حرفُ امتِناعٍ لامتِناع. «بَرِئت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «عُقولُكم»: فاعلٌ ومُضاف إليه، والواو: إشباعٌ. «بَصرتُم»: فعل ماضٍ وفاعلُه، والميم: للجمعِ. وجُملةُ (بَصرتم) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لو) غيرِ الجازِمة. «بأنَّ»: الباء: حرفُ جر، (أنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل. «دواءَ»: اسمُها منصوبٌ مضافٌ، «دائِكُم»: مُضاف إليه، و(كُم): مضاف إليه أيضاً، والواو: إشباعٌ. «لدَانا»: (لدَى): ظرفُ مكان مُتعلِّق بمَحذوف خبر (أنَّ)، و(نا): مُضاف إليه، والمَصدر المنسبِك مِن (أنَّ) ومَعمُولَيها في مَوضع جر بالباء متعلِّق بـ(بَصرتم)، والتَّقدير: بَصرتُم بكَون دواءِ دائكُم لدَينا. الواو: عاطفة، «ذَلِكُمُ»: اسمُ إشارة مُبتدأ، وإن شئتَ قُلتَ: واللام للبُعد، والكاف: حرفُ خطاب، والميمُ: للجمع، والواوُ: إشباع. «إذَا»: ظرفُ زمان بمعنى (حين) متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مُضاف. «واثَقتُمُونا»: فعل ماضٍ وفاعله ومَفعوله، والواو: حرفُ إشباع، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «على قَصر»: جار ومجرور مُتعلق بـ(واثَقَ). «اعتِمادِكُم»: مُضاف إليه، و(كُم): مُضافٌ إليه أيضاً. «عَلانا»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(قَصر) لأنه مصدر.

والشاهد: عدمُ قَلب الألف ياءً مَع المُضمَر في (إلى ولدَى وعلَى)، وإقرارُها على حالِها كما يُفعل بها مع المظهَر، وهذه لُغةٌ لِبَعض العرَب.

(٢) أي: بِاختصار.

وقَدْ يَكُونُ المُبْتَدَأُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً مِن «أنْ» والفِعْلِ، نَحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صَومُكُمْ خيرٌ لَكُمْ.

الكواكب الدرية

مَجرورٌ بـ«على»، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿غِشَوَةٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّر.

تنبيهٌ: نقلَ الفاكهيُّ عن بعضِهم أنَّ مَدارَ صحَّةِ وُقوعِ المُبتدإِ نكرةً على حُصولِ الفائدةِ، فإذا حَصلَتْ فأَخْبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على وُجودِ مُسوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ التي ذُكِرَتْ؛ إذ لا تَخلُو عن تكلُّفٍ وضَعفٍ، وهذا هو ظاهرُ عبارةِ «الألفيَّةِ»[1]، فعليه يَصحُّ «رجلٌ على البابِ»، و«كَوكبٌ انقَضَّ[2] السَّاعةَ» إذا كانَ المخاطَبُ لا يَعرِفُ ذلك، قال ابنُ عَنقاء بعدَ نَقلِهِ لِذلك: وهذا هو التَّحقيقُ، بل الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه، وهو المَنقولُ عن سِيبويهِ، فإنَّه لم يَشترِطْ في الابتِداءِ بها سِوَى حُصولِ الفائِدةِ. اهـ

(**وقَد يَكونُ المُبتَدأُ مَصدَراً مُؤَوَّلاً**) أي: بالاسمِ الصَّريحِ، وتأويلُهُ (**مِنْ «أنْ» والفِعلِ**) وإنْ كانَ غيرَ اسمٍ في الصُّورةِ الظَّاهرةِ، (**نَحوُ**: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَصُومُواْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: وصَومُكم، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. و﴿لَّكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ نعتٌ لـ﴿خَيْرٌ﴾، قاله أبو البَقاء[3]، (**أي: صَومُكُم خيرٌ لَكُم**)، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، أي: قِيامُ السَّماءِ والأرضِ بأمرِهِ.

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المُبتدأَ لا يكونُ اسماً مَوصولاً[4] إلَّا مِن مَوصولٍ حَرفيٍّ

---

(١) حينَ قال:

ولا يَجوزُ الابتِدَا بِالنَّكِره ... ما لم تُفِد... إلخ

(٢) أي: هَوَى، وهو مَجاز.

(٣) والمشهورُ في مثلِه جعلُه متعلِّقاً بـ(خير).

(٤) كذَا في الأصل، والظاهرُ أن الصواب: اسماً مؤوَّلاً.

والخَبَرُ: هُوَ الجُزءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفائِدَةُ معَ مُبْتَدَأ، وهُوَ قِسْمانِ: مُفرَدٌ، وغَيرُ مُفرَدٍ.

الكواكب الدرية

وصِلَتِهِ، كما مثَّلَ، ولكنْ قال ابنُ عَنقاء في «الدُّرَر»[1]: قولُه: (المؤوَّلُ) شَملَ المؤوَّلَ بدُونِ سابِكٍ مَعه، بجَعلِ الجُملةِ قائمةً مقامَ المصدرِ نظراً لِلمعنى نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فـ«دَعَوتُموهُم»: مُبتدأٌ، و﴿أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾: مَعطوفٌ عليه، و﴿سَوَآءٌ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ، أي: دُعاؤُكم وصمتُكم سَواءٌ. ومِثلُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، أي: استِغفارُك وعدَمُه سواءٌ، وجَزَعُنا وصَبرُنا سواءٌ، وقالَ الأخفشُ: الجُملةُ فاعل ﴿سَوَآءٌ﴾[2]، وقال الفارسيُّ: خبر عن ﴿سَوَآءٌ﴾.

(والخَبرُ هو: الجُزءُ الَّذي تَتِمُّ به الفائِدةُ)؛ مُفرداً كانَ أو جُملةً، أو ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً، (مع مُبتَدإٍ) غيرِ الرَّافعِ المكتفى بِهِ[3] عن الخبرِ.

فخرجَ: ما تَمَّتْ به الفائدةُ مع غيرِ المُبتدأ، كالفاعلِ ونائبِهِ؛ لأنَّه وإنْ تمَّتْ به الفائدةُ، لكنْ مع غيرِ مُبتدأ.

وخرجَ: مَرفوعُ المكتَفي بما يَسدُّ مسَدَّ الخبرِ، نحوُ: «ما قائمٌ الزَّيدانِ»؛ لأنَّه وإنْ تمَّتْ بِهِ الفائدةُ، لكنْ رافعُه لا خبرَ له؛ لأنَّه في معنَى الفعل، والفِعلُ لا يُخبَرُ عنه.

(وهو) أي: الخبرُ (قِسمانِ):

الأوَّلُ: (مُفرَدٌ)، وهو هنا: ما يُقابِلُ الجُملةَ وشِبْهَها، كالظَّرفِ والمَجرورِ، وفي (بابِ الإعرابِ) ما يُقابِلُ المثنَّى والمَجموعَ، وفي (بابِ النِّداءِ، و«لا» التَّبرِئَةِ) ما يُقابِلُ المُضافَ وشِبهَهُ، وفي (باب العَلَمِ) ما يُقابِلُ المُركَّبَ.

(و) **الثَّاني**: (غَيرُ مُفرَدٍ)، وهو: الجُملةُ، وشِبْهُها مِن الظَّرفِ والمَجرورِ.

---

(١) الظاهرُ أنه يَقصد «غُرَر الدُّرر»؛ فإن الكلام المنقولَ هنا إلى ما قبل قولِه: ومثله... إلخ فيه. وسيتكرر منه مثلُ هذا، أعني أن يَنقل من «غرر الدرر» ويقول: قال في «الدُّرَر البَهية».

(٢) والتقديرُ: استَوى عِندهم الإنذارُ وعدَمُه.

(٣) الأولى: غيرِ الوصف الرافعِ لمُكتفًى به.

فالمُفرَدُ: نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، و«الزَّيْدانِ قائِمانِ»، و«الزَّيدُون قائِمُونَ»، و«زَيدٌ أَخُوكَ».

الكواكب الدرية

(فالمُفرَدُ) ـ ويَجبُ مُطابَقتُه للمُبتَدإِ حيثُ أَمْكَنَ إفراداً وتثنيةً وجَمْعاً، وتَذكِيراً وتأنيثاً ـ (نَحوُ: «زَيدٌ قائمٌ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بِالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «قائمٌ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، (و«الزَّيْدانِ قائِمانِ»)، وإعرابُه: «الزَّيدانِ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، «قائمانِ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ لأنَّه مثنًّى، و«قائمانِ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُما، (و«الزَّيدُونَ قائِمُونَ»)، وإعرابُه: «الزَّيدونَ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قائِمونَ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قائِمونَ»: اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، (و«زَيدٌ أَخُوكَ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«أَخوكَ»: خبرُه، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ[1].

هذا كلُّه في المُذكَّرِ، ويُقالُ في المُؤنَّثِ: «هندٌ قائمةٌ، والهندانِ قائِمَتانِ، والهنداتُ قائِماتٌ، وهندٌ أُختُكَ».

وإذا اجتَمعَ مُذكَّرٌ ومُؤنَّثٌ غُلِّبَ المُذكَّرُ على المُؤنَّثِ، فيُقالُ: «زيدٌ وهندٌ قائمانِ»، ولا يُقالُ: «قائِمتانِ».

ثمَّ المُفردُ: إنْ كانَ مُشتَقًّا تَحمَّل ضَمِيرَه[2] ما لم يَرْفَعِ الظَّاهرَ، نحوُ[3]: «زيدٌ قائمٌ أبوه، أو قائمٌ أنتَ إليه»؛ وإنْ كانَ جامِداً، فلا يَتحمَّلُ ضميرَ المُبتدأ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بِمُشتقٍّ، نحوُ: «زيدٌ أسدٌ» بمعنَى شُجاعٍ.

---

(١) أي: والكاف مُضاف إليه.

(٢) أي: ضميرَ المبتدأ.

(٣) تمثيلٌ لرافع الظاهر.

وغيرُ المُفْرَدِ إمَّا جُمْلةٌ اسمِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ جارِيَتُه ذاهِبَةٌ»، ....

(وغيرُ المُفرَدِ) ثلاثةُ أشياءَ:

(إمَّا جُمْلةٌ)، ولا بُدَّ مِن اقترانِها برابطٍ يَربِطُها بالمُبتدأ، وإلَّا كانَتْ أجنبيَّةً عنه، فلا يَصِحُّ الإخبارُ بها عَنه.

نعَمْ، إنْ كانتِ الجُملةُ عينَ المُبتدإ جازَ خُلوُّها مِن الرَّابطِ، وذلك بأنْ تَقَعَ خبراً عن مُفردٍ يَدلُّ على جُملةٍ، كـ«الحديثِ، والخبرِ، والشَّأْنِ، والكلامِ، والقَولِ، واللَّفظِ، والأَمْرِ، والقِصَّةِ، والحكايةِ» وضميرِ الشَّأنِ. و«خيرٌ» المُضافُ إلى مُفردٍ كذَلك[1]، كـ«خيرُ الكلامِ لا إلهَ إلَّا اللهُ».

ثمَّ الأصلُ في الرَّابطِ كونُه ضَميراً، مَذكوراً كانَ أو مَحذُوفاً، نحوُ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: «وَعَدَهُ» على قراءةِ مَن رَفَعَ «كلٌّ»[2]، وهو ابنُ عامرٍ.

وقد يَأتي الرَّابطُ غيرَ ضميرٍ؛ كاسمِ الإشارةِ نحوُ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وإعادةِ المُبتدإِ بلَفظِهِ نحوُ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢]، أو بِمَعناه نحوُ: «الصِّدِّيق سبَق أبو بكرٍ الأُمَّة»، وعُمومٍ يَشمَلُ المُبتدأَ نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، فإنَّ ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ يَشمَلُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وكذَلك «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» إنْ كانَتْ «أل» لِعُمومِ الجِنْسِ، و«أل» النَّائبةِ مَنابَ الضَّميرِ نحوُ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝٣٧ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝٣٨ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧ - ٣٩]، أي: مَأواه.

ثمَّ الجُملةُ: إمَّا (اسمِيَّةٌ)، وهي: ما صُدِّرَتْ بِاسمٍ، (نحوُ: «زيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبةٌ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ أوَّلُ، و«جاريتُهُ» مُبتدأٌ ثانٍ، و«ذاهبةٌ»: خبرُ المُبتدإِ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، والرَّابطُ بين المُبتدإِ الأوَّلِ وخَبرِه الهاءُ مِن «جاريتُهُ».

واعلَمْ أنَّ النَّحويِّينَ قسَّمُوا الجُملةَ إلى صُغرى، وكُبرى[3]، وشرحُ ذلك في «قَواعِدِ

---

(١) تَخصيصُه لفظ (خير) بِذلك ليس على ما يَنبغي؛ إذ مثلُه نحو: أفضل وأحسَنُ وشرٌّ.

(٢) وأمَّا على قراءة نصبِه فهو مفعولٌ مقدم لـ﴿وَعَدَ﴾.

(٣) مُناسبةُ ذِكر هذا هُنا اشتمالُ المثال السابق على النوعَين؛ فجملة (جاريتُه ذاهبةٌ) صغرى، وجملةُ (زيد جاريتُه ذاهبة) كُبرى.

وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإمَّا جُملةٌ فِعليَّةٌ نَحوُ: «زيدٌ قامَ أبوهُ»، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨]،

الكواكب الدرية

النَّحو» لابنِ هشامٍ، وشَرحِها لِلأزهريِّ وغَيرِهِ، (وقَولِه تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾)، إذا قَدَّرْتَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأً ثانياً، فـ«لباسُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، والإعرابُ فيه مقدَّرٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و﴿ذَٰلِكَ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المُبتدأ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، والرَّابطُ: اسمُ الإشارةِ.

وأمَّا إذا قَدَّرْتَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بدلاً مِن «لِباسُ التَّقوى»، أو عطفَ بيانٍ عليه، فالآيةُ حينئذٍ لا شاهدَ فيها على كَونِ الخبرِ جُملةً؛ لِكَونِ الخبرِ حينئذٍ مُفرداً، و﴿قُلْ﴾[1] (﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾)، وإعرابُه: ﴿هُوَ﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ أوَّلُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، ﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ المُبتدإِ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخَبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، وهي نَفسُ المُبتدإِ في المعنى، فلا تَحتاجُ لرابطٍ يَربِطُها بالمُبتدإِ كما قال ابنُ مالكٍ في «الخُلاصةِ»:

وإنْ تَكُنْ إيَّاه معنًى اكتفَى ... بِها ....

وذلك لأنَّا إذا قدَّرنا ﴿هُوَ﴾ ضميرَ شأنٍ، فجُملة ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عينُهُ في المعنى؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ له، والمفسِّرُ عينُ المفسَّرِ، أي: الشَّأنُ اللهُ أحدٌ، وأمَّا إذا قَدَّرْنا ﴿هُوَ﴾ ضميرَ المسؤولِ عنه[2]، فخبَرُه مُفردٌ، وهو ﴿ٱللَّهُ﴾، ﴿أَحَدٌ﴾: خبرٌ بعدَ خبرٍ، أو بَدلٌ.

قالَ الأزهريُّ: وممَّا الجُملةُ فيه نَفسُ المُبتدإِ في المعنى قولُهم: «هجِّيرَى أبي بَكرٍ: لا إلهَ إلَّا اللهُ»، أي: عادَتُه ودَأبُه هذه الكلماتُ، أي: الإكثارُ مِن ذكرِها.

(وإمَّا جُملةٌ فِعليَّةٌ)، وهي ما صُدِّرَتْ بفعلٍ، (نحوُ: «زَيدٌ قامَ أَبوهُ»[3])، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، والرَّابطُ بينَهما الهاءُ مِن «أبوه»، (وقَولِه تعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾)، وإعرابُه:

---

(١) الأظهَرُ أن هذا مِن زيادات الشارح خِلافاً لما في المطبوعِ، ويُؤيِّدُه عدمُ إعرابِه فيما يأتي.

(٢) أي: بِناءً على أن الآيَة إنما نزَلت جواباً لقولِهم: صِف لَنا ربَّك وانسُبْه... إلخ.

(٣) المثال مركَّب من صغرى وكُبرى أيضاً. الفاكهي.

﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وإمَّا شِبْهُ جُملَةٍ وهُوَ: ....

الكواكب الدرية

الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رَبُّ»: مُبتدأٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿يَخْلُقُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى الَّذي في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، ﴿يَشَآءُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ مِن ﴿يَشَآءُ﴾ وفاعلِه المُستترِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقديرُهُ: يَشاؤُه، وجُملةُ ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾: في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، والرَّابطُ بينَهما: الضَّميرُ المُستتِرُ في ﴿يَخْلُقُ﴾، (﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾)، وإعرابُه: «اللهُ»: مُبتدأٌ، ﴿يَقْبِضُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ[1]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، ﴿وَيَبْصُطُ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «يَبسطُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، (﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾)، وإعرابُه: ﴿اللَّهُ﴾: مُبتدأٌ، ﴿يَتَوَفَّى﴾ ـ بفتحِ أوَّلِهِ ـ: فعلٌ مُضارعٌ[2]، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿الْأَنفُسَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ.

وتَمثيلُه بِالجُملةِ الخبريَّةِ قد يُوهِمُ[3] اشتراطَ كونِ الجُملةِ المخبَرِ بها خَبريَّةً، وليس كذَلك، بل يجوزُ الإخبارُ عن المُبتَدإ بالجُملةِ الطَّلبيَّةِ نحوُ: «زيدٌ اضْرِبْهُ»، أو: «لا تَضْرِبْهُ»، والقَسَميَّةِ نحوُ: «زيدٌ واللهِ لَتُكرِمَنَّهُ»، والشَّرطيَّةِ نحوُ: «زيدٌ إنْ جاءَكَ فَأَكْرِمْهُ».

(**وإمَّا شِبهُ الجُمْلةِ**) مِن حيثُ حُصولُ الفائدةِ به كما تَحصُلُ بالجُملةِ، (وهو شَيْئانِ[4]):

---

(١) مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) أي: مرفوع لِتَجرده من الناصب والجازم.

(٣) عدَل عن قول الفاكِهي: (وقد أفهَم كلامُه أنه لا يُشترط في الجملة أن تكونَ خبريَّةً...) إلخ كلامِه. ولكلٍّ وجه؛ إذ الأول ناظرٌ إلى خُصوص الأمثِلة، وهذا ناظرٌ إلى إطلاق الجُملة الفعلية وعدمِ تَقييدِها.

(٤) الأظهَرُ أنَّ هذا الحرف من الشَّرح لا المتنِ.

الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ؛ فالظَّرفُ نحوُ: «زَيدٌ عِندَكَ»، و«السَّفَرُ غَداً»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ....

الكواكب الدرية

الأوَّلُ: (الظَّرفُ) الزَّمانيُّ، أو المكانيُّ، بشَرطِ أنْ لا يكونَ مِن الغاياتِ، كـ«قبلَ، وبعدَ، وفوقَ، وتحتَ» إذا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه، فإنَّها تُبْنى حينئذٍ على الضَّمِّ، فلا تَقعُ خبراً، ولا صِفةً، ولا حالاً، ولا صِلةً، كما نصَّ عليه سِيبويهِ وغيرُه مِن الأئمَّةِ، قال ابنُ هشامٍ: لكنْ يُشْكِلُ عليهِم قولُه تعالى: ﴿كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ﴾ [الروم: ٤٢]. اهـ، فقد وَقع صِلةً.

(و) الثَّاني: (الجارُّ والمَجرُورُ)، ولو قالَ: (والمَجرورُ) لَكانَ أَولى؛ لأنَّ المحلَّ لِلمَجرورِ وحدَه على الأصحِّ، لا لهما معاً، خِلافاً لابنِ مالكٍ.

ثمَّ شرطُ كلٍّ مِن الظَّرفِ والمَجرورِ أنْ يَكونَ تامًّا، بأَنْ تَتِمَّ به الفائدةُ إذا قُرِنَ بالمُبتدأ، نحوُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: ٣٥]؛ بخلافِ النَّاقصِ، وهو ما لا تَتِمُّ به الفائدةُ معه، نحوُ: «بَكرٌ أمسِ، وزيدٌ عَنك»؛ لِعَدمِ حُصولِ الفائدةِ به.

(فالظَّرفُ) التَّامُّ الواقعُ خَبراً عن المُبتَدأ (نَحوُ: «زيدٌ عِندَكَ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضِيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدإ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ[1] تَقدِيرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ»، (و) نحوُ: («السَّفرُ غداً»)، وإعرابُه: «السَّفرُ»: مُبتدأٌ، «غداً»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والظَّرفُ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدإ متعلِّقٌ بواجبِ الحَذفِ، تَقدِيرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ».

(وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾)، وإعرابُه: «الرَّكبُ»: مُبتَدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ

---

(١) فيه إشارةٌ إلى أن الخبر في الحقيقةِ إنَّما هو المتعلَّق المحذوف، وأنَّ جعلَ الظرفِ خبراً إنما هو تساهُلٌ لا غيرُ، وقيل: الخبرُ هو الظرفُ، وقيل: هو المجموعُ؛ فالقائلُ بالأول نَظَرَ إلى أنَّ العامل هو الأصلُ وأنَّ مَعمُولَه قَيدٌ له، والقائلُ بالثاني نَظَرَ إلى الظاهر، والقائلُ بالثالث نَظَر إلى تَوقُّفِ مَقصُودِ المُخبِر على كلٍّ مِنهُما؛ قيل: وهو خلافٌ لفظيٌّ، والصحيحُ أنه حقيقيٌّ كما نقله الصبانُ.

والجارُّ والمَجرُورُ نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»، وقَولِه تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

الكواكب الدرية

ضمُّ آخِرِهِ، ﴿أَسْفَلَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه[1]، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتَدإِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ»، و﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبِ صفةٌ لـ﴿أَسْفَلَ﴾[2]، وفي «حَواشي الجلالَين» لِلجَمَلِ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾: الواوُ: عاطفةٌ ما بعدَها على ﴿أَنتُم﴾؛ لأنَّها مُبتدأُ تَقسيمِ أحوالِهم وأحوالِ عَدُوِّهم، ويَجوزُ أنْ تكونَ واوَ الحالِ، وتكونَ الجُملةُ حالاً مِن الظَّرفِ، وهو قولُه تعالى: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾، والرَّكبُ كما في «القاموس»: (رُكْبانُ الإبلِ، وهو اسمُ جمعٍ لراكبٍ، أو جمعٌ له، وهُم: العَشرةُ فصاعداً، وقد يكونُ لِلخَيلِ)، أي: والرَّكبُ كائنونَ بمكانٍ أسفلَ منكم، فـ﴿أَسْفَلَ﴾: مَنصوبٌ على الظَّرفِ، وهو في الحقيقةِ صفةٌ لظرفِ مكانٍ مَحذوفٍ، أي: والرَّكبُ في مكانٍ أسفلَ مِن مَكانِكُم. اهـ، وفي «المُجيد»: أجازَ الأخفَشُ والكسائيُّ والفرَّاءُ: (أسفلُ) ـ بالرَّفعِ[3] ـ على تَقديرِ مَحذوفٍ مِن أوَّلِ الكلامِ، أي: ومَوضعُ الرَّكبِ أسفلُ. اهـ

وقد أَفهَمَ تمثيلُه بالظَّرفِ الزَّمانيِّ والمَكانيِّ أنَّه يَجُوزُ الإخبارُ بكلٍّ منهما، لكنَّ الزَّمانيَّ لا يُخبَرُ به إلَّا عن اسمِ المعنى نحوُ: «السَّفرُ غداً، والصَّومُ يومَ الخَميسِ»، ولا يُخبَرُ به عن الذَّاتِ كما سيَأتي، بِخلافِ المكانيِّ فإنَّه يُخْبَرُ به عن الذَّواتِ نحوُ: «زيدٌ خلفَكَ»، والمعاني نحوُ: «الخيرُ أمامَكَ».

(والجارُّ والمَجرُورُ) التَّامُّ الذي يُخبَرُ بِه عن المُبتدأ **(نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»)**، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدإِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مُستقِرٌّ».

(و) مِثلُه **(قَولُه تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾)**، فالجارُّ والمَجرورُ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرٌ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ».

---

(١) وهو في الحقيقة صفةٌ لِظرف مكان مَحذوف، أي: والركب مَكاناً أسفلَ من مَكانكم. «الدُّر المصون»، وسيَأتي عن الجمل.

(٢) المعروف أنه مُتعلق بـ(أسفلَ) لأنه في الأصل اسمُ تفضيل.

(٣) وقد قُرئ به شُذُوذاً، وخرَّجه بعضُهم على الاتِّساع بجعلِ الظرفِ نفسَ الركبِ.

ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا خَبَراً بِمَحذُوفٍ وُجوباً، تَقدِيرُهُ: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ.

ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عنِ الذَّاتِ، فَلا يُقالُ: «زَيدٌ اليَوْمَ»، ....

الكواكب الدرية

(ويَتَعَلَّقُ الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقعَا خَبراً)، أو صِلةً أو صِفةً أو حالاً، (بِمَحذُوفٍ) وُجوباً[1]، فلا يَجوزُ إظهارُه في الكلامِ.

ولا بُدَّ مِن تقديرِه كَوناً عامًّا كـ«الحُصولِ، والاستِقرارِ، والكَونِ، والثُّبوتِ، والوُجودِ، والوُقوعِ»، فيَتعيَّنُ تقديرُ واحدٍ مِن هذه. ثُمَّ الذي ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ أنَّ الأرجَحَ تقديرُ المتعلَّقِ في غيرِ الصِّلةِ بِصِيغةِ الاسم، فلِذا قال المصنِّفُ: (تَقدِيرُه: كائنٌ، أو مُستَقِرٌّ)؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المَحذوفَ المقدَّرَ بما ذُكِرَ هو الخبرُ وحدَه، وقيل: الخبرُ هو المَذكورُ دونَ المَحذوفِ، وقيل: هو مَجموعُهما؛ أمَّا في الصِّلةِ فيَجبُ تَقديرُه فِعلاً مُطلقاً.

ولا يجوزُ تَقديرُ المتعلَّقِ كوناً خاصًّا كـ«قائمٌ، وجالِسٌ»، إلَّا لِدَليلٍ يَدلُّ عليه، وحينَئِذٍ يكونُ الحذفُ جائزاً لا واجِباً.

وإذا قَدَّرْنا المتعلَّقَ المَحذوفَ لفظَ «كائِنٍ»، فهو مِن «كانَ» التَّامَّةِ بمعنَى: «حَصلَ، وثَبتَ»، والظَّرفُ بِالنِّسبةِ إليه لَغوٌ، أي: غيرُ مُتحمِّلٍ لِلضَّميرِ، ولو جَعلْناهُ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، لَكانَ الظَّرفُ في مَوضعِ الخبرِ بِتَقديرِ «كانَ» أُخرى، وعندَ ذلك تَتَسلسَلُ التَّقديراتُ. قاله في «الدُّرَرِ البَهِيَّةِ».

(ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عن الذَّاتِ)، والمرادُ بِه[2]: ما قامَ بِنَفسِهِ، ويُقابلُها: العَرَضُ، وهو: ما لا يَقومُ بِنَفسِهِ، ويُقالُ له: اسمُ المَعنى، (فلا يُقالُ: «زَيدٌ اليومَ»)، ولا: «عمرٌو غداً»؛ لعدمِ الفائدةِ؛ إذ لا تَختصُّ الذَّاتُ بزمنٍ دُونَ زمنٍ، فإذا أفادَ الإخبارُ به عن الذَّاتِ بأنْ كانَ المُبتدأُ عامًّا والزَّمانُ خاصًّا، كـ«نحنُ في شَهرِ رمضانَ، والنَّاسُ في زمانٍ طيِّبٍ»، جازَ الإخبارُ به؛ لِحُصولِ الفائدةِ بِتَخصِيصِ الزَّمانِ.

---

(١) هذا الحرفُ من المتن في غير الطبَعات الثلاث.

(٢) أي: بالذات، ولعلَّه عبَّر بالتأنيث، بدليل قوله الآتي: ويقابلُها.

وإنَّما يُخبَرُ بِهِ عنِ المَعانِي، نَحوُ: «الصَّومُ اليَوْمَ»، و«السَّفَرُ غداً»؛ وقَولُهُم: «اللَّيلَةَ الهِلالُ» مُؤَوَّلٌ.

قال ابنُ عنقاء: والحقُّ جوازُ نحوِ: «زيدٌ في زمانٍ طابَ لَه» وإنْ كانَ المُبتدأُ خاصًّا؛ لِوُجودِ الفائدةِ، فالمَدارُ عليها. اهـ

(وإنَّما يُخبَرُ بِه) أي: بِظَرفِ الزَّمانِ (عَنِ المَعانِي)، جمعُ «معنًى»، وهو: ما عدَا الذَّاتَ مِن الأَعْراضِ، كالصَّومِ، والسَّفرِ؛ لأنَّ الأحداثَ أفعالٌ وحرَكاتٌ وغيرُهما، فلا بُدَّ لكلِّ حَدثٍ مِن زمانٍ يَختَصُّ به، ففي الإخبارِ به عنها فائِدةٌ، بخلافِ الذَّواتِ، فإنَّ نِسبَتَها إلى جميعِ الأزمِنَةِ على السَّواءِ، فلا فائدةَ في الإخبارِ بِالزَّمانِ عنها. قاله الأزهريُّ، (نَحوُ: «الصَّومُ اليومَ»)، وإعرابُه: «الصَّومُ»: مُبتدأٌ، «اليَومَ»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدإِ مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ، وكذا تَقولُ في قَولِه: (و«السَّفرُ غداً»).

وأشارَ المصنِّفُ بالتَّمثيلِ بما ذُكِرَ إلى أنَّ شرطَ الحدَثِ الذي يُخبَرُ عنه بِالزَّمانِ: أنْ لا يَكونَ مُستمِرًّا؛ فإنَّ الصَّومَ والسَّفرَ كلٌّ منهما غيرُ دائِمِ الوُقوعِ، فإنْ كانَ الحدَثُ مُستَمِرَّ الوُقوعِ نحوُ: «طُلوعُ الشَّمسِ يومَ الجمعةِ»، فلا فائِدةَ فيه؛ لأنَّ طلوعَها مُستمِرٌّ.

(وقَولُهُم) أي: العربِ: («اللَّيلةَ الهِلالُ») بِنَصبِ «اللَّيلةَ» على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، و«الهلالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقولُهم: «اليومَ خمرٌ» ونحوُ ذلك ممَّا ظاهرُه أنَّه أُخبِرَ فيه بظرفِ الزَّمانِ عن الذَّاتِ: (مُؤَوَّلٌ) بتقديرِ مُضافٍ إلى اسمِ الذَّاتِ؛ لِيَكونَ الظَّرفُ خبراً عن معنًى لا عن ذاتٍ، فيُقدَّرُ في المثالَينِ المَذكورَينِ: «رُؤيةُ الهلالِ، وشُربُ خمرٍ».

وما ذَهبَ إليه المصنِّفُ مِن كونِ ذلك مؤوَّلاً بما ذُكرَ هو مَذهبُ جُمهورِ البصريِّينَ، حيثُ قالُوا: ولا يُخبرُ بالزَّمانِ عن الذَّاتِ مُطلَقاً، وأمَّا على قَولِ مَن قال: إنَّه إذا كانَ اسمُ الذَّاتِ مثلَ اسمِ المعنى في وُقوعِهِ وقتاً دُونَ وقتٍ نحوُ: «الوَردُ في أيَّارَ[1]، والهلالُ اللَّيلةَ، والرُّطَبُ شَهرَي رَبيعٍ»، جازَ الإخبارُ عنه بالزَّمانِ، فإنَّه لا حاجةَ إلى تقديرٍ في مِثالِ المتنِ؛ لِشَبَهِ الهلالِ

(١) بِالمنع من الصرف لِلعَلَمية والعُجمة؛ لأنه شهرٌ رُومي.

ويَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ؛ نَحوُ: «زَيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦].

الكواكب الدرية

باسمِ المعنى مِن جهةِ أنَّه يَحدُثُ في وَقتٍ دونَ آخَرَ. ويَجوزُ رفعُ «اللَّيلة» على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، و«الهلالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ حينئِذٍ: «الليلةُ ليلةُ الهلالِ».

(**ويَجُوزُ تَعدُّدُ الخَبرِ**) مع كونِ المُبتدإ واحداً؛ لأنَّ الخبرَ كالنَّعتِ، والشَّيءُ الواحدُ يَجوزُ أنْ يُنعَتَ بِنُعوتٍ مُتعدِّدةٍ، ولأنَّ الخبرَ محكومٌ به على المُبتدأ، ولا يَمتنِعُ أنْ يُحكَم على الواحِدِ بأحكامٍ مُتعدِّدةٍ، (**نَحوُ: «زَيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»**)، أي: يَنْثُرُ الكَلامَ ويَنْظِمُهُ، فالكاتبُ هُنا[١] النَّاثرُ لِلكلامِ، والشَّاعرُ هو النَّاظمُ له. **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «كاتبٌ»: خبرٌ، «شاعرٌ»: خبرٌ ثانٍ، وقولِهِ تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾)، **وإعرابُه**: «هو»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ، ﴿ٱلْغَفُورُ﴾: خبرٌ أوَّلُ، ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: خبرٌ ثانٍ، ﴿ذُو﴾: خبرٌ ثالثٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و﴿ٱلْعَرْشِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: خبرٌ رابعٌ، ﴿فَعَّالٌ﴾: خبرٌ خامسٌ، وهو مِن أمثلةِ المبالغةِ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿لِّمَا يُرِيدُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ باللَّامِ مُتعلِّقٌ بـ﴿فَعَّالٌ﴾، وجُملةُ ﴿يُرِيدُ﴾: صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تقديرُه: يُريدُه.

وقد أَفهمَ تمثيلُه أنَّ الخبرَ إنَّما يَتعدَّدُ إذا استقلَّ بِالخبريَّةِ، فإنْ لم يَستَقِلَّ نحوُ: «هذا حُلوٌ حامضٌ»، فلا تَعدُّدَ، بل تقولُ: «هذا»: مُبتدأٌ، و«حُلوٌ حامضٌ»: خبرٌ؛ لأنَّهما بمعنَى خبرٍ واحدٍ، أي: «مُزٌّ»، ليس[٢] بتامِّ الحلاوةِ، ولا بِتامِّ الحُموضةِ[٣]، ولا يَجوزُ أنْ يُعربَ الثَّاني منهما بدلاً، ولا صِفةً، ولا خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ؛ لأنَّ المرادَ أنَّه جمعَ الطَّعمَينِ، بِخلافِ الأخبارِ المتعدِّدةِ كالمثالَينِ السَّابقَينِ، فإنَّه يجوزُ أنْ يُعربَ ما بعدَ الخبرِ الأوَّلِ خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: زيدٌ كاتبٌ، هو شاعرٌ، هو الغفورُ هو الوَدودُ هو ذُو العرشِ... إلخ.

---

(١) أي: وإلَّا ففي غيرِه يُراد به الذي يكتُب بمعنى يخطُّ الحرُوف والكلمات. وقد يُطلق بمعنى العالِم.

(٢) تفسير للمُزّ.

(٣) أي: ولكنَّه بينهما.

وقَدْ يتقَدَّمُ على المُبْتَدَإِ جَوازاً نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»، ووُجُوباً نَحوُ: «أينَ زَيدٌ؟»، و«إِنَّما عِندَكَ زَيدٌ»، ....

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ في الآيةِ قُرئَ بالرَّفعِ على أنَّه خبرٌ، وبالجرِّ على أنَّه نَعتٌ لِلعرشِ، والقراءتانِ سَبعِيَّتانِ[1].

(وقد يَتقدَّمُ) أي: الخبرُ (على المُبتَدَأ)؛ تَقدُّماً (جَوازاً) أي: جائزاً، وإلَّا فالأصلُ فيه أنْ يكونَ مؤخَّراً عن المُبتدأ؛ لأنَّه إنَّما يُؤتَى به لِبَيانِ حالِ المُبتدأ، والدَّالُّ على حالِ الذَّاتِ مُتأخِّرٌ عنها طبعاً، (نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»)، فـ«زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، وإنَّما قُدِّمَ على خِلافِ الأصلِ لِغَرضِ التَّخصِيصِ؛ لأنَّ غرضَ المتكلِّمِ الإخبارُ بأنَّه ليس في الدَّارِ غيرُه، ولو قال: «زيدٌ في الدَّارِ» لما أفادَ أنَّه ليس فيها غيرُه.

(و) يَتقدَّمُ (وُجُوباً) أي: واجباً، وذَلك في أربعِ مسائلَ:

الأُولى: أنْ يكونَ الخبرُ ممَّا له صدرُ الكلامِ، كأسماءِ الاستِفهامِ (نَحوُ: «أينَ زَيدٌ؟»)، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«أينَ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ وجوباً؛ لأنَّ الخبرَ المُفردَ إذا تَضمَّنَ ما له صَدرُ الكلامِ كالاستِفهامِ وجبَ تَقديمُه، بِخلافِ ما إذا كانَ الخبرُ المتضمِّنُ لما ذُكِرَ جُملةً، فلا يَجبُ تَقديمُه نحوُ: «زيدٌ مَنْ أبوه؟»؛ لأنَّ تأخيرَه لا يُخرِجُه عمَّا يَستحِقُّه مِن الصَّدارةِ؛ لِوُقوعِهِ صدرَ الجُملةِ التي وقعَ فيها، وظاهرٌ أنَّه يَتعَيَّنُ إعرابُ «أينَ» خبراً مقدَّماً، ولا يجوزُ أنْ يُعرَبَ مُبتدأً و«زيدٌ» خبراً؛ لأنَّ «زيداً» معرفةٌ، و«أينَ» ظرفٌ نكرةٌ.

(و) **الثَّانيةُ**: أنْ يكونَ المُبتدأُ مَحصوراً نحوُ: («إنَّما عِندَك زَيدٌ»)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، و«ما»: كافَّةٌ لـ«إنَّ» عنِ العملِ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه[2] في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقُدِّمَ الخبرُ فيه وُجوباً لغرضِ أنْ يكونَ المُبتدأُ مَحصوراً؛ لأنَّ المعنى: ما عندَك إلَّا زيدٌ، ولو أُخِّرَ لأَوْهَمَ أنَّ المحصُورَ فيه هو الخَبرُ.

---

(١) قرأ بالجرِّ حمزة والكسائي، وقرأ بالفتح الباقون.

(٢) أي: وما أُضيف هو إليه.

وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] و«في الدَّارِ رَجُلٌ».

وقَد يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سَلامٌ عَلَيكُمْ أَنتُمْ قَومٌ مُنْكَرُونَ، ....

الكواكب الدرية

(و) **الثَّالثةُ**: أنْ يكُونَ في المُبتدإِ ضميرٌ مُتَّصلٌ يَعودُ على الخبرِ، نحوُ: (**قَولِه تَعالى**: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿أَمْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿عَلَىٰ قُلُوبٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، «أَقْفالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وإنَّما وجبَ تقديمُ الخبرِ لِئَلَّا يَلزمَ عَودُ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ.

(و) **الرَّابعةُ**: أنْ يُوقِعَ تأخيرُ الخبرِ في لَبسٍ ظاهرٍ، (**نَحوُ**: «**في الدَّارِ رَجُلٌ**»)، **وإعرابُه**: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وإنَّما وَجَبَ تقديمُ الخبرِ لأنَّه لو قيلَ: «رجلٌ في الدَّارِ» لَالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفةِ؛ إذ يُحتمَلُ حينئِذٍ في الجارِّ والمَجرورِ أنْ يكونَ خبراً، وأنْ يكونَ صفةً لـ«رجلٌ»[1]؛ لأنَّ النَّكرةَ تَطلُبُ الظَّرفَ والجارَّ والمَجرورَ والجُملةَ لِتَختصَّ بها طَلباً حثيثاً، فالتُزِمَ التَّقديمُ دَفعاً لهذا الإلباسِ.

(**وقَد يُحذَفُ كلٌّ مِن المُبتَدإِ والخَبرِ**) حذفاً (**جَوازاً**)، والأصلُ فِيهما الثُّبوتُ، لكنْ جَوَّزُوا حذْفَ أحدِهما عندَ وُجودِ قرينةٍ تَدلُّ على ذَلك المَحذوفِ، وقد اجتمَعَ حذفُ كلٍّ مِنهما وإبقاءُ الآخَرِ فِيما مَثَّلَ به المصنِّفُ بِقَولِهِ: (**نَحوُ**: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿سَلَٰمٌ﴾: مُبتدأٌ، وهو نَكرةٌ ولكنَّ المسوِّغَ له الدُّعاءُ، وخبرُه مَحذوفٌ، أي: عليكم، و﴿قَوْمٌ﴾: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ أي: أنتُم، ﴿مُّنكَرُونَ﴾: نَعتٌ لـ﴿قَوْمٌ﴾. وإذا دارَ[2] الأمرُ بينَ كونِ المَحذوفِ مُبتدأً أو خبراً[3]، فقِيل: الأَولى أنْ يَكونَ المَحذوفُ هو المُبتدأَ؛ لأنَّ الخبرَ مَحطُّ الفائدةِ، وقيل: الخبرُ؛ لأنَّ التَّجوُّزَ في آخرِ الكلمةِ أسهَلُ، وقيلَ بِالتَّخييرِ، وقدَّرَ المصنِّفُ المُبتدأَ والخبرَ المَحذُوفينِ في الآيةِ بِقَولِهِ: (**أي: سَلامٌ عليكُم أَنتُمْ قَومٌ مُنكَرُونَ**).

---

(١) فيَبقى المخاطَب منتظراً للخبر حينئذٍ.

(٢) كان الأَولى تأخيرَ هذه المسألةِ بعد تقدير المصنِّف لِلمحذوفَين في الآية.

(٣) الأَولى: (وخبراً)؛ لأن الدَّوران يكون بينَهما.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ ....

الكواكب الدرية

وقد يُحذَفُ كلٌّ مِنهما جَوازاً[١]، وذلك نحوُ قولِكَ: «نعَمْ» في جوابِ: «أزيدٌ قائمٌ؟» أي: نعَمْ زيدٌ قائمٌ.

وقد يَجِبُ حَذفُ[٢] كلٍّ مِنهما، فيَجِبُ حذفُ المُبتدإ في أربعِ مَسائلَ لم يُنبِّهْ عليها المصنِّفُ اختِصاراً:

الأُولى: إذا أُخبِرَ عنه بِنَعتٍ مَقطوعٍ لغرضِ المدحِ، كـ«مررتُ بزيدٍ الكريمُ» برفعِ «الكريمُ» خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً، أي: هو الكريمُ، أو لِغَرضِ الذَّمِّ كـ«مررتُ بعَمرٍو اللَّئيمُ» برفعِ «اللَّئيمُ»، أو لغرضِ التَّرحُّمِ كـ«مررتُ بزيدٍ المسكينُ» برفعِ «المسكينُ».

الثَّانيةُ: إذا أُخبرَ عنه بمَخصوصٍ بمدحٍ على أحدِ وَجهَينِ في إعرابه، نحوُ: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ» برفعِ «زيدٌ» خبراً لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً، أي: هو زيدٌ؛ أو ذمٍّ نحوُ: «بِئْسَ الرَّجلُ بكرٌ» برفعِ «بكرٌ» خبراً لمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو بكرٌ.

والوجهُ الثَّاني يُعرَبُ كلٌّ مِن «زيدٌ، وبَكرٌ» مُبتدأً، والجُملةُ قبلَه خبرُه، وعليه مَشى ابنُ هشامٍ في «شَرح القطر» في (بابِ نِعْمَ وبِئْسَ)[٣].

الثَّالثةُ: إذا أُخبرَ عنه بِصَريحِ القَسَمِ، نحوُ: «في ذِمَّتي لَأَفْعَلَنَّ»، فـ«في ذِمَّتي»: خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً لِسَدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّه، أي: في ذِمَّتي يمينٌ أو مِيثاقٌ أو عهدٌ لأَفْعَلَنَّ.

الرَّابعةُ: إذا أُخبِرَ عنه بمصدَرٍ جيءَ بِه بدلاً مِن اللَّفظِ بفعلِهِ، أي: بدلاً مِن تَلفُّظِهم بفعلِ المصدرِ، نحوُ: «صبرٌ جميلٌ»، فـ«صبرٌ»: خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقدِيرُه: صَبري صبرٌ جميلٌ.

(**وَيَجِبُ حَذفُ الخَبرِ**) في أربعِ مَسائلَ أيضاً، وذلك حيثُ وُجِدَ مع القرينةِ الدَّالَّةِ على الحذفِ لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّه:

---

(١) أي: مِن جملةٍ واحدةٍ لا مِن جملتَين كالذي قبله، وإن أوهم كلامُه أنه تكرارٌ لِكلام المتن.

(٢) هذا من كلامِ الشارح، وسيأتي في المتن قولُه: (ويجبُ حذف الخبر...)، وخُولف ذلك في طبعةٍ، فجُعل ما هنا عدَا (قد) من المتن وجُعل نظيرُه الآتي من الشَّرح، وفيه مِن تَفكيك العبارات ما لا داعيَ لَه.

(٣) انظر: «شرح القطر» (ص٣٤٠) بتَحقيقنا.

بَعدَ «لَولَا» نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لَولَا أَنْتُمْ مَوجُودُونَ، ....

الكواكب الدرية

الأُولى: (بَعدَ «لَولَا») الدَّالَّةِ على امتِناعِ الشَّيءِ لوُجودِ غيرِهِ، (نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَوْلَآ﴾: حرفُ امتِناعٍ لوجودٍ، ﴿أَنتُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ، اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ «لولا»، «كُنَّا»: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«نا»: المدغَمةُ[1] ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وخبرُ المُبتدإِ مَحذوفٌ وجوباً، أشارَ المصنِّفُ إلى تَقديرِهِ بقولِهِ: (أي: **لَولا أَنتُمْ مَوجُودُونَ**)، وإنَّما حُذِفَ لوجودِ القرينةِ الدَّالَّةِ على حَذفِهِ، وهي كلمةُ «لولا»؛ لِدَلالتِها على الوُجودِ، ووجبَ حذفُه لقيامِ الجوابِ مَقامَهُ.

ثمَّ تَقديرُ المصنِّفِ للخبرِ المَحذوفِ بـ«مَوجودُون» أَولى؛ لأنَّه كونٌ عامٌّ، فيُوافِقُ ما ذكرَه الفاكهيُّ تبعاً لابنِ هشامٍ وغيرِه مِن أنَّه إنَّما يجبُ حذفُ الخبرِ إذا كانَ كوناً مُطلقاً، ويُقالُ له: الكونُ العامُّ، نحوُ: «لولَا زيدٌ لأَكرَمْتُكَ»، أي: لولا زيدٌ مَوجودٌ لَأَكْرَمْتُكَ، فالإكرامُ مُمتنِعٌ لوجودِ زيدٍ، لا لمعنًى زائدٍ على وجودِهِ.

فإنْ كانَ امتِناعُ الجوابِ لمعنًى زائدٍ على وُجودِ المُبتدأ، فالخبرُ كونٌ مُقيَّدٌ، ويُقالُ له: الكونُ الخاصُّ، كما إذا قيل: «هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك؟» فتقولُ: «لولا زيدٌ لَهلكتُ»، تُريدُ: لولا إحسانُ زيدٍ إليَّ لهلكْتُ، فالهلاكُ ممتنعٌ لإحسانِ زيدٍ، فالخبرُ كونٌ مقيَّدٌ بالإحسانِ، فهو شيءٌ زائدٌ على وجودِ زيدٍ.

فإنْ دلَّتْ قرينةٌ على حَذفِهِ كهذا المثالِ، ونحوِ: «لولا أنصارُ زيدٍ ما سَلِمَ»، أي: لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوهُ ما سَلِمَ[2]، جازَ حذفُه.

وإنْ فُقِدَتِ القرينةُ تَعيَّنَ ذكرُه، نحوُ: «لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ»، ونحوُ قولِهِ ﷺ: «**لولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ، لَبَنَيتُ الكَعْبَةَ على قَواعِدِ إِبْراهِيمَ**»[3]، فـ«قومُكِ»: مُبتدأٌ، و«حَديثُو»: خبرُه، وإنَّما لم يُحذَفْ لِكونِهِ مُقيَّداً بِالحداثةِ، قالَ الفاكهيُّ: والظَّاهرُ أنَّ الآيةَ

---

(١) أي: المدغَمُ فيها نون (كان).

(٢) إذ دلالةُ المبتدأ على النُّصرة تدلُّ على أن المحذوف شيءٌ يدلُّ على الحِماية.

(٣) أخرَجه البخاري (١٢٦) بنحوِه من حديث عائشة رضي الله عنها.

. . . .

الكواكب الدرية

التي مَثَّلَ بها المؤلِّفُ ممَّا الخبرُ فيه كونٌ خاصٌّ، وأنَّ تقديرَهُ: (لولا أنتُم صَدَدْتُمونا) بِدليل ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ﴾، نبَّه عليه ابنُ هشامٍ وغيرُه. اهـ[1]

قُلتُ: لكنَّ ابنَ هشامٍ مثَّلَ في «قَطر النَّدى» بالآيةِ المَذكورةِ لِوُجوبِ حذفِ الخبرِ بعدَ «لولا»، واعترضَهُ الفاكهيُّ في شَرحِهِ وقال: الأَولى التَّمثيلُ بما يَكونُ الخبرُ فيه كوناً مُطلَقاً. اهـ[2]

والاعتِراضُ مبنيٌّ على ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ والرُّمَّانيُّ[3] والشَّلوبين وغيرُهم مِن التَّفصيلِ بين ما إذا كانَ الخبرُ كوناً مُطلقاً، فيَجبُ حذفُه، أو كوناً مُقيَّداً، فيَجبُ ذِكرُه، إلَّا عندَ قرينةٍ تَدلُّ على حذفِهِ، فيُحذَفُ جوازاً.

والذي عليه الجُمهورُ أنَّ الخبرَ بعدَ «لولا» لا يكونُ إلَّا كوناً مُطلقاً، فيجبُ حذفُه دائِماً، ويكونُ تقديرُ الخبرِ عِندَهم: «مَوجودٌ، أو كائنٌ»، فعلى هذا ما سلَكه المصنِّفُ مِن تَقديرِ: «مَوجودون» لا اعتراضَ عليه، بل هو جَريٌ على ما ذهبَ إليه الجُمهُورُ.

فإنْ قُلتَ: إذا أوجَبَ الجمهورُ حذفَ الخبرِ بعدَ «لولا» دائماً، وأنَّه لا يُذكَرُ أصلاً، فما يُجيبونَ به عمَّا جاء فيه الخبرُ مُثبَتاً، نحوُ: «لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ»؟

قُلتُ: أَوجبُوا في مثلِ هذا جَعْلَ الكونِ المقيَّدِ مُبتَدأً، فيُقالُ: «لولَا مُسالَمَةُ زيدٍ إيَّانا - أي: مَوجودةٌ - ما سَلِمَ»، وأمَّا الحديثُ السَّابقُ فأجابُوا عنه بأنَّ هذه الرِّوايةَ لم تَثْبُتْ بهذا اللَّفظِ مِن طريقٍ صَحيحٍ[4]، والرِّواياتُ المَشهُورةُ: «لَولَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ»، و«لَولَا حِدْثانُ قَومِكِ»، و«لَولَا حَدَاثَةُ قَومِكِ»، وعلى هذه الرِّواياتِ الصَّحيحةِ لا إشكالَ في ذلك.

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢٢٩). وانظر رأيَ ابن هشام في «شرح القطر» (ص٢٤١) و«شرح اللمحة» (١/٤١٧)، والتقدير هناك: لولا أنتم ضلَّلتُمونا.

(٢) «مُجيب الندا» (ص٢٣٧).

(٣) هو أبو الحَسن علي بن عيسى الرُّماني، باحثٌ مُعتزلي مُفسِّر من كِبار النُّحاة، مَولده ووفاته ببغداد، له نحوُ مائة مصنف، منها «شرح أصول ابن السَّراج» و«شرح سِيبويه» و«مَعاني الحروف». تُوفي سنة (٣٨٤هـ).

(٤) الصواب ثُبوتُها كما أشَرنا إليه سابقاً عند تخريج الحديث من «البُخاري»، قال الصبان: الخِطاب لعائشةَ، ومِمَّن رَوى هذه الروايةَ البُخاري في كتاب العِلم مِن «صَحيحه»، فما نُقل عن ابن أبي الرَّبيع مِن أنه لم يَقِف على وُرودها من طَريق صَحيح فيه ما فِيه. اهـ

وبَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ نَحوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لَعَمرُكَ قَسَمِي، وبَعدَ واوِ المَعِيَّةِ نَحوُ: «كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ»، أي: مَقرُونَانِ، ....

الكواكب الدرية

(و) **المسألةُ الثَّانيةُ**: أنْ يكونَ الخبرُ واقعاً (**بَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ**)، وهو ما يُعلَمُ بمُجرَّدِ لفظِهِ كونُ النَّاطقِ به مُقسِماً؛ لكونِ ذلك اللَّفظِ لا يُستعمَلُ إلَّا في القَسَمِ، (**نحوُ**: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾) بفتحِ العَينِ، مِن «عَمِرَ الرَّجلُ» بكسرِ الميمِ: إذا عاشَ زمناً طويلاً، ثُمَّ استُعملَ في القَسَمِ مُراداً به الحياةُ، أي: وحَياتِكَ يا محمَّدُ إنَّهم - أي: كفَّارَ قريشٍ - لَفي سَكرتِهم يَعمَهونَ، وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عَمْرُ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وهو[1] صريحٌ في القَسَمِ، وخبرُه مَحذوفٌ قَدَّرَهُ المصنِّفُ بقولِهِ: (**أي: لَعَمْرُكَ قَسَمِي**)، وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ «عَمْرُكَ» عليه، ووَجَبَ لسدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّه.

ومِن القَسَمِ الصَّريحِ «أيمُنُ اللهِ لَأَفعَلَنَّ»، أي: «أيمُنُ اللهِ يَميني أو قَسَمي».

فخرجَ غيرُ الصَّريحِ نحوُ: «عَهدُ اللهِ لَأَفعَلَنَّ»، فإنَّه لا يجِبُ حذفُ الخبرِ بَعدَه؛ لأنَّ عهدَ اللهِ غيرُ مُلازمٍ للقَسمِ؛ إذ يُستَعْمَلُ في غيرِهِ نحوُ: «عهدُ اللهِ يَجِبُ الوفاءُ به»، ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلَّا بِذِكرِ المقسَمِ عليه.

(و) **الثَّالثةُ**: أنْ يكونَ الخبرُ واقعاً (**بَعدَ واوِ المَعِيَّةِ**)، أي: العاطفةِ لاسمٍ آخرَ على المُبتَدأ، (**نَحوُ: كلُّ صانعٍ وما صَنَعَ**)، وإعرابُه: «كلُّ»: مُبتدأٌ، و«صانعٍ»: مُضافٌ إليه، والواوُ: حرفُ عطفٍ دالٌّ على المعيَّةِ، و«ما»: مصدريَّةٌ تَسْبِكُ ما بعدَها مصدراً مَعطوفاً على «كلُّ صانعٍ»، والتَّقديرُ: كلُّ صانعٍ وصَنْعَتُهُ، والخبرُ مَحذوفٌ يُقدَّرُ بعدَ المَعطوفِ كما قالَهُ المصنِّفُ، (**أي: مَقرُونانِ**)، وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ واوِ المعيَّةِ على المقارَنةِ، ووجبَ لقيامِ المَعطوفِ مَقامَهُ.

ومِثْلُ هذا التَّركيبِ ما شابَهَهُ ممَّا أُضيفَ فيه «كلٌّ» إلى نكرةٍ مَعطوفٍ[2] عليه ما هو مَقرونٌ

---

(١) أي: المبتدأ المذكور، أو هذا اللفظُ.

(٢) الوجهُ: (معطوفاً)، أي: على (كل) المضافةِ لِما ذُكر؛ إذ العطفُ إنما هو عليها لا على النكرة الواقعةِ مضافاً إليه، إلا أن يكونَ ناظراً إلى المعنى باعتبار أن (كل) إنما جيء به لِلعُموم لا أكثر، فحينئذٍ يصحُّ الجرُّ في (معطوفٍ) على أنه نعتٌ لـ(نكرة)، لكنْ يُشكِل عليه تذكيرُ الضمير في (عليه) الآتي.

وقَبْلَ الحالِ الَّتِي لا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً، نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائِماً» أي: إذَا كانَ قائِماً.

به، كقَولهم: «كلُّ عملٍ وجَزاؤه، وكلُّ ثوبٍ وقِيمتُهُ، وكلُّ رجلٍ وَصنْعَتُهُ»، أي: تجارَته وحِرفَته.

وقيل: الواوُ نائِبَةٌ عن باءِ المصاحبةِ عَطَفَتْ لفظاً فقَط، وتالِيها مَعطوفٌ لفظاً خبرٌ عن المُبتدإِ معنًى، والتَّقديرُ في المثالِ: كلُّ صانعٍ بما صَنعَ.

فإنْ لم تكنِ الواوُ نصًّا في المعيَّةِ كما إذا قُلتَ: «زيدٌ وعَمرٌو» وأَرَدْتَ الإخبارَ باقتِرانِهما، جازَ حَذفُه اعتِماداً على أنَّ السَّامعَ يَفهَمُ مِن ذلك معنَى الاقترانِ، ويجوزُ ذِكرُه لِعَدمِ التَّنصيصِ على المعيَّةِ.

(و) **الرَّابعةُ**: أنْ يكونَ الخبرُ واقِعاً (**قَبْلَ الحالِ الَّتي لا تَصْلُحُ**) أي: لا يَصِحُّ، كما عبَّرَ به غيرُ واحدٍ (**أنْ تَكُونَ خَبراً**) عن المُبتدإِ المَذكورِ قبلَها، (**نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائماً»**)، وإعرابُه: «ضَرْبي»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، و«ضَرْبُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعلُه مُضافٌ إليه، و«زيداً»: مَفعولٌ به، و«قائماً»: حالٌ مِن ضميرٍ عائدٍ على زيدٍ مُستَترٍ في «كانَ» المَحذوفةِ هي والخبرُ وما تعلَّقَ به، وتَقديرُ ذلك: (**أي**): حاصلٌ (**إذَا كانَ قائماً**)، فـ«حاصلٌ»: خبرُ المُبتدأ، و«إذا»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ«حاصلٌ»، و«كانَ»: تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرٌ يَعودُ على زيدٍ، و«قائماً»: حالٌ مِن الضَّميرِ في «كانَ»، ثمَّ حُذِفَ «حاصلٌ» كما تُحذَفُ مُتعلَّقاتُ الظُّروفِ العامَّةِ، فبقيَ الظَّرفُ والحالُ، فاستُغنيَ بالحالِ عن الظَّرفِ لِدلالتِها عليه[١]، فحُذفَ الظَّرفُ وهو «إذا»[٢]، والتُزِمَتِ الحالُ، وسَدَّتْ مسَدَّ الخبرِ، ولم يَصِحَّ جعلُها خبراً لأنَّ «ضَرْبي» وصفٌ في المعنى، والضَّربُ لا يُوصَفُ بالقيامِ، فلا يُقالُ: «ضَرْبي قائمٌ». ولا يَجوزُ جعلُ «كانَ» ناقصةً، والمَنصوبِ خبرَها؛ لأنَّ هذا المَنصوبَ مُلتَزَمٌ تَنكِيرُه،

(١) زاد الفاكهي: لأن الحالَ يُشابه ظرفَ الزمان... إلخ كلامِه.

(٢) الصحيح: (وهو إذا كان) كما عبَّر به الفاكهي.

. . . .

الكواكب الدرية

ويَقَعُ موقعَ[١] الجُملة الخبريَّة مُقترِنةً بالواوِ كحَديثِ: «**أَقْرَبُ ما يَكُونُ العَبْدُ مِن رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ**»[٢].

ثمَّ ما ذُكِرَ مِن حَذفِ الخبرِ قبلَ الحالِ الممتَنعِ كونُها خبراً ليسَ مَخصوصاً بهذا التَّركيبِ، بل يُلْحَقُ به ما في مَعناه ممَّا صُدِّرَ بمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعِلِهِ أو مَفعولِهِ، بعدَه حالٌ مِن أحدِهما، نحوُ: «قِيامُك مُحسِناً»، أو صُدِّرَ بمؤوَّلٍ بالمصدرِ مِن أَفْعَلِ التَّفضيلِ مُضافٍ[٣] إلى مَصدرٍ مَذكورٍ بعدَ ذلك المصدَرِ حالٌ مُفرَدةٌ، نحوُ: «أكثَرُ شُرْبي السَّويقَ مَلتُوتاً[٤]»، أو جُملةٌ نحوُ: «**أقرَبُ ما يَكونُ العَبدُ مِن ربِّه وهو ساجِدٌ**»، أي: أقربُ كَونِ العبدِ[٥] مِن ربِّهِ حاصِلٌ إذا كانَ ساجداً.

فلو صَلحَتِ الحالُ لِلإخبارِ بها عن المُبتدأ، لم يَجِبْ حذفُ الخبرِ، نحوُ: «ضَرْبي زيداً شديدٌ»، بل يَتعيَّنُ رفعُ الحالِ ليَكونَ هو الخبرَ، أو يُؤتى بِالخبرِ.



---

(١) الصواب: ويقعُ موقعَه.

(٢) أخرجه مُسلم (١٠٨٣) من حديث أبي هريرةَ ﷺ.

(٣) صفةٌ لـ(مُؤَوَّلٍ)، فلو جُعِلَت (مِن) التي في قَولِه: (مِن أفعلِ التفضيل) بَياناً لَقيل: (مُضافاً) بالنصب على الحاليَّة من مَجرورِها المعرِفة.

(٤) السَّوِيق: طَعام يُتَّخذ من الحِنطة والشعير، والمَلتوت: المَبلول.

(٥) عبارة غيرِه: (أقرَبُ أكوان العبد)، أو (أقربُ أوقاتِ كون العَبد)؛ قال الآلوسيُّ: وهذا لِيَحصُلَ التعدُّدُ فيما أُضِيف إليه أفعَلُ التفضِيل ضرورةَ أنه بعضُ ما يُضافُ إليه.

بابُ العوامِلِ الدَّاخِلةِ على المُبتدَإِ والخبَر

وتُسَمَّى النَّواسِخَ، ونَواسِخَ الابْتِدَاءِ، وهِيَ ثَلاثَةُ أنواعٍ:

الأَوَّلُ: ما يَرفَعُ المُبْتَدَأَ ويَنصِبُ الخَبَرَ، وهُوَ «كانَ» وأَخَواتُها، والحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«لَيسَ»، ....

الكواكب الدرية

بابُ العواملِ الدَّاخلةِ على المُبتدإِ والخبرِ

وهي على ضَربَينِ: أفعالٌ، وحروفٌ.

(وتُسَمَّى) أي: هذه العواملُ: (النَّواسِخَ) مُطلقاً مِن غيرِ قيدٍ، (ونَواسِخَ الابتِداءِ) مُقيَّدةً بالإضافةِ إلى المُبتدإِ لِلاختصاصِ به؛ لأنَّها تَدخُلُ عليه، فتَرفَعُ عنه عملَ الابتداءِ فيه؛ أَخْذاً مِن النَّسخِ وهو الرَّفعُ، وإنَّما نَسَخَتْهُ لأنَّها عواملُ لفظيَّةٌ، والابتداءُ عاملٌ مَعنويٌّ، والعاملُ اللَّفظيُّ أَقوى مِن المعنويِّ.

وكما تَنسَخُ حُكمَ المُبتدإِ تَنْسَخُ أيضاً حُكمَ الخبرِ؛ لأنَّ نَسْخَهَا لِلابتداءِ نَسخٌ لحكمِهِ، وهو رفعُ المُبتدإِ والخَبرِ، فقولُه: (نَواسِخُ الابتداءِ) في قوَّةِ قولِهِ: (نواسخُ المُبتدإِ والخبرِ).

(وهي ثَلاثةُ أَنواعٍ)، والدَّليلُ على ذلك الاستِقراءُ، ولا يُنافي ذلك عَدُّ بعضِهم لها سبعةَ أنواعٍ؛ لأنَّ ذلك بِاعتبارِ أفرادِ الأنواعِ الثَّلاثةِ، فلا يُنافي ما ذكرَه المصنِّفُ[1].

(الأَوَّلُ: ما يَرْفَعُ المُبتَدأَ) غيرَ الرَّفعِ الذي كانَ لَه، (ويَنصِبُ الخَبرَ) الذي كانَ للمُبتدأ، وهذا النَّوعُ صِنفانِ:

صنفٌ مِن الأفعالِ، (وهو: «كانَ» وأخَواتُها)، وتُسمَّى الأفعالَ النَّاقصةَ؛ لِعَدمِ اكتفائِها بمَرفوعِها عن مَنصوبِها.

(و) صِنفٌ مِن الحُروفِ، وهو: (الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ») في النَّفي والجُحودِ والعملِ، وعبَّرَ بالحُروفِ هنا على سَبيلِ المجازِ؛ لأنَّها جمعُ كثرةٍ، والموضعُ مَوضِعُ قلَّةٍ؛ لكونِها أربعةً، وجمعُ القلَّةِ «أَحْرُفٌ»، ولِذا قال الفاكهيُّ: الأَولى الأَحْرُفُ[2].

---

(١) أي: مِن جعلِها ثلاثةً باعتِبار العمل.

(٢) «الفواكه الجَنية» (ص٢٣٢).

وأفعَالُ المُقارَبةِ.

والثَّاني: ما يَنصِبُ المُبْتَدأَ ويَرفَعُ الخَبرَ، وهُوَ «إنَّ» وأخَواتُها، و«لا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

والثَّالِثُ: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ والخَبرَ جَمِيعاً، وهُوَ «ظَنَّ» وأَخَواتُها.

الكواكب الدرية

(و) مِن الصِّنفِ الأوَّل (**أَفعالُ المُقارَبةِ**)، سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّها تُنْبِئُ عن قُربِ حُصولِ أمرٍ لِفاعِلِها[١].

(و) النَّوعُ (**الثَّاني: ما يَنصِبُ المُبتَدأَ ويَرفَعُ الخَبرَ**) رفعاً غيرَ الرَّفعِ الذي كانَ لخبرِ المُبتدأ، (**وهو: «إنَّ»**) بِكَسرِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ، (**وأخَواتُها**) التي تَعملُ عَمَلَها، (**و«لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ**) على سَبيلِ الشُّمولِ، بِخلافِ المحتمِلةِ لنفيِ الجِنسِ ونَفيِ الوَحدةِ، فإنَّها تَعمَلُ عملَ «ليسَ».

(و) النَّوعُ (**الثَّالثُ: ما يَنصِبُ المُبتدأَ والخبرَ جَمِيعاً، وهو: «ظَنَّ» وأَخَواتُها**) ممَّا يُفهِم مَعناها، وتُسمَّى[٢]: أَفعالَ الشَّكِّ واليَقينِ، وأفعالَ القُلوبِ؛ لِتَعلُّقِها بالقِوى الباطِنيَّةِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: اسمِها وهو مَرفوعُها.

(٢) أي: تسامُحاً على سبيل التَّغليب، وإلا فمِن هذا الباب أفعالُ التحويل وهي (صيَّر) وأخواتُها.

فصل

فأمَّا «كانَ» وأَخَواتُها فإنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدأَ تَشْبِيهاً بِالفاعِلِ، ويُسَمَّى اسْمَها، وتَنصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالمَفْعُولِ، ويُسَمَّى خَبَرَها، ....

الكواكب الدرية

(فصلٌ) في النَّوعِ الأوَّلِ

وبدأَ به لأنَّ النَّوعَ الثَّانيَ حُروفٌ، والأصلُ في العملِ أنْ يَكونَ لِلأفعالِ، والنَّوعُ الثَّالثُ وإنْ كانَ أفعالاً إلَّا أنَّ مَفعولَيهِ قد قِيل: إنَّه ليسَ أصلُهما المُبتدأَ والخبرَ، بل هما كمَفعُولَي «أعْطى».

(**فأمَّا «كانَ» وأخَواتُها**) أي: مُشابِهاتُها في العملِ، وفي الدَّلالةِ على تَقريرِ[1] الفاعلِ على صفةٍ تُنسَبُ إليه لا يَتِمُّ الفاعلُ إلَّا باعتبارِها، ولِذلك سُمِّيَتْ ناقِصةً، قاله بَعضُهم، والذي ذكَره المصنِّفُ منها ثَلاثةَ عشرَ فعلاً، وسأُنبِّهُ على زيادةٍ على ذلك إنْ شاءَ اللهُ تعالى، (**فإنَّها تَرفَعُ المُبتَدأَ**) ما لم يَلزَمِ التَّصديرَ كأسماءِ الشَّرطِ، نحوُ: «مَنْ لم يَقُمْ أَقُمْ[2]»، ولا الحَذفَ، كالمخبَرِ عنه بِنَعتٍ مَقطوعٍ كـ«الحمدُ للهِ الحميدُ» بالرَّفعِ على تقديرِ: «هو الحَميدُ»، ولا عدمَ التَّصريفِ نحوُ: «طُوبى لِلمؤمنِ»، ولا الابتِدائيَّةَ بِنَفسِه نحوُ: «أَقَلُّ رجلٍ يَقولُ ذلك إلَّا زيداً»، أو بِغَيرِهِ كمَصحوبِ «إذا» الفُجائيَّةِ، (**تَشبِيهاً بِالفاعلِ**) أي: بفاعلِ الفعلِ المتعدِّي، (**ويُسَمَّى اسمَها**) حقيقةً، وفاعلَها مجازاً.

هذا في حالِ كونِها ناقصةً، فإذا استُعمِلَتْ تامَّةً نحوُ: «قد كانَ المطرُ»، فهو فاعلٌ حَقيقةً، ولا خبرَ لها حينئذٍ كما سيَأتي.

(**وتَنصِبُ الخبرَ**) بِشَرطِ أنْ لا يكونَ جُملةً طَلبيَّةً، ولا إنشائيَّةً؛ (**تَشبِيهاً بِالمَفعُولِ**) في تَوقُّفِ تمامِ فَهمِ الفِعلِ عليه؛ لأنَّها أَشْبَهَتِ الفعلَ التَّامَّ المتعدِّيَ لواحدٍ كـ«ضربَ زيدٌ عَمْراً»، (**ويُسَمَّى خَبرَها**) حقيقةً، ومَفعولاً[3] مجازاً.

---

(١) بالراء، وتصحَّفت في طَبعتَين إلى الدال.

(٢) هذا تمثيلٌ لِلازم الصدرِ الذي لا تدخُلُ عليه (كان) وأخواتها، ولا معنًى له كما ترى، فالصواب نحو: مَن لم يَقُم أضرِبْه.

(٣) انظر لِم لم يقُل: (مفعولَها) كما قال في اسمها: (وفاعلَها)، أو يقُل كالفاكهي: (وفاعلاً) (ومفعولاً) من غير إضافة؟

وهذِهِ الأفعَالُ على ثَلاثةِ أقسامٍ:

أَحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ مِن غَيرِ شَرْطٍ، وهُوَ: «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، ....

الكواكب الدرية

(**وهَذِهِ الأَفعالُ**) يَعني: «كانَ» وأخواتِها (**على ثَلاثةِ أَقسامٍ**):

(**أحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ**) الذي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ (**مِنْ غَيرِ شَرطٍ**)؛ بل يَعمَلُ سواءٌ كانَتْ[1] مُثبَتةً أم مَنفيَّةً، صلةً لـ«ما» الظَّرفيَّةِ أم لا، (**وهو**) ثمانيةُ أفعالٍ:

(«**كانَ**») الدَّالَّةُ على اتِّصافِ اسمِها بِخَبرِها في الزَّمنِ الماضي، إمَّا مع الاستِمرارِ نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، أي: ما زالَ غفوراً ولا يَزالُ كذلك، أو مع الانقِطاعِ نحوُ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ثمَّ كانَ بعدَ ذلك شيئاً مَذكوراً، وقد تكونُ محتمِلةً لهما نحوُ: «كانَ زيدٌ مُبصراً».

(و«**أَمْسَى**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِ خبرِها لاسمِها مساءً، وهو: مِن الزَّوالِ إلى نِصفِ اللَّيلِ، (و«**أَصْبَحَ**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له صَباحاً، وهو: مِن نصفِ اللَّيلِ إلى الزَّوالِ، (و«**أَضْحَى**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له ضُحًى، وهو: مِن بعدِ ارتفاعِ الشَّمسِ كرُمحٍ إلى الزَّوالِ، (و«**ظَلَّ**») الدَّالَّةُ على ثبوتِهِ له نَهاراً، وهو: مِن طُلوعِ الفجرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ، وقيل: يختصُّ بالوقتِ الذي للشَّمسِ فيه ظِلٌّ، وذلك مِن طُلوعِ الشَّمسِ إلى غُروبِها، وقيل: مِن الصَّباحِ إلى الزَّوالِ، وقد تأتي لِلدَّوامِ نحوُ: «ظلَّ فلانٌ عُمُرَه سَفيهاً»، وتَصريفُها: «ظلَّ يَظَلُّ ظُلُولاً»، قالَه[2] الرَّضيُّ، (و«**باتَ**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له ليلاً، ومُضارِعُها: «يَبِيتُ، ويَباتُ»، ومَصدرُها: «بَيْتُوتَةٌ».

وهذه السِّتَّةُ قد تَأتي بمعنَى «صارَ»، فلا تكونُ حينئِذٍ مَوضوعةً لاقترانِ الجُملةِ بأوقاتِها، بل تكونُ دالَّةً على اتِّصافِ الاسمِ بالخبرِ مُطلقاً؛ لا تُفِيدُ الصَّباحَ ولا المساءَ ولا غيرَهما مِن أوقاتِها السَّابقةِ، نحوُ: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقالَ الشَّاعرُ: [الخفيف]

---

(١) أي: أفعالُه.

(٢) أي: تصريفَها. انظر: (٤/ ١٩٤).

الكواكب الدرية

ثُـمَّ أَصْبَحُوا كـأَنَّـهـم وَرَقٌ جَـفَّ، فـأَلْـوَتْ بِـه الـصَّـبَـا والـدَّبُـورُ(١)

وقَولِه تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشَّاعرُ: [الوافر]

أَبِـيـتُ كـأنَّـنـي أُكْـوَى بِـجَـمْـرِ(٢)

(١) البيت: لِعَديِّ بن زيد، لكنَّ روايتَه في «الديوان» وفي الكُتب النَّحويَّة: (ثم أضحَوا)؛ ولعلَّ ما هنا تحريف عند الطَّبع، وأنَّ مرادَ الشارح (أضحوا)، بدليل أنَّ البيت على ما أورَدَه مكسورٌ.
اللغة: (الوَرَق): المضافُ إلى الشَّجر. (جَفَّ): يَبِس. (ألوَت به): ذهَبت به وفرَّقته. (الصَّبا والدَّبورُ): ريحان مُتقابلتان، والأُولى تهبُّ من مطلع الشمس.
المعنى: ذكَر مُلُوكاً بأنهم شادُوا قُصوراً شامخةً ورَفعوا أواوِينَ باذخة، ثم أتاهُم ريبُ المنون فصارُوا كأوراقٍ جفَّت وذرَتها ريحُ الصبا والدَّبور. السُّلطاني.
الإعراب: «ثُم»: حرف عَطف. «أضحَوا»: فعل ماض ناقِص واسمُه. «كأنَّهم»: حرف مُشبَّه بالفعل واسمُه. «وَرقٌ»: خبرُ (كأن) مرفوع. وجملةُ (كأنهم وَرقٌ) في محلِّ نصب خبر (أضحَى). «جفَّ»: فعلٌ ماض، وفاعِله: هو، وجُملة (جفَّ) في محلِّ رفع نَعت لـ(وَرق). «فألوَت»: الفاء: لِلعطف، (ألوَت): فعل ماض والتاء: لِلتأنيث. «به»: مُتعلق بـ(ألوَت). «الصبا»: فاعل مرفوع. «والدَّبور»: عَطفٌ عليه. وجُملةُ (ألوَت...) في محلِّ رفع بالعطف على جُملة (جفَّ).
والشاهد: في قَوله: (أَضحَوا)؛ حيثُ استَعمل الفِعل (أضحَى) بمعنَى (صار) دُون أن يَقصِدَ به وقتاً مُعيَّناً على ما هو الأصلُ فيه.

(٢) صَدرُه:

أَجِـنِّـي كُـلَّـمـا ذُكِـرَت كُـلَـيـبٌ

ويُروى: (أَجِدْني) من الوِجدان، و(قُرَيمٌ) بدلَ (كُليب)، كما يُروى: (أُطوى بجمرِ).
وهو: لِعَمرو بن قَيس المخزُومي.
اللغة: (أجِنِّي) قيل: أصلُها: مِن أجلِ أنِّي، حُذف حرفُ الجر فصار: أجلَ أني، ثُم حُذفت الهمزة من (أجلَ) والهمزة من (أنَّ) واللامُ أيضاً وكُسرت الجِيم. (كُلَيب): اسم قَبيلة، وكذلك (قُرَيم). (أُكوَى): أُحرَق، و(الجَمر): ما يَبقى مُتَوقِّداً من قِطَع الحطَب ونحوِها بعد انطفاء شُعلتِه.
المعنى: أنَّه كلَّما ذُكرت هذه القبيلة ـ وهي قَبيلةُ كُليب ـ تألَّم؛ لأنَّ فيها أحباءَه الذين فارَقَهم.
الإعراب: «أبِيتُ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه مستترٌ فيه وجوباً. «كأنَّني»: (كأنَّ) لِلتشبيه واسمها، والنون: لِلوقاية. «أُكوَى»: مضارع مبني للمفعول، ونائبُ فاعِله: أنَا. «بجَمر»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(أُكوى). وجملة (أُكوَى بجمر) في محلِّ رفع خبر (كأنَّ)، وجملة (كأنني...) في محل نصب خبر (أَبِيت). =

وصَارَ، ....

الكواكب الدرية

أي: أَصيرُ مِن شدَّةِ الحُرقةِ[١].

(و«صارَ») الدَّالَّةُ على انتِقالِ اسمِها مِن صفةٍ إلى صفةٍ، نحوُ: «صارَ زيدٌ فَقيهاً»، أو مِن حَقيقةٍ إلى حَقيقةٍ، نحوُ: «صارَ الطِّينُ خزَفاً»، وتَدُلُّ على زَمانِ الوُجودِ، لا على الماضِي[٢].

وفي معنَى «صارَ»: «آضَ، ورَجعَ، وعادَ، واستَحالَ، وقَعَدَ، وحارَ يَحورُ ـ بالحاءِ والرَّاءِ المهملتَينِ ـ، وارتدَّ، وتَحوَّلَ، وبَقِيَ، وآلَ ـ بمدِّ الهمزةِ ـ وغَدَا، وراحَ»[٣]، كحَديثِ: «**تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً**»[٤]، وحديثِ: «**اُغْدُ عَالماً أَوْ مُتَعَلِّماً**»[٥].

= **والشاهد** في قَوله: (أبيتُ) فإنها بمعنى (أَصِير)، قال ابنُ مالك: وهذا مِن أَصلحِ ما يَتمسَّكُ به جاعلُ (بات) بمعنى (صار)؛ لأنَّ (كُلَّما) تدلُّ على عُموم الأوقات، و(أَبيت) إذا كانَت على أصلها مُختَصَّةٌ بالليل. اهـ قلتُ: ما المانعُ أن يكون المعنى: كُلَّما ذُكرَت ليلاً أو نهاراً أبيتُ على ذلك، فإن كان ذِكرها ليلاً فظاهر، وإن كان نهاراً فإنه يَستَولي عليَّ ويَستمرُّ حتى يَجعلَني أبيتُ على الحالةِ المذكورة، فتأمَّل!

(١) لم يُمثل الشارحُ لـ(أمسى) بمعنى صار، ولو شاءَ لأنشَد قولَ النابغة الذُّبياني:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهلُها احْتَمَلُوا ... أَخْنَى علَيها الَّذِي أَخْنَى على لُبَدِ

(٢) كذا قال أبو حيانَ في «الارتشاف»، والظاهرُ أنه أراد بزَمان الوُجود الزَّمانَ المتَّصِلَ، فـ(صار) في نحو: (صار زيدٌ فقيهاً) تدلُّ على الزَّمان من صَيرُورتِه فقيهاً إلى الحال وهو وقتُ التكلُّم بذَلك، ولا تدلُّ على الماضي المنقطِع كـ(كان) في نحو: (كان عمرٌو مَريضاً)، فافترَقَا من هذه الجِهة، والله أعلَم.

(٣) ذكَر بعضُهم مِنها عشرةً وهي ما عدَا (آل وبقي)، ونظَمها الخُضَري في قوله:

بِمَعْنى صارَ في الأَفْعالِ عَشرٌ: ... تَحَوَّلَ آضَ عادَ ارْجِعْ لِتَغْنَمْ

وراحَ غَدَا اسْتَحالَ ارْتَدَّ فاقْعُدْ ... وحارَ، فَهاكَها واللهُ أَعْلَمْ

(٤) أخرجَه ابنُ ماجَه والترمذي وغيرُهما من حديث عمرَ بن الخطاب ﷺ، قال الصبان: والظاهرُ أنَّ الفِعلَين تامَّان بمَعنى تَذهَب في الغُدوة وتَرجع في الرَّواح أي: المساءِ، فانتِصابُ ما بَعدَهما على الحال. اهـ

(٥) تمامُه: «ولا تَغدُ إمَّعةً فِيما بين ذلك»، وهو مِن كلامِ ابن مَسعود ﷺ، أخرَجه ابنُ عبد البَرِّ في «جامِع بَيان العلم»، وهذا هو المُتداوَلُ في كتب النحو، ويُروى من كلامِه ﷺ بلَفظ: «اغدُ عالماً أو متعلِّماً أو مُستَمِعاً أو مُحبًّا، ولا تَكُن الخامسةَ فتَهلكَ»، أخرجَه البَزار والطبراني وغيرُهما من حديث أبي بَكرةَ ﷺ وفيه ضعفٌ، وفي «شرح التَّسهيل» لابنِ مالك (١/ ٣٤٨) ما نصُّه: وألحق قومٌ بأفعال هذا الباب (غدَا وراحَ)، وقد يُستشهَد على ذلك بقَول ابن مَسعود ﷺ: «اُغْدُ عالماً أو متعلماً، ولا تَكُن إمَّعة»، وبِقَول النبيِّ ﷺ: «لو تَوكَّلتُم على الله حقَّ توكُّلِه لَرَزَقكم كما تُرزق الطير؛ تَغدُو خِماصاً وتَرُوح بِطاناً»، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوبُ بعدهما حالٌ؛ إذ لا يوجَد إلا نكرةً. اهـ

ولَيْسَ»، نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، . . . .

الكواكب الدرية

(و«ليسَ») الدَّالَّةُ على نَفيِ الخبرِ عن الاسمِ حالاً[١] في الحالِ مُطلَقاً، وفي الماضي والمستقبَلِ[٢] عندَ وُجودِ القرينةِ الدَّالَّةِ على ذلك، كقَوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فإنَّ ذلك لنفيِ صَرْفِ العذابِ عنهم في المستقبَلِ[٣].

ثمَّ ذكَرَ المصنِّفُ بعضَ أمثِلَةِ الأفعال السَّابقةِ، فقالَ: (نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾)، وإعرابُه: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿غَفُورًا﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿رَّحِيمًا﴾: نعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ تَبِعَهُ في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«كانَ» في مثلِ هذا المثالِ لِلدَّوامِ والاستِمرارِ كما تَقدَّمَ، وهكَذا في جميعِ صفاتِ اللهِ تعالى نحوُ: ﴿كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أي: كانَ كذلك وهو الآنَ على ما عليه كانَ، كما أجابَ بِنَحوِ ذلك ابنُ عبَّاسٍ حين سَألَهُ نافِعُ بنُ الأزرَقِ رأسُ الخوارجِ، (﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾)، وإعرابُه: «أصبحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿بِنِعْمَتِهِۦٓ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ«أَصبحَ»، ﴿إِخْوَٰنًا﴾: خبرُ «أَصبحَ»، أي: صِرتُم إخواناً مُتلبِّسينَ بِنعمتِهِ تعالى، أو بسببِ نعمتِهِ؛ على الخلافِ في كونِ الباءِ فيه لِلمُلابسةِ أو للسَّببيَّةِ.

ومِثالُ «أَمْسى» نحوُ: «أَمسَى زيدٌ فَقيهاً»، ومِثالُ «أَضحَى» نحوُ: «أَضحَى محمَّدٌ رسولَ اللهِ»، و«باتَ» نحوُ: «باتَ زيدٌ مُصلِّياً»، و«صارَ» نحوُ: «صارَ الطِّينُ إبريقاً»، و«ليسَ»

---

(١) كذا في الطَّبعاتِ الثَّلاثِ، والظاهرُ أنه أخَذه من قَول الفاكهي: (حالاً عند التجرُّد من القرينة)، ثم زاد عليه قولَ ابن عَنقاء: (في الحال مُطلقاً . . . إلخ)، فصارتِ العبارةُ إلى ما تَرى.

(٢) عبارةُ ابن عنقاء: وفي غيره.

(٣) مِن أمثلةِ ذلك أيضاً في «الهمع»: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾، وقولُ حسَّان:

ولَيسَ يكونُ الدَّهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

والثَّاني: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفيٌ ....

الكواكب الدرية

نحوُ: (﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾)، وإعرابُه: ﴿لَيْسُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ترفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿سَوَآءً﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾)، وإعرابُه: ﴿ظَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «وجهُ»: اسمُها، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهي في هذه الآيةِ بمعنى «صارَ» كما تَقَدَّمَ.

(والثَّاني) مِن الأَقسامِ الثَّلاثةِ: (ما يَعْمَلُ هذَا العَمَلَ) أي: رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ، (بِشَرطِ أنْ يَتقَدَّمَ) عليه (نَفيٌ) بحرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ مَوضوعٍ للنَّفيِ، كقَولِه: [الخفيف]

لَيسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى واعتِزازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ[1]

وقد يُحذَفُ حرفُ النَّفيِ لفظاً ويُرادُ معنًى، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]،

---

(١) **البيت:** مجهولُ القائل، قال العيني: ورأيتُ الشَّيخَ أثيرَ الدِّين أبا حيانَ ﷺ ضبَطه بِيَده: (بِقُلٍّ قَنُوعُ)، بِرفع (قَنوع) وبِإدخال باء الجر على (قُلٌّ) بضم القاف وتَشديد اللام بِمَعنى القَليل... وهذا أَصَحُّ مِن الأولِ وإن كان الأوَّلُ أشهرَ. اهـ

اللغة: (العِفَّة): الكفُّ عمَّا لا يحلُّ ولا يَجمُل من الأطماعِ الدَّنيَّة. (مُقلّ): من الإقلال وهو ضِدُّ الإكثارِ. (قَنُوع): مُبالغةٌ من القَناعة وهي الرِّضا بالمَقسومِ.

المعنى: لم يَزَل كلُّ صاحبِ عَفافٍ وإقلالٍ وقَناعةٍ غَنيًّا وعَزيزاً. العيني.

الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص تنازَعَ هو و(يَنفَكُّ) (كلُّ)، والأرجَحُ إعمالُ الثاني لِقُربِه، أو (ليس) مُهمَلةٌ حملاً على (ما)، أو اسمُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدَها خبرُها. «يَنفكُّ»: فعل مُضارع ناقص. «ذا»: خبرُه مَنصوب بِالألِف وهو مُضاف. «غِنًى»: مضاف إليه مَجرور بِكَسرة مقدَّرة لِلتعذُّر. «واعتزازٍ»: عاطف ومعطوفٌ على (غنًى). «كلُّ»: اسم (يَنفكُّ) مُؤخر مرفوع وهو مضاف. «ذي»: مُضاف إليه مجرور بالياء وهو مضاف أيضاً. «عِفَّةٍ»: مضاف إليه. «مُقِلٌّ»: نعتُ (ذي) مَجرور. «قَنوعِ»: نعتٌ ثانٍ له. وعلى ضبطِ أبي حيان: (قَنوعُ): نعتُ (كلُّ)، أو خبرُ مُبتدأ محذوف والجملةُ نعتٌ لـ(ذِي عفَّة)، و(بِقُلٍّ) في الحالَين: مُتعلِّق به.

والشاهد: في قَوله: (ليس يَنفكُّ...)؛ حيث عَمِل (يَنفكُّ) عملَ (كان) ـ وهو رَفعُ الاسم ونصبُ الخبر ـ لِتَحقُّق شَرطِ ذلك، وهو سَبْقُه بنَفيٍ مُطلقاً، وهو ههنا (ليس).

أَو نَهْيٌ أَو دُعاءٌ، وهُوَ أَربَعةٌ: «زَالَ، ....

الكواكب الدرية

أي: لا تَفتأُ، قالَ هُطَيل: فإنْ تجرَّدتْ كلُّها عن النَّفيِ ـ أي: وما في مَعناه مِن النَّهيِ والاستِفهامِ[1] ـ لم تَكُنْ إلَّا تامَّةً. اهـ

(أو نَهيٌ أو دُعاءٌ)؛ لأنَّهما في معنى النَّفيِ مِن حيثُ إنَّ المطلوبَ بهما تَركُ الفعلِ، وتركُه نفيٌ، وقَيَّدَ في «الارتشافِ» الدُّعاءَ بـ«لا» خاصَّةً، قال العِصامُ: وهو مَبنيٌّ على عدمِ استِعمالِ «لن» في الدُّعاءِ، والمُختارُ خلافُه[2]. اهـ (وهو) أربَعةٌ:

(«زالَ») ماضِي «يَزالُ» بمعنَى: يَستَمِرُّ، أمَّا «زالَ» ماضِي «يَزُولُ» بمعنى: يَتَحوَّلُ، فإنَّه لا يَعمَلُ هذا العملَ، بل هو فِعلٌ قاصرٌ غيرُ مُتعدٍّ، كقَولِهِ: [الكامل]

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنَا، وكأنْ قَدِ[3]

---

(١) كان الأنسَبُ تأخيرَ هذا؛ لأنَّ ما في معنى النَّفيِ لم يُذكر في كلامِ المتنِ بعدُ. على أنَّ المرادَ بِشِبه النفي النهيُ والدعاءُ لا النَّهيُ والاستفهامُ، فليُنظَر!

(٢) ومِنه قولُ الشاعر:

لَن تَزالُوا كَذلِكُم ثُم لا زِلْـ ـتُ لَكُم خالِداً خُلُودَ الجِبالِ

(٣) **البيت**: لِلنابغة الذُّبياني.

اللغة: (أَزِفَ): دَنا واقتَرب، ويُروى: (أَفِدَ) وهو مثلُه وَزناً ومعنًى. (الترحُّل): الرَّحيل ومفارقةُ الدِّيار. (رِكابَنا): إبلُنا التي نَركَبُها، الواحدةُ: (راحِلَةٌ) مِن غير لَفظِها، وقيل: جمعُ (رَكُوب) وهو ما يُركَب مِن كلِّ دابَّة، (فَعُولٌ) بمَعنى مَفعُول. (لمَّا): جازمة بمعنى: لَم. (تَزُل): تَنتَقِلُ وتُفارِقُ. (رِحالِنا): جمع رَحْلٍ، وهو ما يُوضَع على الإبل لِيَركبَ الراكب فَوقَه، والباء بمعنى (مع)، وفسَّره بعضُهم بالمنازل، وهو غيرُ مناسِب إلا إن جُعلَت الباء بمعنى (مِن).

المعنى: قَرُب سَفرُنا ودَنا وقتُه، لكنَّ إبلَنا لم تَنتَقِل مِن مَساكِنِنا، أو لم تَنتَقِل بِأَمتِعةِ السَّفر، وكأنَّها لِعَزمِنا على السفر قد انتَقَلَت.

الإعراب: «أزفَ الترحلُ»: فعل وفاعلٌ. «غيرَ»: منصوبٌ على الاستثناء المنقطِع مضافٌ. «أنَّ»: حرفٌ مُشبه بالفعل. «رِكابَنا»: اسمُ (أنَّ) ومضاف إليه. «لَمَّا»: نافية جازمة. «تَزُل»: مُضارع مجزوم بها، وفاعلُه: هي. «برحالنا»: جار ومجرور متعلِّق بـ(تَزُل)، و(نا): مُضاف إليه. وجُملةُ (لَمَّا تَزُل...) في محلِّ رَفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرورٍ بإضافة (غير) إليه، والتقدير: غيرَ زوالِ ركابِنا. «وكأن»: الواو: لِعَطف الجُمَل، (كأنْ): مُخفَّفة من الثَّقيلة، واسمُها: ضميرُ الشأن مَحذوفاً، أي: وكأنَّها. «قد»: حرفُ تَحقيق حُرِّك بالكسر لِلوزن، ومَدخولُه محذوف، والتقدير: وكأنَّها قد زالَت. وجُملةُ (قد زالَت) في محلِّ رَفع خبر (كأن) المخفَّفة. =

وفَتِئَ، وبرِحَ، وانْفَكَّ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ....

الكواكب الدرية

وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: تَتَحوَّلَا وتَنتَقِلَا.

وكذَا «زالَ» ماضي «يَزِيلُ» بمعنى: يَتميَّزُ[١]؛ لأنَّه لا يَعملُ هذا العملَ، بل هو فِعلٌ مُتعدٍّ لواحدٍ، نحو: «زالَ زيدٌ ضَأنَهُ مِن مَعزِهِ» أي: ميَّزَهُ مِنه.

(و«فَتِئَ») بفتحٍ فكسرٍ ثمَّ همزٍ كـ«سَمِعَ يَسْمَعُ»، و«فَتَأَ» بِفتحتَينِ كـ«فَتَحَ يَفْتَحُ»، فَتْأً وفُتُوءاً فِيهما، ويُقالُ فيه: «أَفْتَأَ» كـ«أَخْرَجَ»، وهي لُغةٌ تميميَّةٌ.

(و«بَرِحَ») بكسرِ الرَّاءِ بِوزنِ «شَرِبَ»، (و«انْفَكَّ»)، وهي كـ«بَرِحَ، وفَتِئَ» بمعنى «زالَ» باتِّفاقٍ، ويُرادِفُها[٢]: «وَنَى[٣]، ورامَ»، وفي «شرحِ الكافيةِ» لابنِ مالكٍ أنَّ (ما كانَ مِن هذه الأفعالِ الأربعةِ بِلَفظِ الماضي نُفِيَ بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»، وما كانَ بلفظِ المُضارعِ نُفي بكلِّ نافٍ حتَّى «ليسَ»). اهـ[٤]

(نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«لا»: نافيةٌ، ﴿يَزَالُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، مُتصرِّفٌ مِن «زالَ» مِن أخواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والضَّميرُ في ﴿يَزَالُونَ﴾ يَعودُ على النَّاسِ في قَولِهِ قبلَهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، أي: لو شاءَ اللهُ لجعَلَ النَّاسَ كلَّهم أهلَ دِينٍ واحدٍ، وهو دينُ الإسلامِ، أي: ولَكِنْ لم يَجعلِ الكلَّ على ذلك؛ لِعَدمِ مَشيئتِهِ ذلك الجَعْلَ، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾

= **والشاهد:** في قَوله: (لمَّا تزُل)؛ فإن هذا الفعلَ مضارعُ (زال) بمعنى تحوَّل، وهو فعلٌ تامٌّ لازمٌ، وأمَّا (زال) الذي هو من النواسِخ فمُضارعُه (يَزال)، فافترَقا.

وفيه شواهدُ أُخرَى عند النُّحاة، أحدُها: دُخولُ تَنوين التَّرنُّم في الحرف وهو (قَد)، والثاني: جَوازُ حَذف الفِعل الواقع بعد (قد) المَذكورة. والثالِث: فَصلُ الجُملة الفِعليَّة المَحذوفة مِن (كأنْ) المُخفَّفة مِن الثقيلة بـ(قَد).

(١) كذا في الأصل، والصحيح: (يَمِيزُ) أو (يُميِّزُ).

(٢) أي: ويُرادِف الأربعةَ.

(٣) في الأصل: (ونىٰ).

(٤) «شَرح الكافيَة الشافية» (١/ ٣٨٢).

ونحوُ: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

أي: في الدِّينِ على أديانٍ شَتَّى، فمِنهم اليهوديُّ، والنَّصرانيُّ، والمَجوسيُّ، والمشرِكُ، والمسلِمُ، وكلُّ دينٍ مِن هذه الأديانِ قد اختَلفَ أهلُه فيه اختِلافاً كثيراً.

(﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَن﴾: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، ﴿نَّبۡرَحَ﴾: فعلٌ مُضارِعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «بَرِحَ» مِن أخواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿عَلَيۡهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَٰكِفِينَ﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ. وهذا الكلامُ صدَرَ مِن قَومِ موسى، خاطَبُوا به هارونَ عليه السَّلامُ حينَ نهاهُم عن عِبادةِ العِجْلِ وقالَ لهم: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي﴾، فأجابُوه بقولِهم: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾، أي: لن نَزالَ عابِدِينَ لِلعجلِ حتَّى يَرجِعَ إلينا موسى، جعَلُوا رُجوعَ موسى غايةً لِعُكوفِهم على سَبيلِ التَّعليلِ[١] والتَّسويفِ.

(وقَولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ)

هو مِن الخفيفِ.

اللُّغةُ: «صاحِ»: قال الجَوهريُّ في «الصِّحاحِ»: قولُهم في النِّداءِ: «يا صاحِ» مَعناه: يا صاحِبي، ولا يجوزُ تَرخيمُ المُضافِ إلَّا في هذا وَحدَه؛ لأنَّه سُمِعَ مِن العربِ مُرَخَّماً.

و«شَمِّرْ» بِكَسرِ الميمِ المشدَّدةِ: أَمرٌ مِن التَّشميرِ، والمرادُ به هنا: الاستِعدادُ للموتِ.

«ولا تَزَلْ»: نهيٌ مِن «زالَ يَزالُ»، و«ذاكرَ»: مِن الذِّكرِ بضمِّ الذَّالِ وكسرِها: ضِدِّ النِّسيانِ، و«الموتُ»: أمرٌ وُجوديٌّ يَخلقُه اللهُ تعالى عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ الجسدَ، وقيل: عَرَضٌ يُضادُّ الحياةَ، وقيل: عدمُ الحياةِ عمَّا مِن شأنِهِ الحياةُ، و«النِّسيانُ»: الذُّهولُ عن الشَّيءِ بحيث يَزولُ عن القُوَّةِ الحافظةِ، ويُطلَقُ على مُجرَّدِ تركِ الشَّيءِ ولو عَمداً، و«الضَّلالُ»: في الأصلِ الغَيْبةُ،

(١) كذا في الأصل، والصحيحُ: (على سبيل التعلل) كما في «تَفسير أبي السُّعود» وغيرِه.

وقَولِهِ:

ولا زَالَ مُـنْـهَـلًّا بِـجَـرْعـائِـكِ الـقَـطْـرُ

الكواكب الدرية

يُقالُ: «ضلَّ البعيرُ» بمعنى: غابَ ولم يَظهَرْ له أثرٌ، والمرادُ به هنا: الزَّوالُ عن طريقِ الحقِّ، وعدمُ الاهتداءِ إليها، و«مُبينٌ»: مِن «أبانَ» اللَّازمِ بمعنى: تَبيَّنَ، أي: انكشفَ وظهَرَ.

الإعرابُ:[1] «صاحِ»: مُنادًى مُرخَّمُ «صاحِب» على غيرِ قياسٍ مَبنيٌّ على الكسرِ[2] على لُغةِ مَن يَنتَظِرُ، وعلى الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ[3]، «شَمِّرْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقدِيرُه: أنتَ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: ناهيةٌ، و«تَزَلْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «زال» مِن أخواتِ «كان» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وجوباً تَقديرُه: أنتَ، «ذاكرَ»: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الموتِ»: مُضافٌ إليه، والفاءُ: تَعليليَّةٌ، و«نِسيانُ»: مُبتدأٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، و«ضلالٌ»: خبرٌ، «مُبينٌ»: صفةٌ.

والمعنَى: اِجتَهِدْ يا صاحِبِي، واستَعِدَّ للموتِ، ولا تَنْسَ ذِكرَه؛ لأنَّ نِسيانَهُ ضلالٌ ظاهرٌ.

والشَّاهدُ: في قَوله: «ولا تَزَلْ»؛ حيث تَقدَّمَ على «تَزَل» شِبْهُ النَّفيِ وهو النَّهيُ.

(وقَولِهِ:

ولا زالَ مُـنْـهَـلًّا بِـجَـرْعَـائِـكِ الـقَـطْـرُ)

هو مِن الطَّويلِ، وصَدرُه:

أَلَا يـا اسـلَـمِـي يـا دارَ مَـيَّ عـلـى الـبِـلَـى

---

(١) كان يُنبغي تقديمُ بَيان المعنى على الإعراب؛ لِتَوقُّف إعراب كثيرٍ من الكلمات على مَعناها المرادِ منها وعلى المعنى العامِّ، وعلى هذا يَجري أغلَبُ العصريِّين.

(٢) انظر في هذا ما سنَذكُره في الشاهد الآتي (١/ ٥٦٥).

(٣) وهو في الحالَين في محلِّ نَصب، وقال ابنُ خَروف ـ وفيه مُوافقةٌ لما نقَلَه الشارح آنفاً عن الجوهريِّ ـ: أصلُه: (يا صاحِبي)، فرُخِّم أولاً بِحَذف الكلمة الثانيَة وهي الياء؛ إجراءً له مُجرَى المُركب المزجِي، ثُم رُخِّمَ ثانياً بحَذف الباء من (صاحِب)، فيَكون مَنصوباً وعلامة نَصبه فتحة مُقدَّرة على ما قبلَ ياء المُتكلِّم، مَنَع من ظُهورها اشتغالُ المَحلِّ بِالحركة المُناسِبة، وياءُ المُتكلِّم المَحذوفة ضميرٌ مُتَّصلٌ في مَحلِّ جَر بِالإضافة.

. . . .

الكواكب الدرية

وهو مِن قصيدةٍ طويلةٍ هو أوَّلُها، ومِنها:

لـهـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الـحَـريـرِ ومَـنْـطِـقٌ رَخيـمُ الـحَـواشـي، لا هُـراءٌ ولا نَـزْرُ

وعَـيـنـانِ قـالَ اللهُ: كُـونـا، فـكـانَـتـا فَعُولانِ بِالألْبابِ ما تَفعَلُ الخَمْرُ

اللُّغةُ: «اسلَمي»: فعلُ أمرٍ مِن السَّلامةِ، وهي البَراءةُ مِن العُيوبِ، ويُقرَأ بدَرجِ الهمزةِ لِلوزنِ[1]، و«ميَّ»: اسمُ امرأةٍ، وليس ترخيمَ «مَيَّةَ» كما قيل[2]، و«على»: لِلمُصاحبةِ، أي: اسلَمي مع بَلائِكِ، وقيل: بمعنَى «مِنْ»، أي: سَلَّمَكِ اللهُ مِن البِلى، بكسرِ الباءِ وبالقصرِ مصدَرُ «بَلِيَ» كـ«تَعِبَ»، ومَعناه: الاضمِحلالُ والفَناءُ والاندراسُ، و«المُنْهلُّ» بضمِّ الميمِ وسكونِ النُّونِ وتشديدِ اللَّامِ: المنسَكِبُ والسَّائلُ بِشدَّةٍ، و«الجَرْعاءُ» بالمدِّ: تأنيثُ «الأَجْرع»، رَمْلةٌ مُستويةٌ لا تُنْبِتُ شيئاً، و«القَطْرُ»: المطرُ.

الإعرابُ: «أَلَا»: حرفُ استِفتاحٍ، و«يَا»: حرفُ نداءٍ، والمُنادى مَحذوفٌ، أي: «يا هَذه» كما هو القاعِدة أنَّ «يا» إذا دخَلَتْ على شيءٍ لا يُنادَى كالفعلِ نحوُ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[3] [النمل: ٢٥]، والحرفِ نحوُ: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، والجُملةِ الاسميَّةِ نحوُ قول الشَّاعرِ: [البسيط]

يـا لَـعْـنَـةُ اللهِ والأقـوامِ كُـلِّـهِـمُ والصَّالِحِينَ على سِمْعانَ مِن جارِ[4]

---

(١) لا يَخفى عليك أن همزةَ (اسلمي) همزةُ وصل، فسقوطُها ههنا لِوقوعِها في الدَّرج ولا دخلَ للوزن في ذلك، بل لو قُدِّر أن هذا الكلامَ نثرٌ لا شعرٌ لَسَقطت أيضاً على الأصل فيها.

(٢) كذا قال المصرِّح، قال الصبانُ: وكأنه قَصد الردَّ على العَيني في قَوله: (ومَي ترخيم مَيَّة). ومَن تَتَبَّع كلام ذي الرُّمة نظماً ونثراً وَجَده يُسمِّي مَحبُوبته بِهما.

(٣) أي: على قراءة الكسائي.

(٤) **البيت**: من شواهد سيبَويه التي لا يُعرف قائلُها.

اللغة: (سِمعان): اسم رجل.

المعنى: يا قومُ لعنةُ الله ولعنةُ الأقوام كُلِّهم ولعنةُ الصالحين على سمعانَ من جِهة كونِه جاراً. العيني.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء، والمنادى محذوف، أي: (يا قَومُ) مثلاً، أو هي حرف تَنبيه. «لعنةُ»: مُبتدأ مضاف. «اللهِ»: لفظُ الجلالة مُضاف إليه. «والأقوامِ»: عطفٌ عليه. «كلِّهم»: (كُلِّ): تَوكيد لِلأقوام، و(هم): مُضاف إليه، والواو أو الياء: حرف إشباع. «والصالحينَ»: عَطفٌ على لفظِ الجَلالة. «على سمعانَ»: مُتعلِّق بمحذوف خَبر المبتدأ. «مِن جارٍ»: جار ومجرورٌ في محل النَّصب على التَّمييز عن الجُملة. =

والثَّالِثُ: ما يَعمَلُ هَذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ «ما» المَصْدَرِيَّةُ الظَّرفِيَّةُ، وهُوَ «دَامَ»،

الكواكب الدرية

بضمِّ «لَعنةُ» مُبتدأً، كانَتْ للنِّداءِ والمُنادى مَحذوفٌ، قالَه في «القامُوس»[١].

«اسلَمي»: فعلُ أمرٍ، ومَعناه: الدُّعاءُ، مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «يا»: حرفُ نداءٍ، «دارَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، وهو مُضافٌ، و«ميَّ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ، وأعربَهُ بعضُهم بكسرةٍ ظاهرةٍ في آخِرِه على أنَّه مُنصرِفٌ[٢]، و«على البِلَى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، و«لا»: دُعائيَّةٌ[٣]، «زالَ»: فعلٌ ماضٍ يَعملُ عملَ «كانَ»، «مُنهلًّا»: خبرُها مقدَّماً، و«القطرُ»: اسمُها مؤخَّراً كما قاله الفاكهيُّ، و«بِجرعائِكِ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مُنهلًّا»، والكافُ: مُضافٌ إليه، و«مُنهلًّا»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصبُ المَفعولَ[٤]، ونائبُ الفاعلِ مُستَتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو عائدٌ على «القَطرِ».

والمعنَى: الدُّعاءُ لِدارِ ميَّ بالسَّلامةِ مِن العيوبِ مع كونِها قد بَلِيَتْ، وإذا كانت «على» بمعنى «مِن»، فهو دُعاءٌ لها بالسَّلامةِ مِن صُروفِ الدَّهرِ التي تُبلِيها، ودعاءٌ لها بِاستِمرارِ المطرِ مُنسكِباً في جَرْعائِها، أي: ما اكتَنفَها مِن الرِّمالِ، حتَّى تَصيرَ خِصبةً رَطبةً.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ولا زالَ»؛ حيثُ تَقدَّمَ على «زالَ» شبهُ النَّفيِ، وهو الدُّعاءُ.

(والثَّالثُ) مِن الأقسامِ: (ما يَعمَلُ هذَا العَملَ) الذي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ (بِشَرطِ أنْ يَتقدَّمَ عليهِ «ما» المَصدَريَّةُ الظَّرفيَّةُ)، وتكونُ صِلةً لها، (وهو: «دامَ»)، وهي: لِتَوقيتِ أمرٍ

= **والشاهد:** في دُخول حرف النداء وهو (يا) على ما لا يَصلُح للنداء وهو الجُملةُ الاسميَّةُ هنا، فيُقدَّر مُنادًى مَحذوف يُناسبُ المقامَ نحو: (يا قوم).

(١) نقلاً عن «مُغني اللبيب»؛ فنِسبتُه إليه أولى. ثم إنهما جوَّزا كونَها لِلتنبيه؛ نعم لا يجوز ذلك هنا لِتَقدم حرف التنبيه عليها، فافهَم!

(٢) أي: ولا مانعَ منه عروضاً وإعراباً.

(٣) أي: نافية في اللفظ دُعائيَّة من جِهة المعنى.

(٤) تقدَّم الكلامُ على مثلِ هذه العبارة.

نَحوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. وسُمِّيَتْ «ما» هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وهُوَ الدَّوَامُ، وسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيابَتِها عَنِ الظَّرفِ، وهُوَ المُدَّةُ.

بِمُدَّةِ ثُبوتِ خبرِها لِفاعلِها، (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بعدَها مصدراً، ﴿دُمْتُ﴾: «دامَ»: فعلٌ ماضٍ تَعملُ عملَ «كان» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿حَيًّا﴾: خبرُها، (وسُمِّيَتْ «ما» هَذِه مَصدَرِيَّةً لأنَّها تُقدَّرُ) مع الفعلِ الذي بعدَها ـ ويُقالُ له: صِلتُها ـ (بِالمَصدَرِ)، قال الشَّنوانيُّ[1]: وعِندي أنَّ الذي يُقدَّرُ بالمصدر إنَّما هو الصِّلةُ. اهـ وكذا قال السَّيِّدُ في «شَرحِ الكافيةِ»، قُلتُ: لكنْ لَمَّا كانَ تَقديرُه بالمصدرِ إنَّما هو بِواسِطةِ «ما» المصدريَّةِ أُسنِدَ التَّقديرُ إليها، (وهو: الدَّوامُ، وسُمِّيَتْ ظَرفيَّةً) ـ ويُقالُ لها أيضاً: وَقْتِيَّةٌ لِدلالتِها على الوقتِ، وظرفيَّةٌ ـ (لِنِيابَتِها) أي: مع صِلَتِها (عنِ الظَّرفِ، وهو المُدَّةُ)، فأصلُ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾: مُدَّةَ ما دُمتُ حيًّا، فحُذِفَ المُضافُ وهو المدَّةُ، ونابَ المُضافُ إليه ـ وهو «ما» وصِلتُها ـ عنه في الانتِصابِ على الظَّرفيَّةِ، ثمَّ سُبِكَتْ مع «دامَ» بمَصدرٍ أُضيفَ إليه المدَّةُ، فصارَ التَّقديرُ: مُدَّةَ دَوامِي حيًّا، ولِكونِ «ما دامَ» دالَّةً على الوقتِ احتاجَتْ إلى عاملٍ يَتقدَّمُ عليها: إمَّا جُملةٍ اسمِيَّةٍ نحوُ: «زيد قائمٌ ما دُمتَ قائماً»، أو فِعليَّةٍ كالآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، ويَمتنِعُ أنْ يُقالَ ابتداءً: «ما دامَ زيدٌ مُقيماً».

ولو فُقِدَتْ «ما» نحوُ: «دامَ زيدٌ صَحيحاً»، كانَ المَنصوبُ بها حالاً، لا خبراً، وكذَا إذا وُجِدَتْ وكانَتْ مَصدريَّةً غيرَ ظرفيَّةٍ، نحوُ: «عجِبتُ [مِن][2] ما دامَ زيدٌ صَحيحاً»؛ لأنَّ المعنى: عَجبتُ مِن دوامِ زيدٍ صَحيحاً.

---

(١) هو أبو بَكر ـ وكنيتُه اسمُه ـ بنُ إسماعيلَ، الشَّنَواني نسبةً لشَنَوان بِالمَنُوفية في مِصر، نَحوي تُونسيُّ الأصل، يَنتهي نسبُه إلى سيِّدنا الحُسين بن عليٍّ رضي الله عنهما، وهو خالُ الشهاب الخَفاجي، تَعلَّم في القاهرة، واشتَهر بمُلازمتِه لِلعلَّامة ابن قاسِم العبَّادي وبه تخرَّج، له كُتب كلُّها شُروح وحواشٍ، منها حواشِيه على «الآجُرُومية» و«شرحها» للشيخ خالد و«الشُّذور» و«القَطر» و«مُوصِل الطلَّاب»، ولم يُكمل أكثرَ كُتبه بسبب إصابتِه بالفالِج. تُوفي بالقاهرة سنةَ (١٠١٩هـ).

(٢) زيادةٌ من «شَرح الشُّذور» وغيرِه يَقتضيها السياقُ.

ويَجُوزُ في خَبَرِ هَذِهِ الأَفْعالِ أنْ يَتَوسَّطَ بَينَها وبَينَ اسْمِها، نَحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

الكواكب الدرية

(ويَجُوزُ في خَبَرِ هَذِهِ الأَفعالِ) أنْ يَكونَ مُفرداً، وجُملةً ذاتَ رابطٍ يَربطُها بالمُبتدأ، وظرفاً ومَجروراً مُتعلِّقَينِ بمَحذوفٍ وُجوباً، وأنْ يُخبَرَ عنها بخبرٍ بعدَ خبرٍ[1]، على نحوِ ما سبَقَ في أحكامِ خبرِ المُبتَدأ، و(أنْ يَتوَسَّطَ بَينَها وبينَ اسمِها) ما لم يَمنَعْ مِن التَّوسُّطِ مانعٌ، أو يَطرأْ مُوجِبٌ للتَّوسُّطِ. وتَقديمُ الاسمِ عليه هو الأصلُ، ولكنْ لِقُوَّةِ عملِها لكونِها أفعالاً جازَ تقديمُ خبرِها على اسمِها.

فمِثالُ ما يَجوزُ فيه التَّوسُّطُ (نحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾)، وإعرابُه: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿حَقًّا﴾: خبرُها مقدَّماً، ﴿عَلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبِ صفةٌ لـ﴿حَقًّا﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُهُ: «كائناً»، ﴿نَصْرُ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والمرادُ: الحقُّ الثَّابتُ بِمقتضَى وَعدِهِ الصَّادقِ سُبْحانه وتعالى، لا أنَّ ذلك واجبٌ عليه:

وما على الإلهِ شَيءٌ يَجِبُ[2]

(وقَولِ الشَّاعِرِ:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عنَّا وعَنْهُمُ ... فلَيسَ سَواءٌ عالِمٌ وجَهُولُ)

هو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ للسَّمَوْألِ اليَهوديِّ، وأَوَّلُها:

إذَا المرءُ لم يَدْنَسْ مِن اللُّؤمِ عِرْضُهُ ... فكُلُّ رداءٍ يَرتَديهِ جَمِيلُ

وإنْ هُوَ لم يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيْمَها ... فلَيسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ

---

(١) لو قال: (وأن يتعدَّد) لكان أنسبَ وأجرَى على طريقةِ المزجِ؛ إذ ما قبله وما بعده إنما هو في الخبرِ لا في هذه الأفعال.

(٢) البيتُ من مَنظومة «صفوة الزُّبَد» في الفقه للإمام أبي العباس أحمد ابن رَسلان المتوفى سنةَ (٨٤٤هـ).

. . . .

الكواكب الدرية

وقد كانَ هذا الشّاعرُ خَطَبَ امرأةً، وخَطَبَها غيرُه أيضاً، فخاطَبَها بهذهِ الأبياتِ.

اللُّغةُ: «سَلِي»: خطابٌ لمُؤنَّثٍ مِن السُّؤالِ، وهو الاستِفهامُ. و«الجهلُ»: خِلافُ العلمِ، و«النَّاسُ»: اسمُ جمعٍ كـ«القومِ، والرَّهطِ»، واحدُه: «إنسانٌ» مِن غيرِ لفظِهِ[1]، ويُطلَقُ على الجنِّ والإنسِ، لكنْ غلَبَ استِعمالُه في الإنسِ. و«سَواءٌ» يكونُ مَصدراً ووصفاً بمعنى مُستَوٍ.

الإعرابُ: «سَلِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، مُتصرِّفٌ مِن «سألَ»[2]، تَنصِبُ مَفعولَينِ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تجزمُ فِعلَينِ: الأَوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «جَهِلْتِ»: فعلٌ وفاعلٌ، «جهلَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، والتَّاءُ: فاعلٌ، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، والتَّقديرُ: إنْ جَهلتِ فسَلِي عنَّا وعَنهُم، «النَّاسَ»: مَفعولٌ أوَّلُ لـ«سَلي»، ومَفعولُ «جهلتِ» مَحذوفٌ، أي: إنْ جهلتِ حالَنا وحالَهم فسَلِي عنَّا وعَنهم، و«عنَّا»: جارٌّ ومَجرورٌ، وكذا قولُه: «وعنهم»، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سألَ»[3]، الفاءُ: تَعليليَّةٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، «سواءً»: خبرُها مقدَّماً، «عالمٌ»: اسمُها مؤخَّراً[4].

والمعنى: إنْ جَهلتِ أيَّتُها المرأةُ حالَنا وحالَهم، فسَلي النَّاسَ عنَّا وعن هؤلاءِ الذين خَطَبوكِ، حتَّى تَعلَمي حالَنا وحالَهم، فليسَ العالمُ بِشيءٍ والجاهلُ به سَواءً.

---

(١) عبارةُ بعضِهم: واحِدُه (إنسانٌ) أو لا واحدَ لَه من لَفظه. اهـ وهذا هو المَشهُورُ في مثلِه، أعني أن يُقال: إنه واحِدُه لكنْ على غيرِ القياس، وإلَّا فهو مِن لفظِه كما ترَى؛ وقد يُقال: مُرادُه بكونِه ليس من لفظِه أنَّ مادَّتَيهما مُختلِفَتان؛ إذ (الناس) ـ على قولٍ ـ مِن (ناسَ ينُوسُ): بمعنى تحرَّكَ وتَذبذَب، و(الإنسان) من (الأُنس) أو (النِّسيان)، فهذا مُرادُ الشارح السالمُ من الاعتراض، فتأمَّل!

(٢) تقدَّم الكلامُ على مثلِ هذه العبارة.

(٣) إن أراد أنَّ الجار والمجرور مُتعلِّقٌ بالفعل (سَلي) فصَحيح، وإن أراد أنِ (سَل) متعدٍّ لاثنَين حقيقةً ففيه نَظر؛ لأن ذلك إنما هو في السؤال بمعنى الاستِعطاء لا الذي بمعنَى الاستخبار؛ فإنه مُتعدٍّ لواحد فقط، يُقال: (سَألتُه عن الشيءِ) لا (سألتُه إيَّاه)، وقيل: السُّؤالُ إذا كان لِلتَّعريف يُعدَّى إلى المَفعول الثاني تارةً بِنَفسه، وتارةً بالجارِّ، تَقولُ: سَألتُه كذَا، وعن كذا وبِكَذا، وبـ(عن) أكثَر، وحينئذٍ لا إشكالَ في إعراب الشارح.

(٤) أي: و(جهولٌ) معطوف عليه.

وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيهِنَّ، إِلَّا «لَيسَ، ....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ فيه: تقديمُ خبرِ «ليسَ» على اسمِها.

فإنْ مَنعَ مِن التَّوسُّطِ مانِعٌ نحوُ: «كانَ مُوسَى صَدِيقي» لم يَجُزْ أنْ يُعرَبَ الأَوَّلُ خبراً مقدَّماً؛ لِلالتباسِ ولا قرينةَ تُبيِّنُ المرادَ، فيَتعَيَّنُ إعرابُ الأوَّلِ اسمَها، والثَّاني خبرَها، وإنْ طرَأَ مُوجِبُ التَّوسُّطِ كانَ حينئذٍ واجباً لا جائزاً، فيَجبُ التَّقديمُ في هذه الصُّورةِ.

فإنْ كانَ الاسمُ المحصُورُ «أنْ» وصِلتَها نحوُ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥]، فالأحسَنُ تقديمُه[1]، ولكنَّه لا يَجِبُ، فـ﴿حُجَّتَهُمْ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أَنْ» وما بعدَها: اسمُها مؤخَّراً، والتَّقديرُ: ما كانَ حُجَّتَهم إلَّا قولُهم، كذا قال ابنُ عَنقاء، وظاهرُ كلامِ الفاكِهيِّ أنَّ خبرَ المحصورِ يَجبُ تَقديمُه مُطلَقاً، ويُؤيِّدُه قولُ «الألفيَّةِ»: [الرجز]

وخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا

ومِثلُه: «يُعجِبُني أنْ يَكونَ في الدَّارِ صاحِبُها».

(وَيَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ أَخبارُهُنَّ عليهِنَّ)، لا فرقَ في ذلك بينَ ما شُرِطَ في عملِهِ تَقدُّمُ نفيٍ، أو لا.

وقد يَكونُ تَقدُّمُ أخبارِهنَّ عليهنَّ واجباً، بأنْ كانَ ممَّا له صدرُ الكلامِ، نحوُ: «كَمْ كانَ مالُكَ؟»، وقد يكونُ ممتنِعاً، كخبرِ المنفيِّ بـ«ما» إنْ قُدِّمَ عليها، فيَمتنِعُ «قائماً ما كانَ زيدٌ»، فإنْ تَقدَّمَ النَّفيُ على الخبرِ و«كانَ» جازَ، نحوُ: «ما قائِماً كانَ زيدٌ».

ثمَّ استَثنى المصنِّفُ مِن جوازِ تقديمِ أخبارِ هذه الأفعالِ علَيهِنَّ قَولَه: (إلَّا) خبرَ («ليسَ»)؛ فإنَّه يَمتنِعُ تقديمُه على الأصَحِّ[2]؛ قِياساً على خبرِ «عسَى»، بِجامعِ أنَّ كُلَّا منهما فِعلٌ جامدٌ، ولأنَّ مَعناها النَّفيُ، ومَعمولُ النَّفيِ يَمتنِعُ تَقديمُهُ عليه، وعِبارةُ العَلَويِّ[3] في «حواشي

---

(١) في نُسخة خطية من «غُرَر الدُّرر»: فالأحسن تأخيرُه. اهـ والظاهر أنه لا تعارُض بإرجاع الضمير في كلام ابن عنقاء على الاسم بخلافِه في كلام الشارح.

(٢) وهو مذهبُ الكوفيِّين والمبرِّد وابن السرَّاج والجُرجاني، قال ابنُ مالك: وبه أقولُ.

(٣) هو عِمادُ الدين يَحيى بن القاسم العَلَوي المعروف بالفاضل اليَمني والفاضِل العَلَوي المُتوفَّى سنة (٧٥٠هـ)، من كُتُبه حاشيَتُه المشهورة «تُحفة الأشراف بِكَشف غَوامض الكشَّاف»، و«دُرَر الأصداف في حَلِّ عُقَد الكشَّاف».

ودَامَ»، كقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

الكشّاف»: اعلَمْ أنَّ «ما» النَّافيةَ لا يَتقدَّمُ مَعمولُ ما بعدَها عليها، وكذا «إنْ»، أي: لأنَّ لهما صَدرَ الكلامِ، فيَمتنِعُ «زيداً ما ضرَبتُ»، و«زيداً إنْ أمسكَ عمرٌو»، بخلافِ «لم، ولنْ، ولا»، فيجوزُ «زيداً لم أضرِبْ، ولنْ أضرِبَ، ولا أضرِبُ»، أي: لأنَّها ليسَتْ كـ«ما، وإنْ» في استِحقاقِهما صدرَ الكلامِ، فلِذا تَخطَّاها العاملُ دُونَ «ما، وإنْ» النَّافيَتَينِ. اهـ

ونَقلَ كَثيرونَ عن البَصريِّينَ وسِيبَويهِ[١] والسِّيرافيِّ والفارسيِّ جوازَ تَقديمِ خبرِ «ليسَ»؛ لأنَّه فِعلٌ، ومَعمولُ الفعلِ يَجوزُ تَقديمُه عليه.

(و) إلَّا خبرَ («دامَ»)، فإنَّه يَمتنِعُ تَقدُّمُهُ عليها اتِّفاقاً في نحوِ: «أُكْرِمُكَ أميراً ما دامَ زيدٌ»؛ لِما تقرَّرَ مِن أنَّ الحرفَ المصدَريَّ لا يَعمَلُ ما بعدَه فِيما قبلَهُ، وعلى الأصَحِّ في نحوِ: «أُكرِمُكَ ما أَميراً دامَ زَيدٌ»؛ لِئلَّا يَلزمَ الفصلُ بين المَوصولِ الحَرْفِيِّ وصِلتِهِ، قالَ الدَّمامينيُّ: والقِياسُ[٢] الجوازُ؛ لأنَّ «ما» حرفٌ مَصدريٌّ غيرُ عاملٍ، فلا يَمتنِعُ فيه ذلك، إلَّا أنْ يَثبُتَ أنَّ «دامَ» لا تَتصرَّفُ، أي: وهو الذي عليه الأكثرُ، فيَتَّجِهُ المنعُ، كذا في «شرحِ ابنِ قاسم»[٣]. اهـ

قُلتُ: والمنعُ هو الذي جَرَى عليه ابنُ هشامٍ في «شَرحِ القطرِ»[٤]، قال الحَريريُّ في «شَرحِ المُلحةِ»[٥]: ومثلُ «دامَ» كلُّ فِعلٍ قارنَهُ حرفٌ مَصدريٌّ، كـ«يُعجِبني أنْ تكونَ عالماً». اهـ، أي: فيَمتنِعُ «يُعجِبني عالماً أنْ تكونَ»، أو «يُعجِبني أنْ عالماً تكونَ»؛ لِئلَّا يَلزمَ عليه ما سَبقَ في «ما دامَ»، (كقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ»)، مثالٌ لتقدُّمِ الخبرِ على النَّاسخِ، وإعرابُه: «عالماً»: خبرٌ مقدَّمٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها مؤخَّرٌ.

---

(١) قال صاحبُ «الإنصاف»: وزَعم بَعضُهم أنه مذهبُ سيبويهِ، وليس بِصَحيح، والصحيحُ أنه ليس في ذلك نَصٌّ.

(٢) عبارة الدماميني في «تَعليق الفرائد»: (قيل: والقياس... إلخ). والقائل أبو حيانَ.

(٣) أي: المرادي على «التسهيل».

(٤) انظر (ص٢٥٤).

(٥) كذا جاء في الأصل، ولم أرَ ذلك في كلام الحَريري على «مُلحتِه»، وإنما هو في شرح الفاكهيِّ عليها المُسمَّى «كَشف النِّقاب عن مخدَّرات مُلحة الإعراب» (ص٤٦٦)، وكرَّره بحروفِه في «مجيب النِّدا» (ص٢٤٩).

ولِتَصارِيفِ هَذِهِ الأَفعالِ مِنَ المُضارِعِ والأَمرِ والمَصْدَرِ واسمِ الفاعِلِ ما لِلماضِي مِنَ العَمَلِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ....

الكواكب الدرية

(و) يَثبتُ (لِتَصارِيفِ هَذِه الأَفعالِ) النَّاسخةِ (مِن المُضارعِ والأَمرِ) - وسَيُمثِّلُ لهما المصنِّفُ - (والمَصدَرِ) نحوُ: «أَعْجَبني كونُ زيدٍ صَديقَكَ»، وإعرابُه: «أَعجَبَ»: فعلٌ ماضٍ، ونونُه: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «كونُ»: فاعلٌ، وهو مصدرٌ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، وهو مُضافٌ إلى «زيدٍ»، وهو اسمُه، فَمَحلُّه الرَّفعُ بـ«كونُ» وإنْ كانَ لفظُه مَخفوضاً بالإضافةِ، ومِثلُه:

فانظُرْ لِكَوْنِي صاحِباً مُصاحِبَا[1]

فإنَّ «كَون» مُضافٌ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وهي اسمُه، ومحلُّها الرَّفعُ به، وإنْ كانَ لفظُها مَخفوضاً بالإضافةِ، قالَه ابنُ عَنقاء، (واسمِ الفاعِلِ) نحوُ: «زيدٌ كائنٌ أخاكَ»، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «كائنٌ»: خبرُه، و«كائنٌ»: اسمُ فاعلٍ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، واسمُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: (هو) يَعودُ على زَيد، و«أخاكَ»: خبرُه، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. وأجازَ سِيبَويهِ والكوفيُّونَ بناءَ ما تَصرَّفَ مِن هذه الأفعالِ لِلمَجهولِ، ونُسِبَ لجمهورِ البَصريِّينَ، وعلى هذا فيَجوزُ بِناءُ اسمِ المَفعولِ مِنها[2]، قالَ ابنُ عنقاء: والأَصَحُّ أنَّه لا يجوزُ بناءُ شيءٍ منها لِلمَفعول. اهـ فلا يُقالُ في «كانَ زيدٌ قائماً»: كِينَ، ولا في «يَكونُ زيدٌ قائماً»: يُكانُ، (ما) ثبتَ (لِلماضِي) منها (مِنَ العَملِ)، فتَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، مثالُ المُضارعِ (نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصبٍ[3]، و﴿يَكُونُوا﴾: فعلٌ مُضارعٌ

---

(١) كذَا جاء في النُّسخ الثلاث، وهو خطأٌ، والصواب كما في «نَظْم الآجروميَّة» لِلعمريطي:

وكُلُّ ما صرَّفتَه مِمَّا سَبَقْ ... مِن مَصدَرٍ وغَيرِه بِه التَحَقْ

كـ(كُن صَديقاً لا تَكُنْ مُجافِيَا ... وانظُر لِكَوني مُصبِحاً مُصافِيَا)

(٢) نحو: (مَكُون فيه) من (كان).

(٣) الصوابُ: حرفُ غاية وجر، أو: حرفُ تعليل وجر، وسيُصرِّح الشارح بعد قليل بأنَّ ما بعدها منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً وجوباً، فكيف جعل (حتَّى) ههنا هي الناصبة؟

﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

وتُستعمَلُ هَذِهِ الأَفْعالُ تامَّةً، أي: مُسْتَغنيَةً عنِ الخَبَرِ، ....

الكواكب الدرية

مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وجوباً بعدَ ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، و﴿يَكُونُوا﴾: متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن للحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1].

(و) مِثالُ الأمرِ: ﴿قُلْ (كُونُوا حِجَارَةً﴾)، وإعرابُه: ﴿كُونُوا﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿حِجَارَةً﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ أفعالَ هذا البابِ بالنِّسبةِ للتَّصرُّفِ وعَدمِهِ ثلاثةُ أقسامٍ:

قِسمٌ لا يَتصرَّفُ بحالٍ، وهو «ليسَ» باتِّفاقٍ، و«دامَ» عندَ أكثرِ المتأخِّرينَ.

وقِسمٌ يَتصرَّفُ تَصرُّفاً ناقصاً، بمعنى: أنَّه لا يُستَعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ، وهو: «زالَ» وأخواتُها الثَّلاثةُ.

وقِسمٌ يَتصرَّفُ تَصرُّفاً تامًّا، وهو باقي الأفعالِ. قالهُ الفاكهيُّ، وابنُ عنقاء.

(وتُستَعمَلُ هَذهِ الأفعالُ) النَّاقصةُ **(تامَّةً)** على خلافِ الأصلِ، **(أي: مُستَغنِيَةً عن الخَبرِ)** مُكتَفِيةً عنه بمَرفوعِها، فتكونُ مع مَرفوعِها كلاماً تامًّا؛ لِدَلالتِها حينئذٍ على ثبوتِ الشَّيءِ في نفسِهِ مِن غيرِ نظرٍ لحالٍ آخرَ، بخلافِ ما إذا كانَتْ ناقصةً فإنَّها ما لم تأخذِ المَنصوبَ مع المَرفوعِ لم يَكنِ الكلامُ تامًّا؛ لما تَقدَّمَ مِن أنَّ وَضْعَها لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ، فإذا قَطَعْتَها عن الصِّفةِ استَعملتَها في غيرِ مَوضوعِها، فلم يَستَقِم الكلامُ.

وما فَسَّر به المصنِّفُ التَّمامَ هو الأصحُّ، وقيلَ: معنى تَمامِها دَلالتُها على الحَدَثِ والزَّمانِ، ومعنَى نُقصانِها دَلالتُها على الزَّمانِ فقَطْ، أي: دونَ الحدثِ، فلا يَتعلَّقُ بها

---

(١) والمصدرُ المنسبِك من (أنْ) وما بعدها في موضع جرٍّ بـ(حتى)، والجار والمجرور مُتعلق بـ(تُكرِهُ) في قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾.

نَحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أيْ: وإنْ حَصَلَ، ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي: حِينَ تَدْخُلُونَ في الصَّباحِ وحِينَ تَدْخُلُونَ في المَساءِ، ..

الكواكب الدرية

الظَّرفُ، ولا الجارُّ والمَجرورُ في حالِ نُقصانِها، قال الفاكهيُّ: (وهذا ضَعيفٌ)[1]، والأصحُّ كما قالَ ابنُ مالكٍ وغيرُه أنَّ أفعالَ هذا البابِ كلَّها في حالِ نُقصانِها تَدلُّ على الحَدَثِ والزَّمانِ، وأنَّه يَتعلَّقُ بها الظَّرفُ والجارُّ والمَجرورُ، فإذا قُلتَ: «كانَ زيدٌ قائماً»، دلَّ «كانَ» على الحَدَثِ، وهو: الحُصولُ المُطلقُ، ودلَّ خبرُه على كونٍ مَخصُوصٍ، وهو: الحصولُ المقيَّدُ بِوَقتٍ.

ثمَّ إذا استُعمِلَتْ هذه الأفعالُ تامَّةً كانتْ بمعنى فعلٍ لازمٍ، ويُقدَّرُ في كلِّ شيءٍ ما يَقتضِيهِ المقامُ، (**نَحوُ**: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[2])، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزمُ فعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، والأظهَرُ أنَّها تامَّةٌ بمعنى: «حصَلَ، أو حضرَ، أو حَدَثَ»، و﴿ذُو﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و﴿عُسْرَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، وجوابُ الشَّرطِ قولُه: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، فالفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«نظرةٌ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: فالأمرُ - أو فالواجبُ - نَظِرَةٌ. وأجازَ الكوفيُّونَ كونَ «كانَ» في الآيةِ ناقصةً، وقدَّرُوا الخبرَ: وإنْ كانَ ذو عُسْرةٍ غريماً، أو: وإنْ كانَ مِن غُرَمائِكم ذو عُسْرةٍ، ورُدَّ بأنَّ حذفَ خبرِ «كانَ» لا يَجوزُ؛ لا اقتِصاراً ولا اختِصاراً؛ (﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾)، وهما حينَئِذٍ بمعنى: دخَلَ في الصَّباحِ والمساءِ كما قالَ المصنِّفُ: (**أي: حينَ تدخُلُونَ في الصَّباحِ، وحِينَ تَدخُلونَ في المَساءِ**)، هكَذا بخطِّ المؤلِّفِ بتقديمِ الصَّباحِ على المساءِ، **وإعرابُه**: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «سُبحانَ»: قالَ البَيضاويُّ: مصدرٌ كـ«غُفران»، ولا يَكادُ يُستعمَلُ إلَّا مُضافاً مَنصوباً بإضمارِ فِعلِهِ، كـ«مَعاذَ اللهِ». اهـ، وفي «التُّحفةِ»[3]: «سُبحانَ»:

---

(١) «الفواكه» (ص٢٣٩).

(٢) في بعض النُّسَخ الخَطية للمَتن وفي «الفواكه» زيادةُ: (أي: وإنْ حَصَل).

(٣) أي: «تُحفة المُحتاج في شَرح المِنهاج لِلنووي» في الفِقه الشافعي، للإمام أحمدَ بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيتَمي المتوفى سنةَ (٩٧٤هـ).

. . . .

الكواكب الدرية

مصدرٌ جُعلَ عَلَماً للتَّسبيحِ، وهو براءةُ اللهِ مِن السُّوءِ، أي: اعتِقادُ تنزيهِهِ عمَّا لا يَليقُ بجلالِهِ، مَنصوبٌ على أنَّه بدلٌ مِن اللَّفظِ بفعلِهِ الذي لم يُستعمَلْ، فيُقدَّرُ معناه، ولا يَتصرَّفُ بل يَلزمُ الإضافةَ، وليسَ مصدراً لـ«سبَّحَ»، بل «سبَّحَ» مشتقٌّ منه. اهـ، وفي «حَواشي الإقناعِ» لِلبُجَيْرِميِّ[1] نَقلاً عن غيرِه: «سُبحانَ»: اسمُ مصدرٍ مَنصوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً تَقديرُه: «أُسَبِّحُكَ»، أي: أُنَزِّهُكَ عمَّا لا يَليقُ بكَ، أُقيمَ مُقامَ فعلِهِ ليَدُلَّ على التَّنزيهِ البَليغِ، فهو عَلَمٌ لِلتَّسبيحِ بمعنى التَّنزيهِ، ولا يُستعمَلُ إلَّا في اللهِ، ومُضافاً، فيُقصَدُ تَنكيرُه ثمَّ يُضافُ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا يُثنَّى حتَّى يُقْصَدَ تَنكِيرُه. اهـ، وفي «شَرحِ العصاميِّ على شُذورِ الذَّهبِ» و«شرحِ الدَّمامينيِّ على التَّسهيلِ» وغيرِهما أنَّ «سُبحانَ» اسمُ مصدرٍ، وهو الأصحُّ، وحينئذٍ فالأحسَنُ أنْ يُقالَ في إعرابِه: «سُبحانَ»: اسمُ مَصدرٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، و﴿حِينَ﴾: ظرفُ زمانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تُمْسُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وهو متصرِّفٌ مِن «أمسى» التَّامَّةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«حينَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، و﴿تُصْبِحُونَ﴾: مِن «أَصْبَحَ» التَّامَّةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ.

تَنبِيه: وإذا استُعمِلَتْ «أضحى» تامَّةً، فهي بمعنى: دَخَلَ في الضُّحى، نحوُ: «أَضْحَينا» أي: دَخَلْنا في الضُّحى، و«باتَ» بمعنى: عرَّس، كقَولِ عُمرَ رضي الله عنه: «أمَّا رسولُ اللهِ ﷺ فقد باتَ بمنًى»[2] أي: عرَّسَ بها، وقد تكونُ بمعنى: نَزَلَ، يُقالُ: «باتَ القومَ» أي: نزلَ بهم ليلاً، و«صارَ» بمعنى: انتقَلَ، نحوُ: «صارَ الأمرُ إليكَ» أي: انتَقلَ، وقد تَأتي بمعنى: رجعَ،

---

(١) هو سُليمانُ بن محمد البُجَيرِمي، فَقيه مِصري، وُلد في بُجَيْرِم (مِن قُرى الغَربيَّة بِمصر)، وتعلَّم في الأزهر، من كُتبه «التَّجريد» وهو حاشيَةٌ على «شَرح مَنهج الطُّلَّاب» لزكريَّا الأنصاري، و«تُحفة الحَبيب على شرح الخَطيب» وهو حاشيَةٌ على «الإقناع في حلِّ ألفاظِ أبي شُجاع» لِلخَطيب الشربيني، وكلاهُما في فِقه الشافعيَّة. تُوفي سنَةَ (١٢٢١هـ).

(٢) أخرجه أبو داودَ من حَديث ابن عمرَ لا عمرَ رضي الله عنهما كما قال الشارح.

إلَّا «زَالَ، وفَتِئَ، ولَيسَ»، فإنَّها مُلازِمَةٌ لِلنَّقصِ.

الكواكب الدرية

نحوُ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، أي: تَرجِعُ، و«ظلَّ» بالظَّاءِ المُشالةِ بمعنى: دامَ واستمرَّ، نحوُ: «ظلَّ اليومُ» أي: دامَ ظِلُّهُ، و«بَرِحَ» بمعنى: ذهبَ، نحوُ: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبۡرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لا أذهبُ، و«انفكَّ» بمعنى: انفصَلَ، نحوُ: «فَكَكتُ الخَاتَمَ، فانفكَّ» أي: انفصلَ، و«دامَ» بمعنى: بقيَ، نحوُ: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بَقِيَتْ، (إلَّا «زالَ») ماضي «يَزالُ»، لا ماضي «يَزيلُ» ولا ماضي «يَزولُ»، فإنَّهما تامَّانِ: الأوَّلُ مِنهما مُتعَدٍّ لواحدٍ، ومصدرُه «الزَّيْلُ»، والثَّاني قاصِرٌ، ومَصدرُه «الزَّوالُ»، (و«فَتِئَ») بكسرِ التَّاءِ، (و«ليسَ»، فإنَّها مُلازِمَةٌ لِلنَّقصِ)، فلا تَستَغني عن خَبرٍ يَتِمُّ به الكلامُ.

وذهَبَ أبو حيَّان في «نُكتِهِ»[1] إلى أنَّ «فتِئَ» تَكونُ تامَّةً بمعنَى: «سَكَنَ»[2]، قال الدَّمامينيُّ[3]: إذا أُريدَ بـ«فَتَأَ» بفتحِ التَّاءِ، وأمَّا مَكسورُ التَّاءِ فلا يكونُ إلَّا ناقصاً. انتهى[4].

وذَهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الحَلَبيَّاتِ»[5] إلى أنَّ «زالَ» تَكونُ تامَّةً نحوُ: «ما زالَ زيدٌ عن مكانِه»، أي: لم يُنقَلْ عنه، وفي «شرحِ المُراديِّ»[6] ما يُوهِمُ أنَّ «زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ،

---

(١) هو كتاب «النُّكت الحِسان»، وهو شرح على مُقدِّمته المسمَّاة «غايةُ الإحسانِ في عِلم اللسان».

(٢) عبارتُه (ص٧٠): حكى بعض النَّحويين واللغويين فتئ بمعنى سكَن وبمعنى أطفأ.

(٣) في «تَعليق الفرائد»، والشارح اقتَطع كلامَه دُون النظر في سياقِه فمِن ثم يَبدو ناقصاً.

(٤) ذكَر مِثلَه في «الارتشاف» وزاد: وأمَّا (فتِئ) بكسرِ التاء فلا أعلَم أحداً ذكَر أنها تامَّة إلا الصاغاني، فإنه ذكَر... إلخ كلامِه، وعليه فيَنبَغي أن يُحمل كلامُه في «النُّكت» على هذا، وأن يُضبَط الفعل بالفتح لا غيرُ، ولولا التِزامي بالمطبوع مِن الشرح لفعَلتُ ذلك هنا، على أنَّ أبا حيان جَعل تمامَ (فتَأ) في «التَّذيِيل والتَّكميل» وهماً وتصحيفاً، ونقَل أنَّ ذلك إنما هو في مادة (فَثأ) بالمُثلَّثة، وفي «تاج العَروس» ما نصُّه باختِصار: (فتَأ) تكون تامةً بمعنى سكَن، وقيل: كسَر وأطفَأ، وهذه عن إمام النَّحو ابن مالك، ذكَره في كتابِه «جَمع اللغات المُشكِلة»، وعَزاه لِلفراء، وهو صَحيحٌ أورَده ابن القُوطيَّة وابن القَطَّاع، قال الفراء: فتَأتُه عن الأمرِ: سَكنتُه، وفتَأتُ النارَ: أطفَأتُها، وغَلط أبو حيانَ وغيرُه في تَغليطه إيَّاه، حيث قال: إنه وَهم وتَصحيفٌ عن (فثَأ)، قالُوا: وهذا من جملة تَحامُلات أبي حيَّانَ.

(٥) «المسائل الحَلَبيات» اسمُ كتاب صنَّفه أبو عليٍّ الفارسي في حَلبَ، كما صنَّف «البَغداديَّات» بِبَغداد، و«البَصريات» بِالبَصرة، و«الشِّيرازيات» بشيرازَ.

(٦) أي: على «التسهيل».

وتَختَصُّ «كانَ» بِجَوازِ زِيادَتِها، ....

وانفكَّ» في النُّقصانِ والتَّمام بمعنًى واحدٍ، وهذا لا سبيلَ إليه لِما قَرَّرناهُ مِن اختلافِ معانيها، وذهبَ الكوفيُّونَ[1] إلى أنَّ «ليسَ» قد تكونُ عاطفةً، لا اسمَ لها ولا خبرَ، نحوُ: [الرمل]

إنَّـمـا يَـجـزِي الـفَـتَـى لـيـسَ الـجَـمَـلْ[2]

وإنَّما كانتْ عاطفةً لأنَّها بمعنى «لا» النَّافيةِ التي يُعطَفُ بها بعدَ الإثباتِ.

(وتَختَصُّ «كانَ») عن أخواتِها بأمورٍ:

(بِجَوازِ زِيادَتِها) لفظاً ومعنًى، فلا تُفيدُ الدَّلالةَ على المُضيِّ، ولا يُسنَدُ إليها فاعلٌ، بل يكونُ وُجودُها كعَدمِها، كالحرفِ الزَّائدِ، ويَبقى الكلامُ بعدَ حَذفِها على معناهُ قبلَهُ،

(١) قال أبو حيَّان: وحكى النَّحاس وابن بابشاذ هذا المذهَب عن الكوفيين، وحَكاه ابن عصفور عن البَغداديِّين. «الخزانة».

(٢) صدرُه:

فـــإذا جُـــوزِيـــتَ قَـــرْضـــاً فـــاجْـــزِهِ

وهو لِلَبيد في «دِيوانه»، ومِمن استَشهد به سيبَويه في «الكِتاب» لكنْ على روايةِ (غيرُ الجَمَل).

المعنى: إنَّ الذي يَجزي بما يُعامل به من حَسَن أو قَبيح هو الإنسان لا البَهيمة، قال الزمخشريُّ في «المستَقصَى»: وقيل: الفتى السيد اللَّبيب، والعرب تقولُ لِلجاهل: يا جَمَل، أي: إنما يَجزي اللبيبُ من الناس لا الجاهلُ. يُضرَب في الحثِّ على مُجازاة الخير والشر. انتهى. «الخِزانة».

الإعراب: «وإذَا»: لِلشرط، و«أُقرِضْتَ»: على صيغة المَجهول فِعلُ الشرط، والتاء: نائبُ الفاعل، و«قَرضاً»: مَفعول مُطلَق، أو مفعول ثانٍ إذا كان بمعنى الشيءِ المُقرَض، وعلى الوجه الأول فالمفعول الثاني محذوف، تقديرُه: أُقرِضتَ مالاً. «فاجزه»: جوابُ الشرط، فلِذَلك دخَلَتْه الفاء الرابطةُ. «إنما»: كافَّة ومكفوفة. «يَجزِي»: مضارع مَعلوم، و«الفتى»: فاعلُه، قال البَغدادي: وزَعم العينيُّ أنه بِالبناء للمجهول و(الفتى) نائب فاعل، وكأنه لم يَتصوَّرِ المعنى. اهـ «ليس الجمَلْ»: بمَعنى: لا الجَمل.

والشاهد فيه: مجيءُ (ليس) عاطفةً، قالُوا: كما تقولُ: (قام زيدٌ ليس عمرٌو)؛ فـ(عمرٌو) معطوف على (زيد) بـ(ليس) كما تقولُ: (قام زيدٌ لا عمرٌو). وأجابَ المانعون بأنَّه لا حُجَّة لَهم في هذا البيت؛ لاحتِمال أن يكون (الجمل) اسمَ (ليس)، وخبرُها محذوف لِفَهم المعنى، أي: ليس الجمَلُ جازياً أو ليس الجملُ يَجزي أو ليسَه الجملُ، والعرب قد تَحذف خبرَ (ليس) في الشعر؛ أو يكون (الجَمَل) خبرَ (ليس)، وسُكن للقافية، واسمُها ضمير اسم الفاعل المَفهوم من (يجزي)، أي: ليس الجازِي الجمَلَ.

بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفظِ الماضِي، ....

الكواكب الدرية

إلَّا في التَّأكيدِ، قال هُطَيل[1] في «شَرحِ المفصَّلِ»: وهذا معنَى الزَّائدِ في كلِّ مَوضعٍ. اهـ، وقال أبُو بَكرٍ الخَبيصيُّ[2]: وقد تَكونُ مُلغاةً في اللَّفظِ دونَ المعنى، كقَولك: «زيدٌ كانَ قائمٌ»، فتَدلُّ «كانَ» على أنَّ القيامَ كانَ فِيما مَضى. اهـ، وفي «الرَّضيِّ»: اعلَمْ أنَّ «كانَ» تُزادُ غيرَ مُفيدةٍ لشيءٍ، إلَّا محضَ التَّأكيدِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وكذا إذا دلَّتْ «كانَ» على الزَّمنِ الماضي ولم تَعمَلْ، نحوُ: «ما كانَ أحسنَ زيداً!»، فعدمُ عملِها حينئذٍ لِعَدمِ دلالتِها على الحَدَثِ المُطلقِ، فبَقِيَتْ كالظَّرفِ دالَّةً على الزَّمنِ فقَطْ. اهـ[3].

وإنَّما تَكونُ زائدةً (بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفظِ الماضِي)؛ لخفَّتِهِ، ولِتَعيُّنِ الزَّمانِ فيه دونَ المُضارعِ، ونَدرَ زيادتُها بلفظِ المُضارعِ، كقولِ الشَّاعرِ[4]: [الرجز]

أنـتَ تَـكُـونُ مـاجِـدٌ نَـبِـيـلُ إذَا تَـهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِـيـلُ[5]

---

(١) تقدَّم أن هُطَيلاً لقبُ جدِّه، وأنَّ الصوابَ: ابنُ هُطَيل.

(٢) أي: بعد أن ذكَر الزائدةَ، فهذا قِسمٌ آخَرُ غيرُ الأول.

(٣) أي: باختصار كثير وتصرُّف في اللفظ والمعنى. انظر (٤/ ١٩٠-١٩٢).

(٤) فيه تَجوُّزان؛ إذ القائل امرأة، والكلامُ من الرجز، وقائلُه لا يُسمَّى شاعراً وإنما راجز.

(٥) **البيت**: لأُمِّ عَقيل بن أبي طالب، واسمُها فاطِمة بنتُ أسد، تَقوله وهي تُرقِّص ابنها عقيلاً.

اللغة: (ماجِد): كَريم شَريف. (نبيلٌ): فاضِل. (تهُبُّ): تَهيج، وقياسُه كسر الهاء لأنه لازِم. (شمألٌ): هي الرِّيح المعروفةُ التي تَهُبُّ من ناحية القُطب، وفيها لُغات أُخَر. (بَليلٌ): رَطبة نَديَّة.

المعنى: أنتَ كريم شَريف نَجيب وَقتَ هُبوبِ ريحِ الشمال اللَّينة الرَّطبة، أو إذا هبَّت هذه الريح فأنتَ مَوصوف بهذه الصفات، وأيًّا كان فالغرضُ وَصفُه بذلك على الدَّوام، جَرياً على عادتِهم مِن قَصد التأبيد في مثلِ هذا التَّقييد. اهـ من «فَتح رب البرية»، وقال ابنُ هشام: أي: أنتَ كريمٌ في الشتاء، أي: حينَ يَقِلُّ الطعامُ ويَكثرُ الآكِلُ.

الإعراب: «**أنتَ**»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «**تكونُ**»: زائدةٌ. «**ماجدٌ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**نَبيلُ**»: خبرٌ بعد خبر. «**إذَا**»: ظرف لما يُستقبَل من الزمانِ خافض لشَرطه مَنصوب بجوابه. ويَجوز أن تُجرَّد من الشرط، فتتعلَّقُ بما قبلها. «**تهبُّ**»: مضارع مَرفوع. «**شمأل**»: فاعله مرفوع. «**بَليلُ**»: نعتُ (شمأل) مرفوع مِثله. وجملة (تهبُّ شَمألٌ) في محلِّ جر بإضافة (إذا) إليها. وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالةِ أولِ الكلام عليه.

والشاهد: في قولِها: (تكون)؛ فإنها زائدةٌ بين المبتدأ وخبرِه شُذوذاً، والثابِت زيادةُ (كان) لأنها مَبنيةٌ لِشَبه الحرف، بِخِلاف المُضارع فإنه مُعرَبٌ لِشَبَه الأسماء، فلا تُزاد كما لا يُزاد الاسمُ.

وأنْ تكُونَ في حَشْوِ الكَلامِ، ....

الكواكب الدرية

بفتحِ الباءِ بوزنِ «قَتيل»، بمعنى: مَبلُولة[١].

(وأنْ تَكُونَ في حَشوِ الكَلامِ) بِأنْ تقعَ بين شيئينِ مُتلازمَينِ[٢]، كالمُبتدإ وخبرِه، نحوُ: «زيدٌ كانَ قائمٌ»، والمَوصولِ وصلتِهِ نحوُ: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، قال أبو البَقاء: ﴿كَانَ﴾: زائدةٌ، أي: مَن هو في المهدِ، و﴿صَبِيًّا﴾: حالٌ مِن الضَّميرِ في الجارِّ والمَجرورِ، وقال الصَّفَديُّ[٣]: وهذا أجوَدُ ما قيلَ في إعرابِهِ، قال الخَبِيصيُّ: وقولُه تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] يَتوجَّهُ على الخَمسةِ. اهـ، أي: فَيَجوزُ أنْ تكونَ ﴿كَانَ﴾ فيه ناقصةً، و﴿قَلْبٌ﴾: اسمُها، و﴿لَهُۥ﴾: خبرُها، وأنْ تَكونَ بمعنى: «صارَ»، وأنْ يكونَ فيها ضميرُ الشَّأنِ[٤]، والجُملةُ: خبرُها، أي: كانَ الشَّأنُ له قلبٌ، وأنْ تَكونَ تامَّةً، أي: حصلَ له قلبٌ، فـ﴿قَلْبٌ﴾: فاعلٌ، و﴿لَهُۥ﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾، وأنْ تكونَ زائدةً، أي: لمَنْ له قلبٌ. وشَذَّ زيادتُها بينَ الجارِّ والمَجرورِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكرٍ تَسَامَى ... عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٥]

أي: على المسوَّمةِ، و«كانَ» زائدةٌ.

---

(١) ويَجُوز أن تكونَ بمعنى بالَّة لما فيها من النَّدى، بل هذا أظهَرُ مَعنى، وإن كان الأولُ أجرَى على القاعدة من تَذكير فَعِيل بمعنى مَفعول.

(٢) كان يَنبغي له أن يزيدَ ههنا: (ليسا جارًّا ومجروراً) كما قال الفاكهي، لِيَستقيمَ له قولُه الآتي: (وشذَّ زيادتُها بين الجار والمجرور)؛ وإلَّا فما وجهُ الشُّذوذ والجار والمجرور شَيئانِ مُتلازِمان؟

(٣) الظاهر أنه الصَّلاحُ الصَّفدي المتوفى سنةَ (٧٦٤هـ).

(٤) جَعَل هذا الوجهَ ثالثَ الأوجُه الخَمسةِ، وفيه نظر؛ لأن ابنَ الحاجب لم يَجعَل الشأنيَّة قسماً من أقسامِ (كان)، وإنما جَعَل الناقصةَ والتي بمعنى صارَ كذلك ثم قال: (ويَكون فيها ضَمير الشَّأن)، فقال الخبيصي بعد التَّمثيل لهما: وهاتان أيضاً ناقِصتان، ثم ذكَر ابنُ الحاجب قسمَين آخرَين وهما التامَّة والزائدة، فزاد الخَبِيصيُّ قسماً خامساً وهو المُلغاةُ ـ وقد تقدَّم للشارح نقلُ ذلك عنه ـ، ثم قال: (وتتوجَّه الآيةُ المذكورة على الخَمسةِ)، فتأمَّل!

(٥) **البيت:** لا يُعرف قائله.

اللغة: (جِيادُ): جمع جَواد، وهو الفرَس السَّريع العَدْو. وقيل: هو جمعُ جيِّد. ويُروى: (سَراةُ)، قيل: هو جَمعُ (سَرِيّ) وقِيل: اسمُ جمع له، وهو الشَّريف. (تَسامَى): أصله: تَتَسامى بتاءين من السُّمو وهو العُلُوُّ، قال ابنُ =

نَحوُ: «ما كانَ أَحْسَنَ زَيداً!».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِها ....

الكواكب الدرية

وكثُرَتْ زِيادتُها بين «ما» وفعلِ التَّعجُّبِ، (**نَحوُ: «ما كانَ أحسَنَ زيداً!»**)، **وإعرابُه**: «ما»: تَعجُّبيَّةٌ بمعنى: «شيءٌ» مُبتدأٌ، «كانَ»: زائدةٌ لا فاعلَ لها، «أَحسنَ»: فعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، فـ«كانَ» زائدةٌ بينَ المُبتدإِ وخبرِهِ.

وقد أَفْهَمَ كلامُه أنَّها لا تُزادُ في صدرِ الكلامِ، ولا في آخِرِه، وأنَّ غيرَها مِن أخواتِها لا يُزادُ، قالَ ابنُ مالكٍ: (وربما زِيدَ «أصبحَ، وأمسى») أي: كقَولهم: «ما أصبحَ أبردَها!»، و«ما أَمسى أَدْفَأَها!»[١]، بمعنَى: ما أَبردَها وما أَدْفَأَها! قالَ الدَّمامينيُّ: وهذا عندَ البصريِّينَ نادرٌ لا يُقاسُ عليه. اهـ

(**وتَختَصُّ**) أي: كانَ (**أيضاً**) بالنَّصبِ: مَفعولٌ مُطلَقٌ، أو حالٌ، أي: أَرجعُ عن الاختِصاصِ الأوَّلِ رُجوعاً[٢]، (**بِجَوازِ حَذفِها**) وَحدَها مُعوَّضاً عنها «ما» في مثلِ قَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

= هشام: أو ماضٍ على حَدِّ: (الركبُ سارَ)، ويُؤيِّده أنه رُوي: (تَسامَوا). و(المُسوَّمة): الخيلُ التي جُعِلت عليها سُومة ـ بالضم، وهي العلامة ـ وتُركت في المرعى. و(العِراب): الخَيل العربيَّة، وهي خِلاف البَراذِين. وروى الفَرَّاء: (المُطهَّمة الصِّلاب)، و(المُطهَّم): التامُّ الخَلق من الخَيل وغيرِها، و(الصِّلاب): ذَواتُ الصَّلابة أي: الشِّدة.

والمعنى: أن ساداتِ بَني أبي بكر يَركبون الخُيولَ الموصوفةَ بما ذُكر، أو أنَّ خيلَ هَؤلاء تَفضُل على خُيول غيرِهم.

الإعراب: «**جِيادُ**»: مُبتدأ مُضاف. «**بَني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مُلحَق بجمع المذكر السالم، وهو مُضاف. «**أبي**»: مضافٌ إليه من الأسماء الستة وهو مُضاف. «**بكرٍ**»: مضاف إليه. «**تَسامَى**»: مضارع مَرفوع بضمة مُقدَّرة للتعذر، وفاعِله: هي. والجملةُ في محل رفع خَبر المبتدأ. «**على**»: جرف جَر. «**كان**»: زائِدة. «**المسوَّمةِ**»: مَجرور بـ(على)، وهو في الأصلِ صِفة أُولى لِمَوصوف مَحذوف تَقديرُه: على الخَيلِ المُسوَّمة، والجار والمجرُور مُتعلِّق بـ(تَسامَى). «**العِراب**»: نَعتُ (المسوَّمة) مَجرورٌ مثلُه.

والشاهد في البيت: قَولُه: (على كان المسوَّمة)، حيث زاد (كانَ) بين (على) ومَجرورها، وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

(١) «شرح التَّسهيل» (١/ ٣٦٠ و٣٦٢).

(٢) أو: أقول راجعاً عن الاختِصاص الأول.

مَع اسْمِها وإبْقاءِ خَبَرِها، وذَلِكَ كَثِيرٌ بَعدَ «لَو، وإنْ» الشَّرْطِيَّتَينِ، ....

أبَــا خُــراشَــةَ أمَّــا أنــتَ ذَا نَــفَــرٍ فـإنَّ قَـومِـيَ لـم تـأكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ(١)

فـ«أبَا»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ الألفُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«خُراشَةَ»: مُضافٌ إليه، و«أمَّا»: مُركَّبةٌ مِن «أنْ» و«ما»، فـ«أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونَصبٍ، و«ما»: زائدةٌ عِوضاً عن «كانَ» النَّاقصةِ، و«أنتَ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُ «كانَ»، و«ذا»: خبرُ «كانَ»، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«نفرٍ»: مُضافٌ إليه.

وبِجَوازِ حَذفِها **(مَع اسمِها)** ضميراً كانَ، أو ظاهراً، **(وإبقاءِ خَبرِها)** على حالِهِ مَنصوباً دالًّا عليهما. **(وذَلِك)** أي: جوازُ الحذفِ **(كَثِيرٌ)** في كلامِهم **(بَعدَ «لَو»، و«إنْ» الشَّرطِيَّتَينِ)**، وبعدَ غيرِهما قليلٌ، وإنَّما كثُرَ بعدَهما لأنَّهما مِن الأدواتِ الطَّالبةِ لِفِعلَينِ، فيَطولُ الكلامُ، فيُخفَّفُ بالحذفِ، وخُصَّ ذلك بـ«إنْ» و«لو» دونَ بقيَّةِ أدواتِ الشَّرطِ؛ لأنَّ «إنْ» أمُّ أدواتِ

---

(١) **البيت:** لِلعَبَّاس بن مِرداس يَقُوله لِأبي خُراشةَ واسمُه خُفافُ ابن نَدْبة، وكِلاهما صحابيٌّ، والثاني هو ابنُ عمِّ الخنساء، وهو أحدُ أغرِبةِ العَرب، واسمُ أبيه عمرٌو.

اللغة: (النَّفَر): الجَماعة، وهو في الأصل اسمٌ لِما دُون العَشرة. و(الضَّبُع): المرادُ به هنا السَّنَة المُجدِبة، و(تَأكُلهم) استِعارة، وقال ابنُ الأعرابي: الضَّبع هنا الحَيوانُ المَعرُوف، وإذا ضَعُفُوا عاثَت فيهم الضِّباعُ.

المعنى: يا أبا خُراشة افتَخرتَ عليَّ لِكَونك صاحبَ جماعة كَثِيرين وعَزيزاً فيهم، لا تَفتخِر عليَّ بذلك؛ فإني أيضاً مثلُك صاحبُ جَماعة وعزيزُ قَوم باقِينَ مَوفُورِين لم تَأكُلهم السِّنُون المُجدِبة، أو الضِّباع لِضَعفهم وخَوَرِهم. «فتح رَب البرية».

الإعراب: **«أبَا»**: مُنادى بحرف نداء مَحذوف مَنصوب لأنه مُضاف. **«خُراشَةَ»**: مُضاف إليه غيرُ مُجرًى لِلعَلميَّة والتَّأنيث. **«أمَّا»**: مُركَّبة من (أنْ) المَصدريَّة و(ما) الزائدة للتعويض عن (كانَ) المحذوفة. **«أنتَ»**: ضمير مُنفصل اسم (كان) المَحذوفة. **«ذَا»**: خبرها منصوب بالألف مُضاف. **«نَفرٍ»**: مُضاف إليه. والمَصدر المنسبِك من (أنْ) وما بعدها مجرورٌ بلام التَّعليل المحذوفة، والتَّقدير: افتَخرتَ عليَّ لِكَونك ذا نَفرٍ. **«فإنَّ»**: الفاء: تَعليليَّة، والمُعلَّل مَحذوف لِدَلالة المَقامِ عليه كالذي قبله، أي: لا تَفتَخِرْ عليَّ. (إنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل. **«قَومِي»**: اسمها، والياء: مُضاف إليه. **«لم»**: نافية جازمة. **«تَأكُلهم»**: مُضارع مجزوم، و(هُم): مفعولُه. **«الضبعُ»**: فاعلُه، والجُملة (لم تَأكُلهم الضبع) في محلِّ رفع خبر (إنَّ).

والشاهد: في قَولِه: (أمَّا أنتَ ذا نَفرٍ)، حيث حَذف (كان) وَحدَها بعد (أنْ) المَصدريَّة، وعَوَّض عنها (ما) الزائدة، وهذا مِمَّا اختَصَّت به (كان).

كقَولِهِ علَيهِ السَّلامُ: «الْتَمِسْ ولَو خاتِماً مِن حَديدٍ»، وقَولِهِم: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمالِهِمْ؛ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ».

الكواكب الدرية

الشَّرطِ الجازمةِ، و«لو» أمُّ أدواتِ الشَّرطِ الغيرِ الجازمةِ، وهم يَتوسَّعونَ في الأُمَّهاتِ ما لا يَتوسَّعونَ في غيرِها، (**كقَولِهِ علَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الْتَمِسْ ولَوْ خاتماً[1] مِنْ حَدِيدٍ»**[2])، أي: ولو كانَ الذي تَلتَمِسُهُ خاتَماً مِن حديدٍ، فحذفَ «كانَ» مع اسمِها، **وإعرابُه**: «الِتمِسْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تقديرُه: أنتَ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لو»: حرفُ شرطٍ جيءَ بها لَعقدِ السَّببيَّةِ والمُسبَّبيَّةِ بينَ جُملتَي الشَّرطِ والجزاءِ في الزَّمنِ الماضي، بخلافِ «إنْ» فإنَّها لعقدِ السَّببيَّةِ والمُسبَّبيَّةِ في المستقبلِ، ويُقالُ فيها: «لو»: حرفُ امتناعٍ لامتِناعٍ، أي: حرفٌ يُقالُ على امتناعِ جوابِها لامتِناعِ شرطِها، و«خاتماً»: خبرٌ لـ«كانَ» المَحذوفةِ مع اسمِها، وجُملةُ «مِن حديدٍ» نعتٌ لـ«خاتماً»، (**وقَولِهِم**) أي: العربِ، قالَ الفاكهيُّ: ولو قالَ: «وقولِه» لكانَ أَولى؛ لأنَّه حديثٌ. اهـ[3]، قُلتُ: وهو حديثٌ أخرجَهُ [4] (**«النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعمالِهِم: إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ»**)، **وإعرابُه**: «النَّاسُ»: مُبتدأٌ، «مجزِيُّونَ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«مَجزِيٌّ»: اسمُ مَفعولٍ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، «بأعمالِهِم»: مُتعلِّقٌ بـ«مَجزيّ»، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «خيراً»: خبرُ «كانَ» المَحذوفةِ مع اسمِها، وهي فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وقوله: «فخيرٌ»

---

(١) بفتحِ التاء وكسرِها، لغتانِ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٧١)، ومُسلم (٣٤٨٧)، من حديث سَهل بن سَعد الساعِدي رضي الله عنه.

(٣) «الفواكه الجَنية» (ص٢٤٠).

(٤) في هامِش الأصل: هكذا بَياض في نُسخَة المؤلف. اهـ وفي هامِشي الطَّبعتَين الأُخرَيين: لم يذكر المخرج. اهـ مُصحِّحه.

قُلتُ: ممن جعَله حديثاً ابنُ هشام في «شَرح الشذور» فكتبتُ عليه: تَبع في ذلك ابنَ مالك الذي جعَله حديثاً في «شواهد التوضيح» (١/ ١٢٨)، كما تَبِعه جماعةٌ من النحاة ـ خلافاً لسيبويه (١/ ٢٥٨) الذي جعَله تمثيلاً فقال: وذلك قولك: «الناسُ مَجزيُّونَ... إلخ» ـ حتى عَزاه إليهم صاحبُ «أسنى المطالب» وغيرُه ممن تكلَّم عليه وأنكر كونَه حديثاً، وقد ذكَره الطبري في تَفسير الفاتحة عن ابن عباس موقوفاً. انظر: «تَفسير الطبري» (١/ ١٥٨).

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِ نُونِ مُضارِعِها المَجزُومِ ....

الفاءُ فيه: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«خيرٌ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: فجزاؤُهم خيرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ جزمِ جوابُ الشَّرطِ، وقوله: «وإنْ شرًّا فشرٌّ» إعرابُه كإعرابِ «إنْ خيراً فخيرٌ»، والتَّقديرُ: إنْ كانَ عملُهم خيراً، فجزاؤُهم خيرٌ، وإنْ كانَ عملُهم شرًّا، فجزاؤُهم شرٌّ.

وهذا الذي ذكَرَه ـ مِن نَصبِ الأوَّلِ ورفعِ الثَّاني ـ هو أرجَحُ الأوجُهِ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وإلَّا فيَجوزُ رفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، ورَفعُهما، ونَصبُهما، كما بيَّنتُ ذلك في «حَواشي شرحِ القَطرِ».

(**وتَختَصُّ**[١]) أي: «كانَ» (**بِجَوازِ حَذفِ نُونِ مُضارِعِها**)، ويُقالُ له: (لامُ الكلمةِ)، ولِذا عبَّرَ بَعضُهم بجوازِ حذفِ لامِ مُضارِعِها، وهو حذفٌ غيرُ واجبٍ، كما قالَ ابنُ مالكٍ في «الخُلاصةِ»:

.... وهْوَ حَذفُ ما التُزِمْ

أي: ولكنَّه لمُجرَّدِ التَّخفيفِ في اللَّفظِ؛ لِكَثرةِ استِعمالِ هَذه الكلمةِ، (**المَجزُومِ**) أي: بالسُّكونِ، كذا قيَّدَ به بعضُهم، وهو احترازٌ عن المَجزومِ بحذفِ النُّونِ، نحوُ: «لم يكونَا، ولم يَكونُوا، ولم تَكوني»؛ لأنَّها محركةٌ، فتَعاصَتْ عن الحذفِ[٢]، بِخلافِ السَّاكنةِ، قال العِصاميُّ في «شَرحِ الشُّذورِ»: ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ المرادَ بمُضارعِ «كانَ» مُضارعُ هذا اللَّفظِ بهذه الهيئةِ كما هو المتبادِرُ، فلا يكونُ صادقاً على ما ذُكر. اهـ. قُلتُ: ولعلَّه لِبَيانِ الواقعِ، أي: إذ[٣] لم يُسمَعِ الحذفُ إلَّا في المَجزومِ بالسُّكونِ.

واحترَزَ المصنِّفُ بالمَجزومِ عن المَرفوعِ نحوُ: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، والمَنصوبِ نحوُ: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨]، فلا تُحذَفُ منهما النُّونُ لِانتفاءِ الجزمِ فِيهما. وكذا لا تُحذَفُ في الموقوفِ عليه، فإذا قيلَ لكَ: «هل كانَ زيدٌ قائماً؟» فقُلتَ:

---

(١) بعدَه في نُسخِ المَتنِ والفاكهي: أيضاً.

(٢) أي: امتنَعَت منه، والمَعروفُ في اللُّغة: (عاصَى فلاناً): إذا امتنَع عن طاعتِه، وكذلك (استَعصَى عليه).

(٣) في طبعتَين: (إذا)، فالأول على التعليل؛ والثاني على الشَّرط، وكِلاهُما مُحتمَلٌ هنا.

إنْ لم يَلْقَها ساكِنٌ ....

الكواكب الدرية

«لم يَكُن»، لم يَجُزْ حذفُ نونِهِ حينَئِذٍ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخلَهُ الحذفُ حتَّى بقيَ على حرفٍ أو حرفَينِ، وجبَ الوَقفُ عليه بهاءِ السَّكتِ، كقَولك: «عِهْ، ولم يَعِهْ»، فـ«لم يَكُنْ[1]» بمنزلةِ «لم يَعِ»، فالوقفُ عليه بإعادةِ الحرفِ الذي كانَ فيه أَولى مِن اجتلابِ حرفٍ لم يَكُنْ، قالهُ ابنُ هشامٍ في «شرحِ القَطرِ»[2]، لكنَّه قالَ في «التَّوضيحِ»: قالَ ابنُ مالكٍ: (تجبُ هاءُ السَّكتِ في الفعلِ إذا بقيَ على حرفَينِ أحدُهما زائدٌ، نحوُ: «لم يَعِهْ»)، وهذا مَردودٌ بإجماعِ المسلِمينَ على وُجوبِ الوقفِ على نحوِ: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، و﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بتَركِ الهاءِ. اهـ، ومالَ إليه العِصاميُّ في «شرحِ الشُّذورِ».

(**إنْ لَم يَلِها**[3]) أي: «كانَ»، أو النُّونَ، (**ساكِنٌ**)، فلا يُحذَفُ مِن المتَّصلِ بالسَّاكنِ، وهو لامُ التَّعريفِ[4] نحوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فالنُّونُ مَكسورةٌ لأجلِهِ، فهي مُتَعاصيةٌ على الحذفِ؛ لِقَرنِها بالحركةِ العارضَةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، خلافاً ليونُسَ مُحتجًّا بقولِ الشَّاعرِ[5]: [الطويل]

إذَا لم تَكُ الحاجَاتُ مِن هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيسَ بِمُغْنٍ عَنهُ عَقْدُ التَّمائِمِ[6]

---

(١) الأحسَنُ: (فلم يك)، كما هي عبارة ابنِ هشام التي يَنقُل منها.

(٢) (ص٢٦٢).

(٣) في نُسخ المتن: (إن لم يلقَها)، ويُستغنى حينئذٍ عن قولِهِ الآتي: (متصل بها)؛ إلا أن يكونَ من الشرح لِلاستيثاق كما وَقعَ في «الفواكه».

(٤) في التَّخصيص بذلك نَظر؛ إذ منه نحو: (لم يكُنِ اجتِهادُك عبثاً).

(٥) لعلَّه يَقصد: محتجًّا بمثل هذا، وإلَّا فالمحتجُّ بهذا البيت بِخُصُوصه ابنُ مالك لا يُونس فيما نَعلم.

(٦) **البيت**: لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (الهِمَّة): العزم القَويُّ. (الحاجات): جمعُ حاجَة، وهي ما يُحتاج إليه، والمرادُ: قَضاء الحاجات، فهو على حذفِ مُضاف؛ أو المقصود: الأمورُ العِظام. (التَّمائم): جمع تَميمَة، وهي العُوذة تُعلَّق على الإنسان، ويُروى: (الرَّتائم)، وهي جمعُ رَتِيمة، وهي الخيطُ يُعقَد في الأصبع لِلتَّذكير.

المعنى: إذا لم يكُن المرء نجيباً ونابِهاً، وعِنده اعتناءٌ بفِعل الأمور التي تُوكَل إليه، فليس يَنفعُه شيء مِن التَّعويذات التي تُعلَّق لِجَلب الحَظّ، أو: فليس يُجدِيك أن تُكثِرَ تذكيرَه وتَنبيهَه على فِعل تِلك الأمورِ.

الإعراب: «إذَا»: ظرف لما يُستقبل من الزمان خافضٌ لِشَرطه مَنصوب بجوابه. «لم»: حرفُ جزمٍ ونفي وقَلب. =

ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ، ....

الكواكب الدرية

وهذا مَحمولٌ عندَ المانعِ على الضَّرورةِ، وقد وافقَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ» يونسَ، فقال: ولا يَمنعُ مِن ذلك ملاقاةُ ساكنٍ وِفاقاً ليونسَ. اهـ[1]، وكأنَّهما لم يَنظُرَا لِلحركةِ لِعُروضِها وعدمِ أصالتِها.

(ولا ضَمِيرُ نَصبٍ مُتَّصِلٌ بِها) أي: بـ«كانَ» أو بالنُّونِ، فلا تُحذَفُ النُّونُ مِن مُضارعِ «كانَ» المتَّصلِ به ضَميرٌ مَنصوبٌ نحوُ: «إنْ يَكُنْهُ، فلنْ تُسلَّطَ عليهِ»[2]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فـإنْ لا يَـكُـنْـهـا أو تَـكُـنْـهُ فـإنَّـهُ ... أَخُـوهـا، غَـذَتْـهُ أُمُّـهُ بِـلِـبـانِـهـا[3]

= «تكُ»: فعل مضارع ناقص مَجزُوم، وعلامةُ جزمِه سُكونُ النونِ المحذوفة للتَّخفيف. «الحاجاتُ»: اسم (تكُن) مرفوع. «مِن هِمة»: مُتعلق بمحذوفٍ خبر (تكُن). «الفتَى»: مُضاف إليه. و(لم تك..) في مَحل جر بالإضافة. «فليسَ»: الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا)، والجملةُ بعدها لا محلَّ لها. (ليس): ماضٍ ناقِص. «بِمُغنٍ»: الباء: حرف جَر زائد. (مُغنٍ): خبر (ليس) منصوبٌ بفَتحة مُقدَّرة على الياء المحذوفة، مَنع من ظُهورها الاشتغال بحركة حرف الجر. «عنهُ»: جار ومجرور متعلق بـ(مغنٍ). «عَقدُ»: اسم (ليس) مُؤخَّر مرفوع وهو مضاف. «التَّمائم»: مضاف إليه مجرور.

والشاهد: في حذفِ نُون (تكُن) المُضارع المجزوم، مع أنَّ بعده حرفاً ساكناً، وهو ضَرورة عند الجمهور.

(١) «تسهيل الفَوائد» (ص٥٦).

(٢) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (١٣٥٤) ومُسلم (٧٣٥٤) عن ابنِ عمر ﷺ مرفوعاً، والضميرُ لابن صيَّاد، وكان غلاماً من اليهود، وكان يَتكهن أحياناً فيَصدق ويَكذب، فشاع حَديثه وتُحدِّث أنه الدجال، وأشكَل أمرُه، فأراد النبي ﷺ أن يَختبرَ حاله إذ لم يَنزل في أمره وحيٌ، فلمَّا استأذن عُمرُ في قَتله قال له النبيُّ ﷺ ذلك.

(٣) البيت: لأبي الأسوَد الدُّؤَلي واسمُه ظالِم بن عمرٍو، يَقولُه لِغُلام له كان يَشرَب الخمرَ فيُفسِد أمرَ تِجارته، وقبلَه:

دَع الـخَـمـرَ يَـشـرَبْـهـا الـغُـواةُ فـإنَّـنـي ... رَأَيـتُ أخـاهَـا مُـغـنِـيـاً بِـمَـكـانِـهـا

اللغة: (دَع الخمرَ) أي: اترُكها. و(الغُواة): جمع غاوٍ وهو الضَّالُّ. (اللِّبان): مصدرٌ كالرِّضاع، يقال: هو أخُوه بِلِبان أمِّه، ولا يُقال: بِلَبن أمِّه، إنَّما اللبنُ الذي يُشرب؛ وقيل: اللِّبان بمعنى اللَّبن، إلا أنه مَخصُوصٌ بالآدَمي، وأمَّا اللَّبن فعامٌّ في الآدَميِّ وغيرِه.

المعنى: دَع الخمر ولا تَشربَها؛ فإني رأيتُ الزَّبيبَ الذي هو أخُوها ومِن شَجَرتِها مُغنياً لِمَكانها وقائماً مَقامَها؛ فإلَّا يَكُن الزبيب الخمرَ أو تكُن الخمرُ الزبيبَ، فإنَّ الزبيبَ أخُو الخمر غَذَته أُمُّه بِلِبانها، يَعني أن الزَّبيبَ شَرِبَ مِن عُرُوق الكَرمة كما شَرِب العِنَبُ الذي عُصِر خَمراً. وقيل: أراد بأخي الخمر نَبيذَ الزَّبيب، وهو الماءُ الذي نُبِذَ بِزَبيب لِيَصيرَ حُلواً مِن غير أن تَشُوبَه حُرمة؛ فإنَّه أخُوها إلا أنه حَلالٌ وهي حرامٌ. «الخِزانة» ثم نَقل بعد كلامٍ =

نَحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

الكواكب الدرية

وذلك لأنَّ الضَّمائرَ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولِها.

فإذا تَوفَّرتْ هذه الشُّروطُ جازَ الحذفُ (**نَحوُ**: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾)، **وإعرابُه**: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزم، ﴿أَكُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جَزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً؛ لأنَّ أصلَهُ «أكُون»، فحُذِفَتِ الضَّمَّةُ للجازِمِ، والواوُ لالتِقاءِ السَّاكنينِ، والنُّونُ لِلتَّخفيفِ، فالحذفانِ الأوَّلانِ واجبانِ، والثَّالثُ جائزٌ، و«أكُ»: مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنا، و﴿بَغِيًّا﴾: خبرُها، (﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾) في سُورةِ النَّحلِ، أمَّا التي في النَّملِ فإنَّها بإثباتِ النُّونِ، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾، أي: على الكفَّارِ إنْ لم يُؤمنُوا، ولا تَهتمَّ بمكرِهم، أي: فإنَّ اللهَ ناصرُك يا محمَّدُ عليهم، و«لا»: ناهيةٌ، ﴿تَكُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً، وهو مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ في محلِّ نصبِ خبرُها، (﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾)، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ،

= له عن بعضِهم أن أبَا الأسوَد إنما قصَد تحريمَهما معاً؛ إذ قال: دَعِ الخمر... البيتَ فقيل له: فنبيذُ الزَّبيب؟ فقال: فإلَّا يَكُنها... البيتَ، أي: فهُما سَواءٌ.

الإعراب: «**فإنْ**»: الفاء: حرفُ تَعليل أو تَفريعٍ وتفسيرٍ، و(إنْ) حرفُ شرطٍ جازمٌ. «**لا**»: نافِيَة. «**يَكُنها**»: مضارع ناقِص مجزوم، فعلُ الشرط، واسمها: ضمير مُستتر تقديرُه: هو، و(ها): في محل نصب خبرُها. «**أو**»: عاطِفة. «**تَكُنْه**»: مضارع ناقِص مَجزوم بالعَطف على ما قبلَه، واسمه: هي، والهاء: خبرُه. «**فإنَّه**»: الفاء: رابِطة لجوابِ الشَّرط. (إنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل، والهاء: اسمُها. «**أخُوها**»: خبرُها مرفوع، و(ها): مُضاف إليه. والجملةُ الاسمية في محل جَزم جَواب الشرط. «**غذَتْه**»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والهاء: مَفعولٌ به. «**أمُّه**»: فاعل ومُضاف إليه. «**بِلبانها**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(غذَته)، و(ها): مُضاف إليه. وجملةُ (غذَته أمُّه..) في مَحلِّ الرفع على أنها خبرٌ بعدَ خَبر، ويَجوز أن تكون حالاً من (ها) في (أخُوها)، والعاملُ فيها (إنَّ)؛ وقيل: لا محلَّ لها من الإعراب لأنَّها مُفسِّرة لِلأُخُوَّة.

والشاهد: في (يَكُنْها أو تَكُنه)؛ فإنه لا يَجوزُ حذفُ النون منهما تخفيفاً كما تُحذَف في نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ لأنه وَلِيَها ضميرُ نصب.

وفيه شاهدٌ آخرُ، وهو وَصلُ الضَّمير المنصوبِ بـ(كان)؛ فإنَّ القياس: فإن لا يَكُن إيَّاها أو تَكُن إيَّاه.

. . . .

﴿تَكُ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً، وهو مِن «كانَ» التَّامَّةِ، و﴿حَسَنَةٌ﴾ بالرَّفعِ[١]: فاعلٌ، أي: وإن تَحصُلْ أو تَثبُتْ حسَنةٌ ﴿يُضَٰعِفْهَا﴾ لِصاحبِها مِن عشرٍ إلى سَبعِمائةِ ضعفٍ، و﴿يُضَٰعِفْهَا﴾: جوابُ الشَّرطِ، وفي قراءةِ عاصم: ﴿حَسَنَةً﴾ بالنَّصبِ، واسمُ ﴿تَكُ﴾ حينئذٍ: ضميرٌ مُستترٌ فيها جوازاً يَعودُ على الذَّرَّة، أي: وإنْ تَكُنِ الذَّرَّةُ حسَنةً يُضاعِفْها حتَّى يُوافِيَها صاحِبُها يومَ القيامةِ وهي كالجبلِ العظيمِ.

وقد أَشارَ المصنِّفُ بهذه الآيةِ إلى أنَّه لا يَختَصُّ الحذفُ بـ«كانَ» النَّاقصةِ، بل التَّامَّةُ كذَلك[٢]، وبه صرَّحَ الفاكهيُّ في «شرحِ قَطرِ النَّدى»[٣]، لكنَّه في التَّامَّةِ قليلٌ كما قاله العِصاميُّ في «شَرحِ الشُّذورِ». وأفادَ الأزهَريُّ أنَّه وقعَ حذفُ النُّونِ مِن مُضارعِ «كانَ» في القُرآنِ العظيمِ في ثمانيةَ عشرَ مَوضعاً[٤].

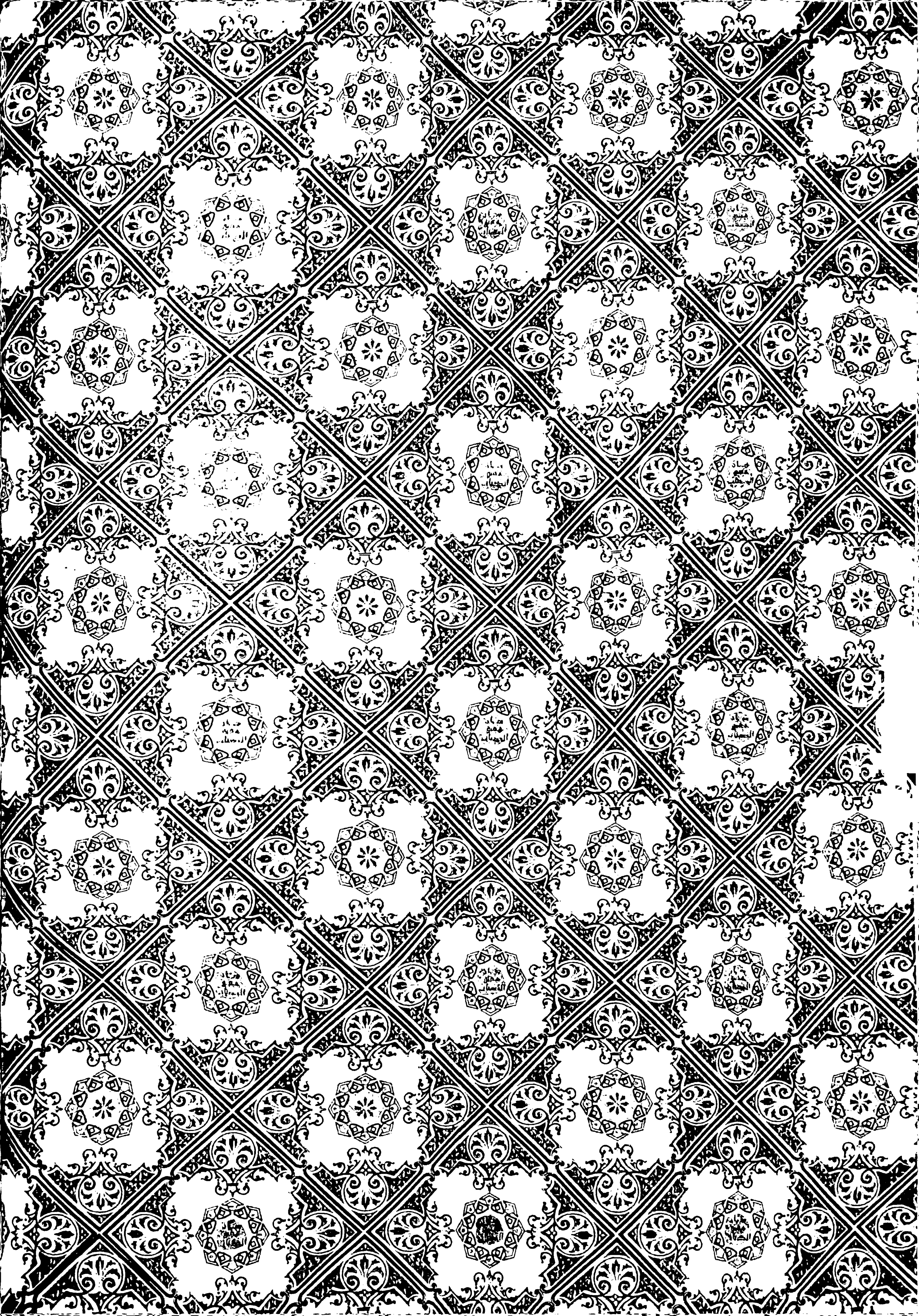


(١) أي: على قراءة نافعٍ وابن كثير، غيرَ أن الثاني قرأ فيما يأتي: ﴿يُضَعِّفْهَا﴾ بالتشديد دُون ألف.

(٢) أي: بناءً على أن ما بعدها مرفوعٌ على الفاعلية كما مرَّ في إعرابه، وفيه أن هذه قراءة نافعٍ وابن كثير من السبعة دون غيرهما، وليست واحدةٌ من القراءتين قراءةً للمصنف، فلو أراد هذه القراءة لنصَّ عليها. فالصحيحُ إبقاءُ الآية على قراءة الجمهور وهي النصب، وحملُ صنيع المصنِّف على مُجرد تكثيرٍ للشواهد.

(٣) انظر: (ص ٢٥٧).

(٤) هو كذلك بِعَدِّ قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ موضعَين اثنَين؛ لتكرُّرها فيه.



فصل

وأمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ» فأربَعةٌ: «ما، ولا، وإنْ، ولاتَ».

أمَّا «ما» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» عِندَ الحِجازِيِّينَ بِشَرْطِ أنْ لا تَقترَنَ بِـ«إنْ»، وأنْ لا يَقترِنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، وأنْ لا يَتقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، ولا مَعمُولُ خَبَرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً.

الكواكب الدرية

فصلٌ

فِيما أُلحِقَ بـ«ليس» مِن[1] رفعِ الاسمِ ونصبِ الخبرِ؛ لِمُشابهتِها لها في المعنى.

(وأمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ») في النَّفيِ والجُمودِ والدُّخولِ على الجُمَلِ الاسميَّةِ، (فأَربَعةٌ: «ما، ولا، وإنْ، ولاتَ») النَّافياتُ، وأكثرُها عملاً «ما» النَّافيةُ[2]، وكانَ الأصلُ أنْ لا تَعملَ[3]؛ لأنَّ قياسَ العواملِ أنْ تَختصَّ بِالقَبيلِ الذي تَعملُ فيه مِن الاسمِ والفِعلِ، لكنَّها أُعمِلَتْ لِقُوَّةِ مُشابهتِها لـ«ليسَ»؛ لأنَّ مَعنيَيهما في الحقيقةِ سواءٌ.

(أمَّا «ما») أي: النَّافيةُ، (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ» عندَ الحِجازِيِّينَ)، وكذا عِند التِّهاميِّينَ فيما حَكاهُ الكِسائيُّ، (بِشَرطِ) اجتماعِ أمورٍ أربعةٍ:

الأوَّلُ: (أنْ لا تَقترِنَ) «ما» النَّافيةُ (بـ«إنْ») الزَّائدةِ الكافَّةِ المَكسورةِ الهمزةِ.

(و) **الثَّاني**: (أنْ لا يَقترِنَ خَبرُها بِـ«إلَّا») الحَصريَّةِ المُفيدةِ للإثباتِ، المبطِلةِ لِمعنى «ما».

(و) **الثَّالثُ**: (أنْ لا يَتقدَّمَ خَبرُها) ولو ظرفاً على الأصحِّ - خِلافاً لابنِ عُصفورٍ - (على اسمِها)؛ لِضَعفِها في العملِ، فلا تَتصرَّفُ بأنْ تَعملَ النَّصبَ قبلَ الرَّفعِ.

(و) **الرَّابعُ**: أنْ (لا) يَتقدَّمَ (مَعمُولُ خَبرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ) لخبرِها (ظَرْفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً)، فإنَّه يجوزُ حينئذٍ إعمالُها مع تَقدُّمِهِ، كما سيَأتي، فهذه الأربعةُ متى وُجِدَتْ جازَ إعمالُها في مَعرفةٍ ونكرةٍ.

---

(١) الوجهُ: (في).

(٢) التَّقييدُ بـ(النافية) زائدٌ على كلام الفاكِهي، ولا حاجةَ إليه بعد تقدُّم قَولِه: (النافيات) آنفاً.

(٣) أي: (ما) المذكورةُ، أو الأحرُف الأربعة، وهذا هو الراجح الذي يَقتَضيه المَقام ويَشهد له سِياق «الفواكه»، ولو قال: (وكان الأصلُ أن لا يَعمَلْنَ) لكانَ أفضلَ، لكنْ يَرِد على هذا الراجِح وتَعليلِه الآتي (لاتَ).

فالمُستَوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»، [و]كقَولِه تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

فإنِ اقتَرَنَتْ بـ«إنْ» بَطَلَ عَمَلُها، نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، . . . .

الكواكب الدرية

(**فالمُستَوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ**) الأربعةِ المَذكورةِ (**نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»**)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ تَعملُ عملَ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها، «ذاهباً»: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (**وكقَولِه تَعالَى**: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾)، **وإعرابُه**: ﴿مَا﴾: نافيةٌ حجازيَّةٌ، والهاءُ: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعِ اسمُها، و﴿بَشَرًا﴾: خبرُها مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿مَّا﴾: نافيةٌ حِجازيَّةٌ، ﴿هُنَّ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «أُمَّهاتِ»: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، قالَ ابنُ هشامٍ: ولم يَقَعْ إعمالُ «ما» في القرآنِ صريحاً في غيرِ هاتينِ الآيَتينِ.

(**فإنِ اقتَرَنَتْ بِـ«إنْ»**) أي: الزَّائدةِ، فلا يُقالُ فيها: نافيةٌ، بل زائدةٌ كافَّةٌ لـ«ما» عن العملِ، (**بَطَلَ عَمَلُها**) وُجوباً عند البصريِّينَ؛ لِضَعفِ عملِها بالفَصلِ بينها وبينَ مَعمولَيها بغيرِ الظَّرفِ، وزوالِ شَبَهِها بـ«ليسَ» مِن حيثُ إنَّ «ليسَ» لا تَليها «إنْ»، فلا يُقالُ: «ليسَ إنْ زيدٌ قائماً»، (**نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائمٌ»**)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ بطَلَ عملُها، «إنْ»: زائدةٌ كافَّةٌ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرٌ، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ: [البسيط]

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَرِيفٌ، ولَكِنْ أنتُمُ الخَزَفُ[1]

---

(١) **البيت**: مجهولُ القائل.

اللغة: (غُدانة): حيٌّ مِن بني يَربوع. (الصَّريف): الفِضة. (الخزَف): الطِّين المعمُول آنيةً قبل أن يُطبَخ، وهو الصَّلْصال، فإذا شُوِيَ فهو الفَخّارُ كما في «المِصباح».

والمعنى: يا بَنِي غُدانةَ أنتُم لَستُم من أشرافِ الناس، فلا تُشبَّهون بِالذَّهب ولا بِالفِضة لِرِفعَتِهما وشَرفِهما، ولَكنَّكم من أراذِلهم، فتُشبَّهون بالخزَف في الخِسَّةِ والضَّعة وقِلَّةِ المَنفَعة.

الإعراب: «بَني»: منادى بحرفِ نِداء محذوف، منصوبٌ بالياء لأنه مُلحَقٌ بجمع المذكر السالم. «**غُدانَةَ**»: مُضاف إليه مجرورٌ بالفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيث. «**ما**»: نافية. «**إنْ**»: زائدةٌ لِتَوكيد النفي. «**أنتُم**»: مبتدأ، والواو: لِلإشباع. «**ذهَبٌ**»: خبره. «**ولا**»: الواو: عاطفة، (لا): حرفٌ زائد لتأكيد النَّفي. «**صَرِيفٌ**»: معطوفٌ =

. . . .

الكواكب الدرية

قال الفاكِهيُّ: وقد رُويَ: «ذهباً»، وأُوِّلَ على أنَّ «إنْ» نافيةٌ مُؤكِّدةٌ لـ«ما» لا زائدةٌ، قالَ: وهذا يُؤخَذُ منه أنَّ تكرارَ «ما» لا يُبْطِلُ عملَها، وهو اختِيارُ ابنِ مالِكٍ. اهـ[1]، وقالَ الدَّمامينيُّ[2]: قالَ ابنُ مالكٍ: «إنْ» هذه لو كانَتْ نافيةً مُؤكِّدةً لم تُغَيِّرِ العملَ كما لم يُغَيِّرِ العملَ تكرارُ «ما»، قالَ الرَّاجزُ:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّياً فَما ... ما مِن حِمامٍ أحَدٌ مُعتَصِمَا[3]

اهـ. وقالَ العِصاميُّ في «شرحِ الشُّذورِ»: وخُرِّجَ بأنَّ الزَّائدةَ «إنْ» النَّافيةُ، فلا تُبْطِلُ العملَ، كما في البيتِ المَذكورِ على رِوايةِ ابنِ السِّكِّيتِ: «ذهباً» و«صريفاً» بالنَّصبِ، و«ما» الزَّائدة كـ«إنْ» الزَّائدةِ في بُطلانِ عملِ «ما» مَعها عند عامَّةِ النَّحويِّينَ، ولا يَرِدُ ذلك على قضيَّةِ كلامِ المصنِّفِ ـ يَعني: ابنَ هشامٍ ـ؛ لأنَّ المَرضيَّ عندَه ما ذَهبَ إليه ابنُ مالكٍ مِن أنَّه لا أثرَ لها، وقالَ: إنَّه يَشهَدُ له السَّماعُ والقياسُ. اهـ

= على (ذهبٌ) مَرفوع مِثله. «ولكنْ»: الواو: حرفُ عطف، (لكنْ): حرفُ استِدراك. «أنتم»: مُبتدأ. «الخزفُ»: خبرُه.

والشاهد: في (ما)، حيث أُهمِلت لاقترانها بـ(إنْ) الزائدة. ورُوِيَ البيتُ بالإعمال كما فصَّله الشارح.

(١) «الفواكه» (ص٢٤٤).

(٢) في «تَعليق الفرائد» (٣/ ٢٤٣). وكلامُ ابن مالك في «شرح التَّسهيل».

(٣) **البيت:** لم يُعرَف قائله.

اللغة: (الأسَى): الحُزن. (التأسِّي): الصبرُ والاقتِداء بِالصابِرين. (الحِمام): المَوت. (مُعتصِماً): مُمتنِعاً.

المعنى: لا يُنسِك ما أصابَك مِن الحُزنِ على مَن فَقَدْتَهُ أنْ تَتأسَّى بِمَن سَبَقَك مِمن فَقَدَ أحبابَهُ، فليسَ أحدٌ مَمنوعاً مِن الموت.

الإعراب: «لا»: ناهِية جازِمة. «يُنسِك»: مُضارع مجزوم بها، وعلامة جَزمه حذفُ الياء، والكاف: مفعولٌ أول. «الأسَى»: فاعلٌ. «تأسياً»: مفعولٌ ثانٍ. «فما»: الفاء: تَعليلية، (ما): نافِية تَعمل عملَ (ليس). «ما» الثانية: توكيد لِلأُولى نافيةٌ مثلُها. «مِن حِمامٍ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(مُعتصماً) الآتي. «أحدٌ»: اسمُ (ما) مرفوع. «مُعتصمَا»: خبرها مَنصوب.

والشاهد: في قَوله: (فما ما... أحدٌ معتصماً)؛ حيث كرَّر الحرفَ الواحدَ لِلتَّأكيد، ولكن فَصل بينهما الوقفُ، فلم يَمنع ذلك من إعمال الأول عملَ (ليس)، فدلَّ ذلك على أن المانعَ هو الحرفُ الزائد لا غيرُه.

وكذلِكَ إنِ اقْتَرَنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، . . . .

الكواكب الدرية

(وكَذلكَ) يَبطُلُ عملُها (إنِ اقترَنَ خبرُها بِـ«إلّا»)؛ لأنَّ عملَها إنَّما هو لأجلِ النَّفيِ الذي شابهَتْ به «ليسَ»، وبـ«إلّا» يَبطُلُ النَّفيُ، ويَصيرُ الكلامُ إثباتاً، فكيفَ تَعمَلُ مع زوالِ المشابهةِ؟ قالَ في «البَهجةِ»: (فإنِ انتقَضَ بها وجبَ الرَّفعُ)، (نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ بطَلَ عملُها، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، و﴿رَسُولٌ﴾: خبرُه، و﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ.

فإنِ انتقَضَ بِدُونِ «إلّا» مِن أدواتِ الاستِثناءِ كـ«غير، وسِوى»، جازَ النَّصبُ عندَ الفرّاءِ، ووَجبَ عندَ البَصريِّ، قاله ابنُ عَنقاء، وقال الفاكهيُّ: بِخلافِ ما إذَا انتَقضَ بغيرِها، فإنَّه يجوزُ عَملُها[1]، نَحو: «ما زيدٌ غيرَ قائمٍ». اهـ وحكَى ابنُ مالكٍ عن يُونسَ جوازَ إعمالِها حالَ اقترانِ خبرِها بـ«إلّا»، واستُشهِدَ[2] على ذلك بقولِ الشّاعرِ: [الطويل]

وما الدَّهرُ إلّا مَنْجَنُوناً بِأهلِهِ ... وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعذَّبا[3]

---

(١) قولُه: (فإنه يجوز عملها) زائدٌ على كلامِه في «الفواكه» و«مُجيب الندا» و«كشف النِّقاب»، ولم يَظهر لي أين قالَه.

(٢) بِالبناء للمَفعول على ما يَظهر ليُوافق كلامَ ابن مالك وهو: واستَشهد على ذلك بعضُ النَّحويِّين بقول الشاعر . . . إلخ. ويجوز أن يكون مبنيًّا للفاعل، على أن الضمير لابنِ مالك، فإنه بعد إنشادِه أقرَّ الاحتجاجَ به وردَّ ما قيل في توجيهِ بقَوله: وهذا عِندي تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

(٣) **البيت**: لأحدِ بني سَعد.

اللغة: (المَنجنون): الدُّولاب التي يُستَقى عليها، والأكثرُ تأنيثُها.

المعنى: وما الزَّمانُ إلا يَدُور دَورانَ الدُّولاب، تارةً يَرفع وتارةً يَضَع، تارة يُذِلُّ وتارةً يُعِزُّ، تارةً يُغني وتارةً يُفقِر، ولا يُوجد صاحبُ حاجةٍ إلا وهو يُعاني الشَّقاء والعَناء في تَحصِيلها.

الإعراب: «**ما**»: نافيةٌ عاملةٌ عملَ (ليس). «**الدهرُ**»: اسمها مرفوع. «**إلّا**»: أداةُ حَصر. «**مَنجنوناً**»: خبرُ (ما) منصوب. «**بِأهله**»: جار ومجرور قيل: مُتعلق بمحذوفٍ نعت لـ(مَنجنوناً)، والأولى تعليقُه بـ(مَنجنوناً) نفسِه على تأويله بالمشتَقِّ وهو (دائراً) مثلاً، والهاء: مضاف إليه. ويُروى الصَّدر: (أرى الدهرَ إلا مَنجنوناً . . .) وخرَّجه ابنُ مالك وغيرُه على زيادة (إلّا). الواو: حرف عطف. «**ما**»: نافية تعمل عملَ (ليس) أيضاً. «**صاحبُ**»: اسمها مرفوع. «**الحاجاتِ**»: مضاف إليه. «**إلا**»: أداةُ حصر. «**معذبًا**»: خبر (ما) مَنصوب.

والشاهد فيه: إعمالُ (ما) النافية في الموضعَين عَملَ (ليس)، مع أنَّ الخبر قد انتَقض نَفيُه فيهما بدُخول (إلّا)، ومِن شُروط إعمالِها العملَ المذكورَ عدمُ الانتقاض بِذلك؛ وأُجيب بما ذكَره الشارحُ.

وكَذا إنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، نَحوُ: «ما قائِمٌ زَيدٌ»، ....

الكواكب الدرية

وأُجِيبَ عنه بأنَّ المَنصوبَ ليسَ خبراً لـ«ما»، وإنَّما هو مَصدرٌ على حذفِ مُضافٍ، والتَّقديرُ: وما الدَّهرُ إلَّا يَدُورُ دَورانَ مَنْجَنونٍ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلَّا يُعذَّبُ تَعذيباً[1]، فجَزمُه[2] بالجوازِ يُفيدُ اعتِمادَ مَذهبِ الفرَّاءِ.

(وكذلكَ) يَبطُلُ عَملُها (إنْ تَقَدَّمَ خَبرُها على اسمِها، نَحوُ: «ما قائمٌ زَيدٌ»)؛ لِضَعفِ عملِها؛ لِعَدمِ تَصرُّفِها تَصرُّفَ «ليسَ»، فإنَّها أصلٌ في العَملِ، وعن يُونسَ جوازُ إعمالِها عندَ تَقدُّمِ خبرِها مُستَشهداً عليه بقَولِ الفَرَزدَقِ: [البسيط]

فأَصبَحُوا قَد أعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثلَهُمْ بَشَرُ[3]

---

(١) فـ(مُعذَّب) على هذا مصدر مِيمي بمعنى تَعذيب، كما في قَوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾. قال في «الخزانة»: وخرَّجه صاحبُ «اللُّب» على أنه بِتَقدير: وما الدهر إلا يُشبِه مَنجَنوناً، وما صاحبُ الحاجات إلا يُشبِه مُعذَّباً، فهما منصوبان بِالفعل الواقع خبراً، و(مُعذَّب) على هذا اسمُ مَفعول، وهذا أقَلُّ كُلفةً.

(٢) أي: الفاكهي.

(٣) البيت: لِلفَرزدق واسمُه همَّام بن غالِب من بني تَميم، من قصيدةٍ يَمدح بها عُمرَ بن عبد العزيز ﷺ وبَني أُميَّة، وقبلَه قولُه:

ومــا أُعِيــد لَـهــم حتَّــى أَتَيــتَـهُــمُ أزمــانُ مَــرْوانَ إذ فــي وَحْـشِـهــا غِــرَرُ

والضَّمير في (وَحشها) عائدٌ إلى المدينة، و(الغِرَر): جمع غِرَّة، وهي الغَفلة. يُريد أن وَحشها لا يَذعرُها أحدٌ، فهيَ في غِرَّة مِن عَيشِها.

اللغة: (أصبَحوا): صارُوا. (أعاد الله نِعمتَهم): ردَّها عليهم، والنِّعمة ههنا: الحكمُ أو أعمُّ، ويُروى: (دَولَتَهم). (قُرَيش): قَبيلةُ النبي ﷺ، ومنها قومُ الخَليفة الممدوح.

المعنى: يقولُ: وما أُعِيد لأهل المَدينة ولِمَن بِها من قُرَيش أزمانٌ مثلُ أزمانِ مَروانَ في الخِصب والسَّعةِ، حتَّى وَلِيتَ أنتَ عَليهم فعاد لهم مثلُ ما كانُوا فيه من الخير حينَ كان مروانُ والياً عليهم، فأصبَحوا بِولايتِك عليهم قد أعادَ الله نِعمَتَهم عليهم. وقيل: المعنى: إنَّ مُلْكَ العرب كان في الجاهِليَّة لِغَير قُرَيش وسائر مَضر، وكانوا أحقَّ به لِفَضلِهم على جَميع البشر، فلمَّا جاء الإسلام رَجعَ إليهم المُلكَ الذي كانُوا أحَقَّ الناسِ به، قال البَغدادي: والمَعنى هو الأول.

الإعراب: «أصبَحوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: اسمُه. «قد»: حرف تَحقيق. «أعادَ»: فعل ماضٍ. «اللهُ»: لفظ الجلالة فاعلُه. «نِعمَتَهم»: مفعول به ومُضاف إليه. وجُملة (قد أعاد الله نِعمتهم) في محلٍّ نصب خبر (أصبَحوا). «إذ»: حرفُ تَعليل. «هُم»: ضَمير مُنفصل في محل رفع مُبتدأ. «قُريشٌ»: خبرُ المبتدأ مَرفوع. =

أَو تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخَبَرِ ولَيسَ ظَرْفاً، نَحوُ: «ما طَعامَكَ زَيدٌ آكِلٌ».

الكواكب الدرية

وأُجِيبَ عنه: بأنَّ «بَشَرٌ» اسمُ «ما»، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: في الدُّنيا، و«مثلَهم» بالنَّصبِ على الحالِ، وإضافتُه لا تُفيدُ تعريفاً كما سيأتي.

وأجازَ ابنُ عُصفورٍ عَملَها إذا كانَ الخبرُ المتقدِّمُ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً؛ لِكَثرةِ التَّوسُّعِ فيه، وتَبِعَهُ على ذلك جمعٌ محقِّقونَ كالسَّعدِ التَّفتازانيِّ، وفي «حَواشي النَّهجةِ» لِلشَّريفِ ابنِ عَنقاء[1]: والأظهَرُ ما بَحَثَهُ الشَّارحُ الأَسْيوطيُّ[2] وتَبِعهُ الفاكِهيُّ، [مِن][3] جوازِ إعمالِها إذا كانَ الظَّرفُ المتقدِّمُ خبرَها. اهـ

(**أو تَقدَّمَ مَعمُولُ الخَبرِ**) على اسمِها، وليس ظرفاً[4] ولا جارًّا ومَجروراً، (**نَحوُ: «ما طَعامَكَ»**) ـ بفتحِ ميمِهِ على أنَّه مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ«آكلٌ» ـ (**«زَيدٌ آكِلٌ»**)، فإنَّه حينئذٍ يَبطُلُ عَملُها، فيُعرَبُ «زيدٌ» مُبتدأً، و«آكلٌ» خبرَه؛ لِضَعفِها في العملِ، فلا يُتصرَّفُ في خبرِها ولا مَعمولِ خَبرِها بالتَّقدُّمِ، ولِذا قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

وقالُوا: تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِنْ مِنًى ... وما كُلُّ مَن وافَى مِنًى أنَا عارِفُ[5]

= «**وإذْ**»: الواو: حرف عطف، (إذ): للتَّعليل كالتي قبلَها. «**ما**»: نافيةٌ تَعملُ عملَ (ليس). «**مِثلَهم**»: بالنصب خبرُ (ما) مُقدَّم، و(هُم): مُضاف إليه. «**بَشرٌ**»: اسم (ما) مُؤخَّر مرفوع.

والشاهد: في قَوله: (ما مِثلَهم بشرٌ)، حيث أعمَل (ما) مع تَقدُّم خبرِها، وهو غيرُ جائزٍ عند الجُمهور لأنَّ (ما) عاملٌ ضَعيف، وأجابوا عنه بأُمور منها ما ذكَره الشارح.

(١) تقدَّمت تَرجمةُ ابن عَنقاء في (١/١٠٦)، والمراد بـ«حواشي النَّهجة» حواشِيه على شَرح السُّيوطي لألفيَّة ابن مالِك المسمَّى بـ«البَهجة المَرضيَّة»، ويُقال له: «النَّهجة المرضيَّة» بالنون أيضاً.

(٢) بالهمزة نِسبةً لأَسْيوط، ويُقال أيضاً: السُّيُوطي نِسبةً لِسَيوط؛ إذ هما لُغتان فيها.

(٣) زيادةٌ مِني.

(٤) قولُه: (وليس ظرفاً) من المَتن في غيرِ الطبَعات الثلاث.

(٥) **البيت**: لِمُزاحِم بن الحارث العُقَيلي.

اللغة: (تعرَّفها): تَطلَّبْ مَعرفتَها واسألِ الناسَ عنها. (المَنازل): جمع مَنزِل، وهو مكان النُّزول. (وافى مِنًى): بلَغها ووَصَل إليها، و(مِنى): قريةٌ على مَسافة فَرسخ من مكةَ يُنحَر بها الهَدايا ويُرمى بها الجَمَرات.

والمعنى: أنه افتقَد مَحبوبتَة في الحج بعد أن اجتَمع بها، فسأل عنها، فقالُوا له: سَلْ عنها في منازل الحاجِّ من مِنًى، فقال: ذلك غير مُجدٍ؛ لأني لا أعرفُ جميع مَن وفَد إلى منًى حتى أسألَه عنها. =

فإنْ كانَ ظَرْفاً نَحوُ: «ما عِندَكَ زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالساً»، لم يَبْطُلْ عَمَلُها.

وبَنُو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ اسْتَوفَتِ الشُّرُوطَ.

الكواكب الدرية

(فإنْ كانَ) أي: مَعمولُ الخبرِ (ظَرفاً نَحوُ: «ما عِندَك زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالِساً»، لم يَبْطُلْ عَملُها)؛ لِتَوسُّعِهم في الظَّرفِ والمَجرورِ ما لم يَتوسَّعُوا في غيرِهما؛ فتقولُ في إعرابِ المثالِ الأوَّلِ: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ مَعمولٌ لـ«جالساً»، والكافُ: مُضافٌ إليه، «زيدٌ»: اسمُها، «جالساً»: خبرُها.

وتَقولُ في المثالِ الثَّاني: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ، «في الدَّار»: جارٌّ ومَجرورٌ مَعمولٌ لـ«جالساً»، و«زيدٌ»: اسمُها، و«جالساً»: خبرُها، قالَ الفاكهيُّ: وأمَّا تقديمُ المَعمولِ على الخبرِ فجائزٌ. اهـ[1] أي: نحوُ: «ما زيدٌ عِندَك جالِساً».

(وبَنو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ استَوفَتِ الشُّرُوطَ) المَذكورةَ، قالَ الزَّمخشريُّ في «المفصَّلِ»: ويَقرؤونَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾، إلَّا مَن دَرى كيفَ هي في المصحَفِ. اهـ، وفي «المُغني»: عن عاصمٍ[2] أنَّه رفعَ ﴿أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ على التَّميميَّة. اهـ

= الإعراب: «قالُوا»: فعل وفاعل. «تعرَّفْها»: فعلُ أمر، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و(ها): مفعولٌ به. «المنازلَ»: منصوب عِند نَزع الخافض ـ وهو (في) ـ توسُّعاً. «مِن مِنى»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف حال مِن (المَنازل). وجُملة (تعرَّفها...) في محل نَصب مَقُول القول. «وما»: الواو: عاطِفة، (ما): نافِية. «كلَّ»: مفعولٌ مُقدَّم لـ(عارِف) الآتي. «مَن»: موصولٌ في محل جَر بالإضافة. «وافَى»: فعل ماضٍ، وفاعلُه: مستتر فيه جوازاً تَقديره: هو. «مِنى»: مفعول به مَنصوب، والجُملة الفِعلية صِلَة الموصول. «أنا»: مُبتدأ. «عارفُ»: خبره.

والشاهد: في قَوله: (وما كلَّ... إلخ) حيث أهمل (ما) عِند تقدُّم مَعمولِ خبرها الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً، هذا على رِواية نَصب (كُل)، أمَّا على رِواية رَفعِه فـ(كلُّ) اسمها، وجُملة (أنا عارفُ) في محل نَصب خبرها، والعائدُ محذوف أي: عارِفُه؛ ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. اهـ الصبان. أي: ويَجوز أن تكونَ حينئذٍ مهملةً أيضاً؛ إلا أنه اقتصَر على الإعمال لِيُقابلَ به القول الأول.

(١) «الفواكِه» (ص٢٤٥).

(٢) أي: مِن طريقِ غيرِ راوِيَيه المشهورَين.

وأمَّا «لا» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» أيضاً عِندَ الحِجازِيِّينَ فقَطْ، بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمةِ في «ما»، وتَزِيدُ بِشَرطٍ آخَرَ، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «لا») أي: النَّافيةُ، وهي عِندَ عدمِ القَرينةِ تَنفي الجِنسَ ظُهوراً، والوَحْدَةَ احتِمالاً، وقد تكونُ نصًّا في الأوَّلِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

تَعَزَّ فلَا شَيءٌ على الأرضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ ممَّا قَضَى اللهُ واقِيَا[1]

وفي الثَّاني كـ«لا رجلٌ عِندِي، بل رَجُلانِ»؛ إذ عَطفُ المثنَّى عليه يَدلُّ على أنَّ المنفيَّ رجلٌ واحدٌ، لا جِنسُ الرِّجالِ؛ إذ لو أرادَ نفيَ الجِنسِ لَعَطَفَ عليه جِنساً آخَرَ، بأنْ يَقولَ: «لا رجلٌ عِندي، بَل امرَأةٌ»، (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ» أَيضاً)، لكنَّها تُخالفُ «ليسَ» مِن ثلاثِ جِهاتٍ:

إحداهَا[2]: أنَّ عملَها قليلٌ، حتَّى مَنَعَها الأخفَشُ والمبرِّدُ.

الثَّانيةُ: أنَّ ذِكْرَ خَبرِها قليلٌ.

الثَّالثةُ: أنَّها لا تَعمَلُ إلَّا في النَّكراتِ كما سيَأتي.

(**عِندَ الحِجازِيِّينَ فقَطْ**) أي: دُونَ بني تَميمٍ كما نصَّ عليه الزَّمخشَريُّ وابنُ الحاجبِ وغيرُهما، خِلافاً لمَن ظنَّ اتِّفاقَ العربِ على إعمالِها، فخصَّ الخلافَ بـ«ما» النَّافيةِ، (**بِالشُّرُوطِ المُتَقدِّمةِ في «ما»**) النَّافيةِ ما عدَا الشَّرطَ الأوَّلَ؛ لأنَّ النَّافيةَ لا تَقترِنُ بـ«إنْ» الزَّائدةِ، (**وتَزِيدُ**) يعني: «لا» على «ما» (**بِشَرطٍ آخَرَ**)، وإنَّما زِيدَ في شُروطِها لأنَّ شبهَها بـ«ليسَ» أضعَفُ مِن شَبهِ «ما»، وإنَّما كانَ شبَهُها أضعَفَ لأنَّ «ليسَ» لنفيِ الحالِ، و«لا» لنفيِ المستَقبَلِ عندَ الأكثَرِينَ، ونَقلَهُ المُراديُّ عن ظاهرِ كلامِ سِيبَويهِ، وإنْ قالَ ابنُ مالكٍ تبَعاً لِلأخفشِ: إنَّها قد تَكونُ لنفيِ الحالِ؛ وأمَّا «ما» فإنَّها إذا نَفَتِ المُضارعَ، فإنَّها تُخلِّصُهُ للحالِ

---

(١) مرَّ ذِكره، والشاهدُ فيه هنا مَجيءُ (لا) نافِيَةً لِلجنس وهي عامِلةٌ عَمَل (ليس)؛ لِقرينةٍ خارجية وهي المَعنى؛ فإنَّ المُراد في صدرِ البيتِ مثلاً انتِفاءُ البَقاء عن جِنسِ الشَّيء، وليس المُرادُ أن فرداً من الشَّيء انتَفى عنه البَقاءُ في الأَرض، وغيرَه لم يَنتَفِ عنه، وهو باطل. ورُبَّما ظَنَّ كثيرٌ أن (لا) العامِلةَ عملَ (ليس) لا تكونُ إلَّا نافيةً لِلوَحدة، وليس كذلك. نبَّه عليه في «المُغني».

(٢) في بَعض الطبعات: (أحدها)، والوجهُ الأول.

وهو أنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ، ....

الكواكب الدرية

كما قالَ الجُمهورُ؛ وردَّ عليهم ابنُ مالكٍ بِنَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥]؛ وأُجيبَ: بأنَّ شرطَ كَونِه لِلحالِ انتفاءُ قَرينةِ خِلافِه، (**وهو أنْ يَكُونَ اسمُها وخَبرُها نَكِرَتَينِ**)، فلا تَعملُ في مَعرفةٍ، فلا يُقالُ: «لا زيدٌ قائماً»، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ: [البسيط]

أَنْكَرْتُـهـا بـعـدَ أَعْـوامٍ مَـضَـيْـنَ لَـهـا لا الدَّارُ داراً، ولا الجِيرانُ جِيرانَا[١]

فنادِرٌ، قالَ ابنُ مالكٍ: والقياسُ عِندِي على هذا شائعٌ، قالَ: وقد قاسَ عليه المتنبِّي قولَهُ: [الطويل]

إذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى فلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقِيَا[٢]

---

(١) **البيت**: لم يُنسب إلى قائل مُعيَّن.

اللغة: (أنكرتُها): لم أعرِفها لِدُثور علاماتها الدالَّة عليها. (أعوام): جمعُ عام. (مَضَين لها): مرَرن على رُؤيتي لها.

المعنى: يَصف الشاعر داراً كان يَلقى أحبابَه فيها قبل مُضِيِّ أعوامٍ، بأنه لما مرَّ بها لم يَعرِفها لِتَغيُّرِها وذهابِ أهلِها، فليست الدارُ بالدار التي عَهِدها، ولا الجيرانُ بالجيرانِ الذين عرَفَهم.

الإعراب: «**أنكَرتُها**»: فعل ماضٍ وفاعلٌ ومفعولٌ. «**بعدَ**»: ظرفُ زمان مَفعولٌ فيه منصوب مُتعلِّق بـ(أنكر). «**أعوامٍ**»: مضاف إليه. «**مضَينَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنُون الإناث، وهي فاعلُه. «**لها**»: جار ومجرور متعلق بـ(مَضَين). وجُملةُ (مَضَين) في محلِّ جر نَعت لـ(أعوامٍ). «**لا**»: نافية تَعمل عمَلَ (ليس). «**الدارُ**»: اسمُها مرفوع. «**داراً**»: خبرُها. الواو: لعَطف الجُمَل، «**لا الجيرانُ جيرانَا**»: إعرابُه كإعراب (لا الدار داراً)، والجُملةُ عَطفٌ على الجملةِ.

والشاهد: في قَوله: (لا الدارُ داراً ولا الجِيرانُ جِيرانَا)؛ حيث أعمل (لا) في المَوضِعَين عمَل (ليس) مع أنَّ اسمَها فِيهما مَعرفة، وهو نادرٌ؛ إذ حقُّ اسمِها وخبرِها التَّنكير.

(٢) **البيت**: لأبي الطيِّب كما قال الشارحُ.

اللغة: (الجُود): العطاء والكَرم. (خَلاصاً): سَلامةً. (الأَذَى): أراد به المَنَّ على المُعطَى بتَعدادِ العَطايَا ونحوَ ذلك، وقد سمَّاه أذًى أخذاً من قَوله سُبحانه وتعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾.

والمعنى: إذا لم يَتخلَّص الجُودُ مِن المَنِّ به لم يَبقَ المالُ ولم يَحصُلِ الحمدُ؛ لأنَّ المال يُذهِبُه الجُود، والأذى يُذهِبُ الحمدَ، فالذي يَمُنُّ بِالجود غيرُ مَحمود ولا مَأجُور.

الإعراب: «**إذَا**»: ظرفٌ مُستقبَل خافِض لِشَرطه مَنصوب المحلِّ بِجَوابه. «**الجودُ**»: نائب فاعل لفعل مَحذوف يُفسِّره الآتي. «**لم**»: حرف جزم. «**يُرزَق**»: مُضارع مُغيَّرُ الصيغة مَجزوم، وفيه ضمير مُستتر جوازاً نائبُ فاعلِه. =

نَحوُ: «لا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ». وأَكثَرُ عَمَلِها في الشِّعرِ.

الكواكب الدرية

أي: إنَّ الإعطاءَ إذا لم يَكُنْ خَالصاً مِن إتباعِهِ بالمكارِهِ، فلا يُفيدُ صاحبَه اكتسابُ الثَّناءِ عليه، ومالُهُ غيرُ باقٍ، وهذا منه إشارةٌ لقولِهِ تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وعلى هذا المعنى فـ«يُرْزَق» بضمِّ الياءِ مَبنيًّا لِلمَجهولِ، فما في شَرحِي على شَواهِدِ «شَرحِ القَطر»[(١)] ممَّا قد يُخالِفُ هذا مُخالِفٌ لما يُفِيدُه كلامُ شُرَّاحِ[(٢)] «ديوانِ المتنبِّي».

(**نَحوُ: «لا رَجلٌ أَفضَلَ مِنكَ»**)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ حجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «رجلٌ»: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أفضَلَ»: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أفضَلَ».

(**وأَكثَرُ عَمَلِها في الشِّعرِ**)، بل قيلَ: إنَّه لا يُحفَظُ عمَلُها في النَّثرِ، قال الفاكهيُّ: ولا تَختَصُّ به، وهذا مخالِفٌ لما في «القَطرِ» و«اللَّمحة». اهـ[(٣)] وقالَ ابنُ عنقاءَ في «حَواشي البَهجةِ»: وعملُها قليلٌ جدًّا، وخصَّهُ أكثَرُ المغاربةِ بالشِّعرِ. اهـ، وقالَ العِصاميُّ في «شَرح الشُّذورِ»: صرَّحَ غيرُ واحدٍ بأنَّها لا تَعمَلُ إلَّا في الشِّعرِ، بل ظاهرُ عبارةِ الرَّضيِّ أنَّه رأيُ جميعِ النُّحاةِ، وجزَمَ بذلك المصنِّفُ في «القَطرِ» وغيرِه، ولا يَرِدُ ذلك على قضيَّةِ كلامِهِ هنا ـ يعني: في «الشُّذورِ» ـ؛ لأنَّه لم يَذكُرْ فيه اشتراطَ كونِ عَمَلِها في الشِّعرِ؛ لاحتمالِ ذهابِهِ إلى التَّعميمِ، كما جَرى عليه بَعضُهم. انتهى.

= «**خَلاصاً**»: مفعولٌ ثانٍ مَنصوب. «**مِن الأذى**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(خَلاصاً)، وجُملة (لم يُرزَق. . .) في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إليها. «**فلا**»: الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا). (لا): نافيةٌ تعمَلُ عملَ (ليس). «**الحمدُ**»: اسمُها مَرفوع. «**مَكسوباً**»: خبرها مَنصوب. وجُملة (فلا الحَمد مكسوباً) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ الشَّرط غير الجازِم. الواو عاطفة للجُمل، «**لا المال باقيَا**»: جُملةٌ معطوفةٌ على التي قبلَها وإعرابُ مفرداتِها كإعراب مفرداتِها.

والشاهد: في عجُزه حينَ أعملَ (لا) النافية عملَ (ليس) في المَوضعَين، فرفَع بها الاسم ونَصب بها الخبر، مع أن الاسمَ في المَوضِعَين مُعرَّف باللام، وهو نادرٌ عند بعضِهم، وقياسٌ عند ابن مالك، ومنَعَه الجُمهور، وأَوَّلُوا ما وَرد منه إن كان مما يُحتجُّ به، وأمَّا غيرُه ـ كالبيتِ الذي هنا ـ فمَحمولٌ على غَلَطِ صاحبِه؛ إذ هو مُوَلَّد.

(١) لعلَّه يَقصد في حاشيتِه المُسمَّاة: «كَشف اللِّثام عن مُخدَّرات شَرح قطرِ ابن هشام».

(٢) في بعض الطَّبَعات: شرح.

(٣) «الفواكه»: (ص٢٤٦).

وأمَّا «إنْ» فتعْمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» في لُغةِ العَالِيَةِ، بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في «ما»؛ سَواءٌ كانَ اسْمُها مَعْرِفةً أو نَكِرةً، نَحوُ: «إنْ زَيدٌ قائِماً»، ....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «إنْ» النَّافِيةُ) ـ وهي بكسرِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ ـ (فتعمَلُ عَملَ «ليسَ»)، وعملُها أقلُّ مِن عملِ «لا» كما قالَ ابنُ مالكٍ، وعكَسَهُ أبو حيَّان فقال: عملُ «إنْ» أكثرُ مِن عملِ «لا»، والصَّوابُ الأوَّلُ، (في لُغةِ) أهلِ (العالِيَةِ) بالعينِ المهملةِ والياءِ المثنَّاةِ مِن تَحتُ، وهي ما فوقَ نَجدٍ إلى أرضِ تِهامَةَ، وإلى ما وراء مكَّةَ وما والاهَا، والنِّسبةُ إليها: «عاليٌّ»، ويُقالُ أيضاً: «عَلَوِيٌّ» على خِلافِ القياسِ. قالَه[1] في «الصِّحاحِ»، وأمَّا غيرُ أهلِ العاليةِ فيُهمِلُها على الأصلِ. والقولُ بِعَملِها هو رأيُ أكثرِ الكوفيِّينَ والفارسيِّ وابنِ جني وابنِ مالكٍ، وصحَّحهُ أبو حيَّان، ونقَله ابنُ هشامٍ عن الكسائيِّ والمبرِّدِ؛ ومنَعه أكثرُ البصريِّينَ والمغاربة، ونَقلَهُ ابنُ هشامٍ عن سِيبويهِ والفرَّاءِ، أي: (بِالشُّرُوطِ المُتقدِّمةِ في «ما»)، أي: ما عَدا الشَّرطَ الأوَّلَ أيضاً؛ (سَواءٌ كانَ اسمُها مَعرِفةً، أو نَكِرةً).

فالأَوَّلُ: (نَحوُ: «إنْ زيدٌ قائِماً»)، وإعرابُه: «إنْ»: نافيةٌ تَعملُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها، «قائماً»: خبرُها.

وممَّا جاءَ فيه اسمُها معرفةً مِن القرآنِ العظيمِ قولُه تعالى: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] في قراءةِ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ، بِتَخفيفِ (إنَّ) وكَسرِها لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، ونصبِ (عِباداً) بِالخبريَّةِ، و(أمثالَكُم) بالنَّصبِ أيضاً نعتٌ لـ(عباداً)، وتكونُ المثليَّةُ المنفيَّةُ في هذه القِراءةِ هي المماثَلةَ في الإنسانيَّةِ، أي: ما الذين تَدعُونَ أيُّها المشركونَ مِن دونِ اللهِ عِباداً مُماثِلينَ ومُشابهينَ لكُم في الإنسانيَّةِ، بل هم أحجارٌ مَنحوتةٌ، والمماثَلةُ المثبَتةُ في القراءةِ المَشهورةِ المماثَلةُ في العُبوديَّةِ: أي: فهُم وإنْ شابَهوكم في العُبوديَّةِ، لكنَّهم لا يُشابِهونَكم في الإنسانيَّةِ، بل هم جمادٌ، وأنتُم عُقلاء، فلَكُم عليهم مَزيَّةٌ، فكيف تَعبدونَهم؟ فلا تَنافيَ بينَ القراءتَينِ في المعنى، فكانَ الأَولى لِلمُصنِّفِ التَّمثيلُ بهذه الآيةِ[2] جَرياً على عادتِهِ في إيثارِ التَّمثيلِ بالآياتِ القُرآنيَّةِ.

---

(١) أي: التفسيرَ وما بعدَه.

(٢) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ الأولويَّة إنما تثبُت لو كانت القراءة مُتواترةً، ولا سيَّما عند أصحاب المُتون.

وسُمِعَ مِن كَلامِهِمْ: «إن أَحَدٌ خَيراً مِن أَحَدٍ إِلَّا بِالعافِيَةِ».

الكواكب الدرية

(و) الثَّاني: وهو ما إذا كانَ اسمُها نَكرةً (سُمِعَ مِن كَلامِهِم) أي: أهلِ العاليةِ كما قالَه الحَريريُّ في «شَرح مُجيب النِّداء»[1]: («إنْ أَحَدٌ خَيراً مِن أَحدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ») أي: السَّلامةِ مِن المَضارِّ، وفي «القامُوس»: العافيةُ: دِفاعُ اللهِ عن العبدِ، عافاهُ اللهُ مِن المكروهِ مُعافاةً[2] وعافِيَةً: وهبَ لَه العافيةَ مِن العِلَلِ والبَلاءِ، كأَعفاهُ، والمعافاةُ: أنْ يُعافيَكَ اللهُ مِن النَّاسِ، ويُعافيَهم منك. اهـ وإعرابُه: «إنْ»: نافيةٌ تَعملُ عملَ «ليسَ»، «أحدٌ»: اسمُها، «خيراً»: خبرُها، و«مِن أحدٍ»: مُتعلِّقٌ بـ«خيراً»، «إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «بِالعافيةِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وممَّا أَنشَدَهُ الكسائيُّ شاهداً على إعمالِ «إنْ» عمَلَ «ليسَ» قولُ الشَّاعرِ: [المنسرح]

إنْ هُوَ مُستَولِياً على أَحَدٍ ... إلَّا على أَضْعَفِ المَجانِينِ[3]

وقد يَكونُ اسمُها وخبرُها مَعرِفتَينِ، سُمعَ مِن كلامِ أهلِ العالِيَةِ: «إنْ ذلكَ نافِعَك، ولا ضارَّكَ».

---

(١) كذا جاء في الأصل، والكلام في «شَرح القطر» لِلفاكهي المُسمَّى «مُجيب النِّدا» (ص٢٦٧). وقد تقدَّم فيما مضى من كلام الشارح نقلٌ عن الفاكهي أسنَده لِلحريري أيضاً، وهذا غريبٌ.

(٢) عبارةُ «القاموس»: عِفاءً ومُعافاةً.

(٣) **البيت**: مجهولُ القائل، ويُروى: (إلا على حزبِه المَلاعينِ)، و(إلَّا على حِزبِهِ المَناجِيسِ).

اللغة: (مُستولياً): اسم فاعل من (استَولى)، ومَعناه: له وِلاية عليهم. (المَجانِين): جمع مَجنُون، وهو مَن ذَهب عقلُه.

المعنى: يَصف رجلاً بِالعَجز وضعفِ التأثير فيَقولُ: إنه ليس غالباً لأحد من الناس ولا مُؤثراً فيه، إلَّا أن يكونَ ذلك المغلوبُ مِن ضِعاف العُقول.

الإعراب: «إنْ»: نافية تَعمل عملَ (ليس). «هو»: ضمير مُنفصل في محل رَفع اسمها. «مُستولياً»: خبرها مَنصوب. «على أحدٍ»: جار ومجرور مُتعلِّق به. «إلا»: حرفُ استِثناء. «على أضعَفِ»: جار ومجرور في مَوضع نصب مُستَثنى من الجار والمَجرُور السابِق، ويجوز أن تكونَ (إلَّا) لِلحصر وما بعدَها بدلاً من (على أحدٍ) لما تقرَّر في باب الاستثناء. و(أضعفِ): مُضاف. «المجانينِ»: مُضاف إليه.

والشاهد فيه: إعمالُ (إنْ) النافية عملَ (ليس)، وهو قولُ أكثر الكوفيِّين واختارَه ابنُ مالك وغيرُه.

قال ابنُ هشام: وفي البَيت شاهدٌ على مَسألة أُخرى، وهي أنَّ انتِقاضَ النَّفي بعد الخبر لا يَقدَح في العَمَل.

وأمَّا «لاتَ» فتعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها لَفْظَ الحِينِ، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «لاتَ») وأصلُها: «لا» زِيدَتْ عليها التَّاءُ لتأنيثِ الكلمةِ، أو لِلمُبالغةِ في النَّفي كما في «عَلَّامَة، ونَسَّابَة»، أو لهما معاً، وحُرِّكَتْ لالتقاءِ السَّاكنينِ بالفتحِ على المَشهورِ؛ لأنَّه أخفُّ الحركاتِ، وبِالكسرِ على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ، وبالضَّمِّ جَبْراً لما يَلحقُها مِن الوَهنِ بحذفِ أحدِ مَعمُولَيها لُزوماً، ويُوقَفُ عليها بالهاءِ وبالتَّاءِ[1]، (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ») بإجماعِ العربِ، فهي أَقوى الحُروفِ الأربعةِ في استِحقاقِ العملِ؛ لاختِصاصِها بالاسمِ؛ إذ لم يُحفَظْ نَفيُها الفعلَ، (بِشَرطِ أنْ يَكُونَ اسمُها وخَبرُها لَفظَ «الحِينِ»)، فلا تَعمَلُ في غيرِه وإنْ رادَفَهُ، وذلك لِقِلَّتِها في الكلامِ، وهذا ما عليه سِيبويهِ والجُمهورُ، وتَبِعَهُم المصنِّفُ، وقيلَ: لا تَختَصُّ بـ«الحين»، بل تَعمَلُ فيه وفِيما رادفَهُ، كـ«السَّاعةِ، والأوانِ»، وهو ظاهرُ كلامِ «التَّسهيلِ»[2]، وفي «الشُّذورِ»: ولا تَعملُ إلَّا في «الحينِ» بكثرةٍ وفي «السَّاعةِ، والأوانِ» بقِلَّةٍ. انتَهى، وفي «شرحِ العِمريطِيَّة» لابن عَنقاء: «لاتَ»: بِشَرطِ كونِ اسمِها وخبرِها زَماناً، فإنْ لم تَدخُلْ على الزَّمانِ كانَتْ مُهمَلةً. انتَهى، ومثالُ دُخولِها على غيرِ الحِينِ مِن أسماءِ الزَّمانِ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

نَـدِمَ الـبُـغـاةُ ولاتَ سـاعـةَ مَـنْـدَمٍ　　　والـبَـغـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيـهِ وَخِـيـمُ[3]

---

(١) والثاني هو القياسُ. ولا يَنبغي أن يُتعمَّدَ الوقف عليها لعدم تمام المعنى دُون ما بعدَها.

(٢) بل هو صريحُ كلامِه حين قال (ص٥٧): وتُكسع ـ أي: (لا) ـ بالتاء فتَختصُّ بالحِين أو مُرادِفِه. اهـ وأنشَد في «شرحه» شواهدَ فيها دخولُها على الحين والساعة والأوانِ.

(٣) **البيت**: لرجل من طَيئ، وقال العيني: قائلُه مُحمد بن عيسى بن طَلحة بن عُبَيد الله التَّميمي، ويُقال: مُهلهل بن مالِك الكِناني. اهـ وفي «شرح شَواهد الأشموني» عند الكلام على ما وقع صدراً هنا: ويَظهر من كلام الفراء أن المستشهَد به عجزُ بيت، فإنه قال: هذا لا أعرف صدره، قال بعضُهم: هذا الذي لم يَحفظ الفراء صدرَه أنشدَه ابنُ السكيت في «كتاب الأضداد» هكذا:

ولَـتَـعْـرِفَـنَّ خَـلائـقـاً مَـشْـمُـولَـةً　　　ولَـتَـنْـدمَـنَّ ولاتَ سـاعـةَ مـنـدمِ

اللغة: (البُغاة): جمعُ باغٍ وهو الظالم المُجاوزُ الحدِّ. (مَندَم): مصدر مِيمي بمعنَى النَّدم. (مَرتع): اسم مَكان من رَتَع: إذا رَعى، وأصلُه للماشية تأكُل من حيثُ شاءت، ثم استُعير للإنسان الذي يَلهُو ويَلعب. و(المُبتغي): الطالِب. و(الوَخيم): كالوَبيء وَزناً ومَعنى، وهو الثقيل غيرُ المُوافق.

المعنى: وَصف قوماً نَدِمُوا على بَغيٍ وقع منهم في حالٍ أنْ لا ندمَ يَنفَع؛ لأنهم ندمُوا حيثُ لا يَنفع الندم، =

. . . .

الكواكب الدرية

وقولُه: [الخفيف]

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ   فَأَجَبْنا أنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ[١]

أصلُه: «ليسَ[٢] الحينُ أوانَ صُلحٍ»، أو: «ليسَ الأوانُ أوانَ صُلحٍ»[٣]، فحَذَفَ اسمَها وما أُضِيفَ إليه خَبَرُها، وقَدَّرَ تَنوينَه[٤]، فبَناه كما يُبنَى «قبلُ، وبعدُ»، إلَّا أنَّ «أَوان» يُشبِهُ «نَزالِ» وزناً، فبَناهُ على الكسرِ، ونَوَّنَهُ لِلضَّرورةِ.

= ومَرعَى طالب البغيِ ـ وهو المحلُّ الذي يَطلُبه لارتكاب جنايتِه ـ كالمرعى الوَخيم للدابَّة من حيثُ الإفضاءُ إلى الضَّرَر وسُوءِ العاقِبَة.

الإعراب: «نَدِمَ»: فعلٌ ماضٍ. «البُغاةُ»: فاعلُه. «ولاتَ»: الواو: حاليَّة. (لاتَ): نافية تَعمل عمل (ليس)، واسمُها محذوف يُقدَّر من لفظِ الخبر. «ساعةَ»: خبرُها منصوب. «مَندمٍ»: مُضاف إليه. وتَقدير الكلام: وليس الساعةُ ساعةَ نَدمٍ. وجملةُ (لاتَ ساعةَ..) واقعةٌ في محل نَصب حال. الواو: استِئنافية، «البَغيُ»: مُبتدأ مرفوعٌ. «مَرتعُ»: مبتدأٌ ثانٍ مضاف. «مُبتَغِيه»: مضاف إليه وهو مُضافٌ، والهاء: مضاف إليه. «وَخيمٌ»: خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأولِ.

والشاهد: في قَوله: (ولات ساعةَ) حيث أُعمِلت (لات) عمَل (ليس) ودَخلَت على غير الحين من أسماء الزمان.

(١) **البيت:** لأبي زبيد الطائي حَرمَلةَ بن المُنذِر.

اللغة: (البَقاء): اسمٌ من قَولِهم: (أبقَيتُ على فلان إبقاءً): إذا رَحمتُه وتَلطَّفتُ به؛ وقيل: المرادُ: بَقاء الصُّلح.

المعنى: طلَب هؤلاءِ القومُ صُلحَنا؛ فقُلنا لهم: ليس الوقتُ وقتَ صُلح ومُهادَنة.

الإعراب: «طلبُوا»: فعل ماض، والواو: فاعِله. «صُلحَنا»: مفعول به مَنصوب، و(نا): مضافٌ إليه. «ولاتَ»: الواو: حاليَّة، (لاتَ): نافيَةٌ تَعمل عملَ (ليس)، واسمها مَحذوف. «أوانٍ»: خبرُ (لاتَ) مَبنيٌّ على الكسر في محلِّ نصب، ونُوِّنَ لأجل الضَّرورة. وجملةُ (لاتَ أوان) في محل نَصب حال. الفاء: حرفُ عطف، «أجَبْنا»: فعل ماضٍ وفاعِله. «أنْ»: تَفسيريَّة. «ليس»: ماضٍ ناقص من أخواتِ (كان)، واسمه مُستتر فيه عائدٌ إلى الأوان. «حينَ»: خبرُ (ليس) مَنصوب. «بَقاءِ»: مضاف إليه مجرور، وجُملة (ليس حين بقاء) تَفسيريَّة لا محل لها من الإعراب. ويَجوز ـ كما في «الخزانة» ـ أن تكونَ (أنْ) مَصدريَّة، قال: يُقال: أجابَه بكَذا. اهـ فيكون المصدر المؤوَّلُ مجروراً بالباء المحذوفةِ قياساً.

والشاهد: في (ولاتَ أوانٍ)، حيث أعملَ (لاتَ) في غيرِ (الحين) نظيرَ الشاهد قبلَه.

(٢) الأولى: (لاتَ)؛ إذ الكلامُ في الأصل لا في المعنَى والتقدير، ولا سيَّما مع قولِه الآتي: (فحذف اسمَها).

(٣) هذا أولى؛ لِيَكون فيما أُبقي دليلٌ على ما أُلقي.

(٤) أي: إنه قَطَعه عن الإضافةِ لفظاً لا مَعنى.

وبِأَنْ يُحذَفَ اسْمُها أو خَبَرُها، والغالِبُ حَذْفُ الاسْمِ، نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: لَيسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ، وقُرِئَ: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ على أنَّ الخَبَرَ مَحذُوفٌ، أي: لَيسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم.

الكواكب الدرية

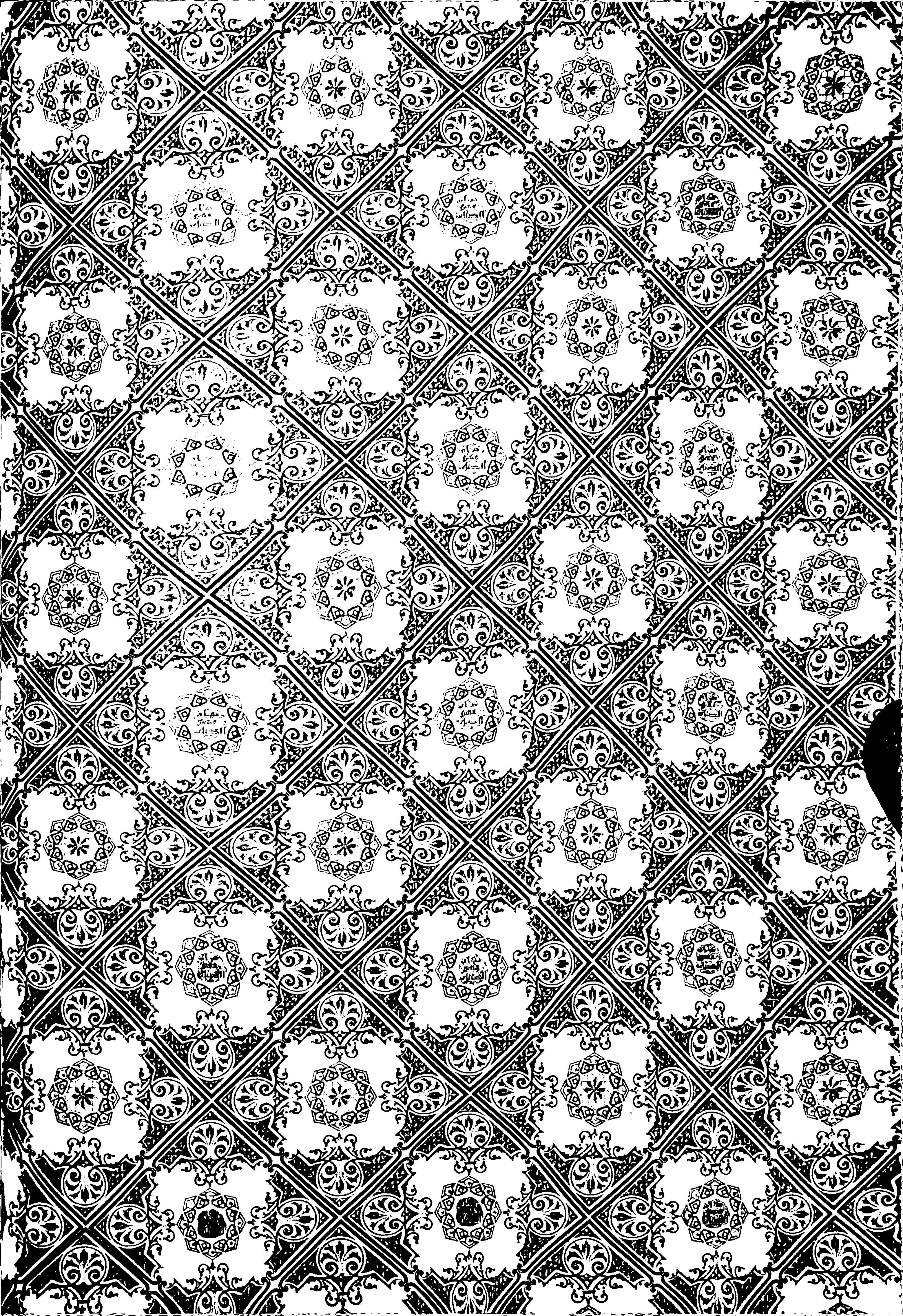
(و) بِشَرطِ أنْ لا يُجمَعَ بينَ اسمِها وخبرِها، (بِأنْ يُحْذَفَ اسمُها) ويُذْكَرَ خبرُها، (أو) بأنْ يُحذَفَ (خَبرُها) أي: ويُذكرَ اسمُها، فلا يَجتَمعانِ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ، (والغالِبُ) أي: المَسموعُ بكَثرةٍ في كلامِهِم (حَذفُ الاسمِ)؛ لِكونِهِ في مَوضِعِ التَّاءِ المجعُولةِ كالعِوَضِ عن أَحدِ الجُزأَينِ، أو لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدةِ، فلا يَحسُنُ حذفُهُ، (نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «نادوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «نادى»: فعلٌ ماضٍ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿وَّلَاتَ﴾: الواوُ: للحالِ، «لاتَ»: نافيةٌ تَعمَلُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و﴿حِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و﴿مَنَاصٍ﴾: مُضافٌ إليه، واسمُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فنادَوا والحالُ أنَّه ليسَ الحينُ حينَ فِرارٍ وتَأَخُّرٍ، كما قال المصنِّفُ: (أي: ليسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ)، فـ«مَناصٌ» بمعنى: فِرار، (وقُرِئَ) أي: في الشَّواذِّ[1] ـ وهي: ما وراءَ السَّبعِ، وقيلَ: ما وراءَ العَشرِ[2] ـ: (﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾) برفعِ «حينُ» (على) أنَّه اسمُها، وعلى (أنَّ الخبرَ مَحذُوفٌ، أي: ليسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم)، أي: حيناً مَوجوداً لهم عندَ تَنادِيهِم ونُزولِ العذابِ بهِم.

❁ ❁ ❁

---

(١) والقارئُ بذلك جماعةٌ منهم: الضحَّاك والجَحدَريُّ وعيسى بن عُمَر.

(٢) هذا ما استقرَّ عليه الأمرُ اليومَ.



فصل

وأمَّا أَفعَالُ المُقارَبَةِ ....

(فصلٌ) في بيانِ حُكمِ أفعالِ المقاربةِ

(وأمَّا أَفعالُ المُقارَبِةِ) أي: القُربِ، أي: الأفعالُ الدَّالَّةُ على قُربِ حُصولِ الخبرِ ودُنُوِّهِ، فالمقارَبةُ «مُفاعَلةٌ»، ولكنَّ المرادَ بها هنا أصلُ الفعلِ، وهو القُرْبُ[1]، وهي مصدرُ «قاربَ الشَّيءَ يُقارِبُهُ مُقارَبَةً»، وتَسميةُ أفعالِ هذا البابِ كُلِّها أفعالَ المقاربةِ مِن بابِ التَّغليبِ، كـ«القَمرَينِ» للشَّمسِ والقمرِ؛ لأنَّ بعضَها للرَّجاءِ، وبعضَها للشُّروعِ كما يُفيدُه قولُ المصنِّفِ: (فهي ثَلاثةُ أقسامٍ... إلخ).

وقد حَدَّها ابنُ الحاجبِ في «الكافيةِ» بما يُفِيدُ اشتراكَها في إفادةِ المقاربةِ، فقالَ: (أفعالُ المقاربةِ: ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبرِ رَجاءً أو حُصولاً أو أَخذاً فيه)[2]، فالدَّالُّ منها على الرَّجاءِ مَوضوعٌ لمقاربةِ الخبرِ على سَبيلِ الرَّجاءِ والطَّمعِ في حُصولِهِ، نحوُ: «عَسى اللهُ أنْ يَشفيَ مريضَكَ»، تُريدُ أنَّ قُربَ شفائِهِ مَرجوٌّ مِن عندِ اللهِ مَطموعٌ فيه، والدَّالُّ منها على المقاربةِ مَوضوعٌ لِمُقاربةِ الخبرِ على سبيلِ وُجودِ القُربِ وحُصولِهِ، لا على رجائِهِ، نحوُ: «كادتِ الشَّمسُ تَغرُبُ»، تُريدُ أنَّ قُربَها مِن الغُروبِ قد حصَلَ، والدَّالُّ منها على الشُّروعِ مَوضوعٌ لمقاربةِ الخبرِ على سَبيلِ الأَخذِ فيه، تَقولُ: «طَفِقَ الثَّلجُ يَذوبُ» إذا قُلتَ ذلك في حالِ أَخذِهِ في السَّيلانِ عندَ طُلوعِ الشَّمسِ عليه، فالكلُّ مِن أفعالِ هذا البابِ بِهذا التَّقريرِ[3] مِن بابٍ واحدٍ باعتِبارِ أصلِ المقارَبةِ، فلا حاجةَ حِينئذٍ لجعلِ إطلاقِ لفظِ المقاربةِ عليها مِن بابِ التَّغليبِ كما قالَهُ جمعٌ، ولا مِن بابِ تَسمِيَةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ كما قالَهُ جمعٌ آخرُ[4]،

---

(١) قال الصبانُ: لأن الفعل هنا مِن واحد كـ(سافَر)، لا مِن اثنَين كـ(قاتَل). أفاده سم وتَبِعه البَعض وغيرُه، ولَك أن تجعلَ المفاعَلة على بابِها لِقُرب كلٍّ مِن معنى الاسم ومَعنى الخَبرِ من الآخَر، وإن كانت دَلالتُها على قُرب الخبر بالوضعِ، وعلى قُرب الاسم باللُّزوم. اهـ

(٢) «الكافيَة» لابن الحاجب: (ص٤٨).

(٣) بالراء في النُّسخ الثلاثة، ولا مانعَ من جَعلِه بالدال.

(٤) اعلَم أن هذا الثانيَ أبعدُ مِن الأول؛ لِقول الناصِر اللَّقاني: تَسمية الكُل باسم جُزئه عِبارةٌ عن إطلاقِ اسم الجزء =

فهِيَ ثَلاثَةُ أَقسَام: ما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **قُرْبِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «كَادَ، وكَرَبَ» ـ بِفَتحِ الرَّاء وكَسْرِها، والفَتْحُ أَفْصَحُ ـ و«أَوْشَكَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على **رَجاءِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «عَسَى، ....

الكواكب الدرية

(فهيَ ثَلاثةُ أَقسامٍ) لا رابعَ لها، والمَذكورُ هنا أَحدَ عَشَرَ:

الأوَّلُ مِن الأقسامِ الثَّلاثةِ: **(ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ)** أي: لِيَدُلَّ **(على قُرْبِ الخبرِ)**، أي: على أنَّه قريبُ الحُصولِ، فنَحوُ: «كادَ زيدٌ يَخرُجُ» مَعناه: إثباتُ مُقاربةِ الخروجِ وإنْ لم يَخرُجْ، فهو غيرُ دالٍّ على نفيِ الخروجِ كما سيَأتي تَحقيقُه في آخِرِ البابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، **(وهو)** أي: هذا القسمُ الدَّالُّ على قُربِ الخبرِ ألفاظٌ كثيرةٌ ذَكَرَ المصنِّفُ منها ثلاثةً:

(«كادَ»)، قالَ الدَّمامِينيُّ: وهي أشهَرُ أفعالِ المقاربةِ، وتَتَصرَّفُ تَصرُّفَ الأَفعالِ، فيقالُ: «كادَ، يَكادُ ويَكُودُ، كَيْداً وكَوْداً ومَكاداً ومَكادةً، فهو كائدٌ».

(و«كَرَبَ» بِفَتحِ الرَّاءِ وكَسرِها، والفَتحُ أَفصَحُ) كما قالَ الدَّمامينيُّ وغيرُه، فيُقالُ: «كرَبَ كُرُوباً، فهو كارِبٌ».

(و«أَوشَكَ») هو في الأصلِ بمعنى: «أَسْرَعَ»، وتُستَعمَلُ كذَلك، فيُقالُ: «أَوشكَ فلانٌ في السَّيرِ» أي: أَسْرَعَ فيه، وتَتَصرَّفُ فيُقالُ: «أَوشَكَ يُوشِكُ، فهو مُوشِكٌ»، و«أَوْشِكْ يا زيدُ»، و«هو أَوشَكُ منه».

(و) الثَّاني: (ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على رَجاءِ الخَبرِ)، أي: على رَجاءِ المتكلِّمِ لحصولِ مَضمُونِ الخبرِ؛ سَواءٌ كانَ رجاءُ حُصولِهِ عن قُربٍ أو بُعدٍ، **(وهو)** ثلاثةٌ:

(«عَسَى») بفتحِ السِّينِ كـ«قَضى»، وقد تُكسَرُ سينُها إذا اتَّصلَ بها ضميرُ متكلِّمٍ، نحو: «عسِيتُ، وعَسِينَا»، أو ضميرُ مخاطبٍ نحوُ: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ﴾[1] [محمد: ٢٢]، والمَشهورُ في كُتبِ العربيَّةِ أنَّها فعلٌ جامدٌ، فلا يَأتي منها إلَّا الماضي، وعبارةُ «التَّسهيلِ»: ويُلازِمْنَ ـ يَعني أفعالَ هذا البابِ جَميعَها ـ لَفظَ الماضي[2]، إلَّا «كادَ، وأَوشَكَ، وجَعَلَ». اهـ وعبارةُ

= على ما تركَّب منه ومِن غَيره، كتَسمِيةِ المُركب كلمةً، وأمَّا تَسمِيةُ الأشياءِ المُجتمِعة من غير تركيبٍ منها فتَغليبٌ، كالعُمَرَين والقمَرَين. أفاده الصبان أيضاً.

(١) في قراءة نافعٍ، وقرَأ الباقون بالفتحِ على الأصل.

(٢) في المطبوع من «التَّسهيل» (ص٥٩): ويُلازِمُهنَّ لفظُ المُضي.

الكواكب الدرية

«الحاجبيَّةِ»: (فالأوَّلُ: «عسى» غيرُ متصرِّفٍ)، قالَ الخَبِيصيُّ: أي: لا يَجيءُ منه مُضارعٌ، أو اسمُ فاعلٍ، أو أمرٌ، أو نهيٌ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الإنشاءِ، ومُشابهتِهِ بذلكَ الحرفَ؛ لِكونِ الإنشاءِ بالحُروفِ. اهـ وعبارةُ الرَّضيِّ: «عَسَى» لا يأتي منه إلَّا الماضي؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، أي: إنشاء الطَّمعِ والرَّجاءِ، كـ«لعلَّ»، والإنشاءاتُ في الأغلَبِ مِن مَعاني الحروفِ، والحروفُ لا يُتصرَّفُ فيها. اهـ[1]، قالَ الأندَلُسيُّ[2]: وأمَّا قَولُهم: «عَسا[3] يَعْسُو عُسُوًّا»، فهو بمعنَى: صَلُبَ، وأَنشدَ قولَ عَدِيٍّ: [الكامل]

لَولا الحَياءُ وأنَّ رَأْسِي قد عَسَا ... فيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أمَّ القاسِمِ[4]

وكلامُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّ «عَسى» للرَّجاءِ فقَطْ، وليسَ كذلك، ولكنَّ الرَّجاءَ هو الغالبُ،

---

(١) (٤/٢١٣-٢١٤).

(٢) هو أبو مُحمد القاسمُ بن أحمدَ بنِ المُوفَّق الأندَلُسي المرسيُّ اللُّورقي، مِن عُلماء العربيَّة بالأندَلُس، نِسبتُه إلى لُورقة (Lorca) بمرسية، رَحل إلى العراق والشام، وتُوفي بدِمشق. له «المحصَّل في شَرح المفصَّل»، و«شَرح الشاطبية»، و«المَباحث الكامِلية في شرح الجزُولية»، والرضيُّ كثيرُ النَّقل عنه في «شرح الكافية» مع أنه مِن مُعاصِريه؛ إذ تُوفي سنةَ (٦٦١هـ).

(٣) في الأصل: (عسى)، والصواب كتابتُه بالألف لأنه واويٌّ. ومثلُه يقال في البيت الآتي.

(٤) **البيت**: لعَديِّ بن زيد بن الرِّقاع من قصيدةٍ في «دِيوانه» يَمدحُ بها الوليدَ بن عبد المَلك. وفي رِواية: (عثَا فيه المشيب)، وفي أُخرَى: (علَا فيه المَشيب).

اللغة: (المشيب): الشيبُ. (عسَا): اشتدَّ، وأمَّا (عثَا) فمَعناه: أفسَد أشَدَّ الفَساد.

المعنى: لَولا وجودُ الحياء ولولا كثرةُ الشَّيب في رَأسي، لأتَيتُ مَحبُوبَتي أُمَّ القاسِم زائراً.

الإعراب: «لولَا»: حرفُ امتناع لِوُجود. «الحياءُ»: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوفٌ تقديره: مَوجودٌ. الواو: حرف عطف، «أنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «رأسي»: اسمها. والياء: مضاف إليه. «قد»: حرف تَحقيق. «عسَا»: فِعل ماضٍ تام. «فيه»: جار ومجرور مُتعلِّق به. «المشيبُ»: فاعلٌ مرفوع. والجُملةُ الفعليَّة في محلِّ رفع خبر (أنَّ)، والمصدَر المؤوَّلُ مِن (أنَّ) ومعمولَيها في موضعِ رفع عطفاً على (الحياء)، والتقديرُ: لولا الحَياءُ واشتِدادُ المشيبِ في رأسي. «لَزُرتُ»: اللام: واقعةٌ في جوابِ (لولا)، و(زُرتُ): فعل ماضٍ وفاعِله. «أمَّ»: مَفعوله مُضاف. «القاسمِ»: مُضاف إليه. وجملة (لَزُرتُ...) لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قولِه: (عسَا المشيبُ)؛ فإنَّ (عسَا) ههنا فعلٌ تامٌّ مُتصرِّف مُضارعُه (يَعْسُو)، وليسَ نفسَ (عَسَى) الجامِدَةِ التي هي مِن أفعالِ الرجاءِ، فهُما مُتغايِرانِ.

وحَرَى، واخْلَولَقَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على الشُّرُوعِ، وهُوَ كَثِيرٌ، نَحوُ: «طَفِقَ، ......

الكواكب الدرية

وقد تَأتي لِغَيرِه، ففي «الرَّضيِّ»: قالَ الجوهريُّ: «عَسى» مِن اللهِ واجبةٌ؛ لاستِحالةِ الطَّمعِ والإشفاقِ اللَّذينِ يَكونانِ في المخلُوقِ عليه تعالى، إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، وأقولُ: إنَّ «عَسَى» في الآيةِ لِلتَّخويفِ، لا لِلخوفِ والإشفاقِ. اهـ[١] وفي «القاموسِ»: «عَسى»: فعلٌ مُطلَقاً، أو حرفٌ مُطلقاً ـ أي: على الخِلافِ فيها ـ للتَّرجِّي في المحبُوبِ، والإشفاقِ في المكروهِ، واجتَمَعا في قولِهِ تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٌ لَّكُمۡۖ...﴾ [البقرة: ٢١٦] الآيةَ، ولِلشَّكِّ واليقينِ، وقد تُشَبَّهُ بـ«كادَ»، ومِن اللهِ لِلإيجابِ، وبمنزلةِ «كانَ» في المثَلِ السَّائرِ: «عَسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً». اهـ

(و«حَرَى») بفتحِ الحاءِ والرَّاءِ المهملتَينِ، كذا في «التَّصريحِ» و«الفواكهِ»[٢] وغيرِهما مِن كُتبِ المتأخِّرينَ، وفي «الرَّضيِّ»: قد تُستعمَلُ «حَرِيَ زيدٌ أنْ يَفعَلَ كذا» ـ بكسرِ الرَّاءِ[٣] ـ استِعمالَ «عَسى» بِلَفظ الماضي فقَطْ، ومَعناه: صارَ حَرِيًّا، أي: خَلِيقاً وجَديراً. اهـ، قُلتُ: كلامُ «القامُوسِ»[٤] يُفيدُ أنَّها تُستعمَلُ كـ«رَضِيَ، ورمَى»، أي: بفتحِ الرَّاءِ وكسرِها، وقد ذكرَها بفتحِ الرَّاءِ أصحابُ كُتبِ الأفعالِ مِن اللُّغويِّينَ كما نبَّهَ على ذلك الأَزهَريُّ والعِصاميُّ.

(و«اخْلَولَقَ») بفتحِ اللَّامينِ.

(و) **الثَّالثُ**: (ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على الشُّرُوعِ)، أي: شُروعِ الاسمِ في الخَبرِ، (وهو) أي: هذا القِسمُ (كَثِيرٌ)، وقد أنهاها بَعضُهم إلى نَيِّفٍ وعِشرينَ فِعلاً، ذكرَ المصنِّفُ منها خمسةً: (نَحوُ: «طَفِقَ») بفتحِ الفاءِ، وكسرِها، قالَ في «التَّوضيحِ»: حَكى الأخفشُ: «طَفَقَ يَطْفِقُ» كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«طَفِقَ يَطْفَقُ» كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، وحَكى مَصدرَ «طَفَقَ» بالفتحِ: طُفُوقاً، ومصدرَ «طَفِقَ» بِالكسرِ: طَفَقاً. اهـ[٥]، والمَشهورُ أنَّها لا تَتَصرَّفُ كـ«عَسى»، قالَ الدَّمامِينيُّ: وحُكي أيضاً: «طَبِقَ» بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ.

---

(١) بمعناه مع زيادةِ توضيح. انظر: الموضع السابق.

(٢) (ص٢٥٠).

(٣) لم أرَ في كلامِه التنصيصَ على الكسرِ.

(٤) فليُنظر في ذلك.

(٥) «أوضح المسالك»: (١/ ٣١٨ و٣٢٢ ـ ٣٢٣).

وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، . . . .

الكواكب الدرية

(و«عَلِقَ») بِكَسرِ اللَّامِ، قالَ الدَّمامِينيُّ: وهي غَريبةٌ، ومِن شَواهدِ استِعمالِها قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَن أَجَرْنَا ... وظُلْمُ الجارِ إذْلالُ المُجِيرِ(١)

(و«أَنْشَأَ») بِالهمزِ أَوَّلَهُ وآخِرَهُ، نحوُ: «أَنْشَأَ السَّائقُ يَحدُو الإبلَ»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كانَ مَكْتُومَا(٢)

---

(١) هنا انتَهى كلامُ الدَّمامينيِ المنقولُ من «تَعليق الفرائد».

والبيت: لم يُذكر قائله.

اللغة: (عَلِقتَ): أخَذتَ وشَرَعتَ، نبَّه بِذلك إلى أوَّل ظُلمِه لِيَتدارَكه ويَنتَهِيَ عنه، ولم يُمهِلْه إلى أن يَتمادَى فيه. (تَظلِمُ): تُجاوز الحَدَّ وتَعتَدِي. (مَن أجَرْنا): مَن حَمَيناه وجَعَلناه بِمَنزِلة جارِنا الذي تُلاصق دارُه دارَنا في تَعظيم حقِّه والانتِصارِ له.

المعنى: يَقُولُ: إنِّي أراكَ قد شرَعتَ في ظُلمِ مَن أدخَلناه في حِمايتِنا وبَذَلنا له جِوارَنا، وما يَنبَغي لك ذلك لو كُنتَ عاقلاً؛ فإنَّ ظُلمَ صاحبِ الجِوار والاعتداءَ عليه لا شكَّ أنه انتِقاصٌ مِن قَدْرِ المُجيرِ وهيبَتِه وإهانةٌ له، وهذا البيتُ بيانٌ، فإن كان بعدَه شيءٌ فذاكَ، وإلا فهو مَشُوبٌ بِتَهديد، أي: فانتَهِ عن ذلك يا هذَا وأَمسِكْ وإلَّا.

الإعراب: «أراكَ»: مُضارع مَرفوع، ومفعولُه الأول، والفاعِل: مُستتر فيه وجوباً تَقديره: أنا. «عَلِقتَ»: فعلٌ ماضٍ ناقِص واسمُه. «تَظلِمُ»: مُضارع مرفوع، وفاعِله: أنتَ. «مَن»: اسم مَوصول في محل نصب مَفعول (تَظلِم). «أَجَرنا»: فعل ماضٍ وفاعِله، والجُملة صِلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، وجُملة (تَظلم مَن أجَرنا) في محل نَصب خبر (عَلِقَ). وجُملة (عَلِقتَ تَظلم . . .) في محل نَصب مَفعول ثانٍ لـ(أراكَ). ويَجوز أن تكونَ الرؤية بَصريَّةً، فالجملةُ حينئذٍ حالٌ من الكاف الواقعةِ مَفعولاً به. الواو: استِئنافية، «ظُلمُ»: مُبتدأ مضاف. «الجارِ»: مُضاف إليه. «إذلالُ المجيرِ»: خبرُ المبتدأ ومُضاف إليه.

والشاهد: في قَوله: (عَلِقتَ تَظلم)؛ حيث استعملَ (عَلِقَ) دالًّا على الشُّروع في الفعل، ومِن ثَمَّ عُدَّ في أخوات (كاد). وفيه شاهدٌ أيضاً على أن خبرَها يكونُ بغَير (أنْ).

(٢) صَدرُه:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكاشِحِينَ لَكُمْ

والبيت: لا يُعرَف قائله، ويُروى: (عما كان مكنُونَا).

اللغة: (تبيَّن): ظهَر بعد خَفاء. (مَين): كَذِب. (الكاشِحِين): المُبغضِين. (أنشأتُ): شرَعتُ. (أُعرِبُ): أُظهِر. (مَكنوناً): مَستوراً خافياً.

=

وأَخَذَ، ....

الكواكب الدرية

(و«أَخَذَ»)، كقَولِه: [الكامل]

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُني ... وبالاعتِبارِ إجابةٌ وسُؤالُ[1]

= **المعنى:** يحتملُ عدَّةَ مَعانٍ على حسَب تعليق الجار والمجرور بـ(تبيَّن) أو بـ(الكاشِحين)، وعلى حَسَبِ طبيعةِ ما كان مَكنوناً، ومعناه العامُّ: أنَّه حينَ ظهَر له أو لهم كذبُ المُبغِضينَ له أو لهم بعد أن كان خفيًّا، شَرَع في إظهار ما كان مخفيًّا أيضاً من محبَّتِهم أو غيرِها؛ لانتِفاء المانِع حينئذٍ ولأنَّ الشيءَ يَجُرُّ مثلَه.

الإعراب: «لمَّا»: ظرف بمَعنى (حِين) مبنيٌّ على السكون في مَحل نصب، والعاملُ فيه (أنشأ) الآتِي، «تبيَّن»: فعل ماضٍ. «مَينُ»: فاعلُه مُضاف، و«الكاشحِينَ»: مُضاف إليه. «لَكم»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلق بما قبلَه، أو بـ(تبيَّن) على حسَب المرادِ، وجُملة (تبيَّن...) في محل جرٍّ بإضافة (لما) إليها، «أنشَأتُ»: فعل ماضٍ ناقِص واسمه. «أُعرِبُ»: فعل مضارع، وفاعِله: أنا، وجُملةُ (أُعربُ) في مَحل نصب خبر (أنشَأ). «عمَّا»: (عنْ): جارَّة، و(ما): مَوصولة مجرورة محلًّا بها، والجار والمجرور متعلِّق بـ(أُعرب). «كان»: ناقصة، واسمها مُستتر فيها يَعود إلى (ما). «مكتومَا»: خبرُ (كان)، وجملةُ (كان مكتوماً) لا محلَّ لها من الإعراب صِلةُ الموصول.

والشاهد: في قَوله: (أنشَأتُ) فإنَّه من أفعال الشُّروع كـ(طَفِق) وأخواتِها. وفيه شاهدٌ آخَرُ، وهو تجرُّد خبرِها من (أنْ)، وهو الواجبُ في أفعال هذا النَّوع كما سيَذكُرُه الشارح مُعلَّلاً قريباً.

(١) **البيت:** لا يُعرف قائلُه، وروايةُ غير الشارح: (وفي الاعتِبارِ).

اللغة: (أخذتُ): شرَعتُ وبدَأتُ. (أسأَلُ): مِن سؤال الاستخبار. (الرُّسُوم): جمعُ رَسْم، وهو ما بقيَ مِن آثارِ الدِّيار لاصقاً بالأرض، فإن شَخَص وظهَر كالأثافيِّ فهو الطَّلَل، وجمعُه أَطْلال وطُلُول أيضاً.

المعنى: يَقول الشاعرُ: إنه وَقَف على آثار دِيار أحبَّائِه أو غيرِهم، فجَعل يَسألُ عن أصحابِها الذين عَمَرُوها فيما مَضى، وتِلك الآثارُ تُجيبُه عن أسئلتِه بارتِحالِهم أو هَلاكِهم أو غيرِ ذلك من أجوبَتِها، ثمَّ استَشعَر استِغراباً من سامِعِه لهذه الإجابةِ من الجَمادِ، فقال: إنَّ في أخذِ العبرةِ من الحَدَث لإجابةً لكلِّ سؤالٍ لِمَن أمعَنَ النَّظَرَ، والله أعلَم.

الإعراب: «أخَذتُ»: فِعل ماضٍ من أفعالِ الشُّروع واسمُه، «أسأَل»: مضارعٌ مرفوع، وفاعله: أنا، مُستتر فيه وجوباً، والجملةُ في محل نصب خبر (أخَذ). الواو: حاليَّة، «الرُّسومُ»: مُبتدأ، «تُجيبني»: فعل مضارع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مَفعول به، والفاعل مُستتر جوازاً تقديره: هي، والجملةُ في محل رَفع خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نَصب حال. الواو: استئنافية. «بِالاعتبارِ»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم، «إجابةٌ»: مُبتدأ مُؤخر، «وسؤالُ»: عطفٌ عليه.

ووجهُ الاستِشهاد فيه: كالذي قبلَه في الأمرَين، أعني: كونَ (أخَذ) لِلشروع، ووُجوبَ تجرُّدِ خبرها من (أنْ).

وجَعَلَ».

وهذِهِ الأفعالُ تعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، فترفَعُ المُبْتَدَأ وتنْصِبُ الخَبَرَ، إلَّا أنَّ ....

الكواكب الدرية

(و«جَعَلَ») بِفَتحِ عَينِهِ، وفي «القاموسِ»: و«جعَلَ يَفْعَلُ كذا»: أَقْبَلَ وأَخَذَ، وتكونُ بمعنى: «سمَّى»، ومنه ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وبمعنى: التَّبيينِ نحوُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]. . . و«جعَلْتُ زيداً أخاكَ»: نَسَبْتُهُ إليكَ. اهـ[١]

(وهَذِهِ الأَفعالُ) المترجَمُ لها بأفعالِ المقارَبةِ (تعمَلُ عمَلَ «كانَ») وأخواتِها، وتُسمَّى: نَواسِخَ، ونَواقصَ أيضاً، وإنَّما أُفْرِدَتْ بِبابٍ لاختِصاصِ خبرِها بأحكامٍ ليسَتْ لخبرِ «كانَ»، (فترفَعُ المُبتدأَ وتَنْصِبُ الخبَرَ) على المَشهورِ، ويَدلُّ لِذَلك وُرودُ خبرِها مُفرداً مَنصوباً في بعضِ الأَحيانِ.

وسِيبَويهِ[٢] يَجعلُ المقرُونَ بـ«أنْ» مَفعولاً مَنصوباً على إسقاطِ الخافضِ، ويَجعَلُ الفعلَ بمعنَى: «قَرُبَ»، فالتَّقديرُ عِندَه في نحوِ: «عَسى زيدٌ أنْ يَقومَ»: قَرُبَ زيدٌ مِن القيامِ.

ومِن أَحكامِ هذه الأفعالِ أنَّ خبرَها لا يَتقدَّمُ عليها، وقد يَتَوسَّطُ، وقد يُحذَفُ، (إلَّا أنَّ) اسمَها لا يخلُو غالباً مِن اختِصاصِهِ: إمَّا بِتَعريفٍ نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، أو بِوَصفٍ نحوُ: «عَسى سائِلٌ[٣] ذُو حاجةٍ أنْ يَفتَحَ اللهُ عليه»؛ وقد يَأتي نَكرةً مَحضةً غيرَ مُختصَّةٍ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

عَسَى فَرَجٌ يَأْتي بِهِ اللهُ؛ إنَّهُ ... لهُ كُلَّ يَومٍ في خَلِيقَتِهِ أَمرُ[٤]

---

(١) أي: باختِصار كثير من موضِع النِّقاط التي زِدناها.

(٢) وكذا المبرِّد.

(٣) تصحَّف في طبعتَين إلى: سائر.

(٤) البيت: مجهولُ القائل، وقولُ بعضِهم: (قائلُه مُحمد بن إسماعيل) غيرُ نافع. وقبل هذا البيتِ قولُه:

عليكَ إذا ضاقَتْ أُمُورُكَ والتَوَتْ ... بِصَبرٍ؛ فإنَّ الضِّيقَ مِفتاحُهُ الصَّبْرُ

ولا تَشْكُوَنْ إلَّا إلى اللهِ وَحدَهُ ... فمِنْ عِندِه تأتِي الفَوائِدُ والبِشْرُ

اللغة: (الفرَج): انكِشاف الهمِّ. (خَليقته) أي: خَلقِه، يقال: هُم خَليقةُ الله وهم خَلْقُ الله أيضاً.

المعنى: لا تَبُثَّ شَكواكَ إلَّا إلى مَولاك، فلعلَّه يُوجِدُ لك من الضِّيق فرَجاً ويَجعلُ لك من الضَّنْك مَخرجاً، فهو المرجُوُّ لِكشف الهُموم والأحزانِ؛ لأنه سُبحانه له كلَّ يومٍ في خَلقِه أمرٌ وشأنٌ. =

خَبَرَها ....

الكواكب الدرية

وإلّا أنَّ (خبرَها) يَختَصُّ بأمورٍ:

منها: أنَّه قد يُحذَفُ، كقَولِ عَنترةَ: [الطويل]

هَمَمْتُ ولَم أفعَلْ، وكِدْتُ، ولَيتَنِي ... تَرَكْتُ على عُثمانَ تَبكِي حَلائلُهْ(١)

= **الإعراب:** «عسَى»: فعلٌ ماضٍ ناقص. «فرَجٌ»: اسمُها مَرفوع، «يَأتي»: مضارع مرفوعٌ، «بِه»: جار ومجرور مُتعلِّق به، «اللهُ»: لفظُ الجلالةِ فاعلُ (يَأتي)، والجُملة خبر (عسَى). «إنَّ»: حرف توكيد ونَصب، والهاء: اسمها، وهي عائِدة إلى الله، وقيل: ضميرُ شأن، والأولُ أصحُّ. «له»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر مُقدَّم. «كُلَّ»: ظرفُ زمان مُضاف مُتعلِّقٌ بما تعلَّق به ما قبلَه. «يومٍ»: مُضافٌ إليه. «في خَليقتِه»: جار ومَجرور مُتعلِّق بِالخبر أيضاً، أو بِمحذوف حال مِن ضَميرِه. والهاء: مُضاف إليه. «أمرُ»: مُبتدأ مُؤخر، وجملةُ المبتدأ وخبرِه في محل رفع خبر (إنَّ).

والشاهد فيه: مجيءُ اسم (عسَى) وهو (فرجٌ) نكرةً مَحضةً غيرَ مُختَصة، وهو قليلٌ، والغالبُ اختِصاصهُ بتعريفٍ أو وَصف؛ والظاهرُ أن الوصفَ ههنا مُقدَّر، أي: عسى فَرَجٌ عظيمٌ مثلاً.

وفي البيتِ شاهدٌ آخَرُ، وهو تجرُّد خبرِ (عسَى) من (أنْ) والغالبُ خِلافُه.

(١) **البيت:** مِن أبياتٍ سَبعة لِضابِئٍ البُرْجُمِيِّ قالها في الحَبس، وليس لِعَنترةَ كما قال الشارح، وسبب قولِها أنَّ ضابئاً المذكورَ استَعار مِن قوم كلباً لِقَنص الوَحش، فطال مُكثُه عِنده، فطلَبوه وأخذُوه، فغَضِبَ ورمَى أُمَّهُم بِالكلب، فرَفعُوا أمرَه إلى عثمانَ ـ وكان يَحبِسُ على الهجاء ـ فحبَسَه، فقال ضابِئٌ أبياتاً فيها شَكوَى واستعطافٌ، فأطلَقَه عُثمانُ، فتَرَبَّص به ليَقتُلَه، فأعادَه إلى الحَبس وفيه مات.

اللغة: (همَمتُ): قصَدتُ وعزمتُ، ومِنه (الهُمام) لِلمَلك لأنه إذا قَصد شيئاً أَمْضاه. (كِدتُ) أي: قاربتُ الفعلَ. (الحَلائل): جمعُ (حَليلة) وهي الزَّوجة.

المعنى: قصَدتُ قتلَ عُثمانَ بنِ عفَّانَ ﷺ ولم أفعَلْ ما قَصدتُه وقارَبتُه، ولَيتَني تَرَكتُ زَوجاتِه يَبْكِينَ عليه.

الإعراب: «هَمَمتُ»: فعل وفاعلٌ، ومتعلَّقه محذوف، أي: بقتلِه. الواو: حرفُ عطف، «لم»: حرف نفيٍ وجَزم وقلب. «أفعل»: مُضارع مَجزوم به، وفاعلُه: أنا. الواو: لِلعطف، «كِدتُ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمُه، وخبره محذُوف كما سيأتي. الواو: عاطفة، «ليتَني»: حرف تمنٍّ من أخواتِ (إنَّ)، والياء: اسمُه، والنونُ: حرفُ وِقاية. «ترَكتُ»: فعل وفاعِل. «على عُثمانَ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(تَبكي) الآتي. والجُملة في محلِّ رفع خبر (ليتَ). «تَبكي»: مُضارعٌ مرفوع. «حَلائِله»: فاعلُه، وقد تَنازعه في الأصلِ كلٌّ من (ترَكتُ) و(تَبكِي)؛ الأول على المفعوليَّة والثاني على الفاعليَّة، فأُعطي للثاني وحُذِفَ مَفعول الأول لأنه فَضلة، والهاء في (حلائلَه): مُضاف إليه، وجُملة (تَبكي...) في محل نَصب حال من مَفعول (تركتُ) المحذوفِ.

والشاهد: في قَوله: (وكِدتُ)؛ إذ حَذَف خبرَه والتقدير: كِدتُ أفعَلُ، وهو حذفٌ جائزٌ في أفعال المقاربَة إن عُلِم المحذوف بوجهٍ من الوُجوه.

يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً ....

ومِنها: أنَّه (يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً)، قالَ العِصاميُّ: في هذه العِبارةِ مُسامَحةٌ، والمرادُ أنَّه يَجبُ أنْ يَكونَ خبرُها جُملةً، ونَدَرَ مجيئُه مُفرَداً بعدَ «كادَ، وعَسَى»، كقَولِهِ:

[الطويل]

وأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً … وكَم مِثْلِها فارَقتُها وهْيَ تَصْفِرُ(١)

(١) البيت: لِتَأبط شرًّا، واسمُه ثابتُ بن جابِر، قال في «الخزانة»: وكان بَنُو لحيان مِن هُذَيل أخَذُوا عليه طريقَ جَبلٍ وَجدُوه فيه يَشتارُ عَسَلاً لم يَكُن لَه طَريقٌ غَيرُه، وقالُوا: استَأسِر أو نَقتُلْك! فكَرِه أن يَستأسِرَ، فصَبَّ ما مَعه مِن العسَل على الصَّخرِ، ووَضَع صَدرَه عليه حتَّى انتَهى إلى الأرض من غيرِ طريقٍ، فصارَ بَينَه وبَينَهم مَسيرةُ ثَلاثةِ أيَّام ونَجَا مِنهُم، فحَكى الحكاية في الأبياتِ. اهـ

اللغة: (أُبتُ): رَجَعتُ وعُدتُ. (فَهمٍ): اسم قَبيلة الشاعر. (آيِباً): راجعاً. (مثلِها): شَبيهةِ الخطَّة التي في قَوله سابقاً:

هُـمـا خِـطَّـتَـا إمَّـا إسـارٍ ومِـنَّـةٍ

وقيل: الضمير راجعٌ إلى فَهمٍ، وقيل: إلى لحيانَ كما تقدَّم.

(تَصفِر): من الصَّفير، وأراد به النَّفخَ عند النَّدَم، وقيل: مَعناه: تَتأسَّف وتَتلَهَّف.

المعنى: رَجعتُ إلى قَبيلتي فَهمٍ وكِدتُ لا أَؤُوبُ؛ لأنِّي أشرفتُ على التَّلَف، أو لأنَّهم ظَنُّوا وقَدَّرُوا ذلك، وكم مِثلِ هَذه الخطَّة ـ أي: الحالةِ ـ فارقتُها بِالخُروج منها وتخلَّصتُ منها وهي تَنفخُ نَدَماً حينَ فُتُّها. وقيل: المَعنى: وكثيرٌ من القبائل المُشابهةِ لها قد فارقتُها وهي خاويةُ العُمران خاليةٌ من السُّكَّان. والمعرُوفُ الأولُ.

الإعراب: «فأُبتُ»: عطفٌ على ما قبلَه مِن الجُمَل، وهو فِعل وفاعلٌ. «إلى فَهمٍ»: مُتعلِّق بـ(أُبتُ). الواو: حاليَّة. «ما»: نافِيَة. «كدتُ»: فِعل ماضٍ ناقص واسمُه. «آيِباً»: خبرُه. وجُملةُ (ما كِدتُ آيِباً) في محل نَصب حالٌ من تاء (أُبتُ). «وكَم»: الواو: حرف عَطف. (كم): خَبريَّة بمعنى (كَثير) مُبتَدأ. «مِثلِها»: مُضاف إليه، و(ها): مضافٌ إليه أيضاً. «فارقتُها»: فِعل ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. والجُملةُ في محلِّ رَفع خبر المبتَدأ. «وهي»: الواو: حاليَّة، (هي): ضَمير مُنفصل مُبتدأ. «تَصفِرُ»: فِعل مُضارع مَرفوع، وفاعلُه: هي، وجُملة (تَصفِرُ) خبرُ المبتدأ، وجُملة (وهيَ تَصفرُ) في محل نَصب حال من مفعول (فارقتُها).

الشاهد: في وُقُوع خبرِ (كِدتُ) مفرَداً وهو قَولُه: (آيِباً)، وهذا نادرٌ، والواجبُ كونُه جملةً فعليَّة مُضارعيَّة. ويُروى البيتُ: (ولم أكُ آيِباً)، (وما كُنتُ آيِباً) أي: ما كان حالِي حالَ مَن يَؤُوب حينَ أُحِيطَ بي لولا تَحيُّلِي، كما يُروَى: (ولم آلُ آيِباً) أي: لم أَدَعْ جُهدي في الإيابِ، ولا شاهدَ فيه حينَئذٍ.

. . . .

الكواكب الدرية

وقَولِهم في المَثَلِ: «عَسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً»، أي: عَسى الغُويرُ يَأتي بأَبْؤُسٍ، أي: شِدَّةٍ وعذابٍ[(١)]، فـ«أَبْؤُساً» خبرُ «عَسى»، وهو مُفرَدٌ[(٢)].

وليسَ مِن الإخبارِ عنها بالمُفردِ قولُه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، بل هو مِن حذفِ الخبرِ، و﴿مَسْحًا﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ، والتَّقديرُ: فطَفِقَ يَمسَحُ مَسحاً، فحُذِفَ الخبرُ وتُرِكَ المصدرُ دالًّا عليه.

وشَذَّ مجيءُ الجُملةِ الاسمِيَّة بعدَ «جَعَلَ»، كقَولِهِ: [الوافر]

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَني سُهَيلٍ ... مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ[(٣)]

فجُملةُ «مَرتعُها قَريبُ»: خبرُ «جَعَلَ»، و«مِن الأكوارِ»: مُتعلِّقٌ بـ«قَريب»، وهو جمعُ «كُور» بضمِّ الكافِ: الرَّحْلُ بأداتِهِ، أو جمعُ «كَوْرٍ» بِفَتحِها: الجماعةُ الكثيرةُ مِن الإبلِ[(٤)].

---

(١) وأصلُ هذا المَثل فيما يُقَال من قَول الزبَّاء حين قَالت لِقَومها عند رجوع قَصير من العراقِ ومعه الرجالُ وباتَ بِالغُوَير على طريقِه، أي: لعلَّ الشرَّ يَأتيكم من قِبَل الغارِ. «مَجمَع الأمثال» (٢/ ١٧).

(٢) أي: غيرُ جملةٍ.

(٣) **البيت:** لرجلٍ لم يُسَمَّ، وهو في «الحَماسة»، وروايتُه هناك: (ابنَي سُهيل).
اللغة: (القَلُوص): الناقَة الشابَّة الفَتيَّة. (المَرتع): مَكانُ الرَّعي.
المعنى: يَقول: لم تَتباعَد هَذه القَلُوص في الرَّعيِ لَمَّا حُطَّ رَحلُها عنها لِما بِها مِنَ الإعياءِ والكَلالِ، فنَزَلَت مَكانَها، أو رَعَت رَعياً قَريباً ثُم بَرَكَت. «شَرح الحَماسة».
الإعراب: «قد»: حرف تَحقيق. «جعَلت»: فعل ماضٍ ناقِص، والتاء: لِلتَّأنيث. «قَلوصُ»: اسمه مُضاف، «بَني»: مُضافٌ إليه وهو مُضاف، «سُهَيلٍ»: مُضاف إليه. «مِنَ الأكوارِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(قَريب) كما قال الشارح. «مَرتعُها»: مُبتدأ ومُضاف إليه. «قريبُ»: خبره. والجُملة الاسمية في محلِّ نَصب خبر (جعَل) كما قال الشارح أيضاً.
والشاهد: في قَولِه: (مرتعُها قريب)؛ حيث وقَعت هذه الجُملة خبراً لـ(جعَل) التي هي من أفعال الشروع، وهو شاذٌّ، والقياسُ أن يَجيءَ خبرُها مضارعاً بأن يقالَ: وقد جَعَلت هذه القَلوص يَقرُب مَرتعُها من الأكوار، لكنْ لمَّا كان مؤدَّى الجملتَين واحداً استُعيرَت الاسمية مَوضِعَ الفِعليَّة.
وذَهب جماعةٌ إلى أنَّ (جعَل) في البَيت فِعل قاصِر بمعنَى أقبَلت، وعليه فـ(قَلُوص) فاعِلُه، وجُملةُ (مَرتَعُها قَريب) في محلِّ نَصب حالٌ منه.

(٤) في «الخِزانة»: والأكوار: جمع كُور بالضم، وهو الرَّحل بأداته، أي: إذا سرحت لم تُبعِد في المرعى لِشِدة =

مُؤَخَّراً عَنْها، رافِعاً لِضَميرِ اسْمِها ....

الكواكب الدرية

وشذَّ الإخبارُ بالماضِي عن «جَعَلَ» نحوُ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «فجَعَلَ الرَّجلُ إذَا لم يَستَطِعْ أنْ يَخرُجَ أَرْسَلَ رَسولاً»[١]، فجُملةُ «أرسلَ»: خبرُ «جَعَلَ»، و«إذَا»: مَنصوبةٌ بـ«أرسلَ»، فأَوَّلُ الجُملةِ «أرسلَ»؛ لأنَّ التَّقديرَ: جَعلَ الرَّجلُ أرسلَ رَسولاً إذا لم يَستَطِعْ أنْ يَخرجَ.

ومنها: أنَّه يَجبُ أنْ يكونَ خبرُها (مُؤخَّراً عنها)، فلا يَجوزُ تَقديمُهُ عليها؛ لِضَعفِها وعدمِ تَصرُّفِ أكثَرِها. وظاهرُ كلامِهِ جوازُ توسُّطِ الخبرِ بينها وبينَ اسمِها مُطلقاً، وهو مَذهبُ المبرِّدِ والسِّيرافيِّ والفارسيِّ، وصحَّحهُ ابنُ عُصفورٍ، وجَزمَ به في «المُغني» و«التَّسهيلِ».

ومنها: أنَّه يجبُ في خبرِها أنْ يكونَ (رافعاً لِضَميرِ اسمِها)، أي: عاملاً فيه الرَّفعَ على أنَّه فاعِلُه أو نحوُه، وذلك أنَّها إنَّما جيءَ بها لِتدُلَّ على شُروعِ اسمِها في الخبرِ، أو قُربِهِ منه، أو تَرجِّي حُصولِهِ كما مرَّ، فلا بُدَّ فيه مِن ضميرٍ يَعودُ عليه غالباً، أي: إنَّ وُجوبَ رفعِ خبرِها لضميرِ اسمِها إنَّما هو بِاعتبارِ أنَّ ذلك الحكمَ لِغالبِ أفعالِ هذا البابِ، وإلَّا فيَجوزُ في خبرِ «عسى» خاصَّةً أنْ يَرفَعَ الاسمَ الظَّاهرَ المُضافَ إلى ضميرٍ يَعودُ على اسمِها، كقَولِ الفَرزدقِ حينَ هَرَبَ مِن الحَجَّاجِ: [الطويل]

وماذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إذا نَحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ؟[٢]

= كَلالِها. وزَعم الدماميني في «الحاشية الهندية» وتَبِعه غيره أنه يصحُّ أن يكون (أكوار) هنا جمعَ كَور بالفتح وهي الجَماعة الكثيرة من الإبل، وهذا وإن كان صَحيحاً في نَفسِه إلا أنه لا يُناسِب المَقام. اهـ

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٧٧٠).

(٢) **البيت**: نَسبَه العَينيُّ لِلفرزدَق، وتَبِعه على ذلك الشيخ خالِدٌ، وليس ذلك بِصَحيح، ولا هو مَرويٌّ في شِعرِه، والصوابُ ـ كما قال ياقُوت الرُّومي ـ أنَّه لِلبرج التَّميمي، وكان الحَجَّاجُ بن يوسفَ قد ألزَمَه البَعثَ إلى المهلَّب بن أبي صُفرةَ لِقِتال الأزارِقة، فهَرَب مِنه إلى الشام. اهـ «عُدَّة السالك»، وفي «الخزانة» نقلاً عن ابن قُتيبةَ أنه لمالِك بن الرَّيب، ومثلُه في «كامِل المبرد» وبعضِ شُروح «الحماسة» وغيرِهما؛ والله أعلَم بِالصواب.

اللغة: (جَهدُه) بضمِّ الجيم وتُفتح: طاقتُه ووُسعُه. (حَفير زِياد): مَوضع على خَمس لَيالٍ مِن البَصرة، وزيادٌ المذكور هو أخُو مُعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ رضي الله عنه، وكان والياً على العِراق.

المعنى: يُنكِرُ أن يَكونَ لِلحَجَّاج يدٌ تنالُه بِضُر، أو سُلطانٌ يَقهَرُه، إذا هو جاوَزَ حُدودَ وِلايَتِه.

الإعراب: «ماذَا»: اسم استِفهام مبنيٌّ في محل رَفع مُبتدأ، وخبرُه الجملةُ بعدَه، أو (ما): اسم استِفهام مُبتدأ، و(ذَا): مَوصولٌ خبرُه، وما بَعدَهُ صِلةٌ. «عسَى»: فعلٌ ماض ناقص. «الحَجاجُ»: اسمها. «يَبلغُ»: فِعل مضارع. =

غالِباً.

وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِـ«أَنْ» إنْ كانَ الفِعْلُ «حَرَى، واخْلَولَقَ»، نَحوُ: «حَرَى زَيْدٌ أنْ يَقُومَ،

الكواكب الدرية

برَفعِ «جُهدُه»[1] على أنَّه فاعلُ «يَبْلُغُ» مُضافٌ إلى الضَّميرِ العائدِ على اسمِ «عَسى»، قالَ الفاكهيُّ: وعنهُ احترزَ المؤلِّفُ بقولِهِ: (غالِباً)[2]. اهـ[3]، وقد يُتَوَهَّمُ عَودُ قولِهِ: (غالباً) لِلأحكامِ الأربعةِ: الفِعليَّةِ والمُضارعيَّةِ والتَّأخيرِ والرَّفعِ للضَّميرِ، وليس كذلك، بل الواقعُ على خِلافِ الأحكامِ الثَّلاثةِ الأُوَل شاذٌّ، والواقِعُ على خِلافِ الحُكمِ الرابعِ مَسمُوعٌ بِكَثرةٍ، فليسَ شاذًّا.

(و) منها: أنَّه (يَجِبُ اقتِرانُه) أي: خبرِ أفعالِ هذا البابِ (بِـ«أَنْ») المصدريَّةِ (إنْ كانَ الفِعلُ «حَرَى، واخْلَوْلَقَ»)؛ لأنَّ الفعلَ المَرجُوَّ[4] وُقوعُه يَتراخى حُصولُه، فاحتِيجَ إلى «أنْ» المُشعِرةِ بالاستِقبالِ، (نَحوُ: «حَرَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ»)، فلا يجوزُ «حَرَى زيدٌ يَقُومُ»، وإعرابُه:

= «جُهدُه»: فاعله مرفوع، والهاء: مُضاف إليه. وجُملة (يَبلغ جهدُه) في محلِّ نصب خبر (عسَى). «إذَا»: ظرف مُستقبَل في محلِّ نصب مَفعول فيه. «نحن»: ضمير مُنفصل في محلِّ رفع فاعل لفعل محذوف يُفسِّره (جاوَزنا) الآتي، وجُملة الفعل المحذوف وفاعِله في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «جاوَزنا»: فِعل ماض وفاعلُه. «حفيرَ»: مفعول به. «زيادٍ»: مضاف إليه. وجُملة (جاوَزنا حَفيرَ زياد) لا محل لها من الإعراب تَفسيريَّة. وجوابُ (إذا) مَحذُوف لِدلالةِ ما قبلَه عليه.

والشاهد: في قَوله: (يَبلُغ جُهدُه)؛ حيثُ رَفع المضارعُ الواقع خبراً لـ(عسى) اسماً ظاهراً مُضافاً إلى ضَمير عائدٍ إلى اسمِها، وهذا إنَّما يَجوز في (عسَى) فقط، وأمَّا أخواتُها فإنما يَرفعُ خبرُها ضميرَ اسمِها لا غيرُ.

(١) احترازٌ عن نَصبِهِ على المفعوليَّة لـ(تبلُغ) كما هي الرِّوايةُ الأُخرى، وهو حِينَئذٍ آتٍ على الأصل اللازمِ في أخَواتِه، فلا كلامَ فيه.

(٢) اعلَم أن هذا الحرفَ قد جُعل من كلامِ الشارح لا مِن المتنِ في مَطبُوعاتِ «الكَواكب» الثلاثةِ، كما أنه ليس في المُتُون المُنفرِدة المطبوعةِ على هامِشِها، مع أن كلامَ الشارح الذي نقلَه عن الفاكهي صريحٌ في أنَّه منه، وهو الواقعُ في «الفَواكه الجنيَّة»، فمِن ثَمَّ جعلتُه ههنا من المتن لئلَّا يُحكَمَ بسُقوط شيءٍ من الكتاب من غير ضَرورةٍ داعيةٍ لذلك.

(٣) «الفواكه الجنية» (ص٢٥٢).

(٤) في طبعتَين: (المرجى)، وهو حينئذٍ اسمُ مفعولٍ من (رَجَّى) المشدَّد أو (رَجِيَه) بمعنى رَجاه على ما حَكاه بَعضُهم، فعلى الأول يُقال: (المُرَجَّى)، وعلى الثاني: (المَرْجِيّ).

واخْلَولَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ».

ويَجِبُ تَجرُّدُهُ مِن «أنْ» بَعدَ أَفعالِ الشُّروعِ، نَحوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢].

والأكثرُ في خَبَرِ «عَسَى، وأَوْشَكَ» الاقتِرانُ بِـ«أنْ»، ....

الكواكب الدرية

«حَرَى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «يَقومَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «حَرى»، والتَّقديرُ: قاربَ زيدٌ القيامَ، (و«اخْلَولَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمطِرَ») بفتحِ التَّاءِ وضمِّها؛ لأنَّه يُقالُ: «مطَرَتْ، وأَمطَرَتْ»، وفي «القاموسِ»: (مَطَرتْهم السَّماءُ مَطْراً، ويُحَرَّكُ: أَصابَتْهم بِالمطرِ، و«أَمْطَرَهم اللهُ» لا يُقالُ إلَّا في العذابِ)؛ ولا يَجوزُ «اخلَولَقَتِ السَّماءُ تُمطِرُ» بحذفِ «أنْ». وإعرابُه: «اخلَولَقَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «السَّماءُ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «تُمطِرَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «اخلولَقَ»، والتَّقديرُ: قاربَتِ السَّماءُ المَطرَ أو الإمطارَ.

وسيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى في إعرابِ مثالِ «عَسى» الكلامُ على الإخبارِ بهذا المصدرِ.

(ويَجِبُ تَجرُّدُهُ) أي: الخبرِ (مِن «أنْ» بَعدَ أفعالِ الشُّرُوعِ)؛ لأنَّها للحالِ، و«أنْ» تُخلِّصُ الفعلَ لِلاستِقبالِ، فبينهما تَنافٍ، (نَحوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾) أي: شَرَعَ آدمُ وحَوَّاءُ يُلزِقانِ عليهما مِن وَرقِ الجنَّةِ؛ ليَستَتِرَا به. وإعرابُه: «طَفِقَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿يَخْصِفَانِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، و﴿عَلَيْهِمَا﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿يَخْصِفَانِ﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «طَفِقَ».

(والأكثَرُ في خَبرِ «عَسَى، وأَوشَكَ» الاقتِرانُ بِـ«أنْ»)؛ لأنَّ «عَسى» مِن أفعالِ التَّرجِّي، وكانَ القياسُ وُجوبَ اقترانِ خبرِها بـ«أنْ»، ولِذا ذهبَ جُمهورُ البصريِّينَ إلى أنَّ تَجرُّدَ خبرِها مِن «أنْ» خاصٌّ بالشِّعرِ، فهو ضَرورةٌ شعريَّةٌ، لكنْ ظاهرُ كلامِ سِيبَويهِ خلافُه، والذي سهَّلَ

نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يُوشِكُ

الكواكب الدرية

حذفَ «أنْ» مِن خَبرِها حملُها على «كادَ»؛ لاشتراكِهما في أصلِ مَعنى المقارَبةِ وإنِ اختلَفَا في وُجوهِ المقارَبةِ، فلِذلك دخلَتْ «أنْ» في خبرِ «كادَ»، وحُذِفَتْ مِن خبرِ «عَسى»، وأمَّا «أوشَكَ» فإنَّها تُستعمَلُ في اللَّفظِ استِعمالَ «عَسى» واستِعمالَ «كادَ»، فتَدخلُ «أنْ» في خَبرِها إلحاقاً بـ«عَسى»، وتُحذَفُ منه إلحاقاً بـ«كادَ»؛ لِمُشاركتِها لهما في أصلِ البابِ، والقِياسُ فيها حَذفُ «أنْ» كما في «كادَ»؛ لِمُشاركتِها لها في المعنَى؛ إذ ليسَ فيها معنَى رَجاءٍ ولا إنشاءٍ، وكونُ الأكثَرِ معها الاقترانَ بـ«أنْ» إنَّما يَظهَرُ حيثُ جُعِلَتْ للتَّرجِّي أُختاً لـ«عَسى»، لا إذا جُعِلَتْ لِلمُقاربةِ، أي: فإنَّه يَغلِبُ معها حَذفُ «أنْ»، (نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾)، أي: بالنَّصرِ لنَبِيِّهِ بإظهارِ دينِهِ، وإعرابُه: «عَسى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿يَأْتِيَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَن﴾، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و﴿بِٱلْفَتْحِ﴾: متعلِّقٌ به، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها خبرُ «عَسى»، التَّقديرُ: قاربَ اللهُ الإتيانَ بالفتحِ، هذا ما تَقتضيهِ عبارةُ الخَبيصيِّ، فإنَّه قالَ في إعرابِ «عَسى زيدٌ أنْ يَقومَ»: فـ«زيدٌ» هنا: اسمُها، و«أنْ» مع المُضارعِ في محلِّ النَّصبِ بخبريَّتِها، وهي هنا بمعنى: قاربَ، أي: قاربَ زيدٌ القيامَ. اهـ، واحترزَ بقولِهِ: (هنا) عن نحوِ: «عَسى أنْ يَخرُجَ زيدٌ»؛ فإنَّ المصدرَ المُنسبِكَ حينئِذٍ مَرفوعُ المحلِّ بالفاعليَّةِ بـ«عَسى» مُستَغنياً به عن الخبرِ؛ لأنَّها تامَّةٌ، ومعناها حينئِذٍ: «قَرُبَ»، والتَّقديرُ: قَرُبَ خروجُ زيدٍ، قال الدَّمامينيُّ في «عَسى زيدٌ أنْ يَخرجَ»: «عَسى»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و«زيدٌ»: اسمُها، و«أنْ يَخرجَ»: خَبرُها، هذا مَذهبُ الجمهورِ، ولا يَخفى أنَّ الحدَثَ لا يكونُ خبراً عن الجُثَّةِ، فلا بُدَّ حينئِذٍ مِن تَقديرِ مُضافٍ: إمَّا في الاسمِ، أي: عَسى حالُ زيدٍ أنْ يَخرُجَ، أو في الخبرِ، أي: عَسى زيدٌ صاحِبَ أنْ يَخرُجَ، وفيه تكلُّفٌ[1]. اهـ وعبارةُ «التَّصريحِ» نحوُه، إلَّا أنَّه لم يَذكُرْ قولَهُ: وفيه تكلُّفٌ.

(وقَولِه علَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ): «مَنْ حامَ حَوْلَ الحِمَى (يُوشِكُ ....

---

(١) بعده في «تَعليق الفرائد»: إذ لم يَظهر المضاف الذي قَدَّروه يوماً مِن الدَّهر؛ لا في الاسمِ ولا في الخَبر.

أنْ يَقَعَ فِيهِ»، والأَكثَرُ في خَبَرِ «كادَ، وكَرَبَ» تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ»، نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، . . . .

الكواكب الدرية

أنْ يَقَعَ فِيهِ»[1])، وإعرابُه: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ[2]، «حامَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمِ فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «حولَ»: ظرفُ مكانٍ[3]، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الحِمى»: مُضافٌ إليه، و«يُوشِكُ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «أَوشَكَ» مِن أفعالِ المقارَبةِ، تَعمَلُ عملَ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها جوازاً تَقديرُه: هو، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «يَقَعَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «أَوشَكَ»، والتَّقديرُ: قاربَ الوُقوعَ فيه[4].

(والأكثَرُ في خَبرِ «كادَ، وكَرَبَ» تجرُّدُه مِن «أنْ»)؛ لأَنَّهما يَدُلَّانِ على شِدَّةِ مُقاربةِ الفعلِ ومُداوَمتِهِ، وذلك يَقرُبُ مِن الشُّروعِ في الفعلِ والأخذِ فيه، فلم يُناسِبِ اقترانَ خَبرِها بـ«أنْ» غالباً، واقترانُه بها قليلٌ وليسَ بكَثيرٍ، فمِثالُ تجرُّدِ خبرِ «كادَ» مِن «أنْ» (نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ[5]، «ما»: نافيةٌ، والجُملةُ بعدَه في محلِّ الحالِ،

---

(١) لَفظُ البخاري (٢٠٥١) مِن حديث النُّعمان بن بَشير ﷺ: «مَن يرتَعْ حولَ الحِمى يُوشِكْ أن يُواقِعَه».

(٢) مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع مبتدأ. هكذا يكونُ الإعراب، وأمَّا الاقتصارُ على بَيان نوعِ الكلمة فلا.

(٣) مُتعلِّق بالفعل (حام) قبلَه.

(٤) وأما خبرُ المبتدأ الذي هو اسمُ الشرط ففيه ثلاثة أقوال: قِيل: فِعلُ الشَّرط، وقِيل: جَوابُه، وقيلَ: مَجمُوعُهما، والأَصَحُّ الأولُ.

(٥) الأظهَرُ أنها عاطفةٌ؛ وهو أنسَبُ بما وُجِّهت به الآيةُ مِن الحملِ على وَقتَين: وقتِ عَدمِ الذَّبح وعدمِ مُقارَبَته، ووَقتِ وُقُوعِ الذَّبح، والتَّقديرُ: فذَبَحوها بعد أن كانُوا بُعَداءَ مِن ذَبحِها غيرَ مُقارِبين له، كما يَقُولُ القائل: (خَلصَ فُلانٌ وما كادَ يَخلصُ)، ثم رأيتُ بعد هذا قولَ الكافِيَجي في «شَرح القَواعد»: فإنْ قُلتَ: كيف نفَى قُربَ الفِعل، وقد قال الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾؟ قُلتُ: لا مُنافاةَ؛ لاختِلاف وَقتِ النَّفي ووَقتِ الفِعل. . . فإنْ قُلتَ: أليس الواوُ فيه لِلحالِ فيُفضِي إلى المَحذُورِ؟ قُلتُ: ليسَت هي لِلحال، بل هي لِلعَطف كما هو أصلُها، ويَجوزُ أن تَكُونَ لِلاعتِراض. اهـ باختِصار، فَلِلَّه الحمدُ.

. . . .

الكواكب الدرية

«كادَ»: فعلٌ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ» النَّاقصةِ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارِعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ومَفعولُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ مَحذوفٌ تَقديرُه: وما كادُوا يَفعلونَ الذَّبحَ الذي أُمرُوا به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كادَ».

واعلَمْ أنَّه قد اشتَهرَ بينَ النَّحويِّينَ أنَّ «كادَ» إثباتُها نفيٌ، ونَفيُها إثباتٌ، حتَّى جَعَلَهُ المقري[1] لُغزاً، فقالَ: [الطويل]

أَنَحْوِيَّ هذا العَصرِ ما هيَ لَفْظةٌ ... جَرَتْ في لِسانَي جُرْهُمٍ وثَمُودِ

إذَا استُعمِلَتْ في صُورةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ ... وإنْ أَثْبَتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُودِ؟[2]

---

(١) كذا في الطَّبعاتِ الثلاثِ، والصواب: المعرِّي، وهو الفَيلسوف الشاعر الحكيمُ أبو العَلاء أحمدُ بن عبد الله بن سليمان التَّنوخيُّ المَعرِّي، من مَعَرَّة النعمان بالشام، وهو أحدُ شُعراء الدولة العباسية، وله تصانيفُ كثيرة، سمَّى نفسَه رَهينَ المحبسَين، يَعني حَبْسَ نفسِه في مَنزلِه وحبسَ بصرِه بالعمى. تُوفي سنةَ (٤٤٩هـ).

(٢) (جُرهم وثَمود): قبيلتان عربيَّتان؛ فالأُولى حيٌّ من اليَمن نَزلُوا مكَّةَ وتزوَّج فيهم إسماعيلُ عليه السلام، ثُم ألحَدُوا في الحرَم، وأبادَهم الله تعالى، والثانية قبيلةٌ مِن العرب الأُوَل، يُقال: إنهم من بَقيَّة عادٍ، وهم قومُ صالح عليه السلامُ. و(الجَحد): النفي.

فائدة:

أجاب المَعريَّ ابنُ مالك فقال:

نَعَم، هي كاد المَرءُ أن يَرِدَ الحِمَى ... فخُذْ نَظمَها، فالعِلمُ غَيرُ بَعِيدِ

وأجاب غيرُه ـ ويُقال: إنه الشيخُ عمر بن الوَردي ـ فقال:

سَأَلتَ رَعاكَ الله: ما هيَ كِلمَةٌ ... أَتَتْ بِلِسانَيْ جُرهُمٍ وثَمُودِ؟

إذَا ما أَتَتْ في صُورَةِ النَّفيِ أثبَتَتْ ... وإنْ أُثبِتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُودِ

ألَا إنَّ هَذا اللُّغزَ في (زالَ) واضِحٌ ... وإلَّا فعِنْدِي (كادَ) غيرُ بَعِيدِ

إذَا قُلتَ: ما كادُوا يَرَوْنَ، فقَد رَأَوا ... ولَكِنَّه مِن بَعْدِ عُمْرٍ جَهِيدِ

وإنْ قُلتَ: قد كادُوا يَرَوْنَ، فما رَأَوْا ... فخُذْهُ، ولا تَسْمَحْ بِه لِعَنِيدِ

وأجاب الشِّهابُ الحجازيُّ بقوله:

وقَولِ الشَّاعِرِ:

كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـن جَـواهُ يَـذُوبُ ... حِـيـنَ قـالَ الـوُشَـاةُ: هِـنـدٌ غَـضُـوبُ

الكواكب الدرية

قال الفاكِهيُّ وغيرُه: والصَّحيحُ أنَّها كسائِرِ الأفعالِ، نَفيُها نفيٌ وإثباتُها إثباتٌ، وقولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا يُنافي قَولَهُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾؛ لأنَّ معنى الكلامِ أنَّهم ذَبحُوها ولم يكونُوا قبلَ الذَّبحِ قَريبِينَ إلى الذَّبحِ بناءً على التَّعنُّتاتِ الصَّادرةِ عنهم. اهـ[1] وحاصِلُه: أنَّ انتفاءَ مُقارَبتِهم إلى الذَّبحِ إنَّما كانَ قبلَ زمانِ الذَّبحِ، فلمَّا انقطعَتْ تَعلُّلاتُهُم وانتَهَتْ سُؤالاتُهم، فعَلُوه كالمُضطَرِّ المُلجَإِ إلى الفعلِ.

ومِن فُرُوعِ المسألةِ[2]: ما لو قالَ لِزَوجتِهِ: «ما كِدتُ أنْ أُطَلِّقَكِ»، فهل يَكونُ إقراراً بالطَّلاقِ؟ قالَ في «التُّحفةِ»[3]: قالَ البَغويُّ[4]: ولو قالَ: «ما كِدتُ أنْ أُطَلِّقَكِ» كانَ إقراراً بالطَّلاقِ، فكأنَّه إنَّما لم يَنظُرْ لِلقولِ المرجَّحِ عندَ كثيرينَ أنَّ نفيَ «كادَ» ليس إثباتاً؛ لأنَّه ضعيفٌ عندَه وِفاقاً لكثيرينَ أيضاً، أو رِعايةً لِلعُرفِ؛ فإنَّ أهلَهُ يَفهَمونَ منه الإثباتَ. اهـ

(و) مثالُ تجرُّدِ خبرِ «كَربَ» مِن «أنْ» (قَولُ الشَّاعِرِ:

كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـن جَـواهُ يَـذُوبُ ... حِـيـنَ قـالَ الـوُشـاةُ: هِـنـدٌ غَـضُـوبُ)

قالَهُ كَلحَبةُ اليَربوعيُّ، وقيل: رَجلٌ مِن طَيِّءٍ، وهو مِن الخفيفِ.

اللُّغةُ: «الجَوَى»: الحُرقةُ وشِدَّةُ الوَجدِ مِن عِشقٍ أو حزنٍ، يُقالُ منه: «جوِيَ الرَّجلُ» بالكسر، فهو جَوٍ، و«الذَّوَبانُ»: الاضمِحلالُ، و«الوُشاةُ»: جمعُ واشٍ، مِن «وَشى به»: إذا نَمَّ عليه، و«غَضُوبٌ»: فَعولٌ بمعنى «فاعِل» كـ«صَبور»، يَستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ.

= لـقَـد كـادَ هَـذَا الـلُّـغْـزُ يُـصْـدِئُ فِـكْـرَتِـي ... ومـا كِـدْتُ مِـنْـهُ أَشْـتَـفِـي بِـوُرُودِ

فـهَـذَا جَـوابٌ يَـرْتَـضِـيـهِ أُولُـو الـنُّـهَـى ... ومُـمْـتَـنِـعٌ عـن فَـهْـمِ كُـلِّ بَـلِـيـدِ

(١) «الفواكه» (ص٢٥٣).

(٢) أي: الفِقهيَّةِ.

(٣) أي: «تُحفة المحتاج»، وقد مرَّ ذكرُه والكلامُ عليه.

(٤) الحُسَين بن مَسعود الملقَّب بِمُحيِي السنَّة، فَقيه مُحدِّث مُفسِّر، نِسبته إلى (بَغَا) من قُرى خُراسانَ، له «التَّهذيب» في فِقه الشافعيَّة، و«شَرح السُّنة» في الحديث، و«لُباب التأويل في مَعالم التنزيل» في التَّفسير، و«مَصابيح السُّنة» وغير ذلك. توفي سنةَ (٥١٠هـ).

. . . .

الكواكب الدرية

الإعرابُ: «كَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «القلبُ»: اسمُها، «مِن جَوى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، متعلِّقٌ بما بعدَه[1]، «يَذوبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كَرَبَ»، «حينَ»: ظرفُ زمانٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ مُتعلِّقٌ بـ«يَذوبُ»، «قالَ»: فعلٌ ماضٍ، «الوُشاةُ»: فاعلٌ، «هِندٌ»: مُبتدأٌ، «غَضوبٌ»: خبرُه[2].

والمعنى: كادَ القلبُ يَذوبُ ويَضمَحِلُّ مِن شدَّةِ وَجدِهِ وشَوقِهِ حينَ قالَ الواشونَ: مَحبُوبَتُكَ هذه غَضُوبٌ عليك.

والشَّاهدُ فيه: تجرُّدُ خبرِ «كَرَبَ» مِن «أنْ» المصدَريَّةِ.

۞ ۞ ۞

---

(١) أو بـ(كَرَب)، و(مِن) على الوجهَين لِلتَّعليل. أفاده ابنُ هشام.

(٢) وجملةُ (هندٌ غضوب) في محل نَصب مَقول القول، وجملة (قال الوُشاة) في محل جر بإضافة الظرف إليها، والتقدير: حينَ قَولِ الوُشاة ذلك.

فصل

وأَمَّا «إِنَّ» وأَخَواتُها فتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ويُسَمَّى اسْمَها، وتَرفَعُ الخَبَرَ ويُسَمَّى خَبَرَها، وهِيَ سِتَّةُ أَحرُفٍ: «إِنَّ، وأَنَّ»، وهُمَا لِتَوكِيدِ النِّسْبَةِ ونَفيِ الشَّكِّ عَنْها، ....

(فصلٌ) في النَّوعِ الثَّاني مِن النَّواسخِ

(وأمَّا «إنَّ») ـ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّونِ المشدَّدةِ ـ (وأَخَواتُها)، أي: مُشابِهاتُها في العملِ بالأَصالةِ[١]، والتَّعبيرُ بالأَخَواتِ دونِ الإخوةِ لِمُلاحظتِها بعنوانِ الكلماتِ دونَ الحُروفِ، وتُسمَّى: الحروفَ المشبَّهةَ بالفعلِ؛ لأنَّها عَمِلَت النَّصبَ والرَّفعَ معاً كالفعلِ المتعدِّي، ولأنَّ معانِيَها مَعاني الأفعالِ، فـ«إنَّ» و«أنَّ» معناهما: أَكَّدْتُ، و«لكنَّ» مَعناها: استَدركتُ، و«لعلَّ» معناها: تَرَجَّيتُ، و«لَيتَ» معناها: تَمَنَّيتُ، و«كأنَّ» مَعناها: شَبَّهْتُ، ولها صَدرُ الكلامِ، إلَّا «أنَّ» المَفتوحةَ، فلا يجوزُ تَصديرُها على الصَّحيحِ، (فتَنصِبُ المُبتَدأَ) بشَرطِ كونِهِ مَذكوراً لم يُخْبَرْ عنه بمُفردٍ طَلبيٍّ[٢]، ولم يَلزمِ التَّصديرَ، أو الابتدائيَّةَ، أو عدمَ التَّصرُّفِ كما مرَّ في بابِ «كانَ»، (ويُسَمَّى: اسمَها) بعدَ أنْ كانَ يُسمَّى: مُبتدأً، (وتَرفَعُ الخبرَ) غيرَ الرَّفعِ الأوَّلِ، (ويُسَمَّى: خَبرَها) بعدَ ما كانَ يُسمَّى: خبرَ المُبتَدأ، ولِذا تُسمَّى هذه الحروفُ أيضاً بالنَّواسخِ.

(وهي سِتَّةُ أَحرُفٍ) عَملُها مُتَّحدٌ، ومَعانيها مُختلفةٌ.

(«إنَّ») ـ بِكَسرِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ ـ، (و«أَنَّ») ـ بِالفتحِ والتَّشديدِ ـ، ويُقالُ فيها: «عَنَّ» ـ بالعَينِ المهمَلةِ بدلَ الهمزةِ ـ، وهي لُغةُ بني تَميمٍ، (وهُما) مَوضُوعانِ (لِتَوكِيدِ النِّسبَةِ) بينَ الجُزأينِ إذا كانَ المخاطَبُ عالماً بها، كقَولكَ لمَن هو عالمٌ بِقيامِ زيدٍ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، (و) لِتَوكيدِ (نَفيِ الشَّكِّ عَنها) أي: عن النِّسبةِ بينَ الجُزأَينِ إذا كانَ المخاطَبُ شاكًّا فيها ومُتردِّداً في وُقوعِها، كقَولكَ لمَن سمعَ بقيامِ زيدٍ ممَّن لا يُوثَقُ بخبرِهِ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، فإنَّه يَزولُ عنه بِذلك التَّردُّدُ في النِّسبةِ، وهي قيامُ زيدٍ، ويَصيرُ مُتَحقِّقاً عنده.

---

(١) أخرج به الأحرُفَ العاملة بالحَمل على (ليس) مثلاً.

(٢) نحو: أينَ زيدٌ؟.

نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و«كَأَنَّ» ....

الكواكب الدرية

ويُؤتى بها أيضاً لِتَوكيدِ نفيِ الإنكارِ عن النِّسبةِ إذا كانَ المخاطَبُ جاحِداً لها، كقولِكَ لِمُنكرِ قيامِ زيدٍ: «إنَّ زيداً قائمٌ»؛ والمثالانِ اللَّذانِ ذكَرهما المصنِّفُ يُمكِنُ التَّمثيلُ بهما لكلٍّ مِن تَوكيدِ النِّسبةِ، وذلك في حقِّ العالِمِ بِاتِّصافِهِ تعالى بالمغفِرةِ والرَّحمةِ، وتَوكيدِ نفيِ الشَّكِّ عنها، وذلك في حقِّ المتردِّدِ في ذلك، وتَوكيدِ نفيِ الإنكارِ عنها، وذلك في حقِّ المنكِرِ لذلكَ، (**نَحوُ قَولِهِ تَعالى**: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾) **وإعرابُه**: الفاء: رابِطة لجواب الشَّرط مِن قَوله تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو﴾[1]، «إنَّ»: حرف توكيد ونَصبٍ تَنصبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهَ﴾: اسمها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نَصبه فتح آخِره، ﴿غَفُورٌ﴾: خَبرُها، وعلامةُ رَفعِه ضمُّ آخِره، ﴿رَّحِيمٌ﴾: نَعتٌ. (**وقَولِه تَعالى**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾) **وإعرابُه**: ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسم إشارةٍ في محل رفع مُبتدأ، والباءُ: حرفُ جرٍّ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبرُها، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مَجرورٌ بالباءِ، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، والتَّقديرُ: ذلك كائنٌ بِحَقَّةِ اللهِ، أي: وُجوبِه، ففي «القاموسِ»: (والأمرُ يَحُقُّ ويَحِقُّ حَقَّةً بالفتحِ: وجبَ)، أو تَقديرُه: ذلك بِكَونِ اللهِ هو الحَقَّ، فقد قالَ ابنُ عَنقاء: «أنَّ» بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ: حرفُ مَصدرٍ تُؤوَّلُ مع مَعمُولَيها بمصدرٍ مُؤوَّلٍ مِن الخبر إنْ كانَ مشتَقًّا، ومِن الاستِقرارِ المَحذوفِ إنْ كانَ ظرفاً، أو مِن الكَونِ إنْ كانَ جامِداً كـ«عَلِمتُ أنَّ هذا زيدٌ»، أي: كونَهُ زيداً، فعُلِمَ أنَّه لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَها عاملٌ يَطلُبُها. اهـ

وفي «الفَواكهِ»: «إنَّ» المَكسورةُ لا تُغيِّرُ معنى الجُملةِ عمَّا كانَتْ عليه، بخلافِ «أنَّ» المَفتوحةِ، فإنَّها مع اسمِها وخبرِها في تأويلِ المُفردِ، ولهذا لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ عليها عاملٌ. اهـ[2]

(و«كَأَنَّ») بفتحِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ، وهي حرفٌ بَسيطٌ على الأصحِّ، لا مُركَّبٌ، قاله ابنُ عنقاء، وقالَ الفاكهيُّ: إنَّها حرفٌ مُركَّبٌ مِن كافِ التَّشبيهِ و«إنَّ» المؤكِّدَةِ، وقُدِّمتِ الكافُ

---

(١) هذا إن كانت هي الآيةَ المُرادة.

(٢) «الفواكه»: (ص٢٥٤).

لِلتَّشْبِيهِ الـمُؤَكَّد، نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ»، ....

الكواكب الدرية

على «إنَّ» لإفادةِ التَّشبيهِ، وفُتِحَتْ همزةُ «إنَّ» لفظاً، أي: لِدخولِ الجارِّ، فصارتْ كلمةً واحدةً، ولهذا لا تَتَعلَّقُ الكافُ بِشَيءٍ. اهـ[1]، وقال العِصاميُّ: هي حرفٌ مُركَّبٌ عندَ أكثرِهم، حتَّى حكى ابنُ هشام[2] الإجماعَ عليه، وليسَ كذلك، وعلى هذا فالأكثَرونَ على أنَّه لا موضعَ لـ«أنَّ» وما بعدَها؛ لأنَّ الكافَ و«إنَّ»[3] صارَا بالتَّركيبِ كلمةً واحدةً، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك في التَّركيبِ الوَضعيِّ، لا في التَّركيبِ الطَّارئِ، فالمخلِّصُ مِن الإشكالِ أنْ تَدَّعيَ أنَّها بَسيطةٌ، وهو قولُ بَعضِهم، واختارَهُ أبو حيَّان؛ لأنَّ التَّركيبَ خلافُ الأصلِ، فالأَولى أنْ يَكونَ حرفاً بَسيطاً، (لِلتَّشبِيهِ المُؤَكَّدِ) ـ بفتحِ الكافِ ـ نَعتٌ للتَّشبيهِ، وهو الدَّلالةُ على مشاركةِ أمرٍ ـ وهو المشبَّه بِفَتحِ الباءِ ـ لأمرٍ ـ وهو المشبَّهُ به ـ في معنًى جامعٍ بينَهما، (نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسدٌ»)، وإعرابُه: «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، و«أَسدٌ»: خبرُها، قالَ الأزهريُّ: و«كأنَّ» مُلازمةٌ لِلتَّشبيهِ، ولا تكونُ لِلتَّحقيقِ خِلافاً لِلكوفيِّينَ، ولا حُجَّةَ لهم في قَوله[4]: [الوافر]

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرضَ لَيسَ بِهَا هِشَامُ[5]

---

(١) انظر: «الفَواكه» (ص٢٥٤).

(٢) أي: الخَضراوي لا الأنصارِي. والعبارةُ إلى قوله: (وهو قول بعضِهم) مُستلَّةٌ من «مُغني اللبيب» أصلاً.

(٣) يَجوز فيه فتحُ الهمزة وكسرُها؛ أما الفتحُ فظاهر، وأما الكسرُ فلأن أصل (كأنَّ زيداً أسدٌ): إنَّ زيداً كأسَدٍ، ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتِماماً به، ففُتِحت الهمزةُ لِدُخول الجارِّ عليها.

(٤) في نُسخة: قولهم، والأول أصحُّ.

(٥) **البيت**: لِلحارِث بن خالِد المَخزُوميِّ في رثاء هِشام بن المغيرة.

اللغة: (بطنُ مَكة): بِطاحُها. (مُقشعرًّا): مِن (اقشَعرَّ جِلدُه): إذا أَخَذَته رِعدةٌ وارتَجَف، وأراد به هنا الجَدْبَ والمَحْلَ، أي: صار لا خِصبَ فيه ولا نَبَاتَ، ويَجوزُ إبقاؤُه على ظاهرِه لِما سَنَذكُرُه في المعنى.

المعنى: صارت بِطاحُ مكةَ مُجدبةً لأنَّ الأرض ليس بِها هِشام، أو المعنى: هو وإن كان ماتَ، فهو مَدفونٌ في الأرض، فقد كان يَجبُ مِن أجلِه أن لا يَنالَها جَدبٌ. ويُحتمل أن يُرادَ بِبَطن مكةَ ما خفيَ مِن أرضِها، وهو الذي تُدفَنُ فيه الأمواتُ، أي: إنَّه اقشعَرَّ وارتَعد مِن عَظَمةِ هِشام حيثُ حَلَّ فيه جَسَدُه.

الإعراب: «أصبحَ»: ماضٍ ناقص. «بَطنُ»: اسمها مُضاف. «مكةَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيث. «مقشعرًّا»: خبرُ (أصبح). «كأنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «الأرضَ»: اسمها منصوب. «ليس»: ماضٍ =

. . . .

الكواكب الدرية

لأنَّه مَحمولٌ على التَّشبيهِ؛ فإنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامٌ حقيقةً، بل هو فيها مَدفونٌ. ولا لِلظَّنِّ فِيما إذا كانَ خبرُها فعلاً، أو ظرفاً، أو صفةً مِن صفاتِ أسمائِها، نحوُ: «كأنَّ زيداً قَعَدَ، أو يَقْعُدُ، أو في الدَّارِ، أو عِندَك، أو قاعدٌ»، خِلافاً لابن السِّيدِ[1]، ولا للتَّقريبِ نحوُ: «كأنَّك بِالدُّنيا ولم تكُنْ[2]»، خِلافاً لأَبي الحسنِ[3] الأنصاريِّ، ولا لِلنَّفيِ نحوُ: «كأنَّكَ دالٌّ عليها»، أي: ما أنتَ دالٌّ عليها، خِلافاً للفارسيِّ. اهـ

= ناقِص. «بها»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) مُقدَّم. «هشامٌ»: اسم (ليس) مُؤخَّر مرفوع. وجُملة (ليس بها هِشام) في محل رفع خبر (كأنَّ).

والشاهد: في قوله: (كأنَّ)؛ فإنها عند الكوفيِّين للتحقيق، والمعنَى عِندهم: لأنَّ الأرض ليسَ بها هشام؛ إذ مُحالٌ أن يَقُولَ الإنسان: (كأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ) على جِهة التشبيه، وهِشام ليس بِالأرض حقيقةً، والصَّحيحُ ـ كما قال أبو حيانَ ـ أنَّها لِلتَّشبيه؛ لأنَّه أراد أن بطنَ مَكة قد كان يَنبغي له ألا يَقشَعِرَّ؛ لِدَفن هِشام في أرضِه وتَضمُّنِه أَشلاءَه، وهو قائمٌ مَقامَ الغَيث، فكما أنه لا يَقشَعِرُّ مع وُجود الغيث فكذلك كان يَنبغي ألَّا يَقشَعِرَّ لِتَضمُّنِه أشلاءَ هشام، فلمَّا اقشَعَرَّ صارت أرضُه كأنَّها ليس بها هِشام.

(١) البَطليوسي. تقدَّمت ترجمتُه.

(٢) هكذا بالواو في الطَّبعات الثلاثة، والذي عند غيرِ الشارح ـ كـ«الارتِشاف» و«المغني» و«التَّصريح» و«الهمع» ـ (لم تكُن) من غيرِ واو، وقد جاء في «الأشباه والنظائر» لِلسيوطي نقلاً عن رِسالةٍ لابن هشام الأنصاريِّ في الكلامِ على هَذه العِبارة: اختُلف في (كأنَّك بِالدنيا لم تكُن وبِالآخِرة لم تَزَل) في مَواضِع: أحدُها: في تَعيين قائله، والثاني: في معنَى (كأنَّ)، والثالث: في تَوجيه الإعراب. فأمَّا قائله فاختُلِف فيه على قَولَين: أحدُهما: أنه النبي ﷺ، والثاني: أنه الحَسَن البَصري رحمه الله، وقد جَزَم بهذا جماعةٌ فلم يَذكُروا غيرَه؛ مِنهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحَلبي في «شرح المفصَّل» وأبُو حيان المغربي في «شرح التسهيل»، وأمَّا معنى (كأنَّ): فاختُلف فيه أيضاً على قولَين . . . وأمَّا تَوجيه الإعراب وهو الذي يُسأل عنه، فاضطَرَبَت أقوالُ النَّحويين فيه اضطراباً كثيراً، والذي يَحضُرني الآنَ من ذلك أقوالٌ: . . . والقَولُ الرابع لابن عمرون رحمه الله: أنَّ الكاف اسمُ (كأنَّ)، و(بالدنيا) و(بِالآخرة) خبران، وكلٌّ من جُملتي (لم تكن) و(لم تزَل) في مَوضع نَصبٍ على الحال، وإنَّما تمَّت الفائدةُ بهذا الحال، والفَضَلاتُ كثيراً ما يَتوقَّف عليها المعنى المرادُ مِن الكلام . . . إلى أن قال: فإن قُلتَ: يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قاله من أنَّ الجُملةَ (لم تكن) و(لم تزل) حالٌ لا خبرٌ أنه قد رُوي: (كأنَّك بِالدنيا ولم تَكُن وبِالآخرة ولم تَزَل)، والجُملةُ الحاليَّة تَقترِن بالواو بخلاف الجُملة الخبريَّة، ويُقال: (كأنَّك بالشمس وقد طَلَعَت)، قُلتُ: إنْ سُلِّمَ ثُبوتُ الرواية فالواو زائِدة. . . إلخ كَلامِه.

(٣) في «التَّصريح»: خلافاً لأبي الحُسين.

و«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «زَيدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ»، ....

الكواكب الدرية

وما جَزمَ بِهِ مِن مُلازمةِ «كأنَّ» للتَّشبيهِ هو الذي يُفيدُه كلامُ الجُمهورِ، وهو الأصَحُّ، ومالَ إليه ابنُ عَنقاءَ في «شَرحِ العِمريطيَّةِ»، وحكى وُقوعَها للشَّكِّ والظَّنِّ والتَّحقيقِ بلفظِ (قيلَ)[1]، وخالفَ العِصاميُّ فقالَ: أطلقَ الجمهورُ هذا المعنى لـ«كأنَّ»، وزَعمَ جماعةٌ منهم ابنُ السِّيدِ أنَّها لا تكونُ لِلتَّشبيهِ إلَّا إذا كانَ خبرُها اسماً جامداً، نحوُ: «كأنَّ زيداً أسدٌ»، بِخلافِ: «كأنَّ زيداً قائمٌ، أو في الدَّارِ، أو عندَك، أو يَقومُ»، فإنَّها في ذلك كُلِّه للظَّنِّ، وقالَ الرَّضيُّ: والأَولى أنْ يُقالَ: هي في ذلك لِلتَّشبيهِ أيضاً، والمعنى: كأنَّ زيداً شَخصٌ قائمٌ، حتَّى يَتَغايَرَ الاسمُ والخبرُ حَقيقةً، فيَصحَّ التَّشبيهُ. اهـ[2]، والوجهُ ما قالهُ ابنُ السِّيدِ، وما ذكرَهُ مِن توجيهِ كلامِ الجُمهورِ ضعيفٌ. اهـ

قُلتُ: وقد ذَكرَ ابنُ هِشامٍ في «شَرحِ القَطرِ» مَجيئَها لِلظَّنِّ، نحوُ: «كأنَّ زيداً كاتبٌ»[3]، ولَعلَّه بَناهُ على قولِ ابنِ السِّيدِ، وهو ضعيفٌ، خِلافاً لما قالَه العِصاميُّ، وهي في ذَلك للتَّشبيهِ، فإذا قُلتَ: «كأنَّ زيداً قائمٌ» كُنتَ قد شَبَّهْتَ زيداً وهو غيرُ قائمٍ به قائماً[4]، قالَهُ ابنُ وَلَّاد[5]، حكاهُ عنه المُرادِيُّ[6].

(و«لَكنَّ») بِتَشديدِ النُّونِ، وهي حرفٌ بَسيطٌ على الصَّحيحِ، وذَهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّها مُركَّبةٌ مِن «لا» و«إنَّ»، والكافُ زائدةٌ بينَهما لِلتَّشبيهِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً[7] (لِلاستِدراكِ)، وهو: تَعقيبُ الكلامِ بِرَفعِ ما يُتوَهَّمُ ثُبوتُه، أو نَفيُه، فمِثالُ الأوَّلِ (نَحوُ: «زَيدٌ شُجاعٌ») بضمِّ الشِّينِ، فهذا يُوهِمُ ثُبوتَ الكرمِ؛ لأنَّ مِن شِيمةِ الشُّجاعِ الكرمَ، فرَفعتَ ذلك الوَهمَ بِقَولك: («لَكنَّه بَخِيلٌ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «شجاعٌ»: خبرُه، «لكنَّ»: حرفُ استِدراكٍ ونصبٍ

(١) لكنَّه حكى مجيئَها لِلتقريب من غير (قيل)، ومثَّل له بأمثِلَةٍ منها: (كأنَّك بِالفرج آتٍ)، ولم يتعقَّبه بشيء.

(٢) (٤/ ٣٣١).

(٣) «شَرح القطر» (ص٢٧٨).

(٤) والشيء يُشبَّه في حالةٍ ما بِه في حالةٍ أُخرى.

(٥) تقدَّمت ترجمتُه.

(٦) وقبلَه شيخُه أبو حيان في «التَّذييل والتكميل» فنسبتُه له أَولى.

(٧) وقال الفرَّاء: مُركبة من (لكِنْ) و(إنَّ)، فطُرحت الهمزة ونون (لكِنْ)، وقيل: إنها مركبة مِن (لا) و(كأنَّ).

و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، نَحوُ: «لَيْتَ الشَّبَابَ عائِدٌ»، ....

الكواكب الدرية

تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، «بخيلٌ»: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ومثالُ الثَّاني ـ وهو ما تُوُهِّمَ نفيُه ـ قولُك: «ما زيدٌ عالماً، لكنَّه صالحٌ»؛ لأنَّ قولَك: «ما زيدٌ عالماً» يُوهِمُ عدمَ صَلاحِهِ؛ لأنَّ الغالبَ على الجُهَّالِ عدمُ الصَّلاحِ، فرَفَعتَ ذلك الوَهمَ بِقولك: «لكنَّه صالحٌ»، قالَ الأزهريُّ وغيرُه: ولِكَونِها لِلاستِدراكِ لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ عليها كلامٌ، ثُمَّ لا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ نَقيضاً لما بعدَها نحوُ: «ما هذا مُتحرِّكاً، لكنَّه ساكنٌ»، أو ضِدًّا له نحوُ: «ما هذَا أسوَدَ، لكنَّه أَبيَضُ»، أو خِلافاً له نحوُ: «ما قامَ زيدٌ لكنَّ عَمْراً يَشرَبُ[1]»، أو مِثلاً له نحوُ: «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عَمْراً قائمٌ» إذا كان بينَهما مُلابَسةٌ أو مُناسَبةٌ، فقولُ أبي حيَّانَ في «النُّكتِ الحسانِ» بِامتناعِ تَقدُّمِ المِثلِ مَحمولٌ على ما لا مُناسَبةَ فيه[2].

وقد تَأتي لِلتَّوكيدِ نحوُ: «لو جاءَني زيدٌ أكرَمْتُهُ، لكنَّه لم يَجِئْ»، فأَكَّدْتَ بـ«لكنَّ» ما أفادَته «لو» الامتناعيَّةُ مِن انتفاءِ المَجيءِ؛ لأنَّ «لو» إذا دَخلَتْ على مُثْبَتٍ نَفَتْهُ، وإنْ دَخلت على منفيٍّ أَثْبَتَتْهُ، على تَفصيلٍ فيه مَذكورٍ في محلِّهِ.

(و«لَيتَ») ويُقالُ فيها: «لَتَّ» بِتَشديدِ التَّاءِ؛ لإدغامِ الياءِ فيها[3] (لِلتَّمَنِّي)، وهو: طلبُ ما لا مَطْمَعَ في حُصولِهِ، إمَّا لِتَعَسُّرِهِ كقَولِ الضَّعيفِ عن الكَسْبِ المنقطعِ الرَّجاءِ: «ليتَ لي مالاً فأَحُجَّ»، أو لتَعَذُّرِهِ؛ لِعَدمِ إمكانِ حُصولِهِ، (**نَحوُ: «لَيتَ الشَّبابَ عائدٌ»**)؛ لأنَّ عَودَه بعد المشيبِ مُستحيلٌ عادةً، فلا يُطْمَعُ في حصولِهِ. وإعرابُه: «ليتَ»: حرفُ تمنٍّ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «الشَّبابَ»: اسمُها، «عائدٌ»: خبرُها، قال الفاكهيُّ: ويَمتنِعُ «ليتَ غداً يَجيءُ»، فإنَّه واجبُ المجيءِ[4].

---

(١) مثال «المُغني»: (ما زيدٌ قائماً لكنَّه شارِبٌ)، وهو أولى.

(٢) عبارةُ «التصريح» بعد ذِكر الأمثلة الأربعة: فالأولُ والثاني جائزانِ بِاتِّفاق، والثالثُ جائز على الأصحِّ، والرابعُ مُمتَنِع بِالاتفاق، قالَه أبو حيانَ في «النُكت الحِسان». اهـ فتأمل!

(٣) أي: بعد إبدالِها تاءً.

(٤) «الفواكه» (ص٢٥٥).

و«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي، نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادِمٌ»، ولِلتَّوَقُّعِ نحوُ: «لَعَلَّ عَمْراً هالِكٌ».

الكواكب الدرية

(و«لَعَلَّ») ويُقالُ فيها: «علَّ»، قال العِصاميُّ: في «لعلَّ» ستَّ عَشْرَةَ لغةً، وذَكَرَها، وهي (لِلتَّرَجِّي) وهو: ارتِقابُ الشَّيءِ المحبوبِ، (نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادمٌ»)، وإعرابُه: «لعلَّ»: حرفُ تَرجٍّ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، «قادمٌ»: خبرُها، ولم يُمثِّلْ بقَولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]؛ لأنَّه قد قِيلَ: إنَّ «لعلَّ» فيها للتَّعليلِ، أو لِلاستِفهامِ، بدَليلِ أنَّها معلِّقةٌ لـ«تدري» قبلَها عن عملِ النَّصبِ[١]، ولكنَّ الأصحَّ كما عليه البَصريُّون أنَّها في الآيةِ للتَّرجِّي، ولِذا مثَّلَ بها في «الأوضَحِ» حيث قالَ: «لعلَّ»: للتَّرجِّي في المحبُوبِ نحوُ: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾.

(والتَّوقُّعِ) أي: الإشفاقِ والخَوفِ، وهو: ارتِقابُ الشَّيءِ المكروهِ. (نَحوُ): ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾ [الكهف: ٦]، ونحوُ: («لَعلَّ عَمْراً هالِكٌ»)، وإعرابُه: «لعلَّ»: حرفُ تَوقُّعٍ ونَصبٍ، وإنْ شِئتَ قُلتَ: حرفُ تَرجٍّ ونصبٍ؛ لأنَّ أصلَ مَعانيها التَّرجِّي، و«عَمراً»: اسمُها، و«هالكٌ»: خبرُها، قال الفاكهيُّ: ولو عبَّرَ بالتَّوقُّعِ ـ أي: بأنْ قالَ: (ولعلَّ للتَّوقُّعِ) ـ ولم يَذكرِ التَّرجِّيَ، لكانَ أَولى؛ لأنَّ التَّوقُّعَ صادِقٌ بهما[٢]. اهـ وأقولُ: تَعبِيرُه بالتَّرجِّي أَولى؛ لأنَّه أصلُ مَعانِيها وأَشهَرُها، لكنْ كانَ الأَولى له التَّعبيرُ بِالإشفاقِ بدلَ التَّوقُّعِ بأنْ يَقولَ: (ولعلَّ للتَّرجِّي والإشفاقِ)، لكنَّه تَبعَ عُرْفَ المغارِبَةِ في مُؤلَّفاتِهم[٣]. قالَ الرَّضيُّ: وقد اضْطَرَبَتْ أَقوالُهم في «لعلَّ» الواقعةِ في كلامِهِ سُبحانه وتعالى؛ لاستِحالةِ تَرَقُّبِ غيرِ الموثوقِ بِحُصولِهِ

---

(١) والتقدير: لا تَدري جوابَ أَالله يُحدث... إلخ.

(٢) لم يقُل ذلك فيما رَأيناه من نُسَخ شَرحه، وإنما قال: ولو عبَّر بالإشفاق لكان أولى؛ لأنَّ التوقع صادقٌ بهما. اهـ أي: ولو عبَّر في الثاني بِالإشفاق بدلَ التوقع لكان أَولى؛ لمقابلتِه حينئذٍ القِسمَ الأول الذي هو الترجي، فالأَولوية إنما هي بِالنسبة للثاني فقط، وهذا هو عينُ ما سيَختارُه الشارح قريباً، والظاهر أنه لم يَفهم كلامَ الفاكهي؛ إذ ظنَّ قوله: (لأن التوقع صادقٌ بهما) عِلَّةً لأَولويَّة التعبير بالتوقع في القِسمَين، والصوابُ أنه علَّة لتضعيف مُقابلَة التوقع لِلترجي؛ إذ العام لا يُجعَل في مُقابلة الخاص، فقولُ صاحبِ المتن أولاً: للترجي لا كلامَ فيه، وإنما الكلامُ في مقابلِه لا غيرُ، فافهَم!

(٣) في «الارتِشاف»: ويُعبِّر أصحابُنا عن الإشفاقِ بِالتوقُّع. اهـ ومثلُه في «التذيِيل والتكميل».

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذِهِ الأَحرُفِ عَلَيْها، ....

الكواكب الدرية

عليه سُبحانه وتعالى، فقالَ قُطْرُب[1] وأبو عليٍّ: (معناها التَّعليلُ)، فمعنى: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، أي: لِتُفلحُوا، ولا يَستقيمُ ذلك في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]؛ إذ لا معنى فيه للتَّعليلِ، وقالَ بعضُهم: (هي لتحقيقِ معنى الجُملةِ التي بعدَها)، ولا يَطَّرِدُ ذلك في قولِهِ تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]؛ إذ لم يَحصُلْ مِن فرعونَ التَّذكُّرُ، وأمَّا قولُه: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فتوبةُ يَأسٍ لا معنى تَحتَها، ولو كانَ تَذكُّراً حقيقيًّا لقُبِلَ منه، والحقُّ ما قالَهُ سِيبويهِ، وهو أنَّ الرَّجاءَ أو الإشفاقَ يَتعلَّقُ بالمخاطَبينَ، وإنَّما نَصرْنا مَذهَبَهُ لأنَّ الأصلَ في الكلمةِ أنْ لا تَخرُجَ عن معناها بالكُلِّيَّةِ، فـ«لعلَّ» منه تعالى حملٌ لنا على أنْ نَرجُوَ ونُشفِقَ، كما أنَّ المُفيدةَ للشَّكِّ إذا وَقعَتْ في كلامِهِ تعالى كانَتْ للتَّشكيكِ والإبهامِ، لا للشَّكِّ، تَعالى اللهُ عنه، وقيلَ: إنَّ «لعلَّ» تَجيءُ للاستِفهامِ، تقولُ: «لعلَّ زيداً مُنطلقٌ» أي: هل هو كذلك؟. اهـ[2]. قيلَ: ومِن مَجيئِها لِلاستِفهامِ التَّوبيخيِّ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨]، قالَ ابنُ عنقاءَ: وقد تَأتي للتَّحقيقِ والوُجوبِ، كقَولِهِ ﷺ: «**لعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أَهلِ بَدْرٍ فقالَ: اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ؛ فقَدْ غَفَرْتُ لَكُم**»[3].

واعلَمْ أنَّه لا يُؤتى بـ«لعلَّ» إلَّا في الشَّيءِ المُمكِنِ، أي: الجائزِ وُقوعُهُ، وقولُ فرعونَ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ إلى آخره [غافر: ٣٦-٣٧] جهلٌ منه، أو مَخرَفةٌ[4] وإفكٌ. قالَهُ ابنُ عَنقاء.

(**ولا يَتقدَّمُ خَبرُ هَذِه الحُرُوفِ علَيها**) ولو ظَرفاً ومَجروراً، فلا يُقالُ: «قائمٌ إنَّ زيداً»،

---

(١) هو محمَّد بن المُستَنير أبو علي، الشهير بقُطرُب، نحويٌّ، عالم بالأدب واللغة، من أهلِ البصرة، كان يَرى رأيَ المعتزلة النظامية، وقُطرب لقبٌ دعاه به أستاذُه سيبويه فلَزِمه. مِن كُتبه «مَعاني القرآن» و«النوادر» و«الأضداد». تُوفي سنةَ (٢٠٦هـ).

(٢) «شرح الكافية» (٤/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٠٧) ومسلم (٦٤٠١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٤) الظاهر أنه بمعنى الخَرَف، ويحتمل أنه من باب (مَجْبَنَة)، وعلى كل فهو لفظٌ مُتداول بهذا المعنى عند المفسِّرين وإن لم يَنقُله أهلُ اللغة على حدٍّ عِلمي. ومِن أوائل من استعمله ابن وحشيَّة (ت٢٩١) في «الفلاحة النبطية».

ولا يَتَوَسَّطُ بَينَها وبَينَ اسْمِها إلَّا إذَا كانَ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً، نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

الكواكب الدرية

ولا: «عِندَكَ إنَّ زيداً»، ولا: «في الدَّارِ إنَّ زيداً»؛ لِضعفِها في العملِ لِعَدمِ تَصرُّفِها، ولأنَّ[1] عمَلَها بِالقياسِ على الأفعالِ، فلم تَقْوَ قُوَّتَها.

وكما يَمتنِعُ تَقديمُ خبرِها عليها، يَمتنِعُ تَقديمُ مَعمولِهِ، فلا يُقالُ: «اليومَ إنِّي ذاهبٌ».

(ولا يَتَوسَّطُ بَينَها وبَينَ اسمِها)، فلا يُقالُ: «إنَّ قائمٌ زيداً»؛ لِضَعفِها بالحرفيَّةِ، (إلَّا إذَا كانَ) أي: الخبرُ (ظَرفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً)، أي: فإنَّه يجوزُ حينئِذٍ تَوسُّطُه بينها وبينَ اسمِها؛ لأنَّهم تَوسَّعُوا في الظَّرفِ والمَجرورِ ما لم يَتوسَّعُوا في غيرِهما، (نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «لَدَى»: ظرفُ مكانٍ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعِ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿أَنكَالًا﴾: اسمُها مؤخَّراً، (﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، ﴿فِى ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿لَعِبْرَةً﴾: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عِبرةً»: اسمُها مؤخَّراً، قالَ العصاميُّ: وتَسامحَ المصنِّفُ - يَعني ابنَ هشامٍ في «الشُّذُورِ» - في جَعلِهِ الخبرَ الظَّرفَ والمَجرورَ؛ فإنَّ الخبرَ في التَّحقيقِ إنَّما هو مُتعلَّقُ الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ دُونَهما، كما مرَّ، قالَ: وفي التَّمثيلِ بِالآيَتَينِ إشارةٌ إلى أنَّ التَّوسُّطَ يكونُ جائزاً كما في الآيةِ الأُولى[2]، وقد يَكونُ واجباً كما في الآيةِ الثَّانيةِ؛ إذ لو أُخِّرَ الخبرُ لزمَ إيلاءُ لامِ الابتداءِ لـ«إنَّ»، وهو ممتَنِعٌ. اهـ

وقد يجبُ تَوسُّطُ الخبرِ[3] نحوُ: «إنَّ في الدَّارِ صاحِبَها»، و«لعلَّ عندَ هندٍ بَعْلَها»، و«ليتَ عندي عَبْداً».

---

(١) في «شرح الفاكهي»: (لأن)، على أنه من تمام التعليل قبله.

(٢) أرادَ قَولَه تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾، وفيه نظرٌ؛ لأن هذه الأحرُفَ النَّواسخَ إنما تدخُل على المبتدأ والخبر فتعملُ فيهما على ما عُرِف، ولا يَخفى أنه قبل دُخولِ (إنَّ) لا يقال: (أنكالٌ لَدَينا)، بل (لَدَينا أنكالٌ)؛ لِما تقرَّر من امتِناع وُقوع النكرة مبتدأً بلا مُسوِّغ، ولِذلك عَدُّوا من المسوِّغاتِ أن يَدخُلَ على النَّكرة (إنَّ) في جَواب النَّفي، نَحوُ قَولك: (إنَّ رَجلاً في الدار) في جَوابِ مَن قال: (ما رجلٌ في الدار)، أي: ولولا ذلك لم يَصحَّ المثالُ إلَّا بالتقديم والتأخير.

(٣) فيه تكرارٌ لبَعض ما مضى مِن كلام العِصامي.

وتَتَعَيَّنُ «إنَّ» المَكسُورَةُ في الابتِداءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، وبَعدَ

الكواكب الدرية

ويجوزُ حذفُ اسمِها لِدَليلٍ مُطلقاً[(١)]، وكذا خَبرُها لِلعِلْمِ به، كـ«إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً»، أي: إنَّ لَنا غيرَها[(٢)]، و«إبلاً وشاءً» تَمييزٌ[(٣)]، ومِنه: «ليتَ شِعري ما صَنعتَ؟»، فـ«شِعري»: اسمُ «ليتَ»، وهو قَلبي مُعلَّقٌ، والجُملةُ بعدَه في محلِّ المَفعولِ به، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: «ثابِتٌ» ونحوُه، وقيلَ: الجُملةُ مَفعولُ «شِعرِي»، وسَدَّتْ مَسدَّ خبرِ «ليتَ»، والرَّابطُ مَحذوفٌ[(٤)].

(وتَتعيَّنُ) أي: يَجبُ[(٥)] («إنَّ» المَكسُورَةُ) الهمزةِ (في الابتِداءِ)، أي: إذا وقعَتْ في ابتداءِ الكلامِ هي ومَعمُولاها، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، وسواءٌ كانتْ في أوَّلِ كلامِ المتكلِّمِ نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، أو كانَتْ في وَسَطِ كلامِهِ إذا كانَ ابتداءَ كلامٍ آخرَ نحوُ: «أَكْرِمْ زيداً إنَّه فاضلٌ»، فقَولُك: «إنَّه فاضلٌ» كلامٌ مُستَأنَفٌ وقعَ علَّةً لما تقدَّمَ.

ثُمَّ مثَّلَ المصنِّفُ بِمِثالَين: **الأوَّلُ** مِنهما لوُقوعِ «إنَّ» في ابتِداءِ الكلامِ حقيقةً، (**نَحوُ**: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، و«نا»: المدغَمةُ[(٦)] ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرِه.

والثَّاني: لوُقوعِ «إنَّ» في ابتِداءِ الكلامِ حُكماً، (و) ذلك (**بَعدَ** ....

(١) أي: في الشعر وغيرِه خلافاً لِمَن قصَره عليه، ومنه قَوله:

ولكنَّ زِنجيٌّ ....

أي: ولكنَّك زِنجي.

(٢) تقولُ ذلك لِمَن رأى لَك أمتِعةً أو خيلاً أو غير ذلك، فقالَ: هل لك غيرُها؟

(٣) أو بدلٌ على خلافٍ فيه.

(٤) وقيل: جُملة الاستفهام هي الخبرُ على تقدير مضافٍ، أي: ليت مَشعورِي جوابُ هذا الاستِفهام.

(٥) الأولى: (أي: تجب).

(٦) أي: المدغَمُ فيها.

«ألا» الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِها الكَلامُ، نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وبَعدَ «حَيْثُ»، نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»، ....

الكواكب الدرية

«أَلَا» التي يُسْتَفتَحُ بِها الكلامُ)، وهي حرفٌ بسيطٌ على الأصحِّ، وقيلَ: إنَّها مُركَّبةٌ مِن همزةِ الاستِفهامِ و«لا» النَّافيَةِ، قال السُّيوطيُّ نقلاً عن غيرِهِ: هي حرفٌ بَسيطٌ مشترَكٌ بينَ التَّنبيهِ والاستِفتاحِ. اهـ، (نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) أي: في الآخرةِ، وإعرابُه: ﴿أَلَآ﴾: حرفُ استِفتاحٍ، وإنْ شئتَ قُلتَ: حرفُ تَنبيهٍ، ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿أَوْلِيَآءَ﴾: اسمُها، ولفظُ الجلالةِ مُضافٌ إليه، ﴿لَا﴾: نافيةٌ للجِنسِ بَطَلَ عملُها، ﴿خَوْفٌ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ رفعِ خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

(و) تَتَعيَّنُ «إنَّ» المَكسورةُ أيضاً في أوَّلِ الجُملةِ الواقعةِ (بَعدَ «حيثُ») ونَحوِها ممَّا هو مُلازِمٌ لِلإضافةِ إلى الجُملةِ، كـ«إذْ» باتِّفاقٍ، و«إذَا» عندَ الجمهورِ، و«بَيْنَا، وبَيْنَما» عندَ كثيرينَ، (نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»)، وإعرابُه: «جلَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «جلسَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «حيثُ»: ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «زيداً»: اسمُها، «جالسٌ»: خبرُها، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وإنَّما تَعيَّنَ الكسرُ بعدَ ما ذُكِرَ لأنَّ «حيثُ» لا تُضافُ إلَّا إلى الجُملةِ، فلو فُتِحَتْ «إنَّ» بعدَها لأدَّى ذلك إلى إضافَتِها إلى المُفردِ؛ لأنَّ المَفتوحةَ مع مَعمولَيها في تأويلِ المُفردِ كما مرَّ، قالَ ابنُ هشامٍ وغيرُه[1]: وقد أُولِعَ الفُقهاءُ وغيرُهم بِفَتحِ «إنَّ» بعدَ «حيثُ»، وهو لحنٌ فاحشٌ. اهـ، قالَ الفاكهيُّ[2]: وقَضيَّةُ كلامِ ابنِ الحاجبِ في «كافيَتِهِ» وجوبُ الفتحِ، وبه صرَّحَ صاحِبُ «المتوسِّط»[3]، ....

(١) الأولى: وتَبِعه غيرُه.

(٢) انظر: «الفواكه الجنية» (ص٢٥٧) و«مجيب الندا» (ص٢٨٩-٢٩٠).

(٣) كتابُ «المتوسِّط» هو أحدُ ثلاثة شُروح لِرُكن الدين الحَسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنةَ (٧١٥هـ) على «كافية ابن الحاجب»، واسمُه «الوافِيَة في شَرح الكافية»، وسُمي بذلك لِوُقوعه وسَطاً بين الشرحَين: الكبيرِ والصغير.

. . . .

الكواكب الدرية

وجوَّزَ بعضُ العُلماءِ[1] الوجهَينِ بعدَها: الكسرَ بِاعتبارِ كونِ المُضافِ إليه جُملةً، والفتحَ بِاعتبارِ كونِهِ في مَعنى المصدرِ، ولُزومُ إضافتِها إلى الجُملةِ لا يَقتضي وجوبَ الكسرِ؛ لأنَّ الأصلَ في المُضافِ إليه أنْ يَكونَ مُفرداً، وامتناعُ إضافتِها لِلمُفردِ إنَّما هو في اللَّفظِ دونَ المعنى، على أنَّ الكسائيَّ جوَّزَ إضافتَها إليه، وعلى ذلك يَنبغي جوازُهُما أيضاً بعدَ «إذا»[2]. اهـ[3] وقالَ الدَّمامينيُّ: قُلتُ: الفتحُ بعدَها صَحيحٌ؛ لأنَّ «حيثُ» تُضافُ إلى الجُملةِ، وتُضافُ إلى المُفرَدِ، كقولِهِ: [الطويل]

وَيَطْعُنُهُم تَحتَ الكُلَى بَعدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِي حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ[4]

---

(١) هو أبو عبد الله مُحمد بن علي القايَاتي (ت٨٥٠هـ) كما قال الشيخ ياسِين، قال السُّيوطي في «نَظم العقيان»: قاضِي القُضاة شَيخ الإسلام شَمس الدِّين الشافعي، علَّامةُ الدِّيار المصريَّة والمَرجع إليه فيها في غالِب العُلوم النَّقليَّة والعَقليَّة. . . إلخ كلامِه.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: (إذْ) كما في «مُجيب الندا»؛ لأنَّ الأُولى ـ وهي (إذا) ـ مخصوصةٌ بِالجملة الفِعلية، و(إذْ) هي التي تَدخُل على الجُملتَين.

(٣) بعده في «مُجيب الندا»: ويُؤيِّده جوازهما في (إذا) الفُجائية مع اختصاصِها بالجملةِ.

(٤) **البيت**: قيل: لِلفَرزدق وليس في «دِيوانه»، والمَشهور في «شَرح المُفصَّل» وغيرِه أنَّ الرواية: (حيثُ الحُبَا)، وروايةُ الرضيِّ وغيرِه: (حيث الكُلى).

اللغة: (نَطعُنُهم): بالنون عند غير الشارح، أي: نَضربُهم بالرِّماح، والأكثَرُ فيه ضَمُّ عين المضارع فيما هو حِسِّي، وفتحُها في المَعنَوي كالطَّعن في النَّسَب، وأوجَبَ بعضُهم هذا الفَرقَ. (الكُلى): جمعُ (كُلْية) أو (كُلوَة)، والمرادُ أن الطعنَ يكون في مَقتَل. (بِبِيضٍ) بِالكسر: جمعُ أبيضَ وهو السَّيف، و(المَواضي): جمعُ (ماضٍ) وهو القاطِع الحادُّ، والإضافةُ مِن باب إضافةِ المَوصوف إلى الصفة، أي: المَواضي البِيض، أي: السيوف القاطعة. (حيثُ لَيِّ العَمائم) أي: في موضِع تكويرها، وهو الرُّؤوس.

المعنى: ونَطعُنُ أعداءَنا بِرماحِنا في أوساطِهم أو تحتَ كُلاهُم، بعد أن نَضربَهُم بِسُيُوفنا القاطِعة في مَوضِعِ شَدِّ عَمائِمِهم على رُؤُوسِهم. فهو يَصِفُ نَفسَه وقَومَه بِالشِّدة والفَتكِ بأعدائِهم.

الإعراب: «نَطعنُهم»: فِعل مُضارع ومفعُوله، والفاعل: مُستتر وجوباً تقديرُه: نحنُ. «تحتَ»: ظَرف مَكان مَفعول فيه منصوبٌ بـ(نَطعُنُ) وهو مُضاف. «الكُلى»: مُضاف إليه مجرور بكسرة مُقدرة للتعذُّر. «بعدَ»: ظرفُ زَمان مُتعلِّق بـ(نَطعُن) أيضاً. «ضَربِهم»: مُضاف إليه، و(هم): مُضاف إليه أيضاً من إضافة المصدر لمفعولِه. «بِبِيضٍ»: مُتعلِّق بـ(ضَرْب) لأنه مصدرٌ. «المَواضي»: مُضاف إليه. «حيثُ»: ظرف مَكان مُتعلِّق بـ(ضَرْب) أيضاً =

وبعد القَسَمِ نَحوُ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢-٣]، وبَعدَ القَولِ نَحوُ:

الكواكب الدرية

بجرِّ «لَيّ»، وكقَولِهِ: [الرجز]

أَمـا تَـرَى حَـيـثُ سُـهَـيـلٍ طـالِـعَـا؟[1]

بجرِّ «سُهيلٍ»، فيَجوزُ إذاً في «إنَّ» الواقعةِ بَعدَها الوَجهانِ. اهـ. فالمانِعُون مِن إضافتِها إلى المُفردِ يرفَعونَ[2] «سُهَيل» على أنَّه مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ، والتَّقديرُ: حيثُ سُهَيلٌ مَوجُودٌ، وحَذْفُ خبرِ المُبتدإ بعدَ «حيثُ» غيرُ قليلٍ.

(وبَعدَ القَسَمِ) إذا وقَعَتْ في أوَّلِ جوابِهِ؛ لأنَّ جوابَ القسمِ لا يَكونُ إلَّا جُملةً؛ سواءٌ أَوُجِدَتِ اللَّامُ في خبرِها نحوُ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، أو لا (نَحوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾)، وإعرابُه: ﴿حمٓ﴾: اللهُ أعلمُ بمرادِهِ به، الواوُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«الكتابِ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالواوِ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، ﴿ٱلْمُبِينِ﴾: نعتٌ لِلكتابِ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«نا»: المدغَمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمِها، ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»[3].

فخرجَ ما إذا وقَعتْ في أثناءِ الجوابِ، نحوُ: «واللهِ اعتِقادي أنَّ زيداً فاضلٌ»؛ فإنَّها مَفتُوحةٌ لأنَّها وقَعَتْ خبراً للمُبتَدأ.

(وبَعدَ القَولِ) إذا وَقَعَتْ في أوَّلِ الجُملةِ المحكيَّةِ بِهِ؛ لأنَّ المحكيَّ بالقولِ لا يَكونُ إلَّا جُملةً أو ما يُؤدِّي مَعناها، (نَحوُ: ....

= مَبنيٌّ على الضم في مَحلِّ نَصب. «ليّ»: مُضاف إليه وهو مُضاف. «العَمائم»: مُضاف إليه.

والشاهد: في إضافةِ (حيثُ) إلى المُفرَد، وهو وإن كان قليلاً جائزٌ، وعليه فيَجوز في (إنَّ) الواقعةِ بعد (حيث) الفتح والكسرُ.

(١) تقدَّم إنشادُ هذا الرجَز والكلامُ عليه (١/ ١٤٦)، والشاهدُ فيه إضافةُ (حيثُ) لِلمفرَد، وقد عُلم أنها تُضاف أيضاً إلى الجُملة، وهو الأكثرُ فيها، وعليه فيَصحُّ في (إنَّ) بعدَها الكسرُ والفتحُ خلافاً لمن أنكرَ الثانيَ.

(٢) عِبارة الدَّماميني في «تَعليق الفرائد» بعدَ كلامِه السابق: فإن قُلتَ: إضافةُ (حيث) إلى المُفرَد نادِر، فلا يُحمَل عليه، قُلتُ: يَجوز الفتح وإن قُلنا: إنها مُضافة إلى الجملة، بِناءً على أنَّ (أنَّ) ومَعمُوليها بتأويل مصدر واقعٍ في مَوضع مُبتدإِ الجُملةِ، لا في مَوضِعِ مَجمُوعها، وقد رُويَ... إلخ ما هنا. تأمَّل!

(٣) وجملةُ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جواب القَسَم لا محل لها من الإعراب.

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ....

الكواكب الدرية

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمِها، ﴿عَبْدُ﴾: خبرُها، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ «إنَّ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ نصبِ مَقولُ القَولِ، ونَحوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢]، فـ﴿قِيلَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وجُملةُ ﴿إِنَّ﴾ مع اسمِها وخبرِها في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ويَجوزُ أنْ تَقولَ: نائبُ الفاعلِ ضَميرُ القولِ، والجُملةُ مُفسِّرةٌ له كما قالَه ابنُ عَنقاء، بل هو أَولىٰ؛ لأنَّ الإعرابَ الأوَّلَ مُخرَّجٌ على رأيِ الكوفيِّينَ المُجوِّزينَ لمجيءِ الجُملةِ فاعلاً[1].

فخرجَ الواقِعةُ في أثناءِ الجُملةِ المحكيَّةِ بِالقول، فإنَّها تُفتَحُ نحوُ: «قالَ زيدٌ: اعتِقادي أنَّ عَمراً فاضلٌ».

---

(١) فيه نظرٌ؛ إذ رأيُ الكوفيِّين جارٍ في نحوِ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ و﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ مما ليسَت الجملةُ فيه في حُكمِ المفرد، وخالَفَهم البصريُّون والجُمهور في ذلك، وأمَّا ما ذكَره الشارح فمَقولُ القَول فيه في حُكم المفرَد، فلا محذورَ في ذلك عند الجَميع، ومِن ثَمَّ تعقَّب الدمامينيُّ صاحبَ «المغني» حينَ قال: (الجملةُ الثالثة الواقعةُ مَفعولاً، ومَحَلُّها النصبُ إن لَم تَنُب عن فاعِل) فقال: إنما الكلامُ في جملةٍ لا يُراد بها لفظُها؛ فإن التي يُراد بها لفظُها في حُكم المفرَد، وليس الكلامُ فيه. اهـ

ثم إني بعد أن كتَبتُ هذا رأيتُ في «الدُّر المصون» ـ عند تفسير ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ما نصُّه: القائمُ مَقامَ الفاعل هو الجملةُ مِن قَوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟﴾ لأنه هو المَقُولُ في المَعنى، واختارَه أبُو القاسم الزمخشري، والتَّقديرُ: وإذا قيل لهم هذَا الكلامُ أو هذَا اللَّفظُ، فهو مِن باب الإسنادِ اللَّفظيِّ، وقيل: القائمُ مَقامَ الفاعلِ مُضمَرٌ تقديرُه: وإذا قيل لهم [قولٌ] هو، ويُفَسِّر هذا المُضمَرَ سِياقُ الكلام كما فَسَّره في قولِه: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾، والمَعنى: وإذَا قيل لهم قَولٌ سَديدٌ، فأُضْمِر هذا القولُ الموصوفُ، وجاءَتِ الجملةُ بعدَه مُفسرةً، فلا موضعَ لها من الإعراب، قال: فإذا أَمْكَنَ الإسنادُ المَعنويُّ لم يُعْدَل إلى اللَّفظي، وقد أمكَن ذلك بما تقدَّم، وهذا القولُ سبَقه إليه أبو البقاءِ؛ فإنه قال: والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعل مَصدرٌ وهو القولُ وأُضْمِر لأنَّ الجملة بعدُ تُفسِّره، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿لَا تُفْسِدُوا۟﴾ قائماً مَقامَ الفاعلِ؛ لأنَّ الجملة لا تكونُ فاعِلةً فلا تَقُومُ مَقامَ الفاعل. انتهى، وقد تقدَّم جوابُ ذلك مِنْ أنَّ المعنى: وإذا قِيل لهم هذا اللَّفظُ... وتَلَخَّص مِنْ هذا أنَّ جملةَ قولِه: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟﴾ في محلِّ رفعٍ على قَولِ الزَّمخشَري، ولا مَحلَّ لها على قول أبي البَقاء ومَنْ تَبِعه. اهـ كلام السَّمين، وبه ظهَر أن ما جعَلَه الشارحُ أَولى هو مجرَّد قَولٍ غيرِ مَبنيٍّ على التَّحقيق.

وإذا دخلتِ اللَّامُ في خبرِها، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

الكواكب الدرية

(وإذَا دَخلتِ اللَّامُ) أي: لامُ الابتِداءِ (في خبرِها)، فإنَّه يجبُ كسرُها مُطلقاً؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تَجتمِعُ إلَّا مع «إنَّ» المَكسورةِ؛ لأنَّ وضعَ لامِ الابتداءِ لِتأكيدِ مَضمُونِ الجُملةِ كـ«إنَّ» المَكسُورة، فهُما سَواءٌ في المعنى، (نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ، «الله»: مُبتدأٌ، ﴿يَعۡلَمُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «رسولُ»: خبرٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ومِثلُه: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، غيرَ أنَّ علامةَ النَّصبِ في ﴿ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ الياءُ، وعلامةَ الرَّفعِ في ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ الواوُ؛ لأنَّهما جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجُملةُ «إنَّ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعولَي «عَلِمَ، وشَهِد»؛ لأنَّ اللَّامَ مَنَعَتْ فِعْلَ العلمِ والشَّهادةِ مِن التَّسلُّطِ على العَملِ في لفظِ ما بعدَهما، فصارَ لِما بعدَهما حُكمُ الابتداءِ، فلِذلك وجبَ الكسرُ، ولولا اللَّامُ لَوَجَبَ الفتحُ.

تَنبيه: بقيَ على المصنِّفِ مَواضعُ يَتعيَّنُ فيها كسرُ «إنَّ» لم يَذكُرْها[1]:

أنْ تَقعَ بعدَ «كلَّا» نحوُ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، أو بعدَ «حتَّى» الابتدائيَّةِ نحوُ: «مرضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يَرجُونه[2]»، وفي أوَّلِ الصِّلةِ نحوُ: «جاءَ الذي إنَّه فاضِلٌ»، وقولِهِ تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تَكونُ إلَّا جُملةً، أو في أوَّلِ الصِّفةِ نحوُ: «جاءَني رجلٌ إنَّه فاضلٌ»؛ لأنَّ الفتحَ يُؤدِّي إلى وصفِ أسماءِ الأعيانِ بِالمصادرِ، وهي لا يُوصَفُ بها إلَّا بتأويلٍ، وذلك مَفقودٌ مع «إنَّ»، أو في أوَّلِ الجُملةِ المخبَرِ بها عن اسمِ عينٍ نحوُ: «زيدٌ إنَّه فاضِلٌ»، أو في أوَّلِ الجُملةِ الحاليَّةِ نحوُ: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، أو في أوَّلِ الجُملةِ المستأنفَةِ نحوُ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥]، أو في أوَّلِ

---

(١) لا يَخفى أن المصنف لم يَقصِد الحصر، كما أن بعض ما سيَذكرُه الشارح داخلٌ في الابتداء، فلا اعتراضَ.

(٢) في نُسخة: لا يرتجونه.

وتَتَعَيَّنُ «أَنَّ» المَفتُوحةُ إذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أَو مَحَلَّ نائِبِ الفاعِلِ، ....

الكواكب الدرية

الجُملةِ التَّابعةِ لمُفردٍ نحوُ: «زيدٌ كريمٌ، وإنَّه فاضلٌ» إذا جَعلتَ الواوَ عاطفةً على الخبرِ، أو التَّابعةِ لشيءٍ ممَّا تَقدَّمَ نحوُ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ﴾[1] [آل عمران: ٣٦]، قالَ العلَّامةُ ابنُ عَنقاء بعدَ أنْ ذكرَ المواضعَ التي يَجبُ فيها كسرُ «إنَّ»: ثُمَّ تعيُّنُ الكسرِ فيما ذُكِرَ إنَّما هو على الرَّاجحِ المقرَّرِ، وإلَّا فغالبُها أو كلُّها يَجوزُ فيه على الضَّعيفِ الفتحُ بِنَوعِ تأويلٍ، كحذفِ المُبتدإِ أو الخبرِ.

(وتَتَعَيَّنُ «أَنَّ») المَفتوحةُ الهمزةِ (إذا حَلَّتْ مَحَلَّ الفاعلِ)؛ لوجوبِ كونِ الفاعلِ مُفرداً، ولهذا أَوجبُوا الفتحَ بعدَ «لو» الشَّرطيَّةِ؛ لأنَّه لا يكونُ بعدَها إلَّا الفِعلُ نحوُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، أي: ولو وُجِدَ[2] صَبرُهم، (نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾)، **وإعرابُه**: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ التَّوبيخيِّ، الواوُ: حرفُ عطفٍ[3]، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يَكْفِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«نا» المدغَمَةُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، ﴿أَنزَلْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أنزل»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ ﴿أَنزَلْنَا﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المُنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها فاعلُ «يَكْفِ»، والتَّقديرُ: أَولم يَكْفِهِم إنزالُنا إليكَ[4] الكتابَ.

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ نائبِ الفاعلِ)؛ لِوُجوبِ كونِ النَّائبِ مُفرَداً، وأمَّا نحوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

---

(١) الشاهدُ في (إن) الثانية، وأما الأُولى فمَكسورة لأنها في أول الكلام إذا كان ما قبله ـ وهو ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ ـ من كلامِها، أو فيهما عطفاً على جوابِ النداء وهو: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إن كان ما قبلَهما اعتراضاً.

(٢) الأولى: (ولو ثبت)؛ لئلَّا يُقال: كلامُنا في الفاعل وهذا مثالٌ للنائب عنه، فحقُّه أن يَكونَ في النوعِ الآتي بعدَه.

(٣) أي: على مَحذوف، والتَّقدير مثلاً: أجَهِلُوا ولم يَكفِهِم... وهذا قولُ الزمخشريِّ وجماعة، أو المُراد أنها عاطفةٌ على الجملةِ قبلَها، وأصلُها أن تكونَ قبل الهمزة، لكنْ قُدِّمَت عليها همزةُ الاستِفهام اعتِناءً بها ولأنَّ لَها صَدرَ الكلام.

(٤) الأَولى: (عليك) لِيُوافق التنزيل.

نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، أو مَحَلَّ المَفعُولِ نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ....

الكواكب الدرية

لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١]، فالنَّائبُ ضميرٌ مُستَتِرٌ في ﴿قِيلَ﴾ يَعودُ على الفَسادِ المَفهومِ مِن ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، فجُملةُ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ مُفسِّرةٌ له، فلا موضعَ لها، وقيلَ: النَّائبُ جُملةُ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ على أنَّه مِن بابِ الإسنادِ اللَّفظيِّ، أي: قيلَ هذا القولُ، فالجُملةُ حينئذٍ في حُكمِ المُفردِ، وكانَ النَّائبُ مُفرَداً لا جُملةً، وهذا هو المَشهورُ على ألسنةِ المُعرِبينَ[1]، (نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾)، وإعرابُه: ﴿قُلْ﴾: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُهُ: أنتَ، ﴿أُوحِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿إِلَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: اسمُها، ﴿ٱسْتَمَعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿نَفَرٌ﴾: فاعلٌ، وجُملةُ ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ نعتٌ لـ﴿نَفَرٌ﴾، وجُملةُ ﴿ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ في محلِّ رفعِ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها نائبُ الفاعلِ، والتَّقديرُ: قُلْ أُوحيَ إليَّ استماعُ نَفرٍ مِن الجنِّ.

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ المَفعُولِ) غيرَ محكيَّةٍ بِالقولِ، فإنَّه يجبُ فَتحُها لِوُجوبِ كونِ المَفعولِ مُفرَداً، (نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ[2]، «لا»: نافيةٌ، ﴿تَخَافُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿أَشْرَكْتُم﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مَفعولٌ لـ﴿تَخَافُونَ﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه[3]، والتَّقديرُ: ولا تَخافونَ إشراكَكم باللهِ.

---

(١) وهو أقوى كما أشرنا إليه فِيما كتَبناه قريباً.

(٢) أي: فتكون الجملةُ بعدها في محلِّ رفع خبر لِمُبتدأ محذوف تَقديرُه: أنتُم، والجُملة الاسميَّةُ في مَحلِّ نَصب حال مِن فاعِل ﴿أَخَافُ﴾ في قوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾؛ ويجوز أن تكونَ الواو عاطفةً على ﴿أَخَافُ﴾، فيكونُ ما بعدَها داخلاً في حيِّز الإنكار.

(٣) قوله: (وعلامة نصبه فتح آخره) ليس معهوداً من كلامِهم في مثل هذا الموضِع؛ إذ العلامةُ إنما تكونُ في الشيءِ المذكور لا المقدَّر المنويِّ، وغايةُ ما يُمكن قولُه ههنا أنَّ المصدر المنسبِك في موضِع مَفعول منصوب بـ(تخافون)، مِن غير تعرُّض لعلامةِ النصب، فافهَم!

أو مَحَلَّ المُبتَدَإِ نَحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، أو دَخَلَ عَلَيها حَرفُ الجَرِّ نَحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

الكواكب الدرية

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ المُبتَدَأ)؛ لوجوبِ كونِ المُبتدإِ مُفرداً، ولهذا أَوجبُوا الفتحَ بعدَ «لولا» الامتناعيَّةِ؛ لأنَّه لا يأتي بعدَها إلَّا المُبتدأُ نحوُ: «لولا أنَّكَ مُنطلِقٌ ما خرجَ زيدٌ».

ولا فرقَ بينَ كونِهِ مُبتدأً في الأصلِ نحوُ: «كان عِندي أنَّكَ فاضِل»، أو في الحالِ (**نَحوُ**: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾)، أي: مِن دلائلِ قُدرتِهِ أنَّك ترى الأرضَ خاشعةً، أي: يابسةً لا نَباتَ فيها، مُستعارٌ مِن الخشوعِ وهو التَّذلُّلُ، ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾ أي: تحرَّكتْ ﴿وَرَبَتْ﴾ أي: انتفَخَتْ وعَلَتْ، والخِطابُ في قولِهِ: ﴿أَنَّكَ﴾ لكلِّ عاقلٍ كما قالَهُ القُرطبيُّ.

وإعرابُه: «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«آياتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والجارُّ والمَجرورُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها، ﴿تَرَى﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُهُ: أنتَ، ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: مفعولٌ به، ﴿خَٰشِعَةً﴾: حالٌ إذا جعَلْنا الرُّؤيةَ بَصريَّةً، وإنْ جعَلْناها قَلبيَّةً فـ﴿خَٰشِعَةً﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وفي «تَفسيرِ الخطيبِ[1]»: ﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ أي: بعضَها بحاسَّةِ البَصرِ، وبَعضَها بعينِ البَصيرةِ، قِياساً على ما أبصَرتَ. اهـ وهو يُفيدُ ما قُلناه مِن جوازِ الوجهَين في الإعرابِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ: ومِن آياتِهِ رُؤيتُكَ الأرضَ خاشعةً.

(**أو دَخَلَ علَيها حَرفُ الجَرِّ**)؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَدخُلُ إلَّا على مُفردٍ، (**نَحوُ**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ مُبتدأٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ولفظُ الجلالةِ: اسمُها، و﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبرُها، و﴿هُوَ﴾ ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها: مَجرورٌ بالباءِ، والتَّقديرُ: ذلك بِحقَّةِ اللهِ، أي: بِثُبوتِهِ ووُجوبِهِ.

---

(١) أي: الشربيني، وقد تقدَّم ذِكرُه.

ويَجُوزُ الأَمْرانِ بَعدَ فاءِ الجَزاءِ، نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا...﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ....

الكواكب الدرية

وتُفتَحُ وُجوباً أيضاً إذا كانَتْ مَجرُورةً بالإضافةِ نحوُ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ﴿مَآ﴾ صِلةٌ، و﴿مِثْلَ﴾: مُضافٌ إلى ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، والتَّقديرُ: مِثلَ نُطقِكم، قالَه الأزهريُّ، أو وَقَعَتْ بعدَ «لا بُدَّ» أو «لا مَحالةَ»، نحوُ: «لا محالةَ أنَّك ذاهبٌ»، أو «لا بُدَّ أنَّك جالسٌ»، أي: لا محالةَ في ذهابِكَ[١]، ولا بُدَّ مِن جُلوسِكَ، فيكونُ مِن قَبيلِ المَجرورِ بالحرفِ، أو وَقَعَتْ خبراً عن اسمِ معنًى غيرِ قولٍ، نحوُ: «اعتِقادي أنَّه فاضلٌ» أي: اعتِقادي فَضلُه، أي: مُعتَقَدِي ذلكَ؛ أو وَقَعَتْ مَعطُوفةً على شيءٍ ممَّا تَقدَّمَ، أو بَدلاً منه: فالأوَّلُ نحوُ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، والثَّاني نحوُ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(ويَجُوزُ الأمرانِ) أي: كسرُ همزةِ «إنَّ» وفَتحُها، والكسرُ أَرجَحُ، وذلك في المحلِّ الصَّالحِ لِلمُفرَدِ والجُملةِ، وهو كثيرٌ:

مِن ذلك ما إذا وَقَعَتْ (بعدَ فاءِ الجَزاءِ) أي: الفاءِ المقترنةِ بالجوابِ، (نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾... إلى قولِه: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)، وإعرابُه:[٢] ﴿مَنْ﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ[٣]، ﴿عَمِلَ﴾: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وقولُه: ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«إنَّ» قَرأَها ابنُ عامرٍ وعاصمٌ بالفتحِ على جعلِ «أنَّ» مع مَعمُولَيها مُبتدأً أو خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والمعنى: فالغُفرانُ والرَّحمةُ حاصلانِ، أو فالحاصلُ الغُفرانُ والرَّحمةُ، وقرأَ غيرُهما بالكسرِ على جَعلِ ما بعدَ الفاءِ جُملةً تامَّةً، والمعنى: فهو غَفورٌ رحيمٌ، قالَ الدَّمامينيُّ: ويَنبغي أنْ يَكونَ ما يُشبِهُ الجوابَ مُساوياً له في هذا الحُكمِ، فيَجوزُ الوَجهانِ بعدَ فائِه[٤]، نحوُ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ

---

(١) الذي في كُتب اللغة: لا محالةَ من كذا، مُعدًّى بـ(مِن)، ومثلُه في «الكتاب» لسيبَويه عند تخريجه الفتح في ذلك.

(٢) إنما أعرَب الشارحُ من الآيةِ الاسمَ الموصول وجزءاً من صلتِه، والفاءَ وجُزءاً مما بعدَها، وسَكت عن كثيرٍ غيرِ ذلك على خِلافِ عادتِه.

(٣) في محل رفع مبتدأ.

(٤) أي: فاءِ ما يُشبه الجوابَ.

وبَعدَ «إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: «خَرَجْتُ فَإذَا أَنَّ زَيداً قائِمٌ»، وإِذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ التَّعلِيلِ، نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، ....

الكواكب الدرية

خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، قُرِئَ[1] بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، فمَن فتحَها فـ«أنَّ» وصِلتُها خبرٌ لمَحذوفٍ، والجُملةُ خبرُ «أنَّ»، ومَن كسرَها فالكلامُ تامٌّ لا خلافَ فيه، وعلَيهما: فـ«ما»: مَوصولةٌ وعائدُها مَحذوفٌ، و﴿مِن شَيْءٍ﴾: حالٌ، أي: واعلَمُوا أنَّ ما غَنِمتُمُوهُ قليلاً أو كثيراً، فالحكمُ أنَّ للهِ خُمُسَهُ، أو فللهِ خُمُسُهُ. اهـ

(وبَعدَ «إذَا» الفُجائيَّةِ) نِسبةً إلى الفُجاءةِ بضمِّ الفاءِ والمدِّ، والمرادُ بها الهُجومُ والبَغتةُ، والغَرضُ مِن الإتيانِ بها الدَّلالةُ على أنَّ ما بعدَها يَحصُل بعدَ وُجودِ ما قبلَها على سَبيلِ المُفاجأةِ، أي: البَغتةِ، وإنَّما يجوزُ الوجهانِ بعدَها إذا لم يَكُنْ معها لامُ الابتداءِ (نَحوُ: «خَرَجتُ فإذَا أنَّ زَيداً قائمٌ»)، وإعرابُه: «خَرجتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، الفاءُ: عاطِفةٌ، «إذا»: فُجائيَّةٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«زيداً»: اسمُها، «قائمٌ»: خبرُها، فمَن فتحَ «أنَّ» فعلى تأويلِها بمصدرٍ مَرفوعٍ بالابتداءِ، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: فإذا قِيامُه حاصلٌ، والكسرُ على عدمِ التَّأويلِ، أي: فإذا هو قائمٌ، قالَ ابنُ مالكٍ: وهو أَولى؛ لأنَّه لا يُحوِجُ إلى تأويلٍ[2]، أي: ولأنَّ الكسرَ هو الأصلُ. أمَّا إذا كانَ معها اللَّامُ، فإنَّه يجبُ كسرُها نحوُ: «خرجتُ فإذا إنَّ الشَّمسَ لَطالعةٌ».

(وإذَا وَقَعَتْ في مَوضِعِ التَّعلِيلِ نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾)، وإعرابُه: «نَدعو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحن، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: اسمُها، و﴿ٱلْبَرُّ﴾: خبرُها، و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: نَعتُه، و﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ، و«إنَّ» قرأَها نافعٌ والكسائيُّ بالفتحِ على تَقديرِ لامِ العلَّةِ، أي: لأنَّه، وقَرأَها باقي السَّبعةِ بالكسرِ على أنَّه[3] تعليلٌ مُستأنَفٌ استِئنافاً بيانيًّا،

(١) ظاهرُه أن القراءتين سبعيَّتان، والمعروفُ أن المتواترَ إنما هو قراءةُ الفتح.

(٢) «شَرح التسهيل» (٢/ ٢٢).

(٣) أي: الكلامَ الذي هي فيه.

«لَبَّيْكَ أنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ».

الكواكب الدرية

فهو في المعنى جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ تَضمَّنَهُ ما قبلَهُ، فكأنَّهم لمَّا قالُوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيلَ لهم: لِمَ فَعَلْتُم ذلكَ؟ فقالُوا: ﴿إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾، فهو تَعليلٌ جُمليٌّ[١] مثلُ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومِثلُه («لَبَّيكَ إنَّ الحَمدَ والنِّعمةَ لكَ»)، وإعرابُه: «لَبَّيكَ»: مَصدرٌ مُثنًّى، وهو مَنصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى وليس بمثنًّى حقيقةً؛ لأنَّ المرادَ به التَّكثيرُ، أي: أُجِيبُكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ، أو: أنا مُقيمٌ على طاعتِكَ إقامةً بعدَ إقامةٍ[٢]، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «الحمدَ»: اسمُها، «والنِّعمةَ»: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وجُملةُ «لك» في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»، قالَ الأزهريُّ: يُروَى بكسرِ «إنَّ» وفَتحِها، والفَتحُ[٣] على تَقديرِ لامِ العلَّةِ، والكسرُ على أنَّه تَعليلٌ مُستأنفٌ، والكسرُ أرجَحُ؛ لأنَّ الكلامَ حينئذٍ جُملتانِ لا جُملةٌ واحِدةٌ، وتَكثيرُ الجُملِ في مقامِ التَّعظيمِ مطلوبٌ[٤]، والكسرُ اختيارُ أبي حَنيفةَ، والفتحُ اختيارُ الشَّافعيِّ، قاله في «الكشَّاف»[٥].

ويَجوزُ الأمرانِ أيضاً إذا وقَعَتْ خبراً عن قولٍ، ومُخبَراً عنها بقَولٍ، وفاعلُ القَولينِ واحدٌ، نحوُ: «قَولي إنِّي أحمدُ اللهَ»، فالكسرُ على مَعنى: قَولي هذا اللَّفظُ[٦]، فلا يَصدُقُ على حَمدٍ بغيرِ هذا اللَّفظِ، والفتحُ على مَعنى: قَولي حَمدُ اللهِ، فيَصدُقُ على أيِّ قولٍ تَضمَّنَ حَمْداً. أو وَقَعَتْ بعدَ فعلِ قَسمٍ لا لامَ بعدَه على الأصحِّ، كـ«حلَفتُ إنَّك كريمٌ»؛ فالكسرُ على الجوابِ، والفتحُ على تَقديرِ «على» جارَّةً لِلمصدرِ المؤوَّلِ مِن «أنَّ» وما بعدَها؛ أو وَقعتْ بعدَ ما يُضافُ للجُملةِ جَوازاً لا وُجوباً، كـ«آيَة» بمعنى علامةٍ، و«قَول» وما رادفَهُ، كـ«حَديثٍ، وخَبرٍ»، و«لَدُن ولدَى[٧]» و«ريثَ»، وهو مَصدرُ «رَاثَ»: إذا أبْطَأَ، وعُوملَ مُعاملةَ اسمِ الزَّمانِ في الإضافةِ إلى الجُملةِ، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

---

(١) نِسبة للجُملة؛ لِوقوعِه بها لا بالأداة.

(٢) الاشتقاق يُقوِّي هذا الثاني.

(٣) الأَولى: (فالفتحُ) كما في «التَّصريح».

(٤) زاد: قاله المُوضِّح في «شَرح بانَت سعاد».

(٥) هنا انتَهى كلام الأزهَري.

(٦) أي: المفتَتَحُ بـ(إني).

(٧) كذا في الأَصل، ولم يَذكُرها صاحبُ «التسهيل» ولا ابنُ هشام في «المغني»؛ لأنها إنما تُضاف للمُفرد فقط، ولعلَّ الشارح بنى كلامَه على قول مَن قال: هي لغةٌ في (لَدُن).

. . . .

الكواكب الدرية

خَلِيلَيَّ رِفقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبانَةً[(١)]

أو وَقَعَتْ بعدَ «لا جرمَ»، قالَ الرَّضيُّ: والغالبُ بعدَ «لا جَرَمَ» الفتحُ، قالَ تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، فـ«لا» إمَّا ردٌّ للكلامِ السَّابقِ على ما هو مَذهبُ الخليلِ، وإمَّا زائدةٌ كما في ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]؛ لأنَّ في «جَرَمَ» معنى القَسَمِ، و«جَرَمَ»: فعلٌ ماضٍ عندَ سِيبَويهِ والخليلِ، وقال سِيبويهِ: مَعنى «جَرَمَ»: حقَّ، فـ«أنَّ» فاعلُه، واستَشهدَ بقَولِهِ: [الكامل]

ولَقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً   جَرَمَتْ فَزارَةُ بَعدَها أنْ يَغْضَبُوا[(٢)]

---

(١) تمامُه:

مِنَ العَرَصاتِ المُذكِراتِ عُهُودَا

والبيت: لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (خَليليَّ): تثنيةُ (خَليل)، وقد مرَّ تفسيرُه قبلُ في باب الابتداء. (رِفقاً): مِن الرِّفق وهو اللُّطفُ ولِين الجانب، وضِدُّه العُنف. (رَيْثَ) أي: مِقدارَ، وأصلُه: الإبطاءُ، فهو مصدرٌ استُعمل للظَّرف الزماني. (لُبانة): حاجَة. و(العَرْصة): المَكان المُتَّسع أمامَ الدار. (المُذكِرات): التي تُذكِّر، يقال: ذكَّره بِالشيء وأذكَره. (عُهوداً): جمعُ عَهد.

المعنى: يا صاحبيَّ تَلطَّفا وتمهَّلا مِقدارَ ما أقضي حاجةً في نَفسي من البِقاع الواسعةِ بين دُور الأحبَّة، والتي تُذكِّر بعُهود ماضِيَة من أيام الوَصل.

الإعراب: «خَليليَّ»: مُنادًى بحرفِ نداء مَحذوف منصوب بالياء، والياء الثانية: مُضافٌ إليه. «رِفقاً»: مَفعول مُطلَق عاملُه محذوف، أي: ارفقَا رِفقاً. «رَيثَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه متعلق بـ(رفقاً)، أو مفعولٌ مُطلَق، وهو مضاف. «أَقضي»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنَا. «لُبانةً»: مفعولٌ به. وجملةُ (أقضي لُبانة) في محل جر بإضافة (ريثَ) إليها. «مِن العرَصات»: جار ومجرور متعلِّق بِـ(أقضِي)، ويَجوز تعلُّقه بمحذوف نَعت (لُبانة). «المُذكرات»: نعت لـ(العرَصات) مجرور مِثله، وفاعلُه مستتر فيه. «عهودًا»: مفعول به لِـ(المُذكرات).

والشاهد: في قَولِه: (ريثَ أقضِي لُبانة)، حيث عُومل (رَيث) - وهو مَصدرٌ - مُعاملةَ أسماء الزَّمان، فأُضيف إلى الجملة الفعليَّة بعدَه.

(٢) **البيت:** لأبي أسماءَ بنِ الضَّريبة، وقيل: بل هو لِعَطيَّة بن عِفيف، وكِلاهُما جاهليٌّ. قال ابنُ السيد: ويُقرأ (طعَنتُ) بضمِّ التاء وهو غَلَط، والصوابُ فتحُها؛ لأن الشاعر خاطَب بها كُرزاً العقيلي ورَثاه، وكان طعَن أبا عُيَينةَ وهو حِصنُ بن حُذَيفة بن بَدرِ الفَزاري يَوم الحاجر، ويَدلُّ على ذلك قولُه قبله: =

. . . .

الكواكب الدرية

برفعِ «فَزارةُ»، و«أنْ يَغْضَبُوا»: بَدلُ اشتمالٍ منها، أي: حقَّ غَضَبُ فَزارةَ بعدَها، وقال الفَرَّاءُ: هي كلمةٌ كانَتْ في الأصلِ بمعنى: «لا بُدَّ» و«لا مَحالةَ»، والجَرمُ: القطعُ، أي: لا قَطْعَ مِن هذا، فكَثُرَتْ وجَرَتْ على ذلك حتَّى صارَت بمعنى القَسَمِ للتَّأكيدِ الذي فيها، فلِذلكَ يُجابُ بما يُجابُ به القَسَمُ، فيُقالُ: «لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لقد أَحْسَنْتَ، ولا جَرَمَ أَنَّكَ قائمٌ»، فمَن فتحَ نظرَ إلى أصلِ «لا جَرَمَ»، فيكونُ مثلَ «لا بُدَّ أنْ تَفعلَ»، أي: مِن أنْ تَفعلَ، ومَن كسَرَ، فلِمَعنى القَسَمِ العارضِ. اهـ كلامُ الرَّضيِّ[1]، وقالَ الدَّمامينيُّ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ عندَ سِيبويهِ أنَّ «جَرَمَ» فعلٌ معناه: حقّ، و«لا»: نافيةٌ، ردٌّ على الكفرةِ، وتَحقيقُ خُسرانِهم، وقيلَ: فعلٌ بمعنى: «كَسَبَ»، و«لا»: زائدةٌ، أي: كَسَبَ لهم عَملُهم النَّدامةَ، و«أنَّ» وما في خبرِها على هذا القولِ في مَوضعِ نصبٍ، وعلى الأوَّلِ في موضعِ رفعٍ، وقيلَ:

= يـا كُـرزُ إنَّـك قـد فَـتَـكْـتَ بِـفـارِسٍ بَـطَـلٍ إذَا هـابَ الـكُـمـاةُ وجَـبَّـبُـوا

أي: فَرُّوا.

اللغة: (جرَمَت): مَعناه: (حقَّت) عند سيبَويه. (فَزارة): اسم قَبِيلة.

والمعنى: ظاهر بعد ما قدَّمناه.

الإعراب: «ولَقد»: اللام: واقعة في جواب قَسَم مُقدَّر، أي: واللهِ، أو لِلتأكيد. (قد): حرف تَحقيق. «طعَنتَ»: فعل ماضٍ وفاعِلُه. «أبَا»: مفعولُه مَنصوب. «عُيينَةَ»: مضاف إليه ممنُوع مِن الصرف لِلعَلَميَّة والتأنيث. «طَعنةً»: مفعولٌ مُطلَق منصوبٌ بـ(طعَنت). «جرَمَتْ»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «فزارةُ»: فاعلٌ. وجُملةُ (جرَمت...) في محل نصب نَعت لـ(طَعنة). «بَعدَها»: ظرف زمان مُتعلِّق بـ(جرَمَت)، و(ها): مُضاف إليه. «أنْ»: حرف مَصدرٍ ونَصب. «يَغضبُوا»: مُضارع منصوب بـ(أنْ) وعلامة نَصبه حذفُ النون، وواوُ الجماعة: فاعِل، والمصدر المؤوَّل مِن (أنْ) والفعلِ في موضِع رَفع بَدل اشتمالٍ من (فَزارة)، والتقديرُ: حقَّت فَزارةُ غضَبُهُم بعدَها.

والشاهد: في مجيء: (جرَم) بمَعنى حقَّ، ولِذا رُفع ما بعدَها على الفاعليَّة. وقال الفَرَّاء: بل الرِّواية: (جرَمت فَزارةَ) بنَصب (فَزارة)، أي: كَسبَتِ الطَّعنةُ فَزارةَ الغضبَ، أي: جرَمَت لَهُم الغضبَ، قال: وليس قولُ مَن قالَ: حقَّ لِفَزارة الغضبُ بشيء؛ لأنَّ (جرَم): (حقَّ) لم يَثبُت من لِسان العرب، ولو كان (أن يَغضَبُوا) فاعلاً بـ(جرَم) لَمَّا أُنِّث... إلخ كلامِه، وقد أجابُوا عنه.

(١) أي: مختصَراً. انظر (٤/ ٣٤٧-٣٤٨).

وتَدْخُلُ لامُ الابْتِداءِ بَعدَ «إنَّ» المَكسُورَة فَقَطْ ....

الكواكب الدرية

«لا جَرَمَ»: كلمتانِ رُكِّبَتَا وصارَتَا بمعنى: «حقًّا»، وكثيراً ما يَقتصِرُ المفسِّرونَ على ذلكَ، وقيلَ: «لا جَرَمَ» معناه: لا بُدَّ، فـ«أنَّ» الواقعةُ بعدَها[١] في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ. اهـ أي: فـ«لا جَرَمَ» على هذا القولِ بمنزلةِ «لا رَجُلَ» كما قاله العِصاميُّ، ومعناها: لا بُدَّ، و«مِن» بعدَها مُقدَّرةٌ.

(**وتَدخُلُ لامُ الابتِداءِ**) وتُسمَّى: اللَّامَ المزحلقَةَ والمُزَحْلَفَةَ؛ بالقافِ والفاءِ[٢]، قالَ الأزهريُّ وغيرُه: سُمِّيَتْ لامَ الابتداءِ لأنَّها تَدخُلُ على المُبتدأ، وسُمِّيتِ اللَّامَ المزَحْلَقَةَ والمُزَحْلَفَةَ لأنَّ أصلَ «إنَّ زيداً لَقائمٌ»: «لَإنَّ زيداً قائمٌ»، فَكرِهُوا اجتماعَ حَرفَي تَوكيدٍ، فَزَحلقُوا اللَّامَ دونَ «إنَّ»؛ لِئلَّا يَتقدَّمَ مَعمُولُها عليها، (**بَعدَ «إنَّ» المَكسُورةِ**)؛ لِتَزدادَ الجُملةُ بها تأكيداً، ويَخلُصُ[٣] المُضارعُ للحالِ إذا دَخلَتْ عليه[٤] نحوُ: «إنَّ زيداً لَيَقومُ»، (**فقَطْ**)، فلا تَدخُلُ بعدَ «أنَّ» المَفتوحةِ؛ لأنَّ[٥] وضعَ اللَّامِ المَذكورةِ لتأكيدِ الجُملةِ، و«أنَّ» المَفتوحةُ تَصيرُ الجُملةُ معها في تأويلِ مُفردٍ، فلو جامَعَتْها اللَّامُ لَزِمَ خِلافُ وَضْعِها، ولا بعدَ «ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» بإجماعٍ، ولا بعدَ «لكنَّ» على الصَّحيحِ.

أمَّا الثَّلاثةُ الأُوَلُ فلأنَّهنَّ يُغيِّرْنَ معنى الكلامِ الذي كانتِ اللَّامُ تَدخُلُ عليه، وأمَّا «لكنَّ» فإنَّ ما بعدَها مَطلوبٌ لما قبلَها، وما بعدَ لامِ الابتداءِ مُنقَطِعٌ عمَّا قبلَها، فزالَ التَّشابُهُ بينَهما. اهـ[٦]، قالَ سِيبويهِ: وإنَّما دَخلَتْ بعدَ «إنَّ» لأنَّها شَبيهةٌ بالقَسَمِ في التَّأكيدِ. اهـ[٧]، فلا تَقولُ: «لعلَّ زيداً لَقائمٌ»، وأجازَ الكوفيُّونَ دُخولَها في خبرِ «لكنَّ» المشدَّدةِ، وأنشدُوا - ولا أعرِفُ قائلَهُ[٨] -: [الطويل]

---

(١) عبارةُ الدماميني في «تَعليق الفرائد»: (وأن الواقعة بعدها مع صلتها).

(٢) في «التَّصريح»: وبَنُو تَميم يَقُولون: زُحلُوقة بالقاف، وأهلُ العالية: زُحلُوفَة بالفاء.

(٣) مُضارع (خَلَصَ)، ويجوز أن يكون بِالتشديد، أي: (ويُخَلِّصُ). (٤) أي: عند غيرِ ابنِ مالك.

(٥) مِن هنا إلى آخر التعليل من كلام الدَّماميني في «تَعليق الفرائد».

(٦) كذَا في الأصل، وسَبق التنبيه إلى أنَّ الكلامَ لِلدَّماميني وإن لم يُصرِّح بذلك.

(٧) انظر: «الكتاب» (٣/١٤٦-١٤٧).

(٨) كأنَّ فيه تلميحاً إلى ضعف الاعتماد عليه، وعِبارة السيوطي في «الاقتراح» وقد أنشَد عجُزَه فقط: هذا البيت =

. . . .

الكواكب الدرية

ولـم أَسْـلُ مُـذْ بـانَـتْ وشَـطَّ مَـزارُهـا   ولَـكِـنَّـنـي مِـن حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ[١]

قالَ ابنُ مالكٍ: ولا حُجَّةَ لهم في ذلكَ؛ لإمكانِ كونِ اللّامِ زائدةً ولا تكونُ لامَ الابتداءِ، كما زِيدَتْ في خبرِ المُبتدإِ المُجرَّدِ كقَولِ الشّاعرِ: [الرجز]

أُمُّ الـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ   تَـرْضَى مِـن الـلَّـحـمِ بِـعَـظْـمِ الـرَّقَـبَـهْ[٢]

= لا يُعرَف قائلُه ولا أولُه، ولم يُذكَر منه إلا هذا، ولم يُنشِده أحد مِمَّن وُثق في اللغة، ولا عُزي إلى مَشهور بِالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فِيه. اهـ وأصلُه لابن مالك في «شَرح التسهيل».

(١) صدرُه عِند ابن الناظِم وابنِ عَقيل:

يَـلُـومُـونَـنِـي فـي حُـبِّ لـيـلَـى عَـواذِلِـي

اللغة: (أسلُ): مِن السُّلوان ومعناه: أفرَح وتَطِبْ نفسي. (بانَت): فارَقت وذهَبَت. (شَطَّ): بَعُد. (مَزارُها): اسم مكان من الزِّيارة. و(العَميد) وكذلك المَعمُود: مِن عَمِدَه العِشقُ: إذا هَدَّه، ويُقال: العَمِيد: مَن انكسر قَلبُه بِالمَودَّة، ويُروى: (لَكَمِيد) مِن الكَمَد وهو الحُزن.

المعنى: ولم تَطِب نفسِي منذُ فارقَتني مَحبوبَتي وانقَطَعت عَنِّي وبعُد مكانُ زيارتِها، وهو الموضعُ الذي أقامَت فيه وجاوَرَت به حيًّا غيرَ حيِّي، ولكنني مع ذلك ما زلتُ أحبُّها بل وهدَّني حبُّها هدًّا.

الإعراب: «لم»: حرف جزم ونفي وقَلب. «أسلُ»: مضارع مجزوم بها، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواو، وفاعلُه: أنا. «مُذ»: ظرف زمان مبنيٌّ في محلِّ نصب متعلق بـ(أسلُ). «بانَت»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: هي أي: محبوبتُه. وجُملة (بانَت) في محل جر بإضافة (مُذ) إليها، وقيل: المضاف إليه زمنٌ محذوف مضافٌ إلى الجملة المذكورة. الواو: عاطفة للجُمَل. «شَطَّ»: فعل ماضٍ. «مَزارُها»: فاعله ومضافٌ إليه. «ولكنَّني»: الواو: حرف عَطف، (لكنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل يُفيد الاستدراك، والنون: لِلوقاية، والياء: اسمُه في محل نَصب. «مِن حُبِّها»: جار ومجرور متعلِّق بـ(عَميد) الآتي، و(ها): مُضاف إليه. «لَعَميد»: اللام: لِلابتِداء، (عميدُ): خبرُ (لكنَّ) مَرفوع.

والشاهد: في قَولِه: (ولكنَّني مِن حُبها لَعميد)؛ حيث دَخلت لامُ الابتداء على خبرِ (لكنَّ) على رأيِ الكوفيِّين، والبَصريون يَمنعونَه ويُؤوِّلون البيتَ على فرضِ ثُبوتِه بأنَّ اللام زائدة، أو أنَّ الأصلَ: لَكِنْ أنا، فحُذفت الهمزةُ وأُدغِمَت النون في النُّون، وقال بعضُهم: الأصلُ: لكنْ إنَّني، فحُذف منه.

(٢) انظر: «شَرح التسهيل» (٢/ ٢٩-٣٠).

والبيت: يُنسب لرُؤبة، ولعَنترة بن عَرُوس وهو الأصحُ.

اللغة: (أُم الحُلَيس): كُنيةُ الأتان في الأصل، أطلَقها الراجز على تلك المرأة، و(الحُلَيس): تصغيرُ (حِلس) وهو كساء رَقيق يُوضَع على ظهر الدابة تَحت البَردعة. (شَهرَبة): كبيرَة طاعِنةٌ في السِّن. (مِن اللحم) أي: بدلَ اللحم. =

. . . .

الكواكب الدرية

وأجازَ المبرِّدُ دُخولَها في خبرِ «أنَّ» المَفتوحةِ، وقرأَ سَعيدُ بنُ جُبيرٍ: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتحِ الهمزةِ، قالَ الرَّضيُّ: وقُرِئَ في الشَّواذِّ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢] بِالفتحِ، وتَتَخَرَّجُ أيضاً على زيادةِ اللَّامِ، قالَ الزَّمخشرِيُّ: وممَّا يُروَى مِن جَراءةِ[1] الحَجَّاجِ على اللهِ أنَّ لِسانَهُ سَبَقَ به في مَقطعِ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إلى فتحةِ «إنَّ»، فأَسقطَ اللَّامَ[2]. اهـ[3]، قالَ هُطَيل: قد اشتهرَ الحَجَّاجُ بعِظَمِ الجَراءةِ على اللهِ، وكانَ له مِن الاحتراسِ عن اللَّحنِ وشَناعتِهِ ما رُبَّما حمَلَهُ على ما لا يَفعَلُهُ مُسلِمٌ. اهـ، وقالَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»: ورُبما دَخلَتْ على خبرِ «كانَ» الواقعةِ خبراً لـ«إنَّ»، قالَ الدَّمامينيُّ في «شَرحِهِ»:

= **المعنى:** أمُّ الحُلَيس امرأةٌ كبيرةٌ طاعنةٌ في السِّن، أفناها الزَّمانُ وأضعفَها، تَرضَى من اللَّحم بلحمِ عظمِ الرَّقبة لِسُهولتِه في المَضغ، أو تَرضى بعظمِها بدلاً عنه، أي: بمَرقتِه لأنها لا تَقدرُ على شراء اللحم لِفَقرِها، أو تَقدرُ ولكنْ لا يُمكنها مَضغه وإن كان لَيِّناً.

الإعراب: «أُم»: مُبتدأ مُضاف، و«الحُلَيس»: مُضاف إليه. «لَعَجوزٌ»: اللام: زائِدة. (عجوزٌ): خبرُ المبتدأ. «شَهربَه»: صفة أُولى لـ(عَجوز) مَرفوعة، وسُكِّن للشِّعر. «تَرضى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة للتعذر؛ وفاعله: مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. والجُملة في محل رفع صفة ثانية لـ(عَجوز)، أو هي خبرٌ بعد خبر، «مِن اللحم»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَرضى)، «بِعَظم»: مُتعلق بـ(تَرضى) أيضاً، و(عظمِ) مُضاف، و«الرَّقبه»: مُضاف إليه مَجرور وسُكن للشِّعر.

والشاهد: في قَولِه: (لَعَجوزٌ)؛ حيث زيدَت اللام فيه على خلاف القياس؛ لأنَّ حقَّها أن تدخُل على المبتَدأ لا على الخبر. وحَمَله بعضُهم على الضَّرورة، وقال آخرُون: التَّقدير: لهي عَجُوز، فاللَّامُ داخِلة على مُبتدأ مُقدَّر، و(عَجوزٌ) خبرُه، وقيل: دخلت اللام على توهُّم وجود (إنَّ) قبلَها، فكأنه قيل: إنَّ أُمَّ الحُلَيس.

(١) يقال: (جَراءة) و(جُرأة) بمعنًى، وهي الشَّجاعة والإقدام على الشيء والهجومُ عليه من غير رَوِيَّة ولا تَوقُّف.

(٢) أي: هرباً من اللَّحن، وعبارة ابن خالَوَيه في «إعراب ثلاثين سورة»: وقَرأ الحَجاج على المِنبَر ـ وكان فصيحاً ـ (أنَّ ربَّهم)... ففرَّ من اللَّحن عند الناس، ولم يُبالِ بتَغيير كتاب الله لِجُرأته على الله وفُجُوره. اهـ باختصار، وفي «البَيضاوي»: وقُرِئ (أنَّ) و(خبيرٌ) بِلا لام. اهـ قال الشِّهاب: لأنه مع وُجود اللام عُلِّق فِعل القَلب عنها فكُسِرت، فإذَا سَقطت لم تُعلَّق عنه، وهذه القراءةُ قراءةُ أبي السَّمال والضَّحَّاك وابن مُزاحم، وهي التي قرَأ بها الحجَّاج، فما قيل: إنه لِجَراءته على كلام الله لمَّا فتَح الهمزة أسقَط اللام مِن غير عِلمٍ له بالقراءة، تحامُل لا حاجةَ لنا بمِثله، ولا يَلزم من عَدم تكفير الحَجَّاج أن تُعَطَّل جَهنمُ وتَخرَب. اهـ فتأمل!

(٣) «المفصَّل» (ص٢٩٩).

على أَربعَةِ أَشْياءَ: على خَبَرِها بِشَرطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّراً مُثْبَتاً، ....

الكواكب الدرية

كقَولِ أمِّ حَبيبةَ رضي الله عنها: «إنِّي كُنتُ عن هذا لَغَنِيَّةٌ»، كذَا هو في بَعضِ نُسَخِ «البُخاريِّ»(١)، واعتَمدَهُ المصنِّفُ في إثباتِ هذا الحكمِ على عادتِهِ في الاستِدلالِ بالآثارِ، وسَيَجيءُ فيه كلامٌ في بابِ الفاعلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى. اهـ، وقد صوَّبَ في بابِ الفاعلِ صَنِيعَ ابنِ مالكٍ في استِدلالِهِ بالأحاديثِ النَّبويَّةِ على إثباتِ الأحكامِ النَّحويَّةِ، قالَ: لأنَّ اليَقينَ ليس بمطلوبٍ في هذا البابِ، فالظَّنُّ في ذلكَ كافٍ، ويَغلبُ على الظَّنِّ أنَّ ذلك المَنقولَ المحتَجَّ به لم يُبَدَّلْ؛ لأنَّ الأصلَ عَدمُ التَّبديلِ... إلى آخِرِ ما ذكرَهُ رَحمه اللهُ تعالى.

(على) واحدٍ مِن (أَربعَةِ أشياءَ):

الأَوَّلُ: (على خبرِها بِشَرطِ كَونِهِ مُؤخَّراً) عن الاسمِ، فلو قُدِّمَ نحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] لم تَدْخُلْهُ اللَّامُ؛ لئلَّا يَتوالى حرفَا تَوكيدٍ، (مُثبَتًا)، فلو كانَ مع تَأخُّرِه مَنفيًا نحوُ: «إنَّ زيداً لم يَقُمْ» لم تَدخُلْ عليه؛ لئلَّا يُجمَعَ بينَ مُتَماثلَينِ في نحوِ: «لم، ولنْ، ولا، ولمَّا»، وحُملَ الباقي عليه، وشذَّ قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

وأَعْـلَـمُ إنَّ تَـسـلِـيـمـاً وتَـرْكـاً ... لَـلَا مُـتَـشـابِـهـانِ ولا سَـواءُ(٢)

ولا فرقَ بينَ كونِ الخبرِ ظرفاً نحوُ: «إنَّ زيداً لَعِندَكَ»، أو جارًّا ومَجروراً نحوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، أو جُملةً اسمِيَّةً نحوُ: «إنَّ زيداً لَأبوهُ قائمٌ»، أو فِعليَّةً مصدَّرةً

---

(١) انظر: الحديث (١٢٨٠).

(٢) **البيت**: لأبي حِزام غالِب بن الحارث العُكلي.

اللغة: (تسليماً): أراد به التسليمَ على الناس، أو تسليمَ الأمور إلى ذَويها. (وتركاً) أي: لِلتسليم بأحدِ معنَيَيه. (سَواء) أي: مُتساوِيان، وهو في الأصل مَصدر بمعنى المُساواة، فلِذَلك صحَّ وُقوعه خبراً عن اثنَين.

المعنى: أعلَم وأجزِم أن التسليمَ على النَّاس - أو تسليمَ الأمر لَكُم - وتركَه ليسَا مُتساوِيَين ولا قَريبَين مِن السواء. وكان حَقُّه أن يقولَ: (لَلا سَواء ولا مُتَشابهان)، ولكنَّه اضطُرَّ فقدَّم وأخَّر.

الإعراب: «أعلَم»: فعل مضارع فاعلُه مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا. «إنَّ»: حرف مُشبه بالفعل. «تسليماً»: اسمُه منصوب. «وتركاً»: معطوف عليه. «لَلا»: اللام: مُزحلَقة أو زائدة، (لا) نافِية مُهمَلة، «مُتشابهان»: خبرُ (إنَّ) مرفوع. الواو: عاطفة، «لا»: نافِية. «سَواءُ»: مَعطوفٌ على (متشابهانِ). وجملة (إن تسليماً ...) سدَّت مَسدَّ مَفعولَي (أعلَم) في مَحلِّ نَصب.

والشاهد: قولُه: (لَلا متشابهان)؛ حيث أدخل اللام على الخَبر المَنفي، وهذا شاذ.

نَحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، **وعلى اسْمِها** بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾ [آل عمران: ١٣]، **وعلى ضَمِيرِ الفَصْلِ** ....

الكواكب الدرية ________________

بمُضارعٍ نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النحل: ١٢٤]، أو بماضٍ غيرِ متصرِّفٍ نحوُ: «إنَّ زيداً لَعسى أنْ يَقومَ»، أو بماضٍ متصرِّفٍ مَقرونٍ بـ«قد» نحوُ: «إنَّ زيداً لقد سَما»، أو اسماً مُفرداً (**نَحوُ**: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلۡعِقَابِۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «رَبَّ»: اسمُها، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، اللّامُ: لامُ الابتداءِ، «سَرِيعُ»: خبرُها، و﴿ٱلۡعِقَابِۖ﴾: مُضافٌ إليه، وباقيهِ ظاهرٌ.

(**و**) **الثّاني**: (**على اسمِها**) أي: على اسمِ «إنَّ» المَكسورةِ، (**بِشَرطِ أنْ يَتأَخَّرَ**) أي: الاسمُ؛ إمَّا (**عنِ الخَبرِ**) الذي هو ظرفٌ أو جارٌّ ومَجرورٌ، (**نَحوُ**: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُها مقدَّمٌ، واللّامُ: لامُ الابتداءِ، و«عِبرةً»: اسمُها مؤخَّرٌ، ونحوُ: «إنَّ عندَك لَزيداً».

وإمَّا أنْ يَتأخَّرَ عن مَعمولِ الخبرِ إذا كانَ المَعمولُ ظرفاً، نحوُ: «إنَّ عندَك لَزيداً مُقيمٌ»، أو جارًّا ومَجروراً نحوُ: «إنَّ في الدّارِ لزيداً جالسٌ».

وما ذكرَ مِن جوازِ تقديمِ مَعمولِ خبرِ «إنَّ» على اسمِها إذا كانَ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً، هو الذي اختارَهُ ابنُ هشامٍ وتَبِعَهُ الفاكِهيُّ، ومنعَهُ ابنُ عَقيلٍ، وحَكَى عن بَعضِهم أنَّه أجازَهُ. قالَ الفاكهيُّ: وإنَّما اشتُرِطَ ذلك ـ أي: تَأخُّرُ الاسمِ إذا دخلَتْ عليه اللّامُ ـ لئلّا يُجمَعَ بينَ حرفَي توكيدٍ. اهـ[1]

(**و**) **الثّالثُ**: (**على ضَميرِ الفَصْلِ**)، وهو لفظٌ بِصيغةِ الضَّميرِ المَرفوعِ المنفصلِ يَقَعُ بينَ المُبتدإِ والخبرِ، أو بينَ ما أصلُهما ذلك، وأجازَ الأَخفشُ والمدنيُّونَ[2] وُقوعَهُ بينَ الحالِ

---

(١) «الفواكه» (ص٢٦١).

(٢) أخذَه من قَولِ سيبويه: (وأمّا أهل المدينة فيُنزلون (هو) ههنا بِمَنزلته بين المعرفتَين، ويَجعلونها فصلاً في هذا الموضِع.. إلخ)، ومَن تتبَّع كلامَه علِم أن مقصودَه بهم قُرّاؤُها ولو كانُوا من غير العشرة، كعبد الملك بنِ مروانَ ههنا، وليس المراد أنهم من أهل المدينة فلا يُؤخذ منهم بخلافِ أهل البَدو، وإن تبادَر مثلُ هذا المعنى إلى الأفهام.

. . . .

الكواكب الدرية

وصاحبِها، وقُرِئَ شُذوذاً[١]: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] بنصبِ (أَطْهَرَ)[٢]؛ وأجازَ الفرَّاءُ وُقوعَهُ في أوَّلِ الكلامِ، وجعلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

سُمِّيَ بِذلك لِفَصلِهِ الخبرَ عن احتمالِهِ الصِّفةَ، وذلك فِيما صلَحَ لهما، ثُمَّ اتُّسعَ فيه فدخلَ فيما لا لَبْسَ فيه، وأكثرُ الكوفِيِّينَ تُسمِّيهِ: (عِماداً)؛ لأنَّه يُعتَمَدُ عليه في مَعرفةِ الخبرِ مِن غَيرِه، ولأنَّ الكلامَ يَعتَمِدُ عليه، أي: يَتقوَّى به، وبعضُ الكوفيِّينَ يُسمِّيهِ: (دُعامة) بضمِّ الدَّالِ[٣]؛ لأنَّه يَدعَمُ الكلامَ أي: يُقوِّيهِ.

ويُشترَطُ فيه كونُه بصفةِ المَرفوعِ، فيَمتنِعُ «كُنتَ إيَّاهُ الفاضلَ» بصيغةِ الضَّميرِ المَنصوبِ، وكونُه مُطابقاً لما قبلَهُ إفراداً وتَذكيراً وتكلُّماً وفُروعَها، فيَمتنِعُ «كانَ زيدٌ هي القائمةَ جارِيَتُهُ»، خِلافاً لِلكسائيِّ.

ويُشترَطُ فيما قبلَهُ كونُه مُبتدأً في الأصلِ، وكونُه مَعرفةً، خلافاً لجماعةٍ أجازُوا كونَهُ نكرةً نحوُ: «ليس رَجلاً هو القائمُ»؛ وفِيما بعدَه كونُه خبراً لمُبتدإٍ ولو في الأصلِ، وكونُه اسماً مَعرفةً، أو كالمعرفةِ في عدمِ قَبولِ «أل» كاسمِ التَّفضيلِ في نحوِ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩].

وأجازَ جماعةٌ كونَهُ مُضارعاً[٤]، وجَعلُوا منه قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، والسُّهيليُّ كونَهُ ماضياً، وبَعضُ الكوفيِّينَ وُقوعَهُ بينَ نكرتَينِ مُطلقاً، وأهلُ المدينةِ[٥] والجُزوليُّ وُقوعَهُ بينَ نكرتَينِ قريبتَينِ مِن المعرفةِ[٦] كـ«ما ظَنَنتُ أحداً هو خيراً منكَ».

---

(١) قرأ بذلك جماعة منهم سَعيد بن جُبير وعيسى الثقفي وابن أبي إسحق.

(٢) وفيها تخريجٌ آخرُ صَحيح، وهو أن يكونَ (هنَّ) مبتدأ خبرُه (لكم)، و(أطهَرَ) حالاً، والعامل فيه المُضمَر، أو (لكم) لِما فيه من مَعنى الاستِقرار.

(٣) الصواب: (دِعامة) بكسرها.

(٤) إلحاقاً بالاسم لتشابُهِهما.

(٥) تقدَّم بيانُ المقصود بهم.

(٦) أي: في امتناع دخول (أل) عليهما.

نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ....

الكواكب الدرية

ومِن فَوائدِ ضَميرِ الفصلِ: الإعلامُ مِن أوَّلِ الأمرِ بأنَّ ما بعدَه خبرٌ لا تابعٌ؛ والاختِصاصُ، أي: الحَصرُ، كذا قالَه السُّهيليُّ وجمعٌ؛ والتَّأكيد، فلا يُقالُ: «زيدٌ نفسُهُ هو الفاضِلُ»[١].

(نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ﴿هَٰذَا﴾: الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبِ اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «هو»: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، و﴿ٱلۡقَصَصُ﴾: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱلۡحَقُّ﴾: نعتٌ لـ﴿ٱلۡقَصَصُ﴾.

وما ذكَرتُه مِن أنَّ ضميرَ الفصلِ لا موضعَ له مِن الإعرابِ هو الأَصحُّ، فهو بمثابةِ كافِ الخِطابِ، ومِن النَّحويِّينَ مَن يَقولُ بأنَّه بدلٌ، ومنهم مَن يقولُ بأنَّه تَأكيدٌ لما قبلَهُ، ولا يَلزَمُ اختِلافُه باختِلافِ المتبوعِ؛ إذ ذاكَ في التَّأكيدِ بالظَّاهرِ، وأمَّا التَّأكيدُ بالضَّميرِ فلا يُشترَطُ فيه ذلك، فإنَّك تَقولُ: «مررتُ بكَ أنتَ، ومرَرتُ بِه هو، ومرَرتَ بِنا نحنُ»، ونحوَ ذلك بِتأكيدِ المَجرورِ بالمَرفوعِ، فكذَا تقولُ: «إنَّ زيداً هو المنطَلِقُ، وظَنَنتُ زيداً هو الفاضلَ».

وبعضُ العربِ يَجعلُهُ مُبتدأً، وما بعدَه خَبرُه، والمَجموعُ خبرٌ عن المُبتدإِ الأَوَّلِ[٢]، وقُرِئَ في غيرِ السَّبعةِ: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٩] برَفعِ (أقلُّ)، ولا يَخفى أنَّه قد يَحتمِلُ بعضَ هذه الأعاريبِ في بعضِ المواضعِ دونَ بعضٍ، فيَحتملُ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩]: الفصلَ والتَّأكيدَ والبَدَلَ[٣]، دُونَ الابتداءِ؛ لانتِصابِ ما بَعدَه، وفي ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٦]: الفصلَ والابتداءَ، دونَ التَّأكيدِ والبَدلِ؛ لِدُخولِ اللَّامِ، وفي نحوِ: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢] بِالنَّصبِ[٤]: الفصلَ والبدلَ، دُونَ الابتداءِ؛

---

(١) أي: لِحصول التوكيد فيه بالأوَّل وهو (نَفسُه).

(٢) قال سيبَويه (٢/ ٣٩٢): بلَغنا أن رؤبةَ كان يقول: (أظنُّ زيداً هو خيرٌ مِنك).

(٣) في «المغني»: ووَهم أبو البقاء فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ كَونَه بدلاً مِن الضَّمير المَنصوب. اهـ

(٤) بيانٌ لِلواقع على الأظهَر؛ إذ قراءةُ الجمهور على ذلك، وقُرِئ شُذوذاً بالرفع لكنْ قلَّما يُلتفَت إلى ذلك، حتَّى =

وعلَى مَعمُولِ الخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ على الخَبَرِ، نَحوُ: «إنَّ زَيداً لَعَمْراً ضارِبٌ».

وَتَتَّصِلُ «ما» الزَّائِدةُ بِهَذِهِ الأَحرُفِ ....

لانتِصابِ ما بعدَه، ودونَ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ لا يُؤكَّدُ بالمضمَرِ[1]، ولا العَكسُ، وفي نحوِ: «زيدٌ هو العالمُ، وإنَّ عَمراً هو القائمُ»: الفصلَ والابتِداءَ والبدلَ، دُونَ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يُؤكِّدُ الظَّاهرَ، وفي «أنتَ أنتَ الفاضلُ»، ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]: الفَصلَ والتَّأكيدَ والبَدلَ والابتداءَ، وقِسْ على هذا تُصِبْ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(و) **الرَّابعُ** ممَّا يَدخُلُ عليهِ لامُ الابتداءِ: (**على مَعمُولِ الخَبَرِ بِشَرطِ تَقَدُّمِهِ على الخَبَرِ، نَحوُ: «إنَّ زَيداً لَعَمراً ضارِبٌ»**)، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عَمراً»: مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ«ضارب»، و«ضاربٌ»: خبرُ «إنَّ»، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو.

فلو تَأخَّرَ عن الخبرِ لم يَجُزْ دُخولُها عليه، نحوُ: «إنَّ زيداً جالسٌ لَفي الدَّارِ»، ولا[2] «إنَّ زيداً آكلٌ لَطعامَكَ»؛ لئلَّا تتأخَّرَ عن جُزأَي الكلامِ؛ إذ حقُّها التَّقديمُ لِكَونِها للابتداءِ، لكنْ لِكراهةِ الجمعِ بينها وبينَ «أنَّ» ـ لِكَونِهما مُتَّفقَتينِ في معنى التَّأكيدِ ـ أَخَّرُوها عنها.

ويُشترَطُ أنْ لا يَكونَ المَعمولُ المتقدِّمُ حالاً، فلا يَجوزُ «إنَّ زيداً لراكباً يَأتيكَ»؛ وأنْ لا يَكونَ الخبرُ ممَّا لا يَصلحُ لدُخولِ اللَّامِ عليه، كالفعلِ الماضي، فلا يجوزُ «إنَّ عَمراً لخالداً ضَرَبَ»، ولا «إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكلَ»، خِلافاً لِلأَخفَشِ.

(**وتَتَّصِلُ «ما»**) الحرفيَّةُ (**الزَّائِدةُ**) وتُسمَّى: «ما» الكافَّةَ؛ لِكفِّها ما اتَّصلَتْ به عن العملِ، ولو عبَّرَ المصنِّفُ بـ(الكافَّةِ) بدلَ الزَّائدةِ لكانَ أَولى؛ لأنَّ مَن يُجوِّزُ عملَ هذه الحروفِ عندَ اتِّصالِها بها يُسمِّيها في حالِ إعمالِها: زائدةً، وعندَ إلغائِها يُسمِّيها: كافَّةً، (**بِهَذِهِ الأَحرُفِ**)

= إن الزَّجاجَ قال: لا أعلَم أحداً قرأ بها، ولا اختلافَ بين النحويِّين في إجازتِها، لكن القِراءة سنَّة لا يُقرأ فيها إلا بقراءة مَرويَّة.

(١) أي: لِكَونه دُون المضمَر تعريفاً، فلا يَكُونُ تكمِلةً له.

(٢) عطف على تَوهم نفيِ القول أو الجواز قبله، كأنه قال: فلا تقول ـ أو فلا يجوز ـ كذا ولا... إلخ، وعلى هذا الثاني كلامُه الآتي. والوجهُ ههنا العَطف بالواو وحدها.

فَيَبْطُلُ عَمَلُها، نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ....

الكواكب الدرية

أي: السِّتَّةِ المتقدِّمةِ، (فَيبطُلُ عملُها)، فلا تَنصِبُ الاسمَ ولا تَرفَعُ الخبرَ؛ لأنَّ بدخولِ «ما» هذه زالَ اختِصاصُ الأحرُفِ المَذكورةِ بالجُمَلِ الاسمِيَّةِ، وتهيَّأَتْ للدُّخولِ على الجُملِ الفِعليَّةِ، ولِذا تُسمَّى «ما» هذه أيضاً: (المهيِّئةَ)؛ لأنَّها هيَّأَتْ هذه الحروفَ لِلدُّخولِ على الأفعالِ، وهي لا تَدخُلُ عليها، فلمَّا دَخلَتْ عليها خَرجَتْ عن شَبَهِ الفعلِ الذي هو بناءُ آخِرِهِ على الفتحِ، واتِّصالُ الضَّمائرِ بها كاتِّصالِها بالفِعل، ولِذَلك ابْتُدِئَ بعدَها الكلامُ، وصحَّ مَجيءُ الجُملتينِ بعدَها ـ الاسمِيَّةِ، والفِعليَّةِ ـ كما سَيُمَثِّلُ به المصنِّفُ: (نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾)، هذا مثالٌ لإهمالِ «إنَّ» المَكسورةِ ودُخُولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ بطلَ عملُها، «ما»: كافَّةٌ، ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ، ﴿إِلَٰهٌ﴾: خبرٌ، ﴿وَٰحِدٌ﴾: نعتٌ.

وتُفيدُ «إنَّ» مع «ما» إذا كانَتْ كافَّةً ما يُفِيدُه النَّفيُ والإثباتُ، فإذا قُلتَ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ» فمَعناه: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، بِخلافِ ما لو كانَتْ زائدةً، فإنَّ قولَكَ: «إنَّما زيداً عالمٌ» بنصبِ «زيدٍ» لا يُفيدُ الحَصرَ. (و) نحوُ: (﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾)، هذا مثالٌ لدخولِ «إنَّ» المَكسورةِ بعدَ إهمالِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ، وإعرابُه: ﴿قُلْ﴾: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، ﴿يُوحَىٰٓ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، و﴿إِلَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿يُوحَىٰٓ﴾، ونائبُ الفاعلِ المصدرُ المنسبِكُ مِن قولِهِ: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، والتَّقديرُ: قُلْ إنَّما يُوحى إليَّ وَحدانيَّةُ الإلهِ، أي: لا تَعدُّدُهُ، فالحَصرُ نِسبيٌّ[1]، واستُفيدَ مِن هذا أنَّ «ما» الكافَّةَ إذا دَخلَتْ على «أنَّ» المَفتوحةِ لا تُخرِجُها عن المصدريَّةِ، نبَّهَ عليه أبو البَقاءِ وغيرُه، (و) نحوُ: (﴿أَنَّمَآ﴾) بفَتحِ الهمزةِ (﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾)، هذا مثالٌ لإهمالِ «أنَّ» المَفتوحةِ ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«ما»:

---

(١) أي: فلا يقال: يَلزمُ منه أنَّه لم يُوحَ إلى الرسول شيءٌ إلا التوحيد، ومَعلومٌ أن ذلك فاسِد.

و«كَأنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَكِنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَعَلَّما زَيدٌ قائِمٌ»، . . . .

الكواكب الدرية

كافَّةٌ، و«إلهُ»: مُبتدأٌ، والكافُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿إِلَٰهٌ﴾: خبرُ المُبتدأ، و﴿وَٰحِدٌ﴾: صفةٌ؛ ومِثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، (و) نحوُ: («كأنَّما زَيدٌ قائمٌ»)، هذا مِثالٌ لإهمالِ «كأنَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، «زيدٌ قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرُه، ومثالُ دخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، (و) نحوُ: (**«لَكنَّما زَيدٌ قائمٌ»**)، هذا مِثالٌ لإهمالِ «لكنَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «لكنَّ»: حرفُ استِدراكٍ ونصبٍ، «ما»: كافَّةٌ، «زيدٌ قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرُه، ومثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

ولَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَد يُدْرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالِي(١)

(و) نحوُ: (**«لَعلَّما زَيدٌ قائمٌ»**)، هذا مثالٌ لإهمالِ «لعلَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، ومِثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) **قائله**: امرؤ القيس صاحبُ المعلَّقة، وقبلَه:

ولَو أنَّ ما أسعَى لِأدنَى مَعِيشَةٍ ... كَفانِي - ولَم أطلُبْ - قَلِيلٌ مِن المالِ

اللغة: (مُؤثَّل): مُؤصَّل، وقيل: قَديم.

المعنى: لو كُنتُ أسعى في هذه الدُّنيا لأقلِّ مَعيشة من الأكل والشُّرب واللِّباس وغير ذلك، كَفاني القليلُ من المال ولم أطلُب الكثير منه، ولكنَّني أسعى لأجل مَجدٍ قَديم مؤصل، وقد يُدرِك هذا المَجدَ أمثالي من أبناءِ المُلوك وأهلِ السِّيادة والرِّياسة.

الإعراب: «لَكنَّما»: كافَّة ومَكفوفة. «أسعَى»: فعل مُضارع مَرفوع، والفاعل: أنا. «لِمَجد»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ(أسعَى). «مُؤثَّل»: صِفة (مَجدٍ). الواو: لِلاستِئناف أو حاليَّة. «قد»: حرفُ تكثير على الأظهَر. «يُدرِكُ»: فعل مُضارع. «المجدَ»: مفعولُه. «المؤثَّلَ»: صِفة (المجدَ). «أمثالي»: فاعلُ (يُدرك)، والياء: في محل جر مُضاف إليه، وجملة (قد يدرك . . . إلخ) في محلِّ نَصب حالٌ من فاعِل (أسعى) على الوجهِ الثاني للواو.

والشاهد: في قَوله: «ولكنَّما أسعى»؛ إذ فيه دُخول لكنَّ على الجملة الفعليَّة بعد أن كانت مختصَّةً بالجملة الاسميَّة، وذلك لاقترانِها بـ(ما) الزائدةِ الكافَّة لها عن العمل. على أنه يَجوز في (ما) التي في البيت أن تكونَ مصدريَّة، فيكونَ التقدير: ولكنَّ سَعيي لمجدٍ، ولا شاهدَ في البيتِ حينئذٍ.

إلَّا «لَيتَ» فيَجوزُ فِيها الإعْمالُ والإهْمالُ، نَحوُ: «لَيتما زَيداً قائِمٌ» بِنَصْبِ «زَيدٍ» ورَفعِهِ.

الكواكب الدرية

أَعِـدْ نَـظـراً يـا عَـبـدَ قَـيْـسٍ لَـعَـلَّـمـا أَضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا[1]

(إلَّا «لَيتَ») فإنَّها مُستَثناةٌ مِن قولِهِ: (وتَتَّصلُ «ما» الزَّائدةُ بهذه الأَحرُفِ فيَبطلُ عملُها)، (فيَجُوزُ فِيها الإعمالُ) عندَ دُخولِ «ما» الزَّائدةِ عليها؛ لأنَّها مع دُخولِها عليها باقِيَةٌ على اختِصاصِها بالأسماءِ، فلا يَقعُ بعدَها الفِعلُ خِلافاً لابنِ أبي الرَّبيعِ[2]؛ (و) يَجوزُ فيها (الإهمالُ) إلحاقاً لَها بأَخواتِها، (نَحوُ: «لَيْتَمَا زَيداً قائمٌ» بِنَصبِ «زَيدٍ») على أنَّه اسمُ «ليتَ»، و«ما»: زائدةٌ لا كافَّةٌ، و«قائمٌ»: خبرُها، (ورَفعِهِ) على أنَّ «ما» كافَّةٌ، و«زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، وقد رُوِيَ بنَصبِ «الحَمامِ» ورَفعِهِ قولُ النَّابغةِ في الزَّرقاءِ: [البسيط]

واحْكُمْ كحُكْمِ فَتاةِ الحيِّ إذ نَظَرَتْ إلـى حَـمَـامٍ شِـراعٍ وارِدِ الـثَّـمَـدِ

---

(١) البيت: لِلفَرزدق، مِن كَلمة له يَهجُو فيها جريراً ويُنَدِّد بعَبد قيس، وهو رجلٌ من عَديٍّ بن جندب بن العَنبر، وكان جريرٌ قد ذكرَه في قَصِيدة له يَفتَخِر فيها. لكن رِواية «الدِّيوان»: (فربَّما أضاءت)، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

اللغة: (لَعلَّ): كلمةٌ مَعناها: الطَّمَع والإشفاق، وفيها لغاتٌ. (أضاءت): أنارَت.

المعنى: اختُلف فيه؛ فقيل: مَعناه: أَعِدْ نظرَكَ فلَعلَّكَ تَرى العَيرَ المربوطَ من ضِياءِ النارِ، فتَسرِقُهُ. وقيل ـ كما في بَعض شُروح «الكافيَة» ـ: المعنى أنهم أهلُ ذِلَّة وضَعف، لا يأمَنون مَن نَظر فيهم ليلاً، فقيَّدوا الحمارَ وقَلَّلوا لهبَ النار، ولِضَعف النار قال: أعِد نظراً يا عبدَ قيس؛ فقد وَصَفهم بالجُبن والبُخل؛ أمَّا الجُبن فبِتَقييدِ حِمارهم لئلَّا يُسرقَ، ولو كانُوا أهلَ صَوْلة لَما أقدَم السارقُ عليهم، وأمَّا البُخل فبِإضعاف لَهب النار لِئَلَّا يَعْلُوَ فيَراه الضيفُ فيَقصدَه. اهـ وقيل: أراد أنَّهم أصحابُ حَمير لا خُيُول. وقيل: إنَّما يَتهكَّم بعبد القيس ويُنَدِّد به، ويَهجُوه أفحشَ هِجاء وأرذَله وأقبَحه؛ إذ يَرمِيه بإتيان الحُمُر.

الإعراب: «أَعِد»: فِعل أمر، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ. «نَظراً»: مفعول به. «يا»: حرف نِداء. «عبدَ»: مُنادى مُضاف مَنصوب، «قيسٍ»: مُضاف إليه. «لَعلَّما»: (لعل): حرفُ تَرجٍّ ونصب، و(ما): كافَّة. «أضاءَت»: فِعل ماضٍ وتاء التَّأنيث. «لك»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أضاءَ). «النارُ»: فاعل (أضاءَ). «الحمارَ»: مفعولُ (أضاءَ). «المقيَّدَا»: نَعت له مَنصوب مثلَه، والألفُ لِلإطلاق.

والشاهد فيه: دُخول (لعلَّ) على الجملةِ الفعليَّة بعد أن اتَّصلت بها (ما) الزائدةُ، فكَفَّتها عن العمل وأزالَت اختِصاصها بالاسميَّة.

(٢) هو عُبَيدُ الله بن أحمدَ بنِ عُبَيد الله، ابن أبي الرَّبيع القُرَشي الإشبِيليُّ، إمامُ النَّحو في زَمانه، مِن أهل إشبِيلِية (بالأندلس)، انتقل لما استَولى عليها الفِرنج إلى سبتَةَ، من كُتبه «شرح كتاب سِيبَويه» و«شَرح الجُمَل» عَشر مُجلَّدات، و«الإفصاح في شَرح الإيضاح». تُوفي في (٦٨٨هـ). «الأعلام» (٤/ ١٩١).

الكواكب الدرية

يَحُفُّهُ جانِبَا نِيقٍ وتُتْبِعُهُ ... مِثلَ الزُّجاجةِ لم تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ
قالَتْ: ألَا لَيتَمَا هذا الحَمامُ لَنا ... إلى حَمامَتِنا أو نِصفُهُ فَقَدِ
فحَسَّبُوهُ فألْفَوْهُ كما حَسَبَتْ ... تِسعاً وتِسعِينَ[١] لم تَنقُصْ ولم تَزِدِ
فكَمَّلَتْ مِائةً فِيها حَمامَتُها ... وأسرَعَتْ حِسْبةً في ذَلك العَدَدِ[٢]

(١) في بعض الكُتُب ـ كـ«حاشيَة السُّجاعي على شَرح القطر» ـ: (ستًا وستينَ)، والمرادُ حينئذٍ عددُ الحَمام الطائر دُون نِصفِه المُتمَنَّى، وعلى ما هُنا المرادُ مَجموعُهما.

(٢) **الأبيات** لِلنابغة كما قال الشارح، والمرادُ به الذُّبياني، يقولُها مُعتذِراً للنُّعمان بن المُنذر، ويُغرِيه بالحُكم فيه كما حَكَمت الفتاةُ المذكُورةُ، وهي زَرقاءُ اليَمامة التي يُضرَب بِها المَثَلُ في حِدَّة النَّظر، قيل: كانت تُبصِر من مَسيرةِ ثَلاثة أيام، وقِصَّتُها: أنَّها كانَت لها قَطاةٌ، فمَرَّ بها سِربٌ مِن القَطا بينَ جَبَلَين، فقالتْ:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ ... إلى حَمامَتِيَهْ
ونِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

فنُظِر فإذا القَطا قد وَقَع في شبكةِ صيَّاد، فعُدَّ فإذا هو سِتٌّ وسِتُّون قَطاةً، ونِصفُها ثلاثٌ وثَلاثون، فإذا ضُمَّ ذلك إلى قَطاتِها كانت مِئةً.

اللغة: (احكُم): كُن حَكيماً مُصيبَ الرأي في أمرِي. ولم يُرِدِ الحُكمَ في القَضاء. (شِراع) بالشِّين المُعجَمة: جمعُ (شارعة)، وهي التي شَرَعت في الماء، ويُروى: (سِراع) بالمُهملة وهو جمعُ سَرِيعة. وهو على الروايَتين من الوصفِ بالجَمع، وما بعدَه وهو (وارِد) ـ من الوُرود ـ من الوصف بالمُفرَد حملاً على مَعنى الجِنس. (الثَّمَد): الماء القَليل. (يَحفُّه): يُحِيط به، والضمير للحمامِ. (جانِبَا): مُثنًّى (جانِب) حُذِفَت نُونُه للإضافة. و(النِّيق): أرفَع مَوضِع في الجبَل، والجَمعُ: نِياقٌ. (وتُتبِعه): مضارع (أتبَع)، وفاعله ضميرُ الفَتاة. (لم تكحَل مِنَ الرَّمَد) أي: لم يَكُن بها رَمَدٌ فتَكحلَ منه. (إلى حَمامتِنا): مع حمامتِنا، أو التقدير: مضموماً إلى حمامتِنا. (فقدِ) أي: فحَسْبُ، وحَرَّك الدال لِلضَّرورة. (فحَسَّبُوه) بتشديد السينِ من الحِساب وهو العَدُّ، أي: فحَسَبُوا القَطا. (فألفَوه): فوَجَدُوه. (فأسرَعَت حِسبةً) أي: أسرَعَت أخذاً في تِلك الجِهة التي يُحسَب مِنها، والمقصودُ أنها أسرَعَت في عَدِّ ذلك وهو طائِرٌ، وهَذا مِمَّا يَدُلُّ على فَرطِ ذَكائها، وحِدَّةِ بَصرِها.

المعنى: كُنْ حَكيماً مُصيبَ الرَّأي في أمري، ولا تَقبَل مِمَّن سَعى بي إليكَ، وكُن كفَتاة الحيِّ إذ أصابَت ووَضَعَت الأمرَ مَوضِعَه حين نظَرت إلى حمامٍ. . . إلخ.

إعراب بيت الشاهد: «قالَت»: فِعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والفاعِل: (هي) أي: فتاةُ الحيِّ. «ألَا»: حرفُ تَنبيه واستفتاح، وقيل: حرفُ تمنٍّ، ويُبعِدُه وُجود (ليتَ) بعدَه. «ليتَ»: حرف تَمنٍّ ونصبٍ. «ما»: زائدةٌ. وجُملةُ (ألَا ليتَما. . . إلخ) في مَحلِّ نَصب مَقُول القَول. «هذَا»: (ها): حرف تنبيه، و(ذا): اسمُ إشارة مبني =

. . . .

الكواكب الدرية

ومِن النُّحاةِ[1] مَن جوَّزَ إعمالَ البَقيَّةِ قياساً على «ليتَ»؛ لأنَّ الإعمالَ لم يُسمَعْ إلَّا فيها، قال بعضُ شُرَّاحِ «الألفيَّةِ»[2]: ولا يَصحُّ القياسُ في شيءٍ مِن ذلك؛ لِبَقاءِ اختصاصِ «ليتَ» بالاسمِ دونَ غيرِها.

والكلامُ كلُّه فيما إذا اتَّصلَتْ بهنَّ «ما» الزَّائدةُ، أمَّا إذا اتَّصلتْ بهذه الأَحرُفِ «ما» المَوصولةُ، فإنَّها لا تُبْطِلُ عملَها، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ومِن ذَلك قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

فـواللهِ مـا فـارَقْـتُـكُـمْ قـالِـيـاً لَـكُـمْ ... ولَـكِـنَّ مـا يُـقْـضَـى فَـسَـوفَ يَـكـونُ[3]

= في محلِّ نَصب اسم (ليت) على إعمالِها، وفي محلِّ رفع مبتدأ على إهمالِها. «الحمام»: عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من اسم الإشارة على الوجهَين، فهو مَنصوبٌ أو مرفوعٌ. «لَنا»: متعلِّق بمحذوف خبر (ليتَ)، أو خَبر المُبتدأ، على الوجهَين. «إلى حَمامَتِنا»: جار ومَجرور ومضاف إليه، وتعلُّقُه بِمَحذوف حال مِن (الحَمام)، والتقدير: مَضموماً إلى حَمامتِنا. «أو»: حرف عطف بمعنى الواو. «نِصفه»: بِالنصب أو بِالرفع عَطفاً على (هذَا). «فقَدِ»: الفاء: فَصيحة، و(قد): بمعنى (حَسْب): مُبتدأ مَبني على سكون مُقدَّر مَنع ظُهورَه كسرةُ القافِيَة، وخبرُه مَحذوف، أي: فحَسبِي ذلك، ويَجوز أن يكونَ اسم فعلٍ بمعنى (يَكفي)، ولا محلَّ له حينئذٍ على الراجِح، لكنْ فيه ضَمير مُستتر فاعلٌ به؛ والجملةُ في الحالتَين لا محلَّ لها جوابُ (إذَا) المُقدَّرة.

والشاهد: في قَوله: (ليتَما هذا الحمامُ)؛ حيثُ رُوي بِنَصب (الحمام) ورَفعِه، فدلَّ على أن (ليتَ) إذا اتَّصل بها (ما) الزائدةُ جازُ فيها الإعمالُ والإهمال، وهذا بِخِلاف أخواتِها فإنها تُهمَل حينئذٍ وُجوباً.

(١) كابن السَّراج والزَّجاجي والزمخشريِّ.

(٢) الظاهرُ أنه يُريد به ابنَ الإمام المشهورِ تلميذِ ابن تيميَّةَ ابنِ قيِّم الجوزيَّة، وهو الإمامُ بُرهان الدين إبراهيمُ بن محمَّد بن أبي بكر بن أيوبَ المُتوفَّى سنةَ (٧٦٧هـ)، واسمُ شرحِه: «إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك».

(٣) نَسَبه بَعضُهم لِلأفوَه الأَودِي.

اللغة: (قالياً): كارهاً مُبغِضاً.

المعنى: أُقسِم بالله ما فارَقتُكم في حال كَوني مُبغِضاً لَكم، كارِهاً لِلمُقامِ بَينكُم، ولكنَّ الأمر الذي يَقضِيه الله تعالى ويُقدِّره يَحصُلُ لا مَحالةَ ولا مَردَّ له.

الإعراب: «فوالله»: الواو: حرفُ قَسَم وجَر، و(الله) مُقسَم به، والجارُّ والمجرور مُتعلق بفعل القَسَم المحذوف. «ما»: نافية. «فارَقتُكم»: فعل ماضٍ وفاعِل ومفعول. «قالياً»: حال من الفاعِل مَنصوبٌ بالفتحة. «لكُم»: جارٌّ ومجرور متعلق بـ(قالياً)، واللام لِلتَّقوية. «ولكنَّ»: حرف استدراك ونَصب من أخواتِ (إنَّ). «ما»: اسم =

وتُخَفَّفُ «إنَّ» المَكسُورةُ فيَكثُرُ إهْمالُها، نَحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]،

أي: ولكنَّ الذي يُقضى(١).

ومثلُ المَوصولةِ «ما» المصدريَّةُ نحوُ: «أعجَبَني أنَّما فعَلتَ حَسنٌ»، أي: أنَّ فِعلَكَ حسنٌ، فـ«فِعْلَ»: اسمُ «أنَّ»، و«حسنٌ»: خبرُها، وفاعلُ «أعجبَني»: المصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها، والتَّقديرُ: أعجبَني حُسنُ فِعلِكَ.

(**وتُخَفَّفُ «إنَّ» المَكسُورةُ**) الهمزةِ؛ لِثِقَلِها بالتَّشديدِ مع كثرةِ استِعمالِها، (**فيَكثُرُ إهمالُها**) أي: فلا تَعملُ عملَ «إنَّ» المشدَّدةِ لِزَوالِ اختِصاصِها بالأسماءِ، ويَصيرُ ما بعدَها مَرفوعينِ على أنَّهما مُبتدأٌ وخبرٌ، (**نَحوُ**: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا(٢) عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾)، أي: كاتبٌ يَحفَظُ عليه ما يَعملُه، أو ملائكةٌ يَحفظونَهُ مِن أمرِ اللهِ، وفي الحديثِ: «**وُكِلَ بالمُؤمِنِ مِن الملائكةِ مائةٌ وستُّونَ مَلَكاً يَذُبُّونَ عنه الشَّياطينَ كما يُذَبُّ عن قَصْعَةِ العَسَلِ الذُّبابُ، ولو وُكِلَ العبدُ إلى نَفْسِهِ لاخْتَطَفَتْهُ الشَّياطِينُ**»(٣)، أو المرادُ بالحافظِ اللهُ سُبحانه وتعالى، وعُدِّيَ ﴿حَافِظٌ﴾ بـ«على»(٤) لِتَضمُّنِهِ معنَى القيامِ.

= موصول في مَحل نَصب اسمها. «يُقضى»: فعل مضارع مَبني للنائب، ونائب فاعِله: مُستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يَعود على (ما)، والجُملة صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. «فسوفَ»: الفاء زائدة، و(سوفَ): حرف دالٌّ على التنفيس. «يَكونُ»: فعل مضارع تامٌّ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تَقديره: هو. والجملةُ من (يَكون) وفاعِله في محلِّ رفع خبر (لكنَّ)، وجملةُ (فسَوف يكون) في محلِّ رفع خبر (لكنَّ)، ودخَلت الفاءُ على الخبر لِتَضمُّنِ (ما) معنَى الشرط.

والشاهد: في قوله: (ولكنَّ ما)؛ حيث اتَّصلت (ما) الموصولةُ بـ(لكنَّ) وهو من أخواتِ (إنَّ) فلم تُبطِل عمَلَه؛ لأنَّ المُبطلَ إنما هو (ما) الزائدةُ ـ وهي المُسمَّاة بالكافَّة ـ دُون المَوصولة.

(١) بِدَليل عَودِ الضمير المُستتر في (يُقضى) على (ما) المذكورة، ودخولِ الفاء بعدها. ووَهم فيه ابنُ هشام في «شَرح القطر» فجَعلها كافَّة، وتَبِعه عليه بعضُهم.

(٢) بتَخفيف الميم ـ كما سيُصرِّح به المتنُ ـ على قراءة أبي عمرٍو وغيرِه. وسيَذكر الشارحُ قراءة التشديد المشهورةَ في زمانِنا في أثناء الإعراب فاصبِر.

(٣) قال العِراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: أخرَجه ابنُ أبي الدنيا في «مَكايد الشيطان» والطَّبراني في «المُعجم الكبير» بإسناد ضعيف.

(٤) أي: على القول الثاني الآتي في إعرابِه.

ويَقِلُّ إعمالُها نَحوُ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قِراءةِ مَن خَفَّفَ «إنَّ» و«لَمَّا» في الآيَتَينِ. . . . .

الكواكب الدرية

وإعرابُه: ﴿إِن﴾: مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ بطَلَ عملُها، ﴿كُلُّ﴾ مُبتدأٌ، و﴿نَفْسٍ﴾: مُضافٌ إليه، واللَّامُ: فارقةٌ بينَ المُخفَّفةِ والنَّافيةِ، و«ما»: صِلةٌ، ﴿عَلَيْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿حَافِظٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وجُملةُ المُبتدإ الثَّاني وخبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، والرَّابطُ الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهَا﴾، ويَجوزُ[١] أنْ يكونَ ﴿حَافِظٌ﴾: خبرَ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، و﴿عَلَيْهَا﴾: متعلِّقٌ به، وقرأَ عاصمٌ وغيرُه[٢] بتَشديدِ (لمَّا) على أنَّها إيجابيَّةٌ بمعنى «إلَّا»، و«إنْ»: نافيةٌ، والتَّقديرُ: ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ يَحفَظُها، أو يَحفظُ عليها ما تَعملُهُ.

(ويَقِلُّ إعمالُها)، وجازَ استِصحاباً لِلحُكمِ الأصليِّ فيها، **(نحوُ: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾**[٣])، **وإعرابُه**: «إنْ»: مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» الثَّقيلةِ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿كُلًّا﴾: اسمُها، واللَّامُ: في ﴿لَمَا﴾: لامُ الابتداءِ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذين» في محلِّ رفعٍ خبرُ «إنْ»، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، «يُوَفِّيَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «ربُّ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«أعمالَ»: مَفعولٌ ثانٍ لـ«يُوَفِّي»، وجُملةُ القَسَمِ وجَوابِهِ: صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فـ«مَن»: مَوصولةٌ اسمُ «إنَّ»، وجُملةُ ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: صلةُ المَوصولِ، وهي جُملةٌ قَسَميَّةٌ، وقيلَ:[٤] «ما»: نكرةٌ مَوصوفةٌ بِمعنى: «خَلْقٍ» في محلِّ رَفعٍ خبرُ «إنَّ»، وجُملةُ القَسَمِ وجَوابِه قامَتْ مقامَ الصِّفةِ، والتَّقديرُ[٥]: وإنَّ كلًّا لَخلقٌ أو جمعٌ مُوَفًّى عمَلَه، **(في قِراءةِ مَن خَفَّفَ: «إنَّ، ولَمَّا» في الآيتَينِ)**

---

(١) كما في «الدُّر المصون» وغيرِه.

(٢) وهما: ابنُ عامر وحمزةُ.

(٣) تمامُها: ﴿رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، وكان على الشارح أن يَذكُرَ قوله تعالى: ﴿رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ قبل أن يُعربَه فيما يأتي.

(٤) أي: في الآيةِ الأُولى التي هو بِصدَدِها، لا هذه الثانية التي ذُكرَت لِلاستطراد.

(٥) أي: على هذا الثَّاني، وأمَّا على الأول ـ وهو كونُ (ما) مَوصولةً ـ فالتقديرُ: وإنَّ كُلًّا لَلَّذين واللهِ لَيُوَفِّيَنَّهم.

وتَلْزَمُ اللامُ في خَبَرِها إذَا أُهْمِلَتْ.

الكواكب الدرية

أي: هذه والتي قبلَها، والذي قرأ بالتَّخفيفِ فِيهما[١] هو: ابنُ كثيرٍ ونافعٌ، وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وعاصِمٌ بتَشديد (لمَا) في الآيتَينِ، وتَخفيفِ (إنَّ)[٢]، فـ(لمّا): إيجابيَّةٌ بمعنى: «إلَّا»، و(إنْ): نافيةٌ، و(كُلًّا) في الثَّانيةِ: مَنصوبٌ بإضمارِ: «أرى».

(وتَلزَمُ) أي: تَجبُ (اللَّامُ) أي: لامُ الابتداءِ، (في خَبرِها) أي: في خبرِ «إنَّ» المَكسورةِ إذا خُفِّفتْ، ولكنْ إنَّما تَجبُ (إذَا أُهْمِلَتْ) «إنْ»، ولم يَظهرِ المعنى؛ لأنَّها لمَّا أُهمِلَتْ صارَتْ صورتُها صورَةَ «إنْ» النَّافيةِ، فإذا قُلتَ: «إنْ زيدٌ مُنطلِقٌ»، و«إنْ قامَ زيدٌ»، احتملَ أنْ يكونَ المعنى: ما زيدٌ مُنطلقٌ، وما قامَ زيدٌ، وأنْ تكونَ «إنْ» هي المُخَفَّفةَ، وأنَّ المعنى: زَيدٌ مُنطلقٌ، وقامَ زيدٌ، فلِأجلِ هذا الالتباسِ يَجبُ الإتيانُ باللَّامِ، فإذا جِئتَ باللَّامِ تَعيَّنَ حينئِذٍ أنْ تكونَ «إنْ» هي المُخفَّفةَ، وأنَّ المعنى على الإثباتِ، ولأجلِ هذا سُمِّيَتْ هذه اللَّامُ: فارِقةً؛ لأنَّها فَرَقَتْ بينَ النَّفي والإثباتِ، قالَ الدَّمامينيُّ: فإنْ قُلتَ: ما هذه اللَّام؟ قُلتُ: هي لامُ الابتداءِ أَفادتْ ـ مع إفادتِها لِتَوكيدِ النِّسبةِ وتَخليصِ المُضارعِ للحالِ إذا دخلَتْ عليه نحوُ: «إنْ زيدٌ ليَقومُ» ـ الفرقَ بينَ «إنْ» المُخفَّفةِ، و«إنْ» النَّافيةِ كما مرَّ، وذهبَ الفارسيُّ وتِلميذُه ابنُ جِنِّي وجماعةٌ إلى أنَّها لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجتُلِبَتْ لِلفرقِ، وتَظهرُ فائدةُ الخلافِ في نحوِ: «قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لمُؤمناً»[٣]، فعلى قولِ الجماعةِ تُكْسَرُ «إنْ»؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ تُعلِّقُ، وأمَّا على قولِ الفارسيِّ ومُوافِقِيهِ فتُفْتَحُ؛ إذ لا مُوجِبَ لِلتَّعليقِ. اهـ

أمَّا إذا أُعمِلتَ «إنْ» المُخفَّفةَ نحوُ: «إنْ زيداً مُنطلقٌ»، بِتَخفيفِ «إنْ» ونَصبِ «زيدٍ»، أو أُهمِلَتْ وظَهرَ المعنى لِوُجودِ قرينةٍ رافعةٍ لاحتِمالِ النَّفيِ، لم تَلزَمِ اللَّامُ؛ لحصولِ الفرقِ بِالعملِ والقَرينةِ الدَّالَّةِ على أنَّ القصدَ مِن الكلامِ الإثباتُ، لا النَّفيُ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) أي: في الآيَتَين معاً لا في الكلمتَين، فلا يُنافي أنَّ أبا عمرٍو والكسائيَّ قرآ الآيةَ الأُولَى أيضاً بتخفيفِ الكلمتَين.

(٢) الصحيحُ أنَّ هذا في الآيةِ الأُولى فقط، وأمَّا في الآيةِ الثانيةِ التي في سُورة (هود) فقد قرَأ الثلاثةُ بتَشديد (إنَّ)، وانفرَد شُعبةُ فيها بتَخفيف (إنْ) وتَشديد (لمَّا).

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه البخاري (١٨٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر ﵄ مرفوعاً.

وإذَا خُفِّفَتْ «أنَّ» المَفْتُوحةُ بَقِيَ إِعمالُها، ....

الكواكب الدرية

أَنـا ابـنُ أُبـاةِ الـضَّـيْـمِ مِـن آلِ مـالِـكٍ وإنْ مـالِـكٌ كـانَـتْ كِـرامَ الـمـعـادِنِ[١]

فـ«إنْ» مُخفَّفَةٌ بطَلَ عملُها، و«مالكٌ»: مُبتدأٌ، وجُملةُ «كانَ» مع اسمِها وخبرِها خبرُه، وهذا هو مَذهبُ ابنِ مالكٍ، وهو الصَّحيحُ، وأمَّا ابنُ الحاجبِ فإنَّه يُوجِبُ اللَّامَ بعدَها مُطلقاً أُهمِلَتْ أو أُعمِلَتْ، وهي في الأَوَّلِ لِلفرقِ، وفي الثَّاني طرداً[٢] للبابِ على سَنَنٍ واحدٍ.

(**وإذَا خُفِّفَتْ «أنَّ»**) المَفتوحةُ الهمزةِ (**بَقِيَ إعمالُها**) وُجوباً؛ لتَحقُّقِ[٣] مُقتَضاها، وهو إفادةُ مَعناها في الجُمَلِ الاسمِيَّةِ؛ لأنَّها أكثرُ مُشابهةً لِلفعلِ مِن المَكسورةِ، وقد سُمِعَ إهمالُ[٤]

---

(١) **البيت** للطِّرِماح، واسمه الحَكَم بن حكيم.

اللغة: (أُبَاة): جمع آبٍ كقُضاة وقاضٍ، مِن أبى الشيءَ إباءً: كرهه ومنَعَه. و(الضَّيْم): الظُّلم، و(الآلُ): الأقارب. و(مالِك): الأول اسمُ أبي القَبيلةِ، والثاني اسمُ القَبيلة، ولِذا أتى بِعلامة التأنيثِ، وصَرَفه لِلضَّرورة أو على مراعاة الحيِّ. (الكِرامُ): جَمعُ كريم، و(المَعادِن): جمعُ مَعدِن والمرادُ بها: الأُصُول.

المعنى: يقولُ: أنا ابنُ القوم الذين يَمتنِعُون من إضرارِ الناس، ويَبتَعِدون عن ظُلمهم، أو الذين يَأبَون الخَسْف والذِّلة والمَهانة أن يُوقِعَها أحدٌ بهم، والذين يَنتسبون إلى هذا الرجلِ العظيم، وهو مالِك، وقَبيلتُنا طَيِّبة الأصول شَريفة النَّسَب. «فتح رَب البرية».

الإعراب: «**أنا**»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «**ابنُ**»: خبره مضاف. و«**أُباة**»: مضاف إليه وهو مضاف، «**الضَّيمِ**»: مُضاف إليه. «**مِن آلِ**»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثانٍ لِلمبتدأ، وإما منصوب على أنه حالٌ من الخبر، و«**مالِكٍ**»: مضاف إليه. الواو: حرف عطف، «**إنْ**»: حرف توكيد ونصب مهمَل مُخفَّف من المُثقَّل. «**مالكٌ**»: مُبتدأ. «**كانَت**»: فعل ماض ناقِص، والتاء: للتأنيث، واسمُ (كان) ضمير مستتر فيه جوازاً تَقديره: (هي) يعود إلى (مالِك) بِاعتباره قبيلةً. «**كرامَ**»: خبر (كانَ) مُضاف، و«**المعادنِ**»: مُضاف إليه. وجُملة: (كانت ... إلخ) في مَحلِّ رفع خَبر المبتدأ وهو (مالِك).

والشاهد: في قَولِه: (وإنْ مالك كانَتْ)؛ حيث تَرك لامَ الابتِداء بعد (إنْ) المخفَّفة المهمَلة الفارقةَ بينها وبين (إنْ) النافية؛ لِعَدَم التباس المخفَّفة بِالنافية هنا؛ لِظُهور المقصودِ مِن الإثبات بِقَرينة المَدح.

(٢) تصحَّف في طبعة إلى: (ردا).

(٣) في «التصريح»: ليتحقَّق.

(٤) هكَذا بِالهاء في النُّسخ الثَّلاث، والصوابُ: (إعمال) بالعين، وهي عبارةُ الفاكهي، ومَعنى هذا الدليلِ أنَّ (إنْ) المكسورةَ المخفَّفة قد سُمع إعمالُها في سعةِ الكلام نحو: (إنْ عَمراً مُنطلِقٌ)، فيَنبغي إعمالُ (أنْ) المفتوحةِ أيضاً لأنها أكثرُ شَبَهاً بالفعل، وإلَّا لَزِم تَرجيحُ الأضعف على الأقوى.

ولَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأنِ، وأنْ يَكُونَ مَحذُوفاً، ....

الكواكب الدرية

المَكسورةِ المُخفَّفَةِ، ولم يُسْمَعْ إهمالُ المَفتوحةِ المُخفَّفَةِ، فأَوجبُوا إعمالَها، (ولَكنْ يَجِبُ) في الأعمِّ الأغلبِ (أنْ يَكُونَ اسمُها ضَميرَ الشَّأنِ)؛ لأنَّ المَكسورةَ المُخفَّفَةَ ثبتَ إعمالُها في الظَّاهرِ دونَ المَفتوحةِ، فَقدَّرُوا عَمَلَها في المضمَرِ؛ لئلَّا يَنحطَّ الأقوى[1] عن الأضعَفِ، وقدَّروه ضميرَ شأنٍ لِتَكونَ داخلةً على جُملةٍ اسمِيَّةٍ، فتَجري على السَّنَنِ السَّابقِ.

وما ذكَرَه المصنِّفُ مِن أنَّه يجبُ أنْ يكونَ ضميرَ شأنٍ هو مَذهبُ الجُمهورِ، وذهبَ سِيبويهِ إلى أنَّه لا يجبُ كونُ اسمِها ضميرَ شأنٍ، فجوَّزَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤ - ١٠٥] أنْ تكونَ مُخفَّفَةً، واسمها ضمير المخاطَبِ، أي: أنَّك يا إبراهيمُ، وفي «التَّصريحِ» لِلأزهريِّ: يجبُ في اسمِها كونُهُ مضمَراً لا مظهَراً؛ سواءٌ كانَ للشَّأنِ، أم لا[2]. اهـ

تَنبيهٌ: ضميرُ الشَّأنِ هو: ضميرُ مُفرَدٍ غائبٍ غيرُ مَجرورٍ وُضِعَ لِغَرضِ التَّعظيمِ والإجلالِ، ويكونُ متَّصِلاً ومُنفصلاً، مُستتراً وبارزاً على حسَبِ العواملِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، ونحوِ: «هو زيدٌ قائمٌ»، وحَذفُه مَنصوباً ضعيفٌ، إلَّا مع «أنَّ» المَفتوحةِ إذا خُفِّفتْ، فإنَّه لازمٌ، وهو يُخالِفُ قياسَ غيرِهِ مِن بَقيَّةِ الضَّمائرِ، وذلك أنَّه لا يَعودُ إلَّا على متأخِّرٍ عنه وجوباً لفظاً ورُتبةً، ولا يكونُ مرجعُه إلَّا جُملةً مُفيدةً، ولا يُخبَرُ عنه إلَّا بجُملةٍ، وهي مرجِعُهُ، ولا يَتقدَّمُ عليه شيءٌ مِن خَبرِه أصلاً، ولا يُتْبَعُ بتابعٍ البتَّةَ، ولا يَعمَلُ فيه إلَّا الابتداءُ أو ناسِخُه ما عدَا «عَلِمَ» وأخواتِها على ما استَثناه أبو حيَّان. ويَلزمُ الإفرادَ، فإذا أُنِّثَ قيل له: ضَميرُ القِصَّةِ، أو القَضيَّةِ، أو الحِكايةِ، أو الخُطبةِ، نحوُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]؛ وإنْ ذُكِّرَ قيلَ: ضميرُ الأمرِ، أو الخَبَرِ، أو الحَديثِ، أو الشَّأنِ، نحوُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والصَّحيحُ[3] أنَّه يُسمَّى ضميرَ الشَّأنِ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً بِلا فَرقٍ، (مَحذُوفاً) لا مَذكوراً؛ لأنَّ المَفتوحةَ قد أَثَّرَتْ في المعنى التَّغييرَ مِن الجُملةِ إلى المُفردِ، فَأوجبُوا

---

(١) في المطبوعِ من «التَّصريح»: (الأقرب)، والظاهرُ أنه تحريف.

(٢) تمامُ كلامِه: عند ابن مالك... وذهَب ابنُ الحاجب إلى أنه لا يكونُ إلا للشَّان.

(٣) فيه نَظر.

ويَجِبُ أنْ يَكُونَ خَبَرُها جُمْلَةً، . . . .

الكواكب الدرية

تَغيُّرها[١] في اللَّفظِ؛ لأجلِ أنْ يُطابِقَ اللَّفظُ المعنى، قاله الفاكِهيُّ[٢]، قالَ ابنُ هشامٍ: فأمَّا قولُهُ: [المتقارب]

بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وأَنْـكَ هُـنـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمـالَا[٣]

فضَرورةٌ[٤]، (ويَجِبُ أنْ يَكونَ خَبرُها جُملةً) اسمِيَّةً أو فِعليَّةً؛ لِتكونَ الجُملةُ مُفسِّرةً لِضميرِ الشَّأنِ.

---

(١) الأولى: (تغييرها) كما في بَعض نُسخ «الفاكِهي».

(٢) «الفواكه» (ص٢٦٦-٢٦٧).

(٣) **قائلته**: جَنُوب بِنت العَجلان، وهو مِن قصيدة رثَت بها أخاها عمراً ذَا الكلب، وقبلَه:

وقـد عَـلِـمَ الـضَّـيْـفُ والـمُـرمِـلُـونَ إذَا اغْـبَـرَّ أُفْـقٌ وهَـبَّـتْ شـمـالَا

اللغة: (المُرمِلُون): جمع مُرمِل، من (أرمَل): إذا نَفد زادُه، وأراد بهم المُحتاجِين، (اغبرَّ أُفقٌ. . .): كنَّت بذلك عن مَجيءِ الشتاء؛ لأنَّ الشتاء عندهم زَمانُ الجدب والحاجة. (وغيثٌ) أي: مَطر، والمرادُ به ههنا الكلأ الذي يَنبت بسَبب المطر، (مَريعٌ): خَصِيب، (الثِّمال): الذُّخر والغِياث.

والمعنى: قد تيقَّن الضيفُ والفُقراء وقتَ قِلَّة الأرزاق وانقطاعِ السُّبُل على الناس بأنَّك مِثل الربيع عليهم في كَثرة الخَيرات، ومثل المَطر المُنبِت لِلعشب، وأنَّك في تِلك الديار تكونُ الذَّخيرة والغِياث.

الإعراب: «**بأنك**»: الباء حرف جر، و(أنْ) مُخفَّفة من الثقيلة، والكاف ضمير المُخاطب في مَحلِّ نَصب اسمها، «**رَبيعٌ**»: خَبرها مرفوع، و(أنْ) وما دخَلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي: بِكَونك، وهو مُتعلِّق بـ(عَلِم) في البيتِ قبلَه وقد عَلِمتَه. «**وغيثٌ**»: الواو: حرف عطف، و(غيثٌ): مَعطوف على (ربيعٌ)، و«**مَريعٌ**»: صفةٌ له. «**وأنكَ**»: الواو لِلعطف، و(أنْ) مُخفَّفة من الثقيلة، والكاف اسمُها. «**هُناكَ**»: (هُنا): ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(تكونُ) أو بِقَوله: (الثِّمال) الآتي؛ لأنه مُتضمِّن معنى المشتَق، أو بمحذوف حال من مرفوعِ (تكونُ)، والكاف على كلِّ حرفٌ دال على الخِطاب. «**تكونُ**»: فِعل مضارع ناقِص، واسمُه ضمير مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «**الثِّمالَا**»: خبرُه منصوب، والألفُ لِلإطلاق، وجملة (تكونُ. . .) في محل رفع خبر (أنْ) المُخفَّفة، و(أنْ) وما دخَلت عليه في تأويل مَصدر مجرور معطوفٍ بِالواو على المَصدر السابق المَجرور بالباء، والتقدير: لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرمِلون بِكَونك ربيعاً لهم، وكَونِك الثمالَ هناك.

والشاهد: في قولها: (بِأنك) و(أنك)؛ حيث صرَّحت باسم (أنْ) المخفَّفة فِيهما لِلضَّرُورة، وأخبَرت عن الأول بِالمفرد وعن الثاني بالجُملة، والقياسُ أن يكونَ اسمُها ضميرَ شأن محذوفاً مُخبراً عنه بجُملة.

(٤) «أوضَح المسالك» (١/ ٣٧٠).

نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإذَا خُفِّفَتْ «كَأنَّ» بَقِيَ إعمالُها، ....

الكواكب الدرية

ثُمَّ الجُملةُ الواقعةُ خبراً: إنْ كانَتِ اسمِيَّةً نحوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَنٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، أوْ فِعليَّةً مَبدوءةً بفعلٍ جامدٍ نحوُ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، أو بفعلٍ متصرِّفٍ مُتضمِّنٍ لدعاءٍ نحوُ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن خفَّفَ (أنَّ) وكسرَ الضَّادَ[١]؛ لم يُحتَجْ[٢] إلى فاصلٍ بينَ «أنْ» والجُملةِ، فإنْ فصلَ جازَ.

وإن كانتِ الجُملةُ فِعليَّةً مُتصرِّفةً غيرَ متضمِّنةٍ للدُّعاءِ: وجبَ فصلُها مِن «أنْ» بنفيٍ نحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ[٣] فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، أو «قد» نحوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، أو «لو» نحوُ: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، أو حرفِ تَنفيسٍ (نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾)، وإعرابُه: ﴿عَلِمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و﴿عَلِمَ﴾ تَنصِبُ مَفعولَينِ، و﴿أَن﴾: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، واسمُها: ضميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: أنَّه[٤]، والسِّينُ: حرفُ تَنفيسٍ، «يَكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، و﴿مَّرْضَىٰ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وجُملةُ ﴿مِنكُمْ﴾: خبرُها مُقدَّمٌ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سدَّ مَسدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمَ﴾، والتَّقديرُ: عَلِمَ كونَ مرضَى مِنكم، ويجوزُ أن تكونَ «كانَ» هنا تامَّةً بمعنى يَحصلُ أو يُوجَدُ[٥]، والتَّقديرُ: عَلِمَ أنْ سَيَحصُلُ أو سَيُوجَدُ مِنكم مَرضى.

(وإذا خُفِّفَتْ «كأنَّ» بَقِيَ إعمالُها) وُجوباً؛ استِصحاباً لِلأصلِ[٦]، وجوَّزَ الزَّمخشريُّ

---

(١) هي قراءةُ نافع.

(٢) بالبناء للمفعول، جوابُ الشرط قبله، وجملةُ الشرط وجوابِهِ خبرُ المبتدأ، والرابطُ إعادة المبتدأ بِلَفظه. تأمل!

(٣) بالرفع في قراءة سبعيةٍ سيأتي ذِكرُها؛ لتكون مخففةً فيصحَّ الاستدلالُ بالآية.

(٤) يجوز فيه تخفيف النون على حكايةِ لفظ (أن) قبل التقدير، وتشديدُها على اعتبار الأصل ومآل المعنى، وهو أولى لأن الأولَ لا يُنطق به اختياراً كما تقدم.

(٥) وعليه فـ﴿مِنكُمْ﴾ متعلق بمحذوف حال مِن ﴿مَّرْضَىٰ﴾ لتقدُّمِه عليه.

(٦) وحملاً لها على (أنْ) المفتوحة. الفاكهي.

ويَجُوزُ حَذْفُ اسْمِها وذِكْرُهُ، كَقَولِه:

كَـأَنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ

الكواكب الدرية

وابنُ الحاجبِ إلغاءَها؛ (**ويَجُوزُ**) كونُ خبرِها مُفرَداً، وكونُه جُملةً[1]، ولا يَلزمُ كونُ اسمِها ضميرَ الشَّأنِ، بل يَجوزُ كونُه ظاهراً، ويَجوزُ (**حَذفُ اسمِها**)، وهو الأكثرُ، كقَولِهِ تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وذِكرُهُ[2] في اللَّفظِ ولكنَّه قَليلٌ، (**كقَولِهِ**:

كَـأَنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ)

هو مِن الطَّويل، وهو لِلأرقمِ بنِ عليٍّ اليَشكريِّ، وقيلَ: لغيرِهِ، وصَدرُه:

وَيَـومـاً تُـوافِـيـنـا بِـوَجـهٍ مُـقَـسَّـمٍ

اللُّغةُ: «تُوافينا» بضمِّ المثنَّاةِ مِن المُوافاةِ، وهي: الإتيانُ والمُقابَلةُ بالإحسانِ، و«المُقسَّم»: المحسنُ[3]، وكذلك «القَسِيم»، و«تَعطُو» أي: تَمُدُّ يَدَيها إلى أغصانِ الشَّجرةِ، فتُميلُها وتأكلُ منها، و«الوارقُ»: اسمُ فاعلٍ مِن «وَرقَ الشَّجرُ» مِثل «أَوْرَقَ»[4]، أي: صارَ ذا ورقٍ، ويُروى: «إلى ناضِر» بِالضَّادِ المعجمةِ مِنَ النُّضْرةِ، وهي: الحُسنُ والرَّونَقُ، و«السَّلَمُ»: وَرقُ شَجرٍ عظيمٍ له شَوكٌ.

الإعرابُ: الواوُ: عاطفةٌ على ما قبلَها، و«يوماً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«تُوافينا»، ويُروى: «ويوم» بالجرِّ على أنَّ الواوَ واوُ «رُبَّ»[5]، «تُوافي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ

(١) أي: بخلافِ (أنْ) المذكورة؛ فإنَّ خبرها لا يكونُ إلا جملة.

(٢) قولُه: (وذكرُه) مِن المتن في غير الطَّبعات الثلاث.

(٣) كذا في الأصل، ولعلَّ الصحيح: (الحَسَن)، وهي عبارةُ صاحب «الإسعاف» الآتي ذِكرُه قريباً.

(٤) وهذا الثاني أكثرُ في الكلام.

(٥) وعليه يُقدَّر جار ومجرور بعد (تُوافينا)، أي: رُبَّ يومٍ تُوافِينا فيه؛ لكنْ في «الخزانة» ما نصُّه: ولا يَجوز أن يُجَرَّ بجعل الواو واوَ (رُبَّ)؛ لأنه لم يُرِد إنشاء التكثير أو التقليل، وإنما أَخبَر عن أحوالها في الأيام، ولم يَتنبَّه له العيني ولَه العُذر؛ لأنه لم يَقِف على ما بعده، فقال: وأنشَده بعضُ شُرَّاح «المُفصَّل» بالجر وقال: الواو فيه واوُ (رُبَّ). اهـ

. . . .

مُعتَلُّ الآخِرِ بالياء، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هي، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «بوجهٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ[١]، و«مُقسَّم»: نعتٌ، «كأنْ»: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «ظبيةً»: يُروى بالنَّصبِ على أنَّه اسمُ «كأنْ»، ولِذا استَشهدَ به المصنِّفُ، وجُملةُ «تَعطُو» في محلِّ نصبِ صفةٌ، والخبرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، فيكونُ مِن عَكسِ التَّشبيهِ؛ لأنَّه شبَّهَ الظَّبيةَ بِالمرأةِ لِلمُبالغةِ، أو: كأنْ مكانَها ظَبيةً، فيكونُ «مكانَها»: ظرفاً في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، و«ظبيةً»: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو على حقيقةِ التَّشبيهِ، ويُروى بِرَفعِ الظَّبيةِ على أنَّ اسمَ «كأنْ» ضميرٌ مَحذوفٌ، أي: «كأنَّها ظبيةٌ»، وجُملةُ «تَعطُو» صفةٌ لـ«ظبيةٌ» أيضاً، ولا يجوزُ أنْ تكونَ جُملةُ «تعطُو» خبراً لـ«كأنْ»، خلافاً لِمَن وَهِمَ فيه[٢]، ويُروى بجرِّها على أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، و«أنْ»: زائدةٌ، أي: «كظبيةٍ»، و«تعطُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هي، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٌ أيضاً لـ«ظَبيةٍ»، و«إلى وارقِ»: مُتعلِّقٌ بـ«تَعطُو»، و«السَّلَم»: مُضافٌ إليه. والمعنَى كما في «الإسعافِ»[٣]: ويوماً تُوافِينا[٤] مع وجهٍ حسنٍ، وكأنَّ المحبوبةَ هذه ظَبْيةٌ تتناوَلُ أطرافَ الشَّجرِ، وتَرْعاها حتَّى[٥] تَميلَ إلى المعانَقةِ.

والشَّاهدُ: في «كأنْ» المُخفَّفَةِ؛ حيثُ ذُكِرَ اسمُها ولم يُحذَفْ[٦].

---

(١) مُتعلق بـ(تُوافي)، والباء بمعنى (مع) كما سيُشير إليه في المعنى. والظاهر أنه لا مانعَ من تَعليقه بمحذوف حال من فاعلِ (تُوافينا).

(٢) كالعَيني والسيوطي؛ لأنه ليس مراد الشاعر الإخبارَ عن الظبية بما ذكر، وإنما مرادُه تشبيهُ المرأة بالظبية. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤١٢-٤١٣).

(٣) هو كتاب «الإسعافُ في شرح شَواهد القاضِي والكشَّاف»، لِخضر بن عطاء الله المَوصلي المتوفَّى سنة (١٠٠٧هـ)، وهو من تَلاميذ والِد الشِّهاب الخفاجي، وقد أثنى عليه الشِّهاب وعلى كتابِه «الإسعاف»، فقال: وقد مَلكتُه وطالعتُه، فرأيتُ فيه ما يدلُّ على سَعة اطِّلاعه، وطُول طَولِه وباعِه.

(٤) عبارة «الإسعاف»: ويوماً تُلاقينا.

(٥) عبارة «الإسعاف»: حين.

(٦) أي: على النصب. ويحتمل أن المصنف قصدَ روايةَ الرفع أيضاً، فيكون تمثيلاً لحذفِ الخبرِ وذِكرِه معاً.

وإذَا خُفِّفَتْ «لَكِنَّ» وَجَبَ إهْمالُها.

الكواكب الدرية

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ خبرَ «كأنْ» هذه: إنْ كانَ مُفرداً أو جُملةً اسمِيَّةً لم يحتَجْ إلى فاصلٍ، وإلَّا وجبَ الفصلُ بـ«لم» أو «قَد».

(**وإذا خُفِّفَتْ «لَكنَّ» وَجبَ إهمالُها**)؛ لِزَوالِ اختِصاصِها بِالأسماءِ، ولأنَّها أضعفُ مِن «كأنْ» في مُشابَهةِ الفعلِ؛ وإذا خُفِّفَتْ جازَ دُخولُ الواوِ العاطِفةِ عليها؛ لِلفرقِ بينَها وبينَ «لكنْ» العاطفةِ، فإنَّ هذه لا يَجوزُ دُخولُ الواوِ عليها[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: لأنه لا يَتوالى حرفَا عطف.

فصل

وأمَّا «لا» الَّتي لِنَفيِ الجنسِ، فَهِيَ الَّتِي يُرادُ بِها نَفيُ جَمِيعِ الجِنْسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ، ....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في الكلامِ على «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»

وتُسمَّى: «لا» التَّبرئةِ، و«لا» النَّافيةَ لِلجنسِ، و«لا» المَحمُولةَ على «إنَّ»، قيلَ: والأَولى التَّعبيرُ بِذلك؛ لأنَّ «لا» العاملةَ عملَ «ليسَ» قد تكونُ نافِيةً لِلجِنسِ، وقد يُجابُ عنه بأنَّ النَّافيةَ للجنسِ في اصطِلاحِهِم لا تُطلَقُ إلَّا على التَّبرِئةِ، والاصطلاحُ يُعتَبَرُ في مَقامِ التَّخاطبِ، فالتَّعبيرُ بِه لا اعتراضَ عليه.

(وأمَّا «لا» التي لِنَفيِ الجِنسِ، فهي الَّتي يُرادُ بها نَفيُ جَمِيعِ الجِنسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ) بحيثُ لا يَبقى فَردٌ مِن أَفرادِهِ، فخَرجَ بها: العامِلةُ عملَ «ليسَ»، وتُسمَّى: «لا» النَّافيةَ الحِجازيَّةَ؛ لأنَّها وإنْ نَفَتِ الجِنسَ غالباً، لكنْ لا على التَّنصِيصِ، بل على سَبِيلِ الاحتِمالِ والظُّهورِ. وخَرجَ: «لا» النَّاهيةُ، فإنَّها تَختَصُّ بالمُضارعِ وتَجزِمُهُ، والزَّائدةُ، فلا تَعمَلُ شيئاً لِعدمِ اختصاصِها بِالأسماءِ، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، بِدَليلِ سُقوطِها في آيةِ ﴿صٓ﴾، وشذَّ إعمالُها كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

لَـو لَـم يَـكُـنْ غَـطَـفَـانُ لا ذُنُـوبَ لَـهـا ... إذاً لَـلَامَ ذَوُو أَحْـسـابِـهـا عُـمَـرَا[1]

---

(١) **البيت** من قَصيدةٍ للفَرزدق يَهجو فيها عُمر بن هُبَيرة الفَزاري أحدَ عُمَّال سُليمان بن عبد المَلك.

اللغة: (غطَفان): اسم قَبيلة، قال البَغدادي: مَمنوع من الصَّرف لِلعَلَميَّة والزِّيادة، وصَرفُه هُنا لِلضَّرورة. اهـ ولا أدري ما الداعي لصرفِه مع صحَّة البيت بالمنعِ على الأصل؟ (ذُنوب): جمع ذَنْب، والمرادُ به هنا الإساءة. (لَلام): من اللَّوم وهو العَذْل، و(الأحساب): جمعُ حَسَب وهو ما يُعَدُّ مِن المَآثر، وقيل: هو الشَّرف بِالآباء، وقيل: الحسَب والكرم يَكونان في الرجل وإن لم يَكُن لَه آباء لَهم شَرَف، والشَّرَف والمَجد لا يكونان إلا بِالآباء.

المعنى: لو كانَت غَطفانُ غيرَ مُسيئة إليَّ للام أشرافُها عمر بن هبيرة في تَعرُّضه إلي ومَنعِه عني، وقيل: المعنى: لو لَم يَكُن لِغَطفان ذُنوب لَلاموا عُمرَ الفَزاري الذي كان يَهجُو قَبيلة غَطفانَ.

الإعراب: «لو»: حرف شرط غيرُ جازم، ويُقال له: حرف امتناعٍ لامتناع، وحرفٌ لِما كان سَيقع لِوُقوع غيرِه. =

. . . .

الكواكب الدرية

أي: لو لم يَكُنْ لها ذُنوبٌ.

وجُملةُ ما ذكَره النَّحوِيُّون مِن أقسامِ «لا» النَّافيةِ ستَّةٌ:

الأوَّلُ[1]: نافِيةٌ للجِنسِ، وهي المَذكورةُ في هذا البابِ.

الثَّاني: حِجازيَّةٌ، وهي المَذكورةُ في بابِ الحُروفِ المشبَّهةِ بـ«ليسَ».

الثَّالثُ: العاطفةُ كـ«أَعطِ زيداً لا أخاهُ»، وستَأتي في بابِ العطفِ.

الرَّابعُ: الواقِعةُ حرفَ جوابٍ مُناقضاً لـ«نَعَمْ»، ويَكثرُ حذفُ الجُملِ بعدَها كسائرِ حروفِ الجوابِ، يُقالُ: «جاء زيدٌ» فتَقولُ: لا، والأصلُ: لا، لم يَجِئْ.

الخامسُ: المعترِضَةُ بين الجارِّ والمَجرورِ في نحوِ: «جِئتُ بِلا زادٍ، وغَضِبتُ مِن لا شيءٍ»، وتُسمَّى مِن حيثُ إنَّ العاملَ تَخطَّاها زائدةً، وإنِ اختَلَّ المعنى بإسقاطِها، والكُوفيُّ يَراها اسماً بمعنى «غير» مُضافاً لِما بَعدَه؛ والمعتَرِضةُ بينَ الواوِ ومَعطُوفِها نحوُ: «ما جاءَ زيدٌ ولا أخُوه»، ويُسمُّونها: زائدةً أيضاً، وليسَتْ بِزائدةٍ البتَّةَ؛ إذ لو قيلَ: «ما جاءَ زيدٌ وأخُوه» احتَمَلَ نفيَ مَجيئِهما مُطلقاً في كلِّ حالٍ، ونفيَ مَجيئِهما في حالِ اجتِماعِهما فقَطْ، ومع هذا لا يَصيرُ الكلامُ نصًّا في المعنى الأوَّلِ، بخلافِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]،

= **«لم»**: حرف نفي وجزم وقَلب. **«يكُن»**: فعل مضارع ناقِص مَجزوم على أنه فعل الشرط. **«غَطفانُ»**: اسمُ (يكُن). **«لا»**: زائدة. **«ذنوبَ»**: اسمُها مبني على الفتح في محلِّ نَصب. **«لها»**: مُتعلِّق بمحذُوف خبر (لا). وجُملة (لا ذنوبَ لها): في مَحلِّ نَصب خبر (يكن). **«إذاً»**: حرفُ جواب واقعٌ في جوابِ (لو). **«لَلامَ»**: اللام: حرفُ تَوكيد، و(لامَ): فِعل ماضٍ. **«ذَوُو»**: فاعلُه مرفوع بالواو وهو مضاف. **«أحسابِها»**: مضاف إليه و(ها) مُضاف إليه أيضاً. **«عُمرَا»**: مَفعولُ (لامَ)، وألفُه للإطلاق.

والشاهد: في قَوله: (لا ذنوبَ لها)؛ فإن (لا) هَهنا زائدة مع أنها عَمِلت عملَ غيرِ الزائدة شُذوذاً؛ لأن (ذنوبَ): اسمها، و(لها): خبرها، على ما رأيتَ في الإعراب، وأصلُ الكلام: لو لم تكن غَطفان لها ذُنوبٌ. والدليل على زيادتِها أن المعنى المُستفَادَ منها مُستفادٌ مِن (لو)؛ لأنَّ شرطَها مُمتنعٌ، وهو هنا مَنفيٌّ بـ(لم)، وامتناعُ النفيِ إثباتٌ، فدلَّ على إثباتِ الذُّنوبِ لِغَطفان لا نَفيِها عنها، وإذا ثَبَتتِ الذُّنوب امتنَع اللَّومُ؛ لأنَّ جوابها إذا كان مُثبتاً في نفسه يكون مَنفيًّا بعد دُخُولِها. كذا ذكر في «التَّصريح».

(١) أي: القسمُ الأول.

. . . .

الكواكب الدرية

و«لا اختَصَمَ[(١)] زيدٌ ولا أخُوه»، فإنَّها فيهما زائدةٌ لمُجرَّدِ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الاستواءَ والخُصومةَ ونحوَهما مِن الأمورِ النِّسبيَّةِ التي لا تُتصوَّرُ إلَّا مِن اثنَينِ فأكثرَ.

القِسمُ السَّادسُ: الواقعةُ في غيرِ ذلك، فإنْ تَلاها مُستقبَلٌ في المعنَى كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

واللهِ لا عَـذَّبَـتْـهُـمْ بَـعـدَهـا سَـقَـرُ[(٢)]

أو مُضارعٌ نحوُ: «لا يَقومُ زيدٌ» لم يَجِبْ تَكرارُها، وإنْ تَلاها فِعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنًى، أو جُملةٌ اسمِيَّةٌ صَدرُها نكرةٌ ولم تَعمَلْ فيها «لا»، أو مَعرفةٌ: وجبَ تَكرارُها على الأصحِّ؛ نحوُ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: (ما اختصم)، وإلا احتاج الكلامُ إلى (لا) أُخرى - غيرِ تلك الزائدةِ - على ما تقرَّر في محلِّه.

(٢) صَدرُه:

حَسْبُ المُحِبِّينَ في الدُّنْيا عَذابُهُمُ

والبيت: من قصيدة للمُؤمَّل بنِ أُمَيْل المُحاربيِّ قالها في امرأة كان يَهواها من أهلِ الحيرة.

اللغة: (حَسْب): كافٍ. (سَقَر): اسمٌ من أسماء جَهنم.

المعنى: يَكفي المُحبِّين العاشقِين ما يُلاقُونه في الدنيا من آلامِ الوجد والغرام، وآلامِ الفِراق والبعاد، ثم هو يُقسِم بالله أن النارَ لا تَمسُّهم في الآخِرة لأنه لا يُجمع لهم بين العذابَين. وفي هذا تَألٍّ وكذبٌ على الله واستِهتارٌ بوَعدِه ووَعِيدِه، ومِثلُه لا يَليق بالعاقل ولو على سبِيل المبالَغة.

الإعراب: «حسبُ»: مُبتدأ مُضاف، و«المُحبِّين»: مُضاف إليه مجرور بالياء. «في الدنيا»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(حسب)، أو بـ(عذابهم) عند من يُجيزُ تَقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً، وتعليقُه بـ(المُحبِّين) ليس بذاك. «عَذابُهم»: خبر المبتدأ، والهاء: مضاف إليه، والميم: لِلجَمع، والواو: إشباعٌ. «والله»: الواو للقَسَم و(الله): مجرور بها، والجار والمجرور مُتعلق بفعل محذوف تقديره: أُقسِم. «لا»: نافية. «عذَّبَتْهم»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث؛ و(هُم): مفعول به، «بَعدها»: ظرف زمان مُتعلق بالفِعل قَبله، و(ها): مضاف إليه. «سَقر»: فاعلٌ مرفوع، وجملةُ (لا عذَّبتهم . . . إلخ) لا محلَّ لها جوابُ القَسَم.

والشاهد في البيت: قولُه: (لا عذَّبتهم)، حيث لم تَتكرر (لا) لأن الفعل (عذَّب) لم يُقصَد به المُضي، وإنما قُصد به الاستقبال، أي: لا تُعذِّبهم، بدليل أنَّ عذابَ سَقَر إنما هو في المُستقبَل.

وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» فتَنصِبُ الاسْمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نكِرَتَينِ،

الكواكب الدرية

ويَجبُ تَكرارُها أيضاً إنْ دخَلَتْ على خبرٍ مُطلَقاً، نحوُ: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ»، و«بكرٌ لا عندَكَ ولا في الدَّارِ»، أو على نَعتٍ أو حالٍ مُفرَدَينِ نحوُ: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، و«جاءَ زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكِياً»، و«لا» الثَّانيةُ في جميعِ ذلكَ زائدةٌ.

(**وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ»**) لِمُناسَبتِها لها في إفادةِ المبالَغةِ في النَّفيِ، كما أنَّ «إنَّ» لِلمُبالغةِ في الإثباتِ، فيَكونُ مِن بابِ حملِ النَّظيرِ على النَّظيرِ، والنَّقيضِ على النَّقيضِ[١]، (**فتَنصِبُ الاسمَ**) الذي هو المُبتدأُ لفظاً أو مَحلًّا، (**وتَرفَعُ الخبرَ**) الذي كان خبرَ المُبتدأ، ويُسمَّى: خبرَها على الأصحِّ، وقالَ سِيبويهِ والجُمهورُ: إنْ كانَ اسمُها مُعرباً رَفَعَتِ الخبرَ أيضاً، أو مبنيًّا نحوُ: «لا حولَ ولا قوَّةَ»، فهي واسمُها حينئذٍ مُبتدأٌ، والخبرُ له[٢]؛ لأنَّها لمَّا ضَعُفَتْ بالتَّركيبِ لم تَعملْ إلَّا في اسمِها فقَطْ[٣].

وكانَ القياسُ أنْ لا تَعملَ أصلاً؛ لأنَّها مُشتركةٌ بينَ الاسمِ والفعلِ، والأصلُ في كلِّ حرفٍ مُشتركٍ أنْ لا يَعملَ شيئاً، لكنَّهم أَخرجوها عن الأصلِ وأَعمَلُوها (**بِشَرطِ**) اجتماعِ أمورٍ أربعةٍ:

(**أنْ يَكونَ اسمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ**): أمَّا تَنكيرُ الاسمِ فلأَجلِ أنْ تَدُلَّ[٤] بوُقوعِهِ في سياقِ النَّفيِ على العُمومِ، وأمَّا تَنكيرُ الخبرِ فلأجلِ أنْ لا يُخبَرَ بالمعرفةِ عن النَّكرةِ، فلو دَخَلَتْ على مَعرفةٍ وجبَ إهمالُها[٥]، وكذا تكرارُها كما مرَّ، نحوُ: «لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو».

---

(١) عبارةُ الفاكهي: فحُملت على (إنَّ) حملاً للنقيضِ على النقيض كما يُحمل النظيرُ على النظير. إهـ وهي أوضحُ وأصحُّ.

(٢) أي: لِذلك المبتدأ الذي هو مَجموع (لا) واسمِها، فرفعُه إنما هو بالابتداء لا بـ(لا).

(٣) عبارة الرضي: لأنه لمَّا صار الاسم الذي كان مُعرَباً بِسَببها مَبنيًّا، وصار دُخولها عليه سببَ بِنائه مع قُربِه منها، استُبعد أن يكون الخبر البعيدُ منها يَستحقُّ بِسَببها إعراباً، فبقي على أصلِه من الرفع بالابتداء. اهـ

(٤) كذا في الأصل، والفاعل حينئذٍ ضمير مُستتر عائد على (لا)، وفي «الفاكهي»: (فليَدل) بالتذكير، والفاعل حينئذٍ عائدٌ على الاسم. وكِلاهما له وجه.

(٥) في طبعة: (إعمالها)، وهو تصحيف.

وأَنْ يَكُونَ اسْمُها مُتَّصِلاً بِها.

الكواكب الدرية

وأمَّا مَجيءُ اسمِها مَعرِفةً في: «لا هَيثَمَ لِلمَطِيِّ[١]، ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ[٢]، ولا كِسْرَى بعدَ اليومِ[٣]، ولا قَيصَرَ بعدَه»، وقولِ عُمَرَ رضي الله عنه: «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»، يعني: عليًّا رضي الله عنه، فمُؤوَّلٌ بنكرةٍ على حذفِ مُضافٍ لا يَتعرَّفُ، أي: (لا مِثلَ هيثمٍ، ولا مثلَ أُمَيَّةَ، ولا مثلَ كِسرَى، ولا مثلَ قَيصَرَ، وهذه قضيَّةٌ ولا مثلَ أبي حَسَنٍ لها)؛ لأنَّ «مثلَ» لِتَوَغُّلِهِ في الإبهامِ لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَهُ.

وأمَّا مجيءُ خبرِها مَعرفةً في نحوِ: «لا رجلَ أنتَ، ولا مَوضعَ صَدقةٍ أنتَ»، فـ«أنتَ» فيهما ليسَ خبراً لـ«لا»، وإنَّما هو خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هو»، والجُملةُ خبرُ «لا»[٤].

(وأنْ يَكونَ اسمُها مُتَّصِلاً بِها)، خِلافاً للرُّمَّانِيِّ، أجازَ إعمالَها مع الفَصْلِ، وأنْ يَكونَ مُقدَّماً على خَبرِها[٥]؛ لِضَعْفِها في العملِ؛ لأنَّ عملَها على خلافِ القياسِ، فإنْ تَقَدَّمَ خبرُها على اسمِها وجبَ إلغاؤُها.

ومِن شُروطِ عملِها أنْ لا يَدخُلَ عليها جارٌّ، فيَجبُ الجرُّ في نحوِ: «جِئتُ بلا زادٍ». وسُمِعَ[٦] إعمالُها حينئذٍ في اسمِها المُفردِ، كـ«جئتُ بلا زادَ» بِبنائِهِ على الفتحِ[٧].

---

(١) من قولِ الراجزِ:

لا هَيثَمَ اللَّيلةَ لِلمَطِيِّ
ولا فَتَى مِثلَ ابنِ خَيْبَرِيِّ

وهَيثم حادٍ مَشهور، أي: لا حاديَ حسَن الحُداء كهو. وسيأتي الكلام على هذا الرجز.

(٢) من قول عبد الله بن الزَّبير الأسدي في عبد الله بن الزُّبير بن العوام رضي الله عنهما:

أرَى الحاجاتِ عِندَ أبي خُبَيبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

(٣) أخرج البخاري (٣١٢٠) بِسَنده عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا هلَك كِسرَى فلا كسرَى بعدَه، وإذا هلَك قَيصرُ فلا قَيصرَ بَعدَه، والذي نفسي بِيَدِه لِتُنفِقُنَّ كُنوزَهما في سبيل الله»، وأخرجه (٣١٢١) من حديث جابر بن سمُرة رضي الله عنه، وهما عند مسلم أيضاً.

(٤) وفي «الارتِشاف» و«التَّذييل والتَّكميل» أن: (موضعَ) منصوب على الظرف، و(أنتَ) مبتدأ، والظرفُ خبرُه، ولم تُكرر (لا) لأنه جرى في الكلام مَجرَى المَثل. قاله المازني. اهـ

(٥) كأنهم لم يَستغنُوا عنه بالشرط السابِق لتبادُر كونِ المقصود بِالفاصل هناك الأجنبيَّ لا خبرها.

(٦) أي: شاذًا.

(٧) ووُجِّه بأن الجار دخَل بعد التركيب، فأُجري المُركب مُجرَى الاسم الواحِد، فمَحلُّه جرٌّ بالباء.

فإنْ كانَ اسْمُها مُضافاً أو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ، فهُوَ مُعْرَبٌ مَنصُوبٌ، نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا طالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هُوَ: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِنْ تَمامِ مَعناهُ.

الكواكب الدرية

(**فإنْ كانَ اسمُها مُضَافاً**) إلى نَكرةٍ كالمثالِ الذي سيَذكُره المصنِّفُ، أو إلى معرفةٍ وهو لا يَتعرَّفُ نحوُ: «لا مِثْلَكَ أحدٌ»، (**أو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ**) في تَعلُّقِهِ بشيءٍ هو مِن تمامِ معناه، ويُقالُ له: (الطَّويلُ، والمُطَوَّلُ، والمَمْطُولُ)، (**فهو مُعرَبٌ**)؛ لأنَّ الإضافةَ تُرَجِّحُ جانبَ الاسمِيَّةِ، فيَصيرُ الاسمُ بها إلى ما يَسْتَحِقُّهُ في الأصلِ وهو الإعرابُ، (**مَنصُوبٌ**) لفظاً أو تقديراً، كسائرِ الأسماءِ المُعربَةِ المَنصوبةِ، (**نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ**[1]**»**)، هذا مثالُ الاسمِ المُضافِ، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «صاحبَ»: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«عِلْمٍ»: مُضافٌ إليه، «ممقوتٌ»: خبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ؛ «ممقوتٌ»: اسمُ مَفعولٍ مِن المَقْتِ، وهو البُغضُ.

ومِن أمثِلةِ الاسمِ المُضافِ عندَ الجمهورِ قولُهم: «لا أبَا لَكَ[2]، ولا أخَا لَكَ، ولا يَدَيْ لهُ»؛ لأنَّ الأصلَ: لا أباكَ، ولا أخاكَ، ولا يَدَيه، فَزِيدتِ اللَّامُ بينَ المُتضايِفَينِ لإفادةِ الاختِصاصِ، ولا مُتعَلَّقَ لها، فهي مَعارِفُ مُؤَوَّلَةٌ بالنَّكِراتِ، (**و«لا طالِعاً جبلاً حاضِرٌ»**)، هذا مثالُ الاسمِ المشبَّهِ بالمُضافِ، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعملُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «طالعاً»: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«طالعٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «جبلاً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «حاضرٌ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ.

(**والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هو ما اتَّصلَ بِهِ شيءٌ مِن تَمامِ مَعناهُ**)، أي: شيءٌ يَتِمُّ به معنى المشبَّهِ

---

(١) أي: بَغِيض.

(٢) أي: موجود، فالخبر محذوف.

وإنْ كانَ اسْمُها مُفرَداً بُنِيَ على ما يُنصَبُ بِهِ لَو كانَ مُعرَباً، ونَعْنِي بِالمُفرَدِ هُنا وفي بابِ النِّداءِ: ما لَيْسَ مُضافاً ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ وإنْ كانَ مُثَنًّى أَو مَجمُوعاً.

بالمُضافِ، وذلك كالمِثالِ المَذكورِ، فإنَّ «جبلاً» تَعلَّقَ بـ«طالعاً» بحيثُ لا يَتِمُّ معنى «طالعاً» بِدونِهِ، كما أنَّ المُضافَ يَتعلَّقُ بالمُضافِ إليه[1] بحيثُ لا يَتِمُّ مَعناه بِدونِهِ.

والشَّيءُ المتَّصِلُ: قد يَكونُ مَنصوباً بِالمشبَّهِ كهذا المثالِ، وقد يكونُ مَرفوعاً نحوُ: «لا حَسَناً وَجهُهُ مَذمومٌ»، وقد يكون مَجروراً نحوُ: «لا خيراً مِن زيدٍ عندَنا»، وجُملةُ «مِن زيدٍ» نعتٌ[2]، وخبرُ «لا» الظَّرفُ بعدَه.

وأجازَ البَغداديُّونَ[3] بِناءَ المشبَّهِ بالمُضافِ إنْ عملَ في ظرفٍ أو شِبهِهِ، وخُرِّجَ عليه: «لا مانعَ لِما أَعطيتَ، ولا مُعطيَ لما مَنَعْتَ»[4]، وخَرَّجَهُ بعضُ المحقِّقينَ كالفاكهيِّ وابنِ عَنقاء على أنَّ «مانعَ» اسمُها، وأنَّه مُفردٌ[5]، والجارُّ والمَجرورُ خبرُه[6].

(وإنْ كانَ اسمُها مُفرَداً بُنِيَ)، فلا يُنوَّنُ، وبناؤُه (على ما يُنصَبُ بِه) المُفردُ مِن: فَتحةٍ أو كسرةٍ أو ياءٍ؛ لِيَكونَ البناءُ على ما يَستحِقُّهُ المنفيُّ قبلَ البناءِ (لو كانَ مُعرَباً)، وهل له محلٌّ مِن الإعرابِ أو لا؟ الظَّاهرُ أنَّ له مَحلًّا على قولِ مَن يَجعلُها عامِلةً في الخبرِ، ومحلُّه حِينئذٍ النَّصبُ بها كما قالهُ ابنُ عنقاء وغيرُه.

(ونَعْنِي) أي: مَعاشرَ النُّحاةِ (بِالمُفرَدِ هُنا) أي: في بابِ «لا» النَّافيةِ لِلجِنسِ، (وفي بابِ النِّداءِ) كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى: (ما لَيسَ مُضافاً، ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ، وإنْ كانَ مُثنًّى أو مَجمُوعاً)، فإنَّه في هذا البابِ يُعبَّرُ عنه بالمُفرَدِ.

---

(١) المناسِبُ لما مرَّ: كما أن المضافَ يَتعلق به المضاف إليه. وعبارةُ الفاكهي: كما أنَّ المضاف إليه يَتعلق بالمضاف... إلخ، وهي مناسبةٌ أيضاً.

(٢) إنما يَجري هذا القولُ إذا جُعل (خيراً) هنا مَصدراً بمعنى خيرٍ مِن الخُيور، كـ(خَير) الذي في قَوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، فتكونُ (مِن) حينئذٍ لابتِداءِ الغاية، والجارُّ والمجرور صفةٌ أي: خيراً كائناً من جهةِ زيد، والظاهرُ إبقاءُ (خَير) على بابِه من كونِه للتَّفضيل، وحينئذٍ تكونُ (مِن) تفضيليَّةً مُتعلِّقةً به.

(٣) هم جَماعةٌ من نُحاة بغدادَ كانوا يَنتخِبون من المذهبَين الكوفي والبَصري، مِنهم ابن كَيسان والزَّجاجي والفارسيُّ وابن جِني.

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٨٤٤).

(٥) فيكون مبنيًّا على الفتح الظاهر على آخِرِه.

(٦) والتقدير: لا مانعَ مانعٌ لِما أعطيتَ، فاللام لِلتَّقوية.

فإنْ كانَ مُفْرَداً أَو جَمْعَ تكسِيرٍ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ، ولا رِجالَ حاضِرُونَ»، وإنْ كانَ مُثنًّى أو جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالِماً بُنِيَ على الياءِ، نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ، ولا قائِمِينَ في السُّوقِ»، ....

الكواكب الدرية

وخرجَ بما ذَكَرَهُ: المُفردُ في بابِ الإعرابِ، فإنَّه كما مرَّ: ما ليسَ مُثنًّى ولا مَجموعاً، وفي بابِ العَلَمِ: ما ليسَ مُركَّباً، وفي بابِ المُبتدإِ والخبرِ ما ليسَ جُملةً ولا شِبْهَ جُملةٍ، كالظَّرفِ والمَجرُورِ.

(**فإنْ كانَ مُفرَداً**) أي: مُوَحَّداً[1] لفظاً ومعنًى، نحوُ: «لا رجلَ في الدَّارِ»، أو لفظاً فقَطْ نحوُ: «لا قَومَ لَنا»، (**أو جمعَ تكسِيرٍ**) لمُذكَّرٍ نحوُ: «لا رِجالَ»، أو مُؤنَّثٍ نحوُ: «لا هُنودَ»: (**بُنيَ على الفَتحِ**) الظَّاهرِ، أو المقدَّرِ.

وإنَّما بَنَوهُ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ؛ لأنَّ قولَكَ: «لا رجلَ في الدَّارِ» مُتضمِّنٌ معنى «مِن»، والتَّقديرُ: لا مِن رجلٍ في الدَّارِ؛ لأنَّ «مِن» تُؤكِّدُ النَّفيَ، فوَجَبَ تَقديرُها؛ لِيَكونَ قولُكَ: «لا رجلَ» بالفتحِ أبلغَ في إفادةِ النَّفيِ مِن قولِكَ: «لا رجلٌ في الدَّارِ» بالتَّنوينِ والرَّفعِ، و«ليسَ رجلٌ في الدَّارِ»؛ وبَنَوهُ على حَركةٍ؛ تَنبيهاً على عُرُوضِ ذَلك فيه، وإنَّما خُصَّ بالفتحِ طَلباً لِلتَّخفيفِ؛ (**نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ»**)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «حاضرٌ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (**و«لا رِجالَ حاضِرُونَ»**)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجالَ»: اسمُها، «حاضرونَ»: خبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(**وإنْ كانَ مُثنًّى، أو جَمعَ مُذكَّرٍ سالِماً**)، أو مُلحَقاً بهما: (**بُنِيَ على الياءِ**) نِيابةً عن الفتحةِ، (**نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ»**)، هذا مِثالُ المثنَّى، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و«رَجلينِ»: اسمُها مبنيٌّ على ما يُنْصَبُ به لو كانَ مُعرباً، وهو الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وجُملةُ «في الدَّارِ»: في محلِّ رفعِ خبرِها، (**و«لا قائِمِينَ في السُّوقِ»**)، هذا مثالُ الجمعِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الأَوَّلِ إلَّا أنَّكَ تقولُ: لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

---

(١) تصحَّف في الأصل إلى (موجوداً)، وما أثبتناه هو الصواب الذي في «الفاكهي».

وإنْ كانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسْرِ، نَحوُ: «لا مُسْلِماتِ حاضِراتٌ»، وقَد يُبْنَى على الفَتحِ.

الكواكب الدرية

(وإنْ كانَ) اسمُها (جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسرِ) بِلا تَنوينٍ؛ استِصحاباً لِلأصلِ، وكانَ القِياسُ وُجوبَ الكسرِ، وقد قالَ ابنُ جِنِّي: لم يُجِزْ أصحابُنا ـ يَعني: نُحاةَ البَصرةِ ـ الفتحَ إلَّا شيئاً قاسَهُ أبو عُثمانَ ـ يَعني المازنيَّ ـ، والصَّوابُ الكسرُ بغَيرِ تَنوينٍ. اهـ[1]، (نَحوُ: «لا مُسلِماتِ حاضِراتٌ»)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، «مُسلماتِ»: اسمُها مبنيٌّ على ما يُنصَبُ به لو كانَ مُعرباً، وهو الكسرُ، «حاضِراتٌ»: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (وقَد يُبنَى على الفَتحِ) نَظراً إلى الأصلِ في بناءِ المُركَّباتِ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: وهو أَرجَحُ، والتَزَمَهُ ابنُ عُصفورٍ. اهـ[2]، وقالَ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء: (بِناؤُه على الفتحِ أَولى؛ لِلفَرقِ بينَ حركتِهِ مُعرَباً وحَركتِهِ مَبنيًّا)، وقد رُوِيَ بِالوجهَينِ قولُ الشَّاعِرِ: [البسيط]

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجدٌ عَواقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ[3]

---

(١) انظر: «الخصائص» (٣/ ٣٠٨).

(٢) كذا في الأصل، وليس في «المغني» ذكرٌ لابن عُصفور في هذه المَسألة، وإنَّما فيه القولُ بتَرجيح الفتحِ فقط، وعبارةُ «البَهجة المرضيَّة»: والفتحُ وهو أولى كما قال المصنف، والتَزَمه ابنُ عُصفور. اهـ فلعلَّ الشارحَ ناقلٌ عن مثلِه عن ابن هشام.

(٣) **البيت**: لِسَلامة بنِ جَندلٍ السَّعديِّ، مِن قَصيدة طويلة يَتحسَّر فيها على ذَهابِ شَبابه، ويُروى: (أَودى الشبابُ) و(ذاك الشبابُ)، قال البَغدادي: ولم يَروِ أحدٌ: (إنَّ الشباب) بدلَ (أَودَى) فِيما رَأينا.
اللغة: (أَودَى): ذهب واضمَحَلَّ. (مَجدٌ عَواقبه) أي: مَحمودةٌ أواخِرُه ونتائجُه. (فيه نلَذُّ) أي: نتَلذَّذ، من اللَّذاذة. (الشِّيب) بِالكسر: جمعُ أَشْيَب، مثل: بِيض في جمع أَبْيَض.
المعنى: إنَّما تَكون اللَّذاذةُ والطِّيب في الشَّباب، يُريد: ليس في الشَّيب ما يُنتَفَعُ به، إنَّما فيه الهَرَم والعِلَل، وعلى روايةِ (أودَى) يكون المعنى: ذَهب الشبابُ الذي في عَواقِبِه الخيرُ؛ إمَّا بِغَزوٍ أو رِحلةٍ أو وِفادةٍ إلى مَلِك أو نحوِ ذلك.
الإعراب: «إنَّ»: حرف توكيد ونَصب. «الشبابَ»: اسمُه. «الذي»: مَوصولٌ صِفتُه. «مَجدٌ»: خبر مُقدَّم. «عَواقبُه»: مُبتدأ مؤخر، والهاء: مُضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محلَّ لها صِلة الموصول. «فيه»: جار ومجرور مُتعلق بـ(نَلَذ) الآتي. «نَلذُّ»: فعل مضارع، وفاعله: (نحنُ) مستتر وجوباً، وجملةُ (فيه نلذُّ) في محل رفع خَبر (إنَّ). الواو: عاطفة. «لا»: نافِية لِلجنس. «لَذات»: اسمُها، مبنيٌّ على الفتح أو على الكسر في محل نَصب. «لِلشيبِ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، أو مُتعلق بمحذوف صِفة لـ(لَذَّات)، وخبرُ (لا) مَحذوف. =

وإذا تَكَرَّرَتْ «لا» نحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ» جازَ في النَّكِرَةِ الأولى الفَتحُ والرَّفعُ؛ فإنْ فَتحتَها جازَ في الثَّانِيَةِ ثَلاثةُ أوجُهٍ: الفَتحُ، ....

الكواكب الدرية

(**وإذا تَكَرَّرَتْ «لا»**) النَّافيةُ لِلجنسِ مع مُفرَدٍ نكرةٍ (**نَحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ»**)، أي: لا تَحَوُّلَ لي عن مَعصيةِ اللهِ، ولا قُوَّةَ لي على طاعةِ اللهِ، إلَّا بِاللهِ العليِّ العَظيمِ كما في رِوايةٍ[١]، وفي روايةٍ أُخرَى: (العزيزِ الحكيمِ) بدلَ (العليِّ العظيمِ)[٢]، وهَذه الكلمةُ لها شأنٌ عَظيمٌ، والاشتِغالُ بها سببٌ لجلبِ الخيرِ، ودفعِ الضَّيرِ، وقد وردَ أنَّها كنزٌ مِن كُنوزِ الجنَّةِ[٣]، (**جازَ في النَّكِرةِ الأُولى الفتحُ والرَّفعُ. فإنْ فَتَحْتَها**) أي: النَّكرةَ الأُولى (**جازَ في**) النَّكرةِ (**الثَّانيةِ ثَلاثةُ أوجُهٍ**:

الفَتحُ) على إعمالِ «لا» الثَّانيةِ كالأُولى، وتُقدِّرُ لكلٍّ خبراً، فالكلامُ حينئذٍ جُملَتانِ، كلُّ جُملةٍ على حِيالها[٤]، أو الثَّانيةُ[٥] مَعطُوفةٌ على الأولى عَطفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، والكلامُ حينئذٍ جُملةٌ، وخبرُ «لا»[٦] مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ مَوجُودانِ لنا إلَّا باللهِ؛ أو عطفَ

= **والشاهد**: في قَولِه: (ولا لَذَّات)؛ حيث رُوِيَ بِالفَتح والكسر جميعاً؛ لأن اسم (لا) إذا كان جمعاً بالألف والتاء يَجُوز فيه الوَجهان.

(١) أي: مِن رواياتِ الأحاديث المختلِفة، لا مِن حديثٍ واحد؛ لأنَّ الظاهرَ أن ما سيَذكرُه بعدُ لم يَتوارَد هو وهذا على حديثٍ بِعَينِه، وإنما جاءَا في أحاديثَ مُختلِفة.

(٢) وقد اجتَمَعَا في حديث سَعدِ بن أبي وَقَّاص عندَ ابن حبَّانَ في «صحيحِه» أنه قال: جاء أعرابِيٌّ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا رَسولَ الله! عَلِّمني كلاماً أَقُولُه، قال: «قُل: لا إلَه إلَّا الله وَحدَه لا شَريكَ له، الله أكبَرُ كَبيراً، والحَمدُ لله كثيراً، وسُبحانَ الله رَبِّ العالَمِين، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العَلِيِّ العَظيم العَزيز الحَكيم»، قال: هَؤلاءِ لِرَبِّي، فما لِي؟، قال: «قُل: اللَّهُمَّ اغفِر لي وارحَمني، واهدِني وارزُقْني»، والرِّوايةُ عند مُسلِم بلفظِ: «إلَّا بِالله العَزيزِ الحَكيم».

(٣) انظُر مثلاً: «صَحيح البُخاري» (٤٢٠٢) و«صحيح مُسلم» (٦٨٨٢).

(٤) أي: وَحدَها على انفِراد.

(٥) في «الفَواكه»: (والثانية) بالواو، والظاهرُ أنها هي الصواب، إلا أن الكلام يَحتاج لتوضيح فأقولُ: المرادُ بالثانية المعطوفةِ على الأولى عطفَ مُفرَدات: (لا) وحدَها؛ أو (لا) مع اسمِها المركَّب معها؛ لأنَّ (لا حول) عِند سيبَويه في مَوضع رفع مُبتدأ، و(لا قوة) في مَحل رَفع مَعطوف على المُبتدأ.

(٦) أي: الأُولى والثانيةِ؛ إذ كِلتاهُما عاملةٌ تحتاج إلى خبر.

والنَّصبُ، والرَّفعُ، وإنْ رَفعتَ الأُولَى جازَ لَكَ في الثَّانيَةِ وَجهانِ: الرَّفعُ، والفَتحُ.

الكواكب الدرية

جُملةٍ على جُملةٍ، أي: لا حولَ إلَّا باللهِ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، فحُذِفَ[1] مِن الأَوَّلِ استِغناءً عنه بالثَّاني.

(والنَّصبُ) على جَعلِ «لا» زائدةً لِتَأكيدِ النَّفيِ، وعَطفِ ما بعدَها على محلِّ اسمِ «لا» قبلَها، فإنَّ محلَّهُ نصبٌ بـ«لا»، والبِناءُ عارضٌ، أو على لَفظِهِ وإنْ كانَ مبنيًّا؛ لمشابهةِ حَركتِهِ الإعرابَ، بل قالَ كثيرونَ في المُفردِ المبنيِّ على الفتحِ: إنَّه مَنصوبٌ لفظاً ومَحلًّا، غيرَ أنَّه حُذِفَ تَنوينُهُ لِلتَّخفيفِ، وفي هَذه الحالةِ يَكونُ الكلامُ جُملةً واحدةً؛ لأنَّ الثَّانيَ مَعطوفٌ على الأَوَّلِ عَطفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، وهذا الوجهُ هو أَضعَفُ الوُجوهِ الخَمسةِ[2].

(والرَّفعُ) على تَقديرِ «لا» زائدةً، وعَطفِ ما بعدَها على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتداءِ، فهو[3] جُملةٌ إنْ كانَ العطفُ قبلَ استِكمالِ الخبرِ، وجُملتانِ إنْ كانَ بعدَ استِكمالِهِ، أو بِإعمالِ الثَّانيةِ عملَ «ليسَ»، أو بِإلغائِها، فما بعدَها حينَئِذٍ يَكونُ مُبتدأً، وعلى الوجهَينِ الأَخِيرَينِ فالكَلمتانِ جُملتانِ.

(وإنْ رَفَعْتَ النَّكِرةَ الأُولَى) بالابتِداءِ، وأَلغَيْتَ «لا» لِتَكَرُّرِها، أو على إعمالِها عَمَلَ «ليسَ»: (جازَ) لكَ (في النَّكرةِ الثَّانيةِ وَجهانِ:

الرَّفعُ) بِإعمالِ «لا» الأُولى عملَ «ليسَ»، وتَقديرِ «لا» الثَّانيةِ زائِدةً، وعطفِ ما بعدَها على ما قبلَها، والكلامُ حينئِذٍ جُملةٌ واحدةٌ.

ويجوزُ أنْ تُقدَّرَ «لا» الثَّانيةُ حِجازِيَّةً عاملةً عملَ «ليسَ»، أو مُلغاةً وما بعدَها مُبتدأٌ، والكلامُ حينئِذٍ جُملتانِ.

(والفَتحُ) بِإعمالِ «لا» الأُولى عملَ «ليسَ»، وإعمالِ «لا» الثَّانيةِ عملَ «إنَّ»، وتكونُ جُملةُ «لا» مع اسمِها وخبرِها عَطفاً على الجُملةِ قبلَها، فالكلامُ جُملتانِ.

وعندَ رفعِ النَّكرةِ الأُولى يَمتنِعُ النَّصبُ في النَّكرةِ الثَّانيةِ؛ لعدمِ نصبِ المَعطوفِ عليه لفظاً ومَحلًّا.

---

(١) أي: الخبرُ.

(٢) بل قيل: هو ضَرورة.

(٣) أي: الكلامُ.

وإنْ عَطَفْتَ ولم تَتَكَرَّرْ «لا» وجَبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولَى، وجازَ في الثَّانِيَةِ الرَّفعُ والنَّصْبُ، نَحوُ: «لا حَولَ وقُوَّةٌ، وقُوَّةً».

وإذا نُعِتَ اسْمُ «لا» بِنَعتٍ مُفرَدٍ ولم يَفْصِلْ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ جالِسٌ»، ....

الكواكب الدرية

(**وإنْ عَطَفْتَ** على اسمِ «لا»، **ولَم تَتَكَرَّرْ «لا»**) النَّافيةُ لِلجِنسِ مع المَعطوفِ: (**وَجبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولى**)؛ لأنَّ المُجَوِّزَ لإهمالِها هو تكرارُها، وقد انْتَفى، فوجبَ المصيرُ إلى الأصلِ، وهو البِناءُ، (**وجازَ في النَّكِرةِ الثَّانيةِ**:

الرَّفعُ) بِالعطفِ على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رَفعٌ بِالابتداءِ.

(**والنَّصْبُ**) بِالعطفِ على محلِّ اسمِ «لا»، أو على لَفظِهِ على ما مرَّ، (**نَحوُ: لا حَولَ**) بالبناءِ على الفتحِ، (**وقُوَّةٌ**) بالرَّفعِ عطفٌ على محلِّ «لا» مع اسمِها، (**وقُوَّةً**) بالنَّصبِ عطفاً على محلِّ اسمِ «لا»، ويَمْتَنِعُ الفَتحُ على الأَفصَحِ؛ لِعَدمِ تَكرارِ «لا». قالَ ابنُ عنقاء: والأَصحُّ أنَّ فتحَهُ لُغةٌ ضعيفةٌ[1]. فإنْ كانَ المَعطوفُ مَعرفةً نحوُ: «لا غُلامَ لكَ ولا العَبَّاسُ» تَعيَّنَ رفعُ المَعطوفِ؛ لأنَّ «لا» النَّافيةَ لو باشَرَتِ المعرفةَ لم يَجُزْ فيها[2] إلَّا الرَّفعُ، فهي إذا كانَتْ تابِعةً أَولى بأنْ تكونَ مَرفُوعةً.

(**وإذا نُعِتَ اسمُ «لا»**) المبنيُّ معَها على الفتحِ (**بِنَعتٍ مُفرَدٍ**)، احتَرزَ به عن النَّعتِ المُضافِ نحوُ: «لا رجلَ حَسَنُ الوجهِ»، فليسَ فيه إلَّا الإعرابُ كما سَيذكُرُه، (**ولم يَفْصِلْ بينَ النَّعتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ**) بأنْ كانَ مُتَّصلاً به، فإنْ فَصلَ بَينَهما نعتٌ آخَرُ نحوُ: «لا رجلَ ظريفاً عاقلاً»، فالنَّعتُ الأَوَّلُ تَجوزُ فيه الأَوجُهُ الثَّلاثةُ الآتيةُ، والنَّعتُ الثَّاني ليسَ فيه إلَّا الإعرابُ، (**نَحوُ: «لا رَجلَ ظَرِيفٌ جالِسٌ»**)، هذا مِثالُ ما جمعَ الشُّروطَ، و«الظَّرِيفُ» مِن الظَّرَفِ ـ بالتَّحريكِ[3] ـ، وفي «القامُوسِ»: «والظَّرْفُ إنَّما هو في اللِّسانِ، أو هو حُسْنُ الوجهِ والهيئةِ، أو يكونُ في الوَجهِ

---

(١) زاد: خِلافاً لِمن نفاها كالجُمهور.

(٢) أي: في تلك المَعرفة. ولو قال: (لأن المعرفة إذا باشرتها «لا» لم يجُز... إلخ) لَكان أنسَبَ، ولا سيَّما بما بعدَه.

(٣) أي: بفَتحِ الظاء والراء كما سيُصرِّح به في آخِر الكتاب، وفيه مُخالَفةٌ لما في دَواوين اللغة؛ فإنه فيها بالفتح لا التَّحريكِ، ومنه قولُ عنترةَ:

مِـــن جَـــوارٍ لـــهُـــنَّ ظَـــرْفٌ وطِـــيـــبُ

جازَ في النَّعْتِ الفَتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفعُ، ....

الكواكب الدرية

واللِّسانِ، أو البراعةُ وذكاءُ القلبِ، أو الحِذْقُ، أو لا يُوصَفُ به إلَّا الفِتيانُ الأَزْوَالُ، والفَتَياتُ الزَّوْلاتُ[١]، لا الشُّيوخُ ولا السَّادةُ. اهـ (جازَ في النَّعتِ) ثلاثةُ أوجُهٍ:

(الفَتحُ) على تَقديرِ أنَّ الصِّفةَ والمَوصوفَ رُكِّبَا تَركيبَ «خَمسَةَ عَشَرَ»، ثُمَّ أُدخِلَتْ «لا» عليهما بعدَ أنْ صارَا كاسمٍ واحدٍ، فتَقولُ: «لا رجلَ ظريفَ جالسٌ» بفتحِ «رَجُلَ» و«ظَريفَ» بغيرِ تَنوينٍ؛ وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجلَ ظريفَ»: اسمُها مَبنيٌّ معها على الفتحِ[٢]، «جالسٌ»: خبرٌ، فالنَّعتُ وإنِ انفصَلَ عن «لا» النَّافيةِ بِالاسمِ المبنيِّ إلَّا أنَّه متَّصلٌ بها في المعنَى؛ لأنَّ النَّفيَ في الحقيقةِ داخِلٌ عليه؛ إذِ المَقصودُ في مثلِ «لا رجلَ ظريفَ» نَفيُ الظَّرافةِ عن الرَّجلِ[٣]، لا نَفيُ الرَّجلِ، قالهُ الدَّمامينيُّ.

(والنَّصبُ) على أنَّه نَعتٌ لمحلِّ اسمِ «لا»، فإنَّ محلَّه نَصبٌ بـ«لا» النَّافيةِ، ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لاسمِ «لا» على لَفظِهِ وإنْ كانَ مَبنيًّا؛ لأنَّ حركةَ نحوِ: «لا رجلَ» عارِضةٌ في هذا الموضعِ، فأَشبَهَتْ لِعُرُوضِها حرَكةَ الإعرابِ، فلِذَلك جاءَ النَّعتُ عليها، فتَقولُ: «لا رجلَ ظَريفاً جالِسٌ». وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ لِلجِنسِ، و«رجلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «ظريفاً»: بالنَّصبِ مُنوَّناً نَعتٌ لمحلِّ اسمِ «لا» بعدَ دُخولِ «لا» عليه، «جالسٌ»: خبرُها.

(والرَّفعُ) على أنَّه نعتٌ لمحلِّ «لا» مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتِداءِ؛ لِصَيرورَتِهما بالتَّركيبِ كشيءٍ واحدٍ، فتَقولُ: «لا رجلَ ظَريفٌ جالِسٌ»، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، «رَجُلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «ظريفٌ»: نعتٌ لمحلِّ «لا» مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهُما رفعٌ بِالابتداءِ، «جالسٌ»: خبرُها.

وكالنَّعتِ في الوُجوهِ الثَّلاثةِ المَذكورةِ عَطفُ البيانِ، والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ[٤] المتَّصلُ، وكذا البدلُ إنْ كانَ نكرةً، وإنْ كانَ مَعرفةً فالرَّفعُ[٥] كالنَّسقِ المَعرفةِ.

---

(١) يُقال: فتى زَوْلٌ وفَتاة زَوْلة: إذا كانا خفيفَين ظريفَين فَطِنَين.

(٢) أي: فتحِ الجُزأين.

(٣) أي: المحكومِ عليه بالخبر، فإذا قيل: (لا رجلَ ظريفَ في الدار) كان معناهُ: لا ظَرافةَ في الرِّجال الذِين فيها.

(٤) احتراز عن المعنَوي لعدم وُقوعِه في النَّكرات عند البَصريِّين.

(٥) أي: لأن المعرفةَ لا تصلُح لعمل (لا).

فإنْ فَصَلَ بينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، أو كانَ النَّعْتُ غيرَ مُفرَدٍ، جازَ الرَّفعُ والنَّصبُ فَقَطْ، نَحوُ: «لا رَجُلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ وظَرِيفاً، ولا رَجُلَ طالِعاً وطالِعٌ جَبَلاً حاضِرٌ».

وإذَا جُهِلَ خَبَرُ «لا» وَجَبَ ذِكرُهُ كَما مَثَّلْنَا، وكَقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن اللهِ**»، ....

الكواكب الدرية

(**فإنْ فَصَلَ بَينَ النَّعتِ والمَنعُوتِ**) الذي هو اسمُ «لا» (**فاصِلٌ**) مانعٌ مِن التَّركيبِ، (**أو كانَ النَّعتُ**) الذي نُعِتَ به اسمُ «لا» (**غيرَ مُفرَدٍ**) بأنْ كانَ مُضافاً، أو شَبِيهاً به، أو كانَ النَّعتُ مُفرَداً ولكنَّ المنعوتَ غيرُ مُفرَدٍ: (**جازَ**) في النَّعتِ وَجهانِ:

(**الرَّفعُ**) إتْباعاً لمحلِّ «لا» مع اسمِها.

(**والنَّصبُ**) إتْباعاً لمحلِّ اسمِ «لا» أو لَفظِهِ على ما مرَّ، (**فقَطْ**) أي: دُونَ الفتحِ، فلا يَجوزُ فيه لتَعَذُّرِهِ؛ لأنَّهم لا يُركِّبونَ ثلاثةَ أشياءَ ويَجعلُونَها كشيءٍ واحدٍ، (**نَحوُ: «لا رَجلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ»**) بالرَّفعِ، (**و«ظَرِيفاً»**) بالنَّصبِ، وهذا مثالُ النَّعتِ المفصُولِ، (**و**) نحوُ: (**لا رجلَ**) بالبناءِ على الفتحِ (**طالِعاً**) بالنَّصبِ، (**وطالعٌ**) بِالرَّفعِ (**جَبَلاً**)، مَفعولٌ لـ«طالعٌ»، (**حاضِرٌ**) بالرَّفعِ خبرُ «لا»، وهذا مِثالٌ للنَّعتِ بغيرِ المُفردِ.

(**وإذا جُهِلَ خَبرُ «لا»**) بِأنْ لم يُعلَمْ بعدَ حَذفِهِ، (**وَجبَ ذِكْرُهُ**) عندَ جَميعِ العربِ، فلا يجوزُ حذفُهُ عندَ أحدٍ؛ لأنَّه يَلزمُ على حذفِهِ حينئذٍ عدمُ الفائدةِ مِن الكلامِ، والعربُ مُجمِعونَ على تَركِ التَّكلُّمِ بما لا فائِدةَ فيه، (**كما مَثَّلْنا**) مِن نحوِ: «لا صاحبَ عِلم ممقوتٌ»، و«لا طالعاً جبلاً حاضِرٌ»، (**وكقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ**) فِيما رَواه البُخاريُّ[1] رَحمه اللهُ: (**«لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»**)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ»، «أحدَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ[2]، «أَغيَرُ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في قولِهِ: «مِن اللهِ» متعلِّقةٌ بـ«أَغيَرُ»، أي: لا أَحَدَ مِن النَّاسِ ـ أو مِن جميعِ الخَلقِ ـ يَعتَريهِ مِن الغَيرةِ عندَ مُشاهدةِ ما يُغضِبُهُ أَغيرُ مِن اللهِ تعالى عندَ انتهاكِ محارمِهِ، فـ«أَغْيَرُ»:

(١) برقم (٤٦٣٧) وغيرِ ذلك من حَديث عبد الله بن مسعود ﷺ، ورواه مُسلم أيضاً (٦٩٩١)، وتمامُه: «فلِذلك حرَّم الفواحشَ ما ظَهر منها وما بطَن، ولا أحدَ أحبُّ إليه المِدحة مِن الله، فلِذَلك مدَح نفسَه».

(٢) في محلِّ نَصب.

وإذا عُلِمَ فَالأَكثَرُ حَذْفُهُ، نَحوُ: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبا: ٥١] أي: لَهُمْ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: عَلَينا، ونحوُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» ....

الكواكب الدرية

أفعلُ تفضيلٍ مِن الغَيرةِ، وهي في اللُّغةِ: تَغيُّرٌ يَحصُل مِن الحَمِيَّةِ والأَنَفةِ، وهو مُحالٌ على اللهِ؛ لأنَّه مُنزَّهٌ عن كلِّ تَغيُّرٍ ونقصٍ، فتَعيَّنَ تَأويلُهُ عندَ المنزِّهينَ[1] على أنَّ المرادَ بالغيرةِ في حقِّهِ تعالى: شِدَّةُ المنعِ والحمايةِ، فهو مِن مَجازِ الملازمةِ[2]، وبِمعناه قَولُ ابنِ فُورَكَ[3]: مَعنى الحَديثِ: لا أَحدَ أَكثَرُ زَجراً عنِ الفَواحشِ مِن اللهِ تعالى.

(وإذَا عُلِمَ) خبرُ «لا» بأنْ دَلَّتْ عليه قَرينةٌ، أو أَرْشَدَ إليه سِياقُ الكلامِ، (فالأكثَرُ حَذفُهُ) جوازاً؛ استِغناءً عن ذِكرِهِ بِالعِلمِ به، (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ (فَلَا فَوْتَ﴾)، هذا يَقولُهُ اللهُ مُخبِراً عن حالِ الكُفَّارِ في الآخرةِ؛ لأنَّ المعنى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ يا محمَّدُ ﴿إِذْ فَزِعُواْ﴾ عندَ البعثِ، لَرَأَيتَ أَمراً عَظيماً، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ لهم منَّا، أي: لا يَفوتُونَنا، ولا يَقدِرونَ على الفِرارِ مِن بَأسِنا، ﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ وهو القُبورُ التي كانُوا بها[4]. وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و﴿فَوْتَ﴾: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُها مَحذوفٌ لِلعلمِ به، تَقديرُهُ: (أي: لَهُم)، ولو ذُكِرَ لَجازَ، إلَّا بَني تَميمٍ[5] فإنَّهم يُوجِبونَ حذفَهُ عندَ العلمِ به، (و) مِن أَمثلةِ حذفِ الخبرِ المَعلُومِ قولُهُ تعالى: ﴿قَالُواْ (لَا ضَيْرَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَا﴾: نافيةٌ للجِنسِ، و﴿ضَيْرَ﴾: اسمُها، وخبرُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: (أي: علَينا)، وهذا قالَهُ السَّحَرةُ بعدَ إيمانِهم مُجيبينَ به فِرعونَ حينَ قالَ لهم: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، فقالُوا له: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ أي: لا ضَررَ علينا في ذلك، ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا﴾ أي: بعدَ مَوتِنا بأيِّ وجهٍ كانَ، ﴿مُنقَلِبُونَ﴾ أي: راجعونَ في الآخرةِ، فيُجازِينا بالغُفرانِ والنَّعيمِ الأَبديِّ المُقيمِ، (و«لا حَولَ ولا قُوَّةَ»)،

(١) عبارةُ ابن دَقيق العِيد ـ وقد نقَلَها عنه كثيرٌ من شُرَّاح الحَديث وغيرهم ـ: أهلُ التَّنزيه في مِثل هذا على قولَين: إمَّا ساكتٌ، وإمَّا مُؤوِّل على أن المراد... إلخ كلامِه، فلم يَحصُر التنزيهَ في التأويلِ.

(٢) وقال بعضُهم: لا حاجةَ إلى المجاز، بل الحملُ على الحقيقة أولى، وهذا هو طَريق السَّلف الصالح. اهـ

(٣) هو مُحمَّد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني، أبو بَكر، واعِظ عالم بِالأُصول والكلام، مِن فُقهاء الشافعية، له نحوُ مائة كتاب منها «مُشكِل الحديث وغَريبه» و«النِّظامي» في أُصول الدين. تُوفي سنة (٤٠٦هـ).

(٤) انظر: «الجلالَين».

(٥) لو قال: (إلا عِند بني تميم) لكانَ الاستثناءُ أوضحَ.

أي: لَنا.

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و«حولَ»: اسمُها، و«لا قُوَّةَ»: كذَلك، وخبرُهُما[1] مَحذوفٌ تَقديرُه: (أي: لَنا)، فجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعِ خبرٌ لـ«لا» الأُولى[2]، و«لا» الثَّانيةُ مع اسمِها: مَعطوفةٌ على الأُولى عَطْفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، فتكونُ «لا» في حُكمِ الزَّائدةِ، ويجوزُ أنْ تكونَ «لا» الثَّانيةُ عامِلةً كالأُولى، ويُقدَّرُ لكلٍّ منهما خبرٌ، فيكونُ التَّقديرُ: «لا حولَ لَنا، ولا قُوَّةَ لَنا»، ويكونُ عَطفُ الثَّانيةِ على الأُولى مِن عَطفِ جُملةٍ على جُملةٍ.

ثمَّ ما قالَهُ المصنِّفُ مِن كونِ الخبرِ المَحذوفِ تَقديرُه: «لَنا» غيرُ مُتعيِّنٍ، فقد قالَ جماعةٌ مِنهمُ الخبيصيُّ في «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ»: «لا» في كلٍّ مِنهُما نافيةٌ، و«لا قُوَّةَ» مَعطوفٌ على «لا حولَ» عطفَ مُفردٍ على مُفرَدٍ، وخبرُهما مَحذوفٌ، أي: مَوجُودانِ، أو «بالله»، أي: كائنانِ باللهِ، أو عَطفَ جُملةٍ على جُملةٍ، أي: لا حولَ إلَّا باللهِ، ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، فحُذِفَ مِن الأَوَّلِ استِغناءً بِالثَّاني. اهـ

واختَلفُوا في إعرابِ كلمةِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ»: قالَ أبو حيَّان: أكثَرُ ما يُحذَفُ خبرُ «لا» مع «إلَّا» نحوُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، أي: لا إلهَ لنا - أو في الوُجودِ، أو نحوُ ذلك - إلَّا اللهُ. اهـ، وقالَ غيرُه: «إلهَ»: اسمُ «لا»، وخبرُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا إلهَ مَوجودٌ - أو في الوُجودِ - إلَّا اللهُ، واسمُ اللهِ الجليلِ: مَرفوعٌ على أنَّه بدلٌ مِن اسمِ «لا» حملاً على مَحلِّهِ البَعيدِ الذي هو الرَّفعُ بِالابتداءِ، أو مِن الضَّميرِ العائدِ إلى اسمِ «لا» المُستَترِ في الخبرِ المَحذوفِ، وعلى التَّقديرَينِ هو بدلُ بَعضٍ مِن كلٍّ مِن قَبيلِ بَدلِ الجُزئيِّ مِن الكُلِّيِّ، فلا حاجةَ إلى ضميرٍ فيه للرَّبطِ. والأَولى كونُهُ بَدلاً مِن الضَّميرِ المُستترِ في الخبرِ المقدَّرِ؛ لأنَّه الأقرَبُ، فالإبدالُ منه أَولى.

---

(١) أي: (لا) الأُولى و(لا) الثانيةِ، ووقعَ في طبعة: (وخبرُها) بِالإفراد، وهو غيرُ موافِق لسياق المصنِّف.

(٢) لا يَخفى أنَّ هذا غيرُ مناسِبٍ لكلام المصنِّف؛ إذ المتبادرُ من المتنِ أن (لَنا) خبر عن الاثنتَين، فيَنبغي أن يُفرَّع هذا القولُ أولاً عن كلامِه، ثم يُؤتى بِبَقيَّة الأقوال، كما فَعَل الشيخ خالِد مثلاً حين قال: فعَلى مَذهب سيبَويه يَجُوز أن يُقدَّر بعدَهما خبرٌ لهما معاً، أي: لا حولَ ولا قُوَّةَ لَنا، أي: مَوجُودان لَنا... والمقدَّرُ مرفوع بأنه خبرٌ عنهما جميعاً، فيكونُ الكلام جُملةً واحِدة، نَحو: (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ)، ويَجُوز أيضاً عِندَه أن يُقدَّر لِكل واحدة مِنهما خبر، أي: لا حولَ مَوجود لنا، ولا قُوَّةَ مَوجودةٌ لنا، فيَكونُ الكلام جُملتَينِ... إلخ.

ويَجوزُ رفعُ اسمِ اللهِ على أنَّه خبرٌ لـ«لا» التَّبرئةِ، قال ناظِرُ الجيشِ[١]: القولُ بالخبريَّةِ في الاسمِ المعظَّمِ قد قالَ به جَماعةٌ، ويَظهَرُ أنَّه أرجَحُ مِن القَولِ بِالبَدليَّةِ. اهـ، وما قالهُ غيرُ صَحيحٍ؛ لِما يَلزَمُ عليه[٢] مِن كونِ خبرِ «لا» مَعرِفةً، وهي لا تَعمَلُ في المَعارِفِ، بل لا تَعمَلُ إلَّا في النَّكراتِ المَنفيَّةِ، واسمُ اللهِ الجَليلِ مَعرِفةٌ مُوجَبةٌ[٣]. وقد أطالَ المُلَّا إبراهيمُ بن حسَنٍ الكُرديُّ[٤] الكلامَ في إعرابِ هذه الكلمةِ الشَّريفةِ في مُؤلَّفٍ له سمَّاه: «إنباه الأنباه بإعرابِ كلمةِ لا إلهَ إلَّا الله»[٥].

ومِثلُها في التَّركيبِ والإعرابِ: «**لا عيشَ إلَّا عَيشُ الآخرةِ**»[٦]، «**لا شافيَ إلَّا أنتَ**».

وسَكتَ المصنِّفُ عن حذفِ الاسمِ، وقد صرَّحَ ابنُ الحاجبِ وغيرُه بِجوازِ حذفِهِ تَخفيفاً إذا دلَّتْ عليه قَرينةٌ، نحوُ: «لا عليكَ» أي: «لا بَأسَ عليك»، ومنه قولُهُ ﷺ لأصحابِهِ حينَ

---

(١) هو تِلميذُ أبي حيان، صاحبُ «تَمهيد القواعد على تسهيل الفَوائد» لابن مالك، واسمُه محمدُ بن يوسف، مُحبُّ الدين، أصلُه من حَلب ومَولده ووفاتُه بالقاهرة، عُرف بِناظر الجيش لأنه ترقَّى في المناصبِ إلى أن وَلِيَ نظرَ الجيش بِالدِّيار المِصرية، وفاق غيرَه في المُروءة ومُساعَدة مَن يَقصده ولا سِيَّما طلَبة العِلم، تُوفي سنةَ (٧٧٨هـ). «الأعلام» (٧/ ١٥٣).

(٢) ظاهرُ صنيعِ الشارح أنه بصدد الردِّ على ناظر الجيش بما لم يتنبَّه له، وليس كذلك؛ إذ إنه قال بعد كلامِه السابِق في «تمهيد القَواعد»: (وقد ضُعِّف القول بالخَبرية بِثلاثة أمور...) ثم أتى بها وبالجواب عنها، وأُولى هذه الأمور هو هذا الوجه الذي في كلامِ الشارح.

(٣) أفادَه ابنُ هِشام في «المغني».

(٤) هو أبو العِرفان بُرهانُ الدين إبراهيمُ بن حسَن الكوراني الشَّهرزوريُّ الشهراني الكُردِي، عالمٌ فحلٌ وُلد بجبال الأكراد، وطاف بالشام ومِصر والحجاز، واستقرَّ بمكةَ ثم بالمدينة إلى أن تُوفيَ بها سنة (١٠٠١هـ) ودُفن بالبَقيع. كان يُدرِّس بالعربية والفارسية والتركية، وله نحوُ مائة مصنَّف، منها «شرح العوامل الجرجانية» و«إتحاف الخلَف بتحقيق مذهب السلف».

(٥) وله مختَصرٌ منها سمَّاه «عُجالة ذوِي الانتِباه بتَحقيق إعراب لا إله إلا الله»، وهو مطبوعٌ كأصلِه.

(٦) أخرج البُخاري (٦٤١٣) ومُسلم (٤٦٧٣) عن أنسٍ رضي الله عنه عنِ النبيِّ ﷺ أنه قال: «اللَّهمَّ لا عيشَ إلا عيشُ الآخِرَة، فأصلِحِ الأنصارَ والمُهاجِرَة». وانظر للحديث الذي بعده: «البخاري» (٥٧٤٢).

فإنْ دَخلَتْ «لا» على مَعْرِفةٍ أو فُصِلَ بينَها وبَينَ اسْمِها وَجَبَ إهْمالُها، ورَفْعُ ما بَعدَها علَى أنَّهُ مُبْتدأٌ وخَبَرٌ، ووَجَبَ تكْرارُها، نَحوُ: «لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو»،

الكواكب الدرية

سَألوهُ عن العزلِ عن السَّبايا: «**لا عَلَيكُمْ أنْ لا**[١] **تَفْعَلُوا**»[٢]، تَقديرُه: لا بأسَ عليكُم في أنْ تَفعلُوا، أي: في فِعلِكم، فـ«لا» فيه زائدةٌ.

(**وإنْ دَخلَتْ «لا» على مَعرِفةٍ، أو**) على نَكرةٍ ولكنْ (**فَصَلَ بينَها وبينَ اسمِها فاصِلٌ؛ وَجبَ**) في الصُّورتينِ (**إهمالُها**): أمَّا في الأوَّلِ فلأنَّها لا تَعمَلُ في المعارفِ؛ لأنَّها إنَّما وُضِعَتْ لِنَفي النَّكراتِ، وأمَّا في الثَّاني فلزيادةِ ضَعفِها في العملِ؛ لِما حصلَ مِن الفصلِ بينَها وبينَ اسمِها الذي حقُّها أنْ تُركَّبَ معه، (**ووَجبَ رَفعُ ما بَعدَها على أنَّه مُبتَدأٌ وخَبرٌ**)، وتَنوينُهُ حيثُ قَبِلَ التَّنوينَ، (**ووَجَبَ**) أيضاً في حالتَي التَّعريفِ والفصلِ (**تَكرارُها**) أي: تَكرارُ «لا» بأنْ يُذكَرَ مَعرِفةٌ أُخرَى، أو نَكرةٌ أُخرَى مَعطوفةٌ على الأُولى، [لا][٣] بأنْ يُكَرَّرَ اللَّفظُ الأوَّلُ بِعَينِهِ.

أمَّا وُجوبُ التَّكريرِ في المعرفةِ، فلِكَونِهِ كالعِوَضِ عمَّا في التَّنكيرِ مِن مَعنى نَفيِ الآحادِ؛ لما في التَّكريرِ مِن إفادةِ التَّعدُّدِ، ووُجوبُهُ في النَّكرةِ لِيَكونَ مُطابِقاً لما هو جوابٌ له مِن قولِ السَّائلِ: «أفي الدَّارِ رجلٌ أم امرأةٌ؟»[٤].

(**نحوُ: «لا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمرٌو»**)، هذا مِثالٌ لتَكرارِها مع المعرفةِ، **وإعرابُه**: «**لا**»: نافيةٌ للجِنسِ بَطَلَ عمَلُها[٥]، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، وجُملةُ «في الدَّارِ»: في محلِّ رفعِ خبرٌ، والواوُ

---

(١) سَقط حرفُ النفي من بعض الطبَعات، والصوابُ إثباتُه بدليل بقيَّة كلام الشارح.

(٢) جزءٌ من حَديث أخرجه البخاري (٢٢٢٩) ومسلم (٣٥٤٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) زيادةٌ من «شَرح الإرشاد» لِلجرجاني و«الفواكه الجنيَّة» للفاكِهي لا يَستقيم الكلامُ إلا بها.

(٤) الوجهُ: أرَجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟.

(٥) أرادَ أنها في الأصلِ لِنَفي الجِنس في النَّكِرات؛ لأنَّ نفيَ الجِنس هو تَكرارُ النَّفي في الحقيقة، فلمَّا دَخلت على المَعارف كُرِّرت جبراً لِما فاتها من نَفيِ الجِنس الذي لا يُمكِن حُصولُه مع المَعرِفة، فمَن عبَّر بمثل تعبير الشارحِ إنما أراد هذا المَعنى ولم يُرِد أنها الآنَ لنفي الجنس، بخِلافِها مع النكرات؛ فإنها ولو أُلغِيَت ولم تَعمَل لا تَخرُج عن كونِها لنفي الجنسِ نحو: (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأة)، وبعضُهم يَخرُج من الإشكال بقولِه في الأُولى: نافية مُهمَلة، أو نافية بَطَل عملُها، من غير زيادةٍ، فافهَم!

و«لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأةٌ».

الكواكب الدرية

حرفُ عطفٍ، و«لا»: نافيةٌ للجنسِ بطلَ عملُها، و«عَمرٌو»: مَعطوفٌ على الضَّميرِ المُستترِ في متعلَّقِ الجارِّ والمَجرورِ الذي هو «كائنٌ، أو مُستقِرٌّ»، وسوَّغَ ذلك في رأيِ الجُمهورِ فَصلُه بـ«لا»، وقيلَ: مُبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، والكلامُ على هذا جُملتانِ، وعليه ابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، وقيلَ: مَعطوفٌ على المُبتَدأ، وأُفرِد الخبر لأنَّه لِلأوَّلِ فقَطْ، ودخلَ الثَّاني في مَعناه، والكلامُ جُملةٌ واحدةٌ، وعليه سِيبَويهِ وقومٌ. وهذا الخلافُ جارٍ فِيما يُشبِهُ المثالَ المَذكورَ، كـ«زيدٌ قائمٌ وأخوكَ».

واختُلِفَ[١] في نحوِ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، و«زيدٌ وعمرٌو قائمٌ»: هل حُذفَ خبرُ الأوَّلِ لِدَلالةِ الثَّاني عليه، وعليه ابنُ عُصفورٍ؛ أو عَكسُه وعليه ابنُ السَّرَّاج؛ أو مخيَّرٌ بينَ الوجهَينِ، وعليه الفارِسيُّ؛ أو الخبرُ للأوَّلِ، ودخلَ الثَّاني في مَعناه[٢]، وعليه سيبَويهِ وأصحابُهُ[٣]؟

وهذا حيثُ لا قَرينةَ، وإلَّا عُمِلَ بها نحوُ: «زيدٌ وهندٌ قائمةٌ»، فالخبرُ في هذا المثالِ للثَّاني، بدَليلِ تاءِ التَّأنيثِ، وفي نحوِ: «زيدٌ وهندٌ قائمٌ» الخبرُ للأوَّلِ؛ لأنَّه مُذكَّرٌ، (و«لا في الدَّارِ رَجلٌ ولا امْرأةٌ») مثالٌ لِتَكرارِها مع النَّكرةِ، وإعرابُهُ كإعرابِ المثالِ الذي قبلَهُ.

هذا، وقد سبقَ الجوابُ عمَّا جاءَ اسمُها فيه مَعرِفةً[٤]، كقَولِهِ ﷺ: «إذا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَه»[٥]، وكقَولِ أبي سُفيانَ قبلَ إسلامِهِ: «إنَّ لنا العُزَّى، ولا عُزَّى لَكم»، وقَولِهم: «لا بَصرةَ لَكم»، وقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

لا هَـيْـثَـمَ الـلَّـيْـلَـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ[٦]

---

(١) كان الأولى ذكرَ هذه المسألة في باب الابتداء؛ فإذا احتاج إلى ذِكرها ثانيةً هنا أحال عليها هُناك. تأمل!

(٢) أي: ولا يَحتاج إلى إضمار.

(٣) كالمازني والمبرِّد.

(٤) أي: مع عَملِها فيه كما يُرشد إليه قولُه: (اسمها).

(٥) تقدَّم تخريجُه.

(٦) تقدَّم إنشادُه مع بيتٍ بعدَه، وهو لِبَعض بَني دُبَير.

=

. . . .

الكواكب الدرية

وأنَّه على تَقديرِ «مِثل» مُضافٍ[1] إلى المعرفةِ، أي: (ولا مِثلَ كِسرَى، ولا مثلَ عُزَّى، ولا مثلَ بَصرةَ، ولا مثلَ هَيثَم اللَّيلةَ لِلمَطيِّ يَحدُوها)، وهو اسمٌ لِحادٍ مَشهورٍ.

وأمَّا «ولا سيَّما زيدٍ»، فـ«سِيَّ»: بمعنى «مِثل» اسمُ «لا»، وإذا كانَتْ «ما» زائدةً، فـ«سيَّ» لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ إلى زَيد؛ لأنَّ «مثلَ» التي بمعناها لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ؛ لِتَوغُّلِها في الإبهامِ. وبَقيَّةُ الكلامِ عليها يَأتي في الاستِثناءِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.



= **الإعراب**: «**لا**»: نافيةٌ للجنس. «**هيثَمَ**»: اسمُها مَبني على الفتح في مَحل نَصب. «**الليلةَ**»: ظرفُ زمانٍ مُتعلق بمحذُوف خبر (لا). «**لِلمطيِّ**»: جار ومجرور مُتعلِّق بما تعلَّق به الظرفُ.

والشاهد: في قَوله: (لا هيثَمَ)، حيثُ دخَلت (لا) النافِية لِلجنس على العَلَم مع أنها لا تدخُل على المعارِف لِتأويلِه بتَقدير مُضاف وهو مِثل، أي: ولا مثلَ هيثم على ما قال الشارح، واختار بعضُهم تأويل العَلم بجعلِه اسمَ جِنس لِكلِّ مَن اتَّصف بالمعنى المَشهورِ به مُسمَّى ذلك العَلَم.

(١) الوجهُ: مضافاً؛ لأن المقصود بـ(مثل) لفظُه، فهو مَعرفة.

فصل

وأمَّا «ظَنَّ» وأَخَواتُها فإنَّها تَدْخُلُ بَعدَ اسْتِيفاءِ فاعِلِها على المُبْتَدإِ والخَبَرِ، فتَنصِبُهُما علَى أنَّهُما مَفعُولانِ لَها، وهيَ نَوْعانِ:

(فَصل) في الكلام على النَّوعِ الثالثِ من النَّواسِخ

وهو أفعالُ القُلوبِ وما أُلحِق بها ممَّا يَصحُّ جَعلُ مَفعولَيه بعد حَذفه مُبتَدأً وخبراً.

(وأمّا «ظَنَّ» وأَخواتُها) العامِلةُ عملَها، **(فإنَّها تَدخُلُ بعدَ استِيفاءِ)** أي: أَخذِ **(فاعِلِها على المُبتَدإِ والخَبَرِ)**؛ لِبَيانِ أنَّ النِّسبةَ الواقعةَ بينهما ناشِئةٌ مِن العلم، أو الظَّنِّ، فإنَّكَ إذا قُلتَ: «زيدٌ قائمٌ» احتملَ أنْ يكونَ الحكمُ منكَ عن عِلمٍ، وأنْ يكونَ عن ظَنٍّ، فإذا قُلتَ: «عَلمتُ زيداً قائماً»، عُلِمَ أنَّه عن عِلمٍ، أو: «ظننتُ زيداً قائماً»، عُلِمَ أنَّه عن ظَنٍّ، وكذا سائرُ أَخواتِهما[1]، **(فتَنصِبُهما)** «ظَنَّ» وأَخواتُها **(على أنَّهما مَفعُولانِ لها)**، قالَ هُطَيل: هذه الأَفعالُ كلُّها اشتَرَكَتْ في أنَّها مَوضوعةٌ لحكمِ الذِّهنِ على مُتعلِّقٍ بشَيءٍ[2] على صفةٍ، فلِذَلك اقتَضَتْ مَفعولَينِ. وهذا النَّوعُ ليسَ مِن المَرفوعاتِ، وإنَّما ذُكِرَ تَتميماً لأَقسامِ النَّواسخِ لحكمِ المُبتدإِ والخبرِ.

(وهيَ) أي: أفعالُ هذا البابِ **(نوعانِ)** فقَطْ، بإدخالِ «رأى» الحُلميَّةِ كما سيَأتي، وقد أفادَ ابنُ هشامٍ وغيرُه أنَّ ما يَتعدَّى لاثنَينِ أنواعٌ:

الأَوَّلُ: ما يَتعدَّى إليهما بِنَفسِهِ تارةً، ولا يَتعدَّى إليهما تارةً أُخرى، كـ«نقَص، وزادَ»، يُقالُ: «نَقَصْتُ زيداً دِيناراً»، و«زِدتُ زيداً دِيناراً»، و«نقَصَ المالُ»، و«زادَ المالُ».

الثَّاني: ما يَتعدَّى إليهما دائماً، ولكنَّه يَصِلُ إلى المَفعولِ الثَّاني تارةً بِنَفسِهِ، وتارةً بحرفِ الجرِّ كـ«أمَر، واستَغفرَ، وزوَّجَ، وسمَّى، ودعَا ـ إذا كان بمعنى سمَّى ـ، وكالَ، ووزَنَ»، يُقالُ: «أمرتُ زيداً الخيرَ وبِالخيرِ، واستَغفَرتُ الله ذنباً ومِن ذَنبٍ، وزوَّجتُ زيداً هنداً وبهندٍ، وسمَّيتُ الولدَ محمَّداً وبمحمَّدٍ، ودَعَوتُ الرَّجلَ زيداً وبزَيدٍ، وكِلْتُ زيداً طَعاماً ولِزيدٍ طعاماً،

(١) في تَعميم هذا التعليل بحيث يَشمل أفعالَ التصيير نَظر.

(٢) عبارةُ ابن الحاجب في «شرح المفصَّل»: لحكمِ الذِّهنِ يَتعلَّق بشَيءٍ.

أحَدُهما: أَفعالُ القُلوبِ، ....

الكواكب الدرية ______________________________

ووَزَنْتُ زيداً دِرهماً ولِزيدٍ درهماً»، فـ«زيداً» فيها هو المَفعولُ الثَّاني، لا الأوَّلُ، ولِذا نَصَّ المُعربونَ على أنَّ المَحذوفَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] هو المَفعولُ الأوَّلُ، وأنَّ أصلَ التَّركيبِ: «وإذا كالُوا الطَّعامَ لهم»، ثُمَّ تُوُسِّعَ بحذفِ الجارِّ[١].

الثَّالثُ: ما يَتعدَّى لاثنَينِ، وأَوَّلُهما فاعلٌ في المعنى، كـ«أَعْطى، وكسَا»، يُقالُ: «أَعطَيتُ زيداً دِرهماً»، و«كسَوتُ زيداً ثَوباً»، فالأوَّلُ فِيهما آخذٌ ولابسٌ، فهو فاعلٌ في المعنى، وهذا النَّوعُ سَماعيٌّ لا يُقاسُ عليه، وأفعالُه كَثيرةٌ، وقد جمَعَها عِصامُ الدِّينِ إلى شيئين[٢]، قال: وأَرجو أنْ أَضبُطَها في رسالةٍ مُفرَدةٍ.

الرَّابعُ: ما يَتعدَّى لاثنَينِ وهما مُبتدأٌ وخبرٌ في الأَصلِ، وهو النَّوعانِ المَذكُورانِ في كلامِ المصنِّف في هذا البابِ.

(أحَدُهُما) أي: النَّوعينِ: **(أَفعالُ القُلُوبِ)**، سُمِّيتْ بِذلك لأنَّ مَعانِيَها مِن العلمِ والظَّنِّ ونحوِهما قائمةٌ بالقَلبِ، ومُتعلِّقةٌ بهِ مِن حيثُ إنَّها صادرةٌ عنه، لا عن الجوارحِ والأعضاءِ الظَّاهرةِ، وتُسمَّى: أفعالَ الشَّكِّ واليَقينِ؛ لأنَّ منها ما يُفيدُ الشَّكَّ، ومنها ما يُفيدُ اليَقينَ والعِلمَ. والمرادُ بالشَّكِّ مُطلَقُ التَّردُّدِ الشَّاملِ لِلظَّنِّ[٣].

وليسَ كلُّ فعلٍ قَلبيٍّ يَتعدَّى لاثنَينِ، بل القَلبيُّ ثلاثةُ أنواعٍ:

ما لا يَتعدَّى بنفسِهِ، بل بحرفِ الجرِّ، نحوُ: «فكَّرَ، وتَفكَّرَ»، تقولُ: «فكَّرَ زيدٌ في كذا»، و«تَفكَّرَ فيه».

---

(١) فيه أنه حينئذٍ لا يَنبغي عدُّه فيما يتعدَّى تارةً بنفسِه وتارةً بالحرف، بل هو متعدٍّ بأحدِهما فقط كما قالوا في (ولقد جَنَيْتُك): إن أصلَه: ولقد جَنَيتُ لك، ولم يَعُدَّه أحدٌ ههنا.

(٢) كذا في الأصل، وهو تحريف عن (سِتِّين)، وعبارةُ عِصام الدين في «حواشي الجامي»: قوله: (ثانيهما غير الأول كأعطى): وهي سماعية كثيرةٌ، جمعتُها إلى سِتين، وأرجو أن أضبطَها وأعمل رسالةً بها يَنتفع الطالبون. اهـ وقد جَرى في تَعدِية (جمع) بـ(إلى) على عادة العَجَم من التساهل في أمثال ذلك، ثم تخريجِه وحَملِه على التضمين.

(٣) أي: لا الشكُّ الذي هو الطرفُ المرجوحُ في مُقابلة الظن الذي هو الراجِح.

وهِيَ: «ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ....

الكواكب الدرية

وما يَتعدَّى لواحدٍ، وهو: «عرَفَ، وفَهِمَ»[١].

وما يَتعدَّى لاثنينِ، وإليه الإشارةُ بقَوله: (وهي) أربَعَةَ عشرَ فعلاً:

(«ظَنَنتُ»)، وهي: تُفيدُ في الغالبِ رُجحانَ الوُقوعِ كالمثالِ الذي ذكَرَه المصنِّفُ، وقد تَرِدُ لِليَقينِ نحوُ: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، (و«حَسِبْتُ»)، وهي للرُّجحانِ غالباً، وقد تُستَعْمَلُ لِليَقينِ، كقَوله: [الطويل]

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خيرَ تِجارةٍ

... البيتَ الآتي في كلامِ المصنِّفِ[٢]، (و«خِلْتُ») ماضي «يَخالُ»، لا ماضِي «يَخُولُ» بمعنى: يَتَكَبَّرُ، وهي لِلرُّجحانِ، وقد تُستعمَلُ لِليَقينِ قليلاً كما قالَ ابنُ مالكٍ، كقَوله: [المنسرح]

ما خِلْتُني زِلْتُ فِيكُمُ ضَمِناً أَشكُو إلَيكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ[٣]

---

(١) أي: ونَحوُهما.

(٢) انظر: (١/ ٥٥٥).

(٣) البيت: لا يُعرف قائله، والمعروفُ في روايتِه: (زِلتُ بعدكُم).

اللغة: (ضَمِناً): زَمِناً مُبتَلًى. ويُروى: (ظَمِئاً) بالظاء المُشالة والهمزة، وهو بمعنى مُشتاق. (حُموة الألم): شِدَّته وسَوْرَته.

المعنى: يُخاطب من فارَقهم من الأحبَّة قائلاً: أيقنتُ أني سأبقى بعد فِراقكم وبُعدكم عني مريضاً أشكُو مَرارة الفِراق ولَوعة الأسى شَوقاً إليكم.

الإعراب: «ما»: نافية. «خِلتني»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به أوَّل. «زِلتُ»: فعل ماضٍ ناقِص، والتاء: اسمه. «فيكُم»: مُتعلِّق بـ(ضمناً)، وجاز تَقدُّمه على الصفة المُشبهة لأنه ظرفٌ. و«ضمناً»: مَفعولُ (خالَ) الثاني. و(زِلت فيكم): مُعترِض بين المَفعولَين. «أشكُو»: فعل مضارع، والفاعل: أنا. «إليكُم»: متعلِّق بالفعل قبلَه. وجملة (أشكُو): في محل نَصب خبر (زالَ). «حُموَّةَ»: مفعولُ (أشكو) مُضاف. «الألم»: مضاف إليه، والتقدير: خِلتُ نَفسي ضَمِناً بعدَكم ما زلتُ أشكُو شِدَّة الفِراق. ويَجوز أن يكونَ (ضمناً) خبرَ (زال)، وجملة (أشكو): المفعولَ الثاني لـ(خال). هذا حاصلُ كلام المصرِّح وغيرِه، وقال ابنُ مالك بعد إنشادِه في «شرح التسهيل»: أراد: خِلتُني ما زِلتُ بَعدكم. وعليه فجملةُ: (ما زلتُ ضمناً) في محل نصب مفعول (خال) الثاني، و(أشكو...) في محل نصب مفعول بعد المفعول الثاني، والله أعلَم. =

ورَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وزَعَمتُ، ....

الكواكب الدرية

(و«رَأيتُ»)، والغالبُ استِعمالُها لِليَقينِ، وقد تَرِدُ للرُّجحانِ، وقد اجتَمَعَا في الآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، (و«عَلِمْتُ»)، وهي لِليقينِ غالباً، نحوُ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقد تَرِدُ للرُّجحانِ كالآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، (و«زَعَمتُ») بفتحِ العينِ، وهي لِلرُّجحانِ فقَطْ، والأكثَرُ وُقوعُها على «أنْ» بالتَّخفيفِ و«أنَّ» بِالتَّشديدِ وصِلتِهما، فيَسُدَّانِ مَسَدَّ مَفعولَيها، كما قاله سِيبويهِ والجمهورُ، وقالَ الأخفشُ: إنَّ المَفعولَ الثَّانيَ مَحذوفٌ، قالَ السِّيرافيُّ: والزَّعمُ: قولٌ يَقترِنُ به اعتقادٌ صحَّ أو لم يَصِحَّ. اهـ، وبمَعناه قولُ غيرِهِ: الزَّعمُ: قولٌ يُطلَقُ على الحقِّ والباطلِ، وأكثَرُ ما يُقالُ فيما شُكَّ فيه، ولم يُستَعمَلْ في القرآنِ إلَّا لِلباطلِ، وقد استُعمِلَ في غيرِه لِلصَّحيحِ، كقَولِ هِرَقْلَ لأبي سُفيانَ: «زعَمتَ»[1]، وكقَولِ أبي طالبٍ في مَدحِ النَّبيِّ ﷺ: [الكامل]

ودَعَوْتَني وزَعَمْتَ أنَّكَ ناصِحي ... ولَقَد صَدَقْتَ وكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا[2]

قال السُّبكيُّ[3]: ولكنْ إذا تَأمَّلتَهُ وَجدتَهُ يُستعمَلُ حيثُ يَكونُ المتكلِّمُ شاكًّا، فهو كقولِ

= **والشاهد:** في قَولِه: (خِلتني ضَمناً)؛ حيثُ استَعمل الشاعر (خال) لِليقين، وهو قَليل، والكثيرُ استعمالها لِلرُّجحان.

(١) انظر مثلاً: «صحيح البخاري» (٥١)، والحديثُ بطُولِه دون لفظ الشاهد برقم (٧) من باب بدء الوحي.

(٢) يُروى: (وكنتَ قبلُ أمينَا).

الإعراب: «دَعوتَني»: فِعل ماضٍ مبني على السكون لاتِّصاله بتاء الفاعل، والنون: لِلوِقاية، والياء: مَفعول به. «وزَعمتَ»: فعل وفاعلٌ معطوف على ما قبلَه، ويَجوز أن تكونَ الواو لِلحال. «أنَّك»: حرفٌ مُشبه بالفعل واسمُه. «ناصِحي»: خبرُه ومضافٌ إليه، والمصدرُ المنسبِك من (أنَّ) وما بعدَها في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولَي (زَعَم). «ولقد»: اللام داخلةٌ في جواب قَسَم مُقدَّر، (قد): حرف تَحقيق. «صَدَقتَ»: فعلٌ وفاعل. «وكُنتَ»: (كان): الناقصة واسمها. «ثَمَّ»: ظرف مكان متعلِّقٌ بـ(أميناً) أو بـ(كان) وهو أظهَرُ. «أمينَا»: خبرُ (كان)، وجملةُ (كنتَ...) معطوفةٌ على (صدقتَ)، وجملةُ (لقد صدَقت...) لا محلَّ لها جواب القسَم.

والشاهد: في استعمالِ (زَعَم) في القول الصحيح، وهو قليلٌ، والأكثَرُ ـ وهو الذي لم يقع غيرُه في التَّنزيل ـ إطلاقُه على القول الباطِل.

(٣) هو أحمدُ بن عليِّ بن عبد الكافي، أبو حامِد، بهاءُ الدين ابنُ الشيخ تقيِّ الدين السُّبكي، فاضلٌ كانَت له اليدُ الطُّولى في اللِّسان العربيِّ والمَعاني والبَيان، وكان أبُوه يُعجَب به ويُثني عليه، له «عَروس الأفراح شَرح تَلخيص المِفتاح» وغيرُه، وله نظمٌ فائق، وَلي قضاءَ الشام سنةَ (٧٦٢هـ)، ثم وَلي قضاءَ العسكر، ومات مُجاوراً بمكةَ سنة (٧٧٣هـ).

وجَعَلْتُ، وحَجَوْتُ، وعَدَدْتُ، وهَبْ، ووَجَدْتُ، ....

الكواكب الدرية

لم يَقُمِ الدَّليلُ على صحَّتِهِ وإنْ كانَ صَحيحاً في نَفسِ الأمرِ. اهـ[١]، (و«جعَلتُ») بمعنَى: «اعتقَدتُ وظنَنتُ»، وهي تُفيدُ الرُّجحانَ في الخبرِ كـ«زَعمَ»، (و«حَجَوتُ») بفتحِ الحاءِ أوَّلَهُ ثمَّ جيمٍ مَفتوحةٍ أيضاً ثمَّ واوٍ ساكنةٍ[٢] بمعنَى: «ظَنَنتُ واعتقَدْتُ»، (و«عَدَدْتُ») بمعنى: «ظنَنتُ»، فإنَّها مِن أفعالِ هذا البابِ على ما ذهبَ إليه الكوفيُّونَ وابنُ أبي الرَّبيعِ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، فإنْ كانَتْ بمعنَى: «حَسَبْتُهُ» بالفتحِ «أَحسُبُهُ» بالضَّمِّ - أي: عدَدتُهُ - تَعدَّتْ إلى مَفعولٍ واحدٍ فقَطْ، (و«هَبْ») بسُكونِ الباءِ بصيغةِ الأمرِ، ولا تُستَعمَلُ في غَيرِها، وهي لِلرُّجحانِ بمعنى: «حَسِبَ»، والغالبُ تَعدِّيها إلى صَريحِ المَفعولينِ، ووُقوعُها على «أنَّ» وصِلَتِها قليلٌ وليسَ بلَحنٍ[٣]؛ لِقَولِ بعضِ العربِ[٤]: «هَبْ أنَّ أبانا كانَ حِماراً»، وفي «الصِّحاحِ»[٥]: وَ«هَبْني فعَلتُ ذلك» أي: احسِبني، ولا يُقالُ: «هبْ أنِّي». اهـ، ويُوجدُ فِيما وقَفتُ عليه مِن نُسخِ هذا الكتابِ بلفظِ: (ووهبت)، وهو غَلطٌ؛ فإنَّ «وهَب» ستَأتي في أفعالِ التَّصييرِ، (و«وَجَدْتُ»)، وهي تُفيدُ في الخبرِ اليَقينَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ومَصدَرُها: «الوِجدانُ» كما قالَ الأخفَشُ، وقال السِّيرافيُّ: مَصدرُها: «الوُجود».

فإنْ كانَتْ بمعنَى الإصابةِ كقَولِ المتَنَبِّي: [الكامل]

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النُّفوسِ، فإنْ تَجِدْ ... ذَا عِفَّةٍ فلِعِلَّةٍ لا يَظْلِمُ[٦]

---

(١) «عَروس الأفراح» (١/ ٥١٢).

(٢) لو قال: (بحاء فجيم مفتوحةٍ فواو) لكفى.

(٣) أي: خلافاً للجَوهري والحَريري وغيرِهما.

(٤) أي: لعمرَ بن الخطاب ﷺ في المسألة الحِماريَّة المشهورة في المواريث.

(٥) كذا قال الدَّماميني، ولمَ أرَ ذلك في «الصحاح»، وإنما قاله بحروفِه ابنُ سِيدَه في «المُحكم».

(٦) **اللغة**: (شِيَم): جمع شِيمة، وهي الخُلُق والطبيعة، ويُروى البيتُ: (في خَلق النفوس). (ذا عفةٍ) أي: صاحبَ تنزُّه عمَّا ذُكر.

المعنى: يَقول: الظُّلم مركوزٌ في الطِّباع المَخلوقة، وكلٌّ واقعٌ فيه لا محالةَ وإن تفاوتَ مقدارُ ذلك من شخصٍ لآخَر؛ فإذا رأيتَ مَن لا يَظلم فاعلَم أن هناكَ سبباً لذلك، كأن يترُكَه مَخافةَ الله عزَّ وجل، أو حياءً، أو مجاهَدةً لنفسِه ومعاندةً لها، أو لأنه لا يَقدِر عليه، وهلمَّ جرًّا.

=

وألفَيْتُ، ودَرَيْتُ، وتَعَلَّمْ» ....

الكواكب الدرية

تَعَدَّتْ إلى مَفعولٍ واحدٍ؛ أو بِمعنَى: الاستِغناء لم تَتَعَدَّ، نحوُ: «وَجَدَ زيدٌ» مِن الوُجدِ بمعنى الاستِغناءِ؛ أو بمعنَى: «حَزِن، أو حَقَدَ» - بفتح القافِ، وقد تُكسَرُ -، تَعَدَّتْ بـ«على»، كـ«حَزِنتُ على زيدٍ، وحَقَدتُ عليه»[1]، وفي «فَتحِ البارِي»[2] ما نَصُّه: ومادَّةُ «وجدَ» مُتَّحِدَةُ الماضي والمُضارعِ، مُختلفةُ المصادرِ بحسَبِ اختلافِ المعاني، يُقالُ في الغَضبِ: «مَوجِدة»، وفي المطلوبِ: «وُجوداً»، وفي الضَّالَّةِ: «وِجْداناً»، وفي الحُبِّ: «وَجْداً» بالفتحِ، وفي المالِ: «وُجْداً» بالضَّمِّ، وفي الغِنى: «جِدَةً» بِكَسرِ الجيمِ وتخفيفِ الدَّالِ المَفتوحةِ، على الأَشهَرِ في جميعِ ذلك، وقالُوا أيضاً في المكتُوب: «وِجَادَةً»، وهي مُولَّدَةٌ. اهـ، (و«أَلْفَيتُ») بمعنى: «وجَدتُ» التي تَتَعدَّى إلى اثنَينِ، أمَّا التي بمعنى: «أصابَ» نحوُ: «ضاعَ مالي ثمَّ أَلفَيتُهُ»، فتَتَعدَّى إلى واحدٍ، (و«دَرَيتُ») بمعنَى: «عَلِمتُ»، وأَكثرُ ما تُستَعْمَلُ مُعَدَّاةً بالباءِ لواحدٍ، فإذا دَخلَتْ عليها همزةُ النَّقلِ تَعَدَّتْ إلى واحدٍ بِنَفسِها، وإلى ثانٍ بالباءِ، كقولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، (و«تَعَلَّمْ») بصيغةِ

= إعرابه: «الظُّلمُ»: مبتدأ. «مِن شِيَمِ»: جار ومجرور خبرُه. «النُّفوسِ»: مضاف إليه. «فإنْ»: الفاء للاستئناف أو فَصيحة، و(إنْ): شَرطية، «تَجِدْ»: فعل الشرط مَجزوم، وفاعلُه: أنتَ، «ذا»: مفعول (تَجِد)، «عِفَّةٍ»: مضاف إليه، «فلِعِلَّةٍ»: الفاء رابطة لجواب الشرط، (لعلةٍ): جار ومجرور مُتعلق بِالفعل المنفي الآتي. «لا»: نافية. «يَظلِمُ»: فعل مضارع فاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة (لا يَظلم) في محل جَزم جواب الشرط.

والتمثيلُ به: في قَوله: (تَجد ذا عفةٍ)؛ فإن (وَجَد) متعدِّيةٌ لواحد فقط لا اثنَين لأنها بمعنَى الإصابة لا مِن أخوات (ظنَّ).

(١) وَقع - في الفعلَين نفسِهما - مثلُه لابن هشامٍ في «شَرح الشُّذور» فقال: واحترزتُ من وَجَد بمعنى حَزِن أو حَقَد؛ فإنهما لا يَتَعدَّيان بأنفُسِهما، بل تقولُ: (حَزِنتُ على المَيِّت) و(حقَدتُ على المُسيء). اهـ فكتَب عليه العدوي (٢/١٩٦): المُناسبُ أن يقولَ: (بل تَقول: وجَدت على الميتِ ووَجدت على المُسيء)؛ لأن الكلام في (وجَد) لا في نفسِ (حَزِن وحَقَد). اهـ فهذا وذاك سواءٌ.

فإن قُلتَ: لعلَّ الشارح هنا قصَد التمثيلَ لِتَعدية الفعلَين (حزن وحقد)، قلتُ: التمثيلُ لهما غيرُ محتاج إليه، فإن كان قصدُه ذلك كان يَنبغي أن يقُول مثلاً: تعدَّت بـ(على) كما يتعدَّيان في نحو: (حَزِنتُ على زيدٍ، وحَقَدتُ عليه). فتأمَّل!

(٢) لِلحافظ ابن حَجر العَسقلاني رحمه الله تعالى.

بِمَعنَى اعلَمْ؛ نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيرَ تِجارَةٍ

الكواكب الدرية

الأمرِ، ولِذا قالَ المصنِّفُ: (بِمَعنى: اعْلَمْ)، وفي «التَّسهيلِ» وشَرحه لِلدَّمامينيِّ: و«تَعَلَّمْ» بمعنى: «اعلَمْ» غيرُ متصرِّفٍ، فلا يُستَعمَلُ منه غيرُ صيغةِ الأمرِ، وهذا الذي ذهبَ إليه الأعلَمُ، والصَّحيحُ أنَّها تَتَصَرَّفُ، حَكى ابنُ السِّكِّيتِ: «تَعلَّمتُ أنَّ فلاناً خارجٌ». اهـ وفي «شَرحِ الشُّذورِ» لِلعِصاميِّ: وهي مُتصرِّفةٌ[١] بِلا خلافٍ، والغالبُ فيها وُقوعُها على «أنَّ» وصِلَتِها. اهـ

وقولُهُ: (بلا خِلافٍ) مَردودٌ؛ فإنَّ الخلافَ فيها مَشهورٌ.

ثُمَّ شرَعَ المصنِّفُ في ذِكرِ مُثُلِ الأفعالِ التي ذكَرَها، مُقدِّماً للأوَّلِ فالأوَّلِ على التَّرتيبِ الذي ذكرَهُ، فقال: (**نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً قائماً»**)، **وإعرابُه**: «**ظَنَنتُ**»: فعلٌ وفاعلٌ، «ظنَّ»: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولٌ أوَّلُ لـ«ظَنَنتُ»، و«قائماً»: مَفعولٌ ثانٍ، (**و«حَسِبْتُ زَيداً عالِماً»**[٢])، **وإعرابُه**: «**حَسِبْتُ**»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولُها الأوَّلُ، و«عالماً»: مَفعولُها الثَّاني، (**وقَولِ الشَّاعرِ**:

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خَيرَ تِجارةٍ) رَبَاحاً إذَا ما المَرءُ أَصبَحَ ثاقِلَا[٣]

قاله لَبِيدُ بنُ رَبِيعةَ العامِريُّ، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

---

(١) كذا في الأصل، ولم يَتيسَّر لي الاطِّلاع على العبارة في الشَّرح المذكور، ولعلَّها: (غير متصرفة)؛ فإنَّ ابنَ مالكٍ قد شهَر هذا القولَ في كُتبِه وتَبِعه كثيرُون عليه.

(٢) الظاهر أن هذا المثال مِن زِيادات الفاكهي وليس مِن المَتن، ويَشهَد لِذلك سُقوطُه من غيرِ الطبَعات الثلاثة، واستِبعادُ تمثيل المصنِّف لـ«حَسِبَ» بمثالَين دُون غيره من أفعال الباب. ومثلُه يقالُ في مثالِه الآتي في (زَعَمَ) وهو: (زعَمتُ زيداً صديقاً).

(٣) عجُزُ البيتِ من زِيادات الشارح على المتن كما في طبَعات الكتاب وغيرِها، والصَّحيحُ أنَّ نظيرَه في ذلك الأبياتُ الآتية في هذا الباب، أعني أنَّ المصنِّف إنما أنشَدَ منها محلَّ الشاهد فقط سَواءٌ وَقع في الصدر أم العَجز، والشارحُ هو مَن تمَّمَها، إلا أنها أُدخِلَت فيها وجُعِلَت منها عند الطَّبع، وقد تَبِعتُ المطبوعَ في إثبات الأبيات كاملةً، وخالَفتُ ذلك في المتن أعلى الصَّفَحات لِلإشارة إلى ما ذكَرتُه، فتنبَّه له!

. . . .

الكواكب الدرية

اللُّغةُ: «حَسِبتُ» بمعنى: تَيَقَّنتُ، لا بمعنَى: صِرتُ ذا حَسَبٍ، و«التُّقى»: مصدرُ «اتَّقى»: إذا اجتنَبَ النَّواهيَ، وامتثلَ الأوامرَ، و«الجودُ»: الكرمُ، و«التِّجارةُ»: تَقليبُ المالِ لغرضِ الرِّبحِ، والمرادُ بها هنا: المكتَسَب، و«خيرَ» ههنا للتَّفضيلِ، فلِذا استَوى فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، والإفرادُ وضِدَّاه، و«الرَّباحُ» بفتحِ الرَّاءِ و«الرِّبحُ» بكسرِها: واحدٌ، وفي «القاموس»: رَبِحَ في تِجارتِهِ كـ«عَلِمَ»: استَشفَّ، والرِّبحُ ـ بالكسرِ والتَّحريكِ، وكسَحاب ـ: اسمُ ما رَبِحه. اهـ، و«المرءُ» مُثلَّثَ الميم: الإنسانُ، أو الرَّجلُ، ولا يُجمَعُ مِن لفظِهِ، وسُمِعَ: «مَرْؤُونَ». قاله في «القاموسِ»، و«الثَّاقلُ»: مِن «ثَقِلَ» كـ«فَرِحَ»، فهو ثَقيلٌ وثاقلٌ: اشتَدَّ مرضُهُ، وقد أَثْقَلَهُ المرضُ والنَّومُ واللُّؤمُ، فهو مُستَثقَلٌ. قالهُ في «القاموسِ»، وفي «العينيِّ»: «ثاقلاً» أرادَ: ميِّتاً؛ لأنَّ الأبدانَ تَخِفُّ بالأرواحِ، فإذا ماتَ الإنسانُ يَصيرُ ثاقلاً كالجمادِ.

الإعرابُ: «حَسِبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى: تيَقَّنتُ[١]، مِن أَخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «التُّقى»: مَفعولُها الأوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «والجودَ»: مَعطوفٌ على «التُّقى»، و«خيرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مُضافٌ، و«تجارةٍ»: مُضافٌ إليه، «رَباحاً»: تمييزٌ كما قالَه الأزهَريُّ، وقالَ العَينيُّ[٢]: «رَباحاً»: تمييزٌ، أي: مِن حيثُ الرِّبحُ والفائدةُ، «إذَا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ[٣]، و«ما»: زائدةٌ، «المرءُ»: مُبتدأٌ[٤]، «أَصبَحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها مُستَتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «ثاقلَا»:

---

(١) الأَولى: بمعنى تيقَّن؛ إذ الكلامُ الآن في (حَسِب) لا في (حَسِبتُ).

(٢) الأَولى: (وعبارةُ العيني)، أو: (وقال العيني: أي: من حيث. . . إلخ) بإسقاط قولِه: (رباحاً تمييز)؛ إذ إبقاؤُه مع موافقتِه لقول الأزهريِّ قبلَه يُؤدِّي إلى الشك في وُجود خطأ في أحَدِهما.

(٣) أي: وهو متعلِّق بـ(حسبتُ). وهو مُضمَّن معنى الشرط كما سنَذكُره في التعليق الآتي.

(٤) تَبع فيه العَينيَّ، والذي في «التصريح»: (إذَا) شرطيَّة، و(المرءُ): مرفوعٌ بفعل محذوف يُفسِّره (أصبَح)، و(ثاقلاً) خبرُ (أصبح) المحذوفِ. اهـ أي: وجملةُ (أصبَح) المذكور مفسِّرة لا محلَّ لها، وجوابُ (إذا) محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه. وهذا هو الصَّحيحُ.

و«خِلتُ عَمراً شاخِصاً»، وقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقَولِه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ....

الكواكب الدرية

خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وجُملةُ «أصبحَ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ[١].

والمعنى: تَيقَّنتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رِبحاً إذا أصبحَ المرءُ مَيِّتاً.

والشَّاهدُ: في: «حَسِبْتُ»؛ حيثُ جاءَتْ عامِلةً عملَ «ظَنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ.

(**و«خِلْتُ عَمْراً شاخِصاً»**)، **وإعرابُه**: «خِلْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «خالَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«عَمْراً»: مَفعولُها الأوَّلُ، و«شاخِصاً» بمعنَى: مُسافراً[٢]: مَفعولٌ ثانٍ.

(**وقَولِه تَعالى**: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها[٣]، «يَرَونَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، مُتصرِّفٌ مِن «رأى» بمعنى: ظنَّ تَنصِبُ مَفعولَينِ، والواوُ: فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوَّلُ، و﴿بَعِيدًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ[٤]، و«نَرى»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ متصرِّفٌ مِن «رأى» بمعنَى: تَيقَّنَ، مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولُها الأوَّلُ، ﴿قَرِيبًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ.

(**وقَولِه تَعالى**: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾)، **وإعرابُه**: الفاءُ: باعتبارِ ما قبلَها، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جوابُه، «عَلِمَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمِ فعلُ الشَّرطِ مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ

---

(١) وجملةُ (المرءُ أصبح ثاقلاً) في موضع جر بإضافة (إذا) إليها.

(٢) في «التاج»: شَخَص مِن بَلَدٍ إلى بلد، يَشخَصُ شُخُوصاً: ذَهَب، وقيل: سارَ في ارتفاع، فإن سار في هُبُوط فهو هابِط.

(٣) والميم علامةُ الجمع.

(٤) وجملةُ ﴿يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ خبر (إنَّ) في مَحلِّ رَفع.

وقَولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيخٍ

الكواكب الدرية

فاعلٌ، والميمُ والواوُ: علامةُ الجَمعِ[١]، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، ﴿مُؤْمِنَٰتٍ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ.

(ونَحوِ: «زَعَمتُ زَيداً صَديقاً»[٢])، وإعرابُه: «زَعَمْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «زَعَمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولُها الأوَّلُ، و«صديقاً»: مَفعولُها الثَّاني.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

زَعَمَتْنِي شَيخاً ولَستُ بِشَيخٍ ... إنَّما الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا)

قالَهُ أبو أُمَيَّةَ الحَنفِيُّ، واسمُه أَوسٌ، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

اللُّغةُ: «زَعَمَتني»: مِن الزَّعمِ، وهو: القَولُ بأنَّ الشَّيءَ على صفةٍ قولاً غيرَ مُستندٍ إلى وُثوقٍ، و«الشَّيخُ»: مَن استَبانَتْ فيه السِّنُّ، أو مِن خمسينَ إلى أواخرِ عُمرِهِ، قاله في «القاموسِ»، و«دبَّ يَدِبُّ دَبًّا ودَبِيباً»: مَشى على هينَتِهِ، قاله في «القاموسِ»، وقولُهُ: «يَدِبُّ» بكسرِ الدَّالِ كما ضَبَطَهُ بِذَلك ابنُ علَّان[٣] في «شرحِ الرِّياضِ»[٤].

الإعرابُ: «زَعَمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخَواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ[٥]، والتَّاءُ: علامةُ

---

(١) أمَّا الميم فنَعم، وأمَّا الواو فالصحيح أنها إشباع.

(٢) انظر التعليق (٢) في الصَّفحة (١/ ٥٥٥) وُجوباً.

(٣) هو مُحمَّد علي بن مُحمد عَلَّان الصِّدِّيقي الشافعيُّ، مُفسِّر وعالم بِالحديث مِن أهل مَكة، له مُصنَّفات ورسائلُ كَثيرة، مِنها «ضِياء السبيل إلى مَعالم التنزيل» في التَّفسير، و«التلطُّف في الوُصول إلى التعرُّف» في الأُصول، و«الفُتُوحات الرَّبانية على الأذكار النَّوويَّة». تُوفي سنةَ (١٠٥٧هـ).

(٤) أي: شرح «رِياض الصالحين» لِلنووي، واسمُه: «دَليل الفالِحين».
ثم إن الضَّبطَ المذكور هو ضبطُ أربابِ اللغة أيضاً كالجَوهريِّ وغيره، وهو القياسُ في المضعَّف اللازمِ من باب (فَعَلَ)، فالنقلُ عن ابنِ علَّان رحمه الله وكتابِه الحديثيِّ من بابِ الأخذِ بالشيءِ وغيرُه أولى منه.

(٥) والفاعل ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي، عائدٌ على امرأة.

وقَولِه تَعالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، ....

التَّأنيثِ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوّل، «شيخاً»: مَفعولٌ ثانٍ، الواوُ: حرفُ عطفٍ[١]، «لَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «بِشَيخٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرُ «ليسَ» في محلِّ نصبٍ، وهو[٢] مَجرورٌ بحرفِ الجرِّ الزَّائدِ، فحركةُ النَّصبِ فيه مُقدَّرةٌ، والمانعُ مِن ظُهورِها حركةُ المُناسبةِ لحرفِ الجرِّ الزَّائدِ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، ويَصِحُّ أنْ تَقولَ: «إنَّما»: أداةُ حصرٍ، «الشَّيخُ»: مُبتدأٌ، «مَن»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعِ خبرٌ، «يَدِبُّ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «دَبِيبًا»: مَفعولٌ مُطلَقٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[٣]. والمعنَى ظاهرٌ.

والشَّاهدُ: في قَولِه: «زَعَمَتْني» حيثُ جاءَ بمعنى الظَّنِّ، ولِذا نَصَبَ مَفعولينِ.

(وقَولِه تَعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِندَ[٤] ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «جعلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «جعلَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى «اعتقدَ» تَعمَلُ عملَ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾: مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿إِنَٰثًا﴾: مَفعولُها الثَّاني، و﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبِ نَعتٌ لِلملائكةِ، و﴿هُمْ﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعِ خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: ﴿هُمْ﴾.

---

(١) أو للحال كما قال العَيني في «المقاصد» والسُّيوطي في «شرح شَواهد المغني»، وعليه جَرى الشيخ مُحمد محيي الدين وغيرُه، فتكونُ الجملةُ بعدَه في محلِّ نَصب.

(٢) المتبادِر أن الضمير عائد على (بشيخ)، وحينئذٍ لا يَستقيم إعرابُه، كما أن قولَه قبلُ: (جار ومجرور في محل نصب) ليس على ما يَنبغي؛ إذ الموضعُ إنما هو لِلمجرور فقط، كما أن المحلَّ إنما يقال لِلمَبني لا لِغيرِه، فلو قال: (الباء زائدة وشيخ خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة. . . إلخ) لَكان أحسنَ.

(٣) وجملة (إنما الشيخ. . . إلخ) لا محلَّ لها تعليليَّة.

(٤) قرَأ بذلك نافِع وابنُ عامر وابنُ كثير، وقرأ الباقُون وهم أبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (عبادُ)، وهو الحرفُ الذي وقَع خطأً في المطبوع متناً وشَرحاً.

وقَولِ الشَّاعِر:

قـد كُـنْـتُ أَحْـجُـو أَبَـا عَـمـرٍو أخَـا ثِـقَـةٍ

الكواكب الدرية

تَنبيه: تمثيلُ المصنِّفِ بالآيةِ المَذكورةِ لـ«جَعَلَ» بمعنى: «اعتقَدَ» تَبعَ فيه ابنَ هشام في «الشُّذُورِ»[1]، ووَقعَ في «الكشَّافِ» أنَّ «جعلَ» في الآيةِ بمعنى: «صَيَّرَ»، واعتَرضَهُ أبو حيَّان فقالَ: إنَّه غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّهم لم يُصَيِّروهم إناثاً، وإنَّما ذكَرَ بعضُ النَّحويِّينَ أنَّها هنا بِمعنى: «سمَّى»، وأجابَ عنه الشُّمُنيُّ أنَّه ليسَ المرادُ التَّصييرَ بالفعلِ، بل المرادُ التَّصيِيرُ بالقولِ، قالَ: وقد نَصَّ الزَّمخشَرِيُّ على ذلك.

(وقَولِ الشَّاعِرِ:

قَد كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلِمَّاتُ)

قاله تَميمُ بنُ أبي مُقبلٍ، وقيلَ: أبو سنبلٍ[2] الأَعرابيُّ[3]، وهو مِن البسيطِ.

اللُّغةُ: «حَجَوتُ فلاناً» بمعنى: ظَنَنتُهُ، و«الثِّقةُ»: المؤتَمَنُ[4]، و«أَلَمَّ بي الشَّيءُ يُلِمُّ إِلماماً»: إذا نزلَ، و«المُلِمَّاتُ»: النَّوازلُ، جمعُ «مُلِمَّة».

الإعرابُ: «قد»: حرفُ تحقيقٍ، «كُنتُ»: فِعلٌ وفاعلٌ[5]، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «أَحْجُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»، «أبا»: مَفعولٌ أوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ،

---

(١) الصوابُ: في «شَرح الشذور».

(٢) هكَذا بالسين في الأصل، والمعروف فيه شَنْبَل بالمعجمة، وانظُر إن شئتَ: «تاج العروس» (ح ج و) و(ج ي ي).

(٣) وأبُو عمرو المذكور في البيت هو الشَّيبانيُّ.

(٤) ظاهرُه أن المرادَ بالمؤتمَن اسمُ المفعول لا المصدر الميمي؛ إذ استِعمال هذا النوع من المصدر بدلَ المصدر الأصليِّ من غير قرينةٍ لا يَكاد يُعرف، ويَردُ عليه حينئذٍ ما سيأتي من عدم تجويزِه الوصف بالمصدر، وأن رواية البيت (أخَا ثقةٍ) بالإضافة لا غيرُ، والظاهر أن الشارحَ لفَّق كلامَه من كلامَين فتَناقَض.

(٥) فيه تساهلٌ بدليلِ ما بعده.

وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلى شَرِيكَكَ في الغِنَى

و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه، «أخَا»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«ثقةٍ»: مُضافٌ إليه، ولا يَصِحُّ أنْ يُنَوَّنَ «أخَا» على أنَّه مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«ثقةً» نعتٌ له بمعنى: مَوثوقٍ به، أو ذَا[1] ثقةٍ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُنعَتُ به إلَّا بالسَّماعِ[2] نحوُ: «هذا الرَّجلُ عَدلٌ، أو رِضاً»، «حتَّى»: حرفُ غايةٍ[3] بمعنى «إلى»، «ألَمَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «بِنا»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على المَفعوليَّةِ مُتعلِّقٌ بـ«ألَمَّ»، و«يوماً»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «مُلمَّاتُ»: فاعلُ «ألَمَّتْ»، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. **والمعنى**: كنتُ أظُنُّ أبا عَمرٍو أخاً موثوقاً بِهِ[4] أرْجِعُ إليه عندَ احتياجي إليه، إلى أنْ نَزَلَتْ بي النَّوازلُ العِظامُ، فلم يَكُنْ كما ظَنَنْتُهُ.

والشَّاهدُ: في: «أحْجُو» حيثُ جاءَ بمعنى: أظُنُّ، فلِذلكَ نَصَبَ مَفعولينِ، ولم يَذكُرْ أحدٌ مِن النُّحاةِ أنَّ «حَجا يَحجُو» يَتَعَدَّى إلى مَفعولَينِ غيرَ ابنِ مالكٍ[5].

(وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ولَكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ)

قاله النُّعمانُ بنُ بَشيرٍ الأنصاريُّ ﵄، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «المَولى» هُنا بمعنى: الصَّاحب، والحَليف، و«الغِنى» بِالكسرِ والقَصرِ: غِنى المالِ، وأمَّا بِالكسرِ والمدِّ فهو: الصَّوتُ المُطرِبُ، وبِالفتحِ والقصرِ: النَّفعُ، و«العُدْمُ» بضمِّ العَينِ وسُكونِ الدَّالِ: الفَقرُ.

---

(١) جرَّ (موثوقٍ) قبله بالإضافة، ونصَب هذا ليُوافق اللفظ المفسَّر وهو (ثقةً)، ولو ساوى بين الاثنَين لكان أفضلَ.

(٢) فيه أنهم قالوا: رجلٌ ثقةٌ أي: مُؤتمَن، فهو بعضٌ مما سُمع، وحينئذٍ لا مجالَ للمَنع.

(٣) أي: حرف جرٍّ وغاية، ومجرورُها هو المصدر المنسبك من الفعل بعدها، والتقدير: حتى إلمامِ الملمَّات بِنا.

(٤) لو اقتَصر على قَوله: (موثوقاً به) وأسقَط لفظ (أخاً) لكان أجرَى على ما قدَّمه من عَدم جواز النَّعت في البيت، ولَقُلنا: إنه عبَّر بالوصف لِبَيان حاصلِ المعنى فقط.

(٥) انظر: «تَخليص الشَّواهد» لابن هشام (ص٤٤١).

وقَولِهِ:

وإلَّا فَـــهَـــبْــنِـــي امْـــرأً هـــالِـــكَـــا

الكواكب الدرية

الإعرابُ: الفاءُ: عاطفةٌ، «لا»: ناهيةٌ، «تَعْدُدِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، مُتصرِّفٌ مِن «عَدَّ» مِن أخواتِ «ظَنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، «المولى»: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «شَريكَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: مُضافٌ إليه، «في الغنى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الأَلفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، مُتعلِّقٌ بـ«شَريك» لأنَّه «فَعِيل» بمعنى: (مُشارِك) اسمَ فاعلٍ، «ولكنَّما»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لكنَّ»: حرفُ استدراكٍ ونصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، «المولى»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الأَلفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «شريكُ»: خبرٌ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«في العُدْمِ»: مُتعلِّقٌ بـ«شَريك».

والمعنى: فلا تَظُنَّ صاحبَكَ وحَليفكَ شريكَكَ في المالِ، ولكنَّه شريكُكَ في الفَقْرِ والحاجةِ.

والشَّاهدُ: في: «تَعْدُد»؛ حيث جاءَ بمعنى الظَّنِّ، فلِذلكَ نصبَ مَفعولَينِ.

(وقَولِه:

فَــقُــلْــتُ: أَجِــرْنــي أَبَــا مــالِــكٍ وإلَّا فَــهَــبْــنِــي امْــرَأً هــالِــكَــا)

قالهُ ابنُ هَمَّامٍ السَّلُولي، وهو مِن المتقاربِ، ويُروَى بدلَ قولِهِ: «أبا مالكٍ» بلفظِ: «أبا خالدٍ».

اللُّغةُ: «أَجِرْني» بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الجيمِ: مِن أَجارَهُ: إذا أَمَّنَهُ، و«الهالكُ»: الميِّتُ.

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «قُلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أَجِرْ»: فعلُ أمرٍ[1]، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «أبا»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ تَقديرُه: يا أبَا، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛

(١) فاعلُه ضمير مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ. ومثلُه (هَبْ) الآتي.

وقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩]، وقولك: «دَرَيتُ زَيداً قائماً»، ....

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«مالكٍ»: مُضافٌ إليه، «وإلَّا»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، وفعلُ الشَّرطِ مَحذوفٌ؛ لأنَّ أصلَهُ: «وإنْ لا تَفْعَلْ»، فأُدْغِمَتْ «إنْ» في «لا» النَّافيةِ، وحُذِفَ فعلُ الشَّرطِ، والفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «هَبْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، «امْرَأً»: مَفعولٌ ثانٍ، «هالكًا»: نعتٌ له(١).

والمعنى: قُلتُ: يا أبا مالكٍ أَجِرْني وأَغِثْني، وإنْ لم تُجِرْني فَظُنَّني مِن الهالِكينَ.

والشَّاهدُ: في: «هَبْ»؛ حيث جاءَ بمعنَى: «ظنَّ»، فلِذلكَ نَصَبَ مَفعولَينِ.

(**وقوله تعالى**: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾)، **وإعرابُه**: ﴿تَجِدُوهُ﴾: جوابُ الشَّرطِ المتقدِّمِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ﴾، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ﴿تَجِدُوهُ﴾، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليهِ، ﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿خَيْرًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ.

(**وقولِهِ تعالى**: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، ﴿أَلْفَوْا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَلْفَى»: فعلٌ ماضٍ يَنصِبُ مَفعولَينِ(٢)، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «آباءَ»: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿ضَآلِّينَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ(٣).

(و«**دَرَيتُ**» ـ بفتحِ الدَّالِ مَبنيًّا لِلفاعلِ ـ (**زَيداً قائماً**»)، **وإعرابُه**: «دَرَى»: فعلٌ ماضٍ

---

(١) وهو المَقصود بالمَفعولية. ابن هشام.

(٢) مَبني على فتح مُقدَّر لِلتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنَين، أو على ضمٍّ مَنع من ظُهورِه انقلابُ الواو ألفاً لتحركها وانفِتاح ما قبلَها؛ إذ الأصل: ألفَوُوا بضمِّ لام الكلمةِ لِمُناسبة واو الفاعل.

(٣) وجملة ﴿أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ في مَحلِّ رفع خبر (إنَّ).

. . . .

الكواكب الدرية

بمعنى: «عَلِمَ» مِن أَخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ أَوَّلُ، و«قائماً»: مَفعولٌ ثانٍ.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوُ، فاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِباطاً بِالوَفاءِ حَمِيدُ)[1]

هو مِن الطَّويلِ[2].

اللُّغةُ: «دُريتَ»: مبنيٌّ للمجهولِ مِن «دَرى»: إذا عَلِمَ، وله استِعمالانِ: أحدُهما: بالباءِ، نحو: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، ويَتَعدَّى إلى الضَّميرِ بالهمزةِ[3]، وأَنْدَرُهُما: أنْ يَتعدَّى إلى اثنينِ بنفسِهِ كما في البيتِ. قالَهُ العينيُّ، و«الوفيُّ»: بمعنى: الوافي، يُقالُ: «وَفَى[4] فُلانٌ بِالعهدِ وفاءً»: ضدُّ «غَدَرَ»، و«العَهدُ»: الميثاقُ، و«عُرْوَ»: مرخَّمُ «عُرْوَةَ»، و«اغْتَبِطْ»: أمرٌ مِن الاغتباطِ والغِبْطَةِ، وهو: أنْ يَتَمَنَّى مثلَ حالِ المغبوطِ[5] مِن غيرِ أنْ يُريدَ زَوالَها عنه، بخلافِ الحَسَدِ، و«حَميد»: بمعنى: مَحمُود.

---

(١) هذا البيتُ ليس في شيءٍ من نُسَخ المتن، وهو من زيادات الفاكهيِّ في «شَرحه»، وقد تقدَّم أنَّ المصنِّف إنما مثَّل لكلِّ فعل بِمثالٍ واحدٍ، وهو هُنا (دريتُ زيداً قائماً)، فمِن ثَمَّ أسقطناهُ في المتن أعلى الصَّفحة كما ترى.

(٢) أي: وقائلُه مجهول؛ لِذا سَكت عنه.

(٣) عبارةُ العَينيِّ: وإنَّما تعدَّى ـ أي: في الآية السابقة ـ إلى الضمير ـ أي: الأول وهو الكافُ بنَفسِه ـ بسبب دُخول هَمزةِ النَّقل عليه. اهـ بزيادة الاعتراضيَّتين. وبهذا ظَهَر المقصودُ من كلامِ الشارح.

فإن قُلتَ: لعلَّه يَعني تعدِّيَه إلى المفعول الأول بنَفسِه مطلقاً لا في خُصوص الآية المذكورةِ، قُلتُ: فلِمَ التقييد إذاً بالضمير؟

(٤) بِتَخفيف عَينِه لِيُناسبَ اسم الفاعل قبلَه والمصدرَ بعدَه. على أنَّ الإتيانَ بالمُوفي من (أوفى) أولى؛ لأنه الواردُ في التنزيلِ، ولأنَّ (الوافي) مُشتهر بمعنى التامِّ الكاملِ.

(٥) قد تكرَّر تفسيرُهم له بذلك، والصواب أنَّ معنى الاغتِباط ههنا الفَرَح والسُّرورُ بالنِّعمة والتَّبَجُّح بِالحال الحسَنة، يُقال: اغتَبَط بالشيء: إذا سُرَّ به، ومِنه قولُ الشَّنفرى:

فَإِنْ تَبْتَئِسْ بِالشَّنفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ   لَمَا اغْتَبَطَتْ بِالشَّنفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ

وقال عَدِيُّ بن زيدٍ:

فَرَّقَ اللهُ بَينَهُمْ مِنْ حُداةٍ   واستَفادُوا حُمَّى مَكانَ النَّشاطِ

=

. . . .

الكواكب الدرية

الإعرابُ: «دُرِيتَ»: فعلٌ ونائبُ الفاعلِ، «دُرِي»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مِن أَخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، والتَّاءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، وهي المَفعولُ الأَوَّلُ لـ«دُري»، و«الوَفِيَّ»: مَفعولُها الثَّاني، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ تَعمَلُ عملَ الفعلِ تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ[1]، و«العهدُ» بالرَّفعِ: فاعلٌ[2]، ويجوزُ نصبُهُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وجَرُّهُ بالإضافةِ، وفاعلُ الصِّفةِ المشبَّهةِ حينئِذٍ[3] ضميرٌ مُستترٌ جوازاً تَقديرُه: هو، قالَ العينيُّ: وأَرجَحُها النَّصبُ[4]، وأَضعفُها الرَّفعُ. اهـ. والمرادُ بالرُّجحانِ والضَّعفِ مِن جهةِ المعنَى كما يُفيدُه كلامُهم في بابِ (الصِّفةِ المشبَّهةِ)، «يا عُرْوَ»: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عُرْوَ»: مُنادًى مرخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنْتَظِرُ، وعلى الفتحِ[5] على لُغةِ مَن يَنتَظِرُ، والفاءُ: فصيحةٌ، ويُقالُ فيها: داخلةٌ في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ؛ إذ التَّقديرُ: إذا دُريتَ الوفيَّ العهدِ فاغتَبِطْ[6]، «فإنَّ»[7]: الفاءُ: حرفُ تعليلٍ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «اغْتِباطاً»

= مِـثْـلَ مـا هَـيَّـجُـوا فُـؤادِي فـأَمْـسَـى ... هـائِـمـاً بَـعـدَ نِـعْـمَـةِ الإغْـتِـبـاطِ

ومِن ثَمَّ فسَّره ابنُ هِشام في «تَخليص الشواهد» بقَوله: والاغتِباطُ بالخير مَحمودٌ مَطلوب؛ لأنه يَحُثُّ على الازدِياد منه؛ لأنَّ رُؤية النِّعمة أدعى إلى الشُّكر عليها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾؛ ولا شكَّ أنَّ الوَفاء بِالعهد مِن فَضل الله سُبحانه ورَحمته لِعَبده، فالاغتِباطُ به واجِب أو مَندُوب؛ لِوُرود الأمرِ به، وأمَّا الفرَحُ المَنهيُّ عنه فهو الفرَحُ بِالدُّنيا وما يَتعلَّق بها. اهـ

(١) تقدَّم التنبيهُ على أنَّ هذا غيرُ صَحيح.

(٢) أي: مع تَقدير الضَّمير، أي: العهدُ منه، أو إنابةِ اللام عنه، أي: عَهدُه.

(٣) أي: في حالتَي النصب والخفضِ.

(٤) الذي رأيتُه في كلامِه: (وأرجحُها الخفضُ)، وهي عبارة ابنِ هشامٍ في «التَّخليص».

(٥) عادتُهم في مثلِ هذا أن يَقولُوا في الوجه الأول: (مَبنيٌّ على الضم على الحرفِ المذكورِ على لغةِ من لا يَنتَظِر)، وفي هذا الوجهِ الثاني: (مَبنيٌّ على الضم على الحرفِ المحذوفِ على لغةِ مَن يَنتَظِر)؛ لأنَّ المنادَى ههنا مفردٌ عَلَمٌ، وهو إنما يُبنَى على الضمِّ، والشارحُ ناظرٌ إلى اللفظِ فلِذا قال ما قال، وغيرُه يقول في مِثلِه إذا احتاجَ إلى بيانِ الفتح: (عُروَ بالفتح والضمِّ)، ولكنْ لا يَجعَلُ البناءَ إلا على الضم لما ذكَرنا. هذا ما ظَهَر لي ههنا فانظُر ماذا تَرى!

(٦) ويَجوز أن تكونَ سَببيَّةً، ولعلَّه أولى لِعدَم التَّقدير.

(٧) سَقط إعرابُ (اغتَبِط) قبلَه، وهو فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ.

وقولِ الشَّاعِرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

الكواكب الدرية

اسْمها، «بِالوفاءِ»: جارٌّ ومَجرورٌ نعتٌ لـ«اغتباطاً» مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: كائناً[١]، «حميدُ»: خبرُ «إنَّ»، وقالَ العَينيُّ: «بِالوفاءِ»: متعلِّقٌ بالخبرِ ـ أعني: «حَميد»[٢] ـ، أي: بِوَفاءِ العهدِ.

والمعنَى: يا عُروةُ قد عَلمتَ حالَ مَن يَفي بِالعهدِ[٣]، فتَمَنَّ أنتَ مثلَ ذلكَ؛ لأنَّ الغِبطةَ بمثلِ ذلك مَحمُودةٌ.

والشَّاهدُ: في قَوله: «دَرَى»؛ حيثُ جاءَت بمعنَى: «عَلِمَ»، فلِذلك نَصبَتْ مَفعولَينِ.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ)

قاله زيادُ بنُ يسارٍ[٤]، وهو مِن الطَّويل.

اللُّغةُ: «تَعَلَّمْ»: أمرٌ بمعنى: اعلَمْ، و«الشِّفاءُ» بِكَسرِ الشِّينِ المعجَمةِ والمدِّ: الدَّواءُ والبُرءُ مِن السَّقَمِ[٥]، و«القَهرُ»: الغَلَبةُ، و«العَدوُّ»: ضدُّ الصَّديقِ، و«اللُّطفُ»: ضدُّ العُنفِ، و«التَّحيُّلُ» كالاحتيالِ: الحِذقُ وجُودةُ النَّظرِ، و«المكرُ»: الخَديعةُ.

الإعرابُ: «تَعَلَّمْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ يَعمَلُ عملَ «ظنَّ» يَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «شفاءَ»: مَفعولٌ أوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ،[٦] «قَهرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مُضافٌ، و«عَدوِّ»: مُضافٌ إليه وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ

---

(١) الصحيحُ ـ وهو ما عليه غيرُه ـ أنَّ (بالوفاء) متعلِّق بـ(اغتباطاً) لأنه مصدرٌ.

(٢) الظاهرُ أن قولَ العينيِّ هذا سهوٌ.

(٣) ليس هذا معنَى كلامِ الشاعر، وإنما مَعناه: قد عَلِم الناسُ يا عُرْوةُ أنَّك تَفِي بِالعُهُود والمَواثِيق... إلخ.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: زياد بن سيَّار.

(٥) أي: أصلُه البُرء من المرَض، ثم وُضِع مَوضعَ العِلاج والدَّواء.

(٦) سَقط من كلامِه إعرابُ (النفسِ) في البيتِ، وهو مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرة في آخِرِه.

وإذا كانَتْ «ظَنَّ» بِمَعنَى اتَّهَمَ، و«رَأى» بِمَعنَى أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى عَرَفَ، لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» بِمَعنَى اتَّهَمْتُهُ، و«رَأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى أَبْصَرتُهُ، .....

الكواكب الدرية

في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وقولُهُ: «فبالِغْ»: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على «تَعَلَّمْ»[1]، «بالِغْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وما بعدَها ظاهرٌ.

والمعنى: اعلَمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ العَدُوِّ، وذلك بأنْ تُبالِغَ[2] في خَدِيعتِهِ والاحتيالِ في دَفعِهِ بالمُمكِنِ.

والشَّاهدُ: في: «تَعَلَّمْ» بمعنى: اعلَمْ؛ حيثُ نصبَ مَفعولَينِ.

(وإذَا كانَ «ظَنَّ» بِمَعنَى: اتَّهَم، و«رأَى» بِمَعنَى: أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى: عَرَفَ)، و«حَجا» بمعنى: قَصَدَ، و«وَجَدَ» بمعنى: حَزِنَ أو حَقَدَ، و«زَعَمَ» بمعنى: كَفَلَ، أو بمعنى: قالَ، وتَأتي هذه الأفعالُ وبَقيَّةُ أفعالِ البابِ لِمَعانٍ أُخَرَ غيرِ قَلبيَّةٍ، وحينئذٍ (لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحدٍ)؛ لأنَّ تَعدِّيَها إلى مَفعولينِ إنَّما كانَ بالنَّظَرِ لاقتِضائِها لِلجزأينِ: المُبتدإِ والخبرِ، فإذا كانَتْ قد وُضِعَتْ لمعنًى آخَرَ لا تَقتَضي إلَّا أمراً واحداً وَجَبَ أنْ لا تَتعدَّى إلَّا إلى واحدٍ؛ لأنَّ التَّعدِّيَ أمرٌ مَعنويٌّ، فتَعَدُّدُ مُتَعَلَّقِهِ وإفرادُه إنَّما هو بحسَبِ المعنى، (نَحوُ: «ظَننتُ زَيداً» بِمَعنَى: اتَّهَمْتُهُ)؛ لأنَّ الاتِّهامَ لا يَقتَضي إلَّا مُتَّهماً واحداً، ومَعنى الاتِّهامِ أنْ تَجعلَ شخصاً مَوضعَ الظَّنِّ السَّيِّئِ، تقولُ: «ظَننتُ زيداً»، أي: ظَنَنتَ به أنَّه فعلَ سَيِّئاً، وكذا «اتَّهَمْتُهُ». قالَه الدَّمامينيُّ. ومِن مجيءِ «ظَنَّ» بمعنى: اتَّهم قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بِالظَّاءِ المُشالةِ[3] في قِراءةِ الأكثَرِ[4]، أي: بمتَّهَمٍ، وقَرأَها نافعٌ: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضَّادِ السَّاقطةِ، أي: بخيلٍ، (و«رأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى: أَبصَرتُهُ)، وذلك لأنَّ الإبصارَ إنَّما يَقتضي واحداً.

---

(١) الأولى أن تكونَ فصيحةً، وتَقدير الكلامِ في التَّعليق الآتي.

(٢) تَفسيرُه بذلك غيرُ موافِقٍ لسِياق البيت، والأظهَر أن يقالَ: إذا كان الأمرُ كذلك فبالِغ... إلخ، أي: فَينبَغي لك أن تَبذُلَ الجهد مع اللُّطف والرِّفق في الحِيلة كي تنالَ مِن عَدُوِّك ما تُريده.

(٣) أي: المرفوعةِ.

(٤) فيه نظرٌ؛ إذ هي قراءةُ ابنِ كثير وأبي عَمرو والكِسائي من السَّبعة، وقرَأ الأربعةُ الباقون بالضاد، فاقتِصارُه على نافع فِيما يأتي ليس بِذاك.

. . . .

الكواكب الدرية

واختَلفُوا في «رأى» الحُلميَّةِ: فألحَقَها الأكثَرُونَ بـ«رأى» العِلْمِيَّةِ في التَّعدِّي لاثنينِ، مِن جهةِ أنَّ كُلًّا مِنهما إدراكٌ بِالباطنِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَراهُــم رُفْــقَــتِـي حـتَّـى إذَا مــا تَـجافَـى الـلَّـيـلُ وانْـخَـزَلَ انـخِـزالَا[1]

فـ«هُم»: مَفعولٌ أوَّل، و«رُفقَتي» بضمِّ الرَّاءِ وكَسرِها[2]: مَفعولٌ ثانٍ[3]، ومَصدَرُها[4]: الرُّؤيَا، ولا تَختَصُّ «الرُّؤيا» بمصدرِ الحُلميَّةِ، بل تَقعُ مصدراً لِلبَصريَّةِ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هي رُؤيَا عَينٍ، والأكثَرُ

---

(١) هو لِعَمرو بن أحمرَ الباهلي، مِن قصيدة يَذكر فيها جماعة من قومه فارَقوه ولحقُوا بالشام، فصار يَراهم في المَنام، وقبلَه:

أبــو حَــنَــشٍ يُــؤَرِّقُــنــي وطَــلْــقٌ وعَــمَّــارٌ وآوِنَــةً أُثــالَا

وبعدَه ـ وهو جوابُ (إذا): ـ

إذَا أنَــا كــالَّــذي يَــجــرِي لِــوِرْدٍ إلــى آلٍ فــلَــم يُــدرِكْ بِــلالَا

اللغة: (الرفقة): الجَماعة يَنزِلون جُملةً ويَرتحلون جملةً، وسُمُّوا رُفقةً لارتِفاق بَعضهم بِبَعض. (تَجافى الليل): زال وذَهب الزَّمن المَعروف، ويَجوز أن يكونَ أرادَ بِه النَّوم. (انخزل): انطَوى وانقَطَع.

المعنى: أرَى أبا حنَشٍ والجماعةَ المذكورةَ معه في المنام كأنَّهم رُفقة لي، فإذا تقضَّى الليل كنتُ كساعٍ إلى سَرابٍ ظَنَّه ماء، فلم يُدرِك ما يبلُّ شَفتَه.

الإعراب: «**أَراهُم**»: فعل مضارع، والفاعل: أنا، و(هُم): مفعول به أوَّل. «**رفقتي**»: مفعولٌ ثانٍ، والياء: مُضاف إليه. «**حتى**»: ابتِدائية. «**إذَا**»: ظرف مُستقبَل مُتضمِّن معنى الشرط. ويَجوز أن تكون (حتى) حرفَ جر، و(إذَا) في مَوضع جَرٍّ بها. «**ما**»: زائدة. «**تَجافى**»: فعل ماضٍ. «**الليلُ**»: فاعله؛ وجملة (تجافى الليل): في محلِّ جر بالإضافة؛ «**وانخزَلَ**»: الواو للعطف، (انخزل): فعل ماضٍ، فاعلُه: هو. «**انخزالًا**»: مفعول مطلق منصوب. وجملةُ (انخزل) مَعطوفة على (تَجافى الليل)، وجوابُ (إذَا) في البَيت بعدَه وقد أشَرنا إليه فيما مرَّ.

والشاهد: في قَوله: (أراهم رفقتي)؛ حيث نَصب بـ(رأى) الحُلميَّة اسمَين مَعرِفَتين هما مبتدأٌ وخبرٌ في الأصل، كما يُفعَل بـ(رأى) بِمَعنى عَلِم وبِمَعنى ظَنَّ، والدليلُ على أنَّ الرُّؤيا هنا حُلميَّة قولُه: (حتى إذا ما تجافى الليل...).

(٢) ويَجوز فتحُها أيضاً.

(٣) أي: وهو معرفةٌ لا نكرة، فلا يُمكن جعلُه حالاً كما يُقال في غيرِه، واعتُرِض بأنه بِمَعنى اسم الفاعل، فالإضافةُ فيه غيرُ مَحضة.

(٤) أي: في الأكثَر، بدليل ما بعدَه.

و«عَلِمْتُ المَسْأَلَةَ» بِمَعنَى عَرَفْتُها.

النَّوعُ الثَّاني: أَفعالُ التَّصْيِيرِ، ....

الكواكب الدرية

في مَصدرِ البَصريَّةِ: «الرُّؤيةُ»، (و«عَلِمتُ المَسألةَ» بِمَعنَى: عَرَفْتُها)، ومِنه قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨]، أي: لا تَعرِفونَ شيئاً، وذلك لأنَّ لفظَ «المعرفةِ» وُضِعَ لِلتَّعلُّقِ بالشَّيءِ نَفسِهِ، فمَعنى قَولِك: «عَلِمتُ زيداً»: عرَفتَه في نَفسِهِ، ومَعنى: «عَلمتُ زيداً قائماً»: عرَفتَهُ باعتبارِ كَونِهِ على صفةٍ، قالَهُ ابنُ الحاجبِ في «شرحِ المفصَّلِ»[1]، وخالَفَهُ الرَّضيُّ فقالَ: لا يُتَوَهَّمُ أنَّ بينَ «عَلِمتُ، وعَرفتُ» فرقاً معنويًّا كما قالَ بعضُهم، فإنَّ معنى «عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ» و«عرَفتُ أنَّ زيداً قائمٌ» واحدٌ، إلَّا أنَّ «عَرَفَ» لا تَنصِبُ جُزأَي الاسمِيَّةِ كما تَنصبُهُما «عَلِمَ»، لا لِفَرقٍ مَعنويٍّ، بل هو مَوكولٌ إلى اختيارِ العربِ؛ فإنَّهم قد يَخُصُّونَ أَحَدَ المتساوِيَينِ في المعنى بحكمٍ لفظيٍّ دونَ الآخَرِ. اهـ، قالَ العِصاميُّ: قالَ بعضُهم: وهذا بِناءً على أنَّ العِلمَ والمعرِفةَ مُترادِفانِ، وهو قولُ بعضِ أهلِ الأُصولِ والميزانِ، ولِبَعضِهم قولٌ آخَرُ، وهو أنَّ العِلْمَ يَتَعَلَّقُ بالكُلِّيَّاتِ والمُركَّباتِ، والمعرِفةَ تَتَعَلَّقُ بِالجُزئيَّاتِ والبَسائطِ، قالَ في «شَرحِ المطالعِ»[2]: ومِن هنا تَسمَعُ النَّحويِّينَ يَقولونَ: «عَلِمَ» تَتَعدَّى إلى مَفعولَينِ، و«عرفَ» تَتَعدَّى إلى واحِدٍ، فَتَأَمَّلْهُ. اهـ

(**النَّوعُ الثَّاني**) مِن الأفعالِ النَّاصبةِ لِلمُبتدإِ والخبرِ على أنَّهما مَفعولانِ لها: (**أفعالُ التَّصييرِ**)، سُمِّيتْ بذلك لدَلالتِها على تحويلِ الشَّيءِ مِن حالةٍ إلى حالةٍ أُخرى.

وفي كَونِ مَفعولَي هذه الأَفعالِ مُبتدأً وخبراً في الأصلِ كما يُفيدُه كلامُ ابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ والرَّضيِّ وغيرِهم بَحثٌ؛ لأنَّ مَفعولَيها مُتغايرانِ مَفهوماً وخارجاً، فلا يَصحُّ ادِّعاءُ

---

(١) عِبارة الدَّماميني في «المَنهل الصافي»: هذا رأيُ ابنِ الحاجب. اهـ والصحيحُ أنه قالَه في «شرح الكافية» لا في «شَرح المفصَّل».

(٢) «المَطالع» كتابٌ في المنطِق ألَّفه القاضي سِراج الدين الأُرمَويُّ المتوفى سنة (٦٨٢هـ)، وشَرحُه ـ واسمُه «لَوامع الأسرار في شَرح مَطالع الأنوار» ـ لأبي عبد الله محمَّد قُطب الدين الرازي المعروف بِالتَّحتاني، من أهل الريِّ، استَقر في دمشق سنةَ (٧٦٣) وعلَتْ شُهرتُه، وعُرف بالتحتاني تمييزاً له عن شخص آخر ـ يُكنى قُطب الدين أيضاً ـ كان يَسكُن معه في أعلى المدرسة الظاهريَّة في دمشق. انظُر: «الأعلام» (٧/ ٣٨)، و«كَشف الظُّنون» (٢/ ١٧١٥).

نَحوُ: «جَعَلَ، ورَدَّ، واتَّخَذَ، ....

الكواكب الدرية

كونِهما مُبتدأً وخبراً؛ لِوُجوبِ اتِّحادِ المُبتدإِ والخبرِ في الخارجِ وإنِ اختَلَفَا في المَفهومِ، ويَتَبَيَّنُ ذلك أنَّك تَقولُ: «صَيَّرتُ الغَنِيَّ فَقيراً، والمَعدومَ مَوجوداً»، وصِدقُ الأَوَّلِ على الثَّاني في المِثالَينِ مُمْتَنِعٌ.

وأجابَ بعضُ المُحقِّقينَ عن هذا بأنَّه: لا نِزاعَ في أنَّ الأفعالَ النَّاقصةَ مِن دَواخِلِ المُبتدإِ والخبرِ، ولا نِزاعَ في صحَّةِ قولِهم: «صارَ الغَنِيُّ فقيراً، والمَعدومُ مَوجوداً» مع جَريانِ ما ذُكِرَ فيه، فما كانَ جَواباً عن هذا، فهو جوابٌ عن ذاك، فتَأَمَّلْ! (نَحوُ: «جَعَلَ»)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، فالمَجرورُ فيهما مَفعولٌ ثانٍ، وما بَعدَه مَفعولٌ أوَّلُ، وقِسْ به ما أَشبَهَهُ، وإنَّما لم يُقَدَّرِ المَجرورُ مَفعولاً أوَّلَ؛ لأنَّ المَفعولَ الأَوَّلَ في محلِّ المُبتدأ، والمَفعولَ الثَّانيَ في محلِّ الخبرِ، والمُبتدأُ لا يَكونُ جارًّا ومَجروراً، (و«رَدَّ») كقولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا[1]

(و«اتَّخَذَ»)، ويُقالُ فيه: «تَخِذَ» نحوُ: ﴿لَتَخِذْتَ[2] عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءةٍ:

---

(١) **البيتُ**: لِعَبد الله بن الزَّبِير الأسَدِي، وقبلَه:

رَمَى الحِدثانُ نِسوَةَ آلِ حَربٍ ... بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَه سُمُودَا

اللغة والمعنى: (الحِدثان) بكسر فسكون: نوازل الدهر وحَوادثه، وفسَّره بعضُهم بالليل والنهار على أنه مثنًّى حَدَث. (سَمَدن): حَزِنَّ وأقَمن مُتحيِّرات. (فردَّ شعورهنَّ...): يُريد أنه قد صيَّر شُعورَهن بِيضاً من شِدَّة الحُزن، ووُجوهَهُن سُوداً مِن شِدَّة اللَّطم.

الإعراب: «فرَدَّ»: الفاء عاطفة، (رَدَّ): فعل ماضٍ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: (هو) يعود على الحِدثان، أو على المِقدار على جعل (الحَدَثانِ) مُثنًّى. «شُعورَهُنَّ»: مفعول (ردَّ) الأول مضاف، وضمير النِّسوة: مُضاف إليه. «السودَ»: نعتٌ لـ(شعور). «بِيضاً»: مفعولُ (ردَّ) الثاني. وإعراب «ردَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا» كإعراب الجملة السابقة، وهي عطفٌ عليها.

والشاهد: في قَوله: (ردَّ) في المَوضِعَين؛ فإنه بمعنى صَيَّر؛ وقد نَصَب مَفعولَين كما ذكَرناه.

(٢) قرأ بذلك ابنُ كثير وأبو عَمرو، وقرأ الباقُون بالتشديد على (افتَعل) كما سيَذكُره، وقد ذهَب بعضُهم إلى أن المخفَّف بمعنى (أخَذ) فلا يتعدَّى إلا إلى واحِد.

وصَيَّرَ، ووَهَبَ»، ....

الكواكب الدرية

﴿لَنَخَذْتَ﴾، (و«صَيَّرَ»)، ومِثلُها «أصار»، وهما مَنقُولانِ مِن «صارَ» إحدى أخواتِ «كانَ»، نُقِلَ الأَوَّلُ بالتَّضعيفِ، والثَّاني بالهمزةِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [السريع]

ولَـعِـبَـتْ طَـيـرٌ بِـهِـمْ أبـابِـيـلْ   فـصُـيِّـرُوا مِـثـلَ كـعَـصـفٍ مَـأكُـولْ[1]

(و«وَهَبَ») غيرَ متصرِّفٍ، فلا يُستَعمَلُ إلَّا بِصيغةِ الماضي، كالمثالِ الآتي.

وإتيانُ المصنِّفِ بـ«نَحو» في أَوَّلِها لِلإشارةِ إلى عدمِ انحِصارِها فيما ذَكَرَ، فقد عَدَّ بعضُهم منها: «تَرَكَ»، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، قال في «المغني»: إنْ فُسِّرَ «تَرَكَ» بـ«صَيَّرَ»، فالظَّرفُ: مَفعولٌ[2]، و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ تَكَرَّرَ كما يَتَكَرَّرُ

---

(١) البيت: لرُؤبة، وهو من الرَّجز، وقيل: من مَشطور السريع، وقبلَه:

ومَـسَّـهُـم مـا مَـسَّ أصـحـابَ الـفِـيـلْ
تَـرْمِـيـهِـمُ حِـجـارةٌ مِـنْ سِـجِّـيـلْ

ويُروى: (فأصبحوا) بدلَ: (فصُيِّروا).

اللغة: (الأبابِيل): الجَماعات من الطَّير، جمعُ إِبَّالة، وهي الحزمة الكبيرة، شُبِّهَت بها الجماعةُ من الطير لِتَضامِّها. (العَصف): زَرع أُكل حَبُّه وبَقي تِبنُه، وقيل: وَرَق الزَّرع.

الإعراب: «لَعبت»: فِعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «طيرٌ»: فاعل. «بِهم»: جار ومجرور متعلِّق بـ(لَعِبت)، «أبابِيل»: نعتُ (طَير) سُكِّن للقافية، والجملةُ عطفٌ على جملةِ (مَسَّهم...) السابقة. الفاء: عاطِفة للجُمَل. «صُيِّروا»: فعل ماض مغيَّرُ الصيغة مَبني على الضم، والواو نائبُ فاعِله، وهو المفعولُ الأول. «مثلَ»: مفعول (صُيِّر) الثاني. «كعَصف»: الكاف: اسم بمعنى (مِثل) مُؤكِّد لـ(مِثل) الأوَّل، أو هو مُضاف و(عصفٍ): مُضاف إليه. ويجوز أن تكون الكاف زائدةً بين المتضايفَين. «مَأكول»: صفةُ (عَصف) مجرورة مِثلُه، وسُكِّنت للقافية.

والشاهد: في تَعدِّي (صار) التي هي من أخَوات (كانَ) بِالتَّضعيف إلى اثنينَ، وذلك قولُه: (فصُيِّرُوا مثلَ)، وهي حينئذٍ من أخَوات (ظَنَّ). ومِثلُها في ذلك (أصار) المُعدَّاة بالهمزة.

(٢) كُتب عليه في هامش طبعَتَين: هَكذا بالأصل، ولعلَّ الكلامَ فيه حذفٌ تقديرُه: إن فُسر (ترك) بـ(صير) فمَفعولُه الأول الضمير، والظرف يعني الجار والمجرور مَفعوله الثاني... إلخ، والواو في قوله بعدُ: (والظرف) بمعنى أو ليكونَ وجهاً ثانياً في الإعراب. اهـ مصححه. قُلتُ (نسيم): مثلُ هذا لا يُسمَّى حذفاً، بل هو تغييرٌ لكلام الشارح بالحذف والزيادة والتقديم والتأخير، ولا دليلَ عليه، وفي طبعةٍ أخرى من هذا الكتاب: (فالظرفُ مفعولٌ أول)، ولعلَّها من تصرُّف القائمينَ عليها، والعبارةُ في «المغني»: وإذا حُمِل قَولُه تَعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ على الأوَّلِ، فالظرفُ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ مَفعولٌ ثانٍ تكرَّر كما يَتكرَّرُ الخبرُ، أو الظَّرفُ مَفعولٌ ثانٍ... إلخ.

قالَ الله تعالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقالَ: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ....

الكواكب الدرية

الخبرُ، والظَّرفُ[1] مَفعولٌ ثانٍ، والجُملةُ بعدَه حالٌ[2]. اهـ، وقالَ ابنُ عَنقاءَ: زادَ بَعضُهم في أَفعالِ التَّصييرِ «ضَرَبَ» مع المثَل، نَحوُ: «ضَربتُ هذا الكلامَ مَثَلاً»، وفي نحوِ: «ضَرَبْتُ الفِضَّةَ خاتَماً، والطِّينَ خَزَفاً»، وبَعضُهم «خَلَقَ»[3]؛ وجَزَمَ به السُّيوطيُّ في «شرحِ النُّقايةِ»[4] نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وفي «الارتِشافِ»: لا أَعلَمُ نحويًّا ذَهَبَ إلى أنَّ «خَلَقَ» تَتَعَدَّى إلى اثنَينِ، فلا يَكونُ مِن هذا البابِ، قالَ[5] جمعٌ مُتأخِّرونَ: وقد يُضَمَّنُ المتعدِّي لِواحدٍ معنى «صَيَّرَ»، وتُجْعَلُ[6] مِن أَفعالِهِ، فتَقولُ: «حَفَرتُ وسطَ الدَّارِ بِئراً، وبَنَيتُ الدَّارَ مَسجداً، وقطعتُ الثَّوبَ قَميصاً، وصَنَعتُهُ عِمامةً»، أي: «صَيَّرتُ» في كلِّها؛ قالَ ابنُ عنقاء: وهو قَويٌّ.

وقد أشارَ المصنِّفُ رَحمه اللهُ تعالى إلى أَمثِلةِ ما ذَكَرَهُ مِن أفعالِ التَّصييرِ على التَّرتِيبِ بقَولِهِ: (**قالَ اللهُ تعالى**: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾)، **وإعرابُه**: الفاءُ: باعتبارِ ما قَبلَها[7]، «جَعَلَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿هَبَآءً﴾: مَفعولٌ ثانٍ، ﴿مَّنثُورًا﴾: نعتٌ، (**وقالَ تعالى**: ﴿يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾)، **وإعرابُه**: «يَرُدُّونَ»: فعلٌ مُضارعٌ

---

(١) الصواب: (أو الظرف). انظُر التَّعليقَ السابق.

(٢) تَتمتُه: أو بالعكس. اهـ

(٣) عِبارة ابن عَنقاء: (قيل: وخلق). اهـ وأما (ضرَب) التي قبله فعطَفها على أفعالِ أُخرى من الباب مِن غير أن يَنسب ذلك إلى أحدٍ، فقولُ الشارح نقلاً عنه: (زاد بعضُهم) محلُّ نظر.

(٤) «النُّقاية» كتابٌ للسيوطي جَمَع فيه أربعةَ عشر علماً على طريقة المتُون، منها: التفسير والحديث والنحو والصرف والتَّشريح والطِّب والتصوف؛ وشَرَحه في كتاب سمَّاه «إتْمام الدِّراية لِقُراء النُّقاية».

(٥) عاد إلى النَّقل عن ابن عَنقاء من هذا الموضع إلى آخِر الفَقرة بعد أن انتَقل منه عِند قَوله سابقاً: خَلق.

(٦) أي: الكلمةُ المُضمَّنة.

(٧) هي عاطفةٌ على (قَدِمْنا) في قَوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ﴾، والإحالةُ في الإعراب على ما قبلها من غير تَعيينٍ إنما يُرتكب إذا جُهل ما قبلَها، فافهَم!

وقالَ تعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونَحوُ: «صَيَّرتُ الطِّينَ خَزَفاً»، وقالُوا: «وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ».

واعلَمْ أنَّ لِأفعالِ هذَا البابِ ثلاثةَ أَحْكامٍ:

الكواكب الدرية

مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، متصرِّفٌ مِن «ردَّ» مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿كُفَّارًا﴾: مَفعولُها الثَّاني، وجُملةُ ﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الواو في «يَرُدُّونَ» مُتعَلِّقٌ بواجبِ الحذفِ[١]، (وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «اتَّخذَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولينِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿خَلِيلٗا﴾: مَفعولٌ ثانٍ، (ونَحوُ: «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً»)، وإعرابُهُ ظاهرٌ، وفي «القاموسِ»: الخَزَفُ مُحرَّكةً: الجِرارُ، وكلُّ ما عُمِلَ مِن طِينٍ وشُوِيَ بالنَّارِ حتَّى يَكونَ فَخَّاراً[٢]، (وقالُوا) أي: في الدُّعاءِ: («وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ»)، أي: صَيَّرني فِداءً لَكَ أَقِيكَ السُّوءَ بِنَفسي، وفي «القاموسِ»: فَداهُ يَفْدِيهِ فِداءً وفِداً، ويُفتَحُ، والفِداءُ كـ«كِساء»، وكـ«عَلى، وإِلى»[٣]. اهـ، فأَفادَ كلامُه أنَّ قولَهُ: «فِداءَكَ» بالمدِّ والقصرِ.

تَنبِيه: بعضُ أفعالِ التَّصييرِ قد تَأتي لمعانٍ أُخَرَ غيرِ التَّصييرِ، كـ«اتَّخذَ» بمعنى: خَلَقَ، أو صَنَعَ، فتَنصِبُ مَفعولاً واحداً فقَطْ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾ [البقرة: ١١٦]، وقيلَ: إنَّها في الآيةِ بمعنى: صَيَّرَ، وإنَّ المَفعولَ الثَّانيَ مَحذوفٌ، أي: اتَّخذَ اللهُ بعضَ المَوجوداتِ وَلَداً، تَعالى اللهُ عن ذلكَ عُلُوًّا كبيراً.

(واعلَمْ أنَّ لِأفعالِ هذَا البابِ ثَلاثةَ أَحكامٍ) تَختَصُّ بها، بل أربَعةٌ: الثَّلاثةُ المَذكورةُ، والرَّابعُ: أنَّه يَجوزُ في الأَفعالِ القَلبيَّةِ المتصَرِّفةِ و«رأى» الحُلميَّةِ والبَصريَّةِ أنْ يَكونَ فاعلُها

---

(١) الظاهرُ تعلُّقهما بـ﴿يَرُدُّونَكُم﴾، وعليه السَّمين في «الدُّر المصون»، وعلى فرض كَونهما حالاً فيَنبغي أن يكونَ ذلكَ مِن الكاف لا الواو.

(٢) بتشديد الخاء، واحدتُه فخَّارة.

(٣) تمامُه: (وكفِتْيَة: ذلك المُعطى).

. . . .

الكواكب الدرية

ومَفعولُها ضَميرَينِ متَّصِلَينِ متَّحِدَينِ، أي: بأنْ يَكونَ مرجِعُ الضَّميرَينِ شيئاً واحداً، مثلُ: «عَلِمْتُني مُنطَلقاً، وعَلِمْتَكَ مُنطَلِقاً»، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧]، أي: أنْ رَأى نَفسَهُ، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾، ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾[1] [يوسف: ٤]، وقولِ عائشةَ رضي الله عنها: «لقد رَأيتُنا مع رَسولِ اللهِ ﷺ وما لَنا مِن طَعامٍ، إلَّا الأَسْوَدانِ»[2]، قالَ الزَّمخشريُّ وغيرُه: وأَجْرَتِ العربُ «عَدِمت، وفَقَدت» مُجْرى أَفعالِ هذا البابِ؛ لأنَّهما ضِدُّ «وَجَدت»، فحُمِلَتْ[3] على ضِدِّها، ولا بُعْدَ في حملِ الشَّيءِ على ضِدِّهِ، وذلك كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

نَدِمْتُ على ما كان منِّي ـ فَقَدْتُني ـ كما يَندَمُ المَغبُونُ حِينَ يَبِيعُ[4]

---

(١) الصحيحُ أن الآية ليست مما نحنُ بِصدَدِه؛ إذ الضَّميران في ﴿رَأَيۡتُهُمۡ﴾ مختلفان، فالتاء للرائي المتكلم وهو يوسف عليه السلام، و(هم) لِلمرئي الغائب وهي الكواكب والشمس والقمر.

(٢) ذكَره ابنُ مالك هكَذا في «شواهد التوضيح» على أنه في «البُخاري»، والذي في «مُسنَد أحمد» وغيرِه: «ما كانَ لَنا طعامٌ على عَهد رَسولِ الله ﷺ إلَّا الأسوَدانِ التَّمرُ والماء».

(٣) الوجه: (فحُمِلا) أو (فحُمِلتا).

(٤) **قائله:** قيسُ بن ذُرَيح.

اللغة: (النَّدم): التحسُّر مِن تغيُّر رأيٍ في أمرٍ فائتٍ، وأصلُه مِن مُنادَمة الحُزنِ له. (الفَقد): عَدَم الشيء بعد وُجوده، فهو أخصُّ مِن العدم؛ لأنَّ العَدم يُقال فيه وفِيما لم يُوجد بعد. (المغبونُ): الذي يُبخسُ في المعاملة كالبيعِ، فيُخدع ويُنقص منه في الثَّمن أو غَيرِه.

الإعراب: «نَدمتُ»: فعل ماضٍ وفاعلُه. «على»: حرف جر. «ما»: اسم موصول في محل جر. «كان»: ماضٍ ناقص. واسمه: هو. «مِني»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كانَ). وجملةُ (كان مني) صِلة الموصول لا محل لها. «فَقدتُني»: فعل ماض، والتاء: فاعله، والنون: لِلوقاية، وياء المتكلم: مفعولُه. وجملةُ (فقدتُني) مُعتَرضة بين المشبَّه والمشبَّه به لا محلَّ لها. الكاف: حرف جر. «ما»: مَصدريَّة. «يندَم»: فعل مضارع. «المغبونُ»: فاعله. والمصدر المؤوَّل مِن (ما) وما بعدها في موضِع جر بالكاف، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف نَعت لمصدر محذوف واقعٍ مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ندمتُ ندماً كائناً كنَدم المَغبون. «حينَ»: مفعولٌ فيه ظرفُ زمان متعلق بـ(يندَم). «يَبيع»: فعل مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو. والجُملة الفعلية في محلِّ جَر بإضافة (حينَ) إليها.

والشاهد: في قوله: (فَقَدتُني)، حيث أعمَل (فقَد) في ضميرين مُتَّصلين لِمُسمًّى واحد أحدُهما فاعلٌ والآخر مَفعول، حملاً على ضدِّه من أفعال القُلوب وهو (وَجَدَ).

. . . .

الكواكب الدرية

وقولِ الآخَرِ: [الطويل]

خُـذَا حَـذَراً يـا جـارَتـيَّ فـإنَّـنـي ... رأيـتُ جِـرانَ الـعَـوْدِ قـد كـادَ يَـصْـلُـحُ

لـقَـدْ كـانَ لـي عـن ضَـرَّتَـيـنِ - عَـدِمْـتُـنِـي - ... وعَـمَّـا أُلاقِـي مِـنـهُـمـا مُـتَـزَحْـزَحُ[1]

(١) البيتانِ لجران العَود واسمُه عامر بن الحارث، وكان الأولى حذفَ البيت الأول والاقتصارَ على الثاني؛ إذ إنما يُؤتى ببَيت أو أكثر زيادةً على بيتِ الشاهد إذا تَعلَّق به مَعنى، أو أُريد بَيان قافيةٍ أو نحو ذلك من النُّكت. وأما لِتَعيين اسمِ الشاعر فيَكفي التصريحُ به قبل الإنشاد، وهو مُصدَّق فيما يَقولُه، على أنَّ البيتَ الأولَ ههنا هو الأخيرُ مِن القَصيدة في «ديوانِه»، وبيتُ الشاهد قبله بخمسٍ وثلاثين بيتاً.

اللغة: (جارتيَّ) أي: زوجَتَيَّ، ويُروَى: (يا خُلَّتَيَّ) أي: يا خَليلتَيَّ، و(يا حَنَّتَيَّ)، وحَنَّةُ الرجل: زَوجتُه، سُميت بذلك لأنها تَحِنُّ إليه ويَحِنُّ إليها. (الجِران): باطنُ العُنق الذي يَضَعُه البَعير على الأرض إذا مَدَّ عُنُقَه لِيَنامَ، وكان يُعمل منه الأسواطُ. و(العَوْد): المُسِنُّ مِن الإبل. (مُتزحزَح): مُتباعَد.

المعنى: يَقول لزَوجتَيه الضَّرَّتين: احذَرَا وانتبِها؛ فإنِّي قد رأيتُ السَّوطَ المُتَّخَذَ من جِلد رَقَبة البَعير قد قارَب أن يَصلُحَ لِلضَّرب، ثم قال: لَقد كان لي مُتباعَدٌ وغِنًى عن أن أتزوَّجَ ثِنتَين فأجمَعَ بين ضَرَّتين وألاقي منهما أصنافَ الشَّقاء وألوانَ العذابِ، أي: ولم يَفعَل، ومِن ثَمَّ دَعَا على نفسِه.

الإعراب: «خُذَا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: فاعِله. «حذراً»: مفعوله. «يا»: حرف نداء. «جارتَّي»: مُنادى مُضاف منصوب بالياء، وياء المتكلِّم: مضاف إليه. الفاء: حرف تَعليل، «إنني»: حرف مُشبَّه بالفعل، والنون: لِلوقاية، والياء: اسمُ (إنَّ) في محل نَصب. «رأيتُ»: فعل ماض وفاعلُه. «جِرانَ»: مفعولُه مضاف. «العَودِ»: مُضاف إليه. وجُملةُ (رأيتُ جِرانَ العود) في محلِّ رفع خبر (إنَّ). «قد»: حرف تَحقيق، وليس لِلتَّقريب، بل التقريب مُستَفادٌ مما بعدَه. «كاد»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقارَبة، واسمُه: هو. «يَصلحُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعلُه: هو. وجملةُ (يَصلح) في محلِّ نصب خبر (كادَ).

اللام: لِلابتداء أو داخلةٌ في جواب قسَم مُقدَّر. «قد»: حرف تَحقيق. «كان»: ماضٍ ناقِص. «لي»: مُتعلِّق بمحذوف خبر (كان) مُقدَّم. «عن ضرَّتَين»: مُتعلِّق بـ(مُتزحزَح) الآتي. «عَدمتُني»: فعل ماضٍ وفاعلُه، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ به. والجُملة مُعترِضة لا محلَّ لها من الإعراب. الواو: عاطفة، «عمَّا»: (عن): حرفُ جر، (ما): مَوصولٌ مَجرور بها. «أُلاقِي»: فعلٌ مضارع مَرفوع، فاعله: أنا. وجُملةُ (أُلاقي) صِلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائد محذوف، أي: أُلاقِيه. «مِنهما»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أُلاقي). «مُتزحزَحُ»: اسم (كان) مُؤخَّر.

والشاهد: في قَولِه: (عَدمتُني): حيث استَعمله كأفعال القُلوب، فجَمع معه بين ضَميرَي الفاعل والمفعُول مع أنَّهما لِواحِد وهو المُتكلِّم، وهذا إنما يَجوز في أفعال القُلُوب وما حُمل عليها، وأمَّا غيرُها فيَمتنِعُ فيهِ ذلك، فلا يَجوز: (أكرَمتُني) أو (أكرَمتَكَ)، وإنما يُؤتى بلفظ (النَّفس) فيُقال: (أكرَمتُ نَفسِي) و(أكرَمتَ نَفسَكَ).

الأَوَّلُ: الإعمالُ، وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ واقِعٌ في الجَمِيعِ.

الثَّانِي: الإِلغاءُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفظاً ومَحَلّاً لِضَعْفِ العامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أو تَأَخُّرِه، نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ»، و«زَيدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ»، وهُوَ جائِزٌ لا واجِبٌ.

الكواكب الدرية

بِخلافِ سائرِ الأفعالِ، فلا يُقالُ: «ضَرَبْتُني»، بل يُعدَلُ فيها إلى لفظِ «نفسٍ» مُضافٍ[1] إلى ذَلك الضَّميرِ، فتقولُ: «ضرَبتُ نَفسِي». والفَرقُ بينَ الأَفعالِ القَلبيَّةِ وغيرِها أنَّ عِلْمَ الشَّخصِ بِنَفسِهِ أكثَرُ، فساغَ فيها ذلك، بِخلافِ غَيرِها؛ لِتَعَلُّقِ فِعلِ الفاعلِ فيها بِغَيرِهِ؛ إذ قلَّما يَضرِبُ الشَّخصُ نفسَهُ.

(**الأَوَّلُ: الإعمالُ**) وهو نَصبُها لِلجُزأينِ، (**وهو الأَصلُ، وهو واقِعٌ في الجَمِيعِ**)، أي: في جميعِ أفعالِ هذا البابِ، الجامدِ منها والمتصَرِّفِ، القَلبيِّ والتَّصيِيريِّ، ويَخْتَصُّ الحُكمانِ الآتيانِ ـ كالحُكمِ الذي زِدْتُهُ ـ بالقَلبيِّ المتصَرِّفِ، وقد يَعرِضُ الحكمُ الأَخيرُ ـ أَعني: التَّعليقَ ـ لكلِّ فعلٍ يَدلُّ على الشَّكِّ، أو يَتضمَّنُ معنى العِلْمِ، وإنْ كانَ قاصِراً كما ستَأتي الإشارةُ إليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(**الثَّاني: الإلغاءُ، وهو إبطالُ العَملِ لَفظاً ومَحَلّاً**)، فيَبقى مَدخولُها على إعرابِهِ قبلَ دُخولِها، وتَبقى هي على مَعنَاها في إفادةِ الظَّنِّ أو العِلْم، وذلكَ (**لِضَعْفِ العاملِ**) القَلْبِيِّ المتصَرِّفِ عن العملِ (**بِتَوَسُّطِهِ**) بينَ المُبتدإِ والخبرِ، (**أو تَأَخُّرِهِ**)[2] عنهما، (**نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ»**)، هذا مِثالٌ لِتَوسُّطِهِ، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، و«ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، (**و«زَيدٌ قائِمٌ ظَننتُ»**)، وهذا مثالٌ لِتأَخُّرِهِ، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، و«ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والفعلُ المُلْغى وفاعلُهُ حينئِذٍ بمنزلةِ الظَّرفِ؛ إذ مَعناه: زيدٌ قائمٌ في ظَنِّي، ولا محلَّ لِلمُلغَى أصلاً، قاله ابنُ عَنقاء، (**وهو**) أي: الإلغاءُ (**جائِزٌ، لا واجِبٌ**)؛ لأنَّ سببَهُ لا يَقتضي ذلكَ، ولا ممتَنِعٌ؛ لأنَّه أمرٌ اختياريٌّ راجعٌ إلى المتكلِّمِ، وجعلَ أبو حيَّان لجوازِ الإلغاءِ شَرطَينِ:

---

(١) الصواب: مُضافاً.

(٢) هذا مِن المتن لا الشَّرح خِلافاً لما في المطبُوع، بدليل حقيقةِ الإلغاء وتَمثيلِه الآتي.

وإلغاءُ المُتأخِّرِ أَقْوَى مِنْ إعمالِهِ، والمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ. ولا يَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ المُتَقَدِّمِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً» خِلافاً لِلكُوفِيِّينَ.

الكواكب الدرية

الأَوَّلُ: أنْ لا تَدخُلَ لامُ الابتداءِ على الاسمِ نحوُ: «لَزيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ»، و«لَزيدٌ قائمٌ ظَنَنتُ»، فإنَّه حينئِذٍ لا يَجوزُ [إلا][1] الإلغاءُ، ولا يَجوزُ الإعمالُ.

الثَّاني: أنْ لا يُنفى، نحوُ: «زيداً مُنطلِقاً لم أَظُنَّ»، و«زيداً لم أَظُنَّ مُنطلقاً»، فإنَّه لا يَجوزُ فيه إلَّا الإعمالُ، ولا يجوزُ الإلغاءُ؛ لأنَّه يَتعيَّنُ بناءُ الكلامِ على الظَّنِّ المنفيِّ[2].

(وإلغاءُ) العاملِ (المُتأخِّرِ) عن المَفعولَينِ (أقوَى مِن إعمالِهِ) بلا خلافٍ؛ لِضعفِهِ بالتَّأَخُّرِ، (والمُتوَسِّطُ[3]) أي: والعاملُ المتوسِّطُ بينَ المَفعولَينِ، نحوُ: «زيدٌ ظَنَنتُ عالمٌ» (بالعَكسِ)، أي: فإعمالُه أقوى مِن إلغائِهِ؛ لأنَّه عاملٌ لَفظيٌّ، فهو أقوى مِن الابتِداءِ؛ لأنَّه عامِلٌ مَعنويٌّ، وهذا ما جزَمَ به ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ» و«الشُّذورِ»، وهو الأَصحُّ، وقيلَ: هما في التَّوسُّطِ سَواءٌ[4]، وجزمَ به في «شَرحِ القَطرِ»[5]، وصحَّحَهُ المُراديُّ.

(ولا يَجُوزُ إلغاءُ العاملِ المُتَقَدِّمِ) على مَفعولَيهِ؛ لأنَّ المقتضيَ لِلعملِ إذا تَقدَّمَ كانَ أقوى منه إذا تأَخَّرَ، (نَحوُ: «ظَنَنتُ زيداً قائِماً»)، فلا يَجوزُ أنْ يُقالَ: «ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ» برفعِهما، (خِلافاً لِلكُوفيِّينَ) والأَخفَشِ في إجازةِ الإلغاءِ مع تَقدُّمِ العاملِ؛ مُستدِلِّينَ بنحوِ قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

كَـذاكَ أُدِّبْـتُ حـتَّـى صـارَ مِـن خُـلُـقِـي   أَنِّـي رَأَيـتُ مِـلاكُ الـشِّـيـمَـةِ الأَدَبُ[6]

---

(١) زيادةٌ من كلام أبي حيان في «التذييل والتكميل»، والكلامُ دُونها مضطربٌ غيرُ صحيح.

(٢) بمعنى أنه: لا يَجوز لك أن تقولَ: (زيدٌ مُنطلقٌ) إلا وأنتَ عالِم بصِحة ذلك أو ظانٌّ له، وهذا المعنى لا يُتصَوَّر مع قولِك: لم أَظنَّ أو لم أعلَم، فلم يبقَ إلا أن يكونَ الكلام مَبنيًّا على الظنِّ المَنفي أو العِلم المَنفي. أبو حيان.

(٣) بالرفع مبتدأً خبرُه ما بعدَه، ويَجوز جرُّه بالعطفِ على (المتأخر) عند مَن يُبيحُ العطفَ على مَعمولَي عاملَين مختلِفَين.

(٤) لأن ضعفَ العامل بالتوسط سوَّغ مقاوِمَةَ الابتداء له، فكلٌّ منهما له مُرجِّح.

(٥) الصواب: في «القَطر» كما قال الفاكهي، وأما في «الشَّرح» فحكى القولَين من غير تَرجيح.

(٦) **البيت:** يُنسَب لبَعض بني فَزارة، وقبله:

أَكـنِـيـه حـيـنَ أُنـادِيـه لِأُكـرِمَـه   ولا أُلـقِّـبُـه، والـسَّـوأةُ الـلَّـقَـبُ

اللغة: (الخُلق): الطَّبع والسَّجية. (مِلاك): قَوام، أي: ما تَقُوم به وتتوقَّف عليه. (الشِّيمة): الغريزة والطبيعة، =

. . . .

الكواكب الدرية

وقولِ كَعبِ بنِ زُهيرٍ: [البسيط]

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها   وما إخالُ لَدينا مِنْكِ تَنْوِيلُ[1]

= وتجمَع على شِيَم. (الأدب): هو رِياضة لِلنفس مَحمودةٌ يَتخرج منها الإنسان على فَضيلة من الفضائِل.

المعنى: أُدِّبتُ مثلَ الأدبِ المَذكور وهو أنِّي عند نِدائي للشخصِ أُنادِيه بِالكُنية لأجل إكرامِه وتَعظيمِه، لا بِاللَّقب لأنه سَوأةٌ وعَورةٌ، حتى صار مِن طَبعي أني وَجَدتُ ما لا تَنتظم الطبيعةُ إلَّا به هو الأدبَ ورِياضةَ النَّفس.

الإعراب: «كذَاك»: الكاف: حرف تَشبيه وجَر، (ذَا): اسمُ إشارة في محل جَر بها، والكاف: حرف خطابٍ، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بِمَحذوف في محل نَصب صفة لِمَوصوف مَحذوف واقع مَفعولاً مطلقاً لِقوله: (أُدِّبت) بعدَه، والتقدير: أُدِّبتُ أدباً كائناً كذاك، ويجوز أن تكونَ الكاف الأولى اسماً بمعنى (مِثل) هي صفةُ المصدَر المحذوف، واسمُ الإشارة في محل جَر بالإضافة. «أُدبتُ»: فعل ماض مبني لِلمفعول، والتاء: نائبُ فاعلِه. «حتَّى»: حرفُ غاية وجر بعدها (أنْ) مُضمَرة. «صار»: فعل ماضٍ ناقِص، «مِن خُلقي»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف في محل نَصب خبر (صارَ)، والياء: مُضاف إليه، و(أنْ) المضمَرة بعد (حتى) والفعلُ (صار) في تأويلِ مَصدر في محل جر بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(أُدِّبت)، والتقدير: أُدِّبتُ أدباً كائناً مثلَ الأدب المذكور إلى صَيرورةِ ذلك الأدب مِن خُلقي. «أنِّي»: حرف مُشبَّه بالفعل، وياء المتكلم: اسمُها. «وَجدتُ»: فِعل وفاعل. «مِلاكُ»: مُبتدأٌ مضاف، و«الشِّيمةِ»: مُضافٌ إليه. «الأدبُ»: خبرُ المبتدأ. و(أنَّ) ومَعمُولاها في تأويل مَصدر اسم (صار) مُؤخَّر. وجملة (مِلاكُ الشيمةِ الأدب) في مَحل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي (وَجد)، على تقدير لامِ ابتداء علَّقت هذا الفعلَ عن العمل في لفظِ جُزأي هذه الجُملة، والأصل: وجدتُ لَمِلاكُ الشيمةِ الأدب، أو في مَحلِّ نصب مَفعول ثان لـ(وَجد)، ومفعوله الأول ضميرُ شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدتُه ـ أي: الحالَ والشأنَ ـ مِلاكُ الشيمة الأدبُ.

والشاهد: في إلغاء (وَجَد) عن العمل مع تَقدُّمه، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين، وأمَّا غيرُهم فيُؤوِّلونَ البيتَ بما ذكَرناه في الإعراب وسيأتي في كلام الشارِح، وفي «الخِزانة» ما حاصِلُه: أنَّ البَيتَ أورَدَه أبُو تَمّام في «الحماسة» مع بَيتٍ قبله. . . لكنَّ رِوايتَه بِنَصب القافيَتَين، ولا تَحتاج إلى ما ذُكِر من التَّوجيه، ويكون (اللقبَ) على رِوايته مفعولَ (أُلقِّبُه)، و(السوأةَ) مَنصوبة أيضاً على أنها مفعولٌ معه كما قال ابنُ جِني، أو على أنَّ الأصل: (وأسوؤُه السوأةَ) كما قال ابنُ مالك الذي ردَّ القولَ السابق.

(١) **البيت:** من قصيدةِ (بانت سعادُ) المشهُورةِ، ويُروى:

أَرْجُو وآمُلُ أن يَعجَلْن في أبَدٍ   وما لَهُنَّ طوالَ الدَّهرِ تَعجِيلُ

والأولى في كُتب السيرة وغيرِها، وليست روايةَ النحاةِ فقط كما زعَم بعضُهم.

اللغة: (أرجُو): من الرَّجاء، وهو الطَّمَع في مُمكِنِ الحُصُول، وضدُّه اليَأس. (آمُلُ): بمعنى (أرجُو) السابق، =

الثالِثُ: التَّعلِيقُ، ....

الكواكب الدرية

وأُجيبَ: بأنَّ ذلك على تَقديرِ ضميرِ الشَّأنِ بعدَ الفِعلِ، وهو الأَقربُ الأَصحُّ كما قالَ الدَّمامينيُّ وغيرُه، فهو مَفعولٌ أوَّلُ، والجُملةُ مَفعولٌ ثانٍ، أو على تَقديرِ لام الابتداءِ المعلِّقةِ عن العملِ كما قالَه سِيبويهِ، أو مِن الإلغاءِ على قُبحٍ كما قاله الخَبيصيُّ وابنُ مالكٍ.

وقَضيَّةُ كلامِ المصنِّفِ وُجوبُ الإعمالِ عندَ تَقدُّمِ العاملِ، وإنْ تَقدَّمَ على الفعلِ شيءٌ كـ«متى»، وهو رأيٌ لِبَعضِهم، والجُمهورُ على أنَّه متى تَقدَّمَ على الفعلِ المُلْغى السَّابقِ على المَعمولَينِ ما يَتعلَّقُ بِثانِيهما، فالإلغاءُ جائزٌ وإنْ كانَ أَضعَفَ مِن الإعمالِ.

(الثَّالثُ) مِن أَحكامِ أَفعالِ هذا البابِ: (التَّعلِيقُ) لِلعاملِ القَلبيِّ المتصرِّفِ، وأُلحِقَ بِه في التَّعليقِ على الأَصحِّ لَكِنْ مع الاستفهامِ خاصَّةً «أَبْصَرَ»، نحوُ: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ[1]﴾

= فهو من عطفِ المُرادِفِ، وعَطفُ المُترادِفَين لا يكونُ إلا بالواو، وحَسَّنه تغايُرُ اللفظ، وقال بعضُهم: الرجاءُ توقُّع حُصول مُطلوب في المُستقبَل مع خوفِ فَواتِه، والأملُ طلبُ حصولِ ما يَغلبُ على الظنِّ وُقوعُهُ وإن لم يُقارِنْه خوفُ الفَوات. (تَدنو): تَقرُب. (مَودَّتُها): محبَّتُها، والمراد: ما يترتَّب عليها من الوصلِ. (إخالُ): أظُنُّ. (تَنويل): عَطاء.

المعنى: أرجو قُرب المودَّة والصِّلة من سُعاد، ولا أظنُّ أنه سيَصِل إليَّ منها بِرٌّ ولا عطاءٌ.

الإعراب: «أرجُو»: فِعل مُضارع، وفاعِله: (أنا) مستتراً وجوباً. و«آمُل»: مِثلُه. «أنْ»: مَصدرية مهملةٌ وكان حقُّها النصب. «تَدنُو»: فعل مضارع مرفوع، ويَجوزُ كونُ (أنْ) ناصبةً وسُكِّنت الواو للضَّرورة. «مَودتُها»: فاعل (تدنُو)، و(ها): مُضاف إليه. والمصدر المؤوَّل من (أنْ) وما بعدَها تَنازعَه الفِعلانِ قبله، فأُعمِلَ الثاني وحُذف مَفعولُ الأوَّل. الواو: استئنافيَّة. «ما»: نافيةٌ. «إخالُ»: فِعل مضارع، وفاعله: أنا. «لَدَينا»: (لَدى): ظرف مكان مُتعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، و(نا): مُضافٌ إليه. «منكِ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بمحذوف حال صاحبُه (تَنويل) أو ضميرُه المستكنُّ في الخبر. «تَنويلُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نصب مَفعول ثانٍ لـ(إخال)، والمفعولُ الأول ضميرُ شأن مَحذوف.

والشاهد: في قَوله: (إخالُ لدينا تنويلُ)؛ حيث استَدلَّ به الكوفيُّون والأخفشُ على جواز إلغاء العاملِ المتقدِّم، وغيرُهم يُخرِّجه على إضمارِ الشأن كما رأيتَ في الإعراب، أو على غيرِ ذلك من تَقدير اللام المعلِّقة ونحوِه. وفيه شاهدٌ آخَرُ؛ وهو إسكانُ الفعل المضارع المعتلِّ بِالواو في حالة النَّصبِ في قَولِه: (أن تَدنُو). وفيه أيضاً الالتفاتُ من الغيبةِ إلى الخِطابِ في (مودَّتُها) و(منكِ).

(١) الأولى الإتيان بِتَتمتها وهي قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ كما فعَل غيرُه؛ لِيَظهر الاستفهام المشروطُ في التعليق.

وهُوَ إِبْطالُ العَمَلِ لَفْظاً لا مَحَلًّا؛ ....

الكواكب الدرية

[القلم: ٥]، و«تَفَكَّرَ» كقولِهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[١] [الأعراف: ١٨٤]، و«سَأَلَ» نحوُ: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وزادَ ابنُ خَروفٍ «نَظَرَ»[٢] نحوُ: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ووافَقه ابنُ مالكٍ وابنُ عُصفورٍ، بل قالَ ابنُ مالكٍ: ما قاربَ المَذكوراتِ ممَّا له تَعَلُّقٌ بفعلِ القَلبِ يَجوزُ تَعليقُهُ[٣]، (**وهو إبطالُ العَملِ**) وُجوباً كما سيأتي (**لَفظاً**)، فلا يَظْهَرُ النَّصبُ في مَفعولَيها، بل يَكونانِ مَرفوعينِ لفظاً على أنَّهما مُبتدأٌ وخبرٌ، (**لا مَحَلًّا**)، أي: فلا يَبطُلُ العملُ مع التَّعليقِ في المحلِّ، بل تَكونُ الجُملةُ المعلَّقُ عنها العامِلُ في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ إنْ تَعدَّى بالحرفِ، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٤]، و﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]؛ لأنَّه يُقالُ: «فكَّرتُ فيه»، و«سألتُ عنه»، وفي مَوضعِ المَفعولِ به إنْ تَعدَّى العاملُ إلى واحدٍ نحوُ: «عرفتُ مَن أَبُوكَ»، وسادَّةً مسَدَّ مَفعولَيهِ إنْ تَعدَّى إلى اثنينِ، كالأمثلةِ الآتيةِ في كلامِ المصنِّفِ، وبدلَ اشتِمالٍ مِن المتوسِّطِ بينَهُ وبينَها[٤] إنْ تَعدَّى إلى واحدٍ نحوُ: «عرَفتُ زيداً أبو مَن هو»، فإنْ قدَّرتَهُ بدلَ كلٍّ جازَ، ولكنْ على حذفِ مُضافٍ[٥]، أي: عرَفتُ أمرَهُ، وفي مَوضعِ الثَّاني إنْ تَعدَّى لاثنينِ ووُجِدَ الأوَّلُ نحوُ: «عَلمتُ زيداً أبو مَن هو» بناءً على أنَّ ذلك يُسمَّى تَعليقاً، وفيه خِلافٌ سأذكُرُه على قولِ المتنِ: (فالتَّعليقُ واجبٌ... إلى آخرِه).

ويَجوزُ العطفُ على محلِّ الجُملةِ المعلَّقِ عنها بالنَّصبِ، كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبلَ عَزَّةَ ما البُكَى ... ولا مُوجِعاتِ القَلْبِ حتَّى تَوَلَّتِ[٦]

---

(١) أي: بناءً على أن ﴿مَا﴾ استفهامية، ويجوز أن تكون نافيةً، فيُوقَف على قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾، وما بَعده استِئناف، وعليه فالاستِفهام إنما يُشترَط مع الأفعال غير القَلبية فقط.

(٢) يَعني البَصريَّةَ، وإلا فقد ذكَر سيبويه تعليق (انظُر)، وحمَلها الناس على النظر القَلبي بِمَعنى التفكر، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾. وحينئذٍ فاستدراك الشارح الآتي لا يَخلو من إيهام.

(٣) نحو: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾. انظر: «تسهيل الفوائد» (ص٧٢) وشَرحَه «المساعِد» (١/ ٣٦٩).

(٤) أي: بين الفِعل القلبي وبين الجُملةِ، وهو في مثالِه الآتي (زيداً).

(٥) أي: في الأول، فمعنَى قَوله الآتي: (أي: عرفتُ أمرَه): أي: عرفتُ أمرَ زيد، ولو عبَّر بذلك لكان أوضحَ.

(٦) **قائله:** كُثَيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكُثير عزَّة.

=

لِمَجِيءِ ما لَهُ صَدْرُ الكَلامِ بَعْدَهُ، وهُوَ: لامُ الابْتِداءِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»، ....

الكواكب الدرية

رُوي بِنَصبِ «مُوجعاتِ» بِالكَسرِ عطفاً على محلِّ «ما البُكى»؛ لأنَّ العاملَ إنَّما أُلغيَ لفظاً لا مَحلًّا، فلِهذا سُمِّيَ تَعليقاً؛ أَخذاً مِن المرأةِ المعلَّقةِ، وهي التي أَساءَ زَوجُها عِشْرَتَها، فلا هي مُزوَّجَةٌ ولا مُطلَّقةٌ، قالَ العصاميُّ: وإنَّما يُعطَفُ على مَحلِّ الجُملةِ المعلَّقِ عنها العاملُ مُفردٌ فيه معنى الجُملةِ، فتَقولُ: «علمتُ لَزَيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك مِن أُموره»، ولا تَقولُ: «عَلِمتُ لَزَيدٌ قائمٌ وعمراً»؛ لأنَّ مَطلوبَ هذه الأفعالِ إنَّما هو مَضمونُ الجُملةِ، فإذا كانَ في الكلامِ مُفرَدٌ يُؤدِّي معنى الجُملةِ، صحَّ أنْ يَتعَلَّقَ به، وإلَّا فلا، قاله في «التَّصريح». اهـ.

(**لِمَجيءِ ما له صَدرُ الكلامِ بَعدَه**) أي: بعدَ العاملِ، (**وهو**) أي: الذي له صَدرُ الكلامِ:

(**لامُ الابتِداءِ**)؛ فإنَّ لها صدرَ الكلامِ، إلَّا في بابِ «إنَّ»؛ لأنَّها فيه مُؤخَّرةٌ مِن تَقديمٍ، ولِذا تُسمَّى: (المُزَحلَقَةَ) بالقافِ والفاءِ كما مرَّ، (**نَحوُ: «ظَنَنتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»**)، **وإعرابُه**: «ظَننتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ

= **اللغة:** (أدري): أعلَم. (عَزَّة): اسمُ مَحبوبة الشاعر. و(البُكاء) بِالمد: الصوتُ، وبِالقصر: الدُّمُوع وخُرُوجُها، و(المُوجِعات): المُؤلِمات، وهي الفَواجع التي تنزلُ بالمرء فيَجِد لها. و(تَولَّت): أعرَضَتْ وأدبَرت، وقيل: أراد به: ماتَتْ.

المعنى: يَقول: لم أكن أعرِف البكاء قبل أن أعرفَ عزةَ وأهواها؛ لأنه لم يكُن يَمر بخاطِري شيء يُزعجني حتى استَولَت عَزَّةُ على قلبي، وامتَلكت مَشاعري، ثم أعرَضَت عني وتركَتني، فسلَبَت هَناءَتي وسُرُوري. «فتح رب البرية».

الإعراب: «ما»: نافية. «كنتُ»: فِعل ماضٍ ناقص واسمُه. «أدري»: فعل مضارع، وفاعله: أنا، والجملةُ في محل نصب خَبر (كان). «قبل»: ظرف زمان مَنصوب بـ(أدرِي) وهو مُضاف، و«عزةَ»: مضاف إليه ممنوعٌ لِلعَلَميَّة والتأنيثِ. «ما»: اسم استفهام مُبتدأ. «البُكَى»: خبره، والجملةُ في محل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي (أدرِي) المُعلَّق عن العمل في اللَّفظ بِالاستِفهام، الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لِتأكيد النَّفي. «مُوجعاتِ»: مَعطوف على محلِّ جملة (ما البكى)، منصوبٌ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحة، و«القَلبِ»: مُضاف إليه. «حتى»: حرف غايةٍ وجر. «تولَّت»: فعل ماضٍ، والتاءُ لِلتَّأنيث كُسرت للوزن، والفاعل: هي، وقبل (تولَّت) (أنْ) مَصدريَّة مُقدَّرة تُسبَك بمصدر يَقع مجروراً بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(أدرِي).

والشاهد فيه: العطفُ على الجملة المُعلَّقة بالنصب، مما يدلُّ على أن محلَّ الجُملة في التَّعليق النصبُ. وصحَّ عطف (مُوجِعات) على محلِّ الجملة؛ لأنه يُؤدِّي معنى الجملة، قيل: فإن كانَت (ما) حرفاً زائداً فـ(أدري) بمعنى أعرِف، و(البُكى): مفعولُه، ولا يكون مما نحنُ فيه.

و«ما» النَّافِيَةُ كقَولِه تعالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و«لا» النَّافِيَةُ نَحوُ: «عَلِمْتُ لا زَيدٌ قائِمٌ ولا عَمْرٌو»، و«إنْ» النَّافِيَةُ نَحوُ: «عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ»،

الكواكب الدرية

نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعُولَي «ظَنَّ»، وإنَّما لم يَظهَرِ النَّصبُ في الجُزأَينِ لأنَّ لامَ الابتِداءِ لِصَدارتِها لا يتخَطَّاها العاملُ، فمِن حيثُ اللَّفظُ رُوعيَ ما له الصَّدرُ، ومِن حيثُ المعنى رُوعيَ العامِلُ، فكأنَّه باقٍ على عَمَلِهِ؛ لأنَّ معنى: «ظَنَنتُ لَزَيدٌ قائمٌ»: ظَنَنتُ قِيامَ زيدٍ، وهذا هو معنى: «ظَنَنتُ زيداً قائماً».

تَنبيهٌ: أَلحقَ جَماعةٌ مِنهم ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«التَّوضيحِ» لامَ القَسَمِ بلامِ الابتداءِ في إيجابِ تَعليقِ العاملِ، نحوُ: «عَلِمتُ واللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ».

(و«ما» **النَّافِيةُ كقَولِهِ تعالى**: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾)، **وإعرابُه**: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، ﴿عَلِمْتَ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مَا﴾: نافيةٌ، «ها»: لِلتَّنبيهِ، «أُولاءِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَنطِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نصبٍ سادَّة مسَدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمْتَ﴾.

(و«لا» **النَّافيةُ نَحوُ: «عَلِمتُ لا زَيدٌ قائمٌ ولا عَمرٌو»**)، وإعرابُهُ ظاهرٌ، وجُملةُ «لا زيدٌ قائمٌ» مِن المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ سادَّة مسَدَّ مَفعولَي «عَلِمتُ».

(و«إنْ» **النَّافيةُ نَحوُ: «عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ»**)، فـ«إنْ»: نافيةٌ، و«زيدٌ»: مُبتَدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ.

وقَضيَّةُ صَنيعِ المصنِّفِ أنَّ «ما، وإنْ، ولا» النَّافِياتِ يُعلَّقُ بها العاملُ مُطلَقاً مِن غيرِ تَقييدٍ بِكَونِ كلٍّ منها واقعاً في جَوابِ القَسَمِ، وهذا هو الذي عليه الجُمهورُ كما قالَ ابنُ عنقاء، وشَرَطَ ابنُ هِشامٍ في «لا، وإنْ» أنْ يَكونَا في جوابِ القَسَمِ ولو مُقدَّراً، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، و«عَلِمتُ لا رجلَ قائمٌ»، وقد علَّلَ الرَّضيُّ كونَ كلٍّ مِن حروفِ النَّفيِ الثَّلاثةِ مُعلِّقاً لِلعاملِ بِقَولِهِ: أمَّا «ما، وإنْ» فَلِلُزومِ وُقوعِهما في صَدرِ الجُملِ وَضْعاً، وأمَّا «لا» النَّافيةُ الدَّاخلةُ على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، فإنَّها «لا» التَّبرِئَةِ المشابهةُ لـ«إنَّ» المَكسورةِ اللَّازمِ دُخولُها على الجُملةِ. اهـ

وهَمزةُ الاسْتِفهامِ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو»، وكَوْنُ أَحَدِ المَفعُولَينِ اسْمَ اسْتِفهامٍ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبوكَ»، ....

الكواكب الدرية

(وهَمزَةُ الاستِفْهامِ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزيدٌ قائمٌ أم عَمرٌو؟»)، وإعرابُه: «عَلِمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والهمزةُ: لِلاستفهامِ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه، «أم»: حرفُ عطفٍ، «عمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ.

واستُشكِلَ تَعليقُ العاملِ بِالاستِفهامِ في نحوِ هذا المثالِ مِن حيثُ إنَّ العِلْمَ بالشَّيءِ يُنافي ما يَقتَضيهِ الاستِفهامُ مِن الجهلِ به؛ وأجابَ عنه ابنُ هشامٍ في «المُغني» بأنَّه: على تَقديرِ مُضافٍ، أي: جوابَ أَزيدٌ عندَكَ أم عَمرٌو، والتَّحقيقُ ما قالَ بعضُهم: إنَّ مُتعلَّقَ العِلْمِ هنا هو النِّسبةُ، ومتعلَّقَ الجَهْلِ طرَفها، والعِلمُ بالنِّسبةِ يُجامعُ الجهلَ بِطَرفِها ضَرورةً، فلا حاجةَ إلى تَقديرٍ، بل التَّحقيقُ أنَّ متعلَّقَ العِلْمِ هو النِّسبةُ إلى أَحدِهما مُبْهَماً، ومُتعلَّقُ الجهلِ النِّسبةُ إليه مُعَيَّناً، وشَتَّانَ ما بَينَهما. اهـ

(وكَونُ أَحَدِ المَفعُولَينِ): الأوَّلِ أو الثَّاني (اسمَ استِفْهامٍ، نَحوُ: «عَلِمتُ أَيُّهُم أَبوكَ»)، وإعرابُه: «عَلمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «عَلِمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، «أيُّ»: اسمُ استِفهامٍ مُبتدأٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِه، وهو مُضافٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أَبوك»: خبرُه، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعولَي «عَلِمَ».

ومثلُ ذلك ما إذا كانَ اسمُ الاستِفهامِ فَضلةً، نحوُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ﴿أَىَّ﴾: مَنصوبٌ على المصدَريَّةِ، والنَّاصبُ له ما بعدَه، أي: يَنقَلِبون أيَّ انقِلابٍ، ولا يَصحُّ أنْ يكونَ مَنصوباً بما قبلَهُ؛ لأنَّ الاستِفهامَ له الصَّدرُ، فلا يَعمَلُ فيه ما قبلَهُ.

ومِن المعلِّقاتِ لِلعاملِ: «كَم، وكأيِّن[1]» الخَبَريَّتانِ، نحو: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [يس: ٣١]، و«لعلَّ» نحوُ: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]،

---

(١) توسَّع الشارح ههنا تبعاً لابن عَنقاء في «غُرر الدرر» فذكَر معلّقات قلّما ذكرها غيرُهما.

فالتَّعليقُ واجِبٌ إذا وُجِدَ شَيءٌ مِنْ هَذِهِ المُعَلِّقاتِ.

ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِن أَفعالِ التَّصْيِيرِ، ولا في قَلْبِيٍّ جامِدٍ،

الكواكب الدرية

و«كأنَّ» بِتَشديدِ النُّونِ كـ«عَلِمتُ كأنَّ زيداً أسَدٌ»، و«رُبَّ» كـ«عَلِمتُ رُبَّ مَولودٍ بلا أبٍ»، و«ليتَ» حيثُ تَركَّبَ معها كلامٌ صَحيحٌ، و«إنَّ» المَكسورةُ المشدَّدةُ على رأيِ سِيبويهِ[1]، لكنَّها إنَّما تُعلِّقُ جوازاً، لا وُجوباً على الصَّحيحِ، والجمهورُ يُقدِّرونَ بَعدَها لامَ الابتداءِ؛ وأدَواتُ الشَّرطِ لها الصَّدرُ، فيَجبُ معها التَّعليقُ نحوُ: «ظَنَنتُ لولا زيدٌ لم تَنْجُ»، و«حَسِبْتُ مَن يُكرِمْني تُكرِمْهُ»، و«عَلِمتُ إذا جاءَ زيدٌ جاءَ أَبوه»، وكلُّ حرفٍ يُتَلَقَّى به القَسَمُ فله الصَّدْرُ، فيَكونُ مِن المعلِّقاتِ.

(**فالتَّعلِيقُ**) لِلعاملِ (**واجِبٌ إذَا وُجِدَ شَيءٌ مِن هَذِه المُعلِّقاتِ**) المتقدِّمةِ، بخلافِ الإلغاءِ فإنَّه جائزٌ. وقد تَبَيَّنَ ممَّا قدَّمناهُ أنَّ الفَرقَ بينَ الإلغاءِ والتَّعليقِ مِن جِهةِ أنَّ العاملَ المُلغَى لا عملَ له البتَّةَ؛ لا في اللَّفظِ، ولا في المحلِّ، وأنَّ العاملَ المعلَّقَ له عَمَلٌ في المحلِّ، لا في اللَّفظِ.

وقَضيَّةُ كلامِهِ أنَّ التَّعليقَ واجبٌ مُطلَقاً، واستَثْنى بَعضُهم صُورةً يَجوزُ فيها التَّعليقُ ولا يَجبُ، وهي ما إذا كانَ الاستِفهامُ في المَفعولِ الثَّاني نحوُ: «عَلِمتُ زيداً مَن هو»، فإنَّ النَّصبَ في ذلك جائزٌ، بل هو الأَجوَدُ[2]، ولِهذا جزمَ الزَّمخشريُّ بمنعِ تَسميةِ مثلِ هذا تَعليقاً، فقالَ في تَفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]: إنَّ هذا لا يُسمَّى تَعليقاً، وإنَّما التَّعليقُ أنْ يَقَعَ بعدَ الفعلِ ما يَسُدُّ مسدَّ المَفعولَينِ معاً. اهـ

(**ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِن أفعالِ التَّصيِيرِ**)؛ لأنَّهما إنَّما جاءَا في أَفعالِ القُلوبِ لِضَعفِها مِن حيثُ إنَّه لم يَظهَرْ تَأثيرُها المعنويُّ؛ إذ هي أفعالٌ باطنةٌ، بخلافِ أفعالِ التَّصييرِ، فإنَّه يَظهرُ أَمرُها في الأَغلَبِ، وكذَلك الجمعُ بينَ ضَميرَيِ الفاعلِ والمَفعولِ، فإنَّه لا يَجيءُ فِيها، (**ولا في قَلبيٍّ جامِدٍ**)؛ لِعدمِ تَصرُّفِهِ، ....

---

(١) كما في قول الهُذَلي:

وإخالُ إنِّي لاحِقٌ مُستَتبِعُ

(٢) لأن زيداً غير مُستفهم عنه.

وهُوَ اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ»؛ فإنَّهما مُلازِمانِ صِيغةَ الأَمرِ، وما عَدَاهُما مِن أفعالِ البابِ مُتَصَرِّفٌ، يَأْتِي مِنهُ المُضارِعُ والأَمْرُ وغَيرُهُما، إلّا «وَهَبَ» مِن أَفْعالِ التَّصْيِيرِ؛ فإنَّهُ مُلازِمٌ لِصِيغةِ الماضِي.

ولِتَصارِيفِهِنَّ ما لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكامِ، وتَقَدَّمَتْ بَعضُ أَمْثِلةِ ذَلِكَ.

ويَجُوزُ حَذْفُ المَفعُولَينِ ....

الكواكب الدرية

(وهو اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ») بمعنى: اعْلَمْ، (فإنَّهما مُلازِمانِ صِيغةَ الأمرِ)، فلا يَأتي مِنهما غيرُهما.

(وما عَداهُما مِن أَفعالِ البابِ) قَلبيَّةً وتَصييرِيَّةً (يَتَصَرَّفُ) بالياءِ التَّحتيَّةِ أوَّلَه[1] (يَأتِي مِنه المُضارِعُ والأَمرُ، وغَيرُهُما) مِن المصدَرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، (إلّا «وَهَبَ» مِن أَفعالِ التَّصييرِ، فإنَّه مُلازِمٌ لِصِيغةِ الماضِي)، فلا يَأتي منه مُضارِعٌ ولا غيرُه.

واحترزَ بقَولِهِ: (مِن أفعالِ التَّصييرِ) عن «وَهَبَ» بمعنى: أَعْطى ومَلَّك، فإنَّه يَأتي منه المُضارِعُ نحو: «يَهَبُ»، والمصدرُ نحوُ: «هِبةٌ»، واسمُ الفاعلِ نحوُ: «واهِبٌ»، واسمُ المَفعولِ نحوُ: «مَوهوبٌ».

(و) يَثبُتُ (لِتَصارِيفِهِنَّ) التي هي المُضارِعُ وما بعدَه: (ما) ثبتَ (لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِن الأَحكامِ)؛ فإنْ كانَ الفعلُ قَلبيًّا ثَبتَ لِتَصَرُّفاتِهِ[2] الإعمالُ والإلغاءُ والتَّعليقُ، وإنْ كانَ مِن أفعالِ التَّصييرِ ثَبتَ لِتَصَرُّفاتِهِ العَملُ فقَطْ، (وتَقَدَّمَتْ[3] بعضُ أَمثِلَةِ ذَلِكَ) أي: بعضُ أَمثلةِ تَصاريفِ هذه الأَفعالِ، فمِمَّا تَقدَّمَ بعضُ أمثلةِ المُضارِعِ، ومِثالُ إعمالِ المصدرِ نحوُ: «أَعَجبَني ظَنُّكَ زيداً قائمٌ »، واسمُ الفاعلِ نَحوُ: «أنا ظانٌّ زيداً عالماً»، ومثالُ الإلغاءِ نحوُ: «زيدٌ ظَنِّي قائمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ أنَا ظانٌّ»، والتَّعليقُ نَحوُ: «أنا ظانٌّ ما زيدٌ قائِم»، و«أَعجبَني ظَنُّكَ ما زيدٌ قائمٌ».

(ويَجُوزُ حَذفُ المَفعُولَينِ)، وكذا حَذفُ أَحدِهما في بابِ «أَعطى، وكَسَا» مِمَّا تَغايرَ

(١) وفي «الفواكه»: (مُتصرف)، وهو أنسبُ بقوله بعدُ: (يأتي...)؛ إذ على الأول يَنبغي أن يُقال: فيأتي.

(٢) يَجوز أن يكون: (لمتصرفاته) كما في «الفواكه».

(٣) الأحسَن: (وتقدَّم) لأنَّ الفاعل (بَعض) وهو مُذكَّر.

أو أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ، نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] ....

الكواكب الدرية

مَفعُولَاه ولو لم يَدُلَّ على ذلك دَليلٌ، تَقولُ: «أَعطَيتُ دِرهماً» ولا تَذْكُرُ مَن أَعطَيتَهُ[١]، وذلك لأَنَّه لا رَبطَ بينَ مَفعُولَيها، بخلافِ أفعالِ القُلوبِ؛ فإنَّه يجوزُ فيها حَذفُ المَفعولَينِ بِالإجماعِ، (أو) حَذفُ (أَحدِهِما) الأوَّلِ أو الثَّاني مع بقاءَ الآخَرِ كما هو رَأيُ الجُمهورِ، لكنَّه قليلٌ، ولِذا مَنَعَهُ ابنُ مُلكون[٢]، ولكنْ إنَّما يَجوزُ حذفُ المَفعولَينِ أو أَحدِهما (لِدَليلٍ) يَدُلُّ على المَحذوفِ، فيكونُ الحذفُ حينئِذٍ اختِصاراً، أمَّا لِغَيرِ دليلٍ ـ ويُقالُ له: الحذفُ اقتِصاراً بِالقافِ بدلَ الخاءِ ـ فلا يَجوزُ حَذفُ مَفعولَي أَفعالِ القُلوبِ ولا حَذفُ أَحدِهما مع بَقاءِ الآخَرِ[٣]، فلا تَقولُ: «حسبتُ زيداً» ولا تَذْكُرُ «مُنطلِقاً» مَثلاً وتَسكُتُ؛ لِفَقدِ ما عقَدتَ عليه حَدِيثَكَ، وذلك لأنَّ المَفعولَينِ في المعنى مُبتدأٌ وخبرٌ، وكما لا يَصحُّ قطعُ المُبتدإِ عن الخبرِ، ولا الخبرُ عن المُبتدأ، فكَذلك هَذانِ المَفعولَانِ، ولأنَّهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ مضمونَهما معاً هو المَفعولُ به في الحَقيقةِ، فلو حذَفْتَ أَحدَهما كانَ كحَذفِ بعضِ أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ، (نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾)، هذا مِثالُ حذفِ المَفعولَينِ لِدَليلٍ، وإعرابُه: ﴿أَيْنَ﴾: اسمُ استفهامٍ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ[٤]، ﴿شُرَكَآءِىَ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليهِ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

---

(١) ومثلُه: (أعطيتُ زيداً) ولا تذكُر ما أعطيتَه.

(٢) هو شيخُ الشلَوبين إبراهيمُ بن محمد أبو إسحاق ابن مُلكون الحَضرمي، نَحوي من أهل إشبيلية مولداً ووفاة. مِن كُتبه «إيضاح المنهج»، و«شَرح جُمَل الزجاجي»، و«النكت على التبصرة لِلصَّيمري». توفي سنة (٥٨١هـ).

(٣) أما الحذفُ الثاني فممنوعٌ إجماعاً بدليل تَعليل الشارح الآتي، وأمَّا الحذفُ الأول ففيه خِلاف؛ فعن سيبويه والأخفش المَنع مطلقاً، واختاره ابنُ مالك، وعن الأكثَرين الإجازةُ مُطلقاً، لِقَوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وغيرِ ذلك، وعن الأعلَم: يَجوز في أفعال الظنِّ دُون أفعال العِلم.

(٤) الصَّحيحُ أنه في محلِّ نصب مَفعول فيه، مُتعلق بمحذوف خبر مقدَّم، والمبتدأُ إنما هو ما بعدَه؛ وهي من مَسائِل تقديم الخبر وُجوباً، وقد ذكَرها الشارح سابقاً في باب الابتداء ومثَّل لها بقوله: (أين زيدٌ؟)، وفي «الخلاصة» ـ بإسقاط بيتٍ بين هذَين ـ:

ونَحوُ: عِندِي دِرهَمٌ ولي وَطَرْ ... مُلتَزَمٌ فِيه تَقَدُّمُ الخَبَرْ
كَذَا إذَا يَستَوجِبُ التَّصدِيرَا ... كـ(أينَ مَن عَلِمْتَهُ نَصِيرَا؟)

أي: تَزعُمونَهم شُرَكائِي، وإذا قِيلَ لَكَ: «مَنْ ظَنَنتَهُ قائِماً؟» فتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً.

وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» مِن هَذِهِ الأفعالِ «سَمِعْتُ» ....

الكواكب الدرية

اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ صفةٌ، ﴿كُنتُمْ﴾: «كانَ» واسمُها، وجُملةُ ﴿تَزْعُمُونَ﴾: في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»[1]، ومَفعولا ﴿تَزْعُمُونَ﴾ حُذِفا لِدليلٍ، والتَّقديرُ كما قالَ المصنِّفُ: (أي: تَزعُمونَهم شُرَكاءَ)، هكذا في نُسَخِ هذا المتنِ بحذفِ ياءِ النَّفسِ، وهكذا رأيتُهُ في «التَّصريحِ على التَّوضيحِ»، قالَ في «المغني»: والأَولى أنْ يُجعلَ التَّقديرُ: أنَّهم شُركاء؛ لأنَّ الغالبَ في «زَعَمَ» أنْ لا تَدخُلَ على صَريحِ المَفعولَينِ، ولأنَّها لم تُستَعْمَلْ في القرآنِ إلَّا داخِلةً على «أنَّ» وصِلتِها. اهـ[2]، (وإذا قِيلَ لكَ: مَن ظَنَنْتَهُ) ـ بِفَتحِ التَّاءِ للخِطابِ ـ (قائماً؟، فتَقُولُ) في جوابِهِ: («ظَنَنتُ زَيداً»)، هذا مثالُ حذفِ أحدِ المَفعولَينِ ـ وهو المَفعولُ الثَّاني ـ لِدَليلٍ، فـ«زيداً»: مَفعولٌ أوَّل، والمَفعولُ الثَّاني مَحذوفٌ تَقديرُه كما قالَ المصنِّفُ: (أي: ظَنَنتُ زَيداً قائِماً)، فحُذفَ «قائماً» لِدلالةِ السُّؤالِ عليه.

ومِثالُ حذفِ المَفعولِ الأَوَّلِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ[3] الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فـ﴿خَيْرًا﴾ بالنَّصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿تَحْسَبَنَّ﴾، والمَفعول الأَوَّلُ مَحذوفٌ، تَقديرُه: لا تَحسَبنَّ بُخلَهم هو خَيراً.

(وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ») ـ وقد مرَّ ذكرُ اسمِهِ وضبطُ «الجروميَّةِ» في صدرِ الكتابِ، فلْيُرجَعْ إليه ـ (مِن هَذِهِ الأفعالِ) النَّاصبةِ لِلمُبتَدإِ والخَبرِ: («سَمِعْتُ») إذا دَخَلَتْ على ما لا يُسمَعُ

(١) وجملةُ ﴿كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ صِلة الموصول لا محلَّ لها.

(٢) انظر: «مُغني اللبيب» (ص٧٧٤). هذا وقد خالف الأولى في «التوضيح» حين قدَّر الآيةَ بقوله: (أي: تَزعمُونهم شركاء)، قال الشيخ خالد: وعَدل عن تقدير (تَزعمُونَ أنَّهم شُركاءَ) لأنَّ الكلام في حذف المفعُولين معاً لا في حَذفِ ما يَسُدُّ مَسدَّهما. ثم الذي في النُّسخ المعتبرة من المتن: شركائي.

(٣) كذا بالتاء في الأصل، وهي قراءةُ حمزةَ، وقِراءةُ الباقِين بالياء، ولولا تكرُّرُ التعبير بالتاء فيما يأتي من كلامِه لقُلتُ: إنه تصحيفٌ؛ إذ لا وجهَ لِلعُدول عن قراءةِ الجُمهور من غيرِ داعٍ، ولا يَرِد على ذلك قولُه الآتي: (تقديره: لا تحسبن)؛ لاحتِمالِ أن يكونَ مرادُه: (تقديره: لا يَحسبُنَّ) بضم الباء لِلدَّلالة على الفاعل.

تَبعاً لِلأَخفَشِ ومَنْ وافَقَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولُها الثَّانِي جُمْلةً مِمَّا يُسْمَعُ، نَحوُ: «سَمِعْتُ زَيداً يَقُولُ كَذَا»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ومَذْهَبُ الجُمهُورِ أَنَّها فِعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ؛ ....

الكواكب الدرية

كالأمثلةِ الآتيةِ، أَمَّا إذا دَخَلتْ على ما يُسمَعُ فإنَّها إنَّما تَتَعدَّى إلى واحدٍ فقَطْ بلا خلافٍ، نحوُ: «سَمِعتُ القرآنَ، وسَمِعتُ الحديثَ، وسَمِعتُ الكلامَ»، (تَبعاً لِلأَخْفشِ)، وهو سعيدُ بنُ مَسعَدةَ تِلميذُ سِيبويهِ، وهو المرادُ إذا أُطلِقَ، وإلَّا فهو لَقَبٌ لأحدَ عشرَ نَحويًا كما في «المُزْهِر» لِلسُّيوطيِّ، (ومَن وافَقَهُ) على ذلك كأبي على الفارِسيِّ، (ولا بُدَّ أَنْ يكونَ مَفعولُها الثَّاني جُملةً مِمَّا يُسمَعُ)، واشتِراطُ ما ذُكِرَ مَنقولٌ عن أبي حيَّان، (نَحوُ: «سَمِعتُ زَيداً يَقُولُ كذَا»)، فإنَّ قولَهُ: «يَقولُ كذا» ممَّا يُسمَعُ، بخلافِ ما لو كانَ مَفعولُها الثَّاني ممَّا لا يُسمَعُ نحوُ: «سمعتُ زيداً يَخرجُ»؛ إذ الخُروجُ لا يُسمَعُ.

وإعرابُ المثالِ: «سَمعتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «سمعَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ أوَّلُ، «يَقولُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «كذَا»: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، والكافُ: حرفُ جرٍّ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سَمعتُ» بناءً على أنَّها ملحقةٌ بأَفعالِ القُلوبِ، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَىٰ يَذْكُرُهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿سَمِعْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿فَتَىٰ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، والفتحةُ فيه مُقدَّرةٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وجُملةُ ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ المُستترِ جوازاً والمَفعولِ ـ وهو الهاءُ ـ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿سَمِعْنَا﴾، وهذه الآيةُ هي التي احتجَّ بها الأخفشُ ومَن تَبِعَهُ، ولا حُجَّةَ لهم فيها كما ستَعْرِفُه.

(ومَذهَبُ الجُمهُورِ) مِن النُّحاةِ (أَنَّها فِعلٌ مُتعَدٍّ إلى) مَفعولٍ (واحِدٍ)؛ لأَنَّها مِن أفعالِ

---

(١) كذا قال، والصوابُ أنه اسمُ كِناية مَبنيٌّ على السُّكون في مَحلِّ نَصب مَفعول (يقول)، وجاء في «القاموس»: (كذا) كنايةٌ عن الشيء، تقولُ: فعَلتُ كذا، الكاف: حرفُ التَّشبيه، وذَا: للإشارة. اهـ ونَسب الزَّبيديُّ في شَرحه هذا الكلامَ لليث ثم قال: قال شَيخُنا: التِفاتُه إلى كونه مُركباً مِن كاف الجر و(ذَا) الإشاريَّة لا التفاتَ إليه وإنْ قال به طائفة؛ لأنَّه لم يَبقَ لِذلك رائحةٌ، بل سُلِبت الكلمةُ ذلك وصارَت كِنايةً كما قال. اهـ وهو الصوابُ الذي لا محيصَ عنه.

فإنْ كانَ مَعرِفةً ـ كالمِثالِ الأَوَّلِ ـ فالجُمْلةُ الَّتي بَعدَهُ حالٌ، وإنْ كانَ نَكِرَةً ـ كَما في الآيَةِ ـ فالجُمْلةُ صِفةٌ، والله أَعلَمُ.

الحَواسِّ، وهي لا تَتَعدَّى إلَّا إلى واحدٍ، (فإنْ كانَ) أي: ذلك الواحدُ الذي تَعدَّتْ إليه (مَعرِفةً كالمِثالِ الأَوَّلِ، فالجُملةُ التي بَعدَهُ) ـ وهي جُملةُ «تَقولُ» ـ (حالٌ)، أي: في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ذلكَ المَفعولِ الواحدِ؛ لأنَّ الجُمَلَ بعدَ المعارفِ أَحوالٌ؛ (وإنْ كانَ نَكِرةً) كما في الآيةِ التي احتَجَّ بها الأخفَشُ، (فالجُملةُ) ـ وهي جُملةُ ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ ـ في محلِّ نَصبٍ على أنَّها (صِفةٌ)؛ لأنَّ الجُملَ بعدَ النَّكراتِ صِفاتٌ، (واللهُ أَعلَمُ)، وما ذهبَ إليه الجُمهورُ هو الصَّحيحُ.

تَتِمَّة: يُحكى بالقَولِ وفُروعِهِ[1] ـ مِن الماضي والمُضارعِ، واسمِ الفاعلِ واسمِ المَفعولِ ـ الجُملةُ الفِعليَّةُ عندَ جميعِ العَربِ، نحوُ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وكذا الاسميَّةُ عندَ بعضِهم، نحوُ: «قَولُكَ: اللهُ رَبُّنا إقراراً[2] بالرُّبوبيَّةِ»، فلا يَعمَلُ في جُزأَيها شيئاً كما يَعمَلُ الظَّنُّ[3]، بل تكونُ الجُملةُ في محلِّ نصب مَفعُول به.

ويُنصَبُ به المُفردُ المؤدِّي معنَى الجُملةِ، كـ«الحديثِ، والقِصَّةِ، والشِّعرِ، والخُطبةِ، والكلامِ»، نحوُ: «قُلتُ كلاماً حقًّا[4]، أو شِعراً حَسَناً»، والمُفردُ المرادُ به مُجرَّدَ اللَّفظِ نحوُ: «قُلتُ كلمةً»، أي: هذا اللَّفظَ[5]، وعلى هذا بنى الزَّجَّاجيُّ قولَهُ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الجُمَل»: (وإنَّما قُلنا: الكلَّ والبَعضَ)[6]، وأَجازَ الزَّمخشريُّ في ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أنْ يكونَ ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ مَفعولَ ما لم يُسمَّ فاعِلُه[7]، قالَ ابنُ مالكٍ: رَجَّحَ الزَّمخشريُّ

---

(١) أي: بِنَفس المَصدر الذي هو القول، وبِفُرُوعه المُشتَقَّة منه على الأصح، ومثال الأول: قَولُه تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أن الصواب: (إقرارٌ) بالرفع خبراً للمبتدأ الذي هو (قَولُك).

(٣) انظر تعليلَه عند ابن الناظم.

(٤) إذا قُلتَ: (زيدٌ قائمٌ) مثلاً، فالذي نَطَقتَ به هو الجُملةُ، ثم حمَلتَ عليها ذلك المفرَدَ.

(٥) الأَولى حينئذٍ التَّمثيلُ بنحو: (قُلتُ: زيداً)؛ لأن المتبادرَ من صَنيع مِثال الشارح أنه مِن النوع الأول.

(٦) قال ابن خَروف في «شرحه»: ونَصب (الكلَّ والبعض) على تقدير: وإنَّما قُلنا هاتَين الكلمتَين.

(٧) أي: يُطلَق عليه هذا الاسم، حتَّى لو كان الفعل مَبنيًّا لِلفاعل لنَصَب (إبراهيمَ).

. . . .

الكواكب الدرية

هذا الإعرابَ على إعرابِهِ مُنادًى، أو خبراً، أي: هذا إبراهيمُ؛ لِسَلامتِهِ مِن دَعوى الحذفِ اللّازمِ على كلٍّ منهما. وألحقَتْ سُلَيمٌ القولَ في العملِ بـ«ظنَّ» مُطلقاً، وغيرُهم يَخصُّهُ بما إذا كانَ بلفظِ المُضارعِ المخاطَبِ الحاضرِ بعدَ الاستِفهامِ المتَّصلِ به، أو المنفصلِ بظَرفٍ أو مَجرورٍ، فإنْ عُدِمَ شرطٌ رجعَ إلى الحكايةِ، وفي ذلك يَقولُ ابنُ مالكٍ في «الألفيَّةِ»: [الرجز]

وكَـ«تَـظُـنُّ» اجـعَـلْ «تَـقـولُ» إنْ وَلِـي مُـسـتَـفْـهَـمـاً بِـهِ، ولـم يَـنْـفَـصِـلِ
بِـغَـيـرِ ظَـرفٍ، أو كَـظَـرْفٍ، أو عَـمَـلْ وإنْ بِـبَـعْـضِ ذِي فَـصَـلْـتَ يُـحـتَـمَـلْ
وأُجْـرِيَ الـقَـولُ كـظَـنٍّ مُـطـلَـقَـا عندَ سُلَيمٍ، نـحوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

ولا يُلحَقُ في الحكايةِ بالقَولِ ما في مَعناه، كـ«الدُّعاءِ، والنِّداءِ، والإخبارِ» ونحوِها، فإذا قُلتَ: «دَعوتُ زيداً عَجِّلْ»، و«نادَيتُه أَقْبِلْ»، و«أَخبَرتُهُ زيدٌ قائمٌ»، فليسَتْ جُملةُ «عَجِّلْ» و«أَقْبِلْ» و«زيدٌ قائمٌ» في محلِّ نصبٍ على أنَّها محكيَّةٌ بـ«دعَوتُ، ونادَيتُ، وأَخبَرتُ»، بل يُنوَى معها القَولُ، فتكونُ تِلك الجملُ محكيَّةً بِقَولٍ مَحذوفٍ، أي: «دعَوتُ زيداً قُلتُ: عَجِّلْ، ونادَيتُهُ قُلتُ له: أَقْبِلْ، وأخبرتُهُ قُلتُ له: زيدٌ قائمٌ».

والكوفيُّونَ يُجيزونَ الحِكايةَ بما في مَعنى القَولِ، ولا يُقدِّرونَ معه قولاً، قالَ ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ مذهبُ البَصريِّينَ.

واعلَمْ أنَّه قد تَدخُلُ همزةُ النَّقلِ على «عَلِمَ» ذاتِ المَفعولَينِ و«رأى» أُختِها، فيَنصبانِ ثلاثةَ مفاعيلَ، أَوَّلُها الذي كانَ قبلَ دُخولِ همزةِ النَّقْلِ فاعلاً، والأخيرانِ أَصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، فإذا قُلتَ: «عَلِمَ زيدٌ عَمْراً فاضِلاً»، ثُمَّ أَتيتَ بهمزةِ النَّقلِ وقُلتَ: «أَعلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضلاً»، ونَصَبْتَ بالفعلِ ثلاثةَ مَفاعيلَ، صارَ أوَّلُها الذي كانَ فاعلاً ـ وهو «زيدٌ» في هذا المثالِ ـ مَفعولاً أوَّلَ، فيَجوزُ حَذفُه والاقتِصارُ عليه[1]، وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فحُكمُهما بعدَ النَّقلِ كحُكمِهما قبلَهُ مِن جَوازِ الحذفِ اختِصاراً، وعَدمِهِ اقتصاراً، والتَّعليقِ والإلغاءِ.

---

(١) المراد بالاقتِصار هنا مَعناه اللغوي، وهو الاكتِفاء به والاستغناءُ به عمَّا سِواه وهو المفعولُ الثاني والثالث، وذلك نحو: (أعلَمتُ زيداً)، فلا تذكُر ما أعلَمتَ به؛ لأن الفائدة باقيةٌ بمُجرَّد الإخبار بإعلام الشخصِ المَذكور.

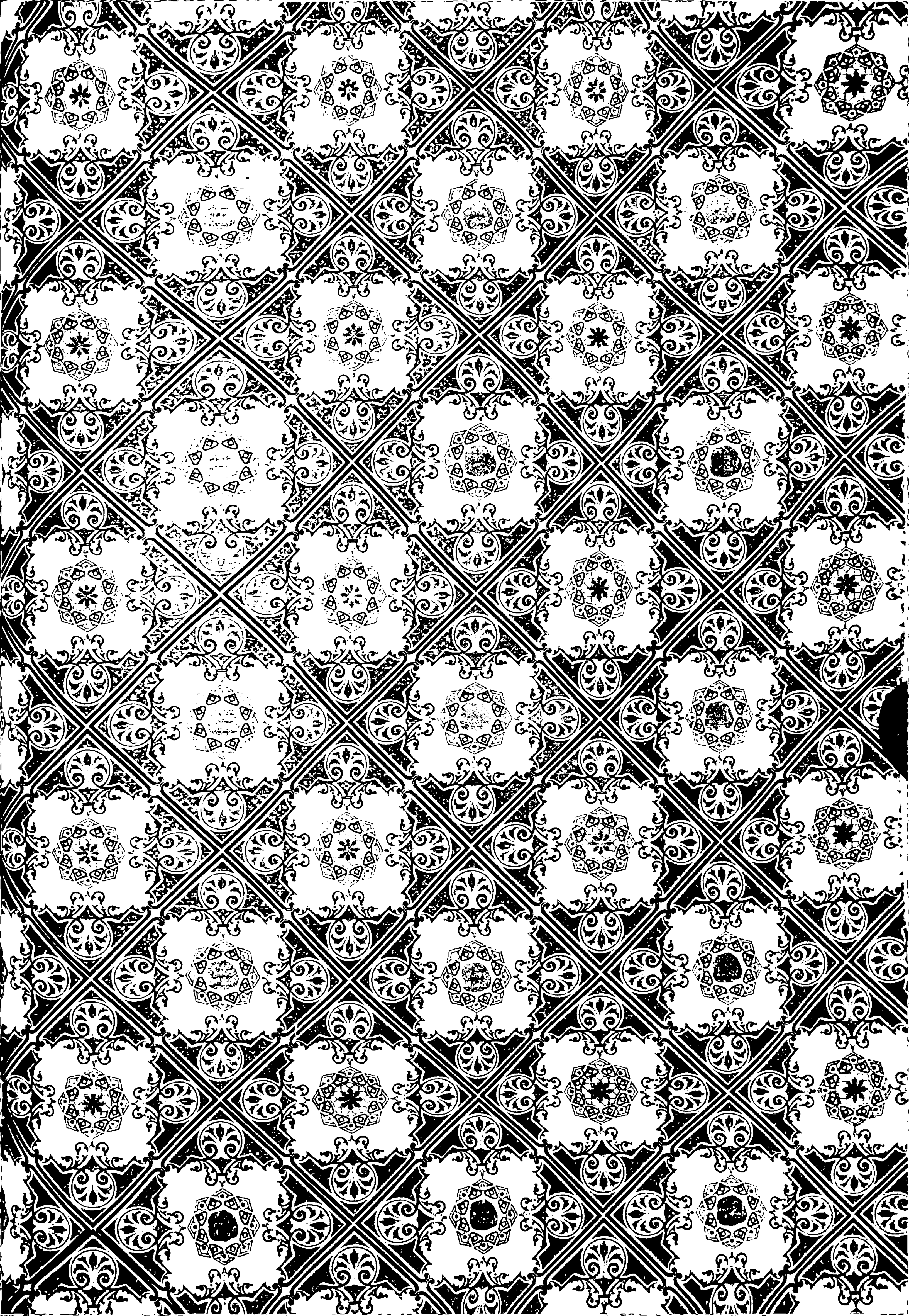
. . . .

وأُلحِقَ بـ«أَعْلَمَ، وأرَى»: «أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وخَبَّرَ، وأَخْبَرَ، وحدَّثَ»، و«أَدْرى» على الأَصحِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، لَكنَّها عُلِّقَتْ عن الأَخيرَينِ.

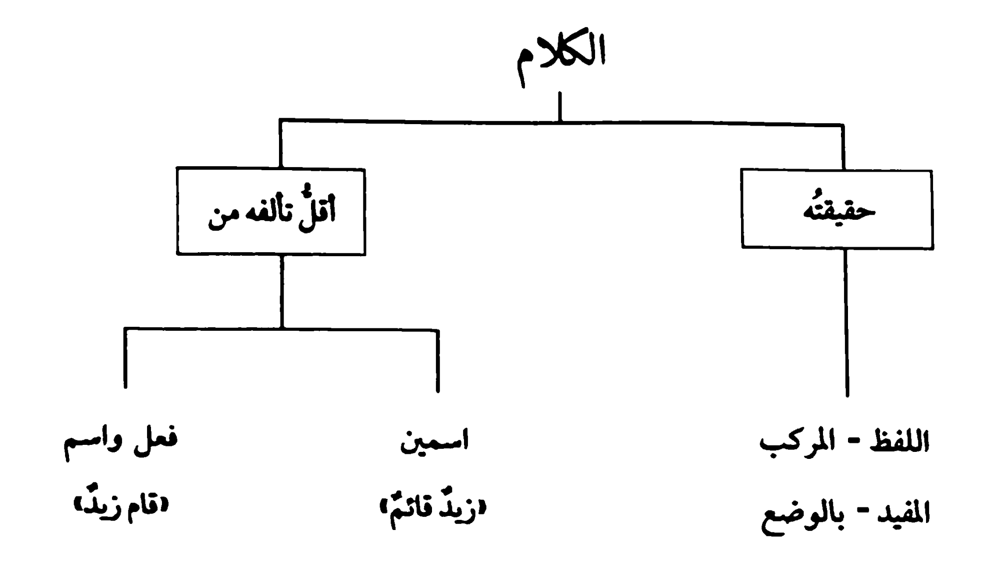
❁ ❁ ❁

تم الجزءُ الأول، ويَلِيه الجزءُ الثاني، وأولُه: باب المنصوبات.

❁ ❁ ❁

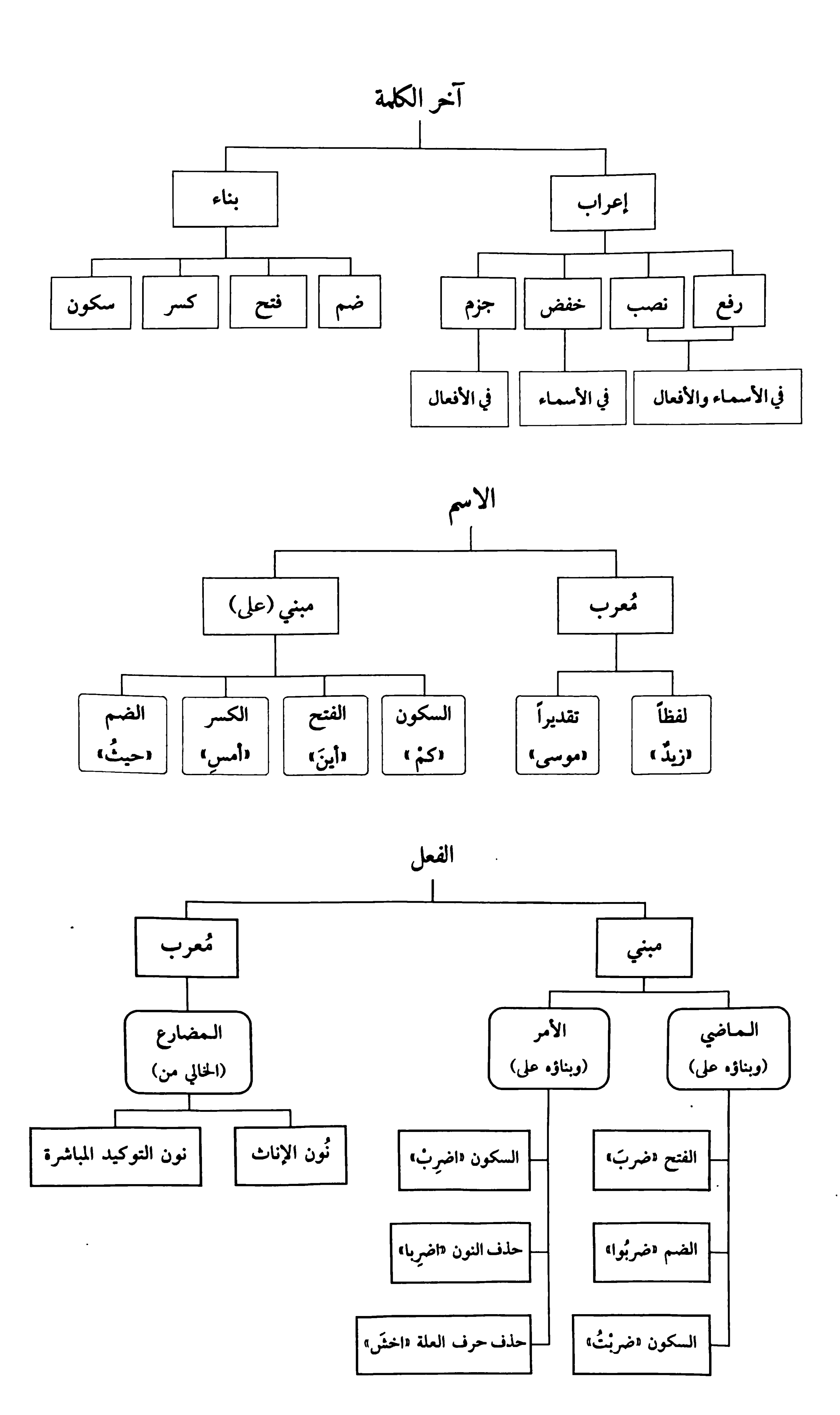


تشجيرات الجزء الأول



الكلمة

- اسم (يُعرف بـ)
  - الإسناد إليه
  - الخفض
  - التنوين
  - دخول «أل»
  - حروف الخفض
- فعل
  - علامته
    - قد
    - السين
    - سوف
    - تاء التأنيث
  - أنواعه
    - ماض (يُعرف بالتاء)
    - مضارع (يُعرف بـ«لم»)
    - أمر (يُعرف بدلالته على الطلب وقبول ياء المخاطبة)
- حرف جاء لمعنى (لا علامةَ له)

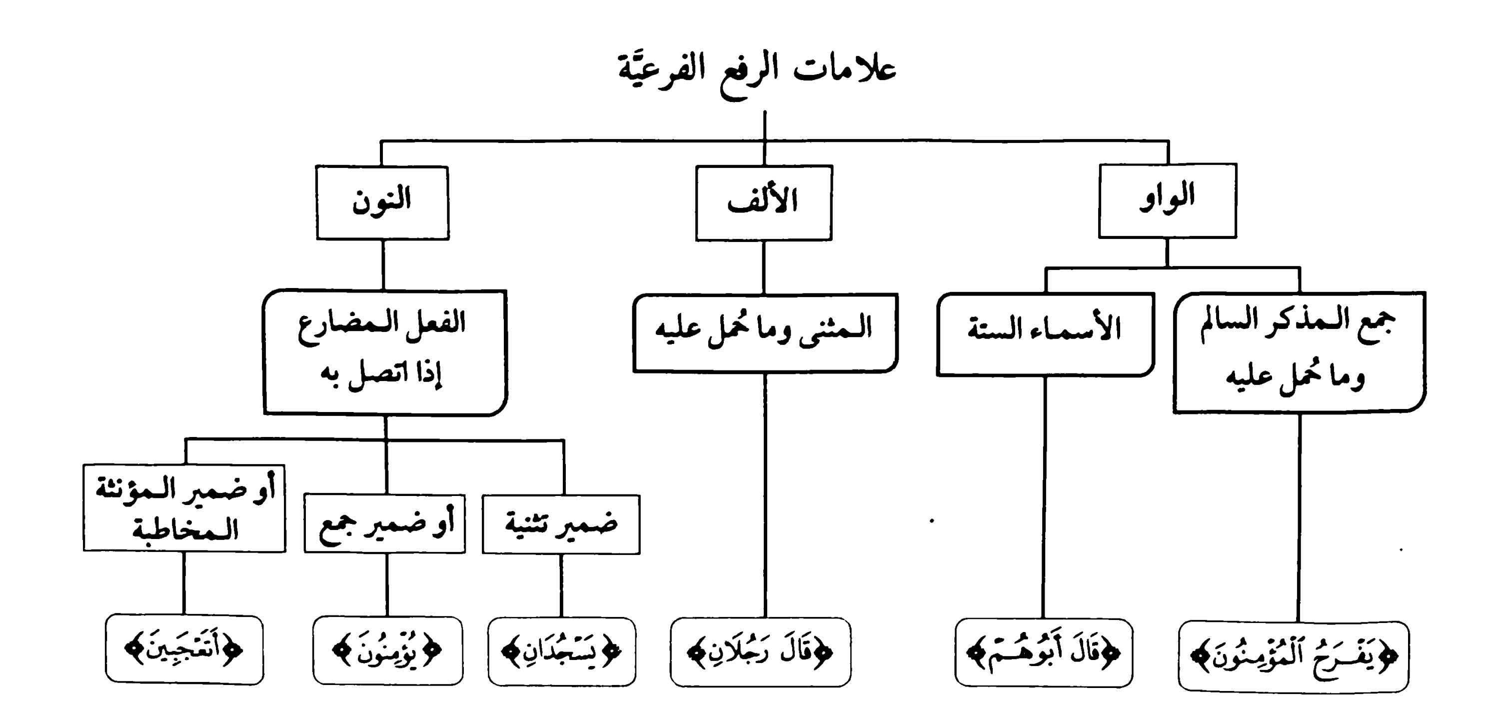


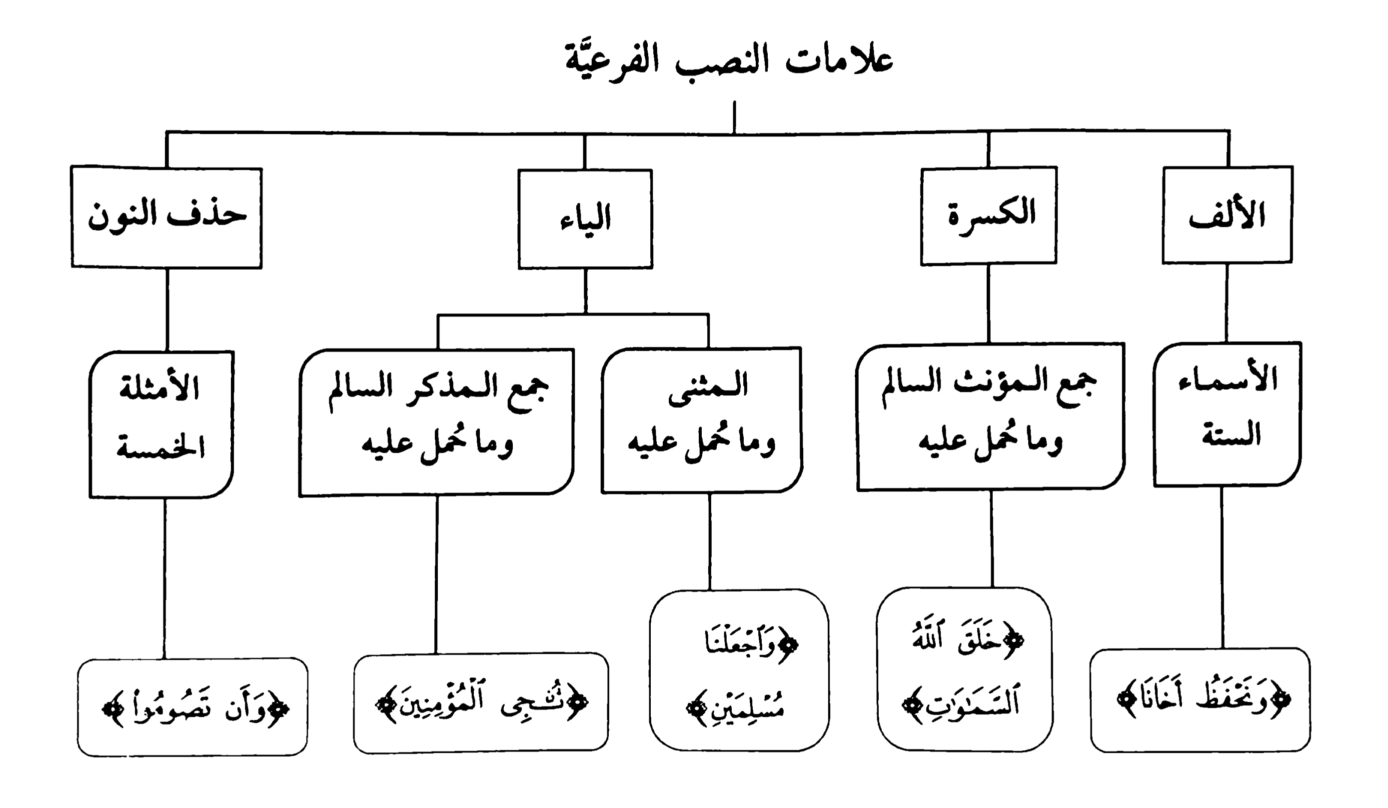
آخر الكلمة
إعراب
بناء
رفع
نصب
خفض
جزم
ضم
فتح
كسر
سكون
في الأسماء والأفعال
في الأسماء
في الأفعال
الاسم
مُعرب
مبني (على)
لفظاً
«زيدٌ»
تقديراً
«موسى»
السكون
«كمْ»
الفتح
«أينَ»
الكسر
«أمسِ»
الضم
«حيثُ»
الفعل
مبني
مُعرب
الماضي
(وبناؤه على)
الأمر
(وبناؤه على)
المضارع
(الخالي من)
نُون الإناث
نون التوكيد المباشرة
الفتح «ضربَ»
الضم «ضربُوا»
السكون «ضربْتُ»
السكون «اضرِبْ»
حذف النون «اضرِبا»
حذف حرف العلة «اخشَ»

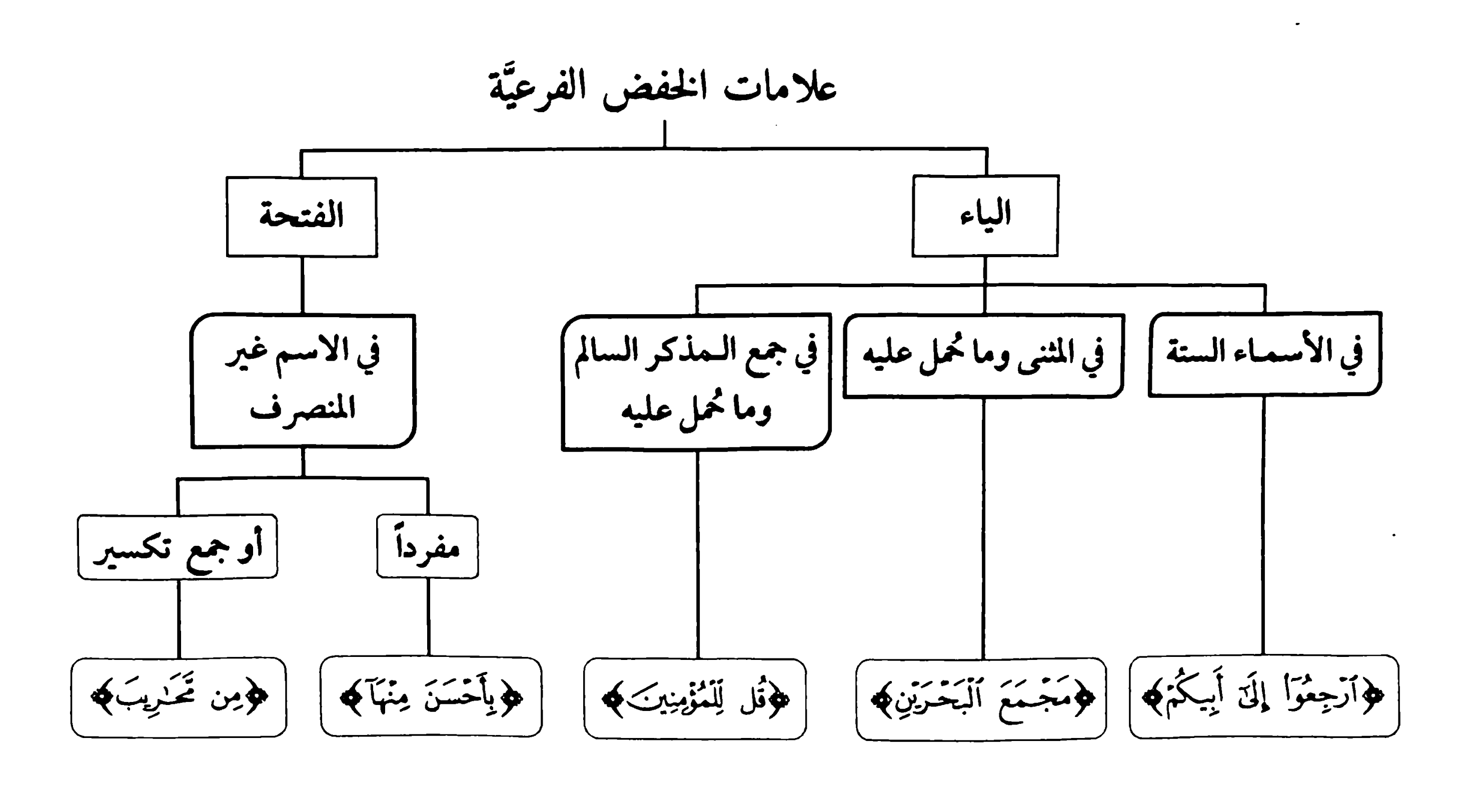
علامات الإعراب الأصلية ومَواضعها

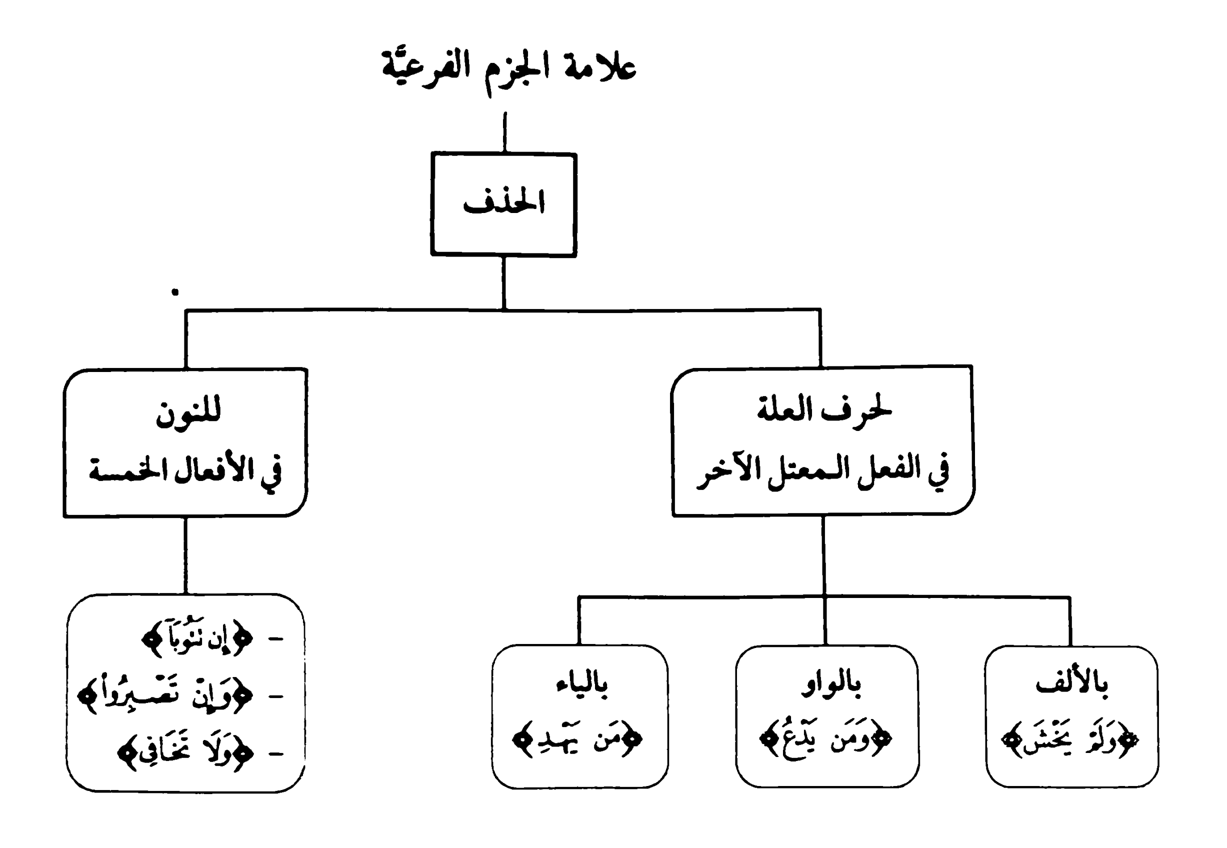
- **الضمة**
  - الاسم المفرد
  - جمع التكسير
  - جمع المؤنث السالم وما حمل عليه
  - المضارع الذي لم يتصل به شيء
- **الفتحة**
  - الاسم المفرد
  - جمع التكسير
  - المضارع إذا دخل عليه ناصب
- **الكسرة**
  - الاسم المفرد المنصرف
  - جمع التكسير المنصرف
  - جمع المؤنث السالم وما حمل عليه
- **السكون**
  - المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل به شيء

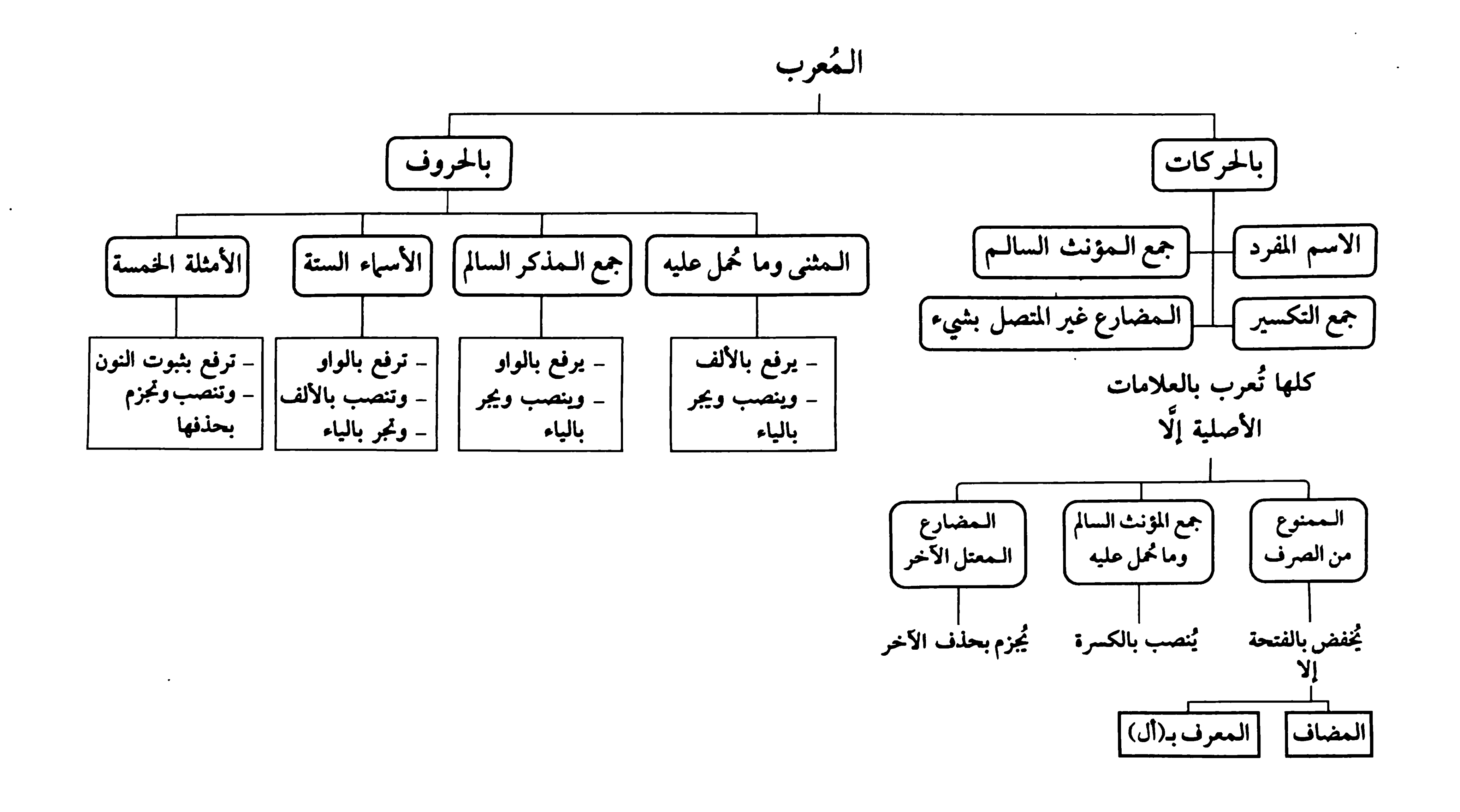
علامات الرفع الفرعيّة

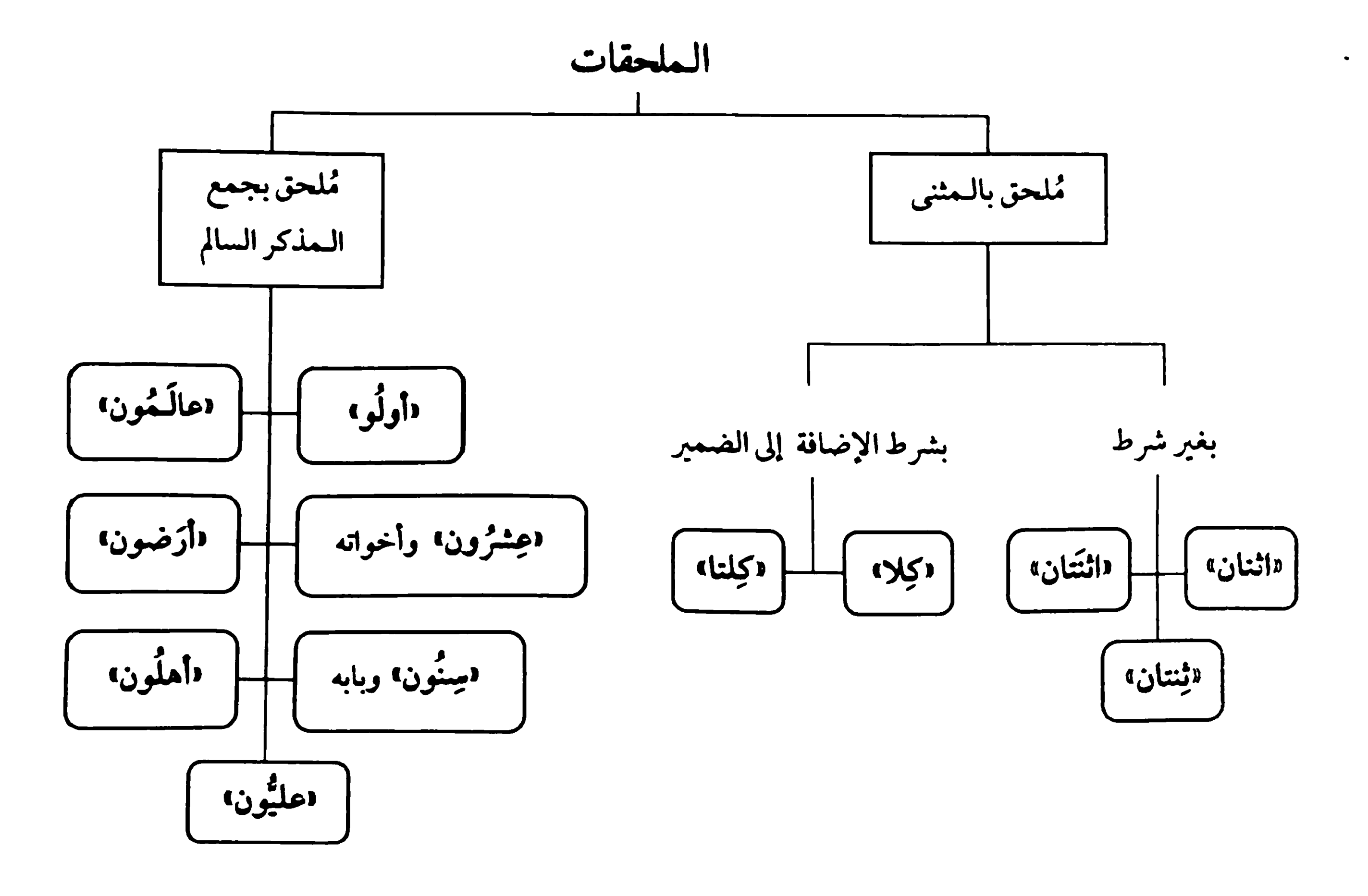


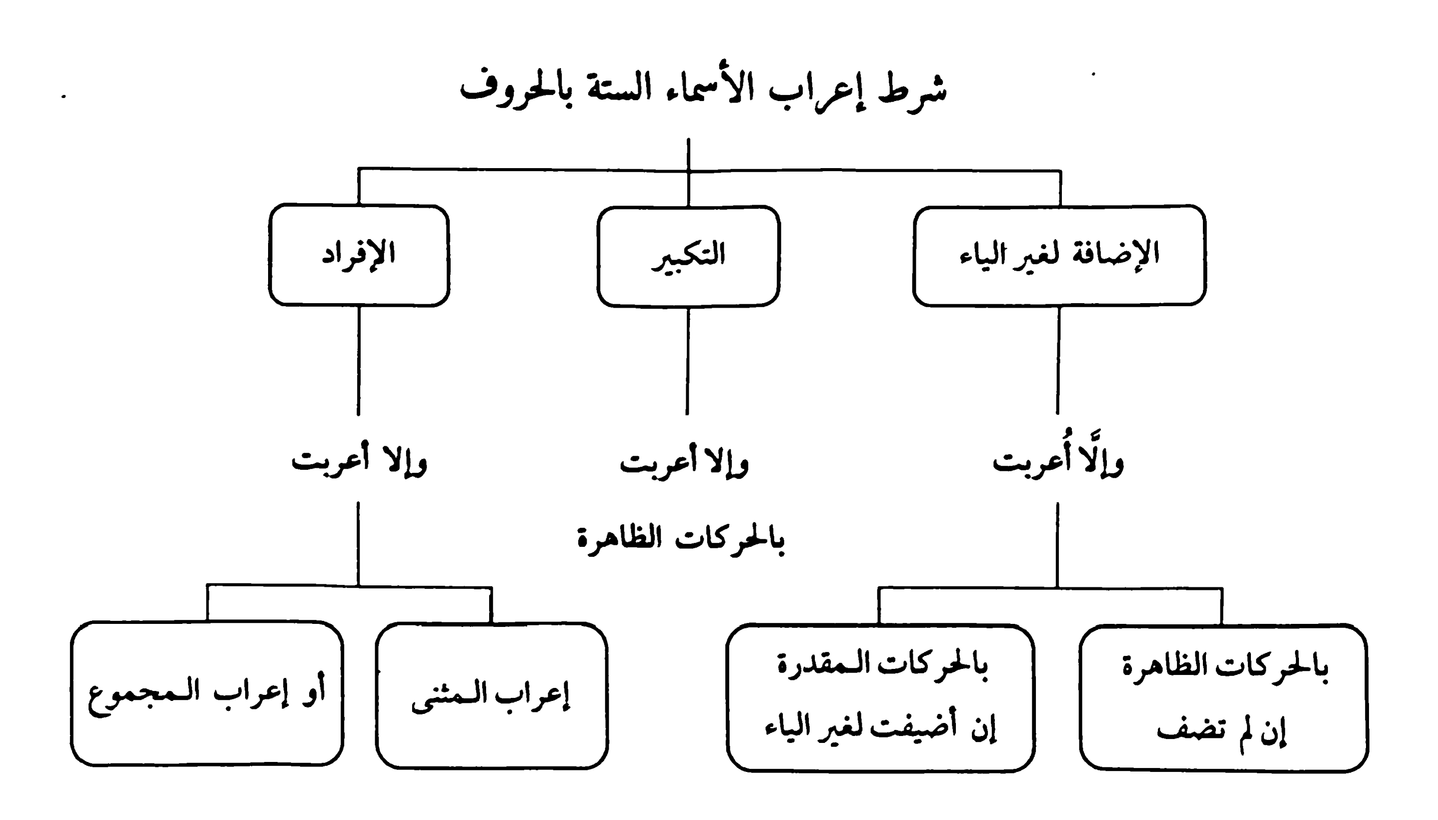

علامات النصب الفرعيَّة
الألف
الكسرة
الياء
حذف النون
الأسماء الستة
جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه
المثنى وما حُمل عليه
جمع المذكر السالم وما حُمل عليه
الأمثلة الخمسة
﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾
﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾
﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ﴾
﴿نُـجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾
﴿وَأَن تَصُومُوا﴾

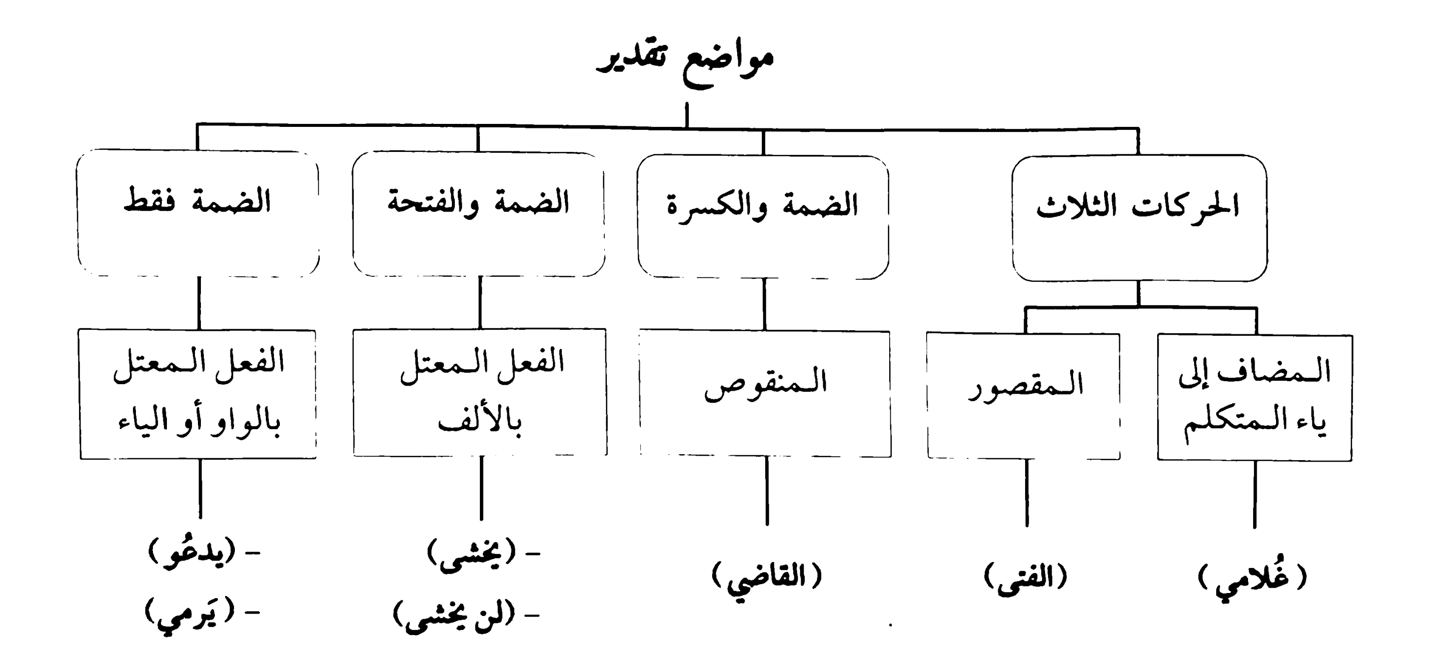

علامات الخفض الفرعيَّة
الياء
الفتحة
في الأسماء الستة
في المثنى وما حُمل عليه
في جمع المذكر السالم وما حُمل عليه
في الاسم غير المنصرف
مفرداً
أو جمع تكسير
﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾
﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾
﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾
﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾
﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾


علامة الجزم الفرعيّة
الحذف
لحرف العلة
في الفعل المعتل الآخر
للنون
في الأفعال الخمسة
بالألف
﴿وَلَمْ يَخْشَ﴾
بالواو
﴿وَمَن يَدْعُ﴾
بالياء
﴿مَن يَهْدِ﴾
- ﴿إِن تَتُوبَآ﴾
- ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾
- ﴿وَلَا تَخَافِي﴾


المُعرب
بالحركات
الاسم المفرد
جمع المؤنث السالم
جمع التكسير
المضارع غير المتصل بشيء
كلها تُعرب بالعلامات الأصلية إلّا
الممنوع من الصرف
جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه
المضارع المعتل الآخر
يُخفض بالفتحة إلا
يُنصب بالكسرة
يُجزم بحذف الآخر
المضاف
المعرف بـ(أل)
بالحروف
المثنى وما حُمل عليه
- يرفع بالألف
- وينصب ويجر بالياء
جمع المذكر السالم
- يرفع بالواو
- وينصب ويجر بالياء
الأسماء الستة
- ترفع بالواو
- وتنصب بالألف
- وتجر بالياء
الأمثلة الخمسة
- ترفع بثبوت النون
- وتنصب وتجزم بحذفها


الملحقات
مُلحق بالمثنى
مُلحق بجمع المذكر السالم
بغير شرط
بشرط الإضافة إلى الضمير
«اثنان»
«اثنَتان»
«ثِنتان»
«كِلا»
«كِلتا»
«أولو»
«عالَمون»
«عِشرُون» وأخواته
«أرَضون»
«سِنُون» وبابه
«أهلُون»
«عليُّون»


شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف
الإضافة لغير الياء
التكبير
الإفراد
وإلّا أُعربت
وإلا أعربت
وإلا أعربت
بالحركات الظاهرة
بالحركات الظاهرة إن لم تضف
بالحركات المقدرة إن أضيفت لغير الياء
إعراب المثنى
أو إعراب المجموع



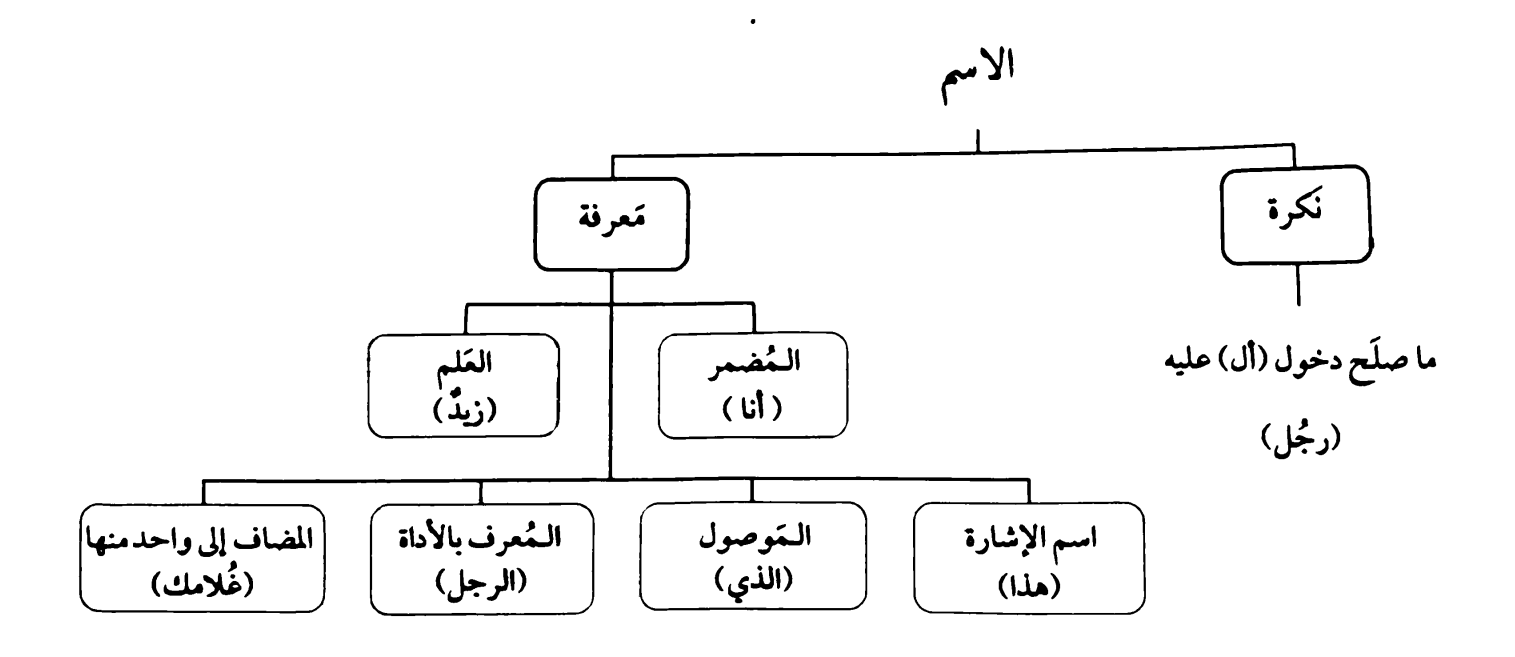
عِلل منع الصرف

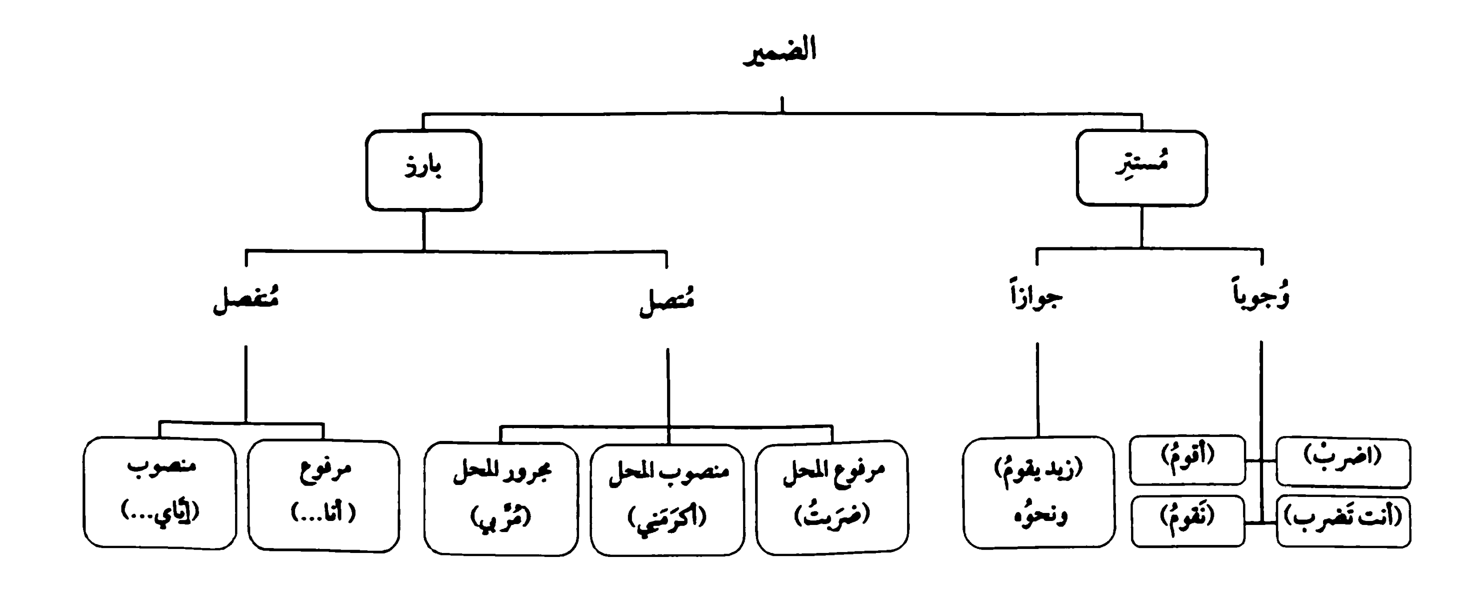
علتان

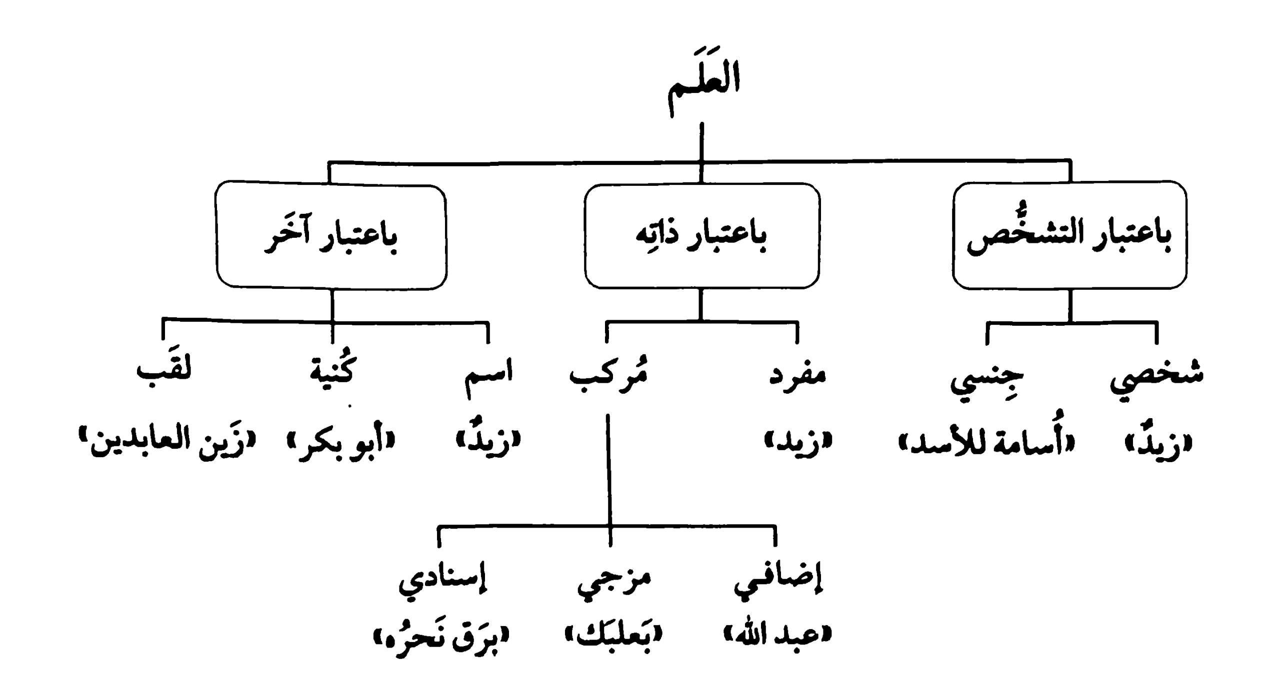
- العَلميّة (مع)
  - التأنيث بالتاء (فاطمة)
  - وزن الفعل (أحمد)
  - العدل (عُمَر)
  - التركيب المزجي (بَعلبك)
  - الألف والنون (عُثمان)
  - العُجمة (إبراهيم)
  - التأنيث المعنوي بشرطٍ من
    - الزيادة على الثلاث (سُعاد)
    - تحرك الوسط (سَقَر)
    - العُجمة (جُور)
    - النقل من المذكر (زيد)
- الوصفيّة (مع)
  - العدل (مَثنى)
  - الألف والنون (سَكران)
  - وزن الفعل (أحمَر)

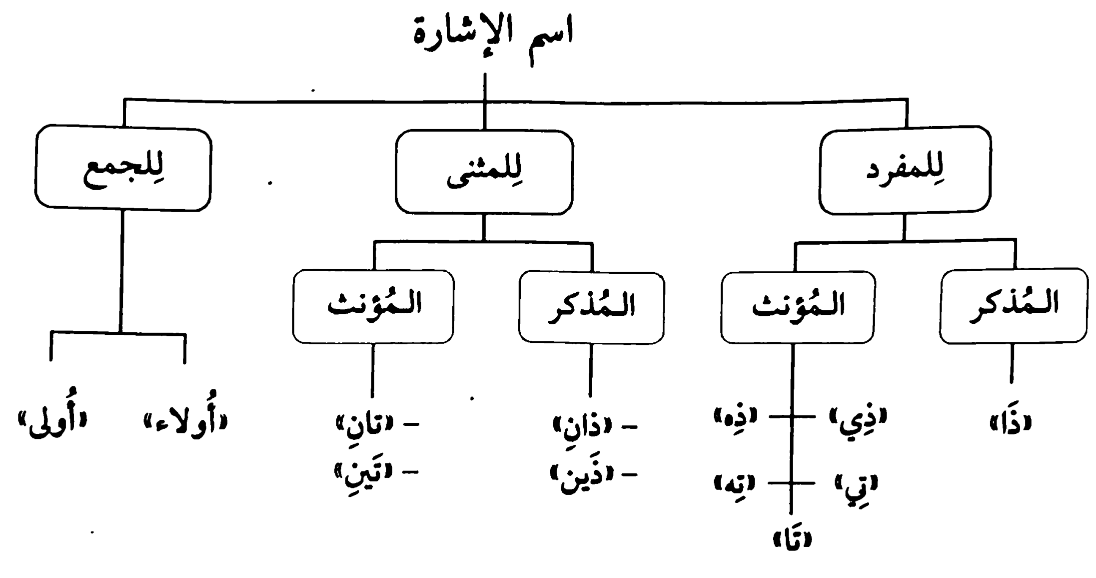
علة واحدة

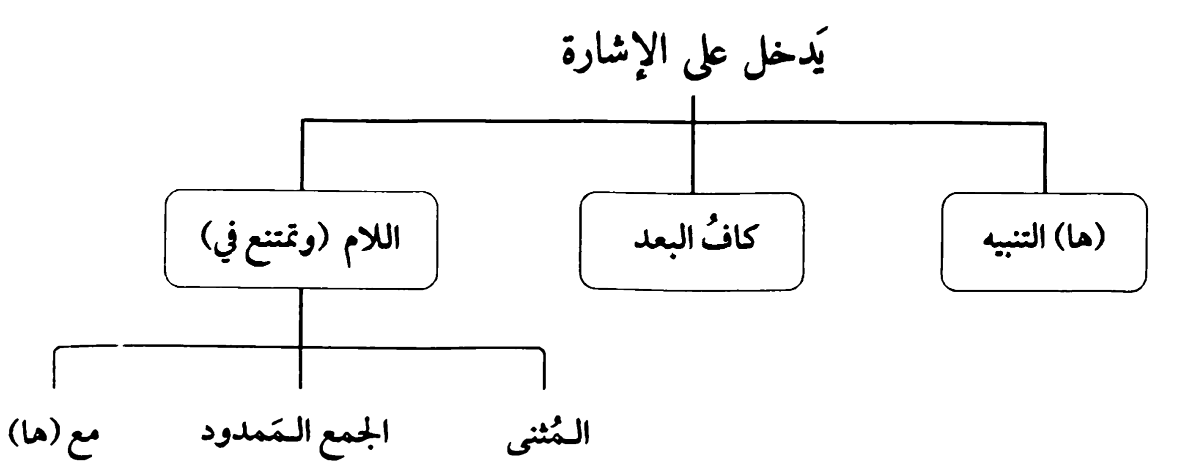
- صيغة منتهى الجموع
  - مَفاعل (مساجد)
  - مَفاعيل (مصابيح)
- ألف التأنيث
  - المقصورة (حُبلى)
  - الممدودة (صَحراء)

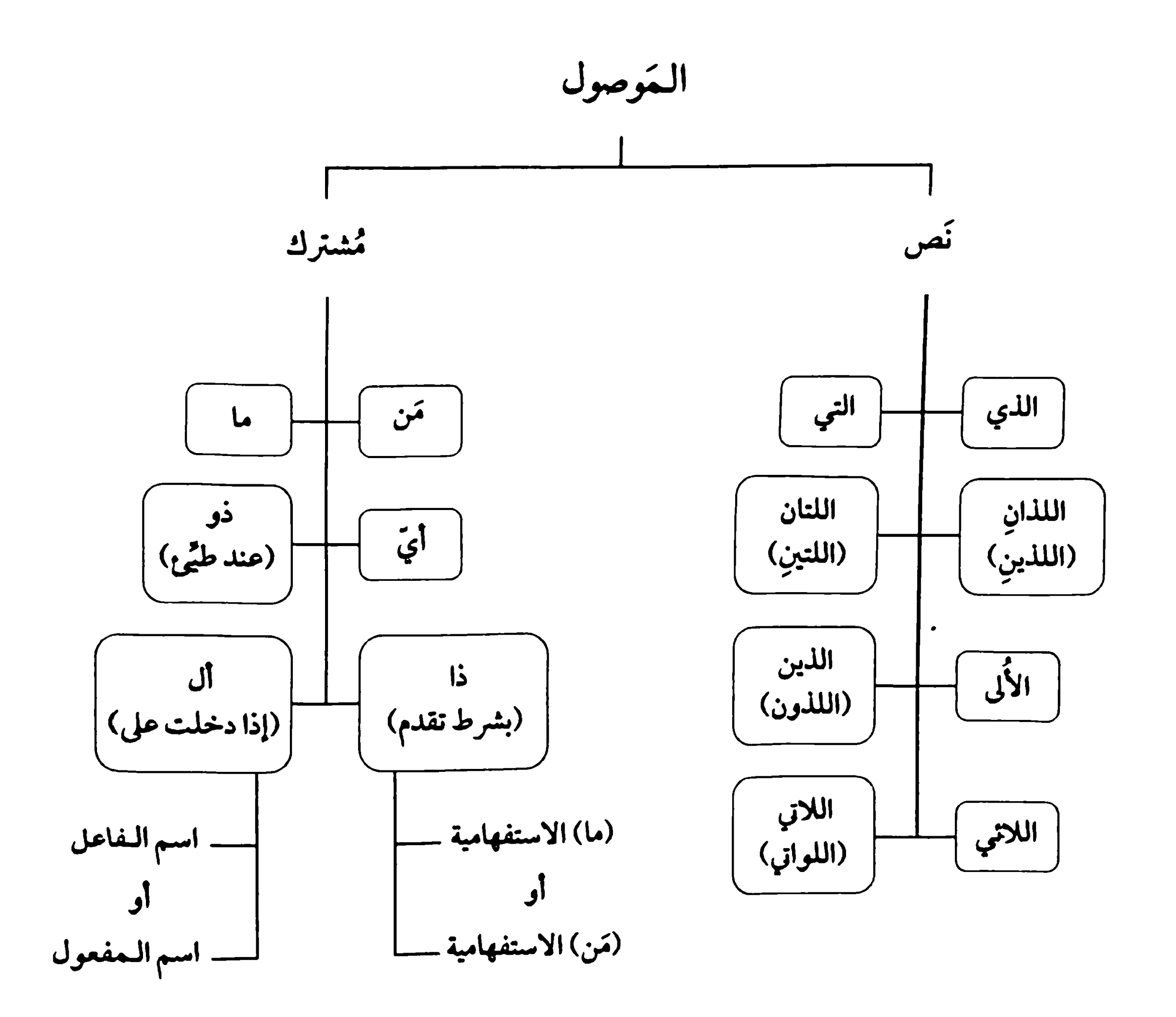

الاسم
نكرة
مَعرفة
ما صلَح دخول (أل) عليه
(رجُل)
المُضمر
(أنا)
العَلَم
(زيدٌ)
اسم الإشارة
(هذا)
المَوصول
(الذي)
المُعرف بالأداة
(الرجل)
المضاف إلى واحد منها
(غُلامك)

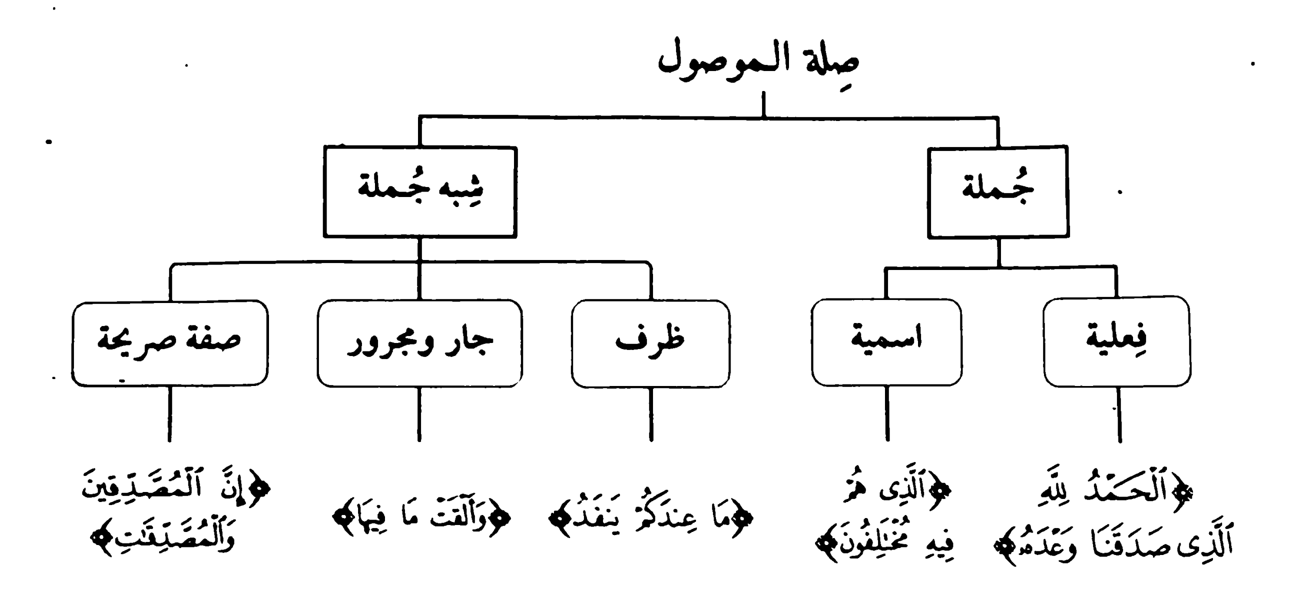

الضمير
مُستتِر
بارز
وُجوباً
جوازاً
مُتصل
مُنفصل
(اضربْ)
(أقومُ)
(أنت تَضرب)
(نَقومُ)
(زيد يقومُ)
ونحوُه
مرفوع المحل
(ضَرَبتُ)
منصوب المحل
(أكرَمَني)
مجرور المحل
(مَرَّ بي)
مرفوع
(أنا...)
منصوب
(إيّاي...)

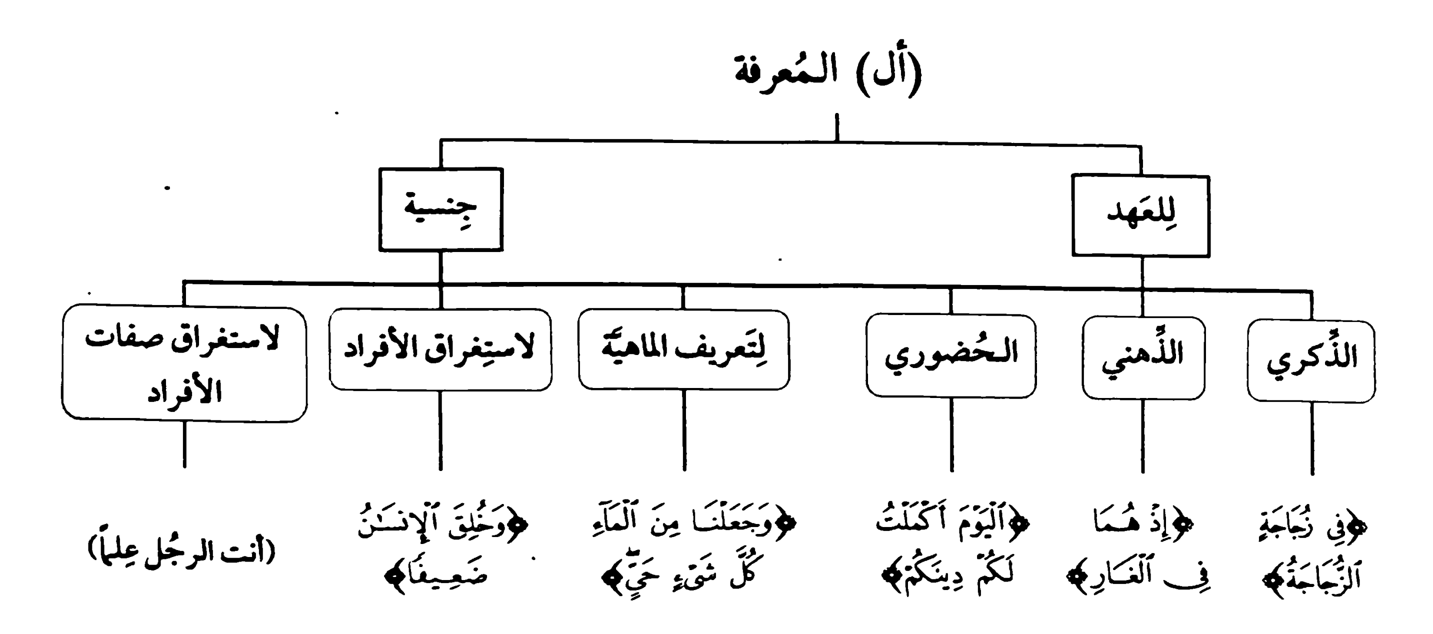

العَلَم
باعتبار التشخُّص
باعتبار ذاتِه
باعتبار آخَر
شخصي
«زيدٌ»
جِنسي
«أُسامة للأسد»
مفرد
«زيد»
مُركب
اسم
«زيدٌ»
كُنية
«أبو بكر»
لقَب
«زَين العابدين»
إضافي
«عبد الله»
مزجي
«بَعلبَك»
إسنادي
«برَق نَحرُه»

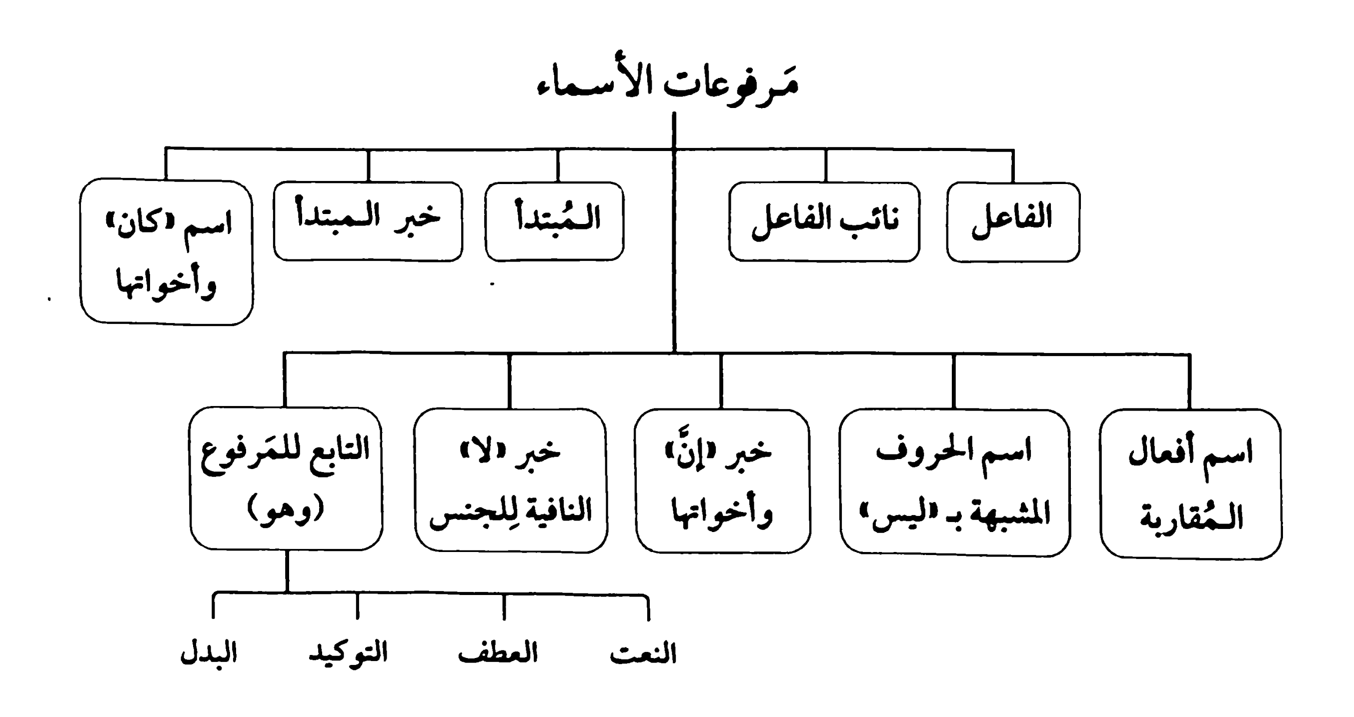

اسم الإشارة
لِلمفرد
لِلمثنى
لِلجمع
المُذكر
المُؤنث
المُذكر
المُؤنث
«ذَا»
«ذِي»
«ذِهِ»
«تِي»
«تِه»
«تَا»
- «ذانِ»
- «ذَين»
- «تانِ»
- «تَينِ»
«أُولاء»
«أُولى»

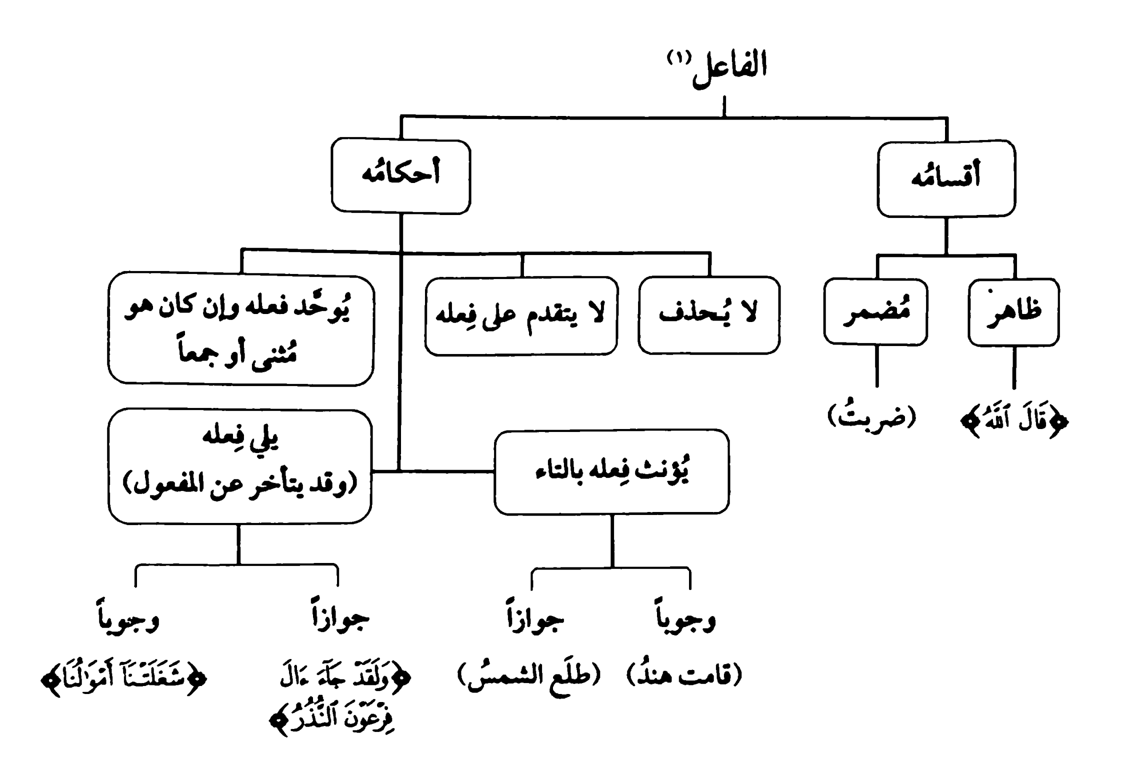

يَدخل على الإشارة
(ها) التنبيه
كافُ البعد
اللام (وتمتنع في)
المُثنى
الجمع المَمدود
مع (ها)

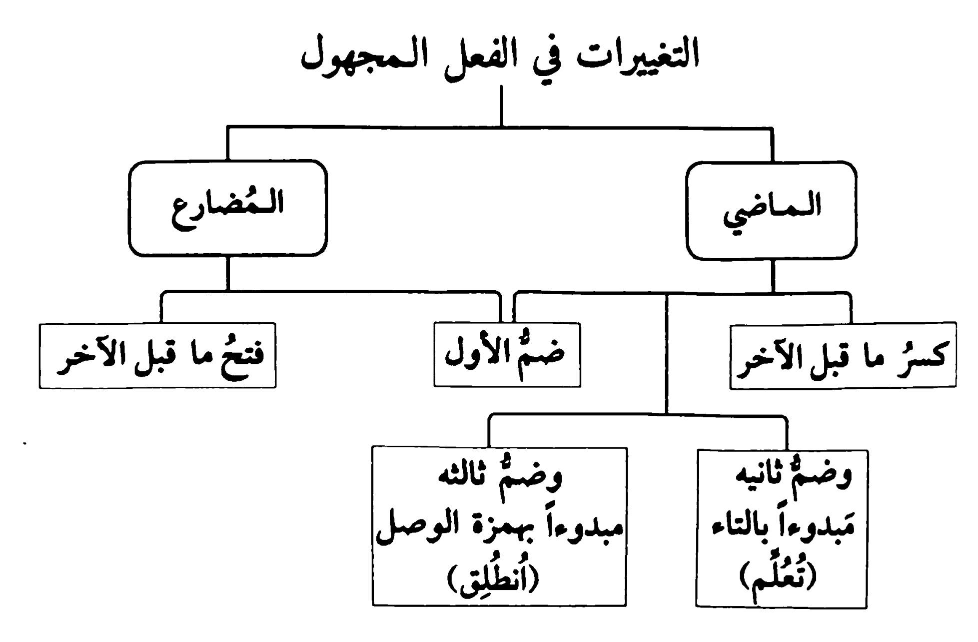

المَوصول
نَص
مُشترك
الذي
التي
اللذانِ (اللذينِ)
اللتان (اللتينِ)
الأُلى
الذين (اللذون)
اللائي
اللاتي (اللواتي)
مَن
ما
أيّ
ذو (عند طيّئ)
ذا (بشرط تقدم)
أل (إذا دخلت على)
(ما) الاستفهامية
أو
(مَن) الاستفهامية
اسم الفاعل
أو
اسم المفعول

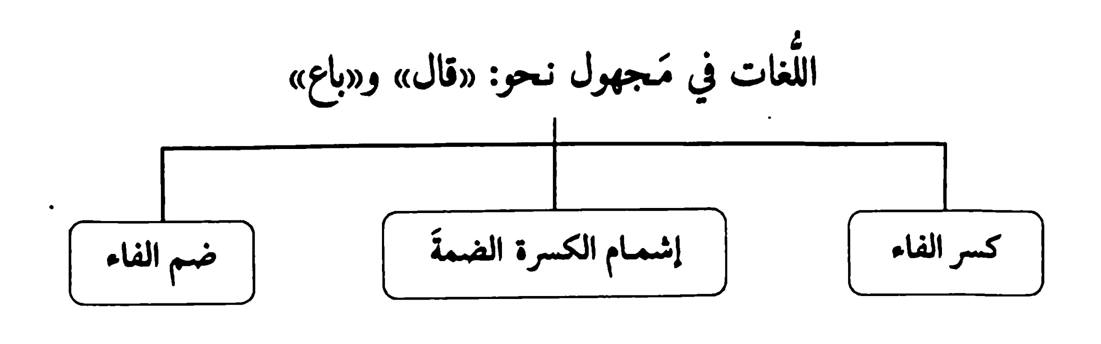

صِلة الموصول
جُملة
شِبه جُملة
فِعلية
اسمية
ظرف
جار ومجرور
صفة صريحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾
﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾
﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾
﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾


(أل) المُعرفة
لِلعَهد
جِنسية
الذِّكري
الذِّهني
الحُضوري
لِتَعريف الماهيَّة
لاستِغراق الأفراد
لاستغراق صفات الأفراد
﴿فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾
﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾
﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾
(أنت الرجُل عِلماً)


مَرفوعات الأسماء
الفاعل
نائب الفاعل
المُبتدأ
خبر المبتدأ
اسم «كان» وأخواتها
اسم أفعال المُقاربة
اسم الحروف المشبهة بـ «ليس»
خبر «إنَّ» وأخواتها
خبر «لا» النافية لِلجنس
التابع للمَرفوع (وهو)
النعت
العطف
التوكيد
البدل

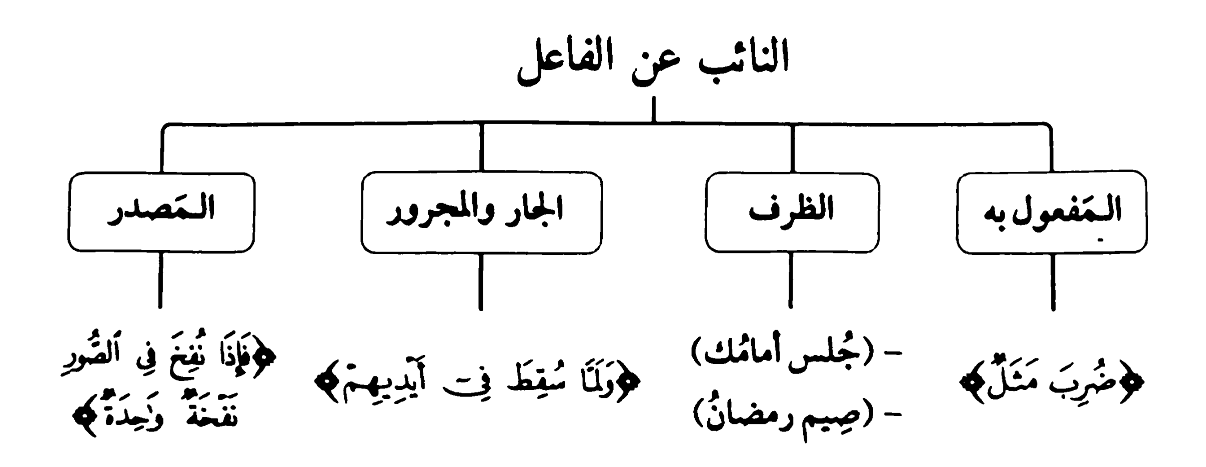




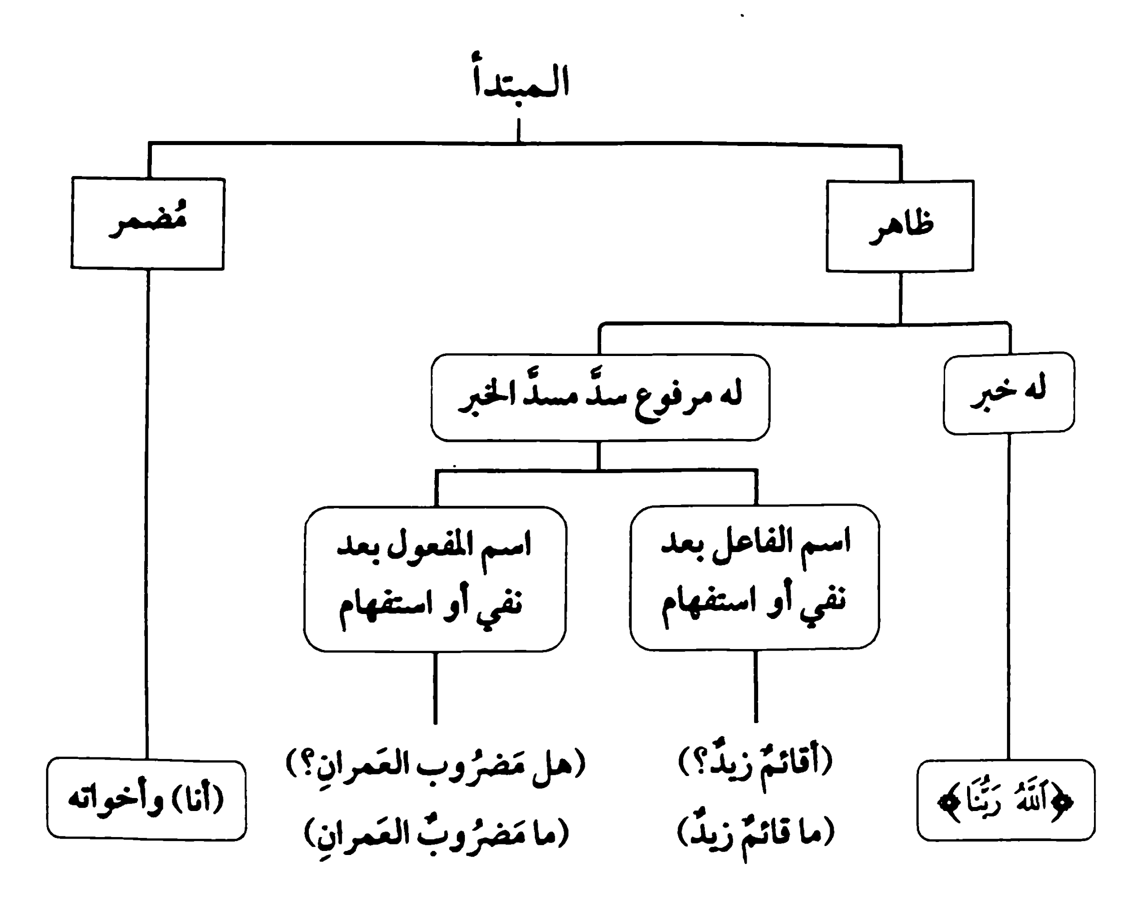


---

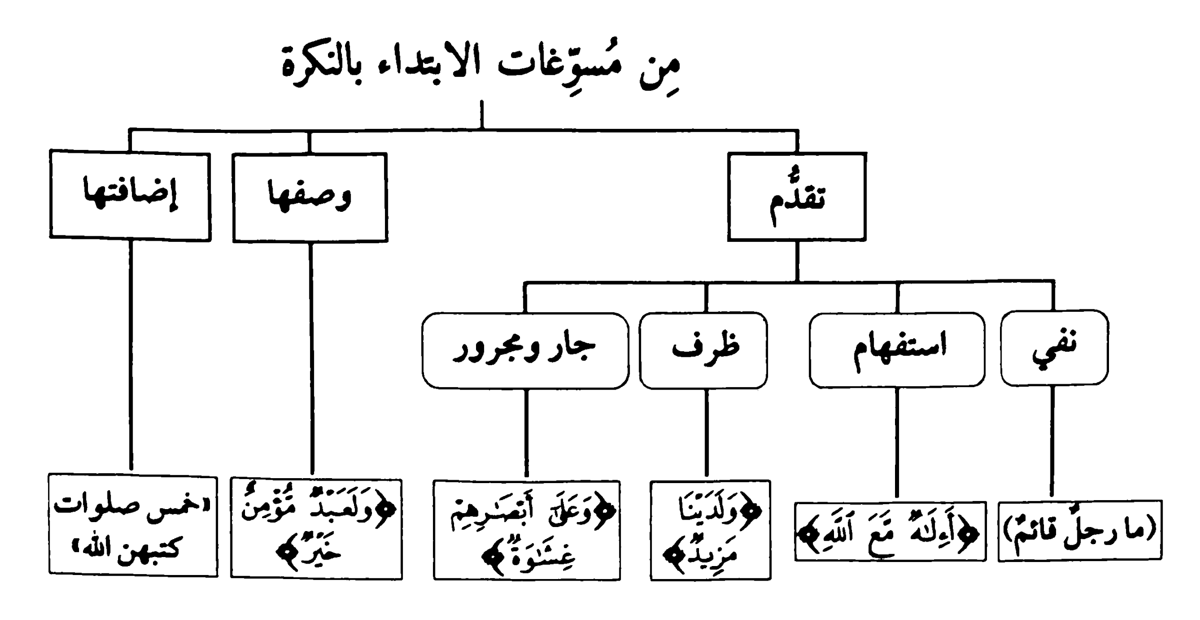
(1) ومثلُه في جميع ذلك النائبُ عنه.



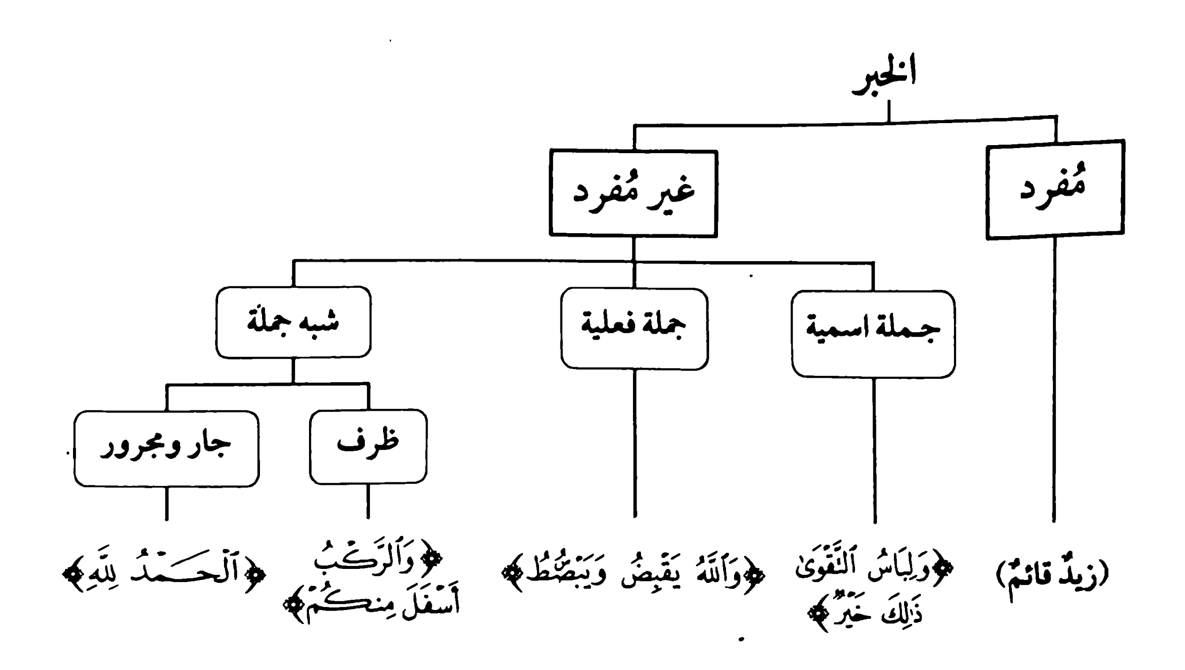
النائب عن الفاعل
المَفعول به
الظرف
الجار والمجرور
المَصدر
﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾
- (جُلس أمامُك)
- (صِيم رمضانُ)
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾

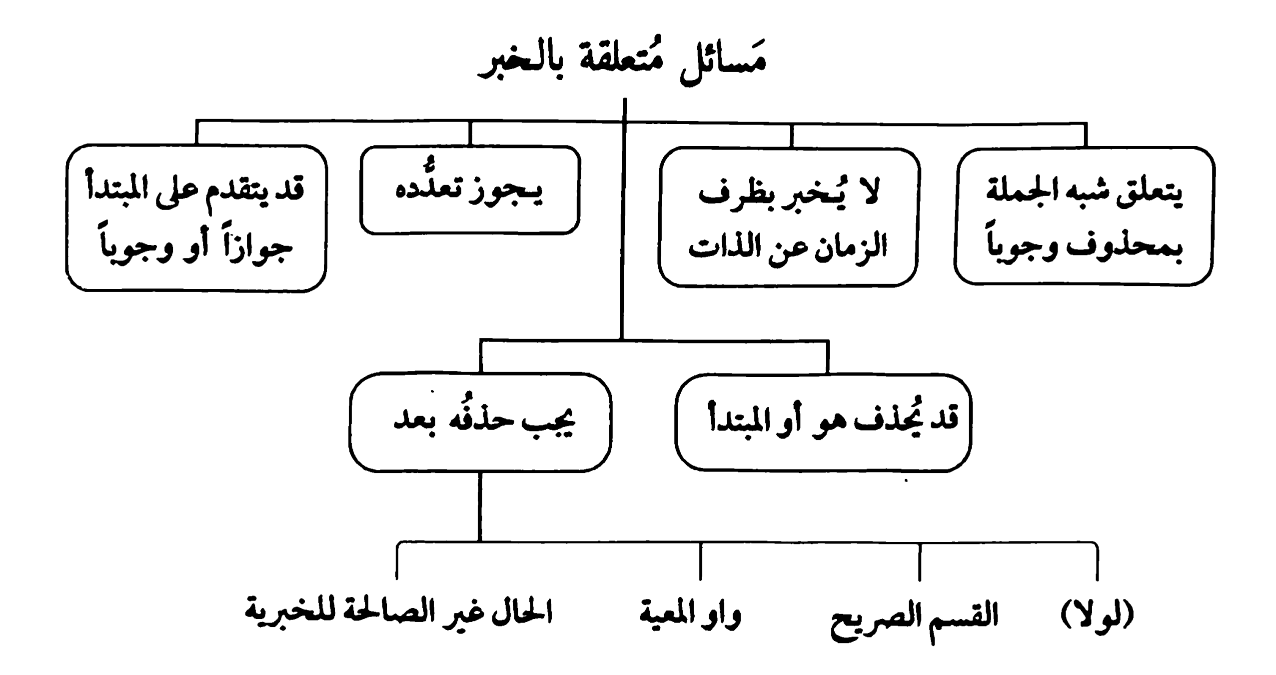


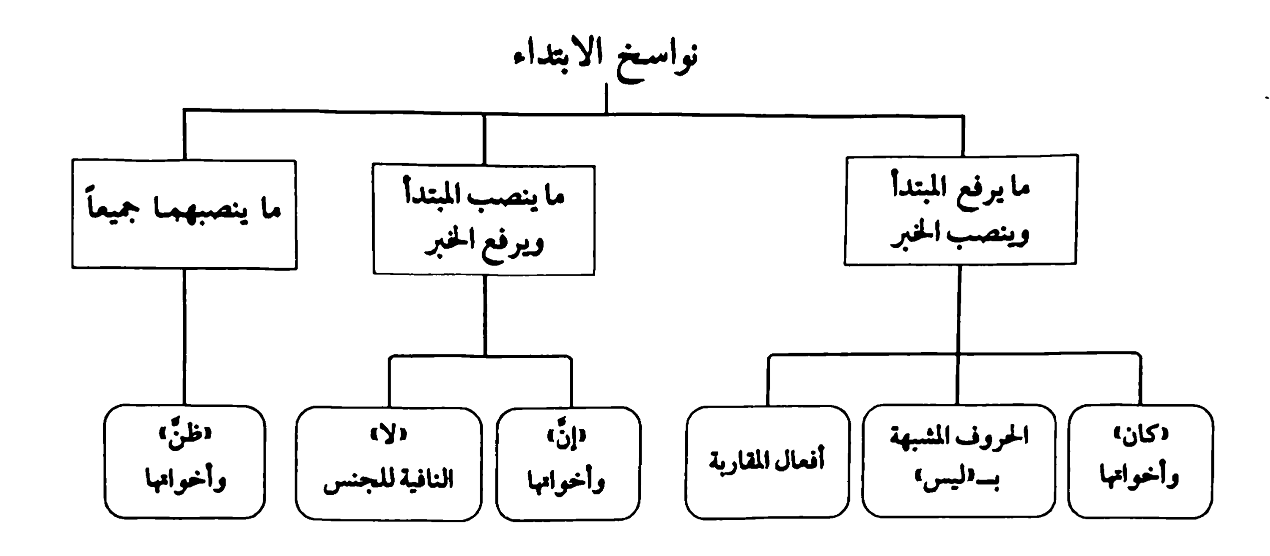
المبتدأ
ظاهر
مُضمر
له خبر
له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر
اسم الفاعل بعد نفي أو استفهام
اسم المفعول بعد نفي أو استفهام
﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾
(أقائمٌ زيدٌ؟)
(ما قائمٌ زيدٌ)
(هل مَضرُوب العَمرانِ؟)
(ما مَضرُوبٌ العَمرانِ)
(أنا) وأخواته

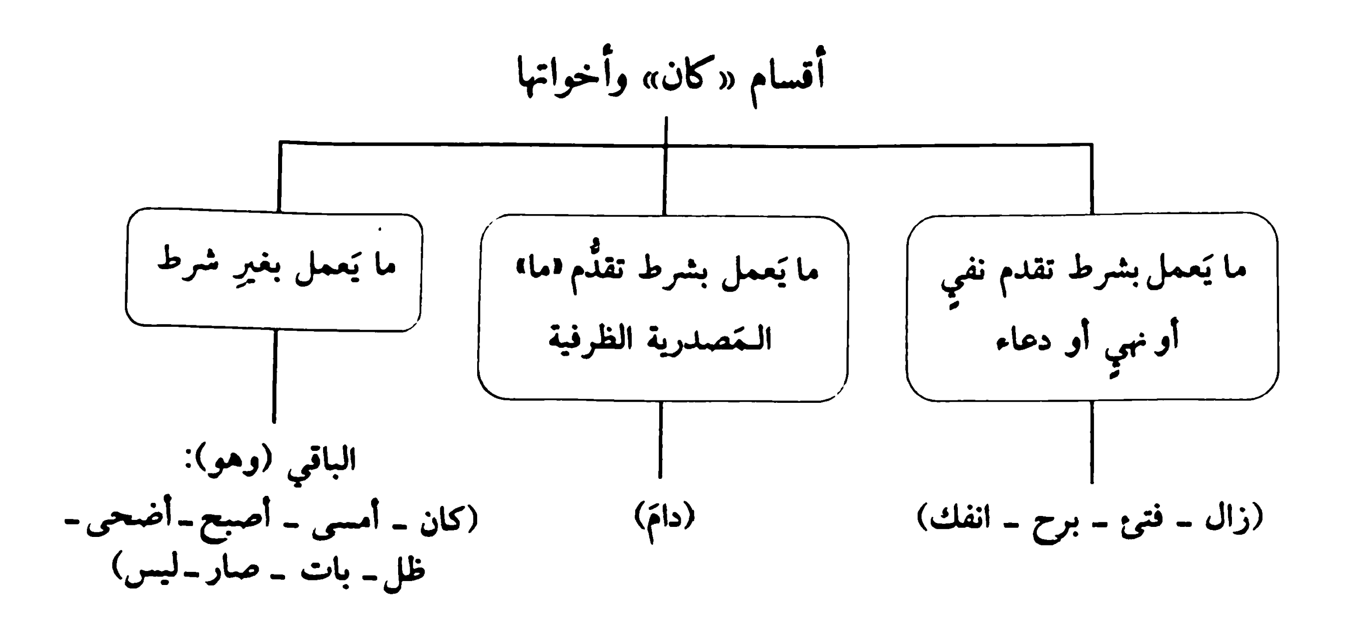


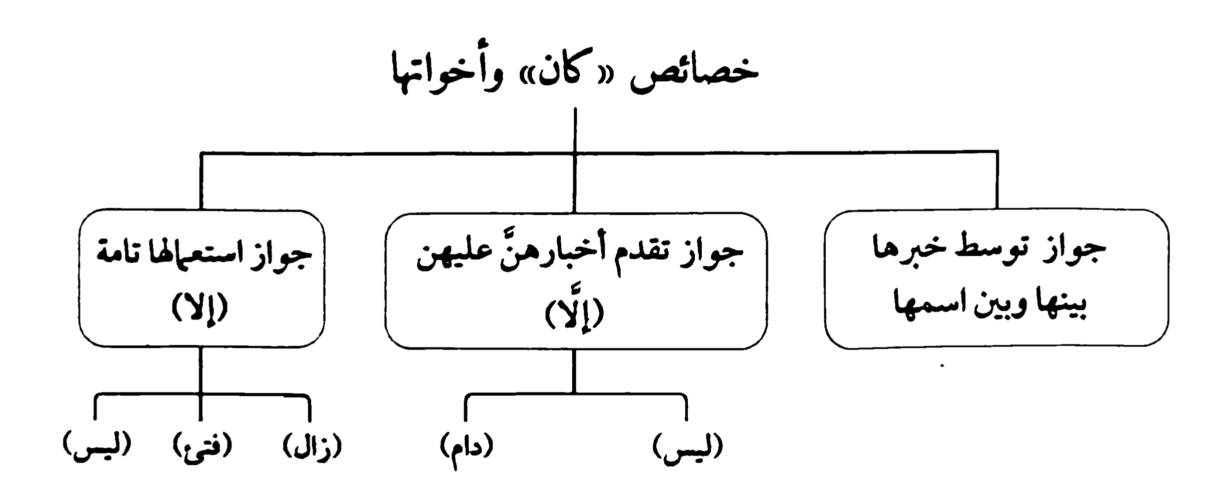
مِن مُسوّغات الابتداء بالنكرة
تقدُّم
وصفها
إضافتها
نفي
استفهام
ظرف
جار ومجرور
(ما رجلٌ قائمٌ)
﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾
﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾
﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾
«خمس صلوات كتبهن الله»

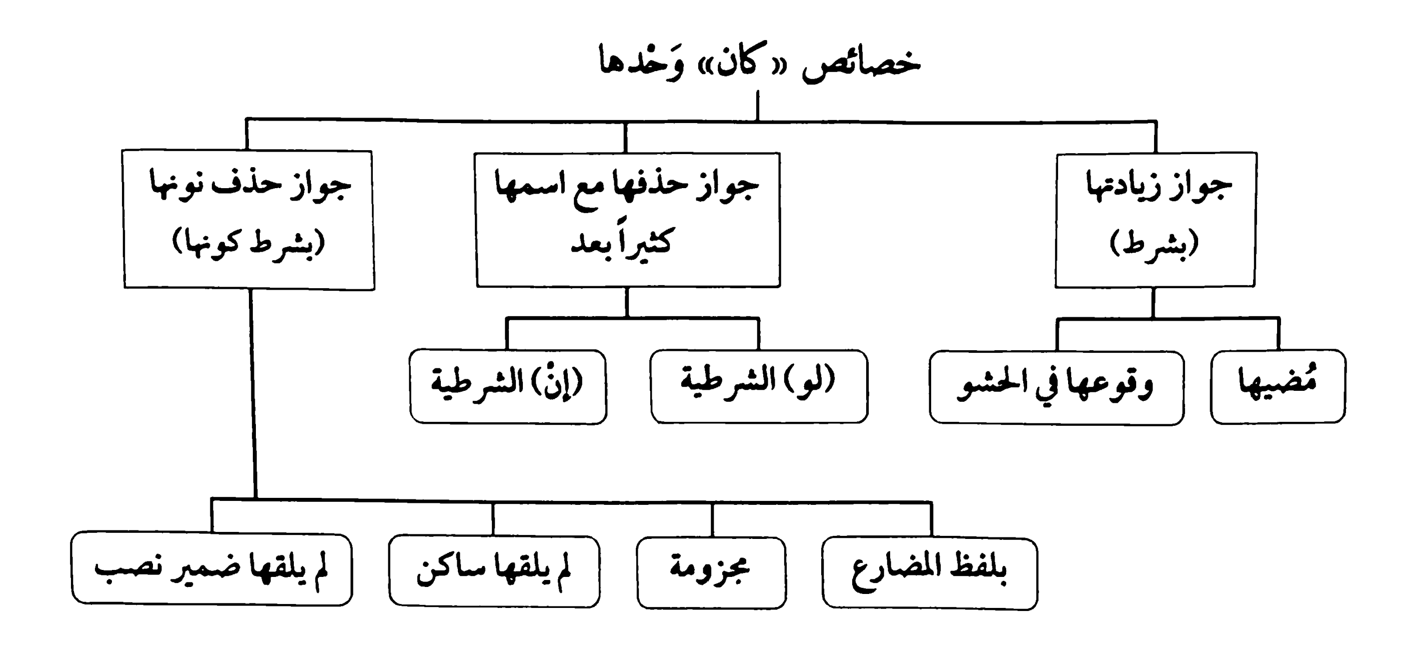

الخبر
مُفرد
غير مُفرد
جملة اسمية
جملة فعلية
شبه جملة
ظرف
جار ومجرور
(زيدٌ قائمٌ)
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾
﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾
﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾

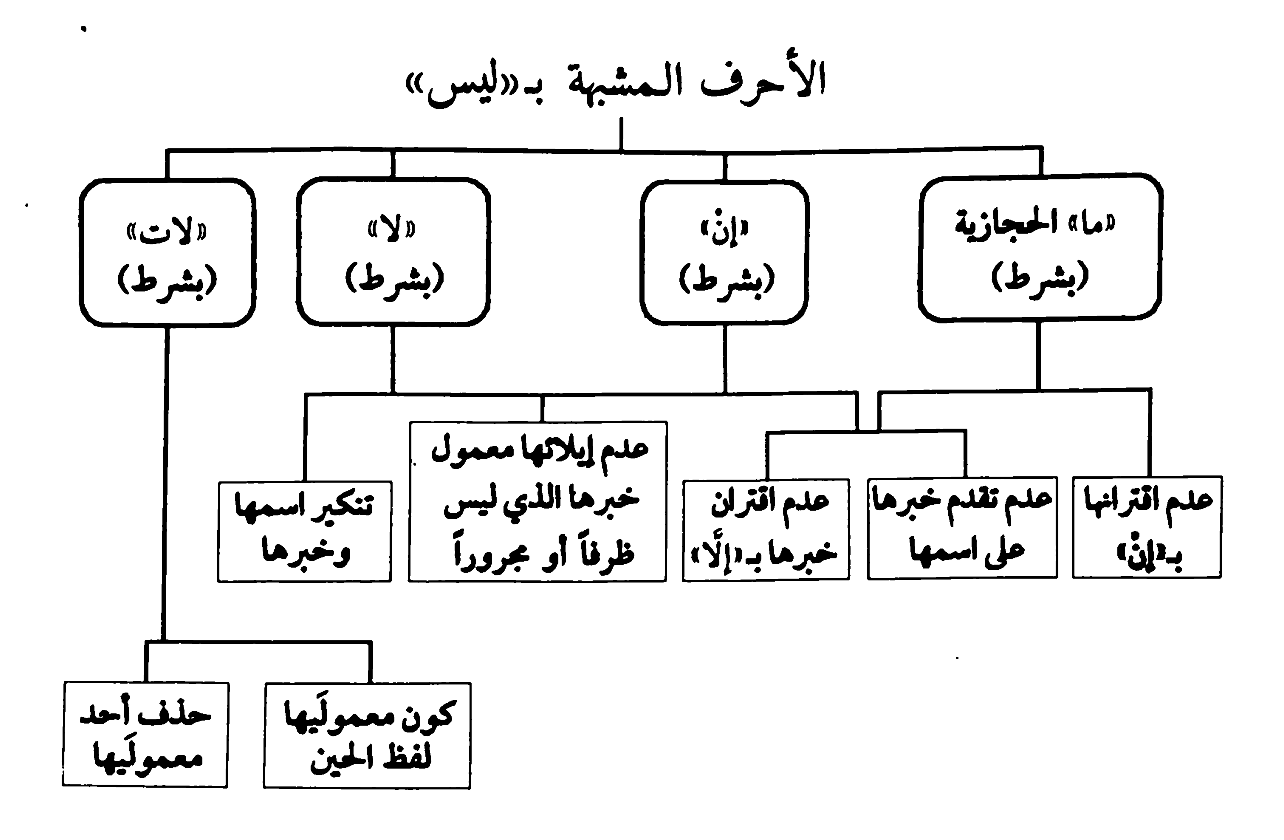

مَسائل مُتعلقة بالخبر
يتعلق شبه الجملة بمحذوف وجوباً
لا يُخبر بظرف الزمان عن الذات
يجوز تعدُّده
قد يتقدم على المبتدأ جوازاً أو وجوباً
قد يُحذف هو أو المبتدأ
يجب حذفُه بعد
(لولا)
القسم الصريح
واو المعية
الحال غير الصالحة للخبرية

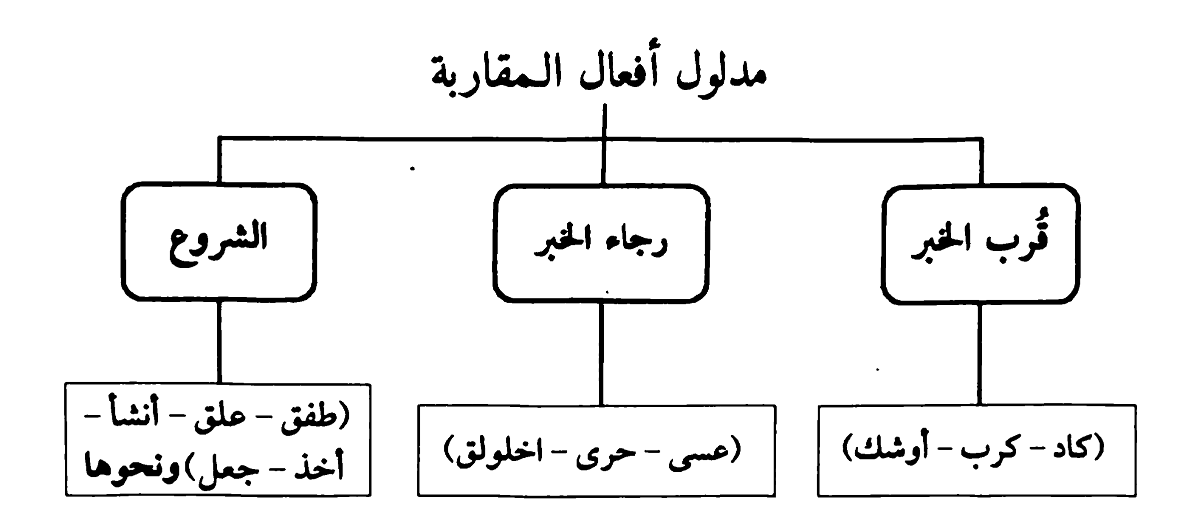

نواسخ الابتداء
ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر
ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر
ما ينصبهما جميعاً
«كان» وأخواتها
الحروف المشبهة بـ«ليس»
أفعال المقاربة
«إنَّ» وأخواتها
«لا» النافية للجنس
«ظنَّ» وأخواتها

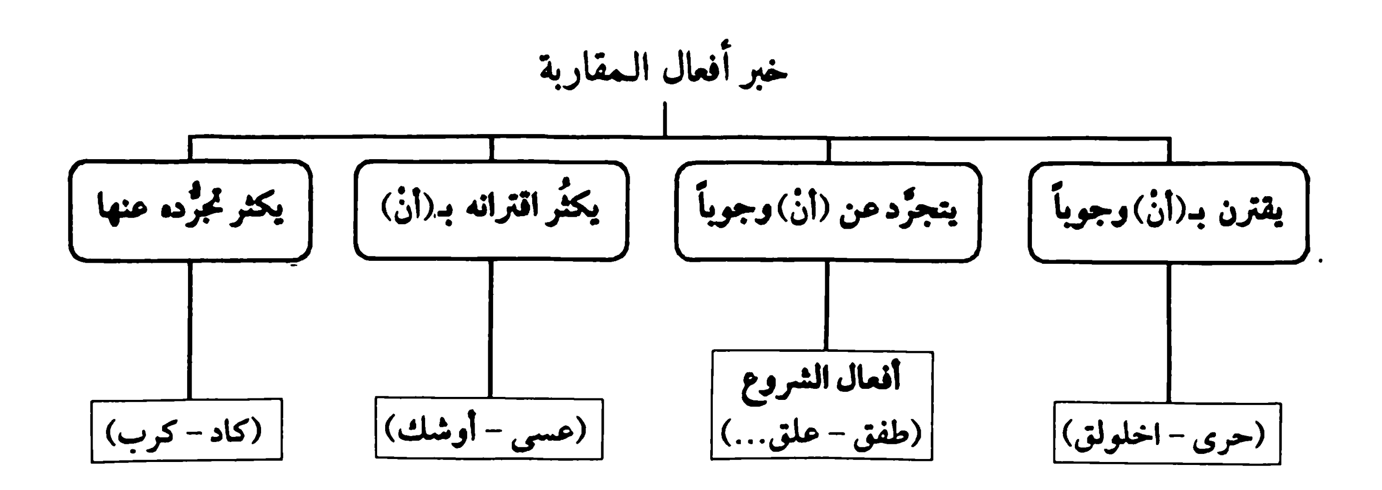

أقسام «كان» وأخواتها
ما يَعمل بشرط تقدم نفيٍ أو نهيٍ أو دعاء
ما يَعمل بشرط تقدُّم «ما» المَصدرية الظرفية
ما يَعمل بغيرِ شرط
(زال - فتئ - برح - انفك)
(دامَ)
الباقي (وهو):
(كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - ليس)

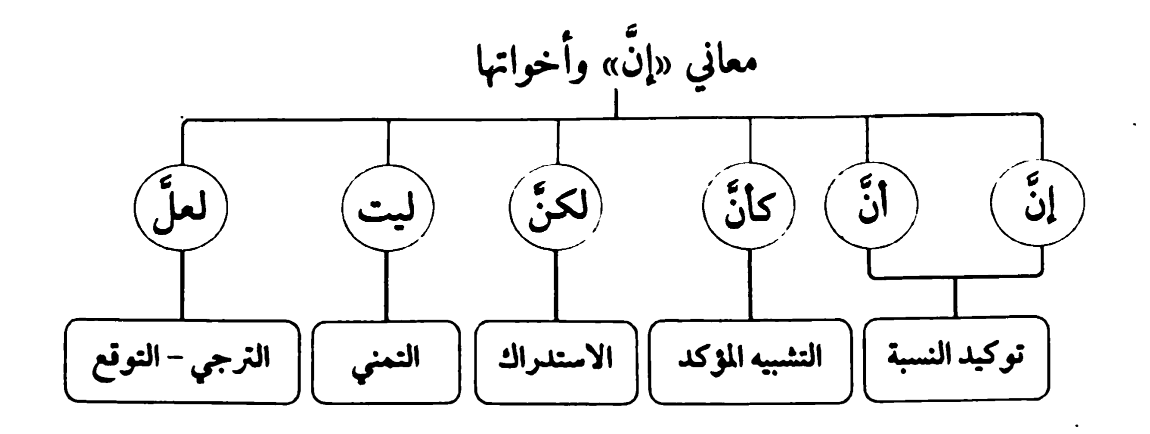

خصائص «كان» وأخواتها
جواز توسط خبرها بينها وبين اسمها
جواز تقدم أخبارهنَّ عليهن (إلَّا)
جواز استعمالها تامة (إلا)
(ليس)
(دام)
(زال)
(فتئ)
(ليس)

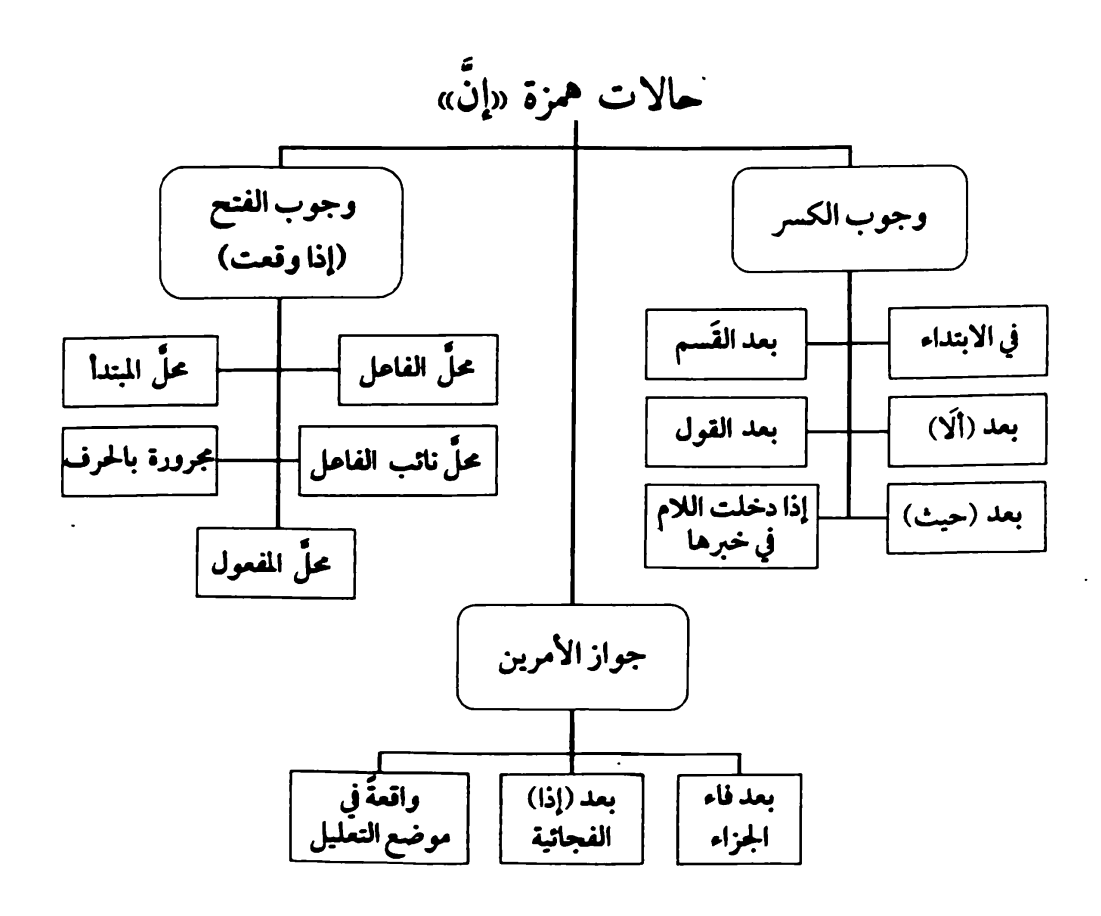

خصائص «كان» وَحْدها
جواز زيادتها (بشرط)
جواز حذفها مع اسمها كثيراً بعد
جواز حذف نونها (بشرط كونها)
مُضيها
وقوعها في الحشو
(لو) الشرطية
(إنْ) الشرطية
بلفظ المضارع
مجزومة
لم يلقها ساكن
لم يلقها ضمير نصب

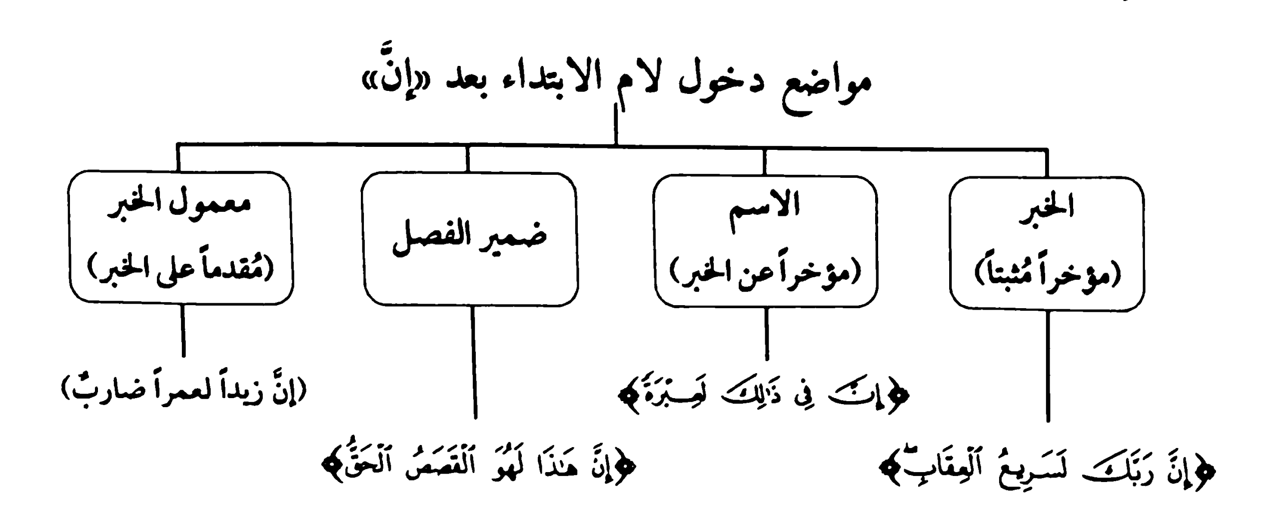

الأحرف المشبهة بـ«ليس»
«ما» الحجازية (بشرط)
«إنْ» (بشرط)
«لا» (بشرط)
«لات» (بشرط)
عدم اقترانها بـ«إنْ»
عدم تقدم خبرها على اسمها
عدم اقتران خبرها بـ«إلّا»
عدم إيلائها معمول خبرها الذي ليس ظرفاً أو مجروراً
تنكير اسمها وخبرها
كون معمولَيها لفظ الحين
حذف أحد معمولَيها

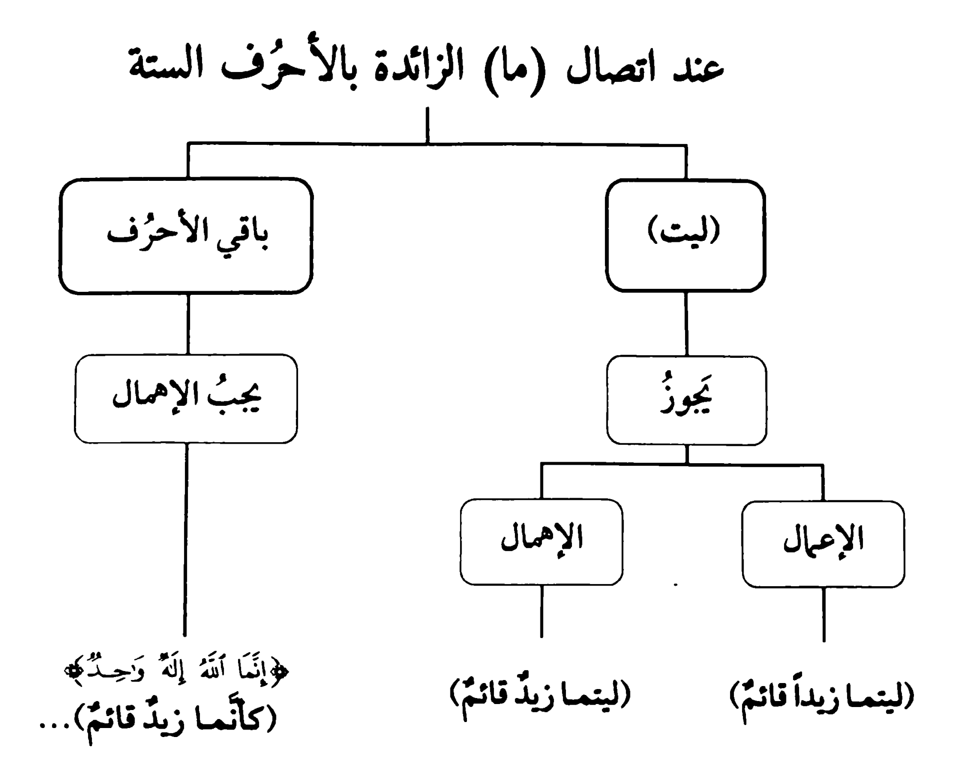

مدلول أفعال المقاربة
قُرب الخبر
رجاء الخبر
الشروع
(كاد - كرب - أوشك)
(عسى - حرى - اخلولق)
(طفق - علق - أنشأ - أخذ - جعل) ونحوها

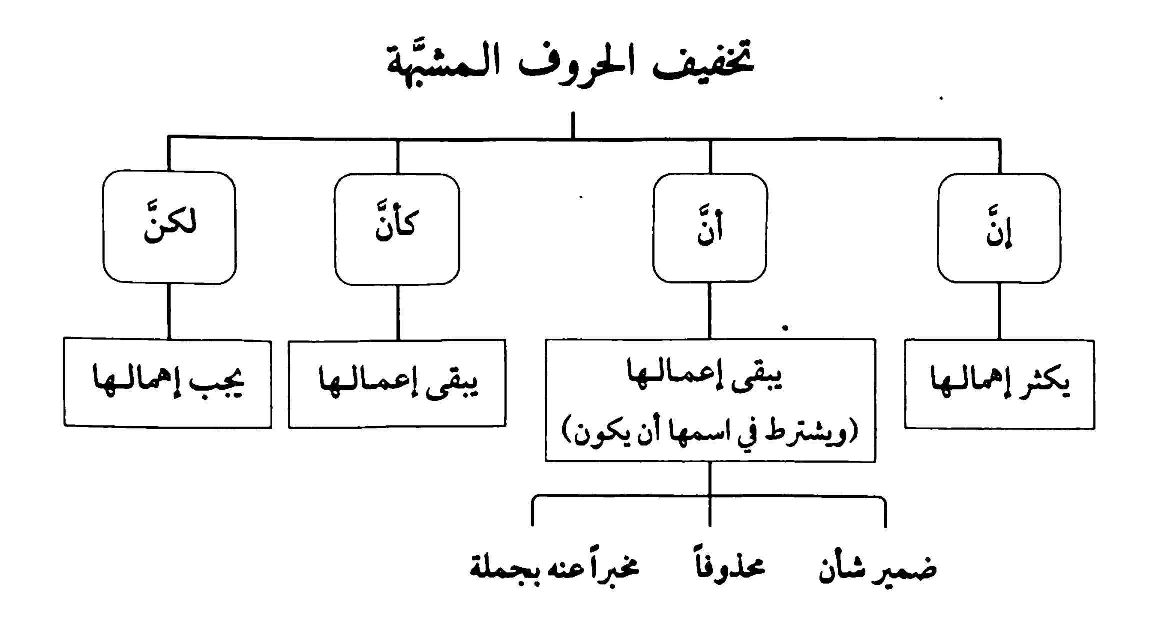

خبر أفعال المقاربة
يقترن بـ(أنْ) وجوباً
يتجرَّد عن (أنْ) وجوباً
يكثُر اقترانه بـ(أنْ)
يكثر تجرُّده عنها
(حرى - اخلولق)
أفعال الشروع (طفق - علق...)
(عسى - أوشك)
(كاد - كرب)

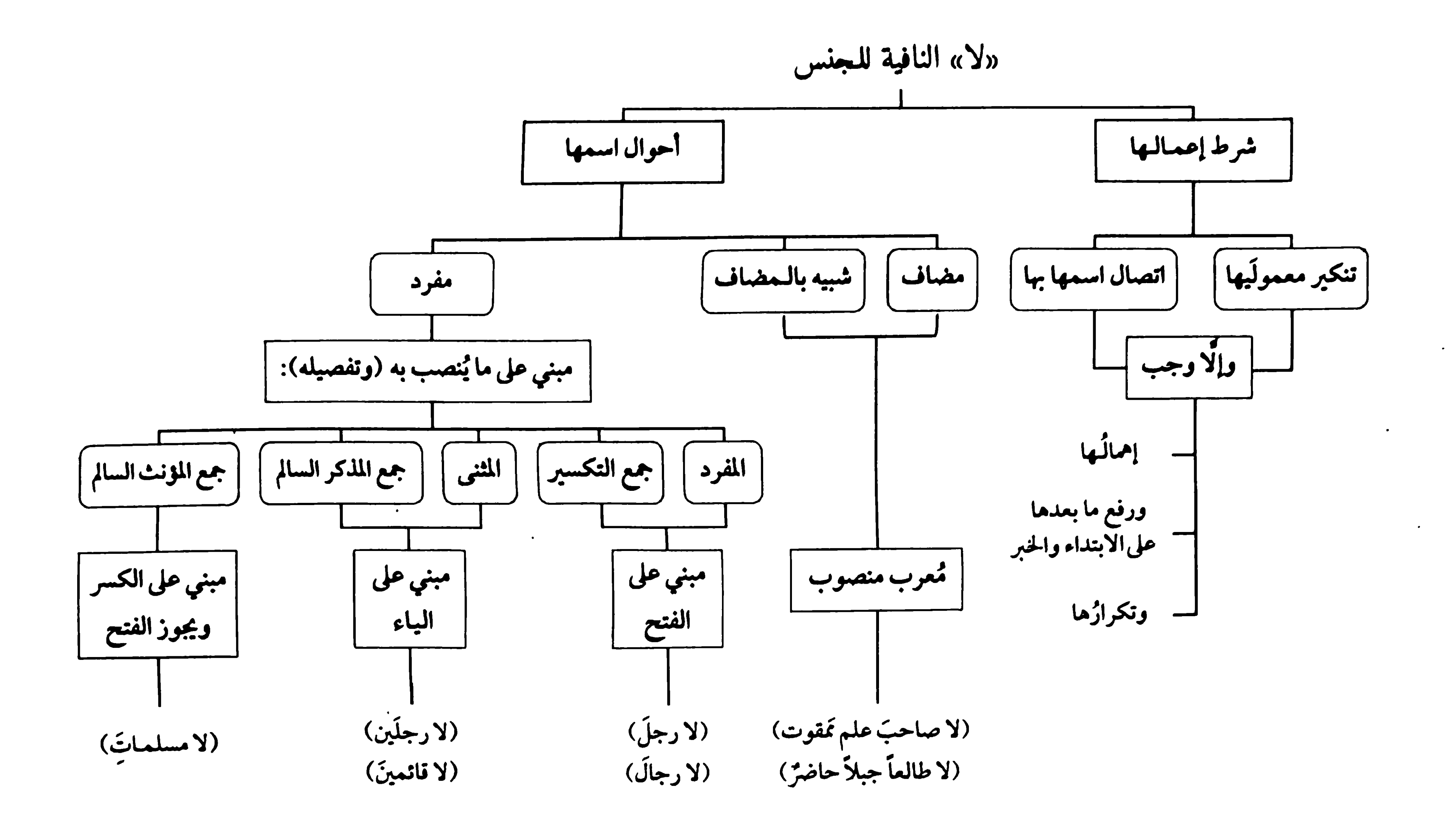

معاني «إنَّ» وأخواتها
إنَّ
أنَّ
كأنَّ
لكنَّ
ليت
لعلَّ
توكيد النسبة
التشبيه المؤكد
الاستدراك
التمني
الترجي - التوقع


حالات همزة «إنَّ»
وجوب الكسر
في الابتداء
بعد القَسم
بعد (ألا)
بعد القول
بعد (حيث)
إذا دخلت اللام في خبرها
وجوب الفتح (إذا وقعت)
محلّ الفاعل
محلّ المبتدأ
محلّ نائب الفاعل
مجرورة بالحرف
محلّ المفعول
جواز الأمرين
بعد فاء الجزاء
بعد (إذا) الفجائية
واقعةً في موضع التعليل


مواضع دخول لام الابتداء بعد «إنَّ»
الخبر (مؤخراً مُثبتاً)
الاسم (مؤخراً عن الخبر)
ضمير الفصل
معمول الخبر (مُقدماً على الخبر)
﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾
(إنَّ زيداً لعمراً ضاربٌ)

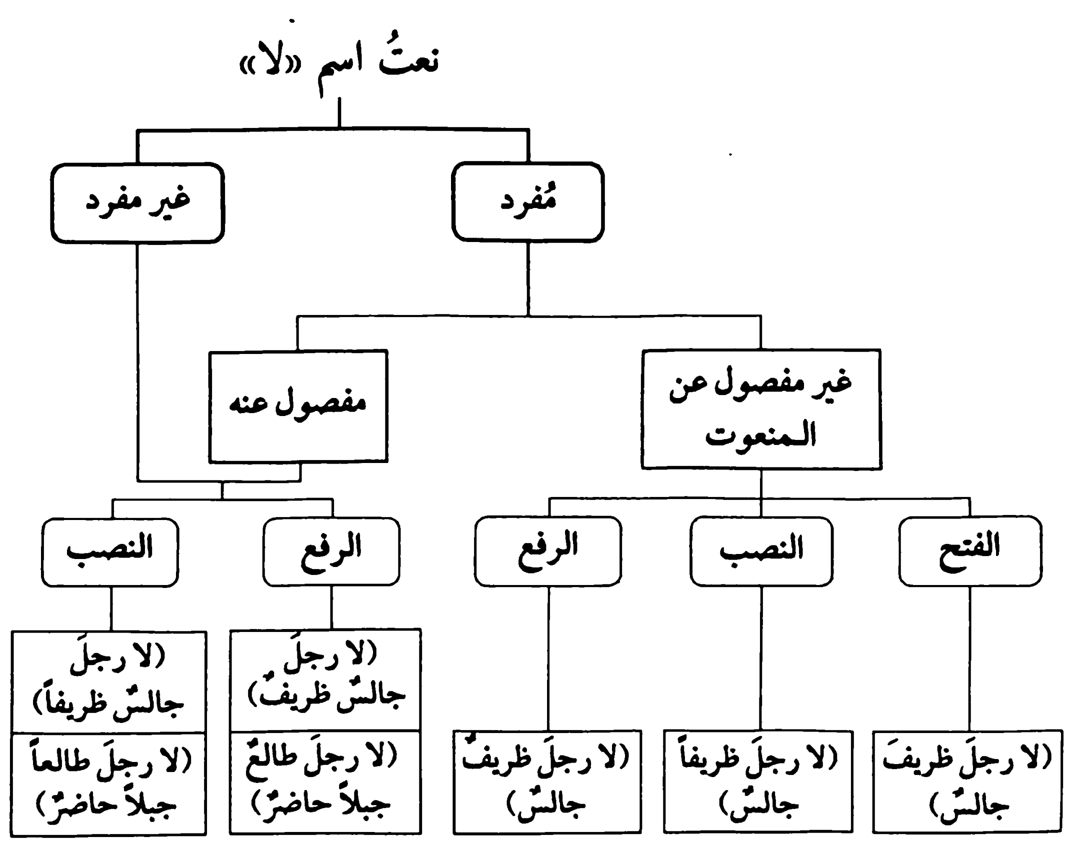

عند اتصال (ما) الزائدة بالأحرُف الستة
باقي الأحرُف
(ليت)
يجبُ الإهمال
يَجوزُ
الإهمال
الإعمال
﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾
(كأنّما زيدٌ قائمٌ)...
(ليتما زيدٌ قائمٌ)
(ليتما زيداً قائمٌ)

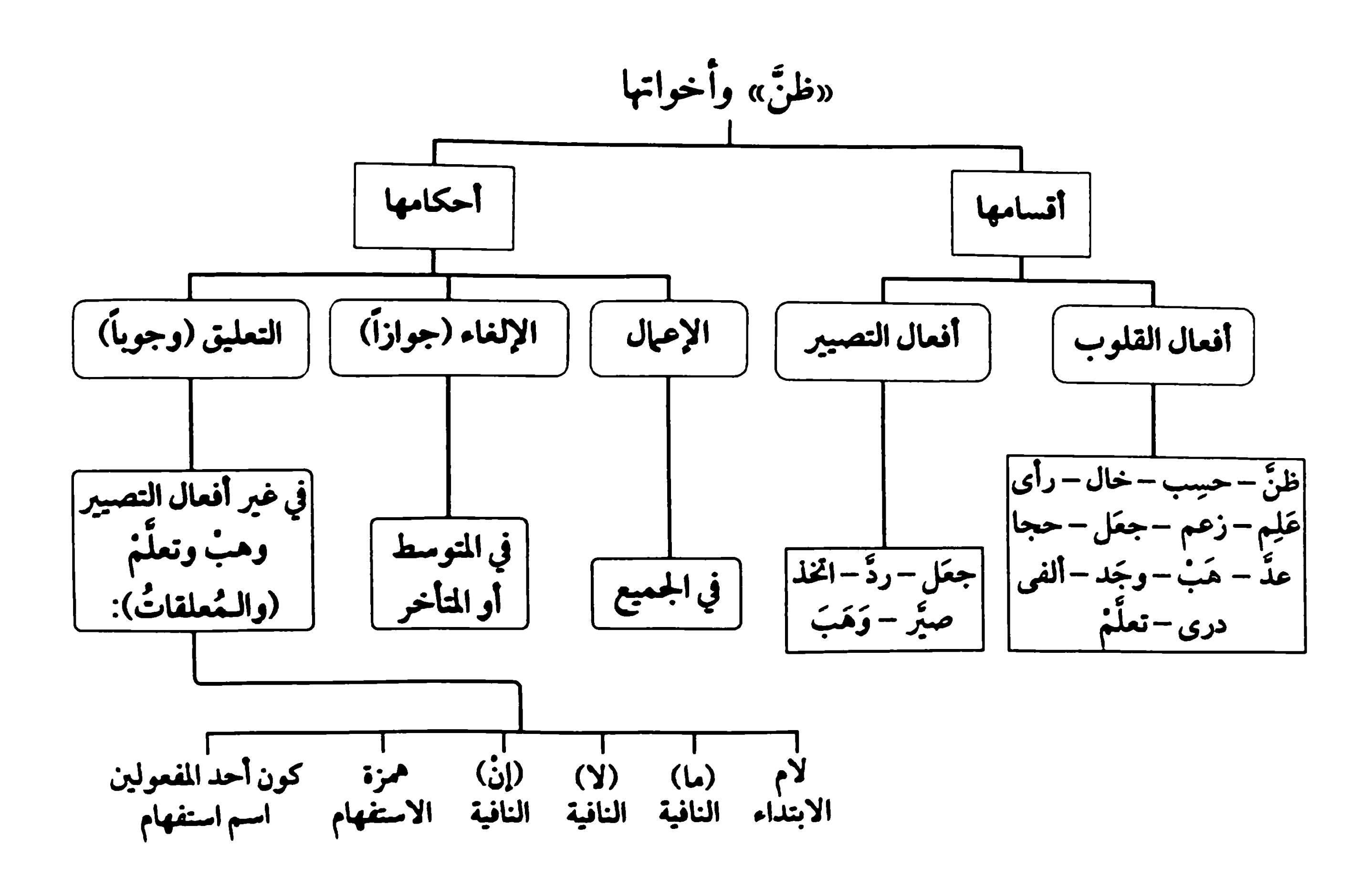

تخفيف الحروف المشبَّهة
لكنَّ
كأنَّ
أنَّ
إنَّ
يجب إهمالها
يبقى إعمالها
يبقى إعمالها
(ويشترط في اسمها أن يكون)
يكثر إهمالها
مخبراً عنه بجملة
محذوفاً
ضمير شأن

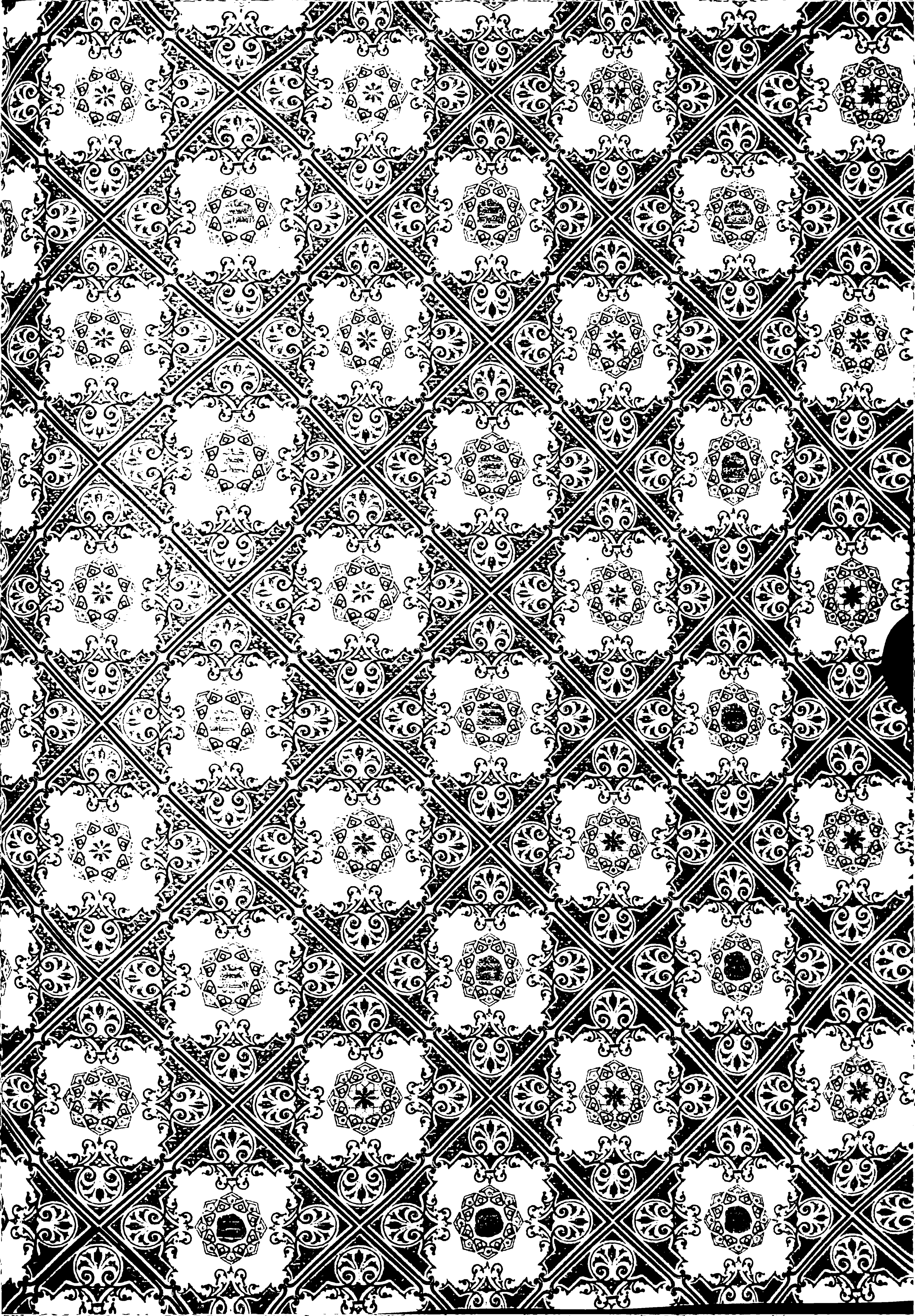

«لا» النافية للجنس
شرط إعمالها
أحوال اسمها
تنكير معمولَيها
اتصال اسمها بها
وإلّا وجب
إهمالُها
ورفع ما بعدها
على الابتداء والخبر
وتكرارُها
مضاف
شبيه بالمضاف
مُعرب منصوب
(لا صاحبَ علم ممقوت)
(لا طالعاً جبلاً حاضرٌ)
مفرد
مبني على ما يُنصب به (وتفصيله):
المفرد
جمع التكسير
مبني على
الفتح
(لا رجلَ)
(لا رجالَ)
المثنى
جمع المذكر السالم
مبني على
الياء
(لا رجلَين)
(لا قائمينَ)
جمع المؤنث السالم
مبني على الكسر
ويجوز الفتح
(لا مسلماتِ)

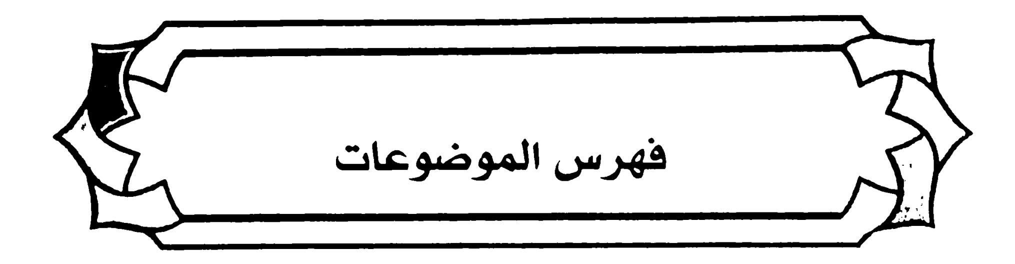
الأوجه الجائزة في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)

- إذا تكررت (لا)
  - فتح النكرة الأولى
    - فتح الثانية: (لا حولَ ولا قوةَ)
    - نصب الثانية: (لا حولَ ولا قوةً)
    - رفع الثانية: (لا حولَ ولا قوةٌ)
  - رفع النكرة الأولى
    - رفع الثانية: (لا حولٌ ولا قوةٌ)
    - فتح الثانية: (لا حولٌ ولا قوةَ)
- إذا لـم تتكرر
  - فتح الأولى
    - رفع الثانية: (لا حولَ وقوةٌ)
    - نصب الثانية: (لا حولَ وقوةً)




«ظنّ» وأخواتها
أحكامها
أقسامها
التعليق (وجوباً)
الإلغاء (جوازاً)
الإعمال
أفعال التصيير
أفعال القلوب
في غير أفعال التصيير وهبْ وتعلَّمْ (والمُعلقاتُ):
في المتوسط أو المتأخر
في الجميع
جعَل - ردَّ - اتخذ صيَّر - وَهَبَ
ظنَّ - حسِب - خال - رأى عَلِم - زعم - جعَل - حجا عدَّ - هَبْ - وجَد - ألفى درى - تعلَّمْ
لام الابتداء
(ما) النافية
(لا) النافية
(إنْ) النافية
همزة الاستفهام
كون أحد المفعولين اسم استفهام





فهرس الموضوعات

۞ ۞ ۞